

# شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك  
المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك »

حققه ، وشرح شواهد

محمد بن عبد الحميد

المدرس في قسم التخصص بكلية اللغة العربية  
بالجامع الأزهر

الجزء الأول

الطبعة الثانية  
مزيدة ومنقحة

حقوق الطبع محفوظة للشارح

طبعة مطبوعتي البياض والبيضاء ولاديه بصر

١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م / ٨٥٠



## مقدمة الطبعة الأولى :

## بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حَقَّ حَمْدِهِ ، وصلواته وسلامه على سيدنا محمد نبيه وعَبْدِهِ ، وعلى آله وصحبه وَجُنْدِهِ  
ربِّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمتَ عليَّ وَعَلَى والديَّ ، وأن أعمل صالحاً تَرْضَاهُ ،  
وأصلح لي في ذُرِّيَّتِي ؛ إني تبت إليك ، وإني من المسلمين .

أحمده — سبحانه — استكثاراً لفضله ، واستدراجاً لأوابل كرمه ، واستتياً لما لجزيل نعمته ؛  
وأشكره أداءً لما وجب بسابق عطائه ، واستزادةً من هباته ؛ وأشهد به الطريق الواضح  
والمحجَّة التي لا يضل عنها إلا غاوي ؛ وأعوذ به من الهمة القصيرة ، والمطامع الدنيئة .

وأسأله أن يُوَالِي صلواته وسلامه على رسوله : يُنبِئُ عن الحكمة ، وسِرِّ الفصاحة ، ومَعْدِنِ  
المكارم ، وَجُرْثُومَةِ الفضائل : سيدنا محمد بن عبد الله الذي أنزل عليه الكتاب نوراً لا يطفأ  
مضباحه ، وشعاعاً لا يخبو ضوءه ، وفُرْقَاناً لا يَنْقُصُ برهانه ، وتبياناً لا تنهدم أركانه ، وهدى به  
من الضلالة ، وبصَّرَ به من العمى ، وأقام به دَعَاءُ المدين ، ونشرَ به أُلُوبَةَ اليقين ؛ صلى الله  
عليه وعلى آله وصحبه الذين لم تَشْغَلْهُمْ عن القيام بحقه زينةٌ ولا متاع ، ولا قُرَّةُ عين من ولدٍ  
أو مال ، ولم تُلْهِهِمْ تجارةٌ ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وَعَلَى من يهتدى  
بهديه إلى يوم القيامة ، وسَلَّمَ تسليماً كثيراً .

وبعد ؛ فهذا شرح الإمام ، العالم ، العامل ، الصدر ، الكامل ، المقرئ ، الأصولي ،  
أبي الحسن علي نور الدين بن محمد بن محمد بن عيسى ، الأشموني ، الشافعي ، المولود في شعبان  
من سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة ، والمتوفى في سنة تسع وعشرين وتسعمائة ، على أافية إمام  
النجاة ، وحافظ اللغة ، أبي عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي  
الأندلسي ، الجياني ، نزيل دمشق ، المولود في سنة ستائة من الهجرة ، والمتوفى في اليوم الثاني  
عشر من شهر شعبان من سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة<sup>(١)</sup> ، وهو أجل الشروح على كثرتها

(١) ذكر الأشموني في شرحه هذا أن ابن مالك توفي في سنة ٦٧٢ عن خمسة وسبعين عاماً ،  
ولم نجد أحداً ممن ترجم لابن مالك ذكر ذلك سواه .

واختلاف مشاربها وتعدد مناحبها ، وأكثرها مادةً ، وأبعدها شـوَطًا في ميدان الجمع والتهديب ، بل نحن لانبالغ إذا قطعنا بأن هذا الشرح أوفى ما يتناقله قراء العربية اليوم من كتب النحو والتصريف ، وأجمعها لمذاهب النحاة ، وشواهدها ، وتعليقاتها ، والإشارة إلى توجيه شواذها في عبارة سهلة ، وأسلوب لانتقيد فيه ولا إغلاق .

وقد كنت شرحت شواهد شرح قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل المولود في سنة ثمان وتسعين وستائة ، والمتوفى في سنة تسع وستين وسبعمائة ، شرحا مختصرا ، لم أتجاوز فيه نسبة بيت الشاهد إلى قائله ، مع بيان مفرداته وإعرابه وموضع الاستشهاد فيه ، ليتناسب مع أذهان قارئيه وحاجتهم ، فأقبل الناس عليه ، وشهدوا بما أفرغت فيه من الجهد ، ثم أسندت إلى إدارة كلية اللغة العربية في الجامع الأزهر تدريس شرح الأشموني ، فرغب إلى أبنائي من طلبتها أن أشرح لهم شواهده شرحا تقرّبه أعينهم ، وتطمنن إليه نفوسهم ، وتنقع به غلثهم ، وكنت أذودهم عن هذه الطلبة ، وأبين لهم وعورة مسلكها والصعوبة التي يجدها سالكها ، وكانوا يقبلون معذرتي ثم يعاودون ، حتى ثقل على رذمهم ، وعظمت على نفسي خيبة رجائهم ، فاستعنت بالله تعالى فأعانتني بحوله وقدرته ، واستخرته فخار لي ، واضطلعت بهذا العمل وأنا أعلم ما فيه من هول ومشقة ، ثم ما يكون بعد ظهوره من حفيظة حاسد ، أو اضطغان حاقد ، وما زلت أواصل البحث ، وأتابع الاستقصاء ، وأقرأ لهذا ولذاك من المصنفين حتى أخرجت هذه الأوراق — بتوفيق الله — من بين فرثٍ ودمٍ لبنًا خالصا سائغا للشاربين . ولم أخل شاهدا من نكتة بدیعة : أدبية ، أو لغوية ، أو نحوية ، ولم أترك لعالم قولاً فيه فائدة وغناء حتى نقلته وبيّنت ما فيه من صحة أو فساد ، وضممت إلى شواهد الكتاب آلافها ، وجذبت إليها أشباهها ، فجاء الكتاب على هذا النحو موسوعةً كبيرة في قواعد اللغة العربية وشواهدا دانية قطونها ، سهلة مسالكها ، سائغة مشاربها ، لم أحلّ عنها طالبا بتعقيد الأسلوب أو بعيد الإشارة ، بل كنت أنقل بالمعنى أحيانا لأسلك للبيان أوضح مسلك ، مع المحافظة على مقصد المنقول عنه ، وبيان أنني لم ألتزم لفظه .

فإن جاء الكتاب بعد هذا كله على ما أردت فإنما يرجع فضله إلى أربعة من الناس ؛ أولهم : والذي رضى الله تعالى عنه وأسكنه بمجوحة الجنة ، فهو الذي حبّب إلى العلم وشجّعني



على تحصيله وإنقاذ الجهد فيه ، وثانيهم : إخواني وأساتذتي من علماء الأزهر وشيوخه ؛ فإنهم الذين أناروا لي الطريق وحرّضوني على السير فيه ، وثالثهم : أبناء طلبة كلية اللغة العربية ، فهم الذين استثاروا همّتي ، وقدحوا زنادها ، ورابعهم : الشاب الأديب محمد أفندي محمد عبد اللطيف صاحب المطبعة المصرية ؛ فإنه الذي أمكن الناس من قراءة هذا الكتاب بقيامه بطبعه على هذا الشكل البديع .

وقد رأيت أن أطبع كتابي مع أصله لأمرين : الأول : ألا يتشعب ذهن القارئ فتنقص الفائدة المرجوة منه ، والثاني : أن أهتبل هذه الفرصة لأخرج للناس نسخة من « شرح الأشموني » خالية من الخطأ ، بريئة من التحريف ، في منظر يشوق القارئ ويغريه بالمطالعة ؛ وأنا أرجو أن يكتب الله لي التوفيق والسداد .

وقد وضعت للأبيات رقما متتابعا من أول الكتاب إلى آخره ، فإذا تكرر بيت وضعت له في المرة الثانية الرقم الذي استحقّه في المرة الأولى ؛ لئلا يتكرر القول عليه ، وليسهل على القارئ الرجوع إليه .

وصنعت للكتاب فهراس متعددة : إحداها : لأبيات الشواهد مرتبة على حروف المعجم باعتبار قوافيها ، لا باعتبار أوائلها ، وقد ذكرت الأبيات كاملة وإن كان الشارح لم يذكر في بعضها غير قطعة منها ، وحافظت على رواية الشارح وإن كنت قد صوتبت في تعليقاتي غيرها ، والثاني : للأبيات الواردة في شرح الشواهد ، سواء أكانت لبيان معنى لغوي ، أو لتأييد مذهب نحوي ، أو لغير ذلك من الأغراض ، وترتيب هذا الفهرس كترتيب الفهرس الأول ، والثالث : للموضوعات مفصلة ؛ والرابع : للكلمات المشروحة ، سواء أورد ذكرها في الأصل أم في شرحه ، وسواء أكان شرحها لغويا أم نحويا ، واعتزمت أن أجعل مع كل جزء ما يتعلق به من الفهرس الأول والثالث ، فإذا تم الكتاب جعلت في آخره فهراس عامة للأبواب الأربعة ، ولو تيسّر ضمنت إليها فهرسا للأعلام الواردة في الأصل وشرحه ، وإن لم أكن قد تعرّضت لترجمة واحد من أصحابها .

والله سبحانه وتعالى المسئول أن ينفع بهذا العمل كاتبه وطابعه وقارئه ، وأن يجعله خالصا

لوجهه الكريم ؛ إنه الجواد الرحيم ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

محمد محي الدين عبد الحميد

القاهرة في { ربيع الثاني ١٣٥٢  
أغسطس ١٩٣٣ }

## مقدمة الطبعة الثانية :

## بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسل الله ، وعلى آلهم وأصحابهم  
وبعد ؛ فقد كان مما جرى به القدر أنى أنشأت شرحًا على شواهد الكتاب الذى صَنَّفَه  
أبو الحسن على نور الدين الأشموني الذى شرح فيه ألفية إمام النحويين ، وواسطة عقدهم  
جمال الدين محمد بن مالك ؛ وتوخَّيتُ فى شرحى هذا سهولة العبارة وبَسَطَ القول ، وأكملت  
ما أشار إليه من مذاهب النحاة واستدلّاهم ، وقصَّلتُ فى كل مسألة من مسائل الكتاب بالدليل  
الذى تؤيده شواهد العربية .

وكان كتابى هذا فى ظاهر أمره شرحًا لشواهد الكتاب ، ولكنه عند التحقيق بَحْثٌ  
مستفيض فى مسأله كلها .

وكان قد ظهر المجلدان الأول والثانى من مجلدات ثمانية فى عام ١٣٥٢ من الهجرة ،  
الموافق لعام ١٩٣٣ من الميلاد ، ثم حالت ظروف لا يدلى فيها عن إتمام الكتاب ؛ ومع أن  
ماظهر من الكتاب لم يتجاوز ربعه فقد أقبل عليه الناس من قراء العربية فى مصر وفى غير مصر ،  
وكان كثير ممن وقعت لهم نسخة من نسخ الكتاب يتفأضونى إكماله ويلحّون علىّ فى ذلك ،  
وأنا أعتذر لهم بأنه لا يمنعنى من إجابة رغبتهم إلا القدر الذى لا يُغالب ، وبين يديّ الآن من  
الكتب التى تفضّلوا بكتابتها إلىّ فى هذا الشأن العددُ الكثير ، وأنا أهتبل هذه الفرصة  
فأشكر لهم هذا التقدير ، وأسأل الله الذى بيده كل شىء أن يجزيهم عنى خير الجزاء .

وقد شكّر صنيعى هذا من لا أخصى من الناس ، وقد وَجَّه إلى بعض الناس شيئًا من

النقد ؛ فلم يكن شكر الذين شكروا ليخدعني عن نفسي ، ولا لِيَبْعَثَ الغُرُورَ إليّ ، وأنا أعلم من شأن نفسي ما لا يعلمه هؤلاء ، وأنا أعتقد أنني مهما أفعلَ في سبيل العربية فهو جَهْدٌ أَقْلٌ مما يجب علىّ وعلى أمثالي أداؤه لها ، ولم يكن نقدُ الذين نقدوني لِيَتَنَبَّهَنِي عن متابعة السير في الطريق الذي رَسَمْتُهُ لنفسي ورسمه لي الذين تَوَلَّوْا تنشئتي من قبل .

فليطمئن أولئك الذين قدَّروا عملي وأثنوا عليه ؛ فَإِنِّي لِن أَقْصِرَ في أداء واجبي ، ولن أترك العمل إلا أن يجبسنى عنه القضاء الذي لا مَدْفَعُ له ، وليطمئن الذين وجَّهوا إليّ شيئاً مِنَ النقد ؛ فَإِنِّي أعلم من المواطن التي كانت تحتاج إلى النظر ما لم يعلموه ، وما لم يخطر لهم في بال ؛ ثم إني راض عن نفسي ، وقانع منها بهذا الجهد المتواضع في هذا الزمن الذي أصبح فيه جَهْدٌ أكثر أهلَه ادِّعَاءً وتغريراً بالناس .

واليوم ، وقد أذن الله أن يظهر الكتاب ؛ وأن يطرد ظهوره ؛ أعود إليه فأتمم بحثاً ، أو أتقح أسلوباً ، أو أصلح خطأ زلَّ به القلم ، أو أزيد شيئاً رأيت في زيادته مَعْنَى لطلب العلم ، وفي جملة الأمر أعود إلى الكتاب فأحاول ، ما وسعه جهدي ، أن أظهره للناس في المظهر الذي أرضى عنه وأسرَّه له ، ورأيت أن يكون الكتاب في أربع مجلدات ؛ فجعلت المجلدين الأول والثاني في هذه المرة مجلداً واحداً

ولن أقتصر على شرح الشواهد ، وإن لم أكن قد اقتصرت عليها في المرة الأولى كما قلت ، ولكنني سأستشهد لما لم يستشهد له أبو الحسن الأشموني ، وسأبحث مسأله فَأَبِينَ ما أطلقه ومن حقه التقييد ، وما قيده ومن حقه الإطلاق ، وما أغفله ومن حقه التنبيه له ، وسأتعرض لأمثلته التي يذكرها من القرآن الكريم والحديث النبوي وأمثال العرب ، وسأترك من ذلك كله ما لا أجد في التعرض له جديدَ فائدةٍ يجنيها الباحث في العربية

وفي النية ، أن يكون هذا الكتاب تمهيداً لغيره من أمهات كتب العربية التي أرجو الله تعالى أن يمكنني من بعثها على وجه تَقَرُّ به عين المطالع ويثلج له صدر الباحث

ربِّ إني أعوذ بك أن أدعي ما لا أعلم ، وأعوذ بك أن أُعْجَبَ بما أعلم ، وأعوذ بك أن تكلمني إلى نفسي

رَبِّ إِنِّي أَلْجَأُ إِلَيْكَ وَحَدِّكَ ؛ أَنْ تَجْعَلَنِي مِنَ الَّذِينَ يَسْتَمْعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ؛  
 وَأَلْجَأُ إِلَيْكَ وَحَدِّكَ ، أَنْ تَجْعَلَ عَلَيَّ خَالِصاً لَوَجْهِكَ ، مَقْبُولاً عِنْدَكَ ، وَأَلْجَأُ إِلَيْكَ وَحَدِّكَ  
 أَنْ تَجْعَلَ بِي قَوْتِي ، وَإِلَيْكَ ضَرَاتِي ، وَعِنْدَكَ ثَوَابِي  
 رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً ؛ إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ مَا

كتبه  
 المعتز بالله تعالى

أبورجاء

محمد محيي الدين عبد الحميد

القاهرة في { ربيع الآخر من عام ١٣٥٨ هـ  
 يونيو من عام ١٩٣٩ م

فهرس

الجزء الأول من

شرح الأشموني

---

« ١ » الموضوعات ، « ب » آيات الشواهد

صفحة	صفحة
٢٦	٣
علامات الأفعال التي تميز كل نوع منها عن أخويه	الخطبة
٢٩	٤
المعرب والمبني	الكلام على لفظ « آل » وأصله وما يضاف إليه
— تعريفهما	٦
٢٩	٦
سبب بناء الاسم ، وأنواع مشابهة الاسم الحرف	تعريف علم النحو
٣٠	٦
المبني من الأفعال	الفرق بين وعد وأوعد عند الإطلاق
٣٢	٨
سبب إعراب للضارع الخالي من النونين وبناء المباشر لإحداها	الكلام وما يتألف منه
٣٤	٩
كل الحروف مبنية ، وسبب ذلك	أقوال العلماء فيما يفرق بينه وبين واحده بالتاء
— الأسباب الموجبة للبناء على الحركة عامة ، وعلى كل حركة بخصوصها	١١
٣٦	١٢
إعراب الأسماء الستة	تطلق « الكلمة » ويراد بها الكلام
٤٣	—
إعراب المثني وما يلحق به	تنوين الترميم
٤٥	١٦
كلا وكلتا يعود الضمير عليهما مفردا أو مثنى	التنوين الغالي
٤٩	—
إعراب جمع المذكر السالم ، ولغات العرب فيه	تنوين التمكنين
٥٩	—
حركة نون جمع المذكر السالم ، واللغات فيها	« التنكير
٦١	—
« المثني ، واللغات فيها	« التعويض
٦٥	١٨
إعراب جمع المؤنث السالم وما ألحق به	« المقابلة
٦٧	١٨
« الاسم الذي لا ينصرف	من علامات الاسم : النداء
٧١	١٩
« الأفعال الخمسة	قد يحذف المنادى فتدخل « يا » على الفعل أو الحرف ، ولذلك مواضع ينقاس فيها
٧٢	٢١
« المقصور والمنقوص من الأسماء ولغات العرب فيهما	من علامات الاسم دخول « آل » عليه معرفة أو غير معرفة
٧٦	٢٢
إعراب المعتل من الأفعال	علامات الفعل : تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة
٧٨	٢٣
من العرب من يهمل « أن » المصدرية فلا ينصب بها	تلحق نون التوكيد اسم الفاعل شذوذا الحرف وأنواعه

	صفحة
١٣٤ اسم الإشارة	٧٩
— تعريفه ، ألفاظه ومواقعها	دخول الجازم ، وشواهد ذلك
١٣٥ مراتب المشار إليه	٨٥
١٣٨ ما يشار به إلى المكان قريبا أو بعيدا	النكرة والمعرفة
١٤٢ يفصل بين ها التنبيه واسم الإشارة بالضمير أو بغيره	— تعريف النكرة
١٤٤ الموصول	— النكرة أصل للمعرفة
— تعريفه	٨٦ الضمير : تعريفه ، المتصل منه
١٤٥ ه وضع الظاهر موضع المضمير	٨٨ أسباب بناء الضمير
١٤٧ الموصول نوعان : نص ، ومشارك ، ألفاظ النص	٨٩ المستتر نوعان : واجب ، وجائز
١٥٦ المشترك ستة ألفاظ : من ما	٩٠ لا يقع المنفصل حيث يمكن المجيء بالمتصل
١٦٠ — المعاني التي ترد لها « من » و « ما »	٩٤ يجوز الاتصال والانفصال في موضعين
١٦٩ « أل » الموصولة ، وخلاف العلماء فيها	١٠٠ إذا وصلت ضميرين وجب تقديم الأخص ؛ فإن فصلت أحدهما كنت مخبرا
١٧٢ « ذو » الموصولة ، وشواهدها ، والخلاف في بنائها	١٠١ إذا اتحدت رتبة الضميرين لزمك الفصل إلا أن يكونا للغيبية
١٧٨ « ذات » تجيء موصولة بمعنى التي ، وتأتي « ذوات » بمعنى اللاتي	١٠٤ نون الوقاية قبل ياء التكلم لازمة في مواضع وممنوعة في مواضع
١٧٩ « ذا » تقع موصولة بشرطين عند البصريين	١١٨ العلم
١٨٠ ه بحث في وجوه إعراب « ماذا صنعت » ونحوه	— تعريفه
١٨٤ ه أجاز الكوفيون وقوع « هذا » وما أشبهه من أسماء الإشارة في موضع الذي وأخواته من الأسماء الموصولة	١١٨ ينقسم إلى اسم ولقب وكنية
	— مرتبة كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة مع أخويه
	١٢٢ إذا اجتمع اثنان من هذه الأنواع فكيف تعربهما
	١٢٢ ينقسم العلم إلى منقول ومرتل
	١٣٠ علم الجنس

صفحة	صفحة
٢٦٣ يقع الخبر ظرفاً أوجاراً ومجروراً	١٨٥ حذف الصلة وإبقاء الموصول
— يستتر في الظرف ضمير متعلقه المحذوف	١٨٧ شروط جملة الصلة
٢٦٦ لا يخبر بالزمان عن الذات ما لم يند	١٩٣ صلة «أل» لان تكون إلا صفة صريحة
٢٦٨ لا يبتدأ بالنكرة إلا إذا أفادت	١٩٧ «أى» الموصولة ، وخلاف العلماء في بنائها
٢٧٦ هـ بحث في اختلاف العلماء في إذا الفجائية وترجيح المختار	٢٠٠ المعاني التي ترد لها «أى»
٢٨١ الأصل في الخبر التأخر ، وقد يتقدم	٢٠١ حذف العائد من جملة الصلة إلى الموصول
— المواضع التي يجب فيها تأخيرها	٢١٣ حذف الموصول وإبقاء صلتها
٢٨٨ « » « » « » « » تقديمه	٢١٥ الموصول الحرفي
٢٩٢ يجوز حذف ما علم من مبتدأ أو خبر	<b>٢١٦ المعرف بأداة التعريف</b>
٢٩٢ المواضع التي يجب فيها حذف الخبر	— الخلاف بين سيبويه والخليل في أداة التعريف ماهي ، وأدلة المذهبين
٣٠٣ هـ بحث واف في نحو قولهم «ضربى العبد مسيتاً»	٢٢٠ أنواع «أل» والدليل على أن مصحوب «أل» الجنسية في قوة النكرة
٣١٠ المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ	٢٢٢ «أل» الزائدة ، وأنواعها ، ومواضع كل نوع
٣١٣ تعدد الخبر وأنواعه	٢٣٠ تعريف العدد
٣١٩ اقتران الخبر بالفاء ، بحث واف	<b>٢٣٦ باب الابتداء</b>
<b>٣٢٨ كان وأخواتها</b>	٢٣٧ هـ بحث في الحروف التي تزداد على المبتدأ
— أقسام هذه الأفعال ، ومعانيها ، وشروطها	٢٤٤ المبتدأ وأنواعه
٣٣٢ ما معنى صار ويعمل عمله	— الوصف الرفع لمكتفي به
٣٤٤ يعمل غير الماضي عمله إن كان مستعملاً	٢٥٠ لم يشترط الكوفيون اعتماد الوصف
٣٤٧ توسط أخبارهن	٢٥٤ العامل في المبتدأ والخبر
٣٥١ تقدم أخبارهن	٢٥٤ تعريف الخبر وأنواعه
٣٥٦ ما يجيء تاماً من هذه الأفعال ، ومعنى تمامه	٢٥٥ يشترط في الجملة اشتغالها على رابط
٣٥٩ لا يلي أحدها معمول خبرها	٢٥٥ هـ بحث في حذف الرابط
٣٦٤ إذا ورد ما ظاهره ذلك وجب تأويله	٢٦١ يجب إبراز الضمير إن كان معنى الخبر المشتق لغير مبتدئه
٣٧٠ زيادة «كان» وشروطها ومواضعها	
٣٧٨ زيادة «أسمى» و «أصبح»	



صفحة	
٤٥٤	ما يتصرف منها وما يجيء منه
٤٦٠	ما يجيء منها تماما
٤٦١	إذا اتصل بعسى ضمير نصب فهي
	حرف مثل لعل عند سيويه
٤٦٦	« كاد » فيها نفى وإثباتا إثبات
٤٦٩	إن وأخواتها
—	عملها ، وبيان أنها قد تنصب الجزئين
٤٧٣	معاني هذه الحروف
٤٧٥	لا يليها خبرها ولا معموله إلا أن يكون
	ظرفا أو مجرورا
٤٧٦	مواضع فتح همزة « إن » وكسرها
٤٨٧	اقتران خبر إن باللام
٤٩٥	تصل بهم « ما » فتبطل عملهم ،
	وربما بقي
٤٩٩	العطف على أسماء
٥٠٦	تخفف « إن » المكسورة فيقل عملها
٥١١	تخفف « أن » المفتوحة فتعمل ،
	وشروط عملها
٥٢٣	تخفف « كأن »
٥٢٨	لا تخفف لعل ، وتخفف « لكن »
	قهمل

صفحة	
٣٨١	حذف « كان » وأنواعه ، وشروطه
٣٩٣	حذف نون المضارع من « كان »
	اقتران « إلا » بخبرهن
٣٩٧	ماولا ولات وإن النافيات
—	« ما » وشروط إعمالها
٤٠٣	تقديم معمول خبرها على معمولها جائز
٤٠٦	العطف على خبر « ما »
٤٠٦	زيادة الباء في الخبر
٤١٩	« لا » وشروط إعمالها
٤٢٢	يغلب حذف خبر « لا » وليس بواجب
٤٢٤	« لات » و « إن » وشروط إعمالهما
٤٢٧	مذاهب النحاة في « لات » إذا ذكر
	بعدها « هنا »
٤٣٣	أفعال المقاربة
—	أقسامها ، وعدد كل قسم ، ومعناه
—	لا يكون خبرهن مفردا إلا شاذا
٤٣٧	اقتران خبرهن بأن على أنواع
٤٤٧	يجوز حذف خبرهن لدليل
٤٤٩	لا يرفع خبرهن إلا ضمير اسمهن
٤٥٢	« خبر » عسى » يرفع السببي

## الفهرس الثاني

للسواهد الواردة في الجزء الأول من شرح الأشموني

### حرف الهمزة

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
١١٨	٦٦	الوافر	أَنَا ابْنُ مَرْيَمَ عَمْرٍو وَجَدِّي أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَاءَ السَّمَاءِ
٢١٣	١٢٣	»	وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ
٣٨٦	٢٠٦	الرجز	مِنْ لَدُنْ شَوْلًا فَالِي إِتْلَاهَا
٤٢٨	٢٢٩	الخفيف	فَأَجْنَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ طَلَبُوا صَلْحَنَا وَوَلَاتَ أَوَانَ
٤٩٣	٢٧٠	الوافر	وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكَاءَ لِلأَمْتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءِ

### حرف الباء

١٢	٤	»	أَقْلَى اللُّومِ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا وَفُوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا
٢٦	١٤	الطويل	فَنَدَلًا زَرِيقُ المَالِ نَدَلِ الثَّعَالِبِ عَلَى حِينِ أَلْمَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ
٤٥	٢٠	البيسط	قَدْ أَفْلَعَا وَكَلَا أَنْفِيهَا رَانِي كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرِي بَيْنَهُمَا
٥١	٢٣	»	وَالْعَانِسُونَ وَمِنَّا المُرْدُ وَالشَّيْبُ مِنَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ
٥٧	٢٧	الخفيف	لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ القَيْسَابِ حَتَّى عَرَنْدَسِ ذِي طَلَالِ
٦١	٣٠	الطويل	فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغَيْبٌ عَلَى أَخُوذَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً
٦٨	٣٤	»	نَسِيتَ بَيْنَ تَهَوَاهُ ذِكْرَ العَوَاقِبِ وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاظِرُهُ إِذَا
٧٧	٤٠	»	أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بَامٍ وَلَا أَبِ [فَاسَوْدَنِي عَامِرٌ عَن وِرَاثَةٍ]
١٠٢	٥٦	»	وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَعْمَةٍ لِضَعْمِيهَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابِهَا
١٠٨	٦٠	»	[فَقَلْتُ أَدْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعُ الصَّوْتَ جَهْرَةً]

لَعَلَّ أَبِي المِعْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

ص الشاهد	رقم بجره	الشاهد
٦٧ ١١٩	البيسط	بَانَ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا
١١٨ ٢٠٧	الطويل	وَيَضْعُرُّ فِي عَيْنِي تِلَادِي إِذَا انْتَدتْ
١٣٥ ٢٤٥	البيسط	أَمْجِرْ أَنْتُمْ وَعَدَا وَنَقَتْ بِهِ
١٤٠ ٢٥٢	الرجز	... ..
١٤١ ٢٥٦	الطويل	فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ
١٤٦ ٢٦٩	الكامل	عَجِبْتُ لِتِلْكَ قَضِيَّةٍ وَإِقَامَتِي
١٥٢ ٢٧٩	المقارب	مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ
١٥٦ ٢٨٧	الطويل	أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بَكَ فُدْرَةٌ
١٧٣ ٣٣٢	»	وَبِالْمَحْضِ حَتَّى آضَ جَمْدًا عَنطَنَطًا
١٩١ ٣٦١	البيسط	بَاتَتْ فَوَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِيَةً
١٩٩ ٣٧٦	الوافر	سُرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي
٢٠٢ ٣٧٩	الطويل	أَعَادِلْ ، قُولِي مَا هَوَيْتِ فَأُوْبِي
٢١٢ ٣٩٨	»	وَمَا أَلْدَهْرُ إِلَّا مَنجُنُونًا بِأَهْلِهِ
٢١٦ ٤٠٦	»	فَكُنْ لِي شَفِيحًا يَوْمَ لَأَذُوشَفَاعَةٍ
٢٢٠ ٤١٤	»	فَإِنْ تَنَأَ عَنْهَا حِقْبَةً لَا تَلَاقَهَا
٢٣٣ ٤٣٦	الوافر	وَقَدْ جَمَلَتْ قُلُوصُ بَنِي زِيَادٍ
٢٣٤ ٤٣٧	»	عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ
٢٤٢ ٤٤٧	الخفيف	كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَدُوبُ
٢٤٤ ٤٤٩	الطويل	وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبَتْهُ
٢٤٧ ٤٥٤	المقارب	فُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ
٢٦٦ ٤٨٨	الرجز	أُمُّ الْخُلَيْسِ لَعَجُوزُ شَهْرَبَهْ
		بِبَطْنِ شَرِيَانَ يَعُوي حَوْلَهُ الْذَيْبُ
		يَمِينِي بِإِذْرَاكَ الَّذِي كُنْتُ طَالِبًا
		أَمْ أَقْتَنَيْتُمْ جَمِيعًا نَهَجَ عُرْقُوبَ
		هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ
		وَلَكِنْ سَيْرَانِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ (١)
		فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ
		بِهِ عَسَمْتُ يَبْتَغِي أَرْزَبَا
		عَلَى وَلَكِنْ مِلْهُ عَيْنِ حَبِيبَهَا
		إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبِ الْفَحْلِ غَارِبُهُ
		فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشُ مِنَ الْعَجَبِ
		عَلَى كَانَ الْمَسْوَمَةَ الْعِرَابِ
		كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكَ ذُنُوبِي
		وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعْدَبًا
		بِمَنْ فَنِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ
		فَإِنَّكَ تَمَّا أَحْدَثْتَ بِالْمَجْرَبِ
		مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبُ
		يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ
		حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدُ غَضُوبُ
		نُكَلِّمُنِي أَحْجَارَهُ وَمَلَاعِبُهُ
		خِلَافَ الْأَنْبَسِ وَحُوشًا يَبَابَا
		تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمَ الرَّقَبَةِ

(١) انظره في (س ٣٢٤) أيضاً .

ص الشاهد رقم بحره

الشاهد

- ٥٠٠ ٢٧٣ الطويل فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنَجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا الْإِمَّ النَّجِيبَةَ وَالْأَبَّ  
٥٠١ ٢٧٤ الطويل فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّازُ بِهَا لَغَرِيبُ

### حرف التاء

- ١٤٠ ٨٠ الكامل حَنَّتْ نَوَارٍ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٍ أُجْنَتِ (١)  
١٧٦ ١٠١ الوافر فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءَ أَبِي وَجَدِّي وَبَثْرَى ذُو حَفْرَتُ وَذُو طَوَيْتُ  
٢٥١ ١٣٩ الطويل خَبِيرُهُ بَنُو لَهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا مَقَالَةَ لَهْبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ  
٣١٣ ١٦٤ الرجز مَنْ يَكُ ذَا بَتِّ فِهَذَا بَتِّي مُقِيطُ مُصَيِّفُ مُشْتَى  
٥١٦ ٢٨٢ الطويل شَهَدْتُ بِأَنْ قَدْ خُطَّ مَا هُوَ كَأَنَّ وَأَنَّكَ تَمْخُو مَا تَشَاءُ وَتُنْتِ

### حرف الحاء

- ١٧ ٩ الوافر نَهَيْتُكَ عَنِ طِلَابِكَ أَمْ عَمْرُو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذِ صَحِيحُ  
١٥٢ ٨٧ الرجز نَحْنُ الدُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ التَّخْتِيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا  
٢١٠ ١٢٠ الطويل لَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقَبَةً فَبُخِ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَأْمُحُ  
٣٥٣ ١٨٧ الرجز مَهْ عَازِلِي؛ فَهَاتِمَا لَنْ أَبْرَحَا عَيْنِلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى  
٤٢٢ ٢٢٥ الكامل مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَِا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ  
٤٦٦ ٢٥٣ الطويل إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْذُ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ  
٥٢١ ٢٨٥ الكامل إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُورِيَّةُ إِنَّ أَمْنَتِي مِنَ الرَّزَّاحِ وَنَجْوَتِي مِنْ عَرَضِ الْمُنُونِ مِنَ الْعَشِيِّ إِلَى الصَّبَاحِ  
(أَنْ تَهْبِطُ بَيْنَ بِلَادِ قَوْمِ مِيرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

## حرف الدال

الشاهد	رقم ص الشاهد	بحره
لَخْلِفُ إِعَادِي وَمُنْجِزُ مَوْعِدِي	٦	٢ الطويل
لَمَّا تَزَلُّ بِرِحَالِنَا وَكَانَ قَدِ	١٣	٥ الكامل
[إِلَّا ذِرَاعَ الْعَنَسِ أَوْ كَفَّ الْيَدَا]	١٨	١٠ الرجز
أَقَاتِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا	٢٤	» ١٣
[كَلِتَاهُمَا قَدْ قُرِنَتْ بِزَائِدِهِ]	٤٣	» ١٨
لَعِينٌ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبِنَا مُرْدَا	٥٥	٢٦ الطويل
بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ	٨١	٤٣ الوافر
أَنَا لَهُمَا قَفْوُ أَكْرَمِ وَالِدِ	١٠١	٥٥ الطويل
أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبِيضِ مَا جِدِ	١٠٧	» ٥٩
[لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحَدِ]	١١١	٦٢ الرجز
ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فِدِيدُ	١٢٦	» ٧٣
بِوَحْشِ إِصْمِتِ فِي أَضْلَابِهَا أَوْدُ	١٢٨	٧٤ البسيط
إِلَى الْغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الرُّدِ	١٣٣	٧٦ الطويل
وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُدَدِ	١٣٧	» ٧٨
فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ	١٤٢	٨١ البسيط
وَإِعْرَاضَهَا عَنْكَ أُسْتَمِرَّ وَزَادَا	١٤٤	٨٢ الطويل
لَهُمْ ذَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ	١٩٤	١٠٨ الوافر
وَكَلَّ يَوْمَ تَرَانِي مُدِيَّةً بِيَدِي	٢٧٣	١٤٨ البسيط
بَنُوهُنَّ أَبْنَاءَ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ	٢٨١	١٥٣ الطويل
بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَقَطًا مُجِيدَا	٣٣١	١٧١ الوافر
وَإِنِّي إِذَا أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ		
أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا		
يَا رَبِّ سَارِ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا		
[أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا]		
فِي كَلِتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهُ		
دَعَانِي مِنْ تَجِدِ فَإِنَّ سِينِيَهُ		
أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي		
لِوَجْهِكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطُ وَبَهْجَةٍ		
فَقُلْتُ أَعِيرَانِي الْقُدُومَ لَعَلَّنِي		
قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبِينَ قَدِي		
نُبِئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدِ		
أَشْلَى سُلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ لَهَا		
إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كَهْوَهُمْ		
رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكَرُونَ نِي		
هَا إِنْ ذِي عَذْرَةٍ إِلَّا تَكُنْ نَفَعْتُ		
سُعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا		
مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ		
الذُّبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً		
بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتِنَا		
وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي		

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
٣٤٤	١٨٠	البيسط	أَمَسْتُ خَلَاءَ وَأَمْسَى أَهْلَهَا أُحْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدِ
٣٤٦	١٨٢	الطويل	وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَانِدًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا
٣٥٢	١٨٦	»	وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ
٣٥٦	١٨٨	المتقارب	وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةَ ذِي الْعَائِثِ الْأَرْمَدِ
٣٥٨	١٨٩	الطويل	[وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنَّنِي حَسَنُ التَّرَى] إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَخْنَى جَلِيدَهَا
٣٥٩	١٩٠	»	فَنَافَذِ هَذَا جُوبَ حَوْلَ بِيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا
٤١١	٢١٨	»	دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِمَعْدِدِ
٤٣٩	٢٣٥	الخفيف	كَادَتْ النَّفْسُ أَنْ تَقِيْظَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشَوَ رِيْظَهُ وَرُودِ
٤٥٢	٢٤٦	الطويل	وَمَا ذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَضِيرَ زِيَادِ
٤٥٥	٢٤٨	الوافر	فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلَّا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةِ الْعَوَادِي
٤٥٧	٢٤٩	الطويل	أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ وَإِنِّي بَقِيْنَا لَرَهْنُ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ
٤٦٩	٢٥٤	»	إِذَا سَوَدَّ جِنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنْ حُرَّاسَنَا أُسْدًا
٤٨٧	٢٦٥	»	وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ ... ..
٤٨٩	٢٦٧	البيسط	مَرُّوا بِحَجَالِي فَقَالُوا كَيْفَ سَيِّدُكُمْ فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا أَمْسَى لِمَجْهُودًا
٤٩٠	٢٦٨	الطويل	وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلِي لَدُنْ أَنْ عَرَفْتَهَا لِكَالِهَاتِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادٍ <sup>(١)</sup>
٤٩٥	٢٧١	البيسط	قَالَتْ أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ
٤٩٧	٢٧٢	الطويل	أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا
٥٠٦	٢٧٧	الطويل	إِنَّ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدِمْ خِلَافَ مُعَانِدِ
٥١٠	٢٧٩	الكامل	شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لُسُلِمَا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

(١) انظره أيضاً في قافية اللام

الشاهد

ص الشاهد رقم بحره

حرف الراء المهملة

١٤	٦	المتقارب	أَحَارِ بْنِ عَمْرٍو كَأَنَّ حَمْرٍ	وَيَقْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِرُهُ
١٩	١١	الطويل	أَلَا يَا اسْمَعِي يَا دَارِمِي عَلَى الْبَلِي	وَلَا زَالَ مِنْهَلًا بِجَزَعَانِكِ الْقَطْرُ
٨٦	٤٥	البيسط	وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا	أَلَّا يُجَاوِرُنَا إِلَّا كِ دِيَارُ
٩٢	٤٧	»	بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ	إِيَاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ بِرِ
٩٨	٥٢	»	بُلَغْتُ صُنْعَ أَمْرِي بَرًّا إِخَالِكُهُ	إِذْ لَمْ تَزَلْ لَا كِتْسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا
٩٩	٥٣	الطويل	لَنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا	عَنِ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ
١٢٠	٦٨	الرجز	أَقَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ	مَامَسَهَا مِنْ تَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ
١٢١	٦٩	الطويل	وَمَا أَهْتَرَّ عَرَسُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكِ	سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدِ أَبِي عَمْرٍو
١٢٢	٧٠	»	أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الصَّيْفِ بُرْدُهُ	وَجَدِّي يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمْرًا
١٢٣	٧١	البيسط	.....	وَيَشْكُرُ اللَّهُ لَا يَشْكُرُهُ
١٣٢	٧٥	الكمال	إِنَّا أَقْسَمْنَا خُطْبَيْنَا بَيْنَنَا	فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَأُحْتَمَلَتْ فَجَارِ
١٤٥	٨٨	الوافر	فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ	عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهْدُوا الْحُجُورَا
١٥٦	٨٩	الطويل	أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ	لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ
١٩٠	١٠٦	»	وَإِنِّي لِرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي	لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا
٢٠٤	١١٤	البيسط	مَا اللَّهُ مُؤَلِّمِكَ فَضْلَهُ فَاحْمَدْنَهُ بِهِ	فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ
٢٠٥	١١٥	»	مَا الْمُسْتَفْرُ الْهُوَى مُحَمَّدَ عَاقِبَةَ	وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوَةٌ بِلَا كَدَرِ
٢٠٩	١١٩	»	لَا تَرَكْنِي إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ	أَبْنَاءَ يَعْضُرُ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ (١)
٢٢٣	١٢٧	الكمال	وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُومًا وَعَسَاقِلًا	وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ
٢٢٤	١٢٨	الطويل	رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ وُجُوهَنَا	صَدَدْتُ وَطَيْتُ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

(١) انظره أيضاً في (ص ٢١٣)

الشاهد	رقم الشاهد	بجده
لَيْلَى مِّنْكُمْ أُمَّ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ	٣٢٩	البيسط ١٣١
فَمَا فَادْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ	٣٣٠	الكامل ١٣٢
فَدَعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي (١)	٣٧٧	» ١٥١
فَلِلَّهِ مُعْوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرًا	٣٣٤	الطويل ١٧٤
فَمَا فَالَوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالذَّبُورُ	٣٣٩	الخفيف ١٧٨
إِذْهُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ (٢)	٣٤٠	البيسط ١٧٩
وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ	٣٤٥	الطويل ١٨١
لَهُمْ هُنَاكَ بَسْعِي كَانَ مَشْكُورٌ	٣٧٠	البيسط ١٩٥
وَعَلَى الْخَسْفِ أَوْ تَرَمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا	٣٩٤	الطويل ٢١٠
وَلَكِنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتِ بِهِيْنِ	٤١٦	» ٢٢١
وَهَلْ يَذْهَبُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ		
لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ	٤٣	الكامل ٢٣٠
وَيَبْعِي جِوَارِكَ حِينَ لَاتٍ مُجِيرُ	٤٣٣	الطويل ٢٣١
وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتَهَا وَهِيَ تَصْفُرُ	٤٤٥	الرجز ٢٤٠
لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسًا مَشُورًا	٤٤٨	الوافر ٢٤٣
وَأَرَاكَ عَلَقْتَ تَظْلِمٌ مِنْ أَجْرِنَا	٤٥٠	البيسط ٢٤٥
وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقَلِنِي		
ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ السَّكْرِ (٣)		
فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا	٥١٨	الكامل ٢٨٣

### حرف السين

الرجز ٥٧ ١٠٤ عَهْدْتُ قَوْمِي كَعْدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

(١) انظره أيضاً في (س ٢٨٨) (٢) وانظره أيضاً في (س ٤٠١)

(٣) وانظره أيضاً في قافية الام



ص رقم بجره  
الفاهد

الشاهد

١٧٦ ٣٣٥ الطويل وَبَدَلْتُ قُرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَا لَكَ مِنْ نِعْمَى تَحْوَلُنْ أَبُو سَا

حرف الضاد

٢٤ ٥٢ الرجز ... .. وَلَيْسَ دِينَ اللَّهِ بِالْمُعْضَى

٩٩ ١٧٤ الطويل فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءٍ سَاعِيًا هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِقَ الْفَرَائِضُ

١٧٧ ٣٣٧ » بَتِيهَاءَ قَفَرٍ وَالْمَطِيَّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا بِيُوضُهَا

١٨٣ ٣٤٦ » قَصَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا أَحْبَبْتُ حَتَّى يُغْمِضَ الْجَفْنَ مُغْمِضُ

حرف الظاء

١٦٦ ٣١٧ المتقارب يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرَهِّجِي وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ (١)

حرف العين

٤٤ ٨٢ البسيط هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَدِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُوْا لَمْ تَدَعِ

٥٠ } ٩٥ الوافر [فَلَا تَطْمَعُ أَيْبَتُ اللَّعْنِ فِيهَا] وَمَنْعُكُمَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

٨٣ } ١٤٦ الطويل [فِيَارَبِّ أَنْتَ اللَّهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ] وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

٩٣ ١٦٢ الرمل رُبَّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطَعُ

١٠٩ ١٩٦ الرجز مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْعَمَةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةِ ذَاتِ سَعَمَةِ

١٣٣ ٢٣٣ الطويل وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى

الثلاثُ الأثافي وَالْدِّيَارُ الْبَلَاقِعُ

١٣٦ ٢٤٧ » خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ

١٤٤ ٢٦٣ » فَإِنَّ يَكُ جُمَانِي بَارِضٍ سِوَاكُمْ فَإِنَّ فَوَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرُ أَجْمَعُ

١٦٤ ٣١٥ » يَنَامُ بِأَحْدَى مُقَلَّتِيهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنَايَا فَهُوَ يَقْطَانُ هَاجِعٌ (٢)

(١) انظره في ص (٣١٩) أيضاً

(٢) انظره في حرف الميم أيضاً

ص الشاهد بجره

الشاهد

بِكُلِّ ذَاهِيَةٍ أَلْقَى الْعِدَاءَ وَقَدْ كَلَّا وَلَكِنَّ مَا أَبْدِيهِ مِنْ فَرْقٍ	} البسيط ١٦٧ ٣٢٤
يُظَنُّ أَنِّي فِي مَكْرِي بِهِمْ فَرِعُ فَكَرَى يَغْرُوا فَيَغْرِيهِمْ بِي الطَّمَعُ	
لَيْسَ يَنْفَكُ ذَاغِي وَاعْتِرَازِ وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَضَوْئِهِ	الخفيف ١٦٩ ٣٢٧
يَعُودُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ وَإِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتُ	الطويل ١٧٥ ٣٣٤
أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْرِ إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا	» ١٩٤ ٣٦٧
سَقَاهَاذُواوَالْأَخْلَامُ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا وَإِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا	البسيط ٢٠٧ ٣٨٨
يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَاجِعَا وَقَدْ كَرَبْتُ أَعْنَاقَهَا أَنْ تَقْطَعَا	الطويل ٢٣٨ ٤٤٣
... ..	» ٢٤١ ٤٤٦
... ..	الرجز ٢٥٥ ٤٧٠

## حرف الفاء

[ يَا لَيْتَ شِعْرِي عَنْكُمْ حَنِيفًا ] أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا الشُّيُوفَا	الرجز ١٢ ٢٣
وَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهْنَا أَدُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَمَى عَارِفُ	الطويل ١٦٢ ٣١٠
بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبُ وَلَا صَرِيفُ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ	البسيط ٢١١ ٣٩٧
وَقَالُوا : تَعْرِفُهَا الْمَنَارِلُ مِنْ مَنِي وَمَا كُلُّ مَنْ وَانَى مِنِّي أَنَا عَارِفُ	الطويل ٢١٥ ٤٠٣
كَأَنَّ أذُنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا	الرجز ٢٥٦ ٤٧١

## حرف القاف

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ حَاوِي الْمُخْتَرِقِ [ مُشْتَبِهُ الْأَعْلَامِ لِمَاعِ الْخَفَقِ ]	الرجز ٧ ١٤
أَنَّ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بَرِيْقًا نَالِقَا تَبَيْتُ بَلِيلِ أَمَارِمِدِ اعْتَادَ أَوْلِقَا	الطويل ٣٦ ٧٠
وَلَيْسَ بِمُعِينِي وَفِي النَّاسِ مَمْتَعُ صَدِيقُ إِذَا أَعْيَا عَلَى صَدِيقُ	» ٦٤ ١١٥
جَمَعَهَا مِنْ أَيْنُقِي مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ	الرجز ١٢ ١٧٨

ص الشاهد	رقم بحره	الشاهد
١٨٢	١٠٤	الطويل عَدَسٌ مَالِ عِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ
١٩١	١٠٧	» وَمَاذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنِّي لَكَ عَاشِقُ
٢٥٨	١٤٢	الطويل وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَغْرَقُ
٢٧٣	١٤٧	» سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فُذُّ بَدَا مُحْيَاكَ أَحْنَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ
٢٧٤	١٤٩	الوافر حَسْبَتْكَ فِي الْوَعَى مِرْدَى حُرُوبٍ إِذَا خَوْرٌ لَدَيْكَ فَقُلْتُ سَحْقًا
٤٤٤	٢٣٩	المنسرح يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا
٤٨٤	٢٦٤	الوافر أَحَقًّا أَنْ جِيرَتْنَا اسْتَقَلُّوا فَنَيْتُنَا وَنَيْتَهُمْ فَرِيقُ
٥١١	٢٨٠	الطويل فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاقَكَ لَمْ أَبْجَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

## حرف الكاف

٥	١	الكامل وَأَنْصُرُ عَلَى آلِ الصَّلِيبِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَكَ
٢٠٦	١١٧	الطويل أَخٌ مُخْلِصٌ وَافٍ صَبُورٌ مُحَافِظٌ عَلَى الْوَدِّ وَالْعَهْدِ الَّذِي كَانَ مَالِكُ
٣٠٩	١٦١	الرجز وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَا كَا يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَا كَا
٤٦١	٢٥١	الرجز يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَامَا عَصِيكََا وَطَامَا عَيْنَيْتَنَا إِلَيْكََا
٤٦٣	٢٥٢	الرجز [تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَا كَا] يَا أَبْتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَا

## حرف اللام

١١	٣	الطويل أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ [وَكُلُّ نَعِيمٍ لِأَمْحَالَةٍ زَائِلٌ]
٦٦	٣٣	» تَنْوَرُهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرَبِ أَدْنَى دَارِهَا نَظْرُهُ عَلِيٌّ
٦٩	٣٥	» رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا [شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ <sup>(١)</sup> ]
٧٣	٣٧	» فَيَوْمًا يُوَافِينَ الْهُوَى غَيْرَ مَا ضِيَّ [وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُمْ غَوْلًا تَعْوَلُ]
٧٤	٣٨	» لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي مَتَى أَنْتَ جَائِلٌ وَلَكِنْ أَقْصَى مُدَّةِ الدَّهْرِ عَاجِلُ

(١) انظره أيضاً في (ص ٢٥٥)

الشاهد	ص	رقم الشاهد	بحره
مَنْ دَارُهُ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلُ يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي [ أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ جُلَّ مَالِي ]	٧٧	٤١	البيسط
فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَلًا تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَايَةِ الْقُبُلِ سُيُوفُ أَجَادِ الْقَيْنِ يَوْمًا صِقَالَهَا [ وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ خُلَّ مِنْ قَبْلُ ]	٩٣	٤٨	الطويل
وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَقَلِّ الْعِقَالِ	١٠٦	٥٨	الوافر
وَلَيْسَ الْمَوَافِيئِي يُرْفَدُ حَائِبًا وَتُبْلَى الْأَلَى يَسْتَلْتُمُونَ عَلَى الْأَلَى أَبَى اللَّهُ لِلشُّمِّ الْأَلَاءَ ضَكَأَتْهُمْ مَحَاحِبُهَا حُبَّ الْأَلَى كُنَّ قَبْلَهَا	١١٦	٦٥	الطويل
وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَقَلِّ الْعِقَالِ	١٤٨	٨٤	»
وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَقَلِّ الْعِقَالِ	١٥٠	٨٥	»
وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَقَلِّ الْعِقَالِ	١٥١	٨٦	»
وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَقَلِّ الْعِقَالِ	١٥٧	٩٠	»
وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَقَلِّ الْعِقَالِ	١٦٤	٩٥	الخفيف
وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَقَلِّ الْعِقَالِ	١٦٩	٩٧	البيسط
مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ			
[ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْحَدَلِ (١) ]			
أَنْحَبُ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ مَنْزِلَ الدَّارِسِ عَنْ حَيِّ حِلَالِ مَقْرُ مَعْنَاهُ وَتَأْوِيبُ الشَّمَالِ بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَيْنَاهُ بِجَلِّ عَلَيْهِمْ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعُولُ يَنْبَلُ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوَالَ فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَلَا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي فَلَيْسَ سِوَاءِ عَالِمٍ وَجُهُولُ	١٧٩	١٠٣	الطويل
إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَاسْتَخَيْرَا أَلِ أَمْثِلْ سَخَقِ الْبُرْدِ عَفَى بَعْدَكَ أَلِ دَعْ ذَا، وَحَجَّلْ ذَا، وَالْحَقْنَا بِذَا أَلِ فِيَارَبِّ هَلْ إِلَّا بَيْكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى خَالِي لِأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيْرُ خَالِهِ يُدَيْبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلُّ عَضْبٍ فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أُبْرَحُ قَاعِدًا سَلِي إِنْ جَهَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ	١٩٧	١١٠	المتقارب
إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَاسْتَخَيْرَا أَلِ أَمْثِلْ سَخَقِ الْبُرْدِ عَفَى بَعْدَكَ أَلِ دَعْ ذَا، وَحَجَّلْ ذَا، وَالْحَقْنَا بِذَا أَلِ فِيَارَبِّ هَلْ إِلَّا بَيْكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى خَالِي لِأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيْرُ خَالِهِ يُدَيْبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلُّ عَضْبٍ فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أُبْرَحُ قَاعِدًا سَلِي إِنْ جَهَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ	٢١٦	١٢٤	الرملي
إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَاسْتَخَيْرَا أَلِ أَمْثِلْ سَخَقِ الْبُرْدِ عَفَى بَعْدَكَ أَلِ دَعْ ذَا، وَحَجَّلْ ذَا، وَالْحَقْنَا بِذَا أَلِ فِيَارَبِّ هَلْ إِلَّا بَيْكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى خَالِي لِأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيْرُ خَالِهِ يُدَيْبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلُّ عَضْبٍ فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أُبْرَحُ قَاعِدًا سَلِي إِنْ جَهَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ	٢١٨	١٢٥	الكامل
إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَاسْتَخَيْرَا أَلِ أَمْثِلْ سَخَقِ الْبُرْدِ عَفَى بَعْدَكَ أَلِ دَعْ ذَا، وَحَجَّلْ ذَا، وَالْحَقْنَا بِذَا أَلِ فِيَارَبِّ هَلْ إِلَّا بَيْكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى خَالِي لِأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيْرُ خَالِهِ يُدَيْبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلُّ عَضْبٍ فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أُبْرَحُ قَاعِدًا سَلِي إِنْ جَهَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ	٢٨٤	١٥٤	الطويل
إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَاسْتَخَيْرَا أَلِ أَمْثِلْ سَخَقِ الْبُرْدِ عَفَى بَعْدَكَ أَلِ دَعْ ذَا، وَحَجَّلْ ذَا، وَالْحَقْنَا بِذَا أَلِ فِيَارَبِّ هَلْ إِلَّا بَيْكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى خَالِي لِأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيْرُ خَالِهِ يُدَيْبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلُّ عَضْبٍ فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أُبْرَحُ قَاعِدًا سَلِي إِنْ جَهَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ	٢٨٦	١٥٥	الكامل
إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَاسْتَخَيْرَا أَلِ أَمْثِلْ سَخَقِ الْبُرْدِ عَفَى بَعْدَكَ أَلِ دَعْ ذَا، وَحَجَّلْ ذَا، وَالْحَقْنَا بِذَا أَلِ فِيَارَبِّ هَلْ إِلَّا بَيْكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى خَالِي لِأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيْرُ خَالِهِ يُدَيْبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلُّ عَضْبٍ فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أُبْرَحُ قَاعِدًا سَلِي إِنْ جَهَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ	٢٩٣	١٥٨	الوافر
إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَاسْتَخَيْرَا أَلِ أَمْثِلْ سَخَقِ الْبُرْدِ عَفَى بَعْدَكَ أَلِ دَعْ ذَا، وَحَجَّلْ ذَا، وَالْحَقْنَا بِذَا أَلِ فِيَارَبِّ هَلْ إِلَّا بَيْكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى خَالِي لِأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيْرُ خَالِهِ يُدَيْبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلُّ عَضْبٍ فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أُبْرَحُ قَاعِدًا سَلِي إِنْ جَهَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ	٣٢٩	١٧٠	الطويل
إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَاسْتَخَيْرَا أَلِ أَمْثِلْ سَخَقِ الْبُرْدِ عَفَى بَعْدَكَ أَلِ دَعْ ذَا، وَحَجَّلْ ذَا، وَالْحَقْنَا بِذَا أَلِ فِيَارَبِّ هَلْ إِلَّا بَيْكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى خَالِي لِأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيْرُ خَالِهِ يُدَيْبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلُّ عَضْبٍ فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أُبْرَحُ قَاعِدًا سَلِي إِنْ جَهَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ	٣٤٧	١٨٤	»

(١) انظره أيضاً في (س ١٩٣)

الشاهد	ص الشاهد	رقم بحره
وَلَنَعِمَ كَانِ شَبِيهَةُ الْمُخْتَالِ	وَلَبَسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أزورها	الكمال ١٩٨ ٣٧٥
إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيْلٌ	أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدُّ نَبِيْلٌ	الرجز ٢٠٠ ٣٧٧
أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولِ	عَدُوِّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِمَا	السريع ٢٠١ ٣٧٨
فَمَا عَظِدَارُكَ مِنْ قَوْلِ إِذَا قِيْلَا	قَدْ قِيْلَ مَا قِيْلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا	البيسط ٢٠٣ ٣٨١
جُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبْلُ	لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا	» ٢٠٥ ٣٨٥
لَوْ أَنَّ نَوْقًا لَكَ أَوْ جَمَالًا	أَمْرَعْتَ الْأَرْضُ لَوْ أَنَّ مَالًا	الرجز ٢٠٨ ٣٩١
أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا		
بِأَعْمَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ	وَإِنْ مَدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ	الطويل ٢١٧ ٤٠٨
وَلَكِنْ بَانَ يُبَغْيَ عَلَيْهِ فَيُحْذَلَا	إِنْ الْمَرْءُ مِثْنًا بِأَنْقِضَاءِ حَيَاتِهِ	» ٢٢٧ ٤٢٧
	أَبَيْتُمْ قَبُولَ السَّلَامِ مَنَافِكِدْتُمْ	» ٢٣٦ ٤٤٠
لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ		
فَهَنَهَتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتَ أَعْمَلَهُ	فَلَمْ أَرْمِلْهَا خُبَاسَةً وَاجِدِ	» ٢٣٧ ٤٤١
تَوْبِي فَأَهْضُ مُهْضُ الشَّارِبِ الثَّمَلِ (١)	وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقَلُنِي	البيسط ٢٤٥ ٤٥٠
فَإِذَا دُعِيَتْ إِلَى الْمَكَارِمِ فَارْحَلِ	أَبْنِي إِنْ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ	الكمال ٢٥٠ ٤٥٩
وَلَاكِ اسْتَفْنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ	وَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ	الطويل ٢٥٧ ٤٧٣
أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلُهُ	فَلَا تَلْجِنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا	» ٢٥٨ ٤٧٥
لَكَاهَا سَمُّ الْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلِ (٢)	وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلٍ لَدُنَّ أَنْ عَرَفْتَهَا	» ٢٦٨ ٤٩٠
وَلَكِنْ عَمَى الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَالْحَمَالُ	وَمَا قَصَّرْتُ بِي فِي التَّسَامِي حُثُولُهُ	» ٢٧٦ ٥٠٥
وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا	المتقارب ٢٨١ ٥١٣	
قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ	الْخَفِيفِ عَلِمُوا أَنْ يَوْمًا لَوْ فَجَادُوا	٢٨٤ ٥٢٠

(١) انظره أيضاً في قافية الراء.

(٢) انظره أيضاً في قافية الدال.

حرف الميم

الشاهد

ص الشاهد رقم بحره

وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ	بَابِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكِرَمِ	الرجز	٣٧	١٥
[يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ قُمْهُ]	كَالْحَوْتِ لَا يُرْوِيهِ شَيْءٌ يَلْهَمُهُ	»	٤١	١٧
مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمًّا	فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْرَأَى	الطويل	٤٧	٢١
إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ	وَمَا أَصَابِحُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكَرُهُمْ	البيسط	٩١	٤٦
وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَيَّامِ	الْكَامِلُ ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزَلَةِ الْوَلِيِّ	البيسط	١٣٤	٧٧
ذَاتَ الشَّمَائِلِ وَالْأَيَّامِ هَيْنُومَ	الْبَسِيطِ هُنَّا وَهِنَّا وَمِنْ هُنَّا لَهْنٌ بِهَا	البيسط	١٣٩	٧٩
يَرْمِي وَرَأَى بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسَلَهُ	الْمَسْرُوحَ ذَاكَ حَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلِي	البيسط	١٧٢	٩٨
وَلَا يَحْدُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ	الْبَسِيطِ مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقُ بِمَاسَفَةٍ	البيسط	٢٠٢	١١٣
يَنْهَى أَمْرًا حَازِمًا أَنْ يَسَامَا	مَجْزُوءٌ فِي الْمُعْتَبِ الْبَغْيِ أَهْلُ الْبَغْيِ مَا	البيسط	٢٠٥	١١٦
وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلَقَمُ	وَأَنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا	الطويل	٢١٢	١٢٢
وَلَا تَعْتَرِزْ بِعَارِضِ سَلْمٍ	غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَأَطْرَحَ اللَّهُ	الخفيف	٢٤٨	١٣٧
بِأُخْرَى الْأَعَادِي فَهُوَ يَقْطَانُ نَائِمٌ (١)	يَنَامُ بِإِخْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَنْتَقِي	الطويل	٣١٥	١٦٥
لِدَائِهِ بِأَدْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ	لِأَطِيبِ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةٌ	البيسط	٣٤٩	١٨٥
لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ	لَنْ كَانَ سَلْمِي الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُعْرَبًا	الطويل	٣٦٣	١٩٢
وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ	فَكَيْفَ إِذَا مَرَزْتُ بِدَارِ قَوْمِ	الوافر	٣٧٢	١٩٦
فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ	فِي لُجَّةٍ عَمَرْتُ أَبَاكَ بِمُجُورْهَا	الطويل	٣٧٤	١٩٧
إِنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا	حَدَيْتُ عَلَى بَطُونِ صَنَّةِ كُلِّهَا	»	٣٨٣	٢٠٤
فَقَدْ أَبَدَتْ الْمِرَاةَ جِبْهَةَ ضَيْغَمِ	إِذَا لَمْ تَكُ الْمِرَاةُ أَبَدَتْ وَسَامَةَ	الطويل	٣٩٣	٢٠٩
وَلَكِنْ إِذَا أَدْعَوْهُمْ فَهُمْ هُمْ	وَمَا خَذَلُ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَا	الطويل	٤٠٠	٢١٣

(١) انظره في حرف العين أيضاً

الشاهد	ص	رقم الشاهد	بحره
أَلَا هَلْ أَحْوَعَيْشٍ لَدِيدٍ بِدَائِمٍ (١)	٤١٢	٢١٩	الطويل
وَالْبَعْيُ مَرْعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ	٤٢٧	٢٢٨	الكامل
لَا تُكْثِرُنِ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا	٤٣٤	٢٣٣	الرجز
وَقَدْ اسْتَبَحَّتْ دَمَ أَمْرِي مُسْتَسْلِمٍ	٤٧٧	٢٥٩	الكامل
إِلَّا وَإِنِّي لِحَاجِرِي كَرِيمِي	٤٧٨	٢٦٠	المنسرح
لَنَسْرِي إِلَى نَارَيْنِ يَغْلُو سَنَاهُمَا	٤٧٩	٢٦١	الطويل
إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَارِمِ	٤٨٠	٢٦٢	»
كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ	٥٢٤	٢٨٧	»
بِ فَحَذُورُهَا كَانَ قَدْ أَلَمَّا	٥٢٦	٢٨٨	الخفيف

### حرف النون

كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ	١٥	٨	الرجز
فِي حِينِ جَدِّ بِنَا الْمَسِيرُ كِلَانَا	٤٥	١٩	الكامل
حَلَالِبِ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَا	٤٩	٢٢	الوافر
وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ	٥٧ ٦١	٢٨	»
وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ	٦٠	٢٩	»
وَمَنْخَرِينَ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا	٦٢	٣١	الرجز
فَالنَّوْمُ لَا تَأْلَفُهُ الْعَيْنَانُ	٦٤	٣٢	»
لَقَدْ كَانَ حُبِّكَ حَقًّا يَقِينَا	٩٤	٤٩	المقارب
أَخُوهَا غَدَّتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانَا	٩٧	٥١	الطويل

(١) انظره أيضاً في (ص ٤١٧)

الشاهد	رقم بجرحه	ص الشاهد
أَرْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْعَانِ وَالْإِخْنَ	البيسط	١٠٠ ٥٤
لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلَا قَيْسُ مِنْي	الرميل	١١٠ ٦١
مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي	الرجز	١١٣ ٦٣
نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذُبُ يَصْطَحِبَانِ	الطويل	١٥٨ ٩١
وَمَوْئِمِّنٍ بِالْغَيْبِ غَيْرِ أَمِينِ	»	١٦١ ٩٢
وَنِعَمَ مَنْ هُوَ فِي سِرِّ وَإِعْلَانِ	البيسط	١٦٦ ٩٦
عَكَ ثُمَّ وَجَّهَهُمُ إِلَيْنَا <sup>(١)</sup>	الكامل	١٨٥ ١٠٥
إِلَّا نَفُوسُ الْأَلَى لِلشَّرِّ نَاوُونََا	البيسط	٢٠٢ ١١٢
وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي	الوافر	٢١١ ١٢١
فَضَيْتُ نَمَّتْ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي	الكامل	٢٢١ ١٢٦
أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي	الوافر	٢٢٦ ١٢٩
إِنْ يَطْعَنُوا فَعَجِيبُ عَيْشٍ مِنْ قَطْنَا	البيسط	٢٤٤ ١٣٤
يَنْقُضِي بِأَلْهَمٍ وَالْحَزَنِ	المدبر	٢٥٠ ١٣٨
يَكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقَحْطَانُ	البيسط	٢٦١ ١٤٣
يَلْقَحُهُ قَوْمٌ وَتَلْتَجُونَهُ	الرجز	٢٦٦ ١٤٥
لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّنِّ	البيسط	٢٧٧ ١٥٠
يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جِدَّ كَادَ يَبْرِينِي	»	٢٩١ ١٥٧
وَكُلُّ أَمْرِي وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ	الطويل	٣٠٢ ١٥٩
وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضْبَانُ	البيسط	٣٠٨ ١٦٠
وَلَكِنْ مَا يَقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ <sup>(٢)</sup>	الطويل	٣٢٥ ١٦٨

(٢) انظره أيضاً في (ص ٤٩٧)

(١) انظره أيضاً في (ص ٢٥١)



ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
١٧٢	٣٣١	الخفيف	صَاحِ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَا كِرَالِمْ تِ قَنِسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ
١٩٣	٣٦٤	البسيط	فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعْرَسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تَلْقَى الْمَسَاكِينُ
٢٢٦	٤٢٥	المنسرح	إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ
٢٦٩	٤٩٢	البسيط	أَمْسَى أَبَانٌ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانٌ لِمَنْ أَعْلَجَ سُودَانِ
٢٧٥	٥٠٣	الطويل	خَلِيلِي هَلْ طِبُّ فَبَانِي وَأَنْتَمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَنْفَانِ
٢٧٨	٥٠٨	»	أَنَا ابْنُ أَبَاةِ الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ
٢٨٦	٥٢٣	الهمزج	وَصَدْرٌ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنَّ نُدْيَاهُ حُفَانِ

### حرف الهاء

١٦	٣٨	الرجز	إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْجَدِّ غَايَتَاهَا
٢٥	٥٣	المتقارب	أَعُوذُ بِرَبِّي مِنَ النَّافِنَا تِ فِي عُقْدِ الْعَاضَةِ الْمَقْضِيهِ
٢٢٢	٤١٧	»	لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبَا مَالِكٍ بِوَادٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاهُ

### حرف الياء

٣٩	٧٤	الطويل	وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ أَهْتَدَى لِيَا
٤٢	٨٠	»	وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا
٧٢	١٢٥	المتقارب	عَلَى أَطْرَفَا بَالِيَاتِ الْخِيَا مِ [إِلَّا التَّمَامُ وَإِلَّا الْعِصِيَّ]
٩٤	١٦٣	الطويل	لَمَّا نَافِعٍ يَتَعَى اللَّيْبُ فَلَا تَكُنْ أَشْيءٌ بَعِيدٍ نَفَعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيَا
١٠٠	{ ١٧٥ ١٧٨	»	فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا
٢١٤	٤٠٢	»	بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُدُوَانِ كُنْتُ آمِنَا فَمَا كُلُّ حِينٍ مَنْ تُوَالِي مَوَالِيَا
٢٢٣	٤١٩	»	تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَرَزُّ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا
٢٢٤	٤٢٠	»	وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاقِيَا سِوَاهَا وَلَا عَن حُبِّهَا مُتْرَاحِيَا
٢٦٣	٤٨١	الرجز	أَوْ تَحْلِنِي بِرَبِّكَ الْعَلِيَّ أَيُّ أَبُو ذِيَالِكِ الصَّيِّ

## حرف الألف اللينة

٢٠٠ ١١١ الطويل فَأَوْمَيْتُ إِيمَاءَ خَفِيًّا لِحَبْتَرِ فَاللَّهُ عَيْنًا حَبْتَرِ أَيَّمَا فَتَى  
 ٣١٢ ١٦٣ الرجز شَكَأَ إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ الشَّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَأَلَانَا مُبْتَلَى

تمت فهرست الشواهد الواردة في الجزء الأول من شرح الأشموني



# شرح الأسماء

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك »

حقيقه ، وشرح شواهد

محمد محي الدين عبد الحميد

المدرس في قسم التخصص بكلية اللغة العربية

بالجامع الأزهر

الجزء الأول

الطبعة الثانية

مزينة ومنقحة

حقوق الطبع محفوظة للشارح

طبعة مطبوعتي البازيل والبيروت

١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م / ٨٥٠



## بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بعد حمد الله على ما منح من أسباب البيان ، وفتح من أبواب التبيين ، والصلاة والسلام على من رفع بماضى العزم قواعد الإيمان ، وخفض بعامل الجزم كلمة البهتان ، محمد المنتخب من خلاصة معدن ولباب عدنان ، وعلى آله وأصحابه الذين أحرزوا قصبات السبق في مضمار الإحسان ، وأبرزوا ضمير القصة والشان ، بسنان اللسان ولسان السنان ، فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك ، مهذب المقاصد واضح المسالك ، يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد ، ويحل منها محل الشجاعة من الأسد ، تجدد نشر التحقيق من أدراج عباراته يعبق ، وبدر التدقيق من أبراج إشاراتهِ يشرق ، خلا من الإفراط الممل ، وعلا عن التفريط الخلل ، وكان بين ذلك قواماً ، وقد لقبته بـ « منهج السالك ، إلى ألفية ابن مالك » ولم آلُ جهداً في تنقيحه وتهذيبه ، وتوضيحه وتقريبه . والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به من تلقاه بقلب سليم ، إنه قريب مجيب ، وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب .

( بسم الله الرحمن الرحيم ، قال محمد ) هو الإمام ، العلامة ، أبو عبد الله ، جمال الدين ابن عبد الله ( ابن مالك ) الطائى نسبة ، الشافعى مذهباً ، الجياني منشأ ، الأندلسى إقليمياً ، الدمشقى داراً ووفاة لاثنتى عشرة ليلةً خلت من شعبان عام اثنين وسبعين وستائة ، وهو ابن خمس وسبعين سنة ( أحمد ربه الله خير مالك ) أى : أثنى عليه الثناء الجميل ، اللائق بجلال عظمته ، وجزيل نعمته التى هذا النظم من آثارها ، واختار صيغة المضارع المثبت لما فيها من الإشعار بالاستمرار التجددى وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه ، أى : كما أن آلاءه تعالى لاتزال تتجدد فى حقنا دائماً كذلك نعمه بمحامد لاتزال تتجدد ، وأيضاً فهو رجوع إلى الأصل ؛ إذ أصل « الحمد لله » : أحمد أو حمدت حمد الله : فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ، ثم عدل إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت ، ثم أدخلت عليه « أل » لقصد الاستغراق . و« الرب » المالك . و« الله » علم على الذات الواجب الوجود — أى : لذاته — المستحق لجميع المحامد ، ولم يسم به سواه ، قال تعالى : « هل تعلم له سمياً » أى : هل

تعلم أحدا تسمى الله غير الله ، وهو عربي عند الأكثر ، وعند المحققين أنه اسم الله الأعظم ، وقد ذكر في القرآن العظيم في ألفين وثلاثمائة وستين موضعاً ، واختار الإمام النووي تبعاً لجماعة أنه الحى القيوم ، قال : ولهذا لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع : فى البقرة ، وآل عمران ، وطه . والله أعلم

﴿ تنبيه ﴾ أوقع الماضى موقع المستقبل تنزيلاً لمقوله منزلة ما حصل : إما اكتفاء بالحصول الذهني ، أو نظراً إلى ما قوى عنده من تحقق الحصول وقربه ، نحو : « أتى أمر الله فلا تستعجلوه » .

وجملة « هو ابن مالك » معترضة بين « قال » ومقوله ، لاجل لها من الإعراب ، ولفظ « رب » نصب تقديرًا على المفعولية ، والياء فى موضع الجر بالإضافة ، و « الله » نصب بدل من « رب » أو بيان ، و « خير » نصب أيضا بدل أو حال على حد : « دعوتُ الله سميعاً » وموضع الجملة نصب مفعول لقال ، وانظها خبر ، ومعناها الإنشاء ، أى : أنشئ الحمد (مصلياً) أى : طالباً من الله صلواته ، أى : رحمته (على النبي) — بتشديد الياء — من النبوة — أى : الرفعة — لرفعة رتبته على غيره من الخلق ، أو بالهمز من النبأ — وهو الخبر — لأنه مخبر عن الله تعالى ، فعلى الأول هو فعيل بمعنى مفعول ، وعلى الثانى بمعنى فاعل . و « مصلياً » حال من فاعل « أحمد » منوية لاشتغال مورد الصلاة بالحمد ، أى : ناويا الصلاة على النبي (المصطفى) مفتعل من الصفوة ، وهو : الخلوص من الكدر ، قلبت تاؤه طاء لجاورة الصاد ، ولامه ألفا لانفتاح ما قبلها ؛ ومعناه الختار (وآله) أى : أقاربه من بنى هاشم والمطلب (المستكملين) باتباعه (الشرفا) أى : العلو .

﴿ تنبيه ﴾ أصل آل أهل : قلبت الماء همزة ، كما قلبت الهمزة هاء فى « هراق » الأصل « أراق » ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ، كما فى « آدم ، وآمن » هذا مذهب سيبويه . وقال الكسائى : أصله « أول » كجمل ، من آل يؤول : تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا . وقد صغروه على « أهيل » وهو يشهد للأول ، وعلى « أويل » وهو يشهد للثانى ؛ ولا يضاف إلا إلى ذى شرف ، بخلاف أهل ، فلا يقال « آل الاسكاف » ولا ينتقض بـ « آل فرعون » فإن له شرفاً باعتبار الدنيا ، واختاف فى جواز إضافته إلى المضر : فتمعه

الكسائي والنحاس ، وزعم أبو بكر الزبيدي أنه من لحن العوام ، والصحيح جوازه . قال  
عبد المطلب :

١ — وَأَنْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيِّ بِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَكَ

وفي الحديث : « اللهم صل على محمد وآله »

( وأستعين الله في ) نظم قصيدة ( ألفية ) أي : عدة أبياتها ألف أو ألفان ، بناء على أنها

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى ؛ وسلام على النبيين اصطفى

١ — هذا البيت لعبد المطلب بن هاشم جد سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من أبيات

يقولها في حادث الفيل الذي كان عام ولادة النبي صلوات الله وسلامه عليه وآله ، وأولها :

لَا هُمْ إِلَّا الْمَرءُ يَمْنَعُ رَحْلَهُ فَاَمْنَعُ رِحَالَكَ

اللفظ : « لاهم » : يريد اللهم ، أي : يا الله ، فالميم عوض عن حرف النداء ، ومن ثم

لا يجمع بينهما إلا شذوذا ، كما ورد في قول الراجز :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ الْمَاءَ أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

وقد حذف هنا حرف التعريف ، ومثله في الشعر كثير « يَمْنَعُ » : يحمي ، ويدفع عنه « رحله » :

مسكنه ، وإضافة الرحال إلى ضمير الجلالة للتعظيم والتشريف كما في قولهم للكعبة « بيت الله »

ونحوه ، وكذلك إضافة الآل إلى ضميره سبحانه في البيت المستشهد به .

المعنى : يارب إن الإنسان يحمي وطنه ويدافع عنه ويصد غارة الأعداء عن حماه ،

وهذا وطنك وفيه بيتك الذي جعلته مثابة للناس وأمنا قد أغار عليه أعداؤك آل الصليب فاحمه

منهم وردتهم عنه .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان : أحدهما في قوله « آل الصليب » حيث أضاف لفظ

الآل إلى الصليب ، وليس الصليب من الأشياء ذوات الشرف ، فيكون فيه دلالة على جواز إضافته

إلى الحقير ، كما يضاف إلى العظيم ، وعندى أن إضافة الآل إلى الصليب كإضافته إلى فرعون

في قوله تعالى : ( أدخلوا آل فرعون أشد العذاب ) . وثانيهما في قوله « آلك » وهو رد على

الكسائي والنحاس والزبيدي ؛ فإنه أضاف لفظ « آل » إلى الضمير ، وهو كاف الخطاب .

واعلم أن لفظ الآل كما اختص بالإضافة إلى ما فيه شرف غالبا ، فلا يقال : آل الحجام ، ولا آل

الإسكاف ، وإنما يقال : أهل الحجام والإسكاف ، ونحو ذلك ، قد اختص أيضا بالإضافة إلى أعلام

الناطقين ، دون النكرات والأزمنة والأمكنة ، فيقال : آل محمد ، وآل علي ، ولا يقال : آل رجل ،

ولا آل مصر ، أو مكة ، ولا آل زمن كذا ، وإنما يقال في كل هذه الأشياء : أهل .



من كامل الرجز أو مشطوره ، ومحل هذه الجملة أيضا نصب عطفًا على جملة «أحمد» . والظاهر أن « في » بمعنى على ، لأن الاستعانة وما تصرف منها إنما جاءت متعمدية بعلى ، قال تعالى : « وأعاناه عليه قوم آخرون » « والله المستعان على ما تصفون » أو أنه ضمن « أستعين » معنى أستخير ونحوه مما يتعدى بنى ، أى : وأستخير الله فى ألقىة ( مقاصد النحو ) أى : أغراضه وجُل مهماته ( بها ) أى : فيها ( محوية ) أى : محوزة

﴿ تنبيه ﴾ النجوى فى الاصطلاح هو: العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى أنتلف منها ، قاله صاحب المقرب . فعمل أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا « علم العربية » لاقسيم الصرف . وهو مصدر أريد به اسم المفعول أى : المنحو ، كالمخلوق بمعنى المخلوق . وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم ، وإن كان كل علم منحوا ، أى : مقصودا ، كما خصت الفقه بعلم الأحكام الشرعية الفرعية وإن كان كل علم فقها ، أى : مفقوها ، أى : مفهوم ما . وجاء فى اللغة لمعان خمسة : القصد ، يقال : نحوت نحوك ، أى : قصدت قصدك ، والمثل ، نحو مررت برجل نحوك ، أى : مثلك ، والجهة ، نحو : توجهت نحو البيت ، أى : جهة البيت ، والمقدار ، نحو : له عندى نحو ألف ، أى : مقدار ألف ، والقسم ، نحو : هذا على أربعة أنحاء ، أى : أقسام ، وسبب تسمية هذا العلم بذلك ماروى أن عليا رضى الله تعالى عنه لما أشار على أبى الأسود الدؤلى أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئا من الإعراب قال : « انح هذا النحو يا أبا الأسود »

( تقرب ) هذه الألفية للأفهام ( الأقصى ) أى : الأبعد من المعانى ( بلفظ موجز ) الباء بمعنى مع ، أى : تفعل ذلك مع وجازة اللفظ ، أى : اختصاره ( وتبسط ) أى : توسع ( البذل ) — بالمعجمة — أى : العطاء ، وهو إشارة إلى ما تمنحه لقارئها من كثرة الفوائد ( بوعده منجز ) أى : موفى سريعا

﴿ تنبيه ﴾ قال الجوهرى : أوعد — عند الإطلاق — يكون للشر ، ووعده للخير ، وأنشد :

٢ — وَإِنِّي وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لِمُخْلِيفٍ إِيْعَادِي وَمُنْجِرٍ مَوْعِدِي

٢ — هذا البيت لعامر بن الطفيل ، وقد أنشده الشارح دليلا على أنك إذا قلت : « أوعدت عليا » من غير أن تذكر الموعد به كان ذلك شرا ، وكذلك إذا قلت : « وعدت محمدا » من غير أن تتعرض لذكر الموعد به كان ذلك خيرا ، ومعنى البيت ظاهر ، والمركز فى الطبائع أن من مكارم

(وتقتضى) أى : تطلب ، لما اشتملت عليه من الحامسن (رضى) محضا (بغير سخط) يشوبه (فائقة ألفية) الإمام العلامة أبى الحسن يحيى (بن معطى) بن عبد النور الزواوى الحنفى ، الملقب زين الدين ، سكن دمشق طويلا ، واشتغل عليه خلق كثير ، ثم سافر إلى مصر وتصدر بالجامع العتيق لإقراء الأدب ، إلى أن توفى بالقاهرة فى سلخ ذى العدة سنة ثمان وعشرين وستائة ، ودفن من الغد على شفير الخندق ، بقرب تربة الإمام الشافعى رضى الله تعالى عنه ، ومولده سنة أربع وستين وخمسةائة .

﴿ تنبيه ﴾ يجوز فى « فائقة » النصب على الحال من فاعل تقتضى ، والرفع خبرا لمبتدأ محذوف ، والجر نعمتا لألفية ، على حد « وهذا كتاب أنزلناه مبارك » فى النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة ، والغالب العكس ، وأوجبته بعضهم (وهو) أى : ابن معطى (بسبق) الباء اللسببية ، أى : بسبب سبقه إياى (حائز تفضيلا) على « (مستوجب) على « (ثنائى الجميلا) عليه ؛ لما يستحقه السلف من ثناء الخلف . و« ثنائى » مصدر مضاف إلى فاعله ، وهو الياء ، والجميل : إما صفة للمصدر ، أو معمول له (والله يقضى) أى : يحكم (بهبات) جمع هبة ، وهى : العطية ، أى : عطيات (وافره) أى : تامة (لى وله فى درجات الآخرة) الدرجات قال فى الصحاح : هى الطبقات من المراتب ، وقال أبو عبيدة : الدرج إلى أعلى ، والدرك إلى أسفل ، والمراد مراتب السعادة فى الدار الآخرة ، ولفظ الجملة خبر ومعناها الطلب

الأخلاق وجميل العادات أنك إذا توعدت غيرك أن تنزل به شرا كان الخلف محمدا ، فاذا وعدته خيرا فان الخلف نقيصة ، وهذا الذى ذكره الشارح هو ماذهب إليه غير واحد من أئمة اللغة . قال السيد المرتضى فى شرح القاموس : «وعبارة الفصيح : وعدت الرجل خيرا وشرا ، قال شراحه : أى منيته بهما ، قال الله تعالى فى الخير : ( وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرا عظيما ) ومثله كثير ، وقال فى الشر : ( قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار وعددها الله الذين كفروا وبئس المصير ) وأنشدوا :

إِذَا وَعَدْتَ شَرًّا أَتَى قَبْلَ وَقْتِهِ وَإِنْ وَعَدْتَ خَيْرًا أَرَأَتْ وَعَمَّا

فاذا أسقط الخير والشر قيل فى الخير « وعد » بلا ألف ، وفى الشر « أوعد » بالألف ، قاله الطرزى ، وحكاه القتيبي عن الفراء ، وقال اللبلى فى شرح الفصيح : وهذا هو المشهور عند أئمة اللغة ، وفى التهذيب : كلام العرب وعدت الرجل خيرا ، ووعدته شرا ، وأوعدته خيرا ، وأوعدته شرا ، فاذا لم يذكروا الخير قالوا « وعدته » ولم يدخلوا ألفا ، وإذا لم يذكروا الشر قالوا « أوعدته » ولم يسقطوا الألف « اه .

﴿ تنبيه ﴾ وصف هبات وهو جمع بوافرة وهو مفرد لتأوله بجماعة ، وإن كان الأفصح وافرات ؛ لأن هبات جمع قلة ، والأفصح في جمع القلة مما لا يعقل وفي جمع العاقل مطلقا المطابقة ، نحو : « الأجداع انكسرن ، ومنكسرات ، والهندات والهنود انطلقن ، ومنطلقات » والأفصح في جمع الكثرة مما لا يعقل الأفراد نحو « الجذوع انكسرت ، ومنكسرة »

﴿ خاتمة ﴾ بدأ بنفسه لحديث : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعا بدأ بنفسه » رواه أبو داود ، وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام : « رب اغفر لي ولوالدي » وعن موسى عليه السلام : « رب اغفر لي ولأخي » وكان الأحسن أن يقول رحمه الله تعالى :

وَاللَّهُ يَقْضِي بِالرِّضَى وَالرَّحْمَةِ لِي وَلَهُ وَلِجَمِيعِ الْأُمَّةِ

لما عرفت ، ولأن التعميم مطلوب

## الكلام وما يتألف منه

الأصل « هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه » اختصر للوضوح (كلامنا) أيها النحاة (لفظ) أي : صوت مشتمل على بعض الحروف : تحقيقا كزيد ، أو تقديراً كالضمير المستتر (مفيد) فائدة يحسن السكوت عليها (كاستقم) فإنه لفظ مفيد بالوضع . فخرج باللفظ غيره من الدوال مما ينطلق عليه في اللغة كلام : كالخط ، والرمز ، والإشارة ، والمفيد المفرد ، نحو : زيد ، والمركب الإضافي ، نحو : غلام زيد ، والمركب الإسنادي المعلوم مدلوله ضرورة : كالنار حارة ، وغير المستقل كجملة الشرط ، نحو : إن قام زيد ، وغير المقصود ، كالصادر من الساهي والنائم .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول ، أي : الملفوظ به ، كالخلق بمعنى الخلق .

الثاني : يجوز في قوله « كاستقم » أن يكون تمثيلاً وهو الظاهر ، فإنه اقتصر في شرح الكافية على ذلك في حد الكلام ، ولم يذكر التركيب والقصد نظراً إلى أن الإفادة تستلزمهما ،

لكنه في التسهيل صرح بهما وزاد فقال : الكلام ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته ، فزاد « لذاته » قال : لإخراج نحو « قام أبوه » من قولك « جاءني الذي قام أبوه » وهذا الصنيع أولى ، لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام ، ومن ثم جعل الشارح قوله « كاستقم » تيمنا للحد .

الثالث : إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه المقصود بالذات ، إذ به يقع التفاهم .

الرابع : إنما قال « وما يتألف منه » ولم يقل « وما يتركب » لأن التأليف كما قيل أخص ؛

إذ هو تركيب وزيادة ، وهي وقوع الألفة بين الجزئين .

( واسم وفعل ثم حرف الكلم ) الكلم : مبتدأ خبره ما قبله ، أى : الكلم الذى يتألف .

منه الكلام ينقسم باعتبار واحده إلى ثلاثة أنواع : نوع الاسم ، ونوع الفعل ، ونوع الحرف ،

فهو من تقسيم الكلى إلى جزئياته ، لأن المقسم — وهو الكلمة — صادق على كل واحد من

الأقسام الثلاثة ، أعنى الاسم والفعل والحرف ، وليس الكلم منقسما إليها باعتبار ذاته ، لأنه

لا جائز حينئذ أن يكون من تقسيم الكل إلى أجزائه ، لأن الكلم ليس مخصوصا بهذه الثلاثة ،

بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا ، ولا من تقسيم الكلى إلى جزئياته ، وهو ظاهر

ودليل انحصار الكلمة فى الثلاثة : أن الكلمة إما أن تصلح ركنا للإسناد أولا ، الثانى

الحرف ، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف ، الأول الاسم ، والثانى الفعل ،

والنحويون مجمعون على هذا ، إلا من لا يعتد بخلافه . وقد أرشد بتعريفه إلى كيفية تألف

الكلام من الكلم بأنه ضم كلمة إلى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة ، لامطلق

الضم ، وأقل ما يكون منه ذلك اسمان ، نحو : « ذا زيد » ، و « هيهات نجد » أو فعل واسم ،

نحو : « استقم » ، و « قام زيد » بشهادة الاستقراء ، ولا نقض بالنداء ؛ فإنه من الثانى .

﴿ تنبيه ﴾ ثم فى قوله « ثم حرف » بمعنى الواو ، إذ لا معنى للتراخى بين الأقسام ، ويكفى

فى الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه ترتيب الناظم لها فى الذكر على حسب ترتيبها

فى الشرف ووقوعه طرفا .

واعلم أن الكلم اسم جنس على المختار ، وقيل : جمع ، وقيل : اسم جمع ، وعلى الأول فالمختار

أنه اسم جنس جمعي ؛ لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر ، سواء اتحد نوعها أو لم يتحد .

أفادت أم لم تقد، وقيل: لا يقال إلا على ما فوق العشرة، وقيل: إفرادي، أى: يقال على الكثير والقليل كماء وتراب، وعلى الثانى فقيل: جمع كثرة، وقيل: جمع قلة، ويجزئ هذا الخلاف فى كل ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء، وعلى المختار يجوز فى ضميره التأنيت ملاحظة للجمعية، والتذكير على الأصل، وهو الأكثر، نحو: «إليه يصعد الكلم الطيب» «يجرفون الكلم عن مواضعه» وقد أنهه ابن معطى فى ألفيته فقال: «واحدها كلمة» وذكره الناظم فقال: (واحده كلمة) ونظير كلم وكلمة من المصنوعات: لبن ولبنة، ومن المخلوقات: نبق ونبقة، فاسم الجنس الجمعى هو الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً، بأن يكون واحده بالتاء غالباً، والاحتراز بـ«غالباً» عما جاء منه على العكس من ذلك، أى: يكون بالتاء دالاً على الجمعية وإذا تجرد منها يكون للواحد، نحو: كمء وكمأة، وقد يفرق بينه وبين واحده بالياء، نحو: روم ورومى، وزنج وزنجي.

وحد الكلمة: قول مفرد، وتطلق فى الاصطلاح مجازاً على أحد جزئى العلم المركب، نحو «امرئ القيس» فمجموعهما كلمة حقيقة، وكل منهما كلمة مجازاً، وفيها ثلاث لغات: كلمة على وزن نبقة، وتجمع على كلم كسندرق، وكلمة على وزن سمر، وتجمع على كلم كتمر، وهذه اللغات فى كل ما كان على وزن فعل ككبد وكنف، فإن كان وسطه حرف حلق جاز فيه لغة رابعة، وهى إتباع فائه لعينه فى الكسر، اسماً كان نحو فخذ، أو فعلاً نحو شهيد.

(والقول) وهو — على الصحيح — لفظ دال على معنى (عم) الكلام والكلم والكلمة، عموماً مطلقاً؛ فكل كلام أو كلم أو كلمة قول، ولا عكس: أما كونه أعم من الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيره، والكلام مختص بالمفيد، وأما كونه أعم من الكلم فلانطلاقه على المفرد، وعلى المركب من كلمتين، وعلى المركب من أكثر، والكلم مختص بهذا الثالث، وأما كونه أعم من الكلمة فلانطلاقه على المركب والمفرد، وهى مختصة بالمفرد؛ وقيل: القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد، فيكون مراداً للكلام، وقيل: هو عبارة عن المركب خاصة: مفيداً كان أو غير مفيد، فيكون أعم مطلقاً من الكلام والكلم، ومبايناً للكلمة. وقد بان لك أن الكلام والكلم بينهما عموم وخصوص من وجه: فالكلام أعم

من جهة التركيب وأخص من جهة الإفادة ، والكلم بالعكس ، فيجتمعان في الصدق في نحو «زيد أبوه قائم» وينفرد الكلام في نحو «قام زيد» وينفرد الكلم في نحو «إن قام زيد» ﴿تنبيه﴾ قد عرفت أن القول على الصحيح أخص من اللفظ مطلقاً ، فكان من حقه أن يأخذ جنساً في تعريف الكلام كما فعل في الكافية ، لأنه أقرب من اللفظ ، ولعله إنما عدل عنه لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية ، واللفظ ليس كذلك .

( وكلمة بها كلام قد يؤم ) أى : يقصد . كلمة : مبتدأ خبره الجملة بعده ، قال المكودي : « وجاز الابتداء بكلمة للتنويع لأنه نوعها إلى كونها إحدى الكلم ، وإلى كونها يقصد بها الكلام » انتهى . ولا حاجة إلى ذلك ؛ فإن المقصود اللفظ وهو معرفة ، أى : هذا اللفظ — وهو لفظ كلمة — يطلق لغة على الجمل المفيدة . قال تعالى : « كلا إنها كلمة هو قائلها » إشارة إلى : « رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت » وقال عليه الصلاة والسلام : « أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد :

٣ — ألا كلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ »

٣ — هذا صدر بيت للبيد بن ربيعة العامري ، وعجزه : -

\* وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ \*

وقد جاء به الشارح في معرض الاستدلال على أن العرب يطلقون لفظ « كلمة » على الكلام المفيد ، كما يطلقونها على القول المفرد ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم — وهو أفصح العرب جميعا وأعلمهم بمواقع الكلام — قد أطلق على بيت لبيد بأجمعه لفظ « كلمة » حيث قال : « أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد ، ثم ذكر البيت » وإطلاق لفظ الكلمة على الجملة المفيدة أو الجمل ، من باب إطلاق اسم الجزء على الكل ، فهو مجاز مرسل علاقته الكلية والبعضية ، وهذا النوع من المجاز كثير في كلام العرب ، فأنهم يطلقون لفظ « العين » على الجاسوس ، ولفظ « الرقبة » على الجسم كله . وهكذا مما تضيق الأوراق بحصره ، وهو في هذه اللفظة بعينها كثير أيضا ، فقد قال السيد المرتضى : « ومن المجاز الكلمة للقصيد بطولها ، كما في الصحاح ، ومنه : حفظت كلمة الحويدرة ، أى : قصيدته ، وهذه كلمة شاعرة ، كما في الأساس ، وفي التهذيب : الكلمة تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء ، وعلى لفظة مركبة من جماعة حروف ذوات معنى ، وعلى قصيدة بكاملها وخطبة بأسرها » اهـ .

وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه، كتسميتهم ربيثة القوم عيناً، والبيت من الشعر قافية، وقد يسمون القصيدة قافية لاشتغالها عليها، وهو مجاز مهمل في عرف النحاة ﴿تنبيه﴾ قد في قوله «قد يؤم» للتقليل، ومزاده التقليل النسبي، أي: استعمال الكلمة في الجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها في المفرد، لاقليل في نفسه؛ فإنه كثير وهذا شروع في العلامات التي يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه، وبدأ بالاسم لشرفه فقال: (بالجر) ويرادفه الخفض، قال في شرح الكافية: وهو أولى من التعبير بحرف الجر، لتناوله الجر بالحرف والإضافة (والتنوين) وهو في الأصل: مصدر نونت، أي: أدخلت نونا، ثم غلب حتى صار اسماً لنون تلحق الآخر لفظاً لا خطأ لغوياً، تأكيد، فقيد «لاخطا» فصل مخرج للنون في نحو «ضَيْفَنٍ» اسم للطفيلي، وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلاً، وللنون اللاحقة للقوافي المطلقة — أي: التي آخرها حرف مد — عوضاً عن مدة الإطلاق في لغة تميم وقيس، كقوله:

٤ — أَقْلَى اللّوْمِ عَادِلٌ وَالْعَتَابِئِ وَقَوْلِي — إِنْ أَصَبْتُ — لَقَدْ أَصَابَنُ

٤ — هذا البيت مطلع قصيدة طويلة لجرير يهجو فيها عبيدا الراعي والفرزدق .

اللفظة: «أقلى» هو أمر من الإقلال، وهو جعل الشيء قليلاً، والمقصود منه هنا الترك، والتعبير عن العدم بالقلة مستفيض شائع «اللوم»: العذل، والتوبيخ «العتاب»: هو مخاطبة الإدلال ومذاكرة الغضب، هكذا ذكره الخليل، وذلك إنما يكون بين المتحابين، وليس مقصوداً هنا، بل المقصود هنا بالعتاب اللوم في تسخط «أصبت» يروى بضم التاء على أنها ضمير المتكلم، ويروى بكسرها على أنها ضمير المؤنثة المخاطبة، وهي العاذلة .

المعنى: أيتها العاذلة التي تلومين المحب على ما يظهر منه نحو محبوبه، اتركي اللوم وتجنبي التسخط، وإذا أردت أن تصيبي الجادة فقولي عني: لقد أصاب فيما يأتي به، أو إذا وجدتني مصيباً فلا تنكري ذلك عليّ بل اعترفي به واذكره .

الإعراب: «أقلى» فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل «اللوم» مفعول به «عادل» منادى مرخم وأصله يا عاذلة، وقد اعترض بجملة النداء بين المعطوف والمعطوف عليه «والعتابا» معطوف على اللوم «وقولي» الواو عاطفة، قولي: فعل أمر، وياء المخاطبة فاعله «إن» شرطية «أصبت» فعل ماض فعل الشرط، والتاء فاعله، وجواب الشرط محذوف دل عليه سابق الكلام، وتقديره: إن أصبت فقولي لقد إخطأ «لقد أصابا» جملة من الفعل وفاعله المستتر فيه، في محل نصب مقول القول .

الأصل العتبا ، وأصابا . وقوله :

٥ — أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِنَ

الأصل : قذى ، ويسمى « تنوين الترتم » على حذف مضاف ، أى : قطع الترتم ؛ لأن

الترتم مد الصوت بمدة تجانس الروى ، ومخرج أيضا للنون اللاحقة للقوافى المقيدة — وهى التى رويها ساكن غير مد — كقوله :

الشاهر في : قوله « العتابن ، أصابن » حيث دخل تنوين الترتم عليهما ؛ فدل ذلك على أنه ليس مختصا بالاسم ، فلا يكون علامة على اسمية ما يدخل عليه ، وذلك لأنه دخل على الفعل والمحلى بأل ، والخاص بالاسم لا يدخل على واحد منهما . هذا وكما دخل تنوين الترتم على الفعل الماضى فى هذا البيت قد دخل الفعل المضارع فى قول رؤبة بن العجاج :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالشُّيُونُ تُقْضِنُ فَطَلَّتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا

وقد لحق الاسم المضممر أيضا كما فى قول رؤبة أيضا :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أُنَى أَنَا كَنْ يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَنْ

٥ هذا البيت للنابغة الذبياني ، من قصيدة يصف فيها المتجردة امرأة النعمان بن

المنذر ، وهو ثانى أبياتها ، وقبله مطلع القصيدة ، وهو قوله :

مِنْ آلِ مِيَّةَ رَاحٍ أَوْ مُغْتَدِي عَجْلَانَ ذَا زَادٍ وَعَغَيْرَ مُزَوِّدٍ

اللفظة : « رَاحٍ » من الرواح ، وهو العشى ، ويقال : رحنا ، وتروَّحنا ، إذا سرنا عشيا ،

وهو من زوال الشمس إلى الليل «مغتدى» من الغدوة ، وأصلها من الصبح إلى طلوع الشمس ، وأكثر الاستعمال حتى صاروا يقولون : غدا ، واغتدى ، وهم يقصدون معنى سار وانطلق ، من غير تقييد بوقت « زاد » أراد به ما كان من تسليم على مية أو ردّ تحية « أفد » دنا وقرب ، ويروى فى مكانه أرف « الركاب » الإبل « تزل » تفارق .

المعنى : يقول : أتمضى مفارقا أحببتك اليوم مع الرواح أو غدا مع الغداة ، وهل يكون

ذلك وأنت عجلان تزودت منهم أم لم تتزود؟ ثم يقول : قرب موعد الرحيل إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحببتنا بما عليها من الرحال ، وكأن قد زالت لو شك الارتحال .

الإعراب : « أفد الترحل » فعل وفاعل « غير » : منصوب على الاستثناء « أن » :

توكيدية ناصبة « ركابنا » : اسم أن ، ومضاف إليه « لما » : نافية جازمة « تزل » : مضارع مجزوم بلما ، وفاعله مستتر فيه يعود إلى اسم أن ، وحمله الفعل وفاعله فى محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالإضافة إلى غير « وكان » الواو عاطفة ، كأن : من مخففة



٦ - أَحَارُ بْنُ عَمْرِو كَأَنِّي خَمْرُنٌ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمُرُنْ

الأصل : خمر ، ويأتمر . وقوله :

٧ - وَقَاتِمُ الْأَعْمَاقِ حَاوِي الْمُخْتَرِقُنْ

التقية ، واسمها ضمير الشأن «قد» حرف تحقيق ، وخبر كأن جملة فعلية محذوفة لدلالة سابق الكلام عليها ، والتقدير « وكأنته - أي الحال والشأن - قد زالت » وستعرف بيان هذا الحذف عند الكلام في باب «إن وأخواتها» .

الاستشهاد فيه : بقوله « وكأن قدن » حيث دخل تنوين الترنم الحرف في قوله « قدن » ؛

فدل ذلك على أن هذا النوع من التنوين لا يختص بالاسم .

٦ - هذا البيت يرويه كثير من الثقات مطلع قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، ومنهم الوزير أبو بكر عاصم بن أيوب شارح ديوانه ، وذكر أنه رواية المفضل وأبي عمرو ، ويسقطه آخرون من القصيدة .

اللفظة : « خمر » بفتح فسكس - هو الذي خامرہ داء أو وجع ، أي : خالطه ، « يعدو

على المرء » يصيبه وينزل به « يأتمر » شرحه قوم بأن معناه يهيم به ، ويعزم عليه ، مثل قوله تعالى : ( إن الملأ يأترون بك ليقتلوك ) ولم يرتض الوزير أبو بكر ذلك ، وقال : « وأنا أحسب أصل هذا الحرف يفعل من الأمر ، كأن نفسه أمرته بالشيء فأتمر ؛ أي : فأطاعها ، وأن هواه دعاه فأتبعه ، وهو عندي فعل مطاوعة » اه .

الإعراب : « أحار » : الهمزة حرف لنسب القريب ، وحار : منادى مرخم ، وراؤه

مكسورة لانتظار الحرف المحذوف ، أو مضمومة لقطع النظر عنه ، أو مفتوحة لاتباع لنون ابن « كأني » حرف تشبيه ونصب ، وياء المتكلم اسمها « خمر » : خبرها « ويعدو » الواو للاستئناف ، يعدو : فعل مضارع « على المرء » : متعلق بيعدو « ما » : يجوز أن تكون موصولا اسما فهو فاعل يعدو ، وعليه جملة « يأتمر » لا محل لها صلته ، والعائد على الموصول محذوف ، والتقدير : ويعدو على المرء الأمر الذي يأتمره ، ويجوز أن تكون « ما » موصولا حرفيا ، وهو وصلته في تأويل مصدر فاعل يعدو ، ولا تحتاج حينئذ إلى عائد .

الشاهد فيه : قوله « خمرن ، ويأتمرن » حيث دخلهما التنوين الغالي ، وهو اللاحق

للقوافي المقيدة : أي التي آخرها حرف ساكن ، ودخوله على « يأتمر » دليل أنه مثل التنوين الذي للترنم لا يختص بالاسم .

٧ - هذا صدر بيت من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج ، وعجزه :

مُشْتَبِهُ الْأَعْلَامِ لَمَّاعُ الْخَفَقِ

اللفظة : « قاتم » : اسم فاعل من القتمة ، وهي الغبرة إلى الحمرة ، وفعله من بابي ضرب

الأصل المحترق . وقوله :

٨ — قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنَّ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنَّ

فإن هاتين النونين زيدتا في الوقف ، كما زيدت نون « ضيفن » في الوصل والوقف ، وليستا من أنواع التنوين حقيقة ؛ لثبوتهما مع أل ، وفي الفعل والحرف ، وفي الخط والوقف ،

وعلم « الأعماق » : جمع عمق - بفتح العين وضمها - وهو ما بعد من أطراف المفاوز ، والأصل فيه عمق البئر ، وهو بعد قعرها « خاوى » : خالى ، من قولهم : خوى المنزل ، إذا خلا « المحترق » - بفتح الراء - اسم مكان ، ومعناه ممرّ الرياح ، وموضع هبوبها ، والمراد أنه خال لأنيس به ولا شيء مما يمنع هبوب الريح « الأعلام » : جمع علم ، وهو الجبل الذى يهتدى به السائر ، ومعنى اشتباهها أن بعضها يشبه بعضا فقتبته على السالك الطرق « الحفق » أصله بسكون الفاء مصدر خفق - من بابى نصر وضرب - إذا تحرك واضطرب ، فلما أراد الوقف على القاف بالسكون حرك الفاء ضرورة لتلا يلتقى ساكنان .

الإعراب : « وقاتم » : الواو واو ربّ ، وهى عاطفة والاسم بعدها مجرور بربّ التى ثابت الواو عنها ، أو هى جارة بنفسها ؟ الأوّل مذهب البصريين ، والثانى مذهب الكوفيين والمبرد ، وستعرف تفصيل هذا فى حروف الجرّ ، إن شاء الله ، قاتم : مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على آخره . منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة حرف الجرّ الزائد « الأعماق » مضاف إليه « خاوى المحترق ، مشتبه الأعلام ، لماع الحفق » : ثلاث مركبات إضافية كلها نعوت لقاتم ، وخبر المبتدأ المذكور بعد أبيات من هذه الأرجوزة ، وهو قوله :

\* تَنْشَطُّهُ كُلُّ مَغْلَاةِ الْوَهْقِ \*

وأخطأ العينى فجعل الخبر محذوفا ، مع أنه شرح الأرجوزة بتمامها . ومعنى « تنشطته » تجاوزته بنشاط ، والمغلاة : الناقة التى تبعد الخطو وتفطر فيه ، والوهق : المواظبة فى السير ومدّ الأعناق .

الشاهد فيه : قوله « المحترق » حيث لحق التنوين الروى المقيد ودخل على مافيه الألف واللام ؛ فكان ذلك دليلا على أنه لا يختصّ بالاسم ، والروى : الحرف الذى تبنى عليه القصيدة . وتنسب إليه ، كالتقاف فى هذه الأرجوزة ، والمقيد : الساكن الذى ليس حرف علة .

٨ — ذكر العينى أن النحاة نسوا هذا البيت إلى روبة بن العجاج ، وأنه بحث ديوانه فلم يجده فيه ، وأقول : قد راجعت ديوانه المطبوع فى مدينة ليدسك بعناية المستشرق وليم بن الورد فلم أجده فى الديوان ، ووجدته فى ذيل للديوان ألحقه به المستشرق المذكور وذكر فيه الأبيات التى تنسب إليه مما ليس فى نسخة الديوان التى اعتمد عليها فى الطبع .

اللفظ : « سلمى » : اسم امرأة « معدما » هو الذى لا يجد شيئا ، والمعنى واضح . الإعراب : « قالت » : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « بنات العم » : فاعل ، ومضاف

وحذفهما في الوصل ، ويسمى « التنوين الغالى » ، زاده الأخفش وسماه بذلك ؛ لأن الغلو الزيادة ، وهو زيادة على الوزن ، وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمى غالياً لقلته ، وقد عرفت أن إطلاق أسم التنوين على هذين مجاز ، فلا يردان على الناظم . وقيد « لغير توكيد » فصل آخر مخرج لنون التوكيد الثابتة في اللفظ دون الخط ، نحو « لَنَسْفَعًا » .  
وهذا التعريف منطبق على أنواع التنوين ، وهى أربعة :

الأول : تنوين الأمكنية ، ويقال : تنوين التمكّن ، وتنوين التمكين : كرجلٍ وقاضٍ ، سمى بذلك لأنه لحق الأسم ليدل على شدة تمكنه فى باب الاسمية ، أى : أنه لم يشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف .

والثانى : تنوين التنكير ، وهو اللاحق لبعض المبنيات فى حالة تنكيره ليدل على التنكير ، تقول : سيبويهٌ — بغير تنوين — إذا أردت معينا ، وإيه — بغير تنوين — إذا استزدت مخاطبك من حديث معين ، فإذا أردت غير معين قلت : سيبويه وإيه ، بالتنوين

والثالث : تنوين التعويض ، ويقال له « تنوينُ العوضِ » بإضافة بيانية ، وبه عبر فى المعنى ، وهو أولى ، وهو إما عوض عن حرف ، وذلك تنوين نحو جَوَارٍ و غَوَاشٍ ، عوضا عن الياء المحذوفة فى الرفع والجر . هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وسيأتى الكلام على ذلك فى باب ما لا ينصرف مبسوطا ، إن شاء الله تعالى ، وإما عوض عن جملة ، وهو التنوين اللاحق لإذ

إليه « يا » : حرف نداء « سامى » : منادى « وإن » : الواو عاطفة على محذوف ، تقديره : إن كان غنيا واجدا وإن كان إلخ « إن » : شرطية « كان » : فعل ماض ناقص فعل الشرط ، واسمها ضمير مستتر « فقيرا » : خبر كان « معدما » : صفة لخبر كان ، أو خبر ثان لها ، وجواب الشرط محذوف دل عليه معنى الكلام ، وتقديره : وإن كان فقيرا معدما ترضين به « قالت » : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « وإن » الواو عاطفة ، على مثال السابقة ، إن : شرطية حذف شرطها وجوابها للدلالة شرط السابقة وجوابها عليهما ، وجملتا الشرط والجواب فى الموضعين فى محل نصب مقول القول .  
الشاهد فيه : قوله « وإن » فى الموضعين جميعا ، حيث لحق التنوين فيهما القافية المقيدة بزيادة على الوزن ، وإعما يلحق هذا التنوين فى هذا الموضع للدلالة على الوقف ، وذلك لأن آخر الشعر يسكن وقفا ووصلا ، فإذا لم ياحقه هذا التنوين لم يدر السامع أواقف أنت أم واصل ، فإذا جئت بهذه النون انقطع تردده وجزم بأنك واقف ، ولحوقه الحرف فى هذا البيت دليل على أنه لا يختصّ بالاسم ، كما سبق غير مرة .

في نحو: «يومئذ» و «حينئذ» فإنه عوض عن الجملة التي تضاف «إذ» إليها، فإن الأصل يوم إذ كان كذا، فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وكسرت «إذ» لالتقاء الساكنين، كما كسرت «صه» و «مه» عند تنوينهما. وزعم الأخفش أن «إذ» مجرورة بالاضافة، وأن كسرتها كسرة إعراب، ورد بملازمتها للبناء؛ لشبهها بالحرف في الوضع وفي الافتقار دائماً إلى الجملة، وبأنها كسرت حيث لا شيء يقتضى الجر في قوله:

٩ - نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذِ صَحِيحٌ

٩ - البيت لأبي ذؤيب الهذلي، من مقطوعة له عدتها تسعة أبيات، وقبل بيت الشاهد

- وهو المطلع - قوله:

جَمَالِكَ أَهْيَأُ الْقَلْبُ الْقَرِيحُ سَتَلْقَى مَنْ تَحِبُّ فَتَسْتَرِيحُ

اللفظ: «جمالك»: أي الأمر الحسن المعروف عنك، وأراد به الصبر «القرريح»: الذي فيه القروح «طلابك»: مصدر طالبه، ويسمى به ما تطلبه من غيرك «بعاقبة» المعروف في رواية هذه القطعة أن هذه الكلمة بالالف المثناة والباء الموحدة، ومعناها بآخر ما وصيتك به، وذلك كما تقول لمن تعبت عليه في أمر خالفك فيه: كان آخر ما ذكرته لك ونصحتك به كيت وكيت مما تقاسى آلام تركه الآن، وقد حُرِّفَ هذه الكلمة الدماميني في حاشيته على معنى اللبيب فزعم أنها «بعافية» بفاء موحدة وباء مثناة، وتكلف في بيان متعلق الباء بما لا يتفق مع المعنى

الإعراب: «جمالك»: يجوز أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف، تقديره: الزم جمالك، ويجوز أن يكون مصدرًا أمر به، أي: يكون مفعولاً مطلقاً حذف عامله وجوبا لدلالته على الأمر فهو شبهه قوله تعالى: (فضرب الرقاب) وكما تقول: قياما لا تعودا، وجدا لا توانيا «أيها» أي: منادى بحرف نداء محذوف، وهما: حرف تنبيه «القلب»: نعت لأبي «القرريح»: نعت للقلب... «نهيتك» فعل وفاعل ومفعول «عن طلابك»: متعلق بنهيتك، والكاف مضاف إليه، وهذه من إضافة المصدر لفاعله «أم عمرو» مفعول المصدر، ومضاف إليه «بعاقبة»: جارٌّ ومجرور متعلق بنهيتك «وأنت»: الواو واو الحال، أنت مبتدأ خبره قوله «صحيح»، والجملة في محل نصب حال من الكاف في نهيتك «إذ»: ظرف زمان متعلق بصحيح مبنى على السكون في محل نصب، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين؛ وهما سكون البناء وسكون التنوين المعوض به عن الجملة التي تضاف إذ إليها، والأصل: وأنت صحيح إذ نهيتك.

الشاهد في: قوله «إذ» حيث وقعت إذ منونة مكسورة من غير أن تكون مسبوقه بما تضاف إليه كيوم وحين ونحوهما، فدل ذلك على أن كسرتها ليست كسرة إعراب؛ إذ ليس في الكلام عامل يقتضى الجر حتى ينسب جرهما إليه، وهو يرد على أبي الحسن الأخفش الذي زعم أن «إذ» في نحو «يومئذ، وآئذ» مجرورة بالاضافة إلى ما قبلها، وعلامة جرهما الكسرة الظاهرة.

قيل : ومن تنوين العوض ماهو عوض عن كلمة ، وهوتنوين « كل » و « بعض » عوضاً عما يضافان إليه ، ذكره الناظم .

والرابع : تنوين المقابلة ، وهو اللاحق لنحو « مسلمات » مما جمع بألف وتاء ، سمي بذلك لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم في نحو « مسلمين » ، وليس بتنوين الأمكنية ، خلافاً للرابعي ؛ لثبوته فيما لا ينصرف منه ، وهو ماسمى به مؤنث : كأذرعات لقرية ، ولاتنوين تنكير لثبوته مع المعربات ، ولاتنوين عوض وهو ظاهر ، وما قيل إنه عوض عن الفتحة نصباً مردود بأن الكسرة قد عوضت عنها .

(والندا) وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها ، فلا يرد نحو : (يا ليت قومي يعلمون) ، و

١٠ — يَارُبَّ سَارِبَاتٍ مَا تَوَسَّدَا

قال ابن هشام في معنى اللبيب : « وقد تحذف الجملة التي تضاف إذ إليها ، ويعوّض عنها التنوين ، وتكسر النون لالتقاء الساكنين ، نحو : (و يومئذ يفرح المؤمنون) وزعم الأخفش أن إذ في ذلك معربة لزوال افتقارها إلى الجملة ، وأن الكسرة إعراب لأن اليوم مصاف إليها ، وهو مردود : (أولاً) بأن بناء إذ لشبهها الحرف في وضعها على حرفين ، لأنها مقنطرة إلى الجملة ، وهذا شيء لم يفارقها ، (وثانياً) سألنا أن علة بنائها افتقارها إلى الجملة ، لكن لانسلم أن الجملة إذا حذفت من اللفظ مع قيام القرينة الدالة عليها يزول الافتقار ، بل هو موجود ، ألت ترى الموصول إنما بني لافتقاره إلى جملة الصلة ومع هذا لو حذفت الصلة لدليل لم يزل بناؤه إجماعاً ؟ (وثالثاً) بأنه على فرض أن افتقار إذ إلى الجملة يزول بحذفها ؛ فإننا لانسلم ذلك مطلقاً ، بل محله إذا لم يعوّض عن الجملة ، وقد عوّض منها التنوين ، والعوض ينزل منزلة المعوّض منه ، فكان المضاف إليه مذكوراً ، (ورابعاً) بأنها كسرت حيث لإضافة في نحو \* وأنت إذ صحيح \* وقد أجب الأخفش عن هذا البيت بأن الأصل \* وأنت حينئذ صحيح \* حذف المضاف - وهو حين - وأبقى المضاف إليه مجروراً « اه بايضاح كثير ، وهذا الجواب الذي أجب به الأخفش لا يصح ولا يقبله منصف ؛ لأن الأصل عدم الحذف ، ولأن ما ذهب إليه من حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف ، ولوضوح هذه الأدلة أنكر أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني أن يقول الأخفش هذه المقالة .

١٠ — هذا البيت أنشده الفراء وغيره من الثقات غير منسوب إلى قائل معين ، ولم أقف له

على قائل ، ولا وجدت له تكلمة غير بيت بعده ، وهو

\* إِلَّا ذِرَاعَ الْعَنْسِ أَوْ كَفَّ الْيَدَا \*

اللفظ : « سار » : اسم فاعل من سرى ، أي سار ليلاً « توسد » : اتخذ وسادة « العنس »

بفتح فسكون : الناقة الشديدة ، ويروي « العيس » بكسر العين المهملة وبعدها ياء مشناة -

«ألا يا اسجدوا» في قراءة الكسائي، لتخلف الدعاء عن «يا»؛ فإنها مجرد التنبيه، وقيل: إنها للدعاء والنادي محذوف تقديره يا هؤلاء، وهو مقيس في الأمر كالأية، وفي الدعاء، كقوله:

## ١١ — أَلَا يَا أُسْمِي يَا دَارَ حَيِّ عَلَى الْبَيْلِي

وهي الإبل البيض التي يخالط بياضها شيء من الشقرة، والواحد أعيس، والأنثى عيساء، مثل «أبيض وبيض وبيض»

المعنى: يريد أن أكثر من يسير بالليل لم يتوسد الاستراحة إلا ذراع ناقتة أو كفت يده

الإعراب: «يا»: حرف تنبيه «رب»: حرف جر شبهه بالزائد «سار»: مبتدأ «بات»: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «ما»: نافية «توسدا»: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر بات، والجملة من بات واسمها وخبرها في محل رفع صفة لسار «إلا»: أداة حصر «ذراع»: مفعول به لتوسد «العنس»: مضاف إليه «أو»: عاطفة «كفت»: معطوف على ذراع «اليدا»: مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، عند السيرافي والفراء وابن يعين وجماعة، واستعرف مافيه الشاهد فيه: قوله «يارب» حيث أريد من «يا» مجرد التنبيه، ولم يقصد منها الدعاء والنداء ولهذا ساغ دخولها على الحرف في هذا البيت، وفي قوله تعالى: (يا ليت قومي يعلمون) وفي الحديث من قول ورقة «يا ليتني أكون حيا إذ يخرجك قومك» وعلى الفعل في البيت الآتي، وفي قوله تعالى: (ألا يا اسجدوا) وهذا أحد توجيهين في كل كلام اتصل فيه «يا» بغير الاسم، وفيه توجيه آخر ذكره الشارح أيضا، وهو اعتبار «يا» حرف نداء والمقصود به الدعاء، لكن مدخوله اسم محذوف تقديره يا هؤلاء رب سار الخ، أو نحو ذلك. وقد استشهد بهذا البيت السيرافي والفراء وجماعة على أن لفظ «يد» يستعمل مقصورا مثل الفتى والعصا، وأصله يدي - بزنة جمل - قلبت ياءه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويقال في ثنيتها: يديان، مثل فتيان ورحيان، وقد يمنع هذا بأن «كفت» في بيت الشاهد ليس اسما، وإنما هو فعل ماض بمعنى منع، واليدا: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق، وليست لام الكلمة، وفيه تكلف، وظاهر المعنى لا يستقيم معه

١١ — هذا صدر بيت هو مطلع قصيدة طويلة لندى الرمة غيلان بن عقبة، وعجزه:

وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجِرْعَائِكَ الْقَطْرُ

اللفظة: «البلي» بكسر الباء متصورا - مصدر بلى الثوب ونحوه، من باب علم «منهلا»:

منسكبا منصبا ، اسم مفعول من انهل المطر ونحوه « بجرعائك » الجرعاء : رملة مستوية لانبت  
شيثا « القطر » : المطر

الإعراب : « ألا » حرف تنبيه يدلّ على تحقق ما بعده « يا » حرف نداء ، والمنادى به  
محدوف ، تقديره : يا هذه ، أو نحو ذلك « اسلمى » : فعل أمر للدعاء مبني على حذف النون ، وياء المخاطبة  
فاعل « يا » : حرف نداء « دار » : منادى منصوب « مى » : مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن  
الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، ويجوز أن تكون هذه الفتحة هي الموجودة على الياء  
ويكون هذا اسمها كما في البيت ، ويجوز أن تكون الفتحة على التاء المحذوفة للترخيم ، وأصل اسمها  
ميه ، كما ورد ذكره كثيرا في شعر ذى الرمة ، والترخيم هنا شاذ خففه أن المرخم مضاف إلى المنادى  
والمضاف والمضاف إليه كالثيء الواحد « على البلى » : متعلق بقوله اسلمى « لا » : نافية دعائية  
« زال » : فعل ماض ناقص « منهلا » : خبر زال مقدم على اسمه « بجرعائك » : متعلق بمنهلا ،  
والكاف مضاف إليه « القطر » اسم زال مؤخر

الشاهد فيه : قوله « يا اسلمى » حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر ، فانصل حرف النداء بالفعل  
في اللفظ ، ولكن التقدير على دخول « يا » على المنادى المقدر ، ولا يحسن في مثل هذا البيت أن  
تجعل « يا » حرف تنبيه كالتوجيه السابق في البيت ؛ لأن « ألا » حرف تنبيه ، ومن قواعدهم المقررة  
أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد . واعلم أن الراجح عند النحاة أن التوجيهين اللذين  
ذكرناهما في شرح الشاهد السابق لا يجريان معا في كل كلام ، بل إذا اتصل بيا « ليت » أو « رب »  
أو « حبذا » فالأحسن جعل « يا » حرف تنبيه ، وإذا اتصل بيا فعل أمر أو دعاء فالأحسن جعلها  
حرف نداء ، والمنادى محذوف ، وإن كان بعض النحاة يجريهما في كل ذلك ، فمثال اتصالها بليت  
قوله تعالى : ( يا ليتني متّ قبل هذا ، يا ليتنا تردّ ولا نكذب ، يا ليتني كنت معهم ، يا ليت قومي )  
وقول الراجز :

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَيْمِسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

وقول الآخر :

يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا

وقول الراجز :

يَا لَيْتَ أَنَا ضَمْنَا سَفِينَهُ حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيْتُونَهُ

ومثال اتصالها برب الشاهد السابق ، وقول ضمرة بن ضمرة النهشلي :

مَآوِيَّ يَا رُبَّمَا عَارَةَ شَعَوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ

(وأل) معرفة كانت : كالفرس ، والغلام ، أو زائدة : كالحارث ، و « طبت النفس » .  
ويقال فيها « أم » في لغة طيء ، ومنه « ليس من امبرامصيام في امسفر » وسيأتي الكلام  
على الموصولة ، وتستثنى الاستفهامية فإنها تدخل على الفعل ، نحو : « أل فعلت » بمعنى هل  
فعلت ، حكاة قطرب ، وإنما لم يستثنها لندرتها (ومسند) أى : محكوم به من اسم أو فعل  
أو جملة ، نحو : « أنت قائم » ، و « قمت » ، و « إنا نحن نزلنا الذكر » .

﴿ تنبيه ﴾ حمل الشارح لفظ « مسند » في النظم على إسناد ؛ فقال : ومسند أى إسناد  
إليه ، فأقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتمادا على التوقيف ، ولا حاجة إلى هذا  
التكلف ؛ فإن تركه على ظاهره كاف ، أى : من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند  
فتكون هى مسندا إليها ، ولا يسند إلا إلى الاسم . وأما « تسمع بالمعدي خير من أن تراه »  
فتسمع منسبك مع « أن » المحذوفة بمصدر ، والأصل « أن تسمع » أى : سماعك ، فحذفت

وقول الآخر :

يَارُبُّ مِثْلِكَ فِي النَّسَاءِ غَرِيرَةٌ      بَيْضَاءٌ قَدْ مَتَّعْتَهَا بِطَلَاقٍ

ومثال اتصالها بحبذا قول جرير :

يَا حَبْدًا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ      وَحَبْدًا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَ

ومثال اتصالها بفعل الأمر - وهو في المعنى دعاء - بيت الشاهد ، وقول الأخطل :

أَلَا يَا أَسْمَى يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَكْرِ      وَلَا زَالَ حَيَّانًا عَدَى آخِرَ الدَّهْرِ

وقول الآخر :

أَلَا يَا أَسْمَى ذَاتَ الدِّمَالِيحِ وَالْعَقْدِ      وَذَاتَ الثَّنَائِيَا الْغُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ

وقوله تعالى : « ألا يا سجدوا » ؛ ومثال اتصالها بالدعاء قول الشاعر - وهو من شواهد سيبويه

( ج ١ ص ٣٢٠ ) :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ      وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ

فان الرواية فيه برقع « لعنة » ؛ وإنما كان الأحسن تقدير المنادى قبل الأمر والدعاء لأنه قد كثر  
في كلام العرب ذكره قبلهما ، كقوله تعالى : ( ياموسى أقبل ، يا يحيى خذ الكتاب ، يا إبراهيم أعرض  
عن هذا . . . يا مالك ليقض علينا ربك ، يا أبانا استغفر لنا ) فإذا حذف في هذين الموضعين  
كان اعتبار ثبوته دليلا عليه ، فأما « ليت ، ورب ، وحبذا » فإن الاستعمال العربي لم يجر بذكر  
المنادى قبلهن ، فيكون تقديره قبلهن حملا لكلام العرب على غير ما ألفوه



أن ، وحسن حذفها وجودها في « أن تراه » ، وقد روى « أن تسمع » على الأصل .  
وأما قولهم : « زعموا مطية الكذب » فعلى إرادة اللفظ ، مثل « من حرف جر » ، و« ضرب  
فعل ماض » فكل من « زعموا ، ومن ، وضرب » اسم للفظ مبتدأ وما بعده خبر .

(للإسم تمييز) عن قسيميه (حصل) تمييز : مبتدأ ، والجملة بعده صفة له ، وللإسم : خبر ،  
وبالجر : متعلق بحصل . وقدم معمول الصفة على الموصوف المنوع اختياراً للضرورة ، وسهلها  
كونه جاراً ومجروراً ، وإما ميزت هذه الخمسة الاسم لأنها خواص له : أما الجر فلأن المجرور  
يخبر عنه في المعنى ، ولا يخبر إلا عن الاسم ؛ وأما التنوين فلأن معانيه الأربعة لا تتأتى في غير  
الاسم ؛ وأما النداء فلأن المنادى مفعول به . والمفعول به لا يكون إلا اسماً ؛ وأما « أل »  
فلأن أصل معناها التعريف ، وهو لا يكون إلا للإسم ؛ وأما المسند فلأن المسند إليه لا يكون  
إلا اسماً .

﴿ تنبيه ﴾ لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل . بل يكفي أن يكون في  
الكلمة صلاحية لقبولها .

(بتا) الفاعل : متكلماً كان نحو : (فعلات) بضم التاء ، أو مخاطباً نحو : « تباركت يا الله »  
بفتحها ، أو مخاطبة نحو : « قمت ياهند » بكسرها ( و ) تاء التأنيث الساكنة أصالة نحو :  
(أتت) هند . والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة نحو : « قَالَتْ أُمَةٌ » بنقل ضمة المهززة  
إلى التاء ، و« قَالَتْ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ » بكسر التاء لالتقاء الساكنين ، و« قَالَتَا » بفتحها لذلك ،  
أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلا تختص بالفعل ، بل إن كانت حركتها إعراباً اختصت  
بالاسم ، نحو : فاطمة ، وقائمة ، وإن كانت غير إعراب فلا تختص بالفعل ، بل تكون في الاسم  
نحو « لاحول ولا قوة إلا بالله » وفي الفعل نحو « هند تقوم » وفي الحرف نحو « ربت » و« نمت »  
وبهاتين العلامتين — وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة — رد على من زعم من البصريين  
كالفارسي حرفية « ليس » وعلى من زعم من الكوفيين حرفية « عسى » ، وبالتائنية رد على  
من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية « نعم » و« بئس » .

﴿ تنبيه ﴾ اشترك التاءان في لحاق « ليس وعسى » وانفردت الساكنة بـ « نعم وبئس »  
وانفردت تاء الفاعل بـ « تبارك » هكذا مشى عليه الناظم ، فإنه قال في شرح الكافية : وقد  
انفردت — يعنى تاء التأنيث — بلحاقها « نعم » و« بئس » كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها

« تبارك » وفي شرح الأجرومية للشهاب البجائي أن تبارك تقبل التاءين ، تقول : « تباركت يا الله » ، و « تباركت أسماء الله » .

( ويا افعلى ) بمعنى ياء المخاطبة ، ويشترك في لحاقها الأمر والمضارع ، نحو : « قومي يا هند » ، و « أنت يا هند قومين » (نون) التوكيد : ثقيلة كانت أو خفيفة ، نحو : (أقبلن) ونحو : « لنسفعا » وقد اجتمعتا حكاية في قوله : « ليسجنن وليكونا » ، وأما لحاقها اسم الفاعل في قوله :

١٢ — أَشَاهِرُونَ بَعْدَنَا السُّيُوفَا

١٢ — هذا بيت من الرجز نسبة العيني إلى رؤبة ، وهو في زيادات ديوانه ، ورواه ابن دريد في الجهرة مع أبيات أخرى ولم ينسبها ، ونحن نسوقها إليك ؛ لأن رواية الشاهد عنده غير ما في كتب النحاة ، وهي :

يَأْلَيْتَ شِعْرِي عَنْكُمْ حَنِيفَا      وَقَدْ جَدَعْنَا مِنْكُمْ الْأَنْوَفَا  
أَحْمِلُونَ بَعْدَنَا السُّيُوفَا      أَمْ تَغْزُونَ الْخَرْعَ الْمَدْنُوفَا

ويروى بيت الشاهد هكذا

أَشَاهِرُونَ بَعْدَنَا السُّيُوفَا

وعلى هاتين الروايتين لاشاهد فيه كما ترى

اللفظ : « ليت شعري » كلام يساق عند التعجب وإظهار الغرابة من الأمر ، والشعر معناه العلم « حنيفا » مرخم حنيفة ، وألفه للإطلاق ، وهو أبو قبيلة ، واسمه حنيفة بن لجيم بن صعب بن بكر وائل « جدعنا » : قطعنا « الخرع » بضمين بينهما سكون ، وقيل بكسرتين - : القطن الذى يفسد في أكله قبل أن تنفتق

الإعراب : « يا » حرف تنبيه « ليت » حرف تمن ونصب « شعري » : اسم ليت ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وخبر ليت محذوف وجوبا عند الرضى في كل كلام ورد فيه هذا التعبير بشرط أن يجيء بعده استفهام ، كما في بيت الشاهد ، وهذا الاستفهام مفعول لشعري ، وعند ابن الحاجب أن الاستفهام قائم مقام الخبر « عنكم » : متعلق بشعري ، وعن فيه بمعنى الباء « حنيفا » : منادى مرخم بحرف نداء محذوف ، وإعراب الباقي في غاية الوضوح . وقد تكلم العيني هنا كلاما لأنوافقه عليه ، وتبعه العلامة الصبان غفر الله لنا ولهما

الشاهد فيه : قوله « أشاهرون » كما رواه الشارح وجماعة النحاة ، حيث لحقت نون التوكيد اسم الفاعل ضرورة ، والذى يسهل هذه الضرورة شبه اسم الفاعل بالفعل المضارع الذى تلحقه النون ، وأصله « أشاهرون » : حذفت النون لتوالى الأمثال ، ثم حذفت الواو للتخلص من الساكنين ، ولا يقال إن هذه النون ليست نون التوكيد ، وإنما هى النون التى تلحق جمع المذكر السالم عوضا عن التنوين فى الاسم المفرد ، وقد أدغمت فى ضمير المتكلم ، وأصل الكلام على هذا

وقوله :

١٣ - أَقَاتِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

«أشاهرون أنا» : حذف هزة «أنا» اعتباطا ، ثم أدغمت النون في النون ، ثم حذفت الواو تخلصا من التقاء الساكنين ، فان هذا التقدير - وإن كان يخلص من ضرورة اتصال نون التوكيد بغير المضارع - باطل من وجهين : الأول : أنه بعد تسليم صحة مثل هذا التعبير يصير الكلام معه على التكلم ، وهو خطاب في الأصل ، ولا يصح إرادة التكلم ؛ لأنها تفسد المعنى . الثاني : أنه لو كان ذلك هو الأصل لكانت الرواية «أشاهرنا» لأنه لا داعي لحذف الألف التي بعد النون ، فان زعم زاعم أنها حذفت للتخفيف كان هذا ذهابا إلى غير الأصل في الكلام ، هذا ، وقد تكلم هنا قوم في هل يكون اسم الفاعل بعد اتصال نون التوكيد به معربا على أصله أم يصير مبنيا ؟ وهذا بحث لا يجمل بالحققين أن يخوضوا فيه ، من جهة أنه تقرر أن الاسم إنمائي إذا أشبه الحرف لا الفعل ؛ وأيضا فان الشواهد التي ذكرها النحاة مع أنهم قضاوا بشذوذها وعدم صحة القياس عليها كلها فيها الفصل بين اسم الفاعل والنون بواو الجماعة تقديرا ، وهذا الفصل نفسه مانع من بناء المضارع مع النون ؛ فكيف باسم الفاعل الذي لو بني لم يبن إلا بالجل عليه ؟!

١٣ - هذا البيت موجود في زيادات ديوان رؤبة ، وقد أورده السكري في أشعار الهدليين لرجل منهم مع أبيات أخرى ، وهي :

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهٖ أَمْلُودَا      مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا  
وَلَا تَرَى مَالَهُ مَعْدُودَا      أَقَاتِلُونَ أَعْجَلِي الشُّهُودَا

وعلى هذه الرواية لاشاهد في البيت كما ترى

الآفة : «أماود» : ناعم «مرجل» : اسم مفعول من رجل شعره ترجيلا ، أى : سرجه وحسنه ونظفه «البرود» : جمع برد - بضم فسكون - وهو نوع معروف من الثياب الإعراب : «أقاتلون» : الهمزة للاستفهام ، قائلن : خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : أفأنتم قائلن ، مرفوع بالواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، والنون المحذوفة لتوالي الأمثال عوض عن التنوين في الاسم المفرد «أعجلى» : فعل أمر ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «الشهودا» : مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب مقول القول ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط الذي هو قوله : إن جاءت به

الشاهد في : قوله «أقاتلن» حيث دخلت نون التوكيد على اسم الفاعل تشبيها له بالفعل المضارع ، وأصله «أقاتلون» بواو الرفع وثلاث نونات إحداهن النون التي تلحق جمع المذكر السالم عوضا عن التنوين في مفرده ، والثانية والثالثة للتوكيد ، حذفت النون الأولى فرارا من اجتماع الأمثال ، ثم حذفت الواو مخافة التقاء الساكنين ، ولا يقال إن الأصل «أقاتلون أنا» لما أسلفنا لك

فشاذ (فعل ينجلي) مبتدأ وخبر، وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس، مثل قولهم «تمر خير من جراحة»، وبتا: متعلق بينجلي، أى: يتضح الفعل ويمتاز عن قسيميه بهذه العلامات لاختصاصها به، فلا توجد مع غيره إلا فى شذوذ كما تقدم.

﴿ تنبيه ﴾ قولهم فى علامات الاسم والفعل «يعرف بكذا وكذا» هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع، أى: كل واحد علامة بمفرده، لاجزاء علامة

(سواها) أى: سوى قابلي العلامات التسع المذكورة (الحرف): لما علم من انحصار أنواع الكلمة فى الثلاثة، أى: علامة الحرفية أن لا تقبل الكامة شيئاً من علامات الأسماء ولا شيئاً من علامات الأفعال،

ثم الحرف على ثلاثة أنواع: مشترك (كهل) فانك تقول: هل زيد قائم، وهل يقعد؟ (و) مختص بالأسماء، نحو: (فى، و) مختص بالأفعال، نحو: (لم)

﴿ تنبيهان ﴾ الأول: إنما عدت «هل» من المشترك نظراً إلى ما عرض لها فى الاستعمال من دخولها على الجملتين، نحو: «هل أتم شاكرون» و«هل يستطيع ربك» لانظراً إلى أصلها من الاختصاص بالفعل، ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء فى نحو «هل زيداً أكرمه» كما سيجى فى بابه، ووجب كون زيد فاعلاً لا مبتدأ فى «هل زيد قام» التقدير: هل قام زيد قام؛ وذلك لأنها إذا لم تر الفعل فى حيزها تسلت عنه ذاهلة، وإن رآته فى حيزها حنت إليه لسابق الألفة فلم ترض حينئذ إلا بمعاقته

الثانى: حق الحرف المشترك الإهمال، وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل، وإمما عملت ما ولا وإن النافيات مع عدم الاختصاص، لعارض الحمل على ليس، على أن من العرب من يهملهن على الأصل كما سيأتى، وإمما لم تعملها التنبيه وأل المعرفة مع اختصاصهما بالأسماء ولا قد والسين وسوف وأحرف المضارعة مع اختصاصهن بالأفعال لتنزلهن منزلة الجزء من مدخولهن، وجزء الشيء لا يعمل فيه، وإمما لم تعمل إن وأخواتها وأحرف النداء الجر لما يذكّر فى موضعه، وإمما عملت «لن» النصب دون الجزم حملاً على «لا»

فى شرح الشاهد السابق، وإمما سبيل لحاق نون التوكيد اسم الفاعل الشعر: فأنت تقوله فى الكلام الذى سمعته، وتعتذر له، وتفسبه إلى أنه جرى على لسانهم لاحتال التشبيه بالمضارع، وليس لك أن تجيء به فى كلام آخر؛ فإنه لم يجر فى كلامهم عن قوّة علة ولا استمرار عادة

النافية للجنس لأنها بمعناها ؛ على أن بعضهم جزم بها كما سيأتي  
ولما كانت أنواع الفعل ثلاثة : مضارع ، وماض ، وأمر ؛ أخذ في تمييز كل منها عن  
أخويه مبتدئاً بالمضارع لشرفه بمضارعه الاسم — أي : بمشابهته — كما سيأتي بيانه ، فقال :  
( فعل مضارع يلي ) أي : يتبع ( لم ) النافية ، أي : ينفي بها ( كيشم ) بفتح الشين مضارع  
شممت الطيب ونحوه بالكسر ، من باب علم يعلم ، هذه اللغة الفصحى ، وجاء أيضاً من باب  
نصر ينصر ، حكى هذه اللغة الفراء وابن الأعرابي ويعقوب وغيرهم ، ولا عبرة بتخطئة  
ابن درستويه العامة في النطق بها ( وماضى الأفعال بالتا ) المذكورة ، أي : تاء فعلت وأنت  
( مز ) لاختصاص كل منهما به ، ومز : أمر من مازه يميزه ، يقال : مزته فامتاز ، وميزته  
فتميز ( وسم ) أي : علم ( بالنون ) المذكورة ، أي : نون التوكيد ( فعل الأمر إن أمر ) أي :  
طلب ( فهم ) من اللفظ ، أي : علامة فعل الأمر مجموع شيئين : إفهام الكلمة الأمر اللغوي  
وهو الطلب ، وقبولها نون التوكيد ؛ فالدور منتف ، فإن قبلت الكلمة النون ولم تفهم الأمر  
فهى مضارع نحو : « هل تفعلن » أو فعل تعجب نحو : « أحسنن يزيد » فإن أحسن لفظه  
لفظ الأمر ، وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه ( والأمر ) أي : اللفظ الدال على الطلب  
( إن لم يك للنون محل فيه ) فليس بفعل أمر ؛ بل ( هو اسم ) : إما مصدر نحو :

١٤ — فَنَدَلًا زُرْبِقُ الْمَالَ

١٤ — هذه قطعة من بيت ، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه :

يَمْرُونَ بِالدهنَا خِفَافًا عِيَابُهُمْ وَيَرَجَعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بِجَرِّ الحَقَائِبِ  
عَلَى حِينٍ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدَلًا زُرْبِقُ الْمَالَ نَدَلُ الثَّعَالِبِ

وهذان البيتان من شواهد كتاب سبويه ( ج ١ ص ٥٩ ) ولم ينسبهما الأعم ولا شارحو  
الكتاب ، وقد نسبهما العينى إلى الأحوص ، ثم قال : « وذكر في الحماسة البصرية أن قائلهما هو  
أعشى همدان يهجو بهما لصوصا ، وقال الجوهري : قال جرير يصف ركبا : يمرون بالدهنا - إلخ ،  
والأظهر مقاله في الحماسة » اه

اللفظة : « الدهنا » : رملة من بلاد تميم ، تمد وتقصر « عيابهم » : جمع عيبة - بفتح فسكون -  
ما يجعل فيه الثياب ما كان ، أو من الجلد خاصة « دارين » : اسم سوق ينسب إليه المسك فيقال :  
مسك دارى « بجر » : جمع أيجر ، وأصل البجرة تنوء السرة « الحقايب » : جمع حقيبة ، وهى  
ما يحتقبه الراكب خلفه ، وأراد بخفة عيابهم خلوتها وأنه لا شيء فيها ، وأراد ببجرتها امتلاءها

أى : اندل ، وإما اسم فعل أمر ( نحوصه ) فإن معناه اسكت ( وحيهل ) معناه أقبل ، أو قدّم ، أو عجل ، ولا محل للنون فيهما  
﴿ تنبيهات ﴾ الأول : كما ينتفى كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون ، كذلك ينتفى كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول النون ، كأوّه بمعنى أتوجع ، وأفّ بمعنى أتضجر ، وينتفى كون الكلمة الدالة على معنى الماضى فعلا ماضياً عند انتفاء قبول التاء : كيهيات بمعنى بعد ، وششتان بمعنى افترق ، فهذه أيضاً أسماء أفعال فكان الأولى أن يقول :

وَمَا يَرَى كَالْفِعْلِ مَعْنَى وَانْحَزَلَ عَنْ شَرْطِهِ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيْهَلْ

واكتظاظها «ندلا» : هو هنا الأخذ باليدين ، أو هو الخطف ، وهو أيضا السرعة في المشى ، والثعلب يضرب به المثل في الأخذ لأنه يتدخّر لنفسه ويأتى على ما يعدو عليه من الحيوان ، ويقال في المثل : « هو أكسب من ثعلب » « زريق » : اسم قبيلة

المعنى : يصف اصوصا بأنهم حين يخرجون للغارة يبرون بالدهناء ولا شيء معهم ، ثم يعودون من دارين قد امتلأت حقابهم بما أخذوه ، وأنهم يفترصون غفلة الناس عند ما يعينهم المهتم من أمورهم فيلهون عن حفظ متاعهم ؛ فيقول بعضهم لبعض : أمرع في أخذ ماتناله يدك ، وأراد أن حالهم تكون حال من يقول ذلك . وقد أعاد عليهم الضمير مذكرا في قوله « يبرون » ثم أعاده مؤنثا في قوله « ويرجن » قال الأعمى : « ثم قال ويخرجن من دارين فأخبر عن رواحلهن فلذلك أنت » اه ، وقال العيني : « أعاد الضمير مؤنثا لتأويلهم بالجماعة ، وهو غريب » اه

الاعراب : « يبرون » : فعل وفاعل « بالدهناء » : متعلق به « خفافا » : حال من الفاعل « عيابهم » فاعل لخفاف ، والضمير مضاف إليه « ويرجن » فعل وفاعل « من دارين » : متعلق به « بجر » : حال من النون الواقعة فاعلا « الحقائق » مضاف إليه « على حين » : متعلق بيرجع ، ويجوز في حين الفتح والجر « ألهى » : فعل ماض « الناس » : مفعول مقدم « جل أمورهم » : فاعل مؤخر ، ومضاف إليه « فندلا » مفعول مطلق لفعل محذوف ، تقديره : اندل ندلا « زريق » : منادى بحرف نداء محذوف « المال » : مفعول لندلا لأنه بدل من اللفظ بالفعل ، كما تقول « ضربا زيدا » أى اضربه « ندل الثعالب » : مفعول مطلق عامله المصدر المتقدم

الشاهد في : قوله « فندلا زريق للمال » حيث ناب المصدر عن الفعل ، ولذلك نصب المفعول به كما عرفت ، غير أن هذا المصدر مع نيابته عن الفعل متأثر بالعوامل ، ألا ترى أنه منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف ؟ ولما كان كذلك لم يبين ؛ لأن شرط بناء النائب عن الفعل عدم تأثره بالعوامل كاسم الفعل

ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة ، ولعله إنما اقتصر في ذلك على فعل الأمر لكثرة مجيء اسم الفعل بمعنى الأمر ، وقلة مجيئه بمعنى الماضي والمضارع كما ستعرفه .

الثاني : إنما يكون انتفاء قبول التاء دالاً على انتفاء الفعلية إذا كان للذات ، فإن كان لعارض فلا ، وذلك كما في أفعل في التعجب ، وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء ، وحبذا في المدح ، فإنها لا تقبل إحدى التاءين مع أنها أفعال ماضية ، لأن عدم قبولها التاء عارض ، نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح ، بخلاف أسماء الأفعال ؛ فإنها غير قابلة للتاء لذاتها .

الثالث : إنما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الأحرف علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها ، أي : يلزم من وجودها الوجود ، ولا يلزم عن عدمها العدم ؛ لكونها مساوية للأزم ، فهي كالإنسان وقابل الكتابة يستلزم نفي كل منهما نفي الآخر ، بخلاف الاسم وقبول النداء ، فإن قبول النداء علامة للأسم ملزومة له ، وهي أخص منه ؛ إذ يقال كل قابل للنداء اسم ، ولا عكس ، وهذا هو الأصل في العلامة .

## المعرب والمبني

المعرب والمبني: اسما مفعول مشتقان من الإعراب والبناء ، فوجب أن يقدم بيان الإعراب والبناء ، فالإعراب في اللغة : مصدر أعرب ، أى : أبان ، أى : أظهر ، أو أجال ، أو حسّن أو غير ، أو أزال عَرَبَ الشيء وهو فساده ، أو تكلم بالعربية ، أو أعطى العربون ، أو ولد له ولد عربي اللون ، أو تكلم بالفحش ، أو لم يلحن في الكلام ، أو صار له خيل عراب ، أو تحبب إلى غيره ، ومنه العروبة المتحبة إلى زوجها . وأما في الاصطلاح فقيه مذهبان : أحدهما أنه لفظي ، واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين ، وعرفه في التسهيل بقوله : ماجيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف . والثاني أنه معنوي والحركات دلائل عليه ، واختاره الأعلّم وكثيرون . وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وعرفوه بأنه : تغيير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً ، والمذهب الأول أقرب إلى الصواب ، لأن المذهب الثاني يقتضى أن التغيير الأول ليس إعراباً ؛ لأن العوامل لم تختلف بعد ، وليس كذلك والبناء في اللغة : وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت ، وأما في الاصطلاح فقال في التسهيل : ماجيء به لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية أو إتباعاً أو تقلداً أو تحلصاً من سكونين ، فعلى هذا هو لفظي . وقيل : هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً لغير عامل أو اعتلال ، وعلى هذا هو معنوي ، والمناسبة في التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة .

(والاسم منه) أى : بعضه (معرب) على الأصل فيه ، ويسمى متمكناً ، (و) منه ، أى : وبعضه الآخر (مبني) على خلاف الأصل فيه ، ويسمى غير متمكن ، ولا واسطة بينهما على الأصح الذي ذهب إليه الناظم ، ويعلم ذلك من قوله : « ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف » . وبنائوه (لشبه من الحروف مدني) أى : مقرب لثبوتها ، يعنى أن علة بناء الاسم منحصرة في مشابهته الحرف شبهاً قوياً يقربه منه ، والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف وهو الذي عارضه شيء من خواص الاسم (كالشبه الوضعي) وهو : أن يكون الاسم موضوعاً على صورة وضع الحروف ، بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفي هجاء كما (في اسمي) قولك



(جئتنا) وهما التاء ، ونا ، إذ الأول على حرف والثاني على حرفين ، فشابه الأول الحرف الأحادي كباء الجر ، وشابه الثاني الحرف الثنائي كعن . والأصل في وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفي هجاء ، وما وضع على أكثر فعلى خلاف الأصل ، وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعداً ، فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف في وضعه واستحق البناء ؛ وأعرب نحو « يد » و « دم » لأنهما ثلاثيان وضعاً .

﴿ تنبيه ﴾ قال الشاطبي : « نا » في قوله « جئتنا » موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعاً أولياً كما ولا ؛ فإن شيئاً من الأسماء على هذا الوضع غير موجود ، نص عليه سيبويه والنحويون ، بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ، ثم قال : وبهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبناء « كم » ، و « من » بأنهما موضوعان على حرفين فأشبهاهل وبل ، ثم قال : فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم ، فما أشار إليه هو التحقيق ، ومن أطلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه بسديد ، انتهى .

( و ) كالشبه ( المعنوي ) وهو : أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معاني الحروف ، لا بمعنى أنه حل محلاً هو للحرف ؛ كتضمن الظرف معنى في ، والتمييز معنى من ، بل بمعنى أنه خلف حرفاً في معناه ، أي : أدى به معنى حقه أن يؤدي بالحرف لا بالاسم ، سواء تضمن معنى حرف موجود كما ( في متى ) فإنها تستعمل للاستفهام نحو : متى تقوم ؟ وللشرط نحو : متى تقوم أقم ، فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة في الأول ومعنى إن في الثاني ، وكلاهما موجود . أو غير موجودا ( و ) ذلك كما ( في هنا ) أي : أسماء الإشارة ، فإنها مبنية لأنها تضمنت معنى حرف كان من حقيهم أن يضعوه فما فعلوا ، لأن الإشارة معنى حقه أن يؤدي بالحرف كالخطاب والتنبيه . ( وكناية عن الفعل ) في العمل ( بلا تأثر ) بالعوامل ، ويسمى الشبه الاستعمالي ، وذلك موجود في أسماء الأفعال ، فإنها تعمل نيابة عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها ، بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب كما سيأتي ، فأشبهت ليت ولعل ، مثلاً ، الأثرى أنهما نائبان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل ؟ والاحتراز بانتفاء التأثر عما ناب عن الفعل في العمل ، ولكنه يتأثر بالعوامل : كالمصدر النائب عن فعله فإنه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف ( وكافتقار أصلاً ) ويسمى الشبه الافتقاري ، وهو : أن يفتقر الاسم إلى الجملة

افتقارا مؤصلا — أى : لازما — كالحرف ، كما فى إذ وإذا وحيث والموصولات الاسمية .  
أما ما افتقر إلى مفرد كسبحان ، أو إلى جملة لكن افتقاراً غير مؤصل — أى : غير لازم — كافتقار  
المضاف فى نحو « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم » إلى الجملة بعده ؛ فلا يبنى ؛ لأن  
افتقار يوم إلى الجملة بعده ليس لذاته ، وإنما هو لعارض كونه مضافا إليها ، والمضاف من حيث  
هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ألا ترى أن يوما فى غير هذا التركيب لا يفتقر إليها ؟ نحو :  
هذا يوم مبارك ، ومثله النكرة الموصوفة بالجملة ، فإنها مفتقرة إليها لكن افتقارا غير مؤصل ،  
لأنه ليس لذات النكرة ، وإنما هو لعارض كونها موصوفة بها ، والموصوف من حيث هو  
موصوف مفتقر إلى صفته ، وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما أعربت أى الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان  
والذان واللتان لضعف الشبه بما عارضه فى « أى » من لزوم الإضافة ، وفى البواقي من وجود  
صورة التثنية ، وهما من خواص الأسماء ، وإنما بنيت أى الموصولة وهى مضافة لفظاً إذا كان  
صدر صلتها ضميراً محذوفاً نحو « ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد » قرئ بضم « أى » بناء  
وبنصبها — لأنها لما حذف صدر صلتها نزل ما هى مضافة إليه منزلته ، فصارت كأنها منقطعة  
عن الإضافة لفظاً ونية مع قيام موجب البناء : فمن لاحظ ذلك بنى ، ومن لاحظ الحقيقة  
أعرب ، فلو حذف ما تضاف إليه أعربت أيضاً ؛ لقيام التنوين مقامه كما فى « كل » ، وزعم  
ابن الطراوة أن « أيهم » مقطوعة عن الإضافة ، فلذلك بنيت ، وأن « هم أشد » مبتدأ وخبر ،  
وردّ برسم المصحف الضمير متصلاً ، والإجماع على أنها إذا لم تضاف كانت معرفة ، وإنما بنى  
« الذين » وإن كان الجمع من خواص الأسماء لأنه لم يجر على سَنَنِ الجوع ؛ لأنه أخص من  
الذى ، وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده ، ومن أعربه نظر إلى مجرد الصورة ، وقيل :  
هو على هذه اللغة مبنى جىء به على صورة العرب . ومن أعرب ذو وذات الطائبتين حملهما  
على ذى وذات بمعنى صاحب وصاحبة .

الثانى : عدّ فى شرح الكافية من أنواع الشبه الإهمالى ، ومثل له بفوائح السور ،  
والمراد الأسماء مطلقاً قبل التركيب ، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة فى كونها لاعاملة ولا  
معمولة ، وذهب بعضهم إلى أنها موقوفة ، أى : لاعمربة ولا مبنية ، وبعضهم إلى أنها معرفة  
حكماً ، ولأجل سكوته عن هذا النوع أشار إلى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه

( ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف ) الشبه المذكور ، وهذا على قسمين : صحيح يظهر إعرابه ( كأرض ، و ) معتلّ يقدر إعرابه نحو ( سما ) بالقصر — لغة في الاسم ، وفيه عشر لغات منقولة عن العرب : اسم ، وسم ، وسما ، مثلثة ، والعاشرة سماة ، وقد جمعتهما في قولي :

لُغَاتُ الْأَسْمِ قَدْ حَوَّاهَا الْحَضْرُ فِي بَيْتِ شِعْرٍ وَهَوَ هَذَا الشَّعْرُ  
إِسْمٌ ، وَحَذَفُ هَمْزِهِ ، وَالْقَصْرُ مُثَلَّثَاتٍ ، مَعَ سَمَاءٍ — عَشْرُ

﴿ تنبيه ﴾ بدأ في الذكر بالمعرب لشرفه ، وفي التعليل بالمبنى لكون علته وجودية ، وعلّة المعرب علمية ، والاهتمام بالوجودي أولى من الاهتمام بالعلمي ، وأيضاً فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة ، بخلاف علة الإعراب ، فقدم علة البناء ليعين أفراد معلولها ( وفعل أمر و ) فعل ( مضى بنيا ) على الأصل في الأفعال : الأول على ما يجزم به مضارعه من سكون أو حذف ، والثاني على الفتح : لفظاً كضرب ، أو تقديراً كرمي ، وبنى على الحركة لمشايبته المضارع في وقوعه صفة وصلّة وخبراً وحالا وشرطا ، وبنى على الفتح لخفته . وأما نحو « ضربت » ، و« انطلقنا » ، و« استيقن » فالسكون فيه عارض أوجه كراحتهم توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، لأن الفاعل كجزء من فعله ، وكذلك ضمة « ضربوا » عارضة أوجبها مناسبة الواو

﴿ تنبيه ﴾ بناء الماضي مجمع عليه ، وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدره ، وهو عندهم مقتطع من المضارع ، فأصل قم لتَقُمَ : فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة ، قال في المعنى : وبقولهم أقول ، لأن الأمر معنى فحقه أن يؤدي بالحرف ، ولأنه أخو النهي ، وقد دل عليه بالحرف ، انتهى

( وأعرّبوا مضارعا ) بطريق الحمل على الاسم ؛ لمشايبته إياه : في الإيهام والتخصيص ، وقبول لام الابتداء ، والجريان على لفظ اسم الفاعل : في الحركات والسكنات ، وعدد الحروف ، وتعيين الحروف الأصول والزوائد . وقال الناظم في التسهيل : بجواز شبه ما وجب له ، يعني من قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة لولا الإعراب لا لتبست . وأشار بقوله « بجواز » إلى أن سبب الإعراب واجب للأسم وجائر للمضارع ؛ لأن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب ، لأن معانيه

مقصورة عليه ، والمضارع يعنيه عن الإعراب وضع اسم مكانه ، كما في نحو : « لاتَعْنُ بالجفاء وتمدح عمرا » فإنه يحتمل المعاني الثلاثة في : « لاتأكل السمك وتشرب اللبن » ، ويعنى عن الإعراب في ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع ، فيقال : « لاتعن بالجفاء ومدح عمرو » ، و « لاتعن بالجفاء مادحا عمرا » ، و « لاتعن بالجفاء ولك مدح عمرو » ومن ثم كان الاسم أصلا والمضارع فرعا ، خلافا للكوفيين ؛ فإنهم ذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الأفعال كما هو أصل في الأسماء ، قالوا : لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع ، كما في نحو : « لاتأكل السمك وتشرب اللبن » كما تقدم . وأجيب بأن اللبس في المضارع كان يمكن إزالته بغير الإعراب كما تقدم

وإنما يعرب المضارع ( إن عريا من نون توكيد مباشر ) له ، نحو : « لَيْسَجَنَّ وليكونًا » (ومن نون إناث كَيْرُعَنَّ ) من قولك : « النسوة يرعن » أى : يخفن (من فُتِنَ) فإن لم يعر منهما لم يعرب ؛ لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال ، فرجع إلى أصله من البناء ، فيبنى مع الأولى على الفتح لتركيبه معها تركيب خمسة عشر ، ومع الثانية على السكون حملا على الماضى المتصل بها ، لأنهما مستويان في أصالة السكون وعروض الحركة ، كما قاله في شرح الكافية ، والاحتراز بـ «المباشر» عن غير المباشر ، وهو الذى فصل بين الفعل وبينه فاصل : ملفوظ به كألف الاثنين ، أو مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة المخاطبة ، نحو : « هل تضربان يازيدان ، وهل تضربن يازيدون ، وهل تضربن ياهند » ، الأصل تضربان ، وتضربون ، وتضربين ، حذف نون الرفع لتوالى الأمثال ، ولم تحذف نون التوكيد لقوات المقصود منها بحذفها ، ثم حذف الواو والياء لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة والكسرة دليلا على المحذوف ، ولم تحذف الألف لئلا يلتبس بفعل الواحد ، وسيأتى الكلام على ذلك في موضعه مستوفى ، فهذا ونحوه معرب ، والضابط أن ما كان رفعه بالضمة إذا أكد بالنون بنى لتركيبه معها ، وما كان رفعه بالنون إذا أكد بالنون لم يُبْنِ لعدم تركيبه معها ، لأن العرب لم تتركب ثلاثة أشياء .

﴿ تنبيه ﴾ ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور ، وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقا ، وطائفة إلى الإعراب مطلقا ، وأما نون الإناث فقال

في شرح التسهيل : إن المتصل بها مبنى بلا خلاف ، وليس كما قال ، فقد ذهب قوم — منهم ابن درستويه ، وابن طلحة ، والسهيلي — إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ماعرض فيه من الشبه بالماضى .

( وكل حرف مستحق للبناء ) الذى به بالإجماع ، إذ ليس فيه مقتضى الإعراب ، لأنه لايعتوره من المعانى ما يحتاج إلى الإعراب ( والأصل فى المبنى ) أسما كان أو فعلا أو حرفا ( أن يسكنا ) أى : السكون ، لخفته وثقل الحركة ، والمبنى ثقيل ، فلو حرك اجتمع ثقلان ( ومنه ) أى : من المبنى ما حرك لعارض اقتضى تحريكه ، والحرك ( ذو فتح وذو كسرو ) ذو ( ضم ) فذو الفتح ( كأين ) وضرَبَ ورُبَّ ، وذو الكسرة نحو : ( أمس ) وجَبَرِ ، وذو الضم نحو : ( حيث ) ومنذ ( والساكن ) نحو : ( كم ) واضرب وهَلْ ، فالبناء على السكون يكون فى الاسم والفعل والحرف لكونه الأصل ، وكذلك الفتح لكونه أخف الحركات وأقربها إلى السكون ، وأما الضم والكسرة فيكونان فى الاسم والحرف ، لا الفعل ؛ لثقلهما وثقل الفعل . وبنى أين لشبهه بالحرف فى المعنى ، وهو الهمزة إن كان استفهاما ، و « بن » إن كان شرطا . وبنى أمس عند الحجازيين لتضمنه معنى حرف التعريف ؛ لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة ، وبنى حيث للافتقار اللازم إلى جملة ، وبنى كم للشبه الوضعى ، أولتضمن الاستفهامية معنى الهمزة ، والخبرية معنى رُبَّ التى للتكثير .

﴿ تنبيه ﴾ مابنى من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد : لم بنى ؟ وما بنى منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة : لم بنى ؟ ولم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وما بنى من الأفعال أو الحروف على السكون لايسأل عنه ، وما بنى منهما على حركة فيه سؤالان : لم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟

وأسباب البناء على الحركة خمسة ، التقاء الساكنين كأين ، وكون الكلمة على حرف واحد ك بعض المضمرات ، أو عرضة لأن يبتدأ بها كباء الجر ، أو لها أصل فى التمكن كأول ، أو شابهت المعرب كالماضى فإنه أشبه المضارع فى وقوعه صفة وصلة وحالاً وخبراً كما تقدم . وأسباب البناء على الفتح : طلب الخفة كأين ، ومجاورة الألف كأَيَّان ، وكونها حركة الأصل نحو : « يأمُضَار » ترخيم مضارٍ ، اسم مفعول ، والفرق بين معنيين بأداة واحدة ، نحو :

« يَأَزِيدُ لِعَمْرٍو » ، والإيتباع نحو : كَيْفَ ، بُنِيَتْ عَلَى الْفَتْحِ إِتْبَاعاً لِحَرَكَةِ السَّكَافِ ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ بَيْنَهُمَا سَاكِنَةٌ ، وَالسَّاكِنُ حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ .

وأسباب البناء على الكسر : التقاء الساكنين كَأَمْسٍ ، ومجانسة العمل كبناء الجر ، وَالْحَمْلُ عَلَى الْمَقَابِلِ كَلَامِ الْأَمْرِ : كَسِرَتْ حَمَلًا عَلَى لَامِ الْجَرِّ ؛ فَإِنَّهَا فِي الْفِعْلِ نَظِيرَتُهَا فِي الْأَسْمِ ، وَالْإِشْعَارُ بِالتَّأْنِيثِ ، نَحْوُ : أَنْتِ ، وَكُونِهَا حَرَكَةُ الْأَصْلِ ، نَحْوُ « يَأْمُضَارِ » تَرْخِيمِ مَضَارٍ ، اسْمِ فَاعِلٍ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ أُدَاتَيْنِ ، كَلَامِ الْجَرِّ : كَسِرَتْ فَرْقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ فِي نَحْوِ : لَمُوسَى عَبْدٌ ، وَالْإِتْبَاعُ نَحْوُ : ذِهِ وَتِهِ — بِالْكَسْرِ — فِي الْإِشَارَةِ لِلْمَوْثِقَةِ .

وأسباب البناء على الضم : أَنْ لَا يَكُونُ لِلْكَلِمَةِ حَالُ الْإِعْرَابِ ، نَحْوُ : « اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ » بِالضَّمِّ ، وَمِثَابَةُ الْغَايَاتِ ، نَحْوُ : « يَأَزِيدُ » فَإِنَّهُ أَشْبَهَ قَبْلَ وَبَعْدَ ، قِيلَ : مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ يَكُونُ مَتَمَكِّنًا فِي حَالَةٍ أُخْرَى ، وَقِيلَ : مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَا تَكُونُ لَهُ الضَّمَّةُ حَالَةَ الْإِعْرَابِ ، وَقَالَ السِّيْرَانِيُّ : مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ إِذَا نُكِّرَ أَوْ أُضِيفَ أَعْرَبَ ، وَمِنْ هَذَا « حَيْثُ » فَإِنَّهَا إِعْرَابٌ لَشَبْهِهَا بِقَبْلِ وَبَعْدَ ، مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ كَانَتْ مُسْتَحَقَّةً لِلْإِضَافَةِ إِلَى الْمَفْرَدِ كَسَائِرِ أَخَوَاتِهَا فَتَمَنَعَتْ ذَلِكَ كَمَا مَنَعَتْ قَبْلُ وَبَعْدُ الْإِضَافَةَ ، وَكُونِهَا حَرَكَةُ الْأَصْلِ ، نَحْوُ : « يَأْتَحَاجُ » تَرْخِيمِ تَحَاجُّجٍ ، مُصَدَّرِ تَحَاجَّ ، إِذَا سَمِيَ بِهِ ، وَكُونِهَا فِي السَّكَلَةِ كَالْوَاوِ فِي نَظِيرَتِهَا ، كَنَجْنُ ، وَنَظِيرَتِهَا هُمُو ، وَكُونِهَا فِي السَّكَلَةِ مِثْلَهُ فِي نَظِيرَتِهَا ، نَحْوُ : « أَخْشَوْا الْقَوْمَ » وَنَظِيرَتِهَا « قُلْ أَدْعُوا » وَالْإِتْبَاعُ : كَهَذَا .

وقد بان لك أن ألقاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون ، ويسمى أيضا وقفاً وهذا شروع في ذكر ألقاب الإعراب ، وهي أيضاً أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، وعن المازني أن الجزم ليس بإعراب ، فن هذه الأربعة ماهو مشترك بين الأسماء والأفعال ، وماهو مختص بقبيلٍ منهما ، وقد أشار إلى الأول بقوله : ( وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ أَجْعَلْنَ إِعْرَابًا . لاسم وفعل ) فالاسم نحو : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، والفعل ( نحو ) : أقوم ، و ( لَنْ أَهَابَا ) وإلى الثاني أشار بقوله : ( وَأَلِاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ ) أَي : فَلَا يَوْجَدُ فِي الْفِعْلِ . قَالَ فِي التَّسْهِيلِ : لِأَنَّ عَامِلَهُ لَا يَسْتَقِلُّ فَيَحْمَلُ غَيْرَهُ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ ( كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنَّ يَنْجَزِمَا ) أَي : بِالْجَزْمِ ؛ لِكُونِهِ فِيهِ حَيْثُذُكَ الْعَوْضُ مِنَ الْجَرِّ ، قَالَ فِي التَّسْهِيلِ .

واعلم أن الأصل في كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات أو السكون ، والأصل في كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : (فَارْفَعْ بِضَمِّ ، وَأَنْصِبْ بِفَتْحًا ، وَجُرْ كَسْرًا : كَذِكْرِ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسْرًا) فذكر : مبتدأ ، وهو مرفوع بالضم ، والاسم الكريم مضاف إليه ، وهو مجرور بالكسر ، وعَبْدَهُ : مفعول به ، وهو منصوب بالفتح . ثم أشار إلى ما بقي وهو الجزم بقوله (وَأَجْزِمُ بِتَسْكِينٍ) نحو : لَمْ يَقُمْ .

﴿تنبیه﴾ لامنافاة بين جعل هذه الأشياء إعرابا وجعلها علامات إعراب ؛ إذ هي إعراب من حيث عموم كونها أثراً جلبه العامل ، وعلامات إعراب من حيث الخصوص . (وَعَبَّرَ مَا ذَكَرَ) من الإعراب بالحركات والسكون مما سيأتي ، فرغ عما ذكر (ينوب) عنه ، فينوب عن الضمة الواو والألف والنون ، وعن الفتحة الألف والياء والكسرة وحذف النون ، وعن الكسرة الفتحة والياء ، وعن السكون حذف الحرف : فلرفع أربع علامات ، ولانصب خمس علامات ، وللجر ثلاث علامات ، وللجزم علامتان ، فهذه أربع عشرة علامة : منها أربعة أصول ، وعشرة فروع لها تنوب عنها .

فالإعراب بالفرع النائب (نَحْوُ جَاءَ أَخُو بَنِي تَمِيمٍ) فأخو : فاعل ، والواو فيه نائبة عن الضمة ، وبنِي : مضاف إليه ، والياء فيه نائبة عن الكسرة ، وعلى هذا الحدو . واعلم أن النائب في الاسم إما حرف وإما حركة ، وفي الفعل إما حرف وإما حذف ، فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع : الأسماء الستة ، والمثنى ، والجمع على حده ، فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة ، والمفرد سابق المثنى والجمع ، ولأن إعرابها على الأصل في الإعراب بالفرع من كل وجه ، فقال : (وَأَرْفَعُ بِوَاوٍ وَأَنْصِبُ بِالْأَلِفِ \* وَاجْرُرُ بِيَاءٍ) أي : نيابة عن الحركات الثلاث (مَا) أي : الذي (مِنَ الْأَسْمَاءِ أَصِفٌ) لك بعد (مِنْ ذَاكَ) أي : من الذي أضفه لك (ذُو إِنْ حُجِبَتْ أَبَانًا) أي : أظهر ، لاذو الموصولة الطائية ، فإن الأشهر فيها البناء عند طيئ (وَالْقَمِ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانًا) أي : انفصل ، فإن لم ينفصل منه أعرب بالحركات الظاهرة عليها . وفيه حينئذ عشر لغات : نقصه ، وقصره ، وتضعيفه — مثلث الفاء فيهن — والعاشرة إتباع فائه لميمه ، وفُضِّحَاهُنَّ ففتح فائه منقوصا ،

و (أب) و (أخ) و (حَم كَذَلِكَ) مما أصفه (وَهْنٌ) وهي كلمة يُكْتَبُ بها عن أسماء الأجناس ، وقيل : عما يستقبح ذكره ، وقيل : عن الفرج خاصة ، فهذه الأسماء الستة تعرب بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جرّاً ، وهذا الإعراب متعين في الأول منها — وهو ذو — ولهذا بدأ به ، وفي الثاني منها — وهو الفم — في حالة عدم الميم ، ولهذا ثنى به ، وغير متعين في الثلاثة التي تليهما — وهي أب ، وأخ ، وحَم — لكنه الأشهر والأحسن فيها (وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ) وهو هن (أَحْسَنُ) من الإتمام ، وهو الإعراب بالأحرف الثلاثة ، ولذلك أخره . والنقص : أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين ، وهي النون ، وفي الحديث « مَنْ تَعَزَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُوهُ بِهِنَّ أَبِيهِ وَلَا تَكْنُوا » ولقطة الإتمام في « هَنٍ » أنكر الفراء جوازه ، وهو محجوج بحكاية سيديويه الإتمام عن العرب ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وَفِي أَبِي وَتَالِيَيْهِ) وهما أخ وحَم (يَنْدُرُ) أى : يقل النقص ، ومنه قوله :

١٥ — بِأَبِيهِ أَقْتَدَى عَدِيٌّ فِي السَّكْرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

١٥ — نسب جماعة هذا البيت لرؤية بن العجاج يمدح عدى بن حاتم الطائي ، ومنهم العيني ، غير أني لم أجده في ديوان شعره ، ووجدته في زيادات الديوان التي ذكرنا شأنها فيما مضى ، وقبل بيت الشاهد قوله :

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالْأَمِيرُ الْمُنتَقِمُ تَصَدَّعُ بِالْحَقِّ وَتَنْفِي مِنْ ظَلَمَ

اللفظة : « تصدع » تجاهر به ، وتعلن أمره ، وأصل الصدع الكسر في الإناء ونحوه « ظلم » بضم ففتح — جمع ظامة « اقتدى » يريد أنه جعله قدوة له فسار بسيرته « فما ظلم » أراد أنه لم يظلم أمه ؛ لأنه جاء على مثال أبيه المنسوب إليه ، وذلك لأنه لو خالف أباه لنسب الناس أمه إلى الزنا ، فلا تلتفت لما قاله غير واحد في هذا المقام

الإعراب : « بأبيه » الباء حرف جر ، أب : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والهاء مضاف إليه ، والجارّ والمجرور متعلق باقتدى « اقتدى » فعل ماضٍ « عدى » فاعله « في السكرم » متعلق باقتدى « ومن » اسم شرط جازم مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع ، وجعله العيني اسم موصول ، وليس بشيء ، لسكون المضارع بعده « يشابه » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه « أبه » مفعول به يشابه ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه « فما » الفاء واقعة في جواب الشرط ، ما : نافية « ظلم » : فعل



(وقصرُها) أي: قصر أب وأخ وحَم (مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ) قصرها: مبتدأ، وأشهر: خبره، ومن نقصهن: متعلق بأشهر، وهو من تقديم من على أفعال التفضيل، وهو قليل، كما ستعرفه. والمراد أن استعمال أب وأخ وحَم مقصورة — أي: بالألف مطلقا — أكثر وأشهر من استعمالها منقوصة — أي: محذوفة اللامات — معرفة على الأحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة. ومن القصر قوله:

١٦ — إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

ماض، وفاعله ضمير مستتر يعود على من، وزعم قوم أن التقدير «فما ظلم أبوه» وآخرون أن التقدير «فما ظلمت أمه» وفي كل من هذين التقديرين حذف الفاعل من غير دليل يدل عليه، على أنه يلزم خلو جملة الجواب من ضمير اسم الشرط

الشاهر فيه: قوله «بأبه . . . أبه» حيث جر الأب في الأول بالكسرة الظاهرة، ونصبه في الثاني بالفتحة الظاهرة، بعد حذف اللام من كل منهما، وهذه لغة جماعة من العرب، ويقال في تثنيته على هذه اللغة «أبان» وفي جمعه «أبون» كما قال الشاعر؛ وهو زياد بن واصل السامعي، ونيته من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ١٠١):

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْـُورَاتُنَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَا بِالْأَيْدِي نَا

وهذا قليل في الاستعمال العربي، وزعم قوم أن هذا البيت قد جاء على الكثير الشائع في الكلام العربي، وعندهم أن الأصل «بأبيه اقتدى . . . ومن يشابه أباه» وأن الشاعر أراد أن يقول ذلك، ولكنه حذف الياء من الأول والألف من الثاني اكتفاء بالكسرة التي قبل الياء والفتحة التي قبل الألف، فيكون جرّ الأول بالياء المحذوفة للتخفيف مثلا، ونصب الثاني بالألف المحذوفة كذلك، وأنت ترى أن هذا التقدير فيه التزام الحذف بغير علة، مع أنه حذف يوقع في اللبس وكيف يذهب إلى هذا ذاهب بعد أن أثبت النقلة الأثبات الإعراب بالحركات على أنه لغة من لغات العرب، وإن أقوى ما يدل على هذه اللغة ثبوت تثنيتهما وجمعها محذوفة اللامات

١٦ — نسب جماعة هذا البيت لأبي النجم العجلي، ومنهم السيد المرتضى، ونسبه آخرون لرؤبة بن العجاج، وقال العيني: «ذكر أبو زيد في نوادره عن الأصمعي عن أبي العول أنه لبعض أهل اليمن، ولم يسمه» اه. قال أبو رجاء: ولم أجد هذا البيت في النوادر، وإن كان أبو زيد قد ذكر في نوادره (ص ٥٨) عن أبي العول الطهوي أبياتا لبعض أهل اليمن، وهالك الأبيات:

أَيَّ قُلُوصٍ رَأَيْتَ رَأَيْتَ تَرَاهَا طَارُوا عَلَيْهِنَّ فَشَلَّ عَلَاهَا

وَأَشَدُّ بِمَثْنَى حَقْبٍ حَقْوَاهَا نَاجِيَةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا  
ثم قال العيني : وذكر الجوهري قبله :

وَاهَا لِرِيَا مُمُّ وَاهَا وَاهَا هِيَ الْمَنِي لَوْ أَنَّهَا نَلْنَاهَا  
يَالَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا بِثَمَنٍ نُرْضِي بِهِ أَبَاهَا

وليس بيت الشاهد فيما رواه الجوهري في صحاحه ، ولكنها أبيات يضمّ النحاة بعضها إلى بعض اللفظ : «واها» كلمة تقال عند التعجب من الشيء ، قال الجوهري : «إذا تعجبت من طيب الشيء قلت : واهاله ما أطيبه» اه «لريا» يروى في مكانه «لليلى» كما يروى «لسلمى» وكلهتن أسماء نساء «المجد» : الكرم ، قال ابن السكيت : «الشرف والمجد يكونان بالأباء ، يقال : رجل شريف ماجد ، إذا كان له آباء متقدمون في الشرف . والحسب والكرم يكونان في الرجل نفسه ، وإن لم يكن له آباء لهم شرف» اه

الإعراب : «واها» : اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، وفاعله مستتر فيه وجوباً «لريا» متعلق به «ثم» : حرف عطف «واها» : مثل السابقة «واها» : توكيد لما قبله «يا» : حرف تنبيه ، أو حرف نداء والمنادى محذوف ، على ما سبق لنا بيانه «ليت» : حرف تمن ونصب «عينها» : اسم ليت على لغة من يلزم المثني الألف ، والضمير مضاف إليه «لنا» : متعلق بمحذوف خبر ليت «وفاهها» : معطوف على اسم ليت «إن» : حرف توكيد ونصب «أبها» : اسم إن «وأبا» معطوف عليه ، وهو مضاف ، و «أبها» : مضاف إليه «قد» : حرف تحقيق «بلغا» فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر إن «في المجد» : متعلق ببلغ «غائتها» : مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثني الألف

الشاهد فيه : قوله «أبها» وقد ذكر لفظ الأب في البيت ثلاث مرات بالألف : فأما في المرتين الأولى والثانية فظاهرهما يحتمل الإجراء على المشهور من لغة العرب من إعراب الأسماء الستة بالحروف الثلاثة ، وذلك لأن موضعه في المرتين النصب ، ونصبه على المشهور بالألف ، وأما المرة الثالثة فلا يحتمل فيها ذلك ؛ لأن موضعه جر بالإضافة إلى ما قبله ، فلو أنه أراد الإينان به على المشهور لقال «وأبا أيها» ؛ فيكون الدليل الذي لا يحتمل غير المدعى هو في المرة الثالثة ، وهذه لغة بلحارث وجماعة من العرب ، والأولى حمل ما قبلها عليها : فيكون النصب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، كما أن الجر بكسرة مقدرة كذلك ، وإنما كان الأحسن حمل الأولى والثانية على الثالثة لأنه يبعد جداً أن يجيء الأعرابي بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين ، مع أن المشهور على ألسنة العلماء أن العربي لا يتكلم بغير لغته مادام موكولاً إلى سليقته ، وفي البيت شاهد آخر في قوله «بلغا... غائتها» ومثله فيما ذكرناه من الأبيات في قوله «ياليت عينها»

وفي المثل « مُكْرَهُهُ أَخَاكَ لَا بَطْلَ »؛ وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحم ثلاث لغات: أشهرها الإعراب بالأحرف الثلاثة، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة، وهذا نادر، وأن في هُن لغتين: النقص وهو الأشهر، والإتمام وهو قليل؛ وزاد في التسهيل في أب التشديد، فيكون فيه أربع لغات؛ وفي أخ التشديد وأخوًا — باسكان الخاء — فيكون فيه خمس لغات، وفي حم حَمُوا كَقَرُوا، وَحَمًا كَقَرَاءَ، وَحَمًا كَحَطَّاءَ فيكون فيه ست لغات.

﴿ تنبيه ﴾ مذهب سيبويه أن « ذو » بمعنى صاحب وزنها فَعَلٌ — بالتحريك — ولامها ياء، ومذهب الخليل أن وزنها فَعَلٌ — بالإسكان — ولامها واو، فهي من باب قُوَّة، وأصله ذَوُوٌّ، وقال ابن كيسان: تحتل الوزنين جميعاً. وفوك: وزنه عند الخليل وسيبويه فَعَلٌ — بفتح الفاء وسكون العين — وأصله قُوَّةٌ لامه هاء، وذهب الفراء إلى أن وزنه فَعَلٌ بضم الفاء. وأبٌ وأخٌ وحمٌ وهُنٌ: وزنها عند البصريين فَعَلٌ — بالتحريك — ولاماتها واوات، بدليل تثنيتهما بالواو، وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية؛ لأن أسماء المرأة يحمونها، وهو مردود بقولهم في التثنية: حَمَوَان، وفي إحدى لغاته حَمُو، وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فَعَلٌ، بالاسكان، ورد بسماع قصرها، وبجمعها على أفعال. وأما « هُنٌ » فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم: هِنَةٌ وهِنَوَات، وقد استدل بذلك بعض شراح الجزولية، واعترضه ابن إياز بأن فتحة الذون في هنة يحتمل أن تكون لهاء التأنيث، وفي هنوات لكونه مثل جَفَنَات، فتح لأجل جمعه بالألف والتاء، وإن كانت العين ساكنة في الواحد، وقد حكى بعضهم في جمعه أهْنَاء، فبه يستدل على أن وزنه فَعَلٌ بالتحريك.

(وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ) بالأحرف الثلاثة في الكلمات الست (أَنْ يُضْفَنَ لِالْيَاءِ)، مع ما هن عليه من الأفراد والتكبير (كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا) فكل واحد من هذه الأسماء مفرد، مكبر، مضاف، وإضافته لغير الياء، وقد احتوت هذه الأمثلة على أنواع غير الياء، فإن غير الياء: إما ظاهر أو مضمرة؛ والظاهر إما معرفة أو نكرة، والاحترار بالإضافة عما إذا

حيث أتى بالثنى في موضع النصب بالألف؛ ولو أنه أجراه على الفصيح لقال « بلغا غايتيها » ولقال « ياليت عينيها » وسيأتي في هذا الباب إيضاح ذلك وتفصيله

لم تضاف ، فإنها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة ، نحو : جاء أبٌ ، ورأيت أحمًا ،  
ومعرت بحمٍ . وكلها تفرد إلا « ذو » فإنها ملازمة للإضافة<sup>(١)</sup> . وإذا أفرد فوك عوض من  
عينه — وهي الواو — ميم ، وقد تثبت الميم مع الإضافة ، كقوله :  
١٧ — يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فُهُ

(١) تضاف ذو إلى أسماء الأجناس ، نحو قول المتنبي :

ذُو الْعَقْلِ يَشْقَى فِي النَّعِيمِ بِعَقْلِهِ وَأَخُو الْجَهَالَةِ فِي الشَّقَاوَةِ يَنْعَمُ  
وقد جاء إضاقتها إلى الضمير ، وهو شاذ لا يكون إلا في ضرورة الشعر ، كقول كعب بن زهير  
ابن أبي سلمى ، وهو من شعر الحماسة :

صَبَحْنَا الْخُرْجِيَّةَ مُرَهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرْوَمِهَا ذُووَهَا

ومثله قول الشاعر :

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذُووَهُ

١٧ — البيت من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج يمدح فيها أبا العباس السفاح ، وقبله :

أَنَّاكَ لَمْ يَخْطِئْ بِهِ تَرْسُمُهُ كَالْحُوتِ لَا يُرْوِيهِ شَيْءٌ يَلْهَمُهُ

اللائة : « ترسمه » مصدر ترسم الدار ، إذا نظر إليها « يرويه » بضم حرف المضارعة ، من أرواه  
وباب مجرده كرضى « يلهمه » من باب سمع — ابتلعه بمره . والضمير المستتر في « أنك » عائذ إلى  
العم المذكور قبل ذلك بأبيات في قوله :

\* فَاسْتَوْرِدِ الْعَمَّ الَّذِي نَعَمَّهُ \*

الإعراب : « يصبح » : مضارع ناقص ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الحوت . وهو اسمه  
« ظمآن » خبره « وفي البحر فهُ » الواو للحال ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ،  
فهُ : مبتدأ مؤخر ، والماء مضاف إليه ، والجملة في محل نصب على الحال

الشاهر فيه : قوله « فهُ » حيث أثبت الميم في الفم ، مع أنه أضافه إلى ضمير الغائب ، وقد زعم  
أبو علي الفارسي رحمه الله وجماعة — منهم ابن سيده في محصنه — أنك لا تعوض من عين هذه  
الكلمة الميم إلا في حال الإفراد ، فأما إذا كانت مضافة فليس لك بد من إبقاء عينها التي هي الواو ،  
ولا يوافقها العلماء على هذا ، لوروده بالميم مع الإضافة في كلام النصحاء نظماً ونثراً ، والحديث الذي  
استشهد به الشارح قطعة من حديث ذكره ابن التميمي الشيباني في كتاب الصوم من تيسير الوصول  
وقال بعده : « أخرجه السنة »

ولا يختص بالضرورة ، خلافاً لأبي علي ، لقوله صلى الله عليه وسلم « نَحْلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ »<sup>(١)</sup> ، فإنها تعرب بحركات مقدرة كسائر الأسماء المضافة للياء . وكلها تضاف للياء إلا ذو ، فإنها لاتضاف لمضمر ، وإنما تضاف لأسم جنس ظاهر غير صفة ، وما خالف ذلك فهو نادر<sup>(١)</sup> . وبكونها مفردة عما إذا كانت مثناة أو مجموعة جمع سلامة ، فإنها تعرب إعرابها ، وإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة . وبكونها مكبرة عما إذا صغرت ، فإنها تعرب أيضاً بالحركات الظاهرة

واعلم أن ما ذكره الناظم من أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف هو مذهب طائفة من النحويين : منهم الزجاجي ، وقَطْرُبُ ، والزيادي ، من البصريين ، وهشام من الكوفيين ، في أحد قوليهِ . قال في شرح التسهيل : وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف . ومذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف ، وأُتبع فيها ما قبل الآخر للآخر ، فإذا قلت : قام أبو زيد ، فأصله أبو زيد ثم أتبع حركة الباء لحركة الواو فصار أبو زيد ، فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت . وإذا قلت : رأيتُ أبا زيدٍ ، فأصله أبو زيد ، فقيل : تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، وقيل : ذهبت حركة الباء ثم حركت إبتاعاً لحركة الواو ، ثم انقلبت الواو ألفاً . قيل : وهذا أولى ليتوافق النصب مع الرفع والجر في الإبتاع ، وإذا قلت : مررت بأبي زيد ، فأصله بأبو زيد ، فأتبع حركة الباء لحركة الواو فصار بأبو زيد ، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة ، ثم قلبت الواو ياء ؛ لسكونها بعد كسرة كما في نحو ميزانٍ . وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح ، وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب في إعراب هذه الأسماء ، وهما أقواها

﴿ تنبيه ﴾ إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثني والمجموع على حده بها ؛ وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثني والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد ، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع ، فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثني والمجموع لم ينفر منه لسابق الألفة . وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثني لفظاً ومعنى : أما لفظاً فلأنها لاتستعمل كذلك إلا مضافة ، والمضاف مع المضاف إليه اثنان ، وأما معنئياً فلاستزمام كل واحد

(١) قد ذكرنا لك بعض ماجاء نادراً ، وذكرنا لك أنه خاص بضرورة الشعر فلا يقاس عليه

منها آخر : فالأب يستلزم ابنا ، والأخ يستلزم أبا ، وكذا البواقي ، وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة

( بِالْأَلِفِ ارْفَعَ الْمُشْتَقَّ ) نِيَابَةٌ عَنِ الضَّمَّةِ . والمثنى : اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف ؛ ف « اسم ناب عن اثنين » يشمل المثنى الحقيقي كالزَيْدَيْنِ ، وغيره كالقَمَرَيْنِ وَالثَّنَيْنِ وَالثَّنَتَيْنِ ، وكلا وكلتا ، والألفاظ الموضوععة للثنتين كزَوْجٍ وَشَفْعٍ ، نَخْرَجُ بِالْقَيْدِ الْأَوَّلِ نَحْوَ الْعَمْرَيْنِ فِي عَمْرٍو وَعَمْرٍ ، وبالثاني نَحْوَ الْعَمْرَيْنِ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ ، وبالثالث كلا وكلتا واثنتان واثنتان ، إذ لم يسمع كل ، ولا كلت ، ولا اثن ، ولا اثنة ، ولا اثنت ، وأما قوله :

### ١٨ — فِي كَلِمَتَيْ رَجُلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَةٍ

١٨ — هذا صدر بيت من الرجز في صفة نعامه ، ولم أقف على قائله ، وعجزه :

كَلِمَتَاهُمَا قَدْ قُرِنَتْ بِزَائِدَةٍ

اللفظة : « سلامى » بضم السين ، وتخفيف اللام المفتوحة ، وفتح الميم — واحدة السلاميات ، وهى : العظام التى تكون بين كل مفصلين من مفاصل الأصابع من اليد والرجل « قد قرنت » يروى فى مكان هاتين الكلمتين « مقرونة » ويروى البيت هكذا :

فِي كَلِمَتَيْ رَجُلَيْهَا سُلَامَى زَائِدَةٍ      كَلِمَتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِوَاحِدَةٍ

الإعراب : « فى كلمت » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، كلمت مضاف ، و « رجلها » مضاف إليه « سلامى » مبتدأ مؤخر « واحدة » نعت لسلامى « كلمتاها مقرونة » مبتدأ وخبر « بزائدة » جار ومجرور متعلق بمقرونة

الشاهر فيه : قوله « كلمت » فان البغداديين والفراء زعموا أنه مفرد « كلمتا » وأن « كلمتا » اسم مثنى حقيقة لفظا ومعنى ، والتاء فيه زائدة للتأنيث ، والألف هى علامة التثنية ، وأصل الكلمة قبل اللواحق « كل » التى تستعمل فى نحو قولك « الأمر كله بيد الله » تخففت لامها وكسرت الكاف ، ثم إذا أريد المثنى المذكور زيدت الألف الدالة على التثنية فقول « كلا » وإذا أريد المثنى المؤنث زيدت تاء التأنيث وألف الاثنين فقول « كلمتا » ؛ وذلك عند سيبويه — رحمه الله — وعامة البصريين غير مستقيم ، وعنده أن « كلا ، وكلمتا » لفظان مفردان وضعا لتأكيد المثنى ، كما وضع لفظ « كل » لتأكيد الجمع ، فلفظهما مفرد ومعناهما معنى المثنى ، كما أن لفظ « كل » مفرد ومعناه معنى الجمع ، والألف فى « كلا » هى لام الكلمة ، وأصلها الواو كألف عصا ووربا ، لاعلامه التثنية ، والتاء فى « كلمتا » هى لام الكلمة المنقلبة عن الواو ، والألف مزبدة فى « كلمتا » للدلالة على التأنيث ؛ فوزن « كلا » عندهم « فعل » ووزن « كلمتا » « فعلى »

فإنما أراد «كلتا» حذف الألف للضرورة ، فهذه الخرجات ملحقات بالثنى في إعرابه وليست منه (وَكَلَا \* إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلًا) الألف للإطلاق : أى وارفَع بالألف «كلا» إذا وصل بمضمر حال كونه مضافا إلى ذلك المضمر حملا على الثنى الحقيقي ، و (كَلَيْتَا كَذَلِكَ) أى : ككلا في ذلك ، تقول : « جاءنى الرجلان كلاهما ، والمرأتان كَلَيْتَاهُمَا » فإن أضيفا إلى ظاهر أعربا بحركات مقدرة على الألف رفعا ونصبا وجرا ، وبعضهم يعربهما إعراب الثنى في هذه الحالة أيضا ، وبعضهم يعربهما إعراب المقصور مطلقاً ، ومنه قوله :

وقد ردّوا كلام البغداديين والفراء بعبارة أمور :

(الأول) أنه لا يمكن أن يكون « كل » مفردا لهما ؛ لاختلاف لفظه ولفظيهما ، واختلاف معناه ومعناها ، وقد علم أن مثنى كل لفظ ليس عبارة عن شيء آخر يغير لفظه ومعناه ، وإنما هو لفظه بزيادة علامة التثنية ويدلّ على اثنين من مدلول مفردة ؛ ولفظ « كل » يدلّ على الإحاطة والشمول ، ولفظ « كلا وكلتا » لا يدلّ على شيء من ذلك

(ثانيا) لو كان لفظهما مثنى كما زعمتم لم يفترق في حال الإضافة إلى الاسم الظاهر عن نفسه في حال الإضافة إلى الضمير ، كما لا يفترق أى لفظ من ألفاظ التثنية ، ولكانت ألفه التى زعمتم أنها ألف الاثنين تنقلب ياء في حالتى النصب والجر مهما يكن الاسم الذى يضافان إليه ، فلما كان لهما حالتان : حالة يوافقان فيها المثنى ، وحالة يخالفانه فيها ؛ علمنا أنهما ليسا بمثنيين على الحقيقة (ثالثا) أنا وجدنا الضمير يعود إلى هذين اللفظين مفردا في فصيح الكلام وسعته ، كما فى عجز هذا البيت نفسه ، وكما فى نحو قوله تعالى : (كلتا الجنّتين آتت أكلها ولم تظم منه شيئا) فعلمنا أنهما ليسا بمثنيين على الحقيقة ، وإلا لوجب أن يعود الضمير إليهما مثنى

وقد استبعد أبوحيان - رحمه الله - مذهب البغداديين حتى زعم أن نسبته إليهم من تشنيع الخصوم وتفحيش القول عليهم

وأما هذا البيت الشاهد فقد أجاب عنه البصريون بنحو ما ذكره الشارح ، وملخصه أنا لانسلم أن قوله «كلا» مفرد «كلا» ؛ بل أصله «كلتا» ، وقد أراد الشاعر أن يقول : «فى كلتا رجليها» ، فلما لم يستقم له الوزن حذف الألف للضرورة الشعر استغناء بالفتحة التى قبلها ، كما حذف لبيد حرفين فى قوله :

\* دَرَسَ النَّأَمَاتِ بِمُتَالَعِ فَأَبَانَ \*

أراد «درس المنازل» حذف الزاى واللام كما ترى ، ومثله قول خفاف بن ندبة السامى :

كَنُوحِ رِيَشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِمْدِ

أراد «كنواحي» حذف الياء اكتفاء بما قبلها من الكسرة ، ومثل ذلك كثير فى الشعر العربى

- ١٩ — نِعْمَ الْفَتَىٰ مَحَدَّتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِي فِي حِينٍ جَدًّا بِنَا الْمَسِيرِ كِلَانَا  
 ﴿تنبيه﴾ كلا وكلتنا اسمان ملازمان للاضافة ، ولفظهما مفرد ، ومعناها مثني ، ولذلك  
 أجزئ في ضميرها اعتبار المعنى فيثني ، واعتبار اللفظ فيفرد ، وقد اجتمعا في قوله :  
 ٢٠ — كِلَاهُمَا حِينٌ جَدًّا الْجُرَىٰ بَيْنَهُمَا قَدْ أَفْلَعَا وَكِلَا أَنْفِيهِمَا رَايِي

١٩ — لم أقف على نسبة هذا البيت

اللفظة : «عمدت» قصدت ، وبابه ضرب ، ويقال : عمدته ، وعمدت إليه ، وتعمدته ، والكل  
 بمعنى «مطيتي» : المطية الدابة ، سميت بذلك لأنها تطو في سيرها ، قال الأصمعي : هو مأخوذ من  
 المطو ، وهو المد في السير «جدبنا السير» قال الصبان : «الإسناد فيه مجاز عقلي ، والأصل جدبنا  
 في السير» اه

الإعراب : «نعم الفتى» فعل وفاعل «عمدت» فعل ماض ، والتاء للتأنيث «إليه» جار ومجرور  
 متعلق بعمد «مطيتي» فاعل عمد ، وباء المتكلم مضاف إليه «في حين» جار ومجرور متعلق بعمد  
 أيضا ، ويجوز في «حين» البناء لإضافته إلى المبنى ، ويجوز فيه الإعراب على الأصل فيه «جد»  
 فعل ماض «بنا» جار ومجرور متعلق بجد «المسير» : فاعل جد «كلانا» توكيد لنا في «بنا»  
 مجرور بكسرة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، والضمير مضاف إليه  
 الشاهر فيه : قوله «كلانا» حيث جاء به الشاعر بالألف في حالة الجر ، مع كونه مضافا إلى  
 الضمير ، فدل ذلك على أن من العرب جماعة يعاملون «كلا» معاملة المقصور كالعصا ؛ فيعربونه  
 بحركات مقدره على الألف رفعا ونصبا وجرا ، ولو أنه جاء به على مقتضى اللغة المشهورة لقال  
 «كايانا» ، ومثل هذا الشاهد في إضافة كلا إلى الضمير الموضوع للواحد المعظم نفسه أو إذا كان  
 معه غيره قول النمر بن توبل العكلى :

فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُنِي وَوَهَبًا وَيَعْلَمُ أَنَّ سَأَلَ يَلْقَاهُ كِلَانَا  
 وقول امرئ القيس بن حجر الكندي :

كِلَانَا إِذَا مَا نَالَ شَيْئًا أَفَاتَهُ وَمَنْ يَحْتَرِثُ حَرِثِي وَحَرِثُكَ يَنْسَلِ  
 وقول عبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبي طالب :

كِلَانَا غِنَىٰ عَنِ أَخِيهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَعَانِيَا  
 وقول معروف :

فَكُونُوا كَمَنْ وَاسَىٰ أَخَاهُ بِنَفْسِهِ نَعِيشُ جَمِيعًا أَوْ تَمُوتُ كِلَانَا

- ٢٠ — البيت للفرزدق من كلمة له يهجو فيها جريرا ، وكان جرير قد زوج ابنته عزيمة  
 للأبلىق ، فعبه الفرزدق وهجاه ، وقبل البيت المستشهد به قوله :



إلا أن اعتبار اللفظ أكثر ، وبه جاء القرآن ، قال تعالى : « كلنا الجنتين آتت أكلها » ولم يقل آتتا ، فلما كان لكلا وكلتا حظ من الأفراد وحظ من التثنية أجريا في إعرابهما مجرى المفرد تارة ومجرى المثني تارة ، وخص إجراؤهما مجرى المثني بحالة الإضافة إلى المضمرة ؛ لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات ، والإضافة إلى المضمرة فرع الإضافة إلى الظاهر لأن الظاهر أصل المضمرة ، فجعل الفرع مع الفرع ، والأصل مع الأصل ؛ مراعاة للنسبة .

( ائْتَتَانِ وَائْتَتَانِ ) - بالثالثة - اسمان من أسماء التثنية ، وليسا بمثنيين حقيقة ، كما سبق ( كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ ) - بالوحدة - اللذين هما مثنيان حقيقة ( يَجْرِيَانِ ) مطلقا : فيرفعان

مَا كَانَ ذَنْبُ الَّتِي أَقْبَلْتَ تَعْتَلِهَا حَتَّى اقْتَحَمْتَ بِهَا أُسْكُفَةَ البَابِ

ولما لم يقف العيني والسيوطي على أصل هذه السكامة زعما أن بيت الشاهد في وصف فرسين ، وقد تبعهما على ذلك كثير من العلماء ، منهم العلامةان الأمير والصبان ، والضمير في « كلاهما » وما بعده يعود إلى عضيدة بنت جرير والأبلى زوجها ، أو يعود إلى جرير وابنته ، على نوع من الالتفات ؛ إذ كان من حق الكلام أن يقول \* كلا كما حين جد الجري بينكما \* إلخ

اللفظة : « تعتلها » : مضارع عتله ، من بابي نصر وضرب : إذا جذبته جذبا عنيفا « اقتحمت » : دخلت ، وتجاوزت ، والأصل في اقتحام الأمر : أن ترمى نفسك فيه من غير روية « أسكفة الباب » بهزة مضمومة فسین ساكنة فكاف مضمومة ففاء مشددة مفتوحة - عتبه « جد الجري » : عظم واشتد ، والإسناد فيه مجاز عقلي ، والأصل جدا في السير « أقلعا » : كفا عنه ، وتركاه « راني » منتفخ

الإعراب : « كلاهما » : مبتدأ ومضاف إليه « حين » : ظرف متعلق بأقلعا « جد الجري » : فعل وفاعل ، والجملة في محل جر باضافة حين إليها « بينهما » ظرف متعلق بجد « أقلعا » : فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وكلا » : الواو للحال ، كلا : مبتدأ « أنفيهما » : مضاف إليه « راني » : خبر المبتدأ ، وهو اسم فاعل فيه ضمير مستتر

الشاهد فيه : قوله « كلاهما . . . أقلعا ، وكلاهما . . . راني » حيث أعاد الضمير من « أقلعا » مثنى إلى كلا ، وأعاده من « راني » إلى كلا مفردا ، فدل ذلك على أنه يجوز مراعاة لفظ « كلا » وإعادة الضمير إليه مفردا ، ويجوز مراعاة معناه وإعادة الضمير إليه مثنى ، والأول أكثر في استعمال العرب ، ومثل بيت الشاهد في اجتماع مراعاة لفظ كلا ومعناه قول الأسود بن يعفر على بعض الاحتمالات :

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُتُوفَ كِلَاهُمَا يُؤْنِي الْمَخَارِمَ يَرْتَبَانِ سَوَادِي

بالألف ، ومثل اثنتين ثنتان<sup>(١)</sup> في لغة تميم .  
 (وتَحَلَّفُ الْيَافِي) هذه الألفاظ (جميعها) أي : المثني وما ألحق به (الألف \* جرًا ونصبًا  
 بَعْدَ فَتْحِ قَدْ أَلِفُ) اليا : فاعل تخلف ، قصره للضرورة ، والألف : مفعول به ، وجرا ونصبا :  
 نصب على الحال من المجرور يفي ، أي : مجرورة ومنصوبة ، وسبب فتح ما قبل الياء الإشعار  
 بأنها خلف عن الألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا .

وحاصل مقاله أن المثني وما ألحق به يرفع بالألف ، ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها ،  
 ﴿تنبيهان﴾ الأول : في المثني وما ألحق به لغة أخرى ، وهي لزوم الألف رفعا ونصبا وجرًا ؛  
 وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أخر ، وأنكرها المبرد ، وهو محجوج بنقل الأئمة ،  
 قال الشاعر :

٢١ - فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَ

(١) قد وردت في قول الراجز :

كَأَنَّ خُصِيَّهٖ مِنَ التَّدَلُّلِ ظَرْفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

وفي هذا البيت عدة أمور : (الأول) : ما ذكرناه من أجله وهو استعمال ثنتا ، (والثاني) : الإضافة  
 في قوله « ثنتا حنظل » والأكثر ألا يوتى مع الواحد والمثنى بلفظ العدد ، فلا يقال : واحد رجل ،  
 ولا يقال : اثنا رجلين ؛ لأن رجلا يدل على الوحدة والنوع من غير حاجة إلى شيء ، وكذا  
 رجلان ، يدل على النوع بأصله ، وعلى العدد بأداة التثنية ؛ والثالث في قوله « خصييه » وهي  
 مثنى خصية حذف التاء ، والأصل إثباتها ، كما تقول : ثمرتان ، وحنظلتان ، ونحو ذلك

٢١ - هذا البيت للمناس - واسمه جرير بن عبد العزيز ، ويقال : جرير بن عبد المسيح -

من كلمة له منعمة رواها أبو السعادات هبة الله بن الشجري ، وقبل البيت الشاهد قوله :

وَمَا كُنْتُ إِلَّا مِثْلَ فَاطِيعِ كَفِّهِ بِكَفِّ لَهٗ أُخْرَى فَأَصْبَحَ أَجْدَمَا  
 فَلَمَّا اسْتَقَادَ الْكَفَّ بِالْكَفِّ لَمْ يَجِدْ لَهٗ دَرَكًا فِي أَنْ تَلِينَا فَأَحْجَمَا  
 يَدَاهُ أَصَابَتْ هَذِهِ حَنْفَ هَذِهِ فَلَمْ تَجِدِ الْأُخْرَى عَلَيْهَا مُقَدَّمَا  
 فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ «البيت»

اللفظة : «أجدم» : هو المقطوع اليد ، وباب فعله طرب «استقاد» : طلب التود - بفتح القاف

والواو - وهو القصاص «تبينا» : تنقطعا «أحجما» : كفف وتأخر «حنف» : هو الموت والهلاك

« أطرق » : سكت فلم يتكلم ، وأرخی عينيه ينظر إلى الأرض « الشجاع » بضم الشين وكسرها : ضرب من الحيات لطيف دقيق وهو - زعموا - أجرؤها ، كذا في اللسان ، وقال كمال الدين التميمي في حياة الحيوان : « هو الحية العظيمة التي تثب على الفارس والراجل وتقوم على ذنبها ، وربما بلغت رأس الفارس ، وتكون في الصحارى » اهـ « مساعا » : هو اسم مكان من ساع يسوع : إذا دخل ونفذ « لصمما » : عض ونيب

الإعراب : « أطرق » : فعل ماض ، فاعله ضمير يعود إلى قاطع كفه في الأبيات السابقة « إطراق » مفعول مطلق « الشجاع » مضاف إليه « ولو » : الواو حالية ، ولو شرطية غير جازمة « رأى » فعل ماض « مساعا » : مفعول تقدم على الفاعل « لناباه » اللام جارة ، ونابا : مجرور بها ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والهاء مضاف إليه « الشجاع » : فاعل رأى « لصمما » اللام واقعة في جواب لو ، وصمم : فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير يعود إلى الشجاع

الشاهد فيه : قوله « لناباه » حيث جاء المثنى في حالة الجر بالألف ؛ فدل ذلك على أن من العرب قوما يجعلون المثنى بالألف في أحواله كلها ، وهذه لغة يحكيها العلماء عن كنانة ، وبنى الحرث ابن كعب ، وبنى العنبر ، وبنى المهجيم ، وبطون من ربيعة ، وبكر بن وائل ، وزبيد ، وخشم ، ومحمدان ، وعذرة ، ويخرج جماعة على هذه اللغة قوله تعالى : (إن هذان لاسحران) وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا وتران في ليلة » ومن شواهدا - سوى ما أنشده الشارح - قول أبي النجم ، أو روبة ، الذي سبق الاستشهاد به (رقم ١٦) :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وقول الآخر :

تَرَوَدَ مَتَّابِينَ أَذْنَاهُ طَعْمَةً دَعْتَهُ إِلَى هَابِي التَّرَابِ عَقِيمٍ

وسياتى في الأصل في كلام الشارح لهذه المسألة شاهد آخر (رقم ٣١) فالذي ذهب إليه أبو العباس المبرد رحمه الله من إنكار هذه اللغة مع كثرة هذه الشواهد التي نقلها أئمة اللغة مما لا يمكن التسليم به ، غير أن ابن منظور يقول بعد أن روى البيت الذي استشده به الشارح ولكنه رواه « لنايه » على اللغة المشهورة : « وأنشده بعض المتأخرين من النحويين « لناباه » ، قال الأزهرى : هكذا أنشده الفراء لناباه على اللغة القديمة لبعض العرب » اهـ ، فترى الأزهرى كالمتكبر لهذه الرواية بإسنادها إلى المتأخرين ثم يذكر أنها لغة قديمة لبعض العرب قد هجرتها ألسنتهم ونسوها في كلامهم بعد تغلب الفصيح من اللغات بفعل الأسواق ونحوها ، فكانت أبا العباس المبرد ينكر استعمال العرب لهذه اللغة بعد أن استقامت ألسنة الجميع على اللغة المشهورة المعروفة ، وهجر أولئك الذين سميناهم لعتمهم التي كانوا قد درجوا عليها

وجعل منه : « إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ » و « لَا وَتَرَانِ فِي لَيْلَةٍ »

الثانى : لو سُمى بالمتنى فى إعرابه وجهان : أحدهما إعرابه قبل التسمية ، والثانى يجعل كعِمْرَانَ ؛ فيلزم الألف ويمنع الصرف ، وقيدته فى التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف ، فإن جاوزها كاشهيباً بَيْنَ لم يجز إعرابه بالحركات

(وَارْفَعُ بَوَاوِ) نيابة عن الضمة ، (وَبِيَا أَجْرُزُ وَأَنْصِبِ) نيابة عن الكسرة والفتحة (سَالِمٌ جَمْعُ عَامِرٍ وَ) جمع (مُذْنِبٍ) وهما عامرون ومذنبون ، ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم ؛ لسلامة بناء واحده ، ويقال له : جمع السلامة لمذكر ، والجمع على حد المتنى ؛ لأن كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للإضافة .

وأشار بقوله (وَشِبْهِ ذَيْنِ) إلى أن الذى يجمع هذا الجمع اسم وصفة :

فالاسم ما كان كعامر : علماً ، لمذكر ، عاقل ، خالياً من تاء التانيث ، ومن التركيب ، ومن الإعراب بحرفين ؛ فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الأسماء غير علم ، كرجل ، أو علماً لمؤنث ، كزينب ، أو غير عاقل ، كلاحق ، علم فرس ، أو فيه تاء التانيث ، كطلحة ، أو التركيب المزجى ، كعد يكر ، وأجازه بعضهم ، أو الإسنادى ، كبرق نحره ، بالاتفاق ، أو الإعراب بحرفين ، كالزيدين أو الزيدين علماً .

والصفة ما كان كذنب : صفة ، لمذكر ، عاقل ، خالية من تاء التانيث ، ليست من باب أفعل فعلاء ، ولا من باب فعلان فعلى ، ولا مما يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث ، فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث ، كحائض ، أو لمذكر غير عاقل ، كسابق ، صفة فرس ، أو فيه تاء التانيث ، كعلامة ونسابة ، أو كان من باب أفعل فعلاء ، كأجر ، وشذوقه :

٢٢ — فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءَ بَنِي تَمِيمٍ حَلَالِلاً أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ

٢٢ — البيت من قصيدة لحكيم الأعور بن عياش ، أحد شعراء الشام ، وقد هجا بها مضر ورمى امرأة الكهيت بن زيد بأهل الحبس ، وذلك حين حبس خالد القسرى — عامل هشام ابن عبد الملك — الكهيت ، فوجه إلى امرأته ، ولبس ثيابها ، وتركها فى موضعه وهرب ، والمحفوظ فى رواية بيت الشاهد :

أو من باب فَعْلَانِ فَعَلَى ، كسكران ؛ فإن مؤنثه سَكْرَى ، أو يستوى في الوصف به المذكور والمؤنث ، كصَبُورٍ وَجَرِيحٍ ، فإنه يقال فيه : رَجُلٌ صَبُورٌ وَجَرِيحٌ ، وامرأةٌ صَبُورٌ وَجَرِيحٌ

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أجاز الكوفيون أن يجمع نحو « طَلْحَةَ » هذا الجمع

الثاني : يستثنى مما فيه التاء ما جعل علماً من الثلاثي المعوض من فائه تاء التأنيث ، نحو

« عِدَّةٌ » أو من لامه نحو « ثَبَّةٌ » ؛ فإنه يجوز جمعه هذا الجمع

الثالث : يقوم مقام الصفة التصغير ؛ فنحو « رُجَيْلٌ » يقال فيه : رُجَيْلُونَ .

الرابع : لم يشترط الكوفيون الشرط الأخير ، مستدلين بقوله :

\* فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ \*

ويؤيدها ما ذكرنا من قصة الكلمة التي منها هذا البيت

اللفظة : « نزار » بكسر النون - هو والد مضر بن نزار بن معد بن عدنان « حلائل » : جمع حليل - بالحاء المهملة - وهو الزوج ، ويقال للمرأة « حليلة » سمياً بذلك لأن كلا منهما يحلّ من الآخر محلاً لا يحلّه سواه ، أو لأن كلا منهما يحال صاحبه ، أى : ينزل معه في محله ، أو لأن كلا منهما يحلّ للآخر بعد أن كان حراماً عليه ، والتعليقان الأول والثاني أحسن من الثالث ؛ لأن هذا الاسم كان يطلق عليهما قبل ورود الشرع

الاعراب : « فَمَا » نافية « وجدت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بنات » فاعل « بنى نزار »

مضاف إليه « حلائل » مفعول به « أسودين » صفة لحلائل « وأحمرين » معطوف عليه

الشاهد فيه : قوله « أسودين وأحمرين » حيث جمع أسود وأحمر - اللذين مؤنثهما سوداء

وحمرء - جمع المذكور السالم ، بالياء والنون ، وجمع هذين الوصفين وأمثالهما - من كل صفة

لا يكون مؤنثها بالتاء - شاذ عند جمهرة النحاة ، قال المحقق الرضى : « فكل صفة لانحقتها التاء

فكانها من قبيل الأسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع أفعال فعلاء ولا فعلان فعلى » اه ، وإنما اشترطوا

في جمع الصفة جمع المذكور السالم أن يكون لفظها مما يؤنث بزيادة تاء التأنيث ، لأن قبولها التاء

يقرب شبهها من الفعل ، وذلك لأن الفعل يسند للمذكر بلا تاء ، فإذا أسند للمؤنث زيدت عليه

تاء دالة على التأنيث ، وإنما يجمع الصفة هذا الجمع لتكون الواو فيها كالواو في نحو « يكتبون »

و « يضرّبون » فإذا بعد شبه الصفة من الفعل بعدم قبولها التاء لم يجمع ، وذهب ابن كيسان

إلى جواز جمع الصفة جمع تصحيح ، وإن لم تقبل التاء ، فيجوز عنده أن يقال « أسودون » ،

و « أحمرّون » بلا شذوذ ، وهو مذهب ضعيف

٢٣ — مِمَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ وَمِمَّا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ

فالعانس: من الصفات المشتركة التي لا تقبل التاء عند قصد التأنيث؛ لأنها تقع للمذكر

والمؤنث بلفظ واحد، ولا حجة لهم في البيت لشذوذه

(وَبِهِ) أَى: وبالجمع السالم المذكر (عِشْرُونَ وَبَابُهُ) إلى التسعين (أَلْحِقَ) في الإعراب

بالحرفين، وليس بجمع، وإلازم صحة انطلاق « ثلاثين » مثلا على تسعة، و « عشرين »

على ثلاثين، وهو باطل (وَ) أَلْحِقَ بِهِ أَيْضًا (الْأَهْلُونَ) لأنه وإن كان جمعا لأهل فأهل ليس

بِعَلَمٍ ولا صفة، وألحق به (أُولُو) لأنه اسم جمع لاجمع (وَ) أَلْحِقَ بِهِ أَيْضًا (عَالَمُونَ) لأنه:

إما أن لا يكون جمعا لعالم؛ لأنه أخص منه؛ إذ لا يقال إلا على العقلاء، والعالم يُقال على كل

٢٣ — نسب ابن السيرافي وابن منظور هذا البيت لأبي قيس بن أبي رفاعة، وهو شاعر

جاهلي، كان معاصرا للنعمان بن المنذر اللخمي، وللحارث بن أبي شمراة الغساني، وكان يفد عليهما،

وسماه البكري في التنبيه (ص ٢٢) دنارا - بكسر الدال بزنة كتاب.

اللفظ: « طرَّ شاربه » يقال: طرَّ النبت والشارب والوبر، يطر - بضم الطاء في المضارع -

أى: طلع ونبت « العانسون » جمع عانس، وهو هنا الرجل يطعن في السن ولم يتزوج « المرء »:

جمع أمرء، وهو الشاب الذي بلغ خروج لحيته وطرشاربه ولم تبد لحيته « الشيب »: جمع أشيب

وهو المبيض الرأس، ولا يقال « امرأة شيباء » اكتفاء بقولهم « امرأة شمطاء »

الإعراب: « منا »: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الذي » اسم موصول مبتدأ

مؤخر « هو » مبتدأ « ما » نافية « إن » زائدة « طر » فعل ماض « شاربه » فاعل، والهاء

مضاف إليه، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة

الموصول « والعانسون » معطوف على الاسم الموصول « ومنا المرء » جملة من مبتدأ وخبر على

قياس السابقة معطوفة عليها « والشيب » معطوف على المرء

الشاهر فيه: قوله « والعانسون » حيث جمع عانسا بالواو والنون جمع تصحيح، وذلك عند

البصريين شاذ من وجهين (الأول) أنه أطلق العانس على الرجل، وهو قليل نادر، وإنما الأكثر

إطلاقه على المرأة. قال المرتضى: « وأكثر ما يستعمل العانس في النساء » اه، (والثاني) أنه

- بعد تجويز إطلاقه على الرجل - صفة غير قابلة للتاء، لأنها تطلق على الأنثى من غير زيادة

تاء التأنيث، وقد عرفت أنهم يشترطون في جمع الصفة جمع المذكر السالم أن يكون لها مؤنث بالتاء،

أما الكوفيون فيرون جمع مثل هذه الصفة سائغا جازا؛ لأنهم لا يشترطون هذا الشرط، وقد

استدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بيت الشاهد، وردّه البصريون لشذوذه.

ماسوى الله ، ويجب كون الجمع أعم من مفردة ، أو يكون جمعاً له باعتبار تغليب من يعقل ، فهو جمع لغير علم ولا صفة ، وألحق به ( عَلِيُّونَا ) لأنه ليس بجمع ، وإنما هو اسم لأعلى الجنة ( وَأَرْضُونَ ) - بفتح الراء - جمع أَرْضٍ - بسكونها - ( شَدَّ ) قياساً ؛ لأنه جمع تكسير ، ومفردة مؤنث بدليل « أَرِيضَةَ » ، وغير عاقل ، وكذلك ( السُّنُونَا ) - بكسر السين - جمع سَنَةٍ - بفتحها - ( وَبَابُهُ ) كذلك شذ قياساً ، والمراد ببابه : كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت منها هاء التأنيث ولم تكسر ، فهذا الباب اطرده فيه الجمع بالواو والنون رفعاً ، وبالياء والنون جراً ونصباً ، نحو « عِضَّةٌ وَعِضِيْنَ » ، و « عِزَّةٌ وَعِزِّيْنَ » ، و « إِرَّةٌ وَإِرِيْنَ » ، و « ثُبَّةٌ وَثُبِيْنَ » ، و « قَلَّةٌ وَقَلِيْنَ » قال الله تعالى : « كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ » « الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ » « عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ » وأصل سَنَةٌ سَنَوٌ أَوْسَنَهُ ، لقولهم في الجمع : سَنَوَاتٌ ، وَسَنَهَاتٌ ، وفي الفعل سَانَيْتُ وَسَانَيْتُ ، وأصل سَانَيْتُ سَانَوْتُ ؛ لقبوا الواو ياء حين جاوزت - متطرفة - ثلاثة أحرف ، وأصل عِضَّةٌ عِضْوٌ مِنَ الْعِضْوِ وَاحِدَ الْأَعْضَاءِ ، أى : أن الكفار جعلوا القرآن أعضاءً ، أى : مُفَرَّقًا ، يقال : عَصَيْتَهُ وَعَصَوْتُهُ تَعْصِيَةً ، أى : فرقته تفرقة ، قال ذو الرمة :

٢٤ - وَلَيْسَ دِينَ اللَّهِ بِالْمَعْصَى

٢٤ - نسب الشارح العلامة هذا الشاهد لدى الرمة ، كما في جميع النسخ التي بأيدينا ، وقد استشهد به ابن منظور وشارح القاموس ولم ينسباه لقائل ، والشاهد من أرجوزة طوييلة لرؤية ابن العجاج يمدح فيها تمبا وسعدا ونفسه ، وهى مذكورة فى ديوان رجزه ، وأولها :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالذُّيُونَ تُقْضَى فَمَطَلَتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا

وقبل بيت الشاهد بأبيات قوله :

وَإِنْ وَهَى الدِّينُ شَدَدْنَا الْقَبْضَا عَلَى الْمُعَاصِيْنَ وَتَجَزَى الْقَرْضَا

وقد وجدت صاحب اللسان نسب كثيرا من أبيات هذه الأرجوزة إلى رؤية ، وإن كان لم ينسب بيت الشاهد نفسه إليه كما أسلفت

اللفظة : « أروى » اسم امرأة « مطلت » لوت ولم تف ، وأصل المادة من قولهم : مطل الحديد ؛ إذا ضربها ومدّها لتطول ، فكأن من يملك يمد الأجل ويطيّله « وهى » ضعف ، وأصله من قولهم : وهى السقاء ، إذا تحرق وانشق « القبضا » هو السوق السريع ، يقال : هذا حاد قابض ؛ إذا كان يسوق الإبل سوقا سريعا ، قال الراجز :

أى : بالمفروق ؛ لأنهم فرقوا أقوالهم فيه ، أو عَصَهُ ، من العَصَهُ ، وهو البهتان ، والعَصَهُ أيضا : السَّحْرُ في لغة قريش ، قال الشاعر :

٣٥ - أَعُوذُ بِرَبِّي مِنَ النَّافِثَاتِ تِ فِي عُقَدِ الْعَاضِيهِ الْمُعْضِيهِ

\* كَيْفَ تَرَاهَا وَالْحُدَاةُ تَقْضِي \* \*

« المعاصين » المعارضين ، مأخوذ من قولهم : عاصاني فعصوته ؛ إذا خاشنك وعارضك فغلبته في ذلك ، أو هم المجتمعون ، من قولك : عصوت القوم أعصوهم : إذا جمعتهم « القرصا » هو ما يتجازى به الناس بينهم

الاعراب : « ليس » فعل ماض ناقص « دين الله » اسم ليس ، ومضاف إليه « بالمعصى » الباء زائدة ، والمعصى : خبر ليس

الشاهر في : قوله « بالمعصى » فانه اسم مفعول من عصى الشيء - بتشديد الضاد - أى : جزأه وفرقه ، ومثاله : يوفى دينه ؛ وزكى ماله - بتضعيف العين فيهما - فانه يقال على الدين والمال « موفى ومزكى » بضم الميم وفتح فاء الكلمة وتشديد عينها مفتوحة ، فيدل ذلك على أن لام هذه الكلمة حرف معتل ، فيكون قولهم « عضة » مأخوذاً من ذلك ، وقد حذفت اللام وعوض عنها تاء التانيث ، ومثل هذه الكلمة في الاستشهاد قولهم : عضيت الذبيحة تعضية ، إذا جعلتها أعضاء وقسمتها ؛ وفي حديث جابر في وقت صلاة العصر « ما لو أن رجلاً نحر جزوراً وعضاها قبل غروب الشمس » أى : قطعها وفصل أعضائها ، فكل هذه الاستعمالات دالة على أن لام الكلمة حرف علة ، وقولهم « العضو » - الذى هو واحد أعضاء الشاة وغيرها - دليل على أن اللام واو في الأصل ، فإن التعضية التى هى التفريق مأخوذة من الأعضاء ، ويدل على أن الاشتقاق الأصلى ملاحظ في « عضة » بخصوصها ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال في تفسير قوله تعالى : ( الذين جعلوا القرآن عضين ) أى : جزؤوه أجزاء ، فقد لحظ معنى التعضية وهو التقسيم والتفرقة ، قال ابن منظور : « والعضة من الأسماء الناقصة ، وأصلها عضوة ، فنقصت الواو ، كما قالوا : عزة ، وأصلها عزوة - بكسر فسكون في الكلمتين - وثبة وأصلها ثبوة - بضم فسكون - » اهـ ٢٥ - لم أوقف على نسبة هذا البيت إلى قائله ، وقد استشهد به صاحب اللسان والتاج ، ولم ينسبها ، ونسبه قوم لبعض قريش ، ولم يعينوه ، وكان السرّ في هذه النسبة أن العضه السحر في لغة قريش

اللفظ : « النافثات » جمع نافثة ، وهى الساحرة ؛ فإنها تنفث في العقد بلاريق ، والنفث : شبيه بالنفخ « عقد » بضم ففتح - جمع عقدة ، وذلك أن من عادة الساحر أن يأخذ خيطاً فيقول كلاماً ثم يعقد عقدة وينفث فيها ، ويروى في مكانه في فى عضه \* « العاضه » الساحر أو الكاهن ، وفيه وضع الظاهر موضع الضمير ؛ إذ كان مقتضى الظاهر أن يقول : أعوذ بربي من



وأصل عِزَّة — وهي الفرقة من الناس — عِزْوٌ، وأصل إِرَّة — وهي موضع النار — إِرَى، وأصل ثبة — وهي الجماعة — ثبو، وقيل: ثبي، من ثبتت، أى: جمعت، والأول أقوى

النافثات في عقدهم، والعضه — بفتح فسكون، أو بكسر ففتح، أو بفتحتين — السحر والكهانة بلغة قريش، وأصل العضه البهتان والإفك، وسمى السحر عضها لأنه كذب وتخييل ولا حقيقة له «العضه» — على زنة اسم الفاعل من المزيّد — هكذا وقع في رواية اللسان والتاج، وقال العلامة الصبان: «والعضه: مبالغة العاضه» اه، وكأنه حسبه بفتح العين وكسر الضاد فظن أنه مثل حذر لشديد الحذر، وهو حسن لو ساعدته الرواية

الإعراب: «أعوذ» مضارع، فاعله مستتر فيه وجوبا «بربي، من النافثات» متعلقان بقوله أعوذ «في عقد» متعلق بالنافثات «العاضه» مضاف إليه «العضه» صفة للعاضه الشاهد فيه: قوله «العاضه العضه» فإنهما اسماء فاعلين: الأول من عضه الثلاثي، وبابه فرح وفتح، والثاني من أعضه المزيّد بالهمزة، وهما يدلان على أن لام الكلمة هاء، وليست حرفا معتلا، وإلا لكان اسم الفاعل «عاضيا» و«معضيا»، وهذا أحد رأيين في هذه الكلمة، وتقدم لك الرأي الثاني، قال ابن منظور: «وأما قوله تعالى: (الذين جعلوا القرآن عضين) فقد اختلف أهل العربية في اشتقاق أصله وتفسيره، فمنهم من قال: واحدها عضه، وأصلها عضوة، من عضيت الشيء إذا فرقته، جعلوا النقصان الواو، والمعنى أن المشركين فرقوا أقاويلهم في القرآن فجعلوه كذبا وسجرا وشعرا وكهانة، ومنهم من جعل نقصانه الهاء، وقال: أصل العضه عضه، فاستنقلوا الجمع بين هاءين، فقالوا: عضه، كما قالوا: شفة، والأصل شفهة — بفتح فسكون — وقالوا: سنة، والأصل سنهه، وقال الفراء: العضون في كلام العرب السحر، وذلك أنه جعله من العضه الذي هو السحر» اه. وتلخيص الكلام أن نقول لك: إن من زعم أن أصل لامها الهاء يستدل على ذلك بأربعة أمور: الأول: جمعها على عضاه، مثل شفاه، والثاني: تصغيرها على عضيهه، وقد علم أن الجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها، والثالث: أنه ينسب إليها فيقال: بعير عضهه، وعضاهه، وإبل عضاهيه، والرابع: مجيء العضيهه والعضه بمعنى الإفك والبهتان، ولامهما هاء

وكل واحد من هذه الأدلة الأربعة معارض بمثله ممن ذهب إلى أن لامها واو في الأصل، فقد جمعوها على عضوات، وأنشد عليه سيبويه:

هَذَا طَرِيقٌ يَأْزِمُ الْمَآزِمَا وَعِضَّوَاتٌ تَقَطَّعُ اللَّهَازِمَا

وقد قالوا في النسب إليه: عضوى، وقد ورد قولهم: عضيت نعضيه

ولما رأى الفارسي رحمه الله تعارض هذه الأدلة قال: «إن هذه الكلمة تصلح لامها أن

تكون هاء، وأن تكون واوا» اه

وعليه الأكثر، لأن ما حذف من اللامات أكثره واو، وأصل قلة — وهي عودان يلعب بهما الصبيان — قلو

ولا يجوز ذلك في نحو « تمرة » لعدم الحذف، وشذ « إضون » جمع أضاة كقناة، وهي الغدير، و « حرون » جمع حرة، و « إحرون » جمع إحرة، والإحرة والحرة: الأرض ذات الحجارة السود، و « إوزون » جمع إوزة، وهي البطة، ولا في نحو « عديّة، وزنة » لأن المحذوف الفاء، وشذ « رِقُون » في جمع رِقّة، وهي الفضة، و « لِدُون » في جمع لِدّة، وهي التّربُّ، و « حِشُون » في جمع حِشّة، وهي الأرض الموحشة، ولا في نحو « يَد، ودم » لعدم التعويض، وشذ « أبون، وأخون » ولا في نحو « اسم، وأخت » لأن المعوض غير الهاء؛ إذ هو في الأول الممزة، وفي الثاني التاء، وشذ « بنون » في جمع ابن، وهو مثل اسم، ولا في نحو « شاة، وشقة »؛ لأنهما كسرا على شياه وشفاه، وشذ « ظبون » في جمع ظبّة، وهي حدّ السهم والسيف، فإنهم كسروه على ظبي، بالضم، وأظب، ومع ذلك جمعه على ظبين

﴿ تنبيه ﴾ ما كان من باب سَنَة - مفتوح الفاء - كسِرَتْ فأوّه في الجمع، نحو سِنِين، وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع على الأفصح، نحو « مئين » وحكى مُئُون وسُنُون وعُزُون - بالضم - وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان: الكسر، والضم، نحو « ثُبِين، وَقَلِين » (وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدُ \* ذَا الْبَابِ) فيكون معرباً بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء، كقوله:

٢٦ - دَعَايَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعَيْنٌ بِنِشَابِئاً وَشَيْبِنَاناً مُرَدّاً

٢٦ - البيت من قصيدة للصة بن عبد الله القشيري، من كلمة له أولها قوله:

خَلِيلِي إِنْ قَابَلْتُمَا الْمُضْبَّ أَوْ بَدَا لَكُمْ سَنَدُ الْوَرَكَاءِ أَنْ تَبْكِيَا جَهْدًا  
سَلَا عَبْدَ لَعْلَى حَيْثُ أَوْفَى عَشِيَّةً خَزَازِي وَمَدَّ الطَّرْفَ هَلْ أُنْسِي النَّجْدَا  
فَمَاعَنْ قَلِي لِلنَّجْدِ أَصْبَحْتُ هَهُنَا إِلَى جَبَلِ الْأَوْشَالِ مُسْتَحْبِيًّا بَرَدَا

وكان الصة بن عبد الله القشيري قد خطب ابنة عمه، فاشتط عليه عمه في المهر، وبخل عليه أبوه بالجمال، فزوجت من غيره، فخرج مغاضباً لأبيه وعمه، إلى طبرستان، وأقام بها حياته،

وفي الحديث «اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف» في إحدى الروايتين (وهو) أي: مجيء الجمع مثل حين (عند قوم) من النجاة منهم الفراء (بَطْرَدُ) في جمع المذكور وما حمل عليه، وخرجوا عليه قوله:

فهو تارة يحن إلى نجد، وتارة يذمه، كذا قال ابن هشام، وقال التبريزي في شرح الحماسة (٣: ١٩٦): «هوى الصمة بنت عم له يقال لها ربا، فخطبها إلى عمه، فزوجه إياها على خمسين من الإبل، فجاء إلى أبيه فسأله ذلك، فساق عنه تسعا وأربعين، وقال: عمك لا يناظرنا بنقصان ناقة، فساقها إلى عمه، وذكر له ما قال أبوه، فأبى أن يقبلها إلا أكلاً، فلج أبوه ولج عمه، فقال: والله ما رأيت الأم منكما جميعاً، وإني لألأم إن أفتت معكاً، فرحل إلى الشام، فتبعتها نفسه» اه  
اللفظ: «دعاني» أي اتركاني، ويروى في مكانه «ذرائي» وها بمعنى واحد «نجد» أحد أقسام بلاد العرب، وهو كل ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق، وما عداه فهو الغور - بفتح الغين المعجمة وسكون الواو - «سنينه» جمع سنة، ومعناها العام أو التقطع

الإعراب: «دعاني» فعل أمر، وألف الاثنين فاعله، والنون للوقاية، والياء مفعول «من نجد»: متعلق بدعا «فإن» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «سنينه» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة، والهاء مضاف إليه «لحين» فعل ماض، ونون النسوة فاعله، والجملة في محل رفع خبر إن «بنا» جار ومجرور متعلق بعب «شيبا» حال من الضمير المجرور بالياء «وشيبنا» الواو عاطفة، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع معطوفة على الجملة الواقعة خبر إن «مردا» حال من المفعول الذي هو ضمير المتكلم ومعه غيره

الشاهد فيه: قوله «سنينه» حيث نصبه بالفتحة الظاهرة على النون، فجعل النون فيه كالنون التي من أصل الكلمة في نحو غسلين ومسكين، ولولا أنه عاملها هذه المعاملة لحذفها للإضافة؛ فإنك تعلم أن النون التي تلي علامة الإعراب في الجمع تحذف كما تحذف التنوين من الاسم المفرد عند الإضافة. وإعراب جمع المذكور السالم بالحركات الظاهرة مع لزوم الياء لثة جماعة من العرب منهم أسد، وتميم، وعامر، وقد صرح بذلك الفراء، وحمل جماعة من العلماء ذلك على الضرورة الشعرية، منهم ابن جني، وابن عصفور، وهل هذا إعراب قاصر على باب «سنين» أو مطرد في كل جمع المذكور السالم؟ الذي عليه الجمهور أنه يختص بجمع ما حذف لامه، وذهب جماعة منهم ابن جني إلى أنه يجري في الجميع ضرورة، ولم أجد في كلام الفراء ما يصحح نسبة القول على هذا النحو إليه، بل وجدت فيه ما يؤيد أنه يذهب إلى تخصيصه بباب سنين، ولكنه لا يراه ضرورة كما أسلفت لك، ولست أدري من أين جاء الشارح العلامة بنسبة هذا إليه، ولولا أن يطول بك القول هنا لأنتيك بنص كلامه، ولكننا سنذكره في الشاهد الآتي فارتقبه

٢٧ - رَبِّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ

وقوله :

٢٨ - وَقَدْ جَاوَزَتْ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

٢٧ - لم أجد من نسب هذا البيت إلى قائل معين مع كثرة المستشهدين به

اللفظة : «عرنديس» بزنة سفرجل : هو في الأصل الأسد الشديد ، والأنتى من ذلك بالهاء ، ويقال : حى عرنديس ، إذا أريد وصفهم بالعتز والمنعة ، قاله ابن منظور « طلال » - بفتح الطاء المهملة - اسم جمع لطلالة ، وهى الحال الحسننة والهيمنة الجميلة ، أو هى الفرح والسرور ، أو هى الحسن والماء « ضار بين القباب » يروى فى مكانه « ضار بين الرقاب »

الإعراب : « رب » حرف تقييل وجرّ شبيهه بالزائد « حى » لفظه مجرور برب ، وهو مرفوع تقديرًا بالابتداء « عرنديس ، ذى طلال » صفتان لحي على اللفظ « لا » نافية « يزالون » فعل مضارع ناقص ، وواو الجماعة اسمه ، والواو تعود إلى الحى باعتبار معناه « ضار بين » خبر يزال ، منصوب بالفتحة الظاهرة « القباب » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « ضار بين القباب » حيث نصبه بالفتحة الظاهرة على النون ؛ ولذلك أثبت هذه النون مع إضافته إلى ما بعده ، ولو كان الإعراب بالياء كما هو المشهور لحذف النون للإضافة أو نصب ما بعده على المفعولية ، وليست هذه الكلمة مما ألحق بجمع المذكر مما حذف لامه كسنيين وعزين ، بل هى من جمع المذكر السالم ، ومذهب أكثر العلماء أن إعرابه بالحركات الظاهرة مع لزوم الياء شاذ ، مع كثرة الشواهد عليه

قال الفراء رحمه الله : « ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال ويعرب نونها ، وإنما جاز ذلك فى المنقوص الذى كان على ثلاثة أحرف فنقصت لامه ، لأنهم لما جمعوه بالنون توهموا أنه فعول إذ جاءت الواو وهى واو الجمع فوقعت فى موقع الناقص فتوهموا أنها الواو الأصلية وأن الكلمة على فعول ، ألا ترى أنهم لا يقولون ذلك فى الصالحين والمسلمين وما أشبهه ، وما كان مما حذف منه حرف من أوله نحو زنة ودية ولدة فإنه لا يقاس على هذا ، فما كان منه مؤنثًا أو مذكرًا فأجره على التمام ، مثل الصالحين » اهـ

ومنه يتبين لك ما فى كلام الشارح رحمه الله - من نسبة إجراء جمع المذكر السالم بجميع أنواعه مجرى غسيلين - إليه ، ولنا على كلامه اعتراض ، ذلك أن آخره لا يلتئم مع أوله ، فإنه جعل الغة لزوم الياء والإعراب بحركات على النون ، ثم علل بتعليل يعطى لزوم الواو والإعراب بحركات على النون ، إلا أن يتحل له أنه قصد تشبيه الياء بالواو ، وصيغة فعيل بصيغة فعول ، وهو بعيد ، فافهم ذلك كله ، والله المسئول أن ينفعك به

٢٨ - هذا عجز بيت لسحيم بن وثيل الرياحى ، وصدرة قوله :

والصحيح أنه لا يطرد ، بل يقتصر فيه على السماع .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قد عرفت أن إعراب المثني والمجموع على حدّه مخالف للقياس من

\* وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي \*  
\* وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي \*

اللغة : « يدري » بتشديد الدال المهملة - مضارع ادراه ، إذا ختله وخذعه ، ويروى في مكانه « يبتنى »

المعنى : يقول : كيف يطعم الشعراء في خديعتي ويرغبون في ختلي وقد تجاوزت أر بعين سنة فبلغت سن التجربة والاختبار ، وأدركت عمر الحنكة والابتلاء ، فما عاد ينفعهم الحب وصرت وما تجوز على الحيلة

الإعراب : « وماذا » : اسم استفهام مفعول به مقدّم لتبتنى ، مبنى على السكون في محل نصب « تبتنى الشعراء » فعل وفاعل « مني » جار ومجرور متعلق بتبتنى « وقد » الواو واو الحال ؛ قد : حرف تحقيق « تجاوزت » فعل وفاعل ، والجملة في محل نصب حال من ياء التكلم « حد » مفعول به « الأربعين » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « الأربعين » حيث أعربه بالكسرة الظاهرة على النون مع لزوم الياء ، ومن العلماء من ذهب في هذا الشاهد ونحوه إلى أن الإعراب بالياء نيابة عن الكسرة ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، إلا أنهم اختلفوا في سبب كسرها : فذهب جماعة إلى أن كسرها لغة من لغات العرب ، وسيشير الشارح إليه ، ويستشهد بهذا البيت عليه (ص ٦١) ، ومنهم من ذهب إلى أن كسرها للتخلص من التقاء الساكنين ، على الأصل فيه ، ونسبوه إلى أبي العباس البرد

ومثل بيت الشاهد في الإعراب بالحركات على النون قول ذى الأصبغ العدواني :

إِنِّي أَبِيُّ أَبِيُّ ذُو مُحَافَظَةٍ وَأَبْنُ أَبِيِّ أَبِيِّ مِنْ أَبِيِّينِ  
وقول الفرزدق :

وَمِثْلُ فَقْدِهِمَا لِلدِّينِ يُبْكِينِي  
إِلَّا الْخِلَافُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ  
إِنِّي لَبَاكٍ عَلَى أَبْنَى يُوسُفٍ جَزَعًا  
مَا سَدَّ حَيْثُ وَلَا مَيِّتٌ مَسَدُهُمَا

وقول الآخر :

وَلَقَدْ وَلَدْتُ بَنِينَ صِدْقٍ سَادَةٌ  
وَلَأَنْتَ بَعْدَ اللَّهِ كُنْتَ السَّيِّدَا

وقوله :

وَإِنْ أُمَّمٌ تَمَانِينَا رَأَيْتَ لَهُ  
شَخْصًا ضَيِّلًا وَكَلَّ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ

وجهين : (الأول) من حيث الإعراب بالحروف ، (الثاني) من حيث إن رفع المثنى ليس بالواو، ونصبه ليس بالألف ، وكذا نصب المجموع .

أما العلة في مخالفتها القياس في الوجه الأول فلأن المثنى والمجموع فرعان عن الأحاد ، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات ، فجعل الفرع الفرع طلباً للمناسبة ، وأيضاً فقد أعرب بعض الأحاد — وهي الأسماء الستة — بالحروف ، فلو لم يجعل إعرابهما بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل ، ولأنهما لما كانا في آخرهما حروف — وهي علامة التثنية والجمع — تصلح أن تكون إعراباً بقلب بعضها إلى بعض ، فجعل إعرابهما بالحروف ؛ لأن الإعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة .

وأما العلة في مخالفتها للقياس في الوجه الثاني فلأن حروف الإعراب ثلاثة ، والإعراب ستة : ثلاثة للمثنى ، وثلاثة للمجموع ، فلو جعل إعرابهما بها على حد إعراب الأسماء الستة لانتبس المثنى بالمجموع في نحو « رأيت زيداًك » ، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقي الآخر بلا إعراب ، فوزعت عليهما ، وأعطى المثنى الألف لكونها مدلولاً بها على التثنية مع الفعل : اسماً في نحو « اضرباً » ، وحرقاً في نحو « ضرباً أخواك » ، وأعطى المجموع الواو لكونها مدلولاً بها على الجمعية في الفعل : اسماً في نحو « اضربوا » ، وحرقاً في نحو « أكلوني البراغيث » ، وجرّاً بالياء على الأصل ، وحمل النصب على الجر فيهما ، ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجردون الرفع ؛ لأن كلا منهما فضلة ، ومن حيث الخرج ؛ لأن الفتح من أقصى الحلق ، والكسر من وسط القم ، والضم من الشفتين

الثاني : ما أفهمه النظم وصرح به في شرح التسهيل من أن إعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف — هو مذهب قَطْرُب وطائفة من المتأخرين ، ونسب إلى الزجاج والزجاجي ، قيل : وهو مذهب الكوفيين ، وذهب سيديويه ومن وافقه إلى أن إعرابهما بحركات مقدرة على الأحرف

( وَؤُنَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّ ) في إعرابه ( فَافْتَحْ ) طلباً للخفة من ثقل الجمع ، وفاقاً بينه وبين نون المثنى ( وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقُ ) من العرب ، قال في شرح التسهيل : يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغة ، وجزم به في شرح الكافية ، ومما ورد منه قوله :

## ٢٩ — عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأُنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ

٢٩ — البيت أحد أبيات أربعة لجرير بن عطية يخاطب بها فضالة العرنى ، وقبله :

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ لَيْسَ مِنَّا بَرَّتْ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَرِينٍ

اللفظ : « عرين » بفتح فكسر - هو عرين بن ثعلبة بن يربوع ، وهو من آباء فضالة العرنى « عرينة » بضم ففتح - بطن من بجيلة « جعفرًا » هو أخو عرين ، فهو ابن ثعلبة أيضا « وبني أبيه » إخوته ، وهم جعفر ، وجهور ، وعبيد ، أبناء ثعلبة بن يربوع ، ويروى \* عرفنا جعفرًا وبني عبيد \* « زعانف » جمع زعنفة - بكسر الزاي وسكون العين وكسر النون - والزعانف هم الأتباع والملحقون ، ويقال للثام الناس وردالم ، وأصل الزعانف أهداب الثوب التي تنوس منه ، وأطراف الأديم

الإعراب : « عرين » مبتدأ « من عرينة » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ليس منا » جملة من ليس واسمها المستتر فيها وخبرها الظرف في محل رفع خبر ثان « برئت » فعل وفاعل « إلى عرينة ، من عرين » متعلقان بيريء « عرفنا جعفرًا » فعل وفاعل ومفعول « وبني أبيه » معطوف على جعفر ، ومضاف إليه « وأنكرنا زعانف » جملة من فعل وفاعل ومفعول معطوفة على الجملة السابقة « آخريين » صفة لزعانف بالياء لأنه جمع مذكر سالم

الشاهر فيه : قوله « آخريين » حيث أعربه بالياء إعراب جمع المذكر السالم وكسر النون ، ولا يتأتى في هذا البيت أن يفرض الإعراب على النون بالحركة الظاهرة ، كما أتى في الشاهد السابق وذلك لأن قوله « الأربعين » في البيت السابق الذي سيعيده الشارح بعد هذا مجرور بالإضافة ؛ فيسوغ لك أن تفرض جره بالكسرة وأنه عامله معاملة المفرد ، كما يجوز لك أن تفرض جره بالياء وأنه كسر النون الواقعة بعد علامة الإعراب : إما على لغة من لغات العرب ، وإما على الأصل في التخلص من الساكنين ، كما أسلفنا ، ولكن هنا قوله « آخريين » منصوب لكونه نعتا للمنصوب ، والنون مكسورة ، فلا يعقل أن تكون الكسرة علامة إعراب ، وبهذا التقرير يتبين لك فساد ما قاله البغدادي في شرح هذا الشاهد

هذا ، وقد مثل لك الشارح على أن من العرب من يجري جمع المذكر إجراء مسكين في لزوم الياء والإعراب بحركات ظاهرة على النون ، ولكنه لم يجثك بشاهد على ضم النون مع الياء ، ومنه قول سعيد بن قيس لمعاوية بن أبي سفيان :

أَلَا أَبْلِغُ مُعَاوِيَةَ بْنَ حَرْبٍ      وَرَجْمُ الْعَيْبِ يَكْشِفُهُ الْيَقِينُ  
بَانًا لَا تَزَالُ لَكُمْ عَدُوًّا      طَوَالَ الدَّهْرِ مَا سَمِعَ الْحَنِينُ  
أَلَمْ تَرَ أَنَّ وَالَيْنَا عَلِيًّا      أَبُّ بَرُّ وَنَحْنُ لَهُ بَنِينُ

وقوله :

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ (١)

( وَنُونٌ مَا تُنَى وَالْمُلْحَقُ بِهِ ) وهو اثنان واثنتان وثنتان ( بَعْكَسِ ذَلِكَ ) النون ( اسْتَعْمَلُوهُ )

فكسروه كثيراً على الأصل في التقاء الساكنين ، وفتحوه قليلاً بعد الياء ( فَأَنْتَبِهْ ) لذلك .  
وهذه اللغة حكاهما الكسائي والفراء ، كقوله :

٣٠ — عَلَى أَحْوَذِيِّينَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَأَهِيَ إِلَّا لَمَحْضَةً وَتَغَيْبُ

وقد قال أبو نواس :

\* تَخَيَّرَهَا بَعْدَ الْبَنِينِ بَنِينَ \*

وقد خطأه العلماء في هذا ؛ لأنه جمع في هذا الشطر بين لعتين في كلمة واحدة : فأعرب البنين بالياء بدليل نصب النون ، ثم أعربه ثانياً بالضممة التي على النون ، ومثل هذا الجمع غير مسموع في كلام العرب

ولم يتعرض الشارح رحمه الله للاستشهاد للغة من أعات العرب في بعض أنواع الملحق بجمع المذكر السالم ، وهي إلزامه الواو وإعرابه بحركات ظاهرة على النون تشبيهاً له بزيتون ، وذلك فيما سمي به ، ومن شواهد قول أبي دهب الخزامي :

طَالَ لَيْلِي وَبِتُّ كَالْمَجْنُونِ وَأَعْتَرَّتْنِي الْمُهْمُومُ بِالْمَاطِرُونَ

وقول يزيد بن معاوية بن أبي سفيان :

وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا مَا أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا

في رواية صاحب الصحاح ، وقد رواه جماعة بفتح النون ، وهي لغة رديئة حكوها في هذا النوع وسيأتي للشارح ذكر هذه اللغة مع غيرها ولا يستشهد لها فاحفظ ذلك

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد ، وذكر أوجه الاستشهاد به ( انظر ص ٥٧ من هذا الجزء )

٣٠ — هذا البيت من قصيدة لحميد بن ثور الهلالي يصف فيها القطة

اللفظة : « أحوذيين » الأحوذى في الأصل : السريع في سفره ، ثم استعمل في السريع في كل مأخذ فيه ، وقال أبو عمرو : الأحوذى هو الخفيف في الشيء يحذقه ، وأراد حميد هنا جناح القطة « استقلت » : ارتفعت وتحملت وعلت في الجو

المعنى : يريد أن هذه القطة قد طارت بجناحين سريعين فأنت لاتقع عينك عليها إلا لحظة

واحدة تغيب عنك بعدها

الإعراب : « على أحوذيين » جارٌّ ومجرور متعلق باستقلَّ « استقلت » فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى القطة المذكورة في أبيات سابقة « عشيّة » : ظرف



وقيل : لا تختص هذه اللغة بالياء ، بل تكون مع الألف أيضاً ، وهو ظاهر كلام الناظم ،  
وبه صرح السيرافي ، كقوله :

٣١ - أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَ وَمَنْخَرِينَ أَشْبَهَا ظَبْيَانًا

زمان متعلق باستقل « فما » : نافية مهملة لوقوع إلا قبل خبرها « هي » : مبتدأ « إلا » :  
استثنائية ملغاة « لمحة » : خبر المبتدأ ، والحمل على تقدير مضافين ، أي : فما زمن رؤيتها إلا لمحة  
« وتغيب » الواو عاطفة ، تغيب : فعل مضارع فاعله ضمير القطاة ، والجملة معطوفة على جملة المبتدأ  
والخبر ، وفي عطف الجملة الفعلية على الاسم والعمس ثلاثة أفعال : قيل : يمتنع ، وقيل : يجوز  
بلا شرط إلا أن الأرحح توافقهما ، وقيل : إذا كان العطف بالواو جاز وإلا فلا

الشاهد في : قوله « أخوذيين » حيث فتح نون المثني بعد إعرابه بالياء ، وهل هذا ضرورة  
أول لغة لبعض العرب ؟ عامة العلماء على أن هذه لغة بني أسد ، وقد نقلها عنهم الفراء ، ولا يتصور  
أن يكون الفتح في هذا البيت ضرورة لأنه لا محوج إليه من قافية أو وزن ، بل يستقيم البيت  
بجمله من غير تغيير فيه أصلا مع الكسر كما يستقيم مع الفتح ، فلما كان الأمر على هذه الحال  
وجاءت الرواية بفتح النون أيقنا أن فتحها لغة ، وقد تأيد ذلك بنقل العلماء

٣١ - نسب أبو زيد هذا البيت إلى رجل من ضبة ، ولم يسمه ، وقيل : هو لرؤبة  
ابن العجاج ، وقد ذكره جامع ديوان رجزه وناشره في زيادات الديوان مع أبيات أخرى ، وليس  
هذا بصحيح ، وقد روى البيت جماعة منهم أبو زيد ، والسيرافي ، وابن عصفور ، قال أبو زيد  
في النوادر ( ص ١٥ ) : « وأشدني للفضل لرجل من بني ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة :

إِنَّ لِسُعْدَى عِنْدَنَا دِيْوَانًا يُحْزِي فُلَانًا وَابْنَهُ فُلَانًا  
كَانَتْ مَعْجُوزًا عَمِرَتْ زَمَانًا وَهِيَ تَرَى سَيِّئَهَا إِحْسَانًا  
أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَ وَمَنْخَرَانَ أَشْبَهَا ظَبْيَانًا

اللفظ : « الجيد » العنق « منخرين » ثنية منخر - بزنة مسجد ، وقد تكسر الميم إتباعا  
لكسرة الحاء - وهو موضع النخير ، وهو الصوت المنبعث من الأنف ، هذا أصله ، ثم سمي به خرق  
الأنف « ظبيانا » زعم جماعة منهم المروى أنه ثنية ظبي ، وهو خطأ ولا معنى له ، وإيما هو اسم  
مفرد علم على رجل بعينه ، قال أبو زيد : « ظبيان : اسم رجل ، أراد منخرى ظبيان ، خذف ،  
كما قال عنّ وجلّ : ( واسأل القرية ) يريد : أهل القرية » اه

الإعراب : « أعرف » فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه وجوبا « منها » متعلق بأعرف ،  
والضمير يعود إلى سلمى المذكورة في بيت سابق « الجيد » مفعول به « والعينانا » معطوف على  
الجيد ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والنون عوض عن التنوين

في الاسم المفرد ، كذا قالوه ، وسند كرك لك مافيه « ومنخرين » معطوف على الجيد أيضا منصوب  
 بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى وهو في رواية أبي زيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف كسابقه  
 « أشبها » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل « ظبيانا » مفعول منصوب بالمتحة ، والجملة في محل  
 نصب نعت لمنخرين ، والأصل : أشبها منخرى ظبيان ، حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه  
 فانتصب اتصابه

الشاهر فيه : قوله « والعينانا » حيث فتح الشاعر فيه نون المثنى بعد الألف ، والكثير في  
 لسان العرب كسرهما ، ولا شاهد في قوله « ظبيانا » خلافا للهروى ، وقد أشرنا إلى ذلك في صدر  
 الكلام

واعلم أن العلماء يذكرون في هذا الموضوع أن فتح نون المثنى بعد الألف إنما هو لغة لمن يلزم  
 المثنى الألف في جميع أحواله ، وكلمهم استشهدوا بهذا البيت ، وقد عرفت في شرح الشاهد  
 ( رقم ٢١ ) القبائل التي تلمز المثنى الألف في الأحوال الثلاثة ، ووقفناك هناك على شواهد كثيرة ،  
 وأما هذا البيت وما جرى به للاستشهاد عليه ففيه نظر من وجوه : الأول : أن كثيرا من العلماء  
 استظهر أنه مصنوع . قال ابن هشام : « وقيل البيت مصنوع » اه ، ولكننا قد بينا لك أن  
 أبا زيد رواه عن المنضل لرجل من ضبة ، وأبوزيد ثقة ثبت ، ولكن العلماء كانوا يردون  
 روايات الفضل . الوجه الثاني : أن قولهم : إن فتح النون لغة لمن يلزم المثنى الألف غير صحيح  
 بنفس ما استشهدوا به ، قال الدماميني : « وهو قول عجيب ، فإن في البيت شاهدا مقبولا على ردِّ  
 هذه الدعوى ، وذلك أن قائله قال : ومنخرين ، بالياء ، في رواية أكثر النحاة ، فدل ذلك على  
 أن أصحاب هذه اللغة لا يلتزمون الألف ، بل تارة يستعملون المثنى بالألف مطلقا ، وتارة يستعملونه  
 كاستعمال الجماعة » اه ، ونحن نستبعد أن نسلم صحة الشاهد وتخرجه على نحو ما ذهب إليه  
 الدماميني لسببين : الأول : أن العلماء قد نصوا على أنه يبعد جدا أن يجيء العربي في بيت واحد  
 بلغتين من لغات العرب في كلمة واحدة أو فيما يشبهها ، وأكبر ظننا أن هذا وجه من حكم بأن  
 البيت مصنوع ، ولكنك قد رأيت أبا زيد يرويه لك على غرار واحد بالألف في « العينانا »  
 وفي « منخران » ، فلم يبق لهذا الاستشكال على هذه الرواية وجه . الثاني : أن المعروف عن  
 بني الحرث بن كعب أنهم لا يجيئون في كلامهم بياء ساكنة قبلها فتحة ، بل هم يقلبون الياء في ذلك  
 كله - مثنى أو غير مثنى - ألفا ، فيقولون في « عليك » ، و « إليك » وفي « الدرهمين »  
 و « الثوبين » : « علاك » ، و « إلالك » ، و « الدرهمان » ، و « الثوبان » وقد روى أنهم  
 يقولون : « السلام علاكم » وروى العلماء قول راجزهم :

أَيُّ قَلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا فَاشْدُدْ بِمِثْنِي حَقَبٍ حَقَّوَاهَا

وحكي الشيباني ضمها مع الألف ، كقول بعض العرب : « هُمَا حَلِيلَانُ »  
وقوله :

٣٢ - يَا أَبَتَا أَرْقِي الْقِدَانَ فَالْتَّوْمُ لَا تَأْلَفُهُ الْعَيْنَانُ

نَاجِيَةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا طَارُوا عَلَاهُنَّ فَطِرَ عَلَاهَا

فلا يتصور أن يكون لهؤلاء مع هذا كله لغتان على نحو ما ذكر الهمامي  
بقي أن يكون من يفتح نون المثني بعد الألف جماعة من العرب غير من ذكرنا ، وعندنا أنه  
إذا صح ذلك كانت لغة هؤلاء التزام الألف والإعراب بحركات ظاهرة على النون ، فتكون فتحة  
النون في قوله « والعينانا » هي الحركة الإعرابية ، كما جرى ذلك في الجمع ، ويبدل لهذا أنهم  
يضمون النون مع الألف أيضا كما في الشاهد الآتي ، ولو وقع لنا شاهد ثبتت فيه النون مع  
الإضافة كما ثبتت في الجمع في نحو « فإِنْ سَنِينَهُ » و « ضَارِبِينَ الْقَبَابِ » لما تردّدنا في ذلك  
لحظة ، فاحرص على هذا البحث فإنه نفيس لم أجد من تعرض له على هذا النحو ، والله المستول  
أن يرشدك

٣٣ - لم أجد من نسب هذا الشاهد إلى قائل معين

اللفظة : « قَدَانِ » - بكسر القاف وتشديد الدال المعجمة - البراغيث ، وقال الشاعر :

\* يُورِّقُنِي قَدَانُهَا وَبَعُوضُهَا \*

وواحدتها قذة - بضم القاف بعدها ذال معجمة مشدّدة - وقذذ - بزنة صرد - قال الراجز :

\* أَسْهَرَ لَيْلِي قُدُذُ أَسْكَتُ \*

الإعراب : « يا » حرف نداء « أبنا » منادى ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم  
المنقلبة ألفا ، وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه « أرقى » فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء  
مفعول به « القدان » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « فالنوم » الفاء للتفريع ، والنوم :  
مبتدأ « لا » نافية « تألفه » فعل مضارع ، والهاء ضمير النوم مفعول به « العينان » فاعل  
تألف ، مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والنون عوض عن التنوين  
في الاسم المفرد

الشاهد فيه : قوله « العينان » حيث ضم نون المثني الواقعة بعد ألفه ، كذا قالوا ، وقد سبق  
في شرح الشاهد السابق أنا ذكرنا لك أن ضم هذه النون في هذا الشاهد مع فتحها في قوله :  
« والعينانا » من الشاهد السابق ، يدل لما ذهبنا إليه ، من أن قوما يعربون المثني بالحركات  
الظاهرة على النون مع التزام الألف ، والذي يقوى هذا عندنا أن النون مفتوحة في « العينانا »  
هو مفعول به ، ومضمومة في « العينان » وهو فاعل ، فما يمنع أن تكون هذه الفتحة هي التي

﴿ تنبيه ﴾ قيل : لحقت النون المثني والمجموع عوضاً عما فاتهما من الإعراب بالحركات ومن دخول التنوين ، وحذفت مع الإضافة نظراً إلى التعويض بها عن التنوين ، ولم تحذف مع الألف واللام — وإن كان التنوين يحذف معهما — نظراً إلى التعويض بها عن الحركة أيضاً . وقيل : لحقت لدفع توهم الإضافة في نحو « جاءني خليلان موسى وعيسى » و « مررت بينين كرام » ، ودفع توهم الإفراد في نحو « جاءني هذان » و « مررت بالمهتدين » ، وكسرت مع المثني على الأصل في التقاء الساكنين لأنه قبل الجمع ، ثم خولف بالحركة في الجمع طلباً للفرق ، وجعلت فتحة طلباً للنفخة ، وقد مر ذلك ، وإنما لم يكنف بحركة ما قبل الياء فارقاً لتخلفه في نحو « المصطفين » .

ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الأسماء أخذ في بيان ما ناب فيه حركة عن حركة ، وهو شيآن : ما جمع بألف وتاء ، وما لا ينصرف ، وبدأ بالأول لأن فيه حمل النصب على غيره ، والثاني فيه حمل الجر على غيره ، والأول أكثر ؛ فقال : ( وَمَا بِنَاءُ وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا ) الباء : متعلقة بجمع ، أى : ما كان جمعا بسبب ملابسته للألف والتاء ، أى : كان لهما مدخل في الدلالة على جمعيته ( يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا ) كسر إعراب ، خلافاً للأخفش في زعمه أنه مبني في حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه ، وإنما نصب بالكسرة مع تأتى الفتحة ليجرى على سنن أصله ، وهو جمع المذكر السالم ، في حمل نصبه على جره ، وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً ، وهشام فيما حذف لامه ، ومنه قول بعض العرب : « سمعت لغاتهم » ، ومحل هذا القول ما لم يرد إليه المحذوف ، فإن رد إليه نصب بالكسرة : كَسَنَوَاتٍ ، وَعِصَوَاتٍ .

﴿ تنبيه ﴾ إنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره ؛ ليتناول ما كان منه لمذكر : كحمامات وسراقات ، وما لم يسلم فيه بناء الواحد ، نحو : بنات وأخوات ، ولا يرد عليه نحو أبيات وقصاة ؛ لأن الألف والتاء فيهما لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية .

( كَذَا أَوْلَاتٌ ) وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، يعرب هذا الإعراب إلحاقاً له بالجمع

اقتضاها العامل وتكون هذه الضمة كذلك ، ومع هذه الشبهة القوية عندنا فإننا لا نجزم بما ذهبنا إليه حتى نجد في كلامهم ثبوت النون مع الإضافة

المذكور ، قال تعالى : « وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ » ( وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ ) من هذا الجمع ( كَأَذْرَعَاتٍ ) اسم قرية بالشام ، وذالها معجمة ، أصله جمع أذْرَعَة التي هي جمع ذراع ( فيه ذَا ) الإعراب ( أَيْضًا قَبْلُ ) على اللغة الفصحى ، ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة ، ومنهم من يجعله كأرطاة عَمَلًا ، فلا ينوِّنه ، ويجره وينصبه بالفتحة ، وإذا وقف عليه قلب التاء هاء ؛ وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

٣٣ - تَنْوَّرَتْهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرَ عَلِيٍّ

٣٣ - البيت من قصيدة طويلة لامرئ القيس بن حجر ، ومطامع هذه القصيدة قوله :

أَلَا عَمَّ صَبَاحًا أَهْيَأَ الظِّلُّ البَالِي وَهَلْ يَعْنِي مَنْ كَانَ فِي العُصْرِ الخَالِي

اللفظة : « عم صباحا » هذه الكلمة تحية عند العرب ، يقولون : عم صباحا ، وعم مساء ، وعم ظلاما ، وعم : فعل أمر من المنال ماضيه وعم ، مثل وصف ، وذهب قوم إلى أن « عم » مقتطع من « انعم » ، والصبح : من أول نصف الليل الثاني إلى الزوال ، والمساء : من الزوال إلى آخر نصف الليل الأول « الظلل » ماشخص وارتفع من آثار الليار « العصر » بضمين - لغة في العصر - بفتح فسكون - وهو الدهر « الخالي » الماضي « تنوَّرتها » نظرت إلى نارها من بعيد ، وهذا تحزين وتمنُّ منه ، وليس يقصد أنه رأى بعينه شيئا ، إنما أراد رؤية القلب ، قاله ابن قتيبة « أذرعَات » بلد في أطراف الشام يجاور البلقاء وعمان ، والنسبة إليها أذرعى « أدنى دارها » أقربها منه « عال » مرتفع « يثرب » المدينة التي شرفت بهجرة النبي صلى الله عليه وسلم المعنى : يريد أن يظهر حزنه على بعده عن محبوبته ، وتمنيه رؤيتها ، فذكر أنه نظر إلى نارها من بعيد ، وكيف له برؤيتها وأقرب مكان من ديارها بعيد منه محتاج إلى نظر عال ؟

الإعراب : « تنوَّرتها » فعل وفاعل وفعول « من أذرعَات » جار ومحرور متعلق بتنور « وأهلها » الواو واو الحال ، أهل : مبتدأ ، وها : مضاف إليه « بيثرب » جار ومحرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من المفعول « أدنى » مبتدأ « دارها » مضاف إليه « نظر » خبر المبتدأ ، على تقدير مضاف ، تقديره : أدنى دارها ذو نظر عال « عال » صفة لنظر

الشاعر فيه : قوله « من أذرعَات » حيث يروى بثلاثة أوجه ، كل وجه على لغة من لغات العرب : الأول بكسر التاء منوَّنة ، وهذا هو الذي عليه أكثر النحويين ؛ بناء على الأصل في جمع المؤنث السالم وما ألحق به ، ومنشأ هذا الوجه ملاحظة حاله قبل التسمية به من أنه جمع ، والذين يذهبون إلى هذا يرون التنوين في جمع المؤنث السالم لمقابلة النون في جمع المذكر السالم ، فهم لا يحذفونه مما سمي به مع وجود العالمية والتأنيث المقتضيين لمنع الصرف ، ذهابا منهم إلى

والوجه الثالث ممنوع عند البصريين ، جائر عند الكوفيين .

﴿ تنبيه ﴾ قد تقدم بيان حكم إعراب المتنى إذا سمى به ، وأما المجموع على حده ففيه خمسة أوجه: الأول كإعرابه قبل التسمية به ، والثاني أن يكون كعِسلين ، في لزوم الياء والإعراب بالحركات الثلاث على النون منوثة ، والثالث : أن يجرى مجرى عَرَبُونَ ، في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منوثة ، والرابع : أن يجرى مجرى هَارُونَ ، في لزوم الواو والإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة ، والخامس : أن تلزمه الواو وفتح النون ، ذكره السيرافي ، وهذه الأوجه مترتبة كل واحد منها دون ما قبله ، وشرط جعله كعِسلين وما بعده أن لا يتجاوز سبعة أحرف ، فإن تجاوزها كاشمياً بين تعين الوجه الأول ، قاله في التسهيل

(وَجَرَّ بِالْفَتْحَةِ) نيابة عن الكسرة (مَالاً يَنْصَرِفُ) ، وهو ما فيه علتان من علل تسع كأحسن ، أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصحراء ، كما سيأتي في بابه ؛ لأنه شابه

ما ذكرنا ؛ لأن الذي يحذف لوجود ما يقتضى منع الصرف هو تنوين التكمين ، لا تنوين المقابلة ، والوجه الثاني : بكسر التاء غير منوثة ، وهو تجويز جماعة منهم المبرد والزجاج ، ومنشأ ذلك عندهم ملاحظة حالتين تقتضى كل منهما الإخلال بالأخرى ، فأعطوه من كل حالة شها ، حتى لا يكونوا قد نظروا إلى ناحية من نواحيه دون الأخرى ، وبيان هذا أنه من جهة كونه جمعا لمؤنث بحسب لفظه يستلزم الكسر والتنوين ، ومن جهة كونه علما على مؤنث بحسب معناه يقتضى الفتح وحذف التنوين ، فلاحظوا لفظه فأعطوه الكسر ، ولاحظوا معناه فأعطوه حذف التنوين ، والوجه الثالث : بفتح التاء غير منوثة كسائر ما لا ينصرف ، وهو تجويز جماعة منهم ابن جنى وسبويه ، ومنشأ ذلك عندهم ملاحظة ما طرأ عليه من التسمية ؛ لأنه صار علما لمؤنث ، وذلك يقتضى منع تنوينه وجره بالفتحة ، قال أبو الفتح بن جنى : « واعلم أن من العرب من يشبه التاء في مسلمات - علما - بتاء التأنيث في طلحة فيمنعها حينئذ الصرف ، فيقول : هذه مسلمات مقبلة ، وعلى هذا بيت امرئ القيس \* تنورها من أذرع . . إلخ وقد أنشدوه بالتنوين ، وقال الأعشى :

تَحْيَرَهَا أَخُو عَانَاتَ شَهْرًا وَرَجَّيْ خَيْرَهَا عَامًا فَعَامًا

وعلى هذا ما حكاه سيبويه من قولهم : هذه قرشيات ؛ غير منصرفة « اه كلامه ، وقد عرفت من قوله « واعلم أن من العرب » أنهم لم يذهبوا إلى شيء من هذا كله بالقياس من غير أن ينقلوه ويسمعه من الأعراب المحتج بعربيتهم ، وإنما كان منهم التعليل للوارد والتماس السبب له ، وعانَات في شعر الأعشى : موضع بالجزيرة إليه ينسب نوع من الحجر

الفعل فثقل ، فلم يدخله التنوين ؛ لأنه علامة الأختف عليهم والأمكن عندهم ، فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين ؛ لتأخيرهما في اختصاصهما بالأسماء ؛ ولتعاقبهما على معنى واحد في باب راقود خلاً وراقود خلّ ، فلما منعه الكسرة عوضوه منها الفتحة نحو : « فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا » وهذا ( مَا لَمْ يُصَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ « أَل » رَدِفٌ ) أى : تبع ، فإن أضيف أو تبع « أَل » ضعف شبه الفعل ؛ فربح إلى أصله من الجر بالكسرة نحو : « فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ » ، « وَأَنْتُمْ عَا كِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ » ولا فرق في « أَل » بين المعرفة كما مثل ، والموصولة ، نحو : « كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ » وقوله :

٣٤ — وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانَ نَاطِرُهُ إِذَا نَسِيتَ بِمَنْ تَهَوَّاهُ ذِكْرَ الْعَوَاقِبِ

٣٤ — لم أجد من نسب هذا البيت إلى قائل ، ولا وقفت له على سابق أو لاحق اللفظ : « اليقظان » المنبئ الحذر ، وتقول : رجل يقظ ويقظ - بكسر القاف في الأول وضمها في الثاني ، ويقظان ، وامرأة يقظى ، وجمع الأولين أيقاظ ، وأنكر سيبويه أن يكون أيقاظ جمعاً لمضموم القاف ، وذهب إلى أنه جمع لمكسورها لا غير ، وجمع يقظان يقاظ - بزنة رجال - وجمع يقظى يقاظى - بوزان نداهى - « ناظره » أصل الناظر ما تراه كأنه النكتة السوداء في العين ، وقد يقال للعين كلها : ناظر ، من تسمية الكل باسم جزئه ، وربما أطلق على البصيرة

اللفظى : إذا كنت تنسى بسبب من تحبه عواقب أمورك ولا تلتفت إلى أخريات أحوالك بما يغطي على بصرك من الهوى ؛ فإنك لست بالرجل الحذر المنبئ الإعراب : « ما » نافية ، حجازية أو تميمية « أنت » اسم « ما » على الأول ، ومبتدأ على الثانى ، وعليهما فهو في محل رفع « باليقظان » الباء زائدة ، اليقظان : خبر ما ، أو خبر المبتدأ ، وهو منصوب بفتحة مقدرة على الأول ، ومرفوع بضمه مقدرة على الثانى ، وعليهما فإنما منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ناظره » فاعل يقظان ؛ لأنه صفة مشبهة ، والهاء ضمير الغائب مضاف إليه ، وقيل : إن خبر ما أو خبر المبتدأ هو « أَل » في اليقظان ؛ لأنها اسم موصول بمعنى النوى ، والصفة المشبهة مع فاعلها صلته « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « نسيت » جملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها « بمن تهواه » الباء للنبوية ، ومن اسم موصول في محل جر بها ، وجملة « تهواه » لا محل لها صلة الموصول ، والجار والمجرور متعلق بقوله نسيت « ذكر » مفعول به نسيت « العواقب » مضاف إليه ، وجواب « إذا » محذوف دل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إذا نسيت ذكر العواقب بسبب من تهواه فما أنت باليقظان ناظره

بناء على أن « أل » توصل بالصفة المشبهة ، وفيه ماسياتى ، والزائدة كقوله :

٣٥ — رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا

الشاهر فيه : قوله « باليقظان » حيث دخلت « أل » الموصولة - عند بعض العلماء - على الصفة المشبهة باسم الفاعل ، وهى يقظان ، فجرت بالكسرة ، مع وجود الوصفية وزيادة الألف والنون واعلم أنهم أجمعوا على أن « أل » الموصولة توصل باسم الفاعل واسم المفعول ، إذا كانا بمعنى الحدوث كما هو الغالب فيهما ، نحو : القائم والمضروب ، ومثلهما أمثلة المبالغة : كالقوام والمضرب ، وأجمعوا كذلك على أنها لا توصل بأفعال التفضيل ، لأنه لا يؤول بالفعل كما يؤول به اسم الفاعل واسم المفعول الدالان على الحدوث وأمثلة المبالغة ، واختلفت كلمتهم فى الصفة المشبهة وما يدل على الثبوت من اسمى الفاعل والمفعول ؛ فمنهم من جعل ذلك بمنزلة أفعال التفضيل فمنع أن توصل « أل » به ، ووجه المشابهة أن أفعال التفضيل إنما امتنع عندهم وصل أل به لعدم تأوله بالفعل ؛ لأن الفعل يدل على الحدوث والتجدد ، واسم التفضيل يدل على زيادة ذات فى شىء عن ذات أخرى ، فلما امتنع فيه لذلك وشاركته فى هذه العلة الصفة المشبهة أخذت حكمه ، ومن العلماء من أعطى الصفة المشبهة حكم اسم الفاعل واسم المفعول بناء على أن علة الجواز فيهما أنهما يرفعان الظاهر باطراد ، بخلاف اسم التفضيل ؛ فإنه لا يرفع الظاهر إلا فى المسألة المعروفة بمسألة الكحل ، والصفة المشبهة تشاركهما فى أنها ترفع الظاهر باطراد ؛ وقد اضطرت كلمة ابن هشام فى هذا الموضوع ، وستعرف هذا تفصيلا فى باب الموصول إن شاء الله

٣٥ — هذا صدر بيت من قصيدة لابن ميادة أحد الشعراء المقدمين الفصحاء المحتج بشعرهم ؛ وهو من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية ، وميادة : اسم أمه ، واسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان ابن سراقه ، وقيل : ابن سراقه بن ثوبان ، يمدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك ابن مروان ، وعجزه قوله :

\* شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ \*

اللفظ : « أعباء » جمع عبء - بكسر فسكون - وهو ما يشق عليك حمله ، أو يبهظك أداؤه ، وأراد بأعباء الخلافة أمورها الشاقة ومصاعبها التى يشق حملها ، ويروى فى مكانه « بأحناء الخلافة » وهو جمع حنو - بكسر الحاء المهملة وسكون النون - وأحناء الأمور : أطرافها ونواحيها ، والأصل فيه حنو العين لظرفها ويقال « أحناء الأمور » لما التبس منها وتشابه « كاهله » الكاهل ما بين الكتفين ، ويعبر بشدة الكاهل عن القوة

الإعراب : « رأيت » بمعنى أبصرت : فعل وفاعل « الوليد » مفعول به « ابن » صفة « اليزيد » مضاف إليه « مباركا » حال من المفعول ، أو مفعول ثان ؛ إذا جعلت رأيت بمعنى علمت « شديدا » معطوف على مباركا ، بإسقاط حرف العطف « بأعباء » جار ومجرور متعلق بقوله



ومثل أل « أم » في لغة طي ، كقوله :

٣٦ — أُنْ شِمْتَ مِنْ بَجْدٍ بَرِيْقًا تَأَلَّقَا تَبَيَّتُ بِلَيْلٍ أُمًّا رَمَدٍ أَعْتَادًا أَوْ لَقَا

« شديدا » وهو مضاف ، و « الخلافة » مضاف إليه « كاهله » فاعل بشديد ؛ لأنه صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ، والماء ضمير الوليد مضاف إليه

الشاهر فيه : قوله « اليزيد » حيث دخلت « أل » الزائدة على « يزيد » العلم الموازن للفعل ضرورة ، وقد جرّه الشاعر بالكسرة الظاهرة مع أن « أل » فيه زائدة ، ومع وجود العامية ووزن الفعل

واعلم أن اعتبار « يزيد » علما ممنوعا من الصرف مبنى على اعتبار أنه منقول عن الفعل المضارع وحده ، فإن اعتبرته منقولا عن الفعل المضارع مع ضميره المستتر فيه كان منقولا عن الجملة ، ولزمك أن تحكيه كما حكاه الراجز في قوله :

مُبَيَّتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمُ فَيَدِيدُ

وسأني مزيد إيضاح لهذا في باب العلم في موضعه من الكتاب ، إن شاء الله

٣٦ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت لشاعر معين ، وأكثر ما قالوه أنه لأحد الطائيين ،

ولم يعينوه

اللائمة : « شمت » تقول : شمت السحاب والبرق شيئا ، إذا نظرت إليه أين يقصد وأين يحطر ، وقيل : هو أن تنظر إليهما من بعيد ، وهو من باب باع يبيع « تألقا » ومض ، ولمع ، وألفه للإطلاق « أمأرمد » أى الأرمد ، وهو الذى فى عينه الرمى ، وهو وجع العين وانتفاخها ، و باب فعله طرب « أولقا » هو شبه الجنون ، منه قول الأعشى :

وَتُصْبِحُ عَنْ غِيبِ الشَّرَى وَكَأَنَّهَا أَلْمَ بِهَا مِنْ طَائِفِ الْجِنِّ أَوْلَقُ

واختلف فى زنته ، فقيل : وزنه « أفعال » والهمزة زائدة ؛ لسقوطها فى قولهم : ولقى يلقى ، وقيل : وزنه « فوعل » والواو هى الزائدة ، لسقوطها فى قولهم : ألقى — بالبناء لما لم يسم فاعله — فهو مألوق ، ويطلب ترجيح أحد هذين من المطولات

المعنى : أتبيت مسهد الجفن قريح العين مستطار القلب كمن به خبل أوجنون ؟ لأنك أبصرت السحاب آتيا من جهة نجد التى يقطنها أجبائك ؟

الإعراب : « أن » الهمزة للاستفهام ، و « أن » قال العلامة الصبان : « يحتمل أن تكون مصدرية حذفت قبلها لام التعليل ، وأن تكون شرطية أتى بجوابها مرفوعا لأن فعل الشرط ماض « اه ، قلت : وعلى الأول فهمزتها مفتوحة ، وعلى الثانى فهمزتها مكسورة ، والذى ينساق إلى ذهنى أن الأول أحسن معنى وأقرب لمراد الشاعر « شمت » فعل ماض وفاعله ، وأن

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : « ما » الأولى موصولة ، والثانية حرفية ، وهي ظرفية مصدرية ، أى :

مدة كونه غير مضاف ولا تابع لأل

الثانى : ظاهر كلامه أن مالا ينصرف إذا أضيف أو تبع « أل » يكون باقيا على منعه من الصرف ، وهو اختيار جماعة ، وذهب جماعة — منهم اللبرد ، والسيرافى ، وابن السراج — إلى أنه يكون منصرفا مطلقا ، وهو الأقوى ، واختار الناظم فى نكته على مقدمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه علة فنصرف ، نحو بأحمدكم ، وإن بقيت العلتان فلا ، نحو بأحسنكم

ولما فرغ من مواضع النيابة فى الاسم شرع فى مواضعها فى الفعل فقال :

( وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ ) أى : من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنتين أسما أو حرفا ( النوناً \* رفعا ) الأصل علامة رفع ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، يدل على ذلك ما بعده ، والتقدير : اجعل النون علامة الرفع لنحو يفعلان ، ( وَ ) لنحو ( تَدْعِينَ ) من كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة ( وتسالونا ) من كل مضارع اتصل به واو الجمع أسما أو حرفا ؛ فالأمثلة خمسة على اللغتين ، وهى : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلِينَ ، فهذه الأمثلة رفعها بثبات النون نيابة عن الضمة ، ( وَحَذْفُهَا ) أى : النون ( لِلجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةً ) أى : علامة ، نيابة عن السكون فى الأول ، وعن الفتحة فى الثانى ( كَلِمَةٌ تَكُونُ لِتَرْوِمِي مَظْلَمَةً ) الأصل تكوينين وترومين ، فحذفت النون للجازم فى الأول وهو « لم » ، وللناصب فى الثانى وهو « أن » المضمر بعد لام الجحود

وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف قياسا ، والجارّ والمجرور متعلق بقوله : « تبيت » الآتى « من نجد » متعلق بشمت « بريقا » مفعول به لثمت « تألقا » فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى بريق ، والجملة فى محلّ نصب صفة لبريق « تبيت » فعل وفاعل « بليل » جارّ ومجرور متعلق بتبيت « أمأرد » مضاف إليه « اعتاد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى أمأرد « أولقا » مفعول به لاعتاد ، والجملة من الفعل والفاعل فى محلّ نصب حال من أمأرد ، أوهى فى محلّ جرّ صفة له ؛ لأنّ المحلى بأل الجنسية معرفة لفظا فى قوّة النكرة

الشاهر فيه : قوله « أمأرد » حيث جرّده بالكسرة ، مع أن فيه علتين فرعيتين : إحداهما الوصفية ، وثانيتها وزن الفعل ، وإنما جرّ بالكسرة لما دخلت عليه « أم » المعرفة فى لغة حمير كما يفعل به ذلك مع الألف واللام المعرفتين فى لغة سائر العرب

﴿تنبيهان﴾ الأول: قدم الحذف للجزم لأنه الأصل ، والحذف للنصب محمول عليه ، وهذا

مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بحركات مقدره على لام الفعل  
الثاني: إنما ثبتت النون مع الناصب في قوله تعالى: «إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ» لأنه ليس من هذه  
الأمثلة؛ إذ الواو فيه لام الفعل ، والنون ضمير النسوة ، والفعل معها مبنى ، مثل: «يَتَرَبَّصْنَ»  
ووزنه يَعْفُنَ ، بخلاف «الرجال يَعْفُونَ» ؛ فإنه من هذه الأمثلة ؛ إذ واوه ضمير الفاعل ،  
ونونه علامة الرفع تحذف للجزم والناصب ، نحو: «وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى» ووزنه تَعْفُوا ،  
وأصله تَعْفُوا .

ولما فرغ من بيان إعراب الصحيح من القبيلين شرع في بيان إعراب المعتل منهما ،  
وبدأ بالاسم فقال :

(وَسَمٌّ مُعْتَلًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا) أى : الاسم للعرب الذى حرف إعرابه ألف لينة لازمة  
(كالمصطفى) وموسى والعصى ، أو ياء لازمة قبلها كسرة : كالداعى (والمُرْتَقِي مَكَارِمًا)  
﴿تنبيه﴾ إنما سمي كل من هذين الأسمين معتلا لأن آخره حرف علة ، أو لأن الأول  
يُعَلُّ آخره بالقلب : إما عن ياء ، نحو الفتى ، أو عن واو ، نحو المصطفى ، والثانى يعل آخره  
بالحذف ؛ فخرج بالمعرب نحو متى والذى ، وبذكر الألف فى الأول المنقوص ، نحو المُرْتَقِي ،  
وبذكر اللينة المهموز ، نحو الخطأ ، وبذكر الياء فى الثانى المقصور ، نحو الفتى ، وبذكر اللزوم  
فيهما نحو « رأيت أخاك » ، و « جاء الزيدان » فى الأول ، و « مررت بأخيك وغلاميك  
وبنيك » فى الثانى ، وباشتراط الكسرة قبل الياء نحو ظئى وكُرْسِي .

(فَالأَوَّلُ) وهو ما كان كالمصطفى (الإعرابُ فِيهِ قُدْرًا \* جَمِيعُهُ) على الألف ؛ لتعذر  
تحريكها (وهو الذى قد قُصِرَا) أى : سمي مقصوراً ، والقصر : الخبس ، ومنه « حُورٌ  
مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِلْيَامِ » أى : محبوسات على بُعُوثِهِنَّ ، وسمى بذلك ؛ لأنه محبوس عن المد ، أو  
عن ظهور الإعراب ؛ (وَالثَّانِ) وهو ما كان كالمرتقى (مَنْقُوصٌ) سمي بذلك لحذف لامه  
للتنوين ، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات ، (وَنَصْبُهُ ظَهَرَ) على الياء خلفته ، نحو :  
«رَأَيْتُ الْمُرْتَقِيَّ» ، و «وَمُرْتَقِيًّا» و «أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ» «وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ»  
(وَرَفَعُهُ يَنْوِي) على الياء ولا يظهر ، نحو : «يَوْمَ يَدْعُوا الدَّاعِيَ» «وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ»

علامة الرفع ضمة مقدرة على الياء الموجودة أو المحذوفة ، و ( كَذَا أَيْضًا يُجْرُ ) بكسر منوى ، نحو « أُجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِي » ، « وَأَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ » وإنما لم يظهر الرفع والجر استنقالا ، لا تعذراً ، لإمكانهما ، قال جرير :

٣٧ — فَيَوْمًا يُؤَافِينَ الْهُوَى غَيْرَ مَاضِي

٣٧ — هذا صدر بيت من قصيد طويلة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل ، وعجزه قوله :

\* وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَعَوَّلُ \*

وقبل بيت الشاهد قوله :

أَجْدَكَ لِأَيْضًا حُوَ الْفُؤَادُ الْمَلَلُ وَقَدْ لَاحَ مِنْ شَيْبِ عِدَارُهُ وَمَسْحَلُ  
أَلَا لَيْتَ أَنَّ الظَّاعِنِينَ بِذِي الْغَضَى أَقَامُوا ، وَبَعْضَ الْقَاطِنِينَ تَرَخَّأُوا

اللفظة : «مسحل» بزنة منبر ، هو عارض الرجل ، يريد أن الشيب قد انتشر في عذاره وعارضه فكيف لا يرجع عن الصبوة «بذي الغضى» هو مكان بعينه بنجد «القاطنين» الساكنين المقيمين «يجازين» يروى بالزاي المعجمة ، ويروى بالراء المهملة ، ويروى في مكانه «يوافين» كما رواه الشارح رحمه الله ، قال ابن منظور : «قال ابن بري : وروى يجازين بالراء ، وجمراتهن الهوى يعني بألسنتهن ، أى : يجازين الهوى بألسنتهن ولا يمتصينه» اه ، وأما الروايتان الأخيرتان فبمعنى واحد «غير ماضى» أى غير نافذ ، يريد أنهن لا يكلمن ما يقالنه ولا يعملن بمتقاضه «غولا» حيوان يصفه العرب بنعوت غريبة ولا يعرفونه ، وكل ما اغتال الإنسان فأهلكه فهو غول «تغول» أصله تتغول ، خذف إحدى التاءين ، وتقول : تغولت الغول ، تريد تخيلت وتلونت الإعراب : «فيوما» منصوب على الظرفية بالفعل بعده «يوافين» فعل مضارع ، ونون النسوة فاعله «الهوى» مفعول به «غير» قال العيني : «هو مفعول ثان ، أو منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا ، أى : يوافين وفاء غير نافذ» اه ، وعندى أنه على أية حال صفة لموصوف محذوف ، غير أنك لو قدرت ذلك المحذوف مصدرا كان مفعولا مطلقا كما قدره ، ولو قدرته اسما غير مصدر كان مفعولا ثانيا ، أى : يجازين الهوى حديثا غير نافذ ، أو ما فى معنى ذلك «ماضى» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وغير من الألفاظ المتوغلة فى الإبهام فلا تفيدها الإضافة تعريفا ، ومثلها لفظ مثل ، وما أشبهها «ويوما» الواو عاطفة ، يوما منصوب على الظرفية بالفعل بعده ، وقول العيني «إنه معطوف على يوما الأول» خطأ ؛ لأن الواو عطفت هذه الجملة كلها على الجملة السابقة ، وإلا لكان اليومان معمولين للفعل السابق ، وذلك ما لا يذهب إليه أحد «ترى» فعل مضارع ، وهى بصرية أولى من أن تكون علمية ، وفاعلها ضمير مستتر فيه «منهن» جارٌّ ومجرور متعلق بترى «غولا» مفعول به «تغول» فعل مضارع ، فاعله

وقال الآخر :

٣٨ — لَعْمَرُكَ مَا تَدْرِي مَتَى أَنْتَ جَائِيٌّ وَلَكِنَّ أَقْصَى مَدَّةِ الْعُمْرِ عَاجِلٌ

﴿ تنبيه ﴾ من العرب من يسكن الباء في النصب أيضاً ، قال الشاعر :

٣٩ — وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ أَهْتَدَى لِيَا

ضمير النول المستتر فيه ، والجملة في محل نصب صفة لغولا ، وإن جعلت ترى عامية كانت الجملة في محل نصب على أنها مفعول ثان

الشاهد فيه : قوله « غير ماضى » حيث جرّ المنقوص - وهو ماضى - بالكسرة الظاهرة على الباء ، والقياس أن يحذفها ؛ لأنها تكون ساكنة - لتقل الكسرة عليها - والتنوين بعدها ساكن ، فتحذف للتخلص من التقاء الساكنين ، قال ابن سيده : « هكذا أشده سببويه » اه ، وقال الجوهري : « إنما رده إلى أصله للضرورة ؛ لأنه يجوز في الشعر أن يجرى الحرف المعتل مجرى الحرف الصحيح من جميع الوجوه لأنه الأصل » اه ، وقال ابن بري : « و يروى \* غير ماصبا \* أى : من غير صبا منهمن إلى » اه ، وقال ابن القطاع : « الصحيح \* غير ماصبا \* وقد صحفه جماعة » اه

٣٨ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، ولا وجدت له سابقا أو لاحقا

اللفظة : « لعمرك » العمر بفتح العين وضمها - أحد أعمار الإنسان ، والحياة ، قال صاحب المختار : « ولم يستعمل في القسم إلا المفتوح منهما ، تقول : لعمر الله ، فاللام لتوكيد الابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره : لعمر الله قسمى ، أو لعمر الله ما أقسم به ، فإن لم تدخل عليه اللام نصبت نصب المصادر » اه ، ومثله في اللسان « تدرى » تعلم « عاجل » قريب

الإعراب : « لعمرك » يفهم إعرابه مما نقلناه عن المختار « ما » نافية « تدرى » فعل مضارع فاعله ضمير المخاطب المستتر فيه « متى » اسم استفهام مبنى على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بجائى « أنت » مبتدأ « جائى » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة « ولكن » حرف استدراك ونصب « أقصى » اسم لكن « مدّة العمر » مضاف إليه « عاجل » خبر لكن الشاهد فيه : قوله « جائى » حيث رفعه بالضممة الظاهرة على الباء ، وقياسه حذفها ، كما ذكرنا

في الشاهد السابق ، ومثل هذا الشاهد قول جرير بن عطية يهجو الفرزدق :

وَعِرْقُ الْفَرَزْدَقِ شَرُّ الْعُرُوقِ حَيْثُ التَّرَى كَابِي الْأَزْنُدِ

وقول الآخر :

تَرَاهُ وَقَدْ بَدَّ الرُّمَاءَ كَأَنَّهُ أَمَامَ الْكِلَابِ عَنْهُمْ مُضْعِي الْخَدِّ

٣٩ — هذا البيت مما ينسب إلى مجنون بنى عامر : قيس بن الملوح بن مزاحم ، وقبله قوله :

خَلِيلِيَّ ، لَا ، وَاللَّهِ لَا أَمْلِكُ الَّذِي قَضَى اللَّهُ فِي لَيْلِي ، وَلَا مَا قَضَى لِيَا  
قَضَاهَا لِعَيْرِي وَأَبْتَلَانِي بِحُبِّهَا فَهَلَّا بَشِيءٌ غَيْرَ لَيْلِي أَبْتَلَانِيَا

وبعده البيت الشاهد ، وبعده قوله :

وَمَاذَا لَهُمْ ؟ لَا أَحْسَنَ اللَّهُ قِسْطَهُمْ !! مِنْ الْحِطِّ فِي تَصْرِيمِ لَيْلِي حِبَالِيَا

اللفظة : « واش » ومثله الوشاء - بزنة المبالغة - النمام الذي يفسد بين الناس « اليمامة » موضع معدود من نجد ، بينه وبين البحرين عشرة أيام ، وكان اسمها قديما جوا ؛ فسميت اليمامة ، باليمامة بنت سهم بن طسم ، وتسمى العروض - بفتح العين وتخفيف الراء - أيضا ، قاله ياقوت « حضرموت » قال ياقوت في معجم البلدان : « بالفتح ثم السكون وفتح الراء والميم : اسمان مركبان ، طولها إحدى وسبعون درجة وعرضها اثنا عشرة درجة ، فأما إعرابها فإن شئت بنيت الاسم الأول على الفتح وأعربت الثاني بإعراب مالا ينصرف ، فقلت : « هذا حضرموت » وإن شئت رفعت الأول في حال الرفع وجررتَه ونصبتَه على حسب العوامل وأضفتَه إلى الثاني فقلت « هذا حضرموت » أعربت حضرا وخفضت موتا ؛ ولك أن تعرب الأول وتخبر في الثاني بين الصرف وتركه ، ومنهم من يضم ميمه فيخرج مخرج عنسكوت » اه ، ثم قال : « وحضرموت : ناحية واسعة في شرقي عدن بقرب البحر ، وحوطها رمال كثيرة تعرف بالأحقاف . وقال ابن الفقيه : حضرموت مخلاف من اليمن بينه وبين البحر رمال ، وبينه وبين مخلاف صداء ثلاثون فرسخا ، وبين حضرموت وصنعاء اثنان وسبعون فرسخا ، وقال الإصطخرى : بين حضرموت وعدن مسيرة شهر » اه كلامه

الإعراب : « لو » حرف تعليق « أن » حرف توكيد ونصب « واش » اسم أن منصوب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها السكون العارض من إجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور « باليمامة » جارٌّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « داره » مبتدأ مؤخر ، والهاء ضمير الواشى مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف بلى لو ، تقديره : ولو ثبت كون واش - إلخ ، وذلك على الأرجح عند العلماء في تقدير المصدر المنسبك من أن ومعمولها التالية للو ، وسنفضل المذهب فيه في موضعه من الكتاب « وداري » الواو واو الحال ، داري : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « بأعلى » جارٌّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال « حضرموت » مضاف إليه ، وتفصيل إعرابه تفهمه من كلام ياقوت الذي نقلناه لك في لغة الشاهد « اهتدى » فعل ماض ، وفاعله ضمير الواشى المستتر فيه ، والجملة لا محل لها جواب لو « ليا » جارٌّ ومجرور متعلق باهتدى ، والألف للإطلاق

قال أبو العباس المبرد : وهو من أحسن ضرورات الشعر ؛ لأنه حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجر .

(وَأَيُّ فِعْلٍ) كان (آخِرُ مِنْهُ أَلْفٌ) نحو يَحْشَى (أَوْ وَآوَهُ) نحو يَدْعُو (أَوْ يَأْتِي) نحو يَرْمِي (فُعْتَلًا عُرِفَ) أى : شرط ، وهو مبتدأ مضاف ، و « فِعْلٌ » مضاف إليه ، وكان بعده مقدرة ، وهى إما شانية ، و « آخِرُ مِنْهُ أَلْفٌ » جملة من مبتدأ وخبر خبرها مفسرة للضمير المستتر فيها ، أو ناقصة ، و « آخِرٌ » اسمها ، و « أَلْفٌ » خبرها ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، و « عرف » جواب الشرط ، وفيه ضمير مستكنّ نائب عن الفاعل عائد على « فِعْلٍ » وخبر المبتدأ جملة الشرط ، وقيل : هى وجملة الجواب معا ، وقيل : جملة الجواب فقط ، و « معتلا » حال منه مقدم على عامله ؛ والمعنى : أى فعل كان آخره حرفا من الأحرف المذكورة فإنه يسمى

الشاهد فيه : قوله « واش » حيث سكن الياء فى حالة النصب كما يسكنها فى حالتي الرفع والجر ، فالتقت ساكنة مع التنوين الساكن ، فاضطرّ إلى حذفها تخلصا من التقاء الساكنين ، ولو عامله بمقتضى القياس لقال « ولو أن واشيا » ؛ لأن الفتحة تظهر على الياء والواو لحفها عليهما ، وروى بعض الناس منهم ابن قتيبة فى الشعراء (ص ٣٦٤) هذا البيت هكذا

\* وَلَوْ كَانَ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ \*

وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه ؛ لأنه مرفوع كما هو واضح ، ومن شواهد هذه المسألة قول الراجز يصف إبلا بالسرعة :

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِيقِ أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطِينَ الْوَرِيقِ

وقول الآخر :

يَا بَارِي الْقَوْسِ بَرِيًّا لَسْتَ تُحْكِمُهُ لِأَنْفُسِ الْقَوْسِ ، أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا

وقول بشر بن أبى خازم أحد شعراء الجاهلية :

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءِ كَافِيٍ وَلَيْسَ لِنَائِيهَا إِذْ طَالَ شَافِيٍ

فقد سكن الياء فى « أَيْدِيَهُنَّ » مع أنه اسم « كَأَنَّ » وسكن الياء فى « بَارِيهَا » مع أنه مفعول لأعط ، وسكن الياء فى قوله « كَافِيٍ » مع أنه حال من النَّأْيِ الذى هو فاعل كفى ؛ ويقال « كَافِيٍ » مفعول مطلق بمعنى كفاية ، وفيه شاهد على هذا الوجه أيضا ، ومثل هذين الوجهين يجران فى قول شاعر الحماسة ولكنه لاشاهد فيه لما نحن بصدده :

أَعَانَ عَلَى الدَّهْرِ إِذْ حَكَ بَرَكُهُ كَفَى الدَّهْرُ لَوْ وَكَلَّتْهُ بِي كَافِيَا

معتلا ( فَالْأَلْفُ أَنْو فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ ) وهو الرفع والنصب ، نحو « زَيْدٌ يَسْعَى » « وَلَنْ يَحْشَى » لتعذر الحركة على الألف ، والألف : نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذي بعده ( وَأَبْدِ ) أى : أظهر ( نَصَبَ مَا ) آخره واو ( كَيْدُ عُو ) أو ياء نحو ( يَرَى ) خلفه النصب ، وأما قوله :

٤٠ - أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأَمِّ وَلَا أَبِ

وقوله :

٤١ - مَا أَقْدَرَ اللَّهُ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ مِنْ دَارِهِ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارَهُ صَوْلٌ

٤٠ - هذا عجز بيت من قصيدة لعامر بن الطفيل العامري الجعدي ، وصدره قوله :

\* فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَائِهِ \*

و بعد بيت الشاهد قوله :

وَلَكِنِّي أَحْمِي حَمَاهَا ، وَأَتَّقِي أَذَاهَا ، وَأَرْمِي مَنْ رَمَاهَا بِمَنْكِبِ

اللفظ : « سودتني » جعلتني سيذا « عامر » قبيلته « أحمي حماها » أمنعه من الغيرين عليه فلا يقربه أحد « بمنكب » هو الجماعة من الفرسان وأعوان العرفاء ، والنكابة مثل العرافة والنكابة

الطعنى : يريد أن ماهو عليه من المجد والعزة ليس هو الذي ورثه عن قومه ، ولكنه مجد ناله بنفسه ، وعز استولى عليه بغلبته وقوته ، ولا يقصد أن يرمى قومه بنقيض هذه الصفات ؛ فإن من أخلاقهم أن يعير بعضهم بعضا بلؤم آباؤه ودناءة أصوله ، وإنما يريد أنه لم يركن إلى الاكتفاء بما ورثه عنهم ، وإنما استحدث لنفسه مجدا فوق مجد

الإعراب : « فَمَا » نافية « سودتني » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « عامر » فاعل « عن ورائته » متعلق بسود « أبي الله » فعل وفاعل « أن » مصدرية ناصبة « أسمو » مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير المتكلم المستتر فيه « بأم » جار ومجرور متعلق بأسمو « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي المستفاد من معنى العامل وهو أبي « أب » معطوف على أم

الشاهد في : قوله « أسمو » حيث نصبه بفتحة مقدرة على الواو ، مع أن الفتحة خفيفة على الواو وليست متعذرة الظهور ، وقياس مثل ذلك أن تظهر الفتحة على الواو والياء لما ذكرنا

٤١ - هذا البيت من كلمة لحندج بن حندج - بضم الحاء والبدال بينهما نون ساكنة



فيهما - المري ، يصف فيها طول ليله وما يقاسيه من فرقة أحبابه ، وأول هذه الكلمة - وهي من شعر الحماسة - قوله :

فِي لَيْلٍ صَوْلٍ تَنَاهَى الْعَرَضُ وَالطُّولُ      كَأَنَّهَا لَيْلُهُ بِاللَّيْلِ مَوْصُولُ  
لَا فَارِقَ الصُّبْحِ كَفَىٰ إِنْ ظَفِرَتْ بِهِ      وَإِنْ بَدَتْ غُرَّةٌ مِنْهُ وَتَحْجِيلُ

وبعد البيت المستشهد به قوله :

اللَّهُ يَطْوِي بِسَاطِ الْأَرْضِ بَيْنَهُمَا      حَتَّىٰ يَرَى الرَّبِيعَ مِنْهُ وَهُوَ مَأْهُولُ

اللفظة : « صول » مدينة من بلاد الحزر في نواحي باب الأبواب ، وهو الدر بند ، قاله ياقوت « مأهول » مسكون ، عامر بأهله « شحط » بفتح الشين ، و بفتح الحاء المهملة ، أو سكونها لكن في غير البيت - هو البعد ، وتقول : شحطت الدار تشحط - من باب فتح - إذا بعدت « الحزن » بفتح الحاء وسكون الزاي - موضع بعينه ، قال الأزهري : « في بلاد العرب حزانان : أحدهما حزن نبي يربوع ، وهو مربع من مرابع العرب فيه رياض وقيعان ، وكانت العرب تقول : من تربع الحزن ، وتشقى الضان ، وتقيظ الشرف ؛ فقد أخصب ؛ والحزن الآخر : ما بين زباله فما فوق ذلك مصعدا في بلاد نجد ، وفيه غلظ وارتفاع » اه ، عن اللسان

الإعراب : « ما » تعجبية مبتدأ « أقدر » فعل ماض ، فاعله ضمير يعود إلى « ما » مستتر فيه وجوبا « الله » منصوب على التعظيم ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « أن » حرف مصدري ونصب « يدنى » فعل مضارع ، منصوب بفتحة مقدّرة على الياء ، وستعرف ما يعنى لنا فيه ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف : أى على إدانائه ، والجار والمجرور متعلق بأقدر « على شحط » جار ومجرور متعلق بيدنى ، وعلى بمعنى مع « من » اسم موصول ، مبنى على السكون في محل نصب مفعول ليدنى به « داره الحزن » جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها صلة الموصول « ممن » جار ومجرور متعلق بيدنى أيضا « داره صول » جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها صلة من المجرورة في قوله « ممن »

التأخر في : قوله « أن يدنى » حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله « يدنى » - بفتحة مقدرة على الياء ، مع أن القياس إظهار الفتحة على الياء لحقتها

هذا توجيه كلام الشارح العلامة هنا لهذا البيت ، وسيأتى في باب نواصب المضارع ، إن شاء الله ، أن من العرب من يهمل « أن » المصدرية ، فلا ينصب بها المضارع تشبيها لها بما المصدرية : ﴿ فكأن « ما » المصدرية لا تنصب فكذلك « أن » ؛ لأنهما تشا كلا في أن كلا منهما يسبك الفعل بالمصدر ، وقد ورد من ذلك - وهو إهمال « أن » المصدرية - عدة أبيات ، منها قول الشاعر :

فضرورة .

(وَالرَّفْعَ فِيهِمَا) أَيْ : الواوِ والياءِ (أَنُو) لثقله عليهما (وَاحْذِفْ جَازِمًا \* ثَلَاثِهِنَّ) وأبقِ الحركة التي قبل المحذوف دالة عليه (تَقْضِ حُكْمًا لَازِمًا) نحو «لَمْ يَحْشَ» ، و«لَمْ يَغْزُ» و«لَمْ يَرْمِ» فالرفع : نصب بالمفعولية لأنو ، وفيهما : متعلق به ، واحذف : عطف على انو ، وفي كل منهما ضمير مستتر وهو فاعله ، وجازما : حال من فاعل احذف ، وثلاثهن : مفعول به ، إما لأحذف والضمير في «ثلاثهن» لأحرف العلة الثلاثة ، ومعمول الحال محذوف ، وهى الأفعال الثلاثة المعتلة ، والتقدير : احذف أحرف العلة ثلاثهن حال كونك جازما الأفعال الثلاثة المذكورة ، أو يكون معمولا للحال ، والضمير للأفعال ، ومعمول الفعل محذوف ، وهو الأحرف الثلاثة ، والتقدير : احذف أحرف العلة حال كونك جازما الأفعال ثلاثهن ، وتقض : مجزوم جواب احذف ، وحكما : مفعول به إن كان تقض بمعنى تؤدي ، ومفعول مطلق إن كان بمعنى تحكم .

﴿ خاتمة ﴾ قد ثبت حرف العلة مع الجازم في قوله :

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ - وَيَحْكُمَا - مَنِ السَّلَامَ ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

وقول الآخر :

إِذَا كَانَ أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَ عَجُوزِهِمْ فَلَا بَدَّ أَنْ يَلْقَوْنَ كُلَّ تَبَابٍ

وقول عبد الله بن السمينه :

وَلِي كَبِدٌ مَقْرُوحَةٌ مَن يَبِيْعِي بِهَا كَبِدًا لَيْسَتْ بِذَاتِ قُرُوحٍ ؟

أَيُّ النَّاسِ - وَيُحِ النَّاسِ - أَنْ يَشْتَرُونَهَا وَمَنْ يَشْتَرِي ذَا عِلَّةٍ بِصَحِيحٍ !

فقول الأول « أن تقرأ » وقول الثاني « أن يلقون » وقول الثالث « أن يشترونها » بإثبات نون الرفع في الشواهد الثلاثة دليل على أنهم قد يهملون « أن » المصدرية ، فلو قلت في بيت الشاهد : إن حنذا قد أهمل أن المصدرية كما أهملها هؤلاء الشعراء ، لم تكن قد أبعدت ، قال جار الله في الفصل : « وبعض العرب يرفع الفعل بعد أن تشبها بما ، قال : أن تقرأ .. الخ » وعن مجاهد ( أن يتم الرضاعة ) بالرفع « اه كلامه

وسنتكلم على هذه المسألة بأوسع من ذلك في باب « إن وأخواتها » وفي باب « نواصب

المضارع » ، إن شاء الله تعالى

٤٢ — وَتَضَحُّكَ مِثِّي شَيْخَةً عَشْمِيَّةً كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيًا

٤٣ — هذا البيت من كلمة لعبد يغوث بن وقاص الحارثي اختارها المفضل في المفضليات ، وأبو علي القالي في ذيل الأمل ، وأولها قوله :

أَلَا لَا تُلُومَانِي ، كَفَى أَلُومَ مَا بِيَا فَمَا لَكُمْ فِي اللُّومِ خَيْرٌ وَلَا لِيَا  
أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفْعُهَا قَلِيلٌ ، وَمَا لَوْ مِي أَخِي مِنْ شِمَالِيَا

اللفظة : « عبشمية » نسبة إلى عبد شمس ، بطريق النحت ، وذلك أن لك في كل مركب إضافية أردت أن تنسب إليه ثلاثة وجوه : أحدها أن تنسب إلى صدره وتترك عجزه ، فتقول : « امرئى » في النسب إلى « امرئ القيس » قال ذو الرمة :

وَيَسْقُطُ بَيْنَهَا المرئى لَعْوًا كَمَا أَلْعَيْتَ فِي الدِّيَةِ الحُورَارَا

وتقول : « عبدى » في النسبة إلى « عبد القيس » ، قال سويد بن أبي كاهل :

وَهُمْ صَلَبُوا العَبْدِيَّ فِي جِدْعِ نَحْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا

الوجه الثانى : أن تنسب إلى عجزه وتترك صدره ، إذا كان الصدر معرّفا بالعجز ، أو خشيت أن يلتبس الأمر لوجود الصدر مضافا إلى متعدّد ، فمثال الأوّل : « ابن عمر ، وابن عباس ، وابن عوف ، وابن الحسين » ومثال الثانى : « عبد الدار ، وعبد قيس ، وعبد شمس ، وعبد مناف » تقول في النسب إليها : « عمري ، وعباسي ، وعوفى ، وحسينى » وتقول : « دارى ، وقيسى ، وشمسى ، ومنافى »

الوجه الثالث : أن تأخذ من الصدر حرفين ومن العجز حرفين فتصير المجموع بزنة جعفر من الرباعى ثم تنسب إليه ، فتقول : « عبدرى ، وعبقى ، وعبشمى ، وعبمى » وقد قالوا : تعبشم الرجل ، وتعبقس ، إذا تعلق بسبب من أسباب عبد شمس ، أو عبد قيس ، بنحو حلف أو جوار ، فأخذوا من المركب فعلا على طريق النحت أيضا

الإعراب : « تضحك » فعل مضارع « منى » جار ومجرور متعلق به « شيخه » فاعل « عبشمية » صفة لشيخة « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف « لم » نافية جازمة « ترى » مضارع مجزوم بلم ، وستعرف علامة جزمه ، والرؤية بصرية ، وفاعله ضمير مستتر « قبلى » ظرف متعلق بترى ، وياء المتكلم مضاف إليه « أسيرا » مفعول به ل ترى « يمانيا » : صفة لأسير ، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر كأن

الشاهر فيه : قوله « لم ترى » حيث أثبت الشاعر الألف مع الجازم ، وقد اختلف العلماء في توجيه ذلك ؛ فقال الزجاجى والأعلم : « إن ذلك لغة ضعيفة استعمالها الشاعر عند احتياجه إليها لإقامة الوزن » وأنكر ابن السيد والصفار كون ذلك لغة ، وجزما بأنه ضرورة من ضرورات

وقوله :

٤٣ - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءَ تَنَمَّى بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بِنِي زِيَادِ

الشعر ، ويؤيد مذهبهما أن سيبويه قد اعتبر هذا من ضرورات الشعر ، نسب هذا إليه البغدادي نقلا عن ابن خلف ، وقد بحثت عن قوله في هذا فلم أعثر عليه ، وعلى أنه ضرورة يكون جزمه بحذف الحركة المقدرة على حرف العلة إجراء للمعتل مجرى الصحيح في أن كلا منهما ينجزم بحذف الحركة ، والفرق بينهما أن حركة الصحيح المحذوفة كانت ظاهرة ، والحركة المحذوفة من المعتل كانت مقدرة ، ويدل ذلك على تقدير الحركة على حرف العلة وتقدير حذفها أنهم ربما اضطروا فحركوا الواو والياء كما سبق القول في الشاهدين (رقم ٣٧ و ٣٨) وكما سيأتي لنا ذكره قريبا (ص ٨٤) هذا كله على اعتبار أن هذه الألف الموجودة في قوله « لم ترى » ؛ هي لام الفعل ، ومن العلماء من ذهب إلى أن اللام حذفت للجازم ، وعليه فهو مجزوم بحذف حرف العلة ، ولكنه لما أبقى الفتحة قبلها لتدل على أن المحذوف ألف أشبعت هذه الفتحة فنشأت عنها ألف ، فهذه الألف - على هذا الوجه - ألف الإشباع ، لا لام الفعل ، وقد أشار الشارح رحمه الله إلى هذا

٤٣ - البيت أول كلمة لقيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي ، وبعده قوله :

وَمَحْبِسَهَا عَلَى الْقُرَشِيِّ تُشْرَى بِأَدْرَاعٍ وَأَسْيَافٍ حِدَادِ  
بِمَا لَاقَيْتُ مِنْ حَمَلِ بْنِ بَدْرِ وَإِخْوَتِهِ عَلَى ذَاتِ الْإِصَادِ  
فَهُمْ فَخَرُوا عَلَى بَغِيرِ فَخْرٍ وَرَدُّوا دُونَ غَايَتِهِ جَوَادِي

اللفظة : « الأنباء » : جمع نباء ، مثل سبب وأسباب ، وبطل وأبطال ، وهو الخبر وزنا ومعنى ، وقيل : النبأ خاص بذى الشأن من الأخبار « تنمى » تزيد وتكثر ، وهو من باب ضرب ونصر ، والأول أكثر رواية ، قاله في اللسان « لبون » هي الإبل ذوات اللبن « بنو زياد » هم الكملة من الرجال : الربيع ، وعمارة ، وقيس ، وأنس ، بنو زياد بن سفيان بن عبد الله العبسي ، وأهمهم فاطمة بنت الخرشب الأمارية ، وكان قيس بن زهير قد طرد إبلا للربيع بن زياد في قصة قد اشتهرت اشتهارا يمنع من ذكرها

العُراب : « ألم » الهزمة للاستفهام ، لم نافية جازمة « يأتيك » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الحركة المقدرة على الياء إجراء للمعتل مجرى الصحيح ، كما تقدم في الشاهد الذي قبله ، والكاف ضمير المخاطب في محل نصب مفعول « والأنباء » الواو للحال ، الأنباء : مبتدأ « تنمى » فعل مضارع ، فاعله ضمير الأنباء مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب على الحال « بما » اختلاف العلماء في هذه الياء

وقوله :

٤٤ — هَجَوْتَ زَبَانَ مُمٍّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو لَمْ تَدَعِ

على أقوال كثيرة ، وطال بينهم الجدل في أمرها ، وأظهر ما ذهبوا إليه أنها زائدة ، وما: اسم موصول فاعل يأتي « لاقت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لبون » فاعل « بنى زياد » مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره « لاقتة » . وزيادة الباء في الفاعل هنا ضرورة شعرية ، قال ابن هشام بعد أن ذكر أن الباء التي تزداد مع الفاعل على ثلاثة أنواع : واجب ، وغالب ، وضرورة : « فالأول الذي يجب أن يكون : في فاعل أفعال الذي على صورة الأمر في باب التعجب ، نحو أحسن بأبي بكر أبا ، والنوع الثاني الذي يغلب أن يكون : في فاعل « كفى » التي ليست بمعنى وقى ، ولا بمعنى أجزأ وأغنى ، نحو « كفى بالله شهيدا » - قال : « والضرورة نحو قوله \* ألم يأتيك - الخ \* وقول الآخر :

مَهْمَا لِي اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهُ أَوْ دَى بِنَعْلِيَّ وَسِرِّ بَالِيَهُ

وقال ابن الضائع في ألم يأتيك : إن الباء متعلقة بتنمى ، وإن فاعل يأتي محذوف ، فالبيت من باب التنازع ؛ لأن كلا من يأتيك وتنمى يطلب « ما لاقت » : فالأول يطلبه على أنه فاعل ، والثاني يطلبه على أنه مفعول ، فأعمل الثاني وعداه إليه بالباء ، وأضمر في الأول فاعله ، على ما اختاره البصريون ، وذهب ابن الحاجب في « أودى بنعلى » إلى أن الباء للتعديدية وهي متعلقة بأودى ، ولم يتعرض لذكر الفاعل ولا بين مرجعه إذا قدر ضميرا ، ويجوز أن يكون ضميرا عائدا على اسم الفاعل المفهوم من أودى ، والتقدير : أودى هو ، أى : مرد « اه كلامه مع إيضاح كثير

الشاهد فيه : قوله « ألم يأتيك » حيث أثبت الياء مع الجازم ، والقول فيه كالقول في الشاهد السابق ، وقد روى \* وهل أذاك والأبناء تنمى \* وعليها لا شاهد فيه ، قاله الأصمعي ، وقال ابن جنى : روى \* ألم يأتك والأبناء تنمى \* من غير ياء ، ولا شاهد فيه على هذا أيضا

٤٤ — نسب جماعة من الناس هذا الشاهد لأبي عمرو بن العلاء بقوله للفرزدق الشاعر المعروف ، وكان الفرزدق كثير الهجاء له ، ثم أتاه معتذرا إليه عما كان منه ، وقال فيه أبيتانا منها قوله :

مَا زِلْتُ أَفْتِحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنِ عَمَارٍ

وقد بحثت طويلا فما عثرت لبيت الشاهد على سابق أو لاحق ، وقد رواه المرتضى رحمه الله في شرح القاموس مرتين غير أنه جعل عجزه \* لم أهجو ولم أدع \* وهذا يدل على أن قائله غير أبي عمرو ، بل قائله على هذه الرواية هو الذي كان يهجو

اللفظة : « زبان » بفتح الزاى وتشديد الباء - اسم رجل ، وقد ذكر المجدد فى القاموس جماعة تسموا بهذا الاسم ، منهم أبو عمرو بن العلاء المازنى النحوى اللغوى المقرئ ؛ قيل : اسمه زبان ، وقيل : ذلك لقبه ، واسمه العريان أويحيى ، وقيل : غير ذلك ، قاله السيد المرتضى ، وقال ابن منظور : « وزبان : اسم ، فمن جعل ذلك فعلا من ز بن صرفه ، ومن جعله فعلا من زب لم يصرفه » اه . قلت : وهو مذكور فى هذا البيت مرتين على المنع

الإعراب : « هجوت » فعل وفاعل ، والتاء فى رواية أكثر النحاة مفتوحة على أنها ضمير المخاطب ، وهى فى رواه المرتضى مضمومة على أنها للتكلم « زبان » مفعول به « ثم » حرف عطف « جئت » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة « معتذرا » حال من الفاعل « من هجو » جار ومجرور متعلق بمعتذر « زبان » مضاف إليه « لم » نافية جازمة « تهجو » مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الحركة المقدرة على الواو ، كما تبينت بما سبق « ولم » الواو عاطفة ، ولم : نافية جازمة « تدع » مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للروى الشاهد فيه : قوله « لم تهجو » حيث أثبت الواو مع الجازم ، وقد تقرر أن الواو والياء والألف التى تكون آخر المضارع تحذف عند دخول الجوازم ، وقد عرفت اختلاف العلماء فى أن ذلك لمة لبعض العرب أو ضرورة من ضرورات الشعر

ومثل هذه الأبيات ما ينسب إلى رؤبة بن العجاج من قوله :

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقِ

وقول الآخر :

\* مَا أَنَسَ لَأَ أَنْسَاهُ آخِرَ عَيْشَتِي \*

وقد قدمنا أن من العلماء من يدعى أن هذه الأحرف ليست لامات فتحذف للجزم ، وإنما هى ناشئة عن إشباع الحركات التى قبلها ، وقد سهل هذا المذهب عندهم أنهم وجدوا الشاعر إذا اضطر أشبع الحركة فنشأ عن ذلك حرف معتل مجانس لها ، كما فى قول الشاعر - وأنشده الفراء وابن جنى وابن فارس والفارسى - :

وَأَنْبِيَّ حَيْثُمَا يَثْنِي أَلْهَوَى بَصْرِيٍّ مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَاَنْظُرُ

وكقول عنتر بن شداد العبسى من معلقته :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غُضُوبِ جَسْرَةٍ زَيْفَانَةٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمُقْرَمِ

أراد الأول « أدنو فأنظر » فأشبع ضمة الظاء فنشأ عنها واو ، وأراد الثانى « ينبع » بوزان

فقليل : ضرورة ، وقيل : بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة في « تر » فنشأت ألف ، والكسرة في « يأتك » فنشأت ياء ، والضمة في « تهجج » فنشأت واو ، وأما « سَنُقِرُّكَ فَلَا تَنْسَى » فلا نافية لانهائية ، أى : فلست تنسى

يفتح فأشبع فتحة الباء فنشأ عنها ألف ، هكذا وجهه جماعة ، وقيل : هو بوزان يفعل كينقاد وينداح ؛ والذفرى : الموضع الذى يعرق من الإبل خلف الأذن ، والغضوب : الناقة العبوس الصعبة الشديدة المراس ، والجسرة : الجاسرة فى السير ، والزيافة : المتبخرة ، والفنيق : الفحل المسكرم لا يركب لكرامته عند أهله ، والمقرم : الذى لا يحمل عليه ولا يذلل وإنما هو للفحلة - بكسر الفاء وسكون الحاء - وروى فى مكانه « المسكدم » بضم الميم وفتح الدال بينهما كاف ساكنة - وأصله من « السكدم » وهو العض بأدنى الفم ، وقياس هذه الكلمة أن يكون فعلها « أ كدم » بالهمزة الزائدة ؛ لكن المحفوظ « كدم » من بابى نصر وضرب

هاتمة : بقى مما لم يذكره الشارح فى هذه المسألة أن من الشعراء من تحمله الضرورة على إظهار الضمة على الواو والياء فى الفعل ، كما أظهروا الكسرة والضمة عليها فى الاسم ، وذلك مثل قول الأعرابي ، وقد ضافه رجل فذبح له عنزا فجراه الضيف عنها مالا كثيرا :

فَقَمْتُ إِلَى عَنزٍ بَقِيَّةٍ أَعْنُرُ      فَأَذْبَحُهَا فِعْلٌ أُمْرِيٌّ غَيْرِ نَادِمٍ  
فَعَوَّضَنِي مِنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ      تُسَاوِيْ عِنْدِي غَيْرَ حَسَنِ دَرَاهِمٍ

وقول الآخر :

إِذَا قُلْتُ عَلَّ الْقَلْبِ يَسْلُو فَيُصِّتُ      هُوَ اجِسُّ لَأَنْتَفَكَ تُعْرِيهِ بِالْوَجْدِ

## النكرة والمعرفة

( نَكْرَةٌ قَابِلُ أَلٍ مُؤَثِّرًا ) فيه التعريف ؛ كرجل ، وفرس ، وشمس ، وقمر ( أَوْ وَاقِعٌ مُؤَقِّعٌ مَقَادُّ ذُكْرًا ) أى : ما يقبل أَل ، وذلك كذئب ، بمعنى صاحب ، و « مَن » و « مَا » في الشرط والاستفهام ، خلافا لابن كَيْسَانَ في الاستفهاميتين ؛ فإنهما عنده معرفتان ، فهذه لا تقبل « أَل » لكنها تقع موقع ما يقبلها ، إذ الأولى تقع موقع صاحب ، و « مَن » و « مَا » يقعان موقع إنسان وشيء ، ولا يؤثر خلوهما من تضمن معنى الشرط والاستفهام ، فإن ذلك طارىء على « مَن » و « مَا » ؛ إذ لم يوضعا في الأصل له ، ومن ذلك أيضاً « مَن » و « مَا » نكرتين موصوفتين ، كما في « مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ » ، و « بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ » فإنهما لا يقبلان أَل ، لكنهما واقعان موقع إنسان وشيء ، وكلاهما يقبل أَل ، وكذلك « صَهٍ » و « مِهٍ » بالتونين ، لا يقبلان أَل ، لكنهما يقعان موقع ما يقبلها ، وهو سكوتا وانكفاً ، وما أشبه ذلك ، ونكرة : مبتدأ ، والمسوغ قصد الجنس ، وقابل أَل : خبر ، ومؤثراً : حال من المضاف إليه ، وهو « أَل » ، وشرط جواز ذلك موجود ، وهو اقتضاء المضاف العمل في الحال وصاحبها ، واحترز بمؤثرهما عما يدخله « أَل » من الأعلام لضرورة أو لمخ وصف ، على ما سيأتى بيانه ، فإنها لا تؤثر فيه تعريفاً ؛ فليس بنكرة .

﴿ تنبيه ﴾ قدم النكرة لأنها الأصل ، إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة ، ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له ، والمستقل أولى بالأصالة ، وأيضاً فالشئ أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة ، كالآدمي إذا ولد فإنه يسمى إنساناً أو مولوداً أو موجوداً ، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم : العلم ، واللقب ، والكنية . وأنكر النكرات : مذكور ، ثم موجود ، ثم مُحَدَّثٌ ، ثم جوهر ، ثم جسم ، ثم نامٍ ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم رجل ، ثم عالم ، فكل واحد من هذه أعم مما تحته وأخص مما فوقه ، فتقول : كل عالم رجلٌ ، ولا عكس ، وهكذا كل رجل إنسان ، إلى آخره

( وَغَيْرُهُ ) أى : غير ما يقبل « أَل » المذكورة أو يقع موقع ما يقبلها ( مَعْرِفَةٌ ) ؛ إذ لا واسطة ، واستغنى بحد النكرة عن حد المعرفة ، قال في شرح التسهيل : مَنْ تعرض لحد المعرفة بحجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه .



وأَنواع المعرفة على ما ذكره هنا ستة : المضمَر ( كَهْمٌ ، وَ ) اسم الإشارة ، نحو ( ذِي ، وَ ) العَلْمُ نحو ( هِنْدٌ ، وَ ) المضاف إلى معرفة نحو ( ابْنِي ، وَ ) المحلِّي بِأَلٍ نحو ( العُلَامِ ، وَ ) الموصول نحو ( الَّذِي ) ، وزاد في شرح الكافية المنادى المقصود كيارَجُلٌ ، واختار في التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة ، ونقله في شرحه عن نص سيبويه ، وذهب قوم إلى أنه معرفة بِأَلٍ مقدرة ، وزاد ابن كيسان « مَنْ » ، و « ما » الاستفهاميتين كما تقدم .

ولما فات على الناظم ترتيب المعارف في الذكر على حسب ترتيبها في المعرفة لضيق النظم رتبها في التبويب على ما استراه ، فأعرفها المضمَر على الأصح ، ثم العَلْمَ ، ثم اسم الإشارة ، ثم الموصول ، ثم المحلِّي ، وقيل : هما في مرتبة واحدة ، وقيل : المحلِّي أعرف من الموصول ، وأما المضاف فإنه في رتبة ما أضيف إليه ، مطلقا عند الناظم ، وعند الأكثر أن المضاف إلى المضمَر في رتبة العلم ، وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب السالم عن الإيهام ، وجعل الناظم هذا في التسهيل دون العلم .

( فَمَّا ) وضع ( لِذِي غَيْبَةٍ ) تقدم ذكره : لفظاً ، أو معنى ، أو حكماً ، على ماسيأتي في آخر باب الفاعل ، ( أَوْ ) لذي ( حُضُورٍ ) : متكلم ، أو مخاطب ( كَأَنْتَ ) وأنا ( وَهُوَ ) وفروعها ( سَمٌّ ) في اصطلاح البصريين ( بِالضَّمِيرِ ) والمضمَر ، وسماه الكوفيون كِنَايَةً وَمَكْنِيًّا ﴿ تنبيه ﴾ رفع إيهام دخول اسم الإشارة في ذِي الحضور بالتمثيل .

( وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ ) به ، ( وَلَا يَلِي إِلَّا ) الاستثنائية ( اخْتِيَارًا أَبَدًا ) وقد يليها اضطراباً ، كقوله :

٤٥ — وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كِ دِيَارُ

٤٥ — هذا البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها مع كثرة استشهاد النحاة به ووجوده في أكثر كتب النحو ، وقد نسب أكثر النحاة روايته إلى أحمد بن يحيى ثعلب ، وقال البغدادي : « وهذا البيت أنشده الفراء في تفسيره ، ولم يعزه إلى أحد » اه  
اللفظة : « نبالي » مضارع من المبالاة ، وهي الأكثر ثبات بالشيء ، وأن تأبه له ، وأكثر ما تستعمل بعد النفي ، كما في بيت الشاهد ، وربما استعملت في الإثبات ؛ إذا جاءت أخرى بعدها منفية ، وذلك مثل قول زهير :

لَقَدْ بَالَيْتُ مَطْعَنَ أُمَّ أَوْفَى وَلَكِنْ أُمَّ أَوْفَى لَا تُبَالِي

.....

« ديار » من الأسماء المستعملة في النفي العام ، يقال : « مافي الديار ديار وديور » أي : مافيها أحد ، قال جار الله الزمخشري « ووزنه فيعال من الدور ، أو من الدار ، وأصله ديوار ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ولو كان وزنه فعلا - بتكرير العين - لكان دوارا » انتهى عن الكشاف في تفسير سورة نوح مع بعض إيضاح ، قال أبو جراء : هذا إذا كان أصله من الدور أو من الدار كما ذكر ذلك في أول كلامه ، ولو كان من الدير لكان وزنه فعلا

المعنى : إذا حصلت مجاورتك فانتفاء مجاورة كل أحد مغتفرة غير مبالي بها ؛ لأنك المطلوبه لنا دون كل من عداك ، فإذا خلصت لنا فلا التفات إلى غيرك  
البرعاب : « ما » نافية « نبالي » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه « إذا » ظرفية شرطية « ما » زائدة « كنت » فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطبة اسمه « جارتنا » خبر كان ، والضمير مضاف إليه « أن » مصدرية ناصبة « لا » نافية « يجاورنا » مضارع منصوب بأن ، والضمير في محل نصب مفعول به ليحاور ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبالي « إلّاك » الاستثنائية ، والكاف مستثنى تقبم على المستثنى منه « ديار » فاعل يحاور ، وهو المستثنى منه

الشاهر فيه : قوله « إلّاك » حيث وقع الضمير المتصل بعد « إلّا » شذوذا ، والقياس وقوعه بعدها منفصلا ، نحو « أن لا يجاورنا إلا إياك أحد » فيجىء بإيّاك مكان الكاف ، كما قال عمرو ابن معديكرب :

قَدْ عَلِمْتُ سَلَمَى وَجَارَاتِهَا . مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

وإنما سهل وقوع الكاف بعد « إلّا » في بيت الشاهد أربعة أمور :

أحدها : أن الأصل في الضمير الاتصال

الثاني : أن الأصل في الحرف الناصب للضمير أن يتصل به نحو « إنك ، وإلّاك ، وكأنك »

و « إلّا » في معنى العامل ، إذ كانت مقوية له ، حتى ذهب بعضهم إلى أنها العاملة

الثالث : أن « إلّا » تشبه « غير » فيسهل إجراؤها مجراها ؛ فكما تقول « غيرك » تستسيغ

أن يقول « إلّاك »

الرابع : أن فيه عدولا إلى الأخف الأوجز

هذا ، واعلم أولا أن ابن الأنباري يجهز أن يقع المتصل بعد « إلّا » مطلقا ، وثانيا أن رواية هذا

الشاهد على الوجه الذي ذكره الشارح هي رواية الكوفيين ، وأما البصريون فأنهم لا يروونه

إلا على وجه مستعمل كثيرا ، وقد ردوا على الكوفيين بعدم تسليم صحة روايتهم ، ولو فرضنا أنها

وذلك ( كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ ) قولك ( ابْنِي أَكْرَمَكَ \* وَالْيَاءُ وَالْهَاءُ ) من قولك ( سَلِيهِ مَمْلَكَ ) فالأول — وهو الياء — ضمير متكلم مجرور ، والثاني — وهو الكاف — ضمير مخاطب منصوب ، والثالث — وهو الياء — ضمير المخاطبة مرفوع ، والرابع — وهو الهاء — ضمير الغائب منصوب ، وهي ضمائر متصلة : لاتتأني البداءة بها ، ولاتقع بعد إلا .  
 ( وَكُلُّ مُضْمَرٍ ) متصلا كان أو منفصلا ( لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ ) باتفاق النحاة ، واختلف في سبب بنائه ؛ فقيل : لمشابهته الحرف في المعنى ؛ لأن كل مضمر مُضْمَنٌ معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، وهي من معاني الحروف .

وذكر في التسهيل لبنائها أربعة أسباب :

الأول : مشابهة الحرف في الوضع ؛ لأن أكثرها على حرف أو حرفين ، وحمل الباقي على الأكثر .

والثاني : مشابهته في الافتقار ؛ لأن المضمر لاتم دلالاته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها .

والثالث : مشابهته له في الجمود ؛ فلا يَنْصَرَفُ في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به .

الرابع : الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغته لاختلاف المعاني .

قال الشارح : ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات ؛ ولذلك عقبه بتقسيمها

رواية صحيحة فهي شاذة لا يقاس عليها ؛ فكل ما ذكرناه على فرض تسليم رواية الكوفيين ، قال صاحب اللب : ورواية البصريين

\* أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا حَاشَاكَ دَيَّارُ \*

اه ؛ ورواه المبرد :

\* أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا سِوَاكَ دَيَّارُ \*

وعلى هاتين الروايتين لاشاهد فيه ، وهما الروايتان اللتان يمسك بهما البصريون ، وكان أبو العباس المبرد لا يجيز أن يقع الضمير المتصل بعد « إلا » مطلقا ومثل بيت الشاهد في كل ما ذكرناه قول الشاعر :

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَعَثَتْ عَلَيَّ ، فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ

بحسب الإعراب ، كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء فقال : ( وَلَقَدْ مَاجِرٌ كَلَفَظَ مَا نَصِبَ ) نحو : «إنه» ، و«له» ، و« رأيتك » ، و« مررت بك » (لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرَّتَا) الدال على المتكلم المشارك أو المعظم نفسه (صَلَحَ) مع اتحاد المعنى والاتصال ( كَأَعْرَفَ بِنَا فَاِنْنَا نِلْنَا الْمِنَحَ ) فنأ في « بِنَا » في موضع جر بالياء ، وفي « فَاِنْنَا » في موضع نصب بيان ، وفي « نِلْنَا » في موضع رفع بالفاعلية ، وأما الياء و« هُمُ » فإنهما يستعملان للرفع والنصب والجر ، لكن لا يشبهان « نا » من كل وجه ؛ فإن الياء وإن استعملت للثلاثة وكانت ضميراً متصلاً فيها إلا أنها ليست فيها بمعنى واحد ، لأنها في حالة الرفع للمخاطبة ، نحو اضربني ، وفي حالة الجر والنصب للمتكلم نحو لي ، وإني ، و« هم » تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى واحد ، إلا أنها في حالة الرفع ضمير منفصل ، وفي الجر والنصب ضمير متصل ، (وَأَلْفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ) ضمائر رفع بارزة متصلة ( لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ ) أى : المخاطب ، فالغائب ( كَقَامَا ) وقاموا ، ومُنَّ ، ( وَ ) المخاطب نحو ( اَعْلَمَا ) وَاَعْلَمُوا ، وَاَعْلَمَنَ .

﴿ تنبيه ﴾ رفع توهم شمول قوله « وَغَيْرِهِ » المتكلم بالتمثيل

ولما كان الضمير المتصل على نوعين : بارز — وهو ما له وجود في اللفظ — ومستتر — وهو ما ليس كذلك — وقدم الكلام على الأول شرع في بيان الثاني بقوله : ( وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ ) أى : لا النصب ولا الجر ( مَا يَسْتَتِرُ ) وجوباً ، أو جوازاً ؛ فالأول هو الذى لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ، وهو المرفوع بأمر الواحد المخاطب ( كَأَفْعَلُ ) يازيدُ ، أو بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم مثل ( أَوْافِقُ ) ، أو بنون المتكلم المشارك أو المعظم نفسه مثل ( نَفْتَبِطُ ) ، أو ببناء المخاطب نحو ( إِذْ تَشْكُرُ ) أو بفعل استثناء كحَلَا وَعَدَا ولا يكون فى نحو « قاموا ما خلا زيداً » ، و« ما عدا عمراً » ، و« لا يكون بكرأ » ، أو بأفعل التعجب نحو « مَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ » أو بأفعل التفضيل ، نحو « هُمُ أَحْسَنُ أَثَاثًا » أو باسم فعل ليس بمعنى المضى : ك« نَزَالِ » ، و« مَهْ » ، و« أُفَّ » ، و« أَوْهْ » والثانى : هو الذى يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل ، وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المحضة

قال فى التوضيح : هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما ، وفيه نظر ؛ إذ الاستتار فى نحو « زيد قام » واجب ؛ فإنه لا يقال « قام هو » على الفاعلية ، وأما « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » أو « مَا قَامَ إِلَّا هُوَ » فتركيب آخر ، والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير كَأَقْرَبِمْ ، وإلى ما يرفعهما كقام ، انتهى

﴿ تنبيه ﴾ إنما خص ضمير الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره ، فإن وجد في اللفظ فذاك ، وإلا فهو موجود في النية والتقدير ، بخلاف ضميرى النصب والجر ؛ فإنهما فضلة ، ولا داعى إلى تقدير وجودها إذا عدما من اللفظ

( وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا ) للمتكلم ، و ( هُوَ ) للغائب ، ( وَأَنْتَ ) للمخاطب ،  
( وَالْفُرُوعُ ) عليها واضحة ( لَأَشْتَبِهَهُ ) عليك  
( وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَ \* إِيَّايَ ) وفروعه ، ( وَالْتَفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا )

فتلخص أن الضمير على خمسة أنواع : مرفوع متصل ، ومرفوع منفصل ، ومنصوب متصل ، ومنصوب منفصل ، ومجرور ، ولا يكون إلا متصلا

﴿ تنبيه ﴾ مذهب البصريين أن ألف « أنا » زائدة ، والأسم هو الهمزة والنون ، ومذهب الكوفيين — واختاره الناظم — أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة ، وفيه خمس لغات ذكرها في التسهيل : فُصْحَاهُنَّ إثبات ألفه وقفاً وحذفها وصلا ، والثانية إثباتها وصلا ووقفاً ، وهى لغة تميم ، والثالثة « هَنَا » بإبدال همزته هاء ، والرابعة « آن » بمدة بعد الهمزة ، قال الناظم : من قال « آن » فإنه قلب « أنا » كما قال بعض العرب : « رَاء » فى « رَأَى » والخامسة « أن » كعَن ، حكاهما قطرب

وأما « هو » فمذهب البصريين أنه بجملته ضمير ، وكذلك « هِيَ » وأما « ها » و « هم » و « هنَّ » فكذلك عند أبى على ، وهو ظاهر كلام الناظم هنا وفى التسهيل ، وقيل : غير ذلك .

وأما « أَنْتَ » فالضمير عند البصريين « أَنْ » ، والتاء حرف خطاب كالأسم لفظاً وتصرفاً .

وأما « إِيَّايَ » فذهب سيبويه إلى أن « إِيَّأ » هو الضمير ، ولواحقه — وهى الياء من إِيَّاي ، والكاف من إِيَّايك ، والهَاء من إِيَّاه — حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة ، وذهب الخليل إلى أنها ضمائر ، واختاره الناظم

( وَفِي اخْتِيَارٍ لَأَيِّجِي \* ) الضمير ( الْمُنْفِصِلُ \* إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ ) الضمير ( الْمُتَّصِلُ ) ؛  
لأن الغرض من وضع المضمرة إنما هو الاختصار ، والمتصل أخضر من المنفصل ، فلا عدول عنه إلا حيث لم يتأت الاتصال ؛ لضرورة نظم ، كقوله :

٤٦ — وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكَرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حَبَابًا إِلَىٰ هُمْ

٤٦ — البيت لزياد بن منقذ العدوي التميمي ، كذا نسبه ياقوت وابن منظور والحريري والعيني ، وقال جماعة منهم الدونشري : إنه زياد بن حمل ، وفي اللسان أيضا : « ابن حمد » بيم ساكنة ودال مهملة وأظنه محرفا عن « حمل » بيم مفتوحة فلام ، وهو من قصيدة لزياد يقولها في تذكرة أهله والحنين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستو بأها وكان منزله بنجد في وادي أشي — بضم الهمزة وفتح الشين وتشديد الياء — وأولها قوله :

لَا حَبْدًا أَنْتِ يَا صَنْعَاءَ مِنْ بَلَدٍ      وَلَا شَعُوبٌ هَوَىٰ مِثِّي وَلَا نَقْمٌ  
وَحَبْدًا حِينَ تَمْسِي الرِّيحُ بَارِدَةً      وَوَادِي أَشْيٍ وَفَتْيَانٌ بِهِ هُضْمٌ  
مُحَدَّمُونَ كِرَامٌ فِي مَجَالِسِهِمْ      وَفِي الرَّحَالِ إِذَا صَاحَبْتَهُمْ خَدَمٌ  
الْوَاسِعُونَ إِذَا مَا جَرَّ غَيْرُهُمْ      عَلَى الْعَشِيرَةِ ، وَالْكَافُونَ مَا جَرُّوْا  
لَيْسَتْ عَلَيْهِمْ إِذَا يَغْدُونَ أَرْدِيَةً      إِلَّا جِيَادُ قَسِيٍّ النَّبْعِ وَاللُّجْمِ

و بعد هذه الأبيات بيت الشاهد

اللفظة : « لاحبدا » كلمة تقال عند النعم والهجاء « صنعاء » : اسم لموضعين : أحدهما باليمن بينها وبين عدن ثمانية وستون ميلا ، وهي قسبة اليمن وأحسن بلادها ، والثاني قرية بالعوطة من دمشق ، والمراد هنا الأول « شعوب » بفتح الشين — اسم لبساتين بظاهر صنعاء « نقم » بضمين أو بفتحين — جبل مطلق على صنعاء قرب غمدان « أشي » قال ياقوت في معجمه : « موضع بالوشم ، والوشم : واد بالجماعة فيه نخل ، وهو تصغير الأشاء الذي هو صغار النخل ، وواحدته أشاء وهو لعدي الرباب ، وقيل : هو الإحمال من بلعدوية » اه « هضم » بضمين — جمع هضوم ، وهو بفتح الهاء — الجواد المتلاف لماله ، ويقال : يد هضوم ؛ إذا كانت تجود بما لديها تلقية فما تبقى « جر » : جنى ، يريد أنهم إذا جنى غيرهم تحملوا عنه الديات ، فإذا كانوا هم الجناة كفوا غيرهم مؤنة الاشتراك معهم في الحالات

الإعراب : « ما » نافية « أصحاب » مضارع ، فاعله ضمير التكلم المستتر فيه « من » زائدة « قوم » مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد « فأذكرهم » الفاء فاء السببية ، أذكر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد الفاء ، ويجوز أن يكون مرفوعا عطفا على أصحاب ، والفاعل ضمير مستتر ، وهم : ضمير عائد إلى قومه ، وهم الفتيان الهضم بوادي أشي ، وهو مفعول به « إلا » أداة استثناء ملغاة « يزيدهم » فعل مضارع ، وهم : مفعول أول ، وهو عائد على قومه أيضا « حبا » مفعول ثان « إلى » متعلق بيزيد « هم » فاعل ، وهو عائد على القوم الذين يصاحبهم

وقوله :

٤٧- بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ وَدَخِمَتْ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ

والمعنى على هذا أنه ما يتصل بقوم سوى قومه فيذكر قومه أمامهم إلا أنثوا عليهم وبالغوا في مدحهم فيزيدونه تعلقا بأهله ، كذا قالوا ، وربما كان المعنى : أنه ما يباو جماعة من الناس يصاحبهم إلا تكشفوا له عن أخلاق وصفات فاسدة فيتذكر ما أثر قومه فيزداد لهم حبا ويشتد حينه إليهم لحبه لمكارم الأخلاق

الشاهريه : قوله « إلا يزيدهم حبا إلى هم » حيث فصل الضمير الرفوع - وهو « هم » الذي في آخر البيت - وكان قياسه أن يجيء به ضميرا متصلا بالعامل الذي هو « يزيد » فيقول « إلا يزيدونهم » قال ابن مالك : « الأصل إلا يزيدون أنفسهم حبا إلى » ثم حذف المضاف - وهو أنفس - وأقام المضاف إليه مقامه فصار « إلا يزيدونهم » ثم فصل الضمير المتصل ضرورة ، وأخره عن العامل « اه بايضاح ، وقال ابن هشام : « وإعما حمله على ذلك ظنه أن الضمير ين يعودان على شيء واحد ، وليس كذلك ، بل الضمير المنصوب يعود إلى أهله والرفوع يعود إلى من يصاحبهم » اه بايضاح أيضا ، ومثله للخطيب التبريزي ، وقد رد البماميني في حواشي المعنى على ابن هشام رحمه الله بما لانشايه عليه ، وقال ابن هشام أيضا في شرح الشواهد : « ويحتمل عندى أن يكون فاعل يزيد ضميرا مستترا عائدا إلى المصدر المفهوم من أذكرهم ، ويكون الضمير المنفصل في آخر البيت توكيدا لذلك الضمير المستتر ، ولا يكون في البيت شاهد لما نحن فيه على هذا التوجيه » اه عن العليمي مع إيضاح لعبارة

٤٧- البيت للفرزدق ، من قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد الملك ، وقبله قوله :

يَاخَيْرَ حَيٍّ وَقَتٌ نَعْلُهُ قَدَمًا وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسُلِ اللَّهِ مَقْبُورٍ  
إِنِّي حَلَفْتُ وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ فِنَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورٍ

اللفظ : « وقت » من الوقاية ، وهي الحفظ « فند » - بفتح الفاء والنون - الكذب « فناء » بزنة كتاب - ساحة البيت ، وأراد بالبيت بيت الله الحرام ، وبالساعين الذين يسعون إليه من جميع أقطار الأرض « بالباعث الوارث » هما من أسماء الله الحسنى ، والوارث : الذي يرجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك ، والباعث : الذي يحيي الخلق بعد الموت « ضمنت » تضمنتهم واشتملت عليهم « دهر الدهارير » أول الأزمنة السالفة

الإعراب : « بالباعث » : جار ومجرور متعلق بقوله حلفت في البيت الذي قبله « الوارث » صفة للباعث « الأموات » يحتمل أن يكون منصوبا بالفتحة الظاهرة على أن الوصفين اللذين هما الباعث والوارث تنازعا وأعمل فيه أحدهما ، ويحتمل أن يكون مجرورا بالكسرة الظاهرة بإضافة أحد الوصفين « قد » حرف تحقيق « ضمنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إياهم »

الأصل « إلا يزيدونهم » و « قد ضمنتهم » ، أو تقدم الضمير على عامله ، نحو « إِيَّاكَ نَعْبُدُ » أو كونه محصوراً بالآ أو إنما ، نحو « أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ » ونحو قوله :  
 ٤٨ — أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الدَّمَارِ ، وَإِنَّمَا يَدْفَعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

مفعول « الأرض » فاعل « في دهر » : جارٌّ ومجرور متعلق بضممت « الدهارير » مضاف إليه لدهر ، وجملة ضمن وفاعله في محلّ نصب على الحال من الأموات ، أو في محلّ نصب أو جرّ صفة للأموات أيضاً؛ لأن «أل» الداخلة على الأموات جنسية ، ومدخول أل الجنسية معرفة لفظاً نكرة معنًى ، فإن راعيت لفظه جعلت الجملة التي بعده حلالاً فهي في محلّ نصب ، وإن نظرت إلى معناه جعلت الجملة صفة فعملها تابع للموصوف ، وهذا الموصوف كما عرفت إما مجرور بإضافة أحد الوصفين وإما منصوب على أنه مفعول به لأحدهما ، لاجرم إذا جعلت الجملة صفة كانت إما في محلّ جرّ وإما في محلّ نصب

الشاهد في : قوله « ضمنت إياهم » حيث فصل الضمير ضرورة ، وكان القياس أن يقول « ضمنتهم » والفرق بين هذا الشاهد والذي قبله من وجهين : الأول : أن الضمير الذي فصل ضرورة مرفوع في البيت السابق ، ومنصوب في هذا البيت ، والوجه الثاني : أن الضمير في البيت السابق قد وقع الفصل بينه وبين عامله ، وفي هذا البيت جاء به والياً للعامل ، وهذا مما تقبح معه الضرورة ، ومثل الشاهد السابق في هذين الوجهين قول طرفة ( نسبه إليه البغدادي ، ولم أجده في ديوانه المطبوع في أوربا وفي قازان ) :

أَصْرَمْتَ حَبْلَ الْوَصْلِ؟ بَلْ صَرَّمُوا يَا صَاحِ ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالَ هُمْ

٤٨ — البيت من قصيدة للفرزدق عارض بها جريراً وافتخر فيها عليه ، وبعده قوله :

فَهَمَّا أَعِشْ لَا يَضْمُونِي ، وَلَا أُضِعْ لَهُمْ حَسَبًا مَاحِرًا كَتَّ قَدَمِي نَعْلِي

اللفظة — « الذائد » اسم فاعل من ذاد الشيء يذوده : إذا دفعه ، وتقول : فلان يذود عن قومه ، أي أنه يدفع الأذى عنهم ويردّ عائلة الأعداء وسطوتهم « النمار » بزنة كتاب مايلزمك حفظه وحمايته « أحساب » جمع حسب - بفتحيتين - وهو ما يعده الإنسان من مفاخر آباءه ، وقيل : حسب الرجل دينه ، وقيل : حسب المال ، والأول أشهر « لا يضمنوني » أراد أنه لا يجبر عليهم جريرة ولا يجني جنابة فيكفونه أو يغرمون عنه « ولا أضع » من الإضاعة « ماحركت » قدمي نعلي « أراد طول حياته

الإعراب : « أنا » مبتدأ « الذائد » خبره « الحامي » صفة له ، أو خبر ثان « النمار » مضاف إليه ، أو منصوب على أنه مفعول للحامي « وإنما » أداة قصر مركبة من « إن » المؤكدة ، و « ما » الكفاة « يدافع » فعل مضارع « عن أحسابهم » جارٌّ ومجرور متعلق بیدافع



لأن المعنى « لا يدافع إلا أنا » ، أو كون العامل محذوفاً أو معنوياً ، نحو « إِيَّاكَ وَالشَّرَّ »  
و « أنا زيد » ؛ لتعذر الاتصال بالمحذوف والمعنوي  
( وَصِلْ أَوْ أَفْضِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ ) أى : وما أشبهه هاء سَلْنِيهِ ، من كل ثانى  
ضميرين أو لهما أخص وغير مرفوع ، والعامل فيهما غير ناسخ للأبتداء ، سواء كان فعلاً نحو  
« سَلْنِيهِ » ، و « سَلْنِي إِيَّاهُ » ، و « الدرهم أعطيتك » ، و « أعطيتك إياه » والاتصال حينئذ  
أرجح ، قال تعالى : « فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ » ، « أَنْزَلْنَاكُمْوهَا » ، « إِنْ يَسْأَلُكُمْوهَا » ،  
« إِذْ يُيَكِّمُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَأَيْتَهُمْ كَثِيرًا » ومن العصل « إِنَّ اللَّهَ مَلَكَكُمْ  
إِيَّاهُمْ ، وَلَوْ شَاءَ لَمَلَكَكُمْ إِيَّاكُمْ » أو اسماً ، نحو « الدرهم أنا معطيك » ، و « معطيك  
إياه » والانفصال حينئذ أرجح ؛ ومن الاتصال قوله :

٤٩ - لَنْ كَانَ حُبِّكَ لِي كَاذِبًا . لَقَدْ كَانَ حُبِّكَ حَقًّا يَقِينًا

والضمير مضاف إليه « أنا » فاعل « أو » حرف عطف « مثلى » معطوف على الفاعل ، و ياء المتكلم  
مضاف إليه

الشاعر فيه : قوله « وإنما يدافع عن أحسابهم أنا » حيث أتى بالضمير المنفصل - وهو  
« أنا » - لكونه والياً لإلا فى المعنى ، وأنت تعلم أن الضمير للتصل لا يقع بعد إلا ، وإنما قلنا إن  
الضمير هنا وال « إلا » معنى من قبيل أن قوله « وإنما يدافع أنا » مثل قولك « ما يدافع  
إلا أنا » ومعناها واحد

واعلم أن غرض الشاعر فى هذا البيت أن يقصر الدفاع عن الأحساب على نفسه أو مثله  
فى استجماع الكلمات ، وذلك لا يتأتى إلا إذا أخرج الضمير وفصله كما فعل ، ألا ترى أنه لو قال  
« وإنما أدافع عن أحسابهم » فقدم الضمير ، لزمه أن يجيء به مستتراً ، ولكن يلزم على ذلك  
محذور ، وهو أن يصير المقصور عليه هو قوله « عن أحسابهم » ، ويكون المعنى حينئذ « ما أدافع  
إلا عن أحساب قومى » . وشتان ما بين المعنيين : المعنى الذى قصد إليه ، والمعنى الذى تدلّ عليه  
العبارة ، وإذا فهمت ذلك كله عرفت أن انفصال الضمير ههنا ليس ضرورة ولا شذوذاً ، بل  
لغرض معنوى لا يوصل إليه بغير الفصل

٤٩ - البيت من قطعة اختارها أبو تمام فى حماسه ، ولم ينسبها إلى أحد معين ، ولا نسبها

أحد شراحه ، وقبله :

لَنْ كُنْتُ أَوْطَأْتِي عَشْوَةً      لَقَدْ كُنْتُ أَصْفَيْتُكَ الْوُدَّ حِينًا  
وَمَا كُنْتُ إِلَّا كَذِي نُهْرَةٍ      تَبَدَّلَ غَثًا وَأَعْطَى سَمِينًا

وقوله :

٥٠ - وَمَنْعُكَمَا بَشِيءٌ يُسْتَطَاعُ

اللفظة : « عشوة » بفتح العين المهملة وسكون الشين - هي الأمر الملتبس الخفي الذي استتر عنك صوابه، ويقال : وطى فلان عشوة ، وأوطأته إياها ؛ إذا ركب أمرا على غير بيان أو أركبته إياه « نهزة » بضم النون وسكون الهاء - وهي الفرصة ، ويروى في مكان هذا اللفظ « بهزة » بالياء الموحدة التحتية ، وهي الغلبة ، و « حبك » في بيت الشاهد قد ورد مرتين : أولاهما بكاف المخاطبة دون ياء المتكلم ، ولا شاهد فيها ، والثانية بالياء والكاف جميعا وهي محل الشاهد ، ورواه العيني بالياء والكاف فيهما نقلا عن خط أبي حيان ، وسيأتي إيضاحه

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط « حبك » اسم كان ، والكاف ضمير الخطاب مضاف إليه ، من إضافة المصدر لفاعله « لى » : متعلق بحب ، وفي الإتيان باللام تقوية لعمل المصدر في مفعوله ؛ فإن المصدر فرع عن الفعل في العمل « كاذبا » خبر كان « لقد » اللام واقعة في جواب القسم الذي مهدت له اللام الأولى ، قد : حرف تحقيق « كان » فعل ماض ناقص « حبيك » اسم كان ، وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله ، والكاف ضمير الخطاب مفعوله « حقا » خبر كان « يقينا » صفة له ، أو خبر بعد خبر

الشاهر في : قوله « حبيك » حيث أتى بالضمير الثاني - وهو الكاف - متصلا ، ولو أنه جاء به منفصلا لقال « حي إياك » ، ويجب أن نعلم أن الجبىء ثنائى الضميرين متصلا أو منفصلا إذا استوفيا الشروط التي ذكرها الشارح أمر جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ ، وغاية ما في الأمر أن الاتصال في مثل هذا البيت أقل استعمالا من الانفصال ؛ لأن العامل اسم

٥٠ - هذا عجز بيت من مقطوعة أوردها أبو تمام في حماسته ، ونسبها إلى رجل من تميم ، ولم يزد شراحه في تعريف القائل عن ذلك ، وذكر أن أحد الملوك كان قد طلب من الشاعر فرسا له واسمها سكاب ، بفتح السين والكاف - فضن عليه بها وأنشأ يقول :

أَبَيْتَ اللَّعْنَ !! إِنْ سَكَابَ عِلْقُ نَفْسٍ لَا يُعَارُ وَلَا يُبَاعُ  
مُفَدَّاةٌ ، مُكْرَمَةٌ عَلَيْنَا ، يُجَاعُ لَهَا الْعِيَالُ وَلَا تُجَاعُ  
سَلِيلَةٌ سَابِقِينَ تَنَاجَلَاهَا إِذَا نُسِبَا يَضْمُهُمَا الْكُرَاعُ  
فَلَا تَطْمَعُ - أَبَيْتَ اللَّعْنَ - فِيهَا وَمَنْعُكَمَا « البيت »

اللفظة : « أبيت اللعن » هي تحية الملوك في الجاهلية ، ومعناها : امتنعت عن الأمر الذي تلعن عليه إذا أتيته « سكاب » اسم فرس الشاعر كما أسلفنا ، وفي هذا الوزن لعنان : إحداهما لغة

و(في) هاء (كُنْتُهُ) وبابه (الْخُلْفُ) الآتي ذكره (انْتَمَى) أى : انتسب، و(كَذَلِكَ) في هاء (خِلْتَنِي) وما أشبهه ، من كل ثاني ضميرين أولهما أخص ، وغير مرفوع ، والعامل فيهما ناسخ للابتداء ، (وَأَتَّصَلَا \* أَخْتَارُ) في البابين ؛ لأنه الأصل ، ومن الأتصال في باب كان قوله صلى الله عليه وسلم في ابن صياد : « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ » وقول الشاعر :

ميم ، وهي لغة الشاعر ، وهذه اللغة تعربه وتمنعه من الصرف للعامية والتأنيث أو للعامية والعدل ، والثانية ، وهي لغة الحجاز ، تبنيه على الكسر لمشابهة المبنى من نحو نزال « علق » بكسر فكون - أى نفيس تضق به النفس « مفداة » يريد أنها عزيزة عليهم غاية العزة حتى إنهم ليفدونها بالآباء والأمهات ، وإنهم ليؤثرونها عند الضيق والعوز على العيال فيجيئونهم ولا يجمعونها « تناجلاها » ولداها « الكراع » بضم الكاف وتخفيف الراء - أصله أنف الجبل الذي يتقدمه ، سمي به الفحل الكريم من الخيل لعظمته

الإعراب : « فلا » الفاء للتعليل ، لا : ناهية « تطمع » مضارع مجزوم بلا ، وفاعله ضمير المخاطب مستتر فيه « أبيت اللعن » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة اعتراضية لاجل لها من الإعراب « فيها » جار ومجرور متعلق بتطمع « و منعكها » الواو واو الحال ، منع : مبتدأ ، والكاف مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول ، والضمير العائد إلى الفرس مفعول ثان « بشيء » اختلف العلماء في هذه الباء ؛ فذهب قوم منهم أبو الحسن الأخفش إلى أنها زائدة ، و « شيء » خبر المبتدأ ، وجعلوا من ذلك قوله تعالى : ( جزاء سيئة بمثلها ) فالباء زائدة في الخبر الموجب ، وذهب جماعة إلى أن الباء أصلية ، والجار والمجرور في « بمثلها » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وفي « بشيء » يجوز أن يكون متعلقا بمنع ، وخبر المبتدأ جملة قوله « يستطيع » الآتي ، والمعنى على هذا : ومنعكها بأى شيء أردت ممكن ميسور ، ويجوز أن تتعلق يستطيع ، أى : ومنعكها يستطيع بشيء من الأشياء ، وسبب من الأسباب ،

الشاهر في : قوله « منعكها » حيث أتى بالضمير الثاني الذي هو « ها » متصلا ، ولو جاء به منفصلا لقال « منعك إياها » ، قال ابن هشام في شرح الشواهد : « هذا مما اتفق على أن فصله أرجح » اه ، وزعم العيني أن ابن الناظم والرادى قد استشهدا بهذا البيت على أن وصل الضمير الثاني في مثله ضعيف ، وقد راجعت قولهما في هذا فلم أجدهما قد ذكرا شيئا منه ، بل نصر يحكما أن الوصل والفصل جائران في سعة الكلام من غير تضعيف ،

٥١ - فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَدْتَهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

٥١ - البيت لأبي الأسود الدؤلى ، وكان له غلام يحمل تجارته إلى الأهواز ، وكان كلما مضى بها تناول الشراب فاضطرب أمر بضاعته ؛ ففي ذلك يقول أبو الأسود :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرِبُهَا الْعَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِئًا بِمَكَارِهَا

و بعده البيت المستشهد به

اللفظة : « دع الخمر » اتركها ، ولا تقربها « العوابة » جمع غاو ، وهو الضال « أخاها » أراد به النبيذ المتخذ من الزبيب ، قاله الأعمى في شرح أبيات الكتاب ، وابن السيد البطليوسى في شرح أبيات أدب الكاتب ، وذهب الجواليقي في شرح أدب الكاتب وابن الأنبارى في الإنصاف إلى أنه أراد به الزبيب نفسه ، استبعادا منهما أن يبيح أبو الأسود لغلامه شرب النبيذ « مجزئا » كافيًا أو مغنيا ، وبه روى « غدته أمه بلبانها » أراد أنهما من شجرة واحدة

الطعنى : دع الخمر ولا تشربها فإننى رأيت النبيذ أو الزبيب الذى هو أخوها ومن شجرتها قائما مقامها وكافيا عنها ، فإن لم يكن النبيذ نفس الخمر أو لم تكن الخمر نفس النبيذ فإنهما شربا من عروق كرمة واحدة

الإعراب : « فإن » الفاء للتفريع ، إن : شرطية « لا » نافية « يكنها » مضارع ناقص فعل الشرط ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الأخ ، وهو اسمه ، وها : ضمير يعود إلى الخمر ، وهو خبره « أو » عاطفة « تكنه » مضارع ناقص أيضا ، معطوف على المضارع السابق ، وضميره المستتر عائد إلى الخمر ، وهو اسمه ، والهاء العائدة إلى الأخ خبره « فإنه » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : توكيدية ناصبة ، والهاء اسمها « أخوها » خبر إن ، والضمير مضاف إليه « غدته » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والهاء مفعول « أمه » فاعل ، والهاء مضاف إليه « بلبانها » جار ومجرور متعلق بغدا ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « يكنها أو تكنه » حيث أتى بالضمير المنصوب بالفعل الناسخ - وهو يكون - متصلا ، لأنه الأصل ، كما هو مختار الناظم من ترجيح الاتصال موافقا للرمانى وابن الطراوة ، ولو أنه أتى به على ما ذهب إليه سيبويه من ترجيح الإتيان به منفصلا ؛ لقال « فإن لا يكن إياها أو لا تكن إياه » قال العلامة الصبان رحمه الله : ومحل جواز الوجهين في « كان » وأخواتها في غير الاستثناء ، أما فيه فيجب الفصل ، نحو « زيد قام القوم ليس إياه » أو « لا يكون إياه » فلا يجوز « ليسه ، ولا يكونه » كما لا يجوز « إلاه » فكما لا يقع المتصل بعد « إلا » لا يقع بعد ما هو بمعناها ، والظاهر أن « كاد » وأخواتها لا تدخل في باب كان ؛ لأن خبرها يجب كونه فعلا مضارعا

وأما الاتصال في باب « خال » فلمشابهة خلتنيه وظننتكه بسألتنيه وأعطيتكه ، وهو ظاهر ، ومنه قوله :

٥٢ — بُلِّغْتُ صُنْعَ أَمْرِيءَ بَرٍّ إِخَالِكَهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ لِاِكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا

وأما (غَيْرِي) سبويه والأكثر فإنه (اخْتَارَ الْأَنْفِصَالَ) فيهما ؛ لأن الضمير في البابين خبر في الأصل ، وحق الخبر الانفصال ، وكلاهما مسموع ، فمن الأول قوله :

إلا في ندور ، وجزم في شرح التسهيل بأن جواز الاتصال والانفصال خاص بـ « كان » دون ماعداها ، وأن الفصل متعين في أخواتها ، وأن قولهم: ليسي ، وليسك ؛ شاذ» انتهى كلامه ، وقوله « ليسي شاذ » مثاله قول رؤبة بن العجاج :

عَهَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

وسياتي هذا البيت مشروحا قريبا ( انظر الشاهد رقم ٥٧ ) والحكم بشذوذه ذهب إليه جماعة ، قال الزنجاني : « هذا البيت ( قول رؤبة : عهدت قومي إلخ ) أنشده السيرافي ، وفيه شذوذ من وجهين : الأول أنه أتى بـ « ليس » متصلا ، والثاني : أنه أسقط نون الوقاية ، وحقه أن يقول ليسني » اهـ

٥٢ — هذا البيت أنشده كثير من النحاة ، ولم ينسبوه إلى أحد

اللغة : « برّ » بفتح الباء — هو الصادق ، ومنه قولهم : برّ فلان في يمينه ، أي : صدق « إخالكه » بكسر همزة المضارعة ، وذلك هو المشهور في هذا الفعل : أي أظنكه « مبتدرا » مسرعا ، تقول : ابتدرفلان الشيء ، وبادر إليه ، وبدر إليه — من باب دخل — إذا أسرع الإعراب : « بلغت » فعل ماض مبني للجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « صنع » مفعول ثان « امرئ » مضاف إليه « برّ » صفة لامرئ « إخالكه » فعل مضارع فاعله ضمير المتكلم المستتر فيه ، والكاف : مفعول أول ، والهاء : مفعول ثان « إذ » تعليلية « لم » نافية جازمة « تزل » مضارع ناقص ، محزوم بلم ، واسمه ضمير المخاطب المستتر فيه « لاكتساب » جار ومجرور متعلق بقوله « مبتدرا » الآتي « الحمد » مضاف إليه « مبتدرا » خبر تزل الشاهر فيه : قوله « إخالكه » حيث أتى بالضمير الثاني — وهو الهاء — متصلا ، وهو الراجح في مثل هذا الموضع عند ابن مالك في الألفية والرماني وابن الطراوة ، كما قلنا في الشاهد السابق ، لأن العامل فعل ناسخ — وهو إخال — وأول الضميرين — وهو الكاف — أعرف من ثانيهما ، وليس الأول مرفوعا ، ومختار سبويه والجمهور وابن مالك في التسهيل ترجيح الانفصال ، ولو أن الشاعر جاء به على ما اختاروه لقال « إخالك إياه » فكان ما جاء به الشاعر مستندا لابن مالك في هذا الكتاب ومن معه

٥٣ - لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنْ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

٥٣ هذا البيت من قصيدة طويلة لعمر بن أبي ربيعة المخزومي ، ومطلعها :  
أَمِنْ آلِ نَعْمٍ أَنْتَ غَادٍ فُبُكْرٍ غَدَاةَ غَدٍ ؟ أَوْ رَائِحٌ فَهَجْرٌ ؟

اللفظة : « غاد » اسم فاعل ، من غدا غدوا ، وبابه سما ، ومعنى « غدا » جاء في وقت الغداة ، وهي من أول النهار « فبكر » اسم فاعل ، من أبكر إبكرا ، إذا جاء في وقت البكرة ، وتقول : بكر - من باب دخل - وأبكر وبكر تبكيرا ، إذا باكر وأسرع في الوقت المبكر « رائح » آت وقت الرواح ، وهو اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل « فهجر » : سائر في وقت الهجرة ، وهي نصف النهار عند اشتداد الحر « حال » تغير ، من قولهم : حالت القوس ، إذا انقلبت عن حالها التي عمرت عليها وحصل في قالبها اعوجاج « عن العهد » أى : عما عهدنا من شبابه وجماله

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه « إياه » خبر كان « لقد » اللام واقعة في جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « حال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « عن العهد » جار ومجرور متعلق بحال « والإنسان » الواو واو الحال ، الإنسان : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « يتغير » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله « كان إياه » حيث أتى بالضمير - وهو « إياه » - منفصلا ، لكونه خبرا السكبان ، والمختار عند سيبويه والجمهور فيه الانفصال ؛ وهذا البيت مما يتمسكون به ، وإنما ذهبوا إلى هذا لكون الضمير حينئذ خبرا ، والأصل في الخبر الانفصال ، وكلام الناظم هنا أن الاتصال أرحح فيما إذا كان الضمير خبرا السكبان أو إحدى أخواتها أو مفعولا ثانيا لحال أو إحدى أخواتها ، وقد وافق الناظم في هذا ابن الطراوة والرماني ؛ وحملهم على هذا أن الأصل في الضمير الاتصال وأن الجبىء به متصلا ثابت في فصيح الكلام ، كما في قوله تعالى : (إذ يريكهم الله . . . ولو أراكمهم) وقد رأيت أن الاتصال والانفصال وردا جميعا في الشعر العربي ، وأن كل واحد من الفريقين يستند إلى أصل ثابت متقرر عند عامة النحويين ؛ فيكون التفضيل بين الحالين بما يكثر وروده ، والأكثر ورودا هو الاتصال ، وبخاصة إذا لاحظنا أن الانفصال لم يجيء في القرآن أصلا في أحد البابين ، والعجيب أن الناظم قد سوى هنا بين خبر كان والمفعول الثاني لحال ، وأن ابنه قد علل مختار أبيه بما لا يخرج عما ذكرناه ، ثم تجدد الناظم نفسه قد رجح في التسهيل في مفعول حال الانفصال ، مع أن المستعمل كثيرا في النظم والنثر الاتصال بشهادة القرآن الكريم . وقد عرفت في شرح الشواهد السابقة نواحي اختلاف أخرى في كلام الناظم

ومن الثاني قوله :

٥٤ -- أَخِي حَسْبُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مُلِّتَ أَرْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِحْنِ

﴿ تنبيه ﴾ وافق الناظم في التسهيل سيبويه على اختيار الانفصال في باب « خلتنيه » قال : لأنه خبر مبتدأ في الأصل ، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر ، بخلاف هاء « كنته » فإنه خبر مبتدأ في الأصل ، ولكنه شبهه بهاء « ضربته » في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل ، وما اختاره الناظم هنا هو مختار الرماني وابن الطراوة .

( وَقَدَّمَ الْأَخْصَّ ) من الضميرين في الأبواب الثلاثة على غير الأخص منهما ، وجوبا ( في ) حال ( اتَّصَلَ ) فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب على ضمير الغائب كما في « سَلِّينِي » ، و « وَأَعْطَيْتُكَه » ، و « كنته » ، و « خلتنيه » ، و « ظننتكه » ، « وَحَسْبُتَيْكَ » ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف ، ولا الهاء ولا الكاف على الياء في الاتصال ، ( وَقَدَّمَنْ مَاشَيْتَ ) من الأخص وغير الأخص ( في انفصال ) نحو « سَلِّينِي إِيَّاهُ » و « سله إياي » ، و « الدرهم أعطيتك إياه » ، و « أعطيته إياك » ، و « الصديق كنته إياه » ، و « كان إياي » وهكذا إلى آخره ، ومنه « إن الله ملككم إياهم ولو شاء للمكهم إياكم » .

٥٤ -- لم أجد أجدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللفظ : « أَرْجَاءَ » : جمع رجا - بزنة عصا - وهو الناحية « الأضغان » جمع ضغن - بكسر الصاد وسكون الغين - وهو الحقد « الإحن » - بكسر الهمزة وفتح الحاء - جمع إحنة - بكسر فسكون - الحقد أيضا ، فهو من عطف أحد المترادفين على الآخر للتفسير مثلا

المعنى : كنت أظنك أخي ، فوجدتك ممتلىء نواحي الصدر بالأضغان والأحقاد

الإعراب : « أَخِي » مبتدأ ، وياء التكلم مضاف إليه ، أو مفعول لفعل محذوف يفسره حسبك الآتي ؛ فهو حينئذ من باب الاشتغال ، وقد أعربه العيني منادى بحرف نداء محذوف ، وليس بشيء « حسبك » فعل وفاعل ومفعول أول « إياه » مفعول ثان « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « ملئت » فعل ماض مبني للجهول ، والتاء للتأنيث « أَرْجَاءَ » نائب فاعل « صدرك » مضاف إليه ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « بالأضغان » جار ومجرور متعلق بملىء « والإحن » معطوف على الأضغان

الشاهد في : قوله « حسبك إياه » حيث أتى بالضمير الثاني - وهو « إياه » - منفصلا ، وهو مفعول ثان لحسب ، وذلك مختار الجمهور وسيبويه ، وقد عرفت تفصيل الموضوع فيما مضى

﴿نثنية﴾ حاصل ما ذكره أن الضمير الذى يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبرا لكان أو إحدى أخواتها ، أو ثانى ضميرين أو لهما أخص وغير مرفوع ، نخرج مثل الكاف من نحو « أكرمتك » ودخل مثل الهاء من نحو قوله :

\* وَمَنْعُهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ <sup>(١)</sup> \*

فإن الهاء ثانى ضميرين أولها — وهو الكاف — أخص ، وغير مرفوع ؛ لأنه مجرور بإضافة المصدر إليه .

( وَفِي اتِّحَادِ الرُّثْبَةِ ) وهو أن لا يكون فيهما أخص ، بأن يكونا معا ضميرى تكلم أو خطاب أو غيبة ( الزمّ فضلاً ) نحو « سلّنى إياى » ، و « أعطيتك إياك » ، و « خلته إياه » ولا يجوز « سلّنى » ، ولا « أعطيتك » ، ولا « خلته » ( وَقَدْ يُبِيحُ الْعَيْبُ ) أى : كونها للغيبة ( فيه ) أى : فى الاتحاد ( وفضلاً ) : من ذلك مارواه الكسائى من قول بعض العرب : هم أحسنُ الناسِ وجوهاً وأنصرُّهُمُوماً ، وقوله :

٥٥ — لَوْجِهَكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطُ وَبِهْجَةٍ أَنَا لَهُمَا قَفْوُ أَكْرَمِ وَالِدِ

(١) قد سبق قريباً شرح هذا البيت وبيان الاستشهاد به ؛ فارجع إليه ( ص ٩٥ ) من هذا الجزء

٥٥ — لم أقف لهذا البيت على قائل معين ، وقد استشهد به جماعة من النحويين  
اللفظ : « بسط » بشاشة ، وطلاقة « بهجة » حسن ، وسرور « قفو » مصدر قفاه يقفوه ،  
أى : تبعه وسار على إثره

الإعراب : « لوجهك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فى الإحسان » جار ومجرور متعلق بسط بسط « مبتدأ مؤخر » وبهجة « معطوف عليه » أنا لهما « أنال : فعل ماض ، وضمير الاثنين العائد إلى البسط والبهجة مفعول أول ، وضمير الواحد العائد إلى الوجه مفعول ثان « قفو » فاعل « أكرم » مضاف إليه ، وهو مضاف ، و « والد » مضاف إليه ، ورجح الزرقانى أن يكون ضمير النثنية مفعولاً ثانياً تقدم على المفعول الأول الذى هو ضمير الوجه ، وذلك مبنى على أن الأصل فى المفعول الأول فى باب أعطى — من كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر — أن يكون هو الذى يصلح أن يكون فاعلاً ، وأنت تقول : نال وجهك البسط والبهجة ، فيكون الوجه هو الفاعل ؛ فيلزم أن يكون هو المفعول الأول ؛ وليس ما ذهب إليه بلزم ؛ فقد يكون المعنى على المبالغة



وقوله :

٥٦ — وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمَهُمَا هَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَابُهَا

الشاهر فيه : قوله « أنا لهما » حيث أتى بالضمير الثاني - وهو الهاء - متصلا ، والأكثر في مثله الانفصال ، فتقول : « أنا لهما إياه » ، وإنما جاز الاتصال والانفصال في الضميرين المتحدى الرتبة إذا كانا ضميري غيبة لصحة تعدد مدلوليهما ؛ ألا ترى أن الضمير الأول هنا مدلوله مثنى غائب ، والثاني مدلوله مفرد غائب ، وليس أحدهما الآخر ولا بعضه ، بل مرجع كل منهما غير مرجع الآخر بالكلية ، بخلاف ضميري المتكلم مثلا ؛ فإنهما - وإن جاز اختلاف لفظهما بأن يكون أحدهما « نا » والآخر الياء - ليس مدلول أحدهما مخالفا لمدلول الآخر ، بل مدلول الياء إما نفس مدلول « نا » وإما بعضه ، فإن الياء للمتكلم وحده ، و « نا » له وحده معظما نفسه أو له مع غيره ، ومن ثمت لم يجز الاتصال في ضميري المتكلم ، ولا في ضميري المخاطب ، وجاز في ضميري الغيبة ، فافهم

٥٦ - هذا البيت من كفة لمغلس بن لقيط ، وكان رجلا كريما حلما شريفا ، وكان له ثلاثة إخوة : أحدهم أطيظ - بضم الهمزة وفتح الطاء بعدها ياء مشناة ساكنة - وكان أطيظ به بارا ، وله مكرما ، وعنه مدافعا ، والآخران - وهما مرة ، ومدرك - كانا على تقيض ذلك ، ولكنهما كانا يستران ما في أنفسهما ، ثم مات أطيظ ، فأظها له العداوة ، وكشفا عما في خواطرهما ، ففهيما وفي رثاء أطيظ يقول مغلس :

وَأَبَقْتُ لِي الْأَيَّامُ بَعْدَكَ مُدْرِكًا      وَرُؤْيَا قَلِيلٍ عِتَابَهَا  
قَرِينِينَ كَالذُّبَيْنِ يَبْتَدِرَانِي      وَشَرُّ سَحَابَاتِ الرِّجَالِ ذُنَابَهَا  
إِذَا رَأَيْتَنِي قَدْ نَجَوْتُ نَمَسًا      لِرَجُلِي مَعْوَاةَ هَيْمَاءَ تَرَابَهَا  
وَأَعْرَضْتُ أَسْتَبْقِيهِمَا ثُمَّ لَا أَرَى      حُلُومَهُمَا إِلَّا وَشِيكََا ذَهَابَهَا  
لَعَلَّ جَوَازِي اللَّهِ يَجْزِيَنَّ مِنْهُمَا      وَمَرُّ اللَّيَالِي صَرَفَهَا وَأَنْقَابَهَا

وبعد ذلك بيت الشاهد

اللافة : « والدنيا قليل عتابها » كناية عن عدم نفعه ، فعباب الأيام لا يستكثر منه « قرينين كالذئبين » أراد أنهما خبيثان ؛ فشبههما بالذئب ؛ لأنه أخبث السباع « معوأة » بضم الميم وفتح العين وتشديد الواو - حفرة كالذبية « هيماء » بفتح الهاء وتخفيف الياء - هو الرمل الذي لا يثبت « وشيكا » قريبا ، سريعا « ضغمة » هي العضة بالنا ب  
المعنى : يريد في البيت المستشهد به أن نفسه شرعت تطيب لأن يضغهما ضغمة يقرع لها  
النا ب العظم

وشرط الناظم لجواز ذلك أن يختلف لفظها ، كما في هذه الشواهد ، قال : فإن اتفقا — في الغيبة ، وفي التذكير أو التأنيث ، وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع ، ولم يكن الأول مرفوعاً — وجب كون الثاني بلفظ الانفصال ، نحو : « فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ » ولو قال « فَأَعْطَاهُوه » بالاتصال لم يجز ، لما في ذلك من استتقال توالى المثليين مع إيهام كون الثاني تأكيداً للأول ، وكذا لو اتفقا في الإفراد والتأنيث نحو « أَعْطَاهَا إِيَّاهَا » أو في التثنية أو الجمع نحو « أَعْطَاهُمَا إِيَّاهُمَا » ، أو « أَعْطَاهُم إِيَّاهُم » ، أو « أَعْطَاهُن إِيَّاهُن » فالأصل في هذا وأمثاله ممتنع . هذه عبارته في بعض كتبه ، ثم قال : فإن اختلفا وتقاربت الهاءان نحو : « أَعْطَاهُوهَا » ، و « أَعْطَاهَاهُ » أزداد الانفصال حسناً وَجُودَةً ؛ لأن فيه تخلصاً من قرب الهاء من الهاء ؛ إذ ليس بينهما فصل إلا بالواو في نحو « أَعْطَاهُوهَا » وبالألف في نحو « أَعْطَاهَاهُ » بخلاف « أَنْضَرُهُمُوهَا » و « أَنْأَلَهُمَاهُ » وشبهه .

﴿ تنبيه ﴾ قد اعتذر الشارح عن الناظم في عدم ذكره الشرط المذكور بأن قوله « وَصَلًّا » — بلنظ التنكير — على معنى نوع من الوصل ؛ تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقاً ، بل بقيد ، وهو الاختلاف في اللفظ

الإعراب : « وقد » الواو عاطفة ، قد : حرف تحقيق « جعلت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « نفسى » اسم جعل ، وياء المتكلم مضاف إليه « تطيب » فعل مضارع ، فاعله ضمير عائد إلى النفس ، والجملة خبر جعل « لضغمة » متعلق بتطيب « لضغمتهاها » الجار والجرور متعلق بيقرع الآتى ، والمصدر — وهو ضم — مضاف إلى المفعول ، وفاعله محذوف هو المتكلم — أى : اضغمتى ، و « ها » ضمير الضغمة مفعول مطلق ، مثل الهاء في قوله تعالى : ( إن هذا لمكر مكروم في المدينة ) « يقرع » فعل مضارع « العظم » مفعوله « نابها » فاعل ، والجملة في محل جر صفة لضغمة

الشاهر فيه : قوله « لضغمتهاها » حيث جاء بالضمير الثاني — وهو « ها » — متصلاً ، والكثير الإتيان به منفصلاً ، فيقول : لضغمتها إياها ، ولكن الاتصال ليس شاذاً ، قال سيبويه رحمه الله : « إذا ذكرت المفعولين كلاهما غائب فقلت : أعطاهوها ، وأعطاهاه ؛ جاز ، وهو عربي ، ولا عليك بأيهما بدأت ؛ من قبل أنهما كلاهما غائب ، وهذا أيضاً ليس بالكثير في كلامهم ، والكثير في كلامهم أعطاه إياها ، على أن الشاعر قال : وقد جعلت نفسى . . البيت » اه كلامه ، وهو ما ذهب إليه الناظم رحمه الله ، وقد زعم المحقق الرضى أن الاتصال شاذ إذا استوت رتبة الضميرين مطلقاً ، وهو غير ماسمعت سن إباحته في الغيبة

( وَقَبَلِ يَا النَّفْسِ ) دون غيرها من المضمرات ( مَعَ الْفِعْلِ ) مطلقاً ( التَّرْمٌ \* نُونٌ وَقَابَةٌ )  
 مكسورة نحو : « دعاني » ، و « يكرمني » ، و « أعطني » ، و « قام القوم ما خلاني » ،  
 و « ماعداني » ، و « حاشاني » إن قدرتهن أفعالا ، و « ما أحسنني إن اتقيت الله » ،  
 و « عليه رجلاً لئسني » وندر « لئسني » بغير نون كما أشار إليه بقوله : ( وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ )  
 أي في قوله :

٥٧ — إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

٥٧ — نسب جماعة ، منهم ابن منظور في اللسان ، هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وهو  
 موجود في زيادات الديوان ، وليس موجودا في أصله ، وقبلة قوله :

\* عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ \*

وهذه رواية اللسان وأكثر النحويين ، وقال البغدادي : « قال ابن المستوفي في شرح أبيات المفصل :  
 كذا أنشد العلماء هذا البيت ، و يروى :

\* عَهْدِي بِقَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ \*

وهو الصحيح ، وأنشده الخليل في العين في طيس لرؤبة « اه  
 اللفظة : « الطيس » قال في اللسان « واختلفوا في تفسير الطيس ؛ فقال بعضهم : كل من  
 على ظهر الأرض من الأنام فهو من الطيس ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل  
 والنباب والهوام ، وقيل : يعني الكثير من الرمل » اه « لئسني » أراد غيري ، استثنى نفسه  
 من القوم الكرام الذاهبين

المعنى : يفتخر بقومه ، ويتحسر على ذهابهم ؛ فيقول : عهدي بقومي الكرام ، الكثيرين  
 مثل كثرة الرمل ؛ حاصل ، إذ ذهبوا إلا إياي ؛ فإني بقيت بعدهم خلفا عنهم ، وقد يكون المعنى إني  
 أرى أقواما كثيرين كثرة الرمل ولكني لا أجد فيهم كريما ؛ فقد ذهب من عداي من الكرام ،  
 فهو في هذا المعنى مثل قول الشاعر :

إِنِّي لَأَفْتَحُ عَيْنِي حِينَ أَفْتَحُهَا عَلَى كَثِيرٍ ، وَلَكِنْ لَا أَرَى أَحَدًا

بل هذا المعنى الثاني هو الظاهر

الإعراب : « عهدي » مبتدأ حذف خبره جوازا — أي : عهدي حاصل — « بقومي » جار  
 ومجرور متعلق بعهد ، و ياء التوكيد مضاف إليه « كعديد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من  
 قوم ، أو صفة لموصوف محذوف ، أي : عدا كعديد « الطيس » مضاف إليه « إذ » ظرف متعلق

وجوز الكوفيون « مَا أَحْسَنِي » بناء على ما عندهم من أنه اسم لافعل ؛ وأما نحو « تَأْمُرُونِي » فالصحيح أن المحذوفة نون الرفع (١) .

بعمدى « ذهب » فعل ماض « القوم » فاعله « الكرام » صفة له « ليسى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر ، وياء المتكلم خبره ، والتقدير ليس هو أى الذهاب إياى .  
الشاهر فيه : قوله « ليسى » حيث حذف نون الوقاية التى تلحق الأفعال عند اتصالها بياء المتكلم ، وقد مضى قولنا إن فى هذا البيت شاهدا آخر ، وهو مجىء خبر ليس ضميرا متصلا ، وقد عرفت تفصيل القول فيه ، ( فانظر الشاهد رقم ٥١ ) قال ابن هشام رحمه الله : « والذى سهل ذلك مع الاضطرار أمور ، أحدها : أن الفعل الجامد يشبه الأسماء ، فجاء « ليسى » كما تقول : « غلامى » و « أمى » ومن ثم جاز « إن زيدا لعسى أن يقوم » كما جاز « إن زيدا لقيام » ، فدخلت لام الابتداء على الفعل الجامد كما تدخل على الاسم ، ولا يجوز « إن زيدا لقيام » لأن الفعل متصرف ، والثانى : أن « ليس » ههنا للاستثناء ، فحق الضمير بعدها الانفصال ، وإنما وصله للضرورة كقول الآخر :

\* أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كِ دَيَّارُ \*

ونون الوقاية لا تتأتى مع الضمير المنفصل ، فتركها مع الاتصال التفاتا إلى ما يستوجبه الكلام ، الثالث : أن « ليس » بمعنى غير ، ولا تتصل نون الوقاية بغير ، فحملت هنا ليس عليها « انتهى كلامه بإيضاح ، ولك فى هذا مقنع وكفاية .

(١) اعلم أنه إذا اجتمع نون الرفع ونون الوقاية نحو « تضر بونى » و « تنصرونى » فإن للعرب فيهما ثلاث استعمالات : الأول الإتيان بهما على الأصل : أولاهما - وهى نون الرفع - مفتوحة ، والثانية - وهى نون الوقاية - مكسورة ، وعلى هذا جاء قوله تعالت كلمته ( لم تؤذونى وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم ) والاستعمال الثانى : إثباتهما مدغمين ، وعلى هذا جاء قوله تعالى : ( قل أغير الله تأمرونى أعبد أيها الجاهلون ) والاستعمال الثالث : حذف إحداهما وإثبات الأخرى ، ومن ذلك قول أبى حية النخبرى :

أَبِ الْمَوْتِ الَّذِى لَا بَدَّ أُنِّى مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُحَوِّفِينِى

وقد اختلف العلماء فى المحذوفة منهما ؛ فقيل : المحذوفة نون الوقاية ؛ لأن نون الرفع إنما تحذف للعامل المقتضى للحذف ، وهو الناصب أو الجازم ، ولا عامل حينئذ ، ونون الوقاية إنما جىء بها لغرض وقاية الفعل من الكسر الممتنع فيه ، وهذا الغرض حاصل بدونها الآن فلا حاجة إليها ، وقيل : المحذوفة نون الرفع ، وذلك لأن نون الوقاية هى المقصودة لوقاية الفعل من الكسر فلا يعول على غيرها ، ولأن نون الرفع قد عهد حذفها ، من غير عامل يقتضى الحذف ، وذلك عند توالى

﴿ تنبيه ﴾ مذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل الكسر ، وقال الناظم : بل لأنها تقي الفعل اللبس في « أَكْرَمَنِي » في الأمر ، فلو لا النون لا لبست ياء المتكلم بياء المخاطبة ، وأمر المذكر بأمر المؤنثة ، ففعل الأمر أحق بها من غيره ، ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر

( وَكَيْتَنِي ) بثبوت نون الوقاية ( فَنَشَا ) حملاً على الفعل ؛ لمسابتها له مع عدم المعارض ( وَكَيْتِي ) بحذفها ( نَدَرَا ) ومنه قوله :

٥٨ - كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي

الأمثال في التوكيد ، وكل مافي الأمر أننا نزلنا توالي مثلين منزلة اجتماع ثلاثة الأمثال ؛ من قبل أن توالي المثليين مستكره عندهم فهم يفرّون منه ولا يقبلونه .

٥٨ - هذا صدر بيت لزيد الخيل الطائي - وهو الذي سماه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم زيد الخير - والبيت من قطعة له ، وهي قوله :

تَمَنَّى مَزِيدٌ زَيْدًا فَلَاقَى      أَخَا ثِقَةٍ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي  
كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ : لَيْتِي      أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدَ جُلَّ مَالِي  
تَلَاقَيْنَا فَمَا كُنَّا سَوَاءً      وَلَكِنْ خَرَّ عَنْ حَالٍ لِحَالِ  
وَلَوْلَا قَوْلُهُ : يَا زَيْدُ قَدْنِي ؛      لَقَد قَامَتِ نُؤْيْرَةٌ بِالْمَالِي  
شَكَكْتُ ثِيَابَهُ لَمَّا التَقَيْنَا      بِمُطَرِّدِ الْمَهْزَةِ كَالْحِلَالِ

اللفظة : « مزيد » بفتح فسكون : رجل من بني أسد ، وكان يتمنى لقاء زيد ، فلما التقيا طعنه زيد طعنة فهرب « أخا ثقة » أي صاحب وثوق وشجاعة نفسه واصطباره في الحرب ويجوز في هذه العبارة الإضافة كما يجوز تموين أخا وجعل ثقة وصفا له من باب قولهم : رجل عدل ، ورجل رضا ، وما أشبه ذلك « العوالي » جمع عالية ، وهي ما يلي موضع السنان من الرمح ، واختلافها : ذهابها ومجيئها عند الطعان « جابر » رجل من غطفان تمنى لقاء زيد فالتقيا فاختلعا طعنتين ، وهما دارعان ، فاندق رمح جابر ولم يغن شيئا ، وطعنه زيد برمح كان على كعب من كعابه ضبة من حديد ، فانقلب ظهرا لبطن وانكسر ظهره « منية » بضم فسكون - اسم للتمنى وهي في الأصل الشيء الذي تتمناه

الإعراب : « كمنية » جار ومجرور متعلق بمحذوف بصفة لموصوف محذوف - أي تمنى تمنيا مماثلا لمنية جابر - وجابر : مضاف إليه « إذ » ظرف متعلق بمنية « قال » فعل ماض ،

وهو ضرورة ، وقال الفراء : يجوز « ليتي » و « ليتني » وظاهره الجواز في الاختيار (وَمَعَّ لَعْلًا أَعْكِسَ) هذا الحكم : فالأكثر « لعلّي » بلا نون ، والأقلُّ « لعلّني » ومنه قوله :  
 ٥٩ - فَقُلْتُ أُعِيرَانِي الْقُدُومَ لَعْلَنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبِيضَ مَاجِدٍ

فاعله مستتر « ليتي » حرف تمن ونصب ، وياء التكلم اسمه « أصادفه » فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه ، والهاء مفعول ، والجملة في محل رفع خبر ليت « وأفقد » الواو الواو المعية ، أفقد : مضارع منصوب بأن المضمرة بعد الواو المعية ، وفاعله مستتر فيه ، ومنع قوم أن تكون الواو للمعية ، وأوجبوا رفع الفعل ، وهو غير لازم ، فلا تلتفت إليه « جلّ مالي » مفعول به ومضاف إليه ، فإن آيت إلا أن تجعل الفعل مرفوعا فالجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف - تقديره : وأنا أفقد - والواو حينئذ حالية ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال ،

الشاهد فيه : قوله « ليتي » حيث حذف نون الوقاية ، والقياس أن يقول « ليتني » ومذهب سيبويه رحمه الله أن ذلك الحذف شاذ ، قال : « وقد قالت الشعراء ليتي إذا اضطروا ، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا الضاربي ، والمضمر منصوب ، قال زيد الخيل \* تمنى جابر . . . \* البيت » اه ، ومذهب الفراء أن المجيء بالنون مع ليت ليس بلازم ، وتركه ليس ضرورة ولا شاذا ، فيجوز أن تقول : ليتي ، في سعة الكلام ، كما تقول : ليتني ، وإن كان ذكر النون أكثر من تركها ، والناظم متابع للفراء هنا ، فإنه جعل التجرد من النون نادرا لاشاذا ، ومثل بيت الشاهد قول ورقة بن نوفل :

فَيَا لَيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوْ لَهْمٌ وَوُلُوجًا  
 وعلى أكثر الوجهين استعمالا جاء قوله تعالى (يا ليتني كنت معهم) وقول عمرو بن ضائب البرجمي :  
 هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ وَكِدْتُ وَلَيْتَنِي تَرَكَتُ عَلَى عُمَانَ تَبْكِي حَلَالِي لَهُ  
 وقول الراجز :

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَيْسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيسُ  
 وقول الآخر :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مَرُضَعًا تَحْمِلُنِي الذَّفَاءَ حَوْلًا أَكْتَعَا  
 وقول الشاعر ، ويقال : هو المجنون

يَقُولُونَ لَيْلِي بِالْعِرَاقِ مَرِيضَةٌ  
 وما لا يحصى من الشواهد

٥٩ - هذا البيت أنشده الفراء وجماعة ، واستشهد به ابن منظور ، وابن الناظم ، وابن عقيل ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين

ومع قلته هو أكثر من « ليتي » نَبَّه على ذلك في الكافية ، وإنما ضعفت « لعل » عن أخواتها لأنها تستعمل جارة ، نحو :

٦٠ - لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

اللفظة : « أعيراني » ويروى في مكانه « أعيروني » وهما أمر من الإعارة مسند لألف الاثنين أو الواو الجماعة « القدوم » بفتح القاف وتخفيف الدال ، قال ابن السكيت : ولا تقل قدوم - بالتشديد - وهي الآلة التي ينحت بها ، قاله ابن منظور ، وقال العيني : الآلة التي ينجر بها الخشب ، ويجمع على قدائم وقدم - بضمين - وقيل : القدائم جمع القدم ، فهي جمع الجمع ، مثل قلوب وقص وقلص وقلائص « أخط بها » أنحت « قبرا » أراد به قراب السيف وغلافه ، فعبر عنه بالقبر على التشبيه ؛ لأنه يستر السيف ويواريه « أبيض ماجد » هو السيف ، ويمكن أن يكون المراد طلب القدوم ليحفر به قبرا لرجل شريف ، وهم يعبرون بالبيض ويريدون الشرف ، يقولون : فلان أبيض القلب ، ويقولون : فلان ناصع الجيب

الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « أعيراني » فعل أمر ، مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « القدوم » مفعول ثان « لعلني » حرف : حرف تعليل ونصب ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم اسم لعل « أخط » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه « بها » متعلق بأخط « قبرا » مفعول به لأخط ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لعل « لأبيض » جارٌّ ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، ومتعلق الجار والمجرور محذوف يقع صفة لقبر « ماجد » صفة لأبيض ، مجرور بالكسرة الشاهد فيه : قوله « لعلني » حيث جاء بنون الوقاية مع « لعل » ؛ ومثله قول حاتم الطائي :

أَرَيْنِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلًا لَعَلَّنِي أَرَى مَا تَرِينَ أَوْ بَحِيحًا مُخَلَّدًا

وحذفها أعرف وأشهر كما في قوله تعالى : ( لعلى أبلغ الأسباب ، لعلى أعمل صالحا ) ، وقول الشاعر الفرزدق :

وَأِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

وقول الآخر :

وَلِي نَفْسٌ تُتَاذِرُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

٦٠ - هذا عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي ، وقبله

تَقُولُ سُلَيْمَى : مَا لِحَسْبِكَ شَاحِبًا كَأَنَّكَ يَحْمِيكَ الطَّعَامَ طَيِّبٌ

فَقُلْتُ وَلَمْ أَعَى الْجَوَابَ لِقَوْلِهَا وَلِلدَّهْرِ فِي صُمِّ السَّلَامِ نَصِيبٌ

تَتَابَعَ أَخْبَدَاتُ تَخَرَّمَنَ إِخْوَتِي وَشَسِيئِينَ رَأْسِي وَالْخُطُوبُ تُشِيبُ  
وقبل بيت الشاهد قوله :

وَدَاعٍ دَعَا : يَأْمَنُ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبُ  
فَقُلْتُ أَدْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي ... .. الخ

وهي قصيدة مستجادة يرثى فيها كعب أخاه أبا المغوار - واسمه هرم ، وقيل : اسمه شبيب - وبعض الرواة ينسب هذه القصيدة لسهم الغنوى ، والصواب ما تقدمناه ، وعليه أبو علي القالى ، وأبو الحسن الأخفش ، وأبو العباس محمد بن الحسن الأحول ، ومحمد بن يزيد ، وأحمد بن يحيى

اللفظ : « داع » هو هنا السائل ، والواو واو رب « يجيب » يردّ عليه الجواب « الندى » الغاية ، وبعد ذهاب الصوت ، والجود ، وهكذا فسره في الصحاح « فلم يستجبه » قال ابن قتيبة : يقال : استجبتك ، واستجبت لك ، يريد أنه يتعدى بنفسه تارة وباللام تارة أخرى ، قال ابن السيد : كذلك قال يعقوب ومن كتبه نقل ابن قتيبة أكثر ما أورده في هذا الباب ، وقد يمكن أن يقال : إنه أراد فلم يجبه ، ويدل على ذلك أنه قال « يجيب » في آخر البيت ، ولم يقل « مستجيب » فيكون الشاعر قد أجرى صيغة استفعل مجرى صيغة أفعل ، كما يقال : استخلف لأهله ، بمعنى أخلف ، واستوقد نارا بمعنى أوقد

الإعراب : « لعل » حرف ترج وجر ، شبيه بالزائد « أبى » مبتدأ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة ، وإنما لم تذكر الواو لاشتغال محلها بالحرف المجتلب لما يقتضيه حرف الجر الشبيه بالزائد « المغوار » مضاف إليه « منك » جار ومجرور متعلق بقريب الآتى « قريب » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمّة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « لعل أبى » حيث جر بلعل لفظ « أبى » وإن كان محله رفعا بالابتداء كما قررنا في الإعراب ، والجر بها لغة عقيل - بضم العين وفتح القاف - وهو أبو قبيلة ، وهو عقيل ابن كعب بن رباعة بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة - بفتح كل من الحاء المعجمة والصاد المهملة وبعدها فاء - ابن قيس عيلان ، ومع أنها جارة فلا تحتاج إلى متعلق ، قال ابن هشام : « ويستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق أمور : منها لعل في لغة عقيل ؛ لأنها بمنزلة الحرف الزائد ، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء ؛ بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية ، قال :

\* لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ \*



وفي بعض لغاتها لَعَنَّ — بالنون — فيجتمع ثلاث نونات  
( وَكُنْ مُخَيَّرًا فِي ) أخوات ليت ولعل ( الباقيات ) على السواء ، فتقول : « إني وإني ،  
وكأني وكأنتي ، ولكني ولكنتي » فتبوتها لوجود المشابهة المذكورة ، وحذفها لكرهه  
توالي الأمثال .

( واضْطَرَّرًا خَفَفًا \* مَنِي وَعَنِي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفًا ) من العرب ، فقال :

٦١ — أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي

وهو في غاية الندرة ، والكثير « مَنِي » و« عَنِي » بثبوت نون الوقاية ، وإنما لحقت نون  
الوقاية مِنْ وَعَنْ لحفظ البناء على السكون .

ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل — كما تدخل الباء في نحو قولك « خرجت يزيد » ؛ فإنها إنما دخلت  
لتوصيل معنى الخروج إلى زيد ، إذ كان الخروج لا يصل إلى زيد بنفسه لقصوره — وإنما دخلت  
« لعل » الكلام لمجرد إفادة التوقيع ، ثم إنهم جروا بها لاختصاصها بالأسماء تنبيها على أن الأصل  
في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل العمل الخاص به وهو الجر ، فعملها الجز في الواقع ليس إلا  
مراجعة لأصل مرفوض « اه كلامه بايضاح كثير ، وستنكم على هذا البيت مرة أخرى في باب  
« حروف الجر » إن شاء الله تعالى

٦١ — هذا بيت لا يعلم له قائل ، وقد نسه ابن الناظم لبعض النحويين ذاهبا إلى أنهم صنعوه  
وقال ابن هشام في شأنه : « وفي النفس من هذا البيت شيء ؛ لأننا لم نعرف له قائلا ، ولا نظيرا  
لاجتماع الحرفين فيه وهما من وعن » اه ، يعني أن أثر التعمل والصنعة ظاهر في ذكر الحرفين المراد  
الاستدلال على أن بعض العرب يخففهما ، ومجىء ذلك والكلام مرسل على طبيعته مما يندر  
كل الندرة

البرءاب : « أيها » أي : منادى بحرف نداء محذوف ، مبني على الضم في محل نصب ،  
وها : حرف تنبيه « السائل » نعت لأي « عنهم » جار ومجرور متعلق بسائل « وعن » معطوف على  
الجار والمجرور السابق « لست » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « من قيس » جار ومجرور  
متعلق بمحذوف خبر ليس « ولا » الواو عاطفة . لا : نافية « قيس » مبتدأ « مني » جار ومجرور  
متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها ، وقيس  
— في الموضوعين — ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث لأنه اسم قبيلة

الشاهر فيه : قوله « عنى ، منى » حيث حذف نون الوقاية التي تلزم قبل ياء المتكلم إذا كانت  
في موضع جر بمن أو عن ، وهذا الحذف ضرورة عند سيويه ، والقياس منى ، وعنى — بتشديد  
النون في الحرفين — لتكون نون الوقاية حفظا للسكون ؛ لأنه الأصل فيما بينون

(وفي لَدُنِّي) بالتشديد (لَدُنِّي) بالتخفيف ( قَلَّ ، أَى : لَدُنِي — بغير نون الوقاية — قَلَّ في لَدُنِّي — بثبوتها — ومنه قراءة نافع « قَدَبَلَّغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُدْرًا » بتخفيف النون وضم الدال ، وقرأ الجمهور بالتشديد .

( وَفِي \* قَدْنِي وَقَطْنِي ) بمعنى حسبي (الْحَدْفُ) للنون ( أَيْضًا قَدْنِي ) قليلا ، ومنه قوله جامعا بين اللغتين في قدني :

٦٢ — قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحُبَيْبَيْنِ قَدِي

٦٢ - نسب الجوهري هذا البيت لحمد بن ثور الهلالي ، وقال ابن منظور بعد أن ذكره منسوباً لحمد بن ثور : « قال ابن بري : البيت المذكور لحمد بن ثور هو لحمد الأرقط ، وليس هو لحمد بن ثور الهلالي كما زعم الجوهري » وقد نسبه ابن منظور في مادة « قند » لحمد الأرقط ، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل لأبي بحدلة ، وهو غير معروف بالنسبة له ، ونقل البغدادي عن ابن المستوفى أنه وجد في ديوان حميد الأرقط مقطوعة على هذا الروي وفي هذا المعنى ، ولم يجد من بينها بيت الشاهد ، وبعد هذا البيت قوله :

\* لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمَلْحَدِ \*

اللفظة : « قدني » هي اسم بمنزلة « قط » ومعناها حسب ، أو اسم فعل بمعنى يكفيني « الحبيبين » يروى على صيغة المثني ، ويروى على صيغة الجمع ، فمن رواه مثني ذهب إلى أنه عنى عبد الله بن الزبير وأخاه مصعباً ، أو عنى عبد الله وابنه خبيبا ، وكان عبد الله بن الزبير يكنى أبا خبيب ، ومن ذلك قول الشاعر :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكَدَنَّ ، وَلَا أُمِّيَّةَ بِالْبِلَادِ

ومن رواه جمعا ذهب إلى أنه أراد عبد الله وشيعته ، ومن هؤلاء الرواة أبو زيد في نوادره ، ويعقوب بن السكيت في إصلاح المنطق ، وأنوعبيدة ، وأبو الحسن الأخفش ، وأبو جعفر النحاس ، وأبو العباس المبرد في الكامل « الإمام » هو الخليفة ، وأراد التعريض بابن الزبير ، يريد أن الخليفة لا يكون شحيحاً بخيلاً « الشحيح » هو البخيل ، وفعله من باب قتل ، وفيه لغتان أخريان من بابي ضرب وتعب « الملحد » هو من قولهم : أُلْحِدَ في الحرم ، إذا استحل حرمة واتهسكها ، وكان ابن الزبير مبخلاً لا تبص يده

الإعراب : « قدني » اسم بمعنى حسب مبتدأ ، والنون للوقاية ، والياء مضاف إليه « من نصر » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، نصر مضاف ، و « الحبيبين » مضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله « قدني » تؤكد للأولى ، ويجوز أن يكون « قد » اسم فعل ، فإذا جعلته

كذلك فقد اختلف العلماء في الفعل الذي هذا اسمه ؛ فجعله ابن هشام مضارعا ؛ أي يكفيني ، وجعله غيره ماضيا ؛ أي كفاني ، ورجح قوم أنه أمر ، وقدروه ليكفي

الشاهر فيه : قوله « قدني . . . قدي » حيث أثبت نون الوقاية في الأولى ، ولم يأت بها مع الثانية ، وقد اضطر بت كلمة العلماء في هذا الأمر اضطرابا شديدا ؛ فذهب قوم منهم سيديويه إلى أن نون الوقاية لازمة مع «قد» و«قط» لا تسقط إلا في ضرورة الشعر ، وعبارته (ج ١ ص ٣٨٧) : « وقد يقولون في الشعر قطي وقدي ، فأما الكلام فلا بد فيه من النون ، وقد اضطر الشاعر فقال : قدي ؛ شبهه بحسي ؛ لأن المعنى واحد » اه ، وقال الأعمى : « وإثبات النون في قد وقط هو المستعمل ؛ لأنها في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن ؛ فتلزمها النون المكسورة قبل الياء ؛ لثلاثا يغير آخرها عن السكون » اه ، وقال ابن يعنيس (ج ٣ ص ١٢٤) : « اعلم أن من وعن من الحروف المبنية على السكون ، وقد وقط - بمعنى حسب - اسمان مبنيان أيضا على السكون ، ومن الحروف والأسماء ما هو متحرك بحركة بناء أو إعراب ، وياء المتكلم يكون ما قبلها متحركا مكسورا ؛ فكروها اتصال الياء بهذه الكلم فتكسر أو آخرها فتلتبس بما هو مبني على حركة أو بما هو معرب من الأسماء التي على حرفين مثل يد ودم وهن وأخ وأب فجاءوا بالنون ؛ حراسة لسكون هذه الكلم ، وإيثارا لبقاء سكونها ، لثلاثا يقعوا في لبس ، فلذلك قالوا : مني وعنني وقطني » اه فأنت ترى أن هؤلاء الأعلام الثلاثة لم يذكروا في « قد ، وقط » إلا أنهما بمعنى حسب ، كما لم يذكروا إلا أنهما مبنيان على السكون ، وقد وافقهم على ذلك ابن مالك ، ولكنه خالفهم في حكم لحاق نون الوقاية ؛ فهم يذكرون أن لحاقها واجب لا يجوز تركه إلا في ضرورة الشعر ، وهو يزعم أن تركها سائغ مستعمل ، ولكنه قليل بالمقارنة بالإتيان بها ، وكأنه نظر إلى أنهما بمعنى حسب ، وهي كلمة لا تنجي معها نون الوقاية ، فإذا انفق لهما أمران - وهما البناء ، وموافقتهما حسب في المعنى - كل منهما يقتضي أمرا لا يقتضيه الآخر ، أخذنا من كل واحد منهما شيئا ، وفاته أن حملهما على حسب إنما هو تمحل واعتذار لما جاء شاذا في كلامهم ، ولم تجربه عادة ، ولا استمرت عليه قاعدة ، فلا يجوز أن تأخذنا حكمها ؛ ألسنت ترى أن « حسب » معربة ، وهما مبنيان ؟ فترك النون مع « حسب » أمر لازم كتركها مع سائر المعربات ؛ فتقول « حسب » كما تقول « صديق ، وأخي ، وضاربي ، ومكرمي » وما أشبه ذلك ؛

وذهب الكوفيون إلى أن « قد ، وقط » يجيئان بمعنى « حسب » فلا تذكر معهما النون كما لا تذكر مع حسب ، ويجيئان اسم فعل بمعنى « كفي » فتذكر معهما النون كما تذكر مع كفي في قولك : كفاني ، وزاد ابن هشام رحمه الله مذهبهم هذا تفصيلا ؛ فذهب إلى أن التي بمعنى « حسب » لها حالتان : حالة بناء ، وحالة إعراب ، فإذا استعملت مبنية لزمها النون ؛ حرصا على بقاء السكون ، وإذا استعملت معربة لم تذكر معها النون ؛ كما لم تذكر مع سائر المعربات ، فيكون

وفي الحديث « قَطَّ قَطَّ بِعِزَّتِكَ » يروى بسكون الطاء ، وبكسرهما مع الياء ودونها ،  
ويروى « قَطْنِي قَطْنِي » بنون الوقاية ، و « قَطَّ قَطَّ » بالتنوين ، والنون أشهر ، ومنه قوله :  
٦٣ — اَمْتَلًا الحَوْضُ وَقَالَ : قَطْنِي مَهَلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

سقوط النون من بيت الشاهد على أحدهذه اوجوه واجبا ، لا جائزا ، كما قال الناظم ، ولا شاذا ، كما قال  
سيبويه ، وهذه كلها تفصيلات ما كان المتقدمون يذكرونها ، بل وما كانوا يعرفونها ، وهي - مع  
ذلك - لامستند عليها ، ولا شاهد لها من كلام العرب ، والذي يؤكد لك ذلك أن الجوهري قال :  
« وأما قولهم قدك بمعنى حسب فهو اسم ، تقول : قدى ، وقدنى أيضا بالنون على غير قياس ؛ لأن  
هذه النون إنما تزداد في الأفعال وقاية لها ، مثل ضربني وشتمني » انتهى كلامه ، وقد شنع عليه  
العلاء لهذه المقالة . قال ابن بري : « وهم الجوهري في قوله إن النون في قدنى زيدت على غير  
قياس ، وجعل النون مخصوصة بالفعل لاغير ، وليس كذلك ، وإنما تزداد وقاية لحركة أوسكون  
في فعل أو حرف ؛ كقولك في من وعن إذا أضفتها إلى نفسك : منى وعن ، فزدت نون الوقاية  
لتبقى نون من وعن على سكونها ، وكذلك في قد وقط ، تقول : قدنى وقطنى ؛ فتزيد نون الوقاية  
لتبقى الدال والطاء على سكونهما ، وكذلك زادوها في ليت ، فقالوا : ليتنى ؛ لتبقى حركة التاء  
على حالها ، وكذلك قالوا في ضرب : ضربنى ؛ لتبقى حركة الباء على فتحها ، وكذلك قالوا في  
اضرب : اضربنى ، أدخلوا نون الوقاية عليه ؛ لتبقى الباء على سكونها » انتهى كلامه بحروفه ،  
فلو أن « قد » تسكون معرفة فتمتنع معها النون كما يقول ابن هشام لكان لكلام الجوهري مساغ  
ولم يجز أن يعتبره رجل كابن بري وهما ويبادر إلى توهين قوله ، ومن العجيب أن ابن الناظم ذهب  
في شرحه إلى مثل ما ذكرناه لك عن الجوهري ؛ فلم يراض ابن هشام مقالته ، بل قال في توضيحه :  
« وغلط ابن الناظم فجعل الحذف في قد وقط أعرف من الإنبات » اه ؛ فكيف يعتبره غلطا على  
الإطلاق مع التفصيل الذي أتى به ؟ ولولا أن يعتريك الملل والسأم لزدتك حتى يطمئن قلبك .

٦٣ — البيت من الشواهد التي لم نجد أحدا نسبها إلى راجز معين ، وقد استشهد به جماعة ،  
منهم ابن منظور ، وابن الناظم ، وشارح القاموس

اللافة : « وقال » أراد أن الحوض قد امتلأ امتلاء عظيما فلم يعد يتسع لشيء ، والقول يطلق  
على خمسة معان : أحدها : اللفظ الدال على معنى ، سواء أكان مفيدا أم لم يكن ، الثانى : حديث  
النفس ، ومنه قوله تعالى (ويقولون فى أنفسهم) الثالث : الحركة والإمالة ، يقال : « قالت النخلة »  
أى : مالت ، الرابع : ما يشهد به الحال وتدل عليه الطبيعة ، كما فى هذا البيت ، وعليه حملوا نحو  
قوله تعالى (قالنا أئبنا طائعين) الخامس : الاعتقاد ؛ كما تقول : « هذا قول المعتزلة » و « هذه  
مقالة الأشاعرة » أى : ما يعتقدونه « قطنى » اسم بمعنى حسب ، أو اسم فعل بمعنى يكنى ، وسيأتى  
مزيد إيضاح لهذا « مهلا » هو مصدر ناب عن الفعل ، قال ابن منظور « وقولهم : مهلا يارجل ،

وكذلك للثنين والجمع والمؤنث ، وهي موحدة ، بمعنى أمهل « اه « رويدا » هذه اللفظة تأتي على أربعة أوجه : الأول : أن تكون اسم فعل بمعنى أروء : أى أمهل ، الثانى : أن تكون مصدرا نائبا عن فعله ، الثالث : أن تكون صفة ، الرابع : أن تكون حالا . قال الأزهرى : « ورويد فى موضع الفعل ومتصرفه ، تقول : رويد زيدا ، كاتقول : أروء زيدا » اه ، ثم قال : « واعلم أن رويدا تلحقها الكاف ، وهى فى موضع أفعل ( يريد فعل الأمر ) وذلك كقولك : رويدك زيدا ، ورويدكم زيدا ، فهذه الكاف التى ألحقت لتبيين الخطاب فى رويدا ، ولا موضع لها من الإعراب ؛ لأنها ليست باسم ، ورويد غير مضاف إليها ، وهو متعد إلى زيد ؛ لأنه اسم سمي به الفعل » اه . وقال ابن سيده : « ومن العرب من يقول : رويد زيد ، مثل : غدر الحى ، وضرب الرقاب ، وقد يكون رويد صفة فيقولون : ساروا سيرا رويدا ، ويحذفون السير فيقولون : ساروا رويدا ، يجاونه حالا له » اه

الإعراب : « امتلاء الحوض » فعل وفاعل « وقال » الواو عاطفة ، قال : فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر عائد إلى الحوض فاعله « قطنى » هو مقول القول ، وهو إما اسم بمعنى حسب مبتدأ والنون للوقاية ، والياء مضاف إليه ، والخبر محذوف . وتقدير الكلام : حسبى ما عندى ، أو نحو ذلك ، وإما اسم فعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « مهلا » مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا « رويدا » صفة له ، أو هو اسم فعل أمر فاعله مستتر فيه وجوبا ، أو هو مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، وتقديره فى الأصل أروء إروادا ، حذف الزوائد من المصدر وصغره على ما بقى بعد الحذف ، وعلى هذين الوجهين فهو جملة برأسه « قد ملأت » فعل وفاعل « بطنى » مفعول به ، وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « قطنى » حيث استعمله بنون الوقاية ، وإنما اجتلب هذه النون ليسلم السكون الذى بنى الاسم عليه ، على نحو ما قررناه فى « قد » فى الشاهد السابق واعلم أن « قط » تأتي فى العربية على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون ظرف زمان لاستغراق ماضى ، وهى حينئذ بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة فى أفصح اللغات ، وقد تكسر الطاء ، وقد يضمون قافه مع ضم الطاء ، وقد تخفف الطاء ساكنة أو مضمومة ، ولا تقع إلا بعد نون ماض ، تقول : ما فعلت المنكر قط ، ولا نقل : أزورك قط ؛ فإنه لحن ، وهى حينئذ مبنية لتضمنها معنى مذ وإلى ؛ فإن معنى المثال : ما فعلته مذ خلقت إلى الآن

الوجه الثانى : أن تكون اسما بمعنى حسب ، وهى حينئذ مفتوحة القاف ساكنة الطاء ، ولم يسمع منهم إلا مقرونا بالفاء ، يقولون : أخذت خمسة دراهم فقط ، وهذه الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، كالفاء فى حسب ، و « قط » حينئذ مبنية لوضعها على حرفين ، وتدخل عليها نون الوقاية إذا أضيفت لياء المتكلم ، حراسة لسكون البناء

وكون « قد » ، و « قط » بمعنى حسب في اللفتين هو مذهب الخليل وسيبويه ، وذهب الكوفيون إلى أن من جعلهما بمعنى حسب قال : « قَدِي » ، و « قَطِي » بغير نون كما تقول : حسبى ، ومن جعلهما اسم فعل بمعنى أكتفى قال : « قَدَيْتِي » ، و « قَطَيْتِي » بالنون ، كغيرهما من أسماء الأفعال .

﴿ خاتمة ﴾ وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب في قوله صلى الله عليه وسلم لليهود « فهل أنتم صَادِقُونِي » وقول الشاعر :

٦٤ — وَلَيْسَ بِمُعِينِي وَفِي النَّاسِ مَمْتَعٌ صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَى صَدِيقٍ

الوجه الثالث : أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي ، فيقال : قطنى ، بنون الوقاية ، كما يقال : يكفينى ، ولا يجوز حينئذ ترك هذه النون ، وزعم بعض النحاة أن النون في « قطنى » من أصل الكلمة ، وأنها موضوعة على ثلاثة أحرف ، وهو قول لا يعتد به . قال ابن منظور بعد أن حكاها : « ولو كانت النون من أصل الكلمة لقالوا : قطنك ، وهذا غير معلوم » اهـ

٦٤ — بحثت كثيرا عن هذا البيت فلم أجد من استشهد به فنسبه إلى قائل

اللفظة : « بمعينى » هو اسم فاعل من قولهم : أعياك الأمر ، إذا أعجزك « تمتع » أقرب ما فى هذا اللفظ عندى أنه اسم مكان ، من قولهم « رجل ممتع » أى : كامل فى خصال الخير ، ومنه قول عدى :  
أَنَادِمُ أَكْفَائِي ، وَأَحْمِي عَشِيرَتِي إِذَا نَدَبَ الْأَقْوَامُ أَنْدَبُ مَاتِعَا

وأصل هذه المادة المتاع ، وهو كل شيء ينتفع به ويتبلغ به ويتزود ، ولا بأس بأن تجعله اسم فاعل من نحو قولك : أمتعتنى الله بك ، ولكنه دون الأول فيما نرى « أعيا » شقّ وصعب

الطعنى : يقول : إذا شق على بعض الأصدقاء وعاملنى معاملة الحجران والصدود فليس يعجزنى

أن أجد صديقا غيره يكون حسن العشرة طيب الصحبة مادام بين الناس الكاملون فى صفات الخير

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص « بمعينى » الباء زائدة ، معينى : خبر ليس تقدم

على اسمها . والمشهور فى تحريجات النحو بين أن النون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم مضاف إلى

معنى ، وهى من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى اسم ليس ، وساغ عوده

عليه مع أنه متأخر لأن رتبته التقدم « وفى الناس » الواو للحال ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف

خبر مقدم « تمتع » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل نصب على الحال « صديق » اسم ليس مؤخرا

« إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « أعيا » فعل ماض « على » جار ومجرور متعلق به « صديق »

فاعل أعيا ، وجملة الفعل والفاعل فى محل جر باضافة « إذا » إليها ، وهى فعل الشرط ، والجواب

محذوف يرشد إليه سابق الكلام

الساهر فيه : قوله « بمعينى » حيث أثبت النون التى للوقاية مع اسم الفاعل عند إضافته

لياء المتكلم ، تشبيها لاسم الفاعل بالفعل ، وذلك شاذ ، لأن هذه النون إنما دخلت الفعل وبعض

وقوله :

٦٥ - وَلَيْسَ الْمُوَافِي نِي يُرْفَدَ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أضعافَ مَا كَانَ أَمَلًا

المبنيات من الحروف والأسماء لتقي سكون البناء أو حركته ، ولا موجب لذلك في اسم الفاعل ؛ لكونه معربا ، فآخره بصدد أن يتغير ، سواء أكان مع الإضافة أم كان مع غيرها ، هذا توجيه كلام الشارح العلامة

وذهب قوم - منهم هشام على ما حكاه ابن هشام في المغني - إلى أن هذه النون ليست نون الوقاية ، وإنما هي التنوين تحرك بالكسر ليتناسب مع الياء وللتخلص من الساكنين ، وهذه الياء في محل نصب على أنها مفعول لاسم الفاعل ، ومثلها في ذلك مثل الاسم الظاهر في نحو قولك : هذا ضارب زيدا ( بتنوين ضارب ونصب زيدا )

وهذا الكلام لا يتجه عندى لأمر : الأول : أن هذه النون لو كانت تنوينا لما بقيت معه ياء المنقوص ، ألسنت ترى أنك تقول « هذا داع عمرا » ، و « غاز عدوه » ، و « راج الخير » فتحذف الياء إذا نصبت ما بعد اسم الفاعل ، الوجه الثاني : أن هذه النون قد اجتمعت مع الألف واللام في قول الشاعر : \* وليس الموافيني ... البيت \* وسيأتي عقب هذا مشروحا ، فلو كانت تنوينا لم تجامع الألف واللام في كلمة واحدة ، الوجه الثالث : أن الاسم العامل إذا نون لم يتصل به الضمير ، وإنما ينصب الاسم الظاهر ؛ تقول : هذا ضارب أخاك ؛ فتمون ضاربا ؛ فإذا أردت أن أن تصله بالضمير لم يكن بد من حذف هذا التنوين ، فتقول : هذا ضاربك ، ولا ينفع هشاما أن يزعم أن الكاف في « ضاربك » محلها النصب ؛ لأنه لا يمكن أن يذهب إلى جواز التنوين في « ضاربك » كما أجزاه في « ضاربي » تقديرا ، الوجه الرابع : أن ما ذهب إليه لم يخرجنا من شذوذ إلا إلى شذوذ أشنع منه

٦٥ - لم أفق على اسم قائل هذا البيت

اللفظ : « الموافيني » هو اسم فاعل من وافاك يوافيك موافاة ، إذا جاءك وأتاك « ليرفد » بالبناء للجهول ، مأخوذ من الرfid - بفتح الراء - مصدر قولك : رfidته ، إذا أعطيته ، والرفد - بكسر الراء - العطية والصلة « أملا » بتشديد الميم - رجا

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص « الموافيني » اسم ليس ، والنون للوقاية ، والياء مفعول موافى « ليرفد » اللام للتعليل ، يرفد : فعل مضارع مبنى للجهول ، منصوب بأن المضمرة بعد لام كى ، ونائب الفاعل ضمير يعود إلى موافى « خائبا » خبر ليس « فإن » توكيدية ناصبة « له » متعلق بمحذوف خبر إن مقديما « أضعاف » اسم إن « ما » اسم موصول في محل جر بالإضافة إلى أضعاف « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر يعود إلى ضمير موافى « أملا » فعل ماض ، والألف الإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب

للتنبية على أصل متروك ؛ وذلك لأن الأصل أن تصحب نون الوقاية الأسماء العربية المضافة إلى ياء المتكلم لتقيها خفاء الإعراب ، فلما منعوها ذلك نَبَّهُوا عليه في بعض الأسماء العربية المشابهة للفعل

ومما لحقته هذه النون من الأسماء العربية المشابهة للفعل أَفْعَلُ التفضيل في قوله صلى الله عليه وسلم « غَيْرُ الدَّجَالِ أَخَوْفِي عَلَيْكُمْ » ؛ لمشابهة أفعال التفضيل لفعل التعجب ، نحو : « مَا أَحْسَنِي إِنْ اتَّقَيْتُ اللَّهَ » والله أعلم

على أنه مفعول به لقوله « أمل » تقديره : ما كان أمله الشاهر فيه : قوله « الموافيني » حيث أتى بنون الوقاية مع اسم الفاعل عند إضافته لياء المتكلم ، إلحاقه بالفعل ، على نحو ما سبق في البيت الذي قبل هذا ، ومثل هذين الشاهدين قول يزيد بن مخزم :

وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ أُمْسَمِنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحِي

وقول أبي محم السعدى :

أَلَا فَتَى مِنْ بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِي وَلَيْسَ حَامِلِي إِلَّا ابْنُ حَمَلٍ

فقول يزيد « أمسمنى » وقول أبي محم « حاملى » كلاهما شاذ ، والقياس فيهما « أمسامى » ، و « حاملى » كما تقول : ضاربنى ، ومكرمى ، وناصرى ، وما أشبه ذلك هذا ، وكما شبهوا اسم الفاعل وأفعال التفضيل بالفعل فألحقوا بهما نون الوقاية كما يلحقونها به ، فقد عكسوا الأمر : فشبهوا الفعل باسم الفاعل ونحوه مما لا تلحقه النون ، وأسقطوها من الفعل حملا له على اسم الفاعل ، ومن ذلك قول عمرو بن معديكرب الزبيدى :

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْتِي

أراد « فليتني » بنون جماعة الإناث ونون الوقاية ؛ حذف نون الوقاية ، وأبقى نون النسوة ، وهذا أرجح من أن تذهب إلى أن المحذوف نون النسوة والباقي نون الوقاية ، قال ابن منظور : « أراد فليتني بنونين حذف إحداها استئقالا للجمع بينهما ، قال الأخفش : حذف النون الأخيرة ؛ لأنها وقاية للفعل ، وليست باسم ؛ فأما النون الأولى فلا يجوز طرحها ؛ لأنها الاسم المضمر ، ومثله قول أبي حية النخري :

أَبَالْمَوْتِ الَّذِي لَا بَدَّ أُنَى مُلَاقِي - لَا أَبَاكَ - تُخَوِّفِينِي ؟

أراد تخوفيني ، حذف ، وعلى هذا قرأ بعض القراء : ( فبم تبشروني ؟ ) فأذهب إحدى النونين استئقالا ، كما قالوا : ما أحست منهم أحدا ، وهم يريدون ما أحست ، فألقوا إحدى السنين استئقالا ، فهذا أجدر أن يستعمل ؛ لأن النونين جميعا متحركان « اه بايضاح يسير



## العلم

(اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى) به (مُطْلَقًا \* عِلْمُهُ) أى : علم ذلك المسمى ، فاسم : مبتدأ ، و « يعين المسمى » : جملة في موضع رفع صفة له ، ومطلقاً : حال من فاعل يعين ، وهو الضمير المستتر ، وعِلْمُهُ : خبر ؛ ويجوز أن يكون « عِلْمُهُ » مبتدأ مؤخرًا ، و « اسم يعين المسمى » خبراً مقدماً ، وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوباً ؛ لكون المبتدأ ملتبساً بضميره ، والتقدير : عِلْمُ الْمُسَمَّى اسمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مطلقاً ، أى : مجرداً عن القرائن الخارجية ، فخرج بقوله « يعين المسمى » النكرات ، وبقوله « مطلقاً » بقية المعارف ؛ فإنها إنما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم : إما لفظية كأل والصلة ، أو معنوية كالخضور والغيبية

ثم العلم على نوعين : جنسى وسيأتى ، وشخصى ومُسَمَّاه العاقل وغيره ، مما يؤلف من الحيوان وغيره (كَجَعْفَرٍ) لرجل (وَحَرِيْقًا) لامرأة ، وهى أخت طَرْفَةَ بن العبد لأمه (وَقَرْنٍ) لقبيلة ينسب إليها أُوَيْسُ القُرْنِي (وَعَدَنٍ) لبلد (وَلَا حِقٍ) لفرس (وَشَدَقَمٍ) لجل (وَهَيْلَةَ) لشاة (وَوَاشِقٍ) لكلب

(وَأَسْمَاءُ أُنَى) العلم ، والمراد به هنا ما ليس بكنية ولا بلقب (وَ) أُنَى (كُنْيَةً) وهى : ما صدر بأب أو أم : كأبى بكر ، وأم هانىء (وَ) أُنَى (لِقَبًا) وهو ما أشعر برفعة مسماه أو ضعته : كزين العابدين ، وبَطَّة (وَأَخْرَنُ ذَا) أى : آخر اللقب (إِنْ سِوَاهُ) يعنى الاسم (صَحِيحًا) تقول : جاء زَيْدُ زَيْنِ العابدين ، ولا يجوز : جاء زَيْنُ العابدين زَيْدٌ ؛ لأن اللقب فى الأغلب منقول من غير الإنسان كبطة ، فلو قدم لأوهم إرادة مسماه الأول ، وذلك مأمون بتأخيره ، وقد ندر تقديمه فى قوله :

٦٦ — أَنَا أَبْنُ مَرْيَقِيَا عَمْرُو ، وَجَدِّي أَبُوهُ مُنْذِرُ مَاءِ السَّمَاءِ

٦٦ — هذا البيت لأوس بن الصامت بن قيس بن أصرم ، وهو شاعر خزرجى أنصارى ، له صحبة ، شهد بدرًا والمشاهد كلها ، وقد كان منه أول ظهار حدث فى الإسلام ، وهو أخو عبادة ابن الصامت ، رضى الله عنهما

اللفظة : « مزيقيا » بضم ففتح فسكون فكسر ففتح - قال ابن منظور « ومزيقيا : لقب عمرو بن عامر بن مالك ، ملك من ملوك اليمن جد الأنصار ، قيل : إنه كان يمزق كل يوم حلة

وقوله :

٦٧ — بَانَ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا      بِيْطْنِ شِرْيَانَ يَعْوَى حَوْلَهُ الذَّبِيبِ

فيخلعها على أحبابه ، وقيل : إنه كان يلبس كل يوم حلتين فيمزقهما بالعشى ، ويكره أن يعود فيهما ، ويأنف أن يلبسهما أحد غيره ، وقيل : إنه سعى بذلك لأنه كان يلبس كل يوم ثوبا فإذا أمسى مزقه ووهبه « اه كلامه » « أبوه منذر » هذه رواية النحويين ، وهي لا تتفق مع نسب الشاعر ؛ إذ ليس في آبائه من هو بهذا الاسم ، ورواية ابن منظور وعلماء الرواية الأثبات « أبوه عامر » وهي الموافقة لنسب مزيقيا المتقدم « ماء السماء » هو لقب عامر بن مالك ، وإنما لقب به لأنه كان يمون قومه إذا أجدبوا حتى يأتيهم الخصب ، فكان بينهم نائبا عن المطر ؛ فذلك لقبوه به ، وذكر النجاة الذين رووا « أبوه منذر ماء السماء » أن هذا لقب منذر بن امرئ القيس بن النعمان أحد ملوك الحيرة ، وزعموا أنه جده لأمه ، ولم أفق على هذا في كتب الأنساب التي تعرضت لترجمة أوس

الوعراب : « أنا » مبتدأ « ابن » خبره « مزيقيا » مضاف إليه « عمرو » بدل من مزيقيا « وجدى » الواو عاطفة ، جد : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « أبوه » أعر به العيني مبتدأ ثانيا ، مع أنه اعترف بأن ماء السماء لقب عامر ، وعندى أنه بدل من المبتدأ والضمير المضاف إلى « أبو » لا يعود على الجد ، وإنما يعود على مزيقيا ، والمعنى : إن أبي هو عمرو الملقب بمزيقيا ، وإن جدى أبا عمرو هذا هو عامر ماء السماء ، وتدرك ذلك تماما إذا أردت تطبيقى مدلول الكلام على نسب الشاعر « عامر » خبر المبتدأ « ماء السماء » بدل أو عطف بيان لعامر ، وجعله العيني صفة لعامر ، وبعد معرفة أنه لقبه يتبين لك خطأ ذلك

الشاعر فيه : قوله « مزيقيا عمرو » حيث قدم اللقب - وهو قوله « مزيقيا » - على الاسم - وهو قوله « عمرو » - والقياس أن يقدم الاسم على اللقب كما صنع في قوله « عامر ماء السماء » حيث قدم الاسم - وهو قوله « عامر » - على اللقب - وهو قوله « ماء السماء » - وهذا كلام ظاهر إن شاء الله

٦٧ — هذا بيت لجنوب بنت العجلان إحدى شواعر العرب ، من كلمة ترثى فيها أباها عمرو ابن العجلان ، وأول هذه الكلمة :

كُلُّ امْرِئٍ بِمِحَالِ الدَّهْرِ مَكْذُوبٌ      وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الأَيَّامَ مَغْلُوبٌ

وقبل بيت الشاهد قولها :

أَبْلِغْ هُدَيْلًا وَأَبْلِغْ مَنْ يُبْلَغُهَا      عَنِّي حَدِيثًا وَبَعْضُ القَوْلِ تَكْذِيبٌ

اللفظ : « محال الدهر » بكسر الميم ، بزنة كتاب - هو كيدته أو مكروه ، وقيل : قوته وشدته « بطن شريان » بكسر الشين وسكون الراء - هو اسم مكان ، وقيل : واد ، وأصله اسم شجر

﴿ تنبيه ﴾ لا ترتيب بين الكنية وغيرها ؛ فمن تقديمها على الاسم قوله :  
 ٦٨ - أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ

تعمل منه القسي ، والشريان - بفتح الشين - الخنظل « يعوى حوله الذيب » : كناية عن موته  
 الإعراب : « بأن » الباء حرف جر ، أن : توكيدية ناصبة « ذا » اسم أن « الكلب »  
 مضاف إليه « عمرا » بدل أو عطف بيان « خيرهم » نعت لعمرو ، والضمير مضاف إليه « حسبا »  
 تمييز « ببطن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن « شريان » مضاف إلى بطن ، وأن وما  
 دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقولها « أبلغ » في البيت الذي  
 قبله « يعوى » فعل مضارع « حوله » ظرف متعلق به ، والضمير مضاف إليه « الذيب » فاعل ،  
 وجملة الفعل والفاعل في محل نصب حال من « عمرو » ، ويجوز أن تكون الجملة في محل رفع خبر  
 أن ، ويكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف حال من « عمرو »

الشاهد فيه : قوله « ذا الكلب عمرا » حيث قدمت اللقب - وهو قولها « ذا الكلب » -  
 على الاسم - وهو قولها « عمرا » - والقياس أن يكون الاسم مقدما واللقب مؤخرا ، فلو أنت  
 بما يقتضيه القياس لقلت : « بأن عمرا ذا الكلب » فلما كان ذلك لا يستقيم معه وزن الشعر  
 عكست الترتيب

والسرفي وجوب تأخر اللقب أنه يدل على الذات ووصف من أوصاف المدح أو الذم ؛ فلو قدم  
 لكان ذكر الاسم بعده عبثا ؛ لأنه يدل على الذات من غير زيادة

هذا ، وقد نص ابن الأنباري على أن اللقب إذا كان أشهر من الاسم تقدم على الاسم ، ومن  
 ذلك قوله تعالى : ( إنما المسيح عيسى ابن مريم ) فإن المسيح لقب وعيسى اسم ، وقد تقدم في  
 أفصح الكلام من غير ضرورة ؛ لأن المسيح لا يطلق على غيره ، بخلاف عيسى ؛ فإنه قد تسمى  
 به كثير ، ولذلك تقدم ألقاب الخلفاء ؛ لأنها أشهر من أسمائهم

٦٨ - البيت لأعرابي كان قد أتى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : إني  
 على ناقة دبراء عجفاء نقباء ، واستحمله - أي : طلب منه أن يحمله على ناقة غير ناقته - فظنه  
 كاذبا ، فلم يحمله ، فانطلق الأعرابي وهو يقول :

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ  
 فَاعْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرَ

اللفظة : « أبو حفص » كنية عمر رضي الله عنه ، وحفص : هو الأسد ، وتكنية عمر  
 رضي الله عنه بذلك إيماء إلى شجاعته ، ويقال : حفص ابنته زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 « نقب » أراد به ههنا رقة الأخفاف ، وبابه فرح ، وتقول : بعير أنقب ، وناقة نقباء « دبر » بفتح

ومن تقديم الاسم عليها قوله :

٦٩ - وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدِ أَبِي عَمْرٍو

البدال والباء جميعا - هو الجرح الذى يكون في ظهر البعير ، وقيل : هو أن يقرح خف البعير ، وبابه فرح ، وتقول : بعير أدبر ، وناقاة دبراء « جرح » كذب ، ومال عن الصدق الإعراب : « أقسم » فعل ماض « بالله » متعلق به « أبو حفص » فاعل ، ومضاف إليه « عمر » بدل أو عطف بيان ، مرفوع بالضممة ، ومنع من ظهور هذه الضمة سكون الوقف الشاهر فيه : قوله « أبو حفص عمر » حيث قدم السكنية - وهى قوله « أبو حفص » - على الاسم - وهو قوله « عمر » - والنحويون على جواز ذلك وعكسه ، وإذا كانوا يقدمونها على الاسم الذى يجب تقديمه على اللقب في غيرما استثنيناه فإنهم يقدمونها على اللقب من باب الأولى؛ فكان الاستدلال على جواز تقديمها على الاسم كافيا

٦٩ - نسب كثير من العلماء هذا البيت لحسان بن ثابت شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ ولم أجده في نسخ ديوانه المطبوعة ، وهو يرثى به سعد بن معاذ الأنصارى سيد الأوس رضى الله عنه ، وسنترجه

اللفظة : « اهتز » تحرك « عرش الله » هذه الكلمة مأخوذة عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله أن « سعد بن معاذ رمى بسهم يوم الخندق ، فعاش بعد ذلك شهرا حتى حكم في بنى قريظة ، وأجبت دعوته في ذلك ، ثم انتقض جرحه ، فمات » ، وأخرج ذلك البخارى ، وذلك سنة خمس ، وقال الحافظ : « وفي الصحيحين وغيرهما من طرق أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : اهتز العرش لموت سعد بن معاذ » أه « سعد » : هو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل بن جشم بن الحرث ابن الخزرج بن النبيت بن مالك بن الأوس الأنصارى الأشهلى ، وأمه كبشة بنت رافع ، لها صحبة ، وكنية سعد أبو عمرو ، شهد بدرًا بانفاق ، وحضر الخندق ، ومات بعدها بشهر متأثرا بجرح أصابه في يومها ، وقد اختلفوا فيمن رماه ؛ فقيل : رماه حبان بن عبد مناف من بنى عامر ابن لؤى ، وقيل : أبو أمامة الجشمى

الإعراب : « وما » نافية « اهتز » فعل ماض « عرش الله » فاعل ، ومضاف إليه « من أجل » جارٌّ ومجرور متعلق بقوله اهتز ، وأجل مضاف ، و « هالك » مضاف إليه « سمعنا » فعل وفاعل « به » متعلق بسمع ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جرّ صفة لهالك « إلا » أداة حصر « لسعد » جارٌّ ومجرور متعلق بقوله اهتز السابق « أبى عمر » بدل من سعد أو عطف بيان عليه ، وأبى مضاف ، وعمرو : مضاف إليه .

الشاهر فيه : قوله « لسعد أبى عمرو » حيث قَدّم الاسم - وهو قوله « سعد » - على

وكذلك يفعل بها مع اللقب . اهـ

وقد رفع توهم دخول الكنية في قوله «سواء» بقوله: (وإن يكنوا) أي: الاسم واللقب (مُفْرَدَيْنِ فَأَضِيفَ) الاسم إلى اللقب (حتمًا) إن لم يمنع من الإضافة مانع على ماسياتي بيانه ، هذا ما ذهب إليه جمهور البصريين ، نحو «هذا سعيدٌ كُرْزٌ» يتأولون الأول بالمسمى ، والثاني بالاسم ، وذهب الكوفيون إلى جواز إتباع الثاني للأول على أنه بدل منه أو عطف بيان ، نحو «هذا سعيدٌ كُرْزٌ» ، و «رأيت سعيداً كُرْزاً» ، و «مررت بسعيدٍ كُرْزٍ» والقطع : إلى النصب بإضمار فعل ، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ ، نحو «مررتُ بسعيدٍ كُرْزاً وكُرْزٌ» أي : أعني كُرْزاً ، وهو كُرْز

(وإلا) أي : وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مركبين ، نحو «عبد الله أنف الناقة» ، أو الاسم ، نحو «عبد الله بطة» ، أو اللقب ، نحو «زيدٌ أنفُ الناقة» — امتنعت الإضافة للطول ، وحينئذ (أتبع الذي رَدِفَ) وهو اللقب للاسم في الإعراب : بيانا ، أو بدلا ، ولك القطع على ما تقدم ، وكذا إن كانا مفردين ومنع من الإضافة مانع كأل ، نحو «الحارثُ كُرْزٌ» (ومنه) أي : بعض العلم (منقول) عن شيء سبق استعماله فيه قبل العلمية ، وذلك المنقول عنه مصدر (كفَضْلٍ و) اسم عين مثل (أَسَدٌ) واسم فاعل كحارث ، واسم مفعول كسعود ، وصفة مشبهة كسعيد ، وفعل ماض كسَمَّرَ — علم فرس — قال الشاعر :

٧٠ — أبوكُ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدِهِ وَجَدْدِي يَا حَجَّاجُ فَارِسُ سَمْرَا

الكنية — وهي قوله «أبي عمرو» — فدل ذلك على جواز تأخير الكنية عن الاسم ، وقد دل البيت السابق على جواز تقديمها عليه ، فيكون مجموع البيتين دليلا على أنه لا ترتيب بينهما ؛ بل يجوز أن تبدأ بأيهما شئت وتؤخر الآخر

٧٠ — هذا البيت لجليل بن عبد الله بن معمر العذري ، صاحب بيتنة

اللفظ : «حباب» بضم الحاء المهملة ، بزنة غراب — أراد به الحيث الساكر ، من قولهم للحية : حباب ، وقولهم للشيطان : حباب ، ونحو ذلك «سارق الضيف برده» ذهب العلامة الصبان رحمه الله إلى أن إضافة «سارق» إلى «الضيف» من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ، و «برده» مفعول به لسارق ، وعليه فالمراد بالعبارة في نظره أنه حبان ، وهذا لا يوافق سابق الكلام ، وعندى أن الفاعل ضمير مستتر في «سارق» يعود إلى قوله «أبوك» وإضافة

وفعل مضارع كَيْشَكُرُ ، قال الشاعر :

٧١ - وَيَشْكُرُ اللَّهُ لَا يَشْكُرُهُ

«سارق» إلى «الضيف» من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، و«برده» بدل من الضيف ، بدل اشتغال ، وقد روى بجر «برده» ونصبه ، كما ضبطه في اللسان ، فرواية الجر على أنه بدل على اللفظ ، ورواية النصب على أنه إبدال منه باعتباره مفعولا «ياحجاج» روى مكانه ابن منظور «ياعباس» الإعراب : «أبوك» مبتدأ «حباب» خبره «سارق» صفة لحباب ، وأخبر ثان «الضيف» مضاف إلى سارق ، من إضافة اسم الفاعل لمفعوله ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى المبتدأ «برده» بدل من الضيف ، والضمير مضاف إليه «وجدى» الواو عاطفة ، جد : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه «يا» حرف نداء «حجاج» منادى ، وقد اعترض بين المبتدأ وخبره بجملة النداء «فارس» خبر المبتدأ «شمرا» مضاف إليه ، وألفه للإطلاق

الشاهد فيه : قوله «شمرا» فإن أصله فعل ماض من التشمير ، تقول : شمير إزاره : إذا رفعه ، وتقول : شمير في الأمر ، إذا خف ، ومنه قولهم : ناقة شمير : أى سريعة ، وقد نقل هذا اللفظ من ذلك ؛ فسموا به فرسا ، كما في بيت الشاهد ، وسموا به ناقة كما في قول الشماخ :

وَمَا رَأَيْتُ الْأَمْرَ عَرْشَ هَوِيَّةٍ تَسَلَّيْتُ حَاجَاتِ الْفُؤَادِ بِشَمْرًا

وسموا به رجلا ، كما في قول امرئ القيس :

فَهَلْ أَنَا مَاشٍ بَيْنَ شَوْطٍ وَحَيَّةٍ ؟ وَهَلْ أَنَا لَاقٍ حَيَّ قَيْسٍ بِنِ شَمْرًا

ومثل ذلك «خضم» ، و«بقم» ، و«كعسب» ، و«ترجم» ، كل هذه أعلام منقولة عن الفعل الماضي

٧١ - قد بحثت عن هذا الشاهد طويلا فلم أجده أحدا استشهد به سوى الشارح رحمه الله ولم أقف له على تمة ، ولا وجدت له سابقا أو لاحقا . والشاهد على ما في الشرح شطر من مخلع البسيط ؛ ولعل هذا محرف عن بيت من المتقارب لزيد الأعجم زواه جار الله الزمخشري ، وهو قوله :

وَيَشْكُرُ تَشْكُرُ مَنْ ضَامَهَا وَيَشْكُرُ اللَّهُ لَا تَشْكُرُ

اللفظة : «يشكر» : علم منقول من الفعل المضارع ، وقد سميت به العرب أبوى قبيلتين عظيمتين : إحداهما من بكر وائل ، والثانية في الأزدي ؛ فأما الأولى فأبوها يشكر بن علي بن بكر ابن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة ، وأما الثانية فأبوها يشكر بن مبشر بن صعب «يشكره» : يثنى عليه ، ويحمده

الإعراب : «يشكر» : مبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة إذا اعتبرته منقولا عن الفعل المضارع وحده ، ومرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية

وجملة وستأتي ، ( وَ ) بعضه الآخر ( ذُوَارُهُ جِبَالٌ ) ؛ إذ لا واسطة على المشهور ، وذهب بعضهم إلى أن الذي علميته بالغالبة لا منقول ولا مرتجل ، وعن سيبويه أن الأعلام كلها منقولة ، وعن الزجاج كلها مرتجلة ، والمرتل هو : ما استعمل من أول الأمر علما ( كَسَعَادَ ) علم امرأة ( وَأَدَدٌ ) علم رجل ( وَ ) من المنقول ما أصله الذي نقل عنه ( جُمَلَةٌ ) فعلية والفاعل ظاهر : كَبَرَقَ نَحْرُهُ ، وشَابَ قَرْنَاهَا ؛ أو ضمير بارز : كأطرقاً — علم مفازة — قال الشاعر :

إذا اعتبرته منقولا عن الفعل المضارع المشتمل على الضمير « الله » يجوز أن يروى منصوبا ، ويجوز أن يروى مرفوعا ؛ فإن رويته منصوبا فهو منصوب على التعظيم بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام : ويشكر لا يشكر الله لا يشكره ، وإن رويته مرفوعا فهو مبتدأ خبره الجملة التي بعده ، والضمير المرفوع المستتر في « لا يشكره » عائد إلى يشكر ، والضمير المنصوب البارز عائد إلى لفظ الجلالة ؛ وهذان الوجهان على أنه من باب الاشتغال في قوله « الله لا يشكره » ويجوز وجه آخر ، وهو أن يكون « الله » مبتدأ ثانيا ، و« لا » نافية « يشكره » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى المبتدأ الثاني الذي هو لفظ الجلالة ، والضمير البارز المتصل يعود إلى المبتدأ الأول ، وهو مفعول به مبنى على الضم في محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وقد عرفت العائد من كل جملة على مبتدأها ، ومعنى « لا يشكره » على الوجه الأخير لا يجازيه جزاء الشاكرين

الشاهد في : قوله « يشكر » حيث استعمل علما ، وأصله فعل مضارع من شكره يشكره من باب نصر — إذا أتى عليه ومدحه ، وقد عرفت في صدر الكلام أن هذا اللفظ في هذا الموقع يحتمل أن يكون منقولا عن المضارع وقع موقع المرفوع ؛ إذ يجوز أن يكون رفعه الحال هو الذي تطلبه عامل الرفع ؛ ويجوز أن يكون هو رفعه الأصلي الذي كان معه قبل النقل ؛ فإن كان في موقع المنصوب أو المجرور تبينت حاله ، ولم يحتمل إلا وجهها واحدا ، ومن هنا جزمنا لك في شرح الشاهد ( رقم ٧٣ الآتي ) بأن « يزيد » في قول الراجز :

\* نُبِئْتُ أَخْوَالِي بِنِي يَزِيدُ \*

علم منقول عن الجملة ؛ وذلك لأن الرواية برفع « يزيد » وموقعه موقع المجرور ؛ لأنه مضاف إلى ما قبله ، فالوكان منقولا عن المضارع وحده لجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، كما يعامل سائر ما لا ينصرف ، ومثل بيت الشاهد قوله :

وَيَشْكُرُ لَا تَسْتَطِيعُ الْوَفَاءَ وَتَعْجِزُ يَشْكُرُ أَنْ تَعْدِرَا

وهو في هذا البيت أيضا محتمل للوجهين في الموضعين جميعا ؛ فلا تغفل عما قدمناه

## ٧٢ - عَلَى أَطْرَقًا بِأَلِيَّاتِ الْحِيَامِ

٧٢ - هذا صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي ، وعجزه قوله :

\* إِلَّا التَّمَامُ وَإِلَّا الْعِصِيُّ \*

والبيت من قصيدة له عدة أبياتها في « أشعار الهذليين » أربعة عشر بيتا ، بدأها بذكر الأطلال ودروسها وعفاء رسومها ، ويقع بيت الشاهد خامس بيت فيها ، ثم رثى ابن عمه نشيبة بأبيات من آخرها ، ومطلع هذه الكلمة :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقَمِ الدَّوَاةِ يَزْبُرُهَا الكَاتِبُ الحِمَيْرِيُّ

اللفظة : « رقم » أصله مصدر رقم الكتاب يرقمه - من باب نصر - إذا أعجمه وبينه ، ومنه ( كتاب مرقوم ) أى : مكتوب ، وتقول : رقت الكتاب فهو كتاب مرقوم : إذا كنت قد بينت حروفه بعلاماتها من التنقيط ونحوه « يزبرها » من بابى ضرب ونصر - يكتبها « الحميرى » المنسوب إلى حمير - بزنة درهم - وخصه بالذكر لأن الكتابة أصلها من اليمن « أطرقا » بفتح الهمزة وكسر الراء بينهما طاء مهملة ساكنة - اسم موضع من منازل هذيل ، وهو المراد هنا ، وهو أيضا اسم موضع من نواحي مكة من منازل كعب بن خزاعة ؛ قال أبو عمرو : « أطرقا : اسم لبلد بعينه ، مأخوذ من فعل الأمر ، وفيه ضمير علامته الألف ، كأن سالكه سمع نبأه فقال لصاحبيه : أطرقا » اه ، وقال الأصمى : « كان ثلاثة نفر بهذا المكان ، فسمعوا أصوانا ، فقال أحدهم لصاحبيه : أطرقا ، فسمى بذلك » اه ، وقال أبو الفتح : « وىروى \* علا أطرقا . . \* - أى بفتح الهمزة وضم الراء أو كسرهما والتنوين - فعلى هذا يكون « علا » فعلا ماضيا ، و « أطرق » جمع طريق : فمن أنت الطريق جمعه على أطرق مثل عناق وأعناق وذراع وأذرع ، ومن ذكره جمعه على أطرقاء ، مثل صديق وأصدقاء ، فيكون قد قصره للضرورة » اه كلامه بإيضاح يسير ، وعليه لا شاهد في البيت « الحيام » جمع خيمة ، وهى - عند العرب - بيت من عيدان « التمام » بضم التاء ، بزنة غراب - نبت ضعيف يحشى به خصاص البيوت ويستتر به جوانب الخيمة « العصى » خشب بيوت الأعراب

الأعراب : « على أطرقا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الديار ، وأطرقا : مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية « باليات » حال ثانية من الديار « الحيام » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « التمام » يروى مرفوعا ومنصوبا ، فمن نصبه فلا إشكال فى أنه منصوب على الاستثناء ؛ لأنه مستثنى من كلام تام موجب ، ومن رفعه فإنا عمدا إلى أنه مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير إلا التمام باقية ، أو لم تيل ، أو نحو ذلك « وإلا » الواو عاطفة ، إلا : زائدة « العصى » : معطوف على التمام ، والقصيدة تروى مرفوعة القوافى وتروى ساكنتها ؛ فمن رواها ساكنة جاز لك عليه أن تحملها على محملى « التمام » فى روايته ، ومن رواها مرفوعة فإن كان



أو مستتر: كيزيد، في قوله:

٧٣ - نَبْتُ أَخْوَالِي بِنِي يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ

« الثمام » مرفوعا فالأمر بين ، وإن كان منصوبا كان محمله على المعنى ، وبيان ذلك أنه لما حكم على الديار بالبي ، ثم استثنى منها الثمام ؛ كان كأنه قد قال : بليت الديار وبقى الثمام ، فاستغاب أن يعطف عليه بالرفع ؛ لأنه مرفوع في المعنى ؛ وليس الرفع بالعطف على المعنى وإن كان المعطوف عليه غير مرفوع لفظا ببدع في كلامهم ، ألا ترى أن الفرزدق يقول :

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مَجْلَفًا

انظر إليه كيف رفع « أو مجلف » مع أن المعطوف عليه - وهو قوله « إلا مسحتا » - منصوب ، وليس ذلك إلا لأنه راعى معنى : ذهب كل المال وبقى مسحت أو مجلف ، ومثله قول الآخر :

غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً حُصَيْنٍ عَيْبِطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْحَمَرُ

فرفع « الحمر » مع عطفه على « عيبطات » على تقدير : وحلت له الحمر

الشاهر فيه : قوله « أطرقا » حيث سمي به ، وأصله فعل أمر - مأخوذ من قولهم : أطرق يطرق ؛ إذا أنصت - مسند إلى ضمير الاثنين ، وهو الألف ، فهو في الأصل جملة من فعل وفاعل ؛ وقد أوضحنا لك في صدر الكلام اختلاف العلماء في ذلك

٧٣ - نسب العلماء هذا البيت لرؤية بن العجاج ، ولم أجده في أصل ديوانه ، وإنما ذكره جامع الديوان في زيادته ، وروى معه بيتا آخر ، وهو :

يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبُرُودُ وَالْتَّمَرُ حُبًّا مَالَهُ مَزِيدُ

اللفظة : « نبئت » بالتضعيف وبالبناء للجهول - أعلمت وأخبرت « أخوالي » الأخوال : جمع خال ، وهو أخو الأم « يزيد » هكذا وقع في رواية النحويين ، ومنهم الرخشمري ، وقال ابن يعيش : « صوابه بالتاء المثناة من فوق ، وهو اسم رجل تنسب إليه الثياب التزيدية » اه ، لكن قد عرف في أسماء العرب من سمي « يزيد » بالياء المثناة التحتية ، ومن هؤلاء : يزيد بن معاوية ، ويزيد بن قسم بن ربيعة ، ويزيد بن منصور الحميري « ظلما » الظلم : هو وضع الشيء في غير محله ، أو منعه من محله « فديد » هو الصياح والجلبة « السخون » بفتح السين المهملة ، وضبطه في الديوان بالضم ، وهو خطأ - مايسخن من المرق « البرود » - بفتح الباء - بمعنى البارد ، ويروى في مكانه « العصيد » وهو العصيدة ، وهو دقيق يلت بالسمن ويطبخ « والتمر » روى ناشر الديوان في مكانه « والقز » وهو تصحيف « حبا ماله مزيد » قال ابن منظور : يروى حتى ماله مزيد ❖

الإعراب : « نبئت » : فعل ونائب فاعل ، وهو مفعوله الأول « أخوالي » مفعول ثان ،

وياء المتكلم مضاف إليه « بنى » بدل من أخوالى « يزيد » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية « ظلما » مفعول لأجله ، أو حال بتأويل المشتق ، أى : ظالمين « علينا » جار ومجرور متعلق بقوله « ظلما » أو بقوله « فديد » الآتى . « لهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر ، وحجلة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثالث لنبتت

الشاهرفيه : قوله « يزيد » حيث سمي به ، وأصله فعل مضارع من « زاد » مشتمل على ضمير مستتر فيه ، فنقل من الجملة المؤلفة من فعل وفاعل إلى العامية  
فإن قلت : فما السر في حملكم إياه على النقل من الجملة ، ولم تقدرُوا نقله من الفعل المضارع وحده ؟

فالجواب أنا وجدنا العرب قد جرت عادتهم إذا نقلوا عن الفعل المضارع وحده أعربوه إعراب ما لا ينصرف ، ولم يحكوه ، فإذا قدرُوا النقل عن مجموع الفعل والفاعل حكوه على حاله التى كان عليها قبل النقل في جميع مواقع الإعراب ، فلو أنه كان منقولاً عن الفعل وحده لكان بنصب الدال لا ضمها . قال ابن منظور : « أما قوله \* نبتت أخوالى إلخ \* قال ابن سيده : فعلى أنه ضمن الفعل الضمير فصار جملة ، فاستوجبت الحكاية ؛ لأن الجمل إذا سمي بها فكما أن تحكى فافهم ، ونظره ثعلب بقوله :

بُنُو يَدْرُ إِذَا مَشَى وَبُنُو يَهْرُ عَلَى الْعَشَا

وقوله :

لَا ذَعَرْتُ السَّوَامَ فِي فَلَقِ الصُّبْحِ مُغَيَّرًا وَلَا دُعَيْتُ يَزِيدُ

أى : لادعيت الفاضل ، والمعنى : هذا يزيد ، وليس يتمدح بأن اسمه يزيد ؛ لأن يزيد ليس موضوعا بعد النقل له عن الفعلية إلا للعامية « اه كلامه مجروفة . وقد سما « تغلب » من الفعل المضارع أيضا وهو اسم قبيلة مشهورة ، وقال الفرزدق :

لَوْ لَا فَوَارِسُ تَغْلِبُ ابْنَةُ وَاثِلٍ وَرَدَّ الْعَدُوُّ عَلَيْكَ كُلَّ مَكَابِ

وسموا أيضا « يعصر » وهو اسم قبيلة منها باهلة ، وقال الشاعر :

لَا تَرَهُ كَنَّ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ أَبْنَاءَ يَعْصُرٍ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدْرُ

وسموا « يشكر » أيضا ، وهو اسم قبيلة في بكر بن وائل ، وشاهدها سبق قبل هذا ، وكل هذا إذا قدر النقل فيه عن الفعل وحده أعربته إعراب ما لا ينصرف ، وإن قدرته منقولاً عن الفعل والفاعل ألزمت آخره الرفع حكاية لحاله قبل التسمية به ، وشاهد معاملة المنقول عن المضارع معاملة الاسم الذى لا ينصرف قول ليلى الأخيلية :

ومنه إصميت - علم مفارة - قال الشاعر :

٧٤ - أَشْلَى سُلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بِوَحْشٍ إِصْمِيتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدُ

لَنْ تَسْتَطِيعَ بِأَنْ تُحَوَّلَ مُجْدَهُمْ حَتَّى تُحَوَّلَ ذَا الْهَضَابِ يَسُومًا

يسوم : اسم جبل ، وهو مسمى بالفعل المضارع من السوم ، وقال أبو ذؤيب الهذلي :

يَعْتُرْنَ فِي حَدِّ الظُّبَاتِ كَأَنَّهَا كَسَيْتَ بَرُودَ بَنِي تَزِيدَ الْأَذْرُعُ

ومثال حكايته على أنه منقول من الجملة قول عقيبة الأسدي :

فَهَبْهَا أُمَّةً هَلَكْتَ ضَمِياعًا يَزِيدُ يَسُوسُهَا وَأَبُو يَزِيدُ

وقول الأسود بن يعفر :

فَلَوْحِي إِنْ بَدَا لِكَ أَوْ أَفِيْقِي قَقْبَلِي قَدْ مَضَى وَهُوَ الْحَمِيدُ

أَبُو الْعَوْرَاءِ لَمْ أَكْمَدْ عَلَيْهِ وَقَيْسُ فَأَتَنِي وَأَبُو يَزِيدُ

٧٤ - البيت للراعي ، واسمه عبيد بن حصين النيمري ، من قصيدة له يمدح بها عبد الله بن

معاوية بن أبي سفيان ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

طَافَ الْخِيَالُ بِأَحْبَابِي وَقَدْ هَجَدُوا مِنْ أُمَّ عُلُوَانَ لَانْحُوْ وَلَا صَدْدُ

وقبل بيت الشاهد أبيات يصف فيها الثور ، وهي قوله :

أَوْ نَاشِطٌ أَسْفَعُ الْخَدَيْنِ الْجَبَاهُ نَفْحُ الشَّمَالِ فَأَمْسَى دُونَهُ الْعَقْدُ

حَتَّى إِذَا هَبَطَ الْأَحْدَانَ وَانْقَطَعَتْ عَنْهَا سَلَسِلُ رَمْلِ بَيْنَهَا وَهُدُ

صَادَفَ أَطْلَسَ مَشَاءً بِأَكْلِهِ إِثْرَ الْأَوَابِدِ مَا يَنْمِي لَهُ سَبْدُ

اللفظة : « طاف » مرّ ، ومنه قيل للعسس : طائف ، وبابه قال « هجدوا » رقدوا ،

وناموا « نحو » توجه وقصد ، وهو مبتدأ حذف خبره ، وتقديره : لا توجه منها إلينا « صدد »

بزنة حمل - هو القرب ، ومنه يقال : دارى صدد داره ، أى : قبالتها قريبة منها ، والناشط : الثور

الوحشى ، والأسفع : الأسود المشرب حمرة « الجباه » : اضطره « العقدة » - بفتح العين وفتح القاف

أو كسرهما - جمع عقدة ، وهى ما تراكم وتعتد من الرمل « الأحدان » بضم الهمزة - قطع رمل

متفرقة ، والأصل وحدان - بالواو - فقلبت واوه همزة « هدد » بضمين ، بزنة كتب - جمع

وهاد ، والوهاد : جمع وهدة - بفتح فسكون - وهى المكان المظلم ، وضمير « صادف » المستتر

فيه يعود إلى الناشط « أطلس » يريد به الصياد القانص ، وأصله الذئب « مشاء » هوصيغة مبالغة

من مشى « أكابه » جمع كلب « الأوابد » جمع آبدة ، وهى الوحوش « نيمى » يزيد « سبد »

أصله الصوف ، وأراد به المال والماشية « أشلى » أغرى ، كذا قيل ، وانتقده غير واحد من أئمة اللغة ؛ قال ابن منظور : « قال ثعلب : وقول الناس : أشليت الكلب على الصيد ؛ خطأ ، وقال أبو زيد : أشليت الكلب : أى دعوته ، وقال ابن السكيت : يقال : أوسدت الكلب بالصيد ، وأسدته : إذا أغريته ، ولا يقال أشليته ، إنما الإشلاء الدعاء ، يقال : أشليت الشاة والناقة ، إذا دعوتهما بأسمائهما لتحلبهما » اه كلامه ، وقد ثبت صحة أشليت الكلب بمعنى أغريته وقد وقع ذلك كثيرا فى الشعر العربى وفسره به جماعة من أئمة اللغة ، انظر قول زياد الأعجم :

أَتَيْنَا أَبَا عَمْرٍو فَأَشَلَّى كِلَابَهُ      عَلَيْنَا فَكِدْنَا بَيْنَ بَيْتَيْهِ نُؤْ كُلُّ

وانظر قول الفرزدق يهجو جريرا :

تُشَلَّى كِلَابَكَ وَالْأَذْنَابُ شَائِلَةٌ      عَلَى قُرُومِ عِظَامِ الْهَنَامِ وَالْقَصْرِ

وانظر ما أنشده أبو هلال العسكري :

أَلَا أَيُّهَا الْمُشَلَّى عَلَى كِلَابِهِ      وَلى - غَيْرَ أَنْ لَمْ أَشْلِهِنَّ - كِلَابُ

تجد معنى الإغراء واضحا من هذه الآيات كلها . وقوله فى البيت المستشهد به « سلوقية » أراد كلابا سلوقية ، وهى المنسوبة إلى سلوق - بفتح السين وضم اللام مخففة - وهو موضع باليمن تنسب إليه الدرود والكلاب ، وقيل : هو موضع ببلاد الروم « إصمت » قال ياقوت : « هو اسم علم لبرية بعينها ، وقال بعضهم : العلم هو : وحش إصمت ، الكلمتان جميعا ، وقال أبو زيد : يقال : لقيته بوحش إصمت ، وببلدة إصمت ، أى : بمكان قفر » اه « أصلها » جمع صلب ، وهو وسط الظهر من العنق إلى العجز « أود » بفتح الحين ، بزنة حمل - هو الاعوجاج ، قال الأصمى : « إذا كان فى ظهر الكلب احديداب قليل كان أفره له ، وإذا كان الكلب واسع الفمحة كان ذلك أسرع لجره » اه

المعنى : أغرى هذا الصياد كلابه السلوقية الموصوفة بأنها فى أصلها اعوجاج بوحش هذه البرية .

الاعراب : « أشلى » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الأطلس ، وهو فاعله « سلوقية » مفعول به « باتت » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر ، وخبره محذوف يدلّ عليه ما بعده « وبات » الواو عاطفة ، بات : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر « لها » متعلق بمحذوف خبر بات « بوحش » جارّ ومجرور متعلق بقوله « أشلى » السابق « إصمت » مضاف إليه « فى أصلها » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أود » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب صفة لسلوقية

﴿ تنبيه ﴾ حكم العلم المركب تركيب إسناد — وهو المنقول من جملة — أن يحكى أصله ،  
 ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر ، لكنه بمقتضى القياس جائز اه  
 ( وَ ) من العلم ( مَا يَمْزَجُ رُكْبَانًا ) وهو : كل اسمين جعلنا اسماً واحداً ، منزلاً ثانيهما من  
 الأول منزلة تاء التانيث مما قبلها ، نحو : بَعْلَبَكَّ ، وَحَصْرَمَوْتْ ، وَمَعْدِي كَرِبْ ، وَسَيْبِيَّهْ ،  
 و ( ذَا ) المركب تركيب مزج ( إِنْ يَغْيِرُ وَيَهْ ) أي : خُتْم ( أَعْرَبَا ) إعراب ما لا  
 ينصرف على الجزء الثاني ، والجزء الأول يبنى على الفتح ، مالم يكن آخره ياء كعدي كرب ،  
 فيبنى على السكون ، وقد يبنى ماتم بغير « وَيَهْ » على الفتح تشبيهاً بِمَحْمَسَةِ عَشْرَ ، وقد يضاف  
 صدره إلى مجزئه . والأول هو الأشهر ؛ أما المركب المزجى المختوم بويه كسيبويه وَعَمْرُويَّهْ ،  
 فإنه مبنى على الكسر ؛ لما سلف ، وقد يعرب غير منصرف كالمختوم بغير « وَيَهْ » .  
 ( وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ ) وهو : كل اسمين جعلنا اسماً واحداً ، مُنْزَلاً ثانيهما  
 من الأول منزلة التنوين ، وهو على ضربين : غير كنية ( كَعَبْدِ شَمْسٍ ، وَ ) كنية ، مثل  
 ( أَبِي قُحَافَةَ ) وإعرابه إعراب غيره من المتضايين  
 ( وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ ) التي لا تُولَفُ غالباً كالسباع والوحوش والأحناش ( عِلْمٌ )

الشاهر في : قوله « اصمت » حيث سمي به ، وأصله فعل أمر وفيه ضمير مستتر ، فهو من  
 باب نقل الجملة المركبة من فعل وفاعل إلى العامية ، وليس منقولاً عن فعل الأمر وحده كما زعم جماعة  
 بقى أن تتساءل قائلاً : إن المعروف في فعل الأمر من « صمت » إما هو « اصمت » بهمة  
 وصل مضمومة ، وضم الميم ؛ والمنقول في هذا العلم قطع الهمزة مكسورة وكسر الميم ، فكيف تغير  
 عما كان عليه من ثلاث جهات ؟

والجواب : أما عن قطع الهمزة فقد قال ياقوت : « وقطعت همزته ليجرى على غالب الأسماء ،  
 وهكذا جميع ما يسمى به من فعل الأمر » اه ، ومثله للحق الرضى ، واستشهد بالبيت على أنه  
 إذا سمي بفعل فيه همزة وصل قطعت . وأما كسر الهمزة وكسر الميم فقد وجهه العلماء بأحد ثلاثة  
 توجهات : الأول : أن يكون ذلك لغة لم تصل إليهم إلا عن طريق هذا البيت ، يعني أن صمت  
 يصمت قد ورد من باب نصر و باب ضرب ؛ فأما باب نصر فهو المشهور المعروف ، وأما باب ضرب  
 فهو قليل لم يسمع إلا في هذا البيت ، والثاني : أن يكون التغيير قد حصل لأجل النقل للعامية ،  
 والثالث — وهو يخرج عن الاستشهاد — أن يكون علماً مرتجلاً على هذه الرنة ، وغايته أن مادته  
 وافقت مادة فعل الأمر من صمت . قال ياقوت : « وكسر الهمزة إما لغة لم تبلغنا ، وإما أن يكون  
 غير في التسمية به عن « اصمت » بالضم الذي هو مشهور في مضارع « صمت » ، وإما أن يكون  
 مجرداً مرتجلاً » اه باختصار وإيضاح يسيرين ، ومثله لابن يعيش ، وابن جنى ، وابن المستوفى

عوضاً عما فاتهما من وضع الأعلام لأشخاصها لعدم الداعي إليه ، وهذا هو النوع الثاني من نوعي العلم ، وهو ( كَعَلِمَ الْأَشْخَاصَ لَفْظًا ) ؛ فلا يضاف ، ولا يدخل عليه حرف التعريف ، ولا ينعت بالنكرة ، ويبتدأ به ، وتنصب النكرة بعده على الحال ، ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث في «أَسَامَةَ» ، و«تُعَالَةَ» ، ووزن الفعل في «بَنَاتٍ أَوْبَرَ» ، و«ابن آوى» ، والزيادة في «سُبْحَانَ» علم التسييح ، و«كَيْسَانَ» علم على الغدر .

وَعَلِمَ : مفعول بوضعوا ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة . وَلَفْظًا : تمييز ، أى : العلم الجنسى كالعلم الشخصى من حيث اللفظ .

( وَهُوَ ) من جهة المعنى ( عَمَّ ) وشاع في أمته ؛ فلا يختص به واحد دون آخر ، ولا كذلك علم الشخص ، لما عرفت ، وهذا معنى ما ذكره الناظم في باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من أن «أَسَامَةَ» ونحوه نكرة معنى معرفة لفظاً ، وأنه في الشيع كأسد . وهو مذهب قوم من النحاة ، اسكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس في الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما فى المعنى أيضا ، وفى كلام سيبويه الإشارة إلى الفرق ، فإن كلامه فى هذا حاصله أن هذه الأسماء موضوعة للحقائق المتحدة فى الذهن ، ومثله بالمعهود بينه وبين مخاطبه ، فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام ، فلا يبعد أن يوضع له علم .

قال بعضهم : والفرق بين «أسد» و«أسامة» أن «أسداً» موضوع للواحد من آحاد الجنس لابعينه فى أصل وضعه ، و«أسامة» موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن ، فإذا أطلقت «أسداً» على واحد أطلقت على أصل وضعه ، وإذا أطلقت «أسامة» على واحد فإنما أردت الحقيقة وزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ، فجاء التعدد ضمناً ، لا باعتبار أصل الوضع ، قال الأندلسى شارح الجزولية : وهى مسألة مشكلة .

(مِنْ ذَلِكَ) الموضوع علماً للجنس (أُمُّ عَرِيْطٍ) وَشَبْوَةٌ (لِلْعَرَبِ \* وَهَكَذَا تُعَالَةُ) وَأَبُو الْحَصِينِ (لِلثَعْلَبِ) ، وَأَسَامَةُ وَأَبُو الْحَارِثِ لِلْأَسَدِ ، وَذُو أَلَّةٍ وَأَبُو سَبْعَةَ لِلذُّئْبِ ، (وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ) عِلْمٌ (لِلْبَرَّةِ) بِمَعْنَى الْبَرِّ ، وَ(كَذَا فَجَارٍ) بِالْكَسْرِ كَحَذَامٍ (عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ) بِمَعْنَى الْفَجْرِ ، وَهُوَ : الْمِيلُ عَنِ الْحَقِّ ، وَقَدْ جَمَعَهُمَا الشَّاعِرُ فِي قَوْلِهِ :

٧٥ - إنا اقتسمنا خطبتنا بيننا فحمت برّة وأحتمت فجار

٧٥ - البيت من قصيدة للناطقة الديباني ، ومطلعها :

طال الثواء على رؤوم ديارٍ قفرٍ أسائلها ، وما استخباري !

وسببها أن زرعة بن عمرو بن خويلد كان قد لقي النابعة بسوق عكاظ ، فأشار عليه أن يحرض قومه على قتال حلفائهم من بني أسد ، فأبى النابعة ذلك ، ثم بلغه أن زرعة يهدده ، فقالها يهجو ؛ وقبل بيت الشاهد - وهو أول القصيدة في بعض الروايات - قوله :

نُبِّتْ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةَ كَأَسْمِهَا - يَهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ  
فَحَلَفْتُ يَا زُرْعَ بْنَ عَمْرِو إِنْ نِي - رَجُلٌ يَسُوقُ عَلَيَّ الْعَدُوَّ ضِرَارِي  
أَرَأَيْتَ يَوْمَ عَكَاظَ حِينَ لَقَيْتَنِي تَحْتَ الْعَجَاجِ مَا شَقَقْتَ غُبَارِي

اللفظ : « الثواء » بفتح الثاء الثلاثة - الإقامة « رسوم » جمع رسم ، وهو ما كان لاصقا بالأرض من آثار الديار « قفر » هو صفة للديار ، ومعناها التي لانبات بها ولا ماء « وما استخباري » ينكر على نفسه أن يسأل ديارا لاتحجب سائلها « نبئت » بالبناء للمجهول وبالتضعيف ، من « نبأ » إذا أخبره « والسفاهة كاسمها » أي : أن اسم السفاهة قبيح وفعالها قبيح مستشع كقبح اسمها وشناعته ، والسفاهة : نقيض الحلم « ضراري » مصدر ضاره - بتشديد الراء - بمعنى ضره « شقت غباري » يريد أنك لم تلحقني ولم تكن مثلي « برّة ، فجار » قال ابن منظور : « فجار : اسم للفجرة - بفتح الفاء وسكون الجيم - وهي الفجور ، وهو معرفة ، وزنته كقطام ، قال النابعة : إنا اقتسمنا . . . البيت ، قال ابن سيده : قال ابن جني : فجار معدولة عن فجرة ، وفجرة علم غير مصروف ، كما أن برّة كذلك ، وقول سيبويه : إنها معدولة عن الفجرة - تفسير على طريق المعنى لاعلى طريق اللفظ ، وذلك أن سيبويه أراد أن يعرف أنه معدول عن فجرة علما فيريك ذلك ، فعدل عن لفظ العالمية المراد إلى لفظ التعريف فيها المعتاد ؛ وكذلك لو عدلت عن برّة قلت : برار ، كما قلت : فجار ، وشاهد ذلك أنهم عدلوا حذام وقطام عن حاذمة وقاطمة ، وهما علمان ، فكذلك يجب أن تكون فجار معدولة عن فجرة علما أيضا » اهـ

الإعراب : « إنا » إن : حرف توكيد ونصب ، ونا : اسمها « اقتسمنا » فعل وفاعل « خطبتنا » مفعول به ، ونا : مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر إن « بيننا » ظرف متعلق باقتسم ، والضمير مضاف إليه « فحمت » الفاء عاطفة ، حملت : فعل وفاعل « برّة » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة « واحتمت » الواو عاطفة ، احتملت : فعل وفاعل « فجار » مفعول به ، مبني على الكسر في محل نصب

الشاهد في : قوله « فجار » حيث استعمله علما على الفجرة ، وهي الفجور الذي هو الليل عن الحق ، وقد عرفت ما فيه من عبارة ابن منظور التي سقناها في صدر الكلام

ومثله « كَيْسَان » علم الغدر ، ومنه قوله :

٧٦ — إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ إِلَى الْغَدْرِ أَذْنِي مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدِ

وكذا « أُمُّ قَشْعَمٍ » للموت ، و « أُمُّ صَبُورٍ » للأمر الشديد

فقد عرفت أن العلم الجنسى يكون للذوات والمعاني ، ويكون اسما وكنية

﴿خاتمه﴾ قد جاء علم الجنس لما يؤلف ، كقولهم للمجهول العين والنسب : « هَيَّانَ بْنِ بَيَّانٍ »

وللفرس : « أَبُو الْمَضَاءِ » ، وللأحمق : « أَبُو الدَّغْفَاءِ » ، وهو قليل

٧٦ — البيت لضمرة بن ضمرة بن جابر بن قطن ، وقبله :

إِذَا كُنْتَ فِي سَعْدٍ وَأُمُّكَ مِنْهُمْ غَرِيْبًا فَلَا يَغْرُزُكَ خَالِكَ مِنْ سَعْدٍ

وذكر ابن دريد أن البيتين للنمر بن تواب في بني سعد ، وهم أخواله ، قاله في اللسان . وقد روى ابن قتيبة في كتابه الشعر والشعراء ( طبع أوروبا ) وأبو العباس المبرد في الكامل ، البيت السابق على بيت الشاهد منسوباً إلى النمر بن تواب ، وذكرنا معه بيتنا آخر ، وهو :

فَإِنَّ ابْنَ أُخْتِ الْقَوْمِ مُصْعَىٰ إِنَاؤُهُ إِذَا لَمْ يُزَاحِمْ خَالَهُ بِأَبِّ جَلْدٍ

وليس في كتاب الشعر والشعراء المطبوع في مصر سوى هذا البيت

اللغة : « كيسان » اسم للغدر ، وقال ابن الأعرابي : « الغدر يكنى أبا كيسان ، وقال كراع :

هي طائية » ، وكل هذا أصله من الكيس ، وهو العقل « كهولهم » الكهول : جمع كهل ، وهو

الذي وخطه الشيب « أدنى » روى صاحب اللسان في مكانه « أسمى » وروى بدله « أولى » وقوله

« المرء » جمع أمرء ، وهو الغلام الذي لم ينبت الشعر في وجهه ، ويقال : غلام أمرء ، ولا يقال :

جارية مرداء « مصغى إناؤه » يريد أنه ينقص حقه ، ولا يستوفي حظه ، وأصل إصغاء الإناء إمالته ،

فإذا مال الإناء أربق مافيه

الإعراب : « إذا » ظرفية مضمنة معنى الشرط « ما » زائدة « دعوا » فعل وفاعل ،

والجمله في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهي فعل الشرط « كيسان » بالنصب مفعول به ، وبالضم

منادى بحرف نداء محذوف : أى يا كيسان « كانت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « كهولهم »

اسم كان ، والضمير مضاف إليه « إلى الغدر » متعلق بقوله « أدنى » الآتى « أدنى » خبر كان

« من شباهم » متعلق بأدنى أيضا ، والضمير مضاف إليه « المرء » صفة لشباب

الشاهر فيه : قوله « كيسان » حيث استعمله اسما للغدر ، والبيت ظاهر الدلالة على ذلك



## اسم الإشارة

اسم الإشارة : ما وضع لمشار إليه ، وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاء بحصر أفراده بالعد ، وهي ستة ؛ لأنه : إما مذكر أو مؤنث ، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع (بداً) مقصوراً (لِمَفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشْرٌ) ، وقد يقال « ذاء » - بهمزة مكسورة بعد الألف - و « ذاته » - بهاء مكسورة بعد الهمزة - (و بِيذِي وَذِي) وتيه - بسكون الهاء ، وبكسرها أيضاً : بإشباع ، وباختلاس فيهما - و (تِي) و (تَا) وذات (عَلَى الْأُنثَى) المفردة (أَقْتَصِرَ) فلا يشار بهذه العشرة لغيرها ، كما حكاها في التسهيل (وَذَانِ) و (تَانِ لِلْمُتَنِّي الْمُرْتَفِعِ) : الأول لمذكوره ، والثاني لمؤنثه (وَفِي سِوَاهُ) أي : سوى المرتفع ، وهو المجرور والمنتصب (ذَيْنِ) و (تَيْنِ) بالياء (إِذْ كَرُّ تَطْعِ) ، وأما « إِنْ هَذَا نِ لَسَاحِرَانِ » فهوول<sup>(١)</sup> (وَبِأُولَى أَشْرٍ لَجَمْعٍ مُطْلَقًا) أي : مذكرا كان أو مؤنثا (وَالْمَذُ أُولَى) فيه من القصر ؛ لأنه لغة الحجاز ، وبه جاء التنزيل ؛ قال الله تعالى : « هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ » ، والقصر لغة تميم

﴿ تنبيه ﴾ استعمال « أولاء » في غير العاقل قليل ، ومنه قوله :

٧٧ - ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزَلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَيَّامِ

(١) ذكروا له تأويلات كثيرة ؛ منها أن هذه الآية قد جاءت على لغة من يلزم المثنى الألف في جميع أحواله ؛ ومنها أن « إِنْ » هنا حرف جواب بمعنى نعم ، مثل قول ابن الزبير « إِنْ ورا كبتها » جواباً لمن قال له : لعن الله ناقة حملتني إليك ، ومنها أن اسم إن ضمير شأن محذوف ، وهذا ن ساحران جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر إن

٧٧ - البيت لجرير بن عطية ، من قصيدة يهجو فيها الفرزدق ، وقبله - وهو المطلع -

قوله :

سَرَّتِ الْهَمُومُ فَبِتَّنْ غَيْرَ نِيَامِ وَأَخُو الْهَمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَامِ

اللفظ : « مرام » يحتمل أن يكون مصدراً ميمياً من قولهم : رام الشيء يرومه روما ومراماً ، ويحتمل أن يكون اسم مكان أو زمان من هذا الفعل أيضاً ، والميم زائدة في كل حال ، وزنته مفعول ، مثل مفتوح ومدخل ؛ فأصله مروم - بسكون الراء وفتح الواو - فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها أصالة وانفتاح ما قبلها بعد نقل الحركة ، فصارت مراما « ذم » قال ابن هشام : « الأرجح فيه كسر الميم الذي هو واجب إذا فك الإدغام على لغة الحجاز ، ودونه

وما تقدم هو فيما إذا كان المشار إليه قريبا (وَلَدَى البُعْدِ) وهي المرتبة الثانية من مرتبتى المشار إليه على رأى الناظم (أَنْطَقًا) مع اسم الإشارة (بِالْكَافِ حَرْفًا) أَلْف « أَنْطَقًا » مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، وحرَفًا : حال من الكاف ، أى : انطقن بالكاف محكوما عليه بالحرفية ، وهو اتفاق ، ونبه عليه لثلاثتهم أنه ضمير كما هو فى نحو « غَلَامِك » ولحق الكاف للدلالة على الخطاب ، وعلى حال المخاطب : من كونه مذكرا أو مؤنثا ، مفردا أو مثنى أو مجموعا ، فهذه ستة أحوال تضرب فى أحوال المشار إليه — وهى ستة كما تقدم — فذلك ستة وثلاثون ، يجمعها هذان الجدولان

وطريقة هذين الجدولين المشار إليهما : أنك تنظر لأحوال المخاطب الستة فتأخذ كل حال

الفتح للتخفيف ، وهو لغة بنى أسد ، والضم ضعيف ، ووجهه إرادة إتباع اللام للفاء « اه ، وانظر كتابنا دروس التصريف ( القسم الأول ص ١٧٠ وما بعدها ) وقوله « المنازل » هو جمع منزل أو مسنزة ، وكونه جمع منزلة هنا أولى لقوله فيما بعد : منزلة اللوى ، ويقال : منزل ومنزل ، مثل مكان ومكانة ومقام ومقامة . وقوله « اللوى » قال ياقوت : « اللوى — بكسر اللام وفتح الواو والقصر — وهو فى الأصل منقطع الرملة ، يقال : قد ألويم فانزلوا ، إذا بلغوا منقطع الرمل ، وهو أيضا : موضع بعينه قد أكثرت الشعراء من ذكره ، وخلطت بين ذلك اللوى والرمل ، فعز الفصل بينهما ، وهو واد من أودية بنى سليم ، ويوم اللوى وقعة كانت فيه لبنى ثعلبة على بنى يربوع » اه كلامه

الإعراب : « ذم » : فعل أمر ، مبنى على السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التثاق السالكين ، أو حرك بالفتح قصدا إلى التخفيف ، أو حرك بالضم للإتباع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « المنازل » مفعول به « بعد » ظرف متعلق بدم ؛ أو متعلق بمحذوف حال من المنازل « منزلة اللوى » مركب إضافى صدره مجرور بالإضافة إلى بعد « والعيش » معطوف على المنازل « بعد » مثل سابقه « أولئك » اسم إشارة فى محل جر بالإضافة إلى بعد ، والكاف حرف خطاب « الأيام » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه

الشاهد فيه : قوله « أولئك الأيام » حيث أشار بأولاء إلى الأيام ، وهو جمع يوم ، وهو من غير العقلاء ؛ فيكون ذلك دليلا على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع مطلقا : سواء أكان من العقلاء ؛ أم لم يكن ، ومثله قوله تعالى : ( إنَّ السَّمْعَ والبَصْرَ والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولًا ) هذا توجيه كلام الشارح . وقال ابن هشام : « ويروى الأقوام بدل الأيام ، فلا شاهد فيه ، وزعم ابن عطية أن رواية الأقوام هى الصواب ، وأن الطبرى غلط إذ أنشده الأيام ، وأن الزجاج تبعه فى هذا الغلط » اه ، ورواية النقائض لمحمد بن حبيب « الأقوام » كما ذهب إليه ابن عطية

منها مع أحوال المشار إليه الستة ، مبتدئاً منها بالمفرد بقسميه ، ثم بالثني كذلك ، ثم بالجمع كذلك ، وابتدئ بالخطاب المذكر المفرد ، ثم بالثني ، ثم بالجمع ، ثم المخاطبة المؤنثة المفردة ، ثم بالثني ، ثم بالجمع .

السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	الخطاب	السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	الخطاب
كيف	ذَاكَ	الرجلُ	يا رجلُ	كيف	تِيكَ	المرأةُ	يا رجلُ
كيف	ذَانِكَ	الرجلانِ	يا رجلُ	كيف	تَانِكَ	المرأتانِ	يا رجلُ
كيف	أولئِكَ	الرجالِ	يا رجلُ	كيف	أولئِكَ	النساءِ	يا رجلُ
كيف	ذَاكُمْ	الرجلُ	يا رجلانِ	كيف	تَيْكُمْ	المرأةُ	يا رجلانِ
كيف	ذَانِكُمْ	الرجلانِ	يا رجلانِ	كيف	تَانِكُمْ	المرأتانِ	يا رجلانِ
كيف	أولئِكُمْ	الرجالُ	يا رجلانِ	كيف	أولئِكُمْ	النساءِ	يا رجلانِ
كيف	ذَاكُمْ	الرجلُ	يا رجالُ	كيف	تَيْكُمْ	المرأةُ	يا رجالُ
كيف	ذَانِكُمْ	الرجلانِ	يا رجالُ	كيف	تَانِكُمْ	المرأتانِ	يا رجالُ
كيف	أولئِكُمْ	الرجالِ	يا رجالُ	كيف	أولئِكُمْ	النساءِ	يا رجالُ
كيف	ذَاكِ	الرجلُ	يا امرأةُ	كيف	تِيكِ	المرأةُ	يا امرأةُ
كيف	ذَانِكِ	الرجلانِ	يا امرأةُ	كيف	تَانِكِ	المرأتانِ	يا امرأةُ
كيف	أولئِكِ	الرجالِ	يا امرأةُ	كيف	أولئِكِ	النساءِ	يا امرأةُ
كيف	ذَاكُمْ	الرجلُ	يا امرأتانِ	كيف	تَيْكُمْ	المرأةُ	يا امرأتانِ
كيف	ذَانِكُمْ	الرجلانِ	يا امرأتانِ	كيف	تَانِكُمْ	المرأتانِ	يا امرأتانِ
كيف	أولئِكُمْ	الرجالِ	يا امرأتانِ	كيف	أولئِكُمْ	النساءِ	يا امرأتانِ
كيف	ذَا كُنَّ	الرجلُ	يا نساءِ	كيف	تِيكُنَّ	المرأةُ	يا نساءِ
كيف	ذَانِ كُنَّ	الرجلانِ	يا نساءِ	كيف	تَانِ كُنَّ	المرأتانِ	يا نساءِ
كيف	أولئِكُنَّ	الرجالِ	يا نساءِ	كيف	أولئِكُنَّ	النساءِ	يا نساءِ

وإنما قضى على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها لأنها لو كانت اسما لكان اسم الإشارة مضافا ، واللازم باطل ؛ لأن اسم الإشارة لا يقبل التنكير بحال ، وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة ( دُونَ لَامٍ ) كما رأيت ، وهي لغة تميم ( أَوْ مَعَهُ ) وهي لغة الحجاز ، ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع أسماء الإشارة ، بل مع المفرد مطلقا نحو « ذَلِكَ » ، و « تِلْكَ » ، ومع « أُولَى » مقصورا نحو « أُولَاكَ » ، و « أُولَاكَ » (١) .  
وأما المثني مطلقا ، و « أُولَاءِ » الممدود ؛ فلا تدخل معها اللام ( وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا ) التنبيه فهي ( مُمْتَنِعَةٌ ) عند الكل ؛ فلا يجوز اتفاقا « هَذَا لِكَ » ولا « هَاتِلِكَ » ولا « هُوَالِكَ » ؛ كراهة كثرة الزوائد

﴿ تنبيه ﴾ أفهم كلامه أن « ها » التنبيه تدخل على المجرد من الكاف نحو « هَذَا » ، و « هذه » ، و « هَذَانِ » ، و « هَاتَانِ » ، و « هُوَآءِ » وعلى المصاحب لها وحدها ، نحو « هَذَاكَ » ، و « هَاتِيكَ » ، و « هَذَانِكَ » ، و « هَاتَانِكَ » ، و « هُوَالَتِكَ » . لكن هذا الثاني قليل ، ومنه قول طرفة :

٧٨ - رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونََنِي  
وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُدَدِ

(١) قد ورد منه قول الشاعر :

أُولَاكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً  
وَهَلْ يَعْظُ الضَّلِيلَ إِلَّا أُولَاكَ

٧٨ - البيت لطرفة بن العبد البكري ، من معلقته التي مطلعها :

لِحَوْلَةِ أَطْلَالٍ بِبُرْقَةٍ شَهْمِدِ  
تَلُوحُ كِبَاقِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَمَا زَالَ تَشْرَابِي الْخُمُورَ وَلَدَتِّي  
وَبَيْعِي وَإِنْفَاقِي طَرِيفِي وَمُتَلَدِي  
إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِي الْعَشِيرَةُ كُلُّهَا  
وَأُفْرِدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الْمَعْبُدِ

اللفظ : « حولة » اسم امرأة « أطلال » جمع طلل ، وهو ماشخص من آثار الدار « برقة » بضم فسكون - هي كل رابية فيها رمل وطين ، أو حجارة وطين يختلطان ، وفي بلاد العرب نيف ومائة برقة عدها صاحب القاموس ، وذكر منها برقة شهمد . « شهمد » اسم موضع بعينه ، وقال ياقوت : « قال نصر : شهمد جبل أحمر فارد من أخيلة الحمى حوله أبارق كثيرة في ديار غنى ، وقال غيره : شهمد موضع في ديار بني عامر ، وأنشد بيت طرفة « اه بحروفه » « تلوح » : تبدو وتظهر « الوشم » أن يعرز بالإبر في الجلد ثم يذرع عليه الكحل أو دخان الشحم فيبقى سواده ظاهرا

(وَهِنًا) المجردة من «ها» التنبيه (أَوْ هِنًا) المسبوقة بها (أَشْرَ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ) أى: قريبه، نحو «إِنَّا هُنَا قَاعِدُونَ» (وَبِهِ الْكَافُ صِلَا فِي الْبُعْدِ) نحو: هُنَاكَ، وَهَاهُنَاكَ، (أَوْ يَمُّ فَه) أى: انطق في البعد بِمَّ، نحو «وَأَزَلَفْنَا ثُمَّ الْآخِرِينَ» (أَوْ هِنًا) بالفتح والتشديد (أَوْ يَهْنَالِكَ) أى: بزيادة اللام مع الكاف (انطِقَنَّ) على لغة الحجاز، كما تقول «ذلك» نحو «هُنَالِكَ أَبْنِي الْمُؤْمِنُونَ» ولا يجوز «هاهناك» كما لا يجوز «هذا لك» على اللغتين (أَوْ هِنًا) بالكسر والتشديد، قال الشاعر:

«تشرابى» بفتح التاء وسكون الشين - هو تفعال من الشرب، والفرق بين الشرب والتشراب أن الشرب يطلق على القليل والكثير، والتشراب يطلق على الكثير دون القليل، وكذا كل ما كان على زنة التفعال مثل التكرار والتلعاب والترداد والتجوال والتهدار، وهذا مذهب سيبويه، وزعم الفراء والكوفيون أن التفعال هو التفعيل نفسه، إلا أن الياء قلبت ألفا، وليس بشيء «طريقي» ومثله الطارف، هو ما استحدثه الرجل واكتسبه «ومتلدى» ومثله التاله والتلبد والتلاد، وهو: ماورثه عن آبائه «تحامتنى» تركتني وابتعدت عني وطلبت لنفسها الحماية منى «العشيرة» أراد معاشريه ومحاطيه، سواء آكانوا من أهل بيته أم لم يكونوا، و«البيعر المعبد» بزنة اسم المفعول - هو الأجرى، وقيل: هو المهنوء الذى سقط وبره فأفرد عن الإبل. وقوله «بنى غبراء» الغبراء: هى الأرض، وبنوها: هم الفقراء، ويدخل فيهم الأضياف «الطراف» - بزنة كتاب - قبة من جلد يتخذها المياسير والأغنياء خاصة. «الممدد»: الذى قدم بالأطباء؛ يريد أنه معروف للناس عامّة: للفقراء لأنه يعطيهم ويمنحهم، وللأغنياء لأنه جليل عظيم القدر الإعراب: «رأيت» فعل وفاعل «بنى غبراء» مفعول أول، ومضاف إليه «لاينكرونى» جملة من فعل وفاعل ومفعول فى محل نصب مفعول ثان لرمى «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «أهل» معطوف على ضمير الجمع فى «ينكرونى» الواقع فاعلا، وهو الواو، ولم يحتج للتأكيّد بالضمير المنفصل للفصل «هذالك» اسم الإشارة فى محل جر بالإضافة إلى أهل، والكاف حرف خطاب «الطراف» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان «الممدد» صفة للطراف الساهر فيه: قوله «هذالك» حيث لحقت «ها» التنبيه اسم الإشارة المصاحب لكاف الخطاب، وذلك مما يقل وجوده فى كلام العرب، بل لم يقع لى فى كلامهم غير البيت مما اجتمعت فيه «ها» التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم الإشارة، وأما اجتماع «ها» مع لام البعد فلم يرد عن العرب منه شيء، ولا أدرى لماذا اعتبر العلماء لحاق «ها» التنبيه اسم الإشارة المتصل بالكاف جائزا مادام لم يرد سوى هذا البيت، ولم يعتبره متمنعا كما لو كانت اللام موجودة ثم يحكموا على هذا البيت بالشذوذ؟! ولعلهم حفظوا ما لم يبلغنا، أو سمعوا عن يوثق بعريته استعمال ذلك فى غير شذوذ ولا ضرورة تحوج إليه؛ فلذلك جعلوه قاعدة مطردة!!

٧٩ — هُنَا وَهِنَا وَمِنْ هُنَا لَهَنَّ بِهَا ذَاتَ الشَّمَائِلِ وَالْأَيْمَانِ هَيْنُومُ

٧٩ — البيت لدى الرمة ، غيلان بن عقبة ، من قصيدة طويلة مطلعها :

أَنَّ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءَ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ

وهو يصف فيها فلاة بعيدة الأطراف مترامية الأرجاء ، وقبل بيت الشاهد قوله :

لِلْجَنِّ بِاللَّيْلِ فِي أَرْجَائِهَا زَجْلٌ كَمَا تَنَآوَحَ يَوْمَ الرِّيحِ عَيْشُومٌ

هَنَا وَهِنَا وَمِنْ هُنَا ... .. البيت ، وبعده :

دَوِيَّةٌ وَدَجِي لَيْلٍ كَأَنَّهَا يَمُّ تَرَاظُنٌ فِي حَاقَاتِهِ الرُّومُ

اللفظة : « أن » هذه الهمزة هي همزة الاستفهام ، وأن : هي المصدرية ، واللام الجارّة التي تفيد التعليل مقدّرة قبلها ، وهذه اللام متعلقة بقوله « مسجوم » آخر البيت ، أي : أماء الشوق منسكب لترسّمك منزلة كانت تسكنها خرقاء « ترسّمت » : تبيّنت ، ونظرت ، والأصل فيه رسم الدار ، أي تعرفت رسم دارها « خرقاء » : هو لقب مية صاحبتها « الصبابة » هي رقة الشوق « مسجوم » سائل ، منسكب ، وباب فعله دخل « زجل » بفتحتين - هو اللعب والجلبة ورفع الصوت ، ويخصّ بالطرب ، وباب فعله فرح « تناوح » تحرك واهتز ، أو أحدث صوتا شبيها بالنوح « عيشوم » بفتح العين المهملة وسكون الياء المثناة بعدها شين - هو شجر يسمع له صوت مع الريح « هنا » ضبطه في اللسان بفتح الهاء في الكلمات الثلاث . وكذلك ضبطه العلامة الصبان نقلا عن الروداني ، أما الشارح العلامة فقد وزع الحركات الثلاث عليها ؛ فأعطى كل كلمة حركة ، وقد نقل ابن منظور كسر الهاء مع تشديد النون عن الفراء على لغة تقولها قيس وميم ، ونقل عن الأزهرى الفتح وإنكار الكسر ، وقد حكى السيرافي فتح الهاء وكسرها مع تشديد النون ، لكنه قضى بأن الكسر رديء « لهنّ » الضمير يعود إلى الجنّ « بها » الضمير يعود إلى الفلاة « هينوم » صوت لا يفهم ولا يميز « دوية » بفتح الدال وكسر الواو مشدّدة وفتح الياء مشدّدة أيضا - ومثلها الدو ، والداوية - بكسر الواو والياء بعدها مشدّدة أو مخففة - وهي الفلاة الواسعة ، وقيل : الفلاة إذا كانت بعيدة الأطراف مستوية واسعة فهي دوية وداوية « تراطن » تكلم بكلام لا يفهمه العرب ، وباب المجرد منه نصر ، وهذا الفعل يحتمل أن يكون ماضيا فنونه مفتوحة ويحتمل أن يكون مضارعا حذف منه إحدى التاءين وأصله تراطن فنونه مرفوعة

الإعراب : « هنا » ظرف مكان متعلق بالاستقرار الذي يتعلق به قوله « للجنّ » في البيت السابق ، مبنى على السكون في محلّ نصب ، وجعله العيني متعلقا بقوله « زجل » وليس بذلك « وهنا ، ومن هنا » : الأول ظرف مكاني والثاني جار ومجرور ، وهما معطوفان على السابق « لهنّ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ممتّم « بها » متعلق بما يتعلق به السابق « ذات » منصوب على

تروى الأولى بالفتح ، والثانية بالكسر ، والثالثة بالضم ، بتشديد النون في الثلاث ، وكلها بمعنى ، وهو الإشارة إلى المكان ، لكن الأولى للبعيد ، والأخيرة للقريب ، وربما جاءت للزمان ، ومنه قوله :

٨٠ - حَنَّتْ نَوَارٍ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ وَبَدَأَ الَّذِي كَانَتْ نَوَارٍ أَجَنَّتِ

الظرفية متعلق أيضا بما تعلق به الجاران قبله « الشمائل » مضاف إليه « والأيمان » معطوف على الشمائل « هينوم » مبتدأ مؤخر  
الشاهر فيه : قوله « هنا وهنا ومن هنا » حيث استعملت هذه الكلمات الثلاث مشارا بها إلى المكان

واعلم أن الأصل في « هنا » - بتخفيف النون وتشديدها - أنها ظرف مكان ، قال ابن منظور : « هنا - بضم الهاء والنون مخففة - ظرف مكان ، تقول : جعلته هنا ، أى : في هذا الموضع . وهنا - بتشديد النون - بمعنى هنا - بتخفيفها - ظرف أيضا » اه بعض إيضاح ثم أشربت معنى الإشارة فصارت - مع كونها ظرفا - يشار بها إلى المكان ، وهى لا تخرج عن النصب على الظرفية إلا إلى الجرّ بمن أو إلى ، والمقصود أنها في محل نصب مالم تسبق بأحد هذين الحرفين فتكون في محل جر ، فإن كانت مضمومة الهاء مشددة النون فهى للقريب ؛ وإن كانت مخففة النون ، ولا تكون حينئذ إلا مضمومة الهاء ؛ فإن كانت مع ذلك مجردة عن اللواحق أو معها «ها» التنبيه وحدها فهى للقريب أيضا ، وإن كانت مخففة النون ولحقها الكاف وحدها أو الكاف مع اللام فهى للبعيد ، وكذا إن كانت مشددة النون مفتوحة الهاء أو مكسورتها ، هذا ملخص كلام الشارح ، وقال ابن هشام : إن «ها» التنبيه لا تدخل على اسم الإشارة المختص بالبعيد ؛ فيؤخذ منه مع كلام الشارح أنها لا تدخل على « هنا » المشددة النون المفتوحة الهاء أو المكسورتها ، لكن حكى ابن منظور عن الفراء والأزهري دخولها عليهما فيقال ههنا - بهاء التنبيه مع تشديد النون - أما هاء « هنا » فالفراء يروىها مكسورة ومفتوحة ، والأزهري يروىها مفتوحة ، فلا يكون كلام ابن هشام على عمومه ، قال ابن منظور : « والعرب تقول إذا أرادت البعد : هنا ، وههنا ، وهناك ، وههناك » اه ، والنون في كل ذلك مشددة الهاء مفتوحة ، وهو كلام في غاية الصراحة في مخالفة ما ذكره ابن هشام

٨٠ - قال ابن بري : « هذا البيت لحجل - بفتح الحاء وبسكون الجيم - ابن نضلة - بفتح فسكون - وكان سبي النوار بنت عمرو بن كلثوم » اه . وقيل : قائله شبيب بن جعيل - بضم الجيم وفتح العين - وهو ابن النوار بنت عمرو بن كلثوم ، وكان بنو قنينة الباهليون أسروا شيبيا هذا في حرب وقعت بينهم وبين تغلب فأرنت أمه النوار ( أى ناحت ) فقال هذا ، وبعده :

لَمَّا رَأَتْ مَاءَ السَّلَى مَشْرُوبًا وَالْفَرْثَ يُعَصِّرُ فِي الْإِنَاءِ أَرَنْتِ

اللفظ : « حنت » مأخوذ من الحنين ، وهو الشوق ونزاع النفس إلى الشيء « نوار » من أسماء النساء ، وأصل أخذه من قولهم « نارت المرأة تنور » إذا نفرت من الريبة ، وهو مبنى على الكسر في لغة جمهور العرب ، وبنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف « بدا » ظهر « أجنّت » أخفت وكتمت وسترّت « السلى » بفتح السين وبالقصر - الجلدة الرقيقة التي يكون فيها الولد من البهائم ، وهي المشيمة له « الفرث » بفتح فسكون - السرجين مادام في الكرش « أرنّت » صاحت وصوتت ، وبكاؤها لما توقعته من الهلاك

المعنى : يقول : إن النوار قد أظهرت من الحنين ونزوع النفس إلى أهلها ما كان خافيا من قبل ، وليس ذلك الوقت وقت الحنين وإظهار الجزع ، وإنما لما رأتنا في فلاة محرقة موحشة ولا ماء لنا إلا ما نصره من فرث الإبل وما خرج من المشيمة جزعت أشد الجزع

الإعراب : « حنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « نوار » فاعل ، مبنى على الكسر في محل رفع ، أو مرفوع بالضمّة الظاهرة « ولات » الواو للحال ، لات : حرف نفي « هنا » ظرف زمان مبنى على السكون في محل نصب خبر لات ، واسمها محذوف ، والتقدير ولات الحين حين حنين « حنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر ، والجملة في محل جرّ بإضافة « هنا » إليها « وبدا » الواو عاطفة ، بدا : فعل ماض « الذي » اسم موصول فاعل بدا « كانت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « نوار » اسم كان « أجنّت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر ، والجملة في محل نصب خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « لات هنا » حيث استعمل « هنا » اسم زمان ، بدليل وقوعها معمولة للات النافية ، وذلك لأن « لات » مختصة بدخولها على أسماء الأحيان ، كما سيحییء مفصلا في بابه إن شاء الله ، فتكون هنا قد استعيرت من الظرفية المكانية للظرفية الزمانية ، هذا توجيه كلام الشارح العلامة ، وهو الذي جرينا عليه في الإعراب ، وهو لا يتم إلا بعد تسليم أن « لات » التي تليها « هنا » تكون أيضا عاملة عمل ليس ، وليست مهملة ، وأنها في هذه الحالة أيضا تستوجب من الشروط ما كانت تستوجبه قبل دخولها على هنا . وقد ذهب إلى ذلك جماعة من النحاة ؛ منهم المحقق الرضى ، وهو مذهب سيبويه ، وذهب أبو على الفارسي ، وتبعه ابن مالك ، إلى أن « لات » في هذا الموضع نافية مهملة لا عمل لها ، وأنها ليست على ما كانت تقتضيه حين العمل ، وأن « هنا » باقية على معناها من أنها اسم يشار به إلى المكان ، وهي متعلقة بمحذوف خبر ، وما يذكر بعدها فإما أن يكون اسما ، وإما أن يكون فعلا؛ فإن كان اسما فهو البتداء ، كما في قول الأعشى :

لَاتَ هَذَا كَرَى جُبَيْرَةَ أَمَّ مَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ



﴿ خاتمة ﴾ يفصل بين « ها » التنبيه وبين اسم الإشارة بضمير المشار إليه ، نحو : « ها أنا ذا ، وها نحنُ ذانِ ، وها نحنُ أولاءِ ، وها أنا ذِي ، وها نحنُ تانِ ، وها نحنُ أولاءِ ، وها أنتَ ذا ، وها أنتما ذانِ ، وها أنتُمُ أولاءِ ، وها أنتِ ذِه ، وها أنتما تانِ ، وها أنتينُ أولاءِ ، وها هوَ ذا ، وهاهما ذانِ ، وهاهُمُ أولاءِ ، وهاهيَ تانِ ، وهاهُما تانِ ، وهاهُنَّ أولاءِ » وبغيره قليلا ، نحو :

٨١ — ها إن ذِي عِدْرَةَ

وكما في قول الطرماح :

لَاتَ هَنَّا ذِكْرِي بِلَهْنِيَةِ الدَّهْرِ وَأَنِّي لِنَدِي السَّيْنِ المَوَاضِي

وإن كان مابعدهما فعلا كما في بيت الشاهد ، فهو منسبك بمصدر بواسطة أن المصدرية محذوفة ، كما حذف في قولهم : تسمع بالعبيدي خير من أن تراه ؛ وهذا المصدر مبتدأ كالاسم الصريح ، ومثال ذلك بيت الشاهد ، وإعنا ذهبا إلى ذلك لأن « هنا » في الأصل اسم إشارة للكان ، فلو كانت اسم « لات » أو خبرها للزم على ذلك عدة أمور كلها مخالف لأصل عمل « لات » : الأول : أن يكون معمولها معرفة ، والثاني أن يكون معمولها اسم مكان ، الثالث : أن جعل جملة « حنت » مع فاعله المستتر مضافة إلى « هنا » كما تزعمون يلزم عليه إضافة اسم الإشارة وهو مما لا يجوز ، وسيأتي لهذا مزيد إيضاح في باب النواسخ ، إن شاء الله تعالى

٨١ — هذه قطعة من بيت للناطقة الديباني ، وهو بتمامه :

ها إن ذِي عِدْرَةَ إِن لَمْ تَكُنْ نَفَعْتَ فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاَهَ فِي البَلَدِ

وهذا بيت من قصيدة طويلة له تعتبر من المعلقات ، ومطلعها قوله :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالْسِّنْدِ أَقْوَتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَافُ الأَمَدِ

وقبل بيت الشاهد قوله يعتذر إلى النعمان بن المنذر عما بلغه عنه من الوشائيات :

فَلَا لَعَمْرُ الَّذِي قَدْ زُرْتُهُ حِجْبًا وَمَا هُرَيْقَ عَلَى الأَنْصَابِ مِنْ جَسَدِ

والمؤمن العائذات الطير يمسحها رُكبانُ مَكَّةَ بَيْنَ الغَيْلِ وَالسِّنْدِ

مَا إِنْ آتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذَا فَلَا رَفَعْتَ سَوْطِي إِلَى يَدِي

إِذَا فَعَاقَبَنِي رَبِّي مُعَاقَبَةً قَرَّتْ بِهَا عَيْنٌ مِنْ يَأْتِيكَ بِالْحَسَدِ

اللفظة : « ذِي » اسم أشار به إلى ما ذكره من الحلف على أنه لم يأت بشيء يكرهه ، وقال التبريزي : الإشارة إلى القصيدة « عذرة » - بكسر العين المهملة وسكون النال المعجمة - اسم اللعذر ، ويقال : عذرته فيما صنع عذرا - من باب ضرب - أي : رفعت عنه اللوم « إن لم تكن » يروى في مكانه « إلا تكن نفعت » وقوله « صاحبها » أي : صاحب العذرة ، وأراد به نفسه

وقد تُعاد بعد الفصل توكيدا ، نحو : « هَا أَنْتُمْ هَوْلَاءُ » والله أعلم

« تاه » ضل عن الطريق « البلد » : الأثر ، والطريق . وقيل : المراد به هنا المفازة ، وذلك لأن من ضلّ في المفازة فقد هلك ، فكنتى بذلك عن الهلاك ، وروى الشطر الثانی هكذا  
✽ فان صاحبها مشارك النكد ✽

الإعراب : « ها » حرف تنبيه « إن » حرف توكيد ونصب « ذى » اسم إشارة للمؤنث ، اسم إن « عذرة » خبر إن « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « تكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير يعود إلى العذرة مستتر فيه « نفعت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم تكن ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر تكن « فإن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « صاحبها » اسم إن ، والضمير مضاف إليه « مشارك » خبر إن « النكد » مضاف إليه ، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط

الشاهر فيه : قوله « ها إن ذى » حيث فصل بين « ها » التي للتنبيه وبين اسم الإشارة - وهو قوله « ذى » - بفاصل ، وهو إن المؤكدة ، وكلام الشارح رحمه الله تعالى يفيد أن الفصل بأن أو إحدى أخواتها كالفصل بغيرهن ، وأن الجميع يستوى في قلة الفصل بهن ، لكن الذى ذكره المحقق الرضى أن الفصل بغير إن وأخواتها قليل ، واستشهد صاحب المفصل بالبيت على دخول « ها » التنبيه على الجملة الاسمية ، ولم يبال بأن المبتدأ فيها اسم إشارة ، بدليل تمثيله قبل ذكر البيت بنحو « ها إن زيدا منطلق » ويؤيده قول صاحب اللسان : « ها - مقصورة : كلمة تنبيه للمخاطب ، ينبه بها على ما يساق من الكلام . وقالوا : ها السلام عليكم ، فها : منبهة مؤكدة ، قال الشاعر :

وَقَفْنَا فَقُلْنَا هَا السَّلَامُ عَلَيْكُمْ فَأَنْكَرَهَا ضَيْقُ الْمَجْمِ غَيْرُ

وقال الآخر :

هَآ إِهَآ إِن تَصِقِ الصُّدُورُ لَا يَنْفَعُ الْقُلُ وَلَا الْكَثِيرُ

وعلى ما نحن فيه اعلم أنه قد يفصل بين اسم الإشارة وبين « ها » التنبيه بالقسم كما في قول زهير :

تَعَلَّمْ . هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا فَأَقْدِرْ بِذَرْعِكَ وَأَنْظِرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ

وقد يفصل بينهما بالواو العاطفة كما في قول الشاعر ، وينسب إلى لبيد ، ولا يوجد في ديوانه :

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لَهُمْ هَذَا لَهَا هَا وَذَالِيَا

وكل شيء يفصل به بين « ها » التنبيه واسم الإشارة فإن استعماله قليل جدا ، إلا أن يكون ذلك الفاصل إن أو إحدى أخواتها ، كما عرفت عن الرضى

## الموصول

(مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ) ما افتقر أبداً إلى عائِد أو خلفه ، وجملةٌ صريحةٌ أو مؤولةٌ ، كذا حده في التسهيل ، فخرج بقيد « الأسماء » الموصولُ الحرفيُّ ، وسيأتي ذكره آخر الباب ، وبقوله « أبداً » النكرة الموصوفة بجملة ، فإنها إنما تفتقر إليها حال وصفها بها فقط ، وبقوله « إلى عائِد » حيثُ وإذُ وإذاً ؛ فإنها تفتقر أبداً إلى جملة ، لكن لا تفتقر إلى عائِد ، وقوله « أو خلفه » لإدخال نحو قوله :

٨٢ — \* سَعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا \*

٨٢ — هذا صدر بيت لم أقف على نسبه لبقائل معين ، وعجزه :

\* وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا \*

اللفظة : « سعاد » اسم امرأة « أضناك » أورتك الضنى ، وهو المرض ، وتقول : ضنى الرجل - بكسر النون - يضى - بفتحها - إذا كان به مرض مخامر ، وكلما ظننت أنه برأ نكس « إعراضها » قال الراغب رحمه الله : « وإذا قيل أعرض غنى فمعناه ولى مبدياً عرضه ، قال تعالى : ( ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا ) ، ( فَأَعْرَضَ عَنْهُمْ وَعِظُهُمْ ) ، ( وَأَعْرَضَ عَنِ الْجَاهِلِينَ ) ، ( وَمَنْ أَعْرَضَ عَنِ ذِكْرِي ) ، ( وَهُمْ عَنِ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ ) . وربما حذف « عنه » استغناء عنه ، نحو ( إذا فریقٌ منهم مُعْرِضُونَ ) ، ( ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَمُهمُ مُعْرِضُونَ ) ، ( فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ) » اهـ

الإعراب : « سعاد » : خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هذه سعاد ، أو هي سعاد ، أو نحو ذلك « التي » اسم موصول نعت لسعاد « أضناك » فعل ماض ، والكاف ضمير المخاطب مفعوله « حب » فاعل أضنى « سعاد » مضاف إليه « وإعراضها » الواو عاطفة ، إعراض : مبتدأ ، ها : مضاف إليه « عنك » جارٌّ ومجرور متعلق بإعراض « استمر » فعل ماض ، فاعله ضمير الإعراض مستترا فيه ، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لاجل لها عطف على جملة الصلة « وزادا » الواو عاطفة ، زاد : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والألف للإطلاق ، والجملة في محل رفع عطف على جملة الخبر

الشاهر فيه : قوله « التي أضناك حب سعاد » حيث وضع الاسم الظاهر - وهو قوله « سعاد »

.....

موضع الضمير؛ فربط جملة الصلة بالموصول، والأصل أن يقول: «سعاد التي أضناك جها». وقد اختلفت كلمة العلماء في وضع الظاهر موضع الضمير في كل الجمل التي تحتاج إلى رابط يربطها بمن هي له - وهذه هي جملة الخبر، وجملة الصفة، وجملة الحال، وجملة الصلة، ونحوهن - بوجه عام، واختلفوا في وضع الظاهر موضع الضمير في جملة الصلة بنوع خاص فأما ابن مالك فعبارة في التسهيل صريحة في أن ذلك جائز سائغ، لاقلة فيه ولا شذوذ؛ وذلك لأنه عرّف الموصول بأنه «ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه وإلى جملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية» فأشار بقوله «أو خلفه» إلى ما أنسده الشارح ونحوه من كل ما وضع فيه الاسم الظاهر موضع الضمير.

واضطر بت مقالة ابن هشام رحمه الله: فذكر في الباب الخامس من المغنى في أوائل الجهة الثالثة أن وضع الظاهر موضع المضمير في جملة الصلة خاص بالشعر، لا يجوز في سعة الكلام، ولا يصح التخريج عليه في الفصح، وذكر في الباب الرابع أن ذلك قليل لا شاذ، قال: «الثالث - مما يحتاج إلى رابط - الجملة الموصول بها الأسماء، ولا يربطها غالباً إلا الضمير: إما مذكوراً، نحو: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ)، (وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ)، (يَأْكُلُ كُلُّ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ). وإما مقدراً، نحو: (أَيْدِيهِمْ أَشَدُّ)، (وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ)، (وَفِيهَا مَا تَشْتَهَى الْأَنْفُسُ)، (وَيَشْرَبُ مِمَّا شَرَبُونَ) والحذف من الصلة أقوى منه من الخبر، وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير كقوله:

\* ... وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أُطْمَعُ \*

وهو قليل «اه كلامه

ومذهب سيبويه رحمه الله والأعلم وأبي جعفر النحاس وابن خلف وكثير من النحاة أن وضع الظاهر في موضع الضمير إنما يسوغ لضرورة الشعر مع التبحر، فأما في الكلام فلا يجوز ذلك وقيد المحقق الرضى هذا الإطلاق فذهب إلى أنه إذا أراد التكلم التفتيح، وكان الثاني بلفظ الأول ساغ في الشعر والكلام جميعاً، نحو: (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ)، (الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ). فإن لم يكن الكلام للتفتيح، أو لم يكن الثاني بلفظ الأول؛ لم يجز، وحمل على هذا كلام سيبويه

وقوله :

٨٣ — وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

٨٣ — هذا معجز بيت نسبه كثير من النحويين لمجنون ليلى ، وقد بحثت نسخة ديوانه المطبوعة في بولاق عام ١٢٩٤ فلم أجده ، وصدره :

\* فَيَارَبَّ لَيْلِي أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ \*

ومنهم من يروى صدره هكذا :

\* فَيَارَبَّ أَنْتَ اللَّهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ \*

اللفظة — « موطن » اسم مكان من قولهم : وطن بالمكان : إذا أقام فيه ، ويقال : وطن وأوطن ، والأخيرة أعلى ، ثم كثر الاستعمال حتى سماوا المحل موطنًا ؛ لأن الإنسان يقيم فيه

الإعراب : « يارب » يا : حرف نداء ، ربّ : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « ليلى » مضاف إليه ، وفي الرواية الثانية ربّ منادى منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف « أنت » مبتدأ « في كل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، أي : أنت حاضر في كل موطن ، وكل مضاف ، و « موطن » مضاف إليه « وأنت » الواو عاطفة ، أنت : مبتدأ « الذي » اسم موصول خبر المبتدأ « في رحمة » متعلق بقوله « أطمع » الآتي « الله » مضاف إليه « أطمع » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لاملح لها من الإعراب صلة الموصول الشاهد فيه : قوله « الذي في رحمة الله » حيث وضع الظاهر ، وهو لفظ الجلالة ، موضع المضمرة ، وكان القياس أن يقول : « وأنت الذي في رحمتي » قال ابن هشام : « قالوا : وتقديره وأنت الذي في رحمتي ؛ على أن الظاهر قد خلف ضمير الغيبة ، وقد كان يمكنهم أن يقدروه « وأنت الذي في رحمتك » على أن الظاهر قد خلف ضمير المخاطب ، فإن وقوع ضمير المخاطب رابطًا لجملة الصلة بالموصول مستعمل مثل قوله — وهو من شعراء الحماسة — :

وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي وَأَشْمَتَّ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ

ومثل قول ابن الدمينية :

وَأَنْتَ الَّتِي أَحْضَطْتَ قَوْمِي فَكُلُّهُمْ بَعِيدُ الرَّضَا دَانِي الشُّدُودِ كَظِيمُ

وكأنهم كرهوا بناء قليل على قليل ؛ إذ الغالب أن يقال : « أنت الذي فعل » وإن كان قولك : أنت الذي فعلت ، مستعملًا مقيسًا ، إلا أنه بالنظر إلى الأول قليل ، اه كلامه بإيضاح ، وقوله « بناء قليل على قليل » معناه أن الربط بضمير الخطاب قليل ، والربط بالاسم الظاهر قليل ، بل أقل منه ، وأما الربط بضمير الغائب فكثير شائع في كلامهم : فلو قدروه في رحمتك ؛ لكان فيه نيابة الظاهر الذي هو قليل عن ضمير الخطاب الذي هو قليل أيضا ؛ وذلك غير ما لو قدروه

مما ورد فيه الربط بالظاهر . وأراد بالمؤولة الظرف والجورز والصفة الصريحة ، على ماسياتى بيانه .

وهذا الموصول على نوعين : نصّ ، ومُشْتَرَك ، فالنص ثمانية : ( الَّذِي ) للفرد المذكور ، عاقلاً كان أو غيره ، و «الأنثى» المفردة لها ( الَّتِي ) عاقلة كانت أو غيرها . وفيهما ست لغات : إثبات الياء ، وحذفها مع بقاء الكسرة ، وحذفها مع إسكان الذال أو التاء ، وتشديدها مكسورة ومضمومة ، والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة ( واليَا ) منهما ( إِذَا مَاثْنِيًّا

« في رحمته » ؛ فانه حينئذ يكون عبارة عن نيابة الظاهر الذى هو قليل مناب ضمير الغيبة الذى هو كثر ، وقد عرفت في شرح الشاهد السابق مافى المسألة من الآراء ، وهاك كلام الأعلام رحمه الله حتى ينجلي لك الأمر ، قال : « وفي إعادة الظاهر موضع المضمرة قبج ، إذا كان تكريره في جملة واحدة ؛ لأنه يستغنى بعضها عن بعض ، فلا يكاد يجوز إلا في ضرورة ، وذلك كقولك : زيد ضربت زيدا ؛ فإن كان إعادته في جملتين حسن ، كقولك : زيد ضربته وزيد أهنته ؛ لأنه قد يمكن أن تسكت عن الجملة الأولى ثم تستأنف الأخرى بعد ذكر رجل غير زيد ، فلو قيل : زيد ضربته وهو أهنته ، لجاز أن يتوهم الضمير لغير زيد ، فإذا أعيد مظهرها زال التوهم ، ومع إعادته مضمرا في الجملة الواحدة ، كقولك : زيد ضربته ، لا يتوهم الضمير لغيره ؛ لأنك لاتقول : زيد ضربت عمرا » اه كلامه ، ومثال وضع الظاهر موضع المضمرة في جملة واحدة قول عدى ابن زيد ، وقيل : هو لابنه سودة بن عدى

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئًا نَعَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغَيْبِ وَالْفَقِيرَ

فقد كان من حقه أن يقول : لا أرى الموت يسبقه شىء ، وجملة « يسبق الموت شىء » من الفعل والمفعول والفاعل في محل نصب مفعول ثان لأرى ، ومثاله من جملتين قول الفرزدق :

أَعْمُرُكَ مَا مَعْنُ بِنَارِكَ حَاقَهُ وَلَا مُنْسِيٌّ مَعْنُ وَلَا مُتَسِّرٌ

في رواية من روى « منسىء » بالرفع على أنه خبر مقدم ، و « معن » الثانى : مبتدأ مؤخر ، وهكذا رواه سيديويه ، فأما من رواه بجزء « منسىء » بالعطف على مدخول الباء الزائدة - وهو « تارك » - باعتبار لفظه ، ومعن - على هذا - فاعله ؛ فإن الجملة عنده واحدة ، فيكون من مثل قول عدى المتقدم ، وقد عرفت حكمه على الحاليين مما تقدم لك من كلام الأعلام ، وقال اللمامنى في شرح التسهيل : « وقد يخلف الظاهر الضمير ، كقوله : \* فيارب ليلي ... البيت \* فالاسم الشريف خلف عن ضمير غائب يعود إلى الذى ، لكن قال أبو على في التذكرة : من الناس من لا يجيز هذا ، وقال بعضهم : هذا لم يجزه سيديويه في خبر المبتدأ ؛ فأحرى أن لا يجيزه في الصلة » اه

لَا تُثْبِتُ \* بَلْ مَا تَلِيهِ (الياء ، وهو النال من الذى ، والناء من التى (أوله العلامه) الدالة على التثنية ، وهى الألف فى حالة الرفع ، والياء فى حالتى الجر والنصب ؛ تقول « اللذان » ، و « اللتان » ، و « اللذين » و « اللتين » وكان القياس « اللذيان » ، و « اللتيان » ، و « اللذيين » ، و « اللتين » بإثبات الياء ، كما يقال « الشحيان » ، و « والشحيين » فى تثنية « الشجى » وما أشبهه ، إلا أن الذى والتى لم يكن لياهما حظ فى التجريك لبنائهما ، فاجتمعت ساكنة مع العلامة ؛ فحذفت لالتقاء الساكنين (وَالثُّونُ) من مثنى الذى والتى (إِنْ تُشَدِّدَ فَلَا مَلَامَةَ) على مُشَدِّدِهَا ، وهو فى الرفع متفق على جوازها ، وقد قرئ « وَاللَّذَانِ يَا تَيَانِيهَا مِنْكُمْ » وأما فى النصب فمنعه البصرى ، وأجازه الكوفى ، وهو الصحيح ، فقد قرئ فى السبع : « رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا » (وَالثُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ) تثنية ذاتا وتا (شُدِّدَا أَيضًا) مع الألف باتفاق ، ومع الياء على الصحيح ، وقد قرئ « فَذَا نَكْ بُرْهَانَانِ » « إِحْدَى أَبْتَيِّ هَاتَيْنِ » بالتشديد فيهما (وَتَعْوِيضُ بِذَلِكَ) التشديد من الحذف ، وهو الياء من الذى والتى ، والألف من ذا وتا (قُصِدَا) على الأصح ؛ وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس ، وألف « شُدِّدَا » و « قُصِدَا » للإطلاق ، انتهى حكم تثنية الذى والتى .

وأما (جَمْعُ الَّذِي) فشيآن : الأول (الألى) مقصورا ، وقد يمد ، قال الشاعر :

٨٤ — وَتُبِّلِي الْأَلَى يَسْتَلْتُمُونَ عَلَى الْأَلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَا الْقُبُلِ

٨٤ — هذا البيت لأبى ذؤيب خويلد بن خالد الهذلى ، من قصيدة مطلعها :

أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءَ أَنْ لَا أَحِبَّهَا فَقُلْتُ : بلى ، لَوْ لَا يُنَارِعُنِي شَعْلِي

وقبل بيت الشاهد قوله :

عَلَى أَنَّهَا قَالَتْ : رَأَيْتُ خُوَيْلِدًا تَنَكَّرَ حَتَّى عَادَ أَسْوَدَ كَالْجُدْلِ

فَتَلَّكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا قَدِيمًا ، فَتَبْلِينَا الْخُطُوبُ وَمَا نُبِّلِي

اللفظة : « تنكر » يريد تغير حتى صار الرأى له ينكره ولا يعرفه « الجدل » بكسر فسكون - هو أصل الشجرة ، وقيل : هو العود اليابس « خطوب » جمع خطب ، وهو الأمر العظيم « تملت شبابنا » استتمعت بهم طويلا ، قال ابن السكيت : تملأت من الطعام تملؤا ، وقد تملت العيش تمليا ، إذا عشت مليا ، أى : طويلا ، وفى التنزيل : (واهجرنى مليا) قال الفراء : أى طويلا ، هذا أصل هذا الفعل « تبلينا » تفنينا « يستلمون » يلبسون الأمانة ، وهى - بفتح اللام وسكون همزة - الدرع ، وجمعها لأم - بفتح فسكون أيضا - وأوم - بضم ففتح ،

بزنة صرد - والأخير على غير قياس ، وكأن واحده لؤمة - بضم فسكون - « يوم الروع » الفزع والخوف ، وأراد به يوم الحرب ؛ لأنه قلما يخاو عن فزع « الحدأ » بكسر الحاء ، ور بما فتحوها ، وفتح الدال - جمع حدأة - بوزن عنبة وعنب - وهي طائر معروف ، وأراد بها الخيول «القبل» بضم القاف المثناة وسكون الباء - جمع قبلاء ، وهي التي في عينها القبل ، والقبل - بفتح القاف والباء جميعا - إقبال إحدى الحدقتين على الأخرى ، وقيل : إقبالها على الأنف ، وقيل : هو الحول ، وقد وصفت الحنساء الخيل بالقبيل ( وقيل : بل البيت لليلي الأخيلية تقوله في فائض بن أبي عقيل وكان قد فرّ عن توبة يوم قتل ) في قولها :

وَمَا أَنْ رَأَيْتَ الْخَيْلَ قِبَلًا      تَبَارَى بِالْحُدُودِ شَبَابًا الْعَوَالِي  
نَسِيتَ وَصَالَهُ وَصَدَدَتْ عَنْهُ      كَمَا صَدَّ الْأَزْبُ عَنْ الظَّلَالِ

المعنى : إن حوادث الدهر قد تمتعت بشبابنا قديما فتبلىنا المنون وما نبليها ، وتبلى من بيننا الدارعين والمقاتلة فوق الخيول التي تراها يوم الحرب كالحدأ في سرعتها وخفتها

الإعراب : « تبلى » فعل مضارع ، فاعله ضمير الخطوب مستترا فيه « الألى » اسم موصول بمعنى الذين : مفعول لتبلى « يستلثمون » جملة من فعل وفاعل لا محل لها صلة الموصول « على الألى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الاسم الموصول الواقع مفعولا « تراهن » فعل مضارع ، فاعله ضمير المخاطب مستترا فيه وجوبا ، هنّ : مفعول لترى « يوم » ظرف زمان متعلق بترى « الروع » مضاف إليه « كالحدأ » جار ومجرور متعلق بترى ، أو متعلق بمحذوف حال من « الألى » المجرور بعلی ، والجملة من ترى وفاعلها وما تعلق به لا محل لها صلة الموصول « القبل » صفة للحدأ

الشاهد فيه : قوله « تبلى الألى . . . على الألى » حيث استعمل لفظ « الألى » أولا في مكان الذين ؛ بدليل واو جماعة المذكور في قوله « يستلثمون » الواقع صلة ، واستعمله مرة ثانية في جمع المؤنث الذي لا يعقل ، حيث أطلقه على الخيل ؛ بدليل ضمير جماعة الإناث في قوله « تراهن » الواقع صلة ؛ فدلّ ذلك على أن « الألى » يستعمل في أحد ثلاثة أشياء : جماعة الذكور ، وجماعة الإناث العاقلات ، وجماعة الإناث غير العاقلات ؛ أما دلالة البيت على الأول والأخير فظاهرة ، وأما دلالاته على الثاني فلأنه إذا استعمل في جمع التي مكان « اللات » وهو لا فرق فيه بين العاقل وغيره دلّ على أنه مثله في الموضعين ، ومن استعمال « الألى » في جمع المؤنث العاقل قول الشاعر .  
وأشده ابن مالك وابنه ولم ينسبها لأحد :

فَأَمَّا الْأَلَى يَسْكُنَنَّ غَوْرَ تِهَامَةَ      فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَا

ومثله الشاهد رقم (٨٦) الآتي



وقال الآخر :

٨٥ - أَبِي اللَّهِ لِلشَّمِّ الْأُلَاءِ كَأَنَّهُمْ سِيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنِ يَوْمًا صِقَالَهَا

٨٥ - البيت لكثير بن عبد الرحمن صاحب عزة بنت جميل بن حفص بن إياس بن عبد العزى

اللفظ : « أبي » الإباء : الامتناع ، أو أشده ، وإباء الله : قضاؤه ألا يكون الأمر ، أو عدم قضاؤه أن يكون « الشم » بضم الشين - جمع أشم ، مأخوذ من الشمم - بفتح السين - وهو ارتفاع في قصبه الأنف مع استواء أعلاه ، وذلك مما يتمدح به العرب ؛ لأنه عندهم سيم الكرماء « الألاء » الذين « أجاد » أحكم « القين » بفتح القاف وسكون الياء - الحداد ، وجمعه قيون - بضمين - مثل بيت وبيوت ، ونسر ونسور « صقالها » بكسر الصاد وفتح القاف مخففة - الجلاء وزنا ومعنى ، قال ابن منظور : « الصقل : الجلاء ، صقل الشيء يصفله - من باب نصر - صقلا وصقالا فهو مصقول وصقيل : جلاء ، والاسم الصقال ، وهو صاقل ، والجمع صقالة ، مثل كاتب وكتبة » اه

البراب : « أبي الله » فعل وفاعل ، والمفعول محذوف ، أي : أبي الله فعل النقائص « للشم » جار ومجرور متعلق بأبي « الألاء » اسم موصول بمعنى الذين : صفة للشم ، مبنى على الكسر في محل جر « كأنهم » كأن : حرف تشبيه ونصب ، والضمير العائد إلى الشم اسمه « سيوف » خبر كأن « أجاد » فعل ماض « القين » فاعل « يوما » ظرف زمان معمول لأجاد « صقالها » مفعول لأجاد ، والضمير العائد إلى السيوف مضاف إليه ، وجملة أجاد وفاعله وما تعلق به في محل رفع صفة لسيوف ، وجملة كأن واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الشاهد فيه : قوله « الألاء » حيث استعمله في مكان « الذين » ؛ بدليل ضمير جماعة الذكور الواقع في قوله « كأنهم » عائدا إليه ؛ فدل ذلك على أن من أسماء الجموع التي تستعمل في جمع المذكر لفظ « الألاء » ممدودا مبنيًا على الكسر ، قال ابن منظور : « وأما الأولى - بوزن العلاء فهو أيضا جمع لا واحد له من لفظه ، واحده الندى - التهذيب : الأولى بمعنى الذين ، ومنه قوله :

فَإِنَّ الْأُلَى بِالطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ تَسَاوَوْا فَسْتَوْا لِلْكَرَامِ التَّاسِيَا

وأتى به زياد الأعجم نكرة بغير ألف ولا م في قوله :

فَأَنْتُمْ أَوْلَى جِسْمِيَّعِ الْبَقْلِ وَالذَّبِّي فَطَارَ وَهَذَا شَخْصُكُمْ غَيْرُ طَائِرٍ

قال : وهذا البيت في باب الهجاء من الحماسة ؛ قال : وقد جاء ممدودا . قال خلف بن حازم :

إِلَى النَّفْرِ الْبَيْضِ الْأُلَاءِ كَأَنَّهُمْ صَفَاحُ يَوْمِ الرَّوْعِ أَخْلَصَهَا الصَّقْلُ

والكثير استعماله في جمع من يعقل ، ويستعمل في غيره قليلا ، وقد يستعمل أيضا جمعا  
التي ، كما في قوله في البيت الأول « عَلَى الْأَلَى تَرَاهُنَّ »  
وقوله :

### ٨٦ - مَحَا حُبَّهَا حُبَّ الْأَلَى كُنَّ قَبْلَهَا

قال : والكسرة التي في « أولاء » كسرة بناء لا كسرة إعراب ، يدل على ذلك قول الآخر :

\* فَإِنَّ الْأَلَاءَ يَعْلَمُونَكَ مِنْهُمْ \*

قال : وهذا يدل على أن « أولى » و « أولاء » نقلتا من أسماء الإشارة إلى معنى الذين ، ولهذا  
جاء فيهما اللد والقصر ، وبنى الممدود على الكسر « انتهى كلامه بحروفه ، وهذه المقالة التي ذهب  
فيها إلى نقل « الألى » الموصولة عن « الألى » الإشارية : إن أراد بها أن لفظهما واللغات  
فيهما واحدة فسلم ، وإن أراد أن الأصل استعمال هذا اللفظ في الإشارة ثم نقل منها إلى الموصولية  
فغير متجه ، ولا نسلم له ، وما استدلل به لا يتم به الاستدلال ؛ وكيف يكون اتفاق لفظين مع  
اختلاف معناهما دليلا على أن أحدهما منقول عن الآخر ؟ وقد نجد في العربية أسماء مشابهة  
للحروف في لفظها ، وقد تكون معانيها متقاربة أو متوافقة ، ومع هذا لم يقولوا إن أحدهما  
منقول عن الآخر .

٨٦ - هذا صدر بيت ينسب لمجنون ليلي ، وعجزه مع بيتين سابقين عليه هكذا :

أَظُنُّ هَوَاهَا تَارِكِي بِمَضَلَّةٍ      مِنْ الْأَرْضِ لِأَمَالٍ لَدَيَّ وَلَا أَهْلُ  
وَلَا أَحَدٌ أَفْضَى إِلَيْهِ وَصِيَّتِي      وَلَا صَاحِبٌ إِلَّا الْمَطِيئَةُ وَالرَّحْلُ  
مَحَا حُبَّهَا ... ..      وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ

وهذه الأبيات لم أجدتها في ديوانه من رواية أبي بكر الوالي المطبوع في بولاق

اللفظة : « مضلة » بفتح الميم واللام المشددة ، بينهما ضاد معجمة مكسورة أو مفتوحة - أي :  
يضل الناس فيها ولا يهتدون إلى الجادة ، ومن العلماء من التزم كسر الضاد « أفضى » بضم همزة  
المضارعة - أصله أن يقال : أفضى فلان إلى فلان ، إذا وصل إليه ، وكان في فرجه وفضائه  
وحيزه ، والأكثر أن يتعدى إلى اثنين بحرفين : لأحدهما بالباء ، وللآخر بالياء ، تقول : أفضى  
إليه بسره ، وأنت تريد معنى أبلغه إياه وأخبره به ، وقد عداه هنا إلى الثاني بنفسه ؛ فإما أن يكون  
ذلك مستعملا ، وإما أن يكون على طريق الحذف والإيصال ، أو على طريق التضمين ، ولكن  
الوجهين الثاني والثالث خاصان بالسمع

والثاني (الَّذِينَ) بالياء (مُطْلَقًا) أى : رفعا ونصبا وجرا (وَبَعْضُهُمْ) وهم هُذَيْلٌ أو عقيل (بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقًا) قال :

٨٧ — نَحْنُ الذُّونُ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النَّحْيِ غَارَةً مِلْحَاخَا

الإعراب : « محَا » فعل ماضٍ « حبا » فاعل ، والضمير العائد إلى المحبوبة مضاف إليه « حبٌ » مفعول به ، وهو مضاف ، و « الألى » اسم موصول بمعنى اللاتي : مضاف إليه « كنٌ » فعل ماضٍ ناقص ، ونون النسوة اسمه « قبلها » ظرف متعلق بمحذوف خبر كان ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول « وحلت » الواو عاطفة ، حلٌ : فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر « مكانا » مفعول به « لم » نافية جازمة « يكن » مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى مكان « حل » ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير يعود إلى « مكان » مستتر فيه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل نصب خبر « يكن » ، وجملة « يكن » واسمه وخبره في محل نصب صفة لمكان

الشاهر فيه : قوله « الألى كن قبلها » حيث استعمل لفظ « الألى » في جماعة الإناث العاقلات ، والدليل على استعماله إياه في ذلك ضمير النسوة في جملة الصلة ، وهى قوله « كن قبلها » فإن هذا الضمير هو العائد من جملة الصلة إلى الموصول ، وقد سبق لك إيضاح هذا في الشاهد (رقم ٨٤)

٨٧ — قال العيني : « أقول : قاتل هذا البيت هوروبة بن العجاج ، ويقال : قاتله رجل من بني عقيل جاهلي ، كذا قال أبو زيد في نوادره وابن الأعرابي ، واختلفا في اسمه : فقال أبو زيد : اسمه أبو حرب الأعمى ، وقال ابن الأعرابي غير ذلك ، وقال الصاغاني في العباب : قالت ليلي الأخيلية في قتل دهر الجعفي . . . وذكر أبياتا فيها بعض بيت الشاهد » اه كلامه بحروفه . وأقول : أما نسبة بيت الشاهد لرؤية فإني بحثت ديوانه فلم أجده فيه ، وقد زاده ناشر الديوان مع أبيات أخر التقطها عن أمثال عبارة العيني السابقة ، وأما الصاغاني فقد قال البغدادي إنه بحث العباب في مواد هذه القطعة كلها فلم يجد منها شيئا ، وأما رواية أبي زيد في النوادر فقد قال (ص ٤٧) : « قال أبو حرب بن الأعمى من بني عقيل وهو جاهلي :

نَحْنُ الذِّينَ صَبَّحُوا صَبَاحَا يَوْمَ النَّحْيِ غَارَةً مِلْحَاخَا

نَحْنُ قَتَلْنَا الْمَلِكَ الْجَجَجَاخَا وَلَمْ نَدْعُ لِسَارِحٍ مِرَاخَا

إِلَّا دِيَارًا أَوْ دَمًا مُفَاخَا نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاخَا

\* لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مِرَاخَا \*

اللفظة : « نحن الذين » هكذا هو في رواية أبي زيد ، وروى الصغاني في مكانه « قومي الذين » وليس في هاتين الروایتين شاهد كما ترى « صبجوا » بتشديد الباء أو تخفيفها - ومعناه جئنا وقت الصباح ؛ والعرب تعبر بذلك وتريد به الغارة والمجيء للقتال ، قال بجير بن زهير بن أبي سلمى المزني :

صَبَّحْنَاهُمْ بِالْفِ مِنْ سَلِيمٍ وَسَبَّعَ مِنْ بَنِي عُثْمَانَ وَافِي

والسرّ في ذلك أن وقت الصبح يكون وقت غفلة المغار عليهم ، وعلى هذا يجري قوله تعالى : ( فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ ) . وقوله « يوم النخيل » هو بضم النون وفتح الحاء المعجمة - وهو اسم لعدة أماكن ، قال ياقوت : « هو اسم عين قرب المدينة على خمسة أميال ، وذو النخيل - أيضا - قرب مكة بين مغمس وأثيرة وهو يفرغ في صدر مكة ، وذو النخيل - أيضا - موضع دوين حضرموت ، والنخيل - أيضا - ناحية بالشام ، ويوم النخيل : من أيام العرب » اه « غارة » الاسم من قولهم : أغار على العدو إغارة « ملحاحا » صيغة مبالغة من أصل قولهم : ألحّ الماء ، إذا دام وتتابع ، أو من قولهم : ألحّ السائل : أي ألحف ، وعنى أنها غارة شديدة لازمة « الجحجحا » يجحجين مفتوحين بينهما حاء مهملة ساكنة وآخرة حاء كذلك - هو السيد ، وجمعه جحججيح وجحججة « لسارح » هو المال السائم وأراد الإبل والغنم لأنها مال العرب « مرأح » بضم الميم - هو المكان الذي تأوى إليه الإبل والغنم ليلا « مفاحا » بضم الميم - اسم مفعول من قولهم : أفاح دمه إفاحة ، إذا أريق وسال ، ويقال : فاح وأفاح ، وأنكر الرياشي وأبو حاتم الأخيرة « صراح » بزنة غراب - أي : خالص محض لاشبهة فيه ولاظنة ، كقولهم : كأس صراح ، أي لم تشب بمزاج ، وذكر العيني والبغدادي أنه بكسر الصاد جمع صريح ، مثل كريم وكرام الإعراب : « نحن » مبتدأ « النون » خبره « صبجوا » جملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول « الصباحا » منصوب على الظرفية عامله صبجوا ، أي : في وقت الصباح ، ومفعول « صبجوا » محذوف ، تقديره : صبجوه ، والمراد بالضمير المغار عليهم « يوم » منصوب أيضا على الظرفية بصبجوا « النخيل » مضاف إليه « غارة » منصوب على أنه مفعول لأجله ، أي : صبجوه للغارة ، أو هو في تأويل المشتق حال من فاعل صبجوا ، أي : صبجوا مغيرين « ملحاحا » صفة للغارة

الشاهد فيه : قوله « النون » حيث جاء به بالواو ، وهي لغة ينسبها بعض العلماء إلى هذيل ، وينسبها آخرون إلى عقيل ، وبعض النحويين يتمسك بهذا البيت ، فيدعى أن « الذين » معرب لأنه جمع ، والجمعية من خصائص الأسماء ، فعارضت شبه الحرف الذي من أجله بنى الموصول ، ولأنه

﴿ تنبيه ﴾ من المعلوم أن « الألى » اسم جمع ، لاجمع ، فإطلاق الجمع عليه مجاز ، وأما « اللذين » فإنه خاص بالعقلاء ، و « الذى » عام فى العاقل وغيره ، فهما كالعالم والعالمين . اهـ ( باللات واللاء ) بإثبات الياء وحذفها فيهما ( الَّتِي قَدْ جُمِعَا ) التى : مبتدأ ، و « قد جمع » خبره ، و « باللات » متعلق بجمع ، أى : التى قد جمع باللاتى واللاتى ، نحو « وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ » « وَاللَّاتِي يَكْسِنُ مِنَ الْمَحِيضِ » وقد تقدم أنها تجمع على « الألى » وتجمع أيضاً على « اللواتى » بإثبات الياء وحذفها ، وعلى « اللّواء » ممدودا ومقصورا ، وعلى « اللّاء » بال قصر ، و « اللّاءات » مبنيًا على الكسر ، أو معربا بإعراب أولات ؛ وليست هذه بجموع حقيقة ، وإنما هى أسماء جموع

ورد بالواو فى حالة الرفع ؛ كما فى بيت الشاهد ، فيكون قد عومل معاملة جمع المذكر السالم ، واختار الناظم فى شرح التسهيل إعراب « اللذين » « واللّتين » وبناء « اللذين » مستندا إلى الفرق بينهما ، قال : « لما كانت التنثية من خواص الأسماء المتمكنة ، ولحقت الذى والتى ؛ جعل لحاقها لهما معارضا لشبهها بالحرف ، فأعربا فى التنثية ، كما جعلت إضافة أى معارضا لشبهها بالحرف ، فأعربت ، ولم يعرب أكثر العرب اللذين ، وإن كان الجمع من خصائص الأسماء المتمكنة ؛ لأن اللذين مخصوص بأولى العلم ، والذى عام ؛ فلم يجر على سنن الجموع لفظا ومعنى » اهـ بحروفه ونحن نلاحظ عليه أنه غير مستقيم لأمرين :

الأول : أن اللذين واللّتين أيضا لم يجر يا على سنن المثنيات لفظا ؛ وذلك لأن قياس نظيرهما من الاسم المتمكن الناقص ثبوت يائه فى التنثية ، ألسنت ترى أنك تثنى الشجى والقاضى ؛ فتقول : الشجيان والقاضيان ؟ فأما اللذين واللّتين فقد سقطت منهما ياء المفرد والأمر الثانى : أن اختلاف المعنى بين الذى والذين - على نحو ما ذكره - لا يمنع من أن يكون الثانى جمعا للأول عنده هو ، فإنه قد ذهب فى لفظ العالمين - بفتح اللام - إلى أنه جمع حقيقى للعالم ، مع أن العالم اسم لجميع ماسوى الله تعالى من إنسان وحجر وشجر وغير ذلك ، والعالمين خاص بالعقلاء ، فأما أن تكون مغايرة اللفظ المبني سنن الاسم المتمكن فى تنثيته وجمعه سببا فى بقاء علة البناء ، فيلزم بناء اللذين واللّتين كما بنى اللذين ، وإما أن يكون اللذين جمعا حقيقيا كما أن اللذين واللّتين مثنيان حقيقة ، فيلزم إعراب اللذين كما أعرب اللذين واللّتين ؛ لأن تخصيص المعنى عنده ليس قادحا فى الجمعية

هذا ؛ وكلامه يشعر بأن بناء اللذين إنما هو عند من التزم الياء فى الأحوال كلها ؛ فأما من يأتى به بالواو كما فى بيت الشاهد فالظاهر أنه يراه إعرابا ، وقد التزم جماعة القول ببنائه مع ذلك كما التزموا بناء المثنى ، وإن جاء بالألف وبالياء

(وَاللَّاءُ كَالَّذِينَ نَزَرًا وَقَعًا) اللاء: مبتدأ، و « وقع » خبره، و « كالذين » متعلق به، و « نزا » أى: قليلا، حال من فاعل « وقع »، وهو الضمير المستتر فيه، والألف للإطلاق والمعنى أن اللأئى وقع جمعا للذى قليلا، كما وقع الألى جمعا للتى كما تقدم؛ ومن هذا قوله:

٨٨ — فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا

٨٨ — أنشد الفراء هذا البيت، ونسبه لرجل من سليم، ولم يزد في تعريفه عن هذا المقدار اللفظي: « أمن » هو أفعال تفضيل من قولهم: من عليه منا، إذا تفضل عليه وأنعم « مهدوا » بفتح الهاء مخففة - من قولك: مهدت الفراش مهدا، إذا بسطته ووطأته وهيأته، ومن هنا سمي الفراش مهدادا لوثارته و بسطه، قال الأزهرى: « أصل المهدي التوثير، يقال: مهدت لنفسى ومهدت - بفتح الهاء مخففة ومشددة - أى: جعلت لها مكانا وطيبنا سهلا، ومهدت لنفسه خيرا، وامتهده: هيأه وتوطأه، ومنه قوله تعالى: ( فَلَا نَفْسِهِمْ يَمَهُدُونَ ) أى: يوطئون » اهـ « الحجور » جمع حجر - بتثنية الحاء مع سكون الجيم - هو فى الأصل حضن الإنسان - بكسر الحاء وسكون الضاد - ويقال: نشأ فلان فى حجر فلان - بكسر الحاء أو فتحها - أى: فى حفظه وستره المعنى: ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا وسهّلوا أمورنا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد - مع عظيم نعمتهم علينا - بأكثر نعمة، ولا أشد امتنانا علينا؛ من هذا الممدوح

الإعراب: « ما » نافية حجازية أو تميمية « آباؤنا » اسم ما، أو مبتدأ، مرفوع بالضمّة، والضمير مضاف إليه « بأمن » الباء زائدة، أمن: خبر ما النافية، أو خبر المبتدأ، وقد منعت الحركة المحذوبة من أجل حرف الجر الزائد من ظهور الحركة التى يقتضيه موقع الكلمة من الإعراب « منه، علينا » كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله « أمن »، وقوله « اللاء »: اسم موصول نعت لآباء، مبنى على الكسر فى محل رفع « قد » حرف تحقيق « مهدوا » فعل وفاعل « الحجورا » مفعول، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لهاصلة الموصول الشاهد فيه: قوله « اللاء » حيث استعمله فى معنى الذين، فأطلقه على جمع مفردة مذكر، وهو آباء؛ إذ هو جمع أب، والأب مذكر، فدلّ ذلك على أن « اللاء » قد يقع جمعا للذى، كما وقع « الألى » جمعا للتى، وتسمية الشارح رحمه الله هذا اللفظ جمعا مبنى إما على شئ من التساهل؛ لأن هذه الكلمة ليست جمعا حقيقيا لأمرين: الأوّل: لأن واحدها - وهو الذى هنا - ليس من لفظه، والثانى: أن معنى الجمع غير متحقق فيه، وإما أن يكون جاريا على التزام أن الذين واللذين مثلان حقيقة، و « الذين واللاتى واللاتى واللاتى » جموع حقيقية؛ فتكون عنده معرفة، وهذا غير التحقيق، كما سبقت الإشارة إليه

والمشترك ستة : مَنْ ، وَمَا ، وَأَلْ ، وَذُو ، وَذَا ، وَأَيْ ، عَلَى ماسيأتي شرحه ، وقد أشار إليه بقوله : ( وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي ) أى فى الموصولية ( مَاذُ كِرْ ) من الموصولات ( وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَى شَهْرٌ ) بهذا

فأما « مَنْ » فالأصل استعمالها فى العالم ، وتستعمل فى غيره لعارض تشبيه به ، كقوله :

٨٩ - أَسْرَبَ الْقَطَاهِلَ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ

٨٩ - ذكر بعض من أنشد هذا البيت أنه لجنون بنى عامر ، وذكر آخرون أنه للعباس ابن الأحنف ، وقد بحث ديوان العباس بن الأحنف المطبوع فى القسطنطينية بمطبعة الجوائب عام ( ١٢٩٨ ) فوجدت البيت من كلمة عدّة أبياتها ستة أبيات ، وهما كما :

أُظُنُّ - وَمَا جَرَّبْتُ مِثْلِكَ - أَمَّا  
ذَرِينِي أَنَّمِ إِنْ لَمْ أَنْلِ مِنْكَ زَوْرَةً  
بَكَيْتُ إِلَى سِرْبِ الْقَطَّاحِينَ مَرَّيْ  
أَسْرَبَ الْقَطَّاهِلَ مِنْ مُعِيرِ جَنَاحَهُ  
وَالْأَمَنْ هَذَا يُودَى تَحِيَّةً  
وَأَيْ قِطَاةٍ لَمْ تُسَاعِدْ أَخَا هَوَى

قُلُوبُ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ صُخُورُ  
لَعَلَّ حَيَالًا فِي الْمَنَامِ يَزُورُ  
فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ  
لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ  
فَأَشْكُرُهُ؟ إِنْ الْمُحِبِّ شَكُورُ  
فَعَاشَتْ بِضَيْرٍ وَالْجَنَاحُ كَسِيرُ

وبحث ديوان الجنون المطبوع فى مطبعة بولاق فوجدت بيت الشاهد أحد أبيات قصيدة عدّة أبياتها عشرون بيتا ، وأولها :

شَكُوتُ إِلَى سِرْبِ الْقَطَّاءِ إِذْ مَرَّرْتَنِي

وبعد بيت الشاهد ، وبعده :

وَأَيْ قِطَاةٍ لَمْ تُعِيرْنِي جَنَاحَهَا

وبعد البيت الخامس من القطعة المنسوبة للعباس بن الأحنف ، وأنت ترى أن أكثر هذه الأبيات منسوب للشاعر بن ، فهل يعتبر هذا من توافق الخواطر ؟ أو يكون أحد الرواة قد ضم أبيات أحدهما إلى الآخر ؟ ومعانى الأبيات كلها واضحة

الإعراب : « أسرب » الهمزة لنداء القريب ، سرب : منادى منصوب بالفتحة ، وهو مضاف ، و « القطا » مضاف إليه « هل » حرف استفهام « من » - كماهى رواية الشارح وغيره من النحاة - اسم موصول ، مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « يعير » فعل مضارع ، فاعله

وقوله :

٩٠ - أَلَا عِمَّ صَبَا حَا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَنْعَمَنَّ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي؟

مستتر فيه « جناحه » مفعول به ، والهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وخبر المبتدأ الذي هو من محذوف ، وتقدير الكلام : هل الذي يعبر جناحه موجود ، أوفيكم ، أو نحو ذلك ، وجعل العيني جملة « يعبر » وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، ولا أوافقته على هذا مطلقا « اعلى » لعل : حرف ترج ونصب ، وباء المتكلم اسمه « إلى » جارة « من » موصولة في محل جر بإلئى ، والجار والمجرور متعلق بقوله « أطير » الآتى « قد » حرف تحقيق « هويت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة « من » المجرورة بإلى ، والعاوند محذوف تقديره هو يته ، وقوله « أطير » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر « لعل »

الشاهد فيه : قوله « من يعبر جناحه » حيث أطلق « من » الموصولة على غير العاقل ، وهو معبر الجناح من بين سرب القطا ، وإنما استساغ ذلك لأنه تقدم قبل ذلك بنداؤه ، والنداء طلب الإقبال ، وهو إنما يتصور من العاقل ؛ لأنك إنما تطلب إقبال من تتصور فيه أنه يفهم كلامك ويحببك إلى مرادك ؛ فأما من لا يفهم أو لا يجب فليس معقولا أن تتوجه إليه ولا أن تدعوه ؛ فكان النداء لهذه العلة تنزيلا له منزلة العقلاء ، وتشبيها له بهم ، فلما استقر له ذلك ساغ بعده أن يجرى عليه اللفظ الذى يستعمل فى العاقبين

٩٠ - هذا البيت مطع قصيدة طويلة لامرئ القيس بن حجر الكندى ، وبعده :

وَهَلْ يَنْعَمَنَّ إِلَّا سَعِيدٌ مُخَلَّدٌ قَلِيلُ الْهُمُومِ مَا يَبِيْتُ بِأَوْجَالِ  
وَهَلْ يَنْعَمَنَّ مَنْ كَانَ أَحَدْتُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ حَوْلًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ

اللفظ : سبق شرح المطلع الذى هو بيت الشاهد ، مع الشاهد رقم (٣٣) فانظره فى (ص ٦٦) وقوله « مخلد » قد اختلف العلماء فى معناه ؛ فقال قوم : هو الطويل العمر الرخى البال ، وقيل : هو الذى لا يزال فى ميعة شبابه وطراءة عمره لم ينزل به الشيب ، وقيل : هو المقرط ، أى : اللابس القرط ، والقرط يسمى خلة - بفتح الحاء واللام جميعا - وبعضهم يرويه :

\* وَهَلْ يَنْعَمَنَّ إِلَّا خَلِيٌّ مُخَلَّدٌ \*

وقوله « أوجال » هو جمع وجل - بفتح الحاء - وهو الخوف ، وباب فاعله طرب « أحوال » اختلف العلماء فى المراد منه ؛ فذهب العسكرى - نقلا عن الأصمى ، وابن السكيت - إلى أنه جمع حول ، بمعنى السنة والعام ، وقال البغدادى : إنه جمع حال ، وعلى الأول يكون المعنى : كيف ينعم من كان



أو تعليبه عليه في اختلاط ، نحو « وَاللَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ »  
 أو اقترانه به في عموم فصل بمن ، نحو « فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى  
 رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ » ؛ لا قترانه بالعاقل في « كل دابة » ، وتكون بلفظ واحد  
 للمذكور والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو جموعا ، والأكثر في ضميرها اعتبار اللفظ ، نحو « وَمِنْهُمْ  
 مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ » « وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ » ويجوز اعتبار المعنى ، نحو « وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ  
 إِلَيْكَ » ومنه قوله :

٩١ — نَعَشَ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لِاتَّخُوْنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ — يَأْذِئْبُ — يَصْطَحِبَانِ

أقرب عهده بالرأهية ثلاثين شهرا من ثلاثة أحوال ، وعلى الثاني يكون المعنى : كيف ينعم من كان  
 أقرب عهده بالنعيم ثلاثين شهرا وقد تعاقبت عليه ثلاثة أحوال ؟ وهى : اختلاف الرياح عليه ،  
 وملازمة الأمطار له ، وتقديم العهد المغير لرسومه

الاعراب : « ألا » أداة استفتاح « عم » فعل أمر « صباحا » منصوب على الظرفية  
 عامله عم « أيها » أى : منادى بحرف نداء محذوف ، وهى : حرف تنبيه « الطلل » بدل أو  
 عطف بيان من أى « البالى » نعت للطلل « وهل » حرف استفهام « يعمن » فعل مضارع  
 مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة « من » اسم موصول ، فاعل يعم « كان » فعل  
 ماض تام ، فاعله مستتر فيه عائد على من « فى العصر » جار ومجرور متعلق بكان « الخالى »  
 صفة للعصر ، وجملة الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، ويجوز أن تجعل كان ناقصة ، واسمها  
 حينئذ ضمير مستتر ، وخبرها هو متعلق الجار والمجرور ، وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها  
 صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « يعمن من — إلخ » حيث أوقع « من » على الطلل ، وهو غير عاقل ،  
 والذى سوغ ذلك تقدم نداء الطلل فى قوله « أيها الطلل » ، على نحو ما بيناه فى شرح الشاهد  
 السابق ، قال ابن هشام رحمه الله : « ونداء القطا فى قوله ❖ أسرب القطا — إلخ ❖ ونداء الطلل  
 فى قوله ❖ أيها الطلل — إلخ ❖ سوغ وقوع « من » على السرب والطلل لما كانا مناديين ، وقد  
 علم أنه لا يدعى وينادى غير العقلاء ، فأما نداء غير العاقل فى نحو ( يا جبال أوتى . وياسماء  
 ألقى ) ونحوهما فليس بالأصالة » اهـ بإيضاح

٩١ — البيت من كلة للفرزدق يصف فيها ذئبا طرقة ليلا وهو فى بعض أسفاره ، وأول

هذه السكلمة قوله :

وَأَطْلَسَ عَسَلًا وَمَا كَانَ صَاحِبًا دَعَوْتُ إِنَارِي مَوْهِنًا فَأَتَانِي  
 فَلَمَّا أَتَى قُلْتُ: أَدُنُّ، دُونَكَ، إِنِّي وَإِيَّاكَ فِي زَادِي لَكُشْتَرِكَانِ

فَبَيْتُ أَوْدُ الزَّادِ بَيْنِي وَبَيْنَهُ عَلَى ضَوْءِ نَارٍ مَرَّةً وَدُخَانٍ  
 قَقَلْتُ لَهُ لَمَّا تَكَشَّرَ ضَاحِكًا وَقَامُّ سِنِّي فِي يَدَيَّ بِمَكَانٍ :  
 تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي ... .. البيت ، وبعده :  
 وَأَنْتَ أَمْرُؤُا يَا ذَنْبُ وَالْعَدْرُ كُنْتُمَا أُخَيَيْنِ كَانَا أَرْضِيعَا بِلَبَّانِ

**اللفظ :** « أطلس » هو كل ما كان في لونه غبرة إلى السواد ، وقالوا : ذئب أطلس ؛ لأن لونه كذلك ، وسموا اللص أطلس ، تشبيها له بالذئب «عسال» صيغة مبالغة ، من غسل - بفتح السين - يعسل - بكسرهما - إذا مضى مسرعا واضطرب في عدوه وهز رأسه « موهنا » ومثله الوهن - بفتح الواو وسكون الهاء - نحو من نصف الليل ، وقيل : بعد ساعة منه ، وقيل : حين يدبر الليل ، وقيل : ساعة تضي من الليل ، وتقول : أوهن الرجل ، إذا صار في ذلك الوقت « أقد الزاد » أقطعه وأقدره « تكشر » أصله أن تبدو الأسنان عند الضحك . وقوله « تعش » روى سيديويه في مكانه (ج ١ ص ٤٠٤) « تعال » « أخيين » بضم الهمزة وفتح الخاء وفتح الياء المشددة - قال العيني « تصغير أخوين » ومراده أنه صغر الأخ فرد له اللام المحذوفة ، وأصلها الواو فصار « أخيو » فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في ياء التصغير فصار « أخى » بهمزة مضمومة مخفاً مفتوحة فياء مشددة - ثم ثناه فصار كما ترى ، هذا تقديره

**الإعراب :** « تعش » فعل أمر ، مبنى على حذف الألف ، وفاعله مستتر فيه وجوبا « فَإِنْ » شرطية « عاهدتني » فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « لاتخونني » لانافية ، تخون : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر وجوبا ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب على الحال صاحبه ضمير المخاطب ، أو الجملة لاجل لها جواب القسم الذى تضمنه قوله « عاهدتني » ؛ وقوله « نكن » فعل مضارع ناقص جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر « مثل » خبره « من » اسم موصول في محل جر بالإضافة إلى مثل « يا » حرف نداء « ذئب » منادى مبنى على الضم في محل نصب ، وهو نكرة مقصودة « يصطحبان » فعل مضارع ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة لاجل لها صلة الموصول

**الشاهر فيه :** قوله « من . . . يصطحبان » حيث أعاد الضمير من الصلة مثنى على « من » ؛ مراعاة لمعناها ؛ فإن المقصود منها هنا اثنان ، وهما الشاعر والذئب

قال سيديويه رحمه الله : « هذا باب إجرائهم صلة من وخبره إذا عنيت اثنين كصلة اللذين ، وإذا عنيت جمعا كصلة الذين - فمن ذلك قوله عز وجل : ( وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ) :

وأما « ما » فإنها لغير العالم ، نحو « مَا عِنْدَكُمْ يَنْقَدُ » وتستعمل في غيره قليلا ، إذا اختلط به ، نحو « يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ » ، وتستعمل أيضاً في صفات العالم ، نحو « فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » وحكى أبو زيد « سُبْحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ » ، و « سُبْحَانَ مَا سَخَّرَ كُنَّا لَنَا » وقيل : بل هي فيها لذوات من يعقل ، وتستعمل في المبهم أمره ، كقولك — وقد رأيت شبيحاً من بعد — : أنظر إلى ما أرى ، وتكون بلفظ واحد كمن

﴿ تنبيه ﴾ تقع « مَنْ » ، و « ما » موصولتين كما مر ، واستفهاميتين <sup>(١)</sup> ، نحو مَنْ عِنْدَكَ ؟

ومن ذلك قول العرب — فيما حدثنا يونس — : مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ ؛ وَأَيُّنَ كَانَتْ أُمَّكَ ؟ .  
ألحق تاء التانيث لما عني مؤثنا ، كما قال : ( يستمعون إليك ) حين عني جمعا ، وزعم الخليل أن بعضهم قرأ ( وَمَنْ تَقَدَّتْ مِنْ كُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ) . فجعلت كصلة التي حين عني مؤثنا ،  
فإنما ألحقت التاء في المؤنث ألحقت الواو والنون في الجمع ، قال الشاعر حين عني الاثنين :  
\* تعال فإن عاهدتني . . . \* اه كلامه

وقال الأعمى : « الشاهد فيه تثنية يصطحبان ، حملا على معنى من ؛ لأنها كناية عن اثنين » اه  
وقال الفراء : « ثني يصطحبان — وهو صلة لمن — لأنه نواه ونفسه » اه  
وفي البيت شاهد آخر في هذه الجملة نفسها ، وذلك أنه فصل بين الموصول — وهو قوله « من »  
— والصلة — وهي قوله « يصطحبان » — بفواصل ، وهذا الفاصل هو جملة النداء  
وقال الأعمى رحمه الله : « وفرق بين من وصلتها بقوله « ياذب » ، وساغ ذلك لأن النداء  
موجود في الخطاب ، وإن لم يذكره ، وإن قدرت « من » نكرة ، وجملة « يصطحبان » في موضع  
الوصف كان الفصل بينهما أسهل وأقرب » اه كلامه

قال أبو رجاء : وإنما كان الفصل بين الصفة وموصوفها أسهل من الفصل بين الصلة وموصولها  
لأن افتقار الموصول إلى صلاته أقوى وأشد من افتقار الموصوف إلى الصفة ، وآية ذلك أنه لا يمكن  
أن يستعمل الموصول بغير صلة تعرفه وتتممه ، من قبل أنه اسم مبهم ناقص لا يكمل إلا بها ، وأما  
الموصوف فقد لا يكون بحاجة إلى وصفه فلا تجيء معه بالصفة ، فلما كان ارتباط الصلة بالموصول  
هكذا قبيح الفصل بينهما

(١) من شواهد ما للاستفهامية قول الخليل السعدي يهجو ابن عمه الزبرقان بن بدر :

وَمَا عِنْدَكَ؟ وشرطيتين، نحو «مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي» ، و« مَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤْتَفَ إِلَيْكُمْ » ونكرتين موصوفتين، كقوله :

٩٢ - أَلَا رَبَّ مَنْ تَغْتَشُهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرٌ أَمِينٌ

يَا زَبْرَقَانَ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَيَبَ أَيْبِكَ وَالْفَخْرُ  
هَلْ أَنْتَ إِلَّا فِي بَنِي خَلْفٍ كَالْأَسْكَتَيْنِ عَلَاهُمَا الْبَطْرُ

وقول السفاح بن بكير البربوعي :

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوْطِئًا الْأَكْنَافِ رَحْبِ الدَّرَاعِ

وقد تضمن الشاهد الأول مع الاستفهام التحقير، وتضمن الشاهد الثاني التعظيم مع الاستفهام  
٩٢ - هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٧١) ولم ينسبه الأعلام إلى قائل، وقد

سقط عجزه من بعض نسخ الشرح

اللفظة: «تغتشه» تظن به الغش والحديعة «مؤتمن» تراه أمينا ناصحا

المعنى: قد ينصح الإنسان ويتولاه إنسان يظن به الغش، وقد يغشه ويخدعه إنسان يأمنه  
ويثق به

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح «رب» حرف جر شبهه بالزائد «من» نكرة مبتدأ  
مبنى على السكون في محل رفع «تغتشه» فعل مضارع، فاعله ضمير المخاطب المستتر فيه، والهاء  
ضمير عائد إلى «من» في محل نصب مفعول، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر  
صفة لمن مراعاة لجرها رب أو في محل رفع صفة لمن أيضا لأنها مبتدأ «لك» جار ومجرور  
متعلق بناصح «ناصر» رواه الأعلام مجرورا، وقال: إنه صفة ثانية لمن. وعليه نفي المبتدأ  
محدوف، والتقدير: رب إنسان ناصر لك نظنه غاشا موجود، وعندى أن الأحسن رفع  
«ناصر» على أنه خبر المبتدأ «ومؤتمن» الواو عاطفة، مؤتمن: معطوف على «من»،  
فهو مرفوع تقديرا على أنه مبتدأ «بالغيب» جار ومجرور متعلق بمؤتمن «غير أمين» جره  
الأعلام على أنه صفة لمؤتمن، وخبره محدوف، وعندى أنه مرفوع على أنه خبر، كما تقدم  
في المعطوف عليه

الشاهد فيه: قوله «رب من تغتشه» حيث استعمل «من» نكرة، ووصفها بجملة

«تغتشه»

والدليل على أن «من» في هذا الموضع نكرة وليست موصولة أنه قد دخلت عليها «رب»

وقوله :

٩٣ - رَبِّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ

وهي حرف لا يدخل إلا على النكرات ؛ ومثله في ذلك كله الشاهد الآتي ، وقول عمرو بن قبيثة الضائع الشكري :

يَا رَبِّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا رُحْنَ عَلَى بَغْضَائِهِ وَأُغْتَدِينَ

وقول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٢٧١ ) :

الْأَرْبَ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللَّهُ نَاصِحٌ وَمَنْ هُوَ عِنْدِي فِي الظُّبَاءِ السَّوَانِحِ

٩٣ - البيت لسويد بن أبي كاهل بن حارثة بن حسل بن مالك بن عبد سعد بن جشم

ابن ذبيان الشكري ، من قصيدة له رواها صاحب الفضليات ، ومطاعها :

بَسَطْتُ رَابِعَةَ الْحَبْلِ لَنَا فَوَصَلْنَا الْحَبْلَ مِنْهَا مَا اتَّسَعُ

حُرَّةٌ تَجَلُّو شَتِيئًا وَاضِحًا كَشَعَاعِ الْبَرْقِ فِي الْعَيْمِ سَطَعَ

وقبل بيت الشاهد قوله :

كَيْفَ بِاسْتِقْرَارِ حُرِّ شَاحِطٍ بِيَلَادٍ لَيْسَ فِيهَا مُتَّسِعٌ

رَبِّ مَنْ أَنْضَجْتُ ... .. البيت ، وبعده :

وَيَرَانِي كَالشَّجَا فِي حَلْقِهِ عَسِرًا مَخْرَجُهُ مَا يُنْتَرَعُ

مُزِيدٌ يَخْطُرُ مَا لَمْ يَرِنِي فَإِذَا أَسْمَعْتُهُ صَوْتِي أُنْقَمِعُ

قَدْ كَفَانِي اللَّهُ مَا فِي نَفْسِهِ وَمَتَى مَا يَكْفِ شَيْئًا لَا يُضَعُ

اللفظة : « رابعة » اسم امرأة « الحبل » يطلق على عدة معان : منها المودة والوصل ، ومنها العهد والميثاق يكون بين القوم ، ومنها السبب يتعلق به الرجل من صاحبه ، وقوله « ما اتسع » يريد ما امتد واستقام أمره ، و « ما » هي الصدرية الظرفية ، أي : مدة اتساعه واستقامته وامتداده « شتيئا » أراد ثغرا مقلجا متفرقا الأسنان في حسن « كشعاع البرق » يروى في مكانه « كشعاع الشمس » وقوله « كيف باستقرار حر شاحط » الاستقرار معناه الإقامة في هدوء بال ، والشاحط : البعيد الدار ، الغريب عن أهله ، وقوله « رب من أنضجت - إلخ » . قال ابن الأنباري : يروى هكذا :

رَبِّمَا أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَ مَنْ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ

وروى في مكان « قد تمنى لي موتا » : « قد تمنى لي شرا » وقوله « أنضجت - إلخ » هو كناية عن

وقوله :

٩٤ - لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللَّيْبُ فَلَا تَكُنْ لَشَيْءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيًا

نهاية الكمد الحاصل للقلب ، أو استعارة ، شبه تحسير القلب وإكادته بانضاج اللحم الذي يؤكل . و « غيظا » مصدر غاظه يغيظه إذا أغضبه وآلمه « الشجا » الغصص يعترض في الخلق فتضييق به النفس « مزبد » اسم فاعل من أزد ، إذا أخرج الزبد من فمه ، هذا أصله ، ويكنى به عن التوعد والتهديد « يخطر » أصل معناه أن تحرك يديك إذا مشيت ، وهو عبارة عن الخيلاء والعجب « انقمع » دخل بعضه في بعض ، والمراد أنه يتضاءل ويرجع عما كان عليه من زهو واستكبار

الإعراب : « رب » حرف جرّ شبهه بالزائد « من » نكرة بمعنى إنسان ، مبتدأ ، مبنى على السكون ، وله محلان : محل جرّ رب ، ومحل رفع بالابتداء « أنضجت » فعل وفاعل « غيظا » تمييز محوّل عن الفاعل ، والأصل : أنضج غيظي إياه قلبه ، أو مفعول لأجله ، والمعنى أنضجت قلبه لأجل غيظي إياه « قلبه » مفعول لأنضج ، والمهاء مضاف إليه ، والجملة في محل جرّ أو رفع صفة لـ « من » ، « قد » حرف تحقيق « تمنى » فعل ماض ، وفاعله ضمير « من » مستتر فيه « لى » جار ومجرور متعلق بتمنى « موتا » مفعول لتمنى « لم » نافية جازمة « يطع » مضارع مجزوم بلم مبنى للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود إلى « من » أيضا ، وخبر المبتدأ الذي هو « من » إما جملة « لم يطع » وعليه تكون جملة « قد تمنى لى موتا » صفة ثانية لمن ، وإما أن تكون جملة الخبر هي « قد تمنى » ، وعليه تكون جملة « لم يطع » في محل رفع خبر ثان ، ولوقلت : إن هاتين الجملتين وما بعدهما صفات لمن ، وجملة الخبر هي قوله « قد كفاني الله ما في نفسي » في البيت الذي بعد بيت الشاهد لم تكن قد ذهبت بعيدا

الشاهد فيه : قوله « رب من أنضجت » حيث استعمل « من » فيه نكرة ووصفها بجملة « أنضجت » ؛ بدليل دخول « رب » عليها ، وقد عرفت إيضاح ذلك في الشاهد السابق ، ومن رواه « ربما أنضجت - الخ » لم يكن فيه شاهد على روايته ، و « ما » هي الكافة التي تهيب « رب » للدخول على جمل الأفعال

٩٤ - هذا البيت من شواهد معنى اللبيب ، ولم ينسبه أحد شمراحه إلى قائل معين

اللمة : « اللبيب » العاقل الحازم

المعنى : إن العاقل يسمى لإدراك الشيء النافع ؛ فلا تكن ساعيا لشيء ترى نفعه بعيدا

الإعراب : « لما » اللام حرف جر ، وما : نكرة بمعنى شيء مبنى على السكون في محل جرّ باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله يسمى الآتى « نافع » صفة لما « يسمى اللبيب » فعل وفاعل « فلا » الفاء فاء الفصيحة ، أو للتفريع ، لا : ناهية « تكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا ناهية

وقوله :

٩٥ — رَبِّ مَا تَكَرَّرَ النَّفْسُ مِنْ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعَقَالِ

واسمه ضمير مستتر فيه « لشيء » جار ومجرور متعلق بقوله « ساعيا » الآتي « بعيد » صفة لشيء « نفعه » فاعل لبعيد ؛ لأنه صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ، والهاء مضاف إليه « الدهر » منصوب على الظرفية ، وناصبه قوله « ساعيا » أيضا ، وجعل الدسوق ناصبه قوله « نفعه » السابق ؛ وفيه بعد « ساعيا » خبر تكن

الشاهد في : قوله « لما نافع » حيث استعمل « ما » نكرة بمعنى شيء ، ووصفها بقوله « نافع » قال ابن هشام : « والثاني من أوجه ما الاسمية أن تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف ، أي : ليست متضمنة معنى الحرف ، بخلاف التي تضمنت معناه ، وهي نكرة كالنظرية والاستفهامية ، وهذه أيضا نوعان : ناقصة ، وتامة ، فالناقصة هي الموصوفة بمفرد أو جملة ، وتقدر بقولك شيء ، كقولهم : مزرت بما معجب لك ، أي : بشيء معجب لك ، فما : نكرة موصوفة ، ومعجب : صفتها ، ومثل ذلك قوله \* لما نافع يسمى اللبيب ... البيت \* » انتهى كلامه بإيضاح كثير فإن قلت : فهل يجوز لي أن أجعل ما في هذا البيت زائدة بين الجار والمجرور ، وأجعل اللام جارة لنافع ؟

فالجواب أن ذلك لا يسوغ لك ، وإنما لم نسوّغ لك في هذا البيت أن تجعل ما زائدة بين الجار والمجرور غير كافة للجار عن عمله ، مع أنه قد جاءت ما على هذا النحو كثيرا في كلامهم : من ذلك قول الله تعالى : ( فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ، مِمَّا خِطَبَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ، عَمَّا قَلِيلٍ ) . وقول الشاعر :

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

وقول الآخر :

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُضْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْجَلَاءِ

وسياتي ذلك مشروحا في باب حروف الجر ، إن شاء الله ؛ نقول : إننا لم نجز لك ذلك لأن زيادة « ما » بين الجار والمجرور كثيرا مختصة بحروف ثلاثة ، وهي : من ، وعن ، والباء ، فأما مع اللام فلم تسمع زيادتها ، وإنما تخرج الشواهد على الوجوه التي لها نظير في كلامهم

٩٥ — هذا البيت يروي في عدة كلمات : إحداهما منسوبة إلى أمية بن أبي الصلت ، والثانية رواها الأصمعي منسوبة إلى أبي قيس اليهودي ، وقيل : هي لابن صرمة الأنصاري ، والثالثة منسوبة إلى حنيف بن عمير البشكري ، وقيل : هي لنهار بن أخت مسيلمة الكذاب ، فأما كلمة أمية فهي قصيدة طويلة عدتها - كما قاله البغدادي - تسعة وسبعون بيتا ، ذكر فيها من قصص

الأنبياء كثيرا : من ذلك قصة إبراهيم وابنه الذبيح عليهما السلام ، وذلك قوله :  
 يَا بُنَيَّ إِنِّي نَدَرْتُكَ لِلَّهِ شَحِيحًا فَاصْبِرْ فِدَى لَكَ خَالِي  
 وأما كلمة أبي قيس ، أو ابن صرمة ، فمطلعها :

سَبَّحُوا لِلْمَلِكِ كُلِّ صَبَاحٍ طَلَعَتْ شَمْسُهُ وَكُلَّ هِلَالٍ  
 وأما كلمة حنيف بن عمير ، أو نهار ، فمطلعها :

يَا سَعَادَ الْفُؤَادِ بِنْتَ أَثَالِ طَالَ لَيْلِي بِفِتْنَةِ الرَّحَالِ  
 إِنهَا يَا سَعَادُ مِنْ حَدَثِ الدَّهْرِ عَلَيْكُمْ كَفِتْنَةُ الدَّجَالِ  
 وقيل بل هي قوله :

يَا قَلِيلَ الْعِزَاءِ فِي الْأَهْوَالِ وَكَثِيرَ الْهُمُومِ وَالْأَوْجَالِ

ونسبت هذه الكلمة الأخيرة إلى حنيف ، ونهار ، ولأعرابي لم يسم ، وقد نسبها العيني رحمه الله خطأ إلى أمية بن أبي الصلت ، ولم نجد له سابقا إلى ذلك

اللغة : « بني » بثلاث ياءات : أولاهن ياء التصغير ، والثانية لام الكلمة التي أصلها الواو ، والثالثين ضمير المتكلم - وهو تصغير « ابن » بحذف الهمزة المعوض بها عن اللام ورد اللام المحذوفة ، والأصل - قبل الإضافة « بنيو » فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء « شحيطا » هو فاعيل بمعنى مفعول ، مأخوذ من : شحطه يشحطه شحطا - من باب فتح - إذا ذبحه ، وتقول : شحطه وسحطه - بالشين المعجمة وبالسين المهملة - قال ابن سيده : والسين أعلى « الرحال » لعله يريد به عروة بن عتبة بن جعفر بن كلاب الذي قتله البراض في قصة لطيمة كسرى ؛ فإن الرحال لقبه « حدث الدهر » واحد أحداثه ، مثل سبب وأسباب ، وهي طوارقه ونوازله « العزاء » بفتح العين ، بزنة سحب - التصبر والتجدد « الأهوال » جمع هول ، وهو الأمر العظيم المقطع « الأوجال » جمع وجل ، وهو الخوف

الإعراب : « ربما » رب : حرف تقليل وجرّ شبهه بالزائد ، ما : نكرة بمعنى شيء مبتدأ « تكره النفوس » فعل وفاعل ، والجملة صفة لما ، في محل رفع أو جر ، على ما عرفت في الشواهد السابقة « من الأمر » جار ومجرور متعلق بتكره « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فرجة » مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل جرّ صفة للأمر ؛ لأنه محلى بأل الجنسية ، ومدخولها مثل النكرة ؛ كذا قال غير واحد ، وعندى أن الجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو « ما » الموصوفة « كل » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفرجة ، وحل مضاف ، و« العقل » مضاف إليه

الشاهد في : قوله « ربما تكره » حيث استعمل « ما » نكرة موصوفة بالجملة بعدها



ومن ذلك فيهما قولهم : « مَزَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٌ لَكَ » ، و « مِمَّا مُعْجِبٌ لَكَ » ،  
ويكونان أيضاً نكرتين تامتين : أما « مَنْ » فعلى رأى أبي عليّ ، زعم أنها في قوله :

٩٦ — \* وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ \*

وتضمن ذلك أمرين : الأول : أن « ما » هذه ليست حرفاً ، وإنما هي اسم ، والثاني : أن  
« ما » هذه بعد كونها اسماً هي نكرة لا معرفة  
أما الدليل على الأول فإنه أعاد عليها الضمير مرتين : أما الضمير الأول فهو ضمير عائد من  
جملة الصفة حذف لكونه منصوباً بفعل وهو مراد ، وتقديره « رب شيء تكرهه النفوس » وأما  
ثاني الضميرين فهو الضمير الندي في جملة الخبر ، وهو المجرور باللام في « له فرجة » وأنت خير  
أن الضمائر لا تعود إلا إلى الأسماء

وأما الدليل على أنها نكرة لا معرفة فدخل « رب » عليها ، وقد عرفت أن « رب »  
حرف يختص بالدخول على النكرات ، وقد أنشد سيبويه رحمه الله تعالى هذا البيت مرتين في  
كتابه بعد قوله « رب لا يكون بعدها إلا نكرة » اه ، وقال الأعمى في تقرير الشاهد : « استشهد  
به على أن ما نكرة ، بتأويل شيء ، ولذلك دخلت عليها رب » ، لأنها لا تعمل إلا في نكرة ،  
ولا تكون ما هنا كافة ؛ لأن في « تكره » ضميراً عائداً عليها ، ولا يضر إلا الاسم ، وكذلك الضمير  
في له عائد عليها ، والمعنى : رب شيء تكرهه النفوس من الأمور الحادثة الشديدة وله فرجة تعقب  
الضيقة والشدة كحل عقال المقيد ، والفرجة - بالفتح - في الأمر ، وبالضم في الحائط ونحوه « اه  
كلامه بحروفه ، ولك فيه المقنع ، وبيانه مفهوم بما قدمناه لك

٩٦ — هذا عجز بيت أنشده ابن منظور في مادة « زكأ » من اللسان ، ولم ينسبه إلى قائل  
وأنشده السيد المرتضى في شرح القاموس ولم ينسبه ، وقال العيني : « أنشده أبو علي ولم ينسبه » اه  
وهاك البيت بتمامه مع بيت سابق عليه :

وَكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْراً أَوْ أَرَأَعُ لَهُ  
وَقَدْ زَكَتُ إِلَى بَشْرِ بْنِ مَرْوَانَ  
وَنِعْمَ مَزَكاً مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ  
وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ

اللفظة : « أَرهَب » أخاف ، وأخشى « أَرَأَع » بالبناء للجهول - من الروع ، وهو الفرع  
وشدة الخوف « زَكَتُ » لجأت واستندت « بَشْرِ بْنِ مَرْوَانَ » هو بشر بن مروان بن الحكم بن  
أبي العاص بن أمية القرشيّ العبشميّ الأمويّ ؛ كان سمحاً جواداً كريماً ، ولى إمرة العراقيين لأخيه  
عبد الملك بن مروان ، ومات بالبصرة سنة خمس وسبعين عن نيف وأربعين سنة « مزكأ » اسم  
مكان من زكأ المتقدم ، ومعناه الملجأ والمستند

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على المدح « مزكأ » بالرفع فاعل نعم ، وبالنصب تمييز

وفاعل نعم ضمير مستتر « من » اسم موصول عند ابن مالك ، ونكرة موصوفة بالجملة بعدها عند الأخفش ، وعلى أية حال فهي في محل جرّ بإضافة منكأ إليها « ضاقت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « مذاهبه » فاعل ضاق ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محلّ لها من الإعراب صلة الموصول عند ابن مالك ، وفي محل جرّ صفة لمن عند الأخفش على ما علمت « ونعم » الواو عاطفة ، نعم : فعل ماض دالّ على المدح « من » اختلف العلماء في إعرابها وفي معناها على مذاهب شتى : فقال أبو علي : إن من هذه نكرة تامّة - أي : لا تحتاج إلى صفة - وهي تمييز ، وفاعل « نعم » على هذا ضمير مستتر ، وقوله « هو » في البيت هو المخصوص بالمدح ؛ فهو مبتدأ خبره جملة « نعم » مع فاعلها ، أو خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، وهذا الوجه هو الذي من أجله أنشد الشارح رحمه الله البيت ؛ وقال غير أبي علي : إن « من » هذه معرفة ناقصة - أي : هي اسم موصول - وهي فاعل نعم ، و « هو » في البيت مبتدأ خبره محذوف ، والجملة لا محلّ لها صلة الموصول ، وهذا الخبر المحذوف قدره ابن هشام في المغني تبعا لابن مالك في شرح الكافية بـ « هو » آخر ، فتكون جملة الصلة هكذا « هو هو » مثل قول الشاعر :

\* أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي \*

وسياتى مشروحا في باب المبتدأ والخبر ، وتبعهما في هذا التقدير الشارح العلامة والعيبي وغيرهما ، ولكنّ أبا علي رحمه الله أنكر ذلك كل الإنكار ، وسنقل عبارته قريبا ، وقال أبو علي أيضا : إنه يجوز أن تكون « من » نكرة ناقصة ، وهي فاعل « نعم » ، ويكون قوله « هو » في البيت مبتدأ خبره محذوف ، وفي تقديره ماسبق من الكلام ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع صفة لمن وقوله « في سر » جارّ ومجرور جعله ابن هشام - وتبعه عليه العيني - متعلقا بخبر المبتدأ - الذي هو قوله « هو » - وذلك لأنه فيما ظنّ بمعنى الفعل - أي : هو الثابت في سرّ - ولم يرض ذلك أبو علي ، بل قال : إنه متعلق بنعم . وقوله « وإعلان » معطوف على سرّ .

المشاهد فيه : قوله « نعم من » حيث ذهب أبو علي إلى أن « من » نكرة تامّة تمييز لنعم

على نحو ماقدّمنا إليك في إعراب البيت

واعلم أن الشارح رحمه الله تبع ابن هشام في نسبة هذا التخرّج دون ما عده إلى أبي علي ، والحقيقة ليست كذلك ، بل إن له في البيت ثلاثة تخرّجات هذا أحدها ، وهالك عبارته . قال : « قال الشاعر : ونعم منكأ . . . (البيتين) . . . القول في الظرف ( يريد بالظرف قوله « في سر » ) أنه يتعلّق بنعم ، وذلك لأنه لا يخلو إما أن يكون الظرف خبرا عن الضمير وتكون الجملة من المبتدأ والخبر لا محلّ لها صلة الموصول وهو « من » ، وإما أن يكون الظرف متعلقا بنعم ، ولا يجوز أن يكون الظرف متعلقا بمحذوف في موضع خبر « هو » التي في الصلة ؛ لأن التقدير قبل كون الجملة

صلة يكون « هو كائن في سر وإعلان » وهذا كلام لامعنى له ، وإيما المعنى كرم هذا الإنسان في سره وإعلانه ، أى : ليس ما يصنعه من الخير لتصنع وتكاف ، فهو يفعل الخير في سره كما يفعله في العلانية ؛ فيكون الطرف متعلقا بنعم ، وإذا كان كذلك احتاج « هو » إلى جزء آخر حتى تتم الصلة ، وذلك الجزء ينبغى أن يكون لفظ « مثله » فيكون التقدير « نعم الذى هو مثله » ولا يجوز أن يكون التقدير « نعم الذى هو هو » لتكون الصلة شائعة ، فلا تكون « من » مخصوصة ، لأنها فاعل نعم ، نعم لو قدرت « نعم الذى هو هو » على أن الأصل « نعم الذى هو مثله » فحذف المضاف وهو « مثل » وأقيم المضاف إليه مقامه فانفصل وارتفع ؛ جاز ذلك ، وقد يجوز في القياس أن تجعل « من » نكرة ، فإذا جعلتها نكرة احتاجت إلى صفة ، فتكون جملة « هو مثله » صفة لها ، وهى الجملة التى قدرتها صلة لها فى الوجه السابق ، ويكون المقصود بالمدح مضمرًا ؛ لأنه قد جرى ذكره كما قد جرى ذكر أيوب قبل قوله تعالى : ( نعم العبد ) فاستغنى عن ذكر ما يخصه بالمدح وإظهاره . ويجوز في القياس أن تجعل « من » نكرة ، ولا تجعل له صفة ، كما فعل ذلك فى « ما » من قوله تعالى : ( فنعمنا هى ) فإذا جعلتها كذلك كان كأنه قال « نعم رجلا » فيكون موضع « من » نصبا على التمييز ، ويكون « هو » كناية عن المقصود بالمدح ، ووجه القياس فى الحكم على « من » أنها نكرة غير موصوفة أنهم قضوا لما أختها بذلك ، مع أن « ما » أشد إبهاما وشيوعا من « من » ؛ ألت ترى أن « ما » تطلق على « شىء » وأما « من » فإنها تطلق على « إنسان » ولا ريب أن شيئا أعم من إنسان وأشد إبهاما وتنكيرًا ؛ فلما استجازوا فى « ما » أن تجيء نكرة غير موصوفة مع هذه الحال من الشيوع والإبهام فلأن يستجاز مجيء « من » نكرة تامة أولى وأجوز ، إلا أننا لم نعلمهم فى الاستعمال تركوا « من » بغير صفة كما تركوا « ما » بغير صفة ، كما فى التعجب ، وكما فى الآية التى تلونهاها « اه كلام أبى على مع إيضاح للمعنى يسير . ومنه تعلم ما فى كلام الشارح وغيره من القصور

وقد رد ابن مالك رحمه الله فى شرح التسهيل الوجه الثالث الذى استشهد الشارح بالبيت من أجله فقال : « لا يصح لوجهين : أحدهما أن التمييز لا يقع فى الكلام بالاستقراء إلا نكرة صالحة لسخول الألف واللام ، ومن ليست بهذه المثابة ؛ فلا يجوز كونها تمييزًا ، الثانى : أن الحكم عليها بكونها تمييزًا عند القائل به يترتب على كونها نكرة غير موصوفة ، ومجىء من نكرة غير موصوفة لم يذهب إليه أحد فى غير هذا البيت ، فلا يجوز الذهاب إليه بغير دليل يدل عليه . وعلى هذا تكون « من » مرفوعة بنعم على أنها فاعل موصولة والجملة صلتها إذ لا قائل بقول ثالث » اه ونقول : يجوز أيضا أن تكون موصوفة بالجملة بعدها ، وهى مع ذلك فاعل نعم ، كما هو الوجه الثانى من كلام أبى على ، وإن كان كلام ابن مالك صريحًا فى أنه لا يعلم من قال به ، ولك فى هذا الكلام مقنع أى مقنع

تمييز ، والفاعل مستتر ، و « هو » هو المخصوص بالمدح . وقال غيره : من موصول فاعل ، وقوله « هو » مبتدأ خبره هو آخر محذوف ، على حدِّ قوله \* شعري شعري \* (١)

وأما « ما » فعلى رأى البصريين إلا الأخص في نحو « ما أحسن زيدا » ؛ إذ المعنى شيء حسن زيدا ، على ماسيأتي بيانه في بابه ، وفي باب نعم و بئس ، عند كثير من النحويين المتأخرين : منهم الزمخشري ، نحو « غسلته غسلًا نعمًا » أى : نعم شيئًا ؛ فأ : نصب على التمييز وأما « أل » فللعاقل وغيره ، وما ذكره الناظم من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور ، وذهب المازني إلى أنها حرف موصول ، والأخص إلى أنها حرف تعريف والدليل على اسميتها أشياء :

الأول : عود الضمير عليها في نحو « قد أفلح المتقي ربّه » ، وقال المازني : عائد على موصوف محذوف ، وردَّ بأن لحذف الموصوف مَظَانَّ لا يحذف في غيرها إلا لضرورة ، وليس هذا منها

الثاني : استحسان حلو الصفة معها عن الموصوف ، نحو « جاء الكريم » ، فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف الثالث : إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المُضَيِّ ، فلولا أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها أحق منه بدونها . الرابع : دخولها على الفعل في نحو :

٩٧ — \* مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ \*

(١) هذه قطعة من بيت لأبي النجم العجلي ذكرناه في أثناء شرح الشاهد ( رقم ٩٦ ) وسيأتي مشروحا في باب المبتدأ والخبر

٩٧ — هذا صدر بيت للفرزدق يهجو به رجلا من بني عذرة ، كان قد دخل على عبد الملك ابن مروان يمدحه وعنده جرير والأخطل والفرزدق ، والأعرابي لا يعرفهم ، فعرفه عبد الملك بهم فقال :

فَحَيِّا إِلَاهُ أَبَا حَزْرَةَ      وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أَخْطَلُ  
وَجَدُّ الْفَرَزْدَقِ أُنْعَسَ بِهِ      وَدَقَّ خِيَاشِيمَهُ الْجَنْدَلُ

فقال له الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ      يَا ذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

مَا أَنْتَ بِالْحَكْمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

وقال له الأخطل :

يَا شَرَّ مَنْ سَمَّتَ سَاقِي عَلَى قَدَمٍ  
إِنَّ الْحُكُومَةَ لَيْسَتْ فِي أَبِيكَ ، وَلَا  
فِي مَعْشَرٍ أَنْتَ مِنْهُمْ ؛ إِنَّهُمْ سَقِلُ

وقال جرير مدافعا عنه :

شَــتَمْتُمَا قَائِلًا بِالْحَقِّ مُهْتَدِيًا  
أَتَشْتَمَانِ سَفَاهًا خَيْرَكُمْ حَسَبًا  
عِنْدَ الْخَلِيفَةِ وَالْأَقْوَالِ تُنْتَضِلُ  
فَفِيكُمَا - وَإِلَهِي - الزُّورُ وَالْحَطْلُ  
لَا زَلْمًا فِي سَفَالِ أَشْهَاءِ السَّفَلِ  
شَتَمْتُمَاهُ عَلَى رَفْعِي وَوَضْعِكُمَا ؟

الافتة : « أبا حزره » هو جرير « أرغم أنفك » أصله أن يلصقه بالرغام ، وهو التراب ، ثم استعمل كناية عن الذلة والهوان « الحنى » الفحش « الحطل » المنطق الفاسد المضطرب والتفحش فيه « الحكم » الذى يحكمه الحصان ليفصل بينهما « الأصيل » الحسيب « الجدل » شدة الخصومة « سفل » وردت هذه الكلمة فى بيتى الأخطل وفى أبيات جرير ، وضبطت بفتح فكسر ، وقد قال صاحب اللسان : « والعامه تقول رجل سفلة - بفتح فكسر - من قوم سفل ، قال ابن الأثير : وليس يعربى « اه ، ويمكن أن تكون هذه اللفظة بضم السين والفاء جميعا ، وأصلها بضم فسكون جمع أسفل ، وهو السافل ، ويقال لأردال الناس وسقاطهم : سفلة - بفتح فكسرا أو بكسر ، فسكون - « تنتضل » قال ابن منظور : « واتضل القوم وتناضلوا ، أى : رموا للسبق ، ومنه قيل : اتضاعوا بالكلام والأشعار » اه « سفال » بفتح السين والفاء مخففة - أى : حطة وانخفاض واتضاع الإعراب : « ما » نافية « أنت » مبتدأ « بالحكم » الباء زائدة ، الحكم : خبر المبتدأ ، مرفوع بضمه مقدره منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد « الترضى » ال : موصولة صفة للحكم ، ترضى : فعل مضارع مبنى للجهول « حكومته » نائب فاعل ، وألهاء ضمير عائد إلى أل ، والجملة صلة أل « ولا » الواو عاطفة ؛ لا : زائدة لتأكيد النفي « الأصيل » معطوف على الحكم « ولا » كسابقتها « ذى الرأى » معطوف على الحكم أيضا « والجدل » معطوف على الرأى الشاهر فيه : قوله « الترضى » حيث وصلت « أل » بالفعل المضارع كما يوصل به « الذى » و « التى » وغيرها ، فدل ذلك على أن « أل » اسم ، كما أن « الذى » اسم ؛ لأن « أل » لو كانت حرف تعريف ، كما ذهب إليه الأخفش ، لما أمكن اعتبارها فى هذا البيت ؛ فإن حرف التعريف لا يدخل إلا على الأسماء التكررات لتعريفها

واعلم أن دخول «أل» الموصولة على الفعل المضارع مختلف فيه : فذهب الكوفيون إلى جوازه ؛ عسكاً بهذا البيت ، وبقول ذى الحرق الطهوى :

يَقُولُ الْخَنَى ، وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدِّعُ

وبقول ذى الحرق أيضا :

فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعُ مِنْ نَاقِيَانِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْيَتَقَصُّ

وبقول الآخر :

وَلَيْسَ الْيَرَى لِلْخِلِّ امِثْلَ الَّذِي يَرَى لَهُ الْخِلُّ ؛ أَهْلًا أَنْ يَعْذُ خَلِيلاً

وقول الآخر :

مَا كَأَلْيُرُوحُ وَيَعْدُو لَاهِيًا فَرِحًا مُشْمَرٌ يَسْتَدِيمُ الْحَزَمَ ذُو رَشَدٍ

وقول الآخر :

لَا تَبْعَثَنَّ الْحَرْبَ إِنِّي لَكَ الْيُنْدِرُ مِنْ نِيرَانِهَا فَاتَّقِي

وقول الآخر :

فَذُو الْمَالِ يُؤْتِي مَالَهُ دُونَ عَرِضِهِ لَمَّا نَابَهُ وَالطَّارِقُ الْيَتَعَمَلُ

وقول الآخر :

أَحِينٌ أَصْطَبَانِي أَنْ سَكَتُ ، وَإِنِّي لَفِي شُغْلٍ عَنِ دَخَلِي الْيَتَبَعُ

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز في الكلام وصل «أل» بغير الصفة الصريحة ، واعتذروا عن

هذه الأبيات بأن أكثرها لا يعرف له قائل ، ولم تسمع له تنمة ، ولا عرفت كلماتها التي منها هذه

الأبيات ، وما عرف منها كبيت الفرزدق وبيت ذى الحرق فشاذا لا يقاس عليه

وذهب ابن مالك إلى مذهب وسط بين المذهبين ؛ فحكم بأن وصل «أل» بالمضارع قليل ،

وليس شاذاً

قال في التصريح : « بعض الكوفيين يجيزونه اختياراً ، والجمهور يمنعونه ويخصونه

بالضرورة ، وابن مالك يقول بالجواز على قلة ؛ فهو قول ثالث ، والمدرك مختلف ؛ فابن مالك يرى

أن الضرورة ما يضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصاً ، ولهذا قال : إن الفرزدق متمكن من أن

يقول «المرضى» ، والجمهور يرون الضرورة ما وقع في الشعر ولم يجيء في الكلام ، سواء اضطر

الشاعر إليه أم لا ، فلم يتوارد الخلاف على محل واحد » اهـ

ومن العلماء من ذهب إلى أن «أل» هذه هي «الندى» حذفت منه النال والياء وبقيت

والمعرفةُ مختصة بالاسم

واستدل على حرفيتها بأن العامل يتخطأها، نحو « مررتُ بالضاربِ » فالجور « ضارب » ولا موضع لأل ، ولو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب

قال الشلوين : الدليل على أن الألف واللام حرف قولك : « جاء القائمُ » فلو كانت اسماً لكانت فاعلاً ، واستحق « قائمُ » البناء ؛ لأنه على هذا التقدير مهمل ؛ لأنه صلة ، والصلة لا يسלט عليها عامل الموصول

وأجاب في شرح التسهيل بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة ؛ لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب منه ، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة ، والجملة لا تتأثر بالعوامل ، فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل ؛ لعدم المانع . انتهى ، ويلزم في ضمير « أل » اعتبار المعنى ، نحو « الضارب » ، و « الضاربة » ، و « الضارين » ، و « الضاربات »

وأما « ذو » فإنها للعاقل وغيره ؛ قال الشاعر :

٩٨ — ذَاكَ خَلِيْلِي وَذُو يُوَاصِلِنِي يَرْمِي وَرَأْيِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِيَهُ

الألف واللام ، حكى ذلك ابن عصفور ، ورده بأنه لو كان صحيحاً لوصلت « أل » بكل ما يوصل به « النى » ، ومن ذلك الفعل الماضي ، ولم يسمع ذلك عنهم ، ولا على سبيل الشذوذ ؛ فدل ذلك على أن « أل » ليست هي « النى » ، وهذا ظاهر إن شاء الله

٩٨ — أنشد أبو عبيد هذا البيت كما هو في رواية الشارح ، ولم ينسبه لقائل ، وقال ابن برّي : إنه لبجير بن عنمة الطائي ، وقد ركب النحاة هذا البيت من بيتين مع تغيير في صدر أولهما ، والصواب في الإنشاد هكذا :

وَإِنَّ مَوْلَايَ ذُو يَعَاتِبُنِي لَا إِحْنَةَ عِنْدَهُ وَلَا جَرِمَهُ  
يَنْصُرُنِي مِنْكَ غَيْرَ مُعْتَدِرٍ يَرْمِي وَرَأْيِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِيَهُ

اللفظة : « مولاى » للولى معان كثيرة : منها السيد ، ومنها ابن العم ، ومنها الناصر والعين ، وهذا أقرب المعانى للراد هنا ، بدليل رواية « خليلي » بدله « ذو » أى : الذى ، وهذه لغة طيء « يعاتبنى » روى في مكانه « يعايرنى » وروى أيضا « يعيرنى » وروى أيضا « يواصلنى » وهذه الأخيرة أنسب للسياق ، وهى رواية الشارح تبعا للناظم وإينه « إحنة » بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة - هى الحقد فى الصدر ، وقد أحن - بكسر الحاء ، وروى كراع فتحها - « جرمه » بفتح

الجيم وكسر الراء -: الجرم والجرمة « بامسهم » أراد بالسهم ، جَاءَ بِأَمِ التِي هِيَ حَرْفُ التَّعْرِيفِ فِي لُغَةِ حَمِيرٍ « وَامْسَلَهُ » أَرَادَ بِالسَّلَامَةِ ، فَفَعَلَ مَا فَعَلَ بِالسَّهْمِ ، وَالسَّلَامَةُ - بَفَتْحِ السِّينِ وَكَسْرِ اللَّامِ - هِيَ وَاحِدَةُ السَّلْمِ - بَفَتْحِ فَكَسَرَ - وَهِيَ الْحِجَارَةُ ، وَالسَّلَامُ - بَزَنْةِ كِتَابِ - : الْحِجَارَةُ الصَّلْبَةُ ، سَمِيَتْ بِذَلِكَ لِسَلَامَتِهَا مِنَ الرِّخَاوَةِ ، قَالَ لَبِيدٌ :

\* خَلَقًا كَمَا صَمِنَ الْوَحْيَ سِلَامُهَا \*

الاعراب : « ذَاكَ » اسْمُ إِشَارَةٍ مُبْتَدَأٌ ، وَالْكَافُ حَرْفُ خُطَابٍ « خَلِيلِي » خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ ، وَبَاءُ الْمَتَكَلِّمِ مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَذُو » الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، ذُو : اسْمُ مَوْصُولٍ بِمَعْنَى الَّذِي مَعْطُوفٌ عَلَى خَلِيلِي « يُوَاصِلُنِي » فَعَلَ مَضَارِعَ ، فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُودُ إِلَى « ذُو » ، وَالنُّونُ لِلْوَقَايَةِ ، وَالْيَاءُ مَفْعُولٌ ، وَالْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا صَلَةٌ لِلْمَوْصُولِ « يَرْمِي » فَعَلَ مَضَارِعَ ، فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ ثَانٍ « وَرَأَيْتُ » ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَرْمِي ، وَبَاءُ الْمَتَكَلِّمِ مُضَافٌ إِلَيْهِ « بَامْسَهُمْ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَرْمِي أَيْضًا « وَامْسَلَهُ » مَعْطُوفٌ عَلَى بَامْسَهُمْ

الشاهد فيه : قوله « وَذُو يُوَاصِلُنِي » حَيْثُ اسْتَعْمَلَ « ذُو » بِمَعْنَى الَّذِي كَمَا هِيَ لُغَةٌ قَوْمِهِ طِيءٌ ، قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ : « وَأَمَّا ذُو التِّي بِمَعْنَى الَّذِي فِي لُغَةِ طِيءٍ فَحَقَّقَهَا أَنْ تُوصَفَ بِهَا الْمَعَارِفُ ، تَقُولُ : أَنَا ذُو عَرَفْتُ وَذُو سَمِعْتُ ، وَهَذِهِ امْرَأَةٌ ذُو قَالَتْ كَذَا ؟ يَسْتَوِي فِيهِ التَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ وَالتَّأْنِيثُ ، قَالَ بِجَيْرِ الطَّائِي :

\* وَإِنَّ مَوْلَايَ ذُو يُعَاتِبُنِي \*

يريد الذي يعاتبني ، والواو التي قبله زائدة « انتهى كلامه

وقوله « حَقَّقَهَا أَنْ تُوصَفَ بِهَا الْمَعَارِفُ » مَعْنَاهُ أَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ اسْمًا مَوْصُولًا بِمَعْنَى الَّذِي ، وَالْمَوْصُولَاتُ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَعَارِفِ ؛ أَخَذَتْ حَكْمَهَا ، وَفَارَقَتْ بِذَلِكَ « ذُو » بِمَعْنَى صَاحِبٍ ؛ فَانْهَتْهَا تَوْصِفُ بِهَا النُّكْرَاتُ ، وَتَمَثِيلُ ابْنِ مَنْظُورٍ بِقَوْلِهِ « أَنَا ذُو عَرَفْتُ » لَا يَتِمُّ بِهِ مَا أَرَادَ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ « ذُو » فِي هَذَا الْمَثَلِ خَبَرٌ لِانْتِغَاةِ ، وَالْخَبَرُ يَقَعُ نَكْرَةً كَمَا يَقَعُ مَعْرِفَةٌ ، بَلْ الْأَكْثَرُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً ، فَكَانَ الْأُولَى أَنْ يَقُولَ : « أَنَا الرَّجُلُ ذُو عَرَفْتُ » وَتَمَثِيلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ « وَهَذِهِ امْرَأَةٌ ذُو قَالَتْ » غَيْرٌ صَحِيحٌ ، وَلَا يَتِمُّشِي مَعَ مَا قَدَّمَ مِنْ أَنَّ حَقَّ « ذُو » أَنْ تُوصَفَ بِهَا الْمَعَارِفُ ، وَكَيْفَ وَ « امْرَأَةٌ » فِي مِثَالِهِ نَكْرَةٌ ؟ فَكَانَ الْأُولَى أَنْ يَقُولَ « وَهَذِهِ الْمَرْأَةُ ذُو قَالَتْ كَذَا » ، وَقَوْلُهُ بَعْدَ إِنْشَادِ الْبَيْتِ « وَالْوَاوُ قَبْلَهُ زَائِدَةٌ » تَبَعٌ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ الْجَوْهَرِيَّةِ ، وَأَرَادَ بِهَا شَيْئَيْنِ : الْأَوَّلُ : أَنْ يَجْعَلَ « ذُو » نَعْتًا لَخَلِيلِي لِيُظْهِرَ حَقَّقَهَا فِي أَنْ تُوصَفَ بِهَا الْمَعَارِفُ ، وَالثَّانِي : أَنْ يَجْعَلَ جُمْلَةً « يَرْمِي » وَرَأَيْتُ الْخُجَّ » خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ لِأَنَّهَا مَحَلُّ الْفَائِدَةِ ، وَهَذَا غَيْرٌ سَدِيدٌ ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْوَاوِ قَلِيلَةٌ ، وَهُوَ مَذْهَبُ كُوفِيٍّ ، وَالْبَصْرِيُّونَ إِلَّا الْمَبْرَدَ وَابْنَ بَرَهَانَ وَالْأَخْفَشَ عَلَى امْتِنَاعِ زِيَادَتِهَا ، وَقَدْ نَهْنَهْنَاكَ مَرَارًا إِلَى أَنْ التَّخْرِيجُ إِذَا كَانَ عَلَى مَا هُوَ قَلِيلٌ لَمْ يُعْتَبَرَ ، عَلَى أَنْ ظَهَرَ كَوْنُ « ذُو » بِمَعْنَى الَّذِي فِي الْبَيْتِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى هَذَا التَّكْلَافِ



وقال الآخر :

٩٩ — فَقَوْلًا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءٍ سَاعِيًا هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرَفِيَّ الْفَرَائِضُ

٩٩ — هذا البيت أول أبيات ثلاثة لتتوال - بفتح القاف وتشديد الواو - الطائي ، وهو شاعر من شعراء آخر الدولة الأموية ، يقولها في منع قومه صدقات أموالهم أيام مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية ، وقد أورد أبوتمام في حماسته هذه الأبيات مع غيرها مما قيل في هذه المسألة ، وبعد بيت الشاهد قوله :

وَإِنَّ لَنَا حَمَضًا مِنَ الْمَوْتِ مُنْقَعًا وَإِنَّكَ مُخْتَلٌّ ، فَهَلْ أَنْتَ حَامِضٌ ؟  
أظنك دون المال ذوججت بتبتي ستلقاك بيض للهُوسِ قوَابِضُ

اللفظة : «ساعيا» الساعي : هو الوالي على صدقة الزكاة ، وتتول : سعى الرجل على الصدقة ، إذا عمل في أخذها من أربابها « هلم » الأرجح أنه اسم فعل أمر بمعنى أقبل ونعال « المشرفي » بفتح الميم والراء بينهما شين معجمة ساكنة - هو السيف ، منسوب إلى المشارف ، وهي قرى كانت السيوف تصنع فيها « الفرائض » جمع فريضة ، وهي ما يؤخذ من نصاب السائمة في الزكاة ، ويقال : أفرضت الماشية ، إذا وجبت فيها الفريضة ، وأراد الشاعر الحكم بالساعي ؛ فأخبره بأن له عندهم السيوف بدل ما وجب عليهم من الفرائض « حمضا » بفتح الحاء المهملة وسكون الميم - مافيه ملوحة ومرارة من النبات « منقعا » بزنة اسم المفعول - أى : ثابتا « مختل » أى : ترعى الحلة ، وهي - بضم الحاء المعجمة وتشديد اللام المفتوحة - ما كان حلوا من النبات ، والعرب تقول لمن جاء متهتدا : أنت مختل فتحمص ، يريدون أنك قد ملأت العافية والسلامة فهلم إلى الموت والشر « المال » أراد به الماشية « دون » ظرف يتعلق بأظنك ، ولا يتعلق بججت ولا بتبتي ؛ لأن معمول الصلة لا يسوغ أن يتقدم على الموصول « بيض » جمع أبيض : وأراد بها السيوف . الإعراب : « فقولا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله « لهذا » جار ومجرور متعلق به « المرء » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « ذو » اسم موصول بمعنى الذي نعت للمرء « جاء » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ذو « ساعيا » حال من الفاعل ، وجملة الفعل والفاعل لاجل لها من الإعراب صلة الموصول « هلم » اسم فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه « فإن » حرف توكيد ونصب « المشرفي » اسم إن « الفرائض » خبر إن الشاهر فيه : قوله « المرء ذو جاء » حيث استعمل « ذو » اسما موصولا بمعنى الذي ، ونعت به العرفسة ، وهو المرء ، وقد استدلل به المحقق الرضى على أن « ذو » الطائبية تقع نعتا وإن كانت على حرفين لمشابتها « ذو » التي بمعنى صاحب الموضوع لوصف أسماء الأجناس هذا ، وفي البيتين اللذين رويناها شاهد ثان لما نحن فيه ؛ وذلك قوله « ذوججت » فإن « ذو » بمعنى الذي أيضا ، وهو مفعول ثان لأظن

وقال الآخر :

١٠٠ - فَأَيُّمَا كِرَامًا مُوسِرُونَ لَقِيْتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

والعنى : أظنك الرجل الذى جئت مبتغيا ، هذا هو المعنى الذى عليه أعربه البغدادي ، وأقرب منه عندنا أن تكون جملة « ستلقاتك بيض » هى المفعول الثانى ، ويكون « ذو » نعنا للمال ؛ وجملة « جئت بتبغى » هى الصلة ، والعائد محذوف تقديره « جئت بتبغيه » ، لما يلزم على إعرابه من التكلف ومن جعل رابط جملة الصلة بالموصول ضمير المخاطب فى « جئت » وهو قليل

١٠٠ - البيت لمنظور بن سحيم الفقهسى ، وقوله :

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِي الْقَرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وَأَبْكِي أَبُو كِيَا  
فَأَيُّمَا كِرَامًا مُوسِرُونَ ... .. البيت ، وبعده :  
وَأَيُّمَا كِرَامًا مُعْسِرُونَ عَذْرَتُهُمْ وَإِنَّمَا لِنَاثُ مَا دَخَرْتُ حَيَانِيَا  
وَعَرَضِي أَبْقَى مَا أَدَخَرْتُ ذَخِيرَةً وَبَطْنِي أَطْوِيهِ كَطِيِّ رِدَائِيَا

اللفظة : « هاج » اسم فاعل من هجا بهجو هجاء ، والهجاء : الدم والتقدح « القرى » بكسر القاف مقصورا - إكرام الضيف ، وأراد أنه لا يهجو أحدا بسبب القرى على أية حال ؛ لأن الناس أنواع ثلاثة ، وقد ذكر كل نوع وذكرا معه ما يمنع من هجائه ، وهو تقسيم بديع « كرام » جمع كريم ، وأراد به الطيب الآباء ، وقابله بالثلثم « موسرون » ذوو ميسرة ، واجدون ما يقدمونه للضيف « معسرون » ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يكرمون به الضيف « لثام » أدنياء « لقيتهم » يروى فى مكانه « رأيتهم » ويروى أيضا « أتيتهم » والمعانى متقاربة

الإعراب : « إما » حرف تفصيل « كرام » فاعل لفعل محذوف يدل عليه ما بعده ، والتقدير إما قالنى كرام موسرون لقيتهم ، أو مبتدأ ، و « موسرون » نعت « لقيتهم » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وهم : مفعول ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر المبتدأ على الوجه الثانى ، أو لا محل لها من الإعراب مفسرة على الوجه الأول « حسبي » مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « من » حرف جر « ذو » اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بحسبي « عندهم » ظرف متعلق بمحذوف صلة لنو ، والضمير مضاف إليه « ما » اسم موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ « كفانيا » فعل ماض ، وفاعله ضمير يعود إلى ما ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة ما

الشاهد فى : قوله « ذو عندهم » حيث استعمل « ذو » اسما موصولا بمعنى الذى ، وقد أطلقه على غير العاقل من المفرد المذكور ، بخلاف البيتين السابقين ؛ فإنه فىهما واقع على العاقل من

وقال الآخر :

١٠١ — فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءَ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفْرَتُ وَذُو طَوْرَتُ

المفرد المذكر ، وهو « الخليل » في البيت الأول ، و « المرء » في البيت الثاني واعلم أن العلماء اختلفوا في « ذو » الطائفة التي بمعنى الذئب : أهى مبنية أم معربة ؟ فمنهم من زعم أنها تكون معربة : بالواو رفعا ، وبالالف نصبا ، وبالياء جرا ، وحالها - حينئذ - حال « ذئب » التي بمعنى صاحب ، التي تقدمت في الكلام على الأسماء الستة أول باب العرب والبنى ، وهؤلاء يروون بيت الشاهد بالياء هكذا :

\* فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا \*

وسيد كراالشارح قريبا مقالتهم وروايتهم ، والجمهور على أن « ذو » الطائفة مبنية : ملازمة للواو رفعا ونصبا وجرا ، ويروون بيت الشاهد بالواو كما هنا ، قال ابن منظور : « وأما قول الشاعر :

\* فَإِنَّ بَيْتَ تَمِيمٍ ذُو سَمِعَتْ بِهِ \*

فإن « ذو » هنا بمعنى الذئب ، ولا تكون في الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفة التي تعرب نحو قولك : مررت برجل ذي مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلا ذاملا ؛ وتقول : رأيت ذو جاءك ، وذو جاءك ، وذو جاءك ، وذو جاءك ، وذو جاءك ، بلفظ واحد للذكر والمؤنث ، ومن أمثال العرب : أتى عليه ذو أتى على الناس ؛ أي : الذي أتى عليهم ، قال أبو منصور : وهي لغة طيء ، وذو : بمعنى الذئب « اه كلامه ، فبين في هذا الكلام شيئين : أولهما أنها مبنية ملازمة لحالة واحدة مهما اختلفت العوامل الداخلة عليها ، والثاني أنها تكون بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع مذكرا كان أو مؤنثا ، وهذا معنى اشترا كما على ما عرفت ١٠١ — البيت لسان بن الفحل الطائي ، من أبيات أوردها أبو تمام في الحماسة ، وقبلة في أبيات الحماسة قوله :

وَقَالُوا : قَدْ جُنِنْتَ ، فَقُلْتُ : كَلَّا  
وَلَكِنِّي ظَلِمْتُ فَكِدْتُ أَبِي  
فَإِنَّ الْمَاءَ ... ..  
وَقَبْلَكَ رَبِّ خَصَمٌ قَدْ تَمَلَّأُوا  
وَلَكِنِّي نَصَبْتُ لَهُمْ جَبِينِي  
وَرَبِّي مَا جُنِنْتُ وَلَا انْتَشَيْتُ  
مِنَ الظُّلْمِ الْمُبِينِ أَوْ بَكَيْتُ  
... .. الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :

وسبب هذه الكلمة أنه اختصم حيان من العرب - وهما بنو جرم من طيء ، وبنو هرم بن العشاء من فزارة - إلى عبد الرحمن بن الضحاك ، وهو والى المدينة ، في ماء من مياههم ، وهم مختلطون

والمشهور فيها البناء ، وأن تكون بلفظ واحد ، كما في الشواهد ، وبعضهم يعربها إعراب

« ذى » بمعنى صاحب ، وقد روى بالوجهين قوله :

متجاورون ، وكان عبد الرحمن مصاهرا للفراريين ، غشى الطائيون أن يميل إلى أصهاره ، فبرك  
سنان الطائي بين يديه ، وأنشد هذه الأبيات مع أبيات أخرى متقدمة عليها  
اللفظ : « جنت » بالبناء للجھول ، قال المرزوقي : « وكان الواجب أن يقول : جنت أو  
سكرت ؛ فإكتفى بذكر الأول ؛ لأن الثاني مدلول عليه في الجواب الذي نفي فيه الأمرين » اه  
وأراد أنه لما أظهر الإباء وتشدد في إنكار أن يكون لهم حق في الماء نسبوه إلى الجنون أو السكر  
فكذبهم في هذه النسبة ، وقوله « ولكنى ظلمت - إلخ » معناه إني لما عرض علينا أمر لم تألفه  
نفسى وحاولوا استنزالي عن حق من حقوقى شارفت البكاء وقاربت ، بل بكيت ، وإنما ذلك  
لاستنكافى مما أراودنى عليه « ذو حفرت » أى : التى حفرتها « ذو طويت » أى : التى طويتها ،  
وطى البئر : بناؤه بالحجارة « خصم » هو فى الأصل مصدر ؛ فلذلك ساغ أن يطلق على المفرد  
والثنى والجمع مذكرا ومؤنثا بلفظ واحد ، ومن لاحظ أنه يسمى به من يجادلك ويحاجك أتى به  
مطابقا لموصوفه فى التثنية والجمع والتأنيث ، وجمعه على خصوم « تمالوا » أصله تمالأوا - بهمزة  
مضمومة لمناسبة واو الجماعة بعد اللام - ومعناه تعاونوا وتظاهروا أو اجتمعوا « هلمت » جزعت ،  
وبابه تعب ، وقيل : الملع أخش الجزع « دعوت » أى : قلت : يالفلان « آلة فارس » بفتح  
الهمزة وتشديد اللام - هى الحربة ، والجمع إلال مثل حراب « قریت » : جمعت ، يقال : قریت  
الماء فى الحوض ، إذا جمعته

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الماء » اسم إن « ماء » خبر إن « أبى » مضاف  
إليه ، وياء المتكلم مضاف إليه « وجدى » معطوف على أبى ، وياء المتكلم مضاف إليه « وبرى » ،  
الواو عاطفة ، بئر : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « ذو » اسم موصول بمعنى التى خبر المبتدأ  
« حفرت » فعل وفاعل ، والجملة لاملح لها صلة ، والعائد محذوف تقديره حفرتها « وذو » هو اسم  
موصول بمعنى التى أيضا معطوف على السابق ، وجملة « طويت » لاملح لها صلته ، والعائد محذوف  
أيضا تقديره طويتها

الشاهد فيه : قوله « ذو حفرت وذو طويت » حيث استعمل فى الموضعين « ذو » اسما  
موصولا بمعنى التى ، فيكون فيه دليل على ثلاثة أمور : أحدها : أن « ذو » تأتي اسما موصولا ،  
الثانى : أنها تكون بلفظ واحد للمؤنث والمذكر ، الثالث : أنها تستعمل فى غير العاقل كما تستعمل  
فى العاقل بلا فرق

\* فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا (١) \* \*

(وَكَالَّتِي أَيْضًا لَتَيْهِمْ) أَي : عِنْدَ طَيْبٍ (ذَاتُ) أَي : بَعْضُ طَيْبٍ أَلْحَقَ بِذَوَاتِهِ التَّائِيثَ مَعَ بَقَاءِ الْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ ، حَكَى الْفَرَّاءُ : « بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمْ اللَّهُ بِهِ ، وَالْكَرَامَةُ ذَاتُ أَكْرَمِكُمْ اللَّهُ بِهِ » (وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أَنَّى ذَوَاتُ) جَمْعًا لذَاتٍ ، قَالَ الرَّاجِزُ :

١٠٢ - جَمَعْتَهَا مِنْ أَيْتِقِ مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بَغَيْرِ سَائِقِ

(١) قَدْ تَقَدَّمَ قَرِيبًا شَرْحَ هَذَا الْبَيْتِ وَبَيَانَ وَجْهَ الْإِسْتِشْهَادِ بِهِ فَارْجِعْ إِلَيْهِ (ص ١٧٥) مِنْ هَذَا الْخِزْمِ)

١٠٢ - أُنْشِدَ الْفَرَّاءُ هَذَا الْبَيْتَ وَلَمْ يَنْسِبْهُ ، وَنَسِبَهُ قَوْمٌ مِنْهُمْ الْعَيْنِي إِلَى رُوْبَةِ بْنِ الْعِجَّاجِ ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي زِيَادَاتِ دِيْوَانِهِ

اللفظ : « أَيْتِقِ » : جَمْعُ نَاقَةٍ ، قَالَ ابْنُ جَنِيٍّ : « ذَهَبَ سَيْبُوهُ فِي أَيْتِقِ مَذْهَبِينَ : أَحَدُهُمَا أَنْ أَوَّلَهَا أُنُوقٌ - بَضْمُ الْوَاوِ - فَتَقَدَّمَتِ الْوَاوُ عَلَى النُّونِ اسْتِثْقَالًا لَضَمِّهَا فَصَارَ أُنُوقٌ ؛ ثُمَّ أَبْدَلَتْ الْوَاوُ يَاءً فَصَارَ أَيْتِقٌ ؛ فَوَزَنَهُ عَلَى هَذَا أَعْفَلٌ ، الْمَذْهَبُ الثَّانِي : أَنْ الْأَوَّلُ أُنُوقٌ ؛ فَخَدَفَتْ الْوَاوُ الَّتِي هِيَ الْعَيْنُ ، ثُمَّ عَوَّضَ مِنْهَا يَاءً قَبْلَ الْفَاءِ ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْيَاءُ عَيْنَ الْكَلِمَةِ وَلَا حَرْفًا مَبْدَلًا مِنْ عَيْنِهَا كَمَا فِي الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ ، وَوَزَنَ أَيْتِقٌ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ أَيْفَلٌ » اهـ بِإِضَاحٍ كَثِيرٍ « مَوَارِقِ » جَمْعُ مَارِقَةٍ ، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : مَرَقَ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ ، إِذَا نَفَذَ وَأَسْرَعَ ، شَبِهَ النُّوقَ بِالسَّهْمِ الْخَارِجَةِ مِنَ الرَّمَايَا بِجَمَاعِ السَّرْعَةِ ، وَيُرْوَى فِي مَكَانِهِ « سَوَابِقِ » وَهِيَ رِوَايَةُ ابْنِ مَنْظُورٍ وَابْنِ النَّازِمِ « ذَوَاتُ » أَيِ الْوَاوِي « يَنْهَضْنَ » يَقْمَنَ ، أَوْ يَسْرَعْنَ

الإعراب : « جَمَعْتَهَا » فَعْلٌ وَفَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ ، وَالضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ يَعُودُ إِلَى النُّوقِ « مِنْ أَيْتِقِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِجَمْعِ « مَوَارِقِ » صِفَةٌ لِأَيْتِقِ « ذَوَاتُ » اسْمٌ مُوصُولٌ بِمَعْنَى الْوَاوِي صِفَةٌ ثَانِيَةٌ لِأَيْتِقِ « يَنْهَضْنَ » فَعْلٌ وَفَاعِلٌ ، وَالجَمَلَةُ لِأَعْلٍ لَهَا صِلَةٌ الْمَوْصُولِ « بَغَيْرِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَنْهَضْنَ « سَائِقِ » مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى غَيْرِ

الشاهد فيه : قَوْلُهُ « ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ » حَيْثُ جَمَعَ « ذَاتُ » بِمَعْنَى الَّتِي عَلَى « ذَوَاتُ » وَهِيَ لُغَةٌ جَمَاعَةٌ مِنْ طَيْبٍ ، وَأَكْثَرُهُمْ يَسْتَعْمَلُونَ « ذُو » اسْمًا مُوصُولًا وَيَطْلُقُونَهُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ عَلَى الْمَفْرُودِ وَالْمُتَنِيِّ وَالْجَمْعِ ، الْمَذْكَرُ مِنْ ذَلِكَ كَلِمَةُ وَالْمَوْثُ سِوَاءُ ، قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ : « قَالَ شَمْرٌ : قَالَ الْفَرَّاءُ : سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ : بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمْ اللَّهُ بِهِ وَالْكَرَامَةُ ذَاتُ أَكْرَمِكُمْ اللَّهُ بِهَا ؛ فَيَجْمَعُونَ مَكَانَ الَّذِي ذُو ، وَمَكَانَ الَّتِي ذَاتُ ، وَيَرْفَعُونَ التَّاءَ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَيَخْلَطُونَ فِي الْإِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ ، وَرَبَّمَا قَالُوا : هَذَا ذُو يَعْرِفُ ، وَفِي التَّنْثِيَةِ : هَذَا ذُو يَعْرِفُ ، وَهَاتَانِ ذُوَا تَعْرِفُ ، وَأُنْشِدَ الْفَرَّاءُ

\* وَإِنَّ الْمَاءَ مَاءٌ أَبِي وَجَدِّي ... .. \* \*

وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْثِي وَيُجْمَعُ وَيُؤْتَى ؛ فَيَقُولُ : هَذَا ذُوَا قَالَا ، وَهَؤُلَاءِ ذُوُوا قَالُوا ، وَهَذِهِ ذَاتُ قَالَتْ ، وَأُنْشِدُ \* جَمَعْتَهَا مِنْ أَيْتِقِ . . . الْبَيْتِ » اهـ كَلَامُهُ

﴿ تنبيه ﴾ ظاهر كلام الناظم أنه إذا أريد غير معنى التي واللاتي يقال « ذو » على الأصل ؛ وأطلق ابن عصفور القول في ثنية ذو وذات وجمعهما ، قال الناظم : وأظن أن الحامل له على ذلك قولهم ذات وذوات بمعنى التي واللاتي ، فأضربت عنه لذلك ، لكن نقل المروى وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور

( وَمِثْلُ مَا ) الموصولة فيما تقدم من أنها تستعمل بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد ( ذَا ) إذا وقعت ( بَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ ) باتفاق ( أَوْ ) بعد ( مَنْ ) استفهام على الأصح ، وهذا ( إِذَا لَمْ تُلْعَ ) ذَا ( فِي الْكَلَامِ ) والمراد بالغاؤها أن تجعل مع ما أو مَنْ اسما واحدا مستفهما به ؛ ويظهر أثر الأمرين في البديل من اسم الاستفهام وفي الجواب ، فتقول عند جمالك « ذَا » موصولا : « مَا ذَا صَنَعْتَ ؟ أَخَيْرٌ أَمْ شَرٌّ ؟ » بالرفع على البدلية من « ما » لأنه مبتدأ ، و « ذَا » وصلته خبر ، ومثله « مَنْ ذَا أَكْرَمْتَ ؟ أَزِيدُهُ أَمْ عَمَّرُو ؟ » قال الشاعر :

١٠٣ — أَلَا تَسْأَلَانِ الرَّءْ مَاذَا يُجَاوِلُ      أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَالِكٌ وَبَاطِلُ

١٠٣ — هذا البيت مطلع قصيدة طويلة للبيد بن ربيعة العامري ، يرثى بها النعمان بن المنذر ملك الحيرة ، وبعده قوله :

حَبَابِلُهُ مَبْثُوثَةٌ فِي طَرِيقِهِ      وَيَفْنَى إِذَا مَا أَخْطَأْتَهُ الْحَبَابِلُ  
إِذَا الْمَرْءُ أَسْرَى لَيْلَةً خَالَ أَنَّهُ      قَضَى عَمَلًا وَالْمَرْءُ مَا عَشَّ عَامِلُ  
فَقَوْلًا لَهُ إِنْ كَانَ يُقْسِمُ أَمْرَهُ      أَلَمَّا يَعِظُكَ الدَّهْرُ أَتَمُّكَ هَابِلُ

اللفظة : « ألا » كلمة يستفتح بها الكلام ، ومعناها التنبيه « تسألان » اختلف العلماء في مثل هذا التعبير من كل ماخاطب به الشاعر اثنين ؛ فقال قوم : هو خطاب لواحد ، وزعم أن العرب تخاطب الواحد بخطاب الاثنين ، وحكى عن بعض الفصحاء « يا حرسى اضربا عنقه » ، وزعموا أن قوله تعالى : ( ألقيا في جهنم كل كفار عنيد ) خطاب للملك ، وهذا شيء يشكره الخذاق من البصريين ؛ لأن المتكلم إذا خاطب الواحد بخطاب الاثنين وقع اللبس في الكلام ، وذهبوا إلى أنه خطاب للاتنين على ما هو مقتضى ظاهره ، وذلك لأن أقل الرفقة ثلاثة : واحد يتكلم ، واثنان يستمعان له ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن الألف في « اضربا » و « ألقيا » وفي « قفا » من نحو قول امرئ القيس :

قَفَانَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ      بِسِقْطِ اللُّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلِ

هي نون التوكيد انقلبت ألفا ، وليست هي ألف الاثنين ، وأن المتكلم أراد أن يقول : اضرِبْ

اضرب ، حذف الثاني واكتفى بتوكيد الأول ؛ لأن التوكيد يقوم مقام التكرار . والسؤال معناه هنا الاستفهام ، وقوله « يحاول » من المحاولة ، وهي استعمال الحيلة ، وهي : الحدق في تدبير الأمور وتقليب الفكر حتى يهتدى إلى المقصود « أحب » النحب - بفتح النون وسكون الحاء المهملة - يطلق على معان : منها النذر ، وهو ما يوجب الإنسان على نفسه ، يقول : أسألوا هذا الحريص على الدنيا عن هذا الذي هو فيه أهو نذرنذره على نفسه فرأى أنه لابد من فعله فهو دائب على العمل لإنفاذ ذلك أم هو ضلال وباطل من أمره ؟ « حبانله » هي جمع حبانة - بضم الحاء وفتح الباء مخففة - وهي الشرك « مبثوثة » منصوبة « يفنى » يهرم « أسرى » سار ، وأراد أن الإنسان إذا سهر ليلة في عمل من الأعمال ظن أنه قد فرغ منه ، وهو ما عاش يعرض له مثل ذلك ، وهو لا ينقطع عمله ولا تنتهي حوائجه ما دام حيا « يقسم » مضارع أقسم بمعنى قدر ودبر « هابل » ثا كل ، فاقد ، يريد أن الإنسان لو كان ذا تدبير وفكر لاعتظ بمن مضى قبله ، ثم دعا عليه بالموت فتفقدته أمه

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تسألان » مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله « المرء » مفعول به « ما » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم موصول خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان لتسألان « يحاول » فعل مضارع ، فاعله ضمير المرء ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعاث محذوف تقديره يحاوله « أحب » الهمزة للاستفهام ، نحب بدل من « ما » الاستفهامية « فيقضى » الفاء للاستئناف ، يقضى : فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر مبتدأ محذوف والتقدير فهو يقضى « أم » عاطفة « ضلال وباطل » معطوفان على نحب

الشاهد في : قوله « ماذا ... أحب » حيث استعمل « ذا » موصولة ، وأخبر بها عن « ما » الاستفهامية ، بدليل إبداله المرفوع - وهو قوله « أحب » - منه ، وذلك لأنه لو جعل « ما » مع « ذا » اسما واحدا لجعله منصوبا بقوله « يحاول » وكان يبدل منه منصوبا ؛ فارتفاع البديل دليل على جعلهما اسمين

وهذا مذهب سيبويه - رحمه الله - والأعلم والسيرافي وأبي على الفارسي . قال سيبويه : « أما إجراؤهم ذا بمنزلة الذي فهو قولهم : ماذا رأيت ؟ فيقول : متاع حسن ، وقال لبيد :  
 \* الألسان المرء ... البيت \*  
 وقد يجرى مع ما بمنزلة اسم واحد ، كقولهم : ماذا رأيت ؟ فيقول : خيرا ، بالنصب ، كأنه قال : ما رأيت ؟ فلو كان « ذا » ههنا بمنزلة الذي لكان الجواب خيرا ، بالرفع » انتهى كلامه

وقال الأعمى : « والتقدير ما الذي يحاول ؛ فما : مبتدأ ، وذا : خبره ، ويحاول : صلة ذا ، كأنه قال : أي شيء الذي يحاوله ، بدليل نحب ، ولو كان ذا مع ما كشيء واحد لكان ماذا

منصوبا يحاول ، وكان مفسره الذي هو « أنحب » منصوبا ؛ لأنه استفهام مفسر للاستفهام الأول فهو على إعرابه ، ولكان يجب أن يقول أنحبا فيقضى أم ضلالا وباطلا » اه  
وقال أبو علي : « كأن ليبيدا قد قال : ما الذي يحاوله ؟ أ الذي يحاوله نجب أم ضلال ؟ ولو كان ذامع ما في البيت اسما واحدا كما كان في قوله تعالى (ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا : خيرا) لكان النجب نصبا » انتهى كلامه

وقد خالفهم جميعا في ذلك المحقق الرضى : فذهب إلى أن ما في البيت يجوز أن تكون استفهامية مبتدأ ، وذاتائدة ، وجملة يحاول خبر المبتدأ ، والرابط محذوف ، أى : يحاوله ، وعليه فقوله « أنحب » يحتمل أن يكون مرفوعا لكونه بدلا من ما ، ويحتمل أن يكون مرفوعا على أنه خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : أهو نجب ؟

ومن العلماء من ذهب إلى أن ما في هذا البيت مركبة مع ذا على أنهما جعلتا اسما واحدا في محل نصب بقوله يحاول والتزم - على هذا التخريج - أن يكون رفع « نجب » بمبتدأ محذوف قال ابن هشام اللخمي : « نجب بدل من ما ، وقيل : إنه خبر مبتدأ مضمرة ، والتقدير : أهو نجب ؟ والمبتدأ والخبر بدل من موضع ماذا ، وهذا أقوى ؛ لأنه أبدل جملة من جملة لما كانت في معناها . » اه

وقال ابن السيد : « من اعتقد في نجب البدل فموضع ما رفع على كل حال ، ومن اعتقد أن قوله أنحب مرتفع على أنه خبر مبتدأ مضمرة كأنه قال : أهو نجب ؛ جاز أن تكون ما مرفوعة المحل ، وجاز أن تكون منصوبة الموضع » اه كلامه

فان قلت : فما الذى دعا سيبويه رحمه الله إلى أن يجزم بأن ذا اسم موصول في بيت ليبيد هذا وفي مثله من كل ما جاء البدل أو الجواب بعد ماذا مرفوعا ؟

فالجواب أن نقول لك : اعلم أنك إذا قلت : ماذا صنعت أخير أم شر ، فحُتت بفعل متعد بعد ماذا ولم تسلطه على ضمير ثم رفعت البدل ؛ فقد كان هذا الكلام يحتمل ثلاثة أوجه : الأول أن تجعل ما اسم استفهام مبتدأ ، وذا اسم موصول خبر ، وجملة صنعت صلة لاجل لها ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : أى شئ الذى صنعته ، والثانى : أن تجعل ماذا اسما واحدا للاستفهام ، وهو في محل رفع مبتدأ ، وجملة صنعت في محل رفع خبر ، والرابط محذوف ، وتقدير الكلام : أى شئ صنعته ، والوجه الثالث : أن تجعل ماذا اسما واحدا في محل نصب مفعول مقدم لصنعت ، وجملة صنعت حينئذ ابتدائية لاجل لها من الإعراب ؛ كانت هذه الأوجه الثلاثة محتملة في العبارة ؛ ولكن سيبويه رحمه الله منع الوجهين الثانى والثالث ، والتزم الوجه الأول

أما امتناع الوجه الثانى عنده فسيبويه أن حذف الرابط من جملة الخبر ضعيف عنده ؛ فلا يجوز أن يحمل الكلام عليه مادام يمكن أن يحمل على وجه سائح لضعف فيه



وتقول عند جعلهما اسما واحدا : « مَاذَا صَنَعْتَ ؟ أَحَيْرًا أَمْ شَرًّا ؟ » ، و « مَنْ ذَا أَكْرَمْتَ ؟ أَرِيدًا أَمْ عَمْرًا ؟ » بالنصب على البدلية من « ماذا » أو « مَنْ ذَا » ؛ لأنه منصوب بالمفعولية مقدم ، وكذا تفعل في الجواب ، نحو « وَبَسًّا لَوْنِكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَمُو » قرأ أبو عمرو برفع « العفو » على جعل « ذا » موصولا ، والباقون بالنصب على جعلها ملغاة ، كما في قوله تعالى : « مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا خَيْرًا » فإن لم يتقدم على ذا ما ومن الاستفهاميتان لم يجوز أن تكون موصولة ، وأجازه الكوفيون ، تمسكا بقوله :

١٠٤ — عَدَسٌ مَالِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقُ

وأما امتناع الوجه الثالث عنده فبسبب ارتفاع البديل ، وبيان هذا أن البديل منه وهو ماذا في محل نصب في هذا الوجه لأنه مفعول به ، فكيف يرتفع البديل ؛ فإن قيل : البديل منه الجملة بأسرها ، والبديل جملة أيضا ونجعل قولنا « أخبر » خبرا لمبتدأ محذوف ، امتنع عند سيويوه إقرار ذلك أيضا ؛ لأن البديل منه حينئذ جملة فعلية والبديل جملة اسمية ، وعنده يلزم اتحاد الجواب والبديل فأما غير سيويوه ومن ذكرنا معه من العلماء فلا يرون حذف الرابط من جملة الخبر ضعيفا ، ولا يرون وجوب اتحاد الجواب مع السؤال والبديل مع البديل منه إلا في الإعراب ؛ فأما في الفعلية والاسمية فليس بواجب ، ولهذا السبب تراهم جؤزوا هذه الوجوه التي ذكرنا لك ويقول أبو رجاء غفر الله له : واختلاف الجواب عن السؤال في الفعلية والاسمية وارد في كلام العرب ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

قَالَ لِي صَاحِبِي وَأَبْصَرَ مَا بِي  
أُنْحِبُ الْقَتُولَ أُخْتِ الرَّبَابِ  
قُلْتُ : وَجَدِي بِهَا كَوَجْدِكَ بِالْعَدُوِّ  
بِ إِذَا مَا مُنِعَتْ بَرَدَ الشَّرَابِ

١٠٤ — هذا البيت لبزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري ، من كلمة يخاطب بها بغلته ، وكان يزيد حليف قريش ، ويقال : إنه كان عبدا للضحاك بن يعقوب الهلالي فأنعم عليه ، ولما ولي سعيد بن عثمان بن عفان خراسان طلب إلى يزيد أن يصحبه فأبى ، ورغب في صحبة زياد ابن أبي سفيان ، ولكنه ما عتم أن كره صحبته ، فأتى عباد بن زياد في سجستان فكان معه ؛ ثم هجاه ، فخذ عليه عباد وجفاه ، ثم أخذه عبيد الله بن زياد أخو عباد فحبسه وعذبه ، وطلب إلى غرمانه أن يستعدوه عليه ، وردّه بعد ذلك كله إلى أخيه عباد ، فلما بلغ معاوية بن أبي سفيان أمره أمر بإخلاء سبيله ، وفي ذلك يقول بيت الشاهد ، وبعده :

طَلِيقُ الَّذِي نَجَا مِنَ الْحَبْسِ بَعْدَمَا  
تَلَاخَمَ فِي دَرْبِ عَلَيْكَ مَضِيقُ  
ذَرِي أَوْ تَنَاسَى مَا لَقِيتُ فَإِنَّهُ  
لِكُلِّ أَنَاسٍ حَبْطَةٌ وَخَرِيقُ

قَضَى لَكَ حَمْحَامٌ بِأَرْضِكَ فَالْحَقِي      بِأَهْلِكَ لَا يُؤْخَذُ عَلَيْكَ طَرِيقُ  
فِيَا بُغْلَةً سَمَاءً لَوْ كُنْتُ مَادِحًا      مَدَحْتُكَ ؛ إِنْ لِلْكَرَامِ صَدِيقُ  
لَعَمْرِي لَقَدْ أُنْجَاكَ مِنْ هُوَّةِ الرَّدَى      إِمَامٌ وَحَبْلٌ لِلْأَنَامِ وَثِيقُ  
سَأَشْكُرُ مَا أَوْلَيْتَ مِنْ حُسْنِ نِعْمَةٍ      وَمِثْلِي بِشُكْرِ الْمُتَنَعِمِينَ حَقِيقُ  
فَإِنْ تَطَرَّقِي بَابَ الْإِمَامِ فَإِنِّي      لِكُلِّ كَرِيمٍ مَاجِدٍ لَطَرُوقُ

اللفظة : « عدس » اسم زجر للبغل ليسرع ، قاله الجوهري وجمع من أهل اللغة . ومنه قول

بيهس بن صريم الجرمي :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَقُولُنَّ لِبَغْلَتِي      عَدَسٌ ، بَعْدَ مَا طَالَ السَّفَارُ وَكَلَّتِ

وهو مبنى على السكون ، ووربما أعربه الشاعر ، إذا اضطر ، كما قال بشر بن سفيان الراسبي :

فَاللَّهُ بَيْنِي وَبَيْنَ كُلِّ أَخٍ      يَقُولُ أَجْدَمٌ وَقَائِلٌ عَدَسَا

وربما سماوا البغل عدس . ومنه قول الراجز :

إِذَا حَمَلْتُ شِكْمِي عَلَى عَدَسٍ      عَلَى الَّتِي بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْفَرَسِ

\* فَلَا أَبَالِي مَنْ عَزَا وَمَنْ جَلَسَ \*

وقوله « إمارة » أي حكم « طليق » أي قد أطلق من الأسر ، وصار حرًا ، وإذا لم يكن لعباد على البغلة حكم فلائن لا يكون له على راعيها حكم أولى « درب » هو يفتح فسكون : باب الطريق الواسع « مضيق » هو فاعل تلاحم « خبطة » بفتح الحاء المعجمة وسكون الباء الموحدة - كالزكمة تأخذ قبل الشتاء ، وفعله خبط - بالبناء للجھول ، كزكم وزنا ومعنى - فهو مخبوط « خريق » الريح الباردة الشديدة الهبابية ، ومثله الخروق - بزنة صبور - والجمع خرق - بضمين بزنة كتب - وقوله « حمحام » هو بخاءين معجمتين مفتوحتين بينهما ميم ساكنة ، وبعضهم يرويه بخاءين مهملتين - وهو رجل من بني أسد ، ويقال : من بني راسب ، وكان أهل اليمن حين بلغهم ماضع بيزيد قد دخلوا على معاوية بن أبي سفيان فشفعوا فيه فأرسل حمخاما يريدوا إلى عباد وأمره أن يبدأ بالحبس فيخرج ابن مفرغ منه قبل أن يعلم عباد فيقتاله ، ففعل ذلك « شماء » عالية ، مرتفعة « هوة » بضم الهاء وفتح الواو مشددة - الموضع الهاوي المنزلق « الردي » الهلاك « حقيق » خليق ، جدير « تطرقى » تأتى ، تزورى ، وأصله الإتيان ليلا ، فأطلقه وجرده من قيد الليل

الإعراب : « عدس » اسم صوت مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ما » نافية « لعباد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عليك » جار ومجرور متعلق بما تعلق به الأول « إمارة » مبتدأ مؤخر ، ويجوز أن يكون فاعلا بالجار والمجرور لكونه معتمدا على النفي « أمنت » فعل وفاعل « وهذا » الواو واو الحال ، هذا : اسم إشارة - كما رآه البصريون ، وستعرف مذهب الكوفيين - مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « تحمليين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المخاطبة فاعل ، والجملة في محل نصب حال ، وصاحبه الضمير المستتر في « طليق » الآتي ، والرابط ضمير منصوب محذوف تقديره تحمليينه « طليق » خبر المبتدأ وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال

الشاهر في : قوله « وهذا تحمليين طليق » فقد ذهب الفراء والكوفيون إلى أن « هذا » اسم موصول مبتدأ ، وجملة تحمليين لا محل لها صلة الموصول ، و « طليق » خبر المبتدأ ، ولم يمنعهم من ذلك تقدم « ها » التنييه ، ولا عدم وجود « ما » أو « من » الاستفهاميتين ، قال الفراء : « العرب قد تذهب بـ« هذا » و « هذا » إلى معنى « الذي » فيقولون : من ذا يقول ذلك ، في معنى : من الذي يقول ، وقال يزيد بن مفرغ : \* عدس مالعباد . . . البيت \* كأنه قال : والذي تحمليين طليق » اه

وقال ابن الأنباري ( الإنصاف ص ٣٠٢ ) : « ذهب الكوفيون إلى أن « هذا » وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذي والأسماء الموصولة ، نحو : هذا قال ذاك زيد ، أي : الذي قال ذاك زيد ، وذهب البصريون إلى أنه لا يكون بمعنى الذي ، وكذلك سائر أسماء الإشارة لاتكون بمعنى الأسماء الموصولة

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وفي كلام العرب ؛ قال الله تعالى : ( ثم أتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ) والتقدير فيه : ثم أتم الذين تقتلون أنفسكم ؛ فأتتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبر ، وتقتلون : صلة هؤلاء ، وقال الله تعالى : ( هاأتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا ) وتقديره : هاأتم الذين جادلتم ، فأتتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبره ، وجادلتم : صلة هؤلاء ، وقال تعالى : ( وما تلك بيمينك يا موسى ) وتقديره : وما التي بيمينك يا موسى ، فما : اسم استفهام مبتدأ ، وتلك : اسم موصول خبر المبتدأ ، ويمينك : صلة تلك ، وقال ابن مفرغ \* عدس مالعباد . . . البيت \* يريد : والذي تحمليين طليق ؛ فدل كل ذلك على أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة

ومنع البصريون دلالة هذه الشواهد على شيء مما زعم الكوفيون ، مستندين إلى عدة وجوه : الأول : أنه يجوز أن يكون هؤلاء في الآيتين في محل نصب على الاختصاص ، والجملة بعده خبر عن أتم

الوجه الثاني : أنه يجوز أن يكون هؤلاء تأكيداً للضمير السابق

وخرج على أن « هَذَا طَلِيقٌ » جملة اسمية ، و « تَحْمَلِينَ » حال ، أى : وهذا طليق محمولا

﴿ تنبيه ﴾ يشترط لاستعمال « ذا » موصولة - مع ماسبق - أن لا تكون مُشَارًا بِهَا ، نحو

« ماذا التوانى » ، و « ماذا الوقوف » ، وسكت عنه لوضوحه

( وَكُلُّهَا ) أى : كل الموصولات ( يَلْزَمُ ) أن تكون ( بَعْدَهُ صِلَةٌ ) تعرفه ويتم بها معناه :

إما ملفوظة ، نحو « جاء الذى أكرمته » ، أو منوية كقوله :

١٠٥ - نَحْنُ الْأَلَى فَاجْمَعْ جُجُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

الوجه الثالث : أنه يجوز أن يكون هؤلاء منادى بحرف نداء محذوف ، وحذف حرف النداء

كثير في كلامهم

وأما الآية الثالثة فيجوز أن يكون قوله تعالى يمينك متعلقا بمحذوف في موضع نصب على الحال :

والتقدير : أى شيء هذه كائنة بيمينك

وأما بيت ابن مفرغ فلا حجة لهم فيه ؛ لأن تحملين في موضع الحال ، كأنه قال : وهذا محمولا

طليق ، ويحتمل أيضا أن يكون قد حذف الاسم الموصول للضرورة ، ويكون التقدير : وهذا الذى

تحملين طليق ، وحذف الاسم الموصول وبقاء صلته يجوز في الضرورة ، قال الشاعر :

لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانِ وَالْحَصَى لَكُمْ قِيصُهُ مِنْ بَيْنِ اثْرَى وَأَقْتَرَا

أراد من بين من أترى ومن أقر ؛ حذف للضرورة ؛ على أنه يجوز عندكم حذف الاسم الموصول

وبناء صلته في غير ضرورة ، ألا ترون أنكم قدرتم في قوله تعالى : (من الذين هادوا بخرقون)

فزعمتم أن الأصل : من الذين هادوا من بخرقون ، وإذا جاز هذا في القرآن ففي ضرورة الشعر

أولى « اه كلامه مع بعض إيضاح وتلخيص

وقال أبو على الفارسي : « هذا البيت ينشده البغداديون ويستدلون به على أن هذا بمنزلة الذى ،

وأنه يوصل كما يوصل الذى ، فيجعلون « تحملين » صلة لـ « هذا » كما تكون صلة للذى . وعندنا

أن قوله تحملين يحتمل وجهين : أحدهما أن يكون صفة لموصوف محذوف ، أى : وهذا رجل

تحملين ، والثانى : أن يكون أصله صفة لطليق ، فلما تقدمت صارت حالا ، وإذا احتمل البيت

غير مانأولوه عليه لم يكن دليلا على ما ذهبوا إليه » اه

فتلخص لك أن في البيت تحريجين غير الذى ذكره الشارح ، وليكن في كل منهما مقالا ؛

فإن لحذف الموصوف وإبقاء الصفة مظاهر ليس هذا منها ، وحذف الموصول لا يجيزه البصريون ،

إلا أن التخرج عليه إلزام للكوفيين ؛ لأنهم يقولون بجوازه ، كما سمعت من كلام ابن الأنبارى

١٠٥ - هذا البيت لعبيد بن الأبرص ، وهو شاعر فحل من شعراء الجاهلية ، من قصيدة

يقولها لامرئ القيس بن حجر الكندى بعد مقتل أبيه حجر ، وأولها :

يَا ذَا الْمُخَوَّفِنَا بِقَتْلِ أَبِيهِ إِذْ لَالًا وَحَيْنَا  
 أَرْعَمْتَ أَنْكَ قَدْ قَتَلْتَ سَرَاتِنَا كَذِبًا وَمِينَا  
 هَلَّا عَلَى حُجْرِ ابْنِ أُمِّ قَطَامٍ تَبْكِي لَأَعِينَنَا  
 إِنَّا إِذَا عَضَّ الثَّنَاءُ فُ بِرَأْسِ صَعْدَتِنَا لَوِينَا  
 نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا  
 هَلَّا سَأَلْتَ مُجْمَعٍ كِنْدَةَ يَوْمَ وَلَوْ أَيْنَ أَيْنَا  
 أَيَّامٍ نَضْرِبُ هَامَهُمْ بِبَوَاتِرِ حَتَّى انْحَنِينَا  
 نَحْنُ الْأَلَى ... .. البيت

اللفظة : « إذلالا » أراد قاصدا إيقاع الذل بنا « حيننا » بفتح فسكون - هو الهلاك « سراتنا » بفتح السين - هم سادة القوم وأكابرهم ، واحده سرى ، وهو جمع نادر ، وقيل : هو مفرد « مينا » كذبا « الثفاف » بزنة كتاب - هو ما تسوى به الرماح « صعدتنا » بفتح الصاد وسكون العين - هي القناة المستوية التي لا تحتاج إلى تثقيف « لوينا » أعرضنا ، وملنا ، وكنى بذلك عن أهم يأبون الضيم ولا يقيمون على الهوان « حقيقتنا » الحقيقة : ما يجب على الرجل أن يحميه ويدافع عنه من مال وعرض « بين بيننا » أراد في وسط المعركة « هامهم » الهامة : الرأس ، والهامة : اسم جنس جمعي له

الإعراب : « نحن » مبتدأ « الألى » اسم موصول خبره ، والصلة محذوفة ينيء عنها سياق الكلام ، والتقدير : نحن الألى قتلوا أباك ، ونحن الألى عرفت شجاعتهم وإقدامهم ، ونحن الألى اشتهر أمرهم فلا يخفى على أحد ، أو نحو ذلك « فاجمع » فعل أمر ، فاعله ضمير المخاطب المستتر فيه « جموعك » مفعول ، والكاف مضاف إليه « ثم » عاطفة « وجههم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر ، والضمير البارز مفعول به « إلينا » جار ومجرور متعلق بوجه الشاهد فيه : قوله « نحن الأولى » حيث حذف صلة الموصول مكتفيا بدلالة المقام عليها ، وذلك أن الموصول لا بد له من الصلة ، لأنه اسم مبهم لا يتبين ولا يعرف إلا بها ، فان كانت مذكورة في الكلام فهي ، وإن لم تذكر لكان قامت القرينة عليها لم يمتنع ذلك ، قال ابن هشام : « يجوز حذف الصلة لدلالة صلة أخرى عليها ، نحو قول الشاعر :

وَعِنْدَ الذِّى وَاللَّاءُ عُدُنْكَ إِحْنَةٌ عَلَيْنِكَ ، فَلَا يَفْرُزُكَ كَيْدُ الْعَوَائِدِ

أراد وعند الذى عادك واللاء عدنك ، وحذف صلة الذى لدلالة صلة اللاء عليها ، وقد يدل عليها غير

أى : نحن الألى عرفوا بالشجاعة ، بدلالة المقام  
وأفهم بقوله « بعده » أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا شئ منها على الموصول ، وأما نحو « وَكَانُوا  
فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ » ففيه : متعلق بمحذوف دلت عليه صلة آل ، لابلصتها ، والتقدير : وكانوا  
زاهدين فيه من الزاهدين

ويشترط في الصلة أن تكون معهودة ، أو منزلة منزلة المعهودة ، وإلا لم تصلح للتعريف ؛  
فالمعهودة نحو : جاء الذى قام أبوه ، والمنزلة منزلة المعهودة هي الواقعة في معرض التهويل والتفخيم  
نحو « فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ » « فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ » وأن تكون ( عَلَىٰ ضَمِيرٍ  
صلة مثلها كما في قول عبيد :

نَحْنُ الْأَلَىٰ فَاجْمَعْ جُجُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

أى : نحن الألى عرفوا بالشجاعة ؛ وقد قال الراجز :

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتِي إِذَا عَلَّتْهَا أَنْفُسُهُ تَرَدَّتْ

فاختلف العلماء في الذى يدل على ما حذف من الصلة هنا ؛ فقليل : جملة إذا علتها ، وهي صلة  
الموصول الثالث ؛ فيكون من النوع الأول ، وعليه يقدر لكل من الموصولين جملة شرطية مثل  
المدكورة ، وقيل : التقدير بعد اللتيا دقت واللتيا دقت والى إذا علتها إلخ ، وقيل التقدير : بعد  
اللتيا عظمت واللتيا عظمت والى إذا علتها إلخ ، والدال على هذين التقديرين تصغير الموصول ،  
لاصلة التى ، غير أن من ظن التصغير للتحقير ذهب إلى التقدير الأول ، ومن ظن التصغير للتعظيم  
ذهب إلى التقدير الثانى « انتهى كلامه بمعناه مع إيضاح كثير  
ومثل البيت الأول في قول ابن هشام قول الراجز :

مِنَ الْأَلْوَاتِي وَالَّتِي وَاللَّاتِي زَعَمَنَ أَنِّي كَبَّرْتُ لِذَاتِي

فقد حذف صلة الموصولين الأولين لدلالة صلة الموصول الثالث - وهي جملة « زعمن » - عليهما ، ومثل  
بيت الشاهد قول سلمى بن ربعة السعدى :

وَلَقَدْ رَأَيْتُ نَأَى الْعُشَيْرَةِ بَيْنَهَا وَكَفَيْتُ جَانِبَهَا اللَّتْيَا وَالَّتِي

فقد حذف صلة الموصولين لدلالة المقام عليهما ، من غير أن يكون فى الكلام موصول آخر له صلة  
مثل ما حذف ، والتقدير : وكفيت جانبها اللتيا يشقل على العشيرة حملها والى تخف عليها ، أو اللتيا  
تبهظ النفوس وتأتى عليها والى دون ذلك ، إذا ذهبت إلى أن تصغير « اللتيا » للتعظيم ، فإن  
ذهبت إلى أنه للتحقير كان التقدير بعكس ما سمعت

لَاتِقٍ) بالموصول ، أى : مطابق له فى الأفراد والتذكير وفروعهما<sup>(١)</sup> (مُشْتَمَلُهُ) ليحصل الربط

(١) الأصل فى هذا الضمير أن يكون ضمير غائب مطابق فى الأفراد والتنثية والجمع والتذكير والتأنيث ؛ للموصول ؛ إما للفظه ومعناه جميعاً إن اتحد لفظ الموصول ومعناه كالذى وأخواته ، وإما للفظه وحده أو لمعناه وحده إن اختلف لفظ الموصول ومعناه كمن وما وأخواتهما وإنما كان الأصل فى العائد أن يكون ضمير غائب لأن الاسم الموصول بطبيعته من باب الأسماء الظاهرة كمحمد وعلى ، وأنت إذا أردت الحديث عن هذه الأسماء بعد تقدم ذكرها كنبت عنها بضمير الغيبة

ولكن ربما عرض للاسم الموصول عارض يقر به من ضمير الحاضر ؛ كأن يكون خبراً عن ضمير حاضر ، متكاملاً كان أو مخاطباً ؛ وقد اختلفت كلمة النجاة فى هذه الحال : أيجوز حينئذ أن يوضع فى الصلة ضمير الحاضر المطابق للموصول نظراً إلى هذا العارض ؛ أم لا يجوز إلا الإتيان بضمير الغائب نظراً إلى أصل طبيعة الاسم الموصول ؛ وظاهر عبارة المحقق الرضى فى شرح الكافية أن الإتيان بضمير الحاضر المطابق حينئذ جائز لاشذوذ فيه ولا ضرورة ، ونحن نؤيد ذلك ، ولا نراه قليلاً ؛ فقد وردت منه جملة صالحة من الكلام تجعلنا نطمئن إلى تجويزه ؛ فمن ذلك قول أمير المؤمنين أبى الحسين على بن أبى طالب رضى الله عنه :

أَنَا الَّذِي سَمَّيْنِي أُمِّي حَيْدَرَهُ      ضِرْعَامُ أَجَامٍ      وَلَيْتُ قَسْوَرَهُ

وقول الشاعر :

وَأَنَا الَّذِي قَتَلْتُ بَكْرًا بِالْقَنَا      وَتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَاتِ عِظَامِ

وقول الحماسى :

وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي      وَأَشْمَتَّ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ

وقول عبد الله بن الدمينه :

وَأَنْتِ الَّتِي أَحْفَظْتِ قَوْمِي فَكُلُّهُمْ      بَعِيدُ الرِّضَا دَانِي الشُّدُودِ كَظِيمُ

وقول الشاعر الحماسى :

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتِ شَعْبًا إِلَى بَدَا      إِلَيَّ وَأَوْطَانِي .      بِلَادٍ سِوَاهُمَا

وقول الآخر :

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتِ كُلَّ قَصِيرَةٍ      إِلَيَّ ، وَإِنْ لَمْ تَدْرِ ذَاكَ الْقَصَائِرُ

وقول شاعر الحماسة :

أَنَا الَّذِي يَجِدُونِي فِي صُدُورِهِمْ      لِأَرْتَقِي صَدْرًا مِنْهَا وَلَا أَرِدُ

بينهما ، وهذا الضمير هو العائد على الموصول ، وربما خلفه اسم ظاهر ، كقوله :

\* سَعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا (١) \*

وقوله :

\* وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ (٢) \*

كما سبقت الإشارة إليه ، وهو شاذ ، فلا يقاس عليه

﴿ تنبيه ﴾ الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في العائد ، وإن خالف لفظه معناه

فلك في العائد وجهان : مراعاة اللفظ ، وهو الأكثر ، ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه ؛ وهذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس ؛ فإن لزم لبس نحو « أُعْطِيَ مَنْ سَأَلْتَكَ لَا مَنْ سَأَلَكَ » وجبت مراعاة المعنى .

( وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا ) من ظرف ومجرور تامين ( الَّذِي وَصِلَ بِهِ ) الموصول ( كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفْلٌ ) فعندي : ظرف تام صلة مَنْ ، و « ابنه كفل » : جملة اسمية صلة الذي . وإنما كان الظرف والمجرور التامان شبيهين بالجملة لأنهما يعطيان معناها ؛ لوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند إلى ضمير الموصول ، تقديره : الذي استقرَّ عندك ، والذي استقر في الدار ؛

وقول حسان بن ثابت الأنصاري يرثي سعد بن معاذ :

وَأَنْتَ الَّذِي ، يَا سَعْدُ ، أَبْتَ بِمَشْهَدٍ كَرِيمٍ وَأَثْوَابِ السِّيَادَةِ وَالْحَمْدِ

ويجري هذا المجرى قول أبي الطيب المتنبي :

أَنَا الَّذِي نَظَرَ الْأَعْمَى إِلَى أَدْبِي وَأَسْمَعَتْ كَلِمَاتِي مَنْ بِهِ صَمٌّ

أما إن لم يتقدم الاسم الموصول ضمير حاضر؛ فإنه يتعين حينئذ الإتيان بضمير الغيبة ، ولا يجوز العدول عنه إلى ضمير الحضور أصلا ، ولا إلى الاسم الظاهر إلا في ضرورة الشعر ؛ وهذا مذهب سيبويه والأعلم وأبي جعفر النحاس وابن خلف وكثير من النحاة ، وأجاز الرضي أن تضع الاسم الظاهر حينئذ موضع ضمير الغيبة ، إذا كان الموضع موضع تفخيم وتهويل ، وكان الظاهر الذي جعل عائدا قد تقدم بنفسه موصوفا بالموصول أو مخبرا عنه به ، وظاهر عبارة ابن مالك جواز ذلك من غير شرط ، من هذا قول الشاعر \* \* \* سعد التي ... \* البيت الذي أنشده الشارح

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد وبيان وجوه الاستشهاد فيه فارجع إليه (ص ١٤٤ من

هذا الجزء)

(٢) قد تقدم لنا شرح هذا الشاهد فانظره في (ص ١٤٦ من هذا الجزء)



وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهما ، وهو الظرف والجور الناقصان ، نحو « جاء الذئب اليوم »  
و « الذئب بك » فإنه لا يجوز لمدم الفائدة

﴿ تنبيه ﴾ من شرط الجملة الموصول بها — مع ماسبق — أن تكون خبرية لفظا ومعنى  
فلا يجوز « جاء الذئب اضربه » ، أو « ليتته قائم » ، أو « رَحِمَهُ اللهُ » خلافا للكسائي في  
الكل ، وللمازني في الأخيرة ، وأما قوله :

١٠٦ — وَإِنِّي لَرَاجِحٌ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَرْوَرُهَا

١٠٦ — قد تصحف هذا البيت على الشارح رحمه الله تبعا لكثير من النحويين ؛ وصواب

إنشاده هكذا :

وَإِنِّي لَرَامٌ رَمِيَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي — وَإِنْ شَقَّتْ عَلَيَّ — أَنَاهَا  
وهو بيت من قصيدة لامية للفرزدق يمدح فيها بلال بن أبي بردة ، وأولها هو قوله :

وَقَاتِلَةٌ لِي لَمْ تُصِيبْ بِنِي سِهَامِيَا رَمْتَنِي عَلَى سَوْدَاءَ قَلْبِي نِبَاهَا  
وَإِنِّي لَرَامٌ ... ..

أَلَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ عَلِيَّةَ أُسْنِي إِذَا نِمْتُ لَا يَسْرِي إِلَيَّ حَيَاهَا

اللفظ : « وقاتلة — إلخ » يقول : رب فتاة قتلتني من غير أن تصيبني منها بسهم نافذ ، وإنما  
فعلت لحاظها بحبة قلبي ما يفعل السهم « رام » هو اسم فاعل من رمى ، ويقال : رمى نظره نحو  
كذا : أي توجه نحوه ، ويقال : رمى نحوه رمية ، أي : قصده قصدا ، وفي الحديث « ليس وراء  
الله رمى » أي : ليس بعده سبحانه مقصد تتوجه إليه الآمال « شطت » في رواية الشارح معناه  
بعدت ، وبابه قتل وضرب ، و « شقت » التي في روايتنا معناه اشتدت وثقل على أمرها « عليّة »  
اسم امرأة

الإعراب : « وإني » حرف توكيد ونصب ، وياء التكلم اسمه « لرام » اللام للتوكيد وهي  
التي تسمى المرحلقة ، رام : خبر إن ، مرفوع بضمه مقدر على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء  
الساكنين ، وفيه ضمير مستتر فاعله « نظرة » مفعول به ، ورمية التي في الرواية الأخرى مفعول  
مطلق « قبل » ظرف متعلق بـ « رام » اسم موصول مضاف إليه « لعللي » حرف ترج ونصب  
وياء التكلم اسمه « وإن » حرف شرط جازم « شطت » فعل ماض فعل الشرط ، والتاء تاء التأنيث  
« نواها » فاعل شط ، أو منصوب على نزع الخافض ، والتقدير شطت في نواها ، ويكون فاعل  
شط ضمير التي ، ومن روى « شقت على » فإن « شق » فعل الشرط وفاعله ضمير الرمية أو ضمير  
التي ، و « على » متعلق به ، وعلى كل حال جواب الشرط محذوف يدل عليه السياق ، وجملة الشرط

وقوله :

١٠٧ - وَمَاذَا عَسَى الْوَأَشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنِّي لَكَ عَاشِقٌ

والجواب لاجل لها معترضة بين اسم لعلّ وخبرها « أزورها » أو « أنالها » فعل مضارع ، فاعله ضمير المتكلم المستتر فيه ، والضمير البارز مفعول ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر لعلّ ، والجملة من لعلّ واسمها وخبرها في محل نصب مفعول لقول مضمّر ، وتقديره : أقول فيها لعلّي أزورها ، وجملة « أقول » مع فاعله ومفعوله لاجل لها صلة الموصول ، وهو « التي » وستعرف وجه ذلك قريباً

الشاهد فيه : قوله « التي لعلّي . . . أزورها » حيث اشتمل هذا التعبير على مظاهره وقوع الجملة الإنشائية - وهي جملة « لعلّ » واسمها وخبرها - صلة للموصول ، فتمسك بهذا الظاهر الكسائي رحمه الله ، والعلماء لا يقرونه على ذلك ؛ وذلك من قبيل أن الصلة إيضاح وتعريف للموصول وبيان لحاله ، وأى كلام غير الخبر لا يفيد الإيضاح ، ولهم في هذا البيت تخرجان : الأول : أن الصلة جملة من مادة القول مضمرة ، وهذه الجملة الإنشائية ليست صلة ، وإنما هي مقول للقول الذي هو الصلة ، كما أوضحناه في الإعراب ، وهذا التخرّيج هو الذي حكاه الشارح ، وأصله تخرّيج أبي على الفارسي ؛ فإنه قال : « البيت على غير الظاهر ، وتأويله الحكاية ، كأنه قال : التي أقول فيها هذا القول ، وإضمار القول شائع كثير ، والحكاية مستعملة إذا كان عليها دليل ، والدلالة هنا قائمة » اه ، التخرّيج الثاني - وهو تخرّيج شارح الجمل - أن تجعل جملة « أزورها » أو « أنالها » صلة الموصول ، وهي جملة خبرية ، وعليه يكون خبر « لعلّ » محذوفاً ، وتكون جملة « لعلّ » مع اسمها وخبرها لاجل لها معترضة بين الموصول وصلته ، قال : « والفصل بين الموصول وصلته سائغ جائز ، قال الشاعر :

\* ذَاكَ الَّذِي - وَأَبِيكَ - يَعْرِفُ مَالِكًا \*

ففضل بالقسم بين الصلة والموصول « اه ، وقال ابن هشام في المعنى : « ويحتمل أن هذا البيت من قبيل الاعتراض بين الموصول وصلته ؛ على أن تقدير الصلة أزورها ، ويقدر خبر لعلّي محذوفاً : أى لعلّي أفعل ذلك » اه ، والكسائي الذي يجيز أن تقع الصلة إن شاء يرى أن الإنشاء قد يكون في معنى الخبر ، وعنده أن جملة « لعلّ » في تقدير أنا أرجو أن أزورها ، وهو غير مستقيم ؛ لأن كل إنشاء يمكن فيه مثل هذا التأويل

١٠٧ - أورد أبو تمام هذا البيت في الحماسة مع بيت ثان ، ونسبهما لجميل بن معمر العنبري ،

والبيت الثاني هو قوله :

نَعَمْ صَدَقَ الْوَأَشُونَ أَنْتِ حَبِيبَةٌ إِلَىَّ ، وَإِنْ لَمْ تَصْفُ مِنْكَ الْخَلَّاتِقُ

ونسب أبو الفرج في الأغاني هذين البيتين إلى مجنون بن عامر ، وكذلك نسبهما ابن نباتة  
المصرى في « سرح العيون » إلى المجنون

اللفظة : « الواشون » جمع واش ، وهو النمام الذي ينقل الكلام على وجه الإفساد بين  
الأصدقاء « حبيبة إلى » يروى في مكانه « كريمة علينا »

المعنى : إن الوشاة لا يستطيعون أن يقولوا عنا أكثر من أن يعلنوا محبتى لك ويطيروا  
بها ، ثم أوجب ذلك وصدقه بقوله : نعم ، أى : أنا محب لك وأنت كريمة عندى ولو أنك لاتصفين  
لنا فى المودة

الإعراب : « ماذا » جعل الكسائى ما اسم استفهام مبتدأ ، وذا اسما موصولا خبرا ، وجملة  
عسى الواشون لاجل لها من الإعراب صلة ، والصواب أن ماذا اسم واحد ، وهو اسم استفهام  
مبتدأ « عسى » فعل ماض دال على رجاء الخبر « الواشون » اسم عسى « أن يتحدثوا » خبر عسى ،  
وجملة عسى مع اسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ « سوى » منصوب على الاستثناء بفتحة مقدرة  
« أن يقولوا » فى تأويل مصدر مجرور بالإضافة إلى سوى « إنى » حرف توكيد ونصب ، وياء  
التكلم اسمه « لك » جار ومجرور متعلق بعاشق « عاشق » خبر إن ، وجملة إن مع اسمه وخبره  
فى محل نصب مقول القول

المشاهد فيه : قوله « وماذا عسى - إلخ » حيث وقع فيه مظاهره أن « ما » اسم استفهام  
مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبره ، وجملة « عسى الواشون أن يتحدثوا » لاجل لها صلة الموصول  
كما كان ذلك كذلك فى قول ليبيد السابق (ص ١٧٩) \* ماذا يحاول \* وقد تمسك بهذا الظاهر  
الكسائى ؛ فزعم أن التقدير : وأى شئ الذى عسى الواشون إلخ ، وقد خرج العمام على أن  
« ماذا » كلمة واحدة للاستفهام مبتدأ ، وخبره جملة « عسى الواشون إلخ » كما تبين لك فى الإعراب  
فإن قلت : فقد وقعت جملة خبر المبتدأ إنشائية فما تنكر أن تكون جملة الصلة إنشائية ؟

قلت : قد أجاز جماعة من العمام وقوع الإنشائية خبرا من غير تقدير ، ومنعه جماعة منهم  
ابن الأنبارى ؛ فأما من منعه فلا كلام لك معه ؛ لأنه أجرى الأمر كله على مهيح واحد ، وأما من  
أجاز فى جملة الخبر ومنعه فى جملة الصلة ؛ فإنك تحتاج إلى وجه الفرق بينهما ، وأنت لو تأملت  
فى حقيقة الخبر وفى حقيقة الصلة انضح لك ذلك الفرق ؛ أفلمست ترى الخبر يكون مجهولا قبل التكلم ،  
فلا ينكر أن يكون مطلوب الحصول بعد التكلم ؛ وأما الصلة فإنها تعرف الموصول وتبينه فوجب  
أن تكون واقعة للدلول قبل التكلم ، وليس كذلك فحسب ؛ بل يجب أن تكون معاومة للمخاطب  
قبل الكلام ، وإلا لكان الكلام إحالة على مجهول ، وهو فاسد ؛ على أنك لو التزمت عدم  
وقوع الإنشائية خبرا لكان للكلام وجه ؛ وذلك أن يكون على الحكاية وتقدير القول  
وقد ذهب أبو على الفارسى إلى أن « ما » مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبر ، ولكنه

فمخرّج على إضمار قول في الأول ، أى : قبل التى أقول فيها لعلى أزورها ، وأن « ماذا »  
في الثانى اسم واحد ، وليست « ذا » موصولة ؛ لموافقة عسى لعل في المعنى .

وأن تكون غير تعجبية ، فلا يجوز « جاء الذى ما أحسنه » ، وإن كانت عندهم خبرية ،  
وأجازه بعضهم ، وهو مذهب ابن خروف ؛ قياسا على جواز النعت بها  
وأن لا تستدعى كلاما سابقا ، فلا يجوز « جاء الذى لكنه قائم »

( وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ ) أى خالصة الوصفية ( صِلَةٌ أَلٌ ) الموصولة ، والمراد بها هنا : اسم الفاعل ،  
واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، وفي الصفة المشبهة خلاف ، وجه المنع أنها لا تتوول بالفعل ؛ لأنها  
للتبوت ، ومن ثم كانت « أَلٌ » الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق ، وخرج  
بالصريحة الصفة التى غلبت عليها الاسمى نحو « أبطح ، وأجرع ، وصاحب » قال في مثلها  
حرف تعريف لاموصولة ، والصفة الصريحة مع « أَلٌ » اسم لفظا فعل معنى ، ومن ثم حسن  
عطف الفعل عليها ، نحو : « فَأَلْمُعِيرَاتِ صُبْحًا فَأَتَرْنَ بِهِ نَقْعًا » « إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ  
وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا » وإنما لم يؤت بها فعلا كراهة أن يدخلوا على الفعل ماهو على  
صورة المعرفة الخاصة بالاسم ؛ فراعوا الحقيين ( وَكُونُهَا ) أى : صلة أَلٌ ( بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ ) وهو  
المضارع ( قَلٌّ ) من ذلك قوله :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ (١)

وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة ، ومذهب الناظم جوازه اختيارا ، وفاقا لبعض  
الكوفيين ، وقد سمع منه أبيات (١)

﴿ تنبيه ﴾ شد وصل « أَلٌ » بالجملة الاسمى ، كقوله :

جعل الصلة جملة من القول حذف وبقى معمولها ، وهو الجملة الإنشائية على نحو ما قلناه في  
الشاهد السابق

واعلم أنه لا يجوز لك أن تجعل « ماذا » كلمة واحدة ثم تنصبها مفعولا متقدما لقوله « تحدثوا »  
الآتى ؛ وذلك لأن معمول صلة « أن » المصدرية لا يسوغ أن يتقدم عليها ، قاله ابن جنى  
(١) قد تقدم شرح هذا الشاهد وبيان أوجه الاستشهاد به ، وأمثاله ( انظر ص ١٦٩ من هذا الجزء )

١٠٨ - مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

١٠٨ - البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، قال العيني : « أنشده ابن مالك للاحتجاج به ولم يعزه إلى قائله » اه ، وروى البغدادي بيتا يشبه أن يكون هذا البيت ، ولم يعزه أيضا إلى قائل ، وهو :

بَلِ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ فِيهِمْ هُمُ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قُصَى

اللفظة : « دانت » ذات ، وخضعت ، وانقادت « معد » هو ابن عدنان ، وبنو معد هم قريش وهاشم « الحكومة » الحكم ، يريد أنهم مرجع الناس في أفضيتهم ، وإليهم يخضعون في أحكامهم « قصي » هو ابن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر الذي هو قريش

الإعراب : « من القوم » جارّ ومجرور يجوز أن يكون متعلقا بشيء في كلام سابق على البيت ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هو من القوم ، أو نحو ذلك « الرسول » أل : موصول اسمي بمعنى الذين صفة للقوم ، رسول : مبتدأ « الله » مضاف إليه « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لاجل لها صلة الموصول « لهم » جار ومجرور متعلق بقوله دانت تقدم عليه ليفيد الحصر « دانت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « رقاب » فاعل « بني معد » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « الرسول الله منهم » حيث جاء بصلة « أل » جملة اسمية ، وهي جملة المبتدأ والخبر ، هذا توجيه كلام الشارح رحمه الله ، ومن العلماء من خرّج البيت على غير ذلك ؛ فزعم أن « أل » هنا ليست كلمة تامة ، وإنما هي بعض كلمة وقد حذف بعضها الآخر ، وأصلها « الذين » فأبقى « أل » وحذف ساورها ، وسهل هذا عندهم أنهم وجدوا الشاعر إذا اضطر أبقى بعض الكلمة وحذف بعضها ، من ذلك قول لبيد بن ربيعة

\* دَرَسَ الْمَنَّا بِمُتَالَعِ قَابَانَ \*

وقول رؤبة :

\* أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرُقِ الْحَمِي \*

وقول الأشهب بن رميلة - بالراء المهملة ، أو بالزاي ، وقيل : قائله حريث بن محفض - في بعض نخرجاته :

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

وقول أمية بن الأسكر الكداني :

قَوْهِ الدُّوْ بِعُكَاطٍ طَيَّرُوا شَرًّا مِنْ رُوسِ قَوْمِكَ ضَرَبًا بِالمَصَاقِيلِ

وقول عمره بن كاثوم ، وقوم منهم الزمخشري ينسبونه للفرزدق خطأ :

أَبْنِي كَلَيْبٍ إِنْ عَمِيَ اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَ الْأَغْلَالَ

وقول الآخر ، ونسبه العيني للأخطل :

هُمَا اللَّتَا لَوْ وُلِدَتْ تَمِيمٌ لَقِيلَ فَخْرُهُ لَهُمْ صَحِيمٌ

وقول الآخر ، وأنشده ابن الشجري في أماليه وابن الأنباري في الإنصاف :

وَأَلِدِ لَوْ شَاءَ لَكُنْتَ صَخْرًا أَوْ جَبَلًا أَسْمَ مُشْمَخِرًا

وقول الآخر :

شُعِفَتْ بِكَ أَلَّتِ تَيْمَمَتِكَ ، فَمِثْلُ مَا بِكَ مَا بِهَا مِنْ لَوْعَةٍ وَغَرَامِ

وقول أقيش بن ذهيل العكلى :

وَأَمْنَحُهُ أَلَّتْ لَا يَغِيْبُ مِثْلَهَا إِذَا كَانَ نِيرَانُ الشِّتَاءِ نَوَامَا

وقول الآخر :

اللَّذُ بِأَسْفَلِهِ صَحْرَاءُ وَاسِعَةٌ وَالَّذُ بِأَعْلَاهُ سَيْلٌ مَدَّهُ الْجُرْفُ

وقول الكميث بن زيد الأسدي :

وَكَأَتِ مِنَ اللَّأِ لَا يَغْيِرُهَا أَبْنَاهَا إِذَا مَا الْعُلَامُ الْأَحْمَقُ الْأُمَّ غَيْرَا

وقول الراجز ، وأنشده المبرد والفراء والقالى :

فَكُنْتُ وَالْأَمْرَ الَّذِي قَدْ كِيدَا كَأَنَّ تَزَبَى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا

وهكذا مما لانشصيه من الشواهد التي تدل على أنهم قد يحذفون بعض الاسم اكتفاء بما يدكرونه منه ، وهم على حذف بعض الاسم الموصول أقدر ؛ إذ كان طول الموصول بالصلة والعائد يجرهم على الحذف منه اختصارا له ، بل إننا لراهم ربما اكتفوا من الكلمة بحرف واحد ؛ من ذلك قول

لقيم بن أوس أحد بني ربيعة بن مالك يخاطب امرأته :

إِنْ شِئْتِ أَشْرَفْنَا كِلَانَا فَدَعَا اللَّهُ جَهْدًا رَبَّهُ فَأَسْمَعَا

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَآ وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَا

ومن ذلك قول حكيم بن معية التيمي :

قَدْ وَعَدْتَنِي أُمُّ عَمْرٍو أَنْ تَا تَدُهْنِ رَأْسِي وَتُقَلِّبِي وَآ

وبالظرف، كقوله :

١٠٩ - مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةِ ذَاتِ سَعَةٍ

\* وَتَمَسَّحَ الْقَنْفَاءَ حَتَّى تَنَنَّا \*

ومن ذلك ما أنشده قطرب :

مَا لِلظَّلِيمِ عَالٍ ؟ كَيْفَ لَا يَا يَنْقُدُ عَنْهُ جِلْدُهُ إِذَا يَا

\* أَهْبَى التُّرَابَ فَوْقَهُ إِهْبَايَا \*

وقول الآخر :

نَادَوْهُمْ أَنْ الْجِيْمُوا أَلَاتَنَا قَالُوا جَمِيعًا كُلُّهُمْ أَلَفَا

أراد لبيد « درس المنازل » حذف الزاي واللام ، وأراد رؤبة « ورق الحمام » حذف الميم ، ثم قلب الألف ياء والفتحة كسرة ، وأراد حرث « الدين » حذف النون ، وأراد أمية « النون » وأراد عمرو « اللذان » وأراد من بعده « اللتان » حذفوا النون ، وأراد من بعدهم « الذى » و « التى » و « اللاتى » حذفوا أواخر هذه الكلمة ، ومنهم من أبقى الحرف الأخير بعد الحذف على حاله التى كان عليها قبل الحذف ، ومنهم من زاد على الحذف فسكن آخر الكلمة ، وأراد نعيم « وإن شرا فشرأ » و « إلا أن تأبى » ، وأراد حكيم بالحروف التى فى الأبيات الكلمات التى يذكرها بعدها فاكثف بحرف من الكلمة ثم ذكر الكلمة كلها ، وكذلك القول فيما أنشده قطرب ، وأراد الأخير « الأتركبون » و « الأفاركبوا » حذف الجملتين جميعا وأبقى من كل واحدة حرفا واحدا ، ومع هذه الشواهد الكثيرة فإن سبيل هذا الحذف هو الشعر ، ولا يسوغ فى الكلام ، ومن أجل ذلك نجد فى أنفسنا شيئا من هذا التخريج ؛ لأننا قد ذكرنا لك مرارا أنه إنما يسوغ التخريج على الوجوه التى يكثر مجيئها الكلام عليها

١٠٩ - وهذا البيت من الشواهد التى لم نقف على قائلها ، ولا وجدنا له سابقا أو لاحقا

اللفظة : « المعه » يريد الذى معه « حر » ومثله : حقيق ، وخليق ، وجدير ، والكل بمعنى مستحق ومستأهل ، وتقول : هو حر - بكسر الراء ، مثل شج - وهو حرى - بفتح الراء مقصورا ، وهو حرى - على فعيل ، بتشديد الياء ، مثل غنى - فان قلت حرى - بالقصر - لم تغيره عن لفظه فيما زاد على الواحد ونسوى بين المذكر والمؤنث ، كما قال الشاعر :

وَهُنَّ حَرَّى أَنْ لَا يُثْبِنَكَ نَقْرَةٌ وَأَنْتَ حَرَّى بِالنَّارِ حِينَ تُثِيبُ

الإعراب : « من » اسم موصول مبتدأ « لا » نافية « يزال » مضارع ناقص ، واسمه ضمير راجع لمن مستتر فيه « شاكرا » خبر يزال ، وجملة يزال مع اسمه وخبره لاجل لها صلة « على »

و (أى) تستعمل موصولة ، خلافاً لأحمد بن يحيى في قوله : إنها لاتستعمل إلا شرطاً أو استفهاماً ؛ وتكون بلفظ واحد في الأفراد والتذكير وفروعهما ( كما ) وقال أبو موسى : إذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء ، وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها ( وَأَعْرَبَتْ ) دون أخواتها ( مَا لَمْ تُضَفْ \* وَصَدْرُ وَصَلَهَا صَمِيرٌ انْحَدَفَ ) فإن أضيفت وحذف صدر صلتها بنيت على الضم ، نحو « ثُمَّ لَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ إِيَّهْمُ أَشَدُّ » التقدير : أيهم هو أشد ، وإن لم تضاف ، أو لم يحذف — نحو : أى قائم ، وأى هو قائم ، وأيهم هو قائم — أعربت ، وقد سبق الكلام على سبب إعرابها في المبنيات ( وَبَعْضُهُمْ ) أى : بعض النحاة ، وهو الخليل ويونس ومن وافقهما ( أَعْرَبَ ) أياً ( مُطْلَقًا ) أى : وإن أضيفت وحذف صدر صلتها ، وتأولاً الآية : أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر ، والتقدير : ثم لنزعن من كل شيعة الذى يقال فيه أيهم أشد ، وأما يونس فجعلها استفهامية أيضاً ، لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل ؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب ، واحتجَّ عليهما بقوله :

١١٠ — إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى إِيَّهِمْ أَفْضَلُ

حرف جر « المعه » أل : اسم موصول بمعنى الذى فى محل جر بعلى ، مع : ظرف متعلق بمحذوف صلة لأل ، والهاء مضاف إليه « فهو » الفاء زائدة فى خبر الموصول ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « حر » خبر ، مرفوع بضمه مقدر على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر من الموصولة ، وقد دخلت الفاء على جملة الخبر لشبه الموصول بالشرط « بعيشة » جار ومجرور متعلق بحر « ذات سعة » مركب إضافى نعت لعيشة

الشاهد فيه : قوله « المعه » حيث وصل أل بالظرف ، وهو شاذ جار على خلاف القياس ؛ فإن « أل » بجميع أنواعها مختصة بالأسماء ، سواء أكانت لتعريف العهد أم لتعريف الجنس أم كانت زائدة أم موصولة أم كانت على غير ذلك من وجوهها التى تكون عليها ، ومثل بيت الشاهد قول الآخر :

وغيرني ما غل قيساً ومالكاً وعمراً وحجراً بالمشقر المعاً

أراد « الذين معه » وقال الكسائى : أراد « معا » وأل زائدة

١١٠ — يذكر هذا البيت كثيراً فى كتب النحو غير منسوب إلى قائل ، وقال ابن هشام : « قائله رجل من غسان » وهو تحريف فى العبارة ، وأصلها قول ابن الأنبارى ( الإنصاف ص ٣٠١ ) : « حكى أبو عمرو الشيبانى عن غسان ، وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب ،



أنه أنشد ✽ إذا ما أتيت بني مالك . . . البيت ✽ « اه وغان هذا هو ابن وعله أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد ، وإليه ينسب بيت الشاهد اللفظي : « أيهم أفضل » يريد الذي هو أفضل منهم

الإعراب : « إذا » ظرفية شرطية « ما » زائدة « لقيت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « بنى » مفعول به « مالك » مضاف إليه « فسلم » الفاء واقعة في جواب الشرط ، سلم : فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه « على » حرف جر « أيهم » أى : اسم موصول بمعنى الذي مبنى على الضم في محل جر بعلی ، وهم : مضاف إليه « أفضل » خبر مبتدأ محذوف ؛ تقديره : هو أفضل ، وجملة المبتدأ والخبر لاجل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « على أيهم » حيث روى مضموماً فدلّت هذه الرواية على أن « أى » الموصولة تبنى على الضم في مثل حالتها في البيت ، وهي أن تكون مضافة وقد حذف صدر صلتها وللعلماء في هذه المسألة أربعة مذاهب :

الأول : مذهب الكوفيين ، وهو أن « أى » الموصولة معرفة في كل حال ؛ سواء أضيفت أم لم تضيف ، حذف صدر صلتها أم لم يحذف

المذهب الثاني : مذهب البصريين ، وهم يوافقون الكوفيين في القول بإعرابها إذا لم تضيف سواء أ حذف صدر صلتها أم لم يحذف ، وكذا إن أضيفت وذكر صدر صلتها ، أما إذا أضيفت وحذف صدر الصلة فإنهم يقولون : إنها مبنية حينئذ

المذهب الثالث : مذهب الخليل بن أحمد ، وحاصله أن « أى » في كل موضع زعم الفريغان أنها فيه موصولة ليست كما زعموا ، بل هي استفهامية ، والضمّة التي لها ليست ضمة بناء ، وإنما هي ضمة إعراب ، لكونها مبتدأ ، وما يذكر بعدها خبرها ، ويحمل الكلام على الحكاية ؛ ففي قوله تعالى : ( ثم لنزغنّ من كل شعبة أيهم أشدّ ) يذهب إلى أن أيهم مبتدأ ، وأشدّ خبره ، والتقدير : ثم لنزغنّ من كل شعبة المقول فيه أيهم أشدّ ، وحذف القول في كتاب الله تعالى وفي كلام العرب أكثر من أن يحصى

المذهب الرابع : مذهب يونس بن حبيب ، وحاصله أنه يذهب إلى أن أيهم اسم استفهام مبتدأ ، وأشدّ خبره ، كما ذهب إليه الخليل ، لكنه يخالفه في تقدير القول : فيزعم أن العامل - وهو في الآية « لنزغنّ » - معلق عن العمل في معموله لكونه استفهاماً وتمسك الكوفيون بثلاثة أمور :

الأول : قراءة هارون ومعاذ الهراء ، وهي رواية عن يعقوب ، بنصب « أيهم » في الآية ، ورواية العلماء بنصب « أيهم أفضل » في بيت الشاهد

الثاني : ما حكاه أبو عمر الجرمي قال : خرجت من الخندق - يعني خندق البصرة - حتى

صرت إلى مكة لم أسمع أحدا يقول : اضرب أيهم أفضل - بضم « أيهم » - يريد أن جميع العرب ينصبون « أيهم » إذا اقتضى العامل النصب كما في الآية - أي : ويجزونه إذا اقتضى العامل الجركا في البيت

الثالث : أن كل مفرد مبنى إذا أضيف أعرب ، نحو قبل وبعد ، لأن الإضافة من خصائص الأسماء ؛ فهي معارضة لشبه الحرف ، ونحن نجد « أي » إذا كانت مقطوعة عن الإضافة فهي معرفة بالإجماع ؛ فكيف تبنى إذا أضيفت ، وهذا يلزم عليه نقض الأصول ، وقد كان الزجاج يقول : « ماتين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين ، هذا أحدهما ؛ فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت ؛ فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت ؟ ! » اهـ

وهم يوجهون قراءة الضم في الآية بأن « أيهم » مبتدأ من غير تقدير قول ولا تعليق للعامل ، بل إن « لنزعتن » قد عمل في « من كل شيعة » فاكتمت به ، كما تقول : أكلت من كل طعام وشربت من كل شراب ، ثم استؤنف الكلام بعد ذلك ، ومنهم من يجيب عن الآية بمثل مذهب يونس بن حبيب السابق

أما البصريون فقد قالوا : إن قراءة النصب في الآية قراءة شاذة جاءت على لغة شاذة من لغات العرب ، ونحن لاننكر هذه القراءة ولا هذه اللغة ، وإنما ننكر أن يكون ذلك هو المستعمل باطراد ، والقراءة المشهورة التي عليها سائر علماء الأمصار بالضم ، وإنها لحجة عليهم ، وأما ادعاء أن الفعل قد اكتمت بقوله « من كل شيعة » فهو خلاف الظاهر وخلاف الأصل ؛ لأن « لنزعتن » فعل متعدّد ؛ فلا بد أن يكون له مفعول ، وقوله « أيهم » صالح لأن يكون مفعولا ، فلزم اعتباره كذلك ، على أن بيت الشاهد لا يتأتى فيه مثل ذلك ، ولا مثل قول يونس ، كما أشار إلى هذا الشارح العلامة ، وأما قول أبي عمر الجرمي إنه لم يسمع أحدا من العرب يضم « أيهم » فالجواب عنه أنه قد سمعه غيره وهو أبو عمرو الشيباني ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، وأما قولهم إن بناء « أي » في حال الإضافة نقض للأصول ؛ لأنها معرفة في حال الأفراد والقطع عن الإضافة ، فالجواب عنه ما ذكره العلامة الصبان بقوله : « ووجه البناء قيام موجب ، وهو الشبه الاقتقاري ، مع عدم المعارض ؛ لتنزيل المضاف إليه منزلة صدر الصلة ، فكأنه لإضافة ، ومن أعربها في هذه الصورة أيضا لم يقل بهذا التنزيل ، ووجه إعراب الثلاث الأول وجود المعارض : من الإضافة اللفظية ، أو التقديرية ؛ لقيام التنوين مقام المضاف إليه ، ولم ينزل التنوين منزلة صدر الصلة لضعفه عن ذلك ، ولأن قيام التنوين مقام المضاف إليه معهود ، ككفي كل وبعض وحينئذ ، بخلاف قيامه مقام المبتدأ » اهـ

وقد لحص ابن هشام رحمه الله الكلام في أي مع استيفاء البحث ، قال : « وتأتي أي موصولا نحو : ( لنزعتن من كل شيعة أيهم أشد ) التقدير : لنزعتن الذي هو أشد ، قاله سيبويه ، وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين ؛ لأنهم يرون أن أي الموصولة معرفة دائما كالشرطية والاستفهامية

بضم أى ؛ لأن حروف الجر لا يضم بينها وبين معمولها قول ، ولا تُعَلَّقُ ، وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها أن لا تكون مجرورة ، بل مرفوعة أو منصوبة ، ذكر هذا الشرط ابن إياز ، وقال : نص عليه النقيب في الأملى ؛ ويحتمل أن يريد بقوله « وبعضهم - إلى آخره » أن بعض العرب يعربها في الصور الأربع ، وقد قرئ شاذاً « أَيَّهُمْ أَشَدُّ » بالنصب على هذه اللغة .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : لاتضاف « أى » لنكرة ، خلافا لابن عصفور ، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم ، كما في الآية والبيت ؛ وسئل الكسائي : لم لا يجوز « أَعْجَبَنِي أَيُّهُمْ قَامَ » ؟ فقال : أى كذا خلقت

الثاني : تكون « أى » موصولة كما عرف ، وشرطاً ، نحو « أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى » ، واستفهاماً ، نحو « فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ؟ » ، ووَصْلَةً لنداء مافيه « أل » ، ونعتاً لنكرة دالاً على الكمال ، نحو : مررت برجلٍ أي رَجُلٍ ؛ وتقع حالا بعد المعرفة ، نحو : هذا زيد أي رجل ، ومنه قوله :

١١١ - فَأَوْمَيْتُ إِيمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ فَبِلِلِّهِ عَيْنًا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتَى

وقد زعموا أنها في الآية استفهامية ، وأنها مبتدأ ، وأشد خبره ، ثم اختلفوا في مفعول نزع ؛ فقال الخليل : محذوف ، والتقدير : لنزعتن الذين يقال فيهم أيهم أشد ، وقال يونس : الجملة ، وعلقت نزع عن العمل ، كما في : ( لنعلم أىّ الحزبين أحصى ) وقال الكسائي والأخفش : كل شيعه ، ومن زائدة ، وجملة الاستفهام مستأنفة ، وذلك على قولهما في جواز زيادة من في الإيجاب ، ويرد أقوالهم : أن التعليق مختص بأفعال القلوب ، وأنه لا يجوز أن تقول : لأضربن الفاسق - بالرفع - على تقدير لأضربن الذى يقال فيه هو الفاسق ، وأنه لم يثبت زيادة من في الإيجاب ، وقول الشاعر

✽ إذا ما نبت بنى مالك . . . البيت ✽ يروى بضم « أى » وحرف الجر لا يعلق ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ، ولا يستأنف ما بعد الجار ، وجوز الزمخشري وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة إعراب ؛ فقدروا متعلق النزع من كل شيعه ؛ فكأنه قيل : لنزعتن بعض كل شيعه ، ثم قدر أنه سئل عن هذا البعض فقيل : هو الذى هو أشد ، ثم حذف المبتدأ المكنفان الموصول ، وفيه تعسف ظاهر ، ولا أعلمهم استعمالوا أيا الموصولة مبتدأ ، وزعم ابن الطرواة أن أيا مقطوعة عن الإضافة ؛ فلذلك بنيت ، وأن هم أشد مبتدأ وخبر ، وهذا باطل برسم الضمير متصلاً بأى ، وبالإجماع على أنها إذا لم تضاف كانت معرفة « اه

١١١ - البيت للراعى ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٣٠٢ ) على ما ستعرف قريباً اللفظة : « أومأت إيماء » أشرت إشارة خفية بعين أو بيد ، ويروى بالهمز على أصله ، ويروى بالياء على أنه سهل الهمزة بقلبيها ألفاً ثم قلبت الألف ياء لكونها رابعة « حبترة » بزنة جعفر - اسم رجل وهو ابن أخت الشاعر ، قاله الأعم

(وَفِي ذَا الْحَذْفِ) المذكور في صلة «أى» — وهو حذف العائد إذا كان مبتدأ —

المعنى : قال الأعمى : « وصف أنه أمر ابن أخت له يقال له حبتر بنجر ناقة من إبل أحبابه ؛ لأنه كان في غير محله ، ليخلفها عليه إذا لحق بأهله ، وأوماً إليه بذلك حتى لا يشعر به ، ففهم حبتر عنه وعرف إشارته ، لذكائه وحدة بصره »

الإعراب : « فأومأت » فعل وفاعل « إيماء » مفعول مطلق « خفياً » صفة لإيماء « لحبتر » جارٌّ ومجرور متعلق بقوله أومأت « فله » جارٌّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عينا » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالألف لأنه مثنى « حبتر » مضاف إليه « أيما » أى : حال من حبتر ، وما : زائدة « فتى » : مجرور تقديرًا بالإضافة لأى

الشاهد فيه : قوله « أيما فتى » حيث وقعت « أى » حالا من المعرفة — وهى العلم الذى هو « حبتر » — وهذا إيماء يتم على رواية نصب « أى » وهو ما ذكره ابن منظور فى اللسان ، قال : « وأى : استفهام فيه معنى التعجب ، فتكون حينئذ صفة للنكرة وحالا للمعرفة ، نحو ما أنشده سيبويه للرأعى ❖ فأومأت إيماء خفياً ... البيت ❖ يتعجب من اكتفائه وشدة غنائه » اه والذى فى كتاب سيبويه رفع «أى» ، وقال الأعمى : «ورفعه بالابتداء، والخبر محذوف، والتقدير : أى فتى هو، وما : زائدة مؤكدة» اه؛ فإن زعم أحد أن مراد الشارح وغيره من النحاة أن «أيما فتى» مع الخبر المحذوف جملة فى محل نصب على الحال من المعرفة لم يكن حسنا أن يعدوا ذلك وجهها من الوجوه التى تأتى لها أى ؛ لأنها حينئذ استفهامية ، وهذا هو المعنى الثالث فى كلام الشارح ، فتعين أن يكون فى البيت روايتان لكل واحدة منهما معنى تجرى عليه : الأولى الرفع وهى رواية سيبويه ، وقد عرفت إعرابها ، والثانية النصب على الحال كما قررنا فى الإعراب ، بقى أن كلام ابن منظور رحمه الله الذى نقلناه لك فى صدر هذا البحث لا يصح لأمرين : الأول : أنه جعل ورود «أى» صفة للنكرة وحالا من المعرفة ثابتا لها مع أنها للاستفهام المشرب معنى التعجب ، وهذا تناقض ، لأن كونها للاستفهام يمنع من أن يعمل فيها ما قبلها ، وكونها صفة أوحالا موجب لعمل ما قبلها فيها ، الأمر الثانى — وهو يوضح الأمر الأول — أن أصل هذه العبارة لسيبويه فلما نقلت حُرِّفَتْ فأدَّت معنى غير ما أراد سيبويه ، قال (ج ١ ص ٣٠٢) : « وسأنته — يعنى الخليل ابن أحمد — عن قول الرأعى ❖ فأومأت إيماء خفياً ... البيت ❖ فقال : «أيما» تكون صفة للنكرة ، وحالا من المعرفة ، وتكون استفهاما مبنيًا عليها ومبنيّة على غيرها ؛ ولاتكون لتبيين العدد ، ولا فى الاستثناء ، ولا تختص بها نوعا من الأنواع ، ولا تفسر بها عددا ؛ و «أيما فتى» استفهام ، ألا ترى أنك تقول : سبحان الله من هو وما هو ؛ فهذا استفهام فيه معنى التعجب » انتهى كلامه بحروفه ، فأنت ترى أنه بدأ كلامه ببيان المعانى التى تأتى لها «أى» والمعانى التى لا يجوز أن تأتى لها ، ثم ذكر المعنى الذى يليق بها فى البيت على ما رأى فقال « وأيما فتى استفهام »

(أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ) من الموصولات (يَقْتَنِي) غَيْرُ أَيٍّ : مبتدأ ، ويقتنى : خبره ، وأيًّا : مفعول مقدم ، وأصل التركيب : غَيْرُ أَيٍّ من الموصولات يقتنى أيًّا ، أي : يتبعها في جواز حذف صدر الصلة (إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلَّ) نحو : مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ سُوءًا ، أي : بالذي هو قائل لك ، ومنه « وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ » أي : هو في السماء إله (وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ) الوصل (فَالْحَذْفُ نَزْرٌ) لا يقاس عليه ، وأجازه الكوفيون ، ومنه قراءة يحيى بن يعمر « تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ » وقراءة مالك بن دينار وابن السكك « مَا بَعُوضَةٌ » بالرفع ، وقوله :

١١٢ — لَا تَنُو إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيَتْ إِلَّا نَفُوسُ الْأَلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَا  
وقوله :

١١٣ — مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقُ بِمَاسَفَةٍ وَلَا يَجِدُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

١١٢ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق المعنى : لا تعزم أن تصنع شيئاً غير الخير ؛ فإنما تنألم نفوس الذين ينوون الشر ويضمرونه ، لما يجدون من تفرع الضمير وتأنيب الوجدان الإعراب : « لا » ناهية « تنو » مضارع مجزوم بحذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر « إلا » أداة استثناء ملغاة « الذي » مفعول لتنو « خير » خبر مبتدأ محذوف هو العائد إلى الموصول ، أي : هو خير ، والجملة لاجل لمصاحبة الموصول « فما » الفاء واقعة في جواب النهي ، ما نافية « شقيت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إلا » ملغاة « نفوس » فاعل « الألى » اسم موصول بمعنى الذين مضاف إليه « للشر » جار ومجرور متعلق بقوله « ناوونا » الآتي « ناوونا » خبر لمبتدأ محذوف يعود إلى الموصول ، والتقدير : هم ناوون للشر الشاهد فيه : قوله « إلا الذي خير » حيث حذف عائد الموصول - وهو الضمير الذي قدرناه - مع كونه مرفوعاً بالابتداء ، والصلة ليست طويلة ، وفي الشطر الثاني شاهد آخر مثل ذلك ، على ما عرفت في الإعراب ، غير أن الصلة في الشطر الثاني طويلة لاشتغالها على متعلق بالخبر على ما عرفت ، وهذا المتعلق هو قوله للشر

١١٣ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لم أقف على نسبتها اللفظ : « يعن » بالبناء للجهول لزوماً ، كما هو المشهور في هذا الفعل - أي : يهتم ، فأما « عنى » بمعنى قصد فبني المعلوم « يجد » يعل

(وَأَبْوَأُ أَنْ يُخْتَرَلَ) العائد المذكور ، أى : يقطع ويحذف (إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي) بعد حذفه (لِوَصْلِ مُكْمِلٍ) بأن كان ذلك الباقي بعد حذفه جملة أو شبهها ؛ لأنه — والحالة هذه — لا يُدْرَى أهنالك محذوف أم لا ، لعدم ما يدل عليه ، ولا فرق فى ذلك بين صلة أىّ وغيرها ؛ فلا يجوز : « جاءنى الذى يضرب » ، أو « أبوه قائم » ، أو « عندك » أو « فى الدار » ، على أن المراد « هو يضرب » أو « هو أبوه قائم » أو « هو عندك » أو « هو فى الدار » ، ولا « يعجبني أيهم يضرب » أو « أبوه قائم » أو « عندك » أو « فى الدار » كذلك ؛ أما إذا كان الباقي غير صالح للوصل : بأن كان مفردا ، أو خاليا عن العائد — نحو : « أيهم أشد » « وهو الذى فى السماء إله » — جاز كما عرفت ؛ للعلم بالمحذوف

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : ذكر غير الناظم لحذف العائد المبتدأ شروطا آخر :

(أحدها) أن لا يكون معطوفا ، نحو « جاء الذى زيد وهو فاضلان »

(ثانيها) أن لا يكون معطوفا عليه ، نحو « جاء الذى هو وزير قائمان » نقل اشتراط هذا

الشرط عن البصريين ، لكن أجاز الفراء وابن السراج فى هذا المثال حذفه

المعنى : من اهتم بأن يكون محمود السيرة لم يجر على لسانه قول السفاهة ، ولم يمل عن الطريق

الذى سنه أهل الكارم وفضائل الأخلاق

الإعراب : « من » اسم شرط مبتدأ « يعن » مضارع مبنى للجهول فعل الشرط ، مجزوم بحذف الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه « بالحمد » جار ومجرور متعلق بـ « لا » نافية « ينطق » مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط ، وفاعله مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « بما » الباء جارة ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جرّ بالباء ، والجار والمجرور متعلق بـ « ينطق » « سفه » بالرفع : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو سفه ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « يحد » معطوف على ينطق ، وفاعله مستتر فيه « عن سبيل » جار ومجرور متعلق بـ « يحد » المجد « مضاف إليه » « والكرم » معطوف على المجد الشاهد فيه : قوله « بما سفه » حيث حذف العائد إلى الموصول — وهو الضمير الذى قدرناه فى الإعراب — من جملة الصلة ، مع كونه مرفوعا بالابتداء ، وليست الصلة طويلة ؛ إذ لم تشمل إلا على المبتدأ والخبر فقط ، ومثل هذا البيت قول عدى بن زيد العبادى :

لَمْ أَرَ مِثْلَ الْفِتْيَانِ فِي غَيْبِ الْأَيَّامِ يَدْرُونَ مَا عَوَاقِبُهَا

أى : الذى هو عواقبها ، والمعنى يعلمون الذى يكون عاقبة للأيام ، ويجوز أن تكون « ما » استفهامية مبتدأ ، وعواقبها : خبره ، والجملة فى محل نصب يبدرون ، وقد علق عن العمل فى لفظها

(ثالثها) أن لا يكون بعد لولا ، نحو «جاء الذى لولا هو لا كرمتك» .

الثانى : أفهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعا غير مبتدأ لا يجوز حذفه ، فلا يجوز « جاء

الذان قام » ولا « اللذان جنَّ »

(وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ) أى : عند النحاة ، أو العرب (كَثِيرٌ مُنْجَلِيٌّ \* فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ

انْتَصَبَ \* بِفِعْلٍ) تام (أَوْ وَصَفٍ) هو غير صلة أل : فالفعل ( كَمَنْ نَرَجُو يَهَبُ ) أى :

ترجوه ، و « أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا » أى : بعثه ، و « مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا » أى : عملته .

والوصف كقوله :

١١٤ — مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلَهُ فَاحْمَدْنُهُ بِهِ فَمَا لَدَىٰ غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ

أى : الذى الله مؤليكه فضل ، وخرج عن ذلك نحو « جاء الذى إياه أكرمت » ، و « جاء

الذى إنه فاضل » ، و « جاء الذى كأنه زيد » ، و « الضار بها زيد هند » فلا يجوز حذف

العائد فى هذه الأمثلة . وشذ قوله :

١١٤ — وهذا الشاهد أيضا لما لم نجده منسوبا إلى قائل بعينه

اللافة : « موليك » ماحك ومنعم عليك

المعنى : الذى يمنحك الله من النعم فضل منه عليك ، ومنه جاءتك من عنده ، من غير

أن تستوجب عليه سبحانه شيئا من ذلك ؛ فاحمد الله عليه ، واعلم أنه هو الذى ينفعك ويضرك ،

وأن غيره لا يملك لك من هذا شيئا

الإعراب : « ما » اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ « الله » مبتدأ « موليك » خبر عن

لفظ الجلالة ، وهو اسم فاعل فقيه ضمير مستتر فاعله ، وضمير المخاطب مفعول أول ، ومفعوله الثانى

محدوف وهو عائد على « ما » الموصولة ، وجملة « الله موليك » من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة

الموصول « فضل » خبر عن المبتدأ ، وهو « ما » الموصولة « فاحمدنه » الفاء للسببية ، احمد :

فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، وفاعله ضمير مستتر ، والمهاء مفعول

« به » جار ومجرور متعلق باحمد « فما » نافية « لى » ظرف متعلق بمحدوف خبر مقدم

« غيره » مضاف إليه « نفع » مبتدأ مؤخر « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي

« ضرر » معطوف على نفع

الشاهد فيه : قوله « ما الله موليك » حيث حذف الضمير المنصوب بالوصف - وهو مول -

وهذا الضمير المحدوف هو العائد من جملة الصلة على الموصول ، وقد وضع ذلك فى إعراب البيت

١١٥ — مَا الْمُسْتَفْزُ الْمَوْسَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوَهُ بِلَا كَدَرٍ

وقوله :

١١٦ — فِي الْمَعْقِبِ الْبَغْيِيُّ أَهْلُ الْبَغْيِيِّ مَا يَنْهَى أَمْرًا حَازِمًا أَنْ يَسْأَمًا

١١٥ — وهذا البيت كسابقه ؛ من الشواهد التي لم ينسبها لقائل معين

اللفظ : « المستفز » اسم فاعل من استفز ، ومعناه أزعجه وأفزعه واستخفه « الهوى » صبوة النفس وميلها نحو ما اشتهى « أتيح » هيء وقدر المعنى : ليس الذي يستخفه الهوى ويعبث بقلبه محمود العواقب ، وإن كنت ترى أنه صاف في معيشته ؛ فإنما هو صفو غير مأمون

الإعراب : « ما » نافية « المستفز » اسم ما ، أو مبتدأ « الهوى » فاعل للمستفز ، ومفعوله ضمير محذوف عائد إلى « أل » الموصولة « محمود » منصوب على أنه خبر « ما » أو مرفوع على أنه خبر المبتدأ « ولو » الواو عاطفة على محذوف ، لو : شرطية « أتيح » فعل ماض مبنى للمجهول « له » جار ومجرور متعلق بأتيح « صفو » نائب فاعل أتيح « بلا » الباء حرف جر ، لا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارضة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لصفو ، وجعله العيني متعلقا بأتيح

الشاهد في : قوله « ما للمستفز » حيث حذف الضمير المنصوب باسم الفاعل - وهو مستفز - وهو العائد على الموصول الذي هو « أل » والحذف في هذا البيت ونحوه شاذ ؛ لكون الوصف العامل في الضمير المحذوف صلة للألف واللام ، ولو كان غير صلة لأل كما في الشاهد السابق والذي قبله لم يكن الحذف شاذاً ، وفي عبارة التسهيل ما يفيد أن حذف المنصوب بصلة « أل » قليل لا شاذ ، وهو خلاف ما عليه جمهرة النحاة

١١٦ — لم أقف لهذا البيت على قائل ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، ولا وجدت

أحدًا استشهد به غير الشارح

اللفظ : « المعقب » اسم فاعل من أعقب ، والأصل في هذه المادة العقب - بزنة كتف - وهو اسم للولد وولد الولد ، ثم صار استعمالها في الشيء ينجىء بعد شيء آخر ، ومنه قيل « العاقب » للذي يخلف سيد القوم ، والذي يخلف من كان قبله في الخير ، وسموا المجازاة معاقبة وعقبى ؛ لأنها تأتي بعد العمل « البنى » تجاوز الحد « حازما » اسم فاعل من الحزم ، وهو الكياسة في الأمر وتدييره بالنظر والروية « يسأما » يمل ، ويترك

المعنى : إن فيما تراه نازلا بأهل البنى من جراء بغيهم ما يكفي لردع الحازم وردّه عن أن يعمل بعملهم ؛ ويشجعه على الاستمرار في العمل الصالح وأن لا يسأمه

الإعراب : « في المعقب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمعقب مضاف



وقوله :

١١٧ - أَخٌ مُخْلِصٌ وَافٍ صَبُورٌ مُحَافِظٌ عَلَى الْوَدِّ وَالْعَهْدِ الَّذِي كَانَ مَالِكٌ

و « البني » مضاف إليه ، وهي من إضافة اسم الفاعل لفاعله « أهل البني » مركب إضافي مفعول أول للمعقب ، وله مفعول ثان محذوف ، وهو ضمير عائد على الموصول الذي هو الألف واللام ، وأصل الكلام في المعقبه البني أهل البني « ما » اسم موصول مبتدأ مؤخر « ينهى » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ما ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول « امرأ » مفعول لينهى « حازما » صفة له « أن » مصدرية ناصبة « يسأما » مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وله مفعول محذوف ، تقديره : يسأم الحير ، وأن ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : ينهى امرأ حازما عن السأم

الشاهد فيه : قوله « في المعقب » حيث حذف الضمير العائد من الصلة - وهي معقب - إلى الموصول ، مع أن الصلة صفة موصولها الألف واللام ، وقد تقدم لك في الشواهد السابقة أن هذا شاذ لا يقاس عليه ؛ وفي النفس من الشواهد التي ساقها الشارح في هذه المسألة أشياء ؛ فإني أجد أثر الصناعة ظاهرا عليها

١١٧ - ولم تقف على نسبة هذا البيت أيضا ، ومفرداته ومعناه لا تحتاج لشرح

الإعراب : « أخ » خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هو أخ ، أو نحو ذلك « مخلص وافي ، صبور ، محافظ » أخبار متعدية للمبتدأ المقدر ، أو صفات للخبر الأول « على الود » جار ومجرور متعلق بمحافظ « والعهد » معطوف على الود « الذي » اسم موصول نعت للعهد « كان » فعل ماض ناقص « مالك » علم رجل اسم كان ، وخبر كان محذوف ، وهو ضمير تقديره : كانه مالك ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول ، وقد قال الصبان رحمه الله : « والضمير في كانه إلى الأخ » اه ، وذلك خطأ اضطرر بعض الناس أن يكتب عليه مانصه : « قوله والضمير في كانه للأخ لا يتخلو عن شيء ؛ فإنه على ذلك لم يكن عائدا على الموصول مع أن البيت مسوق للاستشهاد على حذف العائد المنصوب بالفعل الناقص شذوذا ، فالأولى ما أفاده غير مرة أن قوله « أخ » خبر مقدم ؛ « مالك » مبتدأ مؤخر ، واسم كان ضمير مستتر يعود على مالك ، وخبرها هو المحذوف العائد على الذي ، أي : الذي كان مالك إياه ، أي : عليه ، تأمل » اه وأقول : لو جعل الضمير المحذوف عائدا للوصوف بالموصول - وهو العهد - لكان مؤديا للمعنى بنفسه مع صحة الاستشهاد بالبيت على ماسيق من أجله ، ولم يكن في التقدير تكلفات سوى صحة الحمل في « مالك العهد » وهو نفسه موجود في كلام ذلك الكاتب الذي فسره بقوله « أي عليه » الشاهد فيه : قوله « العهد الذي كان مالك » حيث حذف العائد من جملة الصلة - التي هي قوله « كان مالك » - إلى الموصول ، مع أن ذلك العائد منصوب بفعل ناقص - وهو كان - لأنه خبره ، على نحو ما تبين لك في الإعراب

أى : كَانَهُ مَالِكٌ

﴿تنبيهان﴾ الأول : فى عبارته أمور (الأول) ظاهرها أن حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل ، وليس كذلك ، ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل فى ذلك وفرعية الوصف فيه ، مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف (الثانى) ظاهرها أيضاً التسوية بين الوصف الذى هو غير صلة «أل» والذى هو صلتها ، ومذهب الجمهور أن منصوب صلة «أل» لا يجوز حذفه ، وعبرة التسهيل : وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام (الثالث) شرط جواز حذف هذا العائد أن يكون متعينا للربط ، قاله ابن عصفور ، فإن لم يكن متعينا لم يجوز حذفه ، نحو «جاء الذى ضربته فى داره» (الرابع) إنما لم يقيد الفعل بكونه تاما اكتفاء بالتمثيل كما هى عادته .

الثانى : إذا حذف العائد المنصوب بشرطه فى توكيده والعطف عليه خلاف : أجازته الألفس والكسائى ، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة ، واتفقوا على محىء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه ، نحو : هذه التى عانت مجردة ، أى : عانت مجردة ، إن كانت الحال متقدمة — نحو هذه التى مجردة عانت — فأجازها ثعلب ، ومنعها هشام

وهذا شروع فى حكم حذف العائد المجرور ، وهو على نوعين : مجرور بالإضافة ، ومجرور بالحرف ، وبدأ بالأول فقال : (كذلك) أى : مثل حذف العائد المنصوب المذكور فى جوازه وكثرته (حذف ما بوصف) عامل (خُفِضًا \* كَانَتْ قَاضِرٌ بَعْدَ) فعل (أمرٌ من قضا) قال تعالى «فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ» أى : قاضيه ، ومنه قوله :

١١٨ — وَيَضْعُرُّ فِي عَيْنِي تِلَادِي إِذَا انْتَنَتَ يَمِينِي بِإِدْرَاكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِبًا

١١٨ — هذا البيت لسعد بن ناشب أحد بنى مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ، وكان من

حديثه أنه أصاب دما؛ فهدم بلال - وقيل : الحجاج - داره بالبصرة وحرقها ، وهو من قصيدة له روى أبو تمام فى حماسته منها ، ومطلعها قوله :

سَأَغْسِلُ عَنِّي الْعَارَ بِالسَّيْفِ جَالِيَا  
وَأُذْهِلُّ عَن دَارِي ، وَأَجْعَلُ هَدْمَهَا  
وَيَضْعُرُّ فِي عَيْنِي تِلَادِي ... ..  
عَلَى قِضَاءِ اللَّهِ مَا كَانَ جَالِيَا  
لِعِرْضِي مِنْ بَاقِي الْمَذْمَةِ حَاجِبَا  
... .. البيت ، وبعده :  
ثُرَاتُ كَرِيمٍ لَا يَخَافُ الْعَوَاقِبَا  
فَإِنْ تَهْدِمُوا بِالْعَدْرِ دَارِي فَإِنَّهَا

أى : طالبة .

أما المجرور بإضافة غير وصف — نحو « جاء الذى وَجْههُ حَسَنٌ » — أو بإضافة وصف غير عامل — نحو « جاء الذى أنا ضار به أمس » — فلا يجوز حذفه .

﴿ تنبيه ﴾ إنما لم يقيد الوصف بكونه عاملا ا كتفاء بإرشاد المثال إليه .

و ( كَذَا ) يجوز حذف العائد ( الَّذِي جُرِّ ) وليس عمدة ؛ ولا محصورا ( بِمَا الْمَوْصُولُ جُرِّ ) من الحروف ، مع اتحاد متعلقي الحرفين : لفظا ، ومعنى ( كَمَرٌ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهَوَّ بَرٌّ ) أى : مررت به ، ومنه « وَيَشْرَبُ بِمَا تَشْرَبُونَ » أى : منه ، وقوله :

اللفظ : « سأغسل عنى العار » أراد أنه سيمحوه ولا يبقى له أثرا ، فكفى عن ذلك بهذه العبارة « وأذهل عن دارى » المشهور فى هذا الفعل أنه مبنى للجهول ، والمعنى أنه سينساها ولا يذكرها « حاجبا » مانعا وواقيا « تلادى » بكسر التاء ، بزنة كتاب — ومثله التالذ والتليد : ماتتجته أنت من مال ونبت عندك ، وأراد بقوله « ويصغر فى عيني تلادى » أنه لايبالى به ولا يحرص عليه حتى ينال ماأراد ، وذلك لأن النفس عادة تضنّ به « إذا اثنت » رجعت وارتدت المعنى : إن أعزّ أموالى وأرفعها قدرا محتقر فى عيني ولست أراه شيئا إذا كنت إنما أفقده

لأبى لنفسى المجد ولأدرك ماأريد من المعالى

الإعراب : « يصغر » فعل مضارع « فى عيني » متعلق به « تلادى » فاعله « إذا » ظرفية شرطية « اثنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يمينى » فاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهى جملة الشرط « بإدراك » جار ومجرور متعلق باثنى « الذى » اسم موصول مضاف إليه « كنت » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « طالبا » خبر كان ، وهو اسم فاعل فيه ضمير مستتر فاعله يعود إلى اسم كان ، وله مفعول محذوف يعود إلى الاسم الموصول ، وتقديره : الذى كنت طالبة ، ومع كونه مفعولا فهو مجرور بإضافة الوصف إليه ؛ والجملة من كان واسمها وخبرها لاجل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « الذى كنت طالبا » حيث حذف العائد من جملة الصلة — وهى قوله « كنت طالبا » — إلى الموصول ، وذلك العائد ضمير مجرور بإضافة الوصف إليه ، وهو أيضا منصوب بهذا الوصف ؛ لأنه مفعول « طالبا » على نحو ماقدّرناه فى الإعراب ، وحذف مثل ذلك العائد سائغ جائز فى الشعر وغيره ، ولكنه ليس من الكثرة بحيث يعادل حذف العائد المنصوب بالفعل ؛ من جهة أن الأصل فى انتصاب المفعول إنما يكون بالفعل ، وانتصابه بالوصف ليس بالنظر إلى ذاته ، بل بالنظر إلى ما تضمنه من معنى الفعل

هذا ، وفى البيت الأوّل — وهو مطلع القصيدة — شاهد لثلى ما نحن بصدده ، وذلك فى قوله « ما كان جالبا » فقد حذف العائد من جملة « كان جالبا » على الموصول — وهو « ما » — والأصل : الذى كان جالبا ، وهذا ظاهر إن شاء الله

١١٩ — لَا تَرَ كَنَنْ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنتَ أَبْنَاءَ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدْرُ

أي : رَكَنتُ إليه ، وقوله :

١١٩ — نسب العيني هذا البيت إلى كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني ، وذكر معه بيتا

آخر سابقا على بيت الشاهد ، وهو قوله :

إِنْ تُعَنْ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنَيْتَ نَفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرُ بِمَا ظَفَرُوا

اللغة : « تعن » مضارع عنى بمعنى اهتم ، والمشهور فيهما البناء للجهول « تظفر » تفر بمطالوبك وتتل مرغوبك ، وبابه علم « لا تركنن » أي : لا تمل ، والمشهور في هذا الفعل أنه من باب علم ، وقد جاء من باب نصر أيضا ، وقد سمع فيه ركن يركن على مثال فتح يفتح ، وهذا الأخير مخالف لما عليه باب فتح من أنه لا يكون إلا فيما لامه أو عينه حرف حلق ، ولهذا قال الجوهري : إنه من الجمع بين اللغتين ، ومعنى ذلك أنه أخذ الماضي من اللغة الثانية والمضارع من اللغة الأولى ، وقد حكى في هذا الفعل أيضا ركن يركن بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع ، وهو بناء لم يأت منه إلا هذا وفضل يفضل وحضر يحضر ونعم ينعم ، والجمع من باب الجمع بين اللغتين ، أي أنهم أخذوا ماضي اللغة الأولى ومضارع اللغة الثانية على عكس السابق « يعصر » اسم رجل ، وهو أبوقبيصة

الإعراب : « لا » ناهية « تركنن » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وفاعله ضمير مستتر « إلى الأمر » جار ومجرور متعلق بتركنن « الذي » اسم موصول صفة للأمر « رَكَنتَ » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « أبناء » فاعل « يعصر » مضاف إليه ، منصوب بالفتحة نيابة عن الكسرة للعلمية ووزن الفعل ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : رَكَنتَ إليه أبناء يعصر « حين » ظرف منصوب بركن « اضطرها » فعل ماض ، وها : مفعوله « القدر » فاعله ، والجملة في محل جراب إضافة « حين » إليها

الشاهد فيه : قوله « إلى الأمر الذي رَكَنتَ أبناء يعصر » حيث حذف العائد من جملة الصلة إلى الموصول ؛ لكون ذلك العائد مجرورا بحرف جر مماثل للحرف الذي جر الاسم الموصوف بالموصول ؛ في اللفظ والمعنى ، ومتعلق الحرفين متحد أيضا في اللفظ والمعنى ، إذ المادة واحدة ، ولا يضر اختلاف الصيغة ، وفي البيت الذي ذكرنا أنه قبل بيت الشاهد شاهدان مثل ما نحن فيه : ها قوله « إن تعن نفسك بالأمر الذي عنيت » وقوله « تظفر بما ظفروا » التقدير في الأول : الأمر الذي عنيت به ، وفي الثاني : تظفر بما ظفروا به

١٢٠ - لَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حَقْبَةً فَبُخَّ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَأْمَحُ

١٢٠ - البيت من قصيدة حائية لعنترة بن شداد العبسي ، ومطلعها :

طَرِبْتُ وَهَاجَتِكَ الطَّبَاءُ السَّوَانِحُ غَدَاةَ غَدَتٍ مِنْهَا سَتِيحٌ وَبَارِحُ

فَمَأَلَتْ بِي الْأَهْوَاءُ حَتَّى كَأَنَّهَا بَرَزَ نَدَيْنٍ فِي جَوْفِي مِنَ الْوَجْدِ قَادِحُ

وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ ... .. البيت ، وبعده :

لَعَمْرِي لَقَدْ أَعْذَرْتُ لَوْ تَعَذَّرِ بِنِي وَحَشَشْتُ صَدْرًا غَيْبُهُ لَكَ نَاصِحُ

اللفظة : « طربت » الطرب : خفة تلحقتك تسرك أوتسوءك ، وتخصيص بعض أهل اللغة إياه بخفة السرور وهم « هاجتك » أثارت همك ، وبعثت شوقك « السوانح » جمع سانح ، وهو ما أنك عن يمينك فولاك مياسره من طير أوطي أوغيرها ، ومثله السنيح « بارح » هو ما أنك عن يسارك فولاك ميامنه ، ضد السانح « قادح » اسم فاعل من قدح الزند ، إذا ضربه ليخرج النار « سمراء » محبوبته « حقبه » بكسر فسكون - أصله يطلق على مدة معينة من الزمن والمراد منه هنا مجرد الزمن الطويل ، ورواه بعضهم « خفية » بخاء موحدة فناء ساكنة - والرواية الأولى أشهر « لان » أراد الآن ، حذف الهمزتين اللتين يكتنفان اللام ، وألقي حركة الثانية على اللام ، قال ابن منظور رحمه الله : « الجوهري الآن : اسم للوقت الذي أنت فيه ، وهو ظرف غير متمكن وقع معرفة ولم تدخل عليه الألف واللام للتعريف ، لأنه ليس له ما يشركه ؛ ورمافتحوا اللام وحذفوا الهمزتين ، وأنشد الأحنس ❖ وقد كنت تخفي حب سمراء ... البيت ❖ وقال ابن بري : قوله حذفوا الهمزتين ، يعني الهمزة التي بعد اللام ؛ نقلت حركتها على اللام ثم حذف ، ولما حركت اللام سقطت همزة الوصل الداخلة على اللام ، وقال جرير :

أَلَانَ وَقَدْ تَرَعْتَ إِلَى مُعَيِّرٍ فَهَذَا حِينَ صِرْتَ لَهُمْ عَدَابًا

ومثل البيت الأول قول الآخر :

أَلَا يَا هِنْدُ هِنْدُ هِنْدُ بَنِي عُيَيْرٍ أَرْتُ لَانَ وَصَلِكِ أُمِّ جَدِيدُ

وقال أبو المنهال :

حَدَبَدَبِي بَدَبَدَبِي مِنْكُمْ لَانَ إِنَّ بَنِي فَرَازَةَ بِنِ ذُبْيَانَ

وقال الفراء : الآن : حرف ني على الألف واللام ، ولما تجلعا منه ، وترك على مذهب الصفة ؛ لأنه صفة في المعنى واللفظ ، كما رأيتهم فعلاوا بالذي والدين فتركوها على مذهب الأداة ، والألف واللام لهما غير مفارقة « انتهى كلامه ، وقول الشاعر « فبح » هو أمر من باح يباح ، إذا أعلن ما عنده وأظهره « أعذرت » بالغت في تقديم العذر « غيبه » ما ينطوى عليه ويسره

أى : بأخ به . وخرج عن ذلك نحو : جاء الذى مررت به ، ومررت بالذى مر به ، ومررت بالذى مامرت إلا به ، ورغبت فى الذى رَغِبْتَ عنه ، وحللت فى الذى حللت به ، ومررت بالذى مررت به — تعنى بإحدى الباءين السببية والأخرى الإلصاق — وزهدت فى الذى رغبت فيه ، وسررت بالذى فرحت به ، ووقفت على الذى وقفت عليه — تعنى بأحد الفعلين الوقف والآخر الوقوف — ؛ فلا يجوز حذف العائد فى هذه الأمثلة ، وأما قول حاتم :

١٢١ — وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسم « تحفى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر ، والجملة فى محل نصب خبر كان « حب » مفعول لتخفى « سمراء » مضاف إليه « حبة » ظرف زمان ناصبه تحفى « فبح » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر « لان » ظرف عامله فعل الأمر « بالذى » جار ومجرور متعلق ببح « أنت » مبتدأ « بأخ » خبر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف مجرور بحرف جر محذوف أيضا ، والقدير : بالذى أنت بأخ به ، والجار والمجرور يتعلق بياخ

الشاهر فيه : قوله « فبح بالذى أنت بأخ » حيث حذف العائد من جملة الصلة — التى هى قوله « أنت بأخ » — على الموصول ، وهذا العائد ضمير مجرور بحرف جر مماثل للحرف الذى جر به الاسم الموصول : لفظا ومعنى ، ومتعلق الحرفين — وهما قوله « بح » و « بأخ » — متماثلان كذلك لفظا ومعنى ، على نحو ماقررناه فى الشاهد السابق ، والفرق بين هذا الشاهد والذى قبله أن متعلق حرفى الجر فى الشاهد السابق فعلان أولهما مضارع وثانيهما ماض ومادتهما واحدة بمعنى واحد ، ومتعلق الحرفين فى هذا الشاهد مختلفان بالفعلية والاسمية ؛ فمتعلق جار الموصول فعل ، ومتعلق جار العائد اسم ، ومادتهما واحدة بمعنى واحد ، وهذا يدل على أن المعنى المقصود النجاة بقولهم « متحدين معنى » إنما هو المعنى العام الذى تدل عليه المادة من غير أن يشترط اتحادها فى الدلالة على الزمن وعدمها ، ولا الدلالة على نوع من الزمن ، ولا الدلالة على الثبوت أو التجدد ، وهى أمور تفارق فيها الأفعال بعضها بعضا وتتشارك فيها الأفعال الصفات ، وهذا أمر فى غاية الوضوح

١٢١ — نيسب الشارح رحمه الله هذا البيت لحاتم الطائي ، وكذلك نسبة العيني ، وقد بحثت ديوان حاتم المطبوع فى مصر عام ١٣٩٣ من رواية ابن الكلابي ، وراجعت نسخته المطبوعة فى أوربا فم أجد هذا البيت ، ووجدت كلمة عدتها سبعة أبيات من قافية وروى هذا البيت ، وفى معناه أيضا ، وليس مرويا فيها ، وليس فى نسختي الديوان على هذا الروى سوى هذه الكلمة ، فالظاهر أنه مذكور ضمنها فى رواية لم يتيسر لى الوقوف عليها

اللفظة : « من حسد » معنى من ههنا التعليل ، أى : لأجل الحسد ، والحسد : تنى زوال نعمة المحسود « يجور على » يظلمنى

أى : فيه ، وقول الآخر :

١٢٢ — وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يَشْتَفِي بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلَقْمُ

**الإعراب :** « من حسد » جار ومجرور متعلق بقوله بجور « بجور » فعل مضارع « على » جار ومجرور متعلق بقوله بجور أيضا « قومي » فاعل بجور ، وياء المتكلم مضاف إليه « وأى » اسم استفهام مبتدأ « الدهر » مضاف إليه « ذو » اسم موصول صفة للدهر « لم » نافية جازمة « يحسدوني » مضارع مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : لم يحسدوني فيه

**الشاهد فيه :** قوله « ذو لم يحسدوني » حيث حذف العائد من جملة الصلة - وهي قوله « يحسدوني » - على الموصول - وهو قوله « ذو » - مع أن ذلك العائد مجرور بحرف جر ؛ إذ التقدير : لم يحسدوني فيه ، وليس الموصول ولا الموصوف بالموصول مجرورا بمثل هذا الحرف ، والحذف في مثل هذا الموضع شاذ لا يسوغ أن يقاس عليه

١٢٢ — هذا البيت قد استشهد به جماعة من النحاة : منهم الرضى ، والفارسي ، وقطرب ، والليث ، وابن هشام ، ولم ينسبه أحد منهم ولا ممن شرح كلامهم إلى قائل **اللفظة :** « هو » بتشديد الواو - ضمير الواحد الغائب ، وهذه لغة همدان إحدى قبائل اليمن ؛ فإنهم يشددون الواو من « هو » والياء من « هي » أما دليل الأول فالبيت الذي معنا ، وأما دليل الثاني فقول الشاعر :

وَالنَّفْسُ مَا أُمِرَتْ بِالْعُنْفِ آيَةً وَهِيَ إِنْ أُمِرَتْ بِاللِّطْفِ تَأْتِمُرُ

« شهدة » بضم الشين وسكون الهاء - وأصله العسل ما دام في شمع « علقم » هو الخنظل ، وهو شجر مكرر به الطعم ، والمراد أنه صعب أو شديد أو نحو ذلك

**الإعراب :** « إن » حرف توكيد ونصب « لساني » اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه « شهدة » خبر إن « يشتفى » فعل مضارع مبني للمجهول « بها » متعلق به « وهو » مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « على » حرف جر « سن » اسم موصول بمعنى الذي ، في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله « علقم » الآتي « صبه » فعل ماض ، والهاء مفعول به مبني على الضم في محل نصب « الله » فاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف « علقم » خبر المبتدأ الذي هو الضمير

**الشاهد فيه :** قوله « على من صبه الله » حيث حذف العائد من جملة الصلة - وهي قوله « صبه الله » - على الموصول - وهو قوله « من » - مع أن ذلك العائد مجرور بحرف جر ؛ إذ التقدير : علقم على من صبه الله عليه ، وقد اتحد الحرف الجار للعائد مع الحرف الجار للموصول لفظا ومعنى ، ولكن اختلاف متعلقتهما ؛ فإن متعلق جار الموصول قوله « علقم » ومتعلق

أى : عليه — فشاذان

وحكم الموصوف بالموصول في ذلك حكم الموصول ، كما في قوله :

\* لَا تَرَهُ كَتَنًا إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنتَ<sup>(١)</sup> \*

وقد أعطى الناظم ما أشرت إليه من القيود بالتمثيل

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : حذف العائد المنصوب هو الأصل ، وحمل المجرور عليه ؛ لأن كلا

منهما فضلة ، واختلف في المحذوف من الجار والمجرور أولا ، فقال الكسائي : حذف الجار أولا

ثم حذف العائد ، وقال غيره : حذفها معا ، وجوز سيبويه والأخفش الأمرين اه .

الثاني : قد يحذف ما علم من موصول غير « أل » ، ومن صلة غيرها ؛ فالأول كقوله :

١٢٣ — أَمِنْ يَهْجُورُ رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ

جار العائد قوله « صبه » كما تبينت في إعراب البيت ، والحذف في مثل هذه الحال شاذ لا ينبغي أن يقاس عليه

هذا ، وفي البيت ثلاثة شواهد أخرى :

الأول : في قوله « هو » حيث جاء به مشدد الواو على لغة همدان ، كما ذكرنا في لغة البيت

الثاني : في قوله « علقم » حيث علق به الجار والمجرور ، وهو في الأصل اسم جامد ، ولكنه

هنا مؤول بالمشتق ؛ ففيه ضمير مستتر ، ونظيره في ذلك قول الآخر :

مَا أُمَّكَ أَجْتَاخَتِ الْمَنَايَا كُلُّ فَوَادٍ عَلَيْكَ أُمَّ

حيث علق « على » بقوله « أم » مع أنه اسم جامد ؛ لتأوله بشفيق أو رحيم

الثالث : وهو في هذه الكلمة التي هي « علقم » أيضا ، حيث قدم متعلقها ، وهو قوله

« على من صبه الله » عليها ، فدل ذلك على أنه يجوز أن يتقدم متعلق الاسم الجامد المؤول

بالمشتق إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، ومثل بيت الشاهد في هذا الوجه البيت الذي أنشدناه ،

وقوله تعالى : ( وهو الذي في السماء إله ) فإن « في السماء » متعلق بـ « إله » لتأوله بمعبود

أو نحوه

(١) قد سبق شرح هذا البيت قريبا ( انظر ص ٢٠٩ من هذا الجزء )

١٢٣ — هذا البيت من قصيدة لحسان بن ثابت شاعر سيدنا رسول الله صلى الله عليه

وسلم ، من قصيدة له يهجو فيها أبا سفيان ويناضل عن الرسول الأكرم ، ومطلعها :

عَفَّتْ ذَاتُ الْأَصَابِعِ فَالْجَوَاءِ إِلَى عَذْرَاءٍ مَنَزَلُهَا خَلَاءِ



وقبل بيت الشاهد قوله :

هَجَوْتُ مُحَمَّدًا فَأَجَبْتُ عَنْهُ وَعِنْدَ اللَّهِ فِي ذَلِكَ الْجَزَاءِ  
 أَتَهَجُّوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفٍّ فَشَرُّكُمْ أَلْخَيْرِ كَمَا الْفِدَاءِ  
 هَجَوْتُ مُبَارَكًا بَرًّا حَنِيفًا أَمِينَ اللَّهُ شِيَمَتُهُ الْحَيَاءِ  
 فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ ... .. البيت ، وبعده :  
 فَإِنَّ أَبِي وَوَالِدَهُ وَعَرَضِي لِعَرَضِ مُحَمَّدٍ مِنْكُمْ وَقَاءِ

اللفظة : « عفت » درست ، وذهبت رسوما « ذات الأصابع » موضع ، ومثله الجواء بزنة كتاب - وسائر مفردات الكلمة واضح المعنى

الإعراب : « أمن » الهمزة للاستفهام ، من : اسم موصول مبتدأ « يهجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى من الموصولة « رسول الله » مفعول ليهجو ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة « ويمدحه » الواو عاطفة ، يمدح : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة موصول محذوف ، والتقدير : ومن يمدحه ، وهذا الموصول المحذوف معطوف على الموصول في أول البيت « وينصره » الواو عاطفة ، ينصر : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها عطف على جملة الصلة السابقة « سواء » خبر المبتدأ الذي هو الاسم الموصول في أول البيت

الشاهد فيه : قوله « أمن يهجو . . . ويمدحه » حيث حذف الموصول وأبقى صلته - وهي جملة « يمدحه » وما عطف عليها - وأصل الكلام : أمن يهجو رسول الله ومن يمدحه وينصره سواء ، كما بان لك في إعراب البيت ، وليس يجوز أن تعطف جملة « يمدحه » على جملة « يهجو » لأن المعنى يفسد فسادا شديدا ؛ إذ يصير المادح هو الهاجى ؛ وهو مما لا يصح ، ومما يدل على أن هناك معطوفا دلالة واضحة من جهة الأحكام اللفظية أن خبر المبتدأ في البيت هو لفظ « سواء » وهو مما لا يجوز أن يخبر به عن واحد لفظا ومعنى ؛ فلا يجوز أن تقول « محمد سواء » بل يجب أن تقول « محمد وعلى سواء » أو « المحمدان سواء » ، وهذا واضح إن شاء الله

واعلم أن حذف الموصول وإبقاء صلته قد أجازته الكوفيون والأخفش ، وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه ، واشترط في بعض كتبه لجوازه أن يكون الموصول المحذوف معطوفا على موصول آخر ، وقد احتجوا على الجواز بوروده في قوله تعالى : (وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم) فإن التقدير : بالذي أنزل إلينا والذي أنزل إليكم ، ولا تكون جملة « وأنزل إليكم » عطفًا على جملة « أنزل إلينا » لأن المنزل إلينا غير المنزل إليهم ، وكذلك بيت الشاهد ، وقول الآخر :

والثاني كقوله :

نَحْنُ الْأُولَىٰ فَاجْمَعْ مُجْمُوعًا عَمَّا كُنَّا وَجِهَهُمْ إِلَيْنَا (١)

وقد تقدم هذا الثاني .

﴿ خاتمة ﴾ الموصول الحرفي : كل حرف أوّل مع صلته بمصدر ، وذلك ستة : أن ، وأن وما ، وكى ، ولو ، والذي ، نحو « أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا » ، « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ » « بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ » ، « لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ » ، « يَوْمَ أُحُدٍ هُمْ كَوْمِ يَعْمُرٍ » ، « وَخُضِّمَهُ كَالَّذِي خَاضُوا »

مَا الَّذِي دَابُّهُ احْتِيَاظٌ وَحَزْمٌ وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ

التقدير : والذي هو اهواه أطاع ، والقول فيه كالقول في الآية وشاهدنا ، وسائر البصريين يخصون هذا الحذف بضرورة الشعر

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد ، وذكر وجه الاستشهاد به ، فارجع إلى ذلك في (ص ١٨٥)

من هذا الجزء)

## المعرف بأداة التعريف

(أَلَنْ) بجملتها (حَرْفُ تَعْرِيفٍ) كما هو مذهب الخليل وسيبويه ، على ما نقله عنه في التسهيل وشرحه (أَوْ اللَّامُ قَطُّ) كما هو مذهب بعض النحاة ، ونقله في شرح الكافية عن سيبويه (فَنَمَطٌ عَرَفَتْ قُلُوبٌ فِيهِ : النَّمَطُ) فالهمزة على الأول - عند الأول - همزة قطع أصلية ، وصلت لكثرة الاستعمال ، وعند الثاني زائدة مُعْتَدَّةٌ بها في الوضع ، وعلى الثاني همزة وصل زائدة لامدخل لها في التعريف ، وقول الأول أقرب ، لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة ، وهو الحرف ، وللزوم فتح همزته ، وَهَمْزَةُ الوصل مكسورةٌ وإن فتحت فَلِعَارِضٍ كهمزة « أَيْمَنُ اللهُ » فإنها إنما فَتِحَتْ لثلاثا يُنْتَقَلُ من كسر إلى ضم دون حاجز حصين ، وللوقف عليها في التذکر ، وإعادتها بكاملها حيث اضطر إلى ذلك ؛ كقوله :

١٢٤ — يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَأَسْتَخْبِرَا أَلْ مَنَزِلَ الدَّارِسِ عَنِّي حَيَّ حَلَالَ  
مِثْلَ سَحْقِ البُرْدِ عَنِّي بَعْدَكَ أَلْ قَطْرٌ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيْبُ الشَّمَالِ

١٢٤ — هذان البيتان أول قصيدة عدتها سبعة عشر بيتا ، وكل أبياتها ينتهي شطرها الأول بأل كهذين البيتين ، إلا بيتا واحدا ، وهي لعبيد بن الأبرص الأسدی ، وبعد البيتين المستشهد بهما قوله :

وَلَقَدْ يَعْنِي بِهِ جِيرَانِكَ أَلْ مُمْسِكُو مِثْلِكَ بِأَسْبَابِ الوِصَالِ  
تُمْ أَوْ دِي وَدُهُمْ إِذْ أَرْمَعُوا أَلْ مَيْنَ ، وَالْأَيَّامُ حَالٌ بَعْدَ حَالِ  
فَانصَرَفَ عَنْهُمْ بَعْنَسٍ كَأَلْوَأَى أَلْ جَابِ ذِي الْعَانَةِ أَوْ شَاةِ الرَّمَالِ  
نَحْنُ قُدْنَا مِنْ أَهَاضِيبِ الْمَلَأِ أَلْ خَيْلٍ فِي الْأُرْسَانِ أَمْثَالِ السَّعَالِ

اللفظة : « اربعا » أمر من ربع بالمكان يربع - بفتح العين في الماضي والمضارع - إذا أقام به واطمأن « حلال » بكسر الحاء المهملة وفتح اللام مخففة - جمع حال - بتشديد اللام - وأصله اسم فاعل من حل بالمكان يحل حلولاً ؛ إذا أقام ، فمعنى حال نازل ومقيم ، وفي القاموس : الحلال : جمع حلة - بكسر المهملة فيهما - وهم القوم النزول ، وجماعة بيوت الناس ، أو مائة بيت ، والمجلس ، والمجتمع « سحوق » بفتح فسكون - الثوب البالي ، وفعله من باب كرم « البرد » بضم فسكون - الثوب الخشط ، وإضافة « سحوق » إلى « البرد » من إضافة الصفة للوصف « عني » بتضعيف

العين - محا ، وأزال «القطر» المطر «مغناه» المعنى : هو المنزل الذى أقام به أهله ثم ارتحلوا عنه أو هو مطلق المنزل ، ويقال : غنى بالمكان - من باب رضى - إذا أقام فيه «تأويب الشمال» رجوعها وتكرار هبوبها ، والتأويب : مصدر أوب - بتشديد الواو - إذا رجع ، ومنه قوله تعالى : (ياجبال أوبي معه) والشمال : ربح معروفة «المسكو» قال ابن جنى : أراد المسكون ، ولكنه حذف النون لطول الاسم ، للإضافة ، مثل قول قيس بن الخطيم :

الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفٍ

وهذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٩٥) وقال بعد إنشاده : «لم يحذف النون للإضافة ولا ليعاقب الاسم النون ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين والذين حين طال الكلام وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر» اه ، وغرضه بحذفها من اللذين نحو قول الشاعر :

أَبْنَى كَلْبِيبٍ إِنَّ عَمَى اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَ الْأَعْلَالَ

وقول الراجز :

هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمٌ لَقِيلَ فخرُهُ لَهُمْ صَمِيمٌ

ومراده بحذف النون من الذين نحو قول الأشهب :

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

وقول الآخر :

قَوْمِي الدُّوُّ بِعُكَاظٍ طَيْرُوا شَرًّا مِنْ رُوسِ قَوْمِكَ ضَرَبًا بِالمَصَاقِيلِ

وقد مضى بيان ذلك في باب الموصول فارجع إليه إن شئت ، وقال الأعمى : «الشاهد فيه حذف النون من الحافظين استخفافا ؛ لطول الاسم ، ونصب ما بعده على نية إثبات النون ، ولو خفض على حذف النون للإضافة لجاز» اه ، وهذا الذى أجزاه الأعمى في آخر كلامه لايتأتى في البيت الذى معنا ، وقول عبيد بن الأبرص «أودى» معناه هلك ، وقوله «أزمعوا» معناه اعتزموا وأجمعوا الأمر عليه ، أو ثبتوا عليه «بعنس» العنس - بفتح فسكون - الناقة الصلبة «كالوأى» بفتح كل من الواو والهمزة - الحمار الوحشى ، شبه به الناقة في سرعتها وشدّة سيرها «الجأب» - بفتح الجيم وسكون الهمزة - الحمار الغليظ «العانة» الأتان ، وهى أنثى الحمار «أهاضب» جمع هضاب ، وهى جمع هضبة ، وهى الجبل المنبسط على وجه الأرض «الملا» بفتح كل من الميم واللام - قال البكرى : موضع من أرض كلب ، وموضع في ديار طى «السعالى» جمع سعال - بكسر فسكون - وهى أنثى الغول

الإعراب : «يا» حرف نداء «خليلى» منادى ، منصوب بإياء المفتوح ما قبلها تحقيقا

وكقوله :

١٢٥ - دَعَا، وَعَجَّلَ ذَا، وَأَلْحِقْنَا بِذَا أَلٍ بِالشَّخْمِ إِنَّا قَدْ مَلِينَاهُ بِجَلِّ

المكسور ما بعدها تقديرا لأنه منثى ، وياء التكلم مضاف إليه « ار بعا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله « واستخبرا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله أيضا « المنزل » مفعول لاستخبرا « الدارس » نعت لمنزل « عن حى » جار ومجرور متعلق باستخبرا « حلال » صفة لحى « مثل » حال من المنزل « سحق البرد » مضاف إليه « عفى » فعل ماض « بعدك » ظرف متعلق به ، وكاف المخاطب مضاف إليه « القطر » فاعل عفى « مغناه » مفعول به لعنى ، وضمير المنزل مضاف إليه « وتأويب » معطوف على القطر « الشمال » مضاف إليه

الشاهر فيه : قوله « المنزل . . . القطر » حيث فصل الشاعر حرف التعريف - وهو « أل » - عن المعرف ، وجعل حرف التعريف آخر الشطر الأول من البيتين ، بل من عامة أبيات القصيدة إلا بيتا واحدا كما رأيت فيما أنشدناه من أبيات هذه القصيدة ، ووقف عليه ، ثم جاء بالمعرف أول الشطر الثانى فى الأبيات كلها ، وهذا عند الخليل يدل على أن حرف التعريف هو « أل » وليست اللام وحدها

قال ابن جنى : « ولو كانت اللام وحدها حرفا للتعريف لما جاز فصلها من الكلمة التى عرفتها ؛ لاسيما واللام ساكنة ، والساكن لا ينوى به الانفصال ، فصار قطعهم « أل » وهم يريدون الاسم الذى بعدها كقطع النابغة الذبياني « قد » وهو يريد الفعل بعدها ، وذلك فى قوله :

أَفِدَّ التَّرَّخُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلُّ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدَّ

ألا ترى أن التقدير فيه : وكأن قد زالت ؛ فقطع « قد » من الفعل كقطع « أل » من الاسم ، وعلى هذا تراهم عند ما يريدون أن يتذكروا اسما نسوه يقولون : حضر ال ، ثم يقولون بعد التذكور : العباس ، أو عباس ، أو نحو ذلك « انتهى ببعض تصرف للإيضاح

واعلم أن السرفى الاستدلال يرجع إلى أمرين :

الأول : أن الوقف لا يتأتى أن يحصل على كلمة موضوعة على حرف واحد ؛ لأنها بعرضة

الابتداء بها ، فاذا ابتدئ بها ووقف عليها اجتمع على الحرف الواحد الضدان

والثانى : أن حروف المعانى الموضوعة على حرف واحد لا يمكن أن تفصل عن مدخولها ؛

فلام الجرّ وبأوه وكافه واللام المؤكدة ولام الأمر والدعاء والقسم لاتنفصل عما تدخل عليه ، لا للوقف ولا لغيره ، وستعرف مع شرح الشاهد الآتى القول الفصل فى هذه المسألة

١٢٥ - هذا البيت من أبيات سيبويه ، ولم يبين أحد من شراحه اسم قائله ، وقال العينى :

« قائله غيلان بن حريث الر بى الراجز » اه ، ورواية البيت فى غير هذا الكتاب هكذا :

عَجَّلَ لَنَا هَذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَا أَلٍ الشَّخْمِ إِنَّا قَدْ مَلِينَاهُ بِجَلِّ

اللفظة : « بجلى » كلمة معناها حسب ، قال الأخفش : هي ساكنة أبدا ، يقولون : بجلك ، كما يقولون : قطك ، إلا أنهم لا يقولون « بجلى » كما يقولون « قطنى » ولكن يقولون « بجلى » و « بجلى » بفتح الجيم أو سكونها - والمعنى حسبي ، قال لبيد :

فَمَتَى أَهْلِكَ فَلَا أَخْفِيهِ بِجَلِي الْآنَ مِنَ الْعَيْشِ بِجَلٍ

وضبط بعض شراح الكتاب هذه الكلمة في بيت الشاهد « بجلى » على أنها جار ومجرور ، والحل : هو المائع المعروف ، قاله العيني ، وذكر أن هذا الضبط أقرب للمعنى

الإعراب : « دع » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر « ذا » اسم إشارة مفعول به « وعجل ذا » كسابقه ، والجملة معطوفة على الجملة « وألحقنا » الواو عاطفة ، ألحق : فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر ، نا : مفعول به « بدأ » جار ومجرور متعلق بألحق « بالشحيم » جار ومجرور بدل من الجار والمجرور السابق « إنا » إن : حرف توكيد ، ونا : اسمه « قد » حرف تحقيق « مالناه » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة في محل رفع خبر إن « بجلى » اسم فعل مضارع بمعنى يكفى ، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا

الشاهر فيه : قوله « بدأ ال » حيث فصل أداة التعريف عن المعرف حين اضطر لهذا الفصل من أجل إقامة الوزن ، ثم أعادها مع المعرف لما استأنف ذكره ، وأعاد معها حرف الجر ثانية كما في بعض الروايات ، وهذا يدل عند الخليل على أن أداة التعريف هي « أل » لا اللام وحدها ، قال سيبويه : « وقال الخليل : ومما يدل على أن أل مفضولة من الرجل ، ولم يبن عليها ، وعلى أن الألف واللام بمنزلة قد قول الشاعر ✕ دع ذا وعجل ذا ... البيت ✕ قال : هي ههنا كقول القائل وهو يتذكر : قدى ، ثم يقول : قد فعل ، ومثل هذا لا يصنعه العرب ، فيما عاصناه ، بشيء من الحروف الموصولة ، ويقول القائل : أل ، ثم يتذكر فيقول : الكتاب ، مثلا ، وقد سمعناهم يقولون ذلك ، ولولا أن الألف واللام بمنزلة قد وسوف لكان الاسم قد بنى عليهما فلا يفارقهما » انتهى كلامه

قال أبو رجاء غفر الله له : وقد رد أنصار سيبويه قول الخليل واستدلاله بأمور : الأمر الأول : أن الوقوف على « أل » في الشعر لادليل فيه على أن « أل » كلها حرف تعريف ، وأنها مفضولة من المعرف ؛ لأن الشعر قد جاء فيه الفصل بين بعض الكلمة وبعضها ، انظر إلى قول عبید بن الأبرص :

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

وانظر إلى قول كثير :

يَا نَفْسُ ، أَكَلًا وَاضْطِجَا عَا؟ نَفْسُ لَسْتَ بِخَالِدَةٍ

ودليل الثاني شيثان :

الأول : هو أن المعرفَ يمتزج بالكلمة حتى يصير كأحد أجزائها ، ألا ترى أن العامل يتخطّاه ، ولو أنه على حرفين لما تخطّاه ؟ وأن قولك « رجل » و « الرجل » في قافيتين لا يعد إبطاء ، ولو أنه ثنائى لتمام بنفسه .

الثاني : أن التعريف ضدّ التنكير ، وعلم التنكير حرف أحادى ، وهو التنوين ، فليكن مقابله كذلك

وفيهما نظر ؛ وذلك لأن العامل يتخطى « ها » التنبيه في قولك : « مررت بهذا » وهو على حرفين ، وأيضاً فهو لا يقوم بنفسه ، و « لا » الجنسية من علامات التنكيروهي على حرفين ، فهلا حل المعرف عليها ؟

واعلم أن اسم الجنس الداخل عليه أداة التعريف قد يُشار به إلى نفس حقيقته الحاضرة في الذهن ، من غير اعتبار لشيء مما صدق عليه من الأفراد ، نحو « الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ » فالأداة في هذا التعريف الجنس ، ومدخولها في معنى علم الجنس

وقد يُشار به إلى حصّة مما صدق عليه من الأفراد معينة في الخارج ، لتقدم ذكرها في اللفظ صريحاً أو كناية ، نحو « وَلَيْسَ الذَّكْرُ كَالْأُنْثَى » فالذَّكْرُ تقدم ذكره في اللفظ

وشعراء العرب يصنعون ذلك في الجاهلية والإسلام ، فيما لا استطاع حصره من شعرهم ، بلا إنكار عليهم ، وهذا في كلمة واحدة لادلالة لجزء منها على شيء من المعنى ، فإذا ساغ لهم هذا وبعض الكلمة المفصول لامعنى له ، فهلا جاز وبعضها المفصول ذو معنى خاص يدل عليه ؟ إنه ليجوز من باب الأولى ؛ ثم إنهم إنما فصلوا اللام لأن الهمزة لما لزمها لسكونها وكثر التلغظ بهما معا صارت الهمزة من جهة اللفظ كأنها جزء ، وجرت مع اللام مجرى ما هو موضوع على حرفين

الأمر الثاني : أن « أل » لو كانت مثل « قد » و « هل » ونحوها لكان ينبغي أن تكون الهمزة همزة قطع : تثبت وصلا وابتداء ، كما تثبت القاف من « قد » والهاء من « هل »

الأمر الثالث : أن تخطى العامل أداة التعريف إلى آخر المعرف يدل على شدة امتزاج حرف التعريف بما يعرفه ، وإنما يكون ذلك إذا كان قليلاً ضعيفاً عن القيام بنفسه ، ولو كان على حرفين لم يكن قليلاً ، ولم يضعف عن أن يقوم بنفسه

الأمر الرابع : أن العلماء أجمعوا على أنك لو جمعت بين « عباس » و « العباس » في قصيدة واحدة لم يكن ذلك إبطاء ولا عيباً ، وهذا يدل على أن المنكور الذى ليست « أل » معه غير المعرف الذى معه « أل » ، وأن حرف التعريف كأنه مبنى على ما عرفه أو كالمبنى معه ، وفي هذا مع ما ذكره الشارح كفاية ومقنع

مَكْنِيًّا عَنْهُ بِمَا فِي قَوْلِهَا « نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا » فَإِنْ ذَلِكَ كَانَ خَاصًا بِالذِّكْرِ ،  
وَالْأُنْثَى تَقْدِمُ ذِكْرَهَا صَرِيحًا فِي قَوْلِهَا « رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى » ، أَوْ لِحُضُورِ مَعْنَاهَا فِي عِلْمِ  
الْمُخَاطَبِ ، نَحْوِ « إِذْهُمَا فِي الْفَارِ » ، أَوْ حِسِّهِ ، نَحْوِ « الْقِرْطَاسِ » لِمَنْ فَوْقَ سَهْمًا ، فَالْأَدَاةُ  
لِتَعْرِيفِ الْعَهْدِ الْخَارِجِيِّ ، وَمَدْخُولِهَا فِي مَعْنَى عِلْمِ الشَّخْصِ

وَقَدْ يُشَارَبُ إِلَى حِصَّةٍ غَيْرِ مَعْيِنَةٍ فِي الْخَارِجِ ، بَلْ فِي الذَّهْنِ ، نَحْوِ قَوْلِكَ « ادْخُلِ السُّوقَ »  
حَيْثُ لِالْعَهْدِ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مُخَاطَبِكَ فِي الْخَارِجِ ، وَمِنْهُ « وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّبُّ » وَالْأَدَاةُ  
فِيهِ لِتَعْرِيفِ الْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ ، وَمَدْخُولِهَا فِي مَعْنَى النِّكْرَةِ ، وَلِهَذَا نَعَتْ بِالْجُمْلَةِ فِي قَوْلِهِ :

١٢٦ - \* وَالْقَدْ أَمْرٌ عَلَى اللَّيْمِ يَسْتَبْنِي \*

١٢٦ - هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ وَعَجْزُهُ :

\* قَضَيْتُ مَتَّ قَلْتُ لَا يَعْنِينِي \*

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيْبَوِيهِ ( ج ١ ص ٤١٦ ) وَقَدْ نَسَبَهُ شَرَاةٌ لِرَجُلٍ مِنْ سَلُولٍ ، وَلَمْ يَعْنِيهِ ،  
وَرَوَوْا بَعْدَهُ بَيْنَا آخَرَ ، وَهُوَ :

غَضْبَانَ مُتَمَلِّئًا عَلَى إِهَابِهِ  
إِنِّي - وَحَقِّكَ - سَخَطُهُ يُرْضِينِي

وَقَالَ الْأَعْلَمُ : « وَيُقَالُ إِنْ الْبَيْتُ مَوْلِدٌ » اهـ

اللفظ : « أمر » جعل سيبويه للضارع في معنى الماضي ، فقال : « وقد يقع نفع في  
موضع فعلنا في بعض المواضع ، ومثل ذلك قوله \* ولقد أمر ... البيت \* » اهـ ، وقال  
الأعلم : « الشاهد فيه وضع أمر موضع مررت ، على حد وقوع الفعل المستقبل بعد حتى في معنى  
الماضي ، إذا قلت : سرت حتى أدخلها ، في معنى : سرت فدخلت ، وجاز أمر في موضع مررت  
لأنه لم يرد ماضيا منقطعا ، وإنما أراد أن هذا أمره ودأبه فجعله كالفعل الدائم ، وقيل : معنى  
ولقد أمر ، ربما أمر ، فالفعل على هذا في موضعه » انتهى كلامه . ويدل على ما ذهب إليه  
سيبويه من أن أمر بمعنى مررت رواية الشطر الثاني على ما ذكرناه في صدر الكلام على هذا  
البيت « اللئيم » الذي الأصل السافل الخلق « قضيت - إلخ » يروى في مكان هذا الشطر  
« فأعف ثم أقول لا يعنيني » كما يروى « فأمر ثم أقول لا يعنيني » ويقال : عفا عن الشيء  
- من باب ضرب - عفا وعفافا ، إذا امتنع عنه وتركه « غضبان » يروى منصوبا ومرفوعا ؛  
فمن نصبه فقد جعله حالا من اللئيم ، ومن رفعه فقد جعله خبرا لمبتدأ محذوف « إهابه » - بكسر  
الهمزة ، بزنة كتاب - وأصله الجلد الذي لم يدبغ ، وقد استعير ههنا لجلد الإنسان « سخطه »  
بضم فسكون - اسم مصدر ، وبتحتين مصدر سخط - من باب فوح - إذا غضب



وقد يشار به إلى جميع الأفراد على سبيل الشمول : إما حقيقة ، نحو « إنَّ الْإِنْسَانَ لَسَفِي حُسْرٍ » أو مجازاً ، نحو « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا وَأَدَبًا » فالأداة في الأول لاستغراق أفراد الجنس ولهذا صح الاستثناء منه ، وفي الثاني لاستغراق خصائصه مبالغةً ، ومدخول الأداة في ذلك في معنى نكرة دخل عليها « كل »

(وَقَدْ تَزَادُ) أل كما يزداد غيرها من الحروف ؛ فتصحب مُعْرَفًا بغيرها ، وباقيًا على تنكيره ؛ وتزاد (لَا زِمًا) ، وغير لازم ؛ فاللازم في ألفاظ محفوظة ، وهي الأعلام التي قارنت « أل » وضعها (كَاللَّاتِ) وَالْعُزَّى ، علمي صَنَمَيْنِ ، وَالسَّمَوِيُّ ، وَالْيَتَسَع ، علمي رجلين (وَ) الإشارة ، نحو (الآن) للزمن الحاضر ، بناء على أنه معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة لتضمنه معناها ، فإيه جعل في التسهيل ذلك علة بنائه ، وهو قول الزجاج ، أو أنه متضمن معنى أداة التعريف ؛ ولذلك بنى ، لكنه رده في شرح التسهيل ، أما على القول بأن الأداة فيه

الاعراب : « ولقد » الواو للقسمة ، والمقسم به محذوف ، واللام واقعة في جواب القسم ، أى : والله لقد أمر ، قد : حرف تحقيق «أمر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر «على اللئيم» جار ومجرور متعلق بأمر « يسبنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير عائد إلى اللئيم ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم منقول به ، والجملة في محل جر صفة للئيم « فضيت » العاء عاطفة ، ومضى : معطوف على أمر ، ومعناه أمضى إذ لم يجعل أمر الأول بمعنى مررت ، وعلى هذا يكون قد عبر بالماضى للدلالة على تحقق إعراضه عنه « ثمت » حرف عطف ، والتاء فيها لتأنيث اللفظ ، ومن شأن هذه التاء أن تجعل ثم مخصوصا بعطف الجملة « قلت » فعل وفاعل « لا » نافية « يعنبنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى اللئيم ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، والجملة في محل نصب مقول القول

الشاهر فيه : قوله « اللئيم يسبنى » حيث وقعت جملة « يسبنى » نعتا لقوله « اللئيم » ؛ فدل ذلك على أن الاسم المحلى بأل المشار بها إلى حصة معينة في الذهن في قوة الاسم النكرة ، وذلك لأن المعروف أن الجملة تكون بعد المعارف أحوالا منها وبعد النكرات صفات لها

فإن قلت : فما السر في أنكم جعلتم جملة « يسبنى » صفة للئيم ، ولم تجعلوها حالا منه ؟ قلت : لو جعلت الجملة حالا - والمعلوم أن الحال وصف لصاحبها قيد لعاملها - لكان المعنى : إنه يمرّ على اللئيم في الحال الذي يسبه فيه ، ولا شك أن هذا ليس مقصودا له ، وإنما المقصود له أنه يمرّ على اللئيم الذي من عادته ودأبه أن يسبه ، وهذا هو المعنى على أن الجملة صفة ، ولا شك أنه لم يرد بقوله « اللئيم » كل لئيم ، ولأراد لئيمًا معينًا معهودا في الخارج

لتعريف الحضور فلا تكون زائدة (وَالَّذِينَ تُمَّ اللَّاتِي) وبقية الموصولات مما فيه «أل» ،  
بناء على أن الموصول يتعرفُ بصلته ، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بأل إن كانت فيه ،  
نحو «ألذى» ، وإلا فبِنَيْتِهَا نحو «مَنْ» و «مَا» إلا «أَيًّا» فإنها تتعرف بالإضافة ، فعلى  
هذا لا تكون «أل» زائدة

وغير اللازم على ضربين : اضطرارى ، وغيره ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (وَلَا ضَظِيرًا)  
أى : فى الشعر (كَبِنَاتِ الْأَوْبَرِ) فى قوله :

١٢٧ — وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوا وَعَسَاقِلًا      وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

١٢٧ — أنشد أبو زيد هذا البيت ، ولم ينسبه إلى أحد معين ، وتناقله العلماء عنه ،  
ولم ينسبوه

اللمة : «جنيتك» معناه جنيت لك ، ومثله - فى حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان  
مجروراً - قوله تعالى : (وإذا كالوهم أو وزنوهم) ، (ويبغونها عوجاً) ، (والعمر قدرناه منازل)  
وقوله «أكموا» هو جمع كم ، مثل كلب وأكل وفلس وأفلس ، وقد يجمع الكم - أيضا -  
على كمأة ، فيكون المفرد خاليا من الناء واسم الجمع مشتقاً عليها ، وهذا غير المألوف فى اللغة وبعده  
من نوادرها ، فإن أكثر هذا النوع من أسماء الجموع أن يكون المفرد بالياء والجمع خالياً منها ، مثل  
تمر وتمر وبقرة وبقرة «عساقلا» جمع عسقل - بزنة جعفر - ويقال أيضا : عسقول أو عسقولة  
- بضم فسكون فيهما - وهو ضرب من الكمأة أبيض ، وقيل : هى الكمأة التى بين البياض  
والحمرة ، وقيل : هو أكبر من الفتح وأشد بياضا واسترخاء ، فإن قدرت المفرد عسقولا أو عسقولة  
فقد كان حقه أن يقول عساقيل - بالياء - إلا أنه حذفها كما حذف فى قوله تعالى : (وعنده مفاتيح  
الغيب) أو تلتزم أن يكون المفرد عسقلا ، بزنة جعفر ، وقد قالوا فى مفاتيح : إنه جمع مفاتيح «بنات  
الأوبر» ضرب من الكمأة مزغب ؛ وقال أبو حنيفة : بنات أوبر : كمأة كأمثال الحصى صغار ،  
وهى رديئة الطعم ، وقال أبو زيد : بنات الأوبر : كمأة صغار مزغبة على لون التراب

الشاهر فيه : قوله «بنات الأوبر» حيث زاد الألف واللام فى بنات أوبر ، حين اضطر إلى  
زيادتها لإقامة الوزن ، وهذا قول سيمويه وكثير من النحاة ، قال ابن منظور : «قال الأصمعى :  
وأما قول الشاعر :      \*      ولقد نهيتك عن بنات الأوبر \*      فإنه زاد الألف واللام للضرورة  
كقول الراجز :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا      حُرَّاسُ أَبْوَابِ لَدَى قُصُورِهَا  
وقول الآخر :

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرُو كَانَتْ صَاحِبِي      مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّكَّابِ

أراد « بنات أوبر » ؛ لأنه علم على ضرب من الكهأة ردىء ، كما نص عليه سيبويه ، وزعم المبرد أن « بنات أوبر » ليس بعلم ، فال عنده غير زائدة ، بل معرفة ، و ( كَذَا ) من الأضراري زيادتها في التمييز ، نحو : ( وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ السَّرِي ) في قوله :  
 ١٢٨ — رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

قال : وقد يجوز أن يكون أوبر نكرة فعرفه باللام ، كما حكى سيبويه أن عرسا من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل « اه كلامه ، وآية تنكير ابن عرس في المثال الذي نقله عن سيبويه أنه وصف بالنكرة - وهي « مقبل » - ولو جعله معرفة لوصفه بالمعرفة ؛ فقال : هذا ابن عرس المقبل ، أو نصب النكرة حالا منه ؛ فقال : هذا ابن عرس مقبلا  
 ١٢٨ — البيت من قصيدة لرشيد بن شهاب اليشكري ، وكان التوزي يزعم أنه مصنوع وقبلة :

فَمَنْ مُبْلِغٌ فَتِيَانٍ يَشْكُرُ أَنِّي أَرَى حِقْبَةً تُبْدِي أَمَا كُنْ لِلصَّبْرِ  
 فَأَوْصِيكُمْ بِالْحَيِّ شَيْبَانَ ، إِيَّاهُمْ هُمْ أَهْلُ أَبْنَاءِ الْعِظَامِ وَالْفَخْرِ  
 عَلَى أَنْ قَيْسًا قَالَ : يَاقَيْسَ خَالِدٍ لِيَشْكُرَ أَحْلَى مَا لَقِينَا مِنَ التَّمْرِ  
 رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ ... .. البيت ، وبعده :  
 رَأَيْتَ دِمَاءَ أَشْهَلْتَهَا رِمَا حُنَا شَأْبِيبَ مِثْلَ الْأَرْجُونَ عَلَى النَّحْرِ

اللفظة : « رأيتك » الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري ، وهو المذكور في آخر البيت ، وفي البيت الذي قبله ، وقيس خالد : هم عمومته وأهله كما تبينت في نسبه « وجوهنا » أراد بالوجوه ذواتهم ، و يروي في مكانه « جلادنا » أي : نباتنا في الحرب وشدة وقع سيفونا « صدت » أعرضت ونأيت « طببت النفس » يريد أنك رضيت « عمرو » كان صديقا حتما لقيس بن مسعود ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه  
 المعنى : يندد بقيس ؛ لأنه كان يتهددهم ، ثم حين رأى وقع أسيافهم ترك صديقه عمرا وفر عنه ورضى من الغنيمة بالإياب

الإعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول ، وليس بحاجة إلى مفعول ثان ؛ لأن « رأى » هنا بصرية « لما » ظرف بمعنى حين يتعلق برأى ، مبني على السكون في محل نصب « أن » زائدة « عرفت » فعل وفاعل « وجوهنا » مفعول ، والضمير مضاف إليه « صدت » فعل وفاعل ، وهو جواب لما « وطبت » فعل وفاعل ، وقد عطف الواو هذه الجملة على جملة صدت « النفس »

أراد « طبت نفساً » ؛ لأن التمييز واجب التنكير ، خلافاً للكوفيين .  
وأشار إلى الثاني بقوله : ( وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ ) أى : المنقولة ( عَلَيْهِ دَخَلَ \* لِلْمَحِ مَاقَدَ  
كَانَ ) ذلك البعض ( عَنْهُ نُقِلَ ) مما يقبل أل : من مصدر ( كَالْفَضْلِ ، وَ ) صفة ، مثل  
( الْحَرْثِ ، وَ ) اسم عين ، مثل ( التُّعْمَانِ ) وهو فى الأصل اسم من أسماء الدم ؛ وأفهم قوله  
« وبعض الأعلام » أن جميع الأعلام المنقولة مما يقبل أل لا يثبت له ذلك ، وهو كذلك ،  
فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف ؛ إذ الباب سماعى ؛ وخرج عن ذلك غير المنقول :  
كسُعاد ، وأدَدَ ، والمنقول عمالاً يقبل أل : كيزيد ، ويشكر ، فأما قوله :

\* رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا <sup>(١)</sup> \*

فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد ؛ ثم قوله « للمح » إن أراد أن جواز دخول « أل »  
على هذه الأعلام مسبب عن لمح الأصل - أى : ينتقل النظر من العلمية إلى الأصل فيدخل  
« أل » - ( فَذِكْرُ ) أل ( ذَا ) حينئذ ( وَحَدْفُهُ سَيَّانِ ) ؛ إذ لافائدة مترتبة على ذكره ،  
وإن أراد أن دخول « أل » سبب للمح الأصل فليسا بسَيَّانِ ، لما يترتب على ذكره من  
الفائدة ، وهو لمح الأصل ، نعم هما سَيَّانِ من حيث عدم إفادة التعريف ، فليحمل كلامه عليه ،  
قال الخليل : دخلت « أل » فى الْحَرْثِ والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين لتجعله  
الشيء بعينه

(تنبيه) فى تمثيله بالتُّعْمَانِ نظر ؛ لأنه مثل به فى شرح التسهيل لما فارتت الأداة فيه نقله ،  
وعلى هذا فالأداة فيه لازمة ، والتي للمح الأصل ليست لازمة

تمييز « يا » حرف نداء « قيس » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « عن عمرو » جار  
ومحور متعلق بطبت

الشاهد فيه : قوله « طبت النفس » حيث أدخل الألف واللام على « النفس » وهو تمييز ،  
وأنت تعلم أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، ودخول « أل » فى مثل ذلك ضرورة من ضرورات  
الشعر ، وقد ذهب الكوفيون إلى جواز محى التمييز نكرة ، كما قال الشارح ، وكما سيأتى لنا  
مفضلاً فى باب التمييز ، إن شاء الله ، وعلى هذا لا يكون دخول « أل » فى « وطبت النفس »  
ضرورة

(١) قد مضى شرح هذا الشاهد ، فارجع إليه إن شئت فى ( ص ٦٩ من هذا الجزء )

( وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا ) على بعض مسمياته ( بِالْعَلْبَةِ ) عليه ( مُضَافٌ ) : كابن عباس ، وابن عمر ، وابن الزبير ، وابن مسعود ، فإنه غلب على العبادلة حتى صار علما عليهم دون من عداهم من إخوانهم ( أَوْ مَصْحُوبٌ أَلٌ ) العهوية : ( كَالْعَقَبَةِ ) والمدينة ، والكتاب ، والصَّعِق ، والنجم : لعقبه أيلة ، ومدينة طيبة ، وكتاب سيديويه ، وخوئيلد بن نفيل ، والثريّا ( وَحَذَفَ أَلٌ ذِي ) الأخيرة ( إِنْ تَنَادَ ) مدخولها ( أَوْ تُضَفُّ \* أَوْ جِبُّ ) ؛ لأن أصلها المعرفة ، فلم تكن بمنزلة الحرف الأصلي اللازم أبدا ، كما هي في نحو التَّسَع ، كما تقدم ، فتقول « يَصَعِقُ » و « يَا أَخْطَلُ » ، و « هذه عَقَبَةُ أَيْلَةٍ » ، و « مدينة طَيْبَةُ » ومنه :

١٢٩ - \* أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكَمْ هَجَانِي \* \*

١٢٩ - هذا معجز بيت للناطقة الجعدى - حسان بن قيس بن عبد الله ، وقيل : عبد الله ابن قيس - من قصيدة يهجو فيها الأخطل التغلبي ، وكان قد هجاه ، وصدر بيت الشاهد قوله :

\* أَلَا أَبْلِغُ بَنِي خَلْفٍ رَسُولًا \* \*

اللفظة : « بني خلف » هم رهط الأخطل ، وهم من بني تغلب ، ويروى في مكانه « بني جشم » وهي قبيلة الأخطل ، فإنه من جشم بن بكر إحدى قبائل تغلب ، واسمه غياث بن غوث ، والأخطل لقب غلب عليه ؛ لأنه هجا رجلا من قومه فقال له : يا غلام ، إنك لأخطل « رسولا » أراد الرسالة وذلك مثل قول الآخر :

لَقَدْ كَذَبَ الْوَأَشُونَ مَا بَحْتُ عِنْدَهُمْ بِلَيْلِي ، وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولِ

« أحقا » أصل « حقا » مصدر ثم استعمل ظرفا ؛ لما بين الحدث الذي هو مدلول المصدر والزمان الذي هو مدلول الظرف من المشاكلة والتناسب ، وانتصابه على الظرفية بتقدير « في » ، ولك في « أن » المؤكدة الواقعة بعده مذهبان : الأول - وهو مذهب سيديويه والأختش والكوفيين - أن تكون هي ومعمولاها في تأويل مصدر فاعل بالظرف ؛ لكونه معتمدا على الاستفهام ، والثاني - وهو مذهب الخليل - أن تجعلها في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، والظرف قبله يتعلق بمحذوف خبر ممتد ، كما تقول : غدا الرحيل ، و بعد غد السفر

فإن قلت : فما الدليل على أن « حقا » منصوب على الظرفية بتقدير « في » كما زعمت ، وهلا كان نصبه على أنه مفعول مطلق لكونه مصدرا ؟

قلت : الدليل على أنه فارق المصدرية إلى الظرفية ، وأن انتصابه على تقدير « في » ، هو تصريح العرب أنفسهم مع هذا اللفظ بنى ، كما في قول القائل :

أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُعْرَمٌ بِكَ هَاتِمٌ . وَأَنَّكَ لِأَخْلٌ لَدَيَّ وَلَا نَحْرُ

والأخطل : مَنْ يهجو وَيُفْجِسُ ، وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علما عليه دون غيره ، وتقول : « أُعْشَى تَغْلِبِ » ، و « نَابِغَةُ ذُبْيَانَ » ( وَفِي غَيْرِهِمَا ) أى : فى غير النداء والإضافة ( قَدْ تَنْحَدِفُ ) سمع « هَذَا عَيْوُوقٌ طَالِعًا » ، و « هَذَا يَوْمٌ أَثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ » ﴿ تنبيهان ﴾ الأول : المضاف فى أعلام الغلبة كابن عباس لا ينزع عن الإضافة بندا ولا غيره ؛ إذ لا يعرض فى استعماله ما يدعو إلى ذلك

الثانى : كما يعرض فى العلم بالغلبة الاشتراك فيضاف طلبا للتخصيص كما سبق ، كذلك يعرض فى العلم الأصلى ، ومنه قوله :

١٣٠ — عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِ رَأْسَ زَيْدِكُمْ  
بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِ

وكما فى قول الآخر ، وهو أبو زيد الطائى :

أَفِي حَقِّ مُوَأَسَاتِي أَخَاكُمْ  
بِمَالِي ثُمَّ يَطْمِئِنِي السَّرِيسُ

فإن قلت : فما الدليل على كون « أن » ومعمولها فى تأويل مصدر مرفوع ؟ قلت : لا يرد هذا السؤال على ما ذكرنا من الكلام ؛ لأن محل إرادته لو أن أحدا من العلماء قد خالف فى ذلك ، وقد عرفت أنه لا خلاف بينهم فى ذلك ، وإنما الخلاف فى رافعه ، على أنا نستدل لك على ما ذكرت لنبعث الظمانينة إلى قلبك بأن العرب حيث يصرحون بالمصدر بعد هذا اللفظ يحتمون به مرفوعا ، وذلك كما فى قول الأسود بن يعفر :

أَحْتًا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ  
تَهْدُدُكُمْ إِيَّائِي وَسَطَّ الْمَجَالِسِ

الاعراب : « ألا » أداة استفتاح « أبلغ » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر « بنى خلف » مفعول أول ، ومضاف إليه « رسولا » مفعول ثان « أحقا » الهزمة الإيثار التوبيخى « حقا » منصوب على الظرفية « أن » حرف توكيد ونصب « أخطلكم » اسم أن ، وضمير المخاطب مضاف إليه « هجائى » فعل ماض ، وفاعله ضمير عائد إلى الأخطل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل للظرف ، أو على أنه مبتدأ مؤخر ، كما أوضحناه فى لغة البيت

الشاهر فيه : قوله « أخطلكم » وذلك لأن « الأخطل » - بالألف واللام - قد صار علما بسبب الشهرة وغلبة إطلاقه على غياث بن غوث ، وكان فى الأصل صالحا لأن يطلق على كل من يفحش فى مقاله ، فلما أراد الشاعر أن يضيف الأخطل إلى ضمير قومه التزم تنكيره فحذف منه الألف واللام فقال « أخطلكم » كما ترى

١٣٠ — استشهد ابن سيده بهذا البيت ، ولم يسم له قائلا ، ونقله عنه صاحب اللسان من غير أن يعزوه ، ولم أجد من نسبه لقائل معين ، غير أن رواية اللسان هكذا :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ التَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ يَمَانَ

وقال المبرد في الكامل (ج ٢ ص ١٠٣) : « وقال رجل من طيء ، وكان رجل منهم يقال له زيد من ولد عروة بن زيد الحليل قتل رجلا من بني أسد يقال له زيد ، ثم أقيد به بعد » اه ، وذكر بيت الشاهد وبيتنا آخر ، وهو :

فَإِنْ تَقْتُلُوا زَيْدًا بَرِيدًا فَإِنَّمَا أَقَادَكُمْ السُّلْطَانُ بَعْدَ زَمَانٍ

وذكر مثل ذلك الحصرى في زهر الآداب (ج ٤ ص ١٦٧)

اللفظ : « بأبيض » هو السيف « ماضى » هو النافذ في ضريبتة ؛ وأصله من المضى في الأمر ، أى : السرعة فيه « الشفرتين » بفتح فسكون ففتح - مثنى شفرة ، وهى طرف حد السيف ، وقال أبو حنيفة : شفرتا النصل : جانباه « يمان » منسوب إلى اليمن ، وهى مشهورة بصنع السيوف كالفند ، فيقولون : سيف يمان ، وهندى ، وهندوانى - بضم فسكون فضم - وأصل يمان يمنى ؛ فزادوا ألفا بعد الميم ، وحذفوا ياء النسب ، وجعلوا الألف عوضا عنها ، ولهذا لا يجتمعون بينهما إلا فى ندرة وشذوذ ؛ ومثل ذلك قولهم : رجل شامى وشأم ، ومما اجتمع فيه الألف والياء قول أمية بن خلف :

يَمَانِيًّا يَظَلُّ يَشُدُّ كِبْرًا وَيَنْفُخُ دَائِمًا لَهَبَ الشُّوَاطِظِ

وقول الآخر :

وَيَهْمَاءُ يَسْتَأْفُ الدَّلِيلُ تَرَابَهَا وَلَيْسَ بِهَا إِلَّا الْيَمَانِيَّ مُحْلِفُ

وهذا شاذ لا يرتكب مثله إلا فى ضرورة ، وذلك من قبل أنه قد جمع بين العوض - وهو الألف - والعوض منه - وهو ياء النسب - ومما جاء بالألف دون ياء النسبة مثل ما فى بيت الشاهد قول عروة بن حزام :

هَوَاىَ أَمَامِي لَيْسَ خَلْفِي مُعَرَّجٌ وَشَوْقُ قَلْوَصِي فِي الْعُدُوِّ يَمَانَ

هَوَاىَ عِرَاقِيٌّ وَتَثْنِي زِمَامَهَا لِبَرْقِ إِذَا لَاحَ النُّجُومُ يَمَانَ

الوعراب : « علا » فعل ماض « زيدنا » فاعل ، والضمير مضاف إليه « يوم » ظرف متعلق بعلا « النقا » مضاف إليه « رأس » مفعول به لعلا « زيدكم » مضاف إليه ، وضمير المخاطب مضاف إليه « بأبيض » جار ومجرور متعلق بعلا أيضا « ماضى » صفة لأبيض « الشفرتين » مضاف إليه « يمان » صفة ثانية لأبيض ، وجره بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين

وقوله :

١٣١ — بِاللَّهِ يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَى مِنْكُنَّ أُمَّ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

الشاهر فيه : قوله « زيدنا . . . زيدكم » حيث أضاف العلم إلى ضمير المتكلم في الأول ، وإلى ضمير المخاطب في الثاني ، وكان حقه ألا يفعل ؛ لأن العلم معرفة بالعلمية ، والإضافة إلى الضمير للتعريف ، ولا يجتمع سببان من أسباب التعريف في كلمة واحدة ، ولكنه لما اشترك في الاسم الواحد شخصان صار الاسم كالنكرة ؛ لأنه حين يطلق وحده لا يتبين للمخاطب أى الاثنين أراد المتكلم ؛ فهذا استساغ إضافته كما رأيت ، هذا توجيه كلام الشارح  
واعلم أن مقتضى هذا مع قولهم : إن المضاف يتعرف بالمضاف إليه أو يتخصص ، أنه إنما يضاف العلم الذي يعرض فيه الاشتراك إلى الضمير ، كما في هذه الشواهد ، أو إلى علم آخر ، كما في قولهم : أعشى همدان ، ونابغة شيبان ، ونحو ذلك ، أو ما يكون سببا في تعريفه وزوال الاشتراك العارض غير هذين من المعارف

قال جار الله الزمخشري في الفصل ( ١ — ٣٤ ) : « وقد يتأول العلم بواحد من الأمة المسماة به ؛ فذلك من التأول بحرى مجرى رجل و فرس ؛ فيجترأ على إضافته وإدخال اللام عليه ؛ قالوا : مضر الحمراء ، وربيعه الفرس ، وأثمار الشاة ، وقال \* علا زيدنا يوم النقا . . . البيت \* وقال أبو النجم :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا  
وقال الآخر ( هو ابن ميادة ) :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَرِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ انْخِلَافَةٍ كَاهِلُهُ  
وقال الأخطل :

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَأَبْنُ أُمَّهِ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ

وعن أبي العباس إذا ذكر الرجل جماعة اسم كل واحد منهم زيد ، قيل له : فما بين الزيد الأول والزيد الآخر ، وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد ، وهو قليل « اه  
فأنت تراه قد نقل إضافة العلم إلى غير هذين النوعين من المعارف كالمحلى بأل في مضر الحمراء وزيد المعارك ، وجعل اقتران العلم باللام من هذا النوع

١٣١ — اضطرب العلماء في نسبة هذا البيت : فزعم قوم أنه لمجنون ليلي ، وكأنهم اغتروا بذكر اسمها في البيت ، وقد بحثت جميع ديوانه فلم أجده فيه ، وقد نسبة آخرون لندى الرمة ، ونسبه العيني للعرجي ، ونسبه العباسي لبعض الأعراب ولم يسمه ، ونسبه الباخريزي لبدوى سماه كاهلا الثقي ، ونسبه قوم للحسين بن عبدالله ، والظاهر أنه شعر محدث مما لا يستشهد به ، غير أن المشهور عند النحاة أنه لمجنون



﴿ خاتمة ﴾ عادة النحويين أنهم يذكرون هنا تعريف العدد ، فإذا كان العدد مضافاً وأردت تعريفه عرفت الآخر ، وهو المضاف إليه ، فيصير الأول مضافاً إلى معرفة ؛ فتقول : « ثَلَاثَةٌ الْأَثْوَابِ » ، و « مِائَةُ الدَّرَّهَمِ » ، و « أَلْفُ الدِّينَارِ » ؛ ومنه قوله :

١٣٢ — مَا زَالَ مُدَّ عَقَدَتِ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

اللفظة : « القاع » هو ما انبسط من الأرض الحرّة السهلة الطين التي لا يخالطها رمل فيشرب ماءها وهي مستوية ليس فيها نظامن ولا ارتفاع ، وفي المدينة قاع يقال له « أطم البلوين » وعنده بئر تعرف ببئر غندق ، وقاع : منزل بطريق مكة بعد العقبة لمن يتوجه إلى مكة تدعيه أسد وطبي ومنه يرحل إلى زباله . قاله ياقوت

الإعراب : « بالله » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، أي : أقسم بالله « يا » حرف نداء « ظبيات » منادى منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة ؛ لأنه جمع مؤنث « القاع » مضاف إليه « قلن » فعل أمر ، ونون النسوة فاعله « لنا » جار ومجرور متعلق بقل « ليلاي » مبتدأ مرفوع بضمه مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وياء المتكلم مضاف إليه « منكن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « أم » عاطفة « ليلاي » مبتدأ « من البشر » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « ليلاي » حيث أضاف العلم - وهو « ليلاي » - إلى ياء المتكلم ؛ لأنه لما وقع فيه الاشتراك وتعدّد السميات بليلى ؛ صار ذكر العلم غير مفيد ، ولا موصل إلى معرفة عين المراد ، فأشبهه في ذلك النكرة ؛ فلهمذا أضيف إلى ما يوضحه ويبين المراد منه

قال ابن جنى : « واعلم أن قولك جاءني الزيدان ليس تثنية زيد هذا العلم المعروف ، وذلك أن المعرفة لا يصح تثنيها ؛ فلا تصح إلا في النكرات ، فأنت لا تثني زيدا حتى تسلبه تعريفه ؛ فيجري مجرى رجل وفرس ، وإذا كان كذلك فلا يستنكر دخول اللام المعرفة عليه ، ومما يؤكد جواز خلع التعريف قول الشاعر ✽ علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ✽ (الشاهد رقم ١٣٠) فإضافة الاسم تدل على أنه قد خلع عنه ما كان فيه من معرفة وكساه التعريف بإضافته إياه إلى الضمير ، فجري في تعريفه مجرى أخيك وصاحبك ، وليس بمنزلة زيد إذا أردت العلم » انتهى بإيضاح

١٣٢ — هذا البيت من قصيدة طويلة للفرزدق ، يمدح بها آل المهلب ، وخصّ من بينهم زيد ابنه ، وأول هذه القصيدة :

فَلَا مُدْحَنَ بَنِي الْمُهَلَّبِ مِدْحَةً      غَرَاءَ ظَاهِرَةً عَلَى الْأَشْعَارِ

وقبل الشاهد قوله :

وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا زَيْدًا رَأَيْتَهُمْ      خُضَعَ الرَّقَابِ نَوَاسِ الْأَبْصَارِ

مَا زَالَ مُذْ شَدَّ الْإِزَارَ بِكَفِّهِ ... البيت ، وبعده :  
 يُدْنِي خَوَافِقَ مِنْ خَوَافِقَ تَلْتَتِي فِي كُلِّ مُعْتَبَطِ الْغُبَارِ مُثَارِ  
 أَيْزِيدُ ، إِنَّكَ لِلْمُهَلَّبِ ، أَدْرَكَتْ كَفَّاكَ خَيْرَ خَلَائِقِ الْأَخْيَارِ

اللفظة : « خضع » يجوز أن يكون بضمين - جمع خضوع ، وهو صيغة المبالغة لخضع مثل صبور و صبر ، ومثل غفور وغفر ، ونفور ونثر في قول طرفة بن العبد :

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غَفَرُ ذَنبِهِمْ غَيْرُ فُخْرٍ

والخضوع : التظامن والتواضع في ذلة واستكانة ، ويقال : خضع لغيره يخضع - من باب فتح - إذا ذلّ وخشع ، ويجوز أن يكون « خضع » بضم الحاء وسكون الضاد ، جمع أخضع ، وهو اللبى في عنقه تظامن وانخفاض ، وإضافة « خضع » إلى « الرقاب » لفظية ؛ لانفيد تعريفا ولا تخصيصا ، وقوله « نواكس » يروي بفتح السين من غير لحاق شيء به ، ويروي « نواكسى » بياء جمع المذكر السالم التي هي علامة النصب ، وفيه أمران : الأول أن فواعل إنما يكون جمعا لفاعل إذا كان فيه واحد من ثلاثة أمور : أحدها أن يكون اسما نحو كاهل وكواهل وعائق وعوائق ، وثانيها : أن يكون صفة لمؤنث عاقل نحو حائض وحوائض وطامث وطوامث وطالق وطوالق ، أو صفة لمؤنث غير عاقل ، نحو ناقة حاسر ونوق حواسر ، وثالثها : أن يكون صفة لمذكر غير عاقل ، نحو فرس صاهل وأفراس صواهل وحمار ناهق وحمير نواهق . فأما إذا كان صفة لمذكر عاقل ، نحو قائم وقاعد ، فلا يجمع على فواعل ، وقد جمع هنا ناكسا وهو من صفات الرجال الذين ذكرهم في قوله « وإذا الرجال » فلك أن تتساءل عن هذا ، والجواب أنه قد شذت ألفاظ عشرة من أوصاف العاقلين ، جاءت مجموعة هذا الجمع ، من غير أن تستحقه قياسا ، وهي : فارس وفوارس ، وهالك وهواالك ، وغائب وغوائب ، وشاهد وشواهد ، وحارس وحوارس ، وحاجب وحواجب ، وخاطيء وخواطيء ، وحاجّ وحواجّ ، ورافد وروافد ، وناكس ونواكس . وقد ذكر المبرّد في توجيه هذه الألفاظ أن فواعل هو الأصل في جمع كل ما كان على زنة فاعل ، وإنما منع منه في جمع ما كان صفة لمذكر عاقل مخافة الوقوع في اللبس والإبهام ، فإذا اضطروا راجعوا الأصل كما يراجعونه في سائر الضرورات ، وذلك إذا أمنوا الإلباس . الأمر الثاني : أن صيغة فواعل من صيغ منتهى الجموع ، وهي تدل على الكثرة ، وجمع المذكر السالم يدل على ما يدل عليه جمع القلة ؛ فإذا جمع نواكس - وهو بصيغته دال على الكثرة - جمع مذكر سالما ؛ كان كالجمع بين المتناقضين ، والجواب من وجهين : الأول : أنا لا نسلم هذه الرواية لأن المشهور في الرواية

«نواكس» بغير ياء ، والثاني : على فرض صحة الرواية الواردة بالياء لانسلم أن جمع المذكر وجمع المؤنث السالمين في مثل هذه الحال مفيد للقلّة ؛ إذ كيف يكون المفرد دالاً بنفسه على الكثرة التي لاحد لها ، ثم إذا جمع كان مدلوله أقلّ عدداً من مدلوله وهو مفرد ، وقد ورد من ذلك ألفاظ : منها قوله صلى الله عليه وسلم : « إنكّن صواحبات يوسف » وقولهم : مواليات العرب ، وقول الأحمر في نعت الخيل :

\* وَهُنَّ يَعْلِيكُنَّ حَدَائِدَاتِيهَا \* \*

فصواحبات : جمع مؤنث لصواحب ، وهو جمع صاحبة ، ومواليات : جمع مؤنث لموالى ، وواحده مولاة ، وحدائدت : جمع مؤنث لحدايد ، والجميع على غرار « نواكسى الأبصار » ؛ وقول الفرزدق في بيت الشاهد « ما زال مذ عقدت يدها إزاره » قد رأيت أنه روى في مكان هذا الشطر « ما زال مذ شدّ الإزار بكفه » وقوله « سما » أى : شبّ وارتفع ، وقوله « فأدرك » أى : بلغ وانتهى ووصل ، وقوله « خمسة الأشبار » قد اختلف العلماء في بيان معنى هذه العبارة على عدّة وجوه ( الأوّل ) قالوا : المراد بخمسة الأشبار خصال المجد الخمسة ، وهى : العقل ، والعفة ، والعدل ، والشجاعة ، والوفاء ، وهذا التفسير يلنى لفظ الأشبار فلا يبقى له معنى ، أو يجعله بمعنى الخصال ، وكلاهما مما لاسبيل إليه ( الوجه الثانى ) قالوا : المراد بخمسة الأشبار عصا الخطبة التي اعتادوا أن يسكوها إذا خطبوا ، وطول العصا هو ذلك المقدار ؛ فيكون كناية عن بلوغه درجة الفصاحة ( الوجه الثالث ) قالوا : المراد بهذه العبارة السيف ، وهو يبلغ في الطول ذلك المقدار ، فيكون كناية عن شجاعته ( الوجه الرابع ) أن المراد الخيزرانة التي كان الخلفاء يسكونها بأيديهم ، وكل هذه الوجوه تعسف وخبط ، ونرجح أنه إنما قصد ما ذكره ابن دريد في قوله : « ويقال : غلام خماسى ؛ إذا أيقع » اه ، وما قال في الصحاح : « غلام رباعى وخماسى ، أى : طوله خمسة أشبار وأربعة أشبار ، ولا يقال : سداسى ولا سباعى ؛ لأنه إذا بلغ ستة أشبار أو سبعة أشبار صار رجلاً ، والغلام إذا بلغ خمسة أشبار تخيلوا فيه الخير والشر » اه ، وما قال ابن منظور : « ابن شمىل : غلام خماسى ورباعى ، طال خمسة أشبار وأربعة أشبار ، وإنما يقال خماسى فيمن يزداد طولاً ؛ قال الليث : الخماسى والخماسية من الوصائف : ما كان طوله خمسة أشبار ، ولا يقال سداسى ولا سباعى ؛ إذا بلغ ستة أشبار وسبعة ؛ قال ابن سيده : غلام خماسى : طوله خمسة أشبار ، وقال الراجز :

فَوْقَ الْخُمَاسِيِّ قَلِيلًا يَفْضُلُهُ أَدْرَكَ عَقْلًا وَالرَّهَانَ عَمَلُهُ

والأنتى خماسية» اه ، وقول الفرزدق « يدنى خوافق » الخوافق : جمع خافقة ، وأراد بها الرايات ، يقال خفقت الراية - من بابى ضرب ونصر - إذا تحركت واضطربت « معتبط الغبار » - بالعين والطاء

وقوله :

١٣٣ - وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَنَا ثَلَاثُ الْأَتَانِي وَالذِّيَارُ الْبَلَاغُ

المهملتين - الموضع الذي لم يقاتل فيه من قبل أن يقاتل فيه هو ، ولم يثر أحد غباره من قبله ، ويروى في مكان هذا البيت :

يُدْنِي كِتَابَ مِنْ كِتَابٍ تَلْتَقِي فِي ظِلِّ مُعْتَرِكِ الْعَجَّاجِ مُثَارِ

الإعراب : « ما » نافية « زال » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر يعود إلى يزيد « مذ » ظرف مبني على السكون في محل نصب على الراجح ، يتعلق بما زال ، وقيل : هو في محل رفع مبتدأ وخبره لفظ زمان مضاف إلى الجملة الفعلية ، ويكون التقدير : أول حالاته زمان عقدت إلخ ، وهو تكلف « عقدت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يدها » فاعل ، والضمير مضاف إليه « إزاره » مفعول به ، والضمير مضاف إليه « فسما » الفاء عاطفة ، سما : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى يزيد « فأدرِك » مثل السابق « خمسة » مفعول به « الأشبار » : مضاف إليه ، وخبر « زال » هو جملة « يدني خوافتق » من الفعل والفاعل والمفعول ، في البيت الذي بعده

الشاهريه : قوله « خمسة الأشبار » حيث جرد لفظ العدد المضاف إلى المعدود من أداة التعريف ، واكتفى بتعريف المضاف إليه ، وهو حجة على الكوفيين الذين ذهبوا إلى جواز الجمع بين تعريف المضاف والمضاف إليه بأداة التعريف ، مستندين إلى قول بعض العرب : الثلاثة الأثواب ، والمشهور الذي يكثر مجيئه هو ما اعتمده البصريون ، هذا فوق ما يلزم على مذهب الكوفيين من الجمع بين تعريفين في كلمة واحدة ؛ وبيان ذلك أن المضاف إذا لم يكن صفة يتعرف بإضافته إلى المعرفة ، و « أل » من المعارف ، فإذا قلت « الخمسة الأشبار » كنت قد جمعت على لفظ « الخمسة » بين الإضافة إلى المعرفة و « أل »

١٣٣ - البيت لدى الرمة - غيلان بن عقبة - وقيله :

أَمَنْزَلَتِي حَيٍّ ، سَلَامٌ عَلَيْكُمَا هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ... .. البيت ، وبعده :

تَوَهَّمْتُهَا يَوْمًا فَقُلْتُ لِصَاحِبِي وَلَيْسَ بِهَا إِلَّا الطَّبَاءُ الْخَرَّاضِعُ

قَفِ الْعَيْسَ نَنْظُرُ نَنْظُرَةً فِي دِيَارِهَا وَهَلْ ذَاكَ مِنْ دَاءِ الصَّبَابَةِ نَافِعُ

اللافة : « أمزلتى » يريد بمنزلتها مكاني نزولها في الشتاء والصيف « الأزمن » جمع زمن بفتحيتين - وهو جمع على خلاف القياس ؛ فإن قياس الفعل - بفتح الفاء والعين - نحو جمل ، وجبل ، وفرس ، وسبب ، وأسد ، وذكر - أن يجمع في القلة على أفعال وفي الكثرة على فعال - بكسر الفاء - أو فاعول - بضم الفاء - فتقول : أجمال وأجبال وأفراس وأسباب وآساد ، في جمع

وأجاز الكوفيون « الثلاثة الأثواب » تشبيهاً بـ « الحسن الوجه » ؛ قال الزمخشري :  
« وذلك بمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء » .  
وإذا كان العدد مركباً ألحقت حرف التعريف بالأول ، تقول : « الأحد عشر درهماً » ،

القلة ، وتقول : جمال وجبال وأسود وذكور ، في جمع الكثرة ، وقوله « يرجع » هو بفتح ياء المضارعة أفصح من ضمها ، قال الله تعالى : ( فإن رجعت الله ) ومعناه يرد أو يعيد « العمى » هو كذلك في رواية الأكثر ، ومعناه الالتباس وخفاء المعالم وانطماس الآثار ، ورواه الشارح « العنا » بالنون - وهو المشقة والتعب « الأثافي » الحجارة التي توضع عليها القدور ، وهي ثلاثة ، وواحدتها أفنية - بضم الهمزة أو كسرهما وبعدها ثاء مثلثة ساكنة ففاء مكسورة فياء مشددة - وتجمع أيضاً على أثافي - بتشديد الياء - ويقولون : رماه الله بثلاثة الأثافي ، وهم يريدون رماه بدهاية ، وأصلها الجبل ؛ وذلك لأنهم إذا لم يجدوا الحجر الثالث وضعوا حجرتين وأسندوا القدر إلى الجبل « البلاقع » جمع بلقع - بفتحين بينهما سكون - وهي الخالية من السكان التي لا أنيس بها

الإعراب : « هل » حرف استفهام « يرجع » فعل مضارع « التسليم » مفعول به « أو » عاطفة « يكشف » فعل مضارع معطوف على يرجع « العمى » مفعول به « ثلاث » فاعل ، فإن كان الفعلان معطوفين فهما بحاجة إلى فاعل واحد ، وإن كان المعطوف جملة على جملة احتاجت كل جملة إلى فاعل ، فكان من باب التنازع ، وتجويز الأمرين هو ما اختاره الكسائي وهشام والسهيلي ؛ فأما على ما اختاره جمهور البصريين فلا يجوز إلا عطف الفعل الثاني على الأول وجعل الفاعل لهما « الأثافي » مضاف إليه « والديار » معطوف على ثلاث « البلاقع » نعت للديار

الشاهد فيه : قوله « ثلاث الأثافي » حيث عرف المعدود بالألف واللام ، واكتفى بذلك عن تعريف اسم العدد بهما ؛ من جهة أنه إذا كان المضاف إليه معرفة ، فالمضاف معرفة بإضافته إلى المعرفة ، وهو دليل للبصريين ، على ما بيناه في الشاهد السابق ، وكان أبو العباس المبرد يقول : « هذا الذي لا يجوز غيره » اه ، قال جار الله الزمخشري : « قضية الإضافة المنعوية أن مجرد لها المضاف من التعريف ، وما تقبله الكوفيون من قولهم : الثلاثة الأثواب ، والخمسة الدراهم ، فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء ، وقال الفرزدق :

وقال ذو الرمة :  
ثلاث الأثافي والديار البلاقع ❖ اه كلامه ، وهي العبارة التي أشار إليها الشارح العلامة ، وقال موفق الدين ابن يعيش : « فأما الخمسة الأثواب والأربعة الغلمان فهو شيء صار إلى جواز الكوفيين ، فأما على أصل أصحابنا فإذا قلت : ثلاثة دراهم ، وأردت تعريف الأول منهما عرفت الثاني ؛ لأن الأول يكون معرفة بما أضفته إليه ، ألا ترى أنك تقول : هذا غلام رجل ، فيكون نكرة ، فإذا أردت تعريفه قلت : هذا غلام الرجل ، وكذلك : ثلاثة الدراهم ، وخمسة الأثواب » اه

و « الأثنتا عشرة جارية » ولم تلحقه بالثاني ؛ لأنه بمنزلة بعض الاسم ؛ وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون ؛ فقالوا « الأحد العشر درهما » ، و « الأثنتا عشرة جارية » ؛ لأنهما في الحقيقة اسمان ، والعطف مراد فيهما ، ولذلك بنيا ، ويدل عليه إجازتهم « ثلاثة عشر » و « وأربعة عشر » ، وتاء التأنيث لاتقع حشوا ، فلولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك ؛ ولا يجوز « الأحد العشر الدرهم » ؛ لأن التمييز واجب التنكير ، نعم يجوز عند الكوفي ، وقد استعمل ذلك بعض الكتاب

وإذا كان معطوفا عرفت الاسمين معا ، تقول : « الأحد والعشرون درهما » ؛ لأن حرف

العطف فصل بينهما .

واعلم أن في تعريف المضاف قد يكون المعرف إلى جانب الأول كما تقدم ، وقد يكون بينهما اسم واحد ، نحو « خمسين ألف » ، وقد يكون بينهما اسمان ، نحو « خمسين ألف دينار » وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء ، نحو « خمسين ألف دينار الرجل » وقد يكون بينهما أربعة أسماء ، نحو « خمسين ألف دينار غلام الرجل » ، وعلى هذا ، ولو قلت « عشرون ألف رجل » امتنع تعريف المضاف إليه ؛ لأن المضاف منصوب على التمييز ، فلو عرف المضاف إليه صار المضاف معرفة بإضافته إليه ، والتمييز واجب التنكير ، نعم يجوز ذلك عند الكوفيين ، ولو قلت « خمسة آلاف دينار » جاز تعريف المضاف إليه ، نحو « خمسة آلاف دينار » ، وكذلك حكم المائة ؛ لأن مميزها يجوز تعريفه كما عرفت ، ولا تعرف الآلاف لإضافتها ، والله أعلم

## الابتداء

المبتدأ : هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة : مُخْبِرًا عَنْهُ ، أَوْ وَصَفًا رَافِعًا  
لمستغنى به .

فالأسم يشمل الصريح ، والمؤول ، نحو « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » و « تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِيَّ  
خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »<sup>(١)</sup>

(١) اعلم أن ههنا أربعة أمور (الأمر الأول) : أن المراد بالاسم المؤول بالصریح المصدر الذى  
ينسبك من الفعل والحرف المصدرى ، سواء أكان الحرف السابق « ما » المصدرية نحو « ما فعلت  
حسن » ونحو « ما تفعل مرضى عنه » أم كان حرف المصدر « أن » نحو « أن ترد الماء بماء  
أكيس » ونحو قوله تعالى : ( وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ) أم كان الحرف السابق هو همزة  
التسوية بعد سواء نحو « سواء على أقمت أم قعدت » ونحو قوله تعالى : ( سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ  
أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ ) ونحو قوله جلت كلمته : ( سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَضْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ) ،  
(الأمر الثانى) : أن رأس هذه الحروف وأمها هو أن ، ولذلك لا يقدر سواه إذا لم يوجد فى الكلام  
حرف سابق ، وهو مع كونه رأس هذه الحروف والأصل فى هذا الباب ضعيف العمل ، ولذلك  
إذا حذف لم يبق عمله - وهو النصب - فى الفعل ، بل ينبغى أن يزول عمله ويرتفع الفعل ،  
(الأمر الثالث) : أن هذا المثل يروى على ثلاثة أوجه : أولها « لأن تسمع بالمعيدى خير من أن تراه »  
بلام الابتداء وأن المصدرية ، وهذه الرواية لا غبار عليها ، وذلك لأن المبتدأ فيها مصدر منسبك  
بواسطة حرف موجود فى الكلام ، وثانيها « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » بنصب الفعل  
المضارع مع حذف أن ، وفى هذه الرواية شذوذ من جهة حذف الحرف المصدرى الضعيف وبقاء  
عمله ، وثالثها « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » برفع المضارع بعد حذف أن ، وقد جاءت  
هذه الرواية على الأصل فى حذف الحرف المصدرى من زوال عمله؛ وقد اختلفت العلماء فى تحريكها  
فذهب أكثرهم إلى أن الحرف المصدرى مقدر لسبك الفعل بالمصدر حتى يقع مبتدأ ؛ وذهب قوم  
إلى أن الفعل إذا أريد به مجرد الحدوث صح أن يسند إليه ويضاف إليه ، ولا حاجة إلى تقدير  
حرف مصدرى ، ويكون من بابة استعمال اللفظ فى جزء معناه ، وذلك لأن الفعل يدل على الحدث  
الذى هو مدلول المصدر وعلى الزمان ؛ وقد جرد ههنا من الدلالة على الزمان ، واقتصر فيه على  
الجزء الأول (والأمر الرابع) : أن المثال الذى ذكره الشارح مثل من أمثال العرب يضرب لمن  
يكون خبره والحديث عنه أفضل من مرآه ، وأول من قاله هو المنذر بن ماء السماء (وانظر حديثه  
فى الجزء الأول من مجمع الأمثال للميدانى ص ١١٣ طبع بولاق)

والعارى عن العوامل اللفظية مُخْرَجٌ لنحو الفاعل واسم كان :  
وغير الزائدة لإدخال نحو : بِحَسَبِكَ دَرَهُمْ ، و « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ (١) »

(١) اعلم أنا نرى العرب ربما زادت حرفاً من حروف الجر مع المبتدأ فيتأثر لفظه به ، ومعناه باق على أنه متجرد ليكون مسنداً إليه ومحدثاً عنه ؛ وقد لا يقصدون بهذا الحرف الذى يزيدونه للدلالة على معنى من المعانى التى يستعمل فيها الحرف فى غير هذا الموضع ، وربما قصدوا به للدلالة على معناه الذى ينبىء عنه ويدل عليه ، ولكنهم لا يعلقونه بفعل ولا باسم ، ولا يبنون له فعلاً ولا اسماً يتعلق بأحدهما ، كما يبنون ذلك مع غيره ؛ من قبل أنهم لو قصدوا بذلك الحرف معناه وذكروا له ما يرتبط به أو نوه لكان الحرف مع مصحوبه حديثاً وخبراً ؛ فأنقلبت عليهم مقاصدهم من الكلام ؛ وسنتكلم من ذلك على أربعة أحرف : حرفين من النوع الأول ، وهو الذى يسميه النحاة الحرف الزائد ، وهما الباء ومن ، وحرفين من النوع الثانى ، وهوالذى يسميه النحاة الحرف الشبيه بالزائد ، وهما ربّ ولعلّ

فأما الباء : فنحن باء الكلام على زيادته أمام كلام مضطرب يتعب الباحث ويجهده ، وسنحاول بقدر الاستطاعة تقريب مسافة الخلف بين أسلافنا رحمهم الله

نصّ الرضى رحمه الله فى شرح الكافية على أن الباء لاتزاد مع المبتدأ زيادة مضطربة من غير شدوذ إلا أن يكون ذلك المبتدأ لفظ حسب ، قال ( ٢ : ٣٠٥ ) « وتزاد قياساً أيضاً فى المرفوع فى كل ما هو فاعل لكفى ومتصرفاته وفى فاعل أفعل فى التعجب على مذهب سيبويه ؛ وفى المبتدأ الذى هو حسبك » اه ، وتراه يمثل لتلك الزيادة فى باب المبتدأ والخبر بقوله « نحو بحسبك زيد » فدلّ كلامه فى الموضعين على أنه يرى زيادتها فى هذا اللفظ ولو كان خبره معرفة عالماً ، ونص على مثل ذلك الزمخشري فقال : « وتزاد فى المرفوع كقوله تعالى : ( كفى بالله شهيداً ) وبحسبك زيد » اه ؛ وقال ابن يعيش : ( ٨ : ٢٣ ) : « وجملة الأمر أن الباء قد زيدت فى مواضع مخصوصة ، وذلك مع المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، والمفعول ، وفى خبر ليس وما الحجازية ؛ أما زيادتها مع المبتدأ فى موضع واحد ، وهو قولهم : بحسبك أن تفعل الخير ، معناه حسبك فعل الخير ، وقال الشاعر :

بِحَسَبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ

كأنه قال : حسبك علمهم ، ولا يعلم مبتدأ دخل عليه حرف جرّ فى الإيجاب غير هذا الحرف ، فأما فى غير الإيجاب فقد جاء غير الباء « اه ، وكلامه لا يخرج عما دلت عليه عبارة الرضى ، وأنت تراه قد مثل بمثل فى المبتدأ معرفة ؛ واستشهد بيت فيه المبتدأ معرفة أيضاً ؛ لأن المصدر المؤول معرفة ؛ إذ هو مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم أو مصدر الفعل مضافاً إلى الفاعل ، ثم إنه قد قال فى تأويله « حسبك فعل الخير ، وحسبك علمهم » كما سمعت ، ومن شواهد هذه المسألة ما روى عن



.....

النبي صلى الله عليه وسلم : « بحسب المرء إذا رأى منكرا لا يستطيع له تغييرا أن يعلم الله أنه له منكر » و « بحسب امرئ من الإيمان أن يقول : رضيت بالله ربا ، وبمحمد رسولا ، وبالإسلام ديننا » و « بحسب امرئ من الشر أن يشار إليه بالأصابع في دين أو دنيا إلا من عصمه الله » و « بحسب امرئ يدعو أن يقول : اللهم اغفر لي وارحمني وأدخني الجنة » و « بحسب أحماني القتل » وفي أمثال العرب : **بِحَسْبِهَا أَنْ تَمْتَذِقَ رِعَاؤُهَا** ؛ وقال شاعر الحماسة :

**بِحَسْبِكَ أَنْ قَدْ سُدَّتْ أَخْزَمَ كُلَّهَا لِكُلِّ أَنْاسٍ سَادَةٌ وَدَعَائِمٌ**

هذا الذي سمعت هو كلام المتقدمين إلى طبقة ابن الحاجب والزخشرى والرضي وابن يعيش ؛ فأما المتأخرون فقد ذهبوا مذاهب شتى : فمنهم من قيد إطلاق المتقدمين في الخبر بما لا يوافق تمثيلهم ، ومنهم من عكس الرأي فأنكر أن يكون هذا الذي ذكروه وما يشبهه من باب زيادة الباء مع المبتدأ ، ومنهم من استدرك على المتقدمين فزاد على ما ذكروه مواضع أخرى ، وسرى تفصيل ذلك فيما يلي :

ذهب ابن مالك وجماعة إلى أنه يشترط أن يكون الخبر الذي يخبر به عن « حسبك » إذا زيدت معه الباء نكرة ، كأن تقول : « بحسبك درهم » أو « بحسبك رجل واحد » فإن كان معرفة فالمعرفة هي المبتدأ والباء زائدة في الخبر ، وشبهة هؤلاء أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة والأصل في الخبر أن يكون نكرة ، فإذا اجتمع في الكلام نكرة ومعرفة حمل النكرة على أنها الخبر والمعرفة على أنها المبتدأ رعاية لهذا الأصل ؛ سواء أ كانت النكرة قد تخصصت أم لم تكن ؛ ونحن إن سلمنا لهم هذا الأصل على هذا الإطلاق الذي ذكروه نرى أنه لزمهم مخالفة أصل آخر صرحوا باعتباره وهو أن الباء لاتزاد في الخبر الموجب إلا في شذوذ ؛ وليس يحسن التخرج على ما يؤدّى إلى هذا المحذور

وذهب السيوطي تبعاً لشيخه الكافيجي إلى أن الباء الداخلة على « حسب » زائدة في الخبر على أية حال ، سواء أ كان ما بعده نكرة أم معرفة ؛ واستحسن هذا التخرج أي استحسان ، وبالغ في إطاره والتدح به ؛ وشبهته فيما زعم أن « حسبك » في معنى المشتق ؛ والمشتق هو الحقيق بالإخبار به ؛ لأنه موضع الفائدة ؛ ويلزم على هذا زيادة الباء في الخبر الموجب ، والإخبار بالنكرة عن المعرفة إذا كان ما بعده معرفة

ويتجه عندي كل الاتجاه - جمعا بين هذه الأدلة ، ومراعاة لهذه الأصول ، واحتراما لرأي قدامى الباحثين - أن نعتبر الباء زائدة في المبتدأ على أية حال ؛ ثم إن كان ما بعده معرفة فهذه المعرفة فاعل أغنى عن الخبر ، وإن كان ما بعده نكرة فهذه النكرة خبر المبتدأ ؛ والأخذ بهذا الرأي لا يلزم عليه الإخبار بالمعرفة عن النكرة ، ولا زيادة الباء في الخبر الموجب ؛ فأما حديث

الاشتقاق والجمود فأهون من أن يعتذر عنه ؟ وفي مراعاة اللفظ ما يدفع عنك التردد ويباعد بينك وبين الحيرة ويحسبك الشك والارتباب

فأما جمال الدين بن هشام فلم يقف عند ما رسمه للمتقدمون ، ولا وقف مما ذكره موقف ابن مالك ، ولم يكتف بأن يطلق قول العلماء الأولين إطلاقاً ؛ بل قرّر ما قالوه مطلقاً من كل قيد ، وزاد على هذا الموضع موضعين آخرين : أولهما المبتدأ الواقع بعد « إذا » الفجائية في نحو « خرجت فإذا يزيد » ونحو « بينا أنا أمشي إذا بعلى مقبل » وثانيهما للمبتدأ الخبر عنه بكيف في نحو « كيف بك إذا قدم الأمير » وقد أنكر عليه هذين الموضعين غير واحد ممن شرح كلامه وزعموا أن زيادة الباء في هذين الموضعين شاذة لا ينداس عليها ، وحجّتهم أن الرضى صرّح في كلامه بأخصار زيادتها مع المبتدأ في لفظ « حسب » ، وكأهم فرضوا أن الرضى رحمه الله قد استقرأ جميع الأساليب ولم يفته شيء منها ، وأنه ليس للتأخر أن يزيد فيما قاله السلف إذا أمكنه التتبع من الزيادة ؛ وإني أفرر أني قد بحثت لهذين الموضعين على شواهد من كلام العرب فلم أهد إلى ذلك ، ولعلي بالغ هذه الأمتية إن شاء الله ، وكل ما عثرت عليه أني وجدت في أخبار عبد الله بن علقمة من كتاب الأغاني<sup>(١)</sup> حديثاً عن ابن عاصم عن أبيه يقول في أوله : « فيدنا نحن نسير إذا بقى يسوق ظعائن » وحديثاً عن خالد بن الوليد يحدث به النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيه : « فتبعناهم تطاهم فإذا بغلام له ذوائب على فرس ذنوب في أخريات القوم »

وحكى صاحب التاموس عن الفراء أنه يقال : « كيف لي بفلان » ؛ فكيف عندي خبر ، والباء زائدة ، وضمير المتكلم مبتدأ ، واتصل لمكان الباء ، ولي : متعلق بمحذوف حال

وقد خرج جماعة من العلماء بعض ماورد من النصوص على زيادة الباء مع المبتدأ ؛ وليس شيء منها بواحد مما ذكرنا من المواضع ؛ فمن ذلك تخرج سيبويه رحمه الله قوله تعالى : ( يا أيكم المفتون ) ذهب إلى أن « أيكم » مبتدأ والباء معه زائدة ، ولم يرتض ذلك أبو الحسن الأخفش ، بل زعم أن الباء أصلية تتعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « المفتون » مبتدأ مؤخر ؛ ثم اختلف النقل عنه ؛ فقال قوم : معنى الباء السببية ، و « المفتون » مصدر جاء على صيغة اسم المفعول ، وقال قوم : معنى الباء الظرفية ، و « المفتون » اسم مفعول ؛ والذي حمل سيبويه رحمه الله على تخرجه أمران . الأول : أن محي المصدر على صيغة المفعول لم يثبت عنده ، وإن كان قد ثبت عند سواه قليلاً كالمعسور والميسور والمعتول والمجاود والمخوف ، والثاني : أن سياق الآية الكريمة يقتضى أن الاستفهام إنما هو لطلب تعيين الشخص الذي وقعت عليه الفتنة من بين المخاطبين ، فلم يكونوا يريدون أن يعلموا الذي وقعت الفتنة بسببه كما هو المعنى فيما ذكر أولاً عن أبي الحسن ، ولم يكونوا يريدون

(١) انظر ( ج ٧ ص ٢٨٨ س ١٤ و ص ٢٨٩ س ٨ ) طبع مطبعة دار الكتب المصرية .

أن يعملوا استقرار النبي وقعت عليه الفتنة في فريق من بين جماعات متعدّدة كما هو المعنى فيما ذكر عنه ثانياً ؛ لذلك كان تخرّيج سبويه أدق وأكثّر موافقة للسياق ، ومن ذلك تخرّيج ابن عصفور قوله صلى الله عليه وسلم : « يامعشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة فليتزوّج .. ومن لم يستطع فعليه بالصوم » ذهب إلى أن « عليه » متعلق بمحذوف خبر مقدّم ، و « بالصوم » مبتدأ مؤخر زادت معه الباء ، وذهب غيره إلى أن « عليه » اسم فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، و « بالصوم » مفعول به زادت معه الباء ، وهو حسن من جهة المعنى ؛ فإنه يصير معناه : فليزّم الصوم ، ولكن الصنعة تأباه ؛ أفلست ترى أنهم فسروه بفعل مضارع مقترن بلام الأمر ، مع أنهم يقرّرون أنه اسم فعل أمر ، والمعهود أن ينوب اسم فعل الأمر عن « افعل » كما جاء في قوله تعالى : ( عليكم أنفسكم ) ولكنهم لما تورّطوا في نقد ابن عصفور ورأوا الهاء التي في « عليه » للغائب فزعوا إلى لام الأمر يقرنونها بفعل الغائب ؛ وهو تكاف وارتكاب للضعف مع إمكان الجادة فأما الحرف الثاني مما يزداد مع المبتدأ وهو « من » - فقد اشترط سبويه وجمهرة البصريين لزيادة « من » مع المبتدأ ومع سائر ما تزداد معه شرطين : أولهما أن يتقدّما نفي أو استفهام بهل ، وثانيهما أن يكون مدخولها نكرة ؛ فأما النفي فكقول النابغة الندياني :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً سَكِي أَسْأَلُهَا عَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ  
وقول وجيبة بنت أوس الضبية :

وَمَا لِي إِنْ أَحْبَبْتُ أَرْضَ عَشِيرَتِي وَأَبْغَضْتُ طَرْفَاءَ الْقُصَيْبَةِ مِنْ ذَنْبٍ  
وقول شاعر الحامسة :

وَمَا لِي مِنْ ذَنْبٍ إِلَيْهِمْ عَلِمْتُهُ سِوَى أَنِّي قَدْ قُلْتُ يَا سَرْحَةَ أَسْمِي

وقول الله تعالى : ( مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ) وأما الاستفهام فكقوله تعالى : ( هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ ) وقوله : ( هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ) وقوله : ( فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا )

وذهب الكوفيون وأبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز زيادة من في الخبر المحض ، موجبا كان أو منقيا ، سواء أكان مدخولها نكرة أم معرفة

فأما القول على زيادة ربّ فإنه يستدعى أن تقدّم لك بين يديه كلمة موجزة ؛ فنقول : لست تجهل أن النكرة المحضة لايجوز الابتداء بها ، وأنه إنما يصح الابتداء بالنكرة إذا خست أو عمت ، فأما تخصيصها فبالإضافة أو الوصف أو العمل أو نحو ذلك ، بحيث يقل شيوعها وانتشار

.....

معناها ، وأما تعميمها فبتقديم الاستفهام أو النفي عليها أو نحو هذا ، بحيث تشمل جميع أفرادها دفعة واحدة بدلا من شمولها هذه الأفراد على سبيل البدل واحدا مكان واحد ، كما هو الأصل في وضع النكرات ؛ ثم إن النكرة إذا خصصت بالوصف قلّ الشيعوع في معناها على نحو ما بينا ، وقد تقع هذه النكرة الموصوفة مبتدأ ، وقد يكون من الغرض تقوية المعنى العام الذي دلّ اقترانها بالوصف عليه ، وهو قلة الشيعوع ، فإن قصد قاصد إلى ذلك زاد « ربّ » قبل النكرة الموصوفة ؛ لأنّ من معاني « ربّ » التقليل ، فتكون الغاية التي قصد إليها - وهي تأكيد التقليل وتقويته - قد أمكن بلوغها بهذه الكلمة

ومن هنا تعلم أن « ربّ » لا تدخل إلا على النكرة الموصوفة ، وهذا الوصف قد يكون مفردا ، وقد يكون جملة اسمية أو فعلية ، وقد يكون مذكورا ، وقد يكون مقترا منويا  
ومن هنا نعلم أيضا أن مدخول « ربّ » يكون مبتدأ ؛ كما أنه قد يكون مفعولا به ؛ فيكون مبتدأ إلا أن يكون مابعد جملة فعلية فعلها متعد لم يستوف مفعوله

وقد خالف فيما قدّمنا من الكلام طائفتان من العلماء : الطائفة الأولى : الكوفيون ؛ ذهبوا إلى أن « ربّ » نفسها هي المبتدأ ، وليست حرفا فضلا عن أن يكون زائدا ، واستدلوا على ذلك بالسمع وبالقياس : أما السماع فما رووه من قول العرب : « ربّ رجل ظريف » برفع ظريف ، وقول ثابت قطنة يرثي يزيد بن المهلب بن أبي صفرة :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ

زعموا أن « ربّ » في هذين مبتدأ ، والاسم المحفوض بعده مضاف إليه ، والاسم للرفع بعد ذلك خبر المبتدأ ؛ وأما القياس فقد زعموا أن « ربّ » كلمة أشبهت « كم » في معناها ، وفي ترددها بين الدلالة على التقليل والتكثير ، ونحن نعلم أن « كم » اسم ؛ فوجب أن تكون « ربّ » كذلك ؛ وقد أيد الرضى رحمه الله هذا القياس واستحسنه ؛ ولكنه لم يوافقهم في مذهبهم جملة وتفصيلا ؛ بل عنده أن « ربّ » اسم ، وهي عنده مبتدأ لا خبر له ؛ ولا حجة لهم فيما استدلوا به : أما السماع فلا أن محمله على غير الوجه الذي ذكره ؛ لأننا نقول : ربّ حرف دال على التقليل ، والمجرور بعده مبتدأ ، والمرفوع بعد ذلك خبر مبتدأ محذوف ، وهذه الجملة في محل جر نعت لمجرور ربّ أو في محل رفع على الإنباع للمحل ، وخبر المبتدأ الذي هو مجرور ربّ محذوف ، وأما ما ذكرتم من القياس فباطل من وجوه (الأول) أن دلالة الشيء على معنى يدلّ عليه شيء آخر لا يلزم منها اتحادها في النوعية ؛ فكمن حرف يدلّ على معنى يدلّ عليه فعل ، وكمن اسم يدلّ على معنى يدلّ عليه فعل ، وكمن حرف يدلّ على معنى يدلّ عليه اسم ( والوجه الثاني ) أنا لانسمل استواء

« ربّ » و « كم » في معناها ؛ لأن التقليل أصل في « ربّ » والتكثير أصل في « كم » ؛ ودلالة الأولى على التكثير خارجة عن الأصل كدلالة الثانية على التقليل ( والوجه الثالث ) أنا إنما حكمنا على « كم » بأنها اسم حين رأيناها تقبل علامات الأسماء ؛ فهي تقبل حرف الجرّ ؛ فنقول « بكم درهم اشترت ثوبك » وتضاف إليها الأسماء الظاهرة ؛ فنقول « ثياب كم رجل عندك » ونحو ذلك ؛ و « ربّ » لا تكون بهذه المنزلة ؛ فلزم ألا يتفقا في الحكم .

والطائفة الثانية من المخالفين الزجاج وجماعة من النحاة ؛ زعموا أن « ربّ » لاتصل بالمبتدأ وإنما يكون مدخولها مفعولا به ، وشواهد العربية تنادي بفساد هذا الرأي .

ومن شواهد دخول « ربّ » على المبتدأ الموصوف باسم مفرد قول امرئ القيس :

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سَيِّئًا يَوْمٍ بِدَارَةِ جَلْجَلٍ

وقوله أيضا :

أَلَا رَبَّ خَصَمٍ فِيكَ أَلْوَى رَدَدْتُهُ نَصِيحٍ عَلَى تَعْدَالِهِ غَيْرِ مُؤْتَلٍ

وقول جحدر بن مالك الحنفي :

فَإِنْ أَهْلِكَ فَرُبَّ فَتَى سَيْبِكِي عَلَى مُهَذَّبٍ رَخِصِ الْبَنَانِ

ومن شواهد دخول « ربّ » على المبتدأ الموصوف بجملة فعلية قول ضابي بن الحرث البرجمي :

وَرُبَّ أُمُورٍ لَا تَضِيرُكَ ضَايِرَةٌ وَلِلْقَلْبِ مِنْ مَحْشَاتِهِنَّ وَجِيبٌ

وقول الأعشى أبي بصير :

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالَ

وقول سويد بن أبي كاهل الشكري :

رُبَّ مَنْ أَنْصَجَتْ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ

وقول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٢٧١ ) :

أَلَا رَبَّ مَنْ تَعَشُّهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ

وقول عمرو بن قميئة :

يَا رَبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا رُحْنَ عَلَى بَغْضَائِهِ وَأَغْتَدِينُ

ومن شواهد دخول « ربّ » على المبتدأ الموصوف بجملة اسمية قول الشاعر ، وأنشده سيبويه :

أَلَا رَبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ ، اللَّهُ ، نَاصِحٌ وَمَنْ هُوَ عِنْدِي فِي الظُّبَاءِ السَّوَارِحِ

وقول لبيد :

\* يَا رَبِّ هَيْجًا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا \*

ومن شواهد دخول « رب » على النكرة التي حذف وصفها قول هند زوج أبي سفيان بن حرب :

لِلَّهِ عَيْنًا مَنْ رَأَى هُلْكًَا كَهْلِكَ رِجَالِيَهُ  
يَا رَبِّ قَائِلَةٌ غَدًا يَا لَهْفَ أُمَّ مُعَاوِيَةَ  
يَا رَبِّ بَاكِيَةٌ غَدًا فِي النَّائِبَاتِ وَبَاكِيَةٌ  
قَدْ كُنْتُ أَخْذَرُ مَا أَرَى فَالْيَوْمَ حَقَّ حِذَارِيَهُ

وقول الراجز (وقد تقدّم شرحه في ص ١٨ من هذا الجزء) :

يَا رَبِّ سَارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّ سَدَا إِلَّا ذِرَاعَ الْعَنْسِ أَوْ كَفَّ الْيَدَا

وقد يقال : إن جملة « بات » ومعمولاته صفة لسار ، والخبر هو المحذوف ، وقد يحمل على هذا بيت الأعشى وبيت ضانيء البرجمي .

فأما زيادة « لعل » مع المبتدأ فاعلم أن لعل حرف معناه الترجي ، وهو في لغة العرب جميعا مختص بالجملة الاسمية ؛ إلا أن تقترن به « ما » الزائدة الكافة على ما يأتي إن شاء الله في باب « إن » وأخواتها ، ولغة أكثر العرب نصب اسمها ورفع خبرها ؛ كما هو معلوم ، وقد ورد عن العرب لغتان أخريان : إحداهما نصب الاسمين بعدها ، وليست هذه اللغة من موضوع حديثنا في شيء ؛ واللغة الثانية لغة عقيل ، وهؤلاء يجرون ما بعدها ويبقون الخبر مرفوعا ؛ فلما رأى النحاة ذلك تأولوا اللغتين المختلفتين لغة دهاء العرب ، وقد اختلفوا في تأويل لغة عقيل التي نحن بصددنا ؛ فالجمهور على أن « لعل » فيها حرف جريشبه الزائد ؛ فهو دال على معناه الذي استقر له في لغة العرب كلهم ، ولكنه لا يحتاج إلى ما يتعلق به ، وقد روا ما بعده مبتدأ وخبرا ، كالذي قدروه بعد « رب » واعتبروا هذا الجر الذي أحدثه « لعل » شيئا لفظيا لاحقة له ، وهو في المحل أو التقدير مرفوع ؛ وبالغ الفارسي وجماعة في تخريج هذه اللغة ؛ فزعموا أنها حينئذ عاملة في الاسم والخبر النصب والرفع ، كما أنها كذلك في لغة الكثيرين ، وتحلوا لذلك تقدير محذوفات : أولها اسم لعل ، قدروه ضمير شأن ، والثاني : العامل الذي يقتضى جر الاسم الواقع بعدها ، قدروه حرف جر ، والثالث ما يربط ذلك المرفوع بما قبله ، قدروه في بعض الأحيان موصوفاً بذلك المرفوع ؛ وهذه كما ترى تكافات لاسبيل إلى احتمالها ، ومما ورد من هذه اللغة قول كعب بن سعد الغنوي (وقد سبق استشهاد الشارح به في ص ١٠٨) :

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ

وَمُحْبَرًا عَنْهُ أَوْ وَصَفًا إِلَى آخِرِهِ مَخْرَجَ لِأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ قَبْلَ التَّرْكِيبِ .  
 ورافعاً لمستغنى به يشمل الفاعل نحو « أَقَامَ الزَّيْدَانِ » ، ونائبه نحو « أَمَضْرُوبُ الْعَبْدَانِ »  
 وخرج به نحو « أَقَامَ » من قولك : « أَقَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ؛ فإن مرفوعه غير مستغنى به  
 و « أو » في التعريف للتنويع ، لالتريد ، أى : المبتدأ نوعان : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ  
 له مرفوع أغنى عن الخبر ، وقد أشار إلى الأول بقوله : ( مُبْتَدَأُ زَيْدٌ وَعَاذِرُ حَبْرٌ ) أى : له  
 ( إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ مَنْ أَعْتَدَرَ ) وإلى الثانى بقوله : ( وَأَوَّلٌ ) أى : من الجزئين ( مُبْتَدَأٌ  
 وَالثَّانِي ) منهما ( فَاعِلٌ أَعْنَى ) عن الخبر ( فِي ) نحو ( أَسَارِ دَانَ ) الرجلان ، ومنه قوله :  
 ١٣٤ — \* أَقَاتِنُ قَوْمٌ سَمَى أُمَّ نَوَوَا ظَعَنًا \*  
 وَقَالَ الْآخِرُ :

قَعْلَتْ أَدْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعُ الصَّوْتِ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمِعْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وقال الآخر :

لَعَلَّ اللَّهُ فَضَلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أُمَّكُمْ شَرِيمُ

١٣٤ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

\* إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مَنْ قَطْنَا \*

وهذا البيت من الشواهد التي لم تقف على نسبتها لقائل معين

اللفظ : « قاطن » اسم فاعل من قطن بالمكان - من باب قعد - إذا أقام « ظعنا » هو  
 بفتح العين : الاسم من ظعن - وبابه نفع - أى : ارتحل ، وبسكون العين : مصدر ذلك الفعل ،  
 وقيل : هو بالفتح والإسكان جميعاً مصدر ، ويمكن أن يقال : إنه ههنا مصدر ، وإن أصله سكون  
 العين ، ولكن الشاعر حركها بالفتح لكونها حرفاً من أحرف الخلق ؛ وقد اختلف الكوفيون  
 والبصريون في فتح ثاني الكلمة الساكن إذا كانت حرفاً من أحرف الخلق ؛ فذهب البصريون  
 إلى أنه سماعي يقتصر فيه على ماورد ، وأن كل ماورد منه لغة لبعض العرب ، وذهب الكوفيون إلى أنه  
 قياسي لا يوقف فيه عند ماسمع ؛ قال أبو الفتح بن جني في كتابه المحاسب (ص ٣٠) من نسخة مصورة بدار  
 الكتب المصرية تحت رقم ٥٦٣ (قراءات) : « ومذهب الكوفيين أنه يحرك الثاني لكونه  
 حرفاً حلقياً ؛ فيجيزون فيه الفتح ، وإن لم يسمعه ؛ كالبحر والبحر ، والصخر والصخر ، وماأرى  
 القول من بعد إلا معهم والحق فيه إلا في أيديهم ، وذلك أنني سمعت عامة عقيل تقول ذلك شائعا غير  
 مستكره ، ولا تقف فيه ، حتى لسمعت الشجري (هو أعرابي كان أبو الفتح يأخذ عنه) يقول :  
 أنا محجوم ، بفتح الحاء ، وليس أحد يدعى أن في الكلام مفعولاً ، بفتح الفاء ، وسمعت مرة يقول

وقوله :

١٣٥ — أَمُنَجَزِ أَنْتُمْ وَعَدًّا وَثِقْتُ بِهِ أَمْ أَقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهَجَ عُرُقُوبٍ؟

وقد قال له الطيب مص التفاح وارم بثقله : لقد كنت أبني مصه وعليه تغدو ، بفتح الغين ، ولا أحد يدعى أن في الكلام يفعل ، بفتح الفاء « اه

المعنى : يستفسر عن قوم سلمى التي يحبها ، أم باقون في مكانهم أم اعتزموا أن يرتحلوا

عنه ويفارقوه ؟ فإن كانوا قد نواوا الرحيل فما أعجب عيش الذي يبقى بعدهم ولا يلحق بهم

الإعراب : « أقاطن » الهمزة للاستفهام ، وقاطن : مبتدأ « قوم » فاعل لقاطن سد مسد

خبره ، ولكون المبتدأ مع فاعله المعنى عن الخبر في قوة الفعل والفاعل حسن أن يعطف على جملة

بأم البعالة جملة فعلية وهي قوله « أم نواوا ظعننا » وأم : حرف عطف ، ونواوا : فعل وفاعل ،

وظعننا : مفعول به « إن » شرطية « يظعنوا » فعل مضارع فعل الشرط ، وواو الجماعة فاعله

« فعجيب » الفاء واقعة في جواب الشرط ، عجيب : خبر مقدم « عيش » مبتدأ مؤخر ، والجملة

جواب الشرط في محل جزم « من » اسم موصول في محل جر بالإضافة إلى عيش ، وجملة « قطنا »

من الفعل وفاعلها المستتر فيه لا محل لها صلة « من » الموصولة ، والألف للإطلاق ، وليست للتثنية

الشاهد في : قوله « أقاطن قوم سلمى » حيث سد الفاعل — وهو قوله « قوم سلمى » —

مسد خبر المبتدأ — وهو قوله « قاطن » — لكونه وصفا يشبه الفعل ، وقد اعتمد على الاستفهام

فصار شبهه بالفعل قويا . وبيان ذلك أن اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف التي تقع

مبتدأ قد أشبهت الفعل من حيث المعنى ، لدلالاتها على الحدث الذي يدل عليه الفعل ، وهي في طبيعتها

أسماء تقبل علامات الاسم ؛ فتردد أمرها بين أن تعامل معاملة الأسماء بالنظر إلى حقيقة أمرها

وبين أن تعامل معاملة الأفعال فتسند إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالتها على معنى الفعل ؛ ثم ترجع ثانيا

هذين الوجهين ، بسبب دخول حرف النفي وحرف الاستفهام عليها ؛ وذلك لأن الأصل في النفي

والاستفهام أن يكونا بالنظر إلى أوصاف الدوات ، لابلانظر إلى الدوات أنفسها ؛ لأن الدوات يقل

أن تكون مجهولة ، والموضوع للدلالة على أوصاف الدوات وأحوالها هو الفعل ؛ لاجرم كان الأصل

في النفي والاستفهام عنه هو الفعل ، ومن ثمة لم يحز المصريون الاكتفاء بفاعل الوصف عن الخبر

إلا إذا اعتمد على ما يداني شبهه من الفعل : كالاستفهام هنا ، والنفي فيما يأتي

١٣٥ — وهذا البيت أيضا من الشواهد التي لم نقف على اسم قائلها ، ولا وجدنا لها سابقا

أو لاحقا

اللفظة : « منجز » اسم فاعل من قولهم : أنجز الوعد ؛ إذا عجل الوفاء به ، وباب الجرود

منه مثل قتل « اقتفيتم » سلكتم ، وتبعتم ، تقول : قفاه يقفوه ، إذا تبعه « نهج » طريق ،

وسبيل « عرقوب » اسم رجل يضرب به المثل في خلف الوعد ، ويذكرون له قصة مشهورة ،



ويكثر ذكره في كلام العرب شعرهم ونثرهم ؛ فمن النثر قولهم في المثل « شرّ ما أجاك إلى محنة عرقوب » ومن الشعر قول علقمة :

وَقَدْ وَعَدْتِكَ مَوْعِدًا لَوْ وَفَتْ بِهِ كَمَوْعِدِ عُرْقُوبِ أَخَاهُ بِيَتْرِبِ

وقول جيبهء الأشعري :

وَعَدْتِ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيدِ عُرْقُوبِ أَخَاهُ بِيَتْرِبِ

وقول كعب بن زهير في لاميته :

كَانَتْ مَوَاعِيدُ عُرْقُوبٍ لَهَا مَثَلًا وَمَا مَوَاعِيدُهَا إِلَّا الْأَبْطِيلُ

المعنى : يستفهم من قوم كانوا قد وعدوه شيئاً ؛ ليقين ما اعتزموه ، فيقول لهم : هل أتم على نية الوفاء بما وعدتم ، أم أنكم قد نويتم الإخلاف ؟

الإعراب : « أمنجز » الهمزة للاستفهام ، منجز : مبتدأ « أتم » فاعل سدّ مسد الخبر ، ومنجز اسم فاعل يعمل عمل فعله المتعدي « وعدا » مفعول لمنجز ، وجملة « وثقت به » في محل نصب صفة لقوله وعدا « أم » عاطفة ، وجملة « اقتفيتم » من الفعل وفاعله لا محل لها عطف على الجملة الابتدائية وفي هذا العطف ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق . وقوله « جميعا » منصوب على الحال من الضمير البارز الواقع فاعلا في قوله « اقتفيتم »

الشاهد فيه : قوله « أمنجز أتم » حيث سدّ الفاعل - وهو قوله « أتم » - مسد خبر المبتدأ - الذي هو قوله « منجز » - لكونه وصفا معتمدا على الاستفهام ، كما قررنا ذلك في الشاهد السابق .

هذا ، والفرق بين هذا الشاهد والذي قبله ، بعد اتحادهما في موضوع الاستشهاد ، من وجوه :

الوجه الأول : ان اسم الفاعل في البيت السابق مأخوذ من الفعل القاصر ، وفي هذا البيت

مأخوذ من الفعل المتعدي ؛ ومن ثمة نصب في هذا البيت مفعولا

الوجه الثاني : أن اسم الفاعل في البيت السابق مأخوذ من الفعل الثلاثي ، وهو في هذا

البيت مأخوذ من المزيد على الثلاثي

الوجه الثالث : أن الفاعل الذي أغنى عن الخبر في البيت السابق اسم ظاهر ، وفي هذا البيت

ضمير بارز منفصل ، وهو حجة على من ذهب إلى امتناع أن يكون الضمير البارز فاعلا يسدّ مسد

الخبر ؛ لأننا لو جعلنا الضمير مبتدأ مؤخرًا والوصف خبرا مقدما للزم عليه الإخبار بالمفرد عن الجمع ،

وهو لا يجوز ، ومثله في الرد على المانعين قوله تعالى : ( أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ )

إذ لو جعل « أنت » مبتدأ مؤخرًا للزم عليه الفصل بين « راعب » وما يتعلق به - وهو قوله

(وَقِسْ) على هذا ما أشبهه ، من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنى به .  
ثم لافرق في الوصف بين أن يكون اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة ،  
ولا في الاستفهام بين أن يكون بالهمزة ، أو بهل ، أو كيف ، أو مَنْ ، أو ما ، ولا في المرفوع  
بين أن يكون ظاهراً أو ضميراً منفصلاً .

(وَكَاسْتَفْهَمِ) في ذلك (التَّنْفِي) الصالح لمباشرة الاسم : حرفاً كان ، وهو ما ، ولا ،  
وإن ، أو اسماً ، وهو غير ، أو فعلاً ، وهو ليس ، إلا أن الوصف بعد « ليس » يرتفع على أنه  
اسمها ، والفاعل يعنى عن خبرها ؛ وكذا ما الحجازية ؛ وبعد « غير » يجر بالإضافة ، و « غير »  
هى المبتدأ ، وفاعل الوصف أغنى عن الخبر ؛ ومن التنفى بما قوله :

١٣٦ — خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ

« عن آلهتى » بأجنبي ، وهو « أنت » ؛ إذ المبتدأ أجنبي بالنسبة للخبر ، لأنه لا عمل للخبر فيه  
على الراجح ، ولا يلزم على جعل « أنت » فاعلاً شياً من ذلك ؛ لأن الفاعل بالنظر إلى عامله غير  
أجنبي ؛ لأن راعب حينئذ عامل في أنت ، ومثلهما قول الشاعر : \* خَلِيلِي مَا وَافٍ . . إلخ \*  
وسياتى مشروحاً بعد هذا ؛ وقال ابن قاسم : « إن مثل هذا البيت في الرد على من أنكرو وقوع  
الفاعل المعنى عن الخبر ضميراً قول الآخر :

فَمَا بَاسِطُ خَيْرًا وَلَا دَافِعٌ أَدَى عَنِ النَّاسِ إِلَّا أَنْتُمْ آلَ دَارِمِ

واعترضه الدماميني بأن الفصل في مثل هذا الموضع واجب ، ونقول : إن وجوب الفصل إنما هو  
بالنظر إلى الضمير المتصل ، ولا يمكن أن يدعى مدح امتناع وضع الاسم الظاهر في هذا الموضع  
١٣٦ — وهذا الشاهد أيضاً مما لم يتيسر لنا الوقوف على قائله

اللفظة : « واف » اسم فاعل من « وفى » بتخفيف الفاء — إذا أكمل « عهدي » العهد بين  
الرجلين : توثق ما بينهما ، وفى الأساس : عهد إليه — وبابه فهم — واستعهد منه ، إذا وصاه وشرط  
عليه « أقاطع » أهجر ، وأترك موذته

المعنى — يقول لصديقيه : إنكما إذا لم تكونا لى على أعدائى وتقاطعا من أقاطع من الناس  
من أجلي ؛ فإنكما لم تفتيا بما بيننا من عهد الصداقة والوداد ؛ لأن من علامة الصدق فى الحبة أن  
يكون الصديق لصديق صديقه صديقاً ولعدو صديقه عدواً

الإعراب : « خليلي » منادى بحرف نداء محذوف ، وهو منصوب بالياء لأنه مثنى ، وهو  
مضاف لياء المتكلم « ما » نافية « واف » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من  
التقاء الساكنين « بعهدى » متعلق بواف ، وياء المتكلم مضاف إليه « أنتما » فاعل بواف سد مسد

ومن النفي بغير قوله :

١٣٧ - - غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحَ اللَّهُوْ وَلَا تَقْتَرِرْ بِعَارِضِ سَلِمٍ

خبره « إذا » ظرف للزمان المستقبل « لم » نافية جازمة « تكونا » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، والألف ضمير الاثنين اسمه « لى » جار ومجرور متعلق بقوله « تكونا » واللام للتعليل « على من » متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص ، وجملة « أقطع » من الفعل المضارع وفاعله المستتر لاجل لها من الإعراب صلة الموصول المجرور محلا بعلى

الشاهد فيه : قوله « ماواف . . . أتما » حيث سدّ الفاعل - وهو الضمير البارز المنفصل الذى هو أتما - مسدّ خبر المبتدأ - وهو واف - ليكون المبتدأ وصفا معتمدا على النفي ، وفيه الردّ على من أنكر أن يكون الفاعل الذى يسدّ مسدّ الخبر ضميرا منفصلا ، ولا يجوز ههنا أن يكون الوصف خبرا مقدّما والضمير مبتدأ مؤخرا ؛ لاختلافهما إفرادا وتثنية ، فلم يبق إلا ما ذهبنا إليه قال ابن هشام : « وقوله تعالى : ( أرأغب أنت عن آلهتى ) وقول الشاعر :

✽ خليلي ماواف بعهدى أتما ✽ مما يقطع به على بطلان قول من ذهب إلى امتناع أن يرفع الوصف المكتفى بفاعل ضميرا منفصلا ؛ وذلك لأن القول بأن الضمير مبتدأ يؤدّى في البيت إلى الإخبار بالواحد عن المثني ، وفي الآية إلى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي » اهـ

وقال السماميني رحمه الله : « وقد أجيّب عن الأوّل بأنه يجوز أن يكون « أتما » مبتدأ وخبره الجملة الشرطية مع جواب الشرط المحذوف المدلول عليه بقوله ماواف بعهدى ، والتقدير : أتما يا خليلي إذا لم تكونا لى على من أقطع فما أحد واف بعهدى » اهـ ، أى : فتكون « ما » نافية ، و « واف » مبتدأ ، وقوله « بعهدى » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، و « أتما » مبتدأ ، والجملة بعده خبر مع ما ذكره . وهذا تكلف وإطالة في التقديرات

ثم قال : « ويجاب عن الآية بأن قوله تعالى « عن آلهتى » لا يتعلق بقوله راغب المذكور في الآية ، وإنما يتعلق بمحذوف مماثل ، والتقدير : أرأغب أنت راغب عن آلهتى » اهـ بإيضاح ، وهو تكلف أيضا

١٣٧ - وهذا الشاهد أيضا لم نقف على اسم قائله

اللفظة : « لاه » اسم فاعل من قولهم : لها يلهو ، إذا ترك وسلا وروّح عن نفسه بما لا تقتضيه الحكمة ، وبابه مثل قعد في لسان أهل نجد ، ومثل تعب في لسان أهل العالية ، والمراد هنا لازم معناه وهو الغفلة « اطرح » بتشديد الطاء ، على مثال افتعل من طرحه ؛ فأحدى الطاءين فاء الكلمة والثانية منقلبة عن تاء الافتعال - ومعناه اترك « سلم » بكسر السين ، وفتحها أيضا - أى : صلح وموادة ، وإضافة « عارض » إليه من إضافة الصفة للوصوف ، أى : بسلم عارض ، أى : طارىء حدث

المعنى : إن أعداءك ليسوا غافلين عنك ، بل هم يترصون بك الدوائر ، ويهتبلون فيك

الفرص؛ فلا تركز إلى الغفلة، ولا تغتر بما يبدو لك منهم من المهادنة وترك القتال؛ فإنهم يخادعونك بذلك؛ ليأخذوا أهبتهم، ويستعدوا لمنازلتك

**الإعراب:** «غير» مبتدأ «لاه» مضاف إليه «عداك» فاعل بلاه، سد مسدّ خبر المبتدأ، لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وإعراب الباقي ظاهر

**الشاهد في:** قوله «غير لاه عداك» حيث سدّ الفاعل - وهو قوله «عداك» - مسدّ خبر المبتدأ - وهو قوله «غير» - لكون المبتدأ مضافاً إلى الوصف الذي يرفع فاعلاً يعني عن الخبر، والمبتدأ هنا دالّ على النفي

**فإن قلت:** فكيف يعني الفاعل عن خبر المبتدأ مع أن المبتدأ ليس وصفاً؟  
**قلت:** للعلماء في ذلك ثلاثة تخريجات:

أحدها: - وهو أحسنها، وذهب إليه المحقق الرضى، تبعاً لملك النحاة الحسن بن أبي تزار، ولابن السجري - أنه لما كانت كلمة «غير» تدل على مخالفة ما بعدها لما قبلها، وجرت من أجل ذلك مجرى حرف النفي، وكانت مضافة إلى الوصف الذي من شأنه أن يكتفى بمرفوعه، وقد علم أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد؛ بدليل اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيت، والبناء، ونحو ذلك مما ستعرفه في باب الإضافة، فلما كان هذا هكذا جعل قوله «غير لاه عداك» بمنزلة أن تقول «ملاّه عداك»

**الثاني:** - وهو توجيه ابن جنى، وتبعه عليه ابن الحاجب - أن كلمة «غير» ليست بمبتدأ كما ذكرنا، وإنما هي خبر مقدم والوصف مضاف إليه، والمرفوع الذي ندعى أنه فاعل هو عندها مبتدأ مؤخر، فخالص التقدير عندها «عداك غير لاه» وذلك من الخطأ بحيث لا يخفى؛ فإن المبتدأ على زعمهما جمع، فكيف يخبر عنه بالمفرد؟ وأنت خير بأتهما قد أرادا التخلص من أيسر الأمور وأهونها فوقها في أمر لا يذهب إليه أحد؛ فإن مطابقة المبتدأ للخبر مما أجمعوا على لزومه في غير ما استثنوه بالإجماع أيضاً، وهذا يخرج به الشاهد عما جرى به ههنا له

**الثالث:** - وهو توجيه ابن الحشاب - أن كلمة «غير» ليست بمبتدأ كأنذهب إليه، وليست خبراً مبتدؤه المرفوع بعده كما ذهب إليه ابن جنى، وإنما هي خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام عنده: أنت غير لاه عداك، وفيه تكافؤ، وذلك لأن الأصل عدم الحذف، وكل تخريج لا يحوج إلى ادعاء مقدر لم يذكر في الكلام فهو أولى بالرعاية من التخرج الذي يحوج إليه، وهذا أيضاً يخرج البيت عما سبق له

ومثل هذا البيت في جميع ما ذكرنا قول أبي الطيب المتنبي يمدح بدر بن عمار:

لَيْسَ بِالْمُنْكَرِ أَنْ بَرَزْتَ سَبْقًا      غَيْرُ مَدْفُوعٍ عَنِ السَّبْقِ الْعِرَابُ

وقوله :

١٣٨ - غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

(وقَدْ يَجُوزُ) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفي أو استفهام (نَحْوُ فَأَنْزِ

أَوْ لَوْ الرَّشْدُ) وهو قليل جداً ، خلافاً للأخفش والكوفيين ، ولا حجة في قوله :

١٣٨ - البيت لأبي نواس الحسن بن هانيء الحكيم ، وبعده قوله :

إِنَّمَا يَرَجُو الْحَيَاةَ فَتَى عَاشَ فِي أَمْنٍ مِنَ الْمِحَنِ

والحسن بن هانيء من شعراء الدولة العباسية مدح الرشيد والأمين ؛ فهو ممن لا يحتج بقوله ، وإنما ذكر الشارح هذا البيت للتمثيل

اللفظة : « مأسوف » اسم مفعول من الأسيء ، وهو الحزن ، وبإبه طرب ، وزعم ابن الخشاب أنه مصدر جاء على صيغة اسم المفعول مثل الميسور والمعسور بمعنى اليسر والعسر ، ثم أريد به اسم الفاعل ، وستعرف في بيان الشاهد منشأ هذا القول وردّه

المعنى : إنه لا ينبغي لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تناولها هموم ، وأحزان تأتي

من ورأها أحزان

الإعراب : « غير » مبتدأ « مأسوف » مضاف إليه « على زمن » جار ومجرور متعلق بمأسوف على أنه نائب فاعل له أغنى عن خبر المبتدأ - الذي هو غير - لكون المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة ، وجملة « ينقضى » مع فاعله المستتر فيه في محل جر صفة لزمن « بالهم » جار ومجرور متعلق بـ « ينقضى » والحزن « معطوف على الهم

الشاهد فيه : قوله « غير مأسوف على زمن » حيث أغنى النائب عن الفاعل - وهو قوله « على زمن » - عن خبر المبتدأ - الذي هو قوله « غير » - لكونه مضافاً إلى وصف يكتفى بالرفوع عن الخبر ، مع أن المبتدأ دال على النفي

وخرجه ابن جني على أن « غير » خبر للمجرور بعن - وهو زمن - وزعم أن أصل الكلام « زمن ينقضى بالهم والحزن غير مأسوف عليه » فقدم « غير » وما بعدها ، وحذف الموصوف - وهو « زمن » - وأبقى صفته ، فصار الكلام « غير مأسوف عليه ينقضى بالهم والحزن » ولزم أن يعود الضمير المجرور بعلى على غير مذكور ؛ فوضع الظاهر مكانه ، وفيه من التكلف والدعاوى المخالفة للظاهر ما لا يسوغ ارتكابه

وزعم ابن الخشاب أن « غير » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : « أنا غير مأسوف ... إلخ » ولذلك اضطر إلى أن يذهب إلى أن « مأسوف » مصدر أريد به اسم الفاعل : أي أنا غير آسف ، وأنت ترى آثار التكلف ظاهرة عليه ؛ لما يلزم عليه من ادعاء استعمال صيغة اسم المفعول في معنى المصدر ، وهو مما اختلف العلماء في ثبوته ، وعدم الاكتفاء بذلك حتى يضم إليه أمراً آخر ، وهو أن يكون هذا المصدر مراداً منه اسم الفاعل

## ١٣٩ - خَيْرٌ بَنُو لَهْبٍ فَلَانَكَ مُلْغِيًا مَقَالَةً لَهْبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

١٣٩ - نسب العلماء هذا البيت لرجل من طيء ، ولم يعينوه

اللفظة : « خير » اسم فاعل ، مأخوذ من الخبرة ، وهي العلم بالشيء ومعرفته « بنو لهب » بكسر فسكون - جماعة من بني نصر بن الأزد ، يقال : إنهم أزر قوم ، قال في اللسان : « وبنو لهب : قوم من الأزد ، ولهب : قبيلة من اليمن فيها عيافة وزجر ، وفي الحكم : لهب : قبيلة زعموا أنها أعيف العرب » اه « ملغيا » اسم فاعل ، مأخوذ من الإلغاء ، وهو الإهمال ، والعيافة : زجر الطير ، وهي : أن تعتبر بأسمائها وأصواتها ومساقطها وأنواعها ، وتتفاءل بذلك : فتشام وتطير ، أو تسعد وتهنأ

المعنى : إن بني لهب جدّ عليمين بالزجر والعيافة ، فاذا قال لك قائل منهم شيئا فلا تهمل مقالاته ولا تلغ ما يذكره لك ؛ وفي ضد هذا المعنى يقول لبيد بن ربيعة العامري :

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي الطَّوَارِقُ بِالْحَصَى وَلَا زَاغِرَاتُ الطَّيْرِ مَا لَلَّهِ صَانِعُ

وقول الكميّ بن زيد الأسدي :

وَلَا أَنَا نَمِّنُ يَزْجُرُ الطَّيْرَ هُمُّهُ أَصَاحُ غُرَابٍ أَمْ تَعْرِضَ تَعَلَّبُ  
وَلَا السَّانِحَاتُ الْبَارِحَاتُ عَشِيَّةً أَمْرَ سَلِيمِ الْقَرْنِ أَمْ مَرَّ أَعْضَبُ

الإعراب : « خير » مبتدأ ، والذي سوغ الابتداء به ، وهو نكرة ، أنه عامل فيما بعده « بنو » فاعل لخبر أغنى عن الخبر ، وستعرف ما في هذا الإعراب « مقالة » مفعول به لقوله ملغيا « الطير » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وجملة « مرّت » من الفعل والفاعل المستتر فيه العائد على الطير لا محل لها من الإعراب تفسيرية

الشاهد في : استشهد الكوفيون والأخفش من البصريين ومن رأى رأيهم من العلماء كابن مالك ؛ بهذا البيت ، على أنه لا يشترط في اكتفاء الوصف المبتدأ بمرفوعه عن الخبر أن يتقدّمه نفي أو استفهام ، واحتجوا بهذا البيت ، وهو يخالف ما ذهب إليه جمهرة البصريين ، وجريا على الاحتجاج بهذا البيت جعلنا كما جعل الكوفيون ومن معهم قوله « خير » مبتدأ ، وقوله « بنو لهب » فاعلا أغنى عن الخبر ، كما ذكرناه في الإعراب ، والبصريون يمنعون ذلك ، ويذهبون إلى أن قوله « خير » خبر مقدّم ، وقوله « بنو لهب » مبتدأ مؤخر ؛ وهو الراجح الذي ينصره الدليل

فإن قلت : فكيف يكون هذا مع أن خبرا مفرد وبنو لهب جمع ، ولا يجوز أن يخبر بالمفرد عن الجمع ؛ لأن من شرط المبتدأ مع خبره أن يكونا متطابقين : أفرادا ، وتثنية ، وجمعا ؛ ! فالجواب على ذلك أن نقول لك : إنه ليس كل مفرد يتمنع أن يخبر به عن الجمع ، بل بعض المفردات يصح أن تقع أخبارا عن مبتدآت هي جموع : من ذلك المصدر ، أفلمت تقول : « محمد

لجواز كون الوصف خبرا مقدما ، على حدّ « وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ » وقوله :

١٤٠ — \* هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ \*

عدل ، والمحمدان عدل ، والمحمدون عدل « ومثله رضا ، وصوم ، وقطر ، وما أشبهه ؛ وأنت إذا قلت ذلك لم ينكر عليك منكر ، وإذا ثبت هذا بطل عموم قواكم « إنه لا يخبر بالمفرد عن الجمع » ثم إنا بعد هذا ندعى أن قوله « خير » في البيت من المفردات التي يصح الإخبار بها عن الجمع ؛ من جهة أنه على وزن فعيل ، وفعيل من أوزان المصادر كالتميل والصهيل ، وقد علمت أن المصدر يخبر به عن الواحد والجمع بلفظ واحد ؛ فيعطى ماهو على زنة المصدر حكم المصدر ، وقد ورد كثيرا الإخبار بهذا البناء عن الجمع والمؤنث بلفظ الواحد المذكور : من ذلك قوله تعالى : (وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ) أى : مظاهرون ، أى : معينون ومساعدون ، ومن ذلك قوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) وقول الشاعر :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي  
طَلَّاقَكَ لَمْ أَجَلِّ وَأَنْتِ صَدِيقُ  
وقول الآخر :

نَصَبَ الْهُوَى ثُمَّ أَرْتَمَيْنِ قُلُوبَنَا  
بِأَعْيُنِ أَعْدَاءِ ، وَهَنَّ صَدِيقُ  
وقول الآخر :

لَعَمْرِي لَئِنْ كُنْتُمْ عَلَى النَّأْيِ وَالنَّوَى  
بِكُمْ مِثْلُ مَا بِي إِنْ كُمْ لَصَدِيقُ  
وأنشد أبو زيد والأصمعي لقعب بن أم صاحب :

مَا بَالُ قَوْمِ صَدِيقٍ ثُمَّ لَيْسَ لَهُمْ  
دِينٌ ، وَلَيْسَ لَهُمْ عَقْلٌ إِذَا أُتْمِنُوا  
فوصف به الجمع ، والوصف أخو الخبر ؛ إذ ليس الخبر إلا وصفا للمبتدأ ، وكل ذلك يدل على ما أسلفناه ، ويؤيد ماذهب إليه البصريون من أنه لا حجة في هذا البيت الذي ساقه الكوفيون شاهدا لما زعموه

ولعل من دواعي تجويز الكوفيين أن يرفع الوصف فاعله المكتفي به من غير اعتماد ؛ أنهم لا يجيزون تقدّم الخبر على المبتدأ مطلقا ، رستأى هذه المسألة مشروحة في تعليقاتنا على شواهد هذا الباب إن شاء الله

ومثل بيت الشاهد في الاستشهاد للكوفيين وردّه قول زهير بن مسعود الضبي :

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ  
إِذَا الدَّاعِي الثُّوبُ قَالَ : يَا لَأَ

١٤٠ — لم أقف لهذا الشاهد على تكملة ، ولا رأيت أحدا من العلماء نسبه إلى قائل معين اللفظ : « صديق » هو المصادق لك الذي يصفيك وداده ، ويقال بهذا اللفظ للواحد والجمع

والمؤنث ، وفي التنزيل : ( فما لنا من شافعين ولا صديق حميم ) فاستعمله جمعا ، ألا تراه عطفه على الجمع ، « ونقل الجوهرى أنه يقال للواحدة : صديقة ؛ بالهاء ، وكونها بالهاء هو القياس ، لكن الاستعمال الفاشى على خلافه » اه من شرح القاموس بتصريف . وبيانه أن فعليا بمعنى فاعل ليس مما يستوى فيه المذكور والمؤنث ؛ فقياسه أن يقال للمذكر بغير تاء ، وتزاد عليه التاء إذا أردت المؤنث ، تقول : هذا رجل رضى البال ، وهذه امرأة رضية البال ؛ وصديق معناه معنى الفاعل ؛ فكان حقه أن يحىء بالتاء للمؤنث ، لكننا وجدناهم يصفون الأنثى بهذه الكلمة من غير تاء ، ويخبرون بها عنها من غير تاء ، كما ذكرنا من الشواهد في شرح الشاهد السابق ، والسر في الخروج عن القياس في هذا اللفظ أنهم حملوه على عدو ، وعدو يكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث المفرد والثنى والجمع ، نحو قوله تعالى : ( فانهم عدو لى إلا رب العالمين ) وقوله جل ذكره : ( وهم لكم عدو ) وقوله تعالت كلمته : ( فإن كان من قوم عدو لكم ) وقوله : ( كانوا لكم عدوا ميئنا ) وإنما كان عدو بلفظ واحد لأن فعولا إذا كان بمعنى فاعل كان كذلك ، مثل رجل صبور ، وإنما حمل صديق على عدو لأنه ضده ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ؛ ومن فروع حمل الشيء على ضده أنهم جمعوا عجفاء وأعجف على عجاف ، نحو قوله تعالى : ( يا كهنت سبعب عجاف ) مع أن قياس أفعل وفعلاء أن يجمعا على فعل ، مثل أحمر وحمرء وحمر ، ولكنه لما كان السمين والسمينة ضد الأعجف والعجفاء ، والسمين والسمينة يجمعان قياسا على سمان ، مثل ظريف وظراف وكريم وكرام ؛ حمل الأعجف على السمين ؛ فجمع جمعه ، ومن فروعه أيضا أنهم عدوا رضى يعلى في نحو قول الشاعر :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَىٰ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبَنِي رِضَاهَا

وقياسه أن يعدى بعن ، كما في قوله تعالى : ( رضى الله عنهم ورضوا عنه ) وقوله : ( لقد رضى الله عن المؤمنين ) وإنما عدوه يعلى حملا له على سخط الذى هو ضده ؛ ومن ذلك « نسى » علقوها عن العمل بالاستفهام في نحو قول الشاعر :

وَمَنْ أَنْتُمْ إِنَّا نَسِينَا مَنْ أَنْتُمْ وَرِيحِكُمْ مِنْ أَىِّ رِيحِ الْأَعْصِرِ

مع أن المعروف المتقرر عندهم أن التعليق خاص بأفعال القلوب ، وليس « نسى » منها ، ولكنهم حملوا نسى على علم ؛ فعلقوا الأول كما علقوا الثانى عن العمل في قول لبيد :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِّي إِنْ الْمَنَائِبَ لَا تَطِيشُ سِهَامَهَا

وهكذا مما لا يحصى ، وبما تجده أصلا مقررًا في كتاب سيبويه ، وبخاصة في باب أوزان المصادر والصفات المعنى : إن الغانيات يصادقن الفتيان ، وبالفن الشبان ، فإذا لاح الشيب بعارضك فلا تطمع في مودتهم ، ولا تحدث نفسك بالقرب منهم ، ومثله في المعنى قول علقمة بن عبدة :



(وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ) مؤخر (وَذَا الوَصْفُ) المذكور (خَبْرٌ) عنه مقدم (إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ) وهو التثنية والجمع (طَبِيقًا اسْتَقَرَّ) أى : استقرَّ الوصف مطابقا للمرفوع بعده ، نحو « أَقَامَانَ الزِيدَانِ » ، و« أَقَامُونَ الزِيدِنِ » ولا يجوز أن يكون الوصف فى هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلا أغنى عن الخبر ، إلا على لغة « أَكَلُونِي التَّبْرَاعِيثُ » ، فإن تطابقا فى الإفراد جاز الأمران ، نحو « أَقَامَ زَيْدٌ » ، و« ما ذاهبة هند »

(وَرَفَعُوا) أى : العربُ (مُبْتَدَأٌ بِالأَبْتَدَاءِ) وهو : الاهتمام بالأسم وجعله مقدما ليسند إليه ، فهو أمر معنوى (كَذَلِكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالمُبْتَدَأِ) وحده ، قال سيبويه : فأما الذى مبنى عليه شىء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به ، كما ارتفع هو بالابتداء . وقيل : رافع الجزئين هو الابتداء ؛ لأنه اقتضاهما ، ونظير ذلك أن معنى التشبيه فى « كَأَنَّ » لما اقتضى مُشَبَّهًا ومشبها به كانت عاملة فيهما . وضعف بأن أقوى العوامل لا يعمل رافعين بدون إتباع ، فما ليس أقوى أولى أن لا يعمل ذلك . وذهب المبرد إلى أن الابتداء رافع للمبتدأ ، وهما رافعان للخبر ، وهو قول بما لانظير له . وذهب الكوفيون إلى أنهما مترافعان ، وهذا الخلاف لفظى

(وَالتَّخْبِيرُ الْجُزْءِ المُتَمِّمِ الفَائِدَةَ) مع مبتدأ غير الوصف المذكور ، بدلالة المقام والتمثيل بقوله

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي خَيْرٌ بِأَحْوَالِ النِّسَاءِ طَيِّبٌ  
إِذَا شَابَ رَأْسُ الْمَرْءِ أَوْ قَلَّ مَالُهُ فَلَيْسَ لَهُ فِي وُدِّهِ نَصِيبٌ  
يُرِدْنَ ثَرَاءَ الْمَالِ حَيْثُ عَلِمْنَهُ وَشَرَّخُ الشَّبَابِ عِنْدَهُنَّ عَجِيبٌ

الإعراب : « هنَّ » ضمير منفصل مبتدأ « صديق » خبر « للذى » متعلق بصديق « يشب » مضارع مجزوم بلم ، وعلامة حزمه السكون ، وحرك بالكسر للروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى « الذى » ، والجملة لا محل لها صلة

الشاهد فيه : قوله « هنَّ صديق » حيث أخبر بالمفرد - وهو قوله « صديق » - عن الجمع - وهو قوله « هنَّ » - لكون المفرد على مثال فعيل الذى أصله أن يكون مصدرا كالرحيل والنعيب ، وهو هنا بمعنى اسم الفاعل ، لكنه لما كان على صورة المصدر أعطى حكمه ، وقد ذكرنا لك الكثير من شواهد هذه المسألة فى شرح الشاهد السابق والذى قبله

هذا ، وقد ذكر العلامة الرضى فى شرح الشافية أنه جاء شىء من فعيل بمعنى فاعل مستويا فيه الذكر والأنثى ، حملا على فعيل بمعنى مفعول ، وذلك كجدير ، وسديس ، وريح خريق ، ورحمة الله قريب ، والأصل فيه ما ذكرنا

( كَاللَّهِ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ ) فلا يرد الفاعل ونحوه

( وَمُفْرَدًا يَأْتِي ) الخبر، وهو الأصل . والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة ، كبر ، وشاهدة ( وَيَأْتِي جُمْلَةً ) وهي فعل مع فاعله ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » ، و « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » ، أو مبتدأ مع خبره ، نحو « زَيْدٌ أَبُوهُ قَامَ » ويشترط في الجملة أن تكون ( حَاوِيَةً مَعْنَى ) المبتدأ ( الَّذِي سَيَقْتُ ) خبرا ( لَهُ ) ليحصل الربط

وذلك بأن يكون فيها ضميره<sup>(١)</sup> : لفظا كما مثل ، أو نية ، نحو « السَّمْنُ مَنَوَانٍ بِدِرْهِمٍ »

(١) إذا كان الرابط من جملة الخبر ضميرا ؛ فقد يكون هذا الضمير مرفوعا ، وقد يكون

منصوبا ، وقد يكون مجرورا

فإذا كان مرفوعا فقد يكون مبتدأ ، نحو قولك : محمد هو القائم ، بناء على بعض المذاهب ، وقد يكون فاعلا ، نحو قولك : محمد ضرب غلامه ، ونحو قولك : الحمدان يقومان ، ونحو قولك : المخلصون يقومون بواجباتهم ؛ وقد يكون نائب فاعل ، نحو قولك : محمد قتل ظلما ، ونحو قولك : الحمدان يحمران الخبز بظاهما ؛ وقد يكون اسما لكان أو إحدى أخواتها ، نحو قولك : إبراهيم كان معنا أمس ؛ ونحو ذلك

وإذا كان منصوبا فقد يكون ناصبه فعلا ، نحو قولك : محمد ضربه خالد ، وقد يكون ناصبه

وصفا ، نحو قولك : محمد أنا الضاربه ، وقد يكون ناصبه حرفا ، نحو قولك : محمد إنه رجل فاضل

وإذا كان مجرورا فقد يكون مجرورا بحرف جر ، نحو قولك : محمد أخذت عنه الأدب ، وقد

يكون مجرورا بالإضافة ، نحو قولك : محمد أبوه عالم

ومتى علمت هذا التفصيل فاعلم أن العلماء قد اختلفوا في جواز حذف الضمير الذي يربط جملة

الخبر بالمبتدأ

فذهب سيبويه رحمه الله تعالى إلى أنه لا يجوز حذف الضمير الرابط مطلقا ، سواء أ كان

مرفوعا أم منصوبا أم مجرورا

وقدرت العلماء ذلك عليه ، وأجازوا حذفه ، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بورود مثله في فصيح

الكلام ؛ من ذلك قوله تعالى : ( ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور ) فإن جملة « إن ذلك

لمن عزم الأمور » خبر عن المبتدأ الذي هو « من » الموصولة ، والتقدير : إن ذلك منه - إلخ

ولم يدع أن يدعى أن هذه الآية ليست مما حذف فيها الرابط ، بل الرابط هو اسم الإشارة ،

وهو عائذ على الصبر والغفران اللذين يدل عليهما قوله سبحانه « صبر وغفر » وكأنه قيل : الذي

صبر وغفر إن صبره وغفرانه لمن عزم الأمور

وذهب الفراء إلى أن العائد المنصوب يجوز حذفه ، بشرط أن يكون المبتدأ لفظ « كل »

أى : منوان منه ، وأخلف عن ضميره ، كقولها « زَوْجِي الْمَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ ، وَالرَّيْحُ رِيحُ زَرْنَبٍ » ، قيل : أل عوض عن الضمير ، والأصل : مَسَّهُ مَسُّ أَرْنَبٍ وَرِيحُهُ رِيحُ زَرْنَبٍ ، كذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين ، وجعلوا منه « وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ » أى : مأواه ، والصحيح أن الضمير محذوف ، أى المسُّ له أو منه ، وهى المأوى له ، وإلا لزم جواز نحو « زَيْدٌ الْأَبُ قَائِمٌ » وهو فاسد أو كان فيها إشارة إليه ، نحو « وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ » أو إعادته بلفظه ، نحو « الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ » قال أبو الحسن : أو بمعناه ، نحو « زَيْدٌ جَاءَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ » إذا كان « أبو عبد الله » كنية له

أو كان فيها عموم يشمله ، نحو « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ » وقوله :

١٤١ - \* فَأَمَّا الْقِتَالُ لَأَقْتَالَ لَدَيْكُمْ \*

وأن يكون ناصبه فعلا ، نحو قوله تعالى : ( وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ الْحُسْنَىٰ ) فى قراءة من رفع « كل » ، وتقديره : وكل وعده الله الحسنى ؛ ومثله قول أبى النجم العجلي :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَىٰ ذَنْبًا كَلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ

فى رواية من رفع « كله » ، وتقديره : كله لم أصنعه ؛ فكله : مبتدأ ، وجملة « لم أصنع » خبره ، وقد حذف منها الرابط كما رأيت تقديره ، ومثله قول الشاعر :

ثَلَاثَةٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَخْزَىٰ اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ

فكلهن : مبتدأ ، وجملة « قتلت عمدا » خبره ، والرابط محذوف ، وتقديره : كلهن قتلت عمدا وذهب المحقق الرضى والأستاذ ابن مالك إلى جواز حذف العائد المحرور ، بثلاثة شروط : الأول : أن يكون الجار حرفا دالا على التبعيض ، وأن يكون الخبر جملة اسمية ، وأن يكون المبتدأ فى الجملة الاسمية الخبر بها بعض المبتدأ الأول ، ودليلهما على ذلك مجيئه عن العرب فى كلام لا ضرورة فيه ، نحو قولهم : البر الكبر بستين ، وقولهم : السمن منوان بدرهم ، وقولها : زوجى المس مس أرنب والريح ريح زرنب ، وتقدير الكلام عندهما : البر الكبر منه بستين ، والسمن منوان منه بدرهم ، وزوجى المس منه ، وحملنا عليه قوله تعالى : ( ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور ) أى : إن ذلك منه

١٤١ - هذا صدر بيت للحارث بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة الخزومى ، وعجزه :

\* وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ \*

وقبل هذا قوله :

فَضَحْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ ، وَأَنْتُمْ قُدُونٌ سُودَانٌ عِظَامُ النَّكَبِ

اللفظة : « قُدُون » جمع قُد - بضم القاف والميم وتشديد الدال ، بزنة عتل - وهو الطويل مطلقاً ، وقيل : هو الطويل العنق الضخمه ، وقيل : القمد : الشديد الصلب القوى ، وباب فعله نصر « سودان » جمع سود الذى هو جمع أسود ، مأخوذ من السيادة ، كذا قال البغدادي « عراض » - بكسر العين المهملة - جمع عرض - بضم فسكون - وهو الناحية « المواكب » يروى بالواو ، وبالراء المهملة ؛ فأما الأول فهو جمع موكب - بفتح الميم وكسر الكاف - وهم الجماعة ركباناً أو مشاة ، وقيل : ركاب الإبل للزينة ، ويقال : أوكب - إذا لزمهم ، وأما الثانى فذكره البغدادي وفسره بنفس ما ذكرناه فى تفسير الأول

المعنى : يهجو بنى أسيد بن أبى العيص بن أمية بن عبد شمس ، ويقول لهم : إنكم جماعة لا تقدمون على القتال ولا تحسنونه ، وإنما تحسون السير مع ركاب الإبل الذين لا يقاتلون ؛ لذلك فضحتم قريشا بانتسابكم إليهم بسبب فراركم وتوليكم ، مع أن صوركم صور الشجعان أصحاب السيادة

الإعراب : « فأما » حرف شرط وتفصيل « القتال » مبتدأ « لا » نافية للجنس « قتال » اسم لا « لديكم » ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، وجملة « لا » مع اسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ « ولكن » حرف استدراك ونصب ، واسمها محذوف ، وتقدير الكلام « ولكنكم سيرا - إلخ » وقوله « سيرا » مفعول مطلق لفعل محذوف ، تقديره « تسرون سيرا » وجملة ذلك الفعل المحذوف وفاعله فى محل رفع خبر لكن ، ولوجعلت قوله « سيرا » اسم لكن وخبرها محذوفاً على أن يكون تقدير الكلام « ولكن لكم سيرا » لكان سائفاً جائراً

الشاهر فيه : قوله « فأما القتال لا قتال لديكم » حيث أوقع جملة « لا » مع اسمها وخبرها خبراً عن المبتدأ ، مع أنه ليس فى هذه الجملة ضمير يعود على المبتدأ ولا اسم إشارة يرجع إليه ولا ذكر فيها المبتدأ بلفظه الأول ، وبعبارة أخرى : ليس فى جملة الخبر أحد الروابط الثلاثة المعروفة ، فلو كانت الروابط قاصرة على هذه الثلاثة لخلت جملة الخبر حينئذ من الرابط ، ولا سبيل إلى إجازة ذلك ؛ ومن أجل ذلك ذهب جماعة من العلماء إلى أنه إذا كانت جملة الخبر عامة بحيث تشمل المبتدأ اكتفى بذلك العموم رابطاً يربطها به ، وبيان ذلك فى البيت أنه قد علم أن « لا » النافية للجنس العاملة عمل « إن » تدل على أن النفي مستغرق لجميع أفراد اسمها ، ومن أفراد اسمها المنفية القتال الأول الذى هو المبتدأ الخبر عنه بجملة لا ؛ فجملة الخبر عامة بسبب لا

كذا قالوه ، وفيه نظر ؛ لاستلزامه جواز « زَيْدٌ مَاتَ النَّاسُ » ، و « خَالِدٌ لَأَرْجُلٍ فِي الدَّارِ » ، وهو غير جائز ، فالأولى أن يخرّج المثال على ما قاله أبو الحسن بناء على صحته ، وعلى أن « أَلِ » فى فاعل « نَعِمَ » للعهد لا للجنس .  
أو وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها : إما معطوفة بالناء ، نحو « زيد مات عمرو فورثه » وقوله :

١٤٢ — وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً فَيَبْدُو ، وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَفْرَقُ

ومثل هذا البيت قول ابن ميادة - وهو من أبيات سيبويه - ( ج ١ ص ١٩٣ ) :

أَلَايْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جَعْدَرٍ سَبِيلٌ؟ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا

أنشد سيبويه هذا البيت بنصب « فأما الصبر » على لغة الحجازيين على أنه مفعول له ، وقال : « وأما بنو تميم فيرفعون » ، وقال الأعمى : « الشاهد فيه نصب الصبر على المفعول له ، والتقدير : مهما ذكرت للصبرى » ومن أجله فلا صبرى ، ولو رفع بالابتداء لكان حسنا ، ويكون التقدير : فأما الصبر عنها فلا صبر اه ، والاستشهاد به ههنا على رواية الرفع ومثله قول الآخر :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لَجَعْفَرٍ وَلَكِنَّ أَعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرُهَا

قال ابن جنى فى بيت ابن ميادة : « قوله لا صبر بمنزلة قولهم : نعم الرجل زيد ، وذلك أن الصبر عنها بعض الصبر لاجمعيه ، وقوله : فلا صبر ؛ نفي للجنس أجمع ؛ فدخل الصبر عنها - وهو البعض - فى جملة مانعي من الجنس ، كما أن زيدا بعض الرجال » اه

وقد ردّ الشارح ذلك بما لا نوافقه عليه ، لأن مادعى لزومه على هذا المذهب غير موافق لما ذكره ؛ فإنك ترى فى عامة ما روينا من الشواهد أن لفظ العام هو بعينه لفظ الخاص الواقع مبتدأ ؛ وإنما جاء العموم من خارج عنه ، بخلاف ما ذكره

واعلم أن فى شاهدنا وفى البيت الثانى الذى روينا لك ضرورة حذف الفاء من تلى تلو « أما » الشرطية ، الذى هو جوابها ، وكان من حقه أن يقول : فأما القتال فلا قتال - إلخ ، ويقول : فأما الصدور فلا صدور لجعفر إلخ ، وستعرف ذلك : فى خاتمة هذا الباب ، وفى الكلام على « أما » إن شاء الله

١٤٢ — هذا البيت لندى الرمة - غيلان بن عقبة - من قصيدة له أولها :

أَدَارًا بِحُزْوَى ؛ هَجَّتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَسَاءَ الْهُوى يَرَفُضُ أَوْ يَتَرَقُّ

وقبل بيت الشاهد قوله :

يَلُومُ عَلَى مَيِّ خَلِيلِي ، وَرُبَّمَا يَجُورُ إِذَا لَامَ الشَّفِيقُ وَيَخْرُقُ

وَإِنْسَانٌ عَيْنِي ... .. البيت ، وبعده :

وَلَوْ أَنَّ لِقْمَانَ الْحَكِيمَ تَعَرَّضَتْ لِعَيْنَيْهِ مِثْلُ سَافِرٍ كَأَدَّ يَبْرُقُ

اللفظة : « حزوى » بضم الحاء وسكون الزاى - موضع بنجد فى ديار تميم ، وقال الأزهرى : جبل من جبال الدهناء مررت به ، وقال محمد بن إدريس بن أبى حفصة : حزوى بالجمامة وهى نخل بحداء قرية بنى سدوس ، وقال أيضا : حزوى من الدهناء . اه ، وذو الرمة يكثر من ذكر حزوى فى شعره ، ومن ذلك قوله أيضا :

خَلِيلٌ عُوْجًا مِنْ صُدُورِ الرِّوَا حِلِّ  
لَعَلَّ أُنْحَدَارَ الدَّمْعِ يُعْقِبُ رَاحَةَ  
بِجْمُهُورِ حَزْوَى فَأُبْكِيَا فِي الْمَنَازِلِ  
إِلَى الْقَلْبِ ، أَوْ يَشْفِي نَجْمَ الْبَلَابِلِ

« هجت » أثرت « عبرة » دمعة « يرفض » قال فى اللسان « وارفصّ الدمع ارفضاضا وترفض ؛ سال وتفرق وتتابع سيلانه » اه ، وكل ماذهب متفرقا فهو مرفض « أو يتفرق » أى : يدور فى حلاق العين ولا ينزل ، وقيل : أن يجرى جريانا سهلا ، من قولهم : تفرق السحاب « يخرق » مضارع خرق - من باب علم يعلم - ومعناه حمق وجهل ، أو اشتد ولم يرفق ، وتقول : خرق بالشيء ، إذا جهله ولم يحسن عمله « إنسان عيني » هو المثال ، وهو النقطة السوداء التى تبدو لامعة فى وسط السواد « يحسر » يكشف ، وبابه ضرب « فيبدو » يظهر « يحجم » يكثر « يبرق » مضارع برق - من باب علم ، ويأتى من باب نصر - ومعناه تحير ودهش فلم يبصر ، وفى التنزيل : « فإذا برق البصر » قرئ بكسر الراء على أنه من باب علم ، وبقبحها على أنه كنصر

الإعراب : « إنسان عيني » مبتدأ ، ومضاف إليه « يحسر الماء » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « تارة » منصوب على أنه مفعول مطلق ، ومثله مرة وطورا « فيبدو » الفاء عاطفة ، يبدو : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى « إنسان عيني » الواقع مبتدأ ، والجملة فى محل رفع معطوفة على جملة الخبر « وتارات » معطوف على تارة « يحجم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الماء ، والجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وتارات هو - أى إنسان عيني - يحجم الماء « فيغرق » الفاء عاطفة ، يغرق : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ضمير « إنسان عيني » الذى قدرناه مبتدأ ، والجملة فى محل رفع معطوفة على جملة الخبر الشاهر فيه : قوله « وإنسان عيني يحسر الماء فيبدو . . . ويحجم فيغرق » حيث وقعت جملة الخبر - وهى قوله « يحسر الماء » ، وقوله « يحجم » - خالية من الضمير العائد إلى المبتدأ - وهى قوله « إنسان عيني » والضمير الذى قدرناه مبتدأ فى إعراب البيت - اكتفاء بوجود الضمير الذى يعود للمبتدأ فى الجملة المعطوفة على جملة الخبر بالفاء ، وهذه الجملة المعطوفة هى قوله « فيبدو » وقوله « فيغرق » فإن الضمير المستتر فى « يبدو » عائد إلى « إنسان عيني » والضمير المستتر فى « يغرق »

قال هشام : أو الواو ، نحو « زَيْدٌ مَاتَ هِنْدٌ وَوَرِيْهَا » . وإما شرطا مدلولا على جوابه بالخبر ، نحو « زيد يقوم عمرو إن قام »

( وَإِنْ تَكُنْ ) الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ ( إِيَّاهُ مَعْنَى اِكْتَفَى \* بِهَا ) عن الرابط ( كَنُطِقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى ) فنطقي : مبتدأ ، وجملة « الله حسبي » خبر عنه ، ولا رابط فيها ؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى ؛ والمراد بالنطق المنطوق ، ومنه قوله تعالى : « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » وقوله عليه الصلاة والسلام : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »

( و ) الخبر ( الْمُفْرَدُ الْجَامِدُ ) منه ( فَارِغٌ ) من ضمير المبتدأ ، خلافا للكوفيين ، ( وَإِنْ \* يُشْتَقُّ ) المفرد ، بمعنى يصاغ من المصدر ليدل على متصف به ، كما صرح به في شرح التسهيل ( فَهَوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكْرِنٌ ) يرجع إلى المبتدأ ؛ والمشتق بالمعنى المذكور هو : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور ، فهي من الجوامد ، وهو اصطلاح

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : في معنى المشتق ما أول به ، نحو « زَيْدٌ أَسَدٌ » أى : شجاع ، و « عمرو تميمي » أى : مُنْتَسِبٌ إلى تميم ، و « بكر ذو مَالٍ » أى : صاحب مال ، ففي هذه الأخبار ضمير المبتدأ

عائد إلى الضمير الواقع مبتدأ ، وإنما كان ذلك جائزا لأن الفاء للسببية ، فهي تعطف المسبب على السبب كما هنا ، فأشبهت الجملتان المعطوفة والمعطوف عليها من أجل ذلك جملة الشرط والجزاء ، وأنت خبير بأنه يجوز أن تخلو إحداها من الضمير العائد إلى المبتدأ اكتفاء بوجود هذا الضمير في الجملة الأخرى ، فلو قلت : محمد إذا حضر على أكرمه ، أو قلت : محمد إذا حضر سافر على ؛ جاز التعبيران جميعا ، مع خلق جملة الشرط في الأول وجملة الجواب في الثاني من ضمير المبتدأ ، اكتفاء بوجوده في إحداها

وكان هشام يميز ذلك مع واو العطف كما أجازها الجمهور مع فائه ، وذلك مبنى عنده على أن الواو لمطلق الجمع في عطف الجمل كما هي في عطف المفردات ، والجمهور على خلاف ذلك وفي كلام الرضى ما يفيد أن المدار على أن يكون بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها ارتباط واقتران ، ولا نظر إلى العاطف ، بل يجوز أن يكون العاطف « ثم » كما يجوز أن يكون الواو أو الفاء

الثاني : يتعين في الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستترا أو منفصلا ، ولا يجوز أن يكون بارزا متصلا ، فألف « قَأْمَان » وواو « قَأْمُون » من قولك : « الزيدان قَأْمَان » ، و « الزيدون قَأْمُون » ليستا بضميرين كما هما في « يَقُومَان » و « يَقُومُون » ، بل حرفا تشبية وجمع وعلامة إعراب

( وَأَبْرَزْنَهُ ) أى : الضمير المذكور ( مُطْلَقًا ) أى : وإن أُمنَ اللبس ( حَيْثُ تَلَا ) الخبر ( مَا ) أى : مبتدأ ( لَيْسَ مَعْنَاهُ ) أى : معنى الخبر ( لَهُ ) أى : لذلك المبتدأ ( مُحْصَلًا ) مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند إرادة الإخبار بضارية زيد ومضروبية عمرو : « زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ هُوَ » فضاربه : خبر عن عمرو ، ومعناه - وهو الضارية - لزيد ، وبإبراز الضمير علم ذلك ، ولو استتر آذن التركيب بعكس المعنى ، ومثال ما أمن فيه اللبس « زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ » ، و « هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ » فيجب الإبراز أيضا ، لجريان الخبر على غير من هوله ، وقال الكوفيون : لا يجب الإبراز حينئذ ، ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب ، واستدلوا لذلك بقوله :

١٤٣ — قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمْتُ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقَحْطَانُ

١٤٣ — لم أفق على نسبة هذا البيت إلى قائل

« ذرا » بضم ففتح - جمع ذروة ، وهى أعلى الشئ ؛ فمن ضم ذال المفرد فالجمع مضمومها نحو مديّة ومدى وقربة وقرب ، ومن كسر ذال المفرد فقياس الجمع كسرهما أيضا ، نحو فرية وفرى ومصرية ومصرى وقربة وقرب ، وذروة المجد : أعلى خصاله وأرفع خلاله « بانوها » جمع بان ، وهو اسم فاعل من بنى البيت ونحوه يبنيه ، وجعله العيني فعلا ماضيا مسندا إلى ضمير القوم ، وفسرد بقوله : « أى : بانوا ذرى المجد ، أى : زادوا عليها وتميزوا ، يقال : بانه يبونه ويبينه » انتهى « بكنه » كنه الشئ : حقيقته ووجهه ونهايته وغايته ، ولا يشتق منه فعل ، وقولهم اكتبه ونحوه مولد « عدنان وقحطان » أراد جميع العرب ؛ لأنهم لا يخرجون في النسب عن أحدهما الإعراب : « قومي » مبتدأ ، وباء التنكلم مضاف إليه « ذرى » مبتدأ ثان « المجد » مضاف إليه « بانوها » خبر المبتدأ الثاني ، وها ضمير الدرى مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى القوم ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأوّل « قد » حرف تحقيق « علمت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بكنه » جار ومجرور متعلق بعلم « ذلك » اسم إشارة في محل جر بالإضافة إلى كنه « عدنان » فاعل علمت « وقحطان » معطوف عليه



﴿تبهيان﴾ الأول : من الصور التي يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهرا ، نحو «زيد قائم أبوه» فالهاء في «أبوه» هو الضمير الذي كان مستكنا في «قائم» ، ولا ضمير فيه حينئذ ، لامتناع أن يرفع شيئين ظاهرا ومضرا .

الشاهد فيه : قوله «قومي ذرى المجد بانوها» حيث استدلّ به للكوفيين ، على أن الضمير في الخبر المشتق إذا جرى على غير من هو له وظهر المراد لم يلزم إبراز الضمير الذي يتحمّله هذا الخبر ، وبيان ذلك ههنا أن قوله «بانوها» خبر عن قوله «ذرى المجد» في اللفظ ، والواقع أن الباني ليس هو ذرى المجد ، وإنما هو القوم ، وذرى المجد مبنية ، فالوصف - وهو بانوها - جار على ما ليس له ، ومع ذلك فإن الشاعر لم يبرز الضمير ، ارتكانا إلى وضوح المعنى وظهوره ، ولو أنه أبرزه لقال : قومي ذرا المجد بانوها هم ؛ فدلّ ذلك على ما ذهب إليه الكوفيون

واعلم أن الخلاف بين الكوفيين والبصريين في ذلك ليس خاصا بالخبر ، وإنما هو جار في كل وصف جرى على غير من هو له ، سواء أكان خبرا أم نعما أم حالا

قال ابن الأنباري رحمه الله (الإنصاف ص ٣١) : «ذهب الكوفيون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك : هند زيد ضاربه هي ، لا يجب إبرازه ، وذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازه ، وأجمعوا على أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على من هو له لا يجب إبرازه

واستدلّ الكوفيون بأن العرب قد جاء عنهم استعماله كذلك من غير إبراز ، وذلك نحو قول الشاعر :

وَإِنَّ أَمْرًا أَسْرَى إِلَيْكَ وَذُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مَوْمَاءٌ وَبَيْدَاءٌ سَمَلَقُ  
لَمَحْفُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي دَعَاءَهُ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمُعَانَ مَوْقُ

فقد ترك إبراز الضمير ولو أبرزه لقال : لمحفوظة أنت ، وقال الآخر :

يَرَى أَرْبَابَهُمْ مُتَقَلِّبِيهَا كَمَا صَدَيْتِ الْحَدِيدُ عَلَى الْكُمَاةِ

فأنت ترى أنه لم يبرز الضمير ، ولو أبرزه لقال : متقلديها هم » انتهى المقصود منه

وقد حاول البصريون أن يردّوا دلالة هذه الشواهد فتمحلوا تمحلات بعيدة ؛ من ذلك قولهم في بيت الشاهد : إن قوله «ذرى المجد» ليس مرفوعا على الابتداء كما زعم الكوفيون ، وإنما هو منصوب على أنه مفعول لوصف محذوف يقع خبرا للبتداء الذي هو «قومي» ، ويكون قوله «بانوها» في البيت بدلا من ذلك الوصف المحذوف ، والتقدير : قومي بانون ذرى المجد بانوها ، وأنت ترى ما في هذا التوجيه من التكافؤ ؛ فالحق في هذه المسألة مع الكوفيين الذين تؤيدهم النصوص الواردة عن العرب

الثانى : قد عرفت أنه لا يجب الإبراز فى « زيد هند ضاربه » ، ولا « هند زيد ضاربها » ولا « زيد عمرو ضاربه » تريد الإخبار بضاربة عمرو ؛ لجرىان الخبر على من هو له ، بل يتعين الاستتار فى هذا الأخير ، لما يلزم على الإبراز من إبهام ضاربة زيد ( وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ ) نحو « زيد عندك » ( أَوْ بِحَرْفِ جَرٍّ ) مع مجروره ، نحو « زيد فى الدار » ( فَأَوَيْنَ ) متعلقهما ، إذ هو الخبر حقيقة حذف وجوبا ، وانتقل الضمير الذى كان فيه إلى الظرف والجار والمجرور ، وزعم السيرافى أنه حذف معه ، ولا ضمير فى واحد منهما ، وهو مردود بقوله :

١٤٤ — فَإِنْ يَكُ جُمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمْ فَإِنَّ فَوَادِي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

١٤٤ — نسب أبوحيان هذا البيت لكثير عزة ، وذكر له بيتا ثانيا ، وهو :  
إِذَا قُلْتُ : هَذَا حِينَ أَسْلُوْا ؛ ذَكَرْتُهَا فَظَلَّتْ لَهَا نَفْسِي تَتَوَقُّ وَتَنْزِعُ  
والصواب أن البيت من قصيدة لجميل بن عبد الله بن معمر العذرى ، وأولها :  
أَهَاجَكَ أَمْ لَا بِالْمَدَاخِلِ مَرْبِعُ وَدَارُ بِأَجْرَاعِ الْغَدِيرَيْنِ بَلْقَعُ  
وقبل البيت الشاهد قوله :

أَلَا تَتَّقِينَ اللَّهَ فِيمَنْ قَتَلْتَهُ فَأَمْسَى إِلَيْكُمْ حَاشِعًا يَنْزِعُ  
فَإِنْ يَكُ جُمَانِي ... .. بيت ، وبعده :  
إِذَا قُلْتُ هَذَا حِينَ أَسْلُوْا وَأَجْتَرِي عَلَى هَجْرٍهَا ظَلَّتْ لَهَا النَّفْسُ تَسْفَعُ

اللغة : « المداخل » بفتح الميم والبدال المهملة وكسر الحاء - قال ياقوت : ثماد وعندها هضب ، وله سفوح ، وهو منطلق بأرض بيضاء يشرف على الريان من شرقيه ، ويقال له : ~~مداخل~~ مداخل « مربع » هو منزل القوم فى زمن الربيع خاصة ، ويقولون : هذه مربعا ومصايفنا ، أى : حيث ترتب ونصيف « أجراع » جمع جرع - بفتح كل من الجيم والراء - وهو الرملة المستوية التى لاتنتب شيئا ، ومثله الأجرع والجرعاء « بلقع » بفتح تين بينهما سكون - الأرض القفر التى لاشيء بها ، ومثله البلقعة بالناء « جمانى » قال ابن منظور : « التهذيب : الجمان : بمنزلة الجمان ، جامع لكل شيء ، تريد به جسمه وألواحه ، ويقال : ما أحسن جمان الرجل وجمانه ، أى : جسده ، قال المزمق العبدى :

وَقَدْ دَعَاوَالِي أَقْوَامًا وَقَدْ غَسَلُوا بِالسُّدْرِ وَالْمَاءِ جُمَانِي وَأَطْبَاقِي

الأزهري : قال الأصمعي : الجنان : الشخص ، والجسمان : الجسم ، قال بشر :

أُمُونًا كَدُّ كَانِ الْعِبَادِيِّ فَوْقَهَا سَنَامٌ كَجِنَانِ الْبَيْتِيَّةِ أَتْلَعُ

يعنى بالبيتية الكعبة ، وهو شخص وليس بجسد « انتهى ، وقوله « النفس تشفع » أي : تنظر  
الوعراب : « فَإِنَّ » الفاء عاطفة ، إن : شرطية « يك » فعل مضارع ناقص فعل الشرط  
محذوم بسكون النون المحذوفة تخفيفا « جناني » اسم يك ، وياء المتكلم مضاف إليه « بأرض »  
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك ، و « أرض » يروي منوننا و يروي غير منون ؛ فمن رواه  
غير منون فقد جعله مضافا إلى « سواكم » ومن رواه منوننا فقد جعل « سواكم » صفة على  
تقدير مضاف أي : بأرض سوى أرضكم « فَإِنَّ » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف  
توكيد ونصب « فؤادي » اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه « عندك » ظرف متعلق بمحذوف  
خبر إن ، وضمير المخاطب مضاف إليه ، وجملة إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط  
« الدهر » منصوب على الظرفية « أجمع » توكيد للضمير المستكن في الظرف

الشاهد في : قوله « أجمع » فإنه مرفوع ، بدليل أن أبيات القصيدة كلها مرفوعة ، كما  
رأيت ، وهو من ألفاظ التوكيد ، وأنت تعلم أن التوكيد إذا كان مرفوعا فالمؤكد مرفوع ألبتة ،  
وإذا نظرت إلى الألفاظ السابقة على « أجمع » لم تجد فيها ما يصلح أن يكون مؤكدا به ؛ فإن  
قوله « فؤادي » منصوب لأنه اسم إن ، وقوله « الدهر » منصوب على الظرفية ؛ فتعين أن يكون  
توكيدا للضمير الفؤاد المستتر في « عندك » ، ودل ذلك على أن الضمير ينتقل من المتعلق عند  
حذفه إلى الظرف والجار والمجرور

و بيان هذا أن الظرف يتعلق بمحذوف خبر إن ، وهذا المحذوف فعل أو وصف ، فهو رافع  
لضمير مستتر فيه على أنه فاعل له ، وأصل الكلام قبل الحذف : فَإِنَّ فؤادي كائن عندك أجمع ،  
فلما حذف « كائن » انتقل الضمير الذي كان مستترا فيه إلى الظرف

فإن قلت : فنحن نعلم أن اسم « إن » له محل رفع بدليل العطف عليه بالرفع بعد الخبر  
إجماعا وقبلة على ما اختاره قوم ، فهلا جعلتم قوله « أجمع » توكيدا لاسم « إن » باعتبار محله هذا ؟  
قلت : قال ابن هشام : « لا يجوز ذلك ؛ لأن عامل الرفع ، وهو الابتداء ، قد زال بدخول  
إن التي تطلب نصب ما بعدها » اه كلامه بياض ، وأنت خير بأنه لم يرفع الإشكال ، ولو قلت :  
إن قضية العطف بالرفع غير قضية التوكيد لكان وجهها ، غير أن في كلام المحقق الرضى ما يفيد أن  
العطف وغيره من التوابع بمنزلة واحدة في هذه المسألة ، وللجيب أن يمنع مسألة العطف بالرفع على  
اسم إن ، ويدعى أن ما ورد فيها من الشواهد ، سواء أكان العطف قبل مجيء الخبر أم بعده ، إنما  
هو من باب عطف الجمل لاعطف المفردات ، كما هو توجيه جماعة ، فإذا سلم ذلك صح الجواب

والمتعلق المنوي إما من قبيل المفرد، وهو مافي (مَعْنَى كَأَنَّ) نحو ثابت ومستقر (أَوْ) الجملة، وهو مافي معنى (اسْتَقَرُّ) وَثَبَّتَ، والمختار عند الناظم الأول .

قال في شرح الكافية: وكونه اسم فاعل أولى لوجهين:

أحدهما: أن تقدير اسم الفاعل لا يجوز إلى تقدير آخر، لأنه وافٍ بما يحتاج إليه المحل من تقدير خبر مرفوع، وتقدير الفعل يجوز إلى تقدير اسم فاعل؛ إذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر في موضع الخبر، والرفع المحكوم عليه به لا يظهر إلا في اسم الفاعل الثاني: أن كل موضع كان فيه الظرف خبراً وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل، وبعد «أما» و«إذا» الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل، نحو «أما عندك فزيد»، و«خرجت فإذا في الباب زيد» لأن أما وإذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر، وإذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى ما لا احتمال فيه، ليجرى الباب على سنن واحد

فإن قلت: فلم لا يجوز أن يكون قوله «أجمع» توكيدا للضمير مع كونه محذوفاً مع عامله؟ قلت: المشهور أن التوكيد يتنافى مع الحذف، فالقول إنه توكيد محذوف كالجمع بين أمرين بينهما المنافاة التامة، نعم في كلام سيديويه والخليل ما يفيد أنه يجوز توكيد المحذوف، وعلى هذا لا يتم الاستدلال بالبيت، ولا يرد به مذهب السيرافي ومما يستدل به على تحمل الظرف للضمير قول الأحوص ولو أنه من غير هذا الباب:

أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

فإن قوله «ورحمة الله» معطوف على الضمير المستتر في «عليك» العائد على لفظ «السلام»؛ لأنه متقدم في الرتبة وإن تأخر لفظاً، وأصل الكلام قبل كل عمل: السلام كائن عليك ورحمة الله؛ فأخر المبتدأ، وحذف متعلق الجار والمجرور، ولو كان الضمير محذوفاً مع عامله للزم العطف بدون معطوف عليه، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على «السلام» لأن المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه

فإن قلت: فالعطف بدون معطوف عليه وتقديم المعطوف ضرورتان من ضرائر الشعر، وكذا العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون توكيد بالضمير المنفصل أو الفصل، فلماذا تحملتم هذه الضرورة ولم تحملوا واحدة من هاتين؟

قلت: بين المسألتين فرق؛ فإن العطف بلا فصل قد أجازته جماعة منهم الناظم، وقد ورد في الشعر والنثر كثيراً، بخلاف تقدم المعطوف، وحذف المعطوف عليه

ثم قال : وهذا الذي دلت على أولويته هو مذهب سيديويه ، والآخر مذهب الأخفش ، هذا كلامه

ولك أن تقول : ما ذكره من الوجهين لادلالة فيه ؛ لأن ما ذكره في الأول معارض بأن أصل العمل للفعل ، وأما الثاني فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أمّا وإذا إنما هو لخصوص الحل ، كما أن وجوب كونه فعلا في نحو « جاء الذي في الدار » ، و « كلُّ رجلٍ في الدارِ فله درهم » كذلك ، لوجوب كون الصلة وصفة التكررة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء جملة . على أن ابن جنى سأل أبا الفتح الزعفراني : هل يجوز « إذا زيدا ضربته » ؟ فقال : نعم ، فقال ابن جنى : يلزمك إيلاء « إذا » الفجائية الفعل ، ولا يليها إلا الأسماء ، فقال : لا يلزم ذلك لأن الفعل ملترزم الحذف ؛ ويقال مثله في أمّا ، فالحذور ظهور الفعل بعدها ، لا تقديره بعدها ، لأنهم يفتفرون في المقدرات ما لا يعترفون في المفوضات ، سلمنا أنه لا يليهما الفعل ظاهرا ولا مقدرًا ، لكن لانسلم أنه وليهما فيما نحن فيه ، إذ يجوز تقديره بعد المبتدأ ، فيكون التقدير : أمّا في الدار فزيد استقر ، وخرجت فاذا في الباب زيد حصل

لا يقال : إن الفعل وإن قدر متأخراً فهو في نية التقديم ؛ إذ رتبة العامل قبل المعمول .  
لأننا نقول : هذا المعمول ليس في مركزه ؛ لكونه خيراً مقدماً ؛

وكون المتعلق فعلا هو مذهب أكثر البصريين ، ونسب لسيديويه أيضاً

﴿ تنبيه ﴾ إنما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقراراً عاماً ، كما تقدم ، فإن كان استقراراً خاصاً نحو « زيدٌ جالسٌ عندك » أو « نائمٌ في الدار » وجب ذكره ؛ لعدم دلالتها عليه عند الحذف حينئذ

( وَلَا يَكُونُ اسْمٌ زَمَانٍ خَيْرًا \* عَزَّ جُنَّةٌ ) فلا يقال « زيدٌ اليوم » ؛ لعدم الفائدة ( وَإِنْ يُفِيدُ ) ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى ( فَأَخْبِرًا ) كما في قولهم : « الهلالُ الليلة » ، و « والرطبُ شهرى ربيع » ، و « واليومَ حمرٌ ، وغداً أمرٌ » وقوله :

١٤٥ — \* أَكُلَّ عَامٍ نَعْمٌ تَحْوُونَهُ \* \*

١٤٥ — نسب قوم هذا البيت لرجل من بنى ضبة ، ولم يعينوه ، وهو من شواهد سيديويه ، وقد قال شرحه : إنه لقيس بن حصين بن يزيد الحارثي ، كذا قال البغدادي ، وقد راجعت كتاب

سبويه فوجدت البيت (ج ١ ص ٦٥) غير منسوب لقائل معين؛ لا في أصل الكتاب ولا في شواهد الأعم، وقد روى جماعة بعد هذا البيت خمسة أبيات أخرى، وهي:

يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجِبُونَهُ      أَرْبَابُهُ نَوَكِي فَلَا يَحْمُونَهُ  
وَلَا يَلْأَقُونَ طِعَانًا دُونَهُ      أَنْعَمَ الْأَبْنَاءَ تَحْسِبُونَهُ  
\* أَيَهَاتَ أَيَهَاتَ لِمَا تَرَجُونَهُ \*

اللفظة: «نعم» بفتح كل من النون والعين - اسم جنس لفظه مفرد مثل حمل وجمل ومعناه جمع، ونظيره غنم وبقر، قال الفراء: وهو مفرد لا يؤنث، يقال: هذا نعم وارد، وقال الهروي: النعم والأنعام يذكران ويؤنثان، قال الله تعالى: (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ) وقال جل شأنه: (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا) فأعاد الضمير عليها مذكرا في سورة النحل، وأعاد مؤنثا في سورة المؤمنين. وقال الراغب: النعم مختص بالإبل، وتسميته بذلك لكون الإبل عندهم أعظم نعمة، لكن الأنعام تقال للإبل والبقر والغنم، ولا يقال لها أنعام حتى يكون فيها إبل «يلقحه»: ألقح الفحل الناقة، إذا أحبلها «تنتجونه» تستولدونه، يريد أنهم قوم يكثر من الغارة فيأخذون النياق وهي حوامل نهباً من أصحابها قتلدهم «نوكي» بفتح النون وسكون الواو - جمع أنوك، وهو الضعيف التدبير والعمل «يحمونه» يدفعون عنه ويمنعون من أراد انتهابه «أيهات أيهات» لغة في هيهات، ويروى به قول جرير:

أَيَهَاتَ مَنَزِلْنَا بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ      كَانَتْ مُبَارَكَةً مِنَ الْأَيَّامِ

المعنى: إنه لبعيد أن يدوم لكم هذا العمل؛ لأننا سنمنعكم منه وندفعكم عنه الإعراب: «أكل» الهمزة للاستفهام، كل: منصوب على الظرفية لإضافته للظرف، وهو متعلق بمحذوف خبر مقدم «عام» مضاف إليه «نعم» مبتدأ مؤخر «تحوونه» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل، والماء مفعول به، والجملة في محل رفع صفة لنعم الشاهد فيه: قوله «أكل عام نعم» حيث وقع ظرف الزمان - وهو قوله «كل عام» - خبرا عن اسم من أسماء النوات، لا من أسماء المعاني - وهو «نعم» - وقد اختلف العلماء في توجيهه: فذهب جمهورهم إلى أنه على تقدير مضاف محذوف وهو اسم معنى، وقدّر الرضي اسم المعنى بقوله: أكل عام حواية نعم، وقدّره ابن الناظم بقوله: أكل عام إحراز نعم، وتبعه الشارح، وقوم يقدرونه: أكل عام نهب نعم، أو ما أشبه ذلك؛ وذهب جماعة منهم المبرد وشارح اللب إلى

أى : طلوع الهلال ، ووُجُود الرطب ، وشُرْبُ خمر ، وإِحْرَازُ نَعَمٍ ؛ فالإخبار حينئذ باسم الزمان إنما هو عن مَعْنَى لا جُثَّة .

هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم — منهم الناظم في تسميته — إلى عدم تقدير مضاف ، نظراً إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى ، لحدوثها وقتاً بعد وقت ، وهذا الذى يقتضيه إطلاقه

(وَلَا يَجُوزُ الْأَبْتَدَاءُ بِاللَّنْكَرَةِ \* مَا لَمْ تُقَدِّ) كما هو الغالب ، فإن أفادت جاز الابتداء بها ، ولم يشترط سبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة ، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواضع الفائدة فتنبعوها : فمن مُقَلِّ مُخَلِّ ، ومن مُكثِرٍ مُورِدٍ ما لا يصح ، أو مُعَدِّدٍ لأمور متداخلة

وأئذى يظهر أنحصار مقصود ما ذكره في أئذى سيدكر ، وذلك خمسة عشر أمراً :

الأول : أن يكون الخبر مختصاً : ظرفاً ، أو مجروراً ، أو جملةً ، ويتقدم عليها ( كَعِنْدَ زَيْدٍ تَمْرِهِ ) و « فِي الدَّارِ رَجُلٌ » و « قَصْدَكَ غُلَامُهُ إِنْسَانٌ » قيل : ولا دخل للتقديم في التسوية ، وإنما هو لما في التأخير من توهم الوصف

فإن فات الإختصاص نحو « عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ » و « لِإِنْسَانٍ ثَوْبٌ » امتنع ، لعدم الفائدة الثانية : أن تكون عامة : إما بنفسها ، كَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ ، نحو « مَنْ يَقُمُ أَكْرَمُهُ » ، و « مَا تَفْعَلُ أَفْعَلٌ » ، ونحو « مَنْ عِنْدَكَ ؟ » و « مَا عِنْدَكَ ؟ » أو بغيرها ، وهى

أنه ليس على تقدير مضاف ؛ لأن المبتدأ له تجدد وحدث في كل عام ؛ فأشبهه في ذلك اسم المعنى ، قال الناظم في التسهيل : « ولا يفتى ظرف زمان غالباً عن خبر اسم عين ، ما لم يشبه اسم المعنى بالحدث وقتاً دون وقت ، أو تنو إضافة معنى إليه ، أو يعم واسم الزمان خاص أو مسئول به عن خاص ؛ ويعنى عن خبر اسم معنى مطلقاً » انتهى بحروفه

قال أبو رجاء : فأنت ترى أنه جعل لجواز الإخبار باسم الزمان عن اسم الذات ثلاثة أسباب ، ومثال الأول : الورد أيار ، والقمر الليلة ، والرطب شهرى ربيع ، ومثال الثانى : أكل كل يوم ثوب تلبسه ، أكل ساعة قائم يناديك ، أكل عام نعم تحوونه ، واليوم خمر . ومثال الثالث : نحن في شهر ربيع ، ونحو : فى أى الفصول نحن ؟ وإذا تبينت هذا الكلام علمت أن إطلاق الشارح فى نسبة القول بعدم التقدير إلى الناظم غير سديد

الواقعة في سياق استنهام أو نفي ، نحو « أَلِلَّهُ مَعَ اللَّهِ ؟ » ( وَهَلْ فَتَىٰ فِيكُمْ ، فَخَالَ لَنَا )  
و « مَا أَحَدٌ أُغْيِرُ مِنَ اللَّهِ » .

الثالث : أن تخصص بوصف : إما لفظاً ، نحو « وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكٍ »  
( وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا ) ، أو تقديراً ، نحو « وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ » أى :  
وطائفة من غيركم ، بدليل ما قبله ، وقولهم « السَّمَنُ مَنْوَانٍ بَدِرْهُمْ » أى : منه ، ومنه قولهم  
« شَرُّ أَهْرَ ذَانَابٍ » أى : شر عظيم ، أو معنّى ، نحو « رُجَيْلٌ عِنْدَنَا » ؛ لأنه في معنى رجل  
صغير ، ومنه « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » ؛ لأن معناه شيء عظيم حسن زيداً

فإن كان الوصف غير مخصص لم يجوز ، نحو « رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ جَاءَنِي » ؛ لعدم الفائدة  
الرابع : أن تكون عاملة : إما رفعاً ، نحو « قَامَ الزَّيْدَانِ » إذا جَوَزَ نَاهِ ، أو نصباً ، نحو  
« أَمْرٌ مَعْرُوفٌ صَدَقَةٌ وَنَهَىٰ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ » ( وَرَغَبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ ) ، و « أَفْضَلُ  
مِنْكَ عِنْدَنَا » ؛ إذ المجرور فيها منصوب المحل بالمصدر والوصف ، أو جرراً ، نحو « سَمْسُ  
صَلَوَاتٍ كَتَبْنَهُنَّ اللَّهُ » ، ( وَعَمَلٌ \* بِرِّ زَيْنٍ ) و « مِثْلُكَ لَا يَبْخُلُ » و « غَيْرُكَ لَا يَجُودُ »  
الخامس : العطف ، بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به ، نحو « طَاعَةٌ  
وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ » ، أى : أمثل من غيرها ، ونحو « قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَعْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ  
يَتَّبَعُهَا أَدَىٰ » .

السادس : أن يراد بها الحقيقة ، نحو « رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ أَمْرَأَةٍ » ومنه « تَمْرَةٌ خَيْرٌ  
مِنْ جَرَادَةٍ »

السابع : أن تكون في معنى الفعل ، وهذا شامل لما يراد بها الدعاء ، نحو « سَلَامٌ عَلَىٰ  
أَلِ يَاسِينَ » و « وَيَلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ » ولما يراد بها التعجب ، نحو « عَجَبٌ لِزَيْدٍ » ، وقوله :  
١٤٦ — عَجَبٌ لِّتِلْكَ قَضِيَّةٍ وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَىٰ تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

١٤٦ — هذا البيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ١٦١ ) وقال قبل إنشاده : « وزعم  
يونس أن رؤبة كان ينشد هذا البيت رفعا ، وهو لرجل من مذحج » اه ، ونسبه بعض  
شارحى الكتاب لهنى بن أحمز الكنانى ، وكذلك نسبه الآمدى في المؤلف والمختلف ، ونسبه  
السيرافى لزرافة الباهلى ، ونسبه أبو محمد الأعرابى إلى عمرو بن العوث بن طيء ، وقال البغدادى :



هو لضمرة بن جابر بن قطن بن نهشل بن دارم ، وكان يبرأ أمه ويخدمها وكانت مع ذلك تؤثر عليه أخاله يقال له : جندب ، وقبل هذا البيت قوله :

هَلْ فِي الْقَضِيَّةِ أَنْ إِذَا اسْتَعْنَيْتُمْ وَأَمِنْتُمْ فَأَنَا الْبَعِيدُ الْأَجْنَبُ  
وَإِذَا الشَّدَائِدُ بِالشَّدَائِدِ مَرَّةً أَشَجَّتْكُمْ فَأَنَا الْحَبُّ الْأَقْرَبُ  
وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أَدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ  
وَلِجُنْدَبٍ سَهْلُ الْبِلَادِ وَعَذْبُهَا وَلِي الْمِلَاحُ وَخَبْتَهُنَّ الْمُجْدِبُ  
مَجِبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٍ ... .. الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
هَذَا وَجَدَّكُمْ الصَّغَارُ بَعِينَهُ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

اللمعة : « هل في القضية » يروى في مكان هذه العبارة « أمن السوية » والسوية : العدل ، وأصله التساوى « الأجنب » بالجيم والنون الموحدين - البعيد ، ويروى في مكانه « الأخيب » بخاء معجمة فياء مثناة - ومعناه الخائب « أشجتكم » أجزتكم ، وأصله الشجى ، وهو الحزن ، وفعله المجرد من باب تعب « الحب » بفتح الحاء - اسم مفعول من أحب - بالهمزة - وهو نادر في الاستعمال وإن كان هو القياس ؛ فإنهم أجمعوا على ورود « أحب » ، واختلفوا في « حب » الثلاثي ؛ فأكثر العلماء لا يثبتونه ، وجماعة منهم الأزهرى والفراء أثبتوه ، واستدلوا عليه بقول الشاعر ، وهو غيلان بن شجاع النهشلى :

قَوْلَ اللَّهِ لَوْلَا تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ وَلَا كَانَ أَدْنَى مِنْ عُيْبِدٍ وَمُشْرِقِ

وقد قرئ قوله تعالى : ( قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ) بفتح حرف المضارعة وقد جاءت بعض المشتقات من الثلاثي ؛ من ذلك قولهم : حبيب ، وحب - بكسر الحاء وتشديد الباء - وقد كان قياس إيهال الثلاثي على مادعاة جمهرة العلماء يقتضى مجيء اسم الفاعل واسم المفعول جميعا من ذى الهمزة ، إلا أن الاستعمال قد جاء كثيرا في اسم المفعول على « محبوب » من الثلاثي ، ولم يجيء في اسم الفاعل إلا على « محب » من ذى الهمزة ، وما ورد فيه اسم المفعول من ذى الهمز - مع هذا البيت - قول عنتر بن شداد العبسى :

وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَطْلُيْ غَيْرَهُ \* مَنِيَّ بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمَكْرَمِ

( وانظر ص ١٣٦ من كتابنا دروس التصريف - القسم الأول ) وقوله « الحيس » هو بفتح الحاء المهملة وسكون الياء - طعام يتخذ من لبن وأقط وسمن وتمر « الملاح » بكسر الميم وتخفيف اللام جمع مליح ، وهو الذى ملح ماؤه ، ويقال : بئر مليح ، وبجر مليح « خبتهن » الحب

— بفتح الحاء وسكون الباء الموحدة — المطمئن من الأرض إذا كان فيه رمل « المجدب » اسم فاعل من قولهم : أجدب المكان ، إذا أفر و خلا من النبات « وجدكم » بفتح الجيم — هو أبو الأب ، والحظ ، والسعد « الصغار » بفتح الصاد والعين — الدلّ « بعينه » قال جماعة : إن الباء زائدة ، وعلى هذا يكون « عينه » توكيدا للصغار مرفوع بضمّة مقترنة ، وقال اللخمي : الباء أصلية ، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف حال من الصغار ، والعامل فيه اسم الإشارة لما تضمنه من معنى الفعل ، على حدّ قوله تعالى : ( وهذا بعلي شيخا )

الإعراب : « عجب » : مبتدأ ، وستعرف فيه وجوها أخرى « لتلك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، ويجوز أن يكون متعلقا بعجب ، وستعرف وجوها أخرى « قضية » يروى مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ؛ فمن رواه مرفوعا فهو خبر لمبتدأ محذوف ، أي : هذه قضية ؛ أو نحو ذلك ، ومن رواه منصوبا فهو إما حال صاحبه اسم الإشارة ، وإما تمييز له ، ومن رواه مجرورا فعلى البدلية من اسم الإشارة « وإقامتي » الواو عاطفة ، إقامتي : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « فيكم ، على تلك » جاران ومجروران يتعلقان بإقامة « القضية » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « أعجب » خبر المبتدأ الذي هو إقامة

الشاهد فيه : قوله « عجب لتلك » حيث وقع المبتدأ — وهو قوله « عجب » — نكرة ؛ لأن هذه النكرة في معنى الفعل ؛ إذ تدل على ما يدل عليه « أعجب » ، هذا توجيه كلام الشارح العلامة رحمه الله ، في هذا الموضوع من الكتاب

لكن الذي ذكره سيبويه ( ج ١ ص ١٦٠ و ١٦١ ) وارتضاه المحقق الرضي ؛ أن المصدر إذا رفع كان خبرا لمبتدأ محذوف ، كما أنه إذا نصب كان منصوبا بفعل محذوف وقيل أن نذكر لك أقوال العلماء في هذه المسألة نريد أن نبين لك أن أصل المصدر أن يؤتى به منصوبا ؛ فيكون مفعولا مطلقا لفعل محذوف ؛ ومثاله قولهم : تبا لك ، وتعسا للكافرين ، ومنه قوله تعالى : ( فتعسا لهم وأضلّ أعمالهم ) ، وربما جاء المصدر مرفوعا ، كما في بيت الشاهد وكما في البيت الذي ستسمعه في كلام سيبويه ، وكما في الشاهد ( رقم ١٦٣ ) الذي يأتي من بعد ؛ وقد اختلف العلماء في إعراب هذا المصدر حينئذ ؛ فذهب سيبويه في بعض المواضع من كتابه إلى أنه مبتدأ خبره محذوف ، وعلى هذا جرى الشارح في هذا الموضوع ، وذهب سيبويه في موضع آخر من الكتاب إلى أن المصدر خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، وسيدكر الشارح هذا الوجه قريبا ، وذكر الأعمى وجهين آخرين : أحدهما أنه مبتدأ لا خبر له ، والثاني أنه مبتدأ خبره ما يذكر بعده من الجار والمجرور ؛ وسيأتي لهذا مزيد بحث لهذا الموضوع في شرح الشاهدين ( ١٦٢ و ١٦٣ )

قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء ؛ من ذلك قولك : حمدا وشكرا لا كفرا ، وعجبا ، وأفعل ذلك وكرامة ، ومسرة ، ونعمة ،

ولنحو « قَامَ الزيدان » عند من جَوَّزه ؛ فيكون فيه مُسَوِّغان ، كما في نحو « وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ <sup>(١)</sup> » فقد بان أن منعه عند الجمهور ليس لعدم المسوغ ، بل لعدم شرط الاكتفاء بمرفوعه ، وهو الاعتماد .

الثامن : أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خوارق العادة ، نحو « بَقَرَةٌ تَكَلَّمَتْ » .  
التاسع : أن تقع في أول الجملة الحالية ؛ سواء ذاب الواو وذات الضمير ، كقوله :

وحبا ، ونعام عين ؛ ولا أفعل ذاك ولا كيدا ولاهما ، ولأفعلن ذاك ورغما وهوانا ، فإنما ينصب هذا على إضمار الفعل ، كأنك قلت : أحمد الله حمدا ، وأكرمك كرامة ، وإنما اختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل ، وقد جاء بعض هذا رفعا ؛ وزعم يونس أن روبة ابن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعا ، وهو لبعض مذحج : عجب لتلك . . . البيت \*  
وسمنا بعض العرب الموثوق به يقال له : كيف أصبحت ؟ فيقول : حمد الله وثناء عليه ، كأنه يحمله على مضمير في نيته ، كأنه يقول : أمرى وشأني حمد الله وثناء عليه ، وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به برويه :

قَالَتْ : حَنَانٌ ، مَا أُنِي بِكَ هُنَا ؟ أَدُو نَسْبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ ؟

لم ترد معنى تحنن ، ولكنها قالت : أمرنا حنان ، أو ما يصيبنا حنان « اه  
وقد سمعت أن الأعم قد جَوَّز هذا الوجه الذي ذكره سيبويه ووجهين آخرين ، وحاصلهما أن يكون « عجب » مبتدأ غير محتاج إلى خبر ؛ لأنه في قوة الفعل والفاعل ، فإذا قلت : عجب لك ؛ فكأنك قد قلت : أعجب لك ، أو مبتدأ خبره الظرف بعده ، قال : « الشاهد فيه ( يريد في البيت الذي أنشده سيبويه ، وهو عجب لتلك قضية - إلخ ) رفع عجب على إضمار مبتدأ ، والتقدير : أمرى عجب ، ويجوز أن يكون مرفوعا بالابتداء وإن كان نكرة ؛ لوقوعه موقع المنصوب ، ويتضمن من الوقوع موقع الفعل ما يتضمن المنصوب ، فيستغنى عن الخبر ؛ لأنه كالفعل والفاعل ، فكأنه قال : أعجب لتلك قضية ، ويجوز أن يكون خبره في المجرور بعده « اه  
وقال ابن خفاف : « والمعهود في المصادر المنصوبة إذا رفعت جعلت مبتدأ ، وجعل متعلقها خبرا ، مثل الحمد لله ، والسلام عليك ؛ لتكون في معنى الأصل - أعني الجملة الفعلية - لاتزيد عليها إلا بالدلالة على الثبات ، وقد يجعل غير متعلقها خبرا عنها ، كقوله تعالى : ( فصبر جميل ) أى : أحسن من غيره « اه

(١) المسوغان في قوله تعالى : ( وعندنا كتاب حفيظ ) هما كون النكرة موصوفة وكون خبرها جارا ومجرورا تاما متقدما عليها ، وهما في المثال كون النكرة عاملة الرفع ؛ إذ ما بعدها فاعل ؛ وكونها في معنى الفعل

١٤٧ — سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذُّ بَدَا مَحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

وكقوله :

١٤٨ — أَلذُّبُ يُطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَةً بِيَدِي

١٤٧ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت لقائل معين ، وهو من شواهد معنى اللبيب

اللفظة : « سرينا » مأخوذ من السرى - بضم السين وفتح الراء - وهو السير ليلا ، وقد صحفه بعضهم بشر بنا من الشرب « أضاء » أنار « بدا » ظهر ، ولاح « محياك » بضم الميم وفتح الحاء المهملة بعدها ياء مشددة - أى : وجهك « شارق » اسم فاعل من شرق يشرق شروقا : مثل

طلع يطلع طلوعا فى الوزن والمعنى ، والمراد هنا بكل شارق كل كوكب طالع

الإعراب : « سرينا » فعل وفاعل « ونجم » الواو للحال ، نجم : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « أضاء » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر عائذ إلى نجم ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب على الحال « فمذُّ » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب عاملة قوله « أخفى » الآتى ، وجملة « بدا محياك » فى محل جر بالإضافة إلى مذ أو إلى لفظ « زمان » يضاف إلى مقدر ، وقيل : مذ هو فى محل رفع مبتدأ خبره لفظ زمان مضاف إلى هذه الجملة « أخفى » فعل ماض « ضؤه » فاعل ، والضمير مضاف إليه « كل » مفعول به لأخفى « شارق » مضاف إليه الشاهر فيه : قوله « ونجم قد أضاء » حيث ساغ وقوع المبتدأ نكرة لكونها فى جملة الحال ، وإنما كان ورود المبتدأ فى جملة الحال مسوغا لوقوعه نكرة لأن الجملة الحالية قيد لصاحبها - وهو هنا الضمير البارز فى قوله « سرينا » الواقع فاعلا - وأنت خير بأنه لا يلزم من سيرهم ليلا أن يصاحبه طلوع نجم ، بل قد يسرون والنجوم كلها غائبة ، فلما كان ذلك كذلك كان الابتداء بالنكرة فى جملة الحال مفيدا فائدة جديدة للمخاطب

١٤٨ — هذا البيت رواه أبو تمام الطائى فى ديوان الحماسة ( انظر شرح التبريزى :

٤ - ١٣٠ ) ولم ينسبه إلى قائل معين ، ولا نسبه أحد من شراحه الذين وقفنا على كتبهم ، وهو أيضا من شواهد معنى اللبيب ، ولم ينسبه أحد من شراحه إلى قائل معين ، وقد روى أبو تمام قبله بيتا ، وهو :

تَرَكْتُ ضَانِي تَوَدُّ الذُّبَّ رَاعِيَهَا وَأَنَّهَا لَا تَرَانِي آخِرَ الْأَبَدِ

اللفظة : « تود » : يجوز أن يكون متعديا لمفعولين أحدهما « الذب » والآخر « راعيها » إجراء له مجرى أفعال الشك واليقين ، ويجوز أن يكون متعديا لواحد هو « الذب » وقوله « راعيها » حال منه ، ولا تضر إضافته ؛ لأنها لاتفيدة تعريفا « مدية » هى السكين ، وقد روى مرفوعا كما هى رواية الشارح ، وروى منصوبا ، وسند كذا فى بيان الاستشهاد

العاشر: أن تقع بعد « إذا » المفاجأة ، نحو « خرجت فاذا أسد بالباب » وقوله :

١٤٩ - حَسِبْتُكَ فِي الْوَعْيِ مِرْدَى حُرُوبٍ إِذَا خَوَّرَهُ لَدَيْكَ فَقُلْتُ سُحْقًا

الإعراب : « الذئب » مبتدأ « يطرقها » فعل مضارع ، وفاعله ضمير عائد إلى الذئب ،  
وها : ضمير عائد إلى الغنم مفعول ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « في الدهر » جار ومجرور متعلق  
بـ « يطرق » واحدة « صفة لموصوف محذوف ؛ فإن قدرت ذلك المحذوف « مرة واحدة » كان  
منصوبا على الظرفية ، وعامله يطرق ، وإن قدرت ذلك المحذوف « طريقة واحدة » كان نصبه  
على أنه مفعول مطلق « وكل » الواو عاطفة ، كل : منصوب على الظرفية ، وعامله قوله « تراني »  
الآتي « يوم » مضاف إليه « تراني » فعل مضارع ، فاعله ضمير عائد إلى الضأن ، والنون  
للوفاية ، والياء مفعول ، ورأى بصرية فليس لها مفعول غير « مدية » مبتدأ « بيدي » جار  
ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال صاحبه ياء المتكلم  
الواقعة مفعولا

الشاهد فيه : قوله « مدية بيدي » حيث جاء المبتدأ - وهو قوله « مدية » - نكرة ؛ لكونه  
واقعا في جملة الحال ، وبيان وجه كونه ذلك مسوغا سبق في الشاهد قبله ، والفرق بين هذا  
الشاهد والذي قبله أن المبتدأ هناك واقع بعد واو الحال ، وهنا لم تذكر الواو اكتفاء بـ ياء المتكلم  
في قوله « بيدي » رابطا بين الحال وصاحبه ، ومن العلماء من جعل الواو هنا مقدرة فيكون ما ل  
اليقين واحدا

هذا ، واعلم أنه قد نقل بعض العلماء أن قوله « مدية » يروى منصوبا ، وعلى ذلك يخلو  
البيت من الشاهد ، ويكون نصبه : إما على أنه مفعول لاسم فاعل محذوف يقع حالا من ياء المتكلم  
أيضا ، والتقدير : تراني ممسكا مدية ، أو نحو ذلك ، وإما على أنه بدل اشتغال من ياء المتكلم ،  
قال الخطيب التبريزي في شرح ديوان الحماسة : « ومدية بيدي نصب على الحال ( يريد الجملة من  
المبتدأ والخبر ) أي : تراني حاملا مدية ؛ وإن شئت رويت مدية ( بالنصب ) ويكون بدلا من  
المضمر في تراني ؛ وهذا البديل هو بدل الاشتغال : أي ترى مدية بيدي ؛ فأما وجه الرفع فالضمير  
الذي بيدي سيغني عن الواو المعلقة للجميل بما بعدها وهي صفات أو أحوال ؛ لأن الضمير يعلق  
كما يعلق العاطف ، ومن الوجه الثاني - وهو البديل - قول الله تعالى : ( يسألونك عن الشهر  
الحرام قتال فيه ) وقال أبو العلاء : مدية الأجود فيها الرفع على الابتداء ، ويكون ما بعدها في  
موضع الحال ؛ لأن الرؤية هنا رؤية العين ، والفعل يكتفي بالاسم الأول « اه كلامه ، وقد تبع  
ابن هشام أبا العلاء العري فأنكر النصب ، وشايحه الشمني على ذلك

١٤٩ - بحث كثيرا عن هذا البيت فلم أظفر بنسبته إلى قائل معين

اللفظ : « الوعى » أصله الصوت ، وصوت النحل والبعوض ونحوها إذا اجتمعت ، ثم استعمل  
في الأصوات في الحرب وفي غمغمة الأبطال في حومة الحرب ، ثم كثر ذلك حتى سموا الحرب وعى

« مردى » أصله في جميع نسخ الشرح « بردى » فقال العلامة الصبان ما نصه : « تثنية برد ، وضبطه شيخنا السيد بفتحات على وزن حمزى ، قال : وهو البحر وجبل بالحجاز » اه ، ولا معنى لما ذكره ولا لما نقله عن شيخه السيد ، وقد ضبطه بعض شيوخنا أيام التلقى « تدرى حروبا » على أنه مضارع « درى » بمعنى علم ، وهو صحيح المعنى ، ولا يمنع منه إلا الرواية ، وعندى أن هذا اللفظ قد تصحف على هؤلاء جميعا ، وأن أصله « مردى حروب » وأصل المردي - بكسر الميم وسكون الراء المهملة - حجر يرمى به ، ويقال للشجاع : إنه لمردى حروب ، أى : يقذف به فيها ، قال الأعشى - أعشى باهلة - برئى أجاه لأمه المنتشرين وهب :

مَرْدَى حُرُوبٍ وَنُورٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ كَمَا أَضَاءَ سَوَادَ الظُّلَمَةِ الْقَمَرُ

« خور » الحور - بفتح الحاء المعجمة والواو - الضعف والانكسار « سحقا » بعدا ، وهو مصدر نائب عن فعله ، والمراد الدعاء عليه

الإعراب : « حسبتك » فعل وفاعل ومفعول أول « فى الوغى » جار ومجرور متعلق بحسب « مردى » مفعول ثان لحسب « حروب » مضاف إليه « إذا » حرف دال على المفاجأة ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « خور » مبتدأ « لديك » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « فقلت » فعل وفاعل « سحقا » منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، وتقديره سحقته سحقا ، أى : بعدت بعدا ، وهذه الجملة فى محل نصب مقول القول

الشاهد فى : قوله « إذا خور لديك » حيث ورد المبتدأ فيه - وهو قوله « خور » - نكرة ، والذى سوغ الابتداء بالنكرة تقدم « إذا » التى للمفاجأة عليها ؛ وذلك لأن العادة لا توجب مقارنة مفاجأة الحور لحسبان الشجاعة مثلا ، وقد أشار لك الشارح إلى أن هذا الاستشهاد يتم إذا جعلت « إذا » الفجائية حرفا كما هو مذهب الناظم وجماعة منهم الأخفش ، فأما إذا جريت على أنها ظرف مكان كما هو مذهب اللبرد وابن عصفور ، أو جريت على أنها ظرف زمان كما هو مذهب الزجاج والزحشرى فإنه لا يكون فى البيت شاهد لما نحن فيه ؛ إذ تكون « إذا » الفجائية نفسها ظرفا متعلقا بمحذوف هو خبر المبتدأ ؛ فيكون المسوغ للابتداء بالنكرة حينئذ فى هذا البيت كون النكرة موصوفة بالظرف الواقع بعدها ، وهو قوله « لديك »

فإن قلت : فإن ابن عصفور يقول تبعا للبرد : إن إذا ظرف مكان ؛ وظرف المكان يخبر به عن اسم الذات ، فالمثال الذى ذكره الشارح وهو « خرجت فإذا أسد بالباب » مستقيم على هذا القول ، ولكن الزحشرى يقول تبعا للزجاج : إن إذا المفاجأة ظرف زمان ؛ فإذا صح على هذا القول البيت المستشهد به لم يصح هذا المثال ؛ من قبل أن اسم الزمان لا يخبر به عن الجثة ، كما تقدم فالجواب على هذا بأحد جوابين : الأول : أن نختار أن اسم الزمان يخبر به عن الذوات كما

بناء على أن « إذا » حرف كما يقول الناظم تبعاً للأخفش ، لا ظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعاً للمبرد ، ولا زمان كما يقول الزمخشري تبعاً للزجاج<sup>(١)</sup> .  
الحادي عشر : أن تقع بعد « لولا » كقوله :

هو رأى جماعة منهم ابن مالك في تسهيله على ما ذكره الشارح عنه ؛ والثاني : أن ندعى أن الكلام على تقدير مضاف يقع مبتدأ وهو من أسماء المعاني ، وأصل الكلام على هذا : خرجت فإذا رؤية أسد بالباب ؛ فـرؤية : هو المبتدأ ، وهو اسم معنى ، وقد حذف وأقيم المضاف إليه مقامه مع أنه منوى ، قال ابن هشام في معنى اللبيب : « وتقول : خرجت فإذا زيد جالس ، أو جالسا ، فالرفع على الخبرية وإذا نصب به ، والنصب على الحالية ، والخبر إذا نفسها إن قيل بأنها ظرف مكان ، وإلا فهو محذوف ، نعم يجوز أن تقدرها خبراً عن الجثة مع قولنا إنها زمان إذا قدرت حذف مضاف ؛ كأن تقدر خرجت فإذا الأسد فإذا حضور الأسد » اهـ .

(١) اعلم أن إذا المفاجأة تختص بالجمل الاسمية ، ولا تحتاج إلى جواب ، ولا تقع في أول الكلام ؛ لأن الغرض من الإتيان بها الدلالة على أن ما بعدها قد حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة ، وذلك لا يتأتى إلا بأن يسبقها شيء ، وهي مع ذلك كلمة تدل على أن ما بعدها حاصل في حال حصول ما قبلها ؛ بخلاف إذا الشرطية في هذه الأمور الأربعة ؛ فإنها تختص بجمل الأفعال وإذا وليها اسم فهو على تقدير فعل على الراجح من مذاهب النحاة ، وهي محتاجة إلى الجواب ، وهي تقع في صدر الكلام ، وهي تدل على أن جوابها حاصل بعد حصول الشرط ؛ وقد اختلف العلماء في « إذا » المفاجأة أهي حرف أم اسم ، فذهب الأخفش إلى أنها حرف ، وأيد مذهبه هذا ابن مالك ، والذين ذهبوا إلى أنها اسم قالوا : هي ظرف ، ثم اختلفوا ؛ فقال المبرد : هي ظرف مكان ، وأيده في هذا ابن عصفور ، وذهب الزجاج إلى أنها ظرف زمان ؛ وأيده في هذا المذهب جار الله الزمخشري

والصحيح ما ذهب إليه الأخفش وجرى عليه ابن مالك ؛ بدليل إجماعهم على صحة قولهم : خرجت فإذا إن زيدا بالباب ، بكسر همزة إن ، ووجه دلالة هذا على ما ذهبنا إليه أن « إذا » لو كانت في هذا المثال ظرفاً لاحتاجت إلى متعلق تتعلق به ، وهذا المتعلق إما أن يكون هو « خرجت » المتقدم ، وإما أن يكون متعلق الجار والمجرور الذي هو خبر إن ، وإما أن يكون غير مذكور في الكلام ؛ والأمور الثلاثة باطلة : أما بطلان الأول فلأن ما قبل الفاء لا يعمل فيما بعدها ، وأما الثاني فلأن معمول خبر إن لا يتقدم عليها ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وأما الثالث فلأن الأصل عدم الحذف

١٥٠ - \* لَوْلَا اصْطَبَارُ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مَقَةٍ \*

الثاني عشر: أن تقع بعد لام الابتداء، نحو « لَرَجُلٌ قَائِمٌ »  
الثالث عشر: أن تقع جواباً، نحو « رَجُلٌ » في جواب « مَنْ عِنْدَكَ؟ »، التقدير:

رجل عندي

الرابع عشر: أن تقع بعد « كَمْ » الخبرية، كقوله:

١٥١ - كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَحَالَةٌ فِدَاءُ قَدْ حَلَبْتَ عَلَيَّ عِشَارِي

١٥٠ - هذا صدر بيت، وعجزه:

\* لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّنِّ \*

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين

اللفظة: « أودى » يقال: أودى الرجل فهو مود، إذا هلك، ويقال: أودى به المنون، أي: أهلكته «مقة» هي المحبة، والتاء بدل من الواو المحذوفة، وأصله «ومق» بسكون الميم - وفعله ومق يمق - بكسر الميم فيهما - وهو من أفعال قليلة وردت على هذه الزنة «استقلت» نهضت وهمت بالسير «الظن» بفتح الظاء والعين - الرحيل والسفر (انظر شرح الشاهد رقم ١٣٤ في ص ٢٤٤ من هذا الجزء)

الإعراب: «لولا» حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «اصطبار» مبتدأ، وخبره محذوف وجوبا؛ لسد الجواب مسدده «لأودى» اللام واقعة في جواب لولا، أودى: فعل ماضٍ «كل» فاعل أودى «ذى مقة» مركب إضافي مضاف إليه «لما» ظرف بمعنى حين، مبني على السكون في محل نصب، عامله أودى السابق «استقلت» فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «مطايهن» فاعل، وضمير النسوة مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل في محل جرٍّ بإضافة «لما» إليها «للظن» جارٍ ومجرور متعلق باستقل الساهر فيه: قوله «لولا اصطبار» حيث ورد المبتدأ - وهو قوله «اصطبار» - نكرة، لوقوعه بعد لولا، وإنما كان وقوع المبتدأ بعد لولا مسوغاً لوروده نكرة لأن لولا تستدعي جواباً يكون معلقاً على جملة الشرط التي يقع المبتدأ نكرة فيها، فيكون ذلك سبباً في تقليل شيوع النكرة

١٥١ - هذا البيت من قصيدة للفرزدق يهجو فيها جريراً، وقيل:

كَمْ مِنْ أَبٍ لِي يَا جَرِيرُ كَأَنَّهُ قَرُّ الْمَجْرَةِ أَوْ سِرَاجُ نَهَارٍ  
وَرِثَ الْمَكَرِمَ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ ضَخَمُ الدَّسِيعَةِ كُلَّ يَوْمٍ فَخَارٍ



كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ  
 كُنَّا نَحْذِرُ أَنْ تُضَيِّعَ لِقَاحَنَا  
 ... .. البيت ، وبعده :  
 وَهَلَى إِذَا سَمِعْتَ دُعَاءَ يَسَارِ  
 فَطَارَةٌ لِقَوَادِمِ الْأَبْكَارِ

اللفظة : « الحجرة » بفتح الميم والجيم بعدها راء مشددة - باب السماء ، وهي البياض المعترض في السماء والنسران من جانبها ، وقيل : هي الطريق التي تسير منها الكواكب في السماء «الديعة» بفتح الدال - الجفنة أو المائدة الكريمة ، وضامتها كناية عن الكرم ؛ لأنها تدل على كثرة من يلتف حولها « فدعاء » هي التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب ، ويقال : الفدعاء هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل ، والفدع - بفتح الفاء والدال المهملة جميعا - زيغ في القدم بينها وبين الساق ، وقال ابن فارس : اعوجاج في المفاصل كأنها قد زالت عن أما كنها « عشارى » بكسر العين - جمع عشاء - بضم العين وفتح الشين - وهي الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر ، وقيل : هي التي مضت لها عشرة أشهر من حملها ، وهذا التفسير لا يصح ههنا ، لأنها لا تكون حينئذ ذات لبن « لقاخنا » بكسر اللام - جمع لقوح ، وهي الناقة الحلوب ، وقال في الصحاح : إذا نتجت الناقة فهي لقوح شهرين أو ثلاثة ، ثم لبون بعد ذلك « وهلى » بفتح الواو وسكون اللام - أنثى الوهلمان ، وهو من ذهب عقله وجدا أو حزنا ، وفعله كورث ووجل ووعد « يسار » : اسم عبد كان يتعرض لبنات مولاه ، ويقال له : يسار الكواعب ، ويسار النساء ، وله قصة مشهورة أشار إليها الفرزدق في قوله لجرير :

وَإِنِّي لِأَخْشَى إِنْ حَطَبْتَ إِلَيْهِمْ  
 عَلَيْكَ الَّذِي لَاقَى يَسَارَ الْكَوَاعِبِ

« شغرة » هي التي ترفع رجلها لتضرب الفصيل لتمنعه من الرضاع عند الحلب ، ويقال : شغرة الكلب ، إذا رفع رجله ليبول ، والرواية في هذه الكلمة بالنصب على الدم ، قال سيبويه : زعم يونس أنه سمع الفرزدق ينشده بالنصب ، جعله شما ، ولو ابتدأه وأجراه على الأول كان جائزا عربيا هـ . « تقذ الفصيل » تضربه ، والموقوذة : التي ضربت حتى أشرفت على الهلاك « فطارة » مأخوذ من الفطر - بفتح فسكون - وهو أن تحلب الناقة بالسبابة والإبهام أو بأطراف الأصابع وفعله من بابى ضرب ونصر « الأبقار » جمع بكر ، وهي الناقة التي نتجت أول بطن ، وقوادمها : أخلافها ، وإنما هي قادمان وآخران ؛ فسمى الكل قوادم تغليبا

الإعراب : « كم » خبرية أو استفهامية مبنية على السكون في محل نصب على أنها ظرف أو مفعول مطلق ، والعامل فيها قوله « حلبت » الآتى ، ولها تمييز محذوف تقدره مجرورا إن جعلتها خبرية ومنصوبا إن جعلتها استفهامية ، وتقدر هذا التمييز من ألفاظ المصادر إن قدرت اتصافها

الخامس عشر: أن تكون مبهمة ، كقوله :

١٥٢ — مَرَسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبًا

على المفعولية المطلقة ومن ألفاظ الأزمان إن جعلتها منصوبة على الظرفية ، وسيأتي لك فيها وجوه أخرى « عمه » مبتدأ « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعمه « يا » حرف نداء « جرير » منادى « وخالة » الواو عاطفة ، وخالة : مبتدأ « فدعاء » صفة لخالة ، وقد حذف صفة أخرى لخالة مماثلة لصفة العمه كما حذف صفة لعمه مماثلة لصفة الخالة ، وأصل الكلام : كم عمه لك فدعاء وخالة لك فدعاء ، فحذف من كل واحد نظير ما أثبتته مع الآخر على طريق الاحتباك « قد » حرف تحقيق « حلبت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى عمه وحدها أو إلى خالة وحدها ، والجملة في محل رفع خبر عما عاد إليه الضمير منها ، وخبر الآخر محذوف يدل عليه هذا الخبر « على » جار ومجرور متعلق بحلب « عشاري » مفعول به ، وياء المتكلم مضاف إليه

الشاهر فيه : قوله « كم عمه » حيث ورد فيه المبتدأ — وهو قوله « عمه » — نكرة ؛ لوقوعه بعد « كم » الخبرية أو الاستفهامية : أما جواز وقوع النكرة مبتدأ بعد الاستفهامية فواضح ، لأنك قد علمت أن الاستفهام يخص النكرة ويقتل شيوعها ، وأما جوازه بعد الخبرية فالسبب فيه أنها لما أشبهت الاستفهامية في اللفظ أعطيت حكمها ؛ لأنهم يعطون الشيء حكم نظيره ، قلت : وفيه مسوغ آخر ، وهو وصف « عمه » بوصفين أحدهما مذكور وهو « لك » والآخر محذوف لدلالة الثاني عليه وهو « فدعاء » ، كما تبين لك في الإعراب ، فيكون فيه مسوغان

وإنما يتم هذا الاستشهاد على رواية رفع « عمه وخالة » كما أوضحناه ، وقد روي منصوبين ومجرورين ؛ فعلى نصهما تكون « كم » استفهامية مبتدأ ، و « عمه » تمييزا لها ، و « خالة » معطوفا على عمه ، وجملة « قد حلبت » في محل رفع خبر ، وإفراد الضمير بالنظر إلى لفظ « كم » ؛ وعلى رواية الجر تكون « كم » خبرية مبتدأ خبره جملة « حلبت » ؛ و « عمه » تمييزا لها ، وسيأتي للشارح رحمه الله أن يستشهد بهذا البيت مرة ثانية على هذا الوجه (ص ٢٨٨) فكن على ذكر منه

١٥٢ — نسب الرواة هذا البيت لامرئ القيس ، واختلفوا في امرئ القيس : من هو ؟ فقال قوم : هو امرؤ القيس بن حجر الكندي الشاعر المشهور ، وقال أبو القاسم الكندي :

ليس ذلك بصحيح بل هو لامرئ القيس بن مالك الحميري

وأقول : إن الثابت في نسخة ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي برواية أبي عبيدة والأصمعي وأبي حاتم والزيادي ، وفي نسخة ديوانه المطبوعة في أوربا سنة ١٨٧٠ م ، وفي نسخة شرح ديوانه للوزير أبي بكر عاصم بن أيوب المطبوعة في مصر عام ١٣٠٧ هـ — نسبة هذا البيت له من قصيدة عدتها عشرة أبيات ، وأولها قوله :

أَيَا هِنْدُ، لَأَتَكْحِي بُوَهَةً عَلَيْهِ عَقِيْقَتُهُ أَحْسَبَا  
 مَرَسَّةً بَيْنَ أَرْسَاغِهِ ... .. البيت ، وبعده :  
 لِيَجْعَلَ فِي كَفِّهِ كَعْبَهَا حِذَارَ الْمَنِيَّةِ أَنْ يَعْطَبَا

وقد ذكر السيد المرتضى في شرح القاموس عن العباب مانصه : « هو لامرئ القيس بن مالك الحميري كما قاله الأمدى ، وليس لابن حجر كما وقع في دواوين شعره ، وهو موجود في أشعار حمير »  
 اللفظة : « بوهة » بضم الباء بعدها واو ساكنة - هو الرجل الضعيف الطائش ، وقيل :  
 الأحمق « عقيقته » العقيقة : الشعر الذي يولد به الطفل « أحسبا » الأحسب من الرجال : الذي ابيضت جلده وفسدت شعرته ، وقال القتيبي : أراد بقوله « عليه عقيقته » أنه لا يتنظف ، وقال أبو علي : معناه أنه لم يعق عنه في صغره حتى كبر وشابت معه عقيقته « مرسعة » بضم الميم وفتح الراء وتشديد السين مفتوحة بعدها عين مهملة - هي التيمة يعلقها مخافة العطب على طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع ، وقيل : هي مثل المعاذة ، وكان الرجل من جهلة العرب يشد في يده أوزجه حرزا لدفع العين أو مخافة أن يموت أو يصيبه بلاء « أرساغه » جمع رسخ - بضم الراء وسكون السين - وهو مفصل ما بين الساعد والكف أو الساق والقدم ، و يروى « بين أرساغه » وهي جمع ربق - بكسر فسكون - وهو الحبل فيه عدة عراو ، والمراد أنه يجعل تميمته في حبال « عسم » اعوجاج في الرسخ ويس « أرنبا » هو الحيوان المعروف ، وقد كان حمق الأعراب في الجاهلية يعلقون كعب الأرنب كالمعازة ويزعمون أن من علقه لم تضره عين ولا سحر ولا آفة ؛ لأن الحلق تمتطي الثعالب والظباء والقنافذ وتجتذب الأرانب لمكان الحيض ، يريد أنه من أولئك الحمقى ، والبيت الذي بعده يوضح هذا المعنى

الإعراب : « مرسعة » مبتدأ « بين » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « أرساغه » مضاف إليه وضمير الغائب مضاف إليه « به عسم » مبتدأ وخبر في محل نصب صفة أخرى لبوهة « يبتغي أرنبا » جملة من الفعل وفاعله المستتر ومفعوله في محل نصب أيضا صفة أخرى لبوهة

الشاهر فيه : قوله « مرسعة بين أرساغه » حيث وقعت النكرة فيه مبتدأ ؛ لأن المتكلم قصد الإبهام ، ولم يكن له غرض في البيان والتعيين أو تقليل الشيع ، وأنت خير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء والمتكلمين ، فلا تظن أن معنى قول الشارح « أن تكون مهمة » أنه يريد أن يكون معناها مهما ؛ فإن ذلك أمر لا تسوغ إرادته ؛ لأمرين : الأول : أن كل نكرة معناها مبهم حتى يعرض له ما يوجب التخصيص أو نحوه ، والثاني : أن إبهام معنى النكرة هو المانع من جواز الابتداء بها ؛ لأن الحكم إنما يكون على المعروف ، ومن هنا نستفيد أنه إذا قصد المتكلم الحكم على الفرد المبهم ساغ

(وَلَيْقَسَنَّ) على ما قيل (مَا لَمْ يُقَلَّ) ؛ والضابط حصول الفائدة .  
 (وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا) عن المبتدآت ؛ لأن الخبر يشبه الصفة من حيث إنه  
 موافق في الإعراب لما هو له ، دال على الحقيقة أو على شيء من سببها ؛ ولما لم يبلغ درجتها  
 في وجوب التأخير توسعوا فيه (وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَأَضْرَرَا<sup>(١)</sup>) في ذلك ، نحو « تميمي أنا »  
 و« مثنوئ من يشنوك » ، فإن حصل في التقديم ضرر فلعارض كما ستعرفه .  
 إذا تقرر ذلك (فأمثله) أى : تقديم الخبر (حين يستوى الجزءان) يعنى المبتدأ والخبر  
 (عزفاً ونكراً) أى : فى التعريف والتذكير (عادى بيان) أى : قرينة تبين المراد ، نحو  
 « صديق زيد » ، و« أفضل منك أفضل منى » ؛ لأجل خوف اللبس ، فإن لم يستويا نحو  
 « رجل صالح حاضر » أو استويا واجدى بيان — أى : قرينة تبين المراد — نحو « أبو يوسف  
 أبو حنيفة » جاز التقديم ، فتقول : « حاضر رجل صالح » و« أبو حنيفة أبو يوسف » ؛ للعلم  
 بخبرية المقدم ، ومنه قوله :

١٥٣ — بَنُونًا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

هذا ، واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت إنما هو على رواية «مرسعة» بفتح السين وبالرفع ،  
 وتفسيرها بما أسلفنا ، وهى رواية الأصمى وشرح عليها السكرى ، وأما الوزير أبو بكر وجماعة  
 من نقلة اللغة فقد رووا هذه الكلمة «مرسعة» بكسر السين المشددة وبالنصب ، على أنه صفة  
 لبوهة ، والمرسعة — على هذا — الرجل الذى فسد موق عينه ، أو الرجل الذى لا يبرح منزله ،  
 والهاء فيه للمبالغة ، وهذه رواية الأكثرين

(١) هذا مذهب البصريين ، والكوفيون لا يجوزون تقديم الخبر أصلاً ، سواء أكان مفرداً  
 أم جملة ، استوى مع المبتدأ فى الرتبة أم لم يستو ، وسنشرح مذهبهم ونحتج عليهم فى شرح الشاهد  
 الآتى (رقم ١٥٣) فارتقبه

١٥٣ — ينسب قوم هذا البيت للفرزدق ، والأكثرون على أنه لا يعرف قائله ، مع كثرة  
 استشهاد العلماء به فى كتب النحو والمعانى والفرائض ، وألفاظه ومعناه مما لا يحتاج إلى شرح

الإعراب : « بنونا » خبر مقدم ، والضمير مضاف إليه « بنو » مبتدأ مؤخر « أبنائنا »  
 مركب إضافى مضاف إليه « وبناتنا » الواو عاطفة ، بنات : مبتدأ أول ، ونا : مضاف إليه  
 « بنوهن » مبتدأ ثان ، والضمير مضاف إليه « أبناء » خبر المبتدأ الثانى ، والمبتدأ الثانى وخبره  
 فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وأبناء مضاف ، و« الرجال » مضاف إليه « الأبعد » صفة للرجال

الشاهر فيه : قوله « بنونا بنو أبنائنا » حيث قَدّم الخبر - وهو قوله « بنونا » - على المبتدأ - وهو قوله « بنو أبنائنا » - مع أنهما مستويان في التعريف ، لأن كل واحد منهما معرفة بالإضافة إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره ، فهما في رتبة واحدة ، وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية مرشدة إلى المبتدأ والخبر ، ومعينة أحدهما للابتداء به والآخر للإخبار به عنه وبيان هذا أن غرض الشاعر إثبات أن أبناء الأبناء يشبهون الأبناء في محبتهم والعطف عليهم ، وأنت تعلم أن الخبر هو محطّ الفائدة ، فما يكون فيه التشبيه وتذكر الجملة من أجله ينبغي أن يجعل خبراً ، هذا توجيه كلام الشارح رحمه الله

وههنا أمران يجب التنبيه عليهما :

أحدهما : أن ابن الناظم قد استشهد بهذا البيت لمثل ما استشهد به الشارح عليه ، فاعترضه ابن هشام بقوله : « قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير ، وإنه جاء على التشبيه المقلوب ؛ فكان ينبغي أن يستشهد بما أنشده أبوه في شرح التسهيل من قول حسان بن ثابت :

قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَحْيَاءُ أَكْرَمُهَا وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْخَيْرَانِ وَافِيهَا

إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه أُمّ الأحياء ، وعن وافيها بأنه أعذر الناس ، لا العكس « اه  
والجواب عليه من وجهين : (الوجه الأول) أن التشبيه المقلوب أمر نادر ، وقد علمت مرارا أن الحمل على ما يندر وقوعه مرجوح لا يصر إليه إلا عند الاضطرار ، (الوجه الثاني) : أن تعليقه بأن المراد في بيت حسان الإخبار عن أكرمها بأنه أُمّ الأحياء فكان ذلك قرينة مسوغة للتقديم - يجرى معنا أيضا ؛ لأن المراد تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء ؛ لأن ثبوت وجه الشبه في الأبناء أقوى وأكد ، فلماذا أجرى الاحتمال في بيت الشاهد ومنعه في بيت حسان ؟ ، وهذا واضح إن شاء الله

الأمر الثاني : أن الكوفيين قد ذهبوا إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفردا كان أو جملة ، محتجين بأن جواز تقديمه يؤدي إلى الإضرار قبل الذكر ، وهو غير سائغ ، وبيان هذا أن قولك « على مسافر » وقولك « على أبوه حاضر » الخبر في المثال الأول مفرد ، وهو « مسافر » ، وإنه مشتمل على ضمير مستتر فيه عائد إلى المبتدأ ، فلو قدمت الخبر فقلت « مسافر على » لعاد الضمير المستتر في « مسافر » إلى « على » المتأخر عنه ، وعلى هذا القياس . وكذا لو قلت « أبوه حاضر على » كانت الهاء في « أبوه » ضميرا عائدا إلى « على » المتأخر ، والإجماع منعقد على أن ضمير الاسم يجب أن يكون متأخرا عنه ؛ فوجب أن يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ

والجواب عن هذا من عدة وجوه :

الوجه الأول : أنه قد ورد في كلام العرب تقديم ضمير الاسم عليه نثرا ونظما : أما النثر فكقولهم في المثل : « في بيته يؤتى الحكم » وقولهم : « في أكفانه لف الميت » ومن تقديم الخبر بذاته

أى : بنو أبنائنا مثل بنينا .

و ( كَذَا ) يمتنع التقديم ( إِذَا مَا الْفِعْلُ ) من حيث الصورة المحسوسة ، وهو الذى فاعله ليس محسوساً بل مستترا ( كَانَ الْخَبْرَ ) لإيهام تقديمه — والحالة هذه — فاعلية المبتدأ ، فلا يقال فى نحو « زيدٌ قام » : قامَ زيدٌ ، على أن زيدا مبتدأ ، بل فاعل ، فإن كان الخبر ليس فعلا فى الحسِّ : بأن يكون له فاعل محسوس ؛ من ضمير بارز ، أو اسم ظاهر ، نحو « الزيدان قاما » ، و « الزيدون قاموا » ، و « زيد قام أبوه » جاز التقديم ، فتقول : « قامَا الزَّيْدَانِ »

مأسمع من قولهم : « مشنوء من يشنؤك » ، وما حكاه سيبويه من قولهم : « تيمى أنا » ، وأما النظم فكثير : منه قول زهير :

مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرَمًا      يَلْقَى السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا

وقول الأعشى :

أَصَابَ الْمُلُوكَ فَأَفْنَاهُمْ      وَأَخْرَجَ مِنْ بَيْنِهِ ذَا يَزْنَ

وقد ورد من تقديم الخبر على مبتدئه أبيات : منها بيت الشاهد ، وبيت حسان الذى نقلناه فى كلام ابن هشام ، ومنها قول الآخر :

فَتَى مَا أَبْنُ الْأَغْرِّ إِذَا شَتَوْنَا      وَحُبِّ الزَّادِ فِي شَهْرِي قَبَاحِ

وتقديره : ابن الأغر فتى ما ، فقدم الخبر ، ومن ذلك قول الشماخ :

كِلَا يَوْمَيَّ طُورَالَةَ وَصَلُّ أَرَوَى      ظَنُونُ ، أَنْ مُطْرَحُ الظُّنُونِ

فوصل أروى : مبتدأ ، وظنون : خبره ، وقوله « كلا يومى » ظرف متعلق بالخبر ، وقد تقدم متعلق

الخبر على المبتدأ ، ولا شك أن تقديم المتعلق يؤذن بتقدم العامل

الوجه الثانى : أن قولكم « إن الإجماع منعقد على وجوب تأخير ضمير الاسم عنه » غير صحيح على هذا الإطلاق ، فإن الضمير يجوز أن يعود إلى متأخر عنه لفظا إذا كانت رتبته التقديم ، أليس يجوز أن تقول : « ضرب غلامه إبراهيم » إذا كان إبراهيم فاعلا ، ومن هذا قوله تعالى : « فأوحس فى نفسه خيفة موسى » فقدم ضمير موسى عليه لفظا ؛ لأن مرتبة موسى التقديم ، وشواهد ذلك أكثر من أن يحصها العَدُّ

الوجه الثالث : أنكم أجزتم معنا تقدم خبر « كان » على اسمها ، ولم تبالوا بما حسبتموه محظورا ، مع أنه جار فيه جريانه فى المبتدأ والخبر ، فكيف أجزتم فى موضع وحظرتم فى موضع آخر مع استواء الموضوعين فيما ذكرتم من العلة ؟ ؟ ؟ !!

و « قَامُوا الزَّيْدُونَ » ، و « قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ؛ لأن من المحذور المذكور ، إلا على لغة أكلوني البراغيث ، وليس ذلك مانعا من تقديم الخبر ؛ لأن تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة ، والحل على الأكثر راجح ، قاله في شرح التسهيل

وأصل التركيب : كذا إذا ما الخبر كان فعلا ؛ لأن الخبر هو الحدث عنه ، فلا يحسن جعله حديثا ، لكنه قلب العبارة لضرورة النظم ، وليعود الضمير على أقرب مذكور في قوله ( أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْخَصِرًا ) أى : وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا استعمل منحصرًا ، نحو « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » « إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ » ؛ إذ لو قدم الخبر — والحالة هذه — لانعكس المعنى المقصود ، ولأشعر التركيب حينئذٍ بالمحصر المبتدأ

فإن قلت : المحذور منتفٍ إذا تقدم الخبر المحصور بالإمع إلا  
قلت : هو كذلك ، إلا أنهم أزموه التأخير حملا على المحصور بآنما ، وأما قوله :  
\* ١٥٤ — وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعْوَلُ \*

فشاذ .

١٥٤ — هذه قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

فَيَارَبَّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعْوَلُ ؟

وهو بيت من قصيدة هاشمية للكثير بن زيد الأسدي الشاعر المقدم العالم بلغات العرب الخبير بآيامها وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَلَا هَلْ عَمَّ فِي رَأْيِهِ مُتَأَمِّلٌ ؟ وَهَلْ مُدِيرُهُ بَعْدَ الْإِسَاءَةِ مُقْبِلٌ ؟  
وَهَلْ أُمَّةٌ مُسْتَيْقِظُونَ لِرُشْدِهِمْ فَيَكْشِفُ عَنْهُ النَّعْسَةَ الْمُتْرَمِّلُ ؟  
فَقَدْ طَالَ هَذَا النَّوْمُ وَأُسْتُخْرِجَ الْكِرَى مَسَاوِيَهُمْ لَوْ كَانَ ذَا الْمَيْلِ يُعْدِلُ  
وَعُطِّلَتِ الْأَحْكَامُ حَتَّى كَانَتْ عَلَى مِلَّةٍ غَيْرِ الَّتِي نَتَنَحَّلُ  
كَلَامُ النَّبِيِّنَ الْمُدَاةَ كَلَامَنَا وَأَفْعَالُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ

اللغة : « عم » أصل العمى ذهب البصر كله ، ولا يقال « عمى » إلا أن يذهب بصره من العينين كليهما ، ويقال لمن غاب عنه وجه الصواب وضلّ عن الجادة : هو أعمى ، وعم ، وللمرأة : عمية — بكسر الميم ، وقد تسكن تخفيفا — وعمياء ، ومن ذلك قوله تعالى : ( وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا ) وقوله « مدبر » هو في الأصل من ولاك قفاه ، ويكنى به عن المعرض الذي لا يباليك ولا ينظر إليك « مقبل » ضد المدبر « النعسة » بفتح النون

وسكون العين - اسم المرة من النعاس - بضم النون وفتح العين مخففة - وهو النوم ، وقيل :  
مقاربتة ، وقيل : هو السنة من غير نوم كما قال عدى بن الرقاع :

وَسَنَانُ أَقْصَدَهُ النَّعَاسُ فَرَنَقَتْ فِي عَيْنِهِ سِنَّةٌ وَلَيْسَ بِنَائِمٍ

« المتزمل » المتلف في ثوبه ، وهو مما يعمله النائم ، ور بما قلبوا التاء زايا ثم أدغموها في الزاي فقالوا المزمل ، كما في قوله تعالى : ( يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلا ) وقوله « لو كان ذا الميل يعدل » يروي في مكانه « لو أن ذا الميل يعدل » ويروي أيضا « إن كان ذا الميل يعدل » وعدل الشيء - وبابه ضرب - تسويته وموازنته ، وباقي الأبيات واضح المعنى

الإعراب : « فيارب » يا : حرف نداء ، ربّ : منادى منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة تخفيفا « هل » حرف استفهام « إلا » أداة استثناء ملغاة « بك » جار ومجرور متعلق بقوله « يرتجى » الآتي « النصر » مبتدأ « يرتجى » فعل مضارع مبني للجھول ، ونائب الفاعل ضمير يعود إلى النصر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « عليهم » جار ومجرور متعلق في المعنى بقوله « النصر » السابق ، ولكن الصناعة تأباه لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، فيجعل متعلقا بقوله « يرتجى » السابق « وهل » الواو عاطفة ، هل : حرف استفهام « إلا » أداة استثناء ملغاة « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « الممول » مبتدأ مؤخر

الشاهر في : قوله « وهل إلا عليك الممول » حيث قدّم الخبر - وهو قوله « عليك » - على مبتدئه - وهو قوله « الممول » - مع أن المبتدأ مقصور على الخبر ، بمعنى أنه لا يتجاوز الخبر إلى غيره ، وإن كان الخبر يتجاوزه إلى مبتدأ آخر ، ألا ترى أن مقصود الشاعر أن يقول : إن الالتجاء لا يكون إلا إلى الله تعالى ، والاعتماد لا يكون إلا عليه سبحانه ، ولو جعلت قوله « بك » متعلقا بمحذوف خبر مقدّم ، وقوله « النصر » مبتدأ مؤخرا ، كما هو إعراب جماعة ؛ لكان في هذه العبارة شاهد آخر لما نحن بصده ؛ فإنه حينئذ يكون قد قدّم الخبر على المبتدأ ، مع أن المبتدأ مقصور والخبر مقصور عليه ، والتقديم في مثل هذه الحال شاذ عند أكثر النحاة ، ولو أنه أتى بالكلام على الوجه المطرد السائغ عندهم لقال : وهل الممول إلا عليك ؛ لأن الأصل في القصر بالنفي والاستثناء أن يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء ويتقدّم المقصور على أداة الاستثناء فيقع بينها وبين النفي ، والذي عليه عامة علماء البلاغة وبعض النحاة أن تقديم المقصور عليه بدون أن تتقدّم أداة الاستثناء ممنوع لا يسوغ ارتكابه ؛ لما يلزم عليه من تغير المعنى وانقلابه ، وإذا تقدمت أداة الاستثناء كما هنا فلا مانع من تقديم المقصور عليه لانفهام المعنى ووضوحه ، نعم هو قليل بالنسبة إلى تأخره



وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا كانت لام الابتداء داخلة على المبتدأ ، نحو « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » كما أشار إليه بقوله : ( أَوْ كَانَ ) أى : الخبر ( مُسْنَدًا لِذِي لَامٍ اِبْتِدَاءً ) ؛ لاستحقاق لام الابتداء الصدر ، وأما قوله :

١٥٥ - خَالِي لِأَنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنْبَلُ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوَالَ

والحاصل أن القصر إما أن يكون بالنفي والاستثناء وإما أن يكون بإيما ؛ فمثال الأول قوله تعالى : ( وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ) ومثال الثاني قوله جل شأنه : ( إنما أنت منذر ولكل قوم هاد ) وقوله تعالت كلمته : ( إنما أنت منذر من يخشاها ) ، والأصل في الطريقتين أن يكون التأخر هو المقصور عليه والمتقدم هو المقصور ؛ فأما في القصر بإيما فلا يجوز مخالفة هذا الأصل إجماعاً ؛ لأنك لو غيرت الترتيب لانعكس الأمر ؛ فأصبح المقصور مقصوراً عليه والمقصور عليه مقصوراً ؛ وأما إذا كان القصر بالنفي والاستثناء فلا يجوز تقديم المقصور عليه وحده إجماعاً ، ولكن هل يجوز تقديمه مع إلا أو لا يجوز ؟ اختلف النحاة في هذا ؛ فجمهورهم على أنه لا يجوز حملاً للنفي والاستثناء على إيما ، حتى يستوى الطريقتان ، وهو الذى اختاره الشارح ههنا ، وذكر قوم أن التقديم في هذه الحال جائز ؛ لأن تقديم المقصور عليه مع إلا لا يوقع في لبس ؛ إذ المعنى بعد التقديم على ما كان عليه قبله ، وهذا هو الذى عليه علماء البلاغة ، وهو عندنا أصح مهيباً وأوضح دليلاً ، وعلى هذا يكون قول الكميث « وهل إلا عليك المعول » مستقيماً لاشدوذ فيه ، وستنكلم على هذا الموضوع مرة أخرى في باب الفاعل ، إن شاء الله

١٥٥ - لم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين

اللفظة : « ومن جرير » يروى في مكانه « ومن تميم » ويروى أيضاً « ومن عوييف » وقوله « العلاء » هو - بفتح العين المهملة ممدودا - الشرف والرفعة والمجد ، وقيل : هو مصدر قولهم : علي في المكان يعلى ، مثل رضى رضى ، وأما في المرتبة والمنزلة فيقال : علا يعاوا علوا

الإعراب : « خالى » خبر مقدم « لأنت » اللام لام الابتداء ، أنت : مبتدأ مؤخر « ومن » الواو الاستئنافية ، من اسم موصول مبتدأ « جرير » مبتدأ « خاله » خبره ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول « ينبل » فعل مضارع ، وأصله أن يكون مرفوعاً لعدم سبق جازم أو ناصب ، ولكنه هنا مجزوم على تشبيهه اسم الموصول بالشرط ، كما جزمه الشاعر بعد « الذى » في قوله :

كَذَلِكَ الَّذِي يَنْبَغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا تَصْبُهُ عَلَى رَغْمٍ عَوَاقِبُ مَا صَنَعَ

وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الاسم الموصول ، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو الاسم الموصول

فإن قلت : فما حكاك على تقدير « من » أسما موصولا ثم اضطرت إلى ادعاء أن جزم المضارع به تشبيهه له بالشرط ، وهلا جعلته شرطا من أول الأمر ؟

قلت : لو كان شرطا لوجب أن تكون جملة الشرط فعلية ماضوية أو مضارعية على الراجح ، كما ستعرف ، وهنا الجملة اسمية ؛ فلم يكن بد من جعله موصولا

فإن قلت : فلماذا جعلته موصولا وارتكبت هذا التشبيه ، ولم تجعله شرطا وتعتبر مجيء الشرط جملة اسمية من ضرورات الشعر ، أو تقدر له فعلا يكون شرطا له

قلت : ارتكاب هذا لا يجوز ؛ لأن مجيء الشرط على ما وصفت لم يثبت فيه حجة ، لافي ضرورة ولا في غيرها ، فأما تشبيهه الموصول بالشرط فله مساغ في لغتهم ، أفلمت ترى أن الفاء تقترن بخبر الاسم الموصول كما تقترن بجواب الشرط ؟ وتقدير المحذوف الذي لاتدعو إليه ضرورة ملجئة مما لا يرتكبه المحققون ؟ ولك في هذا المقنع

« العلاء » مفعول به « ويكرم » الواو عاطفة « يكرم » مضارع معطوف على ينل « الأخوال » قال العيني : هو منصوب على أنه مفعول به ليكرم ، وأنت خير بأن الرواية لو كانت بفتح ياء المضارعة من « يكرم » لم يجوز أن ينتصب به المفعول ؛ لأنه لازم ، ولو كانت ببناء الفعل للجهد على أنه مأخوذ من « أكرم » لم يجوز كذلك أن ينصب مفعولا ؛ لأن نائب فاعله الذي هو الضمير المستتر فيه هو مفعوله الذي يقتضيه ، ولو كانت الرواية بضم ياء المضارعة على أنه مضارع مبنى للمعلوم ماضيه « أكرم » ساغ انتصاب المفعول به ، ولكنه يؤدي إلى معنى ضعيف ، وعندى أن المضارع مفتوح الياء على أنه من الثلاثي ، وقوله « الأخوال » منصوب على التمييز على طريقة الكوفيين المميزين لتعرف التمييز اختيارا ، أو على حد « وطبت النفس » ، وهو وجه يؤدي إلى معنى حسن

الشاهد فيه : قوله « خالي لأنت » حيث قدم الخبر - وهو قوله « خالي » على - مبتدئه -

وهو قوله « لأنت » ، مع أن المبتدأ مقترن بلام الابتداء التي لها صدر الكلام وهذا التقديم شاذ ، ولهذا خرج جماعه على أن قوله « خالي » مبتدأ ، وقوله « لأنت » خبره

وفيه شذوذ آخر ، وهو دخول لام الابتداء على الخبر مع أنها مختصة بالمبتدأ

وخرجه جماعه على أن قوله « خالي » مبتدأ أول ، وقوله « لأنت » خبر مبتدأ ثان محذوف ،

وأصل اللام مقترنة به ، والتقدير : خالي هو أنت ، فلما حذف المبتدأ اقترنت اللام بخبره ، وهي

لاتزال في صدر جملتها

ومثل بيت الشاهد في جريان التخريمين الأخيرين قول الراجز :

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ

فإنما أن يكون قوله « أم الحليس » مبتدأ ، وقوله « لعجوز » خبره ، وفيه دخول لام الابتداء

على خبر المبتدأ ، وإما أن يكون قوله « أم الحليس » مبتدأ ، وقوله « لعجوز » خبر مبتدأ محذوف

فشاذ ، أو مؤول ؛ فقييل : اللام زائدة ، وقيل : اللام داخله على مبتدأ محذوف ، أى : لهوأنت ، وقيل : أصله لخالى أنت ، أخرت اللام للضرورة  
( أو ) مسندا لمبتدأ ( لَأَزِمِ الصَّدْرِ ) كاسم الاستفهام ، والشرط ، والتعجب ،  
و « كم » الخبرية ( كَمَنْ لِي مُنْجِدًا ) ، و « مَنْ يَمُ أَحْسَنَ إِلَيْهِ » ، و « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا »  
و « كَمْ عَبِيدٍ لَزِيدٍ » ومنه قوله :

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدَعَاءٌ قَدْ حَابَتِ عَلَيَّ عَشَارِي<sup>(١)</sup>

وفي معنى اسم الاستفهام والشرط ما أضيف إليهما ، نحو : « غَلَامٌ مَنْ عِنْدَكَ ؟ »  
و « غَلَامٌ مَنْ يَمُ أَقْمُ مَعَهُ » فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر  
( تنبيه ) يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء ، نحو « الَّذِي يَأْتِنِي فَلَهُ دِرْهَمٌ » قاله في  
شرح الكافية

وهذا شروع في المسائل التي يجب فيها تقديم الخبر ( وَنَحْوُ « عِنْدِي دِرْهَمٌ » وَ « لِي وَطْرٌ » )  
و « قَصْدَكَ غَلَامُهُ رَجُلٌ » ( مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ ) رفعا لإيهام كونه نعتا في مقام الاحتمال ،  
إذ لو قلت : درهم عندي ، ووطر لي ، ورجل قصدك غلامه ؛ احتمال أن يكون التابع خبرا  
لمبتدأ وأن يكون نعتا له ؛ لأنه نكرة محضة ، وحاجة النكرة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها  
فائدة يعتد بمثلا أكد من حاجتها إلى الخبر ، ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها ، نحو  
« وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ » و ( كَذَا ) يلتزم تقدم الخبر ( إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ \* مِمَّا ) أى : من  
المبتدأ الذي ( بِهِ ) أى : بالخبر ( عَنْهُ ) أى : عن ذلك المبتدأ ( مُبِينًا يُخْبِرُ ) . والمعنى أنه  
يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، نحو « عَلَى التَّمَرَةِ مِثْلَهَا زُبْدًا » وقوله :  
١٥٦ — أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَى ، وَلَكِنْ مِلَّةٌ عَيْنٍ حَبِيْبُهُا

كانت اللام مقترنة به ، وكان أصل الكلام : أم الحليس لهى عجوز  
وفي هذا البيت كبيت الشاهد أيضا تخرج ثالث ، وهو أن تكون اللام زائدة ، وليست هى  
لام الابتداء ، وقد أشار الشارح رحمه الله إلى هذه التخريجات  
( ١ ) قد سبق شرح هذا البيت ، وبيان أوجه الاستشهاد به ، فارجع إليه في ( ص ٢٧٧  
من هذا الجزء )

١٥٦ — البيت نسه جماعة منهم أبو عبيد البكري في شرح الأمالي ( ٤٠١ ) والعين ؛ لنصيب  
ابن رباح الأموى بالولاء ، سولى عبد العزيز بن مروان ، وكان شاعرا خفلا فصيحاً مقدما فى النسب

والمدح ، ولم يكن له حظ في المهجاء ؛ وكان عفيفا ، ويقال : إنه لم ينسب قط إلا بامرأته ، ونسبه قوم منهم ابن نباتة المصري في كتابه « سرح العيون » إلى مجنون ليلى من أبيات له أولها قوله :

دَعَا الْمُخْرِمُونَ اللَّهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ      بِمَكَّةَ يَوْمًا أَنْ تَمَحَّى ذُنُوبَهَا  
وَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلُ سُؤْلاتِي      لِنَفْسِي لَيْلَى مُمَّمٌ أَنْتَ حَبِيبُهَا  
فَإِنْ أُعْطِيَ لَيْلَى فِي حَيَاتِي لَمْ يَتُبْ      إِلَى اللَّهِ عَبْدٌ تَوْبَةً لَا أُتُوبُهَا  
أَهَابُكَ إِجْلَالًا      ... .. البيت ، وبعده :

وَمَا هَجَرْتِكِ النَّفْسُ يَا لَيْلَى أَنَّهُا      قَلْتِكِ ، وَلَا أَنْ قَلَّ مِنْكَ نَصِيبُهَا  
وَلَكِنَّهُمْ - يَا أُمَّلَحَ النَّاسِ - أُولِعُوا      بِقَوْلٍ إِذَا مَا جِئْتُ : هَذَا حَبِيبُهَا

وقد أنشد أبو علي القالي في أماليه ( ٢ : ٢٦٢ ) البيت الأول والثاني من هذه الأبيات ونسبهما لقيس المجنون كما قال ابن نباتة ، وزاد أبو عبيد البكري في شرح الأمالي ( ٩٠٠ ) البيت الثالث ، ولم يتعرض إلى نسبتها للمجنون بنقد ، ولعل بيت الشاهد إنما أضيف إلى هذه الأبيات إضافة لأنه يتفق معها في الوزن والقافية والغرض ، وآية ذلك أن أبا عبيد البكري ينسبه لنصيب مع أنه يروي أكثر هذه الأبيات منسوبة إلى مجنون بنى عامر

اللافة : « أهابك » مضارع هابه يهابه هيبة ، إذا كان يخشاه ويخافه « إجلالا » هو التعظيم « حبيبها » قال الخطيب التبريزي : يجوز أن تكون «ها» راجعة إلى العين ، ويجوز أن تكون راجعة للمرأة ، قلت : وهذا الثاني بعيد جدا ، والمراد أنه يهاب حبيبته ويخافها لأنها ذات صولة وقدرة عليه ، ولكن لأن العين تملأ بمن تحبه فتحصل له المهابة ، وقوله « وما هجرتك النفس - البيت » روى الخطيب في مكانه :

وَمَا هَجَرْتِكِ النَّفْسُ أَنْكِ عِنْدَهَا      قَلِيلٌ ، وَلَكِنْ قَلَّ مِنْكِ نَصِيبُهَا

وقوله « قلتك » معناه أبغضتك وكرهتك « أولعوا » بالبناء للجهول على ماهو المشهور في هذا الفعل - معناه أغرموا واستهاموا

الإعراب : « أهابك » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والكاف مفعول « إجلالا » مفعول لأجله « وما » الواو للحال ، ما : نافية « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « قدرة » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال « على » جار ومجرور متعلق

فلا يجوز « مثلها زبدا على التمرة » ، ولا « حبيها ملء عين » ، لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

وقد عرفت أن قوله « عاد عليه » هو على حذف مضاف ، أى : عاد على ملابسه .

و ( كذا ) يلتزم تقدم الخبر ( إذا يستوجب التصديرا ) بأن يكون اسم استفهام ،

أو مضافا إليه ( كَأَيِّنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا ) و « صَيِّحَةٌ أَىَّ يَوْمٍ سَفَرُكَ » .

( وَخَبَرَ الْمَبْتَدَأَ الْمَحْضُورِ ) فيه بالآ أو يائما ( قَدَّمَ أَبَدًا ) على المبتدأ ( كَمَا لَنَا إِلَّا

اتِّبَاعُ أَحْمَدًا ) ، و « إِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ » ؛ لما سلف

﴿ تنبيه ﴾ كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ « أَنْ » وصلتها ، نحو « عِنْدِي أَنْتَ

بقدره ، أو محذوف صفة له « لكن » حرف استدراك « ملء » خبر مقدم « عين » مضاف إليه « حبيها » مبتدأ مؤخر ، والضمير مضاف إليه

الشاهر فيه : قوله « ملء عين حبيها » ؛ حيث قدم الخبر - وهو قوله « ملء عين » - على

مبتدئه - وهو قوله « حبيها » لأن المبتدأ مضاف إلى ضمير يعود إلى المضاف للخبر

وهذا التقديم واجب ؛ لأنه لو أخر الخبر وقدم المبتدأ على ما هو الأصل فيهما فقال « حبيها

ملء عين » للزم على ذلك أن يعود الضمير المضاف إلى المبتدأ على متأخر لفظا ورتبة ؛ أما في

اللفظ فأوضح من أن يدل عليه ، وأما في الرتبة فلائك تعلم أن منزلة الخبر من مبتدئه التأخير ،

لكونه صفة له في المعنى ، والصفة تتأخر عن الموصوف ، وأنت تعلم أن ضمير الغائب يجب أن يكون

مرجعه متقدما عليه في الرتبة ، أوفى اللفظ ، أوفيهما ، أو في المعنى ، فلما فاته هنا أن يجيء بالمرجع

متقدما الرتبة لم يكن بد من أن يجيء به مقدما في اللفظ

وعكس هذا البيت قول الفرزدق يمدح الوليد بن عبد الملك بن مروان :

إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مَحَارِبٍ أَبُوهُ ، وَلَا كَانَتْ كُكَيْبٌ تُصَاهِرُهُ

فإن في الخبر - وهو جملة « أمه من محارب » - ضميرا يعود إلى المبتدأ - وهو قوله « أبوه » -

وأصل الكلام : أسوق مطيقي إلى ملك أبوه ما أمه من محارب إلخ ، فأخر المبتدأ ، وقدم الخبر ،

مع أن في الخبر ضميرا يعود إلى المبتدأ ، وذلك مما يؤكد أن المدار على أن يكون المرجع

متقدما بأى نوع من أنواع التقديم ، وفي بيت الفرزدق تقدم المرجع بالرتبة لا باللفظ ، وفي بيت

الشاهد تقدم المرجع في اللفظ ورتبته التأخير

فاضِلٌ» ، إذ لو قدم المبتدأ لالتبست أن المفتوحة بالمكسورة ، وأن المؤكدة بالتى هي لغة فى لعلّ ، ولهذا يجوز ذلك بعد «أما» كقوله :

١٥٧ — عِنْدِي أَصْطَبَارٌ وَأَمَّا أَنِّي جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْجِدٍ كَادَ يَبْرِينِي

١٥٧ — لم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين

اللفظ : « جزع » بفتح الجيم وكسر الزاى - صفة مشبهة مأخوذة من جزع يجزع - من باب أسف - ومعناه الشديد الخوف ، وتقول : جزع يجزع جزعا فهو جازع وحزع - بفتح فكسر أو بفتح فضم - وجزوع - بزنة صبور - وجزاع - بضم الجيم - أى : اشتد خوفه وذهب صبره «النوى» البعد ، والفراق «فلوجد» الوجد - بفتح فسكون لاغير - هو الحب ، ويقال : إنه ليجد بقلانه وجدا ، إذا كان يهواها ويحبها حبا شديدا ، وفى حديث ابن عمر وعيينة بن حصن : والله ما بطنها بوالد ولا زوجها بواجد ، أى : إنه لا يحبها «يبرينى» مضارع براه ، والأصل فى هذه المادة قولهم : برى العود والقلم والقدح وغيرها ، يبريه برىا ، إذا نحتته ، وقالوا : برت البعير ، إذا حسرته وأذهبت لحمه ، وفى حديث حليلة السعدية أنها خرجت فى سنة حمراء قد برت للمال ، أى : هزات الإبل وأخذت من لحمها

الإعراب : «عندى» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وياء المتكلم مضاف إليه «اصطبار» مبتدأ مؤخر ، وسوغ الابتداء به مع كونه نكرة وقوع خبره ظرفا مختصا مقدما «وأما» حرف شرط وتفصيل وتوكيد «أنى» أن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسم أن «جزع» خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مبتدأ «يوم» ظرف متعلق بجزع «النوى» مضاف إليه «فلوجد» الفاء فى الأصل فاء جواب الشرط ، لوجد : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كاد» فعل ماضى دالّ على المقاربة ، واسمه ضمير مستتر فيه عائد إلى الوجد «يبرينى» يبرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى اسم كاد ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر كاد ، وجملة كاد واسمها وخبرها فى محل جر صفة لوجد

الشاهد فيه : قوله «وأما أننى جزع... فلوجد» حيث وقع المبتدأ مصدرا مؤولا من أن المؤكدة المفتوحة الهمزة واسمها وخبرها ، وتقدم على خبره النوى هو الجار والمجرور الواقع بعد الفاء وإماساخ هنا تقدم المبتدأ وهو مصدر مؤول لأمن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة والمكسورة فى خطأ ، وبين أن المفتوحة الهمزة المؤكدة والتى بمعنى لعلّ خطأ ونطقا فإن قلت : فما الذى آمننى اللبس بين هذه الأشياء ؟

قلت : إن «أما» التى للشرط والتفصيل لا يقع بعدها إن المكسورة الهمزة ولا أن المفتوحة

لأن « إن » المكسورة و « لعل » لا يدخلان هنا . اه  
 ( وَحَذَفُ مَا يَعْلَمُ ) من الجزئين بالقرينة ( جَاءَ كَمَا \* تَقُولُ : زَيْدٌ ) من غير ذكر الخبر  
 ( بَعْدَ ) ما يقال لك : ( مَنْ عِنْدَ كَمَا ؟ ) والتقدير : زَيْدٌ عِنْدَنَا ، وإن شئت صرحت به . ولو  
 كان الجواب به نكرة نحو « رجل » قدر الخبر أيضاً بعده . قال في شرح التسهيل : ولا يجوز  
 أن يكون التقدير « عندى رجل » إلا على ضعف  
 ( وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ ؟ قُلْ دَنِفٌ ) بغير ذكر المبتدأ ( فزَيْدٌ ) المبتدأ ( اسْتَفْنَى عَنْهُ )  
 لفظاً ( إذ ) قد ( عُرِفَ ) بقرينة السؤال ، والتقدير : هو دنف ، وإن شئت صرحت به ،  
 وقد يحذف الجزآن معا إذا حَلَّ محل مفرد ، كقوله تعالى : « وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ » أى :  
 فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد ، وهو « كذلك » ؛ لدلالة الجملة التي  
 قبلها — وهى « فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ » — عليها .

وأعلم أن حذف المبتدأ والخبر منه ما سبيله الجواز كما سلف ، ومنه ما سبيله الوجوب ،  
 وهذا شروع فى بيانه ( وَبَعْدَ لَوْلَا ) الامتناعية ( غَالِبًا ) أى : فى غالب أحوالها ، وهو كون  
 الامتناع معلقاً بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق ( حَذَفُ الْخَبَرِ \* حَتْمٌ ) نحو « وَلَوْلَا دَفَعُ  
 اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ » أى : ولولا دفع الله الناس موجود ، حذف  
 « مَوْجُودٌ » وجوباً ؛ للعلم به وسد جوابها مسده ، أما إذا كان الامتناع معلقاً على الوجود المقيد  
 — وهو غير الغالب عليها — فإن لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره ، نحو « لَوْلَا زَيْدٌ سَأَلْنَا  
 مَا سَلِمَ » وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام : « لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَبَنَيْتُ  
 الْهَمْزَةَ الَّتِي بِمَعْنَى لَعَلَّ ، فاذا وقعت بعدها « ان » لم تكن إلا مفتوحة مؤكدة ؛ فلما تعين الموضع  
 لها أمنت اللبس

فإن قلت : فما السرّ فى أن « أمّا » لا يقع بعدها إن المكسورة ولا أن التى بمعنى لعلّ ؟  
 قلنا : اعلم أن « أمّا » هذه تستلزم أمرين : الأول وقوع الفاء بعدها ، الثانى : أن يفصل  
 بينها وبين هذه الفاء بمفرد ، ومن ثمت كان ولاؤها مختصاً بالأسماء ، وأنت تعلم أن « أن »  
 المؤكدة المفتوحة الهمزة هى واسمها وخبرها فى تأويل مفرد هو مصدر ، ولو أنها معهما فى اللفظ  
 جملة ، وذلك بخلاف إن المكسورة وأن التى بمعنى لعلّ ؛ فإن كلا منهما مع اسمها وخبرها جملة  
 فى اللفظ والمعنى جميعاً ، فلما كان هذا هكذا امتنع وقوعهما بعد « أمّا » وتعين الموضع للمفتوحة  
 المؤكدة

الْكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ، ، وَإِنْ دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ جازٍ إِثْبَاتِهِ وَحذفه ، نحو « لَوْلَا أَنْصَارُ زَيْدٍ حَمَوْهُ مَا سَلِمَ » وجعل منه قول المعري :

١٥٨ - يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الغِدْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

١٥٨ - هذا البيت من قصيدة لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري الفيلسوف

الشاعر ، من قصيدة مطلعها :

أَعْنُ وَخَدِ القِلاصِ كَشَفْتِ حَالَا وَمِنْ عِنْدِ الظَّلامِ طَلَبْتِ مَا لَا

وقبل البيت الممثل به قوله :

وَلَوْلَا مَا بَسَيْفِكَ مِنْ نُحُولٍ لَقَلَنْتَا أَظْهَرَ الكَمَدِ انْتِحَالَا  
سَلِيلُ النَّارِ رَقٌّ وَدَقٌّ حَتَّى كَانَّ أَبَاهُ أَوْرَثَهُ الشُّبَّالَا  
مُحَلَّى البُرْدِ تَحْسِبُهُ تَرْدَى نُجُومَ اللَّيْلِ وَانْتَعَلَ الهِلاَلَا  
مُقِيمُ النَّصْلِ فِي طَرْفِي نَقِيضٍ يَكُونُ تَبَايُنٌ مِنْهُ اشْتِكَاَلَا  
تَبَيَّنُ فَوْقَهُ ضَحْضَاحَ مَاءٍ وَتُبْصِرُ فِيهِ لِلنَّارِ اشْتِعَاَلَا  
غِرَارَاهُ لِسَانًا مَشْرِفِي يَقُولُ غَرَائِبَ اللُّوتِ ارْتِجَاَلَا  
إِذَا بَصِرَ الأَمِيرُ وَقَدْ نَصَّاهُ بِأَعْلَى الجَوِّ ظَنَّ عَلَيْهِ آلا  
وَدَبَّتْ فَوْقَهُ حُمُرُ المَنَايَا وَالْكَنِ بَعْدَ مَا مُسِخَتْ نِمَالَا

اللفظة : « وخذ » الوخذ : السير السريع ، يقال : وخذت الناقة تخذ وخذنا ووخداننا ، إذا سارت مسرعة « القلاص » بكسر القاف - جمع قلوص - بفتحها - وهي الناقة الفتية ، ويقال للأثني خاصة ، كالفاتاة يقال للأثني من الإنس « نحول » أراد به دقة السيف ورقة شفرته ، وجعل هذا دليلا على أن سيفه قد عشق الرقاب واستهام بقطعها فهو من عشقه قد أصابه النحول « الكمد » الحزن مع تغير الوجه « سليل النار » أي : ولدها ؛ لأنه نشأ فيها حين أخرج من المعدن وحين طبع « السلال » بضم السين - هو السسل ، وهو داء يعترى الإنسان فيدنفه ويصيبه بالنحول « البرد » أراد به حمد السيف « تردى » اتخذه رداء « انتعل » اتخذه نعلا « في طرفي نقيض » يريد أنه جامع للنقائص ؛ فمأوه ورونقه يريك كأن الماء يترقق فيه ؛ وطرائقه ومضاؤه تريك أن النار تلتهب منه « اشتكالا » هو التشابه والذشاكل « ضحضاح ماء » هو الماء الرقيق يجري على وجه الأرض « غرراه » بكسر العين المعجمة - حداه « مشرفي » نسبة إلى مشارف اليمن ، وهي قرى تشرف عليه « ارتجالا » تقول : ارتجل الكلام ؛ إذا قاله بديهية من غير روية « آلا »



هو السراب ، أى : إذا سلّ سيفه ونظر إليه ظنّ أن بين السماء والأرض سرابا ، وأما قوله « ودبت فوقه - البيت » فإنهم يشبهون فرند السيف بمذب النمل ؛ يريدون أنه كأنما دبت عليه النمل ، وبقيت آثار أرجلها فيه ، انظر إلى قول السكندی :

وَمُهَنْدٍ عَضِبٍ مَضَارِبُهُ فِي مَتْنِهِ كَمَدْبَةِ النَّمْلِ

فأبو العلاء يقول : إنهم وهمون في ذلك ، وإنما دبت حمر المنايا فوق السيف ، وقوله « يدب الرعب - إلخ » معناه أن سيفك كما يهابه الرجال تهابه السيوف فتذوب في أعمادها هيبة منه ، فلولا أن أعمادها تمسكها أن تسيل على الأرض لسالت

الإعراب : « فلولا » حرف امتناع لوجود « الغمد » مبتدأ « يمسكه » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى الغمد ، والهاء مفعول ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وستعرف ما في هذا الإعراب « اسالا » اللام واقعة في جواب لولا ، وسال : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر ، والجملة جواب لولا ، والألف للاطلاق

التخيل به : في قوله « فلولا الغمد يمسكه » حيث ذكر الكون المقيد الصالح لأن يكون خيرا . واعلم أن الخلاف في هذه المسألة خلاف واسع الأطراف ، كثير الشعب ، ونحن نجمل لك هذا الخلاف محاولين أن نلم بأطرافه ونواحيه المتعددة على قدر الطاقة ، فنقول : للعلماء في هذه المسألة خلافات ثلاث يقفوا بعضها بعضا ، ويحجىء بعضها تاليا لبعض :

الخلاف الأول : إذا قلت « لولا محمد لمالك على » فهل في هذا الأسلوب محذوف لا بد من تقديره أولا ؟

الخلاف الثاني : إذا ثبت أن في هذا الأسلوب محذوفا لا بد من تقديره ، فهل هو فعل والمرفوع بعد « لولا » فاعله ، أو هو اسم يسند إلى المرفوع بعد « لولا » ؟

الخلاف الثالث : إذا قلنا إن المحذوف بعد « لولا » اسم مسند إلى المذكور بعدها ؛ فهل هو واجب الحذف في كل كلام ، فلو ذكرته في كلام ما كنت لاحنا ، أو هو واجب الذكر أحيانا وجائز الذكر أحيانا أخرى ؟

فأما عن الخلاف الأول فقد ذهب العلماء فيه أربعة مذاهب :

أولها : وهو مذهب جمهور البصريين والكسائي - أن هناك محذوفا لا بد من تقديره ، وهذا هو الذى نصره أكثر المحققين من علماء العربية ، وهو الذى نختاره

وثانيها : وهو رأى جماعة منهم ابن الطراوة - أنه لا حذف في الكلام ؛ لأن ما نزعناه جواب « لولا » هو فى الحقيقة خبر المبتدأ ، وذلك الكلام مردود بأنه ليس بين الجملة والاسم المرفوع قبلها

رابط يربطها به حتى نجعلها خبرا عنه ، قال موفق الدين ابن يعيش ( شرح المفصل : ١ - ٩٥ ) :

.....

« وليست الجملة الثانية خبراً عن المبتدأ ؛ لأنه لا عائد منها إليه ، والجملة إذا وقعت خبراً فلا بد فيها من عائد إلى المبتدأ ؛ وإنما اللام وما بعدها كلام يتعلق بأولاً وجواب لها » اه ، وقال جمال الدين ابن هشام ( في مبحث لولا من معنى اللبيب ) : « وزعم ابن الطراوة أن جواب « لولا » أبدا هو خبر المبتدأ ، ويرده أنه لا رابط بينهما » اه ، وقال المحقق رضى الدين ( شرح الكافية : ١ - ٩٤ ) : ولا يجوز أن يكون جواب لولا خبر المبتدأ كما مرّ في أما زيد فقائم لكونه جملة خالية عن العائد إلى المبتدأ في الأغلب ، كما في لولا على هلك عمر ؛ فغيره محذوف وجوباً لحصول شرطى وجوب الحذف » اه

وثالثها : وهو رأى نقله الفراء عن المتقدمين ، وذكر موفق الدين ابن يعيش في شرح المفصل وابن الأنبارى في الإنصاف ( ص ٣٦ ) أنه منذهب الكوفيين - وحاصله أن الاسم المرفوع بعد « لولا » ارتفع بها لنيابتها عن الفعل ؛ فكأنها جملة من فعل وفاعل ، وتمت بأولاً معه جملة ، كما تمت بحرف النداء مع المنادى جملة ، وحثهم في ذلك ما زعموه من أن « لولا » نائبة مناب الفعل ، والفعل لو ظهر لا ترفع ما بعده على أنه فاعل به ، ولم يجز ذكر الفعل لثلاثي جمع بين العوض والمعوّض منه ؛ وهذا رأى مردود بأنه لو كان الأمر كما ذكروا لكان الكلام نفيًا ، ولو كان الكلام على أنه نفي لجاز فيه ما يجوز مع النفي وامتنع فيه ما يمتنع مع النفي ؛ ولكن الأمر مع « لولا » يجري على خلاف ما يجري عليه أمر النفي ؛ ألسنت ترى أنه يجوز لك أن تقول « لولا محمد لا بكر لهلك خالد » فتعطف على الاسم المرفوع بلا ، ولا لا يعطف بها بعد النفي ؛ وأنت تقول : « لم يحضر محمد ولا عمر » فتعطف بالواو وتزيد « لا » لتأكيد النفي لما كان الكلام قبل ذلك نفيًا ؛ ولا يجوز مثل هذا في « لولا » وما بعدها ؛ فدلّ هذان الأمران على أن شأن لولا غير شأن النفي . قال موفق الدين ابن يعيش ( ١ - ٩٦ ) : « وقال الكوفيون : الاسم الواقع بعد لولا يرتفع بأولاً نفسها ؛ لنيابتها عن الفعل ، والتقدير لولا يمنع زيد ، وهذا ضعيف لوجوه : منها أنه لو كان الأمر على ما ادعوه لجاز وقوع أحد بعدها ، لأن أحداً يعمل فيها النفي ، ولم يسمع عنهم مثل ذلك ، الوجه الثاني : أنه لو كان معناه النفي على ما ادعوه لجاز أن تعطف عليه بالواو ولا لتأكيد النفي ، فتقول : لولا زيد ولا خالد لأكرمك ، نحو قوله تعالى : ( وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ) فلما لم يجز ذلك ولم يستعمل دلّ على أن الجمود قد زایلها » اه ، وقال ابن الأنبارى ( الإنصاف : ٣٦ ) : « ذهب الكوفيون إلى أن لولا ترفع الاسم بعدها ، نحو لولا زيد لأكرمك ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء ، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائبة عن الفعل الذى لو ظهر لرفع الاسم ، لأن التقدير في قولك لولا زيد لأكرمك : لو لم يمنع زيد من إكرامك

لأكرمك» ثم قال في الرد عليهم (ص ٣٨): «والذي يدل على أنه ليس مرفوعا بلولا بتقدير لولم  
يعننى زيد لأكرمك أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يعطف عليها بـ«لولا» لأن الجحد  
يعطف عليه بذلك ، نحو قول الشاعر :

فَمَا الدُّنْيَا بِيَأْقَاقِ الحَيِّ وَلَا حَيٌّ عَلَى الدُّنْيَا بِبِاقِ

وقول الآخر :

وَمَا الدُّنْيَا بِيَأْقِيَةٍ بِحُزْنِ أَجَلٍ ، لَا ، لَا ، وَلَا بِرَجَاءِ مَالٍ

فلما لم يجز أن يقال : لولا أخوك ولا أبوك ؛ دلّ على فساد ما ذهبوا إليه « اه كلامه

رابعها : وهو مذهب الفراء وذكره الرضى ( ١ : ٩٣ ) أن الاسم المرفوع بعد لولا ارتفع بها  
نفسها أصالة ، لا لأنها نائبة عن الفعل ، وعلل ذلك بأن « لولا » حرف مختص بالأسماء ، والحرف  
المختص يعمل ؛ وذلك مردود من وجوه : (الأول) أنا لانتزم أن « لولا » حرف مختص بالأسماء ؛  
لدخوله على الأفعال في نحو قول الجوح أحد بنى ظفر من سليم بن منصور :

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَأْرَهَا هَلَّا رَمَيْتَ بَعْضَ الأَسْمِهِمِ الشُّودِ  
لَا دَرَّ دَرُّكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذْرِي لِحُدُودِ

( الوجه الثاني ) أنا إن سلمنا أن «لولا» حرف مختص بالأسماء لم نسلم أنه متى كان مختصا وجب أن  
يعمل ؛ لأن من الحروف المختصة ما لا يعمل له كالسين وسوف وحرف التعريف (الوجه الثالث) أنا  
إن سلمنا أن الحرف متى كان مختصا وجب أن يعمل لم نسلم أنه يجوز أن يكون عمله الرفع كما زعمت ؛  
لأن هذا حمل على ما لا نظير له في العربية ، فإن الأصل في الحرف المختص أن يعمل العمل الخاص ،  
كحروف الحذف مع الأسماء والحروف الجازمة مع الفعل المضارع ، وقد خرجت حروف مختصة بالأسماء  
عن عمل الجر إلى عمل نصب ورفع كإن وأخواتها ؛ فأما إلى عمل الرفع وحده فهذا مالا وجود له  
وأما عن الخلاف الثاني فقد ذهب العلماء فيه مذهبين :

أولهما : وهو مذهب جمهور البصريين - أن المحذوف خبر المبتدأ ، وأن الاسم المرفوع بعد  
« لولا » مرفوع بالابتداء ، وهذا المذهب هو الذي ارتضاه جمهور المحققين من العلماء ، وهو المختار  
وثانيهما : وهو مذهب الكسائي - أن المحذوف فعل يقع الاسم المرفوع بعد «لولا» فاعلا به ؛  
وقد أيد هذا ابن الأنباري ، وهذا الخلاف مبني على خلاف آخر في لولا نفسها أهي حرف بسيط  
موضوع من أول الأمر للدلالة على امتناع شيء لوجود غيره أم هي حرف مركب من « لو » الشرطية  
الموضوعة للدلالة على امتناع شيء لامتناع غيره ومن « لا » التي هي حرف نفي ؛ ذهب الكسائي  
إلى الثاني ، وذهب البصريون إلى الأول . ولا خلاف بينهما في أن « لولا » دالة على امتناع

الجواب لوجود الشرط ؛ ولكن الخلاف في أن دلالتها على ذلك بالوضع أو بواسطة نفي الامتناع الذى هو نفي ؛ من قبل أن نفي النفي إثبات ، وذلك واضح إن شاء الله . وحجة الكسائى فيما ذهب إليه أن «لو» مختصة قبل دخول «لا» عليها بالفعل ؛ لكونها حرف شرط ؛ فبقى لها هذا الاختصاص بعد دخول «لا» النافية ؛ كما أن غير «لو» من حروف الشرط لا يزول اختصاصها بالأفعال إذا اقترنت بلا النافية ، قال الله تعالى : (وَاللَّاتُ صُرِفَ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ) وتقدر الفعل إذا كان غير موجود فى نحو قول الأحوص :

فَطَلَّقَهَا فَلَسَّتْ لَهَا بِكَفٍّ وَإِلَّا يَلُّ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ

وكما أن «لو» نفسها لا يزول اختصاصها بالأفعال إذا اقترنت بها غير «لا» من حروف النفي ؛ كقول عمر « نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه » ومثل قول المتنبي :

وَلَوْ لَمْ تَكُونِي بِنْتِ أَكْرَمِ وَالِدٍ لَكَانَ أَبَاكَ الضَّخْمَ كَوْنُكَ لِي أُمَّ

ولما رأى المحقق الرضى أن هذا الاستدلال له وجه من الصواب وإن كان مبنيًا على ما لانسلمه قال (١ : ٩٣) : « وهو قريب من وجه » اه ، وذهب البصريون إلى أن «لولا» حرف بسيط لا تركيب فيه ، وهو موضوع من أول الأمر للدلالة على امتناع شئ لوجود غيره ، وأنكروا ما ذهب إليه الكسائى ، ونقضوا مذهبه بأنه لو كان الكلام على تقدير الفعل لازم أن يذكر بعد الاسم المرفوع ما يفسر هذا الفعل المحذوف ، كما لازم مثل ذلك فى قوله تعالى : ( وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ) وقوله : ( وَإِنْ أُمْرَأَةٌ خَافَتْ ) ونحو ذلك مما ولى فيه أداة الشرط اسم مرفوع ، ولم يسمع من كلام العرب ذلك ، فدل على أنه ليس على تقدير الفعل ، وأيضا فإننا لو حاولنا أن نقدر الفعل لما جاز لنا ذلك ، لأن الفعل الماضى الذى ينفى بلا إما أن يكون دعاء أو جواب قسم ، فإن لم يكن أحدهما وجب أن يكون مكررا كما فى قوله تعالى : ( فَالَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ) فإن زعم أنه قد ينفى بها الماضى من غير أن يكون دعاء ولا جواب قسم ولا مكررا كما فى قول الراجز :

لَا هُمْ إِنْ الْحَارِثِ بْنِ جَبَلَةَ زَنَى عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهُ  
وَكَانَ فِي جَارَاتِهِ لِأَعْهَدَ لَهُ وَأَيْ أَمْرٍ سَيِّءٍ لِأَفْعَلَهُ

قلنا : هذا قليل ، ولا يجوز التخرىج على مثله ، فإن قال : قد ورد فى قوله تعالى : ( فَالَا أَقْتَحَمَ

العَمْبَةَ ) قلنا : هو دعاء أو فى قوة المكرر أو «لا» بمعنى «ما»

قال ابن هشام : « وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ، ولا بلولا لنيابتها عنه ،

ولا بها أصالة ؛ خلافا لزامى ذلك ؛ بل رفعه بالابتداء » اه . وقال رضى الدين : « وقال

الكسائي: الاسم بعد لولا فاعل لفعل مقدر كما في قوله: لو ذات سوار لطمتنى، وهو قريب من وجه؛ وذلك أن الظاهر منها أنها لو التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني دخلت على لا، وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط، فتبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء، ومعناها مع لا أيضا باق على ما كان، كما تبقى مع غير لا من حروف النفي، فمعنى لولا على هلاك عمر: لو لم يوجد على هلاك عمر؛ ينتفى الأول أى انتفى انتفاء وجود على لانتفاء هلاك عمر، وانتفاء الانتفاء ثبوت؛ فمن ثم كان لولا مفيدة ثبوت الأول وانتفاء الثاني، كإفادة لو في قولك: لو لم تستمني أكرمتك. . . لكن منع البصريين من هذا التقدير أن الفعل بعد لو إذا أضمر وجوبا فلا بد من الإتيان بمفسر، وليس بعد لولا مفسر، وأيضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلا مكررا في الأغلب؛ ولا تكرير بعد لولا؛ فقال البصريون: الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ» انتهى كلامه

وأما عن الخلاف الثالث فقد ذهب العلماء فيه مذهبين:

أولهما: وهو مذهب جمهرة البصريين - أن حذف خبر المبتدأ بعد «لولا» واجب في كل كلام؛ فإن ذكر ما يحتمل أن يكون خبرا فهو إما مؤول وإما خطأ أو لحن وثانيهما: وهو مذهب جماعة منهم ابن الشجري والرماني والشلوبين وابن مالك، وارتضاه ابن هشام في أوضح المسالك، وهذا المذهب هو الذي تنصره الأدلة وتؤيده النصوص، وهو المختار، وحاصله التفصيل على ما استمع

واعلم قبل ذلك أن هذا الخلاف مبنى على خلاف آخر حاصله أنه هل يجوز أن يذكر بعد لولا مبتدأ خبره كون خاص أو لا يجوز إلا أن يذكر المبتدأ الذي خبره هو الكون العام؟ ذهب الجمهور إلى الثاني، وقالوا: إن أريد نحو «لولا زيد قائم» وجب أن يجعل مصدر هذا الخبر مبتدأ ثم يذكر بعد لولا بغير خبر، وذهب من ذكرنا من العلماء إلى الأول

فتلخص أن للولا عند الجمهور حالة واحدة، وهي أن يكون خبر المبتدأ الذي يقع بعدها كونا عاما لا يدل على أكثر من الوجود، ككائن وموجود وحاصل، ويجب لذلك حذف الخبر، وسند ذكر السر في وجوب حذفه؛ وللولا عند من ذكرنا من العلماء ثلاثة أحوال: (الحال الأول) أن يكون خبر المبتدأ كونا عاما، وهذا الحال أغلب أحوالها، ويجب معها حذف الخبر، (والحال الثاني) أن يكون خبر المبتدأ كونا خاصا لا يدل عليه دليل إذا حذف، ولا يجوز حينئذ حذف الخبر؛ لأنك لو حذفته لماعرفه السامع ولا اهتدى إليه، (الحال الثالث) أن يكون خبر المبتدأ كونا خاصا وقد قامت قرينة ما ترشد إليه وتدل السامع عليه، ويجوز حينئذ حذف الخبر اعتمادا على دلالة القرينة عليه، ويجوز ذكره لعدم التعويل على القرينة؛ إذ لا يجب حذف ما تدل القرينة عليه لو حذف لمجرد وجود القرينة

واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب الرماني ، وابن الشجري ، والشلوبين ، وذهب الجمهور إلى أن الخبر بعد « لولا » واجب الحذف مطلقا ، بناء على أنه لا يكون إلا كونا مطلقا ، وإذا أريد السكون المقيد جعل مبتدأ ، فنقول : لولا مُسأَلَةٌ زيد إيانا ماسلم ، أي : موجودة ، وأما الحديث فروى بالمعنى ، ولحنوا المعرى .

( وَفِي نَصِّ يَمِينِ ذَا ) الْحَكْمُ ، وهو حذف الخبر وجوبا ( اسْتَقْرَاهُ ) نحو « لَعَمْرُكَ لَا فَعَلْنَا » ، و « أَيُّنُ اللَّهِ لَا قَوْمَنَّ » أي : لعمرِكَ قَسَمِي ، وأيمن الله يميني ، فحذف الخبر وجوبا ؛ للعلم به وسد جواب القسم مسدده (١) .

والذي يدل على مارجحناه وقوع الخبر مصرّحا به في كلام العرب ؛ فمن ذلك قول أبي عطاء السندي واسمه أفلح بن يسار :

لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ  
وَقَوْلُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ فِي أَسْمَاءِ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ :  
فَلَوْلَا بَنُوهَا حَوْهَلْمَا نَحَبَطْتَهَا  
كَخَبِطَةَ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلْعَمْ  
وقول امرأة كانت على عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه :

فَوَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ تُخَشَى عَوَاقِبُهُ  
لَزُلْزِلَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ  
وقول الشاعر :

\* لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُعْتَدِرًا \*

وعلى ذلك جرى قول أبي العلاء المعرى \* يذيب الرعب منه ... البيت \* والحديث الذى ذكره الشارح ، وهو حديث رواه البخارى في باب العلم ( ج ١ ص ٣٦ ) بلفظ : « يا عائشة لولا قومك حديث عهدم بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها يابين » وحمل ابن الشجري على ذلك قوله تعالى : ( وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ) ففقدت الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ ، فإن قلت : فلماذا كان الحذف بعد لولا إذا كان الخبر كونا عاما واجبا ؟ قلت : أما مجرد الحذف فلوجود القرينة الدالة على الخبر ؛ لأن لولا لما كانت دالة على انتفاء الجواب لوجود ما قبله كان ذلك دليلا على أن المحذوف كلمة من مادة الوجود أو ماهو بمعناها ؛ وأما كون ذلك الحذف واجبا فلائنه قد وجد في اللفظ ما يسد مسد ذلك المحذوف ويقوم مقامه ؛ وهو جواب لولا ؛ فلو ذكر الخبر مع ذكر الجواب لكان كالجمع بين العوض والمعوض منه ؛ وهو مما لا يجوز .  
(١) اعلم أن معنى كون الابتداء نصا في اليمين أن الاستعمال العربى قد جرى على أن لفظه

فإن كان المبتدأ غير نص في اليمين جاز إثبات الخبر وحذفه ، نحو « عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْعَلانِ » ،  
و « عَهْدُ اللَّهِ عَلَىَّ لِأَفْعَلانِ »

﴿ تنبيه ﴾ اقتصر في شرح الكافية على المثال الأول ، وزاد ولده المثال الثاني ، وتبعه عليه  
في التوضيح ، وفيه نظر ؛ إذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر ، لجواز كون المبتدأ هو المحذوف ،  
والتقدير : قَسَمِي أَيْمَنُ اللَّهُ ، بخلاف المثال الأول ، لسكان لام الابتداء  
( وَ ) كذا يجب حذف الخبر الواقع ( بَعْدَ ) مدخول ( وَآوِ عَيَّنْتَ مَفْهُومَ مَعِ ) وهي الواو

لا يستعمل إلا في القسم ، ولذلك أمثلة : منها أيمين الله ، ومنها لعمرك ( مفتوح العين مقترنا باللام ) ،  
وشواهد هذا الموضع كثيرة ؛ فمنها قوله تعالى : ( لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ) وقول يزيد  
ابن قنافة الطائي :

لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَىَّ بِهَيْئِنِ لِبَيْسِ الْفَتَى الْمَدْعُوِّ بِاللَّيْلِ حَاتِمُ

وقول الشاعر : ( وهو زرارة بن سبيع الأسدي ، وقيل : دودان بن سعد الأسدي ، وقيل : اضلة  
ابن خالد الأسدي ) :

لَعَمْرِي لَقَوْمُ الْمَرْءِ خَيْرٌ بَقِيَّةٍ عَلَيْهِ ، وَإِنْ غَالُوا بِهِ كُلَّ مَرَكَبِ

وقول نصيب :

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ : نَعَمْ ، وَفَرِيقٌ : لِيَمِينُ اللَّهِ مَا نَدْرِي

وقول امرئ القيس بن حجر :

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْيِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

قال ابن جنى : « وما يجيزه القياس غير أن لم يرد به الاستعمال خبر العمر من قولهم : لعمرك  
لأفعلن ، فهذا مبتدأ محذوف الخبر ، وأصله لو أظهر خبره : لعمرك ما أقسم به ؛ فصار طول الكلام  
بجواب القسم عوضا من الخبر » اه ، وقال في موضع آخر : « وما يجيزه القياس غير أنه لم يرد به  
الاستعمال ذكر خبر ليمين من قولهم : ليمين الله لأنطلقن ، فهذا مبتدأ محذوف الخبر ، وأصله لو خرج  
خبره : ليمين الله ما أقسم به لأنطلقن ، حذف الخبر ، وصار طول الكلام بجواب القسم عوضا من  
الخبر » اه ، وقال العلامة رضى الدين ( ١ : ٩٧ و ٩٨ ) : « وكل مبتدأ في الجملة القسمية متعين  
للقسم ، نحو لعمرك وأمين الله ، فإن تعينيه للقسم دال على تعين الخبر المحذوف ، أى : لعمرك  
ما أقسم به ، وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف ، والعمر والعمر بمعنى ، ولا يستعمل مع اللام  
إلا المفتوحة ، لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله » اه كلامه

المسماة بواو المصاحبة ( كَمِثْلٍ ) قولك : ( كَلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ ) و « كَلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » تقديره مقرونان ، إلا أنه لا يذكر ؛ للعلم به وسدَّ العطف مسدده<sup>(١)</sup> .

(١) اعلم أن المراد في هذا الموضع بكون الواو ناصا في المعية أن دلالتها على المعية أظهر من دلالتها على غيرها ؛ وللعلماء في هذا الموضع اختلافان ( أحدهما ) هل هناك محذوف لا بد من تقديره أولا ؟ ( والثاني ) هل هذا المحذوف ممتنع الذكر أو هو جائز الذكر ؟

فأما عن الخلاف الأول فقد ذهب البصريون إلى أن في نحو قولك : « كل رجل وضعته » من كل مبتدأ عطف عليه اسم بالواو الدالة على المعية ناصا ؛ محذوفا هو خبر المبتدأ ؛ وذهب الكوفيون والأخفش إلى أن الكلام تام مستغن عن تقدير شيء ؛ وذلك من قبل أن الواو بمعنى « مع » وأنت لو ذكرت « مع » في الكلام قلت : « كل رجل مع ضيعته » لكان الكلام تاما مستغنيا عن التقدير ؛ فكذا ماهو بمعنى ذلك ، وقد ردَّ العلامة رضی الدين هذا المذهب بقوله ( ١ : ٩٧ من شرح الكافية ) : « وقال الكوفيون : وضعته خبر المبتدأ ؛ لأن الواو بمعنى مع ، فكأنك قلت : كل رجل مع ضيعته ، فإذا صرحت بمع لم تحتج إلى تقدير الخبر ، فكذا مع الواو التي بمعناه ؛ فلا يكون هذا المثال إذا مما نحن فيه ، أي مما حذف خبره ، وفيه نظر ، لأن الواو إن كانت بمعنى مع تكون في اللفظ للعطف ، فإذا كانت وضعته عطفًا على المبتدأ لم يكن خبرا ، فإن قيل : يجوز أن يكون رفع ما بعد الواو منقولًا عن الواو لكونها خبر المبتدأ ، فالجواب أن مع إذا وقع خبرا عن المبتدأ لا يستحق الرفع لفظًا حتى ينقل إلى ما بعده ، بل يكون منصوبا لفظًا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر ، نحو زيد معك ، كما تقول : زيد عندك » اه كلامه ، ورد قوم ماذهب إليه الكوفيون بأن كون الشيء بمعنى الشيء لا يستلزم أن يكون شأنهما واحدا من حيث الإعراب ، وكلام المحقق الرضی في الواقع بيان للفرق بين الواو ومع في الاستعمال

وأما عن الخلاف الثاني فإننا وجدنا النجاة قديمهم وحديثهم يذكرون هذا الموضع مما يجب فيه حذف الخبر ، و يعالون للحذف ولوجوبه بما ستمتع ، ولكن المحقق الرضی وقف من هذا الموضع موقف المتشكك الحائر ، ثم استظهر في آخر بحثه أن هذا الموضع مما يغلب فيه حذف الخبر ، وليس مماوجب فيه حذفه ، قال : « وقال البصريون الخبر محذوف ، أي كل رجل وضعته مقرونان ، وفيه أيضا إشكال ، إذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا ، وإنما قلنا ذلك لأن الخبر مثنى ، فحذفه بعد المعطوف ، وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ، ولو تكلفنا وقلنا : التقدير كل رجل مقرون وضعته ، أي هو مقرون بضيعته وضعته مقرونة به ، كما تقول : زيد قائم وعمرو ، ثم حذف مقرون وأقيم المعطوف مقامه ، لبقى البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد مسده ، ويجوز أن يقال عند ذلك : إن المعطوف أجرى مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره ؛ هذا ، والظاهر أن حذف الخبر في مثله غالب لا واجب » اه ، وقد تكلم



فإن لم تكن الواو للمصاحبة ناصا كما في نحو « زيد وعمرو مجتمعان » لم يجب الحذف ، قال الشاعر :

١٥٩ — تَمَنُّوا لِي الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى وَكُلُّ أَمْرِي وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

ابن قاسم في الرد على ما ذكر الرضى كلاهما ليس من شأننا أن نحكيه؛ لأننا لانقره ولا نوافق عليه ، فارجع إليه إن شئت في حواشي الصبان ، ومما ذكر فيه الخبر ما حكاه الرضى من قول علي رضى الله عنه : « فأتتم والساعة في قرن » ١٥٩ — قد نسب كثير من العلماء هذا البيت للفرزدق ، وقد راجعت نسخ ديوانه المطبوعة فلم أعثر عليه ، والذين نسبوه له رروا قبله :

لَشْتَانٌ مَا أَنْوَى وَيَنْوِي بَنُو أَبِي جَمِيعًا فَمَا هَذَا نِ مُسْتَوِيَانِ

اللفظة : « شتان » هو اسم فعل معناه تباين وافتراق ، وذلك لا يكون إلا بين اثنين فصاعدا ، والمراد المفارقة في المعاني والأحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم ونحوها ، لأن الافتراق بالذوات حاصل البتة ، إذ كل شيئين في الوجود لا بد أن أحدهما غير صاحبه ومفارق له لاحتماله ، إلا أنه ربما خفيت أحوال الذوات فتوضع هي مكانها ، وقد يتصل فاعله التعمد لفظا ومعنى أو معنى فقط به ، وقد يفصل بينهما بما الزائدة ، فتقول : شتان علم محمد وعلم علي ، وقال الأعشى :

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ

و « ما » في بيت الفرزدق ليست زائدة كالتي في بيت الأعشى ، وإنما هي موصول اسمي أو حرفي ، وقوله « يشعب » بفتح العين المهملة - أى : يفرق ويصدع

المعنى : إن بني أبي يتمنون لى الموت الذى يفرق بين الإخوان والأهل ، وهم لا يلتفتون إلى أن لكل أحد أجلا هو ملاقيه

الإعراب : « تمنوا » فعل وفاعل « لى » جار ومجرور متعلق بتمنى « الموت » مفعول « الذى » اسم موصول نعت للموت « يشعب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى الذى ، والجملة لامحل لها صلة الموصول « الفتى » مفعول ليشعب « وكل » مبتدأ « امرى » مضاف إليه « والموت » معطوف على المبتدأ « يلتقيان » فعل مضارع ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « وكل امرىء والموت يلتقيان » حيث ذكر الخبر - وهو جملة « يلتقيان » - لأن الواو التي عطفت على المبتدأ ليست ناصا في معنى المصاحبة والاقتران ، ولو كانت كذلك لكان حذف الخبر واجبا لامعدل عنه ، كما في قولك : كل ثوب وقيمته ، وكل امرىء وما يحسنه ، وكل طالب علم ومعارفه ، وضابط الواو التي هي نص في معنى المصاحبة أن يكون ما بعدها مما لا يفارق

وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ» مستغن عن تقدير خبر؛ لأن معناه مع ضيعته، فكما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة كذلك لا محتاج إليه مع الواو ومصحوها

(وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا) أى: ويجب حذف الخبر إذا وقع قبل حال لاتصلح خبرا (عَنِ) المبتدأ (الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا) وذلك فيما إذا كان المبتدأ مُصَدَّرًا عاملا في اسم، مفسر لضمير ذى حال بعده لاتصلح لأن تكون خبرا عن ذلك المبتدأ، أو اسم تفضيل مضافا إلى المصدر المذكور<sup>(١)</sup> أو إلى مؤول به، فالأول (كَضَرْبِ الْعَبْدِ مُسِيئًا، وَ) الثانى مثل (أَتَمُّ تَبْيِينِ الْحَقِّ مَعُوطًا بِالْحِكْمِ) إذا جعل «مَعُوطًا» جاريا على الحق لاعلى المبتدأ، والثالث نحو «أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرَ قَائِمًا»، والتقدير: إذ كان، أو: إذا كان مسيئا ومعنوطا وقائما؛ فمسيئا ومعنوطا وقائما: نصب على الحال من الضمير فى «كان»، وحذفت جملة «كان» التى هى الخبر للعلم بها وسدّ الحال مسدّها، وقد عرفت أن هذه الحال لاتصلح خبرا لمباينتها المبتدأ، إذ الضرب مثلا لا يصح أن يخبر عنه بالإساءة<sup>(٢)</sup>

ماقبلها، ألا ترى أن قيمة الثوب لاتفارقه، وأن مايعرفه طالب العلم لاينفك عنه، وذلك بخلاف الموت؛ فإنه ليس ملازما للمرء، بل إنه يلتقاه مرة واحدة

(١) لم يقتصر ابن مالك فى شرحه على كتابه «الكافية الشافية» على أفعل التفضيل، كما اقتصر شراح الألفية، بل ذكر من أمثلة هذه المسألة «معظم إتيانى المسجد متعلما»  
 (٢) قد أكثر العلماء القول فى هذه المسألة، وتشعبت فيها اختلافاتهم، وفرّغوا فيها فروعا لاحصر لها، حتى حمل ذلك السيوطى على إفرادها بتأليف خاص، كما حكى لنا فى كتابه «جمع الجوامع» وليس من شأننا أن نستقصى كل ما ذكر فيها من الفروع، ونستوعب جميع ما فيها من خلاف، ولكننا لن نترك ذلك جملة؛ وسنتكلم فيما يلى على أهمّ الباحث فى هذه المسألة فنقول: قد يكون المبتدأ مصدرا، نحو قولك «ضربنى عليا قائما» وقد يكون اسم تفضيل مضافا إلى المصدر الصريح، نحو قولك «أفضل عمالك مخلصا» وقد يكون أفعل تفضيل مضافا إلى المؤول، نحو قوله صلى الله عليه وسلم «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» ثم هذا المصدر قد يضاف إلى فاعله، كما فى الأمثلة السابقة، وقد يكون مضافا إلى مفعوله، نحو قولك «أفضل حج البيت ماشيا»

ثم الحال قد تكون اسما مفردا وذلك لاخلاف فى جوازه بين أحد من العلماء؛ ولكن اختلفوا هل يجوز أن تكون هذه الحال جملة فعلية أو لايجوز؟ وهل يجوز أن تجيء جملة اسمية أو لايجوز؟

وإذا جاز مجيئها جملة اسمية فهل تقترن بالواو أولا ، هذه مسائل ثلاث قد وقع الاختلاف فيها بين كثير من العلماء ، ونحن نذكر مجمل هذا الخلاف في كل مسألة منها فنقول :

أولا : ذهب الأخفش والكسائي وابن هشام والأعلم وابن مالك في التسهيل إلى أنه يجوز أن تجيء هذه الحال جملة فعلية ، وذهب الفراء إلى امتناعه ، ونقل بعض العلماء عن سيبويه أنه يقول بامتناعه ، ولكن الذي رأيناه في كتابه<sup>(١)</sup> يؤيد عندنا أنه قائل بالجواز ، وقد حكى هو عن العرب أنهم يقولون : « سمع أذنى أخاك يقول ذلك » ومما ورد منه قول رؤبة بن العجاج ، وهو من شواهد سيبويه :

وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ

ومنه قول الشاعر :

عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُرِبَتْ بَيْضَاءُ مِثْلَ الْمُهْرَةِ الضَّامِرِ

قال ابن مالك في التسهيل : « ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة فعلا ؛ خلافا للفراء » اه  
وقال الأعمى في شرح بيت رؤبة السابق « ويعطى في موضع الحال النائية مناب الخبر » اه  
ثانيا : ذهب الكسائي وابن مالك وجمهرة البصريين إلى أنه يجوز أن تجيء هذه الحال جملة اسمية ، فيجوز لك أن تقول : أشد ضربى عليا يده مكتوفة ، كما يجوز لك أن تقول : كلته فوه إلى في ، ومنع ذلك قوم آخرون

قال ابن مالك في التسهيل : « ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة جملة اسمية ، وفاقا للكسائي »  
ثالثا : اضطربت كلمة العلماء في هذه الحال إذا كانت جملة اسمية ، هل يجب أن تتجرد من الواو ، أو يجوز اقترانها بالواو وتجردها منها ، أو يجب أن تقترن بالواو ؟ فظاهر كلام ابن مالك في التسهيل أنه لا خلاف بين أحد من العلماء في أنه يجوز اقترانها بالواو ويجوز تجردها منها ، وحكى أبوحيان عن ابن كيسان أن ذلك جائز في قول النحاة كافة ، والصواب أن في المسألة خلافا ، ومن حكى هذا الخلاف أبوحيان ، وقد حكى عن الفراء والكسائي أنهما ذهبا إلى تجويز اقتران الجملة الاسمية بالواو ، وحكى عن الأخفش وسيبويه أنهما منعوا اقتران الجملة الاسمية بالواو ، وقد وجدنا في كتاب سيبويه<sup>(١)</sup> بيتا اقترنت فيه الجملة الاسمية السادة مسددا الخبر بالواو ، ومن حكى الخلاف أيضا العلامة رضى الدين في شرح الكافية ، قال<sup>(٢)</sup> : « وإذا كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال ، نحو ضربى زيدا وغلامه قائم ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ؛ إذ الحال فضلة ، وقد وقعت موقع العمدة ؛

(١) انظر في الموضوعين (ج ١ ص ٩٨) (٢) انظر (ج ١ ص ٩٤) .

فيجب معها علامة الحالية ؛ إذ كل واقع غير موقعه ينكر ، وجوز الكسائي تجرّدها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ ؛ فنقول : ضربني زيدا أبوه قائم ، كما في قولهم : كلمته فوه إلى في « اه كلامه . ومن شواهد مجيء هذه الجملة اسمية مقترنة بالواو قول الشاعر (وهو الشاهد رقم ١٦٠) :

خَيْرُ أَقْتَرِ ابْنِي مِنَ الْمَوْتَى حَلِيفَ رَضًا      وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضْبَانُ

وقول لبيد بن ربيعة ، وهو من شواهد سيبويه :

عَهْدِي بِهَا الْحَيُّ الْجَمِيعَ ، وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفْرِقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامٌ

قال الأعمى : « وعهدى مبتدأ ، وخبره في قوله : وفيهم ميسر وندام ؛ لأن موضع الجملة موضع نصب على الحال ، والحال تكون خبرا عن المصدر ، كقولهم : جالسك متكئا ، وأكلك مرتفقا ، والواو مع ما بعدها تقع هذا الموقع ، فنقول : جالسك وأنت متكئ ، وأكلك وأنت مرتفق ؛ وساغ هذا في المصدر لأنه ينوب مناب الفعل والفاعل ، فكأنتك قلت : تجلس متكئا ، وتأكل مرتفقا ، مع أن المتكئ والمرتفق غير الجالس والأكل ؛ فلا يجوز رفعهما على الخبر ؛ لأن الخبر إنما يرتفع إذا كان هو الأول ، كقولك : جالسك حسن ، وأكلك شديد » اه

إذا علمت هذا الذي قرّرناه فاعلم أن العلماء قد اختلفوا في نحو قولك : « أكثر زيارتي الإخوان مواسيا » هل هذه العبارة كلام مكتف بنفسه غير محتاج إلى شيء آخر زائد عما ذكر فيه أم هو كلام ناقص لا بد له من تسكئة لم تذكر في الكلام وهي مقدرة ؟ ثم اختلف القائلون باحتياج هذه العبارة ونحوها إلى ما تتم به في المقدر : ما هو ؟ وما موضعه ؟ فهذه أضرب من الاختلاف سند كرها بإيجاز ، محاولين أن نكتفي بلباب الموضوع ، فنقول :

أولا : ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ إلى أن مثل هذا الأسلوب في غير حاجة إلى تقدير شيء ، ومعنى ذلك أن هذا المبتدأ لا حاجة به إلى خبر ، فهو كقول الأعمى في نحو : عجب لك ، على ما أوضحناه فيما سبق ، وحجتهم كحجة الأعمى في الأسلوب المذكور ، وتلخيصها أن هذا المبتدأ لما كان مصدرا فهو بمعنى الفعل وفاعله ، وأنت لو ذكرت الفعل والفاعل لم تكن بحاجة إلى المزيد عليهما . قال المحقق رضى الدين : « ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل ، فمعنى ضربني زيدا قائما : أضربه قائما » انتهى كلامه ، وذهب جمهور البصريين والكوفيين إلى أنه لا بد من تقدير شيء يتم به الكلام

ثانيا : اختلف القائلون بأنه لا بد من تقدير شيء يتم به الكلام في ذلك المقدر ما هو ، فذهب جمهور الكوفيين والبصريين إلى أن هذا المقدر اسم مشتق يصح الإخبار به عن هذا المصدر الواقع مبتدأ ، وأنه من مادة الوجود المطلق وما يرادفه ، وذهب الأخفش إلى أن هذا المحذوف

مصدر آخر مضاف إلى ضمير هو صاحب الحال الذي أغنى عن الخبر ، ومرجعه معمول المصدر الواقع مبتدأ ، فتقدير المثال الذي ذكرناه عند الأخفش : أكثر زيارتي لإخوان زيارتي إياهم مواسيا ، وهذا المذهب ضعيف ؛ من قبل أنه يلزم عليه حذف المصدر وبقاء بعض معمولاته ، قال العلامة رضى الدين <sup>(١)</sup> ، « ويرد على مذهب الأخفش أن فيه حذف المصدر مع بقاء معموله ، وذلك عندهم ممنوع ، إذ هو بتقدير أن الموصولة مع الفعل ، والموصول لا يحذف » اهـ وقد حكى الشارح ههنا هذا المذهب ، وذكر أن ابن مالك قد اختاره في التسهيل ، وقد وجه كثير من العلماء هذا المذهب بأنه يلزم عليه تقليل المحذوف ، فإن المحذوف عنده أمران ، وهما المصدر والضمير ، فأما على ما ذهب إليه الجمهور فالمحذوف أكثر من ذلك على ما سيأتى ، وأيضا فلائ التقدير فيه من لفظ المذكور ، وهو أولى من تقدير شيء آخر ، وأيضا فلائ حذف « إذ » مع الجملة التي تضاف إليها مما لم يعهد في غير هذا الوضع ، ونحن نعتقد أن هذه الأمور كلها أقل تأثيرا من حذف عامل ذهب أكثر العلماء إلى منع حذفه

ثالثا : اختلف القائلون بأن المحذوف المقدر اسم مشتق في موضع هذا المقدر : أي يكون قبل الحال أم بعدها ؟ فذهب الكوفيون إلى أنه يقدر بعد الحال ، وذهب البصريون إلى أنه يقدر قبل الحال ؛ ولزم من هذا الخلاف الاختلاف في صاحب الحال ماهو ؛ فقال الكوفيون : هو معمول المصدر الواقع مبتدأ ، وقال البصريون : هو ضمير مرفوع بكان محذوفة عائد إلى معمول المصدر ؛ فإذا قلت : أكثر زيارتي الصديق مريضا ؛ فتقديره عند الكوفيين : أكثر زيارتي الصديق حاصل إذا كان (حال كونه) مريضا حاصل ، وتقديره عند البصريين : أكثر زيارتي الصديق حاصل إذا كان مريضا ، وذهب المحقق الرضى <sup>(٢)</sup> إلى أنه ينبغي أن يكون التقدير : أكثر زيارتي الصديق حاصل (حال كونه) مريضا ، وبيان وجه الفرق بين تقديره وتقدير جمهور البصريين يحتاج إلى تقرير مسائل :

السؤال الأولى : ذهب الجمهور إلى أنه يجب أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحبها ؛ فإذا قلت : « جاء على ركب » فالعامل في « ركب » هو نفس العامل في « على » وذلك العامل هو « جاء » ؛ وبنوا على هذه القاعدة فروعا ليس من شأننا في هذا البحث أن نأتى على تفصيلها

السؤال الثانية : ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله

السؤال الثالثة : إنما اضطر الجمهور إلى تقدير هذه المحذوفات كلها تفاديا من الخروج على ما سبق تقريره ؛ وذلك أنك لو قدرت هذه الحال لمعمول المصدر الواقع مبتدأ لزم جريا على القاعدة الأولى أن يكون العامل في الحال هو المصدر ، وإذا قدرت ذلك وأنت قد التزمت تقدير الخبر قبل الحال

(١) انظر شرح الكافية (ج ١ ص ٩٥) (٢) انظر شرح الكافية (ج ١ ص ٩٦) .

لزمك الفصل بين المصدر ومعموله

أما المحقق الرضى فلم يرقه التزام القاعدة الأولى ، وأبى إلا الفرار منها تفاديا من تقدير هذه المحذوفات الكثيرة فقال (١) : « وفي مذهب الجمهور تكلفات كثيرة : من حذف إذا مع الجملة المضاف إليها ، ولم يثبت في غير هذا المكان ، ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة إلى معنى التامة ، وذلك لأن معنى قولهم « حاصل إذا كان قائما » ظاهر في معنى الناقصة ، ومنه قيام الحال مقام الظرف ، ولا نظيره ، والذي أوقعهم في هذا وأوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها ، بلا دليل دل عليه ، ولا ضرورة ألجأتهم إليه ، والحق أنه يجوز اختلاف العاملين ؛ فنقول : تقديره ضربى زيدا حاصل قائما ، والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربى ، وصاحبها هو الياء أو زيدا ، وحذفنا كائن أو حاصل العامل في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الأفعال ، كما حذفناه في نحو زيد عندك أو في الدار؛ لمشابهة الحال للظرف ، والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل فيه » اه كلامه

فأما مذاهب إليه الكوفيون من تقدير الخبر بعد الحال فهو فاسد ، وإن لم يلزم عليه اختلاف

العامل في الحال وصاحبها ولا الفصل بين الحال ومعمولها ؛ ووجه فساد أمران

الأمر الأول : أنه يلزم على تقدير الخبر بعد الحال من جهة اللفظ أن يكون حذف الخبر من غير شيء يست مسده ، وحذف الخبر من غير شيء يست مسده لا يكون واجبا ، وهم يقولون : إن حذف الخبر في هذه المسألة واجب ، قال الرضى : « ومما يفسد مذهب الكوفية من جهة اللفظ أنه ليس في تقديرهم ما يست مسد الخبر ؛ لأن مقام الخبر عندهم بعد الحال ، وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر ، وقد ذكرنا أن الخبر لا يحذف وجوبا إلا إذا سد مسده لفظ » اه

الأمر الثانى : أنه يلزم على مذهب الكوفيين فوات المعنى المقصود بهذا الأسلوب ، وبيان ذلك أن الجميع متفقون على أن المقصود من نحو قولك « أكثر زيارتى الصديق مريضا » أنك تزوره مريضا أكثر مما تزوره معافى ، فلو قدرت الكلام على نحو مذاهب إليه الكوفيون لكان أكثر زيارتى الصديق (حال كونه) مريضا حاسل ، ومدلول ذلك أنك تجبر عن حصول تسع زيارات ، مثلا ، من عشر زيارات حاصلة لك منه في حال مرضه ، وأين هذا من المعنى المقصود ؟ فأما على تقدير البصريين فيصير : أكثر زيارتى الصديق حاصلة (حال كونه) مريضا ، ومعنى هذا أنك تجبر عن حصول تسع زيارات في حال المرض من عشر زيارات تقع منك له في حاله جميعا ، وهذا بعينه معنى أنك تزوره مريضا أكثر مما تزوره معافى

وفي هذه المسألة خلافات أخرى وتفريعات كثيرة ، كما قدمنا الإشارة إليه ، وانكنا لم نأبه لها فلم نعرض لدكرها ، وإنه ليكفيك من القلادة ما أحاط بالعتق

(١) انظر شرح الكافية (ج ١ ص ٩٦) .

فإن قلت : جعل هذا المنصوب حالاً مبنى على أن « كان » تامة ، فلم لاجعت ناقصة والمنصوب خبرها ؛ لأن حذف الناقصة أكثر ؟

فالجواب أنه منع من ذلك أمران :

أحدهما : أننا لم نر العرب استعملت في هذا الموضع إلا أسماء منكرة مشتقة من المصادر ، فحكمتنا بأنها أحوال ، إذ لو كانت أخباراً لكان المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة .

الثاني : وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « أَقْرَبُ

مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ » وقول الشاعر :

١٦٠ — خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضًا وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضْبَانُ

فإن قلت : فما المحوج إلى إضمار « كان » لتكون عاملة في الحال ؟ وما المانع أن يعمل

فيها المصدر ؟

١٦٠ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين

اللفظ : « حليف » هو فاعيل من الحلف - بكسر الحاء وسكون اللام - وهو المعاقدة والمعاهدة

على التعاضد والتساعد ، والمراد هنا اتصافه بالرضا ، فكفى عن اتصافه به بمخالفته إياه

الإعراب : « خير » مبتدأ « اقترابي » اقتراب : مجرور بالإضافة إلى خير ، وباء المتكلم محله

مجرور بالإضافة إلى اقتراب ، وإضافة اقتراب إلى الياء من إضافة المصدر لفاعله « من المولى » جار

ومجرور متعلق باقتراب « حليف » حال تسد مسدّ خبر المبتدأ ، وصاحب هذا الحال ضمير مستتر

يقع فاعلاً لفعل محذوف ، وهذا الفعل مع فاعله هو الخبر ، وتقدير الكلام عند البصريين : خير

اقترابي من المولى إذا كان حليف رضا « وشر » الواو عاطفة ، شر : مبتدأ « بعدي » مركب

إضافي مجرور بالإضافة إلى المبتدأ « وهو » الواو للحال ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « غضبان » خبر

المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال سدّ مسدّ خبر المبتدأ - الذي هو « شر » - وتقديره

وشر بعدي عن المولى إذا كان ( أي وجد ) والحال أنه غضبان

الشاهد فيه : قوله « وشر بعدي عنه وهو غضبان » حيث جاء الحال السادّ مسدّ الخبر جملة

اسمية مقترنة بالواو ، وذلك يدل على أن « كان » التي نقدرها في جملة الخبر تامة لاناقصة ؛ لأنها

لو كانت ناقصة لاحتاجت إلى خبر ، والخبر لا يقتدرن بالواو ؛ وقد علمت فيما ذكرناه لك في بحث

هذه المسألة أن بين العلماء خلافاً في مجيء جملة الحال في هذا الموضع اسمية ، وأن الذين أجازوا مجيئها

جملة اسمية قد اختلفوا في جواز اقترانها بالواو ؛ فإسنادنا نطيل عليك هنا ، ونحيلك على ما فصلناه من

القول في ذلك ؛ فارجع إليه إن شئت

فالجواب أنه لو كان العامل في الحال هو المصدر لكانت من صلته ، فلا تسد مسد خبره ؛  
فيفتقر الأمر إلى تقدير خبر ؛ ليصح عمل المصدر في الحال ، فيكون التقدير : ضربى العبد  
مسيئاً موجود ، وهو رأى كوفى

وذهب الأخفش إلى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف إلى ضمير ذى الحال ، والتقدير :  
ضربى العبد ضربه مسيئاً ، واختاره في التسهيل

وقد منع الفراء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا ، وأجازه سيبويه ، ومنه قوله :  
١٦١ - وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطَى الْجَزِيلَ ، فَعَلَيْكَ ذَاكَ

١٦١ - نسب كثير من العلماء ، منهم سيبويه والأعلم ( ج ١ ص ٩٨ ) ، هذا الشاهد  
إلى رؤية بن العجاج ، ولكنى لم أجده إلا في زيادات ديوانه التي ذكرنا شأنها فيما سبق ، وقد  
روى قبله :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أُنَى أَنَاكَ يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ

اللفظة : « أنى » حان ، وقرب ، ومثله أن « أناكا » بفتح الهمزة أو كسرهما - هو غاية  
الشيء ، وقوله « أنى أنك » معناه حان حينك وقرب يومك ، وقوله « يا أبنا - إلخ » سيأتى  
مشروحا في باب أفعال المقاربة ، إن شاء الله ، وقوله « ورأى عيني » بتشديد الياء على أنه منى  
عين مضاف إلى ياء المتكلم ، وقوله « أباكا » روى سيبويه والأعلم في مكانه « أباكا » وقوله  
« الجزيل » هو الكثير العظيم ، وقوله « فعليك ذاكا » أى : الزمه ولا تقصر فيه

الإعراب : « ورأى » مبتدأ « عيني » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى الفاعل ،  
وياء المتكلم مضاف إليه « الفتى » مفعول للمصدر « أباكا » بدل أوعطف بيان « يعطى » فعل  
مضارع ، وفاعله مستتر فيه ، و « الجزيل » مفعوله ، والجملة في محل نصب على الحال ، وقد سدت  
هذه الحال مسد الخبر ، وتقدير الكلام على مثال ما سبق في الشواهد المتقدمة

الشاهد فيه : قوله « يعطى الجزيل » حيث وقعت الحال السادة مسد الخبر جملة فعلية ،  
وجواز ذلك رأى الأخفش والكسائى وهشام والأعلم ، واختاره الناظم في التسهيل ، وذهب الفراء  
إلى منع ذلك ، وينسب المنع إلى سيبويه أيضا ، وليس ذلك بصحيح ؛ بل ورد في كتابه أمثلة  
فيها الحال جملة فعلية على ما أوضحناه في بحث هذه المسألة ، والبيت حجة على المانعين ، قال الأعم  
رحمه الله : « ويعطى : في موضع الحال النائية مناب الخبر » اه ، وقال ابن مالك : « ولا يمتنع  
وقوع الحال المذكورة فعلا خلافا للفراء » اه ، ومثل بيت الشاهد قول الآخر :

عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُرِبَتْ بَيْضَاءَ مِثْلَ الْمَهْرَةِ الصَّامِرِ



أما إذا صلح الحال لأن يكون خبراً لعدم مباينته للمبتدأ فإنه يتعين رفعه خبراً ، فلا يجوز « ضَرَبِي زَيْدًا شَدِيدًا » وشذ قولهم « حُكْمُكَ مُسَمَّطًا » أى : حَكْمُكَ لَكَ مُثَبَّتًا ، كما شذ « زَيْدٌ قَائِمًا » و « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ جَالِسًا » فيما حكاه الأَخْفَش ، أى : ثبت قائمًا وجالسًا ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف « إِذْ كَانَ » أو « إِذَا كَانَ » ؛ لما عرفت من أنه لا يجوز الإخبار بالزمان عن الجثة .

﴿ تنبيه ﴾ لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ ، وعدّها في غير هذا الكتاب أربعة الأول : ما أُخْبِرَ عنه بنعت مقطوع للرفع ؛ في معرض مدح ، أو ذم ، أو ترحم الثاني : ما أُخْبِرَ عنه بمخصوص « نَعِمَ » و « بئسَ » المؤخر ، نحو « نَعِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » و « بئسَ الرَّجُلُ عَمْرُو » إذا قدر المخصوص خبراً ، فإن كان مقدما نحو « زَيْدٌ نَعِمَ الرَّجُلُ » فهو مبتدأ لا غير ؛ وقد ذكر الناظم هذين في موضعهما من هذا الكتاب الثالث : ما حكاه الفارسي من قولهم « في ذمتي لأفعلن » التقدير : في ذمتي عهد أو ميثاق . الرابع : ما أخبر عنه بمصدر مرفوع ، جيء به بدلا من اللفظ بفعله ، نحو « سَمِعُ وطاعةً » أى : أمرى سمع وطاعة ، ومنه قوله :

١٦٢ — وَقَالَتْ : حَنَانٌ ، مَا أَنِي بِكَ هَاهُنَا ؟ أَدُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ ؟

وقول رؤبة في بيت الشاهد « يعطى الجزيل » وقول الشاعر في البيت الذي روينا « قد سربلت » كلاهما جملة فعلية واقعة حالا عن مبتدأ هو مصدر ، ولا تصلح هذه الحال لأن تكون خبرا عن هذا المصدر ، ألا ترى أن المعطى ليس هو « رأى عيني » ، والمسربة لا يمكن أن يكون العهد ، وهذا واضح إن شاء الله

١٦٢ — هذا البيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ١٦١ و ١٧٥ ) ولم ينسبه إلى قائل معين ، ولانسبه الأعم ، وقال سيبويه قبل إنشاده : « وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه » انتهى ، وقد سبقت هذه العبارة برمتها في شرح الشاهد رقم ( ١٤٦ ) فأرجع إليها هناك ، وقد أورد ياقوت الحموي في مادة « روضة المثرى » هذا البيت في ضمن أبيات نسبها إلى منذر بن درهم الكلابي ، وأسند روايتها إلى أبي الندى ، وهالك هذه الأبيات :

سَقَى رَوْضَةَ الْمَثْرَى عَنَّا وَأَهْلَهَا رُكَّامٌ سَرَى مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ رَادِفُ  
أَمِنْ حُبِّ أُمَّ الْأَشِيمِينَ وَحُبِّهَا فُوَادُكَ مَعْمُودٌ لَهُ أَوْ مُقَارِفُ  
تَمَنَيْتَهَا حَتَّى تَمَنَيْتُ أَنْ أَرَى مِنْ الْوَجْدِ كَلْبًا لِلْوَكَيْعِينَ آفُ

أَقُولُ وَمَالِي حَاجَةٌ فِي تَرَدُّدِي سِوَاهَا بِأَهْلِ الْأَرْضِ: هَلْ أَنَا عَاطِفٌ  
وَأَخَذْتُ عَهْدِي مِنْ أُمِيمَةَ نَظْرَةً عَلَى جَانِبِ الْعَلِيَاءِ إِذْ أَنَا وَقِفٌ  
تَقُولُ حَنَانٌ مَا أَنَّى بِكَ هَهُنَا أَذُونَسَبٍ ... البيت ، وبعده :  
فَقُلْتُ أَنَا ذُو حَاجَةٍ وَمُسْلِمٌ فَضُمَّ عَلَيْنَا الْمَأْرُقُ الْمُتَضَايِفُ

اللفظة : « حنان » هو العطف والرحمة ، وقال ابن عباس في قوله تعالى : ( وَحَنَانًا مِّنْ لَّدُنَّا )

« لا أدري ما الحنان » ، وقال الفراء : هو في الآية الرحمة ، أي : وفعلنا ذلك رحمة لأبيوب

المعنى : وصف أنه فاجأها فأنكرته ، ثم حاولت أن تعرف السبب الموجب لإتيانه ، هل هو وجود نسب بينه وبين حبيها ، أو معرفة كانت بينه وبينهم ، وقال بعض العلماء : إنها خافت عليه صولة قومها فلقتته الجواب الذي يذكره إذا سأله أحدهم عن سبب مقدمه ، فكأنها توقعت له شرا يصيبه منهم ؛ فلذلك تحننت عليه

الإعراب : « فقالت » فعل وفاعل « حنان » خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : أمرى حنان أو شأنك حنان ، أو نحو ذلك ، والجملة في محل نصب مقول القول « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « أتى » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه « بك » جار ومجرور متعلق بأتى ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الاستفهام « ههنا » ظرف مكاني متعلق بأتى « أذو » الهمزة للاستفهام ، ذو : خبر مبتدأ محذوف يدل عليه ما يأتي من من قوله « أنت عارف » وتقديره : أنت ذونسب ، والجملة لا محل لها بدل من الجملة الابتدائية « أم » حرف عطف « أنت » مبتدأ « بالحي » جار ومجرور متعلق بقوله « عارف » الآتي « عارف » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بأم على جملة المبتدأ والخبر السابقة ، ولا محل لكتليهما ؛ لكونهما بدلا من جملة لا محل لها بدل مفصل من مجمل

الشاهد فيه : قوله « حنان » حيث رفعه بإضمار مبتدأ ، والتقدير : أمرنا حنان ، ونحوه مما يقوم به المعنى ، وهو مع رفعه نائب مناب المصدر الموضوع بدلا من اللفظ بالفعل ، فلذلك جرى مجراه في الأفراد والتشكير . قال سيبويه : « لم ترد تحنن ؛ ولكنها قالت : أمرنا حنان ، أو ما يصيبنا حنان ، وفي هذا المعنى كله معنى النصب ، ومثله في أنه على الابتداء وليس على فعل قوله عز وجل : ( قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ ) لم يريدوا أن يعتذروا اعتذارا مستأنفا من أمر لهم عليه ، ولكنهم قيل لهم : لم تعظون قوما ؟ قالوا : موعظتنا معذرة إلى ربكم ؟ ولو قال رجل لرجل : معذرة إلى الله وإليك ، بالنصب ، يريد اعتذارا ؛ لكان الموضوع للنصب » انتهى ، وقال في موضع آخر من الكتاب : « ومن العرب من يقول : سمع وطاعة ، بمنزلة \* فقالت حنان ... البيت \* »

أى : أمرى حنان : أى رحمة ، وقول الراجز :

١٦٣ - شَكَاَ إِلَى جَمَلِي طُولَ الشَّرَى صَبْرًا جَمِيلًا فَكَلَانًا مُبْتَلِيًا

وكما قال : سلام ، والذي يرتفع عليه حنان ، وسمع وطاعة ، وسلام ؛ غير مستعمل ، كما أن الذي ينتصب عليه ليبيك وسبحان الله غير مستعمل « انتهى كلامه ، وقال ابن منظور بعد أن أنشد البيت : « أى : أمرى حنان ، أو ما يصبينا حنان ، أى : عطف ورحمة ، والذي يرفع عليه غير مستعمل إظهاره » انتهى ، ولا بد لك من الرجوع إلى ما أوضحناه في شرح الشاهد ( ١٤٦ ) لتعلم علم المسألة ؛ وانظر أيضا وجه الاستشهاد في الشاهد الآتي

والحاصل أن المصدر النائب عن فعله يجيء منصوبا في لغة أكثر العرب ، وهو حينئذ مفعول مطلق حذف عامله وجوبا ؛ ومن العرب من يجيء به مرفوعا ؛ وقد اختلفت كلمة العلماء في المرفوع ؛ فمنهم من جعله خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا ، كما هنا ، ومنهم من يجعله مبتدأ خبره محذوف وجوبا ، كما مضى هناك للشارح ، ومنهم من يجعله مبتدأ لا خبر له ؛ لقيامه مقام الفعل والفاعل جميعا ؛ وعلى هذه الأوجه الثلاثة الظرف والجار والمجرور متعلقان به ، ومنهم من يجعله مبتدأ خبره الجار والمجرور أو الظرف اللذان يذكران بعده

والذي يفهم من كلام سيبويه في عدة مواضع من كتابه أنه يجيز الوجهين الأولين في المصدر إذا كان نكرة عاملة كما في « عجب لك » ؛ لأنها صالحة للابتداء بها والإخبار بها ، فإذا كان المصدر معرفة ، نحو : الحمد لله ، والعجب لك ، والحياة للكافرين ، تعين أن يكون مبتدأ ، إلا في مصادر لا تجيء إلا منصوبة نحو : سبحان الله ؛ وإنما يتعين فيما يرتفع من المصادر المعرفة أن يكون مبتدأ لكونه معرفة صالحة للابتداء ، وليست على ما هو الأصل في الخبر

١٦٣ - هذا البيت أيضا من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ١٦٢ ) ولم ينسبه ، ولا نسبه

الأعلم لقائل معين ، وقد رواه قوم هكذا :

شَكَاَ إِلَى جَمَلِي طُولَ الشَّرَى يَا جَمَلِي لَيْسَ إِلَى الْمُشْتَكِي

\* صَبْرًا جَمِيلًا فَكَلَانًا مُبْتَلِيًا \*

اللفظ : « شكا إلى » رواية سيبويه والأعلم « يشكو إلى » والمراد هنا أن حاله لطول ما قطع من المفاوز كحال المشتكى « السرى » أراد به مجرد السير ، وأصله خاص بسير الليل الإعراب : « شكا » فعل ماض « إلى » جار ومجرور متعلق به « جملي » فاعل ، وياء المتكلم مضاف إليه « طول السرى » مفعول به ، ومضاف إليه « صبر » خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : أمرنا صبر جميل ، كما ذكره الشارح « جميل » نعت لصبر « فكلانا » الفاء تعليلية ، كلانا : مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمتنى ، ونا : مضاف إليه « مبتلى » خبر المبتدأ ، وجاء به مفردا على الغالب لمراعاة لفظ « كلا » فإنه مفرد على الراجح

أى : أمرنا صبر جميل

(وَأَخْبَرُوا بِأَيْتِنِ أَوْ بِأَكْثَرِهَا \* عَنْ) مبتدأ (وَاحِدٍ) ؛ لأن الخبر حكم ، ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر ثم تعدد الخبر على ضربين :

الأول : تعدد في اللفظ والمعنى ( كَهَمَّ سُرَاةٌ شُعْرًا ) ونحو « وَهُوَ الْغُفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ » ، وقوله :

١٦٤ — مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَيْتِي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِيٌّ

الشاهد في : قوله « صبر جميل » حيث رفعه على أنه خبر مبتدأ واجب الحذف ، كما يتبين لك مما بيناه في الشاهد السابق ، والفرق بين هذا الشاهد والذي قبله أن الرفع هناك أرجح ؛ لأنها لم ترد أن تأمره بالحنان ، وههنا النصب أرجح ، وقد روى بالنصب أيضا كما سمعت في صدر الكلام على هذا الشاهد ، لأنه إنما أراد أن يأمره بالتصبر وعدم الشكاية ، ولكن للرفع مساعا ، قال سيبويه بعد أن أنشد هذا البيت : « والنصب أكثر وأجود ؛ لأنه يأمره » اه ، وقال الأعمى رحمه الله : « الشاهد فيه رفع صبر جميل مع وضعه موضع الفعل ، والوجه فيه النصب ؛ لأنه أمر لا يقع موقعه الخبر ، وتقدير سيبويه في هذا أن يحمله على إضمار مبتدأ أو إضمار خبر ، فكأنه قال : أمرك صبر جميل ، أو صبر جميل أمثل ، والقول عندي أنه مبتدأ لا خبر له ؛ لأنه اسم نائب مناب الفعل والفاعل ووقع موقعه وتعرى من العوامل ؛ فوجب رفعه ، واستغنى عن الخبر ، لما فيه من معنى الفعل والفاعل ، ونظيره من كلام العرب في الاكتفاء به وحده دون خبر قولهم : حسبك يَمُّ النَّاسِ ؛ لأن معناه اكفف ؛ ألا تراه أجيب كما يجب الأمر ، وهذا بين إن شاء الله » اه كلامه

١٦٤ — وهذا البيت من شواهد سيبويه أيضا ( ج ١ ص ٢٥٨ ) ولم ينسبه ، ولا نسبه الأعمى ؛ ولكنني وجدته في زيادات ديوان رُوْبَةَ بن العجاج ، وروى بعده قوله :

\* أَخَذْتُهُ مِنْ نَعَجَاتٍ بَيْتٍ \*

وروى ابن منظور هذه الزيادة مع بيت الشاهد ، ولم ينسبها لقائل معين ، وزاد على ذلك في مكان آخر :

\* سُودٍ نَعَاجٍ كَنَعَاجِ الدَّشْتِ \*

اللفظة : « بت » بفتح الباء الموحدة وتشديد التاء المثناة - ضرب من الطياسة يسمى الساج مربع غليظ أخضر ، وجمعه بتوت - بضم الباء - وقال الجوهري : « البت : الطياسة من خز ونحوه » اه ، وفي حديث دار الندوة وتشاورهم في أمر النبي صلى الله عليه وسلم :

فَاعْتَرَضَهُمْ إِبْلِيسُ فِي صُورَةِ شَيْخٍ جَلِيلٍ عَلَيْهِ بَتٌّ ، قال ابن الأثير : « أى : كساء غليظ مربع ، وقيل : طيلسان من خز » اه ، وبيت الشاهد في وصف كساء من صوف كما قال الجوهري وجماعة «مقيظ» بضم الميم وفتح القاف وتشديد الياء مكسورة - يريد أنه يكفيه في زمن القيظ ، وهو حمارة الصيف ، يقال : قيطني هذا الطعام ، وهذا الثوب ، وهذا الشيء ، وشتاني ، وصيفي ، الكل بتضعيف العين ، أى : كفايتي لقيظي « مصيف ، مشت » يكنى زمن الصيف والشتاء ، وقد عرفت أصلهما ووزنهما « الدشت » بفتح الدال المهملة وسكون الشين - الصحراء ، وأنشد أبو عبيدة للأعشى :

قَدْ عَلِمْتُ فَارِسٌ وَحَمِيرٌ وَالْأَعْرَابُ بِالْذَّشْتِ أَيُّكُمْ نَزَلَا

قال : « وهو فارسي ، أو اتفاق وقع بين اللغتين » اه

الإعراب : « من » اسم شرط مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع « يك » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه « ذا » خبر يك « بت » مضاف إليه « فهذا » الفاء واقعة في جواب الشرط ، ها : حرف تنبيه ، ذا : اسم إشارة مبتدأ « بتي » خبر المبتدأ ، وباء المتكلم مضاف إليه « مقيظ ، مصيف ، مشق » أخبار بعد الخبر الأول

الشاهد في : قوله « فهذا بتي مقيظ مصيف مشق » حيث أخبر عن المبتدأ الواحد الذي هو اسم الإشارة بأربعة أخبار

وجعل هذه الأخبار الأربعة لهذا المبتدأ المذكور في الكلام هو مذهب سيبويه الذي ارتضاه ، وكان شيخه الخليل لا يرى ذلك ، ويزعم أن الثاني من هذه الأخبار وما بعده ليست أخبارا لهذا المبتدأ يصح حذف بعضها والاكتفاء ببعضها الآخر ، وإنما هي على أحد نهجين : فإما أن تكون أخبارا كصفة واحدة لا يجوز الاكتفاء بأحدها ، وإما أن تكون أخبارا لمبتدآت محذوفة تقديرها : هو مقيظ ، هو مصيف ، هو مشت ، ومن العلماء من أجاز التعدد بشرط أن تكون الأخبار كلها متحدة في الأفراد أو الجملية ، ومنهم من أجاز بشرط أن لا يمكن الاكتفاء ببعضها كالتهج الأول عند الخليل قال سيبويه ( ج ١ ص ٢٥٩ ) مانصه : « هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة ؛ وذلك قولك : هذا عبد الله منطلق ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب ، وزعم الخليل أن رفعه يكون على وجهين : فوجه أنك حين قلت « هذا عبد الله » أضمرت « هذا » أو « هو » كأنك قلت « هذا منطلق » أو « هو منطلق » ؛ والوجه الآخر أن تجعلهما جميعا خبرا لهذا ؛ كقولك « هذا حلوا حامض » لا تريد أن تنقض الحلاوة ، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين ، وقال الله عز وجل : ( كَلَّا ، إِنَّهَا لَظَى نَرَاةً لِلسَّوَى ) وزعموا أنها في قراءة ابن مسعود :

وقوله :

١٦٥ — يَنَامُ بِإِخْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْأَعَادِي فَهَوَ يَقْطَانُ نَأْمُ

(وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ) وقال الراجز \* من يك ذا بت ... البيت \* سمعناه ممن يروي هذا الشعر عن العرب يرفعه « اه كلامه

وظاهر الأمر أن مدار الفرق بينه وبين الخليل في جعل الكل أخبارا متعددة بعدها في اللفظ ، أو جعل الكل خبرا واحدا وإن كانت متعددة في اللفظ وقد اختار ابن عصفور مذهب الخليل ؛ فتنع تعدد الخبر ، وزعم أن الثاني إما خير لمخدوف ، وإما جزء من الخبر

قال في التصريح : « والمنايع لجواز التعدد كابن عصفور يدعى تقدير «هو» للثاني من الخبرين ، أو يدعى أن المبتدأ جامع للصفتين ، وليس المراد الإخبار بكل منهما على انفراده ، نص على ذلك ابن عصفور في المقرّب وشرح الجمل » اه ، ومنه يتبين غرض مجيز التعدد وقال الأعمى في بيت الشاهد : « الشاهد فيه رفع مقيظ وما بعده على الخبر ، كما تقول : هذا زيد منطلق ، والنصب فيه على الحال أكثر وأحسن ، ويجوز رفعه على البدل ، وعلى خبر ابتداء مضمّر » اه

فتلخص من هذا أن رفع الثاني على واحد من أربعة أوجه : البدلية ، وإضمار مبتدأ ، وتعدد الخبر ، ونزول الجميع منزلة خبر واحد بحيث لا يصح جعل واحد منها خبرا ، وزاد السيرافي وجهها خامسا ، وهو أن يكون عطف بيان ، وأنت خير بأن محل هذا إذا تساوى مع الأول تعريفا أو تنكيها ؛ لأن من شرط عطف البيان أن يوافق متبوعه كالنعت ، خلافا للزخشرى والجرجاني ، وسيأتي في بابه إن شاء الله

١٦٥ — قد تصحفت رواية هذا البيت على الشارح رحمه الله ، والصواب في إنشاده هكذا :

يَنَامُ بِإِخْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنِيَا فَهَوَ يَقْطَانُ هَاجِعُ

وهو بيت من قصيدة حميد بن ثور الهلالي يصف فيها الذئب ، وقبله :

إِذَا خَافَ جَوْرًا مِنْ عَدُوٍّ رَمَتْ بِهِ قَصَائِبُهُ وَالْجَانِبُ الْمُتَوَاسِعُ

وَإِنْ بَاتَ وَخَشَا لَيْلَةً لَمْ يَضِقْ بِهَا ذِرَاعًا وَلَمْ يُضْبِحْ لَهَا وَهُوَ خَاشِعُ

وَيَسْرِى لِسَاعَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ قَرَّةً يَهَابُ الشَّرَى فِيهَا الْمَخَاضُ النَّوَازِعُ

وَإِنْ حُدِّدَتْ أَرْضٌ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ بَعِزَّةٌ أُخْرَى طَيْبُ النَّفْسِ قَانِعُ

يَنَامُ بِإِخْدَى مُقْلَتَيْهِ ... .. البيت ، وبعده :

إِذَا قَامَ أَلْتَى بُوعَهُ قَدَرَ طُولَهُ وَمَدَدَ مِنْهُ صُلْبَهُ وَهُوَ تَابِعٌ

اللفظة : «قصائبه» قال العيني : « هي الدواب المقصبة تلوى ليا حتى ترحل ولا تضفر ضفرا ، واحدها قصيبة - بفتح القاف وكسر الصاد - أو قصابة - بضم القاف وفتح الصاد مشددة - وهي الأنوبة أيضا » اه ، وذلك غير سديد ، وإنما القصاب هنا جمع قصيبة ، وهي كل عظم ذى مخ ، وأراد بها الشاعر هنا قوائمه ، يعنى أنه إذا خاف العدو أسرع في الهرب وحملته قوائمه إلى النجاء «وحشا» بفتح الواو وسكون الحاء المهملة - أراد جائعا ، ويقال : رجل وحش من قوم أوحاش ، إذا كان جائعا لا طعام له ، وتقول : قد أوحش فلان ، إذا جاع ونفذ زاده ، وقال أبو زيد : « رجل موحش ووحش - بسكون الحاء في الأخيرة أو كسرهما - وهو الجائع ، ويقال : بات وحشا ، أى جائعا » اه وفى الحديث « لقد بتنا وحشين ماننا طعام » قال ابن الأثير : « يقال : رجل وحش بالسكون من قوم أوحاش ؛ إذا كان جائعا لا طعام له ، وقد أوحش ؛ إذا جاع ، وتوحش للدواء ؛ إذا احتفى له ، وجاء في رواية الترمذى : لقد بتنا ليلتنا هذه وحشى ، كأنه أراد جماعة وحشى » اه كلامه « الخاض » الحوامل من النوق التي أولادها في بطونها ، ولا واحد له من لفظه ، وإنما واحده خلفه - بفتح الحاء وكسر اللام - كما قالوا لواحدة النساء : امرأة ، وللواحد من الإبل : بعير ، وإنما سميت الحوامل مخاضا تفاقولا بأنها تصير إلى الخاض ، وهو الطلق ، ويكون أوان الولادة « النوازع » جمع نازع ، وهي التي تحن إلى أوطانها ومرعاها ، وذلك أدعى لسيرها « حددت » بجاء مهملة ودالين - منعت وأخذت عليه من أقطارها وقام في وجوه أصحابها ، مأخوذ من قولهم : هذا أمر حدد - بفتح الحاء - أى منيع لا يسوغ ارتكابه « مقاتيه » المقلّة - بضم فسكون - شحمة العين التي تجمع السواد والبياض ، وقيل : هي سوادها وبياضها الذي يدور كله في العين ، وقيل : هي الحدقة ، وقيل : هي العين كلها ، وإنما سميت مقلّة لأنها ترمى بالنظر ، وأصل المقل - بفتح فسكون - الرمي « النايا » جمع منية ، وهي الموت

الإعراب : « ينام » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « بإحدى » جار ومجرور متعلق بـ « ينام » مقلتيه « مضاف إليه ، والضمير مجرور المحل بالإضافة « ويتقى » الواو عاطفة ، يتقى : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه « بأخرى » جار ومجرور متعلق بـ « يتقى » « النايا » أو « الأعدى » مفعول به ليتقى « فهو » الفاء تفرعية ، أو للتعليل ، هو : مبتدأ « يقظان » خبر المبتدأ « هاجع » خبر بعد خبر

الشاهد في : قوله « فهو يقظان هاجع » حيث أخبر عن المبتدأ الواحد الذي هو الضمير المنفصل بخبرين : أحدهما « يقظان » ، والثاني « هاجع » ؛ فالخبر متعدّد لفظا ومعنى ، ولا شك أن هذا مبنى على أن المراد أن هذا الذئب نائم من وجهه ويقظان من وجه آخر ، فإذا أنت أبيت إلا

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه .

والثاني : تعدد في اللفظ دون المعنى ، وضابطه أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ ، نحو « هذا حلو حامض » أى : مُزٌّ ، و « هذا أعسرُ يسرٌ » أى : أضيْبُ ، وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف ، خلافاً لأبي على .

هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين في شرح الكافية ، وزاد ولده في شرحه نوعاً ثالثاً يجب فيه العطف ، وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له : إما حقيقة ، نحو « بنوك كاتب وصائع وفتيه » ، وقوله :

١٦٦ - يَدَاكَ يَدُ خَيْرِهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

أن يكون المعنى أنه في حالة بين اليقظة والنوم وأنه ليس يقظان ولا نائمًا ؛ لم يكن هذا من تعدد الخبر في المعنى ، وهذا هو الذي يذهب إليه الخليل وابن عصفور ومن رأى رأييهما ، على ما أسلفناه لك في شرح الشاهد السابق

١٦٦ - نسب قوم هذا البيت لطرفة بن العبد ، وقد بحثت ديوانه المطبوع في قازان والمطبوع في أوربا فلم أجده في أحدهما ، ووجدت العينى يقول : « أنشده الخليل ، وما قيل إنه لطرفة لم يثبت » ويروون بعد هذا البيت :

فَأَمَّا الَّتِي خَيْرُهَا يُرْتَجَى فَأَجُودٌ جُودًا مِنَ اللَّافِظَةِ  
وَأَمَّا الَّتِي شَرُّهَا يُتَنَقَّى فَسَمٌّ مَقَاتِلُهُ لِأَفِظَةِ  
إِذَا لَدَعْتَ وَجَرَى سَمُّهَا فَنَفْسُ اللَّدِيعِ بِهَا فَأَفِظَةُ

وروى هذه الأبيات صاحب اللسان غير منسوبة إلى قائل معين ، وروى الصغانى في العباب بيت الشاهد والذي بعده هكذا :

يَدَاكَ يَدِ سَيْبِهَا مُرْسَلٌ وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ  
فَأَمَّا الَّتِي سَيْبُهَا يُرْتَجَى قَدِيمًا فَأَجُودٌ مِنْ لَافِظَةِ

اللفظة : « سيبها » بفتح السين وسكون الياء - هو الجود والعطاء « سم » بفتح السين أو ضمها ، ويجمع على سموم وسام « أجود من لافظة » هذا مثل من أمثال العرب ، وقد اختلف العلماء في تفسيره ؛ فقيل : اللافظة البحر ، لأنه يلفظ بكل ما فيه من العنبر والجواهر ، والماء فيه للبالغة ، وقيل : هو الديك ، لأنه يلفظ بما في فيه إلى الدجاج ، وقيل : هى الشاة ، لأنهم إذا دعوها للحلب تركت جربتها وأقبلت إلى الحلب لكرمها ، أو لأنها حين تدعى وهى تعتلف تلقى ما فى بطنها



وتقبل إلى الخالب لتعلب فرحا منها بالحلب ، وقيل : الالافظة هي التي تزق فرخها من الطير ؛ لأنها تخرج ما في جوفها وتطعمه ، وقيل : هي الرحا ، لأنها تلفظ ماتطحنه ، وقد روى صاحب اللسان والميداني في مجمع الأمثال بيتا يشبه هذه الأبيات ، وفيه هذا المثل ، وهو :

تَجُودُ فَتُجْزَلُ قَبْلَ السُّؤَالِ وَكَفُّكَ أَسْمَحُ مِنْ لَافِظَةٍ

« فائظة » بالطاء المعجمة - هذه لغة طيء وأهل الحجاز ، فأما قضاة وتميم وقيس فيقولون « فاضت نفسه » بأضاد ، قاله الفراء ، وروى المازني عن أبي زيد أن العرب تقول : فاضت نفسه ، بالطاء ، إلا بني ضبة فإنهم يقولونه بالأضاد ، والمعنى أن نفسه خرجت فمات

الإعراب : « يداك » مبتدأ ، مرفوع بالألف لأنه مثنى ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « يد » خبر المبتدأ « خيرها » مبتدأ ، والضمير مضاف إليه « يرتجى » فعل مضارع مبنى للجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع أيضا صفة ليد « وأخرى » الواو عاطفة ، أخرى : معطوف على يد الواقع خبرا « لأعدادها » جار ومحرور متعلق بقوله « غائظة » الآتي ، وها : مجرور محلا بالإضافة إلى أعداد « غائظة » صفة لأخرى

الشاهد في : قوله « يداك يد . . . وأخرى . . . » حيث تعدد الخبر ؛ لأن المبتدأ متعدد حقيقة ، لكونه مثنى ، وهذا بيان مراد الشارح وابن الناظم ، فأما ابن هشام ففتح أن يكون هذا من تعدد الخبر نظرا إلى المعنى ؛ فإن كل خبر من هذين الخبرين في المعنى إنما هو لمبتدأ ليس هو مبتدأ الخبر الآخر ، وقد رد الشارح هنا كلام ابن هشام مستندا إلى أن العبرة باللفظ ، وهنا نجد المبتدأ واحدا في اللفظ والخبر متعددا فيه أيضا ، فصدق عليه أنه أخبر عن المبتدأ الواحد بأكثر من خبر واحد

لكنك إذا رجعت إلى أصل المسألة ومنشأ الخلاف بين علماء الصدر الأول من النحاة وجدت كلام ابن هشام هو الحقيق بالالتفات إليه ، والسرف في هذا أن الخلاف بين سيبويه والخليل في : هل يكون للمبتدأ الواحد خبران فأكثر ، بحيث يكون كل خبر منها مستقلا بالحمل على المبتدأ صالحا للاكتفاء به ، أم لا يجوز ذلك ؟ ولم يختلفا في ورود مثل هذه العبارات عن العرب وسامعها إياها من أفواھهم ، إلا أن الخليل كان يحملها على تعدد الخبر لتعدد المبتدأ أو على أن الجميع في قوة خبر واحد ، وأما سيبويه فقد كان يحملها على الظاهر ، وقد أوضحنا ذلك فيما سبق من شواهد هذه المسألة ، ونقلنا لك عبارات سيبويه والأعم ومذهب الخليل ، ففرض ابن هشام هنا أن يبين أن مثل هذا البيت ومثل « الرمان حلوا حامض » لا يصلحان لأن يكونا من باب تعدد الخبر الذي وقع فيه الخلاف ، والذي يشير إليه وإلى ما يختاره ابن مالك بقوله : \* وأخبروا باتنين إلخ \* هذا ما ظهر لي بعد الرجوع إلى كلام المتقدمين وكلام ابن الناظم في شرح الألفية وكلام ابن هشام

وإما حكما كقوله تعالى : « اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَكَهُوَ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ » .

واعترضه في التوضيح فمنع أن يكون النوع الثاني والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن قولهم « حلو حامض » في معنى الخبر الواحد ؛ بدليل امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتدأ ، وأن نحو قوله :

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرٌهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

في قوة مبتدأين لكل منهما خبر ، وأن نحو « أُنَمَّا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَكَهُوَ » الثاني تابع لآخر

قلت : وفي هذا الاعتراض نظر :

أما ما قاله في الأول فليس بشيء ؛ إذ لم يصادم كلام الشارح ، بل هو عينه ؛ لأنه إنما جعله متعدداً في اللفظ دون المعنى ، وذكر له ضابطاً بأن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ ، كما قدمته ، فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر ؟

وأما الثاني فهو أن كون « يَدَاكَ » ونحوه في قوة مبتدأين لا ينافي كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحداً ؛ إذ النظر إلى كون المبتدأ واحداً أو متعدداً إنما هو إلى لفظه ، لا إلى معناه ، وهو واضح لاختفاء فيه .

وأما قوله في الثالث « إن الثاني يكون تابعا لآخر » فإننا نقول : لامنافة أيضا بين كونه تابعا وكونه خبرا ؛ إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه ، خبر من حيث عطفه على خبر ؛ إذ المعطوف على الخبر خبر ، كما أن المعطوف على الصلة صلة ، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ ، وغير ذلك ، وهو أيضا ظاهر

﴿ خاتمة ﴾ حق خبر المبتدأ أن لا تدخل عليه فاء ؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف ؛ إلا أن بعض المتدآت يشبه أدوات الشرط فيقترب خبره بالفاء : إما وجوبا<sup>(١)</sup> ، وذلك بعد « أما » نحو « وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ »

(١) ذكر العلامة الشارح أن الفاء تزداد في خبر المبتدأ ، وقسم هذه الزيادة إلى واجبة وجائزة ، وجعل وجوب زيادتها في خبر المبتدأ الواقع بعد أما ، وذلك في نحو قول معدان بن عبيد الطائي :

فَأَمَّا الَّذِي يُحْصِيهِمْ فَمُكْتَرٌ وَأَمَّا الَّذِي يُطْرِيهِمْ فَمُقْتَلٌ

ونحو قول البرج المري :

فَأَمَّا بَيْتُكُمْ إِنْ عُدَّ بَيْتٌ فَطَالَ السَّمَكُ وَأُتْسَعَ الْفِنَاءُ

وَأَمَّا أَشْهُ فَعَلَى قَدِيمٍ مِنَ الْعَادِيِّ إِنْ ذُكِرَ الْبِنَاءُ

وإنه ليظهر بأدنى تأمل أن هذه الفاء ليست زائدة ، وإنما هي فاء جواب الشرط ؛ ذلك بأن العلماء يقررون أن أما كلمة نابت عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعا ، وكان من حق هذه الفاء أن تدخل على نفس المبتدأ ؛ لأنه في الواقع صدر جملة الجواب ، ولكن الاستعمال جرى على إبعادها عن « أما » والفصل بينهما ؛ لثلاث متصل الفاء بأداة الشرط فيكون ظاهر الأمر كأنها داخلة على فعل الشرط ؛ ولهذا يسميها النحاة الفاء المزحقة ؛ وقد أطال ابن هشام رحمه الله في الاستدلال على أن هذه الفاء هي فاء جواب الشرط ، وليست زائدة ولا عاطفة ، فانظر بحث « أما » في كتابه معنى الليب

وقد جرى على مثل تقسيم الأشموني جلال الدين السيوطي معاصره وقرينه في كتابه « جمع الجوامع » ، وقد خرج كلامهما من مشكاة واحدة ، وإذا كان الأمر كما ذكرنا فانا سنقصر حديثنا في هذه المسألة على جواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ حتى نصل إلى أدوات الشرط فنذكر وجه وصلهم الجواب بالفاء

وقبل أن نحوض في ذلك الحديث نقول لك : إن الارتباط بين الشرط وجوابه هو الارتباط بين السبب والمسبب ، وبين العلة والمعول ، والفاء موضوعة للدلالة على السببية ؛ وقد يحتاج المتكلم إلى أن يقرن جواب الشرط بهذه الفاء ، إذا كان أمر السببية خفيا لسبب من الأسباب ؛ ليعين بالفاء أن المعنى على ما تدل عليه ، أو ليوكد أمر السببية إن كان شأنها غير متوغل في الخفاء ؛ والارتباط بين المبتدأ والخبر هو الارتباط بين الحكم والمحكوم عليه ، كالارتباط بين الفعل والفاعل ، فكان أصل الاستعمال على ألا تدخل الفاء على شيء من أخبار المبتدآت ؛ هذا شيء ؛ وشيء آخر هو أن الشرط مبهم في أصل وضعه ، ونعني بذلك أنه إذا قال قائل « من يزرنى أزره » فإنه لا يقصد بذلك - بل ولا يتسنى له أن يقصد بذلك ، شخصا معينا ، وإنما يعنى أن كل من يحدث زيارته فإنه يجازيه على هذا الفعل بزيارته إياه ، وذلك معنى الإبهام والعموم في عبارات العلماء ، والمبتدأ لا يكون عاما مبهما في كل كلام ، بل يكون خاصا معينا ، ويكون في كلام آخر مبهما عاما ، أو مختملا للأمرين جميعا الإبهام والتعيين ، كما لو كان اسما موصولا أو نكرة موصوفة أو مضافا إلى أحد هذين النوعين ؛ فكل واحد من هذه الأنواع يكون خاصا معينا إذا كانت الصفة أو الصلة ماضية في اللفظ والمعنى وكانت مع ذلك منحصرة بين المتكلم والمخاطب في شخص معين أو أشخاص معينين ؛ تأمل إن شئت

قوله تعالى : ( إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ) فَإِنَّكَ سَتَرَى أَنْ المقصود بالاسم الموصول في هذه الآية جماعة بأعيانهم عرفهم الرسول صلى الله عليه وسلم ، فهو بمثابة قولك : إن محمداً وعلياً وبكراً ، وليس المقصود ههنا بيان أن الحكم مرتبط بالصلة فمن تحققت فيه فهو محكوم عليه بمثل هذا الحكم ، ومثل ذلك قولنا « إن الذي زارنا أمس رجل كريم الأخلاق » وكذلك قول الشاعر :

إِنَّ أَمْرًا خَصَنِي عَمْدًا مَوَدَّةً عَلَى التَّنَائِي لَعْنِدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

وبعد تقرير الكلام على هذا النحو نخبرك أن العلماء قد اختلفوا في جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ ؛ فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنه إذا أشبه المبتدأ الشرط في عمومته وإبهامه ، وذلك بأن يكون اسماً موصولاً صلته ظرف أو جملة فعلية صالحة لأن تكون شرطاً ولم تقترن بأداة شرط ، أو يكون اسماً موصولاً بالاسم الموصول أو بالظرف أو بهذه الجملة الفعلية ، أو يكون اسماً مضافاً إلى أحد هذين النوعين ، فإنه يجوز زيادة الفاء في خبره ، تشبيهاً للمبتدأ بالشرط ، ولتمام المبتدأ الذي هو الصلة أو الصفة بجملة الشرط ، ولخبر المبتدأ بجواب الشرط ، فأما الموصول بجملة فعلية فنحو قوله تعالى : ( وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ) وأما الموصول بالظرف فكقوله سبحانه : ( وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ) وقول الشاعر :

مَالِدَى الْحَازِمِ اللَّيْبِ مُعَارَاً فَمَصُوفٌ ، وَمَالَهُ قَدْ يَضِيعُ

وأما الموصوف بالاسم الموصول فنحو قوله تعالى : ( وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ ) وأما الموصوف بالظرف فنحو « ليب تحت رعايتك فلا يخيب » وأما الموصوف بالجملة الفعلية فنحو « رجل يسعى في مصالح الناس فلن يضيع أجره » وأما المضاف إلى الموصول فنحو قول الشاعر - وهي زينب بنت الطرية ترثي أخاها يزيد - :

يَسْرُكُ مَظْلُومًا وَيُرْضِيكَ ظَالِمًا وَكُلُّ الَّذِي حَمَلْتَهُ فَهُوَ حَامِلٌ

وأما المضاف إلى النكرة الموصوفة فنحو قول الشاعر :

تَرَجُّوْا ضِلَّ رَبِّ سَيْبُهُ حَسَنٌ وَكُلُّ خَيْرٍ لَدَيْهِ فَهُوَ مَسْئُولٌ

وذهب الأعمى والفراء إلى أنه يجوز اقتران الخبر بالفاء ، إذا كان الخبر أمراً أو نهياً ، سواء أكان المبتدأ عاماً أم لم يكن ، وارتضى ذلك ابن مالك إذا كان المبتدأ « أل » الموصولة والصفة المتصلة بها مستقبلية

وذهب أبو الحسن الأخفش والفارسي وابن جني إلى جواز اقتران الخبر بالفاء مطلقاً ، سواء أكان المبتدأ عاماً أم لم يكن ، وسواء أكان الخبر أمراً أو نهياً أم لم يكن

قال سيبويه (١) : « ولو قلت الذى يأتينى فله درهم والذى يأتينى فمكرم ؛ كان حسنا . ولو قلت : زيد فله درهمان ؛ لم يجز ، وإنما جاز ذلك لأن قوله الذى يأتينى فله درهم فى معنى الجزاء ، فدخلت الفاء فى خبره كما تدخل فى خبر الجزاء ، ومن ذلك قوله تعالى : ( الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ) ومن ذلك قولهم : كل رجل يأتيك فهو صالح ، وكل رجل جاء فله درهمان ؛ لأن معنى الحديث الجزاء « اه وقال الأعمى (٢) : « والقول عندى أن الرفع على الابتداء ، والخبر فى الفاء وما بعدها ؛ والفاء داخلة على فعل الأمر دلالة على تعلقه بأول الكلام ؛ لأن حكم الأمر أن يصدر به » اه وقد استدل الأعمى ومن وافقه على ما ذهبوا إليه بوروده فى فصيح الكلام نثرا وشعرا ؛ فمن ذلك قوله تعالى : ( هَذَا فَلْيَذوقوه حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ) وقوله سبحانه : ( وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ) وقوله : ( الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ) وقوله : ( وَالَّذِينَ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا ) ومن ذلك قول عدى بن زيد :

أرواحٌ مودِّعٌ أمُّ بُكُورٍ ؟ أنتَ فأنظر لآئىِّ ذاكِ تصيِّرُ

وقول الشاعر ( وهو من شواهد سيبويه : ج ١ ص ٧٠ )

وقائلةٌ خولانٌ فأنكح فئاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا

وقال الآخر :

يا ربَّ موسى ؛ أظلمى وأظلمه فاصبُ عليه ملكا لا يرحمه

فقد جعلوا الاسم المرفوع فى هذه الشواهد كلها مبتدأ ، وجعلوا خبره فعل الأمر الواقع بعده ، وهو مقترن بالفاء كما ترى ؛ والمبتدأ فى بعضها معين معهود كاسم الإشارة والعلم والضمير ، وفى بعضها « أل » الموصولة ، وفى بعضها موصول اسمي

ولا حجة لهم فى شيء مما ذكروا ؛ لاحتمال كل شاهد مما ذكره وجهها أو وجوها أخرى :

أما الآية الأولى فتحتمل أن يكون قوله تعالى « هذا » مبتدأ خبره قوله « حميم » وجملة « فليذوقوه » فى محلِّ جزم جواب لشرط مقتر ، وجملة الشرط وجوابه لاجلِّ لها معترضة بين المبتدأ وخبره ، وأصل الكلام على هذا : هذا إن كفروا فليذوقوه حميم ، ويحتمل أن يكون اسم الإشارة فى محلِّ نصب مفعول : إما لنفس الفعل الذى بعده ، وإما لفعل آخر يفسره هذا الفعل ، على حدِّ المنصوب فى قوله تعالى : ( وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ وَتِيَابِكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ) ويكون

(١) انظر الكتاب ( ج ١ ص ٧٠ س ٥ وما بعده ) .

(٢) انظر شرحه لأبيات سيبويه بأسفل ص ٧٠ من الجزء الأول .

قوله « حميم » خبر مبتدأ محذوف ؛ وأما الآيتان الثانية والثالثة فقد خرّجهما سيبويه على أن الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ؛ فليست هذه الفاء زائدة ولا هي داخلة على الخبر ، وإنما هذه الفاء للسببية ، ومعنى ذلك أنه لا يجوز لك أن تعتبرها حرفا عاطفا ؛ لما يلزم عليه من عطف الإنشاء على الخبر ، وأما الآية الرابعة فإننا لا نمنع أن يكون فعل الأمر خبرا واقتران الخبر بالفاء ليس سببه ما زعموا من أن الخبر فعل أمر ، وإنما سببه أن البتداء اسم موصول مقصود به العموم وصلته جملة فعلية على نحو ما قررناه فيما حدّدنا به موضع الجواز

وأما بيت عدى بن زيد فقد خرّجه سيبويه وأنصاره على أحد ثلاثة أوجه : أما أحدها فإن يكون قوله « أنت » مبتدأ خبره محذوف ، وأصل الكلام « أنت هالك فانظر - إلخ » وأما الوجه الثاني فإن يكون قوله « أنت » خبر مبتدأ محذوف ، وأصل الكلام « الهالك أنت فانظر - إلخ » وحديث الفاء على هذين الوجهين هو حديثها فيما ذكرناه من قبل ، وأما الوجه الثالث فإن يكون قوله « أنت » فاعلا لفعل محذوف يفسره الذي بعده ، وأصل الكلام « انظره . . فانظر » فحذف الفعل الأوّل وحده فبرز الضمير الذي كان مستترا فيه

وأما البيت الذي يليه فتخرّجه أن قوله « خولان » خبر مبتدأ محذوف ، وأصل الكلام « هؤلاء خولان فانكح فتاتهم » وحديث الفاء حديثها

وأما البيت الثالث فتخرّجه على أحد وجهين : أولهما أن يكون قوله « أظلمى وأظلمه » مبتدأ خبره محذوف ، وأصل الكلام « أظلمى وأظلمه مستحق للعقاب فاصب - إلخ » ، والوجه الثاني أن يكون قوله « أظلمى وأظلمه » مفعولا لفعل محذوف يفسره ما بعده لامفعولا لنفس الفعل الذي بعده لأن تعديته بحرف الجرّ ، وتقدير الكلام : عاقب أظلمى وأظلمه فاصب عليه

وقد استدلت الأخفش ومن تابعه على ما ذهب إليه بهذه الشواهد نفسها ، وبما حكاه عن العرب من قولهم « أخوك فوجد » وليس مذهب أبي الحسن رحمه الله قاصرا على إجازة دخول الفاء في خبر المبتدأ ، بل هو يجيز دخولها في الصفة أيضا ، قال السهيلي (١) رحمه الله في شرح قول قيس بن الأسلت :

وَلِيٌّ أُمْرِيٌّ فَاخْتَارَ دِينًا فَلَا يَكُنْ عَلَيْكُمْ رَقِيْبًا غَيْرُ رَبِّ التَّوَاقِبِ

« أي هو وليّ امرئ فأختار دينًا فلا يكنّ عليكم رقيبا غير ربّ التواقب » قال في قولهم زيد فاضرب : الفاء زائدة ؛ ومن لا يقول بهذا القول يجعل الفاء عاطفة على فعل مضمّر ، كأنه قال : وليّ امرئ تدين فأختار دينًا ، أو نحو هذا « اه ، وليس يعجزك بعد ذلك كله أن تخرج ما حكاه الأخفش عن العرب ، وما عسى أن أسمعه بعد ذلك من عبارة أو شاهد يكون ظاهرها جاريا على ما ذهب إليه

(١) انظر شرحه على سيرة ابن هشام ( ج ١ ص ١٨١ و ١٨٢ ) .

وأما قوله :

\* أَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ <sup>(١)</sup> \*

فضرورة ، وإما جوازا ، وذلك : إما موصول بفعلٍ لا حَرَفَ شرط معه ، أو بظرف ، وإما موصوف بهما ، أو مضاف إلى أحدهما ، وإما موصوف بالموصول المذكور ؛ بشرط قصد العموم ، واستقبال معنى الصلة أو الصفة ، نحو « الذي يأتيني — أو في البار — فَلهُ دِرْهَمٌ » ، و « رَجُلٌ يَسْأَلُنِي — أو في المسجد — فَلهُ بَرِيٌّ » ، و « كُلُّ الَّذِي تَفْعَلُ فَلكَ أو عليك » ، و « كل رجل يَتَّقِي اللَّهَ فَسَعِيدٌ » ، و « السَّعِيُّ الَّذِي تَسْعَاهُ فَسَتَلْقَاهُ » .  
فلو عدم العموم لم تدخل الفاء ؛ لانتهاء شبه الشرط ، وكذا لو عدم الاستقبال ، أو وجد مع الصلة أو الصفة حرف شرط .

وإذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء ، إن لم يكن « إن » أو « أن » أو « لكن » بإجماع المحققين ، فإن كان الناسخ « إن » و « أن » و « لكن » جاز بقاء الفاء ، نص على ذلك في « إن » و « أن » سيديويه ، وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به ، كقوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا » « إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » « وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ » « قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَقْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَائِكُمْ » ومثال ذلك مع « لكن » قول الشاعر :

١٦٧ — بِكُلِّ دَاهِيَةٍ أَلْقَى الْعِدَاءَ ، وَقَدْ يَظُنُّ أَنِّي فِي مَكْرِي بِهِمْ فَرِعُ

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد ، وبيان أوجه الاستشهاد به ، فارجع إلى ذلك في ( ص

٢٥٦ من هذا الجزء )

١٦٧ — قد بحثت طويلا عن هذا الشاهد فلم أوفق للعثور على قائله ، ولا وجدت أحدا

استشهد به سوى الشارح

اللفظة : « بكل داهية » يريد أنه يجمع لعداء كل رجل أرب بصير بالأمور فيلقى العدى بهم ،

والداهية : الرجل العظيم البصير بعواقب الأمور ، والمساء للبالغة ، والدهاء — بفتح الدال — العقل

كَلَّا ، وَلَكِنَّ مَا أُبْدِيَهُ مِنْ فَرْقٍ فَكَيْ يُعْرَوْا فَيُعْرِيهِمُ بِي الطَّمَعِ

وقول الآخر :

١٦٨ - فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتِكُمْ قَالِيًّا لَكُمْ وَلَكِنَّ مَا يَقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

« العداء » هكذا وقع في جميع نسخ الشرح التي تحت أيدينا ، بالهمز في آخره ، ولم أجد له نظيرا في الشواهد غير بيت لبشر بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري ، وهو :

فَأَمْتَنَا الْعُدَاةَ مِنْ كُلِّ حَيٍّ فَاسْتَوَى الرَّكْضُ حِينَ مَاتَ الْعِدَاءُ

وأراه في بيت الشاهد مصحفا عن « عداة » بالياء جمع عاد ، بمعنى العدو ، كقضاة ورماة ، فإن سحت رواية الهمز فهو ممدود من المقصور ضرورة ، وأصله « عدى » بكسر العين أو ضمها - قالوا : وهو جمع لانظيره ، ومد المقصور مما أجازته الكوفيون ، تمسكا بنحو قوله :

\* فَلَا فَرَّهْ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ \*

أراد « غنى » ؛ ومنعه البصريون وقدروا « الغناء » مصدر « غانيت » كقاتلت قتالا ، لامصدر غنيت غنى ، كرضيت رضى ، قال ابن هشام : « وهو تعسف » اه ، وقوله في بيت الشاهد « فزع » بفتح الفاء وكسر الزاي - هو الخائف المذعور الشديد الخوف « فرق » بفتحين - مصدر فرق - من باب فرح - أى : خاف وجزع « الطمع » ضد اليأس

الإعراب : « بكل » جار ومجرور متعلق بالقي « داهية » مجرور بالإضافة إلى كل « ألقى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « العداء » مفعول به « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تقليل « يظن » فعل مضارع مبنى للجهول « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « فى مكرى » جار ومجرور متعلق بفزع الواقع خبرا لأن « بهم » متعلق بمكر « كلا » حرف ردع « لكن » حرف استدراك ونصب « ما » اسم موصول : اسم لكن « أبدية » فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه وجوبا ، والهاء مفعوله ، والجملة لا محل لها صلة « من فرق » بيان لما الموصولة « فكى » الفاء زائدة فى خبر المبتدأ ، كى : حرف تعليل « يغروا » فعل مضارع مبنى للجهول ، منصوب بأن المضمرة بعد كى التعليلية ، وواو الجماعة نائب الفاعل ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بكى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « ولكن ما أبدية . . . فكى يغروا » حيث زاد الفاء فى خبر المبتدأ المنسوخ ولكن ؛ لكونه أشبه اسم الشرط ، وأشبه خبره الجواب ، وبيان هذا قد بيناه فى شرح هذه المسألة بيانا شافيا فارجع إليه إن شئت ، وقرأ بيان الاستشهاد فى الشاهد الآتى

١٦٨ - استشهد ابن هشام بهذا البيت فى أكثر كتبه ، ولم أجد أحدا من شراحها

نسبه لقاتل معين ، وأنشده أبو على القالى ثالث ثلاثة أبيات ، ولم ينسبها لأحد ، قال (ج ١ ص ٩٩)



طبع دار الكتب) : وأنشدنا أبو بكر رحمه الله تعالى قال : أنشدنا أبو حاتم - ولم يسم قائله - في طول الليل :

أَلَا هَلْ عَلَى اللَّيْلِ الطَّوِيلِ مُعِينٌ إِذَا تَرَحَّتْ دَارُهُ وَحَنَّ حَزِينٌ  
أُكَابِدُ هَذَا اللَّيْلِ حَتَّى كَأَنَّهَا عَلَى نَجْمِهِ أَلَّا يَغُورَ مُعِينٌ

وبعد ذلك بيت الشاهد ، ورأيت الشقيطي الصغير نسبه للأفوه الأودي ، وبجحت ديوان الأفوه الأودي فلم أجد هذه الأبيات فيه

اللقية : « قاليا » اسم فاعل مأخوذ من قلاه بمعنى كرهه وأبغضه ، وقد جاء هذا الفعل واوياً من باب نصر ويأتي من باب ضرب ، تقول : قلوبه أقاوه ، وقلبيته أقليه ، واسم الفاعل بالياء لاغير ؛ فإن كان مأخوذاً من اليائي فالأمر ظاهر ، وإن كان مأخوذاً من الواوي فأصله « قالو » فلما وقعت الواو متطرفة إثر كسرة قلبت ياء ، وهذا واضح إن شاء الله

الإعراب : « فوالله » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف « ما » نافية « فارقتكم » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وكاف الخطاب مفعول ، والجملة لا محل لها جواب القسم « قاليا » حال من تاء المتكلم « لكم » جار ومجرور متعلق بقال « ولكن » حرف استدراك ونصب « ما » اسم موصول اسم لكن ، مبني على السكون في محل نصب ، ووهم العيني فجعل « ما » كافة للكن عن العمل « يقضى » فعل مضارع مبني للجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « فسوف » الفاء زائدة ، سوف : حرف تنفيس « يكون » فعل مضارع تام بمعنى يحصل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر لكن

الشاهد فيه : قوله « فسوف يكون » حيث دخلت الفاء الزائدة على خبر لكن ، كما تبين

لك في الإعراب

وهو يردّ على الأخفش رحمه الله ؛ فإنه منع دخول الفاء الزائدة على خبر المبتدأ المنسوخ

بأى ناسخ كان

وقد علل بعضهم منعه هذا بأن الفاء إنما دخلت على الخبر لأن المبتدأ أشبه اسم الشرط ؛ وقد علمنا أن اسم الشرط من الأمور التي تستحق التصدير بحيث لا يجوز أن يعمل فيها ما قبلها ؛ فلما عمل الناسخ في المبتدأ أبعده شبهه باسم الشرط ، فلم يصح دخول الفاء في خبره

وأنت خبير بأن هذه العلة إنما يصح أن تكون إلزامية للجمهور الذين يشترطون شبه المبتدأ

باسم الشرط ، ولا تجرى على مذهب الأخفش الذي لا يرى هذا الشرط

فإن قلت : فكيف يتخلص الجمهور من هذا مع اشتراطهم هذا الشرط ؟

وروى عن الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد « إنَّ » ، وهذا عجيب ؛ لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة ، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط ، نحو « زَيْدٌ فَقَأْتُمْ » فإذا دخلت « إنَّ » على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر « زيد » وشبهه ، وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد . والله أعلم

قلت : أنت تعلم أن الجملة المؤلفة من مبتدأ وخبر تدلّ على ثبوت الخبر للمبتدأ ، ولما كانت « إن » و « أن » المؤكّدتان لاتزيلان هذا المعنى بل تؤكّدانه ، و « لكن » كذلك لاتزيل معنى ثبوت الخبر للمبتدأ ؛ لأن معناها - وهو الاستدراك - إنما هو نقض للكلام السابق عليها ، لاندخولها ، وكانت سائر أخواتهن تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخولها ، ألا ترى أن « لعلّ » مثلاً تصير معنى الجملة رجاء حصول الخبر للمبتدأ ، و « ليت » تصير معنى الجملة تمنى حصول الخبر للمبتدأ ، وهلم جرا ؛ نقول : لما كانت الأحرف الثلاثة « إن ، وأن ، ولكن » لاتغير معنى الجمل عما كانت عليه قبل دخولها ؛ صار دخول أيّ حرف منها مساوياً لعدم دخوله ؛ لتساوى المعنى قبل الدخول وبعده ، بخلاف هذه الأحرف الثلاثة ؛ لكون كل واحد منها لا يكون وجوده كعدمه . وهذا أمر من الواضح بحيث لا يحتاج إلى الزيد ، هذا فضلاً عن أن السماع أيد هذه العلة

## كان وأخواتها

(تَرَفَعُ كَانُ الْمُبْتَدَأُ) إذا دخلت عليه ، ويسمى (أَسْمًا) لها ، وقال الكوفيون : هو باقٍ على رفعه الأول (وَالْخَبَرُ \* تَنْصِبُهُ) باتفاق ، ويسمى خبرها (كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ) فعمر : اسم كان ، وسيدا : خبرها .

و (كَكَانَ) في ذلك (ظَلَّ) ومعناها اتصاف الخبر عنه بالخبر نهارا ، و (بَاتَ) ومعناها اتصافه به ليلا ، و (أَضْحَى) ومعناها اتصافه به في الضُّحَى ، و (أَصْبَحَا) ومعناها اتصافه به في الصباح ، و (أَمْسَى) ومعناها اتصافه به في المساء (وَصَارَ) ومعناها التحوُّل من صفة إلى صفة ، و (لَيْسَ) ومعناها النفي ، وهي عند الإطلاق لنفي الحال ، وعند التقييد بزمن بحسبه ، و (زَالَ) ماضى يَزَالُ ، و (بَرِحَا) و (فَتِيَءٌ ، وَأَنْفَكَتُ) ومعنى الأربعة ملازمة الخبر الخبر عنه على ما يقتضيه الحال ، نحو « مَا زَالَ زَيْدٌ ضَاحِكًا » ، و « مَا بَرِحَ عَمْرٌو أَرْزَقَ الْعَيْنَيْنِ » .

وكل هذه الأفعال — ماعدا الأربعة الأخيرة — تعمل بلا شرط ، (وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ) الأخيرة لاتعمل إلا بشرط كونها (لِشِبْهِ نَفِي) والمراد به النهي والدعاء (أَوْ لِنَفِي مُتَّبَعَةٍ) سواء كان النفي لفظا ، نحو « مَا زَالَ زَيْدٌ قَائِمًا » « وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ » و « لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ » وقوله :

١٦٩ — لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا غَيْيٍ وَأَعْتِرَازٍ كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُثَلِّ قَنُوعٍ

١٦٩ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وجدت له سابقا أو لاحقا اللفظ : « ينفك » فعل يدل على ملازمة الخبر للمبتدأ بحسب ما يقتضيه الحال ، وهي بنفسها دالة على النفي ؛ فإذا سبقها نفي دلا معا على الثبوت ، ومن ثمت لم يجيزوا وقوع «إلا» الاستثنائية قبل خبرها ، قال الفراء : « قد يكون الانفكاك على جهة يزال ، وقد يكون على الانفكاك الذي نعرفه ، فإذا كان على جهة يزال ، فلا بد لها من فعل ، وأن يكون معناها جحدا ، فتقول : ما انفككت أذ كرك ، تريد ما زلت أذ كرك ، وإذا كانت على غير جهة يزال ؛ قلت : قد انفككت منك ، وانفكت الشيء من الشيء ، فتكون بلا جحد وبلا فعل ، قال ذوالرمة :

قَلَائِصُ لَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَاةً عَلَى الْحَسْفِ أَوْ زَمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا

أو تقديرا ، نحو : « تَاللَّهِ تَفْتَنُوا تَذَكَّرُوا يُونُسَ » ، وقوله :

١٧٠ - قُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

فلم يدخل إلا وهو ينوي به التمام وخلاف يزال ؛ لأنك لا تقول : ما زلت إلا قائما » انتهى ؛ يريد أنها تستعمل ناقصة بمعنى تزال ؛ فتستلزم النفي ، وتامة بمعنى فارق وانفصل ، فلا تستدعيه « اعتزاز » عزّة وعلو نفس وبعد همة

المعنى : لم يزل كل ذى عفاف وإقلال وقناعة غنى النفس عزيزها

الوعراب : « ليس » فعل ماضٍ دالّ على النفي ، وهو هنا مهمل حملا على « ما » النافية « ينفك » فعل مضارع ناقص « ذا » خبر ينفك مقدّم على اسمه « غنى » مضاف إليه « واعتزاز » معطوف على غنى « كل » اسم ينفك مؤخر « ذى عفة » مركب إضافي مجرور الصدر بالإضافة إلى كل « مقلّ » ، قنوع « صفتان لذي عفة فهما مجروران ؛ أوصفتان لكل فهما مرفوعان الشاهر فيه : قوله « ليس ينفك » حيث عمل « ينفك » عمل كان لاعتماده على النفي ، وأداة النفي هنا « ليس » وهى فعل ، وأشار الشارح رحمه الله إلى أنه لا فرق في النفي بين أن يكون بالحرف أو بالفعل

وأقول : وقد يكون النافي اسما ، وهو « غير » في نحو قول الشاعر :

غَيْرُ مُنْفَكٍّ أَسِيرٌ هَوَى كُلُّ وَانٍ لَيْسَ يَعْتَبِرُ

فأعمل « منفك » وهو اسم فاعل من « انفك » عمل كان ؛ فنصب به الخبر المقدم وهو « أسير هوى » ورفع به الاسم المؤخر وهو « كل وان » لاعتماده على النفي بغير هذا ، وأعلم أنّ في البيت الذى أنشدناه وبيت الشاهد شاهدا آخر ، وهو توسط الخبر بين العامل واسمه كما رأيت ، وهذا التقديم مختلف بين العلماء فى جوازه ، والراجح أنه يجوز تقديم خبر هذه الأفعال على اسمها ، وستأتى هذه المسألة مشروحة

١٧٠ - هذا البيت لامرئى القيس بن حجر الكندى ، من قصيدة مطلعها :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَثْبَاهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي

وقبل بيت الشاهد قوله :

سَمَوْتُ إِلَيْهَا بَعْدَ مَا نَامَ أَهْلُهَا سُمُوَّ حَبَابِ الْمَاءِ حَالًا عَلَى حَالِ

قَالَتْ : سَبَّكَ اللَّهُ ، إِنَّكَ فَاجِحِي أَلَسْتَ تَرَى الشَّمَارَ وَالنَّاسَ أُخْوَالِي

قُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ ... .. البيت ، وبعده :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَبَالِ

اللفظ : « ألا عم ... البيت » قد سبق شرح هذا البيت عند شرح الشاهد رقم (٣٣)

فارجع إليه هناك (ص ٦٦ من هذا الجزء) «سموت إليها» علوت ونهضت «حباب الماء» بفتح الحاء - فقايعه التي تطفو عليه «حالا على حال» أراد شيئاً بعد الشيء، وهو كناية عن خفة وطء أقدامه وخفاء حركته في السير «سباك الله» جملة دعائية، وللعلماء في تفسيرها رأيان: الأول: أنها تدعو عليه بالاعتراب عن وطنه، والسبب: الاعتراب، والثاني: أنها تدعو عليه بأن يسلم الله عليه من يسببه «السمار» الذين يتحدثون ليلاً، واحدهم سامر «أحوالى» جمع حول مثل ثوب وأتواب ونول وأنوال «يمين الله» يروى مرفوعاً ومنصوباً، وستعرف وجه الروايتين في الإعراب «أوصال» جمع وصل - بكسر فسكون - وهو كل عظم يفصل من الآخر «حلفة» بفتح فسكون - المرة من الحلف «فاجر» كاذب «حديث» أراد صاحب حديث، حذف المضاف «صال» هو الذى يصطلى بالنار، وهو اسم من صلى بالنار وصلبها يصلها، مثل رضى رضى الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «يمين الله» يروى مرفوعاً ومنصوباً؛ فأما الرفع فعلى أنه مبتدأ حذف خبره وجوبا، أى: يمين الله قسمى، أو على يمين الله، وأما النصب فعلى أحد وجهين: الأول: أن الأصل يمين الله، حذف حرف القسم، فانتصب المقسم به؛ الثاني: أنه منصوب على المفعولية المطلقة لفعل من معنى القسم محذوف، ذكر هذين الوجهين جماعة منهم الوزير أبو بكر عاصم بن أيوب «أبرح» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «قاعداً» خبره، والجملة لا محل لها جواب القسم «ولو» شرطية «قطعوا» فعل وفاعل «رأسى» مفعول، وياء التكلم مضاف إليه «لديك» ظرف متعلق بقطع «وأوصالى» معطوف على رأسى، وجواب لو محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: لو قطعوا رأسى فلا أبرح قاعداً!

الشاهد فيه: قوله «أبرح قاعداً» حيث أعمل «أبرح» وهو مضارع برح، عمل كان، مع أنه ليس معه فى اللفظ نى؛ لأن حرف النفى مقدر: أى لا أبرح قاعداً وحذف النفى بعد القسم مقيد، كما قال الشارح، إذا كان الفعل مضارعاً كبيت الشاهد، فإن كان ماضياً فالحذف شاذ، ومنه قول الشاعر:

لَعَمْرُ أَبِي دَهَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةٌ عَلَى قَوْمِهَا مَا فَتَلَّ الزُّنْدُ قَادِحُ

أراد لازالت عزيزة

واعلم أنه إذا ذكر النفى لم يجب أن يتصل بالفعل بالناسخ، بل يجوز أن يفصل بينهما بفعل قلبى، مثل قول ابن هرمة:

وَلَا أَرَاهَا تَرَالُ ظَالِمَةٌ تُحَدِّثُ بِي قَرْحَةً وَتَنَكُّوْهَا

أراد وأراها لا تزال ظالمة، فقدم حرف النفى، كما ترى، وفصل بينه وبين مدخوله بقوله «أراها» وهو فعل قلبى

- ولا يحذف النافي معها قياسا ، إلا في القسم كما رأيت ، وشذ قوله :
- ١٧١ - وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا  
أى : لا أبرح ؛ ومثال النهى قوله :
- ١٧٢ - صَاحِ شَمْرُ وَلَا تَزَلْ ذَا كِرَالَمُو تِ فَتَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

## ١٧١ - البيت لحداش بن زهير

اللفظة : « أبرح » أراد لا أبرح ، وستعرف ذلك « منتطقا » للعلماء في تفسير هذه الكلمة رأيان ، الأول : أنه أراد أنه لا يزال يجنب فرسه الجواد ، من قولهم : جاء فلان منتطقا فرسه ، إذا جنبه ولم يركبه ، الثانى : أنه أراد أنه لا يزال ينطق القول الصواب المستجاد في الثناء على قومه الإعراب : « أبرح » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « ما » مصدرية ظرفية « آدم » فعل ماض « الله » فاعل « قومي » مفعول ، وياء المتكلم مضاف إليه « بحمد » جار ومجرور ، يجوز أن يكون متعلقا بأبرح عند من سوغ هذا ، ويجوز أن يكون متعلقا بمنتطق ، وما وما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف لاسم زمان يتعلق بما يتعلق به الجار والمجرور « منتطقا » خبر أبرح ، وفيه ضمير مستتر فاعله « مجيدا » إذا فسرت « منتطقا » بالتفسير الأول كان « مجيدا » مفعولا به لمنتطق ، وإذا فسرت « منتطقا » بالتفسير الثانى كان « مجيدا » خبرا ثانيا لأبرح ، أو صفة لمنتطق ؛ لأنه حينئذ من أوصاف المتكلم

الشاهد فيه : قوله « وأبرح . . . منتطقا » حيث أعمل « أبرح » وهو مضارع « برح » عمل كان ، مع كونه غير مسبوق بنى أو شبهه ، وقد ذهب العلماء إلى أن النفي هنا مقدر ، أى : لا أبرح منتطقا ، وذكروا أن حذف النفي في مثل هذا الموضع من غير أن يسبقه قسم شاذ ، ومثل بيت الشاهد قول خليفة بن براز :

تَنفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِّدَتَ بِهَا لِكِ حَتَّى تَكُونَهُ

أى لا تنفك تسمع الخ

١٧٢ - لم أقف على نسبة هذا البيت ، ولا وجدت أحدا ذكر له سابقا أو لاحقا

اللفظة : « شمر » هو فعل أمر من التشمير ، وهو الحد في الأمر والاجتهاد ، والتهيؤ لاستقباله المعنى : يا صاحبي ، اجتهد في أمورك واستعد للموت ولا تنس ذكره ؛ فإن نسيانه ضلال واضح الإعراب : « صاح » منادى مرخم بحرف نداء محذوف « شمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا « ولا » الواو عاطفة ، لا : ناهية « تزل » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية واسمه ضمير مستتر فيه « ذا كراموت » خبر تزل ، ومضاف إليه « فنتسيانه » الفاء تعليلية ، نسيان مبتدأ ، والهاء مضاف إليه « ضلال » خبر المبتدأ « مبين » صفة لضلال

ومثال الدعاء قوله :

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَيْلِي وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجِرْعَائِكَ الْقَطْرِ (١)  
 (ومِثْلُ كَانَ) في العمل المذكور (دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا) المصدرية الظرفية (كَأَعْطِ مَا دُمْتُ  
 مُصِيبًا دِرْهَمًا) أي : مدة دوامك مصيبا

﴿ تنبيه ﴾ مثل صار في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال ، وذلك عشرة ، وهي : أض ،  
 ورجع ، وعاد ، واستحال ، وقعد ، وحر ، وارتد ، وتحول ، وغدا ، وراح ، كقوله :

١٧٣ — وَبِالْمَخْضِ حَتَّى آضَ جَعْدًا عَنطَنَاطًا إِذَا قَامَ سَاوِي غَارِبِ الْفَحْلِ غَارِبُهُ

الشاهد فيه : قوله « ولا تزال ذا كرموت » حيث أعمل « تزال » وهو مضارع زال يزال ؛ عمل  
 كان ؛ لكونها مسبوقه بأخى النفي ، وهو النهى

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد ، فارجع إليه في (ص ١٩ من هذا الجزء) ، والاستشهاد به  
 ههنا في قوله « ولا يزال منهلا » حيث أعمل « زال » عمل كان ، وهذا الفعل مسبوق بلا الدالة  
 على الدعاء ؛ ألت ترى أنه يدعو لدار محبوبته بأن يستمر هطول الأمطار على ديارها  
 ١٧٣ — هذا البيت لفرعان بن الأعراف التميمي ، وكان له ابن عاق يقال له منازل ، وفيه  
 بقول بيت الشاهد ، وقوله :

جَزَتْ رَحِمٌ بَيْنِي وَبَيْنَ مُنَازِلٍ      جَزَاءً كَمَا يَسْتَنْزِلُ الدَّرَّ حَالِبُهُ  
 لَرَبِّئِنَّهُ حَتَّى إِذَا آضَ شَيْظَمًا      يَكَادُ يُسَاوِي غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهُ  
 فَلَمَّا رَأَى ابْصِرُ الشَّخْصَ أَشْخُصًا      قَرِيبًا وَذَا الشَّخْصَ الْبَعِيدَ أَقَارِبُهُ  
 تَعَمَّطَ حَتَّى بَاطِلًا وَلَوَى يَدِي      لَوَى يَدَهُ اللهُ الَّذِي هُوَ غَالِبُهُ  
 وَكَانَ لَهُ عِنْدِي إِذَا جَاعَ أَوْ بَكَى      مِنَ الزَّادِ أَحْلَى زَادِنَا وَأَطَابِيهِ  
 وَرَبِّئِنَّهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَ كُنْتُهُ      أَحَا الْقَوْمِ وَأَسْتَعْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

وجعله الصبان رحمه الله في صفة بهير ، وهو بحيث ترى ، وقد روى هذه الأبيات أبو تمام  
 في ديوان الحماسة ( انظر شرح التبريزي ج ٤ ص ١٨ )

اللفظة : « استغنى عن المسح شاربه » أراد أنه استقل بشؤون نفسه ولم يعد يحتاج إلى من  
 يكفله أو يقوم ببعض شأنه « أض » معناه هنا صار ، قال الليث : « الأيض : صيرورة الشيء شيئاً  
 غيره ، وآض كذا : أي صار ، ويقال : آض سواد شعره بياضاً » اه ، وفي حديث سمرة في الكسوف

« إن الشمس اسودّت حتى آضت كأنها تنومة » ، قال أبو عبيدة : آضت أى صارت ورجعت ،  
وأشدد قول كعب يذكّر أرضاً قطعها :

قَطَعْتُ إِذَا مَا الْأَلْ آضَ كَأَنَّهُ سَيْوْفٌ تَنَحَّى نَارَةً ثُمَّ تَلْتَقِي

« بالمحض » هو فى اللسان بالحاء المهملة ، وضبطه الصبان رحمه الله بالحاء المعجمة ، والمحض - بفتح الميم وسكون الحاء - اللبن الخالص بلا رغوة ، ويقال : لبن محض ، إذا لم يخالطه ماء ، حلوا كان أو حامضاً ، ولا يسمى اللبن محضاً إلا إذا كان كذلك « جعداً » الجعد من الرجال - بفتح الجيم وسكون العين - المجتمع بعضه إلى بعض ، والسبط : الذى ليس بمجتمع ، وقال الأزهرى : « إذا كان الرجل مداخلاً مدمج الخلق فهو أشدّ لأسره وأخف إلى منازل الأقران ، وإذا اضطرب خلقه وأفرط طوله فهو إلى الاسترخاء ماهو » اه ، والجعد إذا ذهب به مذهب المدح فله معنيان مستحبان ؛ أحدهما : أن يكون معصوب الجوارح شديد الأسر والخلق غير مسترخ ولا مضطرب ، والثانى : أن يكون شعره جعداً غير سبط ؛ لأن سبوطه الشعر هى الغالبة على شعور العجم من الروم والفرس ، وجعودة الشعر هى الغالبة على شعور العرب ؛ فإذا مدح الرجل بالجعد لم يخرج عن أحد هذين المعنيين ، وقد يذم بالجعد أيضاً ، وله فى النّم معنيان : أحدهما : أن يقال رجل جعد ، إذا كان قصيراً متردداً الخلق ، والثانى : أن يقال رجل جعد ، إذا كان نحيلاً لثماً لا يبيضّ حجره « عنطنطاً » بفتح تين بعدهما سكون ، بوزن سفرجل - هو الطويل من الرجال ، والأثنى بهاء ، وأصل الكامة عنط فكررت ، قال الليث : « اشتقاقه من عنط ، ولكنه أردف محرفين فى عجزه » اه ، وفى حديث المتعة « فتاة مثل البكرة العنطنطة » أى : الطويلة العنق مع حسن قوام

الإعراب : « بالمحض » جار ومجرور متعلق برينته فى البيت السابق « آض » فعل ماضٍ يعمل عمل كان ، واسمه ضمير مستتر فيه « جعداً » خبره « عنطنطاً » خبر ثانٍ ، أو صفة لجعد « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط عاملها قوله « ساوى » الآتى « قام » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جرّ بإضافة إذا إليها « ساوى » فعل ماضٍ « غارب » مفعول مقدّم « الفحل » مضاف إليه « غاربه » فاعل تأخر عن المفعول ، والجملة هى جواب إذا ، ولا محل لها من الإعراب

الشاهد فيه : قوله « آض جعداً » حيث أعمل آض عمل كان ؛ فرفع بها الضمير المستتر فيها على أنه اسمها ، ونصب بها قوله « جعداً » على أنه خبرها ؛ لأنها بمعنى صار التى تعمل هذا العمل ، فأخذت حكمها ، ومثل بيت الشاهد فى المعنى ووجه الاستشهاد قول العجاج :

رَبَّيْنَهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَدَا وَأَضَّ نَهْدًا كَالْحِصَانِ أُجْرَدَا

\* كَانِ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا \*



وفي الحديث « لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا » ، وقوله :

١٧٤ — وَكَانَ مُضِلِّي مَنْ هَدَيْتُ بِرِشْدِهِ ، فَاللَّهُ مَعُوٌّ عَادَ بِالرِّشْدِ أَمْرًا

وفي الحديث « فَاسْتَحَالَتْ غَرَبًا » ومن كلام العرب : أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَاتِبَهَا  
حَرْبَةً ، وقال بعضهم :

١٧٥ — وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَضَوْؤُهُ يَحْوِرُ زَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعٌ

١٧٤ — هذا البيت لسواد بن قارب الدوسي - أو السندوسي - أحد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من كلمة له يذكر فيها قصته مع رثيه من الجن ، وكان كاهنا ، فأناه رثيه ثلاث ليال كلها ينشده رجزا يبشره فيه ببعثة الرسول ، ولم يصرح له إلا في المرة الثالثة ، فهداه الله للإسلام ، وقد ترجمه الحافظ بن حجر في الإصابة ( ج ٣ ص ١٤٩ )

اللفظة : « مضى » بضم الميم - اسم فاعل من أضل ، مضاف إلى مفعوله « معو » بضم الميم أيضا اسم فاعل من أعوى ، إذا سلك به طريق الغواية  
المعنى : يقول : إن من اهتديت إلى الحق بإرشاده كان هو سبب ضلالي ، ثم تعجب من معو يصير أمرا بالرشد

الإعراب : « كان » : فعل ماض ناقص « مضى » خبر كان تقدم على اسمها ، وياء التثنية مضاف إليه « من » اسم موصول اسم كان « هديت » فعل ماض مبنى للجھول ، وتاء التثنية نائب فاعل « برشده » جار ومجرور متعلق بهديت ، والهاء ضمير الاسم الموصول مجرور المحل بالإضافة إلى رشد ، وجملة الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة الموصول « فله » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « معو » مبتدأ مؤخر « عاد » فعل ماض بمعنى صار ويعمل عمله ، واسمه ضمير مستتر فيه « بالرشد » جار ومجرور متعلق بآمر « أمرا » خبر عاد

الشاهد فيه : قوله « عاد أمرا » حيث أعمل « عاد » عمل كان ؛ فرفع بها الضمير المستتر فيها على أنه اسمها ، ونصب به قوله « أمرا » على أنه خبرها ؛ لأنها بمعنى صار فأخذت حكمها هذا توجيه كلام الشارح رحمه الله ، وهو مذهب جماعة من النحاة ؛ وذهب قوم إلى أن « عاد » و « آض » لا يعملان عمل كان ، وزعموا أن المرفوع بعدها فاعل ، والمنصوب حال منه ، وقد علمت بما نقلناه لك في لغة الشاهد السابق موافقة ما اعتمده الشارح لنقل أئمة هذا الشأن  
١٧٥ — هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري ، من قصيدة يرثي فيها أخاه أربد ، ومطلعها :

بَلِينًا وَمَا تَبَلَى النَّجُومُ الطَّوَالِعُ      وَتَبَقَى الدِّيَارُ بَعْدَنَا وَالْمَصَانِعُ  
وَقَدْ كُنْتُ فِي أَكْنَافِ جَارِ مِصْنَةٍ      ففَارَقَنِي جَارٌ بِأَرْبَدٍ نَافِعُ

وقال الله تعالى : « أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا » وقال امرؤ القيس :  
 ١٧٦ - وَبَدَّلْتُ قُرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَا لَكَ مِنْ نِعْمَى تَحْوَلُنَّ أَبُوَسَا

فَلَا جَزَعُ إِنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا فَكُلُّ أَمْرِي يُؤْمَا بِهِ الدَّهْرُ فَاجِعُ  
 وَمَا النَّاسُ إِلَّا كَالدِّيَارِ ، وَأَهْلُهَا بِهَا يَوْمَ حَلَّوْهَا ، وَغَدَوًا بِلَاقِعِ  
 وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ ... .. ... البيت ، وبعده :  
 وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدَائِعُ وَلَا بَدْءَ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ

اللفظ : « المصانع » جمع مصنعة - بفتح الميم وسكون الصاد وفتح النون أو ضمها - وهي الحوض أو شبهه الصهر يح بجمع فيه ماء المطر، وما يصنعه الناس من الآبار والأبنية ، وقال الأزهرى : ويقال أيضا للقصور مصانع « أكناف » جمع كنف - بفتحين - وهو الجوار « جار مضنة » بفتح الميم وفتح الضاد أو كسرهما - يحتمل معنيين : أحدهما : أن يريد أن هذا الجار كان حريصا عليه مدافعا عنه ضينا به ، والثانى : أن يكون من قولهم : هو علق مضنة ؛ إذا كان نفيسا مضنونا به يتنافس فيه « غدوا » بفتح العين المعجمة وسكون الدال - لغة فى غد ، وبه يستدل الصرفيون على أن لام الغد المحذوفة واو « كالشهاب » جذوة النار « يحور » قال الجوهري : « حار يحور حورا - مثل قال يقول قولاً - وحورورا - بضم الحاء والمهمزة - أى رجوع ، وفى الحديث : من دعا رجلا بالكفر وليس كذلك حار عليه ، أى : رجوع إليه ما نسب إليه ، ومنه حديث بعض السلف : لوعيرت رجلا بالرضع - بفتح الراء والضاد ، أى : بخسة الرضاع - لحشيت أن يحور بى داؤه ، أى : يكون على مرجعه ، وكل شيء تغير من حال إلى حال فقد حار يحور حورا » اهـ

الإعراب : « وما » نافية مهملة ، لاتقاض نفي خبرها بإلا « المرء » مبتدأ « إلا » أداة استثناء ملغاة « كالشهاب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وضوئه » الواو عاطفة ، ضوء معظوف على الشهاب ، ومن رواه بالرفع فعلى أنه مبتدأ خبره الجملة بعده « يحور » فعل مضارع يعمل عمل كان ، واسمه ضمير مستتر فيه « رمادا » خبر يحور « بعد » ظرف متعلق بيحور « إذ » ظرف مبنى على السكون فى محل جر بالإضافة إلى بعد « هو ساطع » جملة من مبتدأ وخبر فى محل جر بإضافة إذ إليها

الشاهر فيه : قوله « يحور رمادا » حيث أعمل « يحور » الذى هو مضارع حار ؛ عمل كان ؛ فرفع به الضمير المستتر على أنه اسمه ، ونصب به « رمادا » على أنه خبره ، لأنه بمعنى صار فأعطى حكمه

١٧٦ - هذا البيت من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، يقولها بعد مرجعه من رحلته إلى قيصر ، وأول هذه القصيدة :

أَلِمَّا عَلَى الرَّبْعِ الْقَدِيمِ بَعْسَعَا كَأَنِّي أَنْادِي أَوْ أُكَلِّمُ أَخْرَسَا

وقبل بيت الشاهد قوله :

فَلَوْ أَنَّهَا نَفْسٌ تَمُوتُ جَمِيعَةً وَلَكِنِهَا نَفْسٌ تَسَاقُطُ أَنْفَسَا

وَبَدَلْتُ قُرْحًا دَامِيًا ... .. الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :

لَقَدْ طَمَحَ الطَّمَّاحُ مِنْ بُعْدِ أَرْضِهِ لِيَلْبَسَنِي مِنْ ذَائِهِ مَا تَلَبَّسَا

اللفظة : « أَلِمَّا » أراد انزلا « عسعس » مكان بعينه ، وقال الوزير أبو بكر : وفي كتاب الأزمنة : عسعسا ، أراد انزلا في أدبار الليل : أى فى آخره « أخرس » هو الذى لا يتكلم ، يقول لصاحبيه : أسعدانى بالإلمام على هذا للوضع لأسأله عن أهله وأناديه ، ثم قال : كأنى بمنادانى له أنادى أخرس ؛ إذ لم يرجع إلى جوابا ولا شفانى من سؤالى « فلو أنها نفس ... البيت » قال الأصمى : أراد بقوله « تموت جميعة » لو أنى أموت بدفعة واحدة ، ولكن نفسى لما بها من المرض تطلع قليلا قليلا وتخرج شيئا شيئا ، وهذا من طول المرض ، وهذا التفسير على رواية « تساقط » بفتح التاء على أن الأصل « تساقط » فحذف إحدى التاءين ، ولم يرتض الوزير أبو بكر هذا التفسير ، وقال : تساقط - بضم التاء - ومعناه يموت بموتها بشر كثير كما قال عبدة ابن الطيب :

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلُكُهُ هُلُكٌ وَاحِدٌ وَإِكْنَهُ بُنْيَانٌ قَوْمٌ تَهَدَّمَا

وقوله « وبدلت قرحا » قال الوزير أبو بكر : « يريد ما ناله فى جسمه من لبس الحلة المسمومة التى وجه بها قيصر من بلاد الروم إليه ، وكان تقطع جسمه بعد لبسها » اه ، ومن هذا البيت سمى امرؤ القيس بنى القروح ، وقوله « فيالك من نعمى » أراد بالنعمى الصحة ، توجع لفقدها وتلهف على ذهابها « أبؤس » جمع بؤس ، وهو البلاء والشدة « طمخ » رغب ونزعت نفسه ، ويقال : طمخ ببصره ، إذا رفعه وأبعد النظر « الطمخ » رجل من بنى أسد بعثه قيصر إلى امرئ القيس بحلة مسمومة ، وقد اختلف الرواة فى السبب الذى من أجله حاول القيصر الفتك به ، فذهب قوم إلى أن امرأ القيس هجاه ، فلما بلغه فعل به ذلك ، وقال قوم :

إن الطمخ وشى به عند قيصر ، وهو ظاهر هذا البيت

الإعراب : « وبدلت » فعل ماض مبنى للجھول ، وتاء المتكلم نائب فاعل « قرحا » مفعول ثان لبدل « داميا » صفة لقرح « بعد » ظرف متعلق ببدل « صحة » مضاف إليه « فيالك من نعمى » اتفق العلماء على أن معنى مثل هذا التعبير التعجب وإظهار الغرابة والدهشة ، واختلفوا فى إعرابه ، وأظهر ما فيه أن يقال : إن « يا » حرف نداء ، واللام للاستغاثة ، وهى حرف جر ،

وفي الحديث «لَرُزِقْتُمْ كَمَا تُرْزَقُ الطَّيْرُ تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرُوحُ بِطَانًا» وحكى سيبويه عن بعضهم: مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ، بالنصب والرفع ، بمعنى ما صارت ؛ فالنصب على أن « ما » استفهامية مبتدأ ، وفي « جاءت » ضمير يعود إلى « ما » ، وأدخل التانيث على « ما » لأنها هي الحاجة ، وذلك الضمير هو اسم جاءت ، وحاجتك : خبر ، والتقدير أية حاجة صارت حاجتك ، وعلى الرفع « حاجتك » اسم جاءت ، و « ما » خبرها .

وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا ، نحو « وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا وَسَيَّرَتِ الْجِبَالَ فَكَانَتْ سَرَابًا » وقوله :  
 ١٧٧ — بَيْتَهُمْ قَفَرٍ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا بَيُوضُهَا

والكاف تصلح لأن تكون مستغنا ، والمستغاث به محذوف ، وتصلح لأن تكون مستغنا به والمستغاث محذوف ، والجار والمجرور متعلق بالفعل الذي نابت عنه « يا » ، على ماهو الراجح ، وعلقه ابن جنى بنفس يا ، وقوله « من نعمي » ذهب المحقق الرضى إلى أن « من » في مثل هذا التعبير زائدة وما بعدها تمييز ، وارتضاه أبو حيان والمرادى في شرح الألفية ، ولم يبالوا بزيادتها في الإيجاب ، ولم يقصروا زيادتها كما قصرها الجمهور على ما قبل المبتدأ أو الفاعل أو المفعول به ، حتى قال المرادى : من زائدة في الكلام الموجب ، ولهذا يعطف على مجرورها بالنصب ، كقول الحطيئة :

طَافَتْ أُمَامَةٌ بِالرُّكْبَانِ آوِنَةً يَا حُسْنُهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقِبًا

« تحوّلن » فعل ماض يعمل عمل كان ، ونون النسوة اسمه ، مبنى على الفتح في محل رفع « أبؤسا » خبر تحوّل ، منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهر فيه : قوله « تحوّلن أبؤسا » حيث أعمل « تحوّل » عمل كان ؛ فرفع به محل نون النسوة على أنه اسمه ، ونصب به قوله « أبؤسا » على أنه خبره ؛ لأنه بمعنى صار ، فأعطى حكمه  
 ١٧٧ — هذا البيت نسبه ابن يعيش لابن كنزة ، والصواب أنه لابن أحرر ، كما في اللسان ،

وقبله :

لَعَمْرِي لَئِنْ حَلَّتْ قَتِيبَةُ بَلَدَةً شَدِيدًا بِعَالِ الْمُقْحَمِينَ عَضِيضًا  
 فَاللَّهِ عَيْنًا أَمْ فَرَعٍ وَعَعْبَرَةٍ تُرْقِرُهَا فِي عَيْنِهَا أَوْ تُفِيضُهَا  
 أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبَيْتَنَّ لَيْلَةً صَحِيحَ الشَّرَى وَالْعَيْسَ تُجْرِي غُرُوضًا

اللفظ : « قتيبة » بطن من باهلة « المقحمين » الذين أقحمتهم السنة : أى أجدبتهم وأقحطتهم ،

وأصله من القحمة - بضم القاف وسكون الحاء المهملة - وهي القحط والجذب « عضيتها » أى عضها « فرع » أصله بفتح الفاء والراء جميعا ، فسكن الراء هنا تخفيفا أو للضرورة - وهو أول تاج الإبل والغنم ، وكان أهل الجاهلية يذبحونه لأهلهم يتبرعون بذلك ، وقد كان المسلمون يفعلونه فى صدر الإسلام ثم نسخ « صحيح السرى » يريد غير جائر عن القصد ، ليكون ذلك أسرع لسيره وأجمل إلى قصده لصحة سراه « غروضها » أنساعها ، وواحد غرض - بفتح فسكون ، مثل فلس وفلوس - وهو حزام الرجل ، وتقول : غرض البعير يغرضه - من باب ضرب - إذا شدّ رحله بالغرض ، ومعنى « تجرى غروضها » أنها هزلت وبراه السير ، حتى صارت أغراضها تتحرك وتضطرب لانساعها عليها « تيهاء » صحراء يضلّ فيها السارى « قفر » خلاء موحشة « قضا الحزن » القضا : ضرب من الطير ، وهو نوعان : كدرىّ وجونىّ ، فالكدرىّ أغبر اللون أرقش الظهر والبطن أصفر الحلق قصير الذنب ؛ والجونىّ أسود البطن أسود بطون الأجنحة والقوادم أبيض الصدر أغبر الظهر ، وفى عنق كل واحد طوقان أصفر وأسود ، وأضاف القضا إلى الحزن لأنه يكون قليل الماء فيكون القضا أشدّ عطشا ، فإذا أراد الماء أسرع - وغرضه من تشبيه المطىّ بقضا الحزن الموصوف بما ذكر أن يدل على سرعتها وشدّة سيرها ؛ لأنها أشبهت القضا التى فارتت فراخها لتحمل إليها الماء لتسقيها ؛ وذلك أسرع لطيرانها ؛ لأنها تخاف على فراخها ، والبيوض : جمع بيض ، مثل بيت وبيوت

الإعراب : « تيهاء » جار ومجرور متعلق بقوله « تجرى » فى البيت السابق « قفر » صفة لتيهاء « والمطىّ » الواو للحال ، المطىّ : مبتدأ « كأنها » حرف تشبيه ونصب ، وها : اسم « قضا الحزن » مركب إضافى خبر كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « قد » حرف تحقيق « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « فراخا » خبر كان مقدّما على اسمه « بيوضها » اسم كان مؤخرا عن خبرها ، والضمير مضاف إليه

الشاهد فى : قوله « قد كانت فراخا بيوضها » حيث استعمل « كان » بمعنى صار ، والذى يدلّ على ذلك أن البيض يصير فراخا ، أى : يتحوّل من صفته إلى هذه الصفة ، ولا يعقل بقاء كان على معناه ، إذ يكون المعنى أن البيض كان فراخا قبل كونه بيضا ، ولا معنى لذلك وهذا الذى قررناه هو ما ذهب إليه جمع من النحاة منهم ثعلب وابن جنى وأبو على والرضى ، قال ابن منظور رحمه الله : « ومن أقسام كان الناقصة أن تأتى بمعنى صار كقوله سبحانه وتعالى : ( كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ) وقوله تعالى : ( فَإِذَا أَنْشَقَّتِ السَّمَاءَ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ) ومنه قوله تعالى : ( فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا ) وقوله : ( وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيْبًا مَّهِيلًا ) وقوله : ( كَيْفَ

ونحو « ظَلَّ وَجْهَهُ مُسَوِّدًا وَهُوَ كَظِيمٌ » وقوله :

١٧٨ — ثُمَّ أَضْخُوا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ فَأَلَوَتْ بِهِ الصَّبَا وَالذَّبُورُ

نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ) وقوله : ( وَمَا جَعَلْنَا الْقَبِيلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا ) أى صرت إليها ، وقال ابن أحرر : \* بتيها قفر . . . البيت \* وقال شمعلة بن الأخضر يصف قتل بسطام بن قيس :

فَخَرَّ عَلَى الْأَلَاءَةِ لَمْ يُوسِّدْ وَقَدْ كَانَ الدِّمَاءُ لَهُ حِمَارًا اه

وبيت شمعلة بن الأخضر الذى أشده من شعر الحماسة ، ومثل هذين البيتين قول رؤبة بن العجاج :

\* وَالرَّأْسُ قَدْ كَانَ لَهُ قَتِيرٌ \*

أى صار له شيب

وقد ذهب قوم إلى أن « كان » فى البيت على أصلها ، وليست بمعنى صار ، وزعموا أن الكلام على طريق القلب ، وأن الأصل قد كانت فراخها بيوضا ، فقلب ، فصار : قد كانت بيوضها فراخا ، ومثل هذا قول الشاعر :

\* كَمَا كَانَ الزَّانِءُ فَرِيضَةَ الرَّجْمِ \*

ألست ترى أنه أراد : كما كان الرجم فريضة الزنا ، فقلب إلى ما رأيت

والجواب عن هذا من وجهين (الأول) أنه خلاف الظاهر ، وكل معنى اقتضى إخراج الكلام عن خلاف ظاهره ينبغى أن لا يصار إليه إلا إذا لم يصح مقتضى ظاهره ، أو إلا أن تدعو إليه داعية ، ولا داعية ههنا ، فضلا عن أن مقتضى الظاهر هو المقبول المرضى ، (والثانى) أن القلب فى الكلام قليل ، فلا يصار إليه إلا إذا لم يكن للكلام وجه صحيح ، فكيف يصار إليه والوجه الصحيح هو ما نحن عليه ؟

١٧٨ — هذا البيت من قصيدة لعدى بن زيد العبادى ، ومطلعها :

أَرْوَاحٌ مُودِّعَةٌ أُمٌّ بُكُورٌ أَنْتَ فَانظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَيُّهَا الشَّامِتُ الْمُعَيَّرُ بِالذَّهْرِ سِرِّ ، أَنْتَ الْمُبْرَأُ الْمَوْفُورُ؟

أَمْ لَدَيْكَ الْعَهْدُ الْوَثِيقُ مِنَ الْأَيْبِ سَامٍ؟ بَلْ أَنْتَ جَاهِلٌ مَعْرُورٌ

أَيْنَ كِسْرَى كِسْرَى الْمُلُوكِ نُوشِرُ وَأَنْ؟ أَمْ أَيْنَ قَبْلَهُ سَابُورُ؟

وَتَبَيَّنَ رَبَّ الْحَوْرَ نَقِي إِذَا شِئِ رَفَّ يَوْمًا وَلِلْهُدَى تَفْكِيرُ

وقوله :

١٧٩ — فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قَرِيضٌ وَإِذْ مَامِثْلُهُمْ بَشْرٌ  
سَرَّهُ حَالُهُ وَكَثْرَةُ مَا يَمُتُ لِيَكُ وَالْبَحْرُ مُعْرِضًا وَالسَّيْرُ  
فَأَزَعَوَى قَلْبُهُ ، فَقَالَ : وَمَا عِنْدَ طَةَ حَتَّىٰ إِلَى الْمَمَاتِ يَصِيرُ؟  
ثُمَّ بَعْدَ الْفَلَاحِ وَالْمَلِكِ وَالْإِمَّةِ وَوَارِثَهُمْ هُنَاكَ الْقُبُورُ  
لَمْ يَهَبْهُمْ رَبُّ الْمُنُونِ فَبَادَ أَلْ مُلْكُ عَنْهُمْ ، فَبَابُهُ مَهْجُورٌ

اللفظة : « رواح » هو ضد الصباح ، وهو اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل ، وهو أيضا مصدر راح يروح ، ضد غدا يغدو « مودع » على صيغة اسم الفاعل ، والنسبة فيه كالنسبة في نهاره صائم وليله قائم « بكور » : الوقت الباكر « أنت فانظر » : الفاء زائدة في الخبر ، وقد تقدم شرح ذلك ، فارجع إلى شرح الشاهد ( رقم ١٦٧ في ص ٣٢٤ من هذا الجزء ) وقوله « لأى ذلك » إنما أفرد اسم الإشارة مع أنه عائد إلى الرواح والبكور جميعا لأنه أراد ما ذكره « كسرى ، سابور » ملكان من ملوك العجم « الخورنق » بفتح الخاء والواو وسكون الراء وفتح النون ، بزنة سفرجل - اسم قصر بالعراق بناه النعمان الأكبر ، وهو فارسي معرب « السدير » قيل : هو نهر بناحية الحيرة ، وقيل : هو قصر « الإمة » بكسر الهمزة وتشديد الميم - النعمة ، والهيئة ، والشأن ، وغضارة العيش ، والأخير أنسب ههنا « يههم » يخفهم « الصبا والديبور » ريحان متقابلان « ورق » هو ورق الأشجار « ألوت به » أهلكته وأطارته

الإعراب : « ثم » عاطفة « أضحوا » فعل ماض ناقص ، والواو اسمه « كأنهم » حرف تشبيه ونصب ، والضمير اسمه « ورق » خبر كأن ، وجملة كأن واسمه وخبره في محل نصب خبر أضحي « جف » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى ورق ، والجملة في محل رفع صفة لورق « فألوت » الفاء عاطفة ، ألوى فعل ماض ، والتاء للتأنيث « به » جار ومجرور متعلق بألوى « الصبا » فاعل ألوى « والديبور » معطوف عليه

الشاهد فيه : قوله « ثم أضحوا » حيث استعمل فيه أضحي بمعنى صار ، أى : أنهم تحولوا من حالة النعمة ورفاعة العيش والملك إلى حالة العدم والفناء ، ويدل لهذا المعنى أنه قد رواه كثير من حملة اللغة ورواتها \* ثم صاروا كأنهم . . . إلخ \*

١٧٩ — هذا البيت للفردق - همام بن غالب - من كلمة يمدح فيها أمير المؤمنين عمر ابن عبد العزيز رضى الله عنه ، وأولها :

تَقُولُ لِمَا رَأَيْتَنِي وَهِيَ طَيِّبَةٌ عَلَى الْفِرَاشِ ، وَمِنْهَا الدَّلُّ وَالْخَفَرُ  
أَصْدِرُ هُمُومَكَ لَا يَفْتُكُكَ وَارِدُهَا فَكُلُّ وَارِدَةٍ يَوْمًا لَهَا صَدْرُ

و بعد بيت الشاهد قوله :

وَلَنْ يَزَالَ إِمَامٌ مِنْهُمْ مَلِكٌ إِلَيْهِ يَشْخَصُ فَوْقَ النَّبْرِ الْبَصْرُ  
إِنْ عَاقَبُوا فَالْمَنَابِيَا مِنْ عَقُوبَتِهِمْ وَإِنْ عَفَوْا فَذَوُوا الْأَخْلَامِ إِنْ قَدَرُوا

اللغة : « الدل » بفتح الدال وتشديد اللام - هو الدلال ، ويقال : دلت المرأة تدل - بكسر دال المضارع - وتدلت « الحفر » بفتح الحاء المعجمة والفاء - شدة الحياء ، وبابه طرب « أصدر » أى : ارجع ، ورد ، وارك ، وأصله الصدر - بفتح الدال والصاد جميعاً - وهو الاسم من قولك : صدر عن الماء وعن البلاد - وبابه نصر ودخل - إذا رجع ، وتقول : أصدره فصدر ، أى : رجع فرجع « يشخص » يرتفع ويعلو ؛ لأنه رفيع عال فوق متناول النظر العادى ، والباقي واضح المعنى

الإعراب : « فأصبحوا » فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « قد » حرف تحقيق « أعاد » فعل ماض « الله » فاعل « نعمتهم » مفعول ؛ والضمير مضاف إليه ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب خبر أصبح ، فإن جعلت أصبح تامة كانت الجملة حالا « إذ » حرف تعليل « هم » ضمير منفصل مبتدأ « قريش » خبر المبتدأ « وإذ » الواو عاطفة ، وإذ : تعليلية « ما » نافية « مثلهم » خبر مبدأ ، والضمير مضاف إليه « بشر » مبتدأ مؤخر ، وستعرف قريباً تفصيل هذا الكلام

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان :

الأول : فى قوله « فأصبحوا » حيث استعمل فيه أصبح بمعنى صار ، أى : تحوّل من حال إلى غيره ، ومثله قول النمر بن تولب :

\* فَأَصْبَحَتِ الْأَرْضُ بَحْرًا طَمًا \*

وبيت النمر أولى بالاستشهاد على هذا من بيت الفرزدق الذى أنشده الشارح ؛ لأنهم يشترطون فى « صار » وما بمعناها من الأفعال ألا يكون خبرها فعلاً ماضياً

والشاهد الثانى فى قوله : « وإذ ما مثلهم بشر » فقد ذكر بعض النحاة أن « ما » نافية عاملة عمل ليس ، و « مثل » خبرها تقدم على اسمها ، وهو منصوب بها ، و « بشر » اسمها مؤخر ، وزعم أن « ما » إذا تقدم خبرها لم يبطل عملها ؛ وهذا خلاف ما عليه جمهور النحاة من اشتراط الترتيب بين معمولى « ما » ، من قبل أنها عامل ضعيف ؛ إذ لم تعمل إلا بالمثل على ليس ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل مع تغير مراتب معمولاته وأجاب الجمهور عن الاستدلال بهذا البيت من عدّة وجوه :



الأول : أن الرواية فيه برفع « مثل » على أنها خبر مبتدأ تقدم عليه ، و « بشر » هو ذلك  
المبتدأ المؤخر

الثاني : سلمنا أن الرواية بنصب « مثل » لكن لانسلم أنها حجة على ما ذهبتم إليه ، وذلك  
لأن عمل « ما » الرفع والنصب هو لغة الحجازيين ، والفرزدق تميمي لاحجازي ؛ فهو يرفع الخبر  
مؤخرا فكيف إذا تقدم ، ولكنه أراد أن يتكلم بلغة غير لغة قومه ولم يدرك أنهم يهملونها إذا قدموا  
الخبر فغلط ولم يوفق

الثالث : سلمنا أنه يحتاج بهذه الرواية وأن الفرزدق لم يخطئ ، لكن لانسلم أن « مثل »  
خبر « ما » مقدما ، و « بشر » اسمها مؤخرا ، بل لنا أعراب أخرى (الأول) أن « مثل » حال  
من قوله « بشر » تقدم عليه ، و « بشر » اسم ما ، وخبرها محذوف ، والتقدير : ما بشر في الدنيا  
مما نلاهم ، (والثاني) أن « مثل » خبر مبتدأ مقدم عليه ، مبني على الفتح في محل رفع ،  
وبشر : مبتدأ مؤخر

فإن قلت : فما وجه بناء مثل على الفتح ؟

قلت : وجهه أنه مبهم أضيف إلى مبني ؛ فاكسب منه البناء ، كما يكتسب المضاف من المضاف  
إليه التذكير أو التأنيث ، ومثله في ذلك قوله تعالى : ( إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ )  
قال ابن هشام رحمه الله : « النوع السابع من المبني : المبهم المضاف لمبني ، سواء كان زمانا أو غيره ،  
ومرادى بالمبهم ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه ، كمثل ودون وبين ، ونحوهن مما هو شديد  
الإبهام ، فهذا النوع إذا أضيف إلى مبني جاز أن يكتسب من بناءه ، كما تكتسب النكرة المضافة  
إلى معرفة من تعريفها ، قال الله تعالى : ( وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ) يقرأ على وجهين : بفتح اليوم  
على البناء لكونه مبهما مضافا إلى مبني وهو إذ ، وبجره على الإعراب ، وقال الله تعالى :  
( وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ ) فمنا : جار ومجرور خبر مقدم ، و « دون » مبتدأ مؤخر ، وبني على الفتح  
لإبهامه وإضافته إلى مبني وهو اسم الإشارة ، ولو جاءت القراءة برفع « دون » لكان ذلك جائزا  
كما قال الآخر :

أَلَمْ تَرَيَا أَيُّ حَمِيَّتٍ حَقِيقَتِي وَبَأَشْرَتْ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونَهَا

الرواية برفع « دون » ، وقال الله تعالى : ( لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ) يقرأ على وجهين : برفع « بين »  
على الإعراب ؛ لأنه فاعل ، و بفتحه على البناء ، وقال الله تعالى : ( إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ  
تَنْطِقُونَ ) يقرأ على وجهين : برفع « مثل » على الإعراب ؛ لأنه صفة لحق وهو مرفوع ،  
وبالفتح على البناء « اه كلامه بحروفه

وقوله :

١٨٠- أَمْسَتْ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ

١٨٠ - هذا البيت من قصيدة للناطقة الندية تعد من عيون شعره ، ومن العلماء من يعدّها في المعلقات ، وفيها يمدح النعمان بن المنذر بعد ما جفاه ، ويعتذر إليه ، ومطلعها :

يَا ذَارَ مِيَةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالسُّنْدُ أَقْوَتٌ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبَدِ  
وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانًا أُسَائِلُهَا عَيْتٌ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

وبعد هذين البيتين بثلاثة أبيات يقع بيت الشاهد ، وبعده :

فَعَدَّ عَمَّا تَرَى إِذْ لَا ارْتِجَاعَ لَهُ وَأَنْتُمْ الْقُتُودَ عَلَى عَيْرَانَةٍ أُجْدٍ  
مَقْدُوفَةٌ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بَازِلُهَا لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفَ الْقَعْوِ بِالْمَسْدِ

اللفظة : « مية » اسم امرأة « العلياء » مكان بعينه ، أو هو المكان المرتفع من الأرض « السند » بفتح السين والنون - سند الوادي في الجبل ، وهو ارتفاعه حيث يصعد فيه ، وقال ياقوت : « وحكى الحازمي عن الأزهرى أن السند في قول الناطقة \* يادار مية بالعلياء فالسند \* بلد معروف في البادية » اه ، وقيل : إنه ماء معروف لبني أسد « أقوت » خلت من أهلها « السالف » الماضي « الأبد » الدهر « وقفت فيها أصيلانا » يروي في مكانه « وقفت فيها أصيلا كي أسائلها » ويروي « وقفت فيها طويلا كي أسائلها » ويروي « وقفت فيها أصيلا أسائلها » فأما من روى « أصيلا » فإنه عنى العشى ؛ إذ الأصيل والعشى سواء ، وأما من روى « طويلا » فإنه يجوز أن يكون المعنى وقوفا طويلا ؛ فاتصابه على المفعولية المطلقة ، ويجوز أن يكون المعنى وقتنا طويلا ؛ فاتصابه على الظرفية ، وأما من روى « أصيلانا » بضم الهمزة - ففي تحريجه رأيان : أحدهما أنه جمع أصيلا على أصلان ، كرجيف ورجفان ، ثم صغره على أصيلان ، وهذا الرأي مخالف لما عليه الإجماع من أن تصغير الجمع إن لم يكن من ألفاظ جموع القلة يكون برده إلى مفردة ، وجموع القلة هي ما كان على زنة أفعال أو أفعلة أو فعلة أو أفعال ، بفتح الهمزة فيهن ، وليس الأصلان واحدا منها . والرأي الثاني : أن يكون الأصلان مفردا بزنة رمان وقربان وتكلان وغفران فصغره على أصيلان ، ولا شيء في هذا الرأي ، ومن روى « أصيلا » فأما هو « أصيلان » فقلبت النون لاما ، ومجمله على مجمل أصيلان « عيت » لم تعرف وجه الرد « جوابا » منصوب على المصدرية : أى عيت أن تجيب جوابا « من أحد » من هذه زائدة قبل المبتدأ ، وقد استوفت شرطى زيادتها ، وهما وقوعها بعد النفي أو شبهه ، وكون مجرورها نكرة « أمست خلاء » رواية الخطيب والديوان « أضحى خلاء » وقوله « وأمسى أهلها احتملوا » يستشهد به ابن مالك وجماعة على أن خبر كان

قال في شرح الكافية : وزعم الزمخشري أن « بات » ترد أيضا بمعنى صار ، ولا حجة له على ذلك ولا لمن واقفه

(وَعَبَّرُ مَاضٍ) وهو المضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، والمصدر (مِثْلُهُ) أى : مثل الماضى (قَدْ عَمِلَ) العمل المذكور (إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتِعْمَالًا) يعنى أن ماتصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضى منه عمل الماضى ، وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام : قسم لا يتصرف بحال ، وهو « ليس » باتفاق ، و « دام » على الصحيح ؛ وقسم يتصرف تصرفا ناقصا ، وهو « زال » وأخواتها ؛ فإنه لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر ؛ وقسم يتصرف تصرفا تاما ، وهو باقيها ؛ فالمضارع نحو « وَلَمْ أَكْ بَعِيًّا » ، والأمر نحو « قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا » والمصدر كقوله :

وأخواتها يجوز أن يكون فعلا ماضيا غير مقرون بقد ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا يكون فعلا ماضيا إلا أن يقترن بقد ، وزعم أن مثل هذا البيت على تقديرها ، وقوله « أخنى عليها » معناه أفسدها ونقصها ؛ لأن الحنا الفساد والنقصان ، وقيل : معناه آتى عليها ، ولم يرضه الخطيب «فعدّ عما ترى» أى : أتركه وانصرف عنه وجاوزه إذ كان رجوع له «الفتود» خشب الرجل ، وهو للجمع الكثير وللقليل أقتاد «العيارنة» أراد الناقفة المشبهة بالبعير لصلابة خفها وشدته «أجد» بضمين ، صفة مشبهة - وهى الوثقة الخلق ، وقيل : هى التى عظم فقرها «مقدوفة» أراد مرمية «دخيس النحض» المكتنز من اللحم «بازلها» أى : الكبير «صريف» صياح وصوت ، وإنما يكون الصريف من الإناث لشدة الإعياء ، ويكون من الذكور لكثرة النشاط «القعو» ما يضم البكرة إذا كان من خشب ، فإن كان من حديد فهو الخطاف «المسد» الحبل المقتول من ليف النخل

ابوعراب : «أمست» فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه عائد إلى الدار «خلاء» خبر أمسى «وأمسى» الواو عاطفة ، أمسى : فعل ماض ناقص «أهلها» اسمه «احتملوا» فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة فى محل نصب خبر أمسى «أخنى» فعل ماض «عليها» جار ومجرور متعلق بأخنى «الذى» اسم موصول فاعل أخنى الماضى «أخنى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة «على لبد» جار ومجرور متعلق بأخنى الأخير الشاهد فيه : قوله «أمست خلاء» حيث استعمل فيه أمسى بمعنى صار ، أى : تحوّلت من حال العمران وسكنى أهلها بها إلى حال الخلاء وارتحال أهلها عنها ، ولا يذهب عنك أنه لا شاهد فى قوله «وأمسى أهلها احتملوا» لما نحن فيه ، فقد أسلفنا لك فى شرح الشاهد السابق أن من شرط صار وما بمعناها ألا يكون خبره فعلا ماضيا

## ١٨١ - بِيذَلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ

١٨١ - لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين

اللفظ : « بذل » هو العطاء والجود ، وبابه نصر « حلم » بكسر الحاء وسكون اللام - الأناة والاحتمال ، وفعله حلم يحلم - بضم اللام فيهما - وتحلم : تكلف الحلم ليبلغه ، وتحالم : أرى من نفسه الحلم وهو لا يريد « ساد » من السيادة ، أى : ارتفع وعظم المعنى : إن المرء يبلغ في قومه درجة الرفعة ، ويصل إلى قنة السؤدد ؛ بالعطاء والحلم ؛ وإنه ليسير عليك أن تدرك ذلك إذا أردت أن تكونه

الإعراب : « ببذل » جار ومجرور متعلق بقوله « ساد » الآتى « وحلم » معطوف على بذل « ساد » فعل ماض « في قومه » جار ومجرور متعلق به ، والضمير مضاف إليه « الفتى » فاعل ساد « وكونك » الواو عاطفة ، كون : مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة ؛ فيحتاج إلى خبر من جهة كونه مبتدأ ، ويحتاج إلى اسم وخبر من جهة مصدر يته ، والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح ، وله محلان : أحدهما جر بإضافته إلى الكون ، وثانيهما رفع لأنه اسم الكون « إياه » خبر كون من جهة مصدر يته ، والهاء حرف دال على الغيبة ، على ما هو الراجح « عليك » جار ومجرور متعلق بقوله « يسير » الآتى « يسير » خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « وكونك إياه » حيث أعمل مصدر كان الناقصة عملها ؛ فرفع به ضمير الخطاب ، ونصب به ضمير الغائب ، على ما عرفت في الإعراب وفي البيت ردّ على من زعم أن الكون إنما هو مصدر كان التامة ، ولم يجيء لكان الناقصة مصدر ، وزعم أن « مهذبا » في نحو « يعجبني كونك مهذبا » ليس منصوبا على أنه خبر الكون لنقصانه ، وإنما نصبه على الحالية

ووجه الردّ من البيت أن خبر الكون هنا ضمير ، والضمير لا يصلح للحالية ؛ لسببين : أولهما أن الضمير معرفة ، بل هو أعرف أنواع المعارف ، والمعرفة لا تكون حالا ، والثانى أن الحال صفة ، وأنت تعلم أن الضمير لا يوصف ولا يوصف به ؛ فإذا امتنع أن يكون حالا لما ذكرنا نعين أن يكون خبرا ؛ إذ لا قائل بغير هذين

فإن زعم زاعم أن هذا الضمير مفعول لفعل محذوف تقع جملة حالا ، وأن أصل الكلام « وكونك تفعل إياه » ؛ والضمير حينئذ عائد على البذل والحلم لاعلى الفتى ؛ فإننا نردّ هذا الزعم من وجوه : ( أولها ) أنه يلزم عليه عود الضمير المفرد على اثنين ( وثانيها ) أنه لا دليل على هذا المحذوف ( وثالثها ) أن التبادر عود الضمير على الفتى ؛ لكونه أقرب مذكور وموافق له فإن زعم زاعم أن هذا الضمير يقع حالا ؛ لأن الأصل « وكونك مثله » فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه فاتصّب وانفصل ؛ فالجواب أن هذا - فوق كونه حذفًا بلا دليل - تكاف وادعاء لا تقوم عليه حجة

واسم الفاعل كقوله :

١٨٢ — وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَأَنَّهَا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا  
وقوله :

١٨٣ — قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَانِلًا أَحْبَبِكِ حَتَّى يَغْمِضَ الْجَنَنَ مُغْمِضًا

١٨٢ — وهذا الشاهد أيضا من الشواهد التي لم أقف على نسبتها لقائل معين

اللفظ : « يبدى » يظهر « البشاشة » البشر وطلاقة الوجه ، وفعله بش يبش ، مثل عضّ  
يعض « تلفه » تجده « منجدا » معيننا

المعنى : لا تخالن كل إنسان يلقاك ضاحك السنّ أخا لك ، مادمت لا تجده في وقت الشدائد

معينا لك عليها

الإعراب : « ما » نافية حجازية تعمل عمل ليس « كل » اسمها « من » اسم موصول في

محل جرّ بالإضافة إلى كل « يبدى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى من « البشاشة »

مفعول ليبدى ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول « كأننا » خبر ما النافية ،

وهو اسم فاعل مأخوذ من كان الناقصة ، وفيه ضمير مستتر عائد إلى من الموصولة ، وهذا الضمير

اسم كأن « أخاك » خبر كأن ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، والكاف

ضمير الخطاب مضاف إليه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « لم » نافية جازمة « تلفه »

فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير

مستتر فيه ، والهاء ضمير الغائب مفعول أول « لك » جارّ ومجرور متعلق بمنجد « منجدا »

مفعول ثان لتلقى ، وجملة تلقى وفاعله ومفعوليه في محل جرّ بإضافة إذا ، وجواب « إذا » محذوف

يدل عليه سابق الكلام ، أى : إذا لم تلف من يبدى البشاشة منجدا لك فما هو بأخيك

الشاهد فيه : قوله « كأننا أخاك » حيث أععمل اسم الفاعل المشتق من كان الناقصة عمل أصله

وهو كان ، فرفع به الضمير المستتر فيه على أنه اسمه ، ونصب به قوله « أخاك » على أنه خبره ،

ومثل هذا البيت قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ كَأَنَّ لَكُمْ أَجْرًا وَكَأَنَّ

عَلَيْكُمْ وَزْرًا »

١٨٣ — هذا البيت أول كلمة للحسين بن مطير بن مكل مولى بنى أسد بن خزيمة ، وهو من

مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية ، وكان شاعرا مقدما في القصيد والرجز ، فصيحاً ، مدح

بنى أمية وبنى العباس ، وكان نزيها ، وكلامه يشبه مذهب الأعراب وأهل البادية ، وقال العيني

في بيت الشاهد « وأنشده تعلق في أماليه » اه ، وبعد بيت الشاهد قوله :

فَحُبُّكَ بَلَوَى غَيْرَ أَنْ لَا يَسُوءَنِي وَإِنْ كَانَ بَلَوَى أَنَّنِي لَكَ مُبْغِضٌ

فَوَاكِبِدِي مِنْ لَوْعَةِ الْبَيْنِ كَلَّمَا ذَكَرْتُ ، وَمِنْ رَفْضِ الْهُوَى حِينَ يَرَفُضُ

(وَفِي جَمِيعًا) أى : جميع هذه الأفعال ، حتى « ليس » و « مادام » ( تَوَسَّطَ الْخَبْرَ )  
 بينها وبين الاسم ( أَجْزُ ) إجماعاً ، نحو « وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ » وقراءة حمزة  
 وحفص « لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا » بنصب البر ، وقوله :  
 ١٨٤ — سَلِي، إِنْ جَهَلْتِ ، النَّاسَ عَنَّا وَعَنَّهُمْ فَلَيْسَ سَاءَ — واءِ عَالِمٌ وَجَهْلٌ

اللفظة : « قضى الله » حكم أو قدر « أسماء » اسم محبوبته ، قيل : منقول إلى العامية من أسماء  
 جمع اسم في نحو قوله تعالى : ( إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ ) وقيل : بل هي  
 منقولة عن الوصف ، وأصلها وسماء ، صفة من الوسامة ، فقلبت الواو المفتوحة همزة ؛ كما قلبت في  
 أناة ، وأصلها وناة من الونى وهو الفتور ، والمذهب الثانى أرجح ؛ لأن النقل عن الوصف أ أكثر  
 من النقل عن الجمع ؛ فلا يحمل على الأقل ما أمكن حمله على الأكثر « يغمض » مضارع أغمض  
 ومعناه أطبق جفنيه « مغمض » اسم فاعل من أغمض السابق ، والجملة كناية عن الموت وانتهاء  
 الحياة ؛ لأن هذه الحالة إيمان تكون عند الموت « لوعة البين » البين : هو الفراق والابتعاد ،  
 ولوعته : حرقة وآلامه « رفض الهوى » هو تركه أو تفريقه الأحبة ، وعلى هذين فهو مصدر  
 مضاف إلى فاعله ، وتقول : رفضت الشيء أرفضه — من بابى نصر وضرب — إذا تركته ورفضته  
 المعنى : لقد جرى في مقدور الله سبحانه أن أظلل على حبك يا أسماء حتى الموت

الإعراب : « قضى الله » فعل وفاعل « يا » حرف نداء « أسماء » منادى مبنى على الضم  
 في محل نصب « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن « لست » فعل ماض ناقص ، وناء  
 المتكلم اسمه « زائلا » خبر ليس ، وهو اسم فاعل مأخوذ من « زال » الناقصة فيحتاج إلى اسم  
 وخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وجملة « ليس » واسمها وخبرها في محل رفع خبر « أن » المخففة  
 من الثقيلة « أحبك » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والكاف ضمير الخطاب مفعول ،  
 والجملة في محل نصب خبر « زائلا » السابق « حتى » حرف غاية وجر « يغمض » فعل مضارع  
 منصوب بأن المقدرة بعد حتى « الجفن » مفعول به ليغمض تقدم على الفاعل « مغمض » فاعل  
 يغمض ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور يتعلق بقوله « أحب »  
 الشاهر فيه : قوله « زائلا أحبك » حيث عمل قوله « زائلا » — وهو اسم فاعل مأخوذ من  
 فعل ناقص كما قدمنا — عمل فعله الذى هو « زال » ؛ فرفع الاسم ، وهو الضمير المستتر فيه ،  
 ونصب الخبر ، وهو الجملة من الفعل وفاعله ومفعوله ، وقد تداخل في هذا البيت ثلاثة نواسخ :  
 الأول « أن » المخففة من الثقيلة ، والثانى « ليس » ، والثالث « زائلا » ، وقد عرفت مما أسلفنا  
 لك معمولى كل واحد من هذه الثلاثة

١٨٤ — البيت للسموعل بن عادياء اليهودى ؛ مضرب المثل في الوفاء ، من قصيدة لامية

مشهورة ، ومطلعها :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدَنْسْ مِنَ اللَّوْمِ عَرِضُهُ      فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ  
وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمًا      فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلٌ

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَأَيُّمْنَا مَشْهُورَةٌ فِي عَادُونَا      لَهَا غُرْرٌ مَعْرُوفَةٌ وَحُجُولٌ  
وَأَسْيَافُنَا فِي كُلِّ شَرْقٍ وَمَغْرِبٍ      بِهَا مِنْ قِرَاعِ الدَّارِعِينَ فُلُولٌ  
مُعَوَّدَةٌ أَنْ لَا تُسَلَّ نِصَالُهَا      فَتُعَمَّدَ حَتَّى يُسْتَبَاحَ قَتِيلٌ  
سَلَى إِنْ جَهَلَتْ ... ..      ... .. البيت ، وبعده :

فَإِنَّ بَنِي الدِّيَانِ قُطِبُ لِقَوْمِهِمْ      تَدُورُ رَحَاهُمْ حَوْلَهَا وَحُجُولٌ

اللفظة : « يدنس » : الدنس - بفتح الدال والنون - الوسخ والقذر ، وأصله في الحسيات ، والمراد هنا الدنس المعنوي ، وتقول : دنس الثوب يدنس - من باب طرب - إذا توسخ « اللؤم » بضم فسكون - هو اسم جامع للخصال الدنيئة ومقايح الصفات « رداء » استعاره هنا للخصلة من الخصال ، أى : إذا نظف عرض المرء ولم يتصف بصفة من الصفات الدنيئة فإن له بعد ذلك أن يتصف بما شاء « ضميمها » - بفتح الضاد وسكون الياء - هو الظلم « غرر » بضم الغين المعجمة وفتح الراء - جمع غرة ، وأصله البياض الذى يكون في جبهة الفرس ، ويقال لكل مشهر معروف لا يخفى : غرة « حجول » بضم الحاء المهملة - جمع حجل - بفتح فسكون أو بكسر فسكون - وأصله القيد أو الخيال ، ثم استعمل في البياض الذى يكون في قوائم الفرس ، أوفى ثلاث منها ، أوفى رجليه ، قلّ أو أكثر ؛ بعد أن لا يجاوز الأرساغ ولا يجاوز الركبتين والعرقوبين ، وإنما سمي بذلك لأن هذه مواضع الخلاخيل والقيود ، ويقال : فرس محجل - بزنة اسم المفعول - ويقال أيضا : قد حجلت قوائمه - بالبناء للجھول مشدد العين - « قراع » بكسر القاف - الضراب ، مصدر قراع « الدارعين » لابسى الدروع « فلول » بضم الفاء - جمع فل - بفتحها - وهو ثمل وتكسر في حدّ السيف ، ويقال : تفالت مضارب السيف ، إذا تكسرت « معودة ... إلخ » القبيل : جماعة الناس إذا كانوا من آباء شتى ، فإذا كانوا من أب واحد فهم قبيلة ، يريد أن سيوفهم قد اعتادت منهم أنهم إذا جردوها من أعماقها فلن تعود إليها حتى يكتب لهم النصر فيستباح بها حتى الأبطال « قطب لقومهم » أراد أن عشيرته ذوو السيادة على قومهم ، وأصل القطب حديدية في الطباق الأسفل من الرحا يدور عليها الطباق الأعلى فتحفظه من أن يجاوز موضعه ، ومنه سماوا قطب السماء لما يدور عليه الفلك ، واستعير للسيد الذى تدور عليه مصالح قومه وإليه يرجعون في مهامهم الإعراب : « سلى » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وياء المخاطبة فاعله « إن » شرطية

وقوله :

١٨٥ — لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْعَصَةً لِدَانَتُهُ بِأَدِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْمَهْرَمِ

« جهلت » فعل ماض فعل الشرط ، وتاء الخطاب فاعله ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وجملة الشرط وجوابه لاجل لها اعتراضية بين الفعل ومفعوله « الناس » مفعول به لسلي « عنا » جار ومجرور متعلق بسلي « وعنهم » جار ومجرور معطوف على السابق « فليس » فعل ماض ناقص « سواء » بالنصب خبر ليس تقدم على اسمه « عالم » اسم ليس « وجهول » معطوف عليه الشاهر فيه : قوله « ليس سواء عالم وجهول » حيث تقدم خبر ليس - وهو « سواء » - على اسمه الذي هو قوله « عالم » وما عطف عليه

وهذا التقديم جائز عند العلماء كافة في غير ليس ودام ؛ لأنه مسموع عن العرب في هذا البيت وما أشبهه كقول ابن أحمر (وقد تقدم شرحه في ص ٣٣٧ من هذا الجزء) :

بِتَيْهَاءٍ قَفَرٍ وَالْمَطِيِّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا بِيُوضَهَا

وكقول حسان بن ثابت الأنصاري :

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرَاجِحًا عَسَلٌ وَمَاءٌ

وقد ادعى الشارح رحمه الله الإجماع على جواز تقديم خبر ليس على اسمها ، وأنكر على صاحب الإرشاد نقله الخلاف في تقديم خبرها على اسمها ، وهذا ليس بصحيح أصلا ، فإن الخلاف واقع بين العلماء في هذه المسألة منذ القديم ، ومن منع توسط خبر ليس ابن درستويه ، كما نص عليه ابن هشام وأبو حيان ، ولكن الشارح هنا معذور ؛ فقد سبقه بحكاية الإجماع ابن مالك رحمه الله ؛ فهو مقلد له في هذا ، انظر قول صاحب الهمع : « ومنعه (أى التوسط) بعضهم في ليس تشبيها بما ، وهو محجوج بالسماع ، والخلاف في ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه ، ولم يظفر به ابن مالك حكى فيها الإجماع على الجواز تبعا للفارسي وابن الدهان وابن عصفور » اه ، ونقل صاحب الهمع أيضا أن الكوفيين منعوا توسط خبر كان وأخواتها لأن في أخبارهن ضمير الاسم ، والذي يظهر لي أنه أخذه من منعهم تقدم خبر المبتدأ عليه ، وليس له نص صريح في منع توسط أخبار كان وأخواتها بخصوصه ، بل كلام ابن الأثير صريح في أنهم أجازوا توسط أخبار كان وأخواتها مع منعهم تقدم الخبر على مبتدئه ، وقد قدمنا لك في شرح الشاهد رقم (١٥٣) هذه المسألة وفيها ذلك ، فارجع إليها هناك

١٨٥ — لم أقف على نسبة هذا الشاهد لقائل معين

اللفظ : « طيب » بكسر الطاء - هو اللذة أو ما تحبه النفس وترتاح إليه « منغصة » اسم مفعول من التنغيص ، وهو التكدير ، ويقال : نعص فلان عيش فلان ، إذا كثره « ادكار » بتشديد



الدال مكسورة - وأصله اذتكار : قلبت تاء الافعال دالا مهملة ، ثم قلبت الدال المعجمة دالا ، ثم أدغمت الدال في الدال ، ومنه قوله تعالى : ( وَأَدَّ كَرَّ بَعْدَ أُمَمَةٍ )

المعنى : لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيع فيها العيش مادام يتذكر أيام الهرم التي تجيئه بأسقامها وأوجاعها ولا ينسى أنه مقبل على الموت لا محالة

الإعراب : « لا » نافية للجنس « طيب » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب « للعيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « ما » مصدرية ظرفية « دامت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « منغصة » خبر دام تقدم على اسمه « لداته » اسم دام ، والهاء ضمير العيش مضاف إليه « بادكار » جار ومجرور متعلق بمنغصة « الموت » مضاف إلى اذكار من إضافة المصدر لمفعوله « والهرم » معطوف على الموت

الشاهد في : قوله « مادامت منغصة لداته » حيث تقدم خبر دام - وهو قوله « منغصة » - على اسمها - وهو قوله « لداته » - كما تبين ذلك في إعراب البيت وهذا التقديم جائز عند عامة علماء العربية ، إلا ابن معط ؛ فإنه منع ذلك في هذا الفعل خاصة كما نصّ على ذلك في ألفيته حيث يقول ( ص ٣٥ ) :

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُقَدَّمَ الْخَبَرُ عَلَى اسْمِ مَا دَامَ ، وَجَازَ فِي الْآخَرَ

قال العلامة الصبان في توجيه مذهبه : « ولعله ( يعني ابن معط ) يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدرى » اه

وقد ردّ العلماء مذهب إليه ابن معط بثلاثة أدلة ( الأول ) أن الإجماع منعقد على جواز التوسط في دام ؛ فلا يجوز له أن يخرق هذا الإجماع ( الثاني ) أن دام كسائر أخواتها في العمل فتعطي حكمهن ( الثالث ) أن النص العربي قد جاء بتوسيط خبرها ؛ فلا تسوغ مخالفته ، والقول بما يخالفه مردود على صاحبه

ونقول : أما الدليل الأول فهو حجر على العقل أن يفكر ، وإلزام لمن معه الدليل بأن يرى ما يراه من لادليل معه ، وهو تحكم ، وأما الدليل الثاني فهو قياس فاسد ؛ لأن من شرط القياس انتفاء الفوارق بين المقيس والمقيس عليه ، وههنا لم تنتف الفوارق ، ألا ترى أن « دام » مشروط في عملها أن تسبقها « ما » المصدرية الظرفية دون سائر أخواتها ، وقد اختلف العلماء في وجوب الترتيب بين معمولات الحرف المصدرى ؛ فالترمه قوم ، وأجاز آخرون مخالفته بشرط أن لا يتقدم على الحرف شيء منها ، وأما الدليل الثالث فإنه يحتمل غير ما ذهبتم إليه ، أفليس يجوز لنا أن نعرب « لداته » نائب فاعل لمنغصة لكونه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول ، ويكون في « دام » ضمير مستتر هو اسمه ، وعلى هذا لا يكون في البيت دليل على جواز توسط خبر دام بينها وبين اسمها ، وهذا الضمير المستتر إن عاد على « لداته » كان من باب التنازع في السببي المرفوع وإعمال ثاني العاملين المتنازعين والإضمار في أولهما ، وإن عاد إلى « العيش » لم يكن من

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : منع ابن مُعْطٍ تَوْشِطَ خَيْرٍ « مادام » وَهُوَ وَهْمٌ ؛ إذ لم يقل به غيره ، ونقل صاحب الإرشاد خلافاً في جواز توسط خبر « ليس » ، والصواب ما ذكرته .  
 الثاني : محل جواز توسط الخبر مالم يعرض ما يوجب ذلك ، أو يمنعه ؛ فمن الموجب أن يكون الاسم مضافاً إلى ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو « كَانَ غُلَامَ هِنْدٍ بَعْلَهَا » ، و « لَيْسَ فِي نِوَالِكَ الدِّيَارِ أَهْلَهَا » ؛ لما عرفت ، ومن المانع خوف اللبس ، نحو « كَانَ صَاحِبِي عَدُوِّي » واقتران الخبر بالإلا ، نحو « وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَامَّةً » وأن يكون في الخبر ضمير يعود على شيء في الاسم ، نحو « كَانَ غُلَامَ هِنْدٍ مُبَغِضَهَا » ؛ لما عرفت أيضاً

(وَكُلُّهُ) أَي : كل العرب ، أو النحاة (سَبَقَهُ) أَي : سبق الخبر (دَامَ حَظْرَهُ) أَي مَنَعَ ، سَبَقُ : مصدر نصب يحظر مضاف إلى فاعله ، و « دام » في موضع النصب بالمفعولية ؛ والمراد أنهم أجمعوا على منع تقديم خبر « دام » عليها ، وهذا تحته صورتان : الأولى أن يتقدم على « ما » ، ودعوى الإجماع على منعها مسلمة ، والأخرى أي يتقدم على « دام » وحدها ، ويتأخر عن « ما » ، وفي دعوى الإجماع على منعها نظر ؛ لأن المنع معلل بملتين : إحداهما عدم تصرفها ، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعاً باتفاق ؛ بدليل اختلافهم في ليس ، مع الإجماع على عدم تصرفها ، والأخرى أن « ما » موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته ، وهذا أيضاً مختلف فيه . وقد

باب النزاع ، فإن قلت : فاعيش مذكر ، فلماذا ألحق تاء التأنيت بدام ؟ قلت : أعاد الضمير إليه مؤنثاً لتأويله بالحياة ، وعلى هذين الوجهين يسقط الاستدلال بالبيت على ما ذهبتم إليه ، وأيضاً فإن مما يبطل احتجاجكم بالبيت أنه يلزم على إعرابكم محذور ، وهو أن يفصل بين العامل - وهو قوله « منغصة » - وبين معموله - وهو قوله « بادكار » المتعلق به في إعرابكم - بأجنبي من العامل - وهو قوله « لداته » - فإننا نجزم على الراجح بأنه لا عمل لمنغصة على هذا الإعراب في لداته ، لكن لو ذهبنا إلى أن « لداته » نائب فاعل لمنغصة لم يكن أجنبياً منه ؛ لأن له فيه عملاً ؛ فيكون من الفصل بين العامل والمعمول بمعمول آخر ، وهو جائز إجماعاً

ومما استشهد به الجمهور لهذه المسألة قول الآخر :

مَا دَامَ حَافِظُ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهُوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَافِعًا أَبَدًا

فقد قدم خبر « دام » وهو قوله « حافظ سري » على اسمه وهو قوله « من وثقت به » ، ويجرى فيه الاحتمال السابق ؛ فيقال : إن « من وثقت به » فاعل بحافظ سري ، وإن اسم « دام » ضمير مستتر يعود إلى « من وثقت » ، وهو من باب النزاع وإعمال الثاني ؛ فيغتفر فيه عود الضمير إلى المتأخر

أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته ؛ إذا كان غير عامل ، كما المصدرية ، لكن الصورة الأولى أقرب إلى كلامه ، أشعر بذلك قوله : ( كَذَلِكَ سَبَقُ خَيْرٍ مَا النَّافِيَةِ ) أى : كما منعوا أن يسبق الخبر « ما » المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما النافية ( فَجِيءَ بِهَا مَتَلُوَّةً لَا تَالِيَةَ ) أى : متبوعة لاتابعة ؛ لأن لها الصدر ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون مادخلت عليه يشترط في عمله تقدم النفي كزال ، أو لا ككان ، فلا تقول « قَائِمًا مَا كَانَ زَيْدٌ » ، ولا « قَاعِدًا مَا زَالَ عَمْرٌو » ، قال في شرح الكافية : وكلاهما جائز عند الكوفيين ، لأن « ما » عندهم لا يلزم تصديرها ، ووافق ابن كيسان البصريين في « ما كان » ونحوه ، وخالفهم في « ما زال » ونحوه ؛ لأن نفيها إيجاب

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أفهم كلامه أنه إذا كان النفي بغير « ما » يجوز التقديم ، نحو « قَائِمًا لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ » و « قَاعِدًا لَمْ يَكُنْ عَمْرٌو » قال في شرح الكافية : عند الجميع ، واستدل له بقول الشاعر :

١٨٦ — وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

١٨٦ — البيت للمعلوط القريني

اللفظ : « رج » فعل أمر من الترجية ، وهى الأمل ، يريد توقع منه الخير وأمله فيه « ما » هى الظرفية التى بمعنى المدة « على السن - إلخ » يريد أنه كلما كبر زاد خيرا الإعراب : « رج » فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا « الفتى » مفعول به لرج « للخير » جار ومجرور متعلق برج « ما » مصدرية ظرفية « إن » زائدة بعد ما المصدرية لشبهها بما النافية فى اللفظ « رأيت » فعل وفاعل ومفعول « على السن » جار ومجرور متعلق بقوله « يزيد » الآتى ، وتعليق العيني إياه بقوله خيرا مما لا يظهر له وجه عندى « خيرا » مفعول مقدم لقوله « يزيد » الآتى « لا » نافية « ي زال » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « يزيد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب خبر ي زال

الشاهد فيه : قوله « على السن خيرا لا يزال يزيد » حيث قدم معمول خبر لا يزال - وهو قوله « خيرا » - على لا يزال ، وأنت خير بأن تقديم العمول يؤذن بجواز تقديم العامل ، من جهة أن الأصل فى العمول أن يكون بعد عامله ، فإذا وقع فى موقع كان ذلك آية ؛ ودليلا على أن عامله يصح أن يقع فيه قبله

أراد: لا يزال يزيدُ على السن خَيْرًا ، فقدم معمول الخبر — وهو « خَيْرًا » — على الخبر — وهو « يزيدُ » — مع النفي بلا، وتقديمُ الم معمول يؤذِنُ بجواز تقديم العامل غالبًا ، لكنه حكى في التسهيل الخلاف عن الفراء ، قلت : ومن شواهد الصريحة قوله :

١٨٧ — مَهْ عَادِلِي فَهَأَمَّا لَنْ أْبْرَحَا مِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

فإن قلت : فلماذا اكتفيت في الاستدلال بقوله « خيرا » وهلا استدلت معه بقوله « على السن » فإنه كما ذهبت إليه معمول لقوله « يزيد » الذي هو خبر لا يزال ؟ قلت : لأن قوله « على السن » جار ومجرور ، وهو مما يتوسع فيه ويستباح من أجله ما لا يستباح مع غيره ، فالاستشهاد به لا يجدى

وفي هذا البيت ردّ على من زعم أن خبر الناسخ المنفي بأى حرف من حروف النفي لا يجوز أن يتقدم عليه ، ومن هؤلاء الفراء ، وستعرف في شرح الشاهد الآتى تفصيل الأقوال في هذه المسألة ١٨٧ — لم أقف على نسبة هذا البيت لقائل

اللفظة : « مه » قال ابن منظور : « ومه : زجر ونهى ، ومه : كلمة بنيت على السكون ، وهو اسم سمي به الفعل ، معناه اكفف ؛ لأنه زجر ، فإن وصلت نونت ، وفي الحديث : فقالت الرحم مه ، هذا مقام العائذ بك ؛ وقيل : هو زجر مصروف إلى المستعاذ منه ، وهو القاطع ، لا إلى المستعاذ به تبارك وتعالى ، وقد تكرّر في الحديث ذكر مه ، وهو اسم مبنى على السكون بمعنى اسكت ، ومهمه بالرجل : زجره وقال له مه ، قال بعض النحويين : أما قولهم مه إذا نونت فكأنك قلت ازجرا ، وإذا لم تنون فكأنك قلت ازجرا ؛ فصار التنوين علم التنكير ، وتركه علم التعريف « انتهى « عادلي » العادل : هو من يلوّمك ويعنفك على حبك « هأما » اسم فاعل من هام بهم هيا — بفتح فسكون — وهيانا — بفتحات — إذا عشق وأحب

الإعراب : « مه » اسم فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنت « عادلي » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه « فهأما » خبر « أبرح » الناقص مقدّما عليه « لن » حرف نفي ونصب واستقبال « أبرحا » فعل مضارع ناقص منصوب بـ لن ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بمثل » جار ومجرور متعلق بهأم ، ومثل مضاف إليه محذوف لدلالة ما بعده ، والتقدير : بمثل شمس الضحى أو أحسن إلخ « أو » عاطفة « أحسن » معطوف على مثل « من شمس » جار ومجرور متعلق بأحسن ، وشمس مضاف ، و « الضحى » مضاف إليه الشاهد فيه : قوله « فهأما لن أبرحا » حيث قدّم خبر « أبرح » — وهو قوله « هأما » —

عليه ، مع كون « أبرح » منفيا بلن ؛ فدل ذلك على أنه يجوز أن يتقدم خبر الفعل الناسخ المنفي إذا كان حرف النفي غير « ما » ، وهذا ما اختاره ابن مالك رحمه الله ، وهو مذهب البصريين من النحاة

وحاصل الخلاف بين العلماء في هذه المسألة أن نقول : إن الفعل الناسخ إما أن يكون منفيا ، وإما أن يكون موجبا ، فإن كان منفيا فإما أن يكون النفي شرطا في عمله كزال ، وإما أن لا يكون النفي شرطا له ككان ، ومن جهة أخرى إما أن يكون النافي هو « ما » أو غيرها من حروف النفي فإن كان الفعل موجبا فقد نصّ البصريون على جواز تقديم خبره عليه ، والظاهر من تعليل الكوفيين في « مزال » وأخواته أنهم يجزونه أيضا ؛ فيكون تقديم خبر الموجب جائزا بالإجماع وأجمعوا على أنه يستثنى من ذلك « مادام » ؛ فلا يجوز تقدم خبرها على « ما » المصدرية ؛ لأن معمول صلة الحرف المصدرية لا يتقدم عليه

وإن كان الفعل الناسخ منفيا ، فإن كان مما لا يشترط في عمله النفي ككان فإن كان النافي « ما » فالبصريون على المنع ، والكوفيون على الجواز ، والخلاف بينهم في هذا مبني على خلاف آخر في أن « ما » النافية هل يجب تصديرها أولا ؟ فالبصريون أوجبوا لها الصدارة ؛ فلم يجزوا تقديم خبر المنفي بها عليها ، والكوفيون لم يوجبوا لها الصدارة ؛ فأجازوا تقدم خبر المنفي بها عليها ، وأجمع الفريغان على أنه إذا كان النافي غير « ما » من حروف النفي جاز تقديم الخبر عليه ، إلا أن المحقق الرضى جعل « إن » النافية بمنزلة « ما » ، وألحق جماعة « لم » و « لن » بما وإن كان الفعل منفيا ، وهو مما يشترط في عمله تقدم النفي ؛ ففيه ثلاثة أقوال ؛ أولها : جواز تقديم الخبر مطلقا ، وهو مذهب الكوفيين وابن كيسان ، والثاني : المنع مطلقا ، وهو مذهب الفراء ؛ والثالث : المنع إن كان حرف النفي « ما » والجواز إن كان النافي غيره ، وهو مذهب البصريين

وقد احتج الكوفيون بأن « مزال » إيجاب ، وذلك أن « زال » وحدها فيها معنى النفي ، فإذا دخلت عليها « ما » أو غيرها من حروف النفي فقد نفت نفيها ؛ فصار المعنى إيجابا ، وإذا كان كذلك صار « مزال » بمنزلة « كان » في أنه إيجاب ، فكما أن « كان » يجوز تقديم خبرها عليها نفسها فكذلك « مزال » ينبغى أن يجوز تقديم خبرها عليها ؛ والدليل على أن « مزال » إيجاب أنك لا تجدهم يقولون : مزال أحمد إلا مستقيم الأمر ، كما لا يقولون : كان أحمد إلا مستقيم الأمر ، ومنشأ هذا أن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب ، والكلام هنا موجب ، فكان يقتضى إجازة جواز تقديم الخبر كما يتقدم على كان ؛ وإما جواز الاستثناء إن لم نقل بإيجابه

وأجاب البصريون عن هذا بأن الكلام له جهتان : (الجهة الأولى) جهة اللفظ ، وهي النفي ، ومن أجلها منعنا التقديم ؛ إذا كان النافي مستوجبا للتصدير ، (والجهة الثانية) جهة المعنى ، وهي

الثاني: أفهم أيضا جَوَازَ تَوْشُّطِ الْخَبْرِ بَيْنَ « مَا » وَالنَّفْيِ بِهَا ، نَحْوَ « مَا قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ » وَ « مَا قَاعِدًا زَالَ عَمْرُو » وَمَنَعَهُ بَعْضُهُمْ ، وَالصَّحِيحُ الْجَوَازُ .

الثالث: قوله « كَذَاكَ » يَوْمَ أَنْ هَذَا الْمَنْعُ مَجْمَعٌ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ شَبَّهَ بِالْمَجْمَعِ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ التَّشْبِيهَ فِي أَصْلِ الْمَنْعِ دُونَ وَصْفِهِ ؛ لِمَا عَرَفْتَ مِنَ الْخِلَافِ

( وَمَنْعٌ سَبَقَ خَبْرٌ لَيْسَ اصْطَفَى ) مَنْعٌ : مُصَدَّرٌ رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، مُضَافٌ إِلَى مَفْعُولِهِ — وَهُوَ سَبَقَ — وَالْفَاعِلُ مَحْذُوفٌ ، وَسَبَقَ : مُصَدَّرٌ جَرٌّ بِالإِضَافَةِ مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ وَهُوَ خَبْرٌ ، وَلَيْسَ : فِي مَحَلِّ نَسْبٍ بِالْمَفْعُولِيَّةِ ، وَاصْطَفَى : جَمَلَةٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَبْرٍ الْمُبْتَدَأِ . وَالتَّقْدِيرُ : مَنْعٌ مَنْعٌ مَنْعٌ أَنْ يَسْبِقَ الْخَبْرُ لَيْسَ اصْطَفَى ، أَيْ : اخْتِيرَ

وَهُوَ رَأَى الْكُوفِيِّينَ ، وَالْمَبْرَدَ ، وَالسَّيرَافِيَّ ، وَالزَّجَاجَ ، وَابْنَ السَّرَاجِ ، وَالْجُرْجَانِيَّ ، وَأَبِي عَلِيٍّ فِي الْخَلْبِيَّاتِ ، وَأَكْثَرَ الْمُتَأَخِّرِينَ ؛ لِضَعْفِهَا بَعْدَ التَّنَصُّفِ ، وَشَبَّهَهَا بِمَا النَّافِيَّةُ .

وَحِجَّةٌ مِنْ أَجَازِ قَوْلِهِ تَعَالَى : « أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ » ؛ لِمَا عَلِمَ مِنْ أَنَّ تَقْدِيمَ الْعَمَلِ يُؤْذَنُ بِجَوَازِ تَقْدِيمِ الْعَامِلِ <sup>(١)</sup> ، وَأَجِيبُ بِأَنَّ مَعْمُولَ الْخَبْرِ هُنَا ظَرْفٌ ، وَالظَّرْفُ يَتَوَسَّعُ فِيهَا ، وَأَيْضًا فَإِنَّ « عَسَى » لَا يَتَقَدَّمُ خَبْرُهَا إِجْمَاعًا ، لِعَدَمِ تَنْصُرْفِهَا مَعَ عَدَمِ الْإِخْتِلَافِ

الإثبات ، ومن أجلها منعنا الاستثناء المفرغ

فإن قلت : فهلا عكستم الأمر ؛ فراعيتم المعنى وأجزتم تقدّم الخبر واللفظ وأجزتم الاستثناء المفرغ ؟

قلت : لا يجوز ذلك ؛ فإننا راعينا جهة اللفظ لأجل ما هو داخل في أحكام اللفظ ومن فروعه ، وراعينا جهة المعنى لأجل ما هو داخل في أحكام المعنى ومن فروعه ، أُلست ترى أن التقديم أمر راجع إلى اللفظ لا إلى المعنى ، ولما كان النفي موجودا في اللفظ حملنا الحكم اللفظي — وهو التقديم — عليه ؛ فلم نجزّه لوجود صورة النفي ، وأما الاستثناء فأمر راجع إلى المعنى ؛ لأنه ينظر فيه إلى عموم المستثنى منه وإخراج ما يراد إخراجُه من مفهومه ، فحملنا الاستثناء لأنه أمر معنوي على المعنى فنحنه ؛ لأن معنى الكلام إيجاب

هذا ، وبيت الشاهد حجة على الفراء الذي سوى بين سائر حروف النفي ومنع أن يتقدّم خبر العامل المنفي بأي حرف منها عليه

(١) وجهه أن « يوم » متعلق بقوله سبحانه (مصروفا) وقد تقدّم هذا المتعلق على ليس ، والعامل فيه هو خبرها ؛ فلما تقدّم معمول خبر ليس عليها في أفصح الكلام من غير ضرورة دلّ على أن الخبر يجوز تقدّمه ، لما ذكره الشارح من أن تقديم معمول يؤذن بجواز تقديم العامل

في فعليتها؛ فليس أولى بذلك، لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها .  
 ﴿ تنبيه ﴾ خبر في كلامه ممنون ليس مضافاً إلى ليس، كما عرفت، وإلا توالى خمس حركات،  
 وذلك ممنوع

(وَذُو تَمَامٍ) من أفعال هذا الباب، أي: التامُّ منها (مَا رَفَعَ يَكْتَفِي) أي: يستغنى  
 برفوعه عن منصوبه، كما هو الأصل في الأفعال، وهذا المرفوع فاعل صريح (وَمَا سِوَاهُ)  
 أي: ماسوى المكتفى برفوعه (نَاقِصٌ)؛ لافتقاره إلى المنصوب (وَالنَّقْصُ فِي قِتْيٍ) و(لَيْسَ)  
 و(زَالَ) ماضى يزال التي هي من أفعال الباب (دَائِمًا قُنِي)، فلا تستعمل هذه الثلاثة تامةً  
 بحال، وما سواها من أفعال الباب يستعمل ناقصاً وتاماً، نحو «مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ» أي: حَدَثَ  
 «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ» أي: حضر؛ وتأتى كان بمعنى كَفَلَ، وبمعنى عَزَلَ.. يقال:  
 كان فلان الصبي، إذا كفله، وكان الصوف، إذا غزله؛ ونحوه «فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ  
 تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ» أي: حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح «خَالِدِينَ فِيهَا  
 مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ» أي: ما بقيت، وكقوله:

١٨٨ — وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي الْعَاقِرِ الْأَرْمَدِ

١٨٨ — هذا البيت ثانی آیات قصیده دالیه ينسبها قوم لامریء القیس بن حجر الکندی،  
 يتوعد فيها بنی أسد قتلة أبيه، وليست فيما شرحه الوزير أبو بكر من شعره، ونسبها ابن دريد  
 لامریء القیس بن عانس بن المنذر، وهو شاعر أدرك الإسلام وأسلم، وأولها قوله:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِمْدِ وَبَاتَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرَقِدِ  
 وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ... .. البيت، وبعده:

وَذَلِكَ مِنْ نَبَأِ جَاءَنِي وَأُنْبِئْتُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ  
 وَلَوْ عَنْ نَنَّا غَيْرِهِ جَاءَنِي وَجُرْحُ اللِّسَانِ كَجُرْحِ الْيَدِ  
 لَقُلْتُ مِنَ الْقَوْلِ مَا لَازَا لُ يُؤْتِرُ عَنِّي يَدَ الْمُسْنَدِ

اللفظ: «الإمد» بكسر الهمزة وسكون التاء الثلاثة وكسر الميم - اسم موضع بعينه، وضبطه  
 ياقوت ولم يبينه، واستشهد عليه بهذا البيت، وبقول عامر بن الطفيل:

وَلَنْ تَعْدَرْتِ الْبِلَادُ بِأَهْلِهَا فَجَعَزُهَا نَبَاهُ أَوْ بِالْإِمْدِ

وقد ضبطه المجد الفيروزابادي بفتح الهمزة أو ضمها، وقال السيد المرتضى: ونقل فيه أنه بالثناة

الفوقية بدل الثلثة ، قال أبو رجاء : ويخطر ببالي أنه لم يرد هنا الموضع ، وإنما عنى ما ذكره ابن منظور بقوله : « قال أبو عمرو : يقال للرجل يسهر ليلته ساربا أو عاملا : فلان يجعل الليل إثمدا : أى يسهر ، وأشد أبو عمرو :

كَمِيشُ الْإِزَارِ يَجْعَلُ اللَّيْلَ إِثْمِدًا وَيَقْدُو عَلَيْنَا مُشْرِقًا غَيْرَ وَاجِمٍ

« الخلى » الرجل الذى خلا من المموم وبواعثها « العائر » القذى فى العين ، وهو اسم كالكاهل والغارب ، وقيل : العائر الرمد ، وقيل : العائر بئر يكون فى جفن العين الأسفل ، وليس مصدرا ولا اسم فاعل ، وقال الليث : العائر : غمصة تمض العين كأنما وقع فيها قذى ، وهو العوار - بضم العين وتشديد الواو - أيضا « نبأ » هو الخبر وزنا ومعنى ، أو خاص بنى الشأن من الأخبار « أبى الأسود » اسم رجل ، قيل : هو ظالم بن عمرو من بنى الجون آكل المرار ، وهو ابن عم امرئ القيس ، ويقال : إن امرأ القيس رثاه فى هذه الأبيات ، وكان قد بلغه خبر موته ، قاله العيفى ، ولا أراه يتفق مع باقى أبيات القصيدة « ثنا » بفتح النون والثاء مقصورا - ما أخبرت به عن الرجل من خير أو شر « وجرح اللسان كجرح اليد » يريد أن فلتت اللسان ربما أصابت المقتل كما يصيبه الجرح باليد « يؤثر » يروى وينقل « يد المسند » هو بمعنى يد الدهر وأيد الدهر

الإعراب : « وبات » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى ضمائر الخطاب فى البيت السابق ، على طريق الالتفات ، وكان الأصل أن يقول : وبات وبات لك ، إذا أراد أن يجرى على ستن البيت السابق « وباتت » فعل ماض ، والثاء للتأنيث « له » جار ومجرور متعلق ببات « ليلة » فاعل باتت « كليلة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة « ذى العائر » مركب إضافى صدره مجرور بالإضافة إلى ليلة « الأرمدة » صفة لذى العائر ، فإن فسرت العائر بالرمد فهى صفة مؤكدة

الشاهد فيه : قوله « وبات وباتت له ليلة » حيث استعمل « بات » فى الموضعين تامة بمعنى دخل فى البيت ، ويقال منه : بات يبيت وبيات يبتوتة ، وقال ابن كيسان : « بات : يجوز أن يجرى مجرى نام ، ويجوز أن يجرى مجرى كان » اه ، ومراده أنها تأتى تامة كنام ، وناقصة ككان . وفى أول أبيات القصيدة شاهد لذلك أيضا ، وهو قوله « وبات الخلى » ومعناه نام ، وهو فى ذلك واضح . والعجيب أن العلامة الصبان رحمه الله يقول : « الشاهد فى بات الأولى لأنها التامة ، بخلاف الثانية ، فإنها الناقصة بمعنى صار : اسمها ليلة ، وخبرها الجار والمجرور ، بناء على مذهب الزمخشري أنها تأتى بمعنى صار » اه ، وكيف يذهب إلى هذا بعد أن سمع الشارح العلامة ينقل له عن الناظم فى شرح الكافية قوله « وزعم الزمخشري أن بات ترد أيضا بمعنى صار ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه »



وقالوا: « بَاتَ بِالْقَوْمِ » أى: نزل بهم ليلاً، ونحو: ظَلَّ الْيَوْمُ ، أى: دام ظله ، وأضحينا: أى دخلنا فى الضحى ، ومنه قوله :

١٨٩ — \* إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا \*

١٨٩ — هذا عجز بيت لعبد الواسع بن أسامة ، صدره :

\* وَمِنْ فَعْلَاتِي أَنَّنِي حَسَنُ الْقَرَى \*

اللفظة : « فَعْلَاتِي » بفتحات - جمع فعلة - بفتح فسكون - وهى المرة الواحدة من الفعل « القرى » بكسر القاف مكسورا - إكرام الضيف « الليلة الشهباء » المجذبة الباردة « أضحى جليدها » دخل فى وقت الضحى ، وهو ارتفاع الشمس ، ومراده أن جليد هذه الليلة قد طال مكثه واستمر بقاؤه حتى دخل هذا الوقت ، وكنى بذلك عن شدته وكثرته ؛ لأنه لو كان قليلا خفيفا لذاب عند ظهور النهار ولم يبق إلى هذا الوقت ، وذلك مبالغة فى وصف الليلة بالبرد الشديد ، ووقت الشتاء عندهم هو وقت الجذب والحاجة

المعنى : يصف نفسه بالكرم وأنه حسن القرى للأضياف فى وقت عزة الطعام واشتداد العسرة وجذب الناس ، وهو الوقت الذى يرض فيه

الإعراب : « من فَعْلَاتِي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أننى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « حسن القرى » خبر أن ، ومضاف إليه ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مبتدأ واجب التأخير ؛ لما علمت فى باب الابتداء « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « الليلة » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، تقديره : إذا اشتدت الليلة مثلا « الشهباء » صفة ليلية ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جرّ باضافة إذا إليها « أضحى » فعل ماض « جليدها » فاعل أضحى ، وها : مضاف إليه ، وجملة أضحى وفاعله لا محل لها مفسرة ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا اشتدت الليلة الشهباء فإن من فَعْلَاتِي حسن إكرامى الضيوف ، مثلا

الشاهد فيه : قوله « أضحى جليدها » حيث استعمل فيه « أضحى » تاما بمعنى دخل فى وقت الضحى ، ولهذا اكتفى بالمرفوع وهو فاعله ، ولم يحتج إلى منصوب ، قال جار الله : « وأصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معان : أحدها أن تقرن مضمون الجملة بالأوقات الخاصة التى هى الصباح والمساء والضحى على طريقة كان ، والثانى : أن تفيد معنى الدخول فى هذه الأوقات كأظهر وأعمت وهى فى هذا الوجه تامة يسكت على مرفوعها ، قال عبد الواسع بن أسامة :

\* ومن فَعْلَاتِي ... البيت \* الثالث : أن تكون بمعنى صار كقولك : أصبح زيد غنيا

وأمسى فقيرا ، وقال عدى :

ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ فَأَلَوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالْدَّبُورُ

أى : بقى جليدها حتى أضحى ، أى : دخل فى الضحى ، ويقال : صار فلان الشئ ،  
بمعنى ضمّه إليه <sup>(١)</sup> ، وصرت إلى زيد : تحوّلتُ إليه . وقالوا : برّح الخفاء <sup>(٢)</sup> ، وانفك الشئ ،  
بمعنى انفصل ، وبمعنى خلص

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما قيّدتُ زال بماضى يزال للاحتراز عن ماضى يزِيل ؛ فإنه فعل  
تام متعد معناه ماز ، يقولون : زِلْ ضَانِكَ عن معرك ، أى : مِرْ بَعْضَهَا من بعض ، ومصدره  
الزَيْلُ ، ومن ماضى يزُول ؛ فإنه فعل تام قاصر معناه الانتقال ، ومنه قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ  
يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا » ومصدره الزَوَالُ

الثانى : إذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا » جازأن تكون كان ناقصة ؛ فقائما خبرها ، وأن  
تكون تامة ؛ فيكون حالا من فاعلها ، وإذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ » وجب أن تكون ناقصة ؛  
لامتناع وقوع الحال معرفة

(وَلَا يَلِي الْعَامِلَ) أى : كان وأخواتها (مَعْمُولُ الْخَبَرِ) مطلقا عند جمهور البصريين ،  
سواء تقدم الخبر على الاسم ، نحو : كَانَ طَعَامُكَ آكَلًا زَيْدًا ، خلافا لابن السراج والفارسي  
وابن عصفور ، أم لم يتقدم ، نحو : كَانَ طَعَامُكَ زَيْدًا آكَلًا ، وأجازه الكوفيون مطلقا ،  
تمسكا بقوله :

١٩٠ - قَنَافِدُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا

(١) من ذلك قوله سبحانه وتعالى : ( فَخَذُوا مِنْهُ مِنَ الطَّيْرِ فَصُرُوهُنَّ إِيَّاكَ ) وتقول :  
صاره يصوره ، فهو واوى العين ، بخلاف صار الناقصة ؛ فان مضارعه يصير ، وهو يأتى العين  
(٢) من ذلك قول حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه يخاطب أبا سفيان :  
أَلَا أُنَبِّغُ أَبَا سُفْيَانَ عَنِّي مَغْلُغَةً فَقَدَّ بَرِحَ الْخَفَاءُ  
وقول عنتر بن شداد العبسى :

مَنْ كَانَ يَجْحَدُنِي فَقَدَّ بَرِحَ الْخَفَاءُ مَا كُنْتُ أُكْتَمُهُ عَنِ الرَّقْبَاءِ

١٩٠ - هذا البيت من قصيدة للفرزدق يهجو فيها عبد القيس وجريرا ، وهى من قصائد  
النقائض ، وأولها قوله :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفَقَةَ شَوْرَتِ بِهَا يَدَا قَابِسٍ أَلْوَى بِهَا ثُمَّ أَحْمَدَا

أَعْدَ نَظْرًا يَا عَبْدَ فَيْسٍ فَرَبِّمَا      أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا  
حِمَارُ كَلْبِيِّينَ لَمْ يَشْهَدُوا بِهِ      رَهَانًا وَلَمْ يُلْفَوْا عَلَى الْخَيْلِ رُودَا  
عَسَى أَنْ يُعِيدَ الْمُوقِدُ النَّارَ فَالْتَمَسُ      بَعِينِكَ نَارَ الْمُصْطَلِي حَيْثُ أَوْقَدَا

اللفظة : « قنفاذ » جمع قنفذ - بضم القاف وسكون النون ، وفتح الفاء أوضعها ، وبالذال المعجمة أوالدال المهملة - وهو حيوان معروف ، يضرب به المثل في سرى الليل ، يقال : أسرى من قنفذ « هداجون » ويروى في مكانه « دراجون » وكلاهما جمع لصيغة المبالغة ، أما الهداجون فمأخوذ من الهدج - بفتح الهاء وسكون الدال - وهو السير السريع ، وباب فعله كضرب ، وأما الدراجون فمأخوذ من قولهم : درج الصبي والشيخ - من باب دخل - إذا تقارب خطوها « عطية » هو أبو جرير

المعنى : يذم هؤلاء بأنهم يشبهون القنفاذ في كثرة السير ليلا للسرقة أو الفجور ، وبأن عطية أبا جرير هو الذي عودهم ذلك وعلمهموه

الإعراب : « قنفاذ » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هم قنفاذ « هداجون » صفة لقنفاذ « حول » ظرف مكان متعلق بقوله « هداجون » وهو مضاف ، و « بيوتهم » مركب إضافي مضاف إليه « بما » الباء جارة ، ومعناها السببية ، وما : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله « هداجون » أيضا « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير الشأن « إياهم » ضمير منفصل مفعول مقدم لقوله « عودا » في آخر البيت « عطية » مبتدأ « عودا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى عطية ، والألف للإطلاق ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول

وهذا أحد أعراب في هذا البيت على مذهب البصريين ، وستعرف في بيان الاستشهاد أعراب أخرى

الشاهد فيه : قوله « كان إياهم عطية عودا » ؛ فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن « عطية » اسم كان ، وجملة « عودا » في محل نصب خبر كان ، وقوله « إياهم » مفعول به لعود ، وزعموا أن هذا دليل على أنه يجوز أن يلي الفعل الناقص ، الذي هو كان في هذا البيت ، معمول خبره ، وهو هنا قوله « إياهم »

وقد منع البصريون هذه المقالة بأنه لا دليل عليها من كلام العرب ، ومنعوا أن يكون هذا البيت دليلا ؛ لأنه يحتمل وجوها أخرى من الإعراب غير الذي استند الكوفيون إليه الوجه الأول : ما ذكرناه في إعراب البيت

وُخْرِجَ عَلَى زِيَادَةِ كَانٍ ، أَوْ إِضْمَارِ اسْمٍ مُرَادٍ بِهِ الشَّأْنُ ، أَوْ رَاجِعٍ إِلَى « مَا » ، وَعَلَيْهِمْ  
فِعْطِيَّةٌ مُبْتَدَأٌ ، وَقِيلَ : ضُرُورَةٌ ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ مُتَعَيِّنٌ فِي قَوْلِهِ :

١٩١ — بَاتَتْ فُوَادِيَّ ذَاتُ الْحَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِنْ حُمِّ لِي عَيْشٌ مِّنَ الْعَجَبِ

الوجه الثاني : أن يكون اسم « كان » ضميراً مستتراً عائداً إلى « ما » الموصولة ، و « عطية »  
مبتدأ ، وجملة « عوداً » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره خبر كان  
الوجه الثالث : اعتبار « كان » زائدة بين الموصول وصلته ، و « عطية » مبتدأ ، وجملة  
« عوداً » خبره ، وجملة المبتدأ وخبره لاجل لها صلة الموصول

فأنت ترى أن « عطية » في هذه الأوجه الثلاثة وقع مبتدأ لا اسماً لكان كما زعم الكوفيون  
فإن قلت : فقد سلمت أن استدلال الكوفيين بهذا البيت وما يشبهه ساقط لا يصح ، ولكني  
أرى البصريين قد تخلصوا من محذور فوقعوا في محذور آخر مثله ، إن لم يكن أشد منه ، وذلك أنا  
نعلم أن خبر المبتدأ إذا كان فعلاً لم يجوز أن يتقدم على مبتدئه ؛ لثلاث يتبس بالفاعل ، ونعلم أيضاً أن  
تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل ، وإذا تقرر هذا فنقول : إنكم جعلتم في هذه الأوجه جملة  
« عوداً » من الفعل وفاعله المستتر فيه خبر المبتدأ الذي هو « عطية » وقد تقدم معمول هذا  
الخبر الفعلي على المبتدأ ، وذلك المعمول هو قوله « إياهم » ؛ مع أن تقدم هذا الخبر على المبتدأ  
لا يجوز لما أسلفنا

فالجواب على هذا أن ننبهك إلى أمر غفلت عنه ، وهو أنا لم نمنع تقدم الخبر إذا كان فعلاً  
إلا مخافة أن يلتبس المبتدأ بالفاعل ، وفي تقدم المعمول لوجود لهذا اللبس ؛ فساغ تقدمه ، وانظر  
إلى قول ابن هشام : « وجاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو زيد  
ضرب عمرا ، وإن لم يجوز تقديم الخبر » اهـ

وقد التزم جماعة من العلماء أن يحكموا على كل ما جاء من الشواهد مخالفاً لمذهب البصريين  
في هذه المسألة بأنه شاذ ؛ لأنهم رأوا أن شيئاً من هذه التخريجات لا يتيسر في بعضها ، بل يتعين  
القول بشذوذها ، فأرادوا أن يجعلوها كلها بمنزلة واحدة من غير أن يتحجوا في التخريجات ، وفي  
عبارة الشارح ما يعطى من بعيد الميل إلى ذلك ، وسيتبين لك في شرح الشاهد الآتي ما يقنعك  
ويكفيك ، إن شاء الله تعالى

١٩١ — هذا البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين

اللفظة : « الحال » شامة سوداء في البدن ، وقيل : نكتة سوداء فيه ، وفي التهذيب :  
بثرة في الوجه تضرب إلى السواد ، وهذا هو المشهور على ألسنة الشعراء والأدباء ، والجمع خيلان  
- بكسر الخاء المعجمة - « سالبة » اسم فاعل من سلب الشيء - من باب نصر - إذا أخذه

واختلسه « حم » بالبناء للمجهول - أى قضى وقتراً ، ومثله أحمر الأمر - بالبناء للمجهول أيضاً - وقال البيهقي :

أَلَا يَا قَوْمِي كُلُّ مَا حَمَّ وَاقِعٌ وَلِلطَّيْرِ مَجْرَى وَالْجُنُوبِ مَصَارِعُ  
وتقول : حمه الله تعالى ، وأحمه - بالبناء للمعلوم فيهما - إذا قضاه وقتراً ، قال خباب بن غزى في الأول :

وَأَزْمِي بِنَفْسِي فِي فُرُوجِ كَثِيرَةٍ      وَلَيْسَ لِأَمْرِ حَمِّهِ اللَّهُ صَارِفُ  
وقال عمرو ذو الكلب الهذلي في الثاني :

أَحَمَّ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْ لِقَاءِ      أَحَادَ أَحَادَ فِي الشَّهْرِ الْخَلَالِ

الاعراب : « باتت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « فؤادى » مفعول به لقوله « سألته » الآتى تقديم عليه « ذات » اسم بات « الحال » مضاف إليه « سألته » خبر بات ، وفيه ضمير مستتر فاعله ، وأصل الكلام : باتت ذات الحال سألته فؤادى ، ففصل بين الفعل الناقص واسمه بمعمول الخبر ، على ماسيأتي إيضاحه ، وستعرف مافيه « فالعيش » يجوز أن تكون الفاء واقعة في جواب الشرط ، ويجوز أن تكون تفرعية ، والعيش : مبتدأ « إن » شرطية « حم » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، مبنى على الفتح في محل جزم « لى » جار ومجرور متعلق بحم « عيش » جعله العينى نائب فاعل لحم ، وفيه وضع الظاهر موضع الضمير ؛ ويجوز عندى أن يكون نائب فاعل « حم » ضميراً مستتراً فيه ، ويكون قوله « عيش » خبر المبتدأ مع ملاحظة وصفه بالجار والمجرور بعده الذى هو قوله « من العجب » ؛ لثلا يلزم عليه اتحاد المبتدأ والخبر لفظاً ومعنى وقوله « من العجب » هو جار ومجرور يتعلق بمحذوف خبر المبتدأ على الوجه الذى ذكره العينى ، ويتعلق بمحذوف صلة لعيش على الوجه الذى جوزناه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن حم لى عيش فالعيش عيش من العجب ، ويجوز أن تكون جملة المبتدأ والخبر نفسها هي جملة جواب الشرط

الشاهر فيه : قوله « باتت فؤادى ذات الحال سألته » حيث أولى فيه الفعل الناقص - وهو بات - مفعول خبره الذى هو « فؤادى »

وهذا البيت أقوى ما تمسك به الكوفيون على جواز إيلاء العامل معمول الخبر ، وذلك لأن ما ذكره الشارح رحمه الله من التوجيهات المبطلّة لاستشهادهم على هذه المسألة بالبيت السابق لا يجزى واحد منها فى هذا البيت ، وبيان هذا أن البصريين أمكنهم أن يدعوا فى بيت الفرزدق أن اسم « كان » ضمير الشأن ، أو ضمير مستتر ، وما بعد « كان » جملة من مبتدأ وخبر ، بسبب أن الخبر

وقوله :

١٩٢ - لَيْنٌ كَانَ سَلَمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مَغْرِيًّا لَقَدْ هَوَّنَ السَّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

في البيت السابق غير ظاهر الإعراب ؛ لكونه جملة ؛ فيجوز ادعاء أن محل هذه الجملة رفع أو نصب على ما يشتهون ، فأما في هذا البيت الذي معنا فلا يمكن ادعاء شيء من هذا ؛ لأن الخبر مفرد منصوب ، فهو متعين لأن يكون خبر الفعل الناقص ، فأما أن يكون ما ذهب إليه الكوفيون صحيحا ، وإما أن يكون هذا البيت ضرورة ، واختار البصريون الثاني ولكن بعض المتأخرين ذكر في هذا البيت احتمالا آخر يسقط به استدلال الكوفيين ؛ وهو أن يكون قوله « فؤادى » منادى بحرف نداء محذوف ؛ ومعمول الخبر محذوف أيضا ، وأصل الكلام : باتت يافؤادى ذات الحال سالبة إياك ، وفيه تكلف ظاهر ؛ وعبارة الشارح التي شرح بها هذا الموضوع هي في الأصل لابن هشام رحمه الله في شرح الشواهد ، حيث يقول : « وأما قول الشاعر : \* قنافذ هداجون . . . البيت \* فيجوز أن يكون اسم كان ضميرا مستترا فيها عائدا على ما للموصولة : أى بسبب الأمر الذي كان هو عطية عودهم إياه ، وجملة عطية عودهم خبر كان ، وحذف العائد لأنه ضمير منصوب ، ويجوز أيضا أن يكون عطية اسم كان وتقديم معمول الخبر للضرورة ، وهذا الجواب عندى أولى ؛ لاطراده في نحو قول الشاعر :

\* باتت فؤادى . . . . . البيت \* إذ الأصل باتت ذات الحال سالبة فؤادى ، ولا يجوز تقدير ذات مبتدأ ، لنصب سالبة » اهـ

١٩٢ - ولم أقف على نسبة هذا البيت أيضا

اللفظة : « سلمى » اسم امرأة « الصد » الإعراض ، والتولى ، وبابه مثل رد « مغريا » اسم فاعل من أغرى ، وتقول : أغرى محمد عليا بالجد ، إذا أولعه به وجعله حرا يصا عليه شديد الكلف به « هون » خفف ، ويسر « السلوان » التسلى والتصبر « التحلم » تكلف الحلم ليدركه ، بخلاف التحالم ، فإنه تكلف الحلم من غير رغبة في إدراكه

المعنى : إذا كان ما طرأ على من الشيب مغريا سلمى بالإعراض عنى فإني قد وجدت التسلى عنها أمرا سهلا بسبب ما أتكلفه من الحلم

الإعراب : « لئن » اللام موطنة للتقسم ، إن : شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم « سلمى » مفعول به لقوله مغريا الآتى ، وستعرف ما فيه « الشيب » اسم كان « بالصد » جار ومجرور متعلق بقوله « مغريا » أيضا « مغريا » خبر كان « لقد » اللام واقعة في جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « هون » فعل ماض « السلوان » مفعول به لهون « عنها » جار ومجرور متعلق بالسلوان « التحلم » فاعل هون

الشاهد فيه : قوله « كان سلمى الشيب مغريا » حيث ولى « كان » معمول خبرها - وهو

لظهور نصب الخبر. وأصل تركيب النظم: ولا يلي معمولُ الخبر العامل، فقدم المفعول — وهو العامل — وأخر الفاعل — وهو معمولُ الخبر — لمراعاة النظم، وليعود الضمير إلى أقرب مذكور من قوله: (إِلَّا إِذَا ظَرَفًا أُنِيَ) أى: معمولُ الخبر (أَوْ حَرَفَ جَرٍّ) مع مجروره؛ فإنه حينئذ يلى العامل اتفاقاً، نحو «كَانَ عِنْدَكَ — أَوْ فِي الدَّارِ — زَيْدٌ جَالِسًا، أَوْ جَالِسًا زَيْدٌ»: للتوسع في الظرف والمجرور

(وَمُضَمَّرَ الشَّانِ أَسْمَاءً أُنِيَ) في العامل (إِنْ وَقَعَ) شَيْءٌ مِنْ كَلَامِهِمْ (مُوهِمٌ) جَوَاز (مَا اسْتَبَانَ) لَكَ (أَنَّهُ امْتَنَعَ)، كما تقدم بيانه في قوله \* قنأفد هَدَّاجُون . . . البيت \* وقوله: ١٩٣ — فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مَعْرَسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقَى الْمَسَاكِينُ

قوله «سلمى» — إذ هو معمول للخبر النوى هو قوله «مغريا» ، وليس هذا المعمول ظرفاً ولا حرف جر حتى يعتفر فيه ذلك ، وهذا الإيلاء غير جائز عند البصريين ، وليس من الممكن ادعاء زيادة كان أو إضمار اسمها على أنه ضمير الشأن أو ضمير عائد على شيء تقدم في الكلام ؛ لأن ادعاء واحد من هذه الأمور يستلزم أن يكون ما بعد «كان» مبتدأ وخبراً ، وهذا لا يتيسر مع انتصاب الخبر ، ومن أجل هذا ذهب متقدمو البصريين إلى أن هذا البيت ضرورة من ضرورات الشعر وذهب بعض المتأخرين ممن انتصروا لمذهبهم إلى أن «سلمى» في البيت ليس مفعولاً به لقوله «مغريا» كإزعم الكوفيون ، بل هو منادى بحرف نداء محذوف ، ومعمول قوله «مغريا» محذوف أيضاً ، وأصل الكلام : لئن كان ياسلمى الشيب مغريا إياك بالصد — الخ فإن قلت : فالكلام إذن على الخطاب ، وقد كان من حقه أن يقول في تكملة البيت : لقد هون السالوان عنك التحلم

قلت : لاضير في الالتفات من الخطاب إلى الغيبة ، كقوله تعالى : (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَينَ بِهِمْ) وإذا احتمل الدليل هذا الوجه فقد بطل استدلال الكوفيين به على جواز إيلاء الفعل الناسخ معمول خبره من غير شذوذ ولا ضرورة ، لكن فيه تكافؤ ١٩٣ — البيت لحيد الأرقط ، وهو من شواهد سيديويه (ج ١ ص ٣٥ و ص ٣٧) وقبله قوله :

بَاتُوا وَجَلْتَنَا الصَّهْبَاءَ بَيْنَهُمْ كَانْ أَظْفَارَهُمْ فِيهَا السَّكَاكِينُ

اللفظ : «جلتنا» الجلة — بضم الجيم وتشديد اللام — وعاء يتخذ من الخوص يوضع فيه التمر يكثر فيها ، عربية معروفة ، قال الراجز :

إِذَا ضَرَبْتَ مُوقِرًا فَأَبْطُنْ لَهُ فَوْقَ قُصَايِرَاهُ وَنَحَّتْ الْجَلَّةُ

يعنى جملا عليه جملة فهو بها موقر ، يريد اضربه في بطنه تحت الجملة ، وجمع الجملة جمل - مثل  
غرفة وغرف - وجلال - بكسر الجيم وتخفيف اللام - قال الشاعر :

بَاتُوا يَعْمُونَ الْقَطِيعَاءَ جَارَهُمْ وَعِنْدَهُمُ الْبَرْقِيُّ فِي جُلَلٍ دُئِمِ

وقال آخر :

يَنْصَحُ بِالْبَوْلِ وَالْعَبَارِ عَلَى فَخْذَيْهِ نَصَحَ الْعَيْدِيَّةَ الْجُلَلَا

« الصبء » من صفات الجملة ، أراد أن لونها الصبء ، قال الأعمى : « الجملة : قفة التمر تتخذ من  
سعف النخل وليفه ، فلدلك وصفها بالصبء » اه « معرسهم » بضم الميم وفتح العين المهملة  
وتشديد الراء مفتوحة - موضع نزولهم ليلا ، مأخوذ من قولهم : عرّس تعريسا ، إذا نزل ليلا  
المعنى : يصف أضيافا نزلوا به فقراهم تمرا ، فيقول : لما أصبحوا ظهر على مكان نزولهم نوى  
التمر كومة عالية مرتفعة ، مع أنهم ما كانوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها ، بل كانوا يلقون بعض  
النوى ويا كانوا بعضا ، إشارة إلى كثرة ما قتم لهم منه وكثرة ما أكلوا

الإعراب : « فأصبحوا » فعل وقاعل « والنوى » الواو للحال ، النوى : مبتدأ « على »  
خبر المبتدأ « معرسهم » مركب إضافي صدره مجرور بالإضافة إلى عال ، والضمير مضاف إليه ،  
والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال صاحبه واو الجماعة الواقعة فاعلا لأصبح « وليس »  
فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير الشأن « كل » مفعول مقدم لقوله « تلقى » الآتى « النوى »  
مضاف إليه « تلقى » فعل مضارع ، فيه ضمير مستتر فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل في  
محل رفع خبر مقدم « المساكين » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر ليس ،  
وستعرف وجوها أخرى في إعراب البيت

الشاهد فيه : قوله « ليس كل النوى تلقى المساكين » حيث وقع فيه ما ظاهره إبلاء الفعل

الناقص - وهو « ليس » - معمول الخبر - وهو قوله « كل النوى » - إذ هو مفعول لتلقى ، مع  
أنه يحتمل أن يكون « تلقى » مع فاعله المستتر فيه خبرا وليس في محل نصب ، ويكون « المساكين »  
اسم ليس ؛ كما ذهب إلى هذا عامة الكوفيين

ولكن هذا الظاهر غير مراد ولا مرضى عن البصريين الذين لا يجيزون إبلاء معمول الخبر

للفعل الناسخ ، سواء أتقدم الخبر على المبتدأ كما في هذا البيت أم تأخر عنه كما في بيت الفرزدق  
السابق ، وهم يجعلون اسم « ليس » ضمير شأن محذوف ، ويجعلون ما بعد « ليس » ونحوها جملة  
من مبتدأ وخبر في محل نصب خبرا عن الفعل الناسخ ، كما عرفت في إعراب البيت

واعلم قبل كل شيء أن هذا البيت يروى برفع « كل » ونصبه ، ويروى قوله « تلقى » بياء

المضارعة وتأمها ، أما على رواية رفع « كل » سواء أكان « يلقى » بالتاء أم بالياء فلا شاهد في البيت



لما نحن فيه ، ولا إبهام لأمر غير جائز ؛ لأن « كل النوى » حينئذ اسم ليس ، و « يلقى » أو « تلقى » فعل مضارع ، و « المساكين » فاعله ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب خبر « ليس » ؛ غير أن الكلام على تقدير ضمير يربط جملة الخبر بالاسم ، وتقديره : وليس كل النوى يلقيه المساكين ، فحذف العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ ، ولا يذهب عليك أن « المساكين » جمع تكسير لمساكين فيجوز في فعله التذكير والتأنيث

أما على رواية نصب « كل » فإن كان الفعل « يلقى » بالياء تعين وجه واحد ، وهو أن يكون اسم « ليس » ضمير شأن محذوفاً ، وجملة « يلقى المساكين » في محل نصب خبر ليس ، ولا يجوز اعتبار « يلقى » مسنداً إلى ضمير مستتر عائد إلى المساكين حتى تكون الجملة من « يلقى » وفاعله خبر ليس ، و « المساكين » اسمها مؤخرًا ؛ لأنه لو أراد الشاعر ذلك لقال « وليس كل النوى يلقون المساكين »

أما على رواية نصب « كل النوى » و « تلقى » بالتاء فيحتمل وجهين : ذكرنا أحدهما في إعراب البيت ، وذكرنا الثاني في صدر بيان الاستشهاد

وإلى الأول ذهب جمهور البصريين وعلى رأسهم سيبويه رحمه الله ، قال (ج ١ ص ٣٥) « هذا باب الإضمار في ليس وكان ، كالإضمار في «إن» إذا قلت : إنه من يأتنا نأته ، وإنه أمة الله ذاهبة ، فمن ذلك قول بعض العرب : ليس خلق الله مثله ، فلولا أن فيه إضماراً لم يجوز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم ، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في « إنه » ؛ قال حميد الأرقط : فأصبحوا والنوى . . . البيت : فلو كان « كل » على « ليس » لم يكن فيه إلا الرفع في « كل » ، ولكنه انتصب على « تلقى » ، ولا يجوز أن تحمل « المساكين » على « ليس » وقد تقدمت جعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول ، وهذا لا يحسن » اه كلامه

وقوله « فلو كان كل على ليس لم يكن فيه إلا الرفع » . معناه أنه لو لم يكن في « ليس » ضمير الشأن لوجب أن يرتفع « كل » بها على أنه اسمها ، وتكون جملة « تلقى المساكين » في محل نصب خبرها ، ويحتاج الكلام إلى ضمير يربط جملة الخبر بالاسم ، وتقديره : ليس كل النوى تلقيه المساكين ، وحذف الهاء من الأخبار قبيل عنده ، فلا يحسن أن تقول « زيد ضربت » وأنت تريد « زيد ضربته »

وقوله « ولا يجوز أن تحمل المساكين على ليس » معناه أنه لا يجوز أن ترفع « المساكين » على أنه اسم ليس - وجملة « تلقى » مع فاعله المستتر خبر ليس مقدماً ، أى : كما ذهب إليه جمهور الكوفيين - وقد جعلت معمول « يلقى » متقدماً حتى ولى « ليس » وذلك أن « كان » وأخذوا بها لا يجوز أن يليها شيء يعمل فيه لفظاً أو محلاً ، هذا معنى كلامه

وقال الأعمى رحمه الله : « استشهد بيت حميد على الإضمار في ليس لأنها فعل ، وجعل الدليل

في رواية « تلتقى » بالتاء المثناة من فوق ، وبه احتج من أجاز ذلك مع تقديم الخبر ، وقال الجمهور : التقدير ليس هو ، أى الشأن ؛ وقد عرفت أنه إنما يقدر ضمير الشأن حيث أمكن تقديره ، ومن الدليل على صحة تقدير ضمير الشأن في « كان » قوله :

١٩٤ — إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٍ وَأَخْرُ مِنْهُ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

على ذلك إيلاءها المنصوب بغيرها ، وذلك لأن شرط العامل أن لا يفصل بينه وبين معموله بما لا يعمل فيه ؛ لئلا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي منه « انتهى مع إيضاح يسير والحاصل أن الكوفيين ذهبوا إلى أنه يجوز من غير ضرورة ولا شذوذ أن يحىء بعد « كان » وأخواتها معمول خبرها مطلقا ، وخصه بعضهم بما إذا تقدم الخبر على الاسم ، واستدلوا بأبيات منها بيت حميد هذا ، حيث زعموا أن « كل » مفعول « تلتقى » الذى هو مع فاعله المستتر خبر « ليس » و « المساكين » اسمها

وللبصريين أن يحيبوا بعدة أجوبة : الأول : ادعاء أن الرواية برفع « كل » على أنه اسم ليس ، الثانى : أن الرواية « يلقى » بإيلاء التحتية فيتعين رفع « المساكين » على أنه فاعل ، وإضمار ضمير الشأن في « ليس » بالإجماع ، الثالث : سلمنا أن الرواية بنصب « كل » وبالتاء في « تلتقى » لكن نمنع أن يكون « المساكين » اسم « ليس » ، بل اسمها ضمير شأن محذوف على ماسبق تفصيله

هذا ، واعلم أن ابن الناظم قد استشهد بهذا البيت لمذهب الكوفيين ، فأنكر عليه العيني ذلك ، قال : « وهذا وهم منه ؛ لأنه لو كان « المساكين » اسم « ليس » لقال « يلقون المساكين » كما تقول : قاموا الزيدون ، على أن الجملة خبر مقدم والاسم بعدها مبتدأ ، والبيت لم يرو إلا « يلقى المساكين » بإيلاء التحتية ، فاسم « ليس » في هذا البيت ضمير الشأن عند الكوفيين والبصريين جميعا » اهـ

ويقول أبو رجاء عفا الله عنه : وأنت تعلم بعد الذى أسلفنا إليك من الكلام ، و بعد ما نقلناه من قول سيبويه وترديده الوجوه المحتملة في هذا البيت - بعد هذا كله تعلم مقدار ما في كلام العيني من التحامل ، والذى حمله على هذا ادعاؤه أن البيت لم يرو إلا « يلقى المساكين » بإيلاء ، وهذه دعوى ينهار بنيتها بالرجوع إلى كتاب سيبويه ، بل بالرجوع إلى شرح ابن عقيل على الألفية ، وهو أحد الشروح التى شرح العيني نفسه شواهدا ؛ فاتهم نصوا على أنه يروى « تلتقى المساكين » وهى مساوية في التقدير لقوله « يلقون المساكين » التى تمنأها ، والله سبحانه الموفق والمهادى

١٩٤ — هذا البيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٣٦ ) وقد قال قبل إنشاده : « ومثل

ذلك في الإضمار قول العجير ، سمعناه ممن يوثق بعريته » انتهى ، وهو للعجير بن عبد الله السلولي ،

أحد الشعراء الإسلاميين المقلين ، من قصيدة أولها :

أَلِمَّا عَلَى دَارٍ لَزِيْبٍ قَدْ أَتَى      لَهَا بِاللَّوَى ذِي الْمَرْخِ صَيْفٌ وَمَرْبَعٌ  
وَقَوْلًا لَهَا قَدْ طَالَ مَا لَمْ تَكَلِّمِي      وَرَاعَكَ بِالغَيْبِ الْفُوَادُ الْمُرْوَعُ  
أَأَنْتِ الَّتِي أَوْدَعْتُكَ السَّرَّ وَأَنْتِ حَيٌّ      بِكَ الْخَوْنُ مَزَّاحٌ مِنْ الْقَوْمِ أَفْرَعُ  
إِذَا مَتَّ كَانَ النَّاسُ ... ..      ... البيت ، وبعده :

وَلَكِنْ سَتَّبَعِي خُطُوبٌ وَمَجْلِسٌ      وَشَعْتُ أَهِينُوا فِي الْمَجَالِسِ جُوعُ  
وَمُسْتَلْحِمٌ قَدْ صَكَّهُ الْقَوْمُ صَكَّةً      بُعِيدَ الْمَوَالِي نَيْلٌ مَا كَانُ يَمْنَعُ

اللفظة : « ألما » فعل أمر من الإلمام ، وهو النزول ، وتقول : ألم به ، أى : نزل به « اللوى » بكسر اللام مقصورا - أصله منقطع الرمل ، وخص به بعض الأماكن « ذى المرخ » أراد أنه ينبت فيه المرخ ، وهو شجر كثير الورى سريعه ، وقال أبو حنيفة : « المرخ من العشاء ، وهو يفرش ويطول في السماء حتى يستظل فيه ، وليس له ورق ولا شوك ، وينبت في شعب وفي خشب ، ومنه يكون الزناد الذى يقتدح به ، واحده مرخة ، وقول أبي جندب :

فَلَا تَحْسَبَنَّ جَارِي لَدَى ظِلِّ مَرْخَةٍ      وَلَا تَحْسَبِنَّهُ قَفَعٌ قَاعٍ بِرَقْرِ

خص المرخة لأنها قليلة الورق سخيفة الظل « اه ، و يروى في مكانه « ذى المرج » بالجيم بدل الحاء ، « مربع » بفتح الميم والباء بينهما راء ساكنة - مكان نزول القوم في زمن الربيع « الخون » بفتح الحاء وسكون الواو - هو الخيانة « أفرع » الأفرع : الكثير الشعر ، ضد الأصلع « مت » تروى بكسر الميم وبضمها ؛ فمن كسر الميم فقد جعله من باب علم تكفت وامت ، ومن ضمها فقد جعله من باب نصر كقلت وصنت ، ويقال فيه : مات يمات تكاف يخاف ، ومات يموت كصان يصون « صنفان » يروى في مكانه « نصفان » يريد أن الناس سيفترقون في شأنه فرقتين ؛ إحداهما تشمت به لكثرة ما أنزل في قلوبهم من الغيظ ، والأخرى ستنى عليه لكثرة مانالها من خيره « خطوب » جمع خطب - بفتح فسكون - وهو الأمر العظيم والنازلة من نوازل الدهر ، وأراد أنه سيبيكه الناس عند نزول الخطوب بهم ؛ لأنهم لا يجدون بعده من يدفعها عنهم ، وقد نحا هذا المنحى أبو فراس الحمداني في قوله :

\* وَفِي اللَّيْلَةِ الظُّلْمَاءِ يَفْتَقِدُ الْبَدْرُ \*

« مجلس » مكان الجالوس ، وأراد به الجالسين فيه ، أو أراد أن المجلس سيبيكه مجازا ؛ لأنه كان زعيمه المتصدر فيه وقد حرم منه ولم يجد عنه عوضا « شعث » بضم الشين وسكون العين - جمع

أشعث ، وأراد به الفقير ذا الحاجة ، أو الغريب المسافر ، والأول أقرب لوصفهم بالجوع « جوع »  
بضم الجيم وتشديد الواو مفتوحة - جمع جائع ، مثل صائم وصوم ونائم ونوم وراكع وركع  
« ومستلحم » هو المستلحم في القرابة والجوار « صكه » ضربه ، ومنه قوله تعالى : ( فَصَكَّتْ  
وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ )

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « مت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جرّ  
بإضافة إذا إليها « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير شأن محذوف « الناس » مبتدأ « صنفان »  
خبر المبتدأ ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر  
كان « شامت » بدل من قوله صنفان ، وقيل : إنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : صنف منهم  
شامت « وآخر » الواو عاطفة ، آخر : معطوف على شامت ، وقيل : مبتدأ ، وأصله أن يكون صفة  
لموصوف محذوف هو المبتدأ ، والتقدير : وصنف آخر - إلخ ، فلما حذف الموصوف أقام الصفة  
مقامه « مثنى » صفة لآخر على الأول ، وعلى الثاني هو خبر المبتدأ ، وهو مرفوع بالضمة المقدرة  
على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « بالذي » جار ومجرور متعلق بقوله مثنى « كنت »  
فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أصنع » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل  
والفاعل في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الذي ، والعائد إليه محذوف ،  
وتقدير الكلام : مثنى بالذي كنت أصنعه

الشاهد فيه : قوله « كان الناس صنفان » حيث أضر في « كان » ضمير الشأن والأمر ،  
وأخبر عنه بالجملة الاسمية بعده ، كما تبين في إعراب البيت

قال سيبويه ( ج ١ ص ٣٦ ) بعد إنشاد البيت : « أضر فيها ( أراد في كان ) وقال بعضهم :

كان أنت خير منه ، كأنه قال : إنه أنت خير منه ، ومثله : « كَادَ تَرِيغُ قُلُوبُ فَرِيْقٍ مِنْهُمْ »

وإنما جاز هذا التفسير لأن معناه كادت قلوب فريق منهم تريغ » اه

وقال الأعمى : « استشهد به على الإضمار في كان ، ولو لم يضم ل نصب الخبر فقال صنفين » اه

فإن قلت : فهلا ذهبت إلى أن « كان » هنا ملغاة لا عمل لها ، وأن الاسمين المرفوعين بعدها

مبتدأ وخبر

قلت : قد نقل مثل هذا عن الكسائي ، وواقفه عليه ابن الطراوة ، ولكن الجمهور على منع

إلغاء « كان » ، حتى أنكروا الفراء ورود الاسمين مرفوعين بعدها ، والصواب أن ذلك وارد في

الشعر العربي الموثوق بروايته ونسبته إلى أصحابه ، كما في بيت الشاهد ، وفي قول هشام أخي ذي الرمة ،

وهو من شواهد سيبويه أيضا :

(وَقَدْ تَزَادُ كَانٌ فِي حَشْوٍ) أى : بين شيئين ، وأكثر ما يكون ذلك بين « ما »  
وفعل التعجب (كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمٌ مَنْ تَقَدَّمَ) و « ما كان أحسن زيدا » ، وزيدت بين الصفة  
والموصوف في قوله :

١٩٥ — فِي غُرْفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجِبَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيِ كَانٍ مَشْكُورٍ

هِيَ الشَّفَاءُ لِذَاتِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولٌ

فقد وقع الاسمان مرفوعين بعد ليس - وهما قوله «شفاء الداء مبذول» - فلاحل لإنكار الفراء ذلك  
و بعد الاعتراف بوروده فالسكائي وابن الطراوة على أن الناسخ ملنى لاعمل له ، وجمهرة  
النحاة على أنه عامل ، واسمه ضمير الشأن ، والاسمان المرفوعان بعده جملة في محل نصب خبره ، وإنما  
احتملوا هذا التقدير ولم يجروا الأمر على ظاهره ليتطابق مع اللغة الفاشية على السنة العرب ؛ لأن  
الحمل على الكثير الغالب راجح كما علمت مرارا

فإن قلت : فإذا كان لا بد لك من إعمال الناسخ ؛ فاماذا لاتقول إن قوله « الناس » اسم  
« كان » وقوله « صنفان » خبره ، وأنه جاء به على لغة من يلزم المثني الألف في أحواله كلها ؛  
فيكون نصبه بفتحة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وتكفيينا مؤنة تقدير  
ضمير للشأن ؟

قلت : لاحل لهذا ؛ وأنه مردود بوجوه : (الأول) أنه إن تيسر في بيت العجير لوقوع الاسم  
الثاني المرفوع مثني فليس يتميسر في بيت هشام ، والتأويل الذي يجرى في محال كثيرة أولى من  
التأويل الذي يختص بموضع واحد ( الوجه الثاني ) أنك إن جعلت قوله « صنفان » خبرا  
لكان على نحو ما زعمت وجعلت قوله « شامت » بدلا منه ؛ لم يجز ؛ لأن الخبر منصوب تقديرا ،  
وهذا اللفظ مرفوع ، وإبدال المرفوع من المنصوب مما لا يسيغه كلام العرب ، ولو جعلت « شامت »  
خبر مبتدأ محذوف لكنت متكافئا من التقدير مثل ما تهرب منه ( الوجه الثالث ) أنا قد بينا لك  
في القول على إعراب المثني أن إلزامه الألف في أحواله كلها لغة قديمة لبعض العرب ، وأن بعض  
العلماء قد أنكروا ورودها ، والحمل على اللغة الكثيرة وعلى الأمر المتفق عليه أولى من الحمل على  
اللغة القليلة والأمر المختلف فيه

هذا ، وقد روى بيت الشاهد « كان الناس نصفين » ، وهي رواية الأغاني ، وعليها يسقط هذا  
هذا الحوار والجدل في هذا البيت

١٩٥ — لم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين ، وقد أنشده الفارسي وابن عصفور

اللفظة : « غرف » جمع غرفة - بضم العين وسكون الراء المعجمة - ومثله غرفات - بضم  
العين وضم الراء إتباعا ، أو بفتح الراء أو إسكانها تخفيفا - « العليا » السامية الرفيعة ، وهي بضم

العين مع القصر مؤنث الأعلى، والجمع على - بضم العين وفتح اللام - مثل أكبر وكبرى وكبر، فإذا فتحت العين مددت فقلت: علياء، قال ابن الأنباري: والضم مع القصر أكثر استعمالاً، وأصل العلياء السماء ورأس الجبل، ثم استعمل في كل مكان عال وفي الفعلة العالية الإعراب: «في غرف» جار ومجرور يحتمل أن يكون له متعلق في كلام سابق على البيت، فإن لم يكن فهو متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هم كائنون في غرف «الجنة» مضاف إليه «التي» اسم موصول صفة للمضاف، أو للمضاف إليه «وجبت» فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر، والجملة لا محل لها صلة الموصول «لهم» جار ومجرور متعلق بوجوب «هناك» ظرف مكان متعلق بوجوب أيضاً «بسي» جار ومجرور متعلق بوجوب أيضاً «كان» زائدة «مشكور» صفة لسي

الشاعر في: قوله «بسي كان مشكور» حيث زاد «كان» بين الموصوف - وهو قوله «سي» - وصفته التي هي قوله «مشكور» كما بان ذلك في إعراب البيت واعلم أن هنا أربعة أسئلة الأول: مامعنى زيادتها؟ والثاني: هل هي عند زيادتها دالة على شيء أولاً؟ والثالث: مامواضع زيادتها؟ والرابع: هل تنقاس زيادتها أولاً

فأما عن السؤال الأول فأكثر العلماء على أن معنى زيادتها عدم اختلال المعنى بسقوطها، ثم اختلفوا في هل تعمل شيئاً أولاً؟ فذهب الفارسي والمحققون إلى أنها لا تعمل رفعاً ولا نصباً، ونسب هذا إلى الجمهور، واختاره ابن مالك، وهو الصحيح، وذهب قوم منهم السيرافي والضميرى إلى أنها تعمل الرفع ولا تعمل نصباً، ومرفوعها إن ظهر معها بأن كان اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً فهو الذي يطلبه، وإن لم يظهر فهو ضمير مستتر عائد إلى المصدر المفهوم منها؛ فكان الزائدة على الأول قسم برأسه مغاير للناقصة وللتامة، وهي على الرأي الثاني داخلة في قسم التامة تسكتفي بمرفوع؛ وقال الجوهري في الصحاح: «كان إذا جعلته عبارة عما مضى من الزمان احتاج إلى خبر؛ لأنه دل على الزمان فقط، تقول: كان زيد عالماً؛ وإذا جعلته عبارة عن حدوث الشيء ووقوعه استغنى عن الخبر؛ لأنه دل على معنى وزمان؛ تقول: كان الأمر، وأنا أعرفه مذ كان: أي مذ خلق، وقال الشاعر (هو مقاس العائدى)

فَدَى لِبَنِي ذَهْلٍ بِنِ شَيْبَانَ نَأَقِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْهَبُ

وقد تقع زائدة للتوكيد، كقولك: زيد كان منطلق، ومعناه زيد منطلق، قال الله تعالى: (وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا) وقال الهذلي:

وَكَنتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ أَشْمَرُ حَتَّى يَنْصَفَ السَّاقَ مِزْرِي

وإنما يخبر عن حاله، وليس يخبر عما مضى من فعله «اه؛ فجعل الناقصة دالة على الزمان الماضي

وجعل منه سيبويه قول الفرزدق :

١٩٦ - فَكَيْفَ إِذَا مَرَّرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرانِ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

دون الحدث ، وجعل التامة دالة على الزمان والحدث جميعا ، وجعل الزائدة غير دالة على شيء منهما ، وإنما يؤتى بها للتوكيد ، ولكنه جعلها عاملة الرفع والنصب ، كما في الآية التي ذكرها . وقال ابن بري : « كان تجيء بمعنى مضى وتقضى ، وهى التامة ، وتأتى بمعنى اتصال الزمان من غير انقطاع ، وهى الناقصة ، ويعبر عنها بالزائدة أيضا ؛ وتأتى بمعنى يكون فى المستقبل من الزمان ، وتسكون بمعنى الحدوث والوقوع » اه ، وفيه خلاف لما عليه جمهرة النحاة فتأمله

وأما عن السؤال الثانى فأكثر العلماء على أن الإجماع منعقد على عدم دلالتها على الحدث ، واستشكل العلامة الصبان دعوى الإجماع على هذا بأنه لا يعقل بالنسبة إلى من ذهبوا إلى أنها رافعة من جهة أنها حينئذ مسندة إلى مرفوعها ، والإسناد إنما مرجعه إلى ما فى المسند من الدلالة على الحدث ، وأما دلالتها على الزمان فالجمهور على أنها باقية على دلالتها على الزمان الماضى ، ومن أجل هذا أكثر زيادتها بين « ما » التعجبية وفعل التعجب ؛ لأنه مساوٍ للدلالة على المضى ، والمحقق الرضى على أن الزائدة لاتدل على الزمان ، وإنما زيادتها لمجرد التوكيد ، ولزمه أن يدعى أن الواقعة بين « ما » وفعل التعجب ليست زائدة ، بل هى شبيهة بالزائدة ؛ لأنه يسلم دلالتها على الزمن فى هذا الموضع ، وهو محل

وأما عن الثالث فقد تعرض الشارح لبيانه ، وأكثر العلماء على أنها إنما تزداد بين المسند والمسند إليه ، سواء أكان مبتدأ وخبرا ، كما فى حديث « أول نبي كان آدم » ومنه زيادتها بين « ما » وفعل التعجب ، أو كان فعلا وفاعله أو نائبه ، كما فى « لم ير كان مثلهم »  
وأما عن السؤال الرابع فأكثر من قرأت له على أنها لاتنقاس إلا بين « ما » وفعل التعجب ، ولو جعلوه عاما بالمسند والمسند إليه لكان وجهها ، وزعم ابن عصفور أن زيادة « كان » لاتنقاس ، وإنما سبيلها الشعر ، وهو خلاف الرضى عند العلماء

١٩٦ - البيت من قصيدة للفرزدق يمدح فيها هشام بن عبد الملك ، وهجا فيها جريرا ،

وأولها :

أَلَسْتُمْ عَائِجِينَ بِنَا لَعْنَا نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ  
فَقَالُوا : إِنْ عَرَضْتَ فَأَغْنِ عَنَّا دُمُوعًا غَيْرَ رَاقِيَةِ السَّجَامِ  
فَكَيْفَ إِذَا مَرَّرْتُ ... .. ... البيت ، وبعده :  
أَكْفَيْفَ عُبْرَةَ الْعَيْنَيْنِ مِنِّي وَمَا بَعْدَ الْمَدَامِعِ مِنْ مَلَامِ

اللفظة : « عائجين » جمع عائج ، وهو اسم فاعل مأخوذ من قولهم : عجت البعير أعوجه ، إذا عطفت رأسه بالزمام « بنا » الباء بمعنى مع « لعنا » أراد « لعلنا » وعن بتشديد النون لغة فى

لعلّ ، وأصل لعنا لعننا بثلاث نونات حذفت الثانية منهما تخفيفا وأبقى اثنتين إحداهما ضمير التكلم المعظم نفسه أو معه غيره والأخرى النون الأولى من لعن « العرصات » بفتح العين والراء - جمع عرصاة - بفتح فسكون - وعرصاة الدار : ساحتها ، وهي البقعة الواسعة التي ليس فيها بناء ، وسميت بذلك لأن الصبيان يعرضون فيها ، أي : يلعبون ويمرحون « إن عرضت » يروى في مكانه « إن فعلت » وعرضت معناه مررت أو أتيت العروض وهو مكة والمدينة وماحولهما « فأغن عننا » فأجزىء ، ونب منابنا « دموعا » أصله بدموع ، فلما حذفت الباء نصب « راقئة » ساكنة ، وهو اسم فاعل من قولهم : رقا الدمع ، إذا سكن « السجام » السيلان ، وهو مصدر قولهم : سجم الدمع سجاما وسجوما ، إذا سال « أ كففك » أحبس ، وأمنع « عبرة » دعة « ملام » روى في مكانه « لمام » بكسر اللام بعدها ميم ، وفيه بعد

الإعراب : « فكيف » اسم استفهام مبنى على الفتح في محل نصب ، حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير : كيف أكون ، مثلا « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « مررت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « بدار » جار ومجرور متعلق بمرّ « قوم » مضاف إليه « وجيران » معطوف على قوم « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوم ، وستعرف إعرابات أخرى في بيان الشاهد « كانوا » فعل وفاعل « كرام » صفة ثانية لقوم الشاهد فيه : قوله « وجيران لنا كانوا كرام » حيث زاد « كان » بين الموصوف - وهو قوله « جيران » - وصفته - وهي قوله « كرام » - مع أن « كان » قد انصل به ضمير منفصل فاعله

وهذا رأى سيبويه وشيخه الخليل ، قال سيبويه ( ج ١ ص ٢٨٩ ) : « وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا ، على إلغاء كان ، وشبهه بقول الشاعر \* وجيران لنا ... إلخ \* » اه وقال الأعمى : « الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيدا وتبيينا للمعنى المضى ، والتقدير : وجيران لنا كرام كانوا كذلك » اه

وقد ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد إلى منع زيادة « كان » في هذا البيت ، ورأى أنها إنما تزداد إذا كانت مجردة لا اسم لها ولا خبر ، وخرج البيت على أن « كان » ناقصة ، والواو اسمها ، وقوله « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرها مقدّما عليها وللعلماء في البيت تحجرات كثيرة جمعها ابن هشام في قوله : « قيل : إن لنا خير مقدم ، ثم اختلف على قولين : أحدهما : أنه خبر مبتدأ والأصل لنا هم ، ثم زيدت كان بينهما فصار الكلام لنا كان هم ، ثم وصل الضمير إصلاحا للفظ لأنه لا يصح وقوعه منفصلا إلى جانب فعل غير مشتغل بمعمول ، والثاني : أنه خبر لكان وأنها ناقصة ، وهو قول المبرّد وجماعة ، وعليه فالجملة صفة لجيران تقدّمت على الصفة المفردة ، والأكثر تقديم المفردة ، وقيل : لنا صفة لجيران ، ثم اختلفوا على



ورُدَّ ذلك عليه ؛ لكونها رافعة للضمير ، وليس ذلك مانعا من زيادتها ، كما لم يمنع من إلقاء ظنَّ عند توسطها أو تأخرها إسنادها إلى الفاعل . وبين العاطف والمعطوف عليه ، كقوله :

١٩٧- فِي لُجَّةِ غَمْرَتِ أَبَاكَ بِجُورِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانِ وَالْإِسْلَامِ

قولين : أحدهما أن كان تامة ، والضمير فاعل ، وردَّ بأنه لافائدة في الكلام على هذا القول ، والثاني أنها زائدة ، ثم اختلف في الاعتذار عن الضمير على قولين : أحدهما أن الزيادة لا تمنع العمل في الضمير ، كما لم يمنع إلقاء ظن عملها في الفاعل مطلقا ، والثاني : أن الأصل كان هم ، على أن الضمير توكيد للضمير المستتر في لنا وكان زائدة بين المؤكد والمؤكد ، ثم وصل الضمير بكان إصلاحا للفظ « انتهى كلامه مع تصرف قليل ، ولك في هذا الكفاية

١٩٧ - هذا البيت من قصيدة للفرزدق هجا فيها جريرا ، وقبله :

قَالَ ابْنُ صَابِغَةَ الزُّرُوبِ لِقَوْمِهِ	لَا أَسْتَطِيعُ رَوَايَةَ الْأَعْلَامِ
قَالَتْ مُجَاوِبُهُ الْمَرَاغَةَ أُمَّهُ	قَدَرُمْتُ ، وَبَلَّ أَيْبِيكَ ، غَيْرَ مَرَامِ
وَوَجَدْتَ قَوْمَكَ فَتَقَوُّوا مِنْ قَوْمِهِمْ	عَيْنِيكَ عِنْدَ مَكَارِمِ الْأَقْوَامِ
صَعَّرْتَ دِلَاؤُهُمْ فَمَا مَلَأُوا بِهَا	حَوْضًا وَلَا شَهَدُوا غَدَاةَ زِحَامِ
أَشْبَهْتَ أُمَّكَ إِذْ تَعَارَضُ دَارِمًا	بِأَدَقَّةِ مُتَقَاعِسِينَ لِثَامِ
وَحَسِبْتَ بَحْرَ بَنِي كَلَيْبٍ مُصَدِّرًا	فَعَرِفْتَ حِينَ وَقَعْتَ فِي الْقَمَقَامِ

اللفظة : « الزُّرُوبِ » جمع زرب - بفتح الزاي وسكون المهملة - وهو موضع الغنم ومثله الزربية ، وكفى بصبغها عن أنها راعية أو عاملة ، وهم يعبرون بذلك في نساءهم « أشبهت أمك » يريد أن عقله ضعيف ، وأنه ناقص التفكير فاسد الرأي ، فأشبهه في هذا كله أمه حين يفاخر بكليب - وهو رهط جرير - دارما الذي هو فخذ شريف من بني تميم « أدقة » جمع دقيق ، وأراد به الضعيف الضئيل « متقاعسين » جمع متقاعس ، وهو المتأخر عن المجد والشرف المتقاعد عن إدراك المعالي « لثام » جمع لثيم « وحسبت بحر بني كليب » يروى في مكانه « وحسبت حبل بني كليب » والمعنى إنك ظننت أن بني كليب ينجونك مما قد وقعت فيه حين تعرّضت لي ، ومصدر - بضم الميم وسكون الصاد وكسر الدال - اسم فاعل من قولك : أصدرته ، إذا رجعت « القمقام » البحر « في لجة غمرت أباك » يروى في مكانه « في حومة غمرت أباك » واللجة : معظم الماء ، والحومة : مثله ، قال شارح المناقضات : حومة الماء : مجتمعه ومعظمه ، وهو بدل من قوله « في القمقام » وقوله « غمرت » معناه غطت « الجاهلية » الزمان الذي قبل إشراق شمس الإسلام ، وسمى بذلك لأن الجهل كان سائدا فيه ، ووربما أطلق هذا اللفظ على ما قبل فتح مكة

وبين « نِعَمَ » وفاعلها ، كقوله :

١٩٨ — وَلَبِستُ سِرْبَالِ الشَّبَابِ أزوْرَهَا وَلَنِعمَ كَانَ شَيْبَةً الْمُحْتَالِ

الإعراب : « في لجة » جار ومجرور بدل من الجار والمجرور المتعلق بوقعت في البيت السابق وهو قوله « في القمقام » ، وهو بدل بعض من كل « غمرت » فعل ماض والتاء للتأنيث « أباك » مفعول به ، وضمير المخاطب مضاف إليه « يحورها » فاعل غمرت ، وها : مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة للجة « في الجاهلية » جار ومجرور متعلق بغمرت « كان » زائدة « والإسلام » معطوف على الجاهلية

الشاهد فيه : قوله « في الجاهلية كان والإسلام » حيث زاد « كان » بين المعطوف عليه - وهو قوله « الجاهلية » - والمعطوف - وهو قوله « والإسلام » - ولا عمل لكان في البيت في شيء ، كما هو ظاهر

وقد استدلّ الرضى بهذا البيت على أن « كان » الزائدة لاتدلّ على الزمان الماضي ، وهو مثل الذي ذكرناه لك عن الجوهري في شرح الشاهد (١٩٥) ، ووجه الاستدلال من البيت أن المراد ثبوت الغمر في زمن الجاهلية وفي زمن الإسلام ، وليس المراد أنه كان في الجاهلية ثم انقطع كما هو مدلول كان على الجمهور ؛ لأن المعطوف ينافي ذلك ، هكذا قال قوم منهم البغدادي في توجيه استدلال الرضى

ونقول : لاشك أن المراد ثبوت الغمر الواقع على آباء جرير ، كما هو ظاهر البيت ، وهذا إنما كان فيما مضى من قبله ، سواء أكان في الجاهلية أم كان في زمن الإسلام قبل أن يبلغ زمنه ، وبعد هذا نقول : إن الجمهور - وإن ذكروا أن الزائدة تدل على الزمان الماضي لم يقصدوا أنها تدل البتة على الانقطاع أيضا ، بل يجوز أن يكون مدلولها الزمان الماضي المتصل بالزمان الحاضر ، كما في العاملة في نحو : ( وَكَانَ اللهُ قَوِيًّا عَزِيْزًا ، وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيْرًا ) وكلام ابن عصفور صريح في أن « كان » في هذا البيت دالة على الزمان الماضي ، وهذا واضح إن شاء الله

١٩٨ — لم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين

اللفظ : « سربال » بكسر السين وسكون الراء - أصله القميص ، ومنه قوله تعالى : (سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ) ويطلق على الدرع أيضا ، ومنه قوله تعالى : (وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمُ بَأْسَكُمْ) وقال كعب :

شُمُ القَرَانِيْنَ ، أَبْطَالُ ، لَبُوسُهُمْ مِنْ نَسْجِ دَاوُدَ فِي الْهَيْجَا سَرَابِيْلُ

وأراد الشاعر في بيت الشاهد بسربال الشباب الأحوال الدالة على القوّة وميعة السنّ وأنها شملته كما يشمل السربال لابسه ، وذلك كما أراد أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضی الله عنه من السربال الخلافة في قوله : « لَأَخْلَعُ سِرْبَالًا سَرَبَلْنِيهِ اللهُ تَعَالَى » قال ابن منظور : « السربال :

ومن زيادتها بين جُزءى الجملة قول بعض العرب<sup>(١)</sup> : « وَوَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشُبِ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلَهُمْ » . نعم شدت زيادتها بين الجار والمجرور ، كقوله :  
 ١٩٩ - سَرَاةُ بِنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ

القميص ، وكنى به عن الخلافة « اه « شيبية » بفتح الشين - الاسم من قولك : شبّ الغلام يشبّ شبابا وشبوبا وشبيبا ، إذا بلغ الفتاة والقوة ، وقيل : الشيبية خلاف الشيب « المحتال » أراد به نفسه ، فوضع الظاهر موضع المضمرة ليصل به آل الواجبة هنا لأنه مع المضاف فاعل « نعم » ؛ إذ كان الأصل أن يقول : ولنعم كان شيبتي

المعنى : يقول : إنني جملة ظاهري وأظهرت قوة الشباب وفتاه لأزور هذه المحبوبة ، ثم تمدح بشبابه الماضي فبين أنه حين كان شابا كان شبابه نعم الشباب  
 الإعراب : « لبست » فعل وفاعل « سربال » مفعول به « الشباب » مضاف إليه « أزورها » فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه ، وها : مفعوله ، والجملة في محل نصب على الحال من فاعل لبس « لنعم » اللام موطئة للقسم ، نعم : فعل ماض جامد دال على المدح « كان » زائدة « شيبية » فاعل نعم « المحتال » مضاف إليه ، والجملة لا محل لها جواب القسم  
 الساهر في : قوله « نعم كان شيبية المحتال » حيث زاد « كان » بين « نعم » وفاعلها على ماتبين في إعراب البيت

وتقول : هذا البيت مما يقطع به على أن كان الزائدة تدلّ على الزمان الماضي ، وذلك أنك تعلم أن « نعم » التي لإنشاء المدح لا تدل على زمان ولا حدث ، والمقصود من هذا البيت أن تمدح بما كان عليه في زمان شبابه من النضارة والقوة ، وليس المراد أنه تمدح بحالة المتصنعة التي تكلفها والتي هو عليها ، كما قد يخطر ذلك ببعض الأذهان

(١) قائله هو قيس بن غالب البدرى ، وفاطمة بنت الخرشب : من بني أعمار بن بغيض بن ريث ابن غطفان ، وأولادها : هم أنس الفوارس ، وعمارة الوهاب ، وقيس الحفاظ ، وربيعة الكامل ، وأبوهم زياد العبسي . وكان كل واحد منهم نادرة أقرانه شجاعة وبسالة ورفعة شأن  
 ١٩٩ - لم أفف لهذا البيت على نسبة ، ولا وجدت له سابقا ولا لاحقا ، مع شهرته وتداوله .  
 وقد أنشده الفراء ، وتتابع العلماء على إنشاده من بعده

اللفظة : « سراة » بفتح السين - قيل : هو جمع سرى ، وقيل : هو اسم جمع له ، ورجح السهيلي أنه مفرد ، والسرى : الشريف العظيم ، وقيل : السراة بضم السين جمع سار كقضاة وغزاة ورماة في جمع قاض وغاز ورام « تسامى » أصله تتسامى - بتاءين - فحذف إحداها ، ومعناه من السمو وهو الرفعة والعلو « المسومة » يروى في مكانه « المظهمة » وها بزنة اسم المفعول ، والمسومة : التي جعلت لها سومة - بضم السين - وهي العلامة ؛ وتركت في المرعى ،

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أفهم كلامه أنها لا تزداد بلفظ المضارع ، وهو كذلك ؛ إلا ماندر من قول أم عقيل :

٢٠٠ - أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدُّ نَبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالُ بَلِيلُ

والمطهمة : جمع مطهم ، وهو التام الحلقة من كل حيوان « العراب » الحيل العربية ، وهي خلاف البراذين ، ويروى « جواد بنى أبي بكر » ولفظ « جواد » يحتمل أن يكون جمع جيد - بتشديد الياء - وأن يكون جمع جواد ؛ فإن كان الأول فعنى الروايتين واحد ، وإن كان الثانى فالعرض مختلف ، وستعرفهما

المعنى : إن سادات بنى أبي بكر يركبون الحيل العربية ، أو إن خيول بنى أبي بكر لأفضل الحيل العربية

العراب : « سرة » مبتدأ « بنى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « أبى » مضاف إليه ، وأبى مضاف و « بكر » مضاف إليه « تسامى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « على » حرف جرّ « كان » زائدة « المسومة » مجرور بعلی « العراب » صفة للمسومة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تسامى

الشاهر فيه : قوله « على كان المسومة » حيث زاد « كان » بين الجار والمجرور ، وأصل الكلام « على المسومة العراب » ، فزاد « كان » بين « على » والمجرور به ، كما هو ظاهر واعلم أن المحقق الرضى قد اضطربت كلمته فى هذا البيت مع جزمه بزيادة كان ، فقال مرة : إنها زائدة غير دالة على زمان ، وقال مرة أخرى : إنها زائدة دالة على الزمان الماضى ، وهذا التردد بين دلالة الزائدة على الزمان مرة وعدم دلالتها عليه مرة أخرى هو مذهب جماعة من النحاة ، نصّ عليه ابن يعيش فى شرح المفصل

٢٠٠ - هذا البيت لفاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، زوج أبى طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وأم على بن أبى طالب رضى الله عنه وأخيه عقيل ، ويروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا :

إِنَّ عَقِيلًا كَأَسْمِهِ عَقِيلُ وَيَبِي الْمَلْفُ الْمَحْمُولُ  
أَنْتَ تَكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالُ بَلِيلُ  
\* يُعْطَى رِجَالَ الْحَيِّ أَوْ مُنْبِيلُ \*

وهذا رجز كانت ترقصه به وهو طفل الامة : « عقيل » أصله يطلق على الأفضل من كل شىء ، وقد لحظت هذا فى أول الرجز ، ثم صار عاما « ويبي » أصله « وبأبى » فقلبت الهمزة ياء للتخفيف ولمناسبة الكسرة ، والمعنى :

الثاني : أفهم قوله « في حشو » أنها لا تزاد في غيره ، وهو كذلك ، خلافا للفراء في إجازته زيادتها آخرًا .

الثالث : أفهم أيضا تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لا يزاد ، وهو كذلك ، إلا ما شذ من قولهم : « مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ، وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا » ، روى ذلك الكوفيون . وأجاز أبو علي زيادة « أصبح ، وأمسي » في قوله :

٢٠١ - عَدُوٌّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِمَا أَصْبَحَ مَشْفُورٌ بِمَشْفُورٍ

يفدى بأبي ، أو نحوه « الماجد » الكريم « النبيل » مأخوذ من النبيل - بضم النون وسكون الباء - وهو الذكاء والنجابة « تهب » فعل مضارع من الهبوب « شمال » هي ریح الشمال « بليل » ندية رطبة مبتلة بالماء ، وهذا إما يكون أو ان الشدة والجدب

البرعاب : « أنت » مبتدأ « تكون » زائدة ، وستعرف مافي هذا ، وردّه « ماجد » خبر المبتدأ « نبيل » صفة لماجد أو خبر بعد خبر « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « تهب » فعل مضارع « شمال » فاعل « بليل » صفة لشمال ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل جرّ بإضافة « إذا » إليها ، وجواب إذا محذوف يدلّ عليه سابق الكلام

الشاهد فيه : قوله « أنت تكون ماجد » حيث زاد « تكون » بين المبتدأ وخبره ، مع أنها بلفظ المضارع ، وذلك نادر ؛ لأنّ زيادة كان مخصوصة بلفظ الماضي منها ، هذا بيان كلام الشارح رحمه الله ، وهو تابع في ذلك لابن هشام وابن الناظم

وقد سبق إلى القول بزيادة « يكون » ابن السيد وأبو البقاء مستدلين بقول حسان :

كَأَنَّهُ سَبِيئَةٌ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرْأَجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

فيمن رواء برفع مزاجها مع رفع عسل وماء ، ولكن المحققين من العلماء لم يرتضوا القول بزيادتها ، ولا على سبيل الندرة أو الضرورة ، وخرجوا هذين البيتين

فأما بيت حسان فرواه سيبويه بنصب مزاجها على أنه خبر يكون مقديما ، وعسل اسمها مؤخرا ، فإن سلمنا رواية الرفع فيهما فإننا لانسلم أن ذلك يستدعي زيادتها ، بل هي ناقصة رافعة لضمير شأن محذوف ، وجملة « مزاجها عسل » مبتدأ وخبر في محل نصب خبرها ، ومنهم من رواء « تكون مزاجها عسل وماء » وعليه فاسم « تكون » ضمير مستتر عائذ إلى سبيئته ، والجملة بعدها خبرها وأما بيت أم عقيل فيخرج على أن « تكون » ناقصة ، واسمها ضمير المخاطب المستتر فيها ، وخبرها محذوف ، وجملتها لا محل لها اعتراضية بين المبتدأ وخبره ، وأصل الكلام : أنت ماجد تكونه ، وفي هذا الكفاية والمقنع

٢٠١ - لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين

وقوله :

٢٠٢ - أَعَادِلْ قَوْلِي مَا هَوَيْتِ فَأَوْبِي كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكَ ذُنُوبِي

اللفظة : « عدوّ » قال الجوهري : العدو ضد الولي ، وهو وصف ، ولكنه ضارع الاسم ، وقال ابن السكيت : فاعول إذا كان في تأويل فاعل كان مؤنثه بغير هاء ، نحو : رجل صبور وامرأة صبور ، إلا لفظا واحدا جاء نادرا ، قالوا : هذه عدوة الله ، قال الفراء : وإنما أدخلوا فيها الهاء تشبيها بصديقة ؛ لأنّ الشيء قد يبنى على ضده ؛ وقال ابن الأعرابي : العدو يكون للذكر والأنثى بغير هاء ، والجمع : أعداء ، وأعاد ، وعداء ، وعدى « شائهما » مبغضهما ، وأصله « شائتهما » بالهمز فسهل وقلب الهمزة ياء لمكان الكسرة ، وتقول : شئ الشيء وشئناه - من بابي علم وفتح ، والأخيرة عن ثعلب - شئنا - بتثنية الشين وسكون النون - أي : أبغضه ، قال الله تعالى : ( إِنْ شَأْنِكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ) أي مبغضك وكارهك

الإعراب : « عدوّ » مبتدأ « عينيك » مضاف إليه ، وضمير المخاطب مضاف إليه « وشائهما » معطوف على المبتدأ ، والضمير مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله « أصبح » زائدة ، وستعرف ما يعنى لنا فيه « مشغول » خبر المبتدأ « بمشغول » جار ومجرور متعلق بقوله « مشغول » فهو على هذا ظرف لغو ، ويحتمل أن يكون قوله « مشغول » مبتدأ ، ويكون قوله « بمشغول » جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول

الشاهد فيه : قوله « أصبح مشغول بمشغول » حيث زاد « أصبح » بين المبتدأ - وهو قوله « عدوّ » - وخبره - وهو قوله « مشغول » ، أو الجملة - على ما أوضحناه في إعراب البيت ؛ إذ لو لم تكن زائدة لكانت إما ناقصة وإما تامة ، وعليهما كان يجب أن يكون قوله « مشغول » منصوبا ؛ لأنه خبر « أصبح » على الأول ، وحال من فاعلها المستتر فيها على الثاني ، وكلاهما غير ميسور لارتفاعه ، فتعين أن تكون « أصبح » زائدة لاعمل لها ووجودها كزوالها ، هذا بيان كلام الشارح رحمه الله ، وقد تبع فيه جماعة ، منهم أبو علي ، فقد أجاز زيادة « أصبح » و « أمسى » في الشعر ، والذي عليه جمهرة النحاة امتناع زيادتها

ولم أقف لأحد على توجيه لهذا البيت يوافق كلام الجمهور ، ولكنني أوجهه بالقياس على قولهم في نظائره فأقول : إن أصبح في هذا البيت تحتمل أن تكون ناقصة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وقوله « مشغول بمشغول » يلزم على هذا أن يكون جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب خبرها ، ويجوز أن تكون « أصبح » تامة ، وفاعلها ضمير مستتر فيها ، ويكون قوله « مشغول بمشغول » جملة في محل نصب حال ، وبهذين التوجيهين يسقط استدلال أبي علي

٢٠٢ - لم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين ، ولا وجدت له سابقا ولا لاحقا ، وهو

من شواهد أبي علي ، وأنشده الناظم في شرح الكافية

اللفظة : « عاذل » أصله عاذلة حذفت الهاء للترخيم ومثله قوله قعنب بن أم صاحب :  
 مَهَلًا أَعَادِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنَنْوَا  
 وقول عمرو بن معديكرب الزبيدي :

أَعَادِلَ ، شِكَّتِي بَدَنِي وَرُمْحِي وَكُلُّ مُقَلَّصٍ سَلَسِ الْقِيَامِ  
 أَعَادِلَ ، إِنَّمَا أَفْتَى شَبَابِي رُكُوبِي فِي الصَّرِيحِ إِلَى الْمُنَادِي  
 وقول حاتم الطائي :

أَعَادِلَ ، إِنْ الْجُودَ لَيْسَ بِمُهْلِكِي وَلَا مُحْلِدِ النَّفْسِ الشَّحِيحَةِ لَوْمَهَا

والعاذلة : التي تلومك وتعنفك « هويت » أحييت « أوبى » ارجمى ، وتقول : آب إلى الشيء يؤوب أوبا وإيابا وأوبة وأيبة ، وأوب وتأوب وأيب - بالتضعيف في هذه الثلاثة - وكله بمعنى رجع ، وروى الناظم في شرح الكافية « فإني كثيرا أرى إلخ » والمشهور كما في الشرح ، ويطلق التأويب على الترجيع ، وعلى السير نهارا ، في مقابلة الإسناد - بكسر الهمزة - للسير ليلا ، وكذلك يطلق التأويب على تبارى الركاب في السير

الإعراب : « أعادل » الهمزة لنداء القريب ، عاذل : منادى مرخم مبنى على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب « قولى » فعل أمر ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله « ما » اسم موصول مفعول به ، مبنى على السكون في محل نصب « هويت » فعل وفاعل ، وجمتها محل لهاصلة الموصول والعاذلة محذوف ، وتقدير الكلام : قولى الذى هو يته « فأوبى » الفاء عاطفة ، أوبى : فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعله « كثيرا » مفعول ثان لأرى تقدم عليه « أرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « أمسى » فعل ماض زائد ، وستعرف بيانه « لديك » ظرف متعلق بكثير ، وكاف المخاطبة مضاف إليه « ذنوبى » مفعول أول لأرى ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والتقدير : أرى ذنوبى كثيرا لديك

الشاهد فيه : قوله « أرى أمسى لديك ذنوبى » حيث زاد « أمسى » بين « أرى » ومفعوله وذلك قول أبى على في هذا البيت ، من قبل أنه لا يمكن جعلها ناقصة ، ولا تامة مكتفية بمرفوع ، ولا ناقصة شانية رافعة لضمير شأن وناقصة لمحل جملة ؛ أما الأول فلأنك لو جعلتها ناقصة غير شانية لاحتجت إلى مرفوع ومنصوب تجعلهما اسمها وخبرها ، وما بعدها لا يصلح لذلك ؛ فإن « لديك » ظرف لغو متعلق بكثير كما عرفت في الإعراب ، وأما الثانى فلأنك لو جعلتها تامة لاحتجت إلى فاعل فأما أن تجعله ملفوظا به في البيت وإما أن تجعله ضميرا مستترا ، فإن أردت الأول فليس في اللفظ

وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب ، إذا لم ينقص المعنى  
( وَيَحْذِفُونَهَا ) أى كان ؛ إما وحدها ، أو مع الاسم ، وهو الأكثر ( وَيُبْقُونَ الْخَبْرَ ) على  
حاله ( وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ ) الشرطيتين ( كَثِيرًا ذَا ) الحكم ( اشْتَهَرَ ) من ذلك « المرء مجزئٌ  
بِعَمَلِهِ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ » وقوله :

٢٠٣ - \* قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا \* \*

ما يصلح له ويتم به معه كلام ، وإن كان الثانى فلما مرجع له ، ولا تستطيع ادعاء حذفه ؛ لأن الفاعل  
لا يحذف ، وأما الثالث فلائك تعلم أن ضمير الشأن لا يخبر عنه إلا بجملة ذكر طرفها معا ، وقد  
تبينت أن المذكور بعدها لا يصلح أن يكون جملة تتعلق « لديك » بما قبله ، هذا توجيه كلامه ،  
وبعضه في محل الرد ؛ فتدبره والله يعصمك  
٢٠٣ - هذا صدر بيت ، وعجزه :

\* فَمَا اعْتَدَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا \* \*

وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ١٣١ ) ونسبه لشاعر يقوله للنعمان بن المنذر ، ولم يتعرض  
الأعلم لنسبته ، والمشهور أن هذا البيت من أبيات يقولها النعمان بن المنذر نفسه لاربيع بن زياد  
العبسى ، وكان الربيع نديم النعمان والمقدم عنده ، ولهذا الأبيات قصة يعرفها من اطلع على ترجمة  
لبيد بن ربيعة العامرى ، وقبل بيت الشاهد قوله :

شَرَّدَ بِرَحْلِكَ عَنِّي حَيْثُ شِئْتُ وَلَا      تَكْثُرُ عَلَيَّ وَدَعْ عَنكَ الْأَقْوِيلَا  
فَقَدْ رَمَيْتَ بَدَاءً لَسْتُ غَاسِلَهُ      مَا جَاوَرَ السَّيْلُ أَهْلَ الشَّامِ وَالنَّيْلَا  
فَمَا انْتَفَاؤُكَ مِنْهُ بَعْدَ مَا قَطَعْتَ      هُوَجُ الْمَطِيِّ بِهِ أَكْنَافَ شَمْلِيلَا  
قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ      ... .. البيت ، وبعده :

فَالْحَقُّ بِحَيْثُ رَأَيْتَ الْأَرْضَ وَاسِعَةً      وَانْشُرْ بِهَا الطَّرْفَ إِنْ عُرْضًا وَإِنْ طُولَا

اللفظة : « شرَّد برحلك » أراد أبعده عنى وارتحل به « تكثر على » أراد لا تذكر لى  
ما تعتذر به « فقد رميت بداء است غاسله » يروى فى مكانه « فقد ذكرت به والركب حامله »  
والمراد بالداء وبهذه الضمائر مارماه به لبيد بن ربيعة من البرص فى قوله للنعمان :

مَهَلًا أَبَيْتَ اللَّعْنَ لَا تَأْكُلُ مَعَهُ      إِنْ أُسْتَهُ مِنْ بَرَصٍ مُنْعَهُ  
وَإِنَّهُ يُدْخِلُ فِيهَا إِصْبَعَهُ      يُدْخِلُهَا حَتَّى يُوَارِيَ أَشْجَعَهُ  
\* كَأَنَّهَا يَطْلُبُ شَيْئًا ضَمِيْعَهُ \* \*



« اتفأؤك منه » تبرؤك منه وتنصاك « هوج » بضم الهاء - جمع هوجاء ، وهي السريعة « شميلا » بكسر الشين وسكون الميم - اسم بلد ، وأكنافاها : أبحاؤها ، جمع كنف ، بفتح الكاف والنون ، مثل سبب وأسباب

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « قيل » فعل ماض مبني للجھول « ما » اسم موصول نائب فاعل قيل ، مبني على السكون في محل رفع « قيل » فعل ماض مبني للجھول ، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود إلى ما ، والجملة لامحل لها صلة الموصول « إن » شرطية « صدقا » خبر كان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : إن كان المقول صدقا ، وكان المحذوفة هي فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وأصله : إن كان المقول صدقا فقد قيل « وإن كذبا » إعرابه على مثال إعراب السابق « فما » اسم استفهام ، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ « اعتذارك » خبر المبتدأ ، وكاف المخاطب مبني على الفتح في محل جرّ بالإضافة « من قول » جار ومجرور متعلق باعتذار « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « قيلا » فعل ماض مبني للجھول والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلى قول ، والجملة في محل جرّ باضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، ويجوز أن تكون « إذا » ظرفية غير شرطية فلا تحتاج إلى جواب ، وتكون متعلقة باعتذار

الشاهد فيه : قوله « إن صدقا ، وإن كذبا » حيث حذف منه « كان » مع اسمها بعد « إن » الشرطية ؛ لأن وجود « إن » يدل عليها ويرشد إليها ، من قبل أنها تتطلب فعلا يكون شرطا لها ، ولا يجوز أن يليها في اللفظ والتقدير جميعا غير الفعل

قال سيدييه ( ج ١ ص ١٣٠ ) : « هذا باب ما يضر فيه الفعل المستعمل إظهاره . . . وذلك قولك : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا نخير وإن شرا فشر ، والمرء مقتول بما قتل به إن خنجرا ننجر وإن سيفا فسيف ، وإن شئت أظهرت الفعل فقلت : إن كان خنجرا ننجر وإن كان خيرا نخير ، ومن العرب من يقول : إن خنجرا ننجرا وإن شرا فشرا ؛ كأنه قال : إن كان الذي عمل خيرا جزى خيرا ، أو كان جزاؤه خيرا ، وإن كان الذي قتل به خنجرا كان الذي يقتل به خنجرا ، والرفع أكثر وأحسن في الآخر ؛ لأنك إذا أدخلت الفاء في الجواب استأنفت ما بعدها وحسن أن يقع بعدها الأسماء . ثم ذكر الوجوه التي تجوز في هذا التعبير وتعليقاتها وشواهدا » اه وقال الأعمى في بيت الشاهد : « الشاهد فيه نصب حق وكذب باضمار فعل يقتضيه حرف الشرط ؛ لأنه لا يكون إلا بفعل ، والتقدير : إن كان ذلك حقا وإن كان كذبا ، ورفع جائر على معنى إن كان فيه حق أو كذب » انتهى

ومن شواهد المسألة غير البيتين اللذين رواهما الشارح قول لبي الأخيلية :

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ      إِنَّ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا

وقوله :

٢٠٤ — حَدِبْتُ عَلَى بَطُونِ صَنَّةَ كُلِّهَا إِنْ ظَالَمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا

وقول ابن همام السالوي :

وَأَخْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنْ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا

ومما ورد فيه الرفع قول هديبة بن خشرم :

فَإِنْ تَكُ فِي أُمُورِنَا لَا نَضِيقُ بِهَا ذِرَاعًا ، وَإِنْ صَبْرٌ فَنَصْبِرُ لِلصَّبْرِ

وقد وقع في المقامات الحريرية الكلام على هذه المسألة ، قال :

فَإِنْ وَضَلًّا أَلَدُّ بِهِ فَوْضَلُهُ وَإِنْ صَرَمًا فَصَرَمٌ كَالطَّلَاقِ

قال : فاستفهمنا العايب بالثاني ، لم نصب الوصل الأول ورفع الثاني ؟ فأقسم بتربة أبويه ، لقد نطق بما اختاره سيديويه ، فتشعبت حينئذ آراء الجمع ، في تجوز النصب والرفع ، فقالت فرقة : رفعهما هو الصواب ، وقالت طائفة : لا يجوز فيهما إلا الاتصاف ، واستبهم على آخرين الجواب ، واستعر بينهم الاصطحاب . وذلك الواغل يبدى ابتسام ذى معرفة ، وإن لم يفه بنت شفة ، حتى إذا سكنت الزماجر ، وصمت المزجور والزاجر ؛ قال : يا قوم ، أنا أنبئكم بتأويله ، وأميز صحيح القول من عليه ، إنه ليجوز رفع الوصلين ونصبهما ، والمغايرة في الإعراب بينهما ، وذلك بحسب اختلاف الإضمار ، وتقدير المحذوف في هذا الضمار « اه

٢٠٤ — البيت للنابعة الديباني ، وهو من شواهد سيديويه ( ج ١ ص ١٣٢ ) ، وهو أحد

أبيات خمسة ، يروى أن يزيد بن أبي حارثة بن سنان كان يعبر النابعة ويعرض به ، فرد عليه النابعة بها ، وأولها :

جَمَعُ مَحَاشِكَ ، يَا يَزِيدُ ، فَإِنِّي أَعَدَدْتُ يَرْبُوعًا لَكُمْ وَتَمِيمًا

وَلَحِقْتُ بِالنَّسَبِ الَّذِي عَيَّرَنِي وَتَرَكْتُ أَصْلَكَ يَا يَزِيدُ ذَمِيمًا

عَيَّرْتَنِي نَسَبَ الْكِرَامِ ، وَإِنَّمَا ظَفَرُ الْمَفَاخِرِ أَنْ يُعَدَّ كَرِيمًا

حَدِبْتُ عَلَى ... .. البيت ، وبعده :

لَوْلَا بَنُو عَوْفِ بْنِ بَهْتَةَ أَصْبَحَتْ بِالتَّعْفِ أُمُّ بَنِي أَبِيكَ عَقِيمًا

اللفة : « محاشك » المحاش - بكسر الميم وفتح الحاء - هم القوم مجتمعون من قبائل شتى فيتحالفون عند النار ، والمحاش - بفتح الميم - المتاع ، وكان يزيد بن أبي حارثة بن سنان - وهو أخوهم بن سنان الذي مدحه زهير - قد جمع المحاش ، وهم بنو خصيلة بن مرة وبنو نشبة بن غيظ

ابن مرّة ، فتحالفوا على بنى يربوع بن غيظ بن مرة رهط النابغة عند النار حتى أمحشوا - أي :  
 احترقوا - وقوله «وعيا» لم يرد به تميم بن مرّة ، وإنما أراد تميم بن ضنة بن عذرة بن سعد بن ذبيان  
 وقوله « ولحقت بالنسب الذي عبرتني - البيت » قال الوز يربأبو بكر : « كان يزيد قذلق ابنة النابغة  
 - وكانت تحته - فقال له النابغة : لم طلقها ؟ فقال : أنا رجل من عذرة ، قال القتيبي : وكان يزيد  
 قال للنابغة : والله ما أنت من قيس ولا أنت من قضاة ، يقول : أنا لاحق بمن عبرتني ومتحقق بهم ،  
 ولست مثلك تنتق عن أصلك » اه ، وقوله «عبرتني نسب الكرام .. البيت» يروي «وإنما خرف المفاخر»  
 والظفر بفتحين وبطاء معجمة - الغنم وإدراك النجح ، وجهه بعضهم بالطاء المهملة مفتوحة وبسكون الفاء  
 ومعناه الطفرة والوثب ، وليس ذلك بشيء . قال القتيبي : يقول : عبرتني بنسب كريم وهذا خرف لي  
 وغنم « حدثت » غطفت وأشفت « ضنة » وقعت في نسخ الشرح وأكثر كتب النحو « ضبة » ،  
 قال أبو بكر : « بالباء الموحدة ، وعن ابن إسحاق بالنون ، وهو الصحيح ، وضنة : من قضاة  
 ثم من عذرة ، يريد أن هذه البطون تشفق عليه وتعينه ، وقوله : إن ظالما ، منصوب على خبر  
 كان ، قال أبو الحسن : تقديره إن كان الخبر عنه ظالما أو مظلوما » اه ، وقال الأعم : « يقول  
 هذا منتسبا إلى ضنة ، وهي قبيلة من عذرة ، وكان هو وأهل بيته ينسبون إليها وينفون عن  
 بنى ذبيان ، فحققت انتسابه إلى عذرة ، فقال : حدثت على بطون بها - أي : عطف - لأنى منهم ،  
 ونصرتني ظالما كنت أو مظلوما لأنى أحدهم ، ويروي ضبة ، وهو تصحيف » اه « بنو عوف  
 ابن بهثة » هم من عبد الله بن غطفان « بالنعف » النعف اسم لثلاثة مواضع : أحدها نعف  
 سوقية ، وفيه يقول الأحوص :

وَمَا تَرَكْتَ أَيَّامَ نَعْفِ سُوَيْقَةٍ لِقَلْبِكَ مِنْ سَهْلِكَ صَبْرًا وَلَا عَزْمًا

والثاني : نعف مياسر ، قال ابن السكيت : هو ما بين السوءاء والمدينة ، والثالث : نعف وداع ، وفيه  
 يقول ابن مقبل :

فَنَعْفُ وَدَاعٍ فَالضَّفَاحُ فَكَّةٌ فَلَيْسَ بِهَا إِلَّا دِمَاءٌ وَمِحْرَبٌ

قال أبو عبيدة : «عير النابغة يزيد بهذا اليوم ، وهو يوم قراقر - بضم القاف وبعد الألف قاف  
 ثانية مكسورة - وكان عمرو بن كلثوم أغار فأصاب نسيبة بن غيظ بن مرة فأعاقهم زيد بن عوف  
 في قومه بنى عوف بن بهثة من بنى عبد الله بن غطفان ، فاستنقذوا ماني يد عمرو بن كلثوم وأسروه »  
 انتهى بإيضاح ؛ يقول : لولا بنو بهثة لقتلت أنت وإخوتك في هذا اليوم فكانت تبقى أمك كأنها  
 لم تلد قط

الإعراب : « حدثت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « على » جار ومجرور متعلق به «بطون»  
 فاعل «ضنة» مضاف إليه «كلها» توكيد للفاعل ، والضمير مضاف إليه «إن» شرطية «ظالما»

وفي الحديث : « التَّمَسُّ وَكَوَّ حَاتِمًا مِنْ حَدِيدٍ » ، وقال الشاعر :

٢٠٥ — لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ ذُو بَغْيٍ وَكَوَّ مَلِكًا جُنُودُهُ صَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قد تحذف « كان » مع خبرها ويبقى الأسم ، من ذلك مع « إن »

خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، وهي فعل الشرط ، والتقدير : إن كنت ظالما ، أو إن كان الحادب ظالما ، وجواب الشرط محذوف يدلّ عليه سابق الكلام « وإن » الواو عاطفة ، إن : شرطية « مظلوما » خبر لكان المحذوفة مع اسمها على نحو السابق

الشاهد فيه : قوله « إن ظالما ، وإن مظلوما » حيث حذف في الموضعين « كان » مع اسمها وأبقى خبرها ، على نحو ما قرّرناه في الشاهد السابق

٢٠٥ — لم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين

اللفظة : « بنى » ظلم ، ومجازة للحدّ ، قال الراغب الأصفهاني : « البغى : طلب تجاوز الاقتصاد فيما يتحرّى ، تجاوزه أو لم يتجاوزه ، فتارة يعتبر في القدر الذى هو الكمية ، وتارة يعتبر في الوصف الذى هو الكيفية ، يقال : بغيت الشيء ، إذا طلبت أكثر ما يجب ، وابتغيت كذلك ، قال الله عزّ وجلّ : ( لَقَدْ أُبْتِغُوا الْفِتْنَةَ مِنْ قَبْلُ ) وقال تعالى : ( يَبْتَغُونَكُمْ الْفِتْنَةَ ) والبغى على حزينين : أحدهما محمود ، وهو تجاوز العدل إلى الإحسان ، والثانى مذموم ، وهو تجاوز الحق إلى الباطل ، أو تجاوزه إلى الشبهه » اهـ « جنوده ضاق عنها السهل والجبل » يريد أن جنده كثير وأعدائه فوق حدّ الحصر والعدّ

الإعراب : « لا » ناهية « يأمن » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « الدهر » مفعول به ، وأصله على تقدير مضاف ، أى : لا يأمن بوائق الدهر ، أو غوائله ، أو حوادثه ، أو نحو ذلك « ذو » فاعل يأمن ، مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، و « بنى » مضاف إليه « ولو » شرطية « ملكا » خبر كان المحذوفة مع اسمها ، وكان هي فعل الشرط ، والتقدير : ولو كان الباغى ملكا « جنوده » مبتدأ ، ومضاف إليه « ضاق » فعل ماض « عنها » جار ومجرور متعلق بضاق « السهل » فاعل « والجبل » معطوف عليه ، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط هو الضمير المجرور بمن ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب صفة لملك ، وجواب الشرط محذوف يدلّ عليه سابق الكلام ، والتقدير : لو كان الباغى ملكا ذا جنود تملأ السهل والجبل فلا يأمن حوادث الدهر الشاهد فيه : قوله « ولو ملكا » حيث حذف « كان » مع اسمها وأبقى خبرها بعد الو الشرطية ، كما تبين من إعراب البيت

« المرء مجزئ بعمله إن خيرٌ نخيرٌ وإن شر فشر » برفعهما ، أى : إن كان فى عمله خير فجزاؤه خير ، وإن كان فى عمله شر فجزاؤه شر ، وفى هذه المسألة أربعة أوجه مشهورة : هذان ، والثالث نصبهما ، على تقدير : إن كان عمله خيرا فهو يُجزى خيرا ، والرابع : عكس الأول ، أى : رفع الأول ونصب الثانى ، وهذا الرابع أضعفها ، والأول أرجحها ، وما بينهما متوسطان ، ومنه مع لو « الْأَطْعَامَ وَلَوْ تَمَرٌ » ، جَوَزَ فِيهِ سَبِيوِيَهُ رَفَعُ « تَمَرٌ » على تقدير : ولو يكون عندنا تمر .

الثانى : قلّ حذف « كان » مع غير « إن » و « لو » كقوله :

٢٠٦ — \* مِنْ لَدُ شَوْلًا قَالِي إِتْلَاهَا \*

٢٠٦ — هذا كلام يوافق زنة بيت من الرجز المشطور لم أقف على نسبه لقائل معين ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ١٣٤ ) ولم ينسبه أحد من شراحه  
اللفظة : « شولا » بفتح الشين وسكون الواو - جمع شائلة ، وهى من الإبل التى أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر خفّ لبنها ، وجمع الجمع أشوال ، وفى التهذيب : « الشول من النوق التى خفّ لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها سبعة أشهر من يوم نتاجها فلم يبق فى ضروعها إلا شول من اللبن - أى بقية - مقدار ثلث ما كانت تحلب حدثان نتاجها ، واحديثها شائلة ، وهو جمع على غير قياس » اه . وقال الحرث بن حنزة :

لَا تَكْسَعِ الشَّوْلَ بِأَغْبَارِهَا إِنَّكَ لَا تَدْرِي مِنَ النَّاتِجِ

وفى حديث على كرم الله وجهه : « فَكَأَنَّكُمْ بِالسَّاعَةِ تَحْدُوكُمْ حَدْوُ الزَّاجِرِ بِشَوْلِهِ »  
أى : الذى يزجر إبله لتسير ، وقوله « إنلاؤها » هو مصدر « أتلت الناقة » إذا تالها ولدها : أى تبعها ، وقال ابن منظور : « وناقاة متل ومثلية - اسم فاعل من أتلى - يتلوها ولدها ، والمثلية - أيضا - التى تنتج فى آخر النتاج ؛ لأنها تبع للبكرة ، وقيل : المثلية المؤخرة للإنتاج ، وهو من ذلك » اه ، وقال الأعمش : « شولا : هى التى ارتفعت ألبانها للحمل ، وإلى إنلاؤها : أى إلى أن صارت مثلية يتلوها أولادها بعد الوضع » اه

الإعراب : « من لد » جار ومجرور متعلق بعامل فى كلام سابق لم يتيسر لنا الحصول عليه ويقدر : ربيتها من لد ، أو نحوه « شولا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : كانت هى - أى : النوق - شولا « إلى إنلاؤها » جار ومجرور متعلق بما يتعلق به السابق ، وها : مضاف إليه الشاهر فيه : قوله « من لد شولا » ؛ فإن سيبويه ذهب فيه إلى أن « شولا » إنما انتصب لكونه خبرا لكان المحذوفة مع اسمها ، ولم يتقدم عليه إن الشرطية ، ولا لوأختها والسرفى ذلك أن « لد » بجميع لغاتها اسم معناه أول الغاية من زمان أو مكان ، وتلزم

إضافتها إلى زمان أو مكان ، وقد تضاف إلى الجملة ، فإذا أضيفت إلى الجملة لم تكن إلا ظرف زمان ؛ لأنه لا يضاف إلى الجمل من ظروف المكان سوى حيث ، ولا ينتصب بعدها إلا لفظ « غدوة » دون ما عداه من الألفاظ

وإذا علمت هذا كله لم يكن عسيرا عليك أن تدرك أنه لا يجوز جر قوله « شولا » على أنه مضاف إلى « لد » لأنه ليس زمانا ولا مكانا ، ولا يجوز أن يكون منصوبا على أنه تمييز أو مشبه بالمفعول به ؛ لأن ذلك الحكم خاص بلفظ « غدوة » كما سمعت ، فتعين أن يكون قوله « شولا » جزء جملة في محل جر بالإضافة إلى « لد » كما قد سمعت

قال سيبويه : « نصب لأنه أراد زمانا ، والشول لا يكون زمانا ولا مكانا فيجوز فيه الجر ، كقولك : من لد صلاة العصر إلى وقت كذا ، وكقولك : من لد الحائط إلى مكان كذا ، فلما أراد الزمان حمل الشول على شيء يحسن أن يكون زمانا ؛ كأنك قلت : من لد أن كانت شولا فألى إتلاؤها » اهـ

وقال السيرافي : « معنى كلام سيبويه أن لدن إنما تضاف إلى ما بعده من زمان أو مكان إذا اقترنت بها إلى ، كقولك : جلست من لد صلاة العصر إلى وقت المغرب ، فلما كانت الشول جمع الناقاة الشائل لم تصلح أن تكون زمانا ، فأضمر ما يصلح أن يقدر زمانا ، فكأنه قال : من لد أن كانت شولا ، والكون مصدر ، والمصدر تستعمل في معنى الأزمنة ؛ كقولك : جئتكم مقدم الحاج ، وخلافة المقتدر ، وصلاة العصر ، على معنى أوقات هذه الأشياء » اهـ

هذا كله إذا جعلت قوله « شولا » جمعا لشائل ، أما إذا جعلته مصدر قولك : شالت الناقاة ذنبا ، إذا رفعتة ؛ فإنه يجوز لك حينئذ أن تجر الشول ؛ لأنه يدل على وقت هذا الحدث دلالة التزامية كقدم الحاج وصلاة العصر ، قال سيبويه : « وقد جره قوم على سعة الكلام ، وجعلوه بمنزلة المصدر - أي : جعلوا الشول بمنزلة المصدر ؛ كأنه قال : شالت شولا - فأضافوا لد إلى الشول ، وجعلوه بمنزلة الحين ، كما تقول : لد مقدم الحاج ، فمقدم مصدر قد جعلوه بمنزلة الحين » اهـ

وقال الأعمى : « الشاهد فيه نصب شولا ، على إضمار كان ؛ لوقوعها في مثل هذا كثيرا ، والتقدير عنده : من لد أن كانت شولا ، ويجوز جر الشول على تقديرين : أحدهما أن يريد الزمان ، فكأنه قال : من لد زمان شولها ، ويكون الشول مصدرا على هذا التقدير ، ثم يحذف الزمان ويقام الشول مقامه ، والتقدير الثاني : من لد كون شولها ووقوعها في إتلاؤها ، فتحذف الكون وتقيم الشول مقامه » اهـ

وحاصل هذين التقديرين أنه جعل إضافة لد إلى الشول على تقدير مضاف آخر بينهما ، وهذا المضاف إما أن يكون من ألفاظ الزمان ، وهو التقدير الأول ، وإما أن يكون مصدرا ، وهو التقدير الثاني ، ونقول : لاداعي إلى التقدير الثاني إذا اعتبرت الشول مصدرا كما هو ظاهر ، فإذا

قدره سيبويه : مِنْ لَدُنْ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا

( وَبَعْدَ أَنْ ) المصدرية ( تَعْوِيضُ « مَا » عَنْهَا ) . أى : عن « كان » ( أَرْتَكِبُ ) فتحذف « كان » لذلك وجوباً ؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض ( كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرِبُ ) فَأَنْ : مصدرية ، وما : عوض عن كان ، وأنت : اسمها ، وبرًّا : خبرها ، والأصل : لِأَنَّ كُنْتَ بَرًّا ، حذف لام التعليل ؛ لأن حذفها مع « أَنْ » مطرد ، ثم حذف « كان » فانفصل الضمير المتصل بها ، ثم عُوِّضَ عنها « ما » وأدغمت فيها النون ، ومنه قوله :  
 ٢٠٧ — أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْحِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّيْعُ

اعتبرته جمعاً كان له وجه

بقي أن تعرف أن أبا عليّ رحمه الله ذهب إلى أن قوله « شولا » مصدر مع كونه منصوباً ، ولم يرتض ما ذهب إليه سيبويه من تقدير كان واسمها ، بل جعله مفعولاً مطلقاً للفعل محذوف تقديره : من لدن شالت شولا ، وجملة الفعل وفاعله في محل جر بإضافة لد إليها والحاصل أنه وردت هذه العبارة عن العرب بنصب شولا وجره ، فأما على النصب فإنه يحتمل أن يكون جمع سائل ، ويلزم عليه تقدير كان واسمها ، وهذا رأى سيبويه ، ويحتمل أن يكون مصدراً ، وهو عليه مفعول مطلق ؛ وهذا رأى أبي علي ، وأما على الجزأ فإنه إما مصدر مجرور بالإضافة إلى لد على التوسع ، أو بالإضافة لاسم زمان يضاف إلى لد ، وإما جمع سائل ويلزم تقدير مصدر يضاف إلى لد ، وقد أطلت عليك في تخرّيج هذا الشاهد ليتضح لك أمره وتكون على بينة منه ؛ فأحرص عليه

٢٠٧ — هذا البيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ١٤٨ ) وهو من أبيات للعباس

ابن مرداس السلمي ، وبعده :

السَّلْمُ تَأْخُذُ مِنْهَا مَا رَضِيَتْ بِهِ وَالْحَرْبُ يَكْفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جَرَعُ

اللفظة : « أبا خراشة » بضم الخاء وفتح الراء المهملة مخففة - هي كنية خفاف - بزنة غراب - ابن ندبة ، وندبة : أمه ، وأبوه : عمير ، وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الخنساء ، وخفاف هذا شاعر مشهور ، وهو أحد أغربة العرب ، وأحد فرسان قيس وشعرائها ، قال الأصمعي : شهد خفاف حينئذ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال غيره : شهد الفتح مع النبي صلى الله عليه وسلم ومعه لواء نبي سليم « أما أنت » روى أبو حنيفة وابن دريد في مكانه « إما كنت - إلخ » وعلى هذا لاشاهد في البيت « نفر » ، قال الفراء : « نفر الرجل : رهطه » ، والنفر أيضاً يقال لعدة من الرجال من ثلاثة إلى عشرة ، وهذا هو المشهور فيه « الضبع » أصله الحيوان المعروف ،

ثم استعير للسنة المجذبة ، قال حمزة الأصبهاني : « إن الضبع إذا وقعت في الغنم عانت ، ولم تكنف من الفساد بما يكتفى به الذئب ، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجذبة ؛ فقالوا : أكلتنا الضبع » اه ، وقال ابن الأعرابي : « ليس يريدون بالضبع السنة المجذبة ، وإنما هو أن الناس إذا أجدبوا ضعفوا عن الانتصار وسقطت قواهم فعانت فيهم الذئب والضباع ؛ فأكلتهم ، ومنه قوله \* أبا خراشة ... البيت \* أي : إن قومي ليسوا بضعاغ تعيث فيهم الضباع والذئب » اه « السلم » بفتح السين وكسرها - تذكر وتوث ، وهي الموادعة وترك الحرب « الجرع » قال التبريزي : « جمع جرعة ، وهي ملء الفم ، يخبره أن السلم هو فيها وادع ينال من مطالبه ما يريد ، فإذا جاءت الحرب قطعته عن لذاته وشغلته بنفسه » انتهى ، وهذا تحريض على الصلح وتبسيط عن الحرب

الاعراب : « أبا » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة « خراشة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة لأنه لا ينصرف للعامية والتأنيث « أما » كلمة مركبة من حرفين أولهما أن ، والثاني ما ، فأما أن فصدرية ، وأما ما فزائدة عوض عن « كان » المحذوفة ، وستعرف الخلاف في هذا « أنت » اسم كان المحذوفة « ذا نفر » مركب إضافي خبر كان المحذوفة « فإن » الفاء عاطفة على محذوف ، تقديره : تنبه ، وستعرف فيه خلافا ، إن : حرف توكيد ونصب « قومي » اسم إن ، وياء التكلم مضاف إليه « لم » نافية جازمة « تأكلهم » فعل مضارع مجزوم بلم ، والضمير العائد إلى قومي مفعول به « الضبع » فاعل لتأكل ، وجملة الفعل وفاعلها في محل رفع خبر « إن »

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذا نفر » حيث حذف « كان » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر وعوض عنها « ما » ، وأبقى اسمها ، وهو الضمير ، وخبرها ، وهو قوله « ذا نفر » ، وأصل الكلام عند البصريين : غفرت على لأن كنت ذا نفر ، فحذفت لام التعليل ومتعلقها ، فصار الكلام : أن كنت ذا نفر ، ثم حذف « كان » لكثرة الاستعمال ؛ فانفصل الضمير ؛ لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل الضمير به ، وعوض عن « كان » ما ، فلزم عدم ذكر « كان » اثنا يجمع بين العوضين ، ثم أدغمت نون « أن » في ميم « ما » ؛ فصار الكلام : أما أنت ذا نفر والواضع من هذا الكلام أن « أن » المدغمة في « ما » هي المصدرية ؛ لأنها هي التي تلي لام التعليل

وذهب الكوفيون إلى أن « أن » هذه هي الشرطية ؛ مع اعترافهم بأن همزتها مفتوحة ، ووافقهم على هذا المذهب المحقق الرضى وابن هشام في معنى اللبيب ، واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بأمور (الأول) توارد « إن » المكسورة الهمزة ، و « أن » المفتوحة الهمزة ؛ على المحل الواحد ، ونحن نعلم أن اللفظين إذا عبر بأحدهما مرة وبالآخر مرة أخرى في كلام المقصود منه



﴿ تنبيه ﴾ حذف « كان » مع معموليها بعد « إن » في قولهم : « أفعل هذا إما لا »  
أى : إن كنت لا تفعل غيره ، فما : عوض عن « كان » ولا : نافية للخبر ، ومنه قوله :

واحد فالأصل اتحاد معنى هذين اللفظين ، وقد قرىء بالوجهين في قوله تعالى : ( أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ) وفي قوله سبحانه : ( وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ )  
وفي قوله جلّ ذكره : ( أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ )  
وقد روى أبو حنيفة وابن دريد في بيت الشاهد \* إما كنت ذا نقر \* بكسر الهمزة كما  
علقت في لغة البيت ( الأمر الثاني ) مجيء الفاء بعدها كثيرا كما في بيت الشاهد ، فثبت بهذين أن  
« أن » المفتوحة الهمزة تأتي شرطية ( الأمر الثالث ) عطفها على « إن » المكسورة الهمزة  
في قول الشاعر :

إِمَّا أَقَمْتُ وَإِمَّا أَنْتَ مَرْتَحِلًا      فَاللَّهُ يَكَلِّمُنِي وَمَا تَدْرُ

فإن الرواية بكسر همزة « إما » الأولى وفتح همزة « أما » الثانية ، والأولى المكسورة شرطية  
إجماعا ؛ فيلزم أن تكون الثانية المفتوحة شرطية أيضا ؛ إذ لو ذهبنا إلى أنها مصدرية كما زعم  
البصريون لكانت مع ما بعدها في تأويل مصدر ، فتكون الواو التي قبلها قد عطفت مفردا - وهو  
المصدر - على جملة ، وذلك غير صحيح ، فإن تكلف متكلف أن يجعل هذا المصدر المنسبك فاعلا  
بفعل محذوف لتكون جملة الفعل والفاعل معطوفة على جملة الشرط ، لزمه أن يجعل الواو العاطفة  
بمعنى أو ، فيكون تقدير الكلام : إن أقمت أو حصل ارتحالك ، وتقدير الفعل وجعل الواو بمعنى  
أو كلاهما غير الظاهر ؛ فلا يصار إليه ، فدلّ هذا على أن « أن » المفتوحة الهمزة المدغمة في  
« ما » المعوض بها عن « كان » المحذوفة - شرطية لا مصدرية

قال أبو سعيد السيرافي : « اتفق الكوفيون والبصريون على وجوب حذف الفعل في نحو :  
أما أنت منطلقا ، واختلفوا في المعنى ؛ فالكوفيون يقولون هو بمعنى إن ، وإن « أن » المفتوحة  
فيها معنى « إن » التي للجازاة ، ويحملون قوله تعالى : ( أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ) عليه ، والبصريون  
يقولون : إنه على معنى التعليل ، أى : لأن كنت منطلقا أنطلق معك ، وشبهوها بإذ ، ولأجل  
أن الثاني استحق بالأول جاز دخول الفاء في الجواب » اهـ

وذهب أبو الفتح بن جنى إلى أن العامل في « أنت منطلقا » الرفع والنصب ليس هو « كان »  
المحذوفة ، بل هو « ما » المذكورة في الكلام ، قال في الخصائص : « فإن قلت : بم ارتفع وانصب  
أنت منطلقا ؟ قيل : بما ؛ لأنها عاقبت الفعل الرفع الناصب فعملت عمله من الرفع والنصب ،  
وهذه طريقة أبي عليّ وجملة أصحابنا ؛ من قبل أن الشيء إذا عاقب الشيء ولي من الأمر ما كان  
المحذوف يليه »

٢٠٨ - أَمْرَعَتِ الْأَرْضُ لَوْ أَنَّ مَالًا لَوْ أَنَّ نُوْقًا لَكَ أَوْ جَمَالًا  
\* أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَالًا \*

٢٠٨ - لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد لقائل معين ، وقد استشهد به ابن منظور في مادة

« مرع » ولم ينسبه

اللفظة : « أمرعت الأرض » قال ابن منظور : « أي شبع ما لها كله » اه ، والمرع - بفتح الميم وسكون الراء - الكلاء ، وجمعه أمرع ، كفلس وأفلس ، ويقال : مرع المكان والوادي مرعا - كنصر نصرا - ومرع مرعا - كفروح فرحا - وأمرغ ، كل هذا بمعنى أخصب وأكلاء ، وأنكر قوم محبي مرع - بفتح الراء - وزعموا أنه مرع بضمها أو كسرهما « مالا » قال ابن الأثير : « المال في الأصل ما يملك من الذهب والفضة ، ثم أطلق على كل ما يقتني ويملك من الأعيان ، وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل ؛ لأنها كانت أكثر أموالهم » اه ، وقال الجوهري : « ذكر بعضهم أن المال يؤنث ، وأنشد لحسان :

لِمَالٍ تُذْرِي بِأَقْوَامٍ ذَوِي حَسَبٍ وَقَدْ نُسُوْدُ غَيْرِ السَّيِّدِ الْمَالِ » اه

« ثلة » بفتح التاء المثناة وتشديد اللام - جماعة الغنم وأصوافها ، قال ابن سيده : الثلة : جماعة الغنم قليلة كانت أو كثيرة ، وقيل : الثلة : الكثير منها ، وقيل : هي القطيع من الضأن خاصة ، وقيل : الثلة : الضأن الكثيرة ، وقيل : الضأن ما كانت ، ولا يقال للعزى ثلة ، ولكن يقال لها حيلة - بفتح الحاء المهملة وسكون الياء - إلا أن يخالطها الضأن فتكثر فيقال لهما : ثلة ، والجمع من ذلك كله ثلل - بكسر التاء وفتح اللام الأولى ، مثل بدرة وبدر - وهو نادر

الإعراب : « أمرعت الأرض » فعل وفاعل « لو » شرطية غير جازمة « أن » حرف توكيد ونصب « مالا » اسم أن ، وخبرها محذوف يدل عليه ما بعده ، والتقدير : لو أن مالا لك ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف ، تقديره : لو ثبت وجود مال « لو أن نوقا لك » مثل سابقه « أو جمالا » معطوف على قوله « نوقا » السابق « أو ثلة » معطوف على قوله « جمالا » ، وقوله « من غنم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لثلة « إما » إن : شرطية ، وما : زائدة « لا » حرف نفي ، والنفي بها محذوف ، وتقديره « لاتجدين غيره » كما ذكره الشارح ، وهذه الجملة في محل نصب خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والأصل : إن كنت لاتجدين غير المذكور حذف « كان » واسمها ، وعوض عن « كان » « ما » الزائدة ، وحذف جملة الخبر مكتفيا منها بحرف النفي الذي يرشد إليها ، وجواب لو محذوف يدل عليه سابق الكلام ، ويجوز أن تكون للتمنى فلا جواب لها حينئذ

الشاهد فيه : قوله « إمالة » حيث حذف « كان » مع اسمها ، وعوض عنها « ما » ، على

نحو ما قررناه في الإعراب

التقدير: إن كُنْتَ لَا تَجِدِينَ غَيْرَهَا .

(وَمِنْ مُضَارِعِ لِكَانَ) ناقصة كانت أو تامة (مُنْجَزِم) بالسكون ، لم يتصل به ضمير نصب ، وقد وليه متحرك (تُحَدَفُ نُونُ) هي لام الفعل تخفيفاً<sup>(١)</sup> (وَهُوَ حَذْفٌ) جائز

واعلم أن الناظم قد اعتبر هذا الشاهد من باب حذف « كان » مع اسمها وبقاء خبرها ، على حدّ « إن خيراً بخير » ، وكأنه ذهب إلى أن « لا » لما كانت نافية للخبر فهي بعضه ، فهو باق ببقاء بعضه ، وهذا خلاف ما ذكره الشارح

وقد استشكل اللقاني جعل هذا الأسلوب من باب حذف كان مع اسمها وبعض خبرها ، وقال : « لا محجوج إلى هذا التكلف الذي لا دليل عليه ، والظاهر أن إن هذه شرطية ، وما زائدة لتأكيدها لا عوض عن كان ، كما زعمتم ، ولا نافية لفعل مقدر هو فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف للدلالة ما سبق عليه ، ونظير تأكيده إن بما قوله تعالى : (فَأَمَّا تَرِينَ) ونظير حذف الشرط قول الأحوص :

فَطَلَقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مَقَرِّكَ الْحُسَامُ

وأصل الكلام على هذا : إن لا يوجد ذلك فقد أمرعت الأرض ، وهذا واضح لا غبار عليه « اه بإيضاح قليل

وهو مردود بأمرين (الأول) أن « ما » لا تزداد بعد « إن » الشرطية لتأكيدها، إذا كان الشرط منقياً بلا، كما معنا (الثاني) أن حذف جواب الشرط إنما يصح إذا كان الشرط ماضياً لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، كالمضارع المجزوم بلم ، وقد جعل الشرط في تقديره مستقبلاً في اللفظ والمعنى كما رأيت

واعلم أيضاً أنه قد روى عن الكوفيين تجويزهم حذف « كان » مع اسمها وخبرها من غير تعويض شيء عنها ، وأنه قد يقال لك : لا تكثير اللفظ فإنه مضيعة ، فتقول : أنا أكثره وإن ، تقصد : وإن كان مضيعة ، ومنه قول الراجز (وينسبونه لرؤبة ، وهو الشاهد رقم ٨ ؛ فانظره في ص ١٥) :

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ : يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا ؟ قَالَتْ : وَإِنْ

أراد : أرضي به وإن كان فقيراً معدماً

(١) قد ورد هذا الحذف كثيراً في العربية ؛ فمن ذلك قول الشاعر (وهو الشاهد رقم ١٤٤

وقد مضى في ص ٢٦٣ من هذا الجزء )

فَإِنْ يَكُ جُمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمْ فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكَ الْدَهْرَ أَجْمَعُ

ومن ذلك قول هدية بن خشرم وقد استشهدنا به في (ص ٢٨٣) لغير هذا :

(مَا التَّرْمِمْ) نحو « وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً » في القراءتين ، بخلاف نحو : « مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةٌ أَلَدَارِ » ، « وَتَكُونُ لَكُمْ الْكِبْرِيَاءُ » ، « وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ » ، إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ ، « لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ » وخالف في هذا الأخير يونس ، فأجاز الحذف حينئذ ، تمسكا بقوله :

٢٠٩ — فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرَاةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبَدَتْ الْمِرَاةُ جِهَةً ضَيَعَمَ

فَإِنْ تَكُ فِي أَمْوَالِنَا لَانْضِقُ بِهَا ذِرَاعًا ، وَإِنْ صَبْرٌ فَصَبْرٌ لِلصَّبْرِ  
ومن ذلك قول الراجز (وهو الشاهد رقم ١٦٤ ، وقد مضى شرحه في ص ٣١٣) :

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَنِي مَقِيظٌ مُصَيَّفٌ مُشْتَقِي

٢٠٩ — البيت للخنجر بن صخر الأسدي

اللفظة : « المرآة » بكسر الميم وسكون الراء - معروفة ، وإعما سميت بذلك لأنها آلة الرؤية « وسامة » بفتح الواو والسين - هي الحسن والجمال وبهاء المنظر ، وفعله وسم - بضم السين - « أبدت » أظهرت « ضيغم » أسد ، وأصله من الضغم ، وهو العض ؛ فالياء زائدة ، وكان هذا الشاعر قد نظر في المرآة فلم يرقه شكله فتسلى عن دمامته بأنه شجاع

الإعراب : « فَإِنْ » شرطية « لم » حرف نفي وجزم وقلب ، وفي أكثر كتب اللغة « لا » بدل « لم » وقوله « تك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، أو بإن الشرطية ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف « المرآة » اسم تك « أبدت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى المرآة ، وجملة الفعل مع فاعله في محل نصب خبر تك « وسامة » مفعول به لأبدت « فقد » الفاء واقعة في جواب الشرط ، قد : حرف تحقيق « أبدت المرآة » فعل وفاعل « جهة ضيغم » مفعول به لأبدت ، ومضاف إليه ، وجملة الفعل والفاعل في محل جزم جواب الشرط الشاهد فيه : قوله « تك المرآة » حيث حذف النون من مضارع « كان » التي هي لام الكلمة مع أن ما بعدها ساكن ، وهو لام التعريف ؛ لأن الهمزة همزة وصل

وقد اختلفت كلمة العلماء في الحذف في هذه الحال ؛ فذهب السيرافي وابن السراج وأبو علي في بعض كتبه وابن عصفور وابن جني ؛ إلى أنه شاذ لا يسوغ إلا أن يضطر إليه شاعر ، وذهب يونس شيخ سيبويه - وتبعه ابن مالك - إلى أنه حذف مقميس ، يجوز في سعة الكلام ، واستدل بوروده في الكلام وفي الشعر ؛ فأما الكلام فقراءة ( لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا ) وأما الشعر فكثير ، منه بيت الشاهد ، وقول حسيل بن عرفطة (وسماه في اللسان الحسن بن عرفطة ، وهو تصحيف) :

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَسَّى بِالسَّرَرِ  
غَيْرَ الْجِدَّةِ مِنْ عِرْفَانِهِ خُرْمُ الرِّيحِ وَطُوفَانُ الْمَطَرِ

وحمل على الضرورة ، قال الناظم : وبقوله أقول ؛ إذ لا ضرورة ، لإمكان أن يقال :  
فإن تَكُنِ المرآة أخفت وسامة ، وقد قرىء شاذاً « لَمْ يَكُ الدِّينَ كَفَرُوا »  
﴿ خاتمة ﴾ إذا دخل على غير « زَالَ » وأخواتها من أفعال هذا الباب نافٍ فالمنفى هو الخبر ،  
نحو « ما كان زيد عالماً » ، فإن قصد الإيجاب قرن الخبر بإلا ، نحو « ما كان زيداً إلاَّ  
عالمًا » ، فإن كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفي نحو « يَعِيْجُ » لم يجوز أن يقترن بإلا ؛  
فلا يقال في « ما كان زيدٌ يعيْجُ بالدواء » : « ما كان زيداً إلاَّ يعيْجُ » ، ومعنى يعيْجُ : ينتفع ،  
وحكم « لَيْسَ » حكم « ما كان » في كل ما ذكر .

وأما « ما زال » وأخواتها فنفيها إيجاب ؛ فلا يقترن خبرها بإلا ، كما لا يقترن بها خبر  
« كان » الخالية من نفي ؛ لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر ، وما أومئ خلاف ذلك فهو قول كقوله :  
٢١٠ — حَرَّاجِيحُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا

وقول الآخر :

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمَعْنٍ عَنكَ عَقْدُ الرِّتَانِمِ  
٢١٠ — هذا البيت من قصيدة طويلة لدى الرمة ، يقال لها : أحجية العرب ، وأولها قوله :  
لَقَدْ جَشَّاتُ نَفْسِي عَشِيَّةَ مُشْرِفٍ وَيَوْمَ لَوَى حُزْوَى قَقَلْتُ لَهَا : صَبْرًا  
تَحْنُ إِلَى مَيِّ كَمَا حَنَّ نَارِعُ دَعَاهُ الْهَوَى فَارْتَادَ مِنْ قَيْدِهِ قَصْرًا  
وقبل بيت الشاهد قوله :

فِيَا مَيِّ مَا أَدْرَاكَ أَيْنَ مُنَاخِنَا مُعْرِقَةَ الْأَلْحَى يَمَانِيَةَ سُجْرًا  
قَدَا كَتَفَلْتُ بِالْحَزْنِ ، وَأَعْوَجَ دُونَهَا ضَوَارِبُ مِنْ خَفَانٍ مُجْتَابَةً سِدْرًا  
حَرَّاجِيحُ مَا تَنْفَكُ ... ..  
أُنْحَنُ لِتَعْرِيسٍ قَلِيلٍ فَصَارِفُ يُغْفَى بِنَابِيهِ مُطَلَّحَةً صُغْرًا

اللفظ — « جَشَّاتُ » نهضت ، وجاشت من حزن أو فزع ، وثار للقيء « مشرف » بضم  
الميم وسكون الشين وكسر الراء وآخره فاء — رمل بالدهناء ، يذكره ذو الرمة في شعره كثيرا ، من  
ذلك هذا البيت ، ومن ذلك قوله :

إِلَى ظُنُونٍ يَقْطَعْنَ أَجْوَاذَ مُشْرِفٍ شِمَالًا وَعَنْ أَيْمَانِهِنَّ الْفَوَارِسُ  
( والفوارس : موضع أيضا ) ومن ذلك قوله أيضا :  
رَعَتْ مُشْرِفًا فَالْأَجْبِلُ الْعُرَّ حَوْلَهُ إِلَى رُكْنِ حُزْوَى فِي أَوَايِدِ هُمْلٍ

« لوى حزوى » اللوى - بكسر اللام - منقطع الرمل ، وحزوى - بضم الحاء وسكون الزاى - موضع يذكره ذو الرمة كثيرا (وانظر شرح الشاهد ١٤٢) وقوله « كما حن نازع » النازع: المشتاق إلى وطنه الذى يحن إليه ، ويطلق عندهم على البعير يحن إلى وطنه « فارتاد من قيده قصرا » يريد أنه طلب السعة والنجاء فوجد نفسه مقصورا ، أى : محبوسا ، ويقال : ارتاد جدبا ، إذا كان يطلب الحصب فوقع على جذب « معرفقة الألقى » الألقى : جمع لحي - بفتح اللام وسكون الحاء المهملة - وهو حائط الفم الذى فيه الأسنان من داخل الفم ، قال ابن سيده : « يكون للإنسان والداية » اه ، وتعرفها : قلة لحمها ، ويستحب من الفرس أن يكون معروق الحدين ، قال الجوهري : « وإذا عرى لحيا الفرس من اللحم فهو من علامات العتق » ، وقال الشاعر :

قَدْ أَشْهَدُ الْغَازَةَ الشَّعْوَاءُ تَحْمِلُنِي جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ الْمُحْسِنِينَ سُرْحُوبُ

« سجرا » جعله البغدادي تبعا لشرح ديوان ذى الرمة جمع سجرا ، وفسرها بقوله : « يقال : ناقة سجرا نضرب إلى الحمرة » اه ، ولا يبعد عندى أن يكون مأخوذا مما حكاه ابن منظور بقوله : « الأصمى : إذا حنت الناقة فطربت في إثر ولدها قيل : سجرت تسجر سجورا - من باب دخل - وسجرا - بفتح السين وسكون الجيم - ومدت في حنيتها » اه « قد اكتفلت بالحزن » أى : صيرت الناقة الحزن خلفها ، والحزن : ما غلظ من الأرض « ضوارب » جمع ضارب ، وهو منخفض الوادى « خفان » بفتح الحاء المعجمة وتشديد الفاء في آخره نون - موضع قرب مكة يسلكه الحاج أحيانا ، وهو مأسدة ، قيل : هو فوق القادسية « مجتابه سdra » أى : لابس سdra ، يريد أن الضوارب التى نبت فيها السدر ليست على جهة الناقة « حراجيج » جمع حرجوج ، أو حرجيج - بضم الحاء وسكون الراء فيهما - وهى الناقة الجسيمة الطويلة على وجه الأرض ، وقيل : الشديدة ، وقيل : هى الضامرة ، وهو أنسب ههنا ، وقيل : هى الوقادة الحادة القلب ، قال الشاعر :

أَذَاكَ وَلَمْ تَرَحْلَ إِلَى أَهْلِ مَسْجِدٍ بَرَحْلِي حُرْجُوجٌ عَلَيْهَا النَّمَارِقُ

« الحسف » الجوع ، وهو أن تبيت على غير علف « لتعريس » هو النزول فى آخر الليل « فصارف » أراد فبعضا صارف ، وهو الذى تسمع صوت أنيابه ، قال ابن خالويه : « صريف ناب الناقة يدل على كلالها ، وناب البعير يدل على قطمه وغلمته » اه « مطلحة » أصابها الإعياء والجهد « صعرا » فيها ميل ، من الجهد والمزال

الإعراب : « حراجيج » خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هى حراجيج « ما » نافية « تنفك » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « إلا » أداة استثناء ملغاة « مناخة » حال من فاعل تنفك ، وستعرف وجوها أخرى من الإعراب « على الحسف » جار ومجرور متعلق بمناخة « أو » بمعنى إلى « نرمى » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو ، وعلامة نصبه

أى : ماتنفضل عن الإتعاب إلا في حال إناختها على الحسف إلى أن ترمى بها بلداً قفرا ،  
فتنفكّ هنا : تامة ، ويجوز أن تكون ناقصة وخبرها «عَلَى الْحَسْفِ» ، ومناخة : منصوب على  
الحال ، أى : لاتنفك على الحسف إلا في حال إناختها ، والله أعلم

فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها إجراء المنقوص من الأفعال مجرى المقصور « بلدا »  
مفعول به « قفرا » صفة

الشاهد فيه : قوله « ماتنك إلا مناخة على الحسف » حيث وقع فيه ما ظاهره أن خبر  
تنك الناقصة قد اقترن بأداة الاستثناء ؛ وهو لا يجوز ، من قبل أن « ماتنك » وأخواته إيجاب ،  
والاستثناء المفرغ لا يقع بعد إيجاب ، كما أوضحناه في شرح الشاهد ( رقم ١٨٧ )  
ومن أجل هذا كان إسحق الموصلي ينشد هذا البيت :

\* حَرَّاجِبِجُ مَا تَنفَكُّ إِلَّا مُنَاخَةً \*

فيجعل « تنفك » ناقصة واسمها ضميرا مستترا فيها ، و « آلا » خبرها ، ومعناه الشخص ،  
و « مناخة » صفة

وكان أبو عمرو بن العلاء يروى البيت بأداة الاستثناء ، ويقول : أخطأ ذو الرمة في إدخاله  
« إلا » بعد قوله « ماتنك »

ولكن العلماء شاركوا أبا عمرو في الرواية ، ولم يذهبوا إلى تخطئة ذى الرمة ، بل وجدوا له  
مخلصا ، وهم يؤولون هذا البيت بعدة تأويلات

الأول : تأويل الفراء الذى أعربنا عليه البيت ؛ فهو يذهب إلى أن « تنفك » في هذا  
البيت تامة بمعنى تنفصل ، وقد نقلنا لك عبارته في شرح الشاهد ( رقم ١٦٩ ) فارجع إليها هناك ،  
وينسب هذا التأويل للكسائى أيضا ، وقد ذكر الشارح هذا التأويل

التأويل الثانى : وهو تأويل المازنى وأبى على فى بعض كتبه ، وينسب إلى الأصمى وابن جنى ،  
وذكره ابن عصفور - وحاصله جعل « إلا » زائدة لاستثنائية

التأويل الثالث : وهو تأويل أبى الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الحاشمى - فإنه ذهب  
إلى أن « تنفك » ناقصة ، و « إلا » استثنائية ، لكن منع أنها داخلة على الخبر ، بل هى  
داخلة على حال ، وخبر « تنفك » هو الجار والمجرور بعده الذى هو قوله « على الحسف » ، قال  
فى كتاب المعاينة : « أراد لاتنفك على الحسف أو ترمى بها بلدا قفرا إلا وهى مناخة ؛ لأنه لا يجوز :  
لاتنفك إلا مناخة ، كما لاتقول : لاتزال إلا مناخة » اه ، وقد ذكر الشارح هذا التأويل أيضا

واستشكل هذا التخرىج جماعة منهم ابن هشام والمحقق الرضى والفاضل الأصفهاني ، قال  
ابن هشام : « قال جماعة : تنفك ناقصة ، والخبر على الحسف ، ومناخة حال ، وهذا فاسد ؛ لبقاء  
الإشكال ؛ إذ لا يقال : جاء زيد إلا راكبا » اه ، والله تعالى أعلم

## فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس

إنما شبهت هذه بليس في العمل لمشابتها إياها في المعنى، وإنما أفردت عن باب «كان»

لأنها حروف وتلك أفعال

(إِعْمَالٌ لَيْسَ أَعْمَلَتْ مَا) النافية، نحو «مَا هَذَا بَشَرًا» و«مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ» وهذه لغة

الحجازيين، وأهملها بنو تميم، وهو القياس؛ لعدم اختصاصها بالأسماء، ولإعمالها عند الحجازيين

شروط أشار إليها بقوله: (دُونَ إِنْ \* مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكْنِ) أَي: عُلْمٌ؛ فَإِنْ فَقَدَ

شروط من هذه الشروط بطل عملها، نحو: مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ، فما: حرف نفي مهمل، وإِنْ:

زائدة، وزيد: مبتدأ، وقائم: خبره، ومنه قوله:

٢١١ - بِنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

٢١١ - لم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين، وقال العيني: «أنشده ثعلب في أماليه

ولم يعزه إلى أحد» اه، وقد أنشده في اللسان عن أبي عمرو

اللفظة: «غُدَانَةُ» بضم العين المعجمة وفتح الدال المهملة مخففة - حتى من ربوع «صريف»

بفتح الصاد المهملة بعدها راء مكسورة وآخره فاء - الفضة «الخرف» بفتح كل من الخاء والزاي -

ماعمل من الطين وشوى بالنار فصار نغارا، واحدته خزفة، الجوهرى: «الخرف» - بالتحريك -

الجر، والذى يبيعه الخراف» اه

الإعراب: «بني» منادى بحرف نداء محذوف «غُدَانَةُ» مضاف إليه، مجرور بالفتحة

نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعامة والتأنيث «ما» نافية «إِنْ» زائدة «أَنْتُمْ» ضمير

منفصل مبتدأ «ذَهَبٌ» خبر المبتدأ «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «صريف»

معطوف على ذهب «ولكن» الواو عاطفة للجملة على الجملة السابقة، لكن: حرف استدراك

«أَنْتُمْ» مبتدأ «الخرف» خبر المبتدأ

الشاهر في: قوله «مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ» حيث أبطل عمل «ما»؛ لاقترانها بإِنْ الزائدة،

فلم يجعل ما بعدها اسما لها مرفوعا بها وخبرا لها منصوبا بها، بل جاء بهما مرفوعين على أنها لا عمل

لها فيهما، والعامل في الأوّل الابتداء، وفي الثاني المبتدأ، على ما هو المختار

هذاه، وقد روى هذا البيت بعدة وجوه (الوجه الأوّل) الذى سبق إيضاحه، و«ما» عليه

مهملة لا عمل لها إجماعا (الوجه الثانى) رواية أبى عمرو، وهى هكذا:

بِنِي غُدَانَةَ حَقًّا لَسْتُمْ ذَهَبًا وَلَا صَرِيفًا وَلَكِنْ أَنْتُمْ خَرْفُ



وأما رواية يعقوب بن السكيت « ذَهَبًا » بالنصب فمخرّجة على أن « إن » نافية مؤكدة  
لها ، لا زائدة ؛ وكذا إذا انتقض النفي بإلّا ، نحو « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » فأما قوله :  
٢١٢ — وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنَجْنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبًا

ولاشاهد في البيت على هذه الرواية ( الوجه الثالث ) رواية يعقوب بن السكيت والجوهري :  
\* مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا وَلَا صَرِيغًا \* وقد اختلف العلماء في الاعتداد بهذه الرواية وتخرجهما ،  
فذكر ابن برقي في حواشيه على الصحاح أنها خطأ ، قال : « صواب إنشاده :  
\* مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيغٌ \* لأن زيادة « إن » تبطل عمل ما « اه ، وليس له وجه  
في تخطئة الحافظ النقة في روايته ، وذهب الكوفيون ويعقوب إلى أن « إن » زائدة ، وزعموا  
أن زيادتها لا تبطل عمل « ما » ؛ كما لا يبطل عملها بتكرارها في نحو قول الشاعر :

لَا يُنْسِكُ الأَسَى تَأْسِيًا فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُسْتَعَصِمًا

ألست تراه رفع قوله « أحد » على أنه اسم « ما » ونصب قوله « مستعصما » على أنه خبرها ، مع  
تكرار « ما » ، وذهب البصريون إلى أن « إن » في هذه الرواية ليست هي الزائدة ، وإنما  
هي نافية مؤكدة للنفي المستفاد من « ما » ، وعندهم أن وقوع « إن » بعد « ما » على ثلاثة أضرب :  
الضرب الأول : أن تكون زائدة ، الضرب الثاني : أن تكون نافية لغير التأكيد ؛ فيكون  
الكلام بعدها إيجابا ؛ لأنها تنفي ما أفادته « ما » ، من نفي ثبوت الخبر للبند ، وفي هذين الضربين  
يبطل عمل « ما » ؛ الضرب الثالث : أن تكون نافية مؤكدة للنفي المستفاد من « ما » ، من  
باب التأكيد اللفظي بإعادة اللفظ بمرادفه ، وفي هذا الضرب لا يبطل عملها ، وهي في هذا البيت  
على هذه الرواية من هذا القبيل ، والأكثر أن تكون زائدة ناقضة لعمل « ما » ، نحو قول الشاعر  
( وهو فروة بن مسيك المرادي ) :

فَمَا إِنْ طِبْنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةٌ آخِرِينَآ

والطب - بكسر الطاء - : الشأن والعادة ، وكانت همدان قد ظهرت عليهم ، فهو يقول : إن كانوا  
قد انتصروا علينا في يوم الردم فليست عادتنا الجبن ، ولكننا الأيام دول  
٢١٢ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنكره قديما بعض العلماء ،  
وذهب إلى عدم الاحتجاج به ؛ لجهالة قائله ، وقد علمت أنه يقوم مقام معرفة القائل أن يرويه  
الثقة الثبت من نقلة اللغة ، وقد أشده ابن جني ونسبه لبعض الأعراب من غير تعيين  
اللفظ : « منجنون » بفتح الميم وسكون النون وفتح الجيم - : الدولاب التي يستقي عليها ،  
وقال ابن سيده : « أداة السانية التي تدور » اه ، وأشد أبو علي :

كَأَنَّ عَيْنِي وَقَدْ بَانُونِي غَرَبَانٍ فِي مَنَحَاةٍ مَنَجْنُونِي

.....

والأكثر فيها التأنيث ، قال المتلمس :

هَلُمَّ إِلَيْهِ قَدْ أُبَيِّنَتْ زُرُوعُهُ وَعَادَتْ عَلَيْهِ الْمَنْجُونُ تَكْدَسُ

وقال ابن مفرغ :

وَإِذَا الْمَنْجُونُ بِاللَّيْلِ حَنَّتْ حَنَّ قَلْبُ الْمُتَمِيمِ الْمَحْزُونِ

وقال ابن أحمر :

تَمَلُّ رَمْتَهُ الْمَنْجُونُ بِسَهْمِهَا وَرَمَى بِسَهْمِ جَرِيمَةٍ لَمْ يَصْطَدِ

(وقيل في بيت ابن أحمر : إن المنجون هو الدهر) وقد اتفق العلماء على أن الميم والنون اللذين في أوّل « منجون » ليسا زائدين ، بل هما أصلان ، والدليل على أن النون أصلية نبوتها في الجمع ؛ فإنهم قالوا في جمعه : مناجين ، ولو كانت النون زائدة لكانت تسقط في الجمع ، كما سقطت نون منجنيق ، فقد قالوا : مناجيق ، وكما تسقط نون منطلق في جمعه ؛ فإنك تقول : مطالق ، وإذا ثبت أن النون أصلية فقد ثبت أن الاسم على أكثر من ثلاثة أحرف ، وإذا ثبت أنه كذلك فقد استحال أن تكون الميم زائدة ؛ لأن الأسماء التي على أكثر من ثلاثة أحرف لا تدخلها الزيادة في أولها ، إلا أن تكون من المشتقات نحو مدرج ومكرم ومستغفر

الإعراب : « ما » نافية « الدهر » اسم ما « إلا » أداة استثناء ملغاة « منجوننا » خبر ما ، وستعرف ما فيه « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « صاحب الحاجات » مركب إضافي ، اسم ما « إلا » استثنائية ملغاة « معذبا » خبر ما ، وستعرف ما فيه

الشاهر فيه : قوله « ما الدهر إلا منجوننا . . . ما صاحب الحاجات إلا معذبا » حيث أعمل في الموضعين « ما » عمل ليس ؛ فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، مع أن الخبر مقترن بإلا التي تنقض نفي « ما » وتصير المعنى إيجابا ، في الموضعين

وقد ذهب يونس والشاويين إلى جواز هذا ؛ مستدلين بهذا البيت ، وبقول الآخر :

وَمَا حَقُّ الَّذِي يَعْتُو نَهَاراً وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ إِلَّا نَكَالاً

ألا تراه نصب الخبر - وهو قوله « نكالا » - مع أنه مقترن بإلا

وأنكر الجمهور عليهما القول بجواز ذلك ، وزعموا أن البيتين شاذان لا يقاس عليهما ، ومنهم من خرجهما على أن قوله في بيت الشاهد « منجوننا » ليس خبر « ما » ؛ وإنما هو مفعول به لفعل محذوف ، تقديره : إلا يشبه منجوننا ، وهذا الفعل مع فاعله المستتر فيه ومفعوله جملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو « الدهر » ، وكذا قوله « معذبا » مفعول لفعل محذوف ، والجملة خبر عن « صاحب الحاجات » الذي يجعل مبتدأ لا اسما لما ، ومنهم من جعل « منجوننا » مفعولا مطلقا

فشاذ ، أو مؤول ؛ وكذا يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها ، نحو « مَا قَامَ زَيْدٌ »

ومنه قوله :

٢١٣ — وَمَا خَذَلْتُ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَا وَلَكِنْ إِذَا أَدْعُوهُمْ فَهُمْ هُمُ

عامل محذوف على تقدير مضاف ، وأصل الكلام : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، محذوف العامل ، وحذف المضاف - وهو « دوران » - وأقام المضاف إليه مقامه ؛ فانتصب انتصابه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وكذا قوله « معذبا » ؛ جعلوه مفعولا مطلقا لفعل محذوف ، والتقدير : إلا يعذب معذبا ، والمراد من « معذبا » المصدر : أى التعذيب ، وكذا قوله في البيت الآخر « نكالا » جعلوه مفعولا مطلقا لفعل محذوف : أى ينكل نكالا

وأنت إذا تأملت في هذه التوجيهات وجدت آثار التكلف وادعاء غير الظاهر بادية عليها تنادى بفسادها ، فهذه الحذوف لا دليل عليها ، ولا قرينة ترشد إليها ، وادعاء أن « معذبا » مصدر ميمي مما يبابه الظاهر ؛ فتنبه لذلك والله يرشدك

٢١٣ — ولم أجد من نسب هذا البيت لقائل معين

اللمعة : « خذل » بضم الخاء وتشديد الدال مفتوحة - جمع خاذل ، مثل راكم وركع ، وخاذل اسم فاعل مأخوذ من خذله - من باب قتل - إذا ترك نصرته ومعوته وتأخر عنه « أخضع » أذل وأستكين ، والخضوع : قريب من الخشوع ، إلا أن الخشوع أكثر ما يستعمل في الصوت ، والخضوع في الأعناق « فهم هم » أراد أنهم الكاملون في الشجاعة والشهامة ، مثل قول أبي النجم :

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي لِلَّهِ دَرَى مَا أَجَنَّ صَدْرِي

وقول الهدلى :

رَفَوْنِي وَقَالُوا : يَا خُوَيْلِدُ ، لَا تَرَعْ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ : هُمُ هُمُ

الإعراب : « ما » نافية « خذل » خبر مقدم « قومي » مبتدأ مؤخر ، ويا المتكلم مضاف إليه « فأخضع » الفاء فاء السببية ، أخضع : فعل مضارع منصوب بأن الضميمة بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه « للعدا » جار ومجرور متعلق بأخضع « لكن » حرف استدراك « إذا » ظرفية شرطية « أدعوهم » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « فهم » الفاء واقعة في جواب الشرط ، هم : مبتدأ « هم » : خبره ، وجملة المبتدأ وخبره هي جملة جواب الشرط ، ولا محل لها ؛ لأن « إذا » غير عاملة

الشاهد في : قوله « وما خذل قومي » حيث أهمل « ما » ولم يعملها عمل « ليس » فيرفع بها الاسم وينصب الخبر ؛ لأن الخبر - وهو قوله « خذل » - قد تقدم على المبتدأ ، و « ما » عامل ضعيف لا يقوى على العمل ، مع اختلاف الترتيب بين معمولاته ؛ ألا ترى أن عملها الرفع

وأما قول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعَمَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ<sup>(١)</sup>

فشاذ ، وقيل : غلط سببه أنه تيمى وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ولم يدرك أن من شرط

النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر ، وقيل : مؤول

﴿ تبيينان ﴾ الأول : قال في التسهيل : « وقد تعمل متوسطاً خبرها ، وموجبا بإلا ، وفاقا

لسيبويه في الأول ، وليونس في الثاني »

والنصب جاء مخالفا للقياس ؛ من جهة أنها حرف مشترك : يدخل على الأفعال والأسماء جميعا ، ولا يستأثر به فريق منهما ، وأنت تعلم أن الأصل في الحرف المشترك أن يكون مهملا غير عامل ، ولكن « ما » لما أشبهت « ليس » في الدلالة على نفي الحال وفي دخولها على الجملة المؤلفة من مبتدأ وخبر ناسب أن تعمل عملها ؛ لأن من سنن العرب أن يعاملوا الشيء معاملة نظيره .  
ومثل بيت الشاهد قول الآخر :

وَمَا حَسَنٌ أَنْ يَمْدَحَ الْمَرْءُ نَفْسَهُ وَلَكِنَّ أَخْلَاقًا تَذُمُّ وَيُحْمَدُ

الأتراه رفع قوله « حسن » على أنه خبر مقدم ، والصدر المنسبك من « أن يمدح » مبتدأ مؤخر هذا مذهب الجمهور ، وذهب الفراء إلى أنه يجوز أن ينتصب خبر « ما » مطلقا ؛ سواء أتقدم على الاسم أم تأخر عنه ، وسواء أقرن بالمبتدأ المؤخر أداة استثناء أم لم يقرن ؛ فيجوز عنده « ما قأما على » و « ما قأما إلا على » ، وأجاز الأخفش المثال الثاني دون الأول ، وحكى الجرمي أن إعمال « ما » مع تقدم خبرها لغة قليلة لبعض العرب ، واستدل هو والفراء ببيت الفرزدق الذي سينشده الشارح وهو الشاهد ( رقم ١٧٩ ) وقد مضى القول فيه في باب « كان وأخواتها » ، وبقول الآخر :

\* نَجْرَانُ إِذْ مَا مِثْلَهَا نَجْرَانُ \*

فإن ظاهره أن « مثلها » خبر « ما » تقدم على اسمها وهو منصوب ، واسمها هو قوله « نجران » وللجمهور أن يردوا هذا الظاهر بما ذكرناه في بيت الفرزدق فارجع إليه في الموضع الذي أرشدناك له

قال الجرمي والفراء : وقد سمع « مَا مُسِيئًا مِّنْ أَعْتَبَ » بنصب قوله « مسينا » على أنه خبر « ما » مقدما ، وجعل « من » اسما موصولا اسمها مؤخرا ، وحجته « أعتب » مع فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول ؛ والرواية المشهورة « مَا مُسِيٍّ مِّنْ أَعْتَبَ » برفع مسيء

(١) قد سبق لنا شرح هذا الشاهد ، وبيان أوجه الاستشهاد به ؛ فارجع إليه في (ص ٣٤٠

من هذا الجزء)

الثاني: اقتضى إطلاقه منع العمل عند توسط الخبر، ولو كان ظرفاً أو مجروراً، قال في شرح الكافية: « من النحويين من يرى عمل ما إذا تقدم خبرها وكان ظرفاً أو مجروراً ، وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور »

( وَسَبَقُ حَرْفِ جَرٍّ ) مع مجروره ( أَوْ ظَرْفٍ ) مدخولاً « ما » مع بقاء العمل ( كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا ) و « ما عِنْدَكَ زَيْدٌ قَائِمًا » ( أَجَازَ الْعُلَمَاءُ ) سَبَقُ : مصدر نصب بالمفعولية لأجاز مضاف إلى فاعله ، والمراد أنه يجوز تقديم معمول خبر « ما » على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجروراً كما مثل ، ومنه قوله :

٢١٤ — بِأَهْبَةِ حَزْمٍ لُدُّ وَإِنْ كُنْتَ آمِنًا فَمَا كُلَّ حِينَ مِنْ تُوَالِي مَوَالِيَا

٢١٤ — لم أجد من نسب هذا البيت إلى قائل معين  
اللفظة : « أهبة » بضم الهمزة وسكون الهاء - التأهب للشيء والتهيؤ له والاستعداد للقيام به ، وتقول : تأهبت للأمر ، وأخذت أهبتة ، وأخذت له الأهبة « حزم » بفتح فسكون - هو ضبط الأمر وجودة الرأي « لد » فعل أمر من لاذ يلود - من باب نصر ينصر - أى لجأ « توالى » فعل مضارع من الموالاة ، وهى المعاونة والمناصرة ، وقوله « مواليا » هو اسم فاعل منه الإعراب : « بأهبة » جار ومجرور متعلق بقوله لد الآتى « حزم » مضاف إليه « لد » فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، تقديره : إن لم تكن آمناً وإن كنت آمناً ، إن : شرطية « كنت » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، وتاء المخاطب اسمه « آمناً » خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن كنت آمناً فلذ بأهبة حزم ، والمسكوت عنه أولى بالحكم من المذكور « فما » الفاء تعليلية ، ما : نافية « كل » مفعول فيه لقوله « مواليا » الآتى « حين » مضاف إليه « من » اسم موصول اسم ما النافية « توالى » فعل مضارع فاعله مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « مواليا » خبر ما

الشاهد فيه : قوله « ما كل حين من توالى مواليا » حيث قدّم قوله « كل حين » على اسم « ما » النافية - وهو قوله « من توالى » - مع أن « كل حين » معمول لخبر ما - وهو قوله « مواليا » وأبقى مع ذلك « ما » عاملة الرفع والنصب ، وساغ هذا لكون هذا المعمول ظرفاً ، والظروف يتوسع فيها ويفتقر معها ما لا يفترق مع غيرها  
فإن قلت : فإني لا أعرف أن لفظ « كل » ظرف ، فكيف زعمت أنه في هذا الموضع ظرف ؟

فإن كان غير ظرف أو مجرور بطل العمل ، نحو : « مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ » ومنه قوله :

٢١٥ — وَقَالُوا : تَعَرَّفَهَا الْمَنَارِلَ مِنْ مَنِيٍّ وَمَا كُلٌّ مِنْ وَاقِيٍّ مَنِيٍّ أَنَا عَارِفٌ

قلت : لفظ « كل » بحسب ما تضاف إليه ، فإن أضيفت إلى مصدر فهي مصدر ، نحو :

( فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ) ، وإن أضيفت إلى ظرف فهي ظرف ، كما هنا

واعلم أن القول بامتناع تقدم خبر « ما » على اسمها مع بقاء العمل ولو كان ظرفا وجواز تقدم معمول الخبر على الاسم بشرط أن يكون ظرفا ، كما في بيت الشاهد ، أوجارا ومجرورا كما في مثال النظم ، ونحو : « مَا بَكَ عَلَى مُوَلَعًا » و « مَا فِي عَمَلِكَ أَنْتَ مُجَدًّا » نقول : إن التفصيل على هذا النحو هو تفصيل ابن مالك ، وتبعه عليه شراح كلامه ، وأجاز جماعة بقاء العمل مع تقدم الخبر أو معموله بشرط أن يكون المتقدم منهما ظرفا أو جاريا ومجرورا

وأجاز الكوفيون وابن كيسان بقاء النصب مع تقدم معمول الخبر ظرفا كان أو غير ظرف ، واستدلوا على ذلك بالقياس على « لن ، ولم ، ولا » ؛ لاشتراكها معهن في الدلالة على النفي ؛ فكما يجوز تقديم معمول الفعل المنفي بواحد من هذه الأحرف عليه في نحو « عليا لم يضرب محمد » و « الدرس لن يفهم خالد » و « بكر لا يعرف إبراهيم » فكذا يجوز عند الأولين أن تقول : « الدرس ما خالد فاهما » بنصب « الدرس » على أنه مفعول لفاهم ، وإذا جاز أن يتقدم على « ما » فإنه أحرى أن يجوز مع تأخره عنها ، وسيأتي رد هذا الكلام مع زيادة بحث في الشاهد الذي بعده ، إن شاء الله

٢١٥ — هذا البيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٣٦ و ص ٧٣ ) وهو لزاحم بن الحرث

العقيلي ، والبيت مطلع قصيدة فائية له ، وبعده :

فَوَجَدِي بِهَا وَجَدُ الْمُضِلِّ بَعِيرَهُ بِمَكَّةَ لَمْ تَعَطِفْ عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

اللفظة : « تعرّفها » أي : تطلب معرفتها وأسأل الناس عنها « المنازل » أراد بالمنازل ، وهي جمع منزل - بفتح الميم وكسر الزاي - وهو مكان النزول « مني » بكسر الميم مقصورا - وهي بلدة على فرسخ من مكة طولها ميلان ، تعمر أيام الموسم ، وعلى رأس مني من نحو مكة عقبة ترمى عليها الجمره يوم النحر ، ومني : سمي بذلك لما يعني بها من السماء : أي يراق ، وهو مذكر مصروف ، وتقول : امتنى القوم ، إذا أتوا مني ، ذكره يونس . وصف الشاعر أنه اجتمع بحبوبته في الحج ثم فقدها فجعل يتفقدتها ، فقليل له : تعرّفها بالمنازل من مني ، فزعم أنه لا يعرف كل من وافي مني حتى يسأل عنها ، وذلك لأنه لا يسأل إلا من يعرفه ويعرفها . وقوله « فوجدى بها وجد المضلّ بعيره » روى في اللسان « وجد المضلّ قلوبه » والقاوص - بفتح القاف - هي الناقة الشابة ، أو الباقية على السير ، أو أول ما يركب من إنائها إلى أن تنثني ، ثم تسمى بعد ذلك

ناقة . وقوله « بمكة » روى في اللسان مكانه « بنخلة » ونخلة - بفتح النون وسكون الحاء - اسم لعدة أماكن ؛ منها نخلة القصى ، ومنها نخلة الشامية ؛ وهو اسم لواديين لهذيل على ليلتين من مكة ، ومنها نخلة محمود ، وهو موضع بالحجاز قريب من مكة فيه نخل وكروم ، وقوله « لم تعطف عليه العواطف » قال الليث : « العطف الرجل الحسن الخلق العطف على الناس بفضله ، ولم يفسروا العواطف في بيت مزاحم العقيلي ، وعندى أنه يريد الأقدار العواطف على الإنسان بما يحب » اه عن اللسان

الإعراب : « وقالوا » فعل وفاعل « تعرفها » فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه ، وها : مفعول ، والجملة في محل نصب مقول القول « المنازل » منصوب على نزع الخافض ، ومن زعم أنه منصوب على الظرفية المكانية يمنع من محاراته أنه ليس مبهما « من منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل « وما » نافية « كل » يروى مرفوعا ومنصوبا ؛ فمن رواه مرفوعا جعله اسم مالنافية ، ومن رواه منصوبا جعله مفعولا لقوله عارف الآتى ، وهذه الرواية الأخيرة هي محل استشهاد الشارح وغيره من شراح الألفية « من » اسم موصول : في محل جر بالإضافة إلى كل « وافي » فعل ماض ، فاعله مستتر فيه يعود إلى الموصول « منى » مفعول ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « عارف » خبره ، وهذه الجملة في محل نصب خبر « ما » إذا رفعت « كل » على أنه اسمها واعتبرتها حجازية ، والرابط ضمير محذوف منصوب بعارف ، والتقدير : ما كل من وافي منى أنا عارفه

الشاهد في : قوله « وما كل من وافي منى أنا عارف » حيث أبطل عمل « ما » النافية ؛ فرفع بعدها المبتدأ والخبر - وها قوله « أنا عارف » - لأن معمول الخبر - وهو قوله « كل من وافي » قد تقدم على المبتدأ ، وهذا معمول ليس ظرفا ولا جارا ومجرورا كما هو ظاهر وقد علمت أن الاستدلال على هذا النحو إنما يتم على رواية نصب « كل » ؛ فأما على رواية رفعه فإنه يجوز معها أن تكون عاملة حجازية أو مهملة تميمية ؛ فان قدرتها عاملة كان اسمها « كل » وخبرها جملة « أنا عارف » فهي جملة في محل نصب ، وإن قدرتها مهملة كان « كل » مبتدأ ، وجملة « أنا عارف » في محل رفع خبر المبتدأ ، ويلزم على التقديرين حذف الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ ، وتقديره على نحو ما ذكرناه في الإعراب ، وأنت تعلم مما ذكرناه مرارا أن حذف الرابط من جملة الخبر قبيح عند سيبويه ، قال سيبويه ( ج ١ ص ٣٦ ) : « وقال بعضهم :

\* وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ \*

( برفع كل ) لزم اللغة الحجازية فرفع ، كأنه قال : ليس عبد الله أنا عارف ، فأضمر الهاء في « عارف » وكان الوجه « عارفه » ، حيث لم يعمل « عارف » في « كل » وكان هذا أحسن من

التقديم والتأخير ؛ لأنهم قد يدعون هذه الهاء في كلامهم وفي الشعر كثيرا ، وذلك ليس في شيء من كلامهم ولا يكاد يكون في شعر « اه ، وقوله « لزم اللغة الحجازية » جعل رحمه الله لفظ « كل » مرفوعا على أنه اسم « ما » الحجازية ، وجعل جملة « أنا عارف » في محل نصب خبرها ، وقد علمت أنه يجوز اعتبار « ما » مهملة ، والجملة في محل رفع . وقوله « وكان هذا أحسن من التقديم - إلخ » معناه أنا ارتكبنا الأخت في الضرورة برفع « كل » على أنه اسم « ما » ولم تنصبه على أنه مفعول لعارف ، و بيان هذا أن جعل « كل » اسم « ما » يلزم عليه حذف الرابط من جملة الخبر ، وجعل « كل » مفعولا يلزم عليه تقديم معمول خبر « ما » على اسمها ، وحذف الضمير الرابط وإن كان ضرورة عنده إلا أنه موجود في الشعر العربي ، بخلاف تقديم معمول خبر « ما » ؛ فإنه لا يكاد يوجد في الشعر ؛ فاسم الإشارة في قوله « وكان هذا - إلخ » راجع إلى حذف الهاء ، واسم الإشارة في قوله « وذلك ليس في شيء - إلخ » راجع إلى التقديم والتأخير .

وقال الأعمى : « استشهد به على رفع كل بما ، إذ لم يمكنه الإضمار فيها ؛ لأنها حرف ، ولو أمكنه الإضمار في ما كما يمكن في ليس لنصب كلا بعارف كما نصب كل النوى بيلقي ( انظر الشاهد رقم ١٩٣ في ص ٣٦٤ ) وحذف الهاء من قوله : أنا عارفه ، وهو بنوياً ، فالترم رفع كل بما ، على لغة أهل الحجاز ، وجعل الجملة بعدها خبرا عنها مع حذف الهاء ضرورة ؛ ولو جعل ما تميمية لنصب كلا بعارف ، ولم تكن فيه ضرورة ؛ لأن ما في لغتهم غير عاملة فلا يقبح أن يليها ما عمل فيه غيرها » اه كلامه .

وقوله « ولو جعل ما تميمية - إلخ » هذا هو الذي عليه استشهد الشارح ههنا ؛ وقد علمت في شرح الشاهد السابق أن القول بامتناع تقديم معمول خبر « ما » الحجازية هو قول البصريين ، وأن الكوفيين قد خالفوا في ذلك ؛ فأجازوا تقديم معمول على « ما » وعلى اسمها ؛ قياسا على « لم » ، والجواب عن هذا القياس أنه قياس فاسد ؛ لأنه قياس مع الفارق ، ألت ترى أن « لم » و « لن » حرفان مختصان بالفعل لا يدخلان إلا عليه ؛ فجاز أن يكون جواز تقديم معمول الفعل عليهما لتزليلهما من الفعل منزل الجزء لمزيد اختصاصهما به ، وأما « ما » فلكونها غير مختصة بالاسم لم يجز تزليلها منه منزلة الجزء حتى يعمل ما بعدها فيما قبلها

فان قلت : فقد سلمت هذا القول في « لم » و « لن » ، ولكني لأسامه في « لا » ؛ لأنه حرف مشترك كما أن « ما » حرف مشترك ، فلماذا جاز أن يتقدم معمول ما بعد « لا » عليها دون « ما » ؟

فالجواب أن « لا » وإن شارك « ما » في عدم الاختصاص ، إلا أنه انفرد بكثرة الدوران والتصرف معه ، ألت ترى أن « لا » حرف لا يحجز ما قبله عن أن يعمل فيما بعده ، نحو « جئت



وأجاز ابن كيسان بقاء العمل والحالة هذه

(وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِيَلٍ مِنْ بَعْدِ) خبر (مَنْصُوبٍ بِمَا) الحجازية (الزَّمَّ حَيْثُ حُلُّ) رفع : مصدر نصب بالمنعولية لا لزوم ، مضاف إلى مفعوله ، والفاعل محذوف ، والتقدير : الزم رفعك معطوفاً ولكن أو بيل إلى آخره ، وإنما وجب الرفع لكونه خبر مبتدئاً مقدر ، ولا يجوز نصبه عطفاً على خبر « ما » ؛ لأنه موجب ، وهي لاتعمل في الموجب ، تقول : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ » ، و« مَا عَمْرٌ وَشُجَاعًا لَكِنْ كَرِيمٌ » أي : بل هو قاعد ، ولكن هو كريم ؛ فإن كان العطف بحرف لا يوجب ، كالواو والفاء ، جاز الرفع والنصب ، نحو « مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا ، وَلَا قَاعِدٌ » ، والأرجح النصب ﴿ تنبيه ﴾ قد عرفت أن تسمية ما بعد بل ولكن معطوفاً مجاز ؛ إذ ليس بمعطوف ، وإنما هو خبر مبتدئاً مقدر ، وبل ولكن حرفاً ابتداءً

(وَبَعْدَ مَا) النافية (وَلَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ) الزائدة (الْخَبَرُ) كثيراً ، نحو « وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ » « أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ » (وَبَعْدَ لَا) النافية (وَوَنِّي كَانَ) وبقية النواسخ (قَدْ يُجْرَى) قليلاً ، من ذلك قوله :

٢١٦ — فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَأَذُو شَفَاعَةٍ بِمُنْعِنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

بلا زاد ، و« غضبت من لاشيء » بجر ما بعد « لا » بحرف الجر السابق ؟ وإذا كانت لا تمنع ما قبلها من العمل فيما بعدها فهي لا تمنع ما بعدها من العمل فيما قبلها ؛ و« ما » بخلاف هذا في الموضعين جميعاً ، فهي مشابهة لحرف الاستفهام المشترك بين الأسماء والأفعال الحاجز لما قبله عن العمل فيما بعده ؛ ولما بعده عن العمل فيما قبله

٢١٦ — البيت لسواد بن قارب الأزدي الموسى — وقيل : السدوسي — وكان كاهناً في الجاهلية فلما شرف الله الأرض ببعثة رسول الهدى محمد صلى الله عليه وسلم أقبل إليه سواد بن قارب هذا فوقع في قلبه حب الرسول ، فأسلم وأنشده :

أَتَانِي رَيْبِي بَعْدَ هَدْيٍ وَرَفْدَةٍ  
ثَلَاثَ لَيَالٍ قَوْلُهُ كُلُّ لَيْلَةٍ  
فَشَمَّرْتُ عَنْ ذَيْلِي الْإِزَارَ وَوَسَّطْتُ  
فَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ لِأَشْيَاءٍ غَيْرِهِ  
وَلَمْ أَلِكُ فِيهَا قَدْ بَلَوْتُ بِكَاذِبِ  
أَتَاكَ رَسُولُهُ مِنْ لُؤَيِّ بْنِ غَالِبِ  
بِي الدُّعْلَبِ الْوَجْنَاءِ بَيْنَ السَّبَاسِبِ  
وَأَنْتَ مَأْمُونٌ عَلَيَّ كُلِّ غَالِبِ

وَأَنَّكَ أَدْنَى الْمُرْسَلِينَ وَسَيْلَةً  
فَرُّنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ  
وَإِنْ كَانَ فِيمَا جِئْتَ شَيْبُ النَّوَابِ  
وَكَنُّ لِي شَفِيعًا ... .. البيت

اللفظة : « رئي » الرئي - بفتح الراء وكسر الهمزة ، على زنة فعيل - قال ابن منظور :  
« الرئي : الجنى يراه الإنسان ، وقال اللحياني : له رئي من الجن ، إذا كان يحبه ويؤلفه ، وتميم  
تقول رئي - بكسر الهمزة كما يكسرون الأول في مثل سعيد وبعير - الليث : الرئي : جنى يتعرض  
للرجل يريه كهانة وطبا ، ابن الأعرابي : يقال : أراى الرجل ، إذا صار له رئي » انتهى بتصرف ،  
وكان العرب يعتقدون أن لكل شاعر أو كاهن رئا من الجن ، ولنا في ذلك كلام وبحث أودعناه  
شرحنا على مقامات بديع الزمان الهمداني فليراجع هناك « هده » بفتح الهاء وسكون الدال  
- السكون « رقدة » بفتح فسكون - المرة من الرقاد ، وهو النوم ، وقيل : الرقاد خاص بالنوم  
ليلا « الدعلب » بكسر الدال المعجمة وسكون العين وكسر اللام - الناقة السريعة ، وأصلها النعام  
فشبهت بها الناقة ، وقد يقال : ذعلبة ، بالهاء « الوجناء » الشديدة « السباب » جمع  
سبب - بفتح السينين بينهما باء موحدة ساكنة - وهى المفازة ، أو الأرض المستوية البعيدة  
« أدنى المرسلين » أقر بهم « فتिला » هو الحيط الأبيض الذى يكون فى شق النواة

الإعراب : « كن » فعل دعاء ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « لى » جار ومجرور متعلق  
بشفيع « شفيعا » خبر كن « يوم » ظرف زمان متعلق بشفيع « لا » نافية « ذو » اسم لا  
« شفاعه » مضاف إليه « بمغن » الباء زائدة ، مغن : خبر لا ، وهو اسم فاعل من « أغنى »  
ففيه ضمير مستتر فاعله « فتिला » مفعول لمغن « عن سواد » جار ومجرور متعلق بمغن « ابن »  
صفة لسواد ، وهو مضاف ، و « قارب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة  
الساهر فيه : قوله « لادوشفاعه بمغن » حيث زاد الباء فى خبر « لا » وهو قوله « بمغن »  
على ما تبينت فى إعراب البيت

واعلم أنه إذا اقترن الخبر بالباء الزائدة فلك أن تعطف على هذا الخبر بالجر تبعاً للفظه ، وهو  
ظاهر ، وبالنصب تبعاً لمحلّه ، نحو قول عقبة الأسدى :

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرُهُ فَاسْتَجِجْ فَلَسْنَا بِالْحِيَالِ وَلَا الْحَدِيدَا  
أَدِيرُوهَا بَنِي حَرْبٍ عَلَيْكُمْ وَلَا تَرْمُوا بِهَا الْغَرَضَ الْبَعِيدَا

كذلك رواه سيبويه (ج ١ ص ٣٤) وقال بعد روايته : «لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل  
عليه لم يخل بالمعنى ، ولم يحتج إليها ، ولما كان نصبا » اه

وقوله :

٢١٧ - وَإِنْ مَدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْيُنِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

وزعم بعض الناس أن الرواية بالجرّ وأنشد البيت مع بيت آخر هكذا :

مُعَاوَىَ إِنَّا بَشَرُهُ فَأَسْجَحُ      فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ  
أَكَلْتُمُ أَرْضَنَا فَجَرَزْتُمُوهَا      فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيدِ

وقال الأعم : « استشهد به على جواز حمل المعطوف على موضع الباء وما عملت فيه ؛ لأن معنى « لسنا بالجبال » و « لسنا الجبال » واحد ، وقد ردّ [على] سيبويه رواية البيت بالنصب ؛ لأن البيت من قصيدة مجرورة معروفة وبعده ما يدل على ذلك ، وهو قوله \* أَكَلْتُمُ أَرْضَنَا.. البيت \* وسيبويه غيرتهم رحمه الله فيما نقله رواية عن العرب ، ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة ، أو يكون الذي أنشده ردّه إلى لغته قبله منه سيبويه ؛ فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر » اه

ويقول أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : الظاهر أن الأعم رحمه الله لم يكن في نسخته من كتاب سيبويه البيت الثاني الذي روئناه مع بيت الاستشهاد ، وهو قوله \* أدبروها ... إلخ \* فلذلك اعتذر باحتمال أن يكون البيت من قصيدة أخرى غير المجرورة المعروفة ، فأما أن يكون هذا البيت قد زاده بعض أنصار سيبويه ليردّوا قول منتقديه ودعواهم أن الرواية بالجرّ ، وإما أن يكون سقط من نسخة الأعم ، وإلا فهو صريح في أن البيت من كلمة أخرى غير التي تكلم عنها خصوم سيبويه ، وهو رحمه الله ورضي عنه ثبت الحجة الذي لايمارى في روايته ونقله وسعة علمه وصفاء ذهنه ، وقد أنشد البيت في كتابه شاهدا لهذه المسألة أربع مرات ( ج ١ ص ٣٤ و ٣٥٢ و ٣٧٥ و ٤٤٨ ) وأيد هذه الرواية ذلك البيت الذي حدّثناك حديثه

واعلم أيضا أنك إذا لم تدخل الباء في الخبر عطفت عليه بالنصب ، وأمره ظاهر ، وبالجرّ على توهم دخول الباء على الخبر ، ومن ذلك قول الأحوص الرياحي وينسب للفرزدق :

مَسَائِمٍ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً      وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

وقول زهير بن أبي سلمى المزني ، وينسب لإصرمة الأنصاري أيضا :

بَدَالِي أُنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى      وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

روى سيبويه كل بيت من هذين البيتين بالنصب مرة ( ج ١ ص ٨٣ ) وبالجر مرتين ( ج ١ ص ١٥٤ و ٤١٨ ) ؛ وهل جر المعطوف على توهم دخول الباء على المعطوف عليه قياس ؟ للعلماء في ذلك قولان فراجعهما ولا تتبع غير ما يقوم عليه الدليل

٢١٧ - البيت للشنفرى - بفتح الشين وسكون النون بعدها فاء مفتوحة وفي آخره ألف

مقصورة - وهو شاعر قحطاني من بني الحرث بن ربيعة ، أزدى ، وقصيدته التي منها هذا البيت هي المشهورة بلامية العرب ، وأولها :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيئِكُمْ      فَإِنِّي إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لَأَمِيلُ  
فَقَدْ حَمَّتِ الْحَاجَاتُ وَاللَّيْلُ مُقْمِرٌ      وَشُدَّتْ لَطِيَّاتِ مَطَايَا وَأَرْحُلُ  
وَفِي الْأَرْضِ مَنَأَى لِلْكَرِيمِ عَنِ الْأَذَى      وَفِيهَا لِمَنْ خَافَ الْقَلِيَّ مُتَعَزِّلُ  
لَعَمْرُكَ مَا فِي الْأَرْضِ ضَيْقٌ عَلَى أَمْرِي      سَرَى رَاغِبًا أَوْ رَاهِبًا وَهُوَ يَعْقِلُ  
هُمُ الْأَهْلُ لَا مُسْتَوْدَعُ السَّرِّ ذَائِعٌ      لَدَيْهِمْ وَلَا الْجَانِي بِمَا جَرَّ يُحْدَلُ  
وَكُلُّ أَبِيٍّ بَاسِلٌ غَيْرَ أَنِّي      إِذَا عَرَضَتْ أَوْلَى الطَّرَائِدِ أَبْسَلُ  
وَإِنَّ مُدَّتِ الْأَيْدِي ...      ...      ...      ...      ...      ...  
وَمَا ذَاكَ إِلَّا بَسْطَةٌ عَنِ تَفَضُّلٍ      عَلَيْهِمْ ، وَكَانَ الْأَفْضَلُ الْمُتَفَضَّلُ

اللفظة : « أقيموا صدور مطيئكم » هذه كناية عن الاستعداد لعظام الأمور والجد في طلب المعالي ، يقول : جدوا في أمركم وانتبهوا من رقدتكم ، يؤذن قومه بالرحيل وأن غفلتهم توجب مفارقتهم ، لما عاين من تراخيهم وإقرازم بالضم «أميل». أراد به اسم الفاعل ، أي : أنه مائل إلى غيرهم ، ولم يرد التفضيل ، مثل أكبر وأوحد وأعدل ، بمعنى كبير وواحد وعادل «حمت الحاجات» بالبناء للجهول - قدرت ، وهيت « الليل مقمر » منير ، مضى « طيات » بكسر الطاء وتشديد الياء : جمع طية ، وهي النية وزنا ومعنى ، وتطلق الطية على المنزل والمنتأى ، تقول : مضى لطيته ، أي لنيته ، وتقول : بعدت طيته ، أي : منزله ، يقول : تنهبوا من رقدتكم فهذا وقت الحاجات ، ولا عذر لكم فإن الليل كالنهار في الضوء «منأى» بفتحين بينهما سكون - اسم مكان من نأى بمعنى بعد « عن الأذى » يتعلق بمنأى « القلى » بكسر القاف مقصورا - البغض « متعزل » اسم مكان من تعزله ، أي : اعتزله : أي اجتنبه « دونكم » غيركم « سيد » بكسر السين - الدئب ، ور بما أطلق على الأسد ، وأثناء بهاء « عملس » بفتح العين والهم واللام مشددة - القوى على السير السريع « أرقط » أراد به النمر ، وهو مافيه سواد تشوبه نقط بيض « زهلول » بضم الزاى وسكون الهاء - الأملس « عرفاء » أراد به الضبع ، وقيل لها ذلك لكثرة شعر رقبتها « جبال » اسم الضبع ، وموقعه بدل من عرفاء ، وقوله « هم الأهل - إلخ » أي : هؤلاء الوحوش هم الأهل لا سواهم ، وبين وجه الحصر بقوله : « لا مستودع السر - إلخ » أي : لا يذيعون سرا ولا يخدلون من ارتكب جريرة ، ولما جعلهم كالأهل ذكرهم بضمير العقلاء « أبى »

صعب ممتنع « باسل » اسم فاعل من البسالة ، وهي الشجاعة وزنا ومعنى « عرضت » ظهرت ، وبدأت « أولى الطرائد » الأولى : أتى الأول ، والطرائد : جمع طريدة ، وهي ما طردت من صيد وغيره ، وأراد هنا الفرسان ، وقوله « وإن مدت الأيدي » فإنه يتمدح بعدم شرهه على الطعام وبصره على الجوع ، و « أجشع » وصف من الجشع - بفتحين - وهو أشد الحرص ، وباب فعله فرح ، و « أعجل » صفة مشبهة لا أفعل تفضيل ؛ فإنه لم يرد نفي زيادة العجلة ، وإنما أراد نفي العجلة نفسها ، « بسطة » بفتح فسكون - سعة « تفضل » إنعام « وكان الأفضل المتفضل » فيه تقديم خبر كان على اسمها

الإعراب : « إن » شرطية « مدت » فعل ماض مبني للجهول فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم ، والتاء للتأنيث « الأيدي » نائب فاعل « إلى الزاد » جار ومجرور متعلق بمد « لم » نافية جازمة « أكن » مضارع ناقص مجزوم بلم ، وهو جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه « بأعجلهم » الباء زائدة ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والضمير مضاف إليه « إذ » تعليلية ، حرف أو ظرف ، على الخلاف المشهور فيها « أجشع » مبتدأ « القوم » مضاف إليه « أعجل » خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « لم أكن بأعجلهم » حيث زاد الباء في خبر « أكن » ، وهو قوله : « بأعجلهم » كما عرفت في إعراب البيت ؛ لكون هذا العامل منفيًا بلم ، حملا على زيادة الباء في خبر « ليس » ، ألا ترى أن معنى قوله « لم أكن بأعجلهم » مثل أن تقول : « لست بأعجلهم » ، فلما توافق المعنيان ساغ دخول الباء على خبر « لم أكن » كما تدخل على خبر « ليس »

واعلم أنه يشترط لجواز زيادة الباء في خبر « ليس » وخبر « ما » ألا ينتقض نفيه بإلا ، فلا يجوز لك أن تقول : ليس محمد إلا بقائم ، ولا أن تقول : ما محمد إلا بقائم ، وكذلك ما يحمل عليهما من النواسخ المنفية ؛ وقد اشترط الفراء أيضا ألا تزداد « كان » بين اسم « ما » أو « ليس » والخبر ، فلا يجوز عنده أن تقول : ليس محمد كان بقائم ، ولا أن تقول : ما محمد كان بحاضر ، وأجازها البصريون والكسائي ، واشترط هشام ألا يكون الخبر لفظ « مثل » ؛ فعنده لا يجوز أن تقول : ما محمد بمثلك ، ولا أن تقول : ليس عليّ بمثلك ، وأجازها البصريون والكسائي أيضا

فإن قلت : أفليس الشرط وجوابه إنما يكونان مستقبلين ؟ فكيف جاز أن يكون الشرط - وهو قوله « مدت » - ماضيا ، وكان الجواب - وهو قوله « لم أكن » - كذلك ؛ لأن المعروف أن « لم » حرف يدل على النفي ؛ ويقرب المضارع إلى معنى الماضي ؟

فالجواب أن الشرط هنا مستقبل ، وإن كان لفظه ماضيا ؛ لأن أداة الشرط من شأنها إذا دخلت على الماضي أن تجعله في معنى المستقبل ، وأما الجواب عن مضيّ جواب الشرط فمن ثلاثة

وقوله :

٢١٨ - دَعَانِي أَخِي وَالْحَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدٍ

أوجه ؛ (الأول) أن « لم » ههنا ليست بالمنزلة التي ذكرتها ، بل هي دالة على مجرد النفي ، كما أن « لا » النافية تدلّ على مجرد النفي ، وعليه فإننا ندعى أن « لم » لها حالتان : حالة تكون فيها نافية قلبية ، وحالة تكون فيها نافية لاغير ( الوجه الثاني ) أن نقول : إنك تعرف أن فعل الشرط لو كان مضارعاً مجزوماً لم كما في قوله جلّ شأنه : ( فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا ) لم يقب المصارع إلى المضى ، فكذا إذا جزم الجواب ، وحاصل هذين الوجهين منع أن تكون « لم » حرف قلب ، والفرق بينهما أن الأول استند إلى تشبيه لم بلا ، والثاني استند إلى تشبيه الجواب بالشرط ، (الوجه الثالث) أن الشرط والجواب جميعاً حكاية حال ماضية ، ولا يراد الاستقبال في المعنى ؛ فلذلك كانا ماضيين

٢١٨ - هذا البيت لسريد بن الصمة أحد شعراء هوازن وفرسانهم ومقدمهم ، من قصيدة

له يقولها في رثاء أخيه أبي فرعان عبد الله بن الصمة وأولها :

أَرثُ جَدِيدُ الْحَبْلِ مِنْ أُمِّ مَعْبِدٍ      بِعَاقِبَةٍ ؟ أَمْ أَخْلَفْتُ كُلَّ مَوْعِدٍ ؟  
وَبَاتَتْ وَلَمْ أَحْمَدِ إِلَيْكَ جَوَارَهَا      وَلَمْ تَرُجْ مِنَّا رِدَّةَ الْيَوْمِ أَوْ غَدٍ  
أَعَادِلْتِي ، كُلُّ أَمْرِي وَإِنْ أُمَّه      مَتَاعٌ كَزَادِ الرَّاكِبِ الْمُتَزَوِّدِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

أَمْرُهُمْ أَمْرِي بِمَنْعَرَجِ اللَّوَى      فَلَمْ يَسْتَبِينُوا الرُّشْدَ إِلَّا ضَحَى الْغَدِ  
فَلَمَّا عَصَوْنِي كُنْتُ مِنْهُمْ وَقَدْ أَرَى      عَوَايَتَهُمْ وَأَنْنِي غَيْرُ مُهْتَدٍ  
وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةٍ إِنْ غَوَتْ      غَوَيْتُ وَإِنْ تَرَشُدُ غَزِيَّةٌ أَرُشِدُ

دَعَانِي أَخِي ... .. البيت ، وبعده :

أَخِي أَرْضَعْتَنِي أُمَّهُ بِلِبَائِهَا      بِثَدْيِي صَفَاءً بَيْنَنَا لَمْ يُجَدِّدِ

اللفظة : « أَرثُ » الهمزة للاستفهام ، رث : أخلق وبلى ، وقدرث يرث - بكسر الراء المضارع - رثانة - بفتح الراء - وقوله « أم معبد » هي امرأته ، وكانت قد رأت شدة جزعه على أخيه فعاتبته ، وصغرت شأن أخيه وسبته ، فطلقها « أم أخلفت » يروى في مكانه « أو أخلفت » وقوله « وباتت » معناه بعدت ونزحت ، ويروى في مكانه « وباتت » وقوله « ردة » بكسر الراء وتشديد اللام مفتوحة هي الرجوع والعود « أمرتهم أمرى » يجوز أن يراد بالأمر المأمور به فيكون من استعمال المصدر في المفعول ، ويكون الأصل : أمرتهم بأمرى ، فحذف الجار وأوصل الفعل إليه ، ويجوز أن يكون المصدر باقياً على أصله ، ويكون قد أتى به للتأكيد « منعرج

وربما أجروا الاستفهام مجرى النفي لشبهه إياه ، كقوله :  
 ٢١٩ - يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ : أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَنْدِيدٍ بَدَائِمٍ

اللوى « بضم الميم وسكون النون وفتح كل من العين والراء - منعطفه يمنة ويسرة ، واللوى : مكان « غزية » رهط دريد ، وهو بفتح العين المعجمة كما ذكره المرتضى في شرح القاموس « ترشد » بضم الشين من باب نصر ، وفتحها من باب علم « بقعدد » بضم القاف وسكون العين وفتح الدال أوزمها - الجبان اللئيم القاعد عن الحرب والمكارم ، أو الحامل ، وقال الأزهرى : يقال رجل قعدد ، إذا كان لئيمًا من الحسب ، وأنشد :

قَرَنْبِي سَوْفُ قَفَا مُقْرِفٍ لَيْمٍ مَسَاثِرُهُ قُعْدَدٍ

الإعراب : « دعاني » فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « أخی » فاعل ، وياء المتكلم مضاف إليه « والحليل » الواو واو الحال ، الحليل : مبتدأ « بنى » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وياء المتكلم في محل جر مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « وبيده » معطوف على الظرف السابق « فلما » ظرف بمعنى حين متعلق بقوله « لم يجدني » الآتي « دعاني » فعل ماض ، فاعله مستتر فيه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، والجملة في محل جر بإضافة « لما » الحينية إليها « لم » نافية جازمة « يجدني » مضارع مجزوم بلم ، وفاعله مستتر فيه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « بقعدد » الباء زائدة ، قعدد : مفعول ثانٍ ليجد ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد

الساهر فيه : قوله « لم يجدني بقعدد » حيث زاد الباء في المفعول الثاني ليجد - وهو قوله « بقعدد » - على ما عرفت في إعراب البيت ؛ لأنه مسبوق بالنفي ، وأنت خير بأن « يجد » فعل مضارع ماضيه « وجد » ، وهو من أخوات « ظن » ؛ فمفعولاه أصلهما المبتدأ والخبر ، فقوله « بقعدد » يسمى خبرًا باعتبار أصله ، ويقال له « مفعول ثانٍ » باعتبار حاله الراهنة ؛ فلهذا صح أن يعتبره الشارح من أفراد خبر النواسخ التي تزداد معها الباء

٢١٩ - هذا البيت للفرزدق من قضيده يهجو بها جريرا وبنى كليب رهطه ، ويعبرهم بإتيان الأثن ، وقبله :

فَإِنَّكَ كَلْبٌ مِنْ كَلِيبٍ لِكَلْبَةٍ      غَدَتَكَ كَلِيبٌ مِنْ خَبِيثِ الْمَطَاعِمِ  
 وَلَيْسَ كَلِيبِي إِذَا جَنَّ لَيْلُهُ      إِذَا لَمْ يَجِدْ رِيحَ الْأَتَانِ بِنَائِمٍ  
 يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْلَى عَلَيْهَا      ... .. البيت

اللفظ : « الأتان » بفتح الهمزة - أتى الحمار « أقولى » فسرره العين بقوله : « أى : إذا ارتفع الكلب عليها ، أى : على الأتان ، وأقردت الأتان - بالقاف - أى : سكنت ، وحاصل المعنى إذا علا الكلب على الأتان وسكنت الأتان لذلك يقول : ألا هل أخو عيش لنديد بدائم » اه

كلامه بحروفه ، والذي في اللسان : « ويقال : اقلولى الرجل في أمره ، إذا انكس ، واقلوت الحجر في سرعتها ، وأنشد الأحمر للفرزدق \* يقول إذا اقلولى عليها \* البيت ، قال ابن الأعرابي : هذا كان يزني بها فانقضت شهوته قبل انقضاء شهوتها ، وأقردت : ذلت » اه كلامه بحروفه أيضا ، وقال في موضع آخر : « وأفرد الرجل وقرد - من باب علم - ذلّ وخضع ، وقيل : سكت عن عي ، وأفرد : سكن وتمأوت ، وأنشد الأحمر \* تقول إذا اقلولى عليها ... البيت \* قال ابن برى : البيت للفرزدق يذكر امرأة إذا علاها الفحل أقردت وسكنت وطلبت منه أن يكون فعله دائما متصلا » اه ، وانظر هذا مع باقي الآيات

الإعراب : « يقول » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى « كليب » في البيت السابق « إذا » ظرف متعلق بيقول مبني على السكون في محل نصب « اقلولى » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جرّ بإضافة « إذا » إليها « وأقردت » الواو عاطفة ، أقرد : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير عائد إلى « الأتان » في البيت السابق ، والجملة في محل جر عطف على الجملة السابقة « ألا » أداة استفتاح « هل » حرف استفهام « أخو » مبتدأ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة « عيش » مضاف إليه « لذيذ » صفة لعيش « بدائم » الباء زائدة ، دائم : خبر المبتدأ ، مرفوع بضمّة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول

ويروى \* ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم \* وستأتي للشارح هذه الرواية أيضا ، وإعرابها : « ألا » أداة استفتاح « ليت » حرف تمقّ ونصب « ذا » اسم إشارة : اسم ليت « العيش » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « اللذيذ » صفة للعيش « بدائم » الباء زائدة ، ودائم : خبر ليت ، مرفوع بضمّة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد

الشاهر في : قوله « هل أخو عيش لذيذ بدائم » حيث زاد الباء في خبر المبتدأ لكونه مسبوقا بحرف الاستفهام ، وقد عرفت أن الاستفهام أخو النفي ، فكأنه قال : ما أخو عيش لذيذ بدائم .

قال ابن برى : « أدخل الباء في خبر المبتدأ حملا على معنى النفي ، كأنه قال : ما أخو عيش لذيذ بدائم » اه ، وظاهره أنه أراد أن الاستفهام في البيت إنكارى بمعنى النفي ، وليس استفهاما حقيقيا ، وقد شبه الاستفهام بالنفي

ومن روى « ألا ليت . . إلخ » فالشاهد فيه عنده زيادة الباء في خبر « ليت » ؛ وزيادة الباء في خبر « ليت » نادرة ، لاتقع إلا في ضرورة الشعر ، ومثلها زيادة الباء في اسم « ليت »



وندر في غير ذلك ؛ كخبر إن ولكن وليت ، في قوله :

٢٢٠ - فَإِنْ نَنَأَ عَنْهَا حِقْبَةً لَا تَلَاقِيَا فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمَجْرَبِ

حكاه أبو زيد وأبو علي واستشهدا عليه بقول الحطيئة :

نَدِمْتُ عَلَى لِسَانِ كَانَ مِنِّي فَلَيْتَ بَأَنَّهُ فِي جَوْفِ عِكْمٍ

وقال أبو علي : « وجه زيادة الباء في اسم ليت شبه ليت لنصبها ورفعها بالفعل ، وقد علمنا

أن الفعل يصل تارة بنفسه إلى مفعوله ، وأخرى بالباء ، قال الله تعالى : ( أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى )

وقال : ( وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ) ومثله في أنه لما أشبه الفعل عدى تعديته : تارة

بنفسه ، وأخرى بحرف الجر ، قولهم : يا زيد ، ويا يزيد » اه كلامه

وقال مرة أخرى : «أما ما أنشده أبو زيد من قول الحطيئة : ندمت على لسان . . . البيت

فيحتمل أمرين : أحدهما أن تكون الباء زائدة ، وتكون أن مع معموليها في موضع نصب ؛

ويكون ماجرى في صلة أن قد سد مسد خبر ليت ، كما أنها في : ظننت أن زيدا منطلق كذلك ،

ويحتمل أن الهاء مرادة ودخلت الباء على المتبدا ، كما دخلت في : بحسبك أن تفعل ذلك ، ولا يمنع

هذا من حيث امتنع الابتداء بأن لمكان الباء ، ألا ترى أن أن قد وقعت بعد لولا في نحو : لولا

أنك منطلق ، ولم يجر ذلك الامتناع مجرى : أنك منطلق بلغني ؛ لأن المعنى الذي له لم يبتدأ

بالمفتوحة معدوم مع لولا » اه كلامه بحروفه

٢٢٠ - هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، من قصيدة له مطلعها :

خَلِيلِي مُرَّابِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ لِنَقْضِي حَاجَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذِّبِ

فَإِنْ كَمَا إِنْ تَنْظُرَانِي سَاعَةً مِنْ الدَّهْرِ تَنْفَعْنِي لَدَى أُمِّ جُنْدَبٍ

وقبل بيت الشاهد قوله :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ حَدِثْتُ وَصَلِيهَا وَكَيْفَ تَرَاعَى وَصَلَةَ الْمُتَعَبِّبِ

أَقَامَتْ عَلَى مَا بَيْنَنَا مِنْ مَوَدَّةٍ أُمِيمَةٌ ؟ أَمْ صَارَتْ لِقَوْلِ الْمُخَبِّبِ

فَإِنْ تَنَأَ عَنْهَا . . . . .

تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَانٍ سَوَالِكٍ تَقَبَّأً بَيْنَ حَزْمِي شَعْبَعِبِ

اللفظ : « أم جندب » اسم امرأة طائية كان امرؤ القيس قد تزوجها « لنقضى حاجات » روى

في مكانه « لنقض لبانات » فن أثبت الباء أراد باللام معنى التعليل فهي لام كي ، ومن حذف الياء أراد

لام الأمر ، واللبنات : جمع لبانة - بضم اللام فيهما - وهي الحاجة « تنظراني » قال الوزير أبو بكر :

يقال : نظره ينظره ، بمعنى انتظره « تنفعني » قال أبو بكر : « و يروى ينفعني ، بالياء ؛ فالياء للانتظار ،

والتاء للساعة » اه « ليت شعري » مأخوذ من قولك : شعرت بالشيء شعرا وشعورا « حدث وصلها »

الحادث والحديث : الجديد من الأشياء « تراعى » تحافظ « المتعيب » الذى تغيب عنها « أقامت » هو على حذف همزة الاستفهام ، أى : أقامت .. إلخ « الخب » بزنة اسم الفاعل من التخيب ، وهو الإفساد ، يقول : أقامت لى على ماعهدت من ودّها أم صارت إلى قول المفسدين من الوشاة « تنأ » تبعد « حقبة » بكسر فسكون - هى المدة من الدهر غير مؤقتة ، وقوله « لا تلاقها » بدل من قوله « تنأ عنها » والفعل يبدل من الفعل إذا اشتمل عليهما معنى واحد ، نحو قوله تعالى :

( وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) ومثله قول الشاعر :

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تَبَايَعَا      تُؤْخَذَ كَرَاهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

وجواب الشرط قوله « فأئك - إلخ » واستعرفه فى الإعراب « طعائن » جمع طعينة ، وهى المرأة على اليهودج ، وقال الخليل : الطعينة : الجمل ، سميت المرأة به لأنها رآكته « سواك » جمع سالكة « تقبا » هو الطريق فى الجبل « حزمى » ثنية حزم ، وهو المكان الغليظ ، وهو أرفع من الحزن « شعبع » بعينين مهملتين ، أو عينين معجمتين ، بزنة سفرجل - اسم ماء أو اسم موضع ، وهو بأرض بنى تميم

الإعراب : « إن » شرطية « تنأ » مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الألف ، والفاعل ضمير واجب الاستتار « عنها » جار ومجرور متعلق بتناً « حقبة » ظرف زمان ناصبه قوله « تنأ » أيضا « لا » نافية « تلاقها » بدل من « تنأ » مجزوم بحذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا ، وها : مفعول « فأئك » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمها « مما » جار ومجرور متعلق بقوله « المحرب » الآتى « أحدثت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى أم جندب ، وجعله العيني عائدا إلى الحقبة ، وجملة الفعل مع فاعله لاجل لها صلة « ما » الجرورة بمن « بالمحرب » الباء زائدة ، والمحرب خبر إن ، مرفوع بضممة مقدرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وجملة « إن » واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « فأئك ... بالمحرب » حيث زاد الباء فى خبر « إن » - وهو قوله « بالمحرب » ومثله قول عدى بن زيد العبادى :

أَبْلِغِ الشُّعْمَانَ عَنِّي مَا لَكَ      قَوْلَ مَنْ قَدْ خَافَ ظَنًّا فَاعْتَذَرَ  
إِنِّي - وَاللَّهِ - فَأَقْبَلْ حَلْفِي      بِأَبْيَلٍ كُلَّمَا صَلَّى جَاؤُ

الشاهد فيه قوله « إننى بأبيل » حيث زاد الباء فى خبر « إن » أيضا ، والأبيل : راهب النصارى هذا توجيه بعض العلماء لليتين ، ومن العلماء من أنكز زيادة الباء فى خبر « إن » ، وزعم

وقوله :

٢٢١- وَلَكِنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهِيْنِ وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

أنها ليست زائدة في هذين البيتين ، وذهب إلى أن « الحرب » في بيت امرئ القيس بفتح الراء مشددة على أنه اسم مكان من جرّب الأمور - بتضعيف العين - وعلى هذا فالباء أصلية ، ومعناها الإلصاق ، وهي متعلقة بمحذوف خبر « إن » ؛ والمعنى عليه : فانك كائن بمكان التجربة ومنهم من جعل « الحرب » بكسر الراء على أنه اسم فاعل ، والباء أصلية ، ومعناها التشبيه ، وهي أيضا متعلقة بمحذوف خبر « إن » ؛ وأولوا بيت عدى بهذا التأويل الأخير وقد زعم بعضهم أن رواية بيت عدى هكذا :

إِنِّي وَاللَّهِ فَأَقْبَلُ حَلْفِي لِأَبِيْلٍ كَمَا صَلَّى جَارُ

بلام الابتداء ، لالبااء ، ولاشاهد فيه على هذه الرواية

قال الوزير أبو بكر رحمه الله : « قال أبو علي الجرجاني : يكون تقديره : بموضع التجريب ، كما قال الله عز وجل : ( فَلَا تَحْسَبَنَّاهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ) أى : بحيث يفوزون ، فكذلك الحرب ، أى : بحيث التجريب . فإن قرئ بكسر الراء فمعناه عنده كالحرب ، تكون الباء بمعنى الكاف ، كما قال عدى بن زيد \* إننى والله ... البيت \* يقال : معناه كأبيل » انتهى كلامه بحروفه ، وهذا ظاهر إن شاء الله

٢٢١ - أنشد هذا البيت أبو علي وأبو الفتح ، ولم يعزواه إلى قائل معين

اللفظة : « هين » بفتح الهاء وتشديد الياء مكسورة - سهل ، خفيف ، وأصله « هيون » على زنة فيعل فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء فى الياء ، والدليل على أنه من الواو قولهم : هان الأمر هون هونا ، وباقى الألفاظ ظاهر المعنى الإعراب : « لكن » حرف استدراك ونصب « أجرا » اسم لكن « لو » إما أن تكون حرفا دالا على التمني فلا جواب لها ، وإما أن تكون شرطية فجوابها محذوف يدل عليه الكلام ، والأول أولى وأحسن « بهين » الباء زائدة ، هين : خبر لكن ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « هل » حرف استفهام « ينكر » مضارع مبنى للمجهول « المعروف » نائب فاعل « فى الناس » جار ومجرور متعلق بـ ينكر « والأجر » معطوف على المعروف

الشاهد فيه : قوله « لكن أجرا بهين » حيث زاد الباء فى خبر لكن ، وإنما زادوها فى خبر « لكن » وخبر « إن » و « ليت » تشبيها لهذه الأخبار بالفاعل ، كما زادوها فى اسم « ليت » تشبيها له بالمفعول ، كما تقدم عن أبى على فى شرح الشاهد ( رقم ٢١٩ ) ، من قبل أنها تزداد فى الفاعل والمفعول زيادة مضطردة فى غير شذوذ ولا ضرورة ، ومن قبل أن هذه الحروف أشبهت

وقوله :

\* أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَيْشِ اللَّذِيذِ بَدَأْتُمْ <sup>(١)</sup> \*

على إحدى الروايتين ؛ وإنما دخلت في خبر «أَنَّ» في قوله تعالى : «أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْبَىٰ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ» لأنه في معنى أوليس الله بقادر ﴿تسبيحات﴾ الأول : لافرق في دخول الباء في خبر «ما» بين أن تكون حجازية أو تميمية ، كما اقتضاه إطلاقه ، وصرح به في غير هذا الكتاب ، وزعم أبو علي أن دخول الباء مخصوص بالحجازية ، وتبعه على ذلك الزمخشري ، وهو مردود ؛ فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم ، وهو موجود في أشعارهم ؛ فلا التفات إلى من منع ذلك

الثاني : اقتضى إطلاقه أيضاً أنه لافرق في ذلك بين العاملة والتي بطل عملها بدخول إن وقد صرح بذلك في غير هذا الكتاب ، ومنه قوله :

٢٢٢ — لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ بَوَاهٍ وَلَا بَضْعِيفٍ قُوَاهُ

الفعل من وجهين : أحدهما دلالتها على معناه ، والثاني : اقتضاؤها مرفوعاً ومنصوباً وإن كانا على غير الترتيب

هذا ، ومع تعليل العلماء لزيادتها في خبر هذه الحروف بهذا التعليل فإنهم أجمعوا على أن زيادتها معهم ضرورة لا يقاس عليها

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد وبيان وجه الاستشهاد به ، فارجع إليه في (ص ٤١٢ من هذا الجزء)

٢٢٢ — هذا البيت أول أبيات المتنخل الهدلى يرثي بها أباه ، وبعده :

وَلَا بِاللَّهِ لَهُ نَارِعُ يُغَارِي أَخَاهُ إِذَا مَا نَهَاةُ  
وَلَكِنَّهُ هَيْنٌ لَيْنٌ كَعَالِيَةِ الرُّمُحِ عَرْدُ نَسَاءُ  
إِذَا سُدَّتْهُ سُدَّتْ مِطْوَاعَةٌ وَمَهْمَا وَكَلَّتْ إِلَيْهِ كِفَاءُ

وقد روى أبو تمام هذا البيت مع بيتين آخرين ونسبها لدى الإصبع العدواني هكذا :

وَمَا إِنَّ أُسَيْدُ أَبُو مَالِكٍ بَوَانٍ وَلَا بَضْعِيفٍ قُوَاهُ  
وَلَكِنَّهُ هَيْنٌ لَيْنٌ ... .. البيتين

اللفظ : «أبو مالك» هي كنية أبي الشاعر، واسمه عويمر، واسم الشاعر : مالك بن عويمر،

هذا هو الصواب ، وزعم ابن قتيبة أن الشاعر يرثي بهذه الأبيات أخاه وأن « أبمالك » كنية أخيه ، وأن اسم أخيه عويمر « وان » اسم فاعل من ونى في الأمر - من بابي تعب ووعد - ومعناه ضعف وفتر ، وروى في مكانه « واه » بالهاء ، وهو اسم فاعل من وهى - من باب وعد - إذا ضعف وسقط « قواه » بضم القاف - جمع قوّة ، وهى خلاف الضعف ، يريد أن أباه كان جلدا شهما لا يكل أمره إلى غيره « ألدّ » هو الشديد الحصومة ، مأخوذ من اللد - بفتح اللام والدال جميعا - وهو شدّة الحصومة ، وقوله « له نازع » معناه أنه ينزع إلى أبيه في المجد والسؤدد ، من قولهم : نزع عرق ، والعرق نزاع « يغارى » يلاحى ، وروى في مكانه « يعادى » من المعادة ، يريد أنه إذا نهأ أخوه عن فعل المكارم لآخاه وعاداه « كعالية الرمح » هى مادخل فى السنان إلى ثلثه ، والمعنى أنه إذا دعى أجاب « عرد » بفتح فسكون - أى شديد « نساء » بفتح النون والسين مقصورا - هو عرق يخرج من الورك فيستبطن الفخذين ثم يمر بالعرقوب ، والضمير يعود إلى أبى مالك « سدته » قال جماعة : هو من المساودة ، وهى المسارّة ، وقال قوم : هو من السيادة ، ومعناه أنك إذا كنت سيدا عليه أطاعك ولم يحسدك ، ومنهم من يروى في مكانه « إذا سسته » من السياسة « وكلت إليه كفاه » يعنى أنك مهما تركت له من العمل اضطلع به

الإعراب : « لعمرك » اللام لام الابتداء ، وفائدتها تأكيد مضمون الجملة ، عمر : مبتدأ ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، والخبر محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمرك قسمى ، أو نحوه « ما » نافية « إن » زائدة مبطلة لعمل ما « أبو » مبتدأ « مالك » مضاف إليه « بوان » الباء زائدة ، وان : خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لاجل لها جواب القسم « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « بضعيف » الباء زائدة ، ضعيف : معطوف على وان « قواه » فاعل بضعيف ؛ لأنه صفة مشبهة بمعنى اسم الفاعل

الشاهد فيه : قوله « ما إن أبومالك بوان » حيث زاد الباء فى خبر « ما » التى بطل عملها بسبب اقترانها بـ إن الزائدة ، وهذا البيت حجة على أبى على الفارسى والزخشرى ؛ فإنهما زعما أن الباء الزائدة لا تدخل على خبر « ما » إلا أن تكون حجازية رافعة للاسم ناصبة للخبر ، وردّ العلماء مقالتهما ، محتجين بوجود (الأول) أن الباء تزداد فى خبر « ما » المكفوفة بـ إن إجماعا وهذا يدل على أنه لا اختصاص لزيادة الباء بالحجازية ، ودليل هذا هو بيت الشاهد ( الوجه الثانى ) أن العلماء أثبتت - ومنهم سيويوه شيخ النحاة - قدروا من أشعار تميم العدد الكثير من الأبيات التى فيها زيادة الباء فى خبر « ما » ، ومن هذه الأبيات قول الفرزدق وهو تميمى يمدح معن بن أوس :

الثالث : اقتضى إطلاقه أيضاً أنه لا فرق في « لا » بين العاملة عمل « لَيْسَ » كما تقدم والعاملة عمل « إِنَّ » نحو قولهم : « لَا خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ » أى : لا خير خير (في النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا) النافية ؛ بشرط بقاء النفي والترتيب على ماسر ، وهو أيضاً خاص بلغة الحجاز دون تميم ، ومنه قوله :

٢٢٣ — تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَرَزٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنَى بِنَارِكَ حَقَّهُ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنَى وَلَا مُتَيْسِّرٍ

(وأشده سبويه - ج ١ ص ٣١) (الوجه الثالث) أن الباء إنما دخلت الخبر لكونه منفياً لالكونه منصوباً ؛ بدليل دخولها في نحو «لم أكن بقائم» وامتناع دخولها في نحو «كنت قائماً» هذا ، واعلم أن بيت الشاهد حجة أيضاً على الكوفيين الذين منعوا زيادة الباء في خبر «ما» إذا بطل عملها

٢٢٣ — لم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين

اللفظ : « تعزَّ » تصبر ، وتسلَّ « وزر » بفتحين - أصله الجبل ، ثم استعمل في الملجأ

« واقيا » اسم فاعل من الوقاية ، وهى الحفظ والرعاية

المعنى : اصبر على ما أصابك وتسلَّ عنه فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض ، وليس للإنسان

ملجأ يقينه ويحفظه مما قضاه الله

الإعراب : « تعزَّ » فعل أمر ، مبنى على حذف الألف ، وفاعله مستتر فيه وجوبا « فلا »

نافية تعمل عمل ليس « شيء » اسم لا « على الأرض » جار ومجرور متعلق بقوله « باقيا » الآتى

« باقيا » خبر لا « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية تعمل عمل ليس أيضا « وزر » اسم لا « مما »

جار ومجرور متعلق بقوله « واقيا » الآتى « قضى الله » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول

المجرور بمن ، والعائد ضمير منصوب بقضى محذوف ، والتقدير : مما قضاه الله « واقيا » خبر لا

الشاهد فيه : قوله « فلا شيء باقيا .. ولا وزر واقيا » حيث أعمل « لا » في الموضعين عمل

ليس ، فرفع بها الاسم - وهو قوله « شيء » فى الأول ، وقوله « وزر » فى الثانى - ونصب بها

الخبر - وهو قوله « باقيا » فى الأول ، وقوله « واقيا » فى الثانى - كما يتضح ذلك من الإعراب .

وقال العلامة الصبان : « وقيل : لاشاهد فى الشطر الأول ؛ لاحتمال أن قوله « باقيا » حال من

الضمير المستتر فى الجار والمجرور الذى هو قوله « على الأرض » ، ويكون الجار والمجرور هو الخبر ،

فيكون محتملا للرفع على إهمال « لا » وللنصب على إعمالها ، وفيه أنالوسا من أن قوله « على الأرض » خبر

لكان نصب الخبر فى الشطر الثانى قرينة على نصبه فى الأول ، وإلا كان تلفيقا بين لغتين ، فيكون

الاستشهاد بالشطرين ، غاية الأمر أنه فى الأول بقرينة الثانى « اه بايضاح سير

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : ذكر ابن الشَّجَرِيِّ أنها عملت في معرفة ، وأنشد للنابغة الجعديّ :

٢٢٤ — وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لِأَنَا بَاغِيًا      سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتْرَاحِيًا

وههنا أمور : (الأول) صرح الشارح رحمه الله بأن إعمال « لا » عمل ليس لغة أهل الحجاز دون تميم ، وانظر إلى قول أبي حيان : « لم يصرح أحد بأن إعمال « لا » عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة ، إلا صاحب المقرب ناصر المطرزي ، فإنه قال فيه : بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها ، وفي كلام الزمخشري : أهل الحجاز يعملونها دون طيء ، وفي البسيط : القياس عند بني تميم عدم إعمالها ، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها » اه بحروفه ، (الأمر الثاني) في إعمال « لا » ثلاثة أقوال : (أولها) ما ذهب إليه ابن مالك تبعاً لجماعة أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر ، (ثانيها) ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش أنها لا تعمل أصلاً ، وما بعدها مبتدأ وخبر مرفوعان ، (ثالثها) ما ذهب إليه الزجاج أنها تعمل الرفع في الاسم ولا عمل لها في الخبر ، إذ لا يكون الخبر معها مذكورا ألبتة ، والبيت الذي معنا حجة على أبي الحسن والزجاج جميعاً ؛ فقد ذكر الخبر كجاءت ؛ فكان ذكره ردّاً لمزعم الزجاج ، ونصب ؛ فكان نصبه ردّاً لمزعم الأخفش ، (الأمر الثالث) من ذهب إلى أن « لا » رافعة ناصبة اختلفوا في هل إعمالها أكثر أو إعمال « إن » النافية ؛ فزعم ابن مالك أن إعمال « لا » أكثر من إعمال « إن » وقال أبو حيان : « الصواب عكسه ؛ لأن إن قد عملت نثراً ونظماً ولا إعمالها قليل جداً ، بل لم يرد منه صريحاً إلا بيت الشاهد الذي معنا ، والبيت والبيتان لا تبني عليهما القواعد » اه

٢٢٤ — البيت للنابغة الجعدي ، وقوله :

بَدَتْ فِعْلَ ذِي وَدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتَهَا      تَوَلَّتْ وَبَقَتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ ... ..      ... .. البيت ، وبعده :

أُتِيحَتْ لَهُ وَالْغَمُّ يَحْتَضِرُ الْفَتَى      وَمِنْ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ مَا لَيْسَ لِأَقْيَا

اللفظة : « فعل ذي ود » أراد أنها تفعل فعل ذي ود ، حذف الفعل وأبقى المصدر ، والقول بأن انتصابه على نزع الخافض تخريج على الوجه الضعيف ، والودّ - بتثنية الواو - المحبة ، ومثله الوداد مثلثا أيضا « تولت » أعرضت ورجعت « بقت حاجتي » بتشديد القاف - تركتها باقية « سواد القلب » سويداؤه ، وهي حبته السوداء « باغيا » طالبا « متراخيا » متهاونا فيه ، تاركاله « أتاحت » هيئت ، وقدرت « والغم » يروى في مكانه « والهلم » ومعناها واحد « يحتضر الفتى » أراد أنها عرضت له والهلموم نازلة به

الإعراب : « وحلت » الواو عاطفة ، حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر « سواد » مفعول به « القلب » مضاف إليه « لا » نافية « أنا » ضمير منفصل اسم لا

وترد رأى الناظم في هذا البيت ، فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه ، وتأوله في شرح الكافية فقال : « يمكن عندي أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمّر ناصب باغياً على الحال ، تقديره : لا أرى باغياً ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ، ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خيراً ناصباً باغياً على الحال ، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ، ونظائره كثيرة منها قولهم : « حُكْمُكَ مُسَمَّطًا » أى حكمتك لك مسمطاً ، أى : مُثَبَّتًا ، فجعل مُسَمَّطًا وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل ، فإن يعامل باغياً بذلك وعامله فعل أحق وأولى » هذا لفظه .

الثانى : اقتضى كلامه مساواة « لا » لليس في كثرة العمل ، وليس كذلك ، بل عملها عمل « ليس » قليل ، حتى منعه الفراء ومن واقفه ، وقد نبه عليه في غير هذا الكتاب

« باغياً » خبرها ، وستعرف مافيه ، وهو اسم فاعل فففيه ضمير مستتر فاعله ، وقوله « سواها » مفعوله ، والضمير مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « عن حياها » جار ومجرور يتعلق بقوله « متراخيا » الآتى ، والضمير مضاف إليه « متراخيا » معطوف على خبر « لا » الذى هو قوله « باغياً »

الشاهد فيه : قوله « لا أنا باغياً » فإن أبا السعادات الشريف ابن السجورى قد ذهب إلى أن « أنا » اسم لا ، ولم يلتزم في اسم « لا » التنكير كما التزمه الجمهور ، وأما ابن مالك رحمه الله فقد اضطرت كلمته في هذه المسألة ؛ فذهب مرة إلى أنه يجوز القياس على هذا البيت فيؤتى باسم « لا » معرفة ، نسب ذلك له ابن عقيل كالشارح ، وقد راجعت الكافية وشرحها والتسهيل فوجدت كلامه هناك كلامه هنا ، وعبارته في شرح الكافية هي عين عبارة الشارح الأشمونى ، نعم وجدت أبا حيان قد اختار ذلك ، قال في شرحه على التسهيل : « قوله ورفعها معرفة نادر ؛ قال المصنف في الشرح : وشد إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدى : \* وحلت سواد القلب . . . » البيت اه ، وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال :

إِذَا الْجُودُ لَمْ يَرْزُقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا

والقياس على هذا سائغ عندى ( المتكلم أبو حيان ) وقد أجاز ابن جنى إعمال لا في المعرفة ، وذكر ذلك في كتاب التمام اه كلامه بحروفه

ومنه يتبين لك أن ابن مالك لم يذهب إلى جواز القياس على بيت النابغة ، وإنما ذهب إليه أبو حيان تبعاً لابن جنى ، وقد تأول ابن مالك بيت النابغة بتأويلين ذكرهما الشارح نقلاً عن عبارة شرح الكافية فلا داعى للكلام عليهما



الثالث : الغالب على خبر « لا » أن يكون محذوفاً ، حتى قيل إن ذلك لازم كقوله :

٢٢٥ — مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَأَبْرَاحُ

٢٢٥ — البيت من شعر الحماسة ، وهو من كلمة اسعد بن مالك يعرض فيها بالحارث بن عباد فارس النعامة حين اعتزل الحرب التي نشبت بين بكر وتغلب ابني وائل ، وهي الحرب الضروس التي سميت بحرب البسوس ، وأول هذه الكلمة قوله :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطًا فَاسْتَرَأَحُوا

وقبل بيت الشاهد قوله :

بِئْسَ الْخِلَافُ بَعْدَنَا أَوْلَادُ يَشْكُرُ وَاللَّقَاحُ

مَنْ صَدَّ ... .. البيت ، وبعده :

الْمَوْتُ غَابِتُنَا فَلَا قَصْرُ وَلَا عَنْهُ جِمَاحُ

وَكَأَنَّمَا وَرَدُ الْمَنِيَّةِ عِنْدَنَا مَاءٌ وَرَاحُ

اللفظة : « وضعت أراهط » أى : حطتهم وأسقطتهم فلم يكن لهم ذكر في هذه الحرب ، وهو على تقدير مضاف ، والأصل : وضعت ذكر أراهط ، والأراهط : جمع أرهط الذى هو جمع رهط ، وزعم أكثر النحويين أن أراهط جمع رهط على خلاف القياس ، قال أبو البقاء بن يعيش فى شرح المفصل : « وليس القياس فى رهط أن يجمع على أراهط ؛ لأن هذا البناء من جموع الرباعى وما كان على عدته ، من نحو جعفر وجعافر وجدول وجداول ، ورهط ثلاثى فلا يجمع عليه ، فكأنهم حين قالوا : أراهط ؛ جمعوا أرهطاً فى معنى رهط وإن لم يستعمل ، وليس أرهط يجمع رهط ؛ إذ لو كان كذلك لم يكن أراهط شاذاً ، ويدل على ذلك أن الشاعر قد جاء به لما احتاج إليه ، قال :

وَفَاضِحٍ مُفْتَضِحٍ فِي أَرْهَطِهِ مِنْ أَرْفَعِ الْوَادِي وَلَا مِنْ بُعْثِهِ

اه كلامه ، وقال ابن سيده : « والسابق إلى من أول وهلة أن أراهط جمع أرهط لضيقه عن أن يكون جمع رهط ، ولكن سبويه جعله جمع رهط ، وقال : وهى إحدى الحروف التى جاء بناء جمعها على غير ما يكون فى مثله ولم تكسر هى على بنائها فى الواحد ، والذى حمل سبويه على ذلك عامه بعزة جمع الجمع وندرته ؛ لأن المجموع إنما هى للأحاد ، وأما جمع الجمع ففرع داخل على فرع » اه

وأقول : إنه بعد ثبوت أن أرهطاً قد ورد عن العرب فى مثل البيت الذى ذكره ابن يعيش ، وفى نحو قول رؤبة :

\* هُوَ الدَّلِيلُ نَفَرًا فِي أَرْهَطِهِ \*  
.....

فلا محل لتناسي أرهط وادعاء أن أراهط جمع رهط على غير قياس  
وقول سعد « فاستراحوا » معناه أنهم لم يكابدوها ولم يسطلوا نارها ، وهذا هو التعريض  
بالحارث « اللقاح » بفتح اللام - أراد بهم بني خنيفة ، وكانوا يلقبون بهذا لأنهم لم يدنوا بالطاعة  
لملك ، ويقال : حى لقا ح - إذا لم يكن في طاعة ملك ، يقول : إذا ذهبنا وبقيت يشكر وحنيفة  
فإنهم يئس القوم يخلفوننا « ابن قيس » نسب نفسه إلى جده الأعلى لشهرته به ، وإعما هو سعد  
ابن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، ومعناه أنا المشهور في النجدة الذي طرق اسمه سمعك  
« قصر » حبس « جماح » بكسر الجيم - هرب وانفلات ، وهو مصدر جمح « ورد النية » دخول  
حومة الحرب للموت ، واقتحام هولها

الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبتدأ « صد » فعل ماض فعل الشرط ، مبني على  
الفتح في محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى اسم الشرط « عن نيرانها » جار ومجرور متعلق  
بصد ، والضمير مضاف إليه « فأنا » الفاء واقعة في جواب الشرط ، أنا : ضمير منفصل مبتدأ  
« ابن » بالرفع : خبر المبتدأ « قيس » مضاف إليه « لا » نافية تعمل عمل ليس « براح »  
اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا براح لي ، وجملة لا واسمها  
وخبرها في محل رفع خبر ثان لأنها ، وجملة المبتدأ وخبريه في محل جزم جواب الشرط ، أو تكون  
جملة لا في محل جزم بيان أو توكيد لجملة المبتدأ والخبر ، أو في محل نصب حال كما وقع الحال مفردا  
بعد مثل هذه العبارة في قول ابن دارة :

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بَدَارَةَ يَا لِنَّاسٍ مِنْ عَارِ

ويجوز نصب « ابن قيس » على الاختصاص ، ويتعين حينئذ أن تكون جملة لا مع اسمها وخبرها  
في محل رفع خبر المبتدأ ، وهذا الوجه أعرب وأفصح وأدل على الفخر ، ومثله قول الحماسي :

إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا نَدْعِي لِأَبٍ عَنْهُ وَلَا هُوَ بِالْأَبْنَاءِ يَشْرِينَا

الشاهر فيه : قوله « لابرا ح » حيث أعمل « لا » عمل ليس فرفع بها الاسم - وهو قوله  
« برا ح » وحذف خبرها ، وقد قدرناه في الإعراب ، والبيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٢٨  
وص ٣٥٤ ) وقد أنشده في الموضوعين شاهدا على إجراء « لا » مجرى ليس في بعض اللغات  
قال الأعمى : « استشهد به على إجراء لا مجرى ليس في بعض اللغات ، كما أجريت ما مجراها  
في لغة أهل الحجاز ، فتقديره : لا برا ح لي ، على معنى ليس لي برا ح ، والوجه في لا إذا وليتها  
النكرة ولم تتكرر أن تنصبها بلا تنوين وتبني معها ، وأما رفعها للنكرة مفردة ونصب الخبر فيجري  
مجرى الضرورة في القلة ، وهي في ذلك مشبهة بليس ؛ لأن معناها كمعناها ، ودخولها على المبتدأ  
كدخولها » اه

أى : لا بَرَّاحٌ لى ، والصحيح جواز ذكره ، كما تقدم  
 ( وَقَدْ تَلَى لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَا ) المذكور ؛ أما « لَاتَ » فأثبت سيبويه والجمهور عملها ،  
 ونقل منعه عن الأخفش  
 وأما « إِنْ » فأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ، ومنعه

وقال ابن خلف : « ويجوز رفع براح بالابتداء ، على أن الأحسن في مثل هذا الحال تكرير لا  
 كقوله تعالى : ( لَأَخَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ) » اه  
 وقال المبرد : « لا أرى بأساً أن تقول : لارجل في الدار ، في غير ضرورة ، وكذا : لازيد  
 في الدار ، في جواب : هل زيد في الدار ؟ وقال \* فأنا ابن قيس لابراح \* » اه  
 فالمراد موافق لسبويه في جعل « براح » اسم لا ، وليس شرطاً عنده أن يكون اسمها  
 نكرة ؛ بدليل إجازته : لازيد في الدار ، إلا أن يكون أجزاه على الابتداء وهو بعيد  
 فإن قلت : فلماذا جعلتم « براح » اسم لا مع أن الخبر محذوف ، والتزمت تقدير هذا المحذوف  
 منصوباً ، وهلا جعلتموها ملغاة والمذكور بعدها مبتدأ والمحذوف مرفوعاً على أنه خبر المبتدأ ؟  
 قلت : قد أجاب عنه ابن هشام في شرح الشواهد بقوله : « وقيل : لاشاهد فيه لجواز كون  
 براح مبتدأ ، وردّ بأن لا التي تدخل على الجمل الاسمية ( يريد الملغاة التي يكون بعدها مبتدأ  
 وخبر ) يجب إما إعمالها أو تكرارها ، فلما لم تتكرر علم أنها عاملة ، وقال المنازع : إن هذا  
 شعر ، والشعر يجوز أن ترذ فيه « لا » غير عاملة ولا مكررة ، وأجيب بأن عدم تكرار الهملة  
 ضرورة شعرية ، وإعمال غير المكررة ليس ضرورة ، بل هولعة لبعض العرب ، فادعاء إعمالها  
 يلزم عليه التخريج على الضعيف ، وقد علمت أكثر من مرة أن الحمل على الضعيف لا يجوز مادام  
 للكلام محمل صحيح » انتهى كلامه بإيضاح  
 ومثل هذا البيت قول الراجز :

وَاللّٰهُ لَوْ لَا أَنْ تَحْشَّ الطَّبِيخُ بِي الْجَحِيمِ حِينَ لَا مُسْتَصْرَخُ

( يعنى بالطبخ الملائكة الموكلين بالعذاب ، جمع طابخ كركع في جمع راكع ، وتحشّ : مضارع  
 « حشّ النار » إذا جمع لها ما تفرّق من الحطب ، وقيل : أوقدها ، ومنه يقال : حشّ الحرب  
 يحشها ؛ إذا أسعرها وهيجهها ، وقال الأزهرى : يقال : حششت النار بالحطب ، وهو على غرار  
 المستعمل في البيت )

فإن قوله « مستصرخ » اسم لا ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لاستصرخ لى ، والجملة  
 كلها في محل جرّ بإضافة حين إليها ، و « لا » عاملة عمل ليس بدليل رفع القافية ، ولأنكون مهملة  
 لعدم تكرارها ، وهذا واضح إن شاء الله

جمهور البصريين ، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد ، والصحيح الإعمال ، فقد سمع نثراً ونظماً ؛ فمن النثر قولهم : « إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ » ، وجعل منه ابن جنى قراءة سعيد بن جبير « إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ » على أن « إِنْ » نافية رفعت « الَّذِينَ » ونصبت « عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ » خبراً ونعتاً ؛ والمعنى : ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم في الانصاف بالعقل ، فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين ، فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك ؟ ومن النظم قوله :

٢٢٦ — إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ المجانينِ

٢٢٦ — هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد إلى قائل معين ، مع كثرة وروده في كتب النحو ، وقد روى عجزه هكذا :

\* إِلَّا عَلَى حَزْبِهِ الْمُنَاحِسِ \*

اللفظة : « مستولياً » اسم فاعل من استولى ، ومعناه كانت له الولاية عليهم ، ومالك زمامهم « المجانين » جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله ، وأصله عندهم من خبلته الجن « المناحيس » جمع منحوس ، وهو من نزل به النحس ، وحالقه سوء الطالع ، ويروى في مكانه « الملائعين » الإعراب : « إِنْ » نافية تعمل عمل ليس « هُوَ » اسمها مبنى على الفتح في محل رفع « مستولياً » خبرها ، منصوب بالفتحة الظاهرة « على أحد » جار ومجرور متعلق بمستول « إِلَّا » أداة استثناء « على أضعف » جار ومجرور في محل نصب على الاستثناء من الجار والمجرور السابق ، أو على أنه بدل من الجار والمجرور السابق « المجانين » مضاف إليه الشاهر فيه : قوله « إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا » حيث أعمل « إِنْ » النافية عمل « ليس » ؛ فرفع بها الاسم ونصب الخبر

وجواز إعمال « إِنْ » عمل « ليس » هو مذهب الكسائي والمبرد ، ولهما في ذلك دليلان : (الأول) النص ، ومنه هذا البيت والبيت الذي يأتي بعده ، ومنه قوله تعالى : ( إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ ) في قراءة سعيد بن جبير بتخفيف « إِنْ » ونصب « عباداً أمثالكم » (الدليل الثاني) أنه لا فرق بين « إِنْ » و « ما » ، ألا ترى أنهما لنفي الحال ، وأنهما يدخلان على الجمل الاسمية ؛ فحيث أجزنا إعمال « ما » حين أشبهت « ليس » في هذين الوجهين لزم إعمال « إِنْ » لوجود الشبهين جميعاً

وذهب سيبويه وجماعة منهم الفراء إلى أنه لا يجوز إعمال « إن » عمل ليس ، وردّوا دليلي الكسائي والمبرد ( أولاً ) بادّعاء أن البيتين شاذان ، وأن الآية تحتل غير مذهبوا إليه ، وسيأتي لك محتمل للآية غير هذا الذي ذهب إليه في كلام أبي حيان (وثانيا) بأن « ما » عملت عمل ليس على خلاف القياس كما تبين سابقا ، وإذا كان إعمالها على خلاف القياس لم يجوز أن تجعل هي أصلا يقاس عليه

قال ابن السجري : « إذا كانت إن نافية فسيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر ، وإنما حكم بالرفع لأنها حرف جحد يحدث معنى في الاسم والفعل كألف الاستفهام ، وكلام تعمل ما التميمية وهو وفاق القياس ، ولما خالف بعض العرب القياس فأعمالوا ما لم يكن لنا أن تتعدى القياس في غير ما ، وغير سيبويه أعمل إن على تشبيهها بليس ، كما استحسّن ذلك مع ما ، واحتج بأنه لا فرق بين إن وما ؛ إذ هما لنفي الحال ، وتقع بعدها جملة الابتداء » اهـ

وقال ابن هشام : « أجاز الكسائي والمبرد إعمال إن عمل ليس ، وقرأ سعيد بن جبير : ( إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ ) وسمع من أهل العالية : إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية ، وإن ذلك نافعك ولا ضارك » اهـ كلامه

وتخرّج قراءة سعيد بن جبير على جعل إن نافية ، والذين اسمها ، وعبادا خبرها ؛ هو تخرّج ابن جنى ، وناقشه أبو حيان في هذا التخرّج بأن قراءة الجماعة على أن إن مؤكدة ، والذين اسمها ، وعباد بالرفع خبرها ، والكلام عليها إثبات وتأكيد ، وما ذهب إليه ابن جنى يجعل الكلام نفيا ، فيكون حاصل المعنى على قراءة الجماعة تأكيد ثبوت العبودية لهؤلاء الأصنام ، وحاصل المعنى على قراءة سعيد بن جبير العبودية عنهم ، فالمعنيان متناقضان ؛ فيبطل تخرّج ابن جنى ، وزعم أبو حيان أن الأولى في تخرّج قراءة سعيد أن تجعل إن مخففة من الثقيلة ، والذين اسمها ، وعبادا بالنصب خبرها جيء به على لغة من ينصب الجزئين بإِن ، على حدّ قول الشاعر :

إِذَا جَنَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًا

والردّ على أبي حيان من عدة وجوه : ( الأول ) أن نصب الجزئين بإِن غير ثابت عند الأكثرين ، وما ورد بمظاهره ذلك فهو وول ( والثاني ) أنا إن سلمنا أنها تنصب الجزئين فلا نسلم ثبوت هذا لها مشددة ومخففة ، بل هو ثابت لها حال التشديد ( والثالث ) أن ما توهمه من التناقض مدفوع ؛ لأن من قرأ بالتشديد أراد ثبوت مماثلة الأصنام للكفار في كونهم مخلوقين ، ومن قرأ بالتخفيف أراد نفي مماثلتها إياهم في النطق والعقل والحياة ، فلم يلتق النفي والإثبات على شيء واحد حتى يدعى التناقض ، بل قراءة سعيد أبعد في التهمك بهم والزراية عليهم ، وهي مؤيدة بما بعدها من قوله تعالى : ( أَلَمْ أَرْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا - الآيات ) ولك في هذا الكفاية والغناء

وقوله :

٢٢٧ — إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُبْعَى عَلَيْهِ فَيُخَذَ لَا

وقد عرفت أنه لا يشترط في معموليها أن يكونا نكرتين

(وَمَا لِلَّاتِ فِي سِوَى) أَسْمِ (حِينَ) أَى : زَمَانِ (عَمَلٌ) بَلْ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي أَسْمَاءِ الْأَحْيَانِ

نحو حين ، وساعة ، وأوان ، قال تعالى : « وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ » وقال الشاعر :

٢٢٨ — \* نَدِمَ الْبُعَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مَنَدَمٍ \* \*

٢٢٧ — ولم أجد من نسب هذا البيت أيضا

المعنى : ليس المرء ميتا بانقضاء حياته ، ولكنه يموت الموت الحقيقي إذا بنى عليه باغ فلم يجد

من ينصره ويدفع عنه بغيه

الإعراب : « إِنْ » نافية « المرء » اسمها « ميتا » خبرها « بانقضاء » جار ومجرور متعلق

بميت « حياته » مركب إضافي صدره مجرور بالإضافة إلى انقضاء « لكن » حرف استدراك « بأن »

الباء جارة ، أن : مصدرية « يبني » فعل مضارع مبني للمجهول ، وأن وما دخلت عليه في تأويل

مصدر مجرور بالباء ، والتقدير : بالبنى ، والجار والمجرور يتعلق بمخذوف يدل عليه سابق الكلام ،

وأصله : ولكن يموت بالبنى « عليه » جار ومجرور نائب فاعل يبنى « فيخذلا » الفاء عاطفة ،

يخذل : معطوف على يبني ، ونائب فاعله مستتر فيه ، والألف للإطلاق

الشاهد فيه : قوله « إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا » — حيث أعمل « إِنْ » عمل « ليس » فرفع بها الاسم —

وهو قوله « المرء » — ونصب بها الخبر — وهو قوله « ميتا » — على ما بين من إعراب البيت ؛ وهذا

حجة على سيبويه الذي منع إعمال « إِنْ » كما بيناه في شرح الشاهد السابق

واعلم أن في هذا البيت وفي البيت السابق دليلا على أنه لا يشترط في إعمال « إِنْ » أن يكون

معمولاها نكرتين كما اشترط في إعمال « لا » ؛ أفلمست ترى أن اسمها في البيت السابق ضمير وفي

هذا البيت محلي بآل ، وفي هذا البيت والبيت السابق دليل على أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يبطل

العمل ، ألمست ترى أنه أتى بإِلا في البيت السابق ، وأتى بلسكن في هذا البيت ، وهي حرف يعطى

مابعدھا نقيض حكم ماقبلها ؛ لأنها لإثبات مايتوهم نفيه أو نفي مايتوهم ثبوته ، وأنت تدري أن

ماقبلها نفي ؛ فما بعدها إثبات البتة ، قاله ابن هشام

٢٢٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

\* وَالْبَغِيُّ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ \*

هكذا ذكره ابن عقيل وجماعة ، ونسبه لرجل من طيء ولم يعينه ، وقال العيني : « قائله محمد بن

عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي ، ويقال : مهلهل بن مالك الكنانى » اه وقد ذكر ابن

وقال الآخر :

٢٢٩ — طَلَبُوا صَلْحَنَا وَلَا تَأْوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

السكيت في كتاب الأضداد يتنا فيه كلمة الشاهد ، وهو :

وَلَتَعْرِفَنَّ خَلَاتِقًا مَشْمُولَةً وَلَتَنْدَمَنَّ وَلَا تَسَاعَةَ مَنْدَمٍ

ولم ينسبه إلى قائل معين

اللفظة : « البغاة » : جمع باغ ، مثل قاض وقضاة وداع ودعاة ، والباغي : الذي يتجاوز قدره ويعوده « مندم » هو مصدر ميمي بمعنى الندم « مرتع » اسم مكان من رتع في المكان يرتع - من باب فتح - إذا جعله ملهى له وملعبا ، وأصل الرتع - بفتح فسكون - أن تأكل الماشية ماشاء ، ثم استعير للإنسان ، ومنه قوله تعالى : ( تَرْتَعُ وَتَلْعَبُ ) وقوله « وخيم » هو صفة مشبهة من وخم المكان - بضم الحاء - إذا لم ينجع كلؤه أو لم يوافقك مناخه ، وقوله في البيت الآخر « خلأقا مشمولة » فسره ابن الأعرابي بقوله : « أى مشمومة وأخلاق سوء » اه ، ويقال أيضا : رجل مشمول الخلأق ، إذا كان كريما ، ولا يبعد أن يكون مافى هذا البيت منه ومثل هذا البيت في المعنى قول تأبط شرا :

لَتَقْرَعَنَّ عَلَى السِّنِّ مِنْ نَدَمٍ إِذَا تَذَكَّرْتَ يَوْمًا بَعْضَ أَخْلَاقِي

الأعراب : « ندم البغاة » فعل وفاعل « ولات » الواو واو الحال ؛ لات : نافية تعمل عمل ليس ، واسمها محذوف « ساعة » خبرها « مندم » مضاف إليه « والبعي » مبتدأ أول « مرتع » مبتدأ ثان « مبتغية » مضاف إليه ، والضمير مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله « وخيم » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول الشاهد فيه : قوله « ولات ساعة مندم » حيث أعمل « لات » في لفظ دال على الزمان - وهو قوله « ساعة » - وليس لفظ « حين » ، وللعلماء رأيان في معمول « لات » هل يجب أن يكون لفظ « حين » أو يجوز هذا كما يجوز أن يكون أى لفظ دال على الزمان ؛ فذهب الفارسي وجماعة ، ونسبه المحقق الرضى للفراء ؛ إلى الثاني ، وهو الذى فسر الشارح الأشعري كلام النظم به ، وذهب قوم إلى أنه لا يجوز إعمال « لات » إلا في لفظ « حين » بخصوصه ، دون مايرادفه ، وهو المفهوم من كلام سيويوه ، ونسبه ابن هشام للفراء ، وكلام الناظم يحتمل هذا الرأى أيضا ، بل هو فيه ظاهر ، والبيت حجة عليهم ، وقد روى هذا البيت بجر « ساعة » على أن « لات » جارة ويجوز فيه رفع « ساعة » على أن « لات » عاملة عمل ليس ، وهذا اسمها ، وخبرها محذوف

٢٢٩ — البيت من كلمة لأبى زبيد الطائى ، وكان رجل من شيبان اسمه المكاء نزل برجل

طائى فأضافه وسقاه خمرا ، فلما سكر وثب إليه الشيباني بالسيف فقتله ، واقترخ بذلك بنو شيبان ، ففى هذا يقول أبو زبيد :

وَفَخَّرْتُمُ بِضَرْبَةِ الْمَكَاءِ      خَبَّرْتَنَا الرَّكْبَانُ أَنْ قَدْ فَرِحْتُمْ  
لَكُمْ مِنْ تُقَى وَحُسْنِ وِفَاءِ      وَاعْمَرِي لَعَارَهَا كَانَ أَدْنَى

و بعدهما بسبعة أبيات بيت الشاهد ، وبعده :

وَأَعْمَرِي لَقَدْ لَقُوا أَهْلَ بَاسٍ      يَصْدُقُونَ الطَّعَانَ عِنْدَ اللِّقَاءِ  
وَلَقَدْ قَاتَلُوا فَمَا جَبْنَ الْقَوَى      مُ عَنِ الْأُمَّتَاتِ وَالْأَبْنَاءِ

اللفظة : « المكاء » هو بضم الميم وتشديد الكاف ، وهو اسم الشيباني كما علمت « بقاء » هو الاسم من قولهم : أبقيت على فلان إبقاء ، إذا رحمته وتلطفت به ، والمشهور أن اسم المصدر من ذلك البقيا - بضم الباء - والبقوى - بفتحها - و باقي المفردات ظاهر المعنى

الإعراب : « طلبوا » فعل وفاعل « صلحنا » مفعول به ، ومضاف إليه « ولات » الواو واو الحال ، لات : نافية ، واسمها محذوف « أوان » خبرها ، مبنى على السكون في محل نصب ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، واستعرف وجه ذلك وما يرد عليه « فأجبنا » الفاء عاطفة ، أجب : فعل ماض ، ونا : فاعله ، والجملة معطوفة على جملة طلبوا « أن » حرف مصدرى ونصب ، أو هي تفسيرية لتقدم معنى القول دون حروفه « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمها محذوف « حين » خبرها « بقاء » مضاف إليه ، وأن وما دخلت عليه على الأول في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، وهذا الجار يتعلق بأجب ؛ ألا ترى أنك تقول : أجبته بكذا ، والتقدير : فأجبنا بعدم كون الحين حين بقاء ؛ ويجوز أن تكون أن مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر

الشاهد فيه : قوله « ولات أوان » حيث أععمل « لات » في لفظ « أوان » وهو من معنى الحين وليس بلفظه ؛ فهو ردّ على سبويه ومن معه حيث اشترطوا لعمل « لات » أن يكون معمولاً من لفظ الحين

وإدعاء أن « لات » في هذا البيت عاملة عمل ليس هو ما ذهب إليه أبو سعيد السيرافي وأبو العباس المبرد ، وعندهما أن هذه الكسرة التي في « أوان » ليست كسرة إعراب ، وإنما هي كسرة بناء ، وهذا التنوين ليس هو الذي يكون في آخر الاسم المتمكن ويعقب حركة إعرابه ، وإنما هو تنوين العوض الذي يلحق نحو « إذ » عند حذف الجملة التي تضاف « إذ » إليها ، وأصل الكلام عندهما « ولات أوان طلبوا » بإضافة « أوان » إلى جملة « طلبوا » فحذفت هذه الجملة ثم بنيت « أوان » على السكون كما هو الأصل في البنيات ، أو على الكسر تشبيهاً له بنزال ؛ ولأن قبل آخره ألف ساكنة والكسر أصل التخلص من التقاء الساكنين ، ثم أتى بالتنوين عوضاً عن الجملة المحذوفة ، فإن قدرت بناءه على الكسر كما ذكر الشارح فالأمر لا يزيد عما ذكرنا ،



أى : وليس الأوان أوان صلح ، فَحَذِفَ المضاف إليه « أوان » منوى الثبوت؛ وبنى كما فعل بقبل وبعد ، إلا أن أواناً لشبهه ينزال وزنا بنى على الكسر ونون اضطراراً ، وأما قوله :  
 ٢٣٠ - لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارِكَ حِينَ لَاتٍ مُجِيرٌ

وإن قدرت بناءه على السكون لزمك أن تحركه بعد اجتلاب التنوين للتخلص من التقاء الساكنين؛ وذهب قوم منهم ابن هشام وتبعه الشارح إلى أن التنوين في «أوان» للضرورة وإيسر للتعويض؛ واختار جار الله الزمخشري الأول

ومن هذا التقرير تفهم أن في كلام الشارح خلافاً؛ لأنه جعل المضاف إليه المحذوف مفرداً في قوله «أى : وليس الأوان أوان صلح» ووجه الخطأ أنه إنما يبنى المضاف عند حذف المضاف إليه المفرد إذا كان من الظروف النسبية كقبل وبعد وفوق وتحت ، و«أوان» ليس منها ، وهو في كل عبارته تابع لابن هشام في معنى اللبيب

وقد ذهب قوم إلى أن هذه الكسرة التي على «أوان» كسرة إعراب ، وهذا التنوين تنوين التمكن ، ثم اختلفوا ؛ فذهب الفراء إلى أن «لات» هي التي أحدثت هذه الكسرة ، وأنها قد تكون حرف جر ، واستدل على ذلك بهذا البيت ، وبقول الآخر :

\* وَلَاتَ سَاعَةَ مَنَدَمٍ \*

وهو الشاهد السابق ، وروايته عنده بجر «ساعة» ، كما أخبرناك آتفاً ، وبقراءة من قرأ :  
 (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) بجر «حين» ؛ وذهب غير الفراء إلى أن عامل الجر ليس هو «لات» وإنما هو «من» الاستغراقية حذفت وبقى عملها كما في قول الشاعر :

أَلْأَرْجُلُ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُّكَ عَلَى مُحْصَلَةٍ تَبَيْتُ

فيمن رواه بجر «رجل» على أن الأصل : ألا من رجل . وحسبك هذا فقد أطلت عليك

٢٣٠ - هذا البيت أول قطعة اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة ، ونسبها بقوله : «وقال

التميمي في منصور بن زياد» اه ، وهو عبد الله بن أيوب ويكنى أبا محمد من أهل اليمامة ، شاعر مولد فصيح عربي متكلم ، مدح الفضل بن يحيى

اللفظ : «لهفي» اللفظ - بفتح اللام ، وسكون الهاء أوفتحها - الأسي والحزن ، وقيل :

هو الأسي على شيء يفوتك بعد ما تشرف عليه وتقاربه ، وقال الجوهري : «لهف بالشئ يلهف - مثل علم يعلم - لهفاً - بفتحين - أى : حزن وتحسر ، ورجل لهف - بفتح فكسر - ولهيف» اه «للهفة» أى : لأجل لهفة ، واللهفة - بفتح اللام وسكون الهاء - الاستعانة ونداء المضطر ، قال في اللسان : «واللهيف : المضطر ، واللهوف : المظاوم ينادى ويستغيث» اه ، وفي الحديث : «أحب اللهوف» ؛ وفي حديث آخر : «تُحِبُّ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلُوفَ» «مجير» هو الناصر

فارتفاع « مُجِيرُ » على الابتداء ، أو الفاعلية ، أى : لات يَحْصُلُ مجير ، أولات له مجير ، و « لات » ماملة لعدم دخولها على الزمان

﴿ تنبيه ﴾ للنحويين فى « لَات » الواقع بعدها « هُنَّا » كقوله :

\* حَنْتَ نَوَارٍ وَّلَاتَ هُنَّا حَنْتَ (١) \*

مذهبان (أحدهما) : أن « لَات » مُهْمَلَةٌ لاسم لها ولا خبر ، و « هُنَّا » فى موضع نصب على الظرفية ؛ لأنه إشارة إلى المكان ، و « حَنْتَ » مع « أن » مقدرةً قبلها فى موضع

لك الذى يدفع عنك التعدى ويمنعك منه ، وهو اسم فاعل من أجره يجيره  
المعنى : إني أتحزن عليك وأظهر الأسى ؛ لأنك كنت تجير من استغاث بك فى الوقت الذى لا يجير فيه أحد

الإعراب : « لهنى » مبتدأ ، وباء المتكلم مضاف إليه « عليك » جار ومجرور متعلق بلهف « للهفة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « من خائف » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للهفة « يبغى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه « جوارك » مفعول به ، وضمير المخاطب مضاف إليه « حين » ظرف زمان ، منصوب بيبغى « لات » حرف نفي مهملة « مجير » مبتدأ سوغ الابتداء به وقوعه بعد النفي ، والخبر محذوف ، والتقدير كما فى الشرح ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة « حين » إليها

الشاهد فى : قوله « لات مجير » حيث أتى بعد « لات » بلفظ من غير ألفاظ الحين - وهو قوله « مجير » - ولذلك جعلت مهملة ؛ فقدّر ما بعدها مبتدأ محذوف الخبر ، ولك فيه وجه آخر ذكره الشارح ، وهو أن تجعل هذا المرفوع فاعلا لفعل محذوف ، والتقدير : لات يحصل له مجير واعلم أن « لات » تختص بالعمل فى النكرات ؛ فلا يجوز وقوع المعرفة بعدها ، ومرادنا بهذا أن ما يذكر بعدها من معمولاتها يجب أن يكون نكرة ، فأما الم معمول الآخر الذى تقدّره فيكون معرفة ، ولهذا تجدهم يقدرون فى نحو قوله تعالى : (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) الاسم بقولهم : أى ولات الحين حين مناص ، وتختص كذلك بأن يكون معمولها من ألفاظ الزمان ، وهذا متفق عليه فى التى تعمل عمل ليس على البيان الذى تقدّم شرحه ، وهل هو كذلك فى الجارة عند الفراء ؟ الذى نصّ عليه ابن هشام أنه كذلك ، قال فى المعنى : « زعم الفراء أن لات تستعمل حرفاً جاراً لأسماء الزمان خاصة ، كما أن مذومند كذلك » اه ، وهو فى ذلك تابع لأبى حيان فى الارتشاف ، ولم أجد نصاً يعارض هذا ، والله أعلم

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد ، وبيان أوجه الاستشهاد به ، وما قاله العلماء فيه ؛ فارجع

إلى ذلك كله فى (ص ١٤٠ من هذا الجزء )

رفع بالابتداء ، والتقدير : حَنَّتْ نَوَارٌ وَلَاتٌ هُنَالِكَ حَنِينٌ ؛ وهذا توجيه الفارسي ؛ (والثاني) : أن تكون « هُنَا » اسم « لَات » ، و « حَنَّتْ » خبرها على حذف مضاف ، والتقدير : وليس الوقتُ وقتَ حنين ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لأن فيه إخراج « هُنَا » عن الظرفية ، وهي من الظروف التي لا تتصرف ؛ وفيه أيضاً إعمال « لَات » في معرفة ، وإنما تعمل في نكرة

واختصت « لَات » بأنها لا يذكر معها معمولاً معها ، بل لا بد من حذف أحدهما ( وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ ) منهما ، وهو الاسم ( فَشَا ) فتقدير « وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ » ولات الحين حِينَ مَنَاصٍ ، أي : وليس الوقتُ وقتَ فرار ، فحذف الأسم وبقي الخبر (وَالْعَكْسُ قَلْبٌ) جداً ، قرأ بعضهم شذوذاً « وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ » برفع حين على أنه اسمها ، والخبر محذوف ، والتقدير : ولات حِينَ مَنَاصٍ لهم ، أي : كأننا لهم ﴿ خَاتِمَةٌ ﴾ أصل « لَات » لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث ، كما في « رُبَّتْ » ، و « مُتَّتْ <sup>(١)</sup> » قيل : لِيَقْوَى شَبَهَا بِالْفِعْلِ ، وقيل : للمبالغة في النفي ، كما في نحو عَلَامَةٌ ونَسَابَةٌ ، للمبالغة ، وحركت فرقاً بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل ، وليس لا لقاء الساكنين ؛ بدليل « رُبَّتْ » و « مُتَّتْ » فإنها فيهما متحركة مع تخريك ما قبلها

وقيل : أصلها لَيْسَ ، قلبت الياء ألفاً والسين تاء ، وهو ضعيف لوجهين : الأول : أن فيه جمعاً بين إعلالين ، وهو مرفوض في كلامهم لم يجيء منه إلا مَاءٌ وَشَاءٌ <sup>(٢)</sup> ، ألا ترى أنهم لم يدغموا في « يَطْد » و « يَتْد » فراراً من حذف الواو التي هي الفاء وقلب العين إلى جنس اللام

والثاني : أن قلب الياء الساكنة ألفاً وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل ، ولا دليل . والله أعلم

(١) من دخول التاء على ربّ قول الشاعر :

وَرُبَّتْ سَائِلٌ عَنِّي حَنِيٌّ      أَعَارَتْ عَيْنُهُ أُمَّ لَمْ تَعَارَا

ومن شواهد دخولها على ثمّ قول الشاعر :

وَلَقَدْ مَرَّرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يُسْتَنِي      فَضَيْتُ مُتَّتْ قَلْتُ لَا يَعْنِينِي

(٢) لنا في هذه الدعوى ، وهي قولهم « لا يجتمع إعلان في كلمة » ؛ بحث مستفيض أطلناه

إلى موضعه من الكتاب

## أفعال المقاربة

أعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل: أفعال المقاربة، وهي ثلاثة: كاد، وكره، وأوشك، ووضعت للدلالة على قرب الخبر، وأفعال الرجاء، وهي أيضاً ثلاثة: عسى، وحرى، وأخلو لوق، وضعت للدلالة على رجاء الخبر، وبقية أفعال الباب للدلالة على الشروع في الخبر، وهي: أنشأ، وطفق، وأخذ، وجعل، وعلق؛ فتسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب

(كَكَانَ) في العمل (كَادَ وَعَسَى لَكِنِ نَدْرُ \* غَيْرُ) جملة فعل (مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ) وأخواتهما من أفعال الباب (خَبَرٌ) فلذلك افترقا بيايين، وغير جملة المضارع: المفرد، كقوله:

٢٣١ - \* فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آتِيًا \*

٢٣١ - هذا صدر بيت، وعجزه:

\* وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتَهَا وَهِيَ تَصْفِرُ \*

وهذا البيت تاسع تسعة أبيات اختارها أبو تمام في حماسته لتأبط شرًا، الفهمى - واسمه ثابت بن جابر بن سفيان، وكنيته أبو زهير - وأول هذه القطعة:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ وَقَامَى أَمْرَهُ وَهُوَ مُدْبِرٌ

اللفظ: «يحتل» يأخذ بالحيلة للخلاص مما يقع فيه من المكروه «جدَّ جدُّه» الإسناد هنا مجاز عقلي، وأراد أن المرء إذا عدم الناصر في وقت الحاجة فلم يتحيل للخلاص أضاع أموره وعانى منها ما يعاناه والأمير مولد عنه، وكان بنو لحيان - وهم حتى من هذيل - قد أفوه يشترع سلا فوق جبل، فأخذوا عليه طريقه، فلما رأى ذلك منهم، وكره أن يقع في أسرهم؛ صب مامعه من العسل على الصخر ثم انزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض بعيدا عن مكانه، ثم أسلم قدميه للريح فنجا «فهم» بفتح الفاء وسكون الهاء - قبيلته، وهم بنو فهم بن عمرو بن قيس عيلان «وما كدت آتيا» رواية الحماسة وغيرها «وما كنت آتيا» ولا شاهد فيها «تصفر» وتتحرزن

الإعراب: «فأبت» فعل وفاعل «إلى فهم» جار ومجرور متعلق بآب «وما» الواو للحال، ما: نافية «كدت» فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «آتيا» خبره «وكم» خبرية مبتدأ «مثلها» بالجر: تمييز كم، والضمير مضاف إليه، و «مثل» لفظ متوغل في الإبهام فلا تمنع

وقوله:

\* ٢٣٢ - لَا تُكْثِرُنِ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا \*

إضافته من جعله تمييزاً؛ لأنه لا يتعرف «فارقتها» فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل رفع خبر؛ وقد روى «مثلها» بثلاثة أوجه: النصب، والرفع، والجبر، وقد مضى نحوه في الشاهد رقم (١٥١) «وهي» الواو للحال، هي: مبتدأ «تصفر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال من الضمير المفعول

الشاهد فيه: قوله «وما كدت آتياً» حيث أعمل فيه «كاد» عمل «كان» فرفع بها الاسم ونصب الخبر، وجاء فيه بخبرها مفرداً منصوباً كما رأيت، وهذا شاذ، والقياس أن يكون خبر «كاد» جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من «أن» كثيراً أو مقرون بها قليلاً؛ ومن أجل ذلك أنكروا كثير من العلماء هذه الرواية، وزعم أن الرواية «وما كنت آتياً» كما علمت، ولكن ابن جزي رحمه الله لم يرتض إلا رواية النحويين على شذوذها، قال: «استعمل الشاعر الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع، وذلك أن قولك: كدت أقوم، أصله: كدت قائماً، ولذلك ارتفع المضارع؛ أي: لوقوعه موقع الاسم، فأخرجه على أصله المرفوض، كما يضطر الشاعر إلى مراجعة الأصول عن مستعمل الفروع، نحو صرف ما لا ينصرف، وإظهار التضعيف، وتصحيح المعتل، وما جرى مجرى ذلك، ونحو من ذلك ما جاء عنهم من استعمال خبر عسى على أصله في قوله \* إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا \* (وهو الشاهد الآتي) وهذه الرواية - يعني وما كدت آتياً - هي الصحيحة في هذا البيت، وكذلك وجدتها في شعر هذا الرجل بالخط القديم، وهو عتيق عندي إلى الآن، والمعنى عليه البتة، ألا ترى أن معناه فأبت وما كدت أووب، كقولك: سلمت وما كدت أسلم، وكذلك كل ما يلي هذا الحرف من قبله ومن بعده يدل على ما قلنا، وأكثر الناس يروى: ولم أك آتياً، ومنهم من يروى: وما كنت آتياً، والصواب الرواية الأولى؛ إذ لا معنى لقولك: وما كنت، ولا لقولك: ولم أك، وهذا واضح» اه كلامه، وقال التبريزي في شرح الحماسة: «قد تكلم المرزوقي على اختيار ابن جني هذه الرواية ردّاً عليه ولم ينصفه... وقوله: ولم أك آتياً، أي: رجعت إلى قبيلتي فهم وكدت لا أووب لمشارفتي التلف، ويجوز أن يريد ولم أك آتياً في تقديرهم وظنهم، ويروى ولم آل آتياً - بمد الهمزة وباللام - أي: لم أدع جهدي في الإياب، والأول أحسن» اه

\* ٢٣٣ - هذا بيت من الرجز المشطور، ويروى قبله:

\* أَكْثَرَتْ فِي الْعَدْلِ مُلِحًا دَائِمًا \*

وهذا من الشواهد التي أنكروها العلماء قديماً، قال ابن هشام: «طعن في هذا البيت عبد الواحد الطراح في كتابه بغية الأمل ومنية السائل؛ فقال: هو بيت مجهول، ولم ينسبه الشراح إلى أحد

فسقط الاحتجاج به ، ولو صح ماقاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه ؛ فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها وخمسين بيتا مجهولة القائلين « اه ، قال البغدادي : « وقد نسب إلى رؤبة بن العجاج ، ولم أجد في ديوان رجزه ، والله أعلم به » اه كلامه ، قال أبو رجاء : وقد بحث ديوان أراجيز رؤبة فلم أجد هذا البيت إلا في زيادته التي حدثتك حديثها مرارا ، ولا يقدح ذلك في الاستشهاد بالبيت المجهول إذا رواه الثقة الحجة

اللفظة : « العذل » اللوم ، والتعنيف « ملحا » مكثرا ومتابعا ، وهو اسم فاعل من قولهم : ألح المطر يلح إلحا ؛ إذا تتابع « عسيت صأما » مأخوذ من الحديث « فَلَيْقُلْ إِنِّي صَأْمٌ » و يروى مكان « لاتكثرن » قوله « لاتلحنى » أى لاتعذلى

الإعراب : « لاتكثرن » لا : ناهية ، تكثر : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ؛ في محل جزم ، والفاعل ضمير مستتر « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « عسيت » فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « صأما » خبره ، وستعرف مافيه ، وجملة « عسى » مع اسمه وخبره في محل رفع خبر « إن » المؤكدة

الشاهد فيه : قوله « عسيت صأما » حيث أتى بخبر « عسى » اسما مفردا منصوبا - وهو قوله « صأما » - والقياس أن يكون خبر « عسى » فعلا مضارعا مقرونا بأن المصدرية في الأكثر ومن أجل ذلك ذهب جماعة من العلماء إلى أن « عسى » في هذا البيت ليست فعلا ناقصا يرفع الاسم وينصب الخبر حتى يلزم فيها ما ذكرناه ، وإنما هي فعل تام يرفع فاعلا فحسب ، وهذا الفاعل هو تاء المتكلم ههنا ، وأما الاسم المنصوب فهو خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : رجوت أن أكون صأما ، و « كان » مدخولة لأن المصدرية كما رأيت فهي في تأويل مصدر مفعول لعسى ، والذي يقوى هذا عندهم أن خبر « إن » المؤكدة لا يكون جملة إنشائية بالإجماع ، وأنه يلزم على جعل « عسى » ناقصة وقوع الجملة الإنشائية خبرا لإن

ومن العلماء من ذهب إلى أن « صأما » خبر « يكون » المحذوفة مع اسمها على نحو التقدير السابق ، ولكنهم جعلوا جملة « يكون » في محل نصب خبر « عسى »

وذهب قوم إلى أن « صأما » مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : عسيت أن أصوم صأما ، أى : صياما ، فهو من مجيء المصدر على صورة اسم الفاعل ، وهذه الجملة في محل نصب خبر « عسى »

ومثل هذا الشاهد في جميع ما ذكرناه قول الزباء : « عَسَى الْغَوِيْرُ أَبُوْسًا » جعل سيبويه وأبو علي الفارسي قولها « أبو سا » خبر عسى ، على أنه ضرورة ومراجعة للأصول المتروكة ، وجعله ابن الأعرابي منصوبا بفعل محذوف ، وقدره : عسى الغوير يصير أبو سا ، وقال الكوفيون :

وأما « فَطَفِقَ مَسْحًا بِالشُّوقِ » فالخبر محذوف ، أى : يَمَسِّحُ مَسْحًا ؛ والجملة الاسمية كقوله :

٢٣٣ — وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي زِيَادٍ مِنْ الْأَكْوَارِ مَرْتَعًا قَرِيبًا

التقدير : أن يكون أبوسا ، وقال ابن هشام : « وأحسن من ذلك كله أن يقدر بياس أبوسا ، فيكون مفعولا مطلقا ، ويكون مثل قوله تعالى : ( فَطَفِقَ مَسْحًا ) أى : يمسح مسحا ، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه » اه ، واختار فى المعنى غير هذا التقدير ؛ فقال : « الصواب أن البيت والمثل مما حذف فيه الخبر ، أى : يكون أبوسا وأكون صائما ؛ لأن فى ذلك إبقاء لهما على الاستعمال الأسمى ، ولأن المرجو له كونه صائما لانفس صائما » اه

٢٣٣ — هذا البيت من مختار أبى تمام فى ديوان الحماسة ولم ينسبه ، وقيله :

فَلَسْتُ بِنَازِلٍ إِلَّا أَلَمْتُ بِرَحْلِي أَوْ خَيَّالَتَهَا الْكَذُوبُ  
كَأَنَّ لَهَا بِرَحْلِ الْقَوْمِ بَوًّا وَمَا إِنَّ طَيْبًا إِلَّا اللُّغُوبُ

اللفظ : «خيالتها» قال ابن منظور : « والخيال والخيالة : ما تشبه لك فى اليقظة والحلم من صورة ، قال الشاعر :   
فلمست بنازل . . . البيت   
وقيل : إنما أنت على إرادة المرأة ، والخيال والخيالة : الشخص والطيب » اه «بؤا» بفتح الباء وتشديد الواو - أراد ولدها ، وأصل البؤولـد الناقة ، قال ابن منظور : « البؤ - غير مهموز - الحوار ، وقيل : جلده يحشى تبنا أو ثامما أو حشيشا لتعطف عليه الناقة إذا مات ولدها ثم يقرب إلى أم الفصيل لترأمه فتدر عليه » اه ، والبؤ أيضا : ولد الناقة « طيبها » عادتـها وشأنها ، أو طويتها ورغبتها وإرادتها « اللغوب » التعب والإعياء « بنى زياد » يروى فى مكانه « ابنى سهيل » وقوله « مرتعها » أراد مرعاها

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جعلت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « قلووص » اسم جعل « بنى زياد » مركب إضافى صدره مجرور بالإضافة إلى قلووص « من الأكوار » جار ومجرور متعلق بقوله « قريب » الآتى « مرتعها » مبتدأ ، والضمير مضاف إليه « قريب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر جعل

التأخر فيه - قوله « جعلت قلووص . . . مرتعها قريب » حيث وقعت الجملة الاسمية - وهى قوله « مرتعها قريب » - خبرا لجعل التى هى من أفعال المقاربة تشبيها لها بكان التى يجوز فيها ذلك وهذا بالنسبة لجعل نادر ، والأصل أن تكون جملة الخبر فعلية ؛ هذا توجيه كلام الشارح رحمه الله وقد ذهبت طائفة من العلماء إلى أن « جعل » فى هذا البيت فعل تام قاصر ، وعنده أن « قلووص » فاعل جعل ، وأن جملة « مرتعها قريب » فى محل نصب حال من الفاعل ، والمعنى :

أقبلت قلووص بنى زياد قريبة المرتع من الأكوار

وجملة الماضى ؛ كقول ابن عباس رضى الله عنهما : « فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا »  
 ( وَكَوْنُهُ ) أى : كون المضارع الواقع خبراً ( بِدُونِ أَنْ ) المصدرية ( بَعْدَ عَسَى نَزْرُ )  
 أى : قليل ، ومنه قوله :

٢٣٤ — عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

ومن العلماء من رواه ببناء « جعل » للجهول ، وزعم أن « قلوص بنى زياد » نائب عن الفاعل  
 والجملة الاسمية في محل نصب حال منه

ومن العلماء من ذهب إلى أن « جعل » فعل قلبي مبنى للجهول ، و « قلوص » نائب فاعل  
 وهو مفعوله الأول ، وجملة « مرتعها قريب » في محل نصب مفعول ثان ، ومن هؤلاء من روى  
 « جعلت » مبنيًا للمعلوم ؛ ففيه ضمير مستتر عائد إلى المرأة الموصوفة في الأبيات السابقة ، وهو فاعله ،  
 و « قلوص » منصوب على أنه المفعول الأول

ومن العلماء من ذهب إلى أن « جعل » بمعنى صار ؛ فقوله « قلوص » بالرفع اسمه ، وجملة  
 « مرتعها قريب » في محل نصب خبره

٢٣٤ — البيت لهديبة بن خشرم ، من قصيدة قالها في الحبس ، وقد روى أكثرها أبو علي  
 القالى في أماليه ، وزاد أبو السعادات الشيرازي في حواشيه أبيانا على ما رواه القالى  
 منها فارجع إليها هناك ؛ وأول هذه القصيدة قوله :

طَرِبْتُ وَأَنْتَ أَحْيَانًا طَرُوبٌ      وَكَيْفَ وَقَدْ تَعَلَّكَ الشَّيْبُ  
 يُجِدُّ النَّأْيُ ذِكْرَكَ فِي فُؤَادِي      إِذَا ذَهَلَتْ عَلَى النَّأْيِ الْقُلُوبُ  
 يُوَرِّقُنِي أَكْتِتَابُ أَبِي نُمَيْرٍ      فَقَلْبِي مِنْ كَابِتِهِ كَثِيبُ  
 فَقُلْتُ لَهُ : هَذَاكَ اللَّهُ ، مَهْلًا      وَخَيْرُ الْقَوْلِ ذُو اللَّبِّ الْمُصِيبُ  
 عَسَى الْكَرْبُ      ...      ...      ...      البيت ، وبعده :  
 قِيَامِنَ خَائِفٍ وَيُنْفَكَّ عَانٍ      وَيَأْتِي أَهْلَهُ الرَّجُلُ الْغَرِيبُ

اللفظة : « طربت » الطرب : خفة تصيب الإنسان لفرح أو حزن « النَّأْيُ » البعد « يورقني » يسهرني  
 يسهرني « اكتتاب » هو افتعال من الكاتبة ، وهى الحزن « أبو نيمر » قال اللخمي : هو  
 ابن عم هديبة وكان مسجونًا معه ، وقال ابن هشام : هو رجل كان مسجونًا معه جالسًا يوما وأظهر  
 التأم له ، وقال العيني : هو رجل من قرابته زاره يوما في السجن فتألم له وأظهر الحزن « وخير  
 القول ذو اللب » أى قول ذى اللب « الكرب » الهمم والغم « أمسيت » قال ابن السكيت :



يروى بضم التاء وفتحها والنحويون إنما يروونه بضم التاء والفتح عندى أولى؛ لأنه يخاطب ابن عمه أبا غير وكان معه في السجن» اهـ «عان» أسير يعانى اللاؤاء والآلام

الإعراب: «عسى» فعل ماض ناقص «الكرب» اسمه «الذى» اسم موصول نعت للكرب «أمسيت» فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى، وجملة أمسى واسمه وخبره لاجل لها صلة الموصول «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى الكرب الذى هو اسم عسى «وراء» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، والضمير مضاف إليه «فرج» مبتدأ مؤخر «قريب» صفة لفرج، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر يكون، وجملة يكون واسمه وخبره في محل نصب خبر عسى

الشاهد فيه: قوله «عسى الكرب... يكون وراءه فرج قريب» وفي هذه الجملة شاهدان: الأول: ما ذكره من أجله الشارح هنا، وهو في قوله «يكون» حيث أتى بخبر «عسى» فعلا مضارعا مجردا من «أن»، والأكثر اقتراحه بها، وقد اختلف العلماء في مجرد خبر «عسى» من «أن» أهو ضرورة لانسوغ لإلشاعر إذا دعت الحاجة، أم هو سائغ في الكلام غاية الأمر أنه قليل؟ أما الفارسي وأبو علي وجمهور البصريين فقد صرحوا بأن ترك «أن» من خبر «عسى» ضرورة لاتجوز في الكلام، وأما سيبويه فظاهر عبارته أنه قليل لاضرورة، قال (ج ١ ص ٤٧٨): «واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها بكاد يفعل؛ فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: عَسَى الْغُوَيْرُ أَبُو سَا، وهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان، وقال هذبة: عسى الكرب... البيت \* اهـ، إلا أن العلماء قد قضوا بأنه لا ينبغي أن يؤخذ كلامه على إطلاقه؛ لما صرح به أبو علي من أنها لانكاد تجيء بغير «أن» إلا في ضرورة، ومثل بيت الشاهد قول الآخر:

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنِ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ      بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

وقول الآخر:

فَأَمَّا كَيْسٌ فَفَنَجَا، وَلَكِنْ      عَسَى يَغْتَرُّ بِي حَمِقٌ لَيْسِمٌ

وهما من شواهد سيبويه أيضا

والشاهد الثاني في البيت، وسيأتي للشارح ينشده من أجله، وحاصله أن الظاهر من قوله «يكون وراءه فرج قريب» أن قوله «يكون» فعل مضارع ناقص أو تام، وقوله «فرج قريب» اسمه على النقصان وفاعله على التمام، وقوله «وراء» ظرف متعلق بمحذوف خبر على النقصان ومتعلق بيبكون على التمام، وهذا الظاهر غير مراد ولا صحيح؛ لأنه يلزم عليه أن يكون المضارع الواقع خبرا ليسى قد رفع اسما غير مضاف لضمير الاسم، فلا هو رافع لضمير الاسم، ولا هو زافع

(وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عُسْكَا) فاقترانه بأن بعدها قليل ، كقوله :

\* ٢٣٥ - كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَقِيظَ عَلَيْهِ \* \*

لاسم ظاهر أضيف إلى ضميره ، وذلك غير جائز ؛ ومن أجل هذا رأى العلماء أن « يكون » مشتمل على ضمير الكرب الذى هو اسم عسى ، كما أعلمناك ذلك فى إعراب البيت ، قال ابن هشام : « وفى يكون ضمير الكرب ، ويجوز أن تكون ناقصة وتامة ، وعلى الأول يكون فرج مبتدأ ، و قريب صقته ، والظرف خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية خبر يكون ، وعلى الثانى تكون الجملة حالا ، ويجوز على الوجهين أن يكون فرج فاعلا بالظرف على أنه خبر الناقصة وحال من فاعل التامة ، وهذا أرجح من تقديره مبتدأ » اه

٢٣٥ - هذا صدر بيت ؛ وعجزه :

\* إِذْ غَدَا حَشَوَ رَيْطَةَ وَبُرُودِ \* \*

وقد أنشد كثير من النحاة هذا البيت غير منسوب إلى قائل ، كما أنشده ابن منظور فى اللسان غير منسوب أيضا ، وهو بيت من كلة لمحمد بن مبادر أحد شعراء البصرة يرثى فيها رجلا اسمه عبد الحميد ، وقبل بيت الشاهد قوله :

إِنَّ عَبْدَ الْحَمِيدِ يَوْمَ تُوِّفَى      هَدَّ رُكْنَا مَا كَانَ بِالْمَهْدُودِ  
لَيْتَ شِعْرِي وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهُ      مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ  
كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَقِيظَ عَلَيْهِ      إِذْ غَدَا حَشَوَ رَيْطَةَ وَبُرُودِ

اللفظة : « تفيظ » بالفاء والطاء ، قال فى اللسان : « أبو القاسم الزجاجى : يقال : فاظ الميت ، بالطاء ، وفاظت نفسه ، بالضاد ، وفاظت نفسه ، بالطاء ، والأخير جائز عند الجميع إلا الأصمى فإنه لا يجمع بين الطاء ولفظ النفس ، والذى أجاز فاظت نفسه ، بالطاء ، يحتج بقول الشاعر :

\* كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَقِيظَ \* البيت ، وقول الآخر :

تَقِيظُ نَفْسَهَا ظَمًا وَنَحْشَى      حَمَامًا فَهَى تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدِ

وقال الفراء : أهل الحجاز وطى يقولون : فاظت نفسه ، وقضاة وتميم وقيس يقولون : فاظت نفسه ، مثل فاظت دمعته ، وقال أبو زيد وأبو عبيدة : فاظت نفسه - بالطاء - لغة قيس ، وبالضاد لغة تميم ، وروى المازنى عن أبى زيد أن العرب تقول : فاظت نفسه ، بالطاء ، إلا بنى ضبة فإنهم يقولونه بالضاد » اه « ريطة » بفتح الراء وسكون الياء - أصلها الملاة إذا كانت قطعة واحدة ، وأراد بها هنا الأركان التى يلف فيها الميت .

الإعراب : « كادت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « النفس » اسم كاد « أن » حرف مصدرى ونصب « تفيظ » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر عائذ إلى النفس ، وأن

وقوله :

٢٣٦- أَيْتِمُّ قَبُولَ السَّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمْ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

وما دخلت عليه جملة بحسب الصورة وقعت خبرا لكاد «عليه» جار ومجرور متعلق بتفيظ «إذ» تعليلية «غدا» يحتمل أن يكون فعلا ناقصا بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر ، ويحتمل أن يكون فعلا تاما ، وفاعله ضميرا مستترا فيه «حشو» خبر غدا على الأول ، وحال من فاعله على الثاني ، وهو مضاف ، و«ريضة» مضاف إليه «وبرود» معطوف على ربيعة

الشاهد فيه : قوله «كادت النفس أن تفيظ» حيث وقع فيه خبر «كاد» فعلا مضارعا مقترنا بأن ، وهذا قليل في كاد ، ولم يذكر سيبويه في «كاد وكرب» إلا التجرد من «أن» قال (ج ١ ص ٤٧٨) : «وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن ، وكذلك كرب يفعل ، ومعناها واحد ، يقولون : كرب يفعل ، وكاد يفعل» اه ، وإنما كان الأصل في «كاد» أن يتجرد خبرها من «أن» لأن كاد لما دلت على قرب حصول الخبر كان كأنه في الحال ، وأنت تعلم أن «أن» المصدرية تخلص الفعل للاستقبال ، فكان الجمع بينهما في كلام واحد كالتناقض ومثل هذا البيت في اقتران خبرها بأن قول رؤبة :

رَسَمُ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدِ انْحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمَّصَحَا

٢٣٦ - لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللفظ : «أيتتم» مأخوذ من الإباء - بكسر الهمزة - وهو أشد الامتناع «السلم» الصلح ، وهو بكسر السين وقتحها ، ويذكر ويؤث ، كما قدمناه مرارا «لدى الحرب» عندها الطعنى : إنا عرضنا عليكم الصلح والموادعة فلم تقبلوا هذا العرض ؛ فلما التقينا جنتم عن قتالنا ، وعجزتم عن مقاومتنا ، وفررتم من وجوهنا ، حتى لقد كدنا لانحتاج إلى إخراج سيوفنا من أغمادها

الإعراب : «أيتتم» فعل وفاعل «قبول» مفعول به «السلم» مضاف إليه «كدتم» فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطبين اسمه «لدى» ظرف متعلق بقوله «تغنوا» الآتى «الحرب» مجرور بالإضافة إلى لدى ، على معنى زمانها أو مكانها «أن» مصدرية ناصبة «تغنوا» مضارع منصوب بأن ، وواو الجماعة فاعله ، وأن مع ما بعدها في تأويل مصدر خبر كاد «السيوف» مفعول «عن السل» جار ومجرور متعلق بقوله تغنوا

الشاهد فيه : قوله «كدم . . . أن تغنوا» حيث قرن المضارع الواقع خبرا لكاد بأن المصدرية ، وهو قليل كما تقدم في شرح الشاهد السابق ، والأكثر تجرده منها كما في قوله تعالى : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ، لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ ، كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ، يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ، أَكَادُ أُخْفِيهَا ، لَقَدْ كِدَّتْ تَرَكُنْ إِلَيْهِمْ ، يَكَادُونَ يَسْطُونَ ، يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ

وأشد سيوييه :

٢٣٧ - فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاجِدٍ فَتَهَنَّتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَعْمَلُهُ

يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ) ومع هذا فإن اقتران المضارع الواقع خبرا لكاد بأن المصدرية ليس ممتنعا ولا شاذا ولا هو خاص بضرورة الشعر، كالتشعر به عبارة سيوييه التي ذكرناها في الشاهد السابق، وكما صرح به في (ج ١ ص ١٥٥) من أنه ضرورة، وستأتيك عبارته في الشاهد الآتي، بل هو وارد في الشعر والنثر؛ فأما الشعر فكما في هذه الأبيات التي رواها الشارح وبيت رؤبة التي أسمعناك، وأما النثر فكما في حديث أمير المؤمنين عمر الفاروق رضي الله عنه : « مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ » وكما في قول جبير بن مطعم رضي الله عنه : « كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ »

٢٣٧ - هذا البيت لعامر بن جوين الطائي، وهو من شواهد سيوييه (ج ١ ص ١٥٥) ونسبه شراحه لعامر، وذكر في اللسان أنه له أو لامرئ القيس، وروى أبو الفرج الأصفهاني عجز البيت لعامر بن جوين الطائي هكذا :

فَكَمْ لِلسَّعِيدِ مِنْ هِجَانٍ مَوْبَلَّةٍ تَسِيرُ صِحَاحًا ذَاتَ قَيْدٍ وَمُرْسَلَةٍ  
أَرَدْتُ بِهَا فَتْكَاً فَلَمْ أَرِ مِثْلَ لَهٍ وَتَهَنَّتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَعْمَلُهُ

اللفظة : «خباسة» بضم الخاء وفتح الباء الموحدة مخففة - ومثلها الخباسة ممدودا - : الغنيمة؛ وتقول : خبس الشيء يخبسه خبسا - مثل نصر ينصر نصرا - وتخبسه وخبسه، إذا أخذه وغنمه؛ وقال الأعمى : «الخباسة : الظلامة، ورجل خبوس أى ظالم» اهـ «تهنئت نفسي» كفتها وزجرتها

المعنى : قال الأعمى : «وصف ظلامة هم بها ثم صرف نفسه عنها» اهـ ، وعليه يسأل عن تذكير الضمير في قوله «أفعله» إذ هو راجع إلى الخباسة وهي مؤنثة؛ فأما على رواية أبي الفرج الأصفهاني التي رويناها في أول الكلام فالضمير عائد على مذكر، وهو الفتك الذي ذكره في قوله «أردت بها فتكا»، ويعتذر عن تذكير الضمير فيما رواه سيوييه والنحاة بأنه أعاده على الخباسة باعتبار معناها، وكأنه عنى الظلم، وسيأتي في بيان الاستشهاد وجه آخر عن السيراني في بيان هذا الضمير

الإعراب : «لم» نافية جازمة «أر» مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه «مثلها» مفعول به، والضمير مضاف إليه «خباسة» بدل أو عطف بيان من مثلها «واجد» مضاف إليه، ويجوز أن يجعل «مثلها» حالا من «خباسة واجد» وعليه يكون «خباسة واجد» مفعول أرى، هذا كله إذا جعلت «أرى» بصرية، فإن جعلتها عامية كان قوله «مثلها» مفعولا ثانيا تقدم على المفعول الأول الذي هو «خباسة واجد»، وقوله «تهنئت» فعل وفاعل «نفسى» مفعول، وياء المتكلم مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بقوله تهنئت «ما»

مصدرية «كدت» فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه «أفعله» فعلم مضارع منصوب بأن مصدرية محذوفة ، عند سيبويه ، وسترعف وجهه والخلاف فيه ، وفاعله ضمير مستتر ، والماء مفعول به ، والمضارع المقترن بأن تقديرها هو خبر كاد

الشاهر في : قوله «كدت أفعله» حيث ذهب سيبويه رحمه الله إلى أن نصب «أفعل» بأن مصدرية محذوفة ، وهذا يدل على أن المضارع الواقع خبرا لكاد يقترن بأن المصدرية ، واستظهر الشارح تبعا لجماعة أن هذا الذي ذهب إليه سيبويه يدل على كثرة اقتران خبر كاد بأن ؛ لأن حذف الحرف العامل مع بقاء عمله إنما يكون حيث يكثر وجوده ، ليكون ذلك إشعارا به عند حذفه ، وإنما أراد الشارح بهذا البيت أن يرشد إلى أن اقتران خبر كاد بأن ليس ضرورة شعرية ، بدليل مرعاتها عند حذفها ، ولكن الوجود في عبارة سيبويه رحمه الله أن الاقتران بأن ضرورة لا يجوز ارتكابه إلا في الشعر ، مع أنه وجه هذا التوجيه ، قال (ج ١ ص ١٥٥) : « فلم أر مثلها ... البيت \* حملة على «أن» لأن الشعراء قد يستعملون «أن» ههنا مضطرين كثيرا » اه ، وأصرح من هذا قول الأعم : «الشاهد فيه نصب أفعله بإضمار أن ضرورة ؛ ودخول أن على كاد لا يستعمل في الكلام ؛ فإذا اضطر الشاعر أدخلها عليها تشبيها لها بعسى ؛ لاشتراكهما في معنى المقاربة ، فلما أدخلوها بعد كاد في الشعر ضرورة توهمها هذا الشاعر مستعملة ثم حذفها ضرورة » اه وهذا التوجيه أحد توجيهات ثلاثة للعلماء في هذا البيت

والثاني ذكره أبو سعيد السيرافي بقوله : « غير سيبويه يقول : إن الشاعر أراد بعد ما كدت أفعلها ، والعرب قد تحذف في الوقف الألف التي بعد الماء في المؤنث وتلقى فتحة الماء على ما بعدها » اه وحاصله أن فتحة اللام ليست فتحة إعراب اقتضاها العامل ، كما هي في توجيه سيبويه ، وإنما هي فتحة ألقيت على اللام للدلالة على حركة الحرف الموقوف عليه بالسكون ، وهو الماء ، ومثل هذا قولهم : بِالْكَرَامَةِ ذَاتِ أَكْرَمِكُمْ اللَّهُ بِهِ - بفتح الباء للدلالة على حركة الماء التي هي الآن ساكنة - والأصل : بها - بكسر باء الجر وفتح الماء - فلما حذف الألف ألقى حركة الماء ، وهي الفتحة على الباء ، ثم وقف

التوجيه الثالث توجيه بعض البصريين ، وحاصله أن الأصل «أفعلنه» بنون التوكيد الخفيفة واللام مفتوحة لبناء المضارع مع النون على الفتح ، ثم حذف نون التوكيد وأبقى أثرها وهو البناء ، قال الأعم : « وحمل الراء على سيبويه الفعل على إرادة نون التوكيد الخفيفة ، وحذفها ضرورة ، والتقدير عنده بعد ما كدت أفعلنه ، وهذا التقدير بعيد لتضمنه ضرورتين : وهما إدخال النون في الواجب ، ثم حذفها ، فقول سيبويه أولى ، لأن أن قد أتت في الأشعار محذوفة كثيرا » اه كلامه ، وقال أبو سعيد السيرافي : « وهذا البيت في مذهب البصريين يخرج على طرح النون الخفيفة » اه كلامه

وقال: أراد بعد ما كِدْتُ أَنْ أَفْعَلَهُ ، فحذف « أَنْ » وأبقى عملها ، وفيه إشعار باطراد  
 اقتران خبر كاد بأن ؛ لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرده ثبوته  
 ( وَكَعَسَى ) في العمل والدلالة على الرجاء ( حَرَى وَلَكِنْ جُعِلَا خَبْرَهَا حَتْمًا بِأَنْ  
 مُتَّصِلًا ) نحو « حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ » ، ولا يجوز حَرَى زَيْدٌ يَقُومُ ( وَأَلْزَمُوا أُخْلُوقَ « أَنْ »  
 مِثْلَ حَرَى ) فقالوا : « أُخْلُوقَ لَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطِّرَ » ، ولم يقولوا : أُخْلُوقَتِ تَمَطَّرَ ( وَبَعْدَ أُوشَكَ  
 انْتِفَاءً « أَنْ » نَزَرًا ) أى : قل ، والكثير الاقتران بها ، كقوله :  
 ٢٣٨ — وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

٢٣٨ — هذا البيت أنشده ثعلب في أماليه عن ابن الأعرابي ، ولم يعين قائله ، وقبله :

أَبَا مَالِكٍ لَا تَسْأَلِ النَّاسَ وَالتَّمِسْ بِكَفَيْكَ فَضْلَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ

وأنشد في اللسان بيت الشاهد عن ثعلب ولم يعزه إلى أحد

اللفظ : « يملوا » يعترهم الملل والسأم ، ويضجروا من إعطاء التراب ، وهو أنفه الأشياء  
 وأهونها

المعنى : إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أحقر الأشياء وأقلها خطرا لما طابت  
 بذلك أنفسهم

الإعراب : « لو » شرطية « سئل » فعل ماض مبني للجهول ينصب مفعولين « الناس »  
 نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « التراب » مفعول ثان « لأوشكوا » اللام واقعة في جواب لو ،  
 أوشك : فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « قيل » فعل  
 ماض مبني للجهول « هاتوا » فعل أمر مسند لواو الجماعة ، والجملة في محل رفع مقول القول ، وجملة  
 الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام  
 « أن » مصدرية « يملوا » مضارع منصوب بحذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، وأن وما دخلت  
 عليه خبر أوشك « ويمنعوا » معطوف على يملوا  
 الشاهد في : للنحاة في هذا البيت شاهدان :

الأول : في قوله « أوشكوا » حيث ورد أوشك بصيغة الماضي ، وهو يرد على الأصمى  
 وأبى على ، فإنهما أنكرا استعمال « أوشك » وزعموا أنه إنما استعمل من هذه المادة « يوشك »  
 بصيغة المضارع ، ومثل هذا البيت في الرد عليهما - وفي اقتران خبرها بأن أيضا - قول جرير  
 بهجو العباس بن يزيد الكندي :

إِذَا جَهِلَ الشَّقِ وَلَمْ يَقْدَرْ بِيَعُضِ الْأَمْرِ أُوشَكَ أَنْ يُصَابَا

ومن التجرد قوله :

٢٣٩ - يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا

وكذا قول الكلحبة البربوعى :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَعِشْ الْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقَطَّعًا

وقول أبي زيد الأسلمى ، وهو من أبيات كلة الشاهد ( رقم ٢٤١ فى ص ٤٤٦ ) :

فَضَمَّتْ بِأَيْدِيهَا عَلَى فَضْلِ مَا بِهَا مِنَ الرَّيِّ لَمَّا أَوْشَكَتْ أَنْ تَضَلَّعًا

الشاهد الثانى : فى قوله « أن يملوا » حيث جاء خبرها مضارعا مقترنا بأن الصدرية ، وهو

الكثير الغالب فى خبرها ، وتجرده من « أن » نادر ، وسأبى القول عليه

٢٣٩ - هذا البيت لأمية بن أبى الصلت ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٤٧٩ ) وهو

من قصيدة قافية - ووهم العينى فى زعمه أنها هائية - أولها قوله :

أَقْرَبَ الْوَعْدُ وَالْقُلُوبُ إِلَى السَّلْوِ وَحُبُّ الْحَيَاةِ سَائِقُهَا

بَاتَتْ هُمُومِي تَسْرِي طَوَارِقُهَا أَكْفُ عَيْنِي وَالذَّمْعُ سَابِقُهَا

وَرَغْبَةُ النَّاسِ فِي الْحَيَاةِ وَإِنْ عَاشَتْ طَوِيلًا فَالْمَوْتُ لَأَحِقُّهَا

قَدْ أُنْبِتَتْ أَنَّهَا تَعُودُ كَمَا كَانَ بَدِيثًا بِالْأَمْسِ خَالِقُهَا

وَأَنْ مَا جَعَّتْ وَأَعْجَبَهَا مِنْ عَيْشِهَا مَرَّةً مُفَارِقُهَا

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ ... .. البيت ، وبعده :

مَنْ لَمْ يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا الْمَوْتُ كَأَسْمُ وَالْمَرْءُ ذَائِقُهَا

اللفظة : « يوشك من فر من منيته » أراد أن من نكل عن ملاقاته الأقران فى الحرب مخافة

الموت فإنه قريب الوقوع فيه « غرّاته » بكسر الغين وتشديد الراء - جمع غرّة ، وهى الغفلة

« عبطة » بفتح العين المهملة وسكون الباء - الموت فى سنّ الشباب وطراءة العمر ، والعبيط :

الدم الحارّ الطرى « ذائقها » فيه دليل على أمرين : (الأول) أن الكأس مؤنثة ، (والثانى)

أنها قد تطلق ويراد مافيا ؛ وأصلها عبارة عن الوعاء ، وذلك ظاهر إن شاء الله

الإعراب : « يوشك » فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول : اسم يوشك « فر » فعل

ماض ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى الاسم الموصول « من منيته » جار ومجرور متعلق بفر ،

والضمير مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله لاجل لها صلة « فى بعض » جار ومجرور متعلق بقوله

« يوافقها » الآتى « غرّاته » مركب إضافى صدره مجرور بالإضافة إلى بعض « يوافقها » فعل

(وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصْحَحِ كَرَبًا) بفتح الراء ، وتقل كسرهما أيضاً ، يعنى أن إثبات «أن»

بعدها قليل ؛ ومنه قوله :

٢٤٠ - قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورًا لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسًا مَثْبُورًا

مضارع ، فاعله ضمير مستتر عائد إلى الاسم الموصول الذى هو اسم يوشك ، وها العائد إلى المنية : مفعول ، والجملة فى محل نصب خبر يوشك

الشاهد فيه : قوله « يوشك من ... يوافقها » حيث وقع خبر « يوشك » فعلا مضارعاً مجرداً من « أن » المصدرية حملاً على « كاد » ؛ لاشتراكهما فى الدلالة على معنى المقاربة ، قال سيبويه : « وتقول توشك أن تجيء ، فأن : فى موضع نصب ، كأنك قلت : قاربت أن تفعل ، وقد يجوز يوشك يجيء ، بمنزلة عسى تجيء » اه ، وقال الأعمش : « الشاهد فيه إسقاط أن بعد يوشك ضرورة ، كما أسقطت بعد عسى ، والمستعمل فى الكلام إثباتها » اه  
وربما جاء خبر أوشك اسماً مفرداً كما جاء خبر عسى كذلك فى نحو « عسى الغوير أبوسا » ؛ فمن ذلك قول حسان :

مِنْ خَمْرِ بَيْسَانَ تَحْيِيهِمْ تَرِيَاقَةً تَوْشِكُ فِتْرَ الْعِظَامِ

هكذا رواه جمهرة من أهل اللغة منهم صاحب اللسان ، لكن رواية الديوان « تسرع فتر العظام » ولا شاهد فيها ، قال ابن برى : « وقد يأتى يوشك مستعملاً بعدها الاسم ، والأكثر أن يكون الذى بعدها أن والفعل ، وذلك نحو قول حسان \* من خمر بيسان ... البيت \* » اه وهذا وجه آخر من تشبيهه أوشك بعسى

٢٤٠ - - نسب العيني هذا البيت للعجاج الراجز المشهور ، وقد راجعت ديوان رجزه فلم أجده

إلا فى زياداته التى حدثت حديثها مرارا

اللفظ : « برت » هلكت ، والبوار : الهلاك « كربت » قاربت « بيهس » بفتح الباء وسكون الياء المثناة - هو فى الأصل من أسماء الأسد ، ثم سمي به رجل ، وقال العيني : « وفى نسخ ابن الناظم كلها ضبط بيهس بالنون بعد الهاء عوض الياء ، وهو تصحيف » انتهى « مشبورا » مهلكا ، مأخوذ من التبور ، وهو الهلاك والخسران

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « برت » فعل وفاعل « أو » حرف عطف « كربت » فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسم « أن » مصدرية « تبورا » فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر ، وأن وما دخلت عليه خبر كربت « لما » ظرف بمعنى حين ، مبنى على السكون فى محل نصب عامله برت السابق « رأيت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جرّ باضافة « لما » إليها « بيهسا » مفعول لرأى « مشبورا » حال من بيهس ؛ لأن رأى بصرية



وقوله :

٢٤١ - سَقَاهَا ذُؤُوالْأَحْلَامَ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا وَقَدَّ كَرَبَتْ أَعْنَاقَهَا أَنْ تَقَطَّعًا

الشاهد فيه : قوله « كربت أن تبورا » حيث جاء خبر كرب فعلا مضارعاً مقترناً بأن ، كما قد يحىء خبر كاد كذلك ، والغالب في خبرها أن يتجرد من أن المصدرية ، حتى إن سيديه لم يذكر في كرب وكاد غير تجرّد خبرهما من أن ، قال ( ج ١ ص ٤٧٨ ) : « وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن ، وكذلك كرب يفعل ، ومعناها واحد ، يقولون : كرب يفعل ، وكاد يفعل ، ولا يذكرون الأسماء في موضع هذه الأفعال » اه ، وقوله « ولا يذكرون الأسماء - إلخ » قد تقدم في « كاد » محيىء الاسم المفرد خبراً لها شدوداً وتنبهياً على الأصل المتروك ، وقال ابن منظور : « وقد كرب أن يكون ، وكرب يكون ، وهو عند سيديه أحد الأفعال التي لا يستعمل اسم الفاعل منها موضع الفعل الذي هو خبرها ، لا تقول : كرب كائناً » اه بحروفه ، وفي عبارته شيء من التسامح في عدّة مواضع يمكنك إدراكها بالتأمل

٢٤١ - البيت لأبي زيد الأسلمى ، وكان قد مدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل بن هشام ابن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم ، وهو والى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك ؛ فلم تعجب إبراهيم مدحته ، فأمر به فضرب بالسياط ، ففى ذلك يقول :

مَدَحْتَ عُرُوقًا لِلنَّدَى مَصَّتِ التَّرَى حَدِيثًا فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَزَعَّرَا  
نَقَانِذَ بُوْسٍ ذَاقَتِ الْفَقْرَ وَالْغِنَى وَحَلَبَتِ الْأَيَّامَ وَاللَّهْرَ أَضْرَعَا  
سَقَاهَا ذُؤُوالْأَحْلَامِ ... .. البيت ، وبعده :  
بِفَضْلِ سِجَالٍ لَوْ سَقَوْا مَنْ مَشَى بِهَا عَلَى الْأَرْضِ أَرْوَاهُمْ جَمِيعًا وَأَشْبَعَا  
فَضَمَّتْ بِأَيْدِيهَا عَلَى فَضْلِ مَا بِهَا مِنَ الرِّئِيِّ لَمَّا أَوْشَكَتُ أَنْ تَضَلَّعَا  
وَزَهَّدَهَا أَنْ تَفْعَلَ الْخَيْرَ فِي الْغِنَى مُقَاسَاتَهَا مِنْ قَبْلِنَا الْفَقْرَ جُوعَا

اللفظة : « بأن تزعزعا » هكذا رووه بزايين ، ومعناه تحرك ، يريد أنهم قوم حدث لهم النعمة بعد البؤس ، فلم يتحركوا لبذل المعروف « نقانذ » جمع نقيذة بمعنى اسم المفعول ، يعنى أن ذوى قرابة هؤلاء - وهم هشام بن عبد الملك - أنقذوهم من البؤس والنقر « أصرع » جمع ضرع وهو مأخوذ من قولهم : حلب الدهر أشطره ، أى : ذاق حاوه ومره « سجلا » السجل - بفتح السين وسكون الجيم - الدلو العظيمة المملوءة ماء ، مذكر ، وقيل : هو ملؤها ، وقيل : إذا كان فيه ماء قلّ أو كثير ، والجميع سجال - بكسر السين - وسجول - بضمها - ولا يقال لها فارغة سجال ، ولكن دلو ، والغرب - بفتح العين وسكون الراء - مثل السجل ، والدنوب - بفتح الدال

والكثير التجرد ، ولم يذكّر سيبويه غيره ، ومنه قوله :

٢٤٢ - كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوَشَاةُ هِنْدُ غَضُوبُ

العجمة - مثلهما ، والكل مذكّر إلا الدلو خاصة فمؤنثة « بفضل سجال - إلخ » معناه أن مامنحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم لو أنه وزع على أهل الأرض جميعا لكفاهم ، ولكنهم بخلوا به وآثروا أنفسهم الإعراب : « سقاها » فعل ماض ، وضمير المؤنث العائد إلى العروق في البيت السابق ، مفعول به أول « ذوو الأحلام » مركب إضافي فاعل سقى « سجلا » مفعول ثان « على الظما » متعلق بسقى « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « كربت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « أعناقها » اسم كرب ، والضمير مضاف إليه « أن » مصدرية « تقطعا » مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر ، وأن وما دخلت عليه خبر كرب ، وأصل « تقطعا » تقطعا - بتاءين - غذف إحداهما تخفيفا ، وجملة كرب مع اسمها وخبرها في محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله « كربت أعناقها أن تقطعا » حيث جاء فيه خبر كرب فعلا مضارعا مقرونا بأن ، وفي هذا رد لعبارة سيبويه التي رويها في شرح الشاهد السابق ، والتي زعم فيها أن خبر كرب لا يجيء مقرونا بأن ، وقد بحثت طويلا على أجد بيتا آخر ثبتت فيه أن مع المضارع الواقع خبر الكرب فلم أوفق للعثور عليه ، وأظن البيت الواحد لا يقدح فيما ذهب إليه سيبويه ؛ فإنك قد سمعت أن البيت والبيتين لابني عليهما القواعد

٢٤٣ - قال العيني : « أقول : قائله رجل من طيء ، ويقال : قائله الكلابية اليربوعي ، واسمه هيرة بن عبد مناف بن عرين بن ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، أحد فرسان بني تميم ، شاعر محسن ، كذا قاله الأخفش ، وقال الرشاطي : له فيه وهمان : أحدهما : أنه جعل الكلابية لقباً له وهو اسم أمه ، والثاني : أنه قال اسمه هيرة وإنما هو جرير بن هيرة ، وقال بعضهم : اسمه عبد الله بن هيرة ، قلت : الصحيح أن اسمه هيرة » اه ، وأقول : المعروف المشتهر في كتب الأدب ماقاله أبو الحسن الأخفش أن الكلابية لقبه

اللفظ : « جواه » الجوى - بفتح الجيم والواو مقصورا - شدة الوجد « الوشاة » جمع واش ، وهو الساعى النمام ، وأصله الذي يستخرج الحديد باللطف ، وقد روى في مكانه « العذول » بفتح العين المهملة ، وهو اللأم « غضوب » هو على فعول - بفتح أوله - وهي صفة يستوى فيها المذكور والمؤنث كصبور

الإعراب : « كرب » فعل ماض ناقص « القلب » اسمه « من جواه » جار ومجرور متعلق بقوله « يذوب » الآتي ، والضمير مضاف إليه « يذوب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب خبر كرب « حين » ظرف زمان منصوب بقوله يذوب « قال الوشاة » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها « هند غضوب » مبتدأ وخبر ، والجملة في محل نصب مقول القول

(وَتَرَكُ « أَنْ » مَعَ ذِي الشَّرُوعِ وَجَبًا) لما بينهما من النفاة ؛ لأن أفعال الشروع للحال ، و « أَنْ » للاستقبال (كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقَ) زِيدُ يَعْدُو ، بكسر الفاء وفتحها وطبق بالباء أيضاً ، و (كَذَا جَعَلْتُ) أَتَكَلَّمُ (وَأَخَذْتُ) أَقْرَأُ (وَعَلِقَ) زِيدُ يَسْمَعُ ؛ ومنه قوله :  
 ٢٤٣ - أَرَاكَ عَلَقْتَ تَظَلُّمَ مَنْ أَجْرَنَا وَظَلْمَ الْجَارِ إِذْ لَالُ الْمُحِيرِ

الشاهد فيه : قوله « كرب القلب يدوب » حيث جاء خبر كرب فعلا مضارعاً مجرداً من أن المصدرية ، على ما هو الغالب والكثير المستعمل في الكلام العربي ، وهو واضح مما ذكرناه آنفاً واعلم أنه ربما استغنى عن خبر « كرب » إذا أرشدت إليه قرينة : من ذلك حديث رقيقة - بضم الراء على زنة المصغر - « أَيَفَعُ الْغُلَامُ أَوْ كَرَبَ » ومنه الحديث « فَإِذَا اسْتَعْفَى أَوْ كَرَبَ اسْتَعَفَّ »

٢٤٣ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين  
 اللفظ : « علق » أخطت ، وشرعت « أجرنا » حمينا ، وجعلناه بمنزلة جارنا الذي يلاصق مسكنه مسكننا في تعظيم حقه والانتصار له  
 المعنى : إني أراك قد بدأت تظلم هذا الذي حميناه وانتصرتنا له كأنك قد استهنت بما نستوجه عليك من الحقوق ، ولم تدر أنك بظلمك إياه إنما تهيننا وتظلمنا  
 الإعراب : « أراك » فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه ، والكاف مفعوله الأول « علق » فعل ماضٍ ناقص ، والتاء اسمه « تظلم » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر علق ، وجملة علق واسمه وخبره في محل نصب مفعول ثانٍ لأرى « من » اسم موصول : مفعول لتظلم « أجرنا » فعل وفاعل ، والجملة لاجل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره : أجرناه « وظلم » الواو للحال ، ظلم : مبتدأ ، وهو مضاف ، و « الجار » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله « إذ لال » خبر المبتدأ « المحير » مضاف إليه ، وهي أيضاً من إضافة المصدر لمفعوله ، والجملة في محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله « علق تظلم » حيث ورد خبر علق فعلا مضارعاً مجرداً من أن المصدرية لأنها من أفعال الشروع ، وهي تدل على شروع المبتدأ في الخبر ، والشروع إنما يكون في حال التكلم ؛ وأنت خير بأن « أن » المصدرية تمحض الفعل للاستقبال ، فكان وجودها في خبر أفعال الشروع كالتناقض بين مدلول هذه الأفعال ومانكسبه « أن » الفعل الذي بعدها ، وقد أفهمك الشارح ذلك

هذا ، واعلم أولاً أن الشارح رحمه الله لم يستشهد لغير علق من هذا النوع ؛ فأما شاهد « أخذ » فقول الشاعر :

فَأَخَذْتُ أَسْأَلَ وَالرُّسُومُ تُجِيبُنِي إِلَّا اعْتِبَارَ إِجَابَةِ وَسُؤَالِ

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : عدَّ الناظم في غير هذا الكتاب من أفعال الشروع هَبَّ وَقَامَ ، نحو هَبَّ زَيْدٌ يَفْعَلُ ، وَقَامَ بَكَرٌ يُنْشِدُ

الثاني : إذا دلَّ دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه ، ومنه الحديث : « مَنْ تَأْتَى أَصَابَ أَوْ كَادَ ، وَمَنْ عَجَلَ أَخْطَأَ أَوْ كَادَ »

الثالث : يجب في المضارع الواقع خبراً لأفعال هذا الباب — غير عسى — أن يكون رافعاً لضمير الاسم ، وأما قوله :

٢٤٤ — وَأَسْقِيَهُ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبْتُهُ تَكَلَّمَنِي أَخْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

وأما شاهد « هَبَّ » فقول الآخر :

هَبَيْتُ أَلُومَ الْقَلْبِ فِي طَاعَةِ الْهُوَى فَلَجَّ كَأَنِّي كُنْتُ بِاللَّوْمِ مُغْرِيًا

وأما شاهد « أنشأ » فقول الآخر :

لَمَّا تَبَيَّنَ مِثْلُ الْكَاشِحِينَ لَكُمْ أَنْشَأْتُ أُعْرِبُ عَمَّا كَانَ مَكْنُونًا

وأما شاهد طفق فقولته تعالى : ( وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ ) وفي الحديث : « فَطَفِقَ يُلْقِي إِلَيْهِمُ الْجُبُوبَ »

[ الجبوب — بفتح الجيم — : المدر ] ، وأما شاهد « جعل » فقول ابن أحرر الباهلي — وقيل : هو لأبي حية النمرى — \* وقد جعلت إذا ماقت ... البيت \* وهو الشاهد ( ٢٤٥ ) وسيأتي مشروحاً ، واعلم ثانياً أن أعرب هذه الأفعال : علق ، وهبَّ

٢٤٤ — البيت لدى الرِّمَّة — غيلان بن عقبة — من كلمة له بائية ، ومطلعها :

وَقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لِمِيَّةٍ نَاقَتِي فَزَلْتُ أَبْكَى عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُهُ

بَأَجْرَعٍ مِقْفَارٍ بَعِيدٍ مِنَ الْقُرَى فَلَاةٍ وَخَفْتُ بِالْفَلَاةِ جَوَانِبُهُ

اللفظة : « وقفت » يقال : وقفت الناقة تقف ، ووقفها أنا أوقفها ، فهو لازم ومتعد « ربع »

الربع — بفتح فسكون — : الدار حيث كانت ، ويجمع على أربع وأرباع وربوع ، ويروى الشطر الثاني هكذا :

\* فَزَلْتُ أَسْقِي رَبْعَهَا وَأُخَاطِبُهُ \*

وما رويناه أولاً أعرف وأشهر ، وتقول : سقيته — بتضعيف العين — وأسقيته ، أي : دعوت له بالسقيا ، أي : قلت له : سقاك الله ، ومثله أيضاً : رعيته — بالتضعيف — أي قلت له : رعاك الله « أبته » أظهر له بنى : أي حزني « ملاعبه » جمع ملعب ، وهو مكان اللعب « بأجرع » يريد

وقوله :

٢٤٥ — وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يَثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ

أن هذا الرفع كائن في أجرع ، وهو الرملة المستوية التي لاتنبت شيئا « مقفار » على صيغة المبالغة وهو من أوصاف « أجرع » ؛ ويقال : مفازة قفر وقفرة ومقفار : أى لانبات فيها ولا ماء الإعراب : « وأسقيه » الواو عاطفة ، أسقى : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والماء مفعوله « حتى » غائية بمعنى إلى « كاد » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير يعود إلى الرفع . وستعرف ما فيه « مما » جار ومجرور متعلق بقوله « تكلمنى » الآتى ، وعلقه العينية بكاد « أبته » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر ، والماء ضمير الرفع مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة « تكلمنى » فعل مضارع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « أحجاره » الظاهر أنه فاعل تكلم ، والضمير مضاف إليه ، وستعرف ما فى هذا الإعراب « وملاعبه » معطوف على أحجاره ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر كاد ، وكاد واسمها وخبرها فى تأويل مصدر بواسطة أن المصدرية المحذوفة بعد حتى ، وهذا المصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأسقى

الشاهد فيه : قوله « كاد تكلمنى أحجاره » حيث وقع فيه ما ظهره أن المضارع الواقع خبرا لكاد قد رفع فاعلا ظاهرا مضافا إلى ضمير الاسم ، وذلك قوله « أحجاره » ؛ وذلك عند النحويين لايحوز إلا فى « عسى » وحدها دون سائر أخواتها ، ولو أنه أتى به على المرضى عندهم لقال بكاد يكلمنى ؛ ومن أجل هذا تأول العلماء هذا البيت ونحوه ، فلم يرتضوا أن يكون قوله « أحجاره » فاعلا للمضارع كما هو الظاهر ، بل زعموا أن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم كاد ، وقوله « أحجاره » بدل من ضمير مستتر فى كاد ، وهو اسمه ، قال أبوحيان : « ورفع المضارع السببى لايحوز عند أصحابنا ، وتأولوا ما ورد من ذلك » اه ، وقال الشيخ خالد : « فأحجاره : بدل من اسم كاد بدل اشتغال ، لا فاعل لتكلمنى ، بل فاعله ضمير مستتر فيه ، والنقدير : كادت أحجاره تكلمنى ، فعاد الضمير على البديل دون المبدل منه ؛ لأنه المقصود بالحكم والمعتمد عليه فى الإخبار غالبا ، وأغنى ذلك عن عوده إلى المبدل منه » اه ، وسيأتى لك فى شرح الشاهد الآتى ما ترتاح إليه ، إن شاء الله

٢٤٥ — هذا البيت يروى خامس خمسة أبيات له مروى بن أحمرا الباهلى ، وقد ذكر هذه الأبيات الخمسة المرزبانى فى الموشح - وهو كتاب فى ما أخذ العلماء على الشعراء - ويروى منسوب بالأبى حية النمرى ، وقد ذكره مع بيت آخر ونسبهما إليه أبو عمرو عثمان بن بحر الجاحظ فى كتاب الحيوان ، وعلى الحاليين فقد تصحفت رواية بيت الشاهد على النجاة ، فأما أبيات ابن أحمرا فهى :

مَا لِلْكَوَاعِبِ يَا عَيْشَاءَ قَدْ جَعَلْتَ زَوْرُ عَنِّي وَتَطْوَى دُونِي الْحَجْرُ  
قَدْ كُنْتُ فَرَّاجَ أَبْوَابٍ مُعَلَّقَةٍ ذَبَّ الرِّيَادِ إِذَا مَا خُولِسَ النَّظْرُ

فَقَدْ جَعَلْتُ أَرَى الشَّخْصَيْنِ أَرْبَعَةً      وَالْوَّاحِدَ أَثْنَيْنِ مِمَّا بُورِكَ النَّظْرُ  
وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلًا      فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلٍ مِنَ الشَّجَرِ  
وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقَلُنِي      ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكْرِ

وأما بيتنا أبي حية فهما :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُوجِعُنِي      ظَهَرِي قُمْتُ قِيَامَ الشَّارِبِ السَّكْرِ  
وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلٍ مُعْتَدِلًا      فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

ومن هنا تعلم أن البيت رأى القافية ، ولكنه تصحف على النحاة قديما فتبع بعضهم بعضا في روايته كما رواه الشارح ، وفي أبيات ابن أحرر اختلفت حركات الإعراب في قوافيها - وهو عيب من عيوب الشعر يسمى الإقواء - ومن أجل هذا أخذها العلماء عليه ، ومن أجله أيضا رواه المرزباني في الموشح

اللفظ : « الكواعب » جمع كاعب ، وهي الشابة التي تتأثمديها وظهر « عيساء » اسم امرأة « تزور » تميل ، وتعرض « الحجر » جمع حجرة - بضم الحاء المهملة فيهما - وأراد أنهن يعرضن عنه ويغلقن دونه أبواب حجرهن « ذب الرياد » أراد كثير الحركة لا يستقر على حال ، وأصل الرياد مصدر راود يراد « خولس النظر » اختلس ، وسرق ، واختطف على سرعة « مما بورك النظر » هذا تهكم واستهزاء وسخرية « يثقلني » يجهدني ويتعبني ويعينني « أنهض » أقوم ، ومصدره النهض كما في البيت ، والنهوض « السكر » بفتح السين وكسر الكاف - صفة مشبهة ، بمعنى الثمل وهو الذي أخذ منه الشراب قواه

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جعلت » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « ما » زائدة « قمت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جرّ بالإضافة إلى « إذا » ، وهي جملة الشرط « يثقلني » فعل مضارع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « ثوبى » الظاهر أنه فاعل يثقل ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وستعرف ما فيه ، وجملة « يثقلني ثوبى » في محل نصب خبر « جعل » ، وجواب الشرط على هذا الإعراب محذوف يدلّ عليه جملة خبر الفعل الناقص ؛ أو إذا لمجرد الظرفية فلا تحتاج إلى جواب ، ولعلّ هذا أولى وأحسن « فأنهض » الفاء عاطفة ، أنهض : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « نهض » مفعول مطلق « الشارب » مضاف إليه « الثمل » أو « السكر » صفة للشارب

الشاهد فيه : قوله « جعلت يثقلني ثوبى » حيث وقع فيه ما ظاهره أن المضارع الواقع خبرا لجعل قد رفع اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير عائد إلى الاسم - وهو قوله « ثوبى » - وقد عرفت أن

فأحجاره وثوبى : بدلان من أسمى كاد وجعل ، وأما «عسى» فإنه يجوز في المضارع بعدها خاصة أن يرفع السبى ؛ كقوله :

٢٤٦ — وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلَغُ جَهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوِزْنَا حَبِيرَ زِيَادٍ

ذلك غير مرضى عند جماعة العلماء ، ولو أنه أتى به على الموافق لما ارتضوه لقال : وقد جعلت أثقل ؛ ومن أجل هذا ذهب العلماء إلى تأويل البيت وتخريجه على ما يطابق رضاهم ، وجعلوا هذا الظاهر غير مراد ؛ ولهم في هذا توجيهان :

الأول : أن « ثوبى » ليس فاعلا ليثقل كما زعمتم في الإعراب ، وإنما هو بدل اشتغال من اسم جعل - وهو التواء - على نحو ما ذكرنا في الشاهد السابق ، وفاعل يثقل ضمير مستتر يعود إلى اسم جعل ، وكان حقه أن يقول : جعلت أثقل ، بهمزة المضارع التي للتكلم ، ولكنه لما أبدل « ثوبى » من تاء التثنية أعاد الضمير من المضارع على البديل لا على المبدل منه ؛ لما تقدم في الشاهد السابق

التوجيه الثانى : أن يجعل قوله « يثقلنى ثوبى » جملة من فعل وفاعل كما هو الظاهر ، ولكن لا تكون هذه الجملة في محل نصب خبر « جعل » بل هى جواب « إذا » الشرطية ، ولا محل لها ، وتكون جملة الشرط وجوابه في محل نصب خبرا عن « جعل » وهذا توجيه ابن مالك فى التسهيل والمحقق الرضى فى شرح الكافية

وليس بدعا أن تقع جملة الشرط مع جوابه خبر « جعل » ، بل ورد ذلك فى قول ابن عباس : « فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا » بتقدير أن جملة « أرسل رسولا » جواب « إذا » لا خبر جعل ، وقال همام الرقاشى :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا حَاجَةٌ عَرَضَتْ بِي سَابِ دَارِكَ أَدُلُّهَا بِأَقْوَامٍ

على تقدير أن تكون جملة « أدلها » جواب « إذا » لا خبر « جعل » ؛ قال ابن مالك فى التسهيل : « وربما جاء خبر جعل جملة اسمية وفعلية مصدرية بإذا » اه ، فضلا عن احتمال هذه الشواهد غير ما ذهبنا إليه كما أشرنا إليك فإن التخرج عليها لا يسوغ لندرتها وقلة ورود أمثالها ، ولا ابن هشام فى هذا المقام كلام للرد على ابن مالك ذكره فى التصريح نقلا عنه ، ولا نراه موجها ، فراجعه إن شئت وترث فى فهمه

٢٤٦ — نسب العيني هذا البيت للفرزدق ، ولم أجده فى شعره الذى بين يدي ، وقال ياقوت : « وقال البرج بن خنيزر التميمى ، وكان الحجاج قد أزمه البعث إلى المهلب لقتال الأزارقة فهرب منه إلى الشام ، وقال :

إِنْ تُنْصِفُونَا آلَ مَرْوَانَ تَقْتَرِبْ إِلَيْكُمْ ، وَإِلَّا فَأَذْنُوا بِيَعَادِ

فَإِنَّ لَنَا عَنْكُمْ مَزَاحًا وَمَزْحَلًا      بَعِيسٍ إِلَى رِيحِ الْفَلَاحِ صَوَادٍ  
 مُحَيَّسَةً بَزْلٍ تَحَايِلُ فِي الْبُرَى      سَوَارٍ عَلَى طُولِ الْفَلَاحِ غَوَادٍ  
 وَفِي الْأَرْضِ عَنْ ذِي الْجَوْرِ مَنَائٍ وَمَذْهَبُ      وَكُلُّ بِلَادٍ أُوطِنَتْ كِبَلَادِي  
 وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجِ      ... .. البيت ، وبعده :

فَلَوْلَا بَنُو مَرْوَانَ كَانَ ابْنُ يُوسُفَ      كَمَا كَانَ عَبِيدًا مِنْ عَبِيدِ إِيَادٍ اهـ

اللفظة : « مزاحا » بفتح الميم والزاي - مصدر ميمي ، مأخوذ من زاح - من باب باع - إذا ذهب وبعث « مزحلا » بفتح الحين بينهما زاي ساكنة - يحتمل أن يكون مصدرا ميميا ، وأن يكون اسم مكان ، والأول أولى ليناسب السابق ، وهو مأخوذ من زحل - وبابه خضع - إذا تنحى عن مكانه وتباعد « عيس » جمع عيساء ، وهي أنثى الأعيس ، والأعيس من الإبل : الذي يخالط بياضه شيء من الشقرة ، ويقال : هو الكريم من الإبل « صواد » جمع صادية ، وهي العطشى ، وبابه كفرح « محيسة » بضم الميم وفتح الحاء وياء مشددة مفتوحة - قال في اللسان : « والإبل المحيسة : التي لم تسرح ، ولكنها خيست للنحر أو القسم ، وأنشد للنابعة :

وَالْأَدَمُ قَدْ خَيْسَتْ فُتْلًا مَرَّاقِهَا      مَشْدُودَةٌ بِرِحَالِ الْحِيرَةِ الْجُدُدِ اهـ

« بزل » هو بضم الباء وسكون الزاي ، وأصله بضمين تخفيف بإسكان ثانيه - والبزل : جمع بزول - بفتح الباء - ، ويقال : حمل بزول وبازل ، وناقاة بزول وبازل أيضا ، إذا طلع نابه فشق اللحم عن منبته شقا « البرى » بضم الباء وفتح الراء - جمع برة ، وهي حلقة من فضة أو صفر تجعل في أنف الناقة ؛ فإذا كانت من شعر فهي الحزامة ، وفي حديث ابن عباس : « أَهْدَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَلًا كَانَ لِأَبِي جَهْلٍ فِي أَنْفِهِ بُرَةٌ مِنْ فِضَّةٍ ، يَغِيظُ بِذَلِكَ الْمُشْرِكِينَ » « حفير زياد » موضع على خمس ليال من البصرة ويروى بعد ما ذكرنا من الأبيات :

زَمَانًا هُوَ الْعَبْدُ الْمُقْرُ بِذِلَّةٍ      يُرَاوِحُ صِنْيَانَ الْقُرَى وَيُعَادِي

الإعراب : « ماذا » اسم استفهام مبتدأ ، وزعم الكسائي أن « ما » اسم استفهام مبتدأ و « ذا » اسم موصول خبره ، وهو مردود بما ذكرناه في شرح الشاهد ( رقم ١٠٧ ) « عسى » فعل ماضٍ دال على الطمع والإشفاق « الحجاج » اسم عسى « يبلغ » فعل مضارع « جهده » يروى بالرفع والنصب ، فمن رفعه جعله فاعلا يبلغ ، ومن نصبه جعل الفاعل ضميرا مستترا يعود إلى اسم عسى ، و « جهده » مفعول ، وعلى كل حال فالهاء ضمير الحجاج مضاف إليه « إذا » ظرفية



روى بنصب « جَهْدُهُ » ورفعهُ ، ولا يجوز أن يرفع ظاهراً غير سببي ، وأما قوله :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وِرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ (١)

فإن في « يَكُونُ » ضمير الاسم ، والجملة بعده خبر كان

(وَأُسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَ) كما رأيت ، وهو أكثر استعمالاً من ماضيها ( وَكَادَ

لَا غَيْرُ) أي : دون غيرها من أفعال الباب ؛ فإنه ملازم لصيغة الماضي ، (وَزَادُوا مُوشِكًا) اسم فاعل من أوشك مُعَمَّلاً عمله كقوله :

٢٤٧ — مُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْأَنْبِيسِ وَحُوشًا يَبَابًا

تتعلق بيباغ « نحن » ضمير منفصل فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « جاوزنا » فعل وفاعل « حفير زياد » مركب إضافي مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيرية

الشاهد في : قوله « عسى الحجاج يبلغ جهده » والاستشهاد بهذه الجملة على أمرين :

أحدهما - ولم يذكره الشارح هنا - في قوله « يبلغ » حيث جاء خبر « عسى » فعلا مضارعاً غير مقترن بأن المصدرية ، وقد مضى القول فيه

والثاني - وهو الذي أنشد الشارح البيت من أجله - في قوله « يبلغ جهده » على رواية الرفع ، حيث رفع المضارع الواقع خبراً لعسى اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير اسم « عسى » ، وهذا جائز في « عسى » خاصة ، دون سائر أخواتها ، وخالف في هذا أبو حيان حيث ذهب في كتابه النكت الحسان إلى التسوية بين « عسى » وغيرها من أفعال الباب في امتناع رفع السببي ، وهو محجوج بهذا البيت كما ترى

(١) قدمضى شرح هذا الشاهد ، وبيان أوجه الاستشهاد به ، فارجع إلى ذلك في (ص ٤٣٧

من هذا الجزء)

٢٤٧ — هذا البيت لأبي سهيم الهذلي ، وبعده :

وَتُوحِشُ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ الْكَلَامِ وَلَا تَبْصُرُ الْعَيْنُ فِيهِ كِلَابًا

اللفظة : « موشكة » مقاربة ، وهو اسم فاعل من أوشك « خلاف » ظرف بمعنى بعد ، ومنه قوله تعالى : (فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ .. وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا) المعنى : فرحوا بعودهم بعده ، ولا يلبثون بعدك « الأنيس » بفتح الهمزة - المؤانس ، ويقال : ما بالدار من أنيس ، أي : ليس فيها أحد « وحوشا » يجعله بعضهم بضم الواو ، على أنه جمع وحش ، وهو صفة مشبهة ، ويقال : أرض وحش ، وأرض قفر - بفتح فسكون فيهما - إذا

وقوله :

٢٤٨ — فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاصِرَةِ الْعَوَادِي

وهو نادر

كانت خالية لأحد بها ؛ ويجعله بعضهم بفتح الواو على أنه صفة كصبور «يبابا» قال ابن منظور :  
اليباب عند العرب : الندى ليس فيه أحد ، وقال ابن أبي ربيعة :

مَا عَلَى الرَّسْمِ بِالْبَلْبَلِيِّينَ لَوْ بَيَّنَّ رَجْعَ الْجَوَابِ أَوْ لَوْ أَجَابَا  
فَإِلَى قَصْرِ ذِي الْعَشِيرَةِ فَالْصَّا لِفِ أُمْسَى مِنَ الْأَنْبَسِ يَبَابَا

معناه : خاليا لأحد به « اه

الإعراب : «موشكة» خبر مقدم ، وهو اسم فاعل من أوشك الناقصة ؛ فهو من هذه الجهة محتاج إلى اسم وخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه « أرضنا » مبتدأ مؤخر ، والضمير مضاف إليه « أن » مصدرية « تعود » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، أو اسمه إذا جعلته بمعنى صار ، وهذا الضمير عائد إلى اسم موشك ، وهو ضمير الأرض ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر موشك من حيث النقصان « خلاف » منصوب على الظرفية بتعود « الأنيس » مضاف إليه « وحوشا » حال من فاعل تعود ، أو خبره إذا كان بمعنى صار «يبابا» صفة لوحوش ، أو حال معطوف عليه بحرف عطف محذوف ، أو خبر بعد خبر

الشاهر فيه : قوله « موشكة » حيث جاء فيه اسم الفاعل من أوشك عاملا عمله ، وذلك

واضح من إعراب البيت

٢٤٨ — البيت لسكندر بن عبد الرحمن ، من كلمة يشبب فيها بغاضرة جارية أم البنين بنت

عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ، وأولها :

شَجَا أَطْعَانُ غَاصِرَةَ الْعَوَادِي      بغيرِ مَشُورَةٍ عَرَضًا فَوَادِي  
أَغَاظِرْ؛ لَوْ شَهِدْتَ غَدَاةَ بِنْتِمْ      جُنُوءَ الْعَائِدَاتِ عَلَى وَسَادِي  
أَوَيْتِ لِعَاشِقٍ لَمْ تَشْكُمِيهِ      جَوَانِحُهُ تَلَدَّعُ بِالزَّنَادِ  
وَيَوْمَ الْخَيْلِ قَدِ سَفَرْتَ وَكَفَّتِ      رِدَاءَ الْعَصْبِ عَن رَتْلِ بُرَادِ  
وَقَالَ النَّاصِحُونَ : نَحَلَّ مِنْهَا      بِيذَلِّ قَبْلَ شِيَمَتِهَا الْجَمَادِ  
فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلَّا تَرَاهَا      وتعدو ... البيت ، وبعده :  
فَأَسْرَرْتُ النَّدَامَةَ يَوْمَ نَادِي      بَرَدِّ جِمَالِ غَاصِرَةِ الْمُنَادِي

تَمَادَى الْبُعْدُ دُونَهُمْ فَأَمْسَتْ دُمُوعُ الْعَيْنِ لَجَّ بِهَا التَّمَادَى

اللفظة: «شجا» من الشجو، وهو الهمم والحزن؛ وتقول: شجى يشجى شجى، مثل فرح يفرح فرحا: أى حزن، وتقول: شجاه يشجوه، إذا أحزنه، وما هنا منه «أظعان» قيل: جمع جمع ظعن - بفتحيتين - كسبب وأسباب، ومن جعل الظعن مصدرا فإن جمعه عنده لقصد التنويع، والذي عندي أن الأظعان يحتمل وجهين؛ (الأول) أنه جمع ظعن بفتحيتين، ولا يراد به المصدر، وإنما يراد به اسم الفاعل، فالمراد بالأظعان الظاعنات بدليل وصفه بالعوادى بعده، (والوجه الثانى) أن يكون الأظعان جمع ظعن - بضميتين أو بضم فسكون - وهو جمع ظعينة، وهى المرأة مادامت فى اليهودج، وقوله «العوادى» هو جمع غادية، وهى اسم فاعل من غدا يغدو غدوا، إذا سار فى وقت الغداة، هذا أصله «مشورة» بفتح الميم وضم الشين - الاسم من قولك: أشرت عليه بكذا، ويروى فى مكانه «مشية» بفتح الميم وكسر الشين وتشديد الياء المثناة، وأصلها «مشيئة» بالهمز، فسهل الهمز بقلبها ياء ثم أدغم الياء فى الياء «عرضا» بفتح العين والراء جميعا - أى من غير قصد «شهدت» عاينت ورأيت «بنتم» فارقم «العائدات» جمع عائدة، وهى الزائرة «جنوء» بضم الجيم بعدها نون - مصدر قولك: جنأ يجنأ؛ إذا أكب، ويروى فى مكانه «حنو» بالحاء المهملة - وهو الحنان والرحمة «لم تشكبه» أراد لم تجزيه، والشكيمة: العطية «يوم الخيل» أراد يوم بقيق الخيل، وبقيع الخيل: موضع بالمدينة عند دار زيد بن ثابت «رتل» أراد نغرا حسن التنضيد، وهو بفتح الراء والتاء جميعا «براد» بزنة غراب - هو البارد «العوادى» عوائق الدهر وغوائله التى تعدو على الإنسان، واحدها غادية، وأصلها اسم فاعل من عدا يعدو، ومراده من قوله «وتعدو دون غاضرة العوادى» أنها تحول دونها الموانع وتصرف عن لقائها الصوارف

الإعراب: «فإنك» حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطب اسمه «موشك» خبر إن، وفيه ضمير مستتر هو اسمه من حيث النقصان «أن» حرف مصدرى ونصب «لا» نافية «تراها» بمعنى تبصرها: فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه، وها: مفعوله، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر موشك من جهة نقصانه «وتعدو» فعل مضارع «دون» ظرف منصوب بتعدو «غاضرة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعامية والتأنيث «العوادى» فاعل بتعدو

الشاهد فيه: قوله «موشك أن لاتراها» حيث جاء فيه اسم الفاعل من أوشك الناقصة، وعمل ما يعمل أصله؛ فرفع الاسم، وهو الضمير المستتر فيه، ونصب الخبر، وهو المصدر المأخوذ من أن المصدرية وما بعدها

وفى هذا البيت كليلت السابق أيضا دليل على أن ما تفرع من «أوشك» يقترن خبره بأن المصدرية كما يقترن أصله بها، وهذا غاية فى الوضوح

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : أثبت جماعة أسم الفاعل من كاد وكرب ، وأنشدوا على الأول

قوله :

٢٤٩ — أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ وَإِنِّي يَقِينًا لَرَهْنٍ بِالَّذِي أَنَا كَائِدٌ

٢٤٩ — البيت لكثير بن عبد الرحمن من قصيدة يرثي فيها عبد العزيز بن مروان ، وقبله :

وَكِدْتُ وَقَدْ سَأَلْتُ مِنَ الْعَيْنِ عِبْرَةً سَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلَ عَانِدٌ  
قَدَيْتُ بِهَا وَالْعَيْنُ سَهُوٌ دُمُوعُهَا وَعُورَاهَا فِي بَاطِنِ الْجَفْنِ زَائِدٌ  
فَإِنْ تَرَكْتُ لِلْكُحْلِ لَمْ يُتْرَكِ الْبِكْيُ وَتَشْرَى إِذَا مَا حَشَحْتَهَا الْمَرَاوِدُ  
أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ وَإِنِّي يَقِينًا ... .. البيت ، وبعده :  
فَإِنْ مَطَّيْتُ قَدْ عَقَا فَكَأَنَّهُ بِأَوْدِيَةِ الرَّثَقَاءِ مُحَمَّدٌ أَوَابِدُ  
ذَكَرْتُ أَبْنَ لَيْلَى وَالسَّمَاحَةَ بَعْدَ مَا جَرَى بَيْنَنَا مَوْرُ النَّقَا الْمُتَطَارِدُ  
حَلَفْتُ يَمِينًا بِالَّذِي وَجَبَتْ لَهُ جُنُوبُ الْهُدَايَا وَالْجِبَاهُ السَّوَاجِدُ  
لِنَعْمِ ذَوْوِ الْأَضْيَافِ يَعْشُونَ بَابَهُ إِذَا هَبَّ أَرْيَاحُ الشِّتَاءِ الصَّوَارِدُ

اللفظة : « سها عاند وأسبل عاند » يقال : عرق عاند ، إذا سال فلم يكدر يرقاً ، وفعله عند

بفتح النون من باب خرج ، وجعله العيني من باب ضرب ، وبضم النون من باب كرم ، وبكسرهما من باب علم - قال عمرو بن ملقط :

بَطْنَةٌ يَجْرِي لَهَا عَانِدٌ كَلَمَاءٍ مِنْ عَائِلَةِ الْحَابِيَةِ

وسئل ابن عباس عن المستخاضة فقال : إنه عرق عاند ، و «عاند» الثاني في بيت كثير مأخوذ من هذا ، فأما الأول فإما أن يكون أراد به مجرد العرق ، على أنه جرده من جزء معناه فأطلقه ، وإما أن يكون اسم فاعل من عند إذا يني ولم يوافق القصد ، وذلك أنه لم يجر كما يريد صاحبه « قديت بها » أي : أصابني بسببها القذى « سهو دموعها » أي : ساكنة لينة ، قال الجوهري : « السهو : السكون واللين ، والجمع سهاء ، مثل دلو ودلاء ، قال الشاعر :

تَنَاقَوتِ الرِّيَّاحُ لِفَقْدِ عَمْرٍو وَكَانَتْ قَبْلَ مَهْلِكِهِ سَهَاءً» اهـ

« عوارها » قذاها ، وقد سبق تفصيل آراء العلماء في معناه « تشرى » تلج « حشحتها » حركتها « المراد » جمع مرود ، بزنة منبر « أسى » حزنا « يوم الرجام » بكسر الراء المهملة - قال ياقوت : « هي في لغتهم حجارة ضخام ، وربما جمعت على القبر فسمي بها ، وهي جبل طويل أحمر يكون له

رداه في أعراضه ؛ نزل به جيش أبي بكر رضى الله عنه يريدون عمان أيام الردة ، ويوم الرجم من أيامهم ، وقيل : الرجام جبال بقارة الحمى حمى ضرية ، قال لبيد :

عَفَّتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فَمَقَامَهَا بِمَعْنَى تَأَبَّدَ غَوْهَا فَرِجَامَهَا

ولا يبعد أن يكون أراد الحجارة « اه باختصار ، وقد رواه جماعة « الرجام » بالزاي المعجمة ، وهو تصحيف « فان مطي قد عفا » يريد أنه كثرو بره « بأودية الرنقاء » الرنقاء : قاع لا ينبت شيئا ، وهو موضع بين ديار خزاعة وديار سليم « صحم » جمع صحماء ، وهى التى لونها الصحمة ، والصحمة : سواد إلى صفرة ، أو حمرة فى بياض ، ويراد بالأصحم الحمار وبالصحماء الأنان ، و«أوابد» جمع أبدة وهى التى تسكن القفر فتأبد : أى تتوحش « المتطارد » الذى يتبع بعضه بعضا « الصوارد » الباردة الإعراب — « أموت » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « أسى » مفعول لأجله « يوم » ظرف منصوب بأموت « الرجام » مضاف إليه ، وجملة الفعل مع فاعله فى محلّ نصب خبر كدت فى أول بيت أنشدناه « وإنى » إن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسم إن « يقينا » مفعول مطلق عامله محذوف « لرهن » اللام هى لام التوكيد ، وهى المسماة بالمزحلقة ، رهن : خبر إن « بالذى » جار ومجرور متعلق برهن « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « كائد » خبره وجملة المبتدأ وخبره لا محلّ لها من الإعراب صلة الذى

الشاهد فيه : قوله « كائد » حيث زعم قوم أنه اسم فاعل من كاد الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وخبره محذوف ، وهذا الخبر ناصب لضمير يعود إلى الاسم الموصول ، وأصل الكلام : بالذى أنا كائد ألقاه ، وليس عجيبا أن يحذف الخبر كما حذفه الشاعر فى قوله :

كَادَتْ وَكَدْتُ وَتِلْكَ خَيْرُ إِزَادَةٍ لَوْ عَادَ مِنْ لَهْوِ الصَّبَابَةِ مَا مَضَى

أى : كادت تصبو وكدت أصبو ، أو نحوه

وأكثر العلماء لا يقرّون أن « كائد » فى بيت الشاهد اسم فاعل من كاد الناقصة ، وأوّل من أنكر هذه الرواية ابن السكيت فى شرح ديوان كثير ، فزعم أن الصحيح فى رواية البيت « كابد » بالباء الموحدة ، من معنى المكابدة ، وفيه أنه حمل على القليل ، والحمل على القليل غير مقبول ؛ وبيان هذا أنه لو كان فاعلا من المكابدة لقليل : مكابد ، كما تقول من المقاتلة : مقاتل ؛ إلا أنه أجرى عند من جعله اسم فاعل من المكابدة على غير فعله ، كيافع من أيفع ؛ والدليل على أنه أجرى على غير فعله أنّ هذا الفعل بهذا المعنى لم يسمع منه ثلاثى مجرد حتى يأتى اسم الفاعل منه على زنة فاعل ، كذا قال جمع من العلماء

فإن قلت : قد ورد فى حديث بلال : « أَذْنْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

وعلى الثانى قوله :

٢٥٠ - أُبْنَىٰ إِنْ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ فَإِذَا أَدْعَيْتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَأَعْجَلِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أ كَبَدَهُمُ الْبَرْدُ ؟ » واختلف العلماء فى تفسيره ؛ فقيل : هو بمعنى شقّ عليهم وضيق ، من الكبد - بالفتح - وهو الشدّة والضيق ، وقال قوم : هو بمعنى أصاب أكبادهم ، نحو رأسه وجلده ، إذا أصاب رأسه وجلده ، فما تمنع أن يكون كابد اسم فاعل من هذا ؟ قلت : لو تأملت لرأيت أنه يبعد كل البعد أن يؤخذ من أحد هذين المعنيين اسم فاعل يصلح فى هذا البيت

٢٥٠ - البيت لعبد قيس بن خفاف - بضم الخاء - البرجمى ؛ من بنى عمرو بن حنظلة ، من البراجم ، وهو أول قصيدة له يوصى بها ابنه ، وبعده :

أَوْصِيكَ إِيْصَاءَ أَمْرِي لَكَ نَاصِحٍ طَبْنٍ بَرِيْبٍ الدَّهْرِ غَيْرِ مُغْفَلٍ

اللفظة : « أبنى » هو بهمزة النداء و بضم الباء لأنه تصغير ابن ، وأصله « بنىو » فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ، فصار بنى - بياء مشددة - فلما أضيف لياء المتكلم اجتمع ثلاثة أمثال فصار بنى ؛ فمنهم من يبقياها على حالها كما مرّت فى أبيات الشاهد (رقم ٩٥ فى ص ١٦٤ و ١٦٥ من هذا الجزء) ومنهم من يحذف ياء غير ياء المتكلم ، ويروى فى مكانه « أجبيل » وهو اسم ابنه « إلى المكارم » يروى فى مكانه « إلى العظام » وهى جمع عظيمة « طبن » بفتح الطاء وكسر الباء الموحدة ، وهو الحاذق العاقل البصير ، ويروى فى مكانه « طب » بتشديد الباء - وهو مثله فى المعنى

الوعراب : « أبنى » الهمزة للنداء ، بنى : منادى منصوب بفتحة مقدّرة « إن » حرف توكيد ونصب « أباك » اسمه ، وكاف المخاطب مضاف إليه « كارب » خبر إن « يومه » مضاف إليه « فإذا » ظرف تضمن معنى الشرط « دعيت » فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل ، والجملة فى محل جرّ بإضافة « إذا » إليها « إلى المكارم » جار ومجرور متعلق بدعى « فأعجل » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، أعجل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا عمل لها جواب إذا

الشاهر فيه : قوله « كارب » حيث زعم قوم أنه اسم فاعل من كرب الناقصة التى هى فعل من أفعال المقاربة ، وعلى هذا فإضافة « كارب » إلى « يومه » من إضافة اسم الفاعل لظرفه ، وفى « كارب » ضمير مستتر هو اسمه ، وخبره محذوف ، وأصل الكلام : إن أباك كارب فى يومه يموت ، خذف الخبر ، وأضاف الوصف إلى الظرف ، كما أفهمناك

وأنكر العلماء هذا ، وذهبوا إلى أن « كارب » اسم فاعل من « كرب » التامة ؛ فليس محتاج إلى اسم وخبر ، بل هو محتاج إلى فاعل لحسب ، وعلى هذا فإضافة « كارب » إلى « يومه »

والصواب أن الذي في البيت الأول كابد - بالباء الموحدة - كما جزم به ابن السكيت في شرح ديوان كُثَيِّرٍ، اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله؛ إذ القياس مُكَابِد. قال ابن سيده: كابده مكابدة وكباداً: قاساه، والاسم كابد كالكاهل والغارب، وأن كاربا في البيت الثاني اسم فاعل من كرب التامة، نحو قولهم: كَرَبَ الشَّتَاءُ، أي: قرب، كما جزم به الجوهري وغيره

الثاني: حكي الأخص طَفِقَ يَطْفِقُ - كضرب يضرب - وَطَفِقَ يَطْفِقُ - كعلم يعلم - وسمع أيضاً: إِنَّ الْبَعِيرَ لِيَهْرُمُ حَتَّى يَجْعَلُ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ مَجَّةً (بَعْدَ عَسَى) و (أَخْلَوْلَقَ) و (أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ غَنَى بَأَنْ يَفْعَلَ) أي: يستغنى بأن والمضارع (عَنْ ثَانٍ) من معموليها (فُقِدَ) وتسمى حينئذ تامة، نحو «وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا» و «أَخْلَوْلَقَ أَنْ يَأْتِيَ»، و «أَوْشَكَ أَنْ يَفْعَلَ» فأن والمضارع في تأويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب الذي هو الخبر

وهذا إذا لم يكن بعد أن والمضارع اسم ظاهر، فإن كان نحو «عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ» فذهب الشلوين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً بيقوم، و «أَنْ يَقُومَ» فاعل عسى، وهي تامة لا خبر لها، وذهب المبرد والسيراfi والفارسي إلى تجويز ذلك، وتجويز وجه آخر، وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً بعسى أسما لها، وأن والمضارع في موضع نصب خبراً لها متقدماً على الاسم، وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر، وجاز عوده عليه متأخراً لتقدمه في النية، وتظهر فائدة الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث، فنقول على رأيه: عَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيْدَانِ، وعسى أن يقوم الزيدون، وعسى أن تقوم الهندات، وعسى أن تَطْلُعَ الشَّمْسُ، بتأنيث «تَطْلُعَ» وتذكيره، وعلى رأيهم يجوز ذلك، ويجوز: عَسَى أَنْ يَقُومَا الزَّيْدَانِ، وَعَسَى أَنْ يَقُومُوا الزَّيْدُونَ، وعسى أن يَقُمْنَ الهندات، وعسى أن تَطْلُعَ الشمس؛ بتأنيث «تَطْلُعَ» فقط، وهكذا أَوْشَكَ وَأَخْلَوْلَقَ

﴿ تنبيه ﴾ يتعين الوجه الأول في نحو «عَسَى أَنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ عَمْرًا»؛ فلا يجوز أن

من إضافة الصفة إلى فاعلها، والمعنى: إن أباك قريب يومه، قال ابن منظور: «وكرب الأمر يكرب كروبا - من باب دخل - دنا، ويقال: كربت حياة النار، أي: قرب انطفائها، وكل شيء دنا فقد كرب» اه باختصار، وقد أنشد القصيدة التي منها هذا البيت شاهداً لذلك

يكون «زَيْدٌ» اسم «عَسَى» لئلا يلزم الفصل بين صلة «أَنْ» ومعمولها وهو «عَمْرًا» بأجنبي، وهو «زَيْدٌ»، ونظيره قوله تعالى: «عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا» (وَجَرَّدَنْ عَسَى) وأختيها أَخْلَوْلَقَ وَأَوْشَكَ من الضمير واجعلها مسندة إلى «أَنْ يَفْعَلَ» كما مر (أَوْ أَرْفَعُ مُضْمَرًا بِهَا) يكون اسمها، و «أَنْ يَفْعَلَ» خبرها (إِذَا أَسْمُ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا) ويظهر أثر ذلك في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول على الأول: الزَيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا، والزَيْدُونَ عَسَى أَنْ يَقُومُوا، وهندُ عَسَى أَنْ تَقُومَ، والهندَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا، والهندَاتِ عَسَى أَنْ يَقُومْنَ، وهكذا أَخْلَوْلَقَ وَأَوْشَكَ، هذه لغة الحجاز؛ وتقول على الثاني: الزَيْدَانِ عَسِيَا، والزَيْدُونَ عَسَوْا، وهندُ عَسَتْ، والهندَانِ عَسْتَا، والهندَاتِ عَسْتَيْنَ، وهكذا أَخْلَوْلَقَ وَأَوْشَكَ؛ وهذه لغة تميم

﴿تبيينان﴾ الأول: ماسوى «عسى»، وَأَخْلَوْلَقَ، وَأَوْشَكَ» من أفعال الباب يجب فيه الإضمار، تقول: الزيدان أَخَذَا يَكْتُبَانِ، وَطَفِقَا يَحْصِفَانِ؛ ولا يجوز: أَخَذَا يَكْتُبَانِ، وَطَفِقَا يَحْصِفَانِ

الثاني: اختلف فيما يتصل بعَسَى من الكاف وأخواتها نحو «عَسَاكَ، وَعَسَاهُ»؛ فذهب سيبويه إلى أنه في موضع نصب حملا على «لَعَلَّ» كما حملت «لَعَلَّ» على «عَسَى» في اقتران خبرها بأن؛ كما في الحديث: «فَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ» وذهب المبرد والفارسي إلى أن «عَسَى» على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر، لكن الذي كان أسما جعل خبرا، والذي كان خبرا جعل أسما، وذهب الأخفش إلى أن «عَسَى» على ما كانت عليه، إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع، كما ناب عنه في قوله:

٢٥١ — يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَلَمَا عَصَيْكَ وَطَلَمَا عَنَيْتَنَا إِلَيْكَ

٢٥١ — أورد أبو زيد هذا الشاهد في نوادره، ونسبه لراجز من حمير، ولم يعينه، ورواه صاحب اللسان غير منسوب إلى أحد، وكلاهما قد ذكر بعد ما في الشرح قوله:

\* لَنْضُرِبْنَ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَ \*

اللفظ: «ابن الزبير» أراد به عبد الله بن الزبير حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم «عصيك» أراد «عصبت» فأوقع الكاف موقع التاء، وستره وجهه وما يحمل عليه «عنيتنا»



من العناء، وهو الجهد والمشقة ويروي «عنيكنا» بإبدال التاء كافا «قفيكا» أراد «قفاكا» فأبدل الألف ياء مع الإضافة إلى الكاف التي هي ضمير الخطاب، وأكثرت علماء اللغة على أن الاسم المقصور نحو هوى، ورحى، وعصا، وقفا - إذا أضيف إلى ياء المتكلم فلغة عامة العرب على إبقاء ألفه بحالها، تقول: هوى، ورحى، وعصا، وقفاي. ولغة هذيل تقلب ألفه ياء وتدغمها في ياء المتكلم؛ فهم يقولون: هوى، ورحى، وعصى، وقفي، ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي:

سَبَقُوا هَوَىَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتَخَرُّمُوا، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

وقرىء بها في قوله تعالى: (فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَىيَ) وسيأتي في باب الإضافة. فإذا أضيف هذا الاسم إلى ياء غير المتكلم سلمت ألفه من القلب في لغة عامة العرب؛ فقلبها في مثل هذا البيت من ضرورات الشعر، إلا أن أبا علي الفارسي زعم أنه لا يختص بالشعر، ولكنه من باب تقارض الألف والياء ووقوع إحداها موقع الأخرى، ومثله بعليك وإليك مما هو من الحروف التي آخرها ألف تقلب ياء عند الاتصال بالضمير، والجمهور على خلافه

الإعراب: «يا» حرف نداء «ابن الزبير» منادى، منصوب بالفتحة، ومضاف إليه «طال» فعل ماض «ما» كافة لهذا الفعل عن طلب الفاعل «عصيك» فعل ماض، وتاء المخاطب المنقلبة كافا فاعل، والألف للإطلاق «وطالما» مثل سابقه «عنيكنا» فعل وفاعل ومفعول «إليكا» متعلق بعني

الشاعر في: قوله «عصيك» حيث أوقع فيه ضمير النصب - وهو الكاف - موقع ضمير الرفع الذي يستوجبه العامل، وهو التاء الذي هو ضمير المخاطب؛ فإنك قد علمت في باب الضمير أن الضمير المتصل الذي يقع في محل الرفع هو تاء الفاعل متكلما أو مخاطبا ونون النسوة ونا، كما علمت أن الكاف ومثلها الهاء وياء المتكلم لا يقعن إلا في محل النصب أو الجر، والموضع هنا للتاء؛ لأن العامل الذي هو «عصى» فعل يطلب فاعلا، فأوقع الشاعر الكاف موقع التاء كما هو ظاهر، هذا بيان كلام الشارح، وهذا أحد توجيهين في البيت، والتوجيه الثاني ذكره ابن جني ولم يذكره سواه، وحاصله أن إبدال الكاف من التاء ليس من باب وضع ضمير موضع ضمير آخر، وإنما هو من باب إبدال حرف مكان حرف إبدالا صرفيا، كما يبدلون التاء من السين في نحو: التات، والأكيات، يريدون الناس، والأكياس، وكما يبدلون الجيم من الباء في نحو: العسج، وعلج، يريدون العشي، وعليا

قال ابن جني: «أبدل الكاف من التاء؛ لأنها أختها في الهمس، وكان سحيم [هو ابن وثيل الرياحي] إذا أشد شعرا قال: أحسنك والله، يريد أحسنت» اه  
واتنصر ابن هشام في معنى اللبيب لهذا الوجه، قال: «ليس هذا من استعارة ضمير النصب

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد ، نحو «رَأَيْتُكَ أَنْتَ» ،  
و «مَرَّرْتُ بِكَ أَنْتَ» وهذا ما اختاره الناظم ؛ قال : ولو كان الضمير المشار إليه في موضع  
نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه في مثل :  
٢٥٢ - \* يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ \*

مكان ضمير الرفع كما زعم الأخفش وابن مالك ، وإنما الكاف بدل من التاء بدلا تصريفا « اه  
وقد ذكر أبو علي الفارسي هذين التخريجين عن أبي الحسن الأخفش ؛ قال : « قال أبو الحسن :  
إن شئت قلت أعدل من التاء الكاف لاجتماعها معها في الهمس ، وإن شئت قلت أوقع الكاف  
موقعها ، وإن كان في أكثر الاستعمال للمفعول للفاعل ؛ لإقامة القافية ؛ ألا تراهم يقولون : رأيتك  
أنت ، ومهرت به هو ، فيجعلون علامات الضمير المختص بها بعض الأنواع في أكثر الأمر موقع  
الآخر ، ومن ثم جاء لولاك ، وإنما ذلك لأن الاسم لا يصاغ مغربا ، وإنما يستحق الإعراب  
بالعامل » انتهى

ومن هذا ترى ما في كلام ابن هشام الذي تبعه الشارح عليه ، من اقتصارهم في النسبة إلى  
أبي الحسن على أحد التوجيهين  
وقال ابن منظور : « أراد ففالك فأبدل الألف ياء للقافية ، وكذلك أراد عصيت فأبدل من  
التاء كافا لأنها أختها في الهمس » اه

٢٥٢ - نسب كثير من العلماء : منهم سيبويه والأعلم ( ج ١ ص ٣٨٨ ) هذا الشاهد  
لرؤية بن العجاج ، ولكني لم أجده إلا في زيادات ديوانه ، ويروى قبله :  
\* نَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَا كَا \*

وبعد بيت الشاهد البيت رقم (١٦١) وقد مضى في باب المبتدأ والخبر ( في ص ٣٠٩ من  
هذا الجزء )

اللفظة : قد مضى في شرح الشاهد (١٦١) القول على ما قبل الشاهد وما بعده ، وقوله  
« يا أبنا » هكذا هو في أكثر كتب النحو واللغة بحرف النداء ، وقد روى في مكانه « تأنيا »  
على أنه مصدر تأنى بمعنى تمهل ولم يسرع « علك » حرف دال على الترجي ، وهو طمع وإشفاق  
وسيجئك بقية من الإيضاح

الإعراب : « يا » حرف نداء « أبنا » منادى منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء  
المتكلم المنقلبة ألفا ، وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه ، ومن رواه « تأنيا » فهو مصدر ، وهو  
مفعول مطلق حذف عامله : أي تأن تأنيا « علك » حرف ترج ونصب ، والكاف اسمه مبنى  
على الفتح في محل نصب ، وخبره محذوف ، والتقدير : لعلك الهالك ، أو لعلك مصيب من رزقك ،  
أو نحو هذين « أو » عاطفة « عساك » قد اختلف في إعرابها على ثلاثة آراء ، وأرجحها مذهب

سبويه ، وهو أن « عسى » حرف ترجح كالعلة ، والكاف اسمه في محل نصب ، وخبره محذوف ، وتقديره كما تقدّر خبر لعلة ، وستعلم الرأيين الآخرين ، وردّها الشاهد فيه : قوله « عساكا » وبيان وجه الاستشهاد يستدعى أن تقدّم لك القول في هذه المسألة مبسوطا ، ونذكر آراء العلماء فيها ، ووجوه استدلالهم ، فنقول :

قد علمت منذ البداية في هذا الباب أن « عسى » فعل دالّ على رجاء الخبر ، وأنه يرفع الاسم وينصب الخبر بشروطه التي سبق إيضاها ، وعلمت أن هذا الاسم قد يكون ظاهرا مرفوعا كما في قوله تعالى : ( عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ ) وقد يكون ضميرا مرفوعا أيضا كما في قوله تعالى : ( فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ )

واعلم الآن أن العرب قد استعملوا بعد « عسى » الضمير الذي يكون في عامة كلامهم في محل نصب أوجز ، ولا يكون في محل رفع ، وذلك نحو : عساك ، وعسائه ، وعساي ، في نحو بيت الشاهد ، وفي نحو قول عمران بن حطان الخارجي :

وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تَنَارَعُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

وقد اختلف العلماء في هذا ونحوه على ثلاثة آراء :

الرأى الأول : قول أبي العباس المبرد والفارسي ، وحاصله أن الكاف والماء والياء في عساك وعسائه وعسائي ، وهى التي كانت تستحق أن تكون أسماء لعسى لكونها ضمائر ومحدثا عنها ، ليست في هذا الأسلوب على ما كانت تستوجبه ، وإنما هي خبر عسى ، واسمها مايدكر بعدها من « أن » المصدرية والمضارع ، أو يقدر كذلك ؛ فإذا قلت « عساك أن تتقاتم » فأعرابه عنده هكذا : عسى : فعل ماض ناقص دالّ على رجاء الخبر ، والكاف ضمير المخاطب في محل نصب خبره مقدما ، و « أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع اسمه مؤخرا ؛ فلم يخرج أبو العباس « عسى » عما كانت تستحقه من رفع الاسم ونصب الخبر ، ولم يخرج الضمير عما عهد مجيئه له من كونه في محل نصب ؛ ولسكنه التزم أمرين أحلاهما مرّ : ( الأول ) أنه جعل الضمير - وهو الذى من حقه أن يكون محدثا عنه ومخبرا عنه - حديثا وخبرا ؛ ( الثانى ) أنه جعل خبر « عسى » اسما مفردا - وهو الضمير - وقد علمت أن نحو قول الزباء : « عَسَى الْغَوَيْرُ أَبُو سَأْ » شاذ أو مؤول بما سبق ذكره ، فلا يجوز التنادى في تخريج الكلام المستعمل الكثير الورد على الوجوه الشاذة الضعيفة

الرأى الثانى : رأى أبى الحسن الأخفش تبعا ليونس ، وحاصله أن الكاف والماء والياء قد خرجت عما كانت تستحقه من الوقوع في موقع المنصوب أو المجرور ، وأنها الآن في محل رفع اسم

عسى ، وخبرها محذوف ، فهولم يخرج «عسى» عما كانت تستوجبه من رفع الاسم ونصب الخبر ، ولم يخرج الضمير عما كان يستوجبه من مجيئه محدثا عنه ومسندا إليه ، وإنما أخرج الضمير عن استحقاقه النصب فجعله مرفوعا ، وزعم أن الضائر تتقارض فيقع بعضها موقع بعض ، واستدل لذلك التقارض بالبيت السابق ، وقد ظهر لك أنه لا دليل له فيه .

وانتصر ابن مالك للأخفش واستدل على أن الضمير في محل رفع بأنه قد وقع في الكلام الاكتفاء به كما في بيت الشاهد ، فلو كان منصوبا كما ذهب إليه سيبويه والمبرد لما ساغ للشاعر أن يكتب به ، وسرّ هذا أن المنصوب بعد «عسى» يشبه المفعول، والمرفوع يشبه الفاعل، وأنت علم بأن الفاعل لا يحذف ولا يستغنى عنه الكلام على الراجح ، وأن المفعول قد يحذف ويستغنى عنه الكلام إجماعا ؛ فما يشبه الفاعل حرى بأن يأخذ أحكامه ، فلما وجدنا الشاعر في بيت الشاهد قد اكتفى مع «عسى» بأحد الطرفين ، لزمنا أن نعتبر المذكور مرفوعا والمحذوف هو المنصوب

والجواب على هذا الكلام من عدة وجوه : (الأول) أن بيت الشاهد نفسه يبطله ؛ وذلك لأنه قال «علك» وهذه الكاف في محل نصب بالإجماع ؛ لأنها اسم «علت» ، وقد حذف المرفوع ، فلما ساغ حذف المرفوع مع «عل» ساغ حذفه مع «عسى» ؛ (الوجه الثاني) أن المرفوع مع «عسى» لا يشبه الفاعل ؛ لأنه خبر في الأصل ، والأخبار قد تحذف ، سواء أكانت منسوخة أم لم تكن ، فالنبي سوغ حذف الخبر وهو مرفوع يسوغ حذف المرفوع بعد «عسى» ؛ (الوجه الثالث) أنا إن سلمنا شبه المرفوع هنا بالفاعل ، فلا نسلم أن الفاعل لا يحذف ، بل نذهب مع من ذهب إلى جواز حذفه ؛ (الوجه الرابع) أنا - بعد تسليم شبهه بالفاعل ، وتسليم أن الفاعل لا يحذف - لانسلم أن الشيء إذا أشبه الشيء وجب أن يأخذ كل أحكامه ، بل قد يأخذ بعضها ويذر بعضها الرأي الثالث : رأى شيخ النحاة سيبويه ، وحاصله أن «عسى» ليست في هذا الموضع فعلا يعمل عمل كان ويدل على رجاء الخبر ، بل هي حرف ترج ونصب تعمل عمل إن ، ومنزلتها في ذلك منزلة «لعل» ؛ فهما متشابهان في الدلالة على المعنى ، وهما متشابهان أيضا في عدم التصرف ، فلما تشابهتا في هذين الأمرين تقارضا ؛ فأخذت «لعل» من «عسى» جواز وقوع خبرها مضارعا مقترنا بأن المصدرية ، كما في الحديث الذي رواه الشارح ، وكما في قول متمم بن نويرة :

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُبَلِّغَ مُلِمَّةً عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُوكَ أَجْدَا

وأخذت «عسى» من «لعل» نصب الاسم ورفع الخبر

وأقوى ما يدل على صحة ما ذهب إليه سيبويه ورود الخبر مرفوعا بعد المضمرة المنصوب كما في قول

صخر بن العود الحضرمي :

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ ، وَعَلَّهَا تَشَكَّى فَاتِي نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا

لأنه بمنزلة المفعول ، والجزء الثاني بمنزلة الفاعل ، والفاعل لا يحذف ، وكذا ما أشبهه ، انتهى ؛ وفيه نظر

(وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجْزَ فِي السَّيْنِ مِنْ) «عَسَى» إذا اتصل بها تاء الضمير أو نوناه كما في (نَحْوِ عَسَيْتُ) وَعَسَيْنَا ، وَعَسِينَ (وَأَنْتَقَا الْفَتْحَ زُكْنَ) انتقا — بالقاف — مصدر انتقى الشيء ، أى : اختاره ، وزُكْنَ : علم ؛ أى : اختيارُ الفتح علم ؛ لأنه الأصل ، وعليه أكثر القراء في قوله تعالى : «فَهَلْ عَسَيْتُمْ» وقرأ نافع بالكسر (خاتمة) قال في شرح الكافية : قد اشتهر القول بأن «كَادَ» إثباتها نفي ، وفيها إثبات ، حتى جعل هذا المعنى لغزا :

أَنحَوِيَّ هَذَا الْعَصْرَ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمٌ وَثُمُودُ  
إِذَا اسْتَعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الْجَحْدِ اثْبَتَتْ وَإِنْ أَثْبَتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

ومراد هذا القائل «كَادَ» ؛ ومن زعم هذا فليس بمصيب ، بل حكم «كَادَ» حكم سائر الأفعال ، وأن معناها منفي إذا صحبها حرف نفي ، وثابت إذا لم يصحبها ، فإذا قال قائل : «كَادَ زَيْدٌ يَبْكِي» فعناه قارب زيد البكاء ، فقاربة البكاء ثابتة ، ونفس البكاء منتف ، وإذا قال : «لَمْ يَكْدُ يَبْكِي» فعناه لم يقارب البكاء ، فقاربة البكاء منتفية ، ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة ؛ ولهذا كان قول ذى الرمة :

٢٥٣ — إِذَا غَيْرَ النَّأْيِ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْدُ رَسِيسُ الْهُوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

٢٥٣ — هذا البيت من قصيدة لدى الرمة ، ومطلعها :

أَمَنْزَلْتِي مَيِّ ؛ سَلَامٌ عَلَيْكُمَا عَلَى النَّأْيِ ، وَالنَّأْيِ يَوَدُّ وَيَنْصَحُ  
وَلَا زَالَ مِنْ نَوْءِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمَا وَنَوْءُ الثَّرِيَّا وَابِلٌ مُنْبَطِحُ  
وَإِنْ كُنْتُمَا قَدْ هَجَيْتُمَا رَاجِعَ الْهُوَى لَدَى الشَّوْقِ حَتَّى ظَلَّتِ الْعَيْنُ تَسْفَحُ  
أَجَلٌ ، عَبْرَةٌ كَادَتْ لِعِرْفَانِ مَنْزِلِ لِمِيَّةَ لَوْ لَمْ تُسْهَلِ الْمَاءُ تَذْبُجُ  
عَلَى حِينِ رَاهِقَتِ الثَّلَاثِينَ وَارْعَوَتْ لِدَاتِي ، وَكَادَ الْحِلْمُ بِالْجَهْلِ يَرْجَحُ  
إِذَا غَيْرَ النَّأْيِ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْدُ رَسِيسُ الْهُوَى ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
فَلَا الْقُرْبُ يُبْدِي مِنْ هَوَاهَا مَلَالَةً وَلَا حُبُّهَا أَنْ تَنْزَحَ الدَّارُ يَنْزَحُ

إِذَا خَطَرَتْ مِنْ ذِكْرِمِيَّةَ خَطَرَةٌ      عَلَى النَّفْسِ كَادَتْ فِي فُؤَادِكَ تَجْرَحُ  
أَتَقْرَحُ أَوْ كِبَادُ الْمُحِبِّينَ كُلِّهِمْ      كَمَا كِيدِي مِنْ حُبِّ مِيَّةَ تَقْرَحُ؟  
تَصْرَفُ أَهْوَاءَ الْقُلُوبِ وَلَا أَرَى      نَصِيبِكَ مِنْ قَلْبِي لِغَيْرِكَ يُمْنَحُ  
وَبَعْضُ الْهَوَىٰ بِالْهَجْرِ يُمَحِّي فَيَمَحِّي      وَحُبُّكَ عِنْدِي يَسْتَحِدُّ وَيَرِيحُ

اللفظة: «أمزلتني حتى سلام عليكما» يريد مكانى زولها صيفا وشتاء (وانظر شرح الشاهد رقم ١٣٣٣) «النأى» البعد «رسيس الهوى» مسه، وأثره، وبقيته، أو أصله وما ثبت منه في القلب ولزمه «تترح الدار» تبعد، وبابه خضع، يريد أن حبها لا يزول مع البعد «أتقرح» تتجرح وتصيبها القروح، وهى الجروح

المعنى: «إن العشاق إذا بعدوا عنى يحبون دب السلو إليهم وزال عنهم ما كانوا يقاسون، وأما أنا فلم يقرب زوال حبها عنى، فكيف يمكن أن يزول؟»

الإعراب: «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «غير النأى» فعل وفاعل «المحبين» مفعول، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة «إذا» إليها «لم» نافية جازمة «يكد» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم «رسيس الهوى» مركب إضافى اسم يكد «من حب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من رسيس الهوى «مئة» مجرور بإضافة إلى حب «يرح» فعل مضارع، مرفوع بالضمه الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى «رسيس الهوى»، والجملة فى محل نصب خبر يكد

الشاهد فيه: قوله «لم يكد رسيس الهوى يبرح»

وقد اختلف العلماء فى «كاد» إذا سبقها نى على ثلاثة أقوال:

أجدها: أن مثلها فى ذلك مثل عامة الأفعال؛ فنفيها نى لما تدلّ هى عليه، وهو المقاربة، وإثباتها إثبات للمقاربة أيضا؛ فأذا قلت «كاد محمد ينجح» كان معناه ثبوت مقاربة محمد للنجاح، وإذا قلت «ما كاد محمد يحضر» فإن معناه انتفاء مقاربه الحضور، ودلالة هذا على انتفاء الحضور نفسه أبلغ من دلالة قولك «ما حضر محمد»

والقول الثانى، وهو ما ذهب إليه ابن شبرمة، وملخصه أن «كاد» إذا لم يتقدمها نى دلت العبارة على نى الفعل الواقع خبرا عن الاسم، وإذا سبقها نى دلت العبارة على ثبوت الفعل الواقع خبرا للاسم، سواء فى ذلك الماضى والمضارع منها؛ فأذا قلت: «ما كاد محمد يسافر» أوقلت: «لم يكد محمد يسافر» فعنى هاتين العبارتين ثبوت السفر لمحمد، وإذا قلت: «كاد محمد يحضر» أوقلت: «يكاد محمد يحضر» فعناهما انتفاء حضور محمد؛ لأن الثابت له مقاربة الحضور، ومقاربة الحضور غيره

صحيحاً بليغاً ؛ لأن معناه إذا تغير حُبُّ كل محبِّ لم يقارب حبي التغير ، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه ؛ فهذا أبلغ من أن يقول : لم يبرح ؛ لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح ، بخلاف المخبر عنه بنى مقارنة البراح ، وكذا قوله تعالى : « إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا » هو أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال : لم يرها ؛ لأن من لم يرَ قد يقارب الرؤية ، بخلاف من لم يقارب ، وأما قوله تعالى : « فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ » فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر ؛ والتقدير : فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له ، وهذا واضح . والله أعلم .

واستدلّ من ذهب إلى هذا بأن الشعراء - وهم العارفون والأساليب ومعانيها - قد خطأوا ذا الرمة في هذا البيت حين سمعوه منه ، حتى قالوا له : نراه قد برح ! وسلم لهم ذو الرمة بفساد معنى البيت ، حتى إنه اضطر إلى تغييره فقال :

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْحَبِيْنَ لَمْ أَجِدْ رَسِيْسَ الْهُوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

واستدلوا على ما ذهبوا إليه أيضا بقوله تعالى : ( وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ) فزعموا أن المعنى قد فعلوا ؛ لئلا يتناقض مع قوله تعالى : ( فَذَبْحُوهَا ) ؛ فدلّ استنكار الشعراء لبيت ذي الرمة على أن نفي المضارع من كاد إثبات ؛ ودلت الآية على أن نفي الماضي إثبات وما ذهبوا إليه فاسد لا يصح ، ويدل على فساده أمران :

الأول : أن الآية تدلّ على نفي مقارنة بنى إسرائيل للذبح البقرة ؛ بقوله تعالى : ( وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ) فالمراد بهذا النصّ أنهم لم يقاربوا الذبح ، وثبت الذبح ليس بهذه العبارة ، بل بدليل آخر وهو ( فَذَبْحُوهَا ) ، وهذا معنى قول شارح تبعاً للمصنف في شرح الكافية : « فكلام تضمن كلامين - إلخ »

الأمر الثاني : أن كثيراً من العلماء الذين سمعوا تخطئة الشعراء لدى الرمة وأن ذا الرمة أذعن لهم وغير البيت ؛ قد خطأوا المنكرين عليه ، وخطأوه في الإذعان لهم ، ومنهم أبو الحكم ابن البحترى بن المختار ، فإنه قال : « أخطأ ابن شبرمة في إنكاره عليه ، وأخطأ ذو الرمة حيث رجع إلى قوله ؛ إنما هذا كقول الله عزّ وجل : ( إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا ) أى : لم يرها ، ولم يكذب » اهـ

والقول الثالث : أن نفي « كاد » إثبات ، وإثباتها نفي ؛ إذا كانت بلفظ الماضي ؛ فإن كانت بلفظ المضارع فهى كسائر الأفعال : إثباتها إثبات ، ونفيها نفي ، والقائلون بهذا القول وافقوا السابقين في الاستدلال بالآية ووافقوا الجماعة في الاستدلال بمن وجه بيت ذي الرمة وأنكر عليه رجوعه وعلى من أنكر عليه ، ولا يخفى عليك رده مما سبق ، والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم

## إِنَ وَأُخَوَاتِهَا

(إِنَّ) و(أَنَّ) و(لَيْتَ) و(لَكِنَّ) و(لَعَلَّ) و(كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ) الناقصة (مِنْ عَمَلٍ) : فتنصب المبتدأ اسما لها ، وترفع الخبر خبرا لها

(كَانَ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفٌّ وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِعْفَيْنِ)

أى : حقد ؛ وقس الباقي ؛ هذه اللغة المشهورة ، وحكى قوم — منهم ابن سيده — أن قوما من العرب تنصب بها الجزئين معا ، من ذلك قوله :

٢٥٤ — إِذَا أَسْوَدَّ جِنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خِطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسْدًا

٢٥٤ — نسب السيوطي هذا البيت لعمر بن أبي ربيعة ، وتتابع شراح معنى الليب من بعده على نسبه إليه ، وقد بحثت ديوان عمر فلم أجده فيه

اللفظة : « جنح الليل » بضم الجيم أو كسرهما ، وسكون النون — جانبه ، وقيل : أوله ، وقيل : قطعة منه نحو نصفه « خطاك » قال السيوطي : « بضم الحاء ، جمع خطوة ، وهى ما بين القدمين » اه وقال الصبان : « بكسر الحاء والمد ، لكن قصره الشاعر للوزن ، جمع خطوة — بفتح الحاء — كركوة وركاء كما فى الصحاح ، وهى نقل القدم ، وجعلها بالضم جمع خطوة — بالضم — لما بين القدمين ، كما زعمه الشمى فتبعه شيخنا والبعض ؛ غير مناسب فى البيت » اه « خفافا » بكسر الحاء — جمع خفيفة « حراس » جمع حارس « أسد » بضم فسكون ، وأصله بضمين تخفيف — جمع أسد — بفتحين

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « اسودَّ » فعل ماض « جنح » فاعل « الليل » مضاف إليه ، وجملة الفعل والفاعل فى محل جرّ بإضافة « إذا » إليها « فلأتأتى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، واللام لام الأمر ، تأت : مضارع مجزوم بلام الأمر ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة دليل عليها ، وفاعلها ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها جواب إذا « ولتكن » الواو عاطفة ، واللام لام الأمر ، تكن : مضارع ناقص مجزوم باللام « خطاك » اسم تكن ، وضمير الخطاب مضاف إليه « خفافا » خبر تكن ، والجملة لا محل لها عطف على جملة الجواب « إن » حرف توكيد ونصب « حراسنا » اسم إن ، والضمير مضاف إليه « أسدا » ظاهره أنه خبر إن منصوب بها ، وستعرف مافيه ، ورد ، فى بيان الشاهد

الشاهد فيه : قوله « إن حراسنا أسدا » حيث ورد فيه ما ظاهره أن « إن » المؤكدة نصبت الاسم والخبر جميعا ، وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة منهم ابن سيده وابن سلام فى طبقات الشعراء وجمع من المتأخرين ؛ فزعموا أن نصب الجزئين بهذه الحروف جائز ، وعن الكسائى إجازته



وقوله :

## \* ٢٥٥ - يَأَلَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا \*

في «ليت» خاصة؛ مستدلا بالشاهد الآتي بعد هذا، نقل ذلك عنه أبو حيان، وعن الفراء إجازته في «ليت» و«كأن» دون سائر أخواتهما، مستدلا بما استدلل به الكسائي والشاهد (رقم ٢٥٦)، وسيأتي قريباً، وعن أصحاب الفراء إجازته فيما عدا «أن» المفتوحة الهمزة، وهذا هو الصحيح في النقل عنهم، وقد صرح قوم بأن نصب الجزئين لغة جماعة من العرب، ومنهم من نسبها إلى نعيم

ولكن الجمهور لم يرضوا هذا كله، وذهبوا إلى أن ماورد مما ظاهره ذلك شاذ لا يقاس عليه؛ وظاهر هذا إنكار أنه لغة جماعة من العرب، ومنهم من تأول ماورد من ذلك؛ ولهم في بيت الشاهد ونحوه تأويلان (الأول) أن قوله «أسدا» ليس خبر «إن» كما زعم ابن سيده ومن معه، بل هو حال عامله محذوف، والتقدير: إن حراسنا يظهرن أسداً، وجملة الفعل مع فاعله في محل رفع خبر «إن»؛ قال أبو رجاء: وفيه شيطان؛ أحدهما: أن حذف الخبر مع كون الحال صالحاً للخبرية ضعيف كما مر في باب المبتدأ والخبر، والحمل على الضعيف أمر لا يجوز، وثانيهما: أن «أسدا» جامد، ومحجى الحال جامداً - وإن كان هنا مقتضياً للتشبيه - قليل، فلا يفنى الحمل عليه، (التأويل الثاني) أن يجعل «أسداً» مفعولاً به لفعل من معنى التشبيه، وتقديره: إن حراسنا يشبهون أسداً، والجملة في محل رفع خبر «إن» وهو أسهل من الأول، قال ابن هشام: «إن: حرف توكيد ونصب وتنصب الاسم وترفع الخبر، قيل: وقد نصبهما في لغة؛ كقوله:

\* إذا سودّ جنح الليل . . البيت \* وفي الحديث: **إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيْفًا**، وقد خرّج البيت على الحالية وأن الخبر محذوف، أي تلقاهم أسداً، والحديث على أن القعر مصدر قعرت البئر؛ إذا بلغت قعرها، وسبعين ظرف، أي: إن بلوغ قعرها يكون في سبعين عاماً» اهـ

وأقول: قد سبقه بتوجيه هذا الحديث بهذا التوجيه الإمام النووي نقلاً عن شيخه ابن مالك صاحب الألفية، وصحة الرواية «لسبعين خريفاً» بلام الابتداء، وقد روى هذا الحديث مسلم في أواخر كتاب الإيمان عن أبي هريرة، وهو في بعض نسخه «لسبعون خريفاً» على التصحيح، وفي بعضها «لسبعين خريفاً» نص عليه النووي في شرحه

٢٥٥ - نسب بعض أرباب الحواشي هذا البيت لرؤية بن العجاج، وقد بحث ديوانه فلم أجده في أصله ولا في زيادته، مع أن لرؤية أرجوزة طويلة يصف فيها الفلاة على هذا الروي؛ أولها:

\* قَدْ طَرَقَتْ لَيْلِي بَلِيلٌ هَاجِعًا \*

وقال السيوطي: «قال ابن سلام الجمحي هو للعجاج» اهـ، وبحث ديوان أراجيز العجاج فلم أجده أيضاً، ووجدت ناشره قد جعله في زيادته بيتاً مفرداً لم يتقدمه شيء ولم يتأخر عنه شيء، ثم وجدت البغدادي يقول: «وهذا الشاهد أحد الأبيات الخمسين التي ما عرف قائلوها» اهـ

وقوله :

٢٥٦ - كَأَنَّ أُذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّرًا

اللفظة : « رواجعا » جمع راجع ، أى : عائد ، وفاعل إذا كان وصفا لغير عاقل جمع على فواعل المعنى : يتمنى أن تعود له أيام صباه ليخرج عما يستلزمه الكبر من تكاليف الحياة ، ومن المشاق والأهوال

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، ويجوز أن تكون حرف نداء والنادى محذوف ؛ لكن الأول أرجح كما تبينت في شرح الشاهد ( رقم ١١ في ص ١٩ من هذا الجزء ) « ليت » حرف تمن ونصب « أيام » اسم ليت ، منصوب بالفتحة الظاهرة « الصبا » مضاف إليه « رواجعا » خبر ليت ، منصوب بالفتحة الظاهرة أيضا ، وستعرف ما فيه ورده

الشاهد فيه : قوله « ليت أيام . . . رواجعا » حيث ورد فيه ما ظاهره أن ليت قد نصبت الجزئين جميعا ، وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة منهم الفراء ، كما قدمنا في شرح الشاهد السابق ، وزعم ابن سلام أن ذلك لغة رؤبة وقومه ، وصرح أبو حنيفة الدينوري عن أبي زياد بأن نصب الجزئين بليت لغة بني تميم ، وقد اضطرب النقل عن الكسائي ، فنسب إليه أبو حيان أنه يجيز نصبهما بليت ، ونقل المحقق الرضى وابن هشام عنه أنه خرج بيت الشاهد الذى معنا على أن قوله « رواجعا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، وجملة « كان » مع معموليها في محل رفع خبر ليت ، وإنما شجعه على هذا التخريج وقوع « كان » ومعموليها بعد « ليت » كثيرا ، قال تعالى :

( يَا لَيْتَهَا كَانَتْ الْقَاضِيَةَ ، يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ) وقال الراجز :

\* يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لِأَهْلِي إِبِلًا \*

فلما كثر دخول « كان » على « ليت » في هذا وأمثاله كان هذا مسبوغا لحذفها وبقاء خبرها ؛ لأن كثرة الأسلوب واعتياده يرشدان إليه ؛ ولم يرتض الجماعة هذا التخريج ، وزعموا أن العهد في حذف « كان » إنما هو بعد « إن » و « لو » الشرطيتين ، كما تقدم في باب « كان وأخواتها » وهذا مدفوع بأن حذفها بعد هذين الحرفين كثير ، وليس شرطاً في جوازه ، ولا محذور في تخريج البيت على القليل ، والبصريون يزعمون أن خبر « ليت » محذوف ، وهو جملة من فعل وفاعل أو ظرف ، وقوله « رواجعا » حال من فاعل هذا الفعل ، أو من الضمير المستكن في الظرف ، والتقدير : ياليت أيام الصبا أقبلن رواجعا ، أو ياليت لنا أيام الصبا رواجعا ، وقد سبق بيان ما يرد على هذا التوجيه ؛ فوجود النقل عن الكسائي بتخريج بيت الشاهد على النحو السابق يبعد أن يكون قائلا بنصب الجزئين

٢٥٦ - هذا البيت لمحمد بن ذؤيب العماني الفقيمي ، وهو راجز من مخضرمي الدولتين :

الأموية والعباسية ، ويقال : عاش مائة وثلاثين سنة ، والبيت في وصف فرس ، وهو من كلمة مدح

بها أمير المؤمنين هرون الرشيد وأنشدها بين يديه ، وعزا بعضهم هذا البيت لأبي نخيلة ، والصواب ماقدّمناه

اللفظة : « تشوّفا » نصب عنقه ، وهو من علامات الفراهة والعتق « قادمة » هي واحدة القوادم ، وهي مقادير ريش الطائر ، قيل : هي عشر في كل جناح ، والصواب أن الجناح فيه ست عشرة ريشة : أربع قوادم وقداى ، وأربع مناكب ، وهنّ بعد القداى إلى أسفل الجناح ، وأربع خواف ، وهنّ بعد المناكب ، وأربع أباهر من بعد الخواف « قلما » هو آلة الكتابة « محرّفاً » أى : مقطوطة لاعلى جهة الاستواء ، بل يكون الشق الوحشى أطول من الشق الإنسى الإعراب : « كأنّ » حرف تشبيه ونصب « أذنيه » اسم كأن ، منصوب بالياء لأنه مثنى ، والضمير مضاف إليه « إذا » ظرفية تتعلق بما تضمنه كأن من معنى التشبيه « تشوّفا » فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جرباً إضافة إذا إليها « قادمة » ظاهره أنه خبر كأن ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وستعرف ما فيه وردّه « أو » عاطفة « قلما » معطوف على قادمة « محرّفاً » صفة لقلم

الشاهر فيه : قوله « كأنّ أذنيه ... قادمة أو قلما » حيث ورد فيه مآظهره أن « كأنّ » الذى هو حرف تشبيه ؛ قد نصب الاسم والخبر جميعا ، وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من أصحاب الفراء ؛ وزعموا أن قوما من العرب ينصبون الجزئين بكأن ، كما في هذا البيت ، وكما في قول ذى الرّمة :

كَأَنَّ جُلُودَهُنَّ مُمَوَّهَاتٍ عَلَى أَبْشَارِهَا ذَهَبًا زُلَالًا

وكما في قول النابغة النديانى :

كَأَنَّ النَّجَّاعَ مَعْصُوبًا عَلَيْهِ لِأَذْوَادٍ أُصْبِنَ بَدِيَّ أَبَانَ

وزعموا أن « جلودهنّ » في بيت ذى الرّمة اسم كأنّ ، و « ممّوهات » خبره ، وأن « النّاج » في بيت النابغة اسم كأنّ ، و « معصوبا » خبره ، وذلك عند الجمهور غير مرضى ولا مستقيم بل إن سلمنا نصب « ممّوهات » في بيت ذى الرّمة فبغير كأنّ هو قوله « على أبشارها » وأما ممّوهات فحال من « جلود » ، وأما بيت النابغة فبغير كأنّ فيه قوله « عليه » وقوله « معصوبا » حال من النّاج وأما بيت الشاهد فمخرج بعدة تخريجات : (الأول) أن الشاعر قد لحن . والدليل على أنه أخطأ ولم يرجع إلى لغة من لغات العرب أنه حين أنشده بين يدي الرشيد قال له الرشيد : « دع كأنّ أذنيه ، وقل : تحال أذنيه » ، ولو كانت هذه لغة للعرب لما خفيت على الرشيد ومن بحضرته من العلماء (الثانى) سلمنا أنه لم يلحن ، لكن لانسلم أن الرواية « قادمة » بل الرواية الصحيحة هكذا : قَادِمَتَا أَوْ قَامَا مُحَرَّفَا ، بألفات من غير تنوين ، على أن الأصل : قادمتان أو قلمان محرّقان ؛

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : لم يذكر الناظم في تسهيله أن المفتوحة ، نظرا إلى كونها فرع المكسورة ، وهو صنيع سيبويه حيث قال : « هذا باب الحروف الخمسة » .  
 الثاني : أشار بقوله « عَكْسُ مَا لِكَانَ » إلى مالهذه الأحرف من الشبه بكان ، في لزوم المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما ، فعملت عملها معكوسا ؛ ليكونا معين كفعول قدّم وفاعل آخر ؛ تنبيها على الفرعية ؛ ولأن معانيها في الأخبار فكانت كالعمد ، والأسماء كالفصلات ، فأعطاها إعرابيهما .

الثالث : معنى « إن » و « أن » التوكيد ، و « لكن » الاستدراك والتوكيد ، وليست مركبة على الأصح ، وقال الفراء : أصلها « لكن أن » فطرحت الهمزة للتخفيف ونون « لكن » للساكنين ، كقوله :

٢٥٧ — وَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ  
 وَلَا أَكْأَسْتَفِينِي إِنْ كَانَ مَأْوَاكَ ذَا فَضْلٍ

خذف نون المثني ضرورة ، ( الثالث ) سلمنا أن الرواية كإزعمتم في البيت كله ، لكن لانسلم أن « قادمة » خبر « كأن » بل هو مفعول لفعل محذوف يقع هو وفاعله خبرا عن « كأن » والتقدير : كأن أذنيه تحكيان قادمة

٢٥٧ — هذا بيت من كلة للنجاشي الحارثي - وهو قيس بن عمرو بن مالك - اختارها الشريف المرتضى في أماليه والشريف ابن السجري في حماسته ، والكلمة في وصف ذئب ، وقبل بيت الشاهد قوله :

وَمَاءٌ كَلَوْنِ الْغَيْسِلِ قَدْ عَادَ آجِنًا      قَلِيلٌ بِهِ الْأَصْوَاتُ فِي بَلَدٍ مَحَلٍ  
 وَجَدْتُ عَلَيْهِ الذَّبَّ يَعْوِي كَأَنَّهُ      خَلِيعٌ خَلَامٍ كُلِّ مَالٍ وَمِنْ أَهْلِ  
 قَقُلْتُ لَهُ : يَا ذَبُّ ، هَلْ لَكَ فِي فَتَى      يُوَأْسِي بِلَا مَنْ عَلَيْكَ وَلَا يُحَلِّ؟  
 فَقَالَ : هَذَاكَ اللَّهُ لِلرُّشْدِ ! إِنَّمَا      دَعَوْتَ لِمَا لَمْ يَأْتِهِ سَبْعُ قَبْلِي  
 فَلَسْتُ بِأَتِيهِ ... ..      ... .. البيت ، وبعده :  
 قَقُلْتُ : عَلَيْكَ الْحَوْضُ ؛ إِي تَرَ كُنْتُهُ      وَفِي صِعْوِهِ فَضْلُ الْقُلُوصِ مِنَ السَّجَلِ

اللفظة : « الغسيل » بكسر الغين المعجمة - ما يغسل به الرأس من سدر وخطمي ونحو ذلك ، يريد أن ذلك الماء كان متغير اللون من طول المكث « آجنا » متغير اللون والطعم « قليل به الأصوات » يريد أنه قفر لحيوان فيه « بلد محل » أراد الأرض والمكان الجذب ، وأصل

وقال الكوفيون: مركبة من «لا» و «إن» ، والكاف الزائدة لا التشبيهية ، وحذفت الهمزة تخفيفاً ؛ ومعنى «لَيْتَ» التمني في الممكن والمستحيل ، لافي الواجب ، فلا يقال : ليت غدا يجيء ، وأما قوله تعالى : « فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ » مع أنه واجب فالمراد تمنّيه قبل وقته ، وهو الأكثر ؛ و «لعلّ» الترجي في المحبوب ، نحو « لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا » والإشفاقُ

المحل : انقطاع المطر ، ويس الأرض ، وقلة الكلاء « خليع » هو الذي خلعه أهله وتصلوا منه لكثرة جنائياته وجرأته عليهم « عليك الحوض » أى : الزمه ، وعليك : اسم فعل أمر نصب الحوض « صغوه » بفتح الصاد المهملة أو كسرهما - الجانب المائل منه « السجل » بفتح فسكون - اللو العظيمة

الإعراب : « لست » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « بآتيه » الباء حرف جر زائد ، آتى : خبر ليس منصوب بفتحة مقدّرة ، والضمير مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « أستطيعه » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والهاء مفعول ، والجملة معطوفة على جملة ليس ومعمولها « ولاك » الواو عاطفة ، لاك : حرف استدراك مبنى على سكون النون المحذوفة تخلصاً من التقاء الساكنين لاجل له من الإعراب « اسقني » فعل أمر ، فاعله مستتر فيه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط « ماؤك » اسم كان ، وكاف الخطاب مضاف إليه « ذا » خبر كان منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة « فضل » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام

الشاهد فيه : قوله « ولاك اسقني » حيث حذف النون من « لكن » للتخلص من التقاء الساكنين - وما نون لكن وسين اسقني - تشبيها لنون لكن بالتنوين أو بحرف المد واللين ، بسبب أنها حرف ساكن وفيها غنة ، وهي عبارة عن فضل صوت في الحرف ، كما أن حرف المد واللين ساكن والمد فضل صوت ، وهذا الحذف ضرورة ؛ والأصل في الحروف التي هي من أصول الكلمات أن تبقى وتتحرك عند التقاء الساكنين ، وقد استشهد بهذا البيت سيبويه على ذلك (ج ١ ص ٩) وقال الأعمى : « حذف النون من لكن لالتقاء الساكنين ضرورة ؛ لإقامة الوزن ، وكان وجه الكلام أن يكسر لالتقاء الساكنين ، شبهها في الحذف بحرف المد واللين إذا سكنت وسكن ما بعدها ، نحو يغزو العدو ، ويقضى الحق ، ويحشى الله ، وما استعمل محذوفاً : لم يك ، ولا أدر » اه ، وقد نظر الفراء بهذا البيت حذف نون « لكن » على قوله إن أصل « لكن » المشددة النون « لكن أن » بنون ساكنة ؛ فحذفت همزة « أن » فالتقت نون « لكن » ساكنة بالنون المشددة ، فحذف نون لكن تخلصاً من التقاء الساكنين ، كما حذفت من

\* لَأَكِ اسْقِي \* لذلك

في المكروه ، نحو « فَاعْلَمَكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ » ؛ وقد اقتصر على هذين في شرح الكافية ، وزاد في التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام ؛ فالتعليل نحو « أَعْلَهُ يَنْتَذِرُكُمْ » والاستفهام نحو « وَمَا يَدْرِيكَ لَعْلَهُ يَزَّكَّى ؟ » وتابع في الأول الأخص ، وفي الثاني الكوفيين ، وتختص « لعل » بالممكن ، وليست مركبة على الأصح ؛ وفيها عشر لغات مشهورة ؛ و « كأن » التشبيه ، وهي مركبة — على الصحيح ، وقيل : بإجماع ، من كاف التشبيه و « أن » فأصل « كأن زيدا أسد » إن زيدا كأسد ، تقدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة « أن » لدخول الجار

(وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبِ) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوبا (إِلَّا فِي) الموضع (الَّذِي) يكون الخبر فيه ظرفا أو مجرورا (كَلَيْتَ فِيهَا — أَوْ هُنَا — غَيْرَ الْبَدْيِ) للتوسع في الظروف والمجرورات . قال في العمدة : ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم ، كما يقدر الخبر وهو غير ظرف

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : حكم معمول خبرها حكم خبرها ؛ فلا يجوز تقديمه ؛ إلا إذا كان ظرفا أو جاريا ومجرورا ، نحو « إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا مُقِيمٌ » و « إِنَّ فِيكَ عَمْرًا رَاغِبٌ » ؛ ومنه قوله :  
٢٥٨ — فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحَبِّهَا أَخَاكَ مُصَابَ الْقَلْبِ جَمَّ بِلَابِلُهُ

٢٥٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨٠) ، ولم ينسبه أحدهم شراح كلامه إلى قائل معين

اللفظة : « تلحنى » مضارع لحاه يلحاه إذا لامه ، وتقول : لحوت العود ولحيته ، إذا قشبرت لحاه ، وأصل الأول من هذا « جم » كثير « بلابله » جمع بلبال ، وهو الحزن وشغل البال المعنى : قال الأعم : « يقول : لاتلمنى في حب هذه المرأة فقد أصيب قلبي بها ، واستولى عليه حبا ؛ فالعذل لا يصرفني عنها »

الإعراب : « لا » ناهية « تلحنى » فعل مضارع مجزوم بحذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « فإن » الفاء للتعليل ، أو واقعة في جواب النهى ، إن : حرف توكيد ونصب « بحبها » جار ومجرور متعلق بقوله « مصاب » الآتي ، والضمير مضاف إليه « أخاك » اسم إن منصوب بالألف ، والكاف مضاف إليه « مصاب » خبر إن « القلب » مضاف إليه « جم » خبر ثان لأن « بلابله » فاعل بجم ؛ لأنه صفة مشبهة مرفوع بالضم ، والهاء مضاف إليه الشاهد في : قوله « إن بحبها أخاك مصاب القلب » حيث تقدم معمول خبر إن على اسمها ، وهذا المعمول هو قوله « بحبها » وقد أبقى مع هذا عمل إن ؛ فنصب بها الاسم — وهو قوله

وقد صرح به في غير هذا الكتاب ، ومنعه بعضهم .

الثاني : محل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا في غير نحو « إن عند زيد

أخاه » ، و « لَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا » ؛ لما سلف .

( وَهَمْزَ إِنْ افْتَحَ ) وجوبا ( لِسِدِّ مَصْدَرٍ \* مَسْدَهَا ) مع معموليها لزوما ؛ بأن وقعت في محل

فاعل ، نحو « أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا » أو مفعول غير محكي بالقول ، نحو « وَلَا تَخَافُونَ

أَنْكُمْ أَشْرَكْتُمْ » أو نائب عن الفاعل ، نحو « قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ » أو مبتدأ ،

نحو « وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً » أو خبر عن أسم معنى ، غير قول ، ولا صادق

عليه خبرها ، نحو « اعْتَقَدِي أَنَّكَ فَاضِلَةٌ » ؛ بخلاف « قَوْلِي إِنَّكَ فَاضِلٌ » و « اعْتَقَادُ زَيْدٍ

إِنَّهُ حَقٌّ » ، أو مجرور بالحرف ، نحو « ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ » أو الإضافة ، نحو « مِثْلَ

مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ » أو معطوف على شيء من ذلك ، نحو « أَذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ

عَلَيْكُمْ وَأَنْتَى فَضَّلْتُمْكُمْ » أو مبدل منه ، نحو « وَإِذْ يَعِدُكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ

أَنَّهَا لَكُمْ »

﴿ تنبيه ﴾ إنما قال « لِسِدِّ مَصْدَرٍ » ولم يقل لسد مفرد ؛ لأنه قد يسد المفرد مسدها

ويجب الكسر ، نحو : « ظننت زيدا أنه قائم »

( وَفِي سِوَى ذَلِكَ أَكْسِرُ ) على الأصل ( فَأَكْسِرُ فِي الْأُبْتِدَاءِ ) إما حقيقة نحو « إِنَّا

فَتَحْنَا لَكَ » أو حكما كالواقعة بعد « أَلَا » الاستفتاحية ، نحو « أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ » والواقعة

بعد « حَيْثُ » نحو « أَجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ » والواقعة خبرا عن أسم الذات ، نحو

« زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ » والواقعة بعد « إِذْ » نحو « جِئْتُكَ إِذْ إِنَّ زَيْدًا غَائِبٌ » ( وَفِي بَدْءِ صَلَهِ )

« أَخْكَ » - ورفع بها الخبر - وهو قوله « مصاب القلب » - وإعساغ له هذا لأن معمول المتقدم

جار ومجرور ، وأنت عليم بأن الجار والمجرور والظرف يفتقر معهما ما لا يفتقر مع غيرها ، قال سيبويه

( ج ١ ص ٢٨٠ ) : « وتقول : إن بك زيدا مأخوذ ، وإن لك زيدا واقف ؛ من قبل أنك إذا

أردت الوقوف والأخذ لم يكن بك ولا لك مستقرين لزيد ولا موضعين ، ألا ترى أن السكوت

لا يستغنى على زيد إذا قلت : لك زيد ، وأنت تريد الوقوف ، ومثل ذلك : إن فيك زيدا لراغب ،

قال الشاعر : ❖ فلا تلحنى فيها . . . البيت ❖ اه ، وقال الأعم : « الشاهد فيه

رفع مصاب على الخبر وإلغاء المجرور ( يريد أن المجرور لم يجعل هو نفس الخبر ) ؛ لأنه من صلة

الخبر ومن تمامه ، ولا يكون مستقرا للاخ ولا خبرا عنه » اه

نحو «مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ»؛ بخلاف حشو الصلة نحو «جَاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ» و «لَا أَفَعَلُهُ مَا أَنْ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا»؛ إذ التقدير : ما ثبت أن في السماء نجماً (وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمَلَهُ) يعنى وقعت جواباً له ، سواء مع اللام أو دونها ، نحو «وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ» «جَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ» (أَوْ حُكَيْتَ بِالْقَوْلِ) نحو «قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ» فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن وجب الفتح ، ومن ثم روى بالوجهين قوله :

٢٥٩ - \* أَنْقُولُ إِنَّكَ بِالْحَيَاةِ مُتَمِّعٌ \*

(أَوْ حَلَّتْ مَحَلُّ حَالٍ) إمامع الواو (كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ) «كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ» وقوله :

٢٥٩ - هذا صدر بيت ، وعجزه :

\* وَقَدْ اسْتَبَحَّتْ دَمَ أَمْرِي مُسْتَسْلِمٌ \*

وقال العيني : «أقول : قد قيل إن قائله هو الفرزدق همام» اه  
اللفظة : «تقول» يحتمل أنه مضارع القول بمعنى الظن ، أو مضارع القول بمعنى النطق والتكلم «تمتع» اسم مفعول من قولهم : متعه الله بكذا ، ويقال : متعه - بتضعيف العين - وأمتعته ، وتمتع به ، قال تعالى : (وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ . مُتَمَتِّعَهُمْ قَلِيلًا . فَامْتَعَهُ قَلِيلًا . سَنَمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمْسَهُمْ مِنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ) وأصل هذه المادة التنوع - بضم الميم - وهو الامتداد والارتفاع ، يقال : تمتع النهار ، وتمتع النبات ، إذا ارتفع . والمتاع - بفتح الميم - : انتفاع ممتد الوقت ، وفيه معنى التوسع «مستسلم» منقاد ، خاضع

الإعراب : «أقول» الهمزة للاستفهام ، تقول : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه «إنك» حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه «بالحياة» جار ومجرور متعلق بـ «تمتع» «تمتع» خبر إن ، وإن واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول إذا اعتبرت «تقول» بمعنى التكلم ، وعليه فالجملة محكية ، والجملة سدت مسد مفعولى «تقول» إذا جعلته مأخوذاً من القول بمعنى الظن «وقد» الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق «استبحت» فعل وفاعل «دم» مفعول به «امرى» مضاف إليه «مستسلم» صفة لامرى

الشاهد في : قوله «أقول إنك» حيث روى بكسر همزة «إن» على اعتبار الجملة محكية بتقول ، وفتحها على إجراء «تقول» مجرى «تظن» ، وقد تحقق فيه جميع الشروط المتبعة في إجراء القول مجرى الظن عند عامة العرب ، وسيأتى في باب «ظن وأخواتها» بحث ذلك ، إن شاء الله



## ٢٦٠ - مَا أَعْطَيْانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لِحَاجِرِي كَرِيمِي

٢٦٠ - البيت لكثير عزّة يمدح فيه عبد الملك وعبد العزيز ابني مروان بن الحكم ، وهو من قصيدة أولها :

دَعَّ عَنْكَ سَلْمَى إِذْ فَاتَ مَطْلَبُهَا وَأَذْكَرُهُ خَلِيلِيكَ مِنْ نَبِيِّ الْحِسْمِ

اللفظة : « مطلبها » بفتح الميم واللام بينهما طاء ساكنة - يجوز أن يكون مصدرا ميميّا بمعنى الطلب ، ويجوز أن يكون اسم زمان بمعنى وقت طلبها « إلا » رواية سيبويه رحمه الله على أنها أداة الاستثناء مكسورة الهمزة مشددة اللام ، ورواية أبي العباس المبرد بفتح الهمزة وتخفيف اللام على أنها حرف استفتاح ، ورواية سيبويه أعرف وأشهر وأصحّ من جهة المعنى ، وستعرف وجهه « لحاجزي » اسم فاعل من حجزه يحجزه - من باب ضرب - إذا منعه وكفه

الإعراب : « ما » نافية « أعطيانى » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « سألتهما » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الاثنين مفعوله « إلا » أداة استثناء « وإني » الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل لمفعوله « كرمي » فاعل بحاجز ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من « إن » واسمها وخبرها في محل نصب حال ، وهذا الحال مستثنى من عموم الأحوال ، والمعنى : ما أعطيانى في حالة من الأحوال ولاسألتهما في حالة من الأحوال إلا في الحالة التي يعنى فيها كرمي من الإلحاف ، فأما ماذهب إليه أبو العباس المبرد فإنه يفيد أنه ماسألتهما وأنهما ما أعطياه ، وأنه قد حجزه عن سؤالهما كرمه ، وهذا خلاف المعروف المتواتر من حال كثير مع عبد العزيز وعبد الملك من سؤاله إياها وإعطائها إياه

الشاهد فيه : قوله « إلا وإني لحاجزي » حيث وردت فيه همزة « إن » مكسورة لسببين ( أولهما ) وقوعها في جملة الحال ، و ( ثانيهما ) اقتران اللام بخبرها ، وكل واحد من هذين الأمرين باستقلاله يقتضى كسر همزتها ، فلو حذف اللام لكان وقوعها في صدر جملة الحال كافيا لوجوب كسرها ، ولو لم تكن واقعة في صدر جملة الحال لكان وجود اللام في خبرها كافيا لوجوب كسرها ؛ قال سيبويه ( ج ١ ص ٤٧٤ ) : « تقول : ما قدم علينا أمير إلا إنه مكرم لى ؛ لأنه ليس ههنا شيء يعمل فى إن ، ولا يجوز أن تكون عليه أن ، وإنما تريد أن تقول : ما قدم علينا أمير إلا هو مكرم لى ، فكما لا تعمل فى ذا لا تعمل فى إن ، ودخول اللام ههنا بذلك على أنه موضع ابتداء ، قال سبحانه : ( وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ) ومثل ذلك قول كثير \* ما أعطيانى ... البيت \* وكذلك لوقال إلا وإني حاجزي كرمي » اه وقال الأعم : « الشاهد فيه كسر إن لدخول اللام فى خبرها ، ولأنها واقعة موقع الجملة النائية عن الحال ، ولوحذف اللام لم تكن إلا مكسورة لتلك » اه

أو بدونه ، نحو : « إِلَّا إِيَّاهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ » ( وَكَسَرُوا ) أيضا ( مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ )  
 قلبي ( عُلُقًا ) عنها ( بِاللَّامِ كَأَعْلَمَ إِنَّهُ لَدُونِي ) وَ « اللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ » وأنشد سيديويه :  
 ٢٦١ — أَلَمْ تَرَ إِيَّيْ وَأَبْنَ أَسْوَدَ لَيْلَةً      لَنَسْرِي إِلَى نَارَيْنِ يَعْلُو سَنَاها  
 ( بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةً أَوْ ) فعل ( قَسَمَ ) ظاهر ( لَالَامَ بَعْدَهُ بَوَجْهَيْنِ نُمِي ) أَى : نسب ،  
 نظرا الموجب كل منهما ، لصلاحية المقام لهما على سبيل البديل ؛ فمن الأول قوله :

٢٦١ — هذا البيت من شواهد سيديويه ( ج ١ ص ٤٧٤ ) ولم ينسبه أحد من شراح  
 الكتاب إلى قائل معين ، وقد قال سيديويه بعد إنشاده : « سمعناه ممن ينشده عن العرب » اهـ  
 اللفظ : « سناها » السنا - بفتح السين مقصورا - الضوء الساطع ، قال الله تعالى :  
 ( يَكَادُ سَنًا بَرَقَهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ )

الإعراب : « أَلَمْ » الهمزة للاستفهام ، لم حرف نفي وجزم وقلب « تَرَ » فعل مضارع  
 مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف « إِيَّيْ » حرف توكيد ونصب ، وياء التوكيد اسمه « وابن »  
 الواو عاطفة ، ابن : معطوف على اسم إن « أسود » مضاف إليه « ليلة » ظرف زمان ناصبه قوله  
 « نسرى » الآتى « لنسرى » اللام لام الابتداء ، نسرى : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ،  
 والجملة في محل رفع خبر إن « إلى نارين » جار ومجرور متعلق بنسرى « يعاؤ » فعل مضارع  
 مرفوع بضمه مقدره على الواو « سناها » فاعل مرفوع بضمه مقدره على الألف ، وضمير النارين  
 مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله في محل جر صفة لنارين

الشاهد فيه : قوله « إِيَّيْ وَأَبْنَ أَسْوَدَ لَنَسْرِي » حيث وردت همزة « إن » فيه مكسورة  
 لاقتران خبرها - وهو قوله « لنسرى » - باللام ، قال سيديويه ( ج ١ ص ٤٧٣ ) : « ومن ذلك  
 أيضا قولك : علمت إنه خير منك ، فإن ههنا مبتدأة ، وعلمت ههنا بمنزلة قولك : لقد علمت  
 أيهم قال ذلك ؟ معلقة في الموضعين جميعا ، وهذه اللام تصرف إن إلى الابتداء ، كما تصرف عبد الله  
 إلى الابتداء إذا قلت : قد علمت لعبد الله خير منك ، فعبد الله ههنا بمنزلة إن في أنه يصرف إلى  
 الابتداء ، ونظير ذلك قوله تعالى : ( وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ )  
 فهو ههنا مبتدأ ، ونظير إن المكسورة إذا لحقتها اللام قوله تعالى : ( وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِيَّاهُمْ  
 لَمْخَضَرُونَ ) وقال أيضا : ( هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ  
 إِنَّكُمْ لِنِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ) فإنكم ههنا بمنزلة أيهم إذا قلت : ينبئهم أيهم أفضل ، وقال الخليل :  
 مثله : ( إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ) فإ : ههنا بمنزلة أيهم ، ويعلم : معلقة ،  
 قال الشاعر \* أَلَمْ تَرَ إِيَّيْ وَأَبْنَ أَسْوَدَ ... البيت \* سمعناه ممن ينشده عن العرب » اهـ

٢٦٢ — وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

٢٦٢ — وهذا البيت أيضا من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٧٢) ولم ينسبه أحد من شراحه إلى قائل معين ، وقال سيبويه قبل إنشاده : « وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به » اه

اللفظة : « اللهازم » جمع لهزيمة - بكسر اللام وسكون الهاء وكسر الزاي - وهي بضیعة في أصل الحنك الأسفل ، ومعنى كونه عبد القفا واللهازم أنك إذا نظرت إلى قفاه ولهازمه تبينت عبوديته وأوممه ؛ لأن القفا موضع الصفع ، واللهزيمة موضع المكز ، قاله الأعم ، أى : وإنما يضرب على قفاه ولهزيمته الدنىء والعبد

الإعراب : « كنت » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أرى » فعل مضارع بمعنى أظن ، فاعله ضمير مستتر فيه « زيدا » مفعول أول « كما » الكاف حرف تشبيه وجبر ؛ ما : مصدرية « قيل » فعل ماض مبنى للجهول « سيذا » مفعول ثان لأرى « إذا » حرف دال على المفاجأة « أنه » حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الغائب اسمه « عبد » خبر أن « القفا » مضاف إليه « واللهازم » معطوف على القفا ، فأذا كسرت همزة إن فلا تقدير في الكلام ، وإذا فتحها كانت هي مع معموليها في تأويل مصدر مبتدأ ، أى : فأذا العبودية ، ثم اختلف في الخبر فقال جماعة من النحاة منهم المبرد والأعم : إن « إذا » ظرف وهي الخبر ، أى : ففي الحضرة العبودية ، وقال قوم منهم ابن مالك : إن « إذا » حرف والخبر محذوف ؛ أى : فالعبودية حاصلة له

الشاهد في : قوله « إذا أنه عبد القفا » حيث روى بوجهين : فتح همزة إن ، وكسرها ، أما الكسر فعلى نية وقوع المبتدأ والخبر ، ولا تقدير في الكلام ، وأما الفتح فعلى نية أن « أن » مع معموليها في قوة المبتدأ وحده ، وهو محتاج إلى ما يتم به معه كلام ، وقد بينا لك في الإعراب ما يتم به ؛ قال سيبويه (ج ١ ص ٤٧٢) : « لخال إذا ههنا كحاله إذا قلت : إذا هو عبد القفا واللهازم ، وإنما جاءت إن ههنا لأنك هذا المعنى أردت ، ولو قلت : مررت فأذا أنه عبد ، تريد مررت به فأذا العبودية واللؤم ، كأنك قلت : مررت فأذا أمره العبودية واللؤم ، ثم وضعت أن في هذا الموضع - جاز » اه ، وظاهر تقديره ما يتم به الكلام بقوله « كأنك قلت : مررت فأذا أمره العبودية واللؤم » أنه جعل المصدر المنسبك من أن المفتوحة ومعموليها خبرا لمبتدأ محذوف ، وقد جعل هذا المبتدأ اسم معنى لا اسم ذات ، كما هو واضح إذا تأملت أدنى تأمل ، فيكون وجهها رابعا إذا فتحت الهمزة ، أو ثانيا : أن الخبر محذوف ، وثانيتها أن الخبر هو « إذا » وهو ظرف زمان ، وثالثتها : أن الخبر « إذا » وهو ظرف مكان ، وقال الأعم : « الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها بعد إذا ؛ فالكسر على نية وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا ، والتقدير : إذا هو عبد القفا ، والفتح على تأويل المصدر المبتدأ والإخبار عنه بإذا ، والتقدير : فأذا العبودية ، وإن شئت قررت الخبر محذوفا ، على تقدير : فأذا العبودية شأنه » اه ، ولم يظهر من كلامه هنا ما يفيد أنه اعتبر « إذا » ظرف

يروى بالكسر على معنى فإذا هو عَبْدُ الْقَمَّاءِ ، وبالفتح على معنى فإذا العبودية : أى  
حاصلة ، كما تقول : خرجت فإذا الأسدُ ، قال الناظم : « وَالْكَسْرُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يُخْرَجُ إِلَى  
تَقْدِيرٍ » ؛ لكن ذهب قوم إلى أن إذا هى الخبر ، والتقدير فإذا العبودية : أى فى الحضرة  
العبودية<sup>(١)</sup> ، وعلى هذا فلا تقدير فى الفتح أيضا ؛ فيستوى الوجهان ، ومن الثانى قوله :

٢٦٣ — أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ

زمان أو ظرف مكان ؛ إلا أنه يفيد ألبتة أنها ظرف لأنه جعلها خبرا ، وحاصل ما ذكره أن الكلام  
يحتمل ثلاثة أوجه : واحد منها على الكسر ، والاثنتان الآخران على الفتح ؛ فأما الوجه الذى  
يحتمله الكلام على الكسر فإن يكون مابعد إذا جملة تامة غير محتاجة إلى شىء آخر ، وإذا حينئذ  
ظرف متعلق بخبر إن ، وليست حرفا لأنه لا يقول إنها حرف ؛ وأما الوجهان اللذان يحتملهما  
الكلام على تقدير فتح الهمزة فأحدهما أن تكون إذا ظرفا متعلقا بمحذوف خبر مقدم وأن وما  
بعدها فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، وأما الوجه الثانى فإن تكون إذا ظرفا متعلقا بخبر أن ،  
وأن مع مابعدهما فى تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير الكلام على هذا الوجه الأخير  
فإذا العبودية حاصلة ، وعلى الوجه الذى قبله فإذا العبودية : أى فى الحضرة العبودية

(١) لو راجعت كلام الأعم رحمه الله الذى ذكرناه فى شرح الشاهد المتقدم ، ودقت النظر  
فى الذى ذكرناه لك فى توضيح كلامه ، وبيان أوجه الإعراب التى ذكرها ؛ علمت أن الأعم من  
الذين ذكروا هذا التقدير الذى ذكره الشارح رحمه الله ، وعلمت أيضا أن هذا التقدير يعنى عن  
تقدير محذوف ؛ ذلك لأن إذا هى خبر المبتدأ الذى ينسبك من أن المفتوحة الهمزة واسمها  
وخبرها ؛ فالعبودية هو المصدر النسبى من أن واسمها وخبرها ، وقوله « فى الحضرة » بيان لمعنى  
إذا وغنائها عن الخبر

٢٦٣ — قال العيني : « أقول : قائله هو رؤبة بن العجاج » اه ، وقد راجعت ديوان

رؤبة فلم أجده فى أصله ، ووجدت فى زياداته قطعة فيها هذا البيت ، وهى :

لَتَقْعُدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ مَنِيَّ ذِي الْقَادُورَةِ الْمَقْلِيِّ

أَوْ تَحْلِفِي ... .. البيت ، وبعده :

قَدْ رَأَيْتَنِي بِالنَّظَرِ الزَّكِيِّ وَمُقَلَّةٍ كَمُقَلَّةِ الْكُرْكِيِّ

كَأَنَّ مَتْنِيَّ مِنَ النَّبِيِّ مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الصُّفِيِّ

\* لِطُولِ إِشْرَافِي عَلَى الطَّوِيِّ \*

ونسب العيني إلى ابن برى أنه قال : « هذا الرجز لبعض العرب ، وقدم من سفره فوجد امرأته قد ولدت غلاما فأنكره » اه ، وقد راجعت مواد اللسان في هذه القطعة كلها فوجدته ذكر في مادتي « صفو ، نقي » الأبيات الثلاثة من قوله \* كأن متنى ... إلى آخر القطعة ، ونسبها للأخيل ، عن ابن سيده عن أبي علي ، وذكر أن ابن دريد أنشدها في الجمهرة

اللفظة : « القصي » البعيد ، وأصله قضا المكان يقصو قصوا ، أي : بعد « القاذورة » يقال : رجل قاذورة ، ورجل ذو قاذورة ، إذا كان لا يصاحبه الناس لسوء خلقه « المقلتي » اسم مفعول ، من قلاه يقلبه ، إذا كرهه وأبغضه ، ويقال : قلاه يقلوه ، أيضا ، إلا أن اسم المفعول الذي معنا ينبغي أن يكون مأخوذا من الأول ؛ لأن اسم المفعول من الناقص الواوي الذي لم يعلّ فعله الماضي ينبغي أن تصح لامة ؛ فتقول : عدا عليه يعدو فهو معدو عليه ، وشذّ نحو قول عبد يعوث بن وقاص الحارثي :

وَقَدْ عَلِمْتَ عَرَسِي مُلَيْكَةً أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا

« ذيا » تصغير ذا الإشارية « الكركي » طائر كبير أغبر طويل الساقين في طبعه الحذر والتحارس بالنوبة ، والذي يحرس يهتف بصوت خفي ، كأنه يندر بأنه حارس ؛ فإذا قضى نوبته قام الذي كان نائما يحرس مكانه ، ولها مشات ومصايف ، ومنها ما يلزم موضعا واحدا ، ومنها ما يسافر بعيدا ، وفي طبعه التناصر ، ولا تطير جماعة منه متفرقة ، بل صفا واحدا يقدمها واحد منها كالرئيس لها وهي تتبعه ، يكون ذلك حينما ثم يخلفه آخر منها مقدما حتى يصير الذي كان مقدما مؤخرا « النقي » بفتح النون وكسر الفاء بعدها ياء مشددة - ما وقع عن الرشاء من الماء على ظهر المستقي ، وهو فعيل بمعنى مفعول ؛ لأن الرشاء ينفيه ، وقيل : هو نظائر الماء عن الرشاء عند الاستقاء ؛ والفرق بينهما أنه على الأول اسم مفعول ، كما علمت ، وعلى الثاني مصدر ، قال ثعلب : شبه الماء وقد وقع على متن المستقي بذرق الطائر على الصفي اه « الصفي » بضم الصاد وكسر الفاء - قال ابن سيده : « هو جمع الجمع لصفة ، والجمع صفا ، قال : وإنما حكنا بأن صفيًا جمع صفا لاجمع صفاة ؛ لأن فعلة - بفتح الفاء والعين جميعا - لانكسر على فعول - بضمهما - إنما ذلك لفعلة - بفتح الفاء وسكون العين - كبدرة وبدور » اه ، والصفة : الحجر الضخم الصلد الذي لا ينبت شيئا « الطوي » بفتح الطاء وكسر الواو وتشديد الياء - البئر المطوية بالحجارة ، وهو فعيل بمعنى مفعول

الإعراب : « أو » هي العاطفة ، وهي هنا بمعنى إلى « تحلاني » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد أو التي بمعنى إلى ، وياء المخاطبة فاعله ، والمصدر مجرور بما تضمنته أو « بربك » جار ومجرور متعلق بتحلاني ، وكاف الخطاب مضاف إليه « العلي » صفة لرب « أتى » حرف توكيد

يروى بالكسر على جعلها جواباً للقسم ، وبالفتح على جعلها مفعولاً بواسطة نزع الخافض ،  
 أى : على أنى ، والتقييد بكون القسم بفعل ظاهر للاحتراز عما مرَّ قريباً في المكسورة ، وبقوله  
 « لَا لَامَ بَعْدَهُ » عما بعده اللام من ذلك ؛ حيث يتعين فيه الكسر ، نحو « وَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ  
 إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ » و « أَهْوَاءَ الَّذِينَ أَتَسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدًا يُمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ » .  
 وقد اتضح لك أن من فتح « أن » لم يجعلها جواب القسم ؛ لأن الفتح متوقف على  
 كون الحلق مغنياً فيه المصدر عن « أن » وصلتها ، وجواب القسم لا يكون كذلك ، فإنه  
 لا يكون إلا جملة .

ويجوز الوجهان أيضاً ( مَعَ تَلَوِّفَا الْجَزَا ) نحو « فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ » جواب « مَنْ عَمِلَ  
 مِنْكُمْ سُوءًا يَجْهَلُهَا » قرئ بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة ، أى : فهو غفور رحيم ،  
 وبالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف ، أى : جزاؤه الغفران ، أو مبتدأ خبره  
 محذوف ، أى : فالغفران جزاؤه ، والكسر أحسن في القياس ، قال الناظم : « وَلِلذَلِكَ لَمْ  
 يَجِيءِ الْفَتْحُ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا مَسْبُوقًا بِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ » .

( وَذَا ) الحكم أيضاً ( يَطْرُدُ \* فِي ) كل موضع وقعت « إن » فيه خبر فون ، وكان خبرها

ونصب ، وياء التكم اسم « أبو » خبر أن « ذيا لك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف  
 حرف دال على الخطاب « الصبي » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه  
 الشاھر في : قوله « أو تحلني . . أنى » حيث روى بوجهين : بكسر همزة « إن » على أن  
 جملتها مع معموليها لا محل لها جواب القسم ، و بفتح همزتها على أنها مع معموليها في تأويل مصدر  
 مجرور بحرف جر يتعلق بفعل القسم ، أى : حلفت على كوني أبا ذيا لك الصبي ، فالكسر على  
 اعتبار ، والفتح على اعتبار آخر ، ولا يمكن أن يكون الفتح والكسر جميعاً على اعتبار واحد ؛  
 فلا تظن أن معنى عدّهم المواضع التي يجوز فيها الأمران أن ذلك واقع في كل موضع على وجه واحد ؛  
 بل القاعدة العامة أن كل موضع جاز فيه اعتباران أحدهما يقتضى المصدر والآخر يقتضى الجملة  
 فهو مما يجوز فيه الكسر والفتح ، وكل موضع لا يجوز فيه إلا وقوع الجملة مذكورة الطرفين  
 فهو مما يجب فيه الكسر ، وكل موضع لا يجوز فيه إلا وقوع المصدر فهو مما يجب فيه الفتح .  
 وأنت لو تأملت فيما عدّه المصنف والشارح من مواضع الوجوه الثلاثة لوجدتها جارية على هذا  
 السنن لاتشد عنه أبداً ، فكن ممن يكتفى بالإشارة عن العبارة ويحوى التفاصيل باستحضار الجملة ،  
 والله المسئول أن يرشدك ويوفقك

قولا ، والقائل واحد ، كما فى ( نَحْوِ خَيْرِ الْقَوْلِ اِنِّى اَحْمَدُ ) الله ، فالفتح على معنى خير القول حمد الله ، والكسر على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية ، كأنك قلت : خير القول هذا اللفظ ، أما إذا انتفى القول الأول فالفتح متعين ، نحو : عَمَلِي اِنِّى اَحْمَدُ اللهُ ، أو القول الثانى أو لم يتجدد القائل ؛ فالكسر ، نحو : قَوْلِي اِنِّى مُؤْمِنٌ ، وَقَوْلِي اِنَّ زَيْدًا يَحْمَدُ اللهُ .

﴿ تنبيه ﴾ سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان :

الأول : أن تقع بعد واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه ، نحو « اِنَّ لَكَ اَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنْتَ لَا تَنْظُمُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى » قرأ نافع وأبو بكر بالكسر ؛ إما على الاستثناف ، أو العطف على جملة « اِنَّ » الأولى ، والباقيون بالفتح عطفًا على « اَنْ لَا تَجُوعَ » .  
الثانى : أن تقع بعد « حتى » ؛ فتكسر بعد الابتدائية ، نحو : مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى اِنَّهُمْ لَا يَرَوْهُ جُودَهُ ؛ وتفتح بعد الجارة والعاطفة ، نحو : عَرَفْتُ اُمُورَكَ حَتَّى اِنَّكَ فَاضِلٌ .  
الثالث : أن تقع بعد « أما » نحو : أما اِنَّكَ فَاضِلٌ ، فتكسر إن كانت « أما » استفاحية بمنزلة ألا ، وتفتح إن كانت بمعنى « حَقًّا » كما تقول : حَقًّا اِنَّكَ ذَاهِبٌ . ومنه قوله :

٢٦٤ — \* اَحَقًّا اَنْ جِيْرَتَنَا اسْتَقَلُّوا \*  
— هذا صدر بيت ، وعجزه :

٢٦٤ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

\* فَنِيْتْنَا وَنِيْتَهُمْ فَرِيْقُ \*

وهذا البيت من شواهد سيويه ( ج ١ ص ٤٦٨ ) ، وقد نسبة للعبدى ، وزاد الأعم فى بيان هذه النسبة بقوله : إنه لرجل من عبد القيس ، وقد نسبة محمد بن سلام الجحى للمفضل بن معشر البكرى ، وذكر أنه مطلع قصيدة ، وبعده :

فَدَمَعِي لَوْ لَوْ سَلَسُ عُرَاهُ يَخْرُ عَلَى الْمَاهَوِي مَا يَلِيْقُ

وذكر صاحب الحماسة البصرية أبياتا لعامر بن أسحم بن عدى الكندى ، وهو شاعر جاهلى ، فى أولها بيت الشاهد ، ولكنه رواه هكذا :

أَلَمْ تَرَ اَنْ جِيْرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنِيْتْنَا وَنِيْتَهُمْ فَرِيْقُ

ولا شاهد فيه كما ترى

اللفظ : « جيرتنا » بكسر الجيم - جمع جار « استقلوا » نهضوا مرتحلين ، من قولهم : استقل القوم ، إذا مضوا وارتحلوا « نيتنا » أراد بالنية الوجه الذى يقصده المسافر من قرب أو بعد « فريق » متفرقة ، وقال الأعم : « والفريق يقع للواحد والجمع والمدكر والمؤنث ، ونظيره صديق

وعدوّ» اهـ «سلس عراه» يريد أنه سهل الانحدار ، من قولهم : شراب سلس ، إذا كان كذلك «المهاوى» جمع مهواة ، وأراد هنا ما بين العين إلى الصدر ، يريد أن اللمع يتساقط على هذا المكان « ما يلبق » أى ما يثبت وما يستمسك

الإعراب : « أحقا » الهمزة للاستفهام ، وحقا : منصوب على الظرفية عند سيبويه ومن وافقه وعند الخليل ومتابعيه ، ومنصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف عند أبي العباس المبرد وشيعته « أن » حرف توكيد ونصب « جبرتنا » اسم أن ، والضمير مضاف إليه «استقوا» فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع بالإجماع ، وعند المبرد أنه مرفوع لأنه فاعل المصدر السابق ، وعند سيبويه وموافقيه مرفوع لأنه فاعل بالظرف وعند الخليل مرفوع بالابتداء والظرف المتقدم متعلق بمحذوف خبر مقدم « نبتنا » مبتدأ ، ومضاف إليه «ونيتهم» معطوف على المبتدأ ، ومضاف إليه «فريق» خبر للبتدأ وما عطف عليه الشاهد فيه : قوله « أحقا أن » واعلم أن الكلام على هذا في عدة مواضع ، وقد سبق بيان أكثرها في شرح الشاهد ( رقم ١٢٩ ) ولكننا نعيد مالا بد منه لإيضاح الكلام هنا :

الموضع الأول الكلام على « حقا » نفسها أمصدر هي أم ظرف ؟ وقد أطبق إجماع العلماء على أنها في أول الأمر وأصل الاستعمال مصدر بمعنى الثبوت ، تقول : حق الأمر يحق حقا ، أى : ثبت ثبوتا ، ومنه قيل للأمر الثابت: حقيقة ، ثم اختلفوا بعدهذا ؛ فذهب أبو العباس المبرد إلى أنه باق على حاله الأولى ولم يخرج عن المصدرية ، وذهب سيبويه والخليل وجمهور الكوفيين ، وتبعهم المحققون من التأخرين كالرضي وابن هشام ، إلى أنه خرج عن المصدرية إلى الظرفية ؛ لما بين الحدث الذى هو مدلول المصدر والزمان الذى هو مدلول الظرف من الارتباط والمناسبة ؛ إذ لا يقع الحدث إلا في زمان ، وهذا رأى هو المعتمد الذى تنصره الأدلة ، ويدل على هذا وجهان ( أولهما ) أن معنى قولك : «أحقا أنك منطلق» أفي الحق انطلقك ، والمراد به أخبرنى هل أنت منطلق ؟ وليس معناه أثبت هذا ثبوتا وتحققه حقا ، (والوجه الثانى) أن العرب قد صرحوا كثيرا بذكر « في » قبل هذا اللفظ ؛ من ذلك قول أبى زيد الطائى :

أَفِي حَقِّ مُوَاسَاتِي أَحَاكُمْ بِمَالِي ثُمَّ يَظْمِنِي السَّرِيسُ؟

وقول الآخر :

أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُعْرَمٌ بِكَ هَاتِمٌ وَأَنَّكَ لَأَخَلُّ لَدَيَّ وَلَا خَيْرُ

فلما كانوا يصرحون بفي مع هذا اللفظ علمنا أنهم أخرجوه عن المصدرية إلى الظرفية  
الموضع الثانى : أجمعوا على أن « أن » المؤكدة الواقعة بعد هذا اللفظ مفتوحة الهمزة  
لاغير ، وأجمعوا كذلك على أن « أن » مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع ، والدليل على



هذا أن العرب حيث يجيئون بالمصدر الصريح مكان « أن » ومعمولها يذكرونه مرفوعا كما في قول الشاعر :

أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهْدُدُكُمْ إِيَّايَ وَسَطَّ الْمَجَالِسِ

واختلفوا بعد هذا في رفعه ؛ فذهب المبرد إلى أنه مرفوع بالفاعلية ، جريا على مذهبه في أن « حقا » مصدر ، وذهب الخليل كما نقله عنه سيبويه إلى أن الظرف ، وهو « أحقا » ، متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « أن » ومعمولها في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، وارتضى سيبويه أن المصدر المنسبك فاعل بالظرف إذا اعتمد على الاستفهام كما في بيت الشاهد ، فإن لم يعتمد فهو مبتدأ مؤخر كقول الخليل

ومثل هذا الشاهد قول النابغة الجعدي ، وهو الشاهد (رقم ١٢٩) وقد مضى مشروحا :

أَلَا أَبْلِغُ بَنِي خَلْفِ رَسُولَا أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمْ هَجَابِي

وقول عمر بن أبي ربيعة ، وهو من شواهد سيبويه :

أَأَلْحَقَّ إِنْ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ أَوْ أَنْبَتَّ حَبْلُهُ أَنْ قَلْبِكَ طَائِرُ

ومما يؤكدك التزام فتح همزة « أن » بعد هذا اللفظ وقوع « أن » المخففة من الثقيلة في هذا الموقع في مثل قول عبد الله بن الدمينه ، وهو من شعر الحماسة :

أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَادِرًا وَلَا وَارِدًا إِلَّا عَلَيَّ رَقِيبُ

وَلَا سَائِرًا وَحْدِي وَلَا فِي جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ إِلَّا قَيْلَ أَنْتَ مُرِيبُ

وَهَلْ رَيْبَةٌ فِي أَنْ تَحِنَّ نَجِيبَةٌ إِلَى الْفِهَاءِ أَوْ أَنْ يَحِنَّ نَجِيبُ

الموضع الثالث : في المشابهة بين « أما أنك قائم » وبين « أحقا أنك ذاهب » ولك أن تقول : إن الظاهر أن « أما » حرف فكيف تكون بمعنى « حقا » أو بمعنى « أحقا » ؟ وكيف يكون ما بعدها فاعلا أو مبتدأ تقدم خبره ، كما كان ذلك مع « حقا » ؟ ؟ وجواب هذا أن نقول لك : اختلف العلماء في أن « أما » هل هي بمعنى « حقا » أو هي بمعنى « أحقا » وهذا الخلاف مبني على خلاف آخر ؛ وهو هل « أما » مركبة أو بسيطة ؛ فذهب قوم منهم ابن خروف إلى أنها بسيطة ، وعليه فهي نائبة مناب حقا - ومنهم من نقل عن ابن خروف أن « أما » حرف بسيط لم يتضمن الظرفية مع أنه قائل بفتح همزة « أن » بعدها ، وهو بعيد كل البعد ؛ وقال آخرون - وهو الراجح - إنها مركبة من همزة الاستفهام ، و « ما » التي هي اسم بمعنى شيء ، وذلك الشيء هو حق ، وعلى هذا تكون « أما » نائبة عن « أحقا » فإذا قلت : « أما أنك قائم » فالهمزة للاستفهام ، وما : منصوب المحل على الظرفية ، و « أنك قائم » في تأويل مصدر فاعل بالظرف

أى : أفى حق هذا الأمر :

الرابع : أن تقع بعد « لَأَجْرَمَ » نحو : « لَأَجْرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ » فالفتح عند سيبويه على أن « جَرَمَ » فعل ، و « أَنْ » وصلتها فاعل ، أى : .: وجب أن الله يعلم ، و « لا » صلة ، وعند الفراء على أن « لَأَجْرَمَ » بمنزلة لَارْجُلٍ ، ومعناه لأبَدٌ ، و « مِنْ » بعدها مقدرة ، والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول : لَأَجْرَمَ لَاتَيْنِكَ .  
( وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصَحَّبُ الْخَبْرُ ) جوازا ( لَأَمْ ابْتَدَأَهُ نَحْوُ إِيَّيْ لَوْزَرَ ) أى : ملجأ ، وكان حق هذه اللام أن تدخل على أول الكلام ؛ لأن لها الصَّدرَ ، لكن لما كانت للتأكيدي و « إِنْ » للتأكيدي كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، فزحلقوا اللام إلى الخبر<sup>(١)</sup> .  
﴿ تنبيه ﴾ اقتضى كلامه أنها لاتصحب خبر غير « إِنْ » المكسورة ، وهو كذلك ، وما ورد من ذلك يحكم فيه زيادتها ؛ فمن ذلك قراءة بعض السلف « إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ » بفتح الهمزة ، وأجازه المبرد ، وما حكاه الكوفيون من قوله :

٢٦٥ - \* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدٌ \*

على رأى سيبويه ، ومبتدأ خبره الظرف على رأى الخليل . وإنما قلنا إن القول بتركبها وبنياتها عن « أحقا » أرجح من القول ببساطتها وبنياتها عن « حقا » لأن القائل إذا قال « أما أنك قائم » فهو مريد لمعنى الاستفهام ألَبْتة ، فلو ذهبت إلى بساطة « أما » للزمك أحد أمرين : الأول إخلاء الكلام من معنى الاستفهام ، وهو خلاف ما يقصده المتكلم بهذه العبارة ، والثانى : أن تدعى تقدير همزة الاستفهام دائما ، وهو بعيد عن الصواب ؛ لأن هذه الهمزة لم ينطق بها مرة واحدة مع هذا الأسلوب حتى يدعى أنها إذا لم تذكر فهي مقدرة

(١) إذا أبدلوا همزة إن هاء فقالوا : هِنَ ، على نحو إبدالهم فى « هَرَّاقَ الْمَاءِ » وفى « هَرَّحْتُ الدَّابَّةَ » أدخلوا اللام عليها فقالوا : لِهِنَّكَ ، ومنه قول الشاعر :

أَلَا يَأْسَنَّا بَرَقَ عَلَى قَلْلِ الْحِمَى لِهِنَّكَ مِنْ بَرَقِ عَلَى كَرِيمٍ

وهذا وحده عندنا دليل على ما ذكره الشارح رحمه الله من أن موضع اللام صدر الكلام ٢٦٥ - هذا عجز بيت أنشده الكوفيون ، ولم يذكره كرواله صدرا ، ولا ذكره كرواله سابقا أو لاحقا ، ولهذا تضافرت كلمة البصريين على إنكاره والتشنيع على رواته ، قال ابن هشام فى المعنى : « ولا يعرف له قائل ، ولا تمة ، ولا نظير » اه

اللفظ : « عميد » هو الذى هده العشق ، قال الجوهري : « عمده المرض ، إذا فدحه ،

ومنه قوله :

٢٦٦ - أُمُّ الْخُلَيْسِ لِعَجُوزٍ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ

ورجل معمود وعميد ، أى : هذه العشق » ، ووقع في رواية الفراء مكان هذه الكلمة « لكمد » فقد يمكن أن تكون تحريفاً من النسخ ، وقد يمكن أن تكون رواية ، والكمد : وصف من الكمد ، وهو الحزن

الإعراب : « ولكنتى » حرف استدراك ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسم لکن « من حبا » جار ومجرور متعلق بقوله « عميد » الآتى ، وضمير المحبوبة مضاف إليه « لعميد » اللام لام الابتداء ، عميد : خبر لکن ، وهذا إعراب الكوفيين وستعرف ما فيه

الشاهد فى : قوله « لكنتى لعميد » حيث ورد فيه ما ظاهره دخول لام الابتداء على خبر لکن كما عرفت من وجه الإعراب الذى ذكرناه لك ، وقد تمسك بهذا الظاهر الكوفيون وجعلوا هذا البيت حجة لهم فى هذه المسألة ، وأجازوا القياس عليه ، ولم يرتض البصريون قولهم هذا ، ولا قبلوا استشهادهم بهذا البيت ، ولهم عليه ردود : (الأول) أن هذا جزء من بيت لا تعلم تمته ولا كلمته التى هو منها ولا نسب إلى من يحتج بقوله من الشعراء ؛ فيجب ألا يؤخذ به (الثانى) لوسا هنا صحة الرواية فيه وأن قائله ممن يجوز أن يؤخذ بأشعارهم فلا نسلم أنه يجوز القياس عليه لأنه معدوم النظر فى كلام العرب ، والبيت الواحد والبيتان لاتبنى عليهما القواعد (الثالث) أنه عندنا يحتمل وجوها غير ما ذكرتم فلم يبق حجة فيما جئتم به من أجله .

وقد وجهوه على غير ما قال الكوفيون بتوجيهين ، (الأول) : أن هذه اللام زائدة وليست لام الابتداء ؛ (الثانى) : أن هذه اللام داخلة على خبر « إن » المكسورة فى حقيقة الأمر ، وليست داخلة على خبر « لکن » كما زعمتم وكما هو الظاهر ، وذلك أن الأصل « ولكنتى لعميد » حذفته همزة « إن » تخفيفاً فالتقى ساكنان : نون « لکن » الاستدراكية ، ونون « إن » ، فحذفنا نون لکن تخلصاً من التقاء الساكنين فصار « ولكنتى لعميد » .

وزعم العينى أنهم وجهوه على أن أصله « ولكنتى أنا » فحذفته همزة تخفيفاً ، وهو فاسد من وجهين (الأول) أنه يلزم عليه تجويز دخول اللام على خبر المبتدأ ، وهو فاسد ، فلا يخرج عليه (الثانى) أن يقال : فما الذى قلب ألف « نا » ياء ؟

٢٦٦ - نسب الصاغاني هذا البيت إلى عنتر بن عروس مولى ثقيف ، ونسبه قوم إلى رؤبة

ابن العجاج ، والأول أكثر وأشهر ، وذكره فى الصحاح واللسان ولم ينسباه

اللفظة : « الخليس » هو بضم الحاء المهملة وفتح اللام - وهو تصغير جلس - بكسر فسكون - وهو كساء رقيق يوضع تحت البرذعة ، وأصل هذه كنية الأتان « شهرية » بفتحين بينهما هاء ساكنة - الكبيرة الطاعنة فى السن ، وأصل الشهرية الحويض الذى يكون أسفل النخلة ، وهما زائدة للإلحاق ، ومثل الشهرية الشهيرة بتقديم الباء الموحدة على الراء « ترضى من اللحم » أى بدله

وقوله :

٢٦٧ - \* فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا أُمْسَى لَمْجَهْوَدًا \*

الإعراب : « أم الحليس » مركب إضافي مبتدأ « لعجوز » اللام زائدة ، عجوز خبر المبتدأ « شهرية » صفة لعجوز « ترضى » فعل مضارع فاعله مستتر فيه « من اللحم » جار ومجرور متعلق بترضى « بعظم » مثله « الرقبة » مجرور بالإضافة إلى عظم

الشاهد في : قوله « أم الحليس لعجوز » حيث ورد فيه مظهره دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ ، وأصلها أن تدخل على المبتدأ نفسه ؛ فيقال : لأم الحليس عجوز ، كما تقول : لمحمد مسافر ، أو تدخل على خبر إن أو اسمها المتأخر أو ضمير الفصل أو معمول خبرها ، كما هو مفصل في الشرح

وللعماء في تخرج هذا البيت عدة توجيهات (الأول) أنا لانسلم أن هذه اللام هي لام الابتداء التي تدخل الكلام في المواضع التي ذكرتموها ، وإنما هي لام زائدة أفحمت بين المبتدأ وخبره (والثاني) سلمنا أنها لام الابتداء ، ولكننا لانسلم أنها داخلة في اللفظ والتقدير جميعا على الخبر ، وإنما دخلت على الخبر في اللفظ ، وأما في التقدير فهي داخلة على المبتدأ ، وذلك أن الأصل : أم الحليس هي عجوز ، حذف المبتدأ - الذي هو الضمير المنفصل - فلم يكن بد من دخول اللام على خبره ، ولم يرتض ذلك ابن جنى ؛ لأن لام الابتداء تزداد للتأكيد ، والحذف ينافية ، ولكنك قد علمت أن رأس النحاة سيبويه والحليل لم يذهبا إلى التنافي بين الحذف والتأكيد ، وعليه يكون هذا التوجيه سائغا (الثالث) سلمنا أن هذه لام التوكيد وأنها داخلة في اللفظ والتقدير على الخبر ، لكن لانسلم أن هذا موضع يقاس على هذا الشاهد فيه ، بل هو شاذ أو ضرورة اقتضاها الشعر لإقامة الوزن ، قال ابن منظور : « اللام مقحمة في لعجوز ، وأدخل اللام في غير خبر إن ضرورة ؛ ولا يقاس عليه ، والوجه أن يقال : لأم الحليس عجوز ، كما يقال : لزيد قائم ، ومثله قول الراجز : \* خالى لأنت ... البيت \* » اه ، وهذا البيت هو الشاهد (رقم ١٥٥) وقد مضى في باب المبتدأ والخبر فانظره هناك

ومثلها قول أبي عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح النبي صلى الله عليه وسلم :

فَأَنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمْ حَارَبْ شَقِيًّا وَمَنْ سَأَلْتَهُ لَسَعِيدٌ

٢٦٧ - هذا عجزيت ، وصدرة :

\* مَرُّوا عَجَالِي فَقَالُوا : كَيْفَ صَاحِبِكُمْ ؟ \*

وقد أنشد ثعلب هذا البيت في أماليه ؛ وأنشده أبو علي ، وابن جنى ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ، وذكر العيني أنه من أبيات الكتاب ، وقد بحثت عنه فلم أجده ، وبعده :

وقوله :

٢٦٨ - وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلٍ لَدُنَّ أَنْ عَرَفْتُهَا لِكُلِّهَا مِمَّنْ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادٍ

يَا وَيْحَ نَفْسِي مِنْ غَيْرَاءٍ مُظْلَمَةٍ قَيْسَتْ عَلَى أَطْوَلِ الْأَقْوَامِ مَمْدُودًا

اللفظة : « مروا » هو فعل ماض من المرور «عجالي» بفتح العين والجيم وآخره ألف مقصورة - جمع عجلان ، مثل سكران وسكاري ، وندمان وندامى ، ومنهم من يروى «عجلا» بكسر العين وفتح الجيم - على أنه جمع عجل - بفتح فضم - كرجل ورجال ، وروى أيضا «سراعا» جمع سريع «كيف صاحبكم» وقع في شرح ابن عقيل «كيف سيدكم» وقوله «من سألوا» يروى بالبناء للعلوم على أن جملة «سألوا» صلة «من» والعائد محذوف تقديره : سألوه ، ويروى بالبناء للجهول على أن الرابط هو الضمير البارز الذى يقع نائب فاعل ، وهو واو الجماعة ، وقد ذكر البغدادي الرواية الأولى ، وقدر العائد مجرورا بحرف جر ، قال : «أى سألوا عنه ، وهو ضرورة» اه ، ومراده أن المريض هو الذى أجاب ، ونقول : لاداعية لهذا التكلف وارتكاب الضرورة مع أن الفعل يتعدى بنفسه ، ومع أن الظاهر أن المسئول جماعة مصاحبة للمريض ، والذى دعاه إلى ارتكاب هذا التكلف البيت المروى بعده ، مع أنه ليس قاطع الدلالة على ذلك ، ورجح العلامة الصبان رواية البناء للمجهول «غبراء مظلمة» أراد بها القبر

الإعراب : «مروا» فعل وفاعل «عجالي» حال من الفاعل «فقالوا» الفاء عاطفة ، قالوا :

جملة من فعل وفاعل معطوفة على جملة مروا «كيف» اسم استفهام مبنى على الفتح في محل رفع خبر مقدم «صاحبكم» مبتدأ مؤخر ، وضمير الخطاب مضاف إليه «فقال» الفاء عاطفة ، قال : فعل ماض «من» اسم موصول فاعل قال «سألوا» فعل وفاعل ، أو فعل ونائب فاعل ، على ماتقدم بيانه ، والجملة صلة ، والقول على العائد تقدم «أمسى» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر عائد إلى الصاحب «لمجهودا» اللام زائدة ، مجهودا : خبر أمسى ، وجملة أمسى واسمه وخبره في محل نصب مقول القول

الشاهد فيه : قوله «أمسى لمجهودا» حيث زاد اللام في خبر أمسى شذوذا ، وهذا رد لمزعم

الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن اللام الداخلة على خبر «لكن» في قوله :

\* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدٌ \*

وهو الشاهد (رقم ٢٦٥) هي لام الابتداء ، وحاصل الرد أنا لانسلم أنها لام الابتداء ، بل هي لام زائدة مقحمة اقترنت بخبر لكن ، والذى يدل على صحة هذه الدعوى أن مثل هذه اللام قد ورد دخوله على أخبار أجمعنا على أن لام الابتداء لا تقترن بها ؛ تكبر المبتدأ في البيت السابق ، وخبر أمسى في مثل هذا البيت

٢٦٨ - هذا البيت على ما هو مروى في الشرح من الأبيات التي لم نقف لها على نسبة

إلى قائل معين ، ونظنه قد تصحف على الشارح والنحاة من قبله ، وأن الصواب في روايته هكذا :  
 وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلِي لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَاهَامُ الْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلٍ  
 وهذا بيت من قصيدة لكثير عزة ، ومطلعها :

أَلَا حَيِّيَا لَيْلِي أَجَدَّ رَحِيلِي وَأَذَنْ أَحْبَابِي غَدًا بِقُفُولِ  
 أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّهَا تَمَثَّلُ لِي لَيْلِي بِكُلِّ سَبِيلِ  
 وَكَمْ مِنْ حَلِيلٍ قَالَ لِي : لَوْ سَأَلْتَهَا فَقُلْتُ لَهُ : لَيْلِي أَضَنْ بِحِيلِ  
 لَقَدْ كَذَّبَ الْوَأَشُونَ مَا بَحْتُ عَنْدهُمْ بِلَيْلِي وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولِ

غير أن الرواة من الأدباء يروون بيت الشاهد في قصيدة كثير هذه على غير رواية النحاة ، هكذا :  
 وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلِي لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا إِلَى الْيَوْمِ كَالْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلٍ  
 ولا شاهد فيه على هذه الرواية كما هو ظاهر

اللفظة : « أجَدَّ رحيلي » أي حان وقرب وقته ، من قولهم : أجَدَّ النخل ، إذا حان صرامه ودنا وقت جده . « آذن » أعلم « قفول » بضم القاف والفاء - أراد به الرحيل ، وهو في الأصل الرجوع إلى أوطانهم « الهائم » هو من الإبل الذي يصيبه داء الهيام - بضم الهاء - وهو الجنون « المقصى » اسم مفعول من أقصاه إذا أبعدته ، شبه نفسه في طرد ليلي إياه بالبعير الذي يصيبه الهيام فيطرد عن الإبل خشية أن يصيبها ما أصابه ، والهائم أيضا : اسم فاعل من هام على وجهه ، إذا ذهب في طريقه فلم يدر أين يقصد من عشق أو غيره « بكل مراد » كما هو في رواية الشارح ، هو اسم مكان من راد يرود ، إذا ذهب وجاء وتردد منه ذلك ، وبعض النحاة يرويه « بكل مذاد » بالذال المعجمة في مكان الراء ، وهو يحتمل أن يكون مصدرا ميميا وأن يكون اسم مكان والثاني أولى ، واشتقاقهما من زاده يذوده ، إذا طرده

الإعراب : « ما » نافية « زلت » فعل ماض ناقص ، وتاء النكاح اسم « من ليلي » معنى من ههنا التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقوله « الهائم » الآتي « لدن » ظرف بمعنى عند مبني على السكون في محل نصب ، وعامله هو قوله « الهائم » الآتي أيضا ؛ وعلقهما العلامة الأمير بزال ؛ وقد استعمل لدن ههنا غير مسبوقه بمن ، وهي لم ترد في القرآن إلا مسبوقه بها « أن » مصدرية « عرفتها » فعل وفاعل ومفعول ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف إلى لدن ، وقد تقدم لك من الكلام في لدن وما تضاف إليه في شرح الشاهد ( رقم ٢٠٦ ) ما أنلج صدرك « لكاهام » اللام زائدة ، لكاهام : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر زال « المقصى » صفة للهائم « بكل » جار ومجرور متعلق بالمقصى « مراد » أو « مذاد » أو « سبيل » مضاف إليه ، وقد عرفت اختلاف الروايات

وقوله :

٢٦٩ - أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانَ لِمَنْ أَعْلَجَ سُودَانَ

الشاهر فيه : قوله « ما زلت ... لكاهنم » حيث زاد اللام في خبر زال شدودا ، وهو من تكملة الرد على الكوفيين على ما سبق بيانه في شرح الشواهد الماضية  
٢٦٩ - لم أعر لهذا البيت على نسبة إلى قاتل معين

للغة : « أبان » اسم رجل ، ويجوز لك أن تصرفه بناء على أن زنته فعال ، والأحسن منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل بناء على أن وزنه أفعال ، وأنه منقول عن الفعل الماضي الذي هو أبان مضارع بين « أعلاج » جمع عالج - بكسر فسكون - وهو الرجل الغليظ من كفار العجم « سودان » جمع سود الذي هو جمع أسود قاله الفراء ، وقال غيره : هو جمع أسود وليس جمع الجمع ومثله في الاختلاف أعمى وعمى وعميان

الإعراب : « أمسى » فعل ماض ناقص « أبان » اسم أمسى « ذليلا » خبره « بعد » ظرف متعلق بذليل « عزته » مضاف إليه « ما » نافية « أبان » مبتدأ إذا جعلت ما تيممة ، واسمها إذا جعلتها حجازية ، وهو الموافق للاستشهاد « لمن » اللام زائدة ، من : حرف جر « أعلاج » مجرور بمن ، وحذف تنوينه ضرورة « سودان » صفة لأعلاج ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، أو خبر ما

الشاهر فيه : قوله « ما أبان لمن أعلاج » حيث زاد اللام في خبر « ما » النافية الحجازية شدودا ، هذا بيان كلام الشارح الذي تبع فيه البصريين وأنت ترى في ظاهر هذا البيت التناقض بين شطري البيت ؛ فإن صدره هجاء ورمى لأبان بالذلل ، وعجزه - على هذا - مدح ؛ لأنه ينفي عنه كونه من الأعلاج السود ، ومن أجل هذا ذهب جماعة ممن انتصروا للبصريين إلى أن التنوين في « سودان » والتنوين للمقدر في « أعلاج » دال على التعظيم ، وأن « ما » لم يقصد بها نفي كونه من الأعلاج السود ، بل قصد به نفي التعظيم الذي دل عليه التنوين ، والذي هو قيد للأعلاج السود ، ولعل في هذا من التكلف ما لا يستغ معه قبوله

وقد ذهب الكوفيون إلى أن « ما » نافية تيممة ، وأبان مبتدأ ، واللام ليست لام التوكيد الزائدة ، وإنما هي بمعنى إلا ، وما بعدها خبر المبتدأ ، وعليه فالعنى ذم ؛ لأنه إثبات لكونه من الأعلاج السود

وذهب جماعة إلى أن « ما » استفهامية مبتدأ ، وأبان : خبر المبتدأ ، وتم الكلام عند هذا ، ثم ابتدأ كلاما آخر بقوله « لمن أعلاج سودان » على أن الجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف ، وهذه اللام يجوز - على هذا - أن تكون لام الابتداء دخلت على الخبر لحذف المبتدأ ، والتقدير : لهو من أعلاج سودان ، والمعنى عليه ذم أيضا

(وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيَا) ذى : إشارة ، واللام : نصب بالمفعولية ، و « ما » من قوله « ما قد نفيا » فى موضع رفع بالفاعلية : أى لا تدخل هذه اللام على منقى ، إلا ما ندر من قوله :

٢٧٠ - وَأَعْلَمُ إِنْ تَسْلِمًا وَتَرَكَهَا لِلَّامِ مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءَ

٢٧٠ - نسب ابن جنى فى سر الصناعة هذا البيت لأبى حزام العكلى - واسمه غالب بن الحرث - وكذلك نسبه إليه العيني

اللافة : « تسليما » فسره ابن هشام بالتحية والتسليم على الناس ، وفسره العيني بقوله : « تسليم الأمر لكم ، أى : تفويضه » اه « للامتشابهان ولا سواء » قال ابن هشام : « تكرار لاهنا واجب ، وإفراء سواء واجب وإن كان خبرا عن متعدد ؛ لأنه فى الأصل مصدر بمعنى الاستواء ، فذف زائده ونقل إلى معنى الوصف ، ومثله قول السموعى :

\* فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَهُولٌ \*

( انظر الشاهد رقم ١٨٤ ) وربما نى كقول قيس بن معاذ :

فِي آرَبِّ إِنْ لَمْ تَقْسِمِ الْحَبَّ بَيْنَنَا سَوَاءَيْنِ فَاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّهَا جَلْدًا

المعنى : يريد أن التسليم على الناس وعدمه ليسا مستويين ولا قريبين من السواء ؛ وكان حقه لولا الضرورة أن يقول : للاسواء ولا متشابهان

الإعراب : « أعلم » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر « إن » حرف توكيد ونصب « تسليما » اسم إن « وتركا » معطوف عليه « للامتشابهان » اللام لام الابتداء ، لا : نافية ، متشابهان : خبر إن « ولا » الواو عاطفة ؛ لا : زائدة لتأكيد النفي « سواء » معطوف على قوله متشابهان الشاهد فيه : قوله « للامتشابهان » وأعلم قبل كل شيء أن العلماء اختلفوا فى رواية صدر هذا البيت ؛ فظاهر كلام الرضى ، وهو صريح قول ابن هشام ؛ أن همزة إن فى قوله « وأعلم إن » مكسورة لوجود اللام فى خبرها ، وتكون « أعلم » على هذا معلقة عن العمل ؛ قال ابن هشام : « إن بالكسر لدخول اللام فى الخبر » اه ، ومثله : ( وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ) وذهب ابن عصفور فى كتاب الضرائر نقلا عن الفراء أن الرواية بفتح الهمزة ؛ فإذا جريت على ما ذهب إليه ابن هشام كان فى البيت شذوذ من جهة واحدة ، وهى دخول اللام على خبر « إن » للنفي ، وهذا محل الاستشهاد به عند الشارح ، قال ابن جنى : « إنما أدخل اللام - وهى للإيجاب - على لا - وهى للنفي - من قبل أنه شبه لا بغير ؛ فكأنه قال : لغير متشابهين ، كما شبه الآخر ما النى للنفي بما التى فى معنى الذى ؛ فقال :



(وَلَا) يليها أيضا (مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَاً) ماضٍ، متصرفٌ، غير مقرون بقد، فلا يقال: إنَّ زَيْدًا كَرَضِيَ، وأجازه الكسائي وهشام، فإن كان الفعل مضارعا دخلت عليه، متصرفا كان نحو إنَّ زَيْدًا كَرَضِيَ، أو غير متصرف نحو إنَّ زَيْدًا لِيَذْرُ الشَّرَّ، وظاهر كلامه جواز دخول اللام على الماضي إذا كان غير متصرف نحو إنَّ زَيْدًا لَنِعَمَ الرَّجُلُ، أو لَعَسَى أَنْ يَقوم، وهو مذهب الأخفش والقراء؛ لأن الفعل الجامد كالاسم، والمنقول عن سيويه أنه لا يجوز ذلك، فإن اقترن الماضي المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه، كما أشار إليه بقوله:

(وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ، كَإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَّا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَاً)

لأن قد تقرب الماضي من الحال فأشبهه حينئذ المضارع؛ وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم، خلافا لصاحب الترشيح، وقد تقدم أن الكسائي وهشاما يجيزان «إنَّ زَيْدًا كَرَضِيَ» وليس ذلك عندهما إلا لإضمار قد، واللام عندهما لام الابتداء، أما إذا قدرت اللام للقسم فإنه يجوز بلا شرط، ولو دخل على «إنَّ» والحالة هذه ما يقتضى فتحها فتحت مع هذه اللام، نحو «عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا كَرَضِيَ».

(وَتَصَحَّبُ) هذه اللام، أعني لام الابتداء أيضاً (الْوَاسِطَ) بين اسم «إنَّ» وخبرها (مَعْمُولَ الْخَبَرِ) بشرط كون الخبر صالحاً لها، نحو: إنَّ زَيْدًا عَمَرًا ضَارِبَ، فإن لم يكن الخبر صالحاً لها لم يجز دخولها على معموله المتوسط، نحو: إنَّ زَيْدًا عَمَرًا ضَرَبَ؛ لأن دخولها على معمول فرع دخولها على الخبر، وبشرط أن لا يكون ذلك معمول حالا، فإن كان حالا لم يجز دخولها عليه، فلا يجوز «إنَّ زَيْدًا لَرَآ كِبًا مُنْطَلِقًا» واقتضى كلامه أنها لا تصحب معمول المتأخر، فلا يجوز «إنَّ زَيْدًا ضَارِبًا لَعَمْرًا» (وَ) تصحب أيضاً (الْفَصْلَ) وهو الضمير المسمى عماداً، نحو «إنَّ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ» إذا لم يعرب «هُوَ» مبتدأ (وَ) تصحب (أُسْمًا) لأنَّ (حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ) نحو: إنَّ عِنْدَكَ لِبَرًّا «وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا» وفي معنى

لَمَّا أَغْفَتُ شُكْرَكَ فَاجْتَنَيْتَنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي

ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على «ما» النافية لولا ما ذكرت لك من الشبه اللفظي «اه كلامه، وإذا جريت على ما ذهب إليه ابن عصفور كان في البيت شدوذ من جهتين (الأولى) دخول اللام على خبر أن المفتوحة الهمزة (والثانية) دخولها على النفي، وهذا ظاهر إن شاء الله.

تقدم الخبر تقدم معموله ، نحو : **إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا قَائِمٌ**

﴿ تنبيه ﴾ إذا دخلت اللام على الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر ، فلا يجوز « **إِنَّ زَيْدًا هُوَ لَقَائِمٌ** » ولا « **إِنَّ لِي الدَّارَ لَزَيْدًا** » ولا « **إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا لَجَالِسٌ** » ( وَوَصَلُ مَا ) الزائدة ( **بِذِي الحُرُوفِ مُبْطَلٌ \* إِعْمَالَهَا** ) ؛ لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء ، وتهيئها للدخول على الفعل ؛ فوجب إهمالها لذلك ، نحو : **إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَكَأَنَّ مَا خَالِدٌ أَسَدٌ ، وَلَكِنَّمَا عَمْرٌ وَجَبَانٌ ، وَلَعَلَّمَا بَكْرٌ عَالِمٌ ، ( وَقَدْ يُبْقَى العَمَلُ )** وتجعل « **مَا** » مُلغاةً ، وذلك مسموع في « **لَيْتَ** » ؛ لبقاء اختصاصها ، كقوله :

٢٧١ — **قَالَتْ أَلَا لَيْتَنَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدْ**

٢٧١ — البيت للناطقة الديداني ، من قصيدة له يعتبرها بعض العلماء إحدى المعلقات ، ومطلعها :

**يَا دَارَ مَيْيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسِّنْدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَمَدِ**

وقبل بيت الشاهد قوله :

**وَأَحْكُمُ كَحُكْمِ فِتَاةِ الحَى إِذْ نَظَرْتُ إِلَى حَمَامِ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ**

**قَالَتْ : أَلَا لَيْتَنَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا ... .. البيت ، وبعده :**

**يَحْمُهُ جَانِبًا نَبِيْقٍ وَتَتَبِعُهُ مِثْلَ الرُّجَا جَعَلِ لَمْ تُكْجَلِ مِنَ الرَّمَدِ**

**فَحَسَبُوهُ فَأَلْفُوهُ كَمَا ذَكَرْتُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدِ**

**فَكَمَلْتُ مَائَةً فِيهَا حَمَامُهُمَا وَأَسْرَعَتْ حِسْبَةً فِي ذَلِكَ العَدَدِ**

اللفظ : « **واحكم - إلخ** » معناه كن حكيمًا كفتاة الحى إذ أصابت وجعلت الشيء في موضعه ، قال الخطيب : « **وهي لم تحكم بشيء ، إنما قالت قولاً فأصابت فيه . ومعناه : كن في أمرى حكيمًا ولا تقبل ممن سمى بي ، والثمد : القليل** » اه ، وفتاة الحى : هي زرقاء العجماء ، وهي من بنات لقمان ابن عاد ، وقوله « **حمام سراع** » رواه الأصمعي « **شراع** » بالسين المعجمة مكسورة ، وهي جمع شارة ، وهي التي شرعت في الماء ، ورواه غير الأصمعي « **سراع** » بالسين المهملة مكسورة ، وهي جمع سريعة ، وقوله « **وارد** » إنما جاء به مفرداً ؛ لأن اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بالبناء كالحمام يجوز معاملته المفرد ويجوز معاملته بالجمع ، وقد زاعى الوجهين جميعاً في بيت الشاهد ؛ فجمع شراعا ، وأفرد واردا . وقوله « **قالت ألا ليتنا - إلخ** » قال الخطيب : « **يروى الحمام بالرفع والنصب وكذلك نصفه : فإذا نصبته تكون ما زائدة ، وإذا رفعته تكون**

ما كافة لليت عن العمل ، ويصير ما بعدها مبتدأ وخبراً ، كما تقول : إنما زيد منطلق ، وقد : بمعنى حسب « اه » يحفه « يكون في ناحيته » نيق « بكسر النون - أعلى الجبل ، قال الأصمعي : إذا كان الحمام بين جانبي نيق كان أشد وأصعب لعدده ؛ لأنه يتكاثف ويكون بعضه فوق بعض ، وإذا كان في موضع واسع كان أسهل لعدده « مثل الزجاجة » أراد عينها « لم تكحل من الرمد » أراد أنها لم ترمد أبداً فتحتمل إلى الكحل « كما حسبت » روى في مكانه « كما زعمت » وأسرعت حسبة « قال الأصمعي : « الحسبة : الجهة التي يحسب منها ، وهي مثل الجلسة واللبسة ، يقول : أسرعت أخذاً في تلك الجهة ، ويقال : ما أسرع حسبته ، أي : حسابه » اه عن الخطيب التبريزي ويروى « فحسبه » بتخفيف السين وتضعيفه ، وهما بمعنى واحد

الإعراب : « قالت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر عائد إلى فتاة الحيات « ألا » أداة استفتاح « ليتما هذا الحمام » من رواه برفع الحمام فليت حرف تمن ونصب ، وما : كافة ، وهذا : ها حرف تنبيه ، وذا اسم إشارة مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع ، والحمام : بدل أو عطف بيان لاسم الإشارة ، ومن رواه بنصب الحمام فليت حرف تمن ، وما : زائدة ، واسم الإشارة اسم لیت في محل نصب ، والحمام : بدل منه أو عطف بيان عليه « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر لیت « إلى حمامتنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم لیت أو من الضمير المستكن في خبر المبتدأ « ونصفه » معطوف على الحمام بالرفع والنصب « فقد » الفاء فاء الفصيحة ، وقد : اسم بمعنى كاف ، وهو مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدأ محذوف ، أي : إن حصل ذلك فالكفاية حاصلة أو فهو كاف

الشاهد فيه : قوله « ليتما هذا الحمام لنا » حيث روى بنصب الحمام على إعمال لیت وتقدير زيادة « ما » ، ويرفعه على إهمال لیت وإبطال عملها وتقدير « ما » كافة لها عن نصب الاسم ، والإلغاء حسن إلا أن الإعمال أحسن

قال سيبويه ( ج ١ ص ٢٨٢ ) : « وأما ليتما زيدا منطلق فإن الإلغاء فيه حسن ؛ وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعا :

\* قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ ... الْبَيْت \*

فرفعه على وجهين : على أن يكون بمنزلة قول من قال : (مَثَلًا مَابَعُوضَةً) بالرفع - أو يكون بمنزلة قوله : إنما زيد منطلق « اه

وقال الأعمى : « الشاهد فيه إلغاء ليتما ورفع ما بعدها ، ويجوز أن تكون معاملة في ما على تقدير : لیت الذي هو هذا الحمام لنا ، ويجوز نصب الحمام على زيادة ما وإلغائها » اه وتلخص من هذين الكلامين أن رواية الرفع يتحقق فيها الإعمال بجعل ما موصولة وحذف

يروى بنصب « الحَمَام » على الإعمال ، ورفعها على الإهمال ، وأما البواقى فذهب الزجاج وابن السراج إلى جوازها فيها قياسا ، ووافقهم الناظم ؛ ولذلك أطلق في قوله ( وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ ) ؛ ومذهب سيبويه النع ، لما سبق من أن « ما » أزلت اختصاصها بالأسماء وهيئاتها للدخول على الفعل ، نحو « قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَىٰ أُمَّتِكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ » « كَأَنَّمَا يَسْقُونَ إِلَىٰ الْمَوْتِ » وقوله :

فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُمْ قَالِيًا لَكُمْ وَلَكِنَّمَا يُقْضَىٰ فَسَوْفَ يَكُونُ<sup>(١)</sup>

وقوله :

٢٧٢ — أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ أَعْلَمًا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقِيدَا

صدر الصلة ، ويتحقق فيها الإهمال بجعل ما كافة ، ورواية النصب لا يجوز فيها إلا تقدير الإعمال وجعل ما زائدة

قال ابن هشام : « وتقترن بها ما الحرفية فلا تزيها عن الاختصاص بالأسماء ؛ لا يقال ليتما قام زيد ، خلافا لابن أبي الربيع وطاهر القزويني ، ويجوز حينئذ إعمالها ؛ لبقاء الاختصاص ، وإهمالها على قياس أخواتها ، ورووا بالوجهين قول النابغة :

\* قَالَتْ أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامُ ... البيت \*

ويحتمل أن الرفع على أن ما موصولة وأن الإشارة خبر لها محذوفا : أى ليت الذى هو هذا الحمام لنا ؛ فلا يبدل الرفع حينئذ على الإهمال ، ولكنه احتمال مرجوح ؛ لأن حذف العائد المرفوع بالابتداء فى غير صلة أى مع عدم طول الصلة قليل ، ويجوز لئتما زيدا ألقاه ، على الإعمال ؛ ويمتنع على إضمار فعل « اه

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت (فى ص ٣٢٥ من هذا الجزء) ونهناك هناك إلى أن من زعم أن « ما » فى قوله « ولكنما يقضى » كافة فقد أخطأ ، وإنما هى موصولة كما سبق إيضاحه ، والصواب الاستشهاد لما هنا بقول امرئ القيس ، وسيأتى مشروحا فى باب التنارع :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَىٰ مَعِيشَةٍ كَفَانِي ، وَلَمْ أَطْلُبْ ، فَلَيْلٍ مِنَ الْمَالِ

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِجَدِّ مُؤَنَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدُ الْمُؤَنَّلَ أُمَّتَالِي

٢٧٢ — البيت للفرزدق ، وكان جرير بن عطية قد قال قصيدة جاء فيها قوله :

أَحِبُّ ثَرَىٰ نَجْدٍ ، وَبِالْعَوْرِ حَاجَةٌ فَغَارَ الْهَوَىٰ يَا عَبْدَ قَيْسٍ وَأَنْجِدَا

أَقُولُ لَهُ : يَا عَبْدَ قَيْسٍ صَبَابَةٌ      بَأَى تَرَى مُسْتَوْقِدَ النَّارِ أَوْ قَدَا  
فَقَالَ : أَرَاهَا أُرْتَتْ بِوَقُودِهَا      بَحَيْثُ اسْتَفَاضَ الْجُدْعُ شَيْحًا وَغَرَقَدَا  
فأعجب الناس بها وتناشدوها ، ففي ذلك يقول الفرزدق :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفَقَةً شَوَّرَتْ بِهَا      يَدَا قَابِسِ الْوَلَى بِهَا ثُمَّ أَحْمَدَا  
أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا      ... .. البيت ، وبعده :

حِمَارٌ بَمَرُوتِ السَّخَامَةِ قَارَبَتْ      وَظَيْفِيهِ حَوْلَ الْبَيْتِ حَتَّى تَرَدَّدَا  
كَلْبِيَّةٌ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ وَجْهَهَا      كَرِيمًا ، وَلَمْ يَسْنَحْ بِهَا الطَّيْرُ أَسْعَدَا

وقد سبق ذكر بعض هذه الأبيات ( في شرح الشاهد رقم ١٩٠ في ص ٣٥٩ من هذا الجزء )

اللفظة : « غار وأنجد » أي : أتى الغور ، وأتى نجد ، كما تقول : أبحر ، وأعرق ، وأشأم ، وأمصر ، وأيمن ، إذا أتى الصحراء والعراق والشأم ومصر واليمن ، وقال الأعشى :

نَبِيٌّ يَرَى مَا لَا تَرَوْنَ وَذِكْرُهُ      أَغَارَ لَعَمْرِي فِي الْبِلَادِ وَأَنْجَدَا

« أرتت » أوقدت ، والتأريث : إيقاد النار ، وتأرتت : اتقدت ، والأصل في هذا الإراث - بكسر الهمزة - والأريث - بفتحها - وهما اسمان للنار نفسها « شيحا » هونبات سهليّ يتخذ من بعضه المكاس ، وهو من الأمرار ، له رائحة طيبة وطعم مرّ ، وهو مرعى للخيل والنعم ، ومنابته القيعان والرياض . اه عن اللسان « غرقدا » بفتحين بينهما راء ساكنة - هو شجر عظام ، وهو من العضاء واحده غرقدة ، وقال أبو حنيفة : « إذا عظمت العوسجة فهي الغرقدة » اه « أضاءت » يقال : أضاءت النار ، وأضاءت النار الجوّ : يتعدى ويلزم ، والبيت الذي معنا يدل على تعدى هذا الفعل ، ومثله قول النابغة الجعدي :

أَضَاءَتْ لَنَا النَّارُ وَجْهًا أَعْرَةً      مُلْتَبَسًا بِالْفُؤَادِ التَّبَاسَا

ويدل على لزومه ظاهر قوله تعالى : ( كَلِمًا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ .. يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ) وقد جاء متعديًا في قوله تعالى : ( فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ) وقال في اللسان : « يقال : أضاءت وأضاءت أي : استنارت وصارت مضيئة ، وأضاءته : يتعدى ولا يتعدى » اه « مروت » قال ياقوت : « بالفتح ثم التشديد والضم وسكون الواو وتاء مثناة : إن كان منقولاً فمن المروت - بضم اليم والراء مخففة - جمع مروت ، وهي الأرض التي لانبت شيئاً ، وإلافهو مرتجل ، وهو

بخلاف « ليت » فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء ، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال في « ليتا » ؛ وهو يشكل على قوله في شرح التسهيل : يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع . ( وَجَائِزٌ ) بالإجماع ( رَفَعَكَ مَعْطُوفًا عَلَى \* مَنصُوبٍ إِنَّ ) المكسورة ( بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا ) خبرها ، نحو : إن زيدا آكل طعامك وعمرؤ ، ومنه نحو :

اسم نهر ، وقيل : واد بالعالية » اه ؛ وتجد في ياقوت بعض الآيات التي أنشدناها وقصتها ، وقال المجد : « مرّوت كسفود : واد لباهلة أو لكليب » اه

الإعراب : « أعد » فعل أمر ؛ فاعله ضمير مستتر فيه « نظرا » مفعول « يا » حرف نداء « عبد » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « قيس » مضاف إليه « لعاما » حرف ترج ، وما كافة له عن العمل « أضأت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لك » جار ومجرور متعلق بأضأت « النار » فاعل « الحمار » مفعول به « المقيدا » نعت ، والألف للإطلاق

الشاهد في : قوله « لعاما أضأت » حيث اتصلت « ما » الزائدة بفاعل ؛ فكفتها عن عمل النصب والرفع ، بدليل دخولها على الجملة الفعلية ، ولو كانت عاملة لم تدخل إلا على الجمل الاسمية ، واعلم أولا أن النحاة قد اختلفوا في « ما » هذه ؛ فالجمهور على أنها زائدة كافة لهذه الأدوات عن العمل مهيئة لها للدخول على الجمل الفعلية ، وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أنها نكرة مبهمه بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التفتيح ، وأنها في محل نصب اسم للأداة التي تتصل بها ، وأن الجملة التي تقع بعدها في موضع رفع خبر ، وهي مفسرة لما ، ومثلها في ذينك مثل الجمل الواقعة بعد ضمير الشأن ، وهو مردود بأنها لو كانت كذلك لكان استعمالها مع جميع النواسخ سائغا مسموعا كاستعمال ضمير الشأن ، وزعم أبو على الفارسي أن « ما » هذه نافية ، واستدل لذلك بأنها أفادت مع « إن » الحصر ، نحو ( إِنَّمَا اللهُ إِلَهُ وَاحِدٌ ) كما أفاده النقي والإنبات في نحو ( لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ )

ثم اعلم أنهم أجمعوا على أن اتصال « ما » هذه بليت لا يبطل عملها ألبتة ، بل يبقى الإعمال جائزا ؛ لأن ليت أشبه بالأفعال من غيرها ، ألا ترى أن نون الوقاية لا تسقط مع ليت إلا في ضرورة الشعر ، فقد بقي لها مع اتصال « ما » بها سبب الإعمال ، وأيضا فالراجح فيها أنها لا تدخل على الجمل الفعلية أصالة ، واختلف في غيرها من الأدوات ؛ فذهب الزجاجي إلى أنه يجوز الإعمال في الجميع ، وهو ظاهر عبارة الناظم هنا ، وسينبهك الشارح إليه ، وهو موافق على هذا للزنجشري وابن السراج ، وذهب الأخفش والزجاج وابن أبي الربيع إلى أنه يجوز الإعمال في ليت ولعل وكأن ، ويتعين الإهمال في إن وأن ولكن ، وذهب الفراء إلى وجوب الإعمال في ليت ولعل ، ولا يجوز فيهما الإنهاء ، وهو محجوج بظاهر بيت الشاهد ونحوه ، ومنه تعرف ما في عبارة التسهيل التي نقلها الشارح

٢٧٣ - فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنَجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالْأَبَ

٢٧٣ - لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده أبو علي الفارسي وغيره ولم يعزه أحدهم

اللفظ : « النجبية » أراد التي تلد الأولاد النجباء ، وأهل اللغة على أنه يقال في هذا المعنى : امرأة منجب ومنجاب ، والفعل أنجب ، قال في اللسان : « وأنجبت المرأة فهي منجبة ومنجاب : ولدت النجباء ، ونسوة مناجيب ، وكذلك الرجل ، يقال : أنجب الرجل والمرأة ، إذا ولدا ولدا نجيبا : أي كريما » اه ، فأما النجبية في بيت الشاهد فتحتمل وجهين ( أحدهما ) أنه أراد أن يقول : النجبية أبنائها تحذف المضاف - وهو الأبناء - وأقام المضاف إليه مقامه فارتفع واستتر ( الثاني ) أن يكون قد بناه على فعيلة بعد حذف الزوائد من أنجب ضرورة

الإعراب : « من » اسم شرط ، مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع ، وجعله العيني موصولا ولا أراه لازما « يك » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف واسمه ضمير مستتر فيه عائد إلى اسم الشرط « لم » نافية جازمة « ينجب » فعل مضارع مجزوم بلم « أبوه » فاعل ، والضمير مضاف إليه « وأمه » معطوف على الفاعل ، والضمير مضاف إليه ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر يك ، وجملة يك مع اسمها وخبرها لا محل لها صلة ، إذا جريت على ما ذهب إلى العيني « فإن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن مقدما « الأم » اسم إن مؤخرا « النجبية » صفة للأم ، وفيه ضمير مستتر فاعله « والأب » الواو عاطفة ، الأب : معطوف على الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبرا ، أو هو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : والأب المنجب لنا ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها ، وجملة إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط ، فلا تغتر بظاهر عبارة الشارح فإن فيها قصورا وإيهاما

الشاهد فيه : قوله « فإن لنا الأم . . والأب » حيث جاء بالمعطوف - وهو قوله « والأب » - مرفوعا ، بعد أن استكملت « إن » اسمها وخبرها

واعلم أولا أن ظاهر عبارة الناظم أن هذا الاسم المرفوع معطوف على محل اسم إن ؛ ألا ترى قوله : \* وجائز رفعك معطوفا على منصوب إن \* ولكن الشارح - رحمه الله - حوّلها إلى ماترى ؛ ليجعله موافقا للجمهور ، ولما ذهب إليه هو في كتاب التسهيل ، واتصر له

وحاصل المسألة أن العرب قد جاء عنهم وقوع الاسم المرفوع معطوفا بعد جملة إن واسمها وخبرها كما في بيت الشاهد ؛ فاختلفت النحاة في المعطوف عليه ؛ فذهب بعض البصريين - الذين لا يشترطون بقاء العامل الطالب - إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف على نفس اسم إن باعتبار أصله ؛ إذ كان مبتدأ قبل دخول إن ، ولم يضر عندهم زوال الابتداء ، الذي يطلب الرفع ، بالناسخ ، وإلى هذا ذهب الشاويين وابن أبي الربيع والفارسي في كتاب الإيضاح والزجاجي في الجمل ، وحمل بعضهم كلام سيبويه عليه ، ولكن المحققين من البصريين ذهبوا إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف

وليس معطوفاً حينئذٍ على محل الاسم — مثل : ماجاءني من رجلٍ ولا امرأةً ، بالرفع — لأن الرفع في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ ، بل إما مبتدأً خبره محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء ، أو مفرد معطوف على الضمير في الخبر إن كان فاصل ، كما في المثال والبيت ، فإن لم يكن فاصل — نحو : إنَّ زيداً قائمٌ وعمرو — تعين الوجه الأول ، وقد أشعر قوله « وجأز » أن النصب هو الأصل والأرجح .

أما إذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال « إن » خبرها تعين النصب ، وأجاز الكسائي الرفع مطلقاً ؛ تمسكاً بظاهر قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ » وقراءة بعضهم : « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ » برفع ملائكته ، وقوله :

٢٧٤ — فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَايُّ وَقِيَارٍ بِهَا لَغْرِيْبُ

على الضمير المرفوع المستكن في الخبر ، إذا كان بين الخبر وبينه فاصل ، فإن لم يكن فهو مبتدأً خبره محذوف ، إلا عند من لا يشترط الفصل ، والواو قد عطفت هذه الجملة على جملة إن واسمها وخبرها ، ويجوز التخرج على هذا الوجه مع وجود الفاصل بين الخبر والاسم المرفوع ، وجرى على هذا القراء والمبرد وابن السراج والفارسي في غير الإيضاح وابن أبي العافية ، وهو الظاهر المنساق إلى الدهن من كلام سيبويه رحمه الله ، وسيأتيك لهذا مزيد بحث

٢٧٤ — هذا البيت أول أربعة أبيات رواها أبو العباس المبرد في كامله لضابيء بن الحرث البرجمي ، يقولها وهو محبوس بالمدينة أيام أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وبعده :

وَمَا عَاجِلَاتُ الطَّيْرِ تُدْنِي مِنَ الْفَتَى نَجَاحًا ، وَلَا عَنْ رَيْثِمِينَ يَحْبِيْبُ  
وَرُبَّ أُمُورٍ لَا تَضِيْرُكَ ضَـئِيْرَةٌ وَلِلْقَلْبِ مِنْ مَخْشَاةِيْنَ وَجِيْبُ  
وَلَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يُوطِنُ نَفْسَهُ عَلَى نَائِبَاتِ الدَّهْرِ حِينَ تَنْوُبُ

اللفظ : « أمسى بالمدينة رحله » الرحل — بفتح فسكون — المنزل ، وروى في مكانه « رهطه » وهم أهل الرحل وقبيلته الأقربون « قيار » بفتح القاف وتشديد الياء اللثناة — قال العيني : هو اسم رجل ، وذلك غير ما قاله العلماء من قبله ؛ فقد قال أبو زيد في نوادره : هو اسم جملة ، ونقل عن الخليل أنه اسم فرس له ، ولفظ البيت خبر ، ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة « وما عاجلات الطير — إلخ » قال المبرد : « يقول : إذا لم تعجل له طير سائحة فليس ذلك بمبعد خيرا عنه ، ولا إذا أبطأت خاب ؛ فعاجلها لا يأتيه بخير ، وآجلها لا يدفع عنه ، وإيما له ما قدر ، والعرب تزجر على السائح وتترك به ، وتكره البارح وتشاءم به ، والسائح



ما أتاك مياسرة فأمكن الصائد، والبارح ما أتاك ميامنة فلم يمكن الصائد إلا أن ينحرف له « اه ورب أمور لا تضيرك » : يقال : ضاره يضيره ، ولا ضير عليه ، ويقال : ضره يضره ، ولا ضر عليه ، وهما بمعنى واحد ، والخشاة : مصدر ميمي بمعنى الخشية ، وهي الخوف ؛ والوجيب : الخفقان والاضطراب

الإعراب : « من » اسم شرط جازم ، مبتدأ « يك » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة تخفيفاً ، واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى اسم الشرط « أمسى » فعل ماض ناقص « بالمدينة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى مقمّماً « رحله » اسم أمسى مؤخرًا ، والضمير مضاف إليه ، وجملة أمسى واسمه وخبره في محل نصب خبر يك « فأني » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، وباء التكلم اسمه « وقيار » الواو عاطفة ، قيار : مبتدأ ، وخبره محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم عطف على جملة إن واسمه وخبره « لغريب » اللام هي لام الابتداء ، غريب : خبر إن ، وجملة إن واسمه وخبره في محل جزم جواب الشرط ، أو جواب الشرط محذوف ، وهذه الجملة دليله ، والأخير أحسن

الشاهد فيه : قوله « إني وقيار بها لغريب » حيث ورد فيه ما ظاهره عطف الاسم المرفوع - وهو قوله « وقيار » - على اسم « إن » قبل مجيء خبرها ، وتمسك القراء به ؛ وهو عند المحققين مخرج على أن هذه الواو لم تعطف مفرداً على مفرد حتى يلزم منه ذلك ، وإنما عطفت جملة على جملة ، وهذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والمذكور بعد الاسم المرفوع خبر إن ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة إن ، كما ذكرناه في الإعراب

فان قلت : فهل يجوز أن يكون المذكور بعد الاسم المرفوع خبراً عن هذا المبتدأ ، ويكون خبر إن هو المحذوف ؟

قلت : لا يجوز ذلك في بيت الشاهد ، من قبل أن هذا الخبر مقترن بلام الابتداء ، وقد علمت أنها لا تدخل على خبر المبتدأ إلا شذوذاً ، فلا يجوز التخريج عليه ، وأيضاً فإن الأصل أن يحذف من الثاني لدلالة الأول على المحذوف ، فأما الحذف من الأول لدلالة الثاني فهو قليل ، وإن كان سائفاً جائزاً ، والتخريج على الكثير مع إمكان القليل أولى ، فكيف وهذا القليل متعذر ههنا ؟؟

فان قلت : فيلزم على هذا التقدير محذور شنيع ، وهو أنك تجيء بالمعطوف قبل أن تتم الجملة المعطوف عليها ، وقد علمنا أنه لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، فهلا تخرّجتم عن هذا التخريج لما يلزم عليه من ذلك ؟

فالجواب عن هذا أن نرشدك إلى أن الذي ذهب إلى اعتبار جملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة إن هو سيئويه رحمه الله ، وقد استشعر بعض الناس هذا الاعتراض ، فمنهم من زعم أن

وخرّج ذلك على التقديم والتأخير، أو حذف الخبر من الأول كقوله :

٢٧٥ — خَلِيلِيَّ ، هَلْ طِبُّ ؟ فَأِنِّي وَأَنْتُمَا — وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالهُوَى — دَنْفَانِ

خبر « إن » متقدّم في النية ، وإن كان متأخراً في اللفظ ، وادّعى أن هذا القدر كاف في تصحيح العطف ، ومن العلماء من لم يرضه هذا ، ولم يجد من الاعتراض مخلصاً فذهب إلى أن جملة المبتدأ والخبر لا محلّ لها من الإعراب معترضة بين اسم « إن » وخبرها ، ومن هؤلاء المحقق الرضى واعلم أن سبويه وأبازيد والبرّقدروا هذا البيت بنصب « قيارا » واختلف العلماء في تخريج البيت على هذه الرواية ، فمنهم من ذهب إلى أن قوله « لغريب » خبر إن وما عطف على اسمها ، وذكر أن « غريب » على زنة فاعيل ، وهي يجوز أن يخبر بها عن الواحد والمتعدّد والمذكور والمؤنث كما سبق ( في شرح الشاهد رقم ١٣٩ ) ، ومنهم من ذهب إلى أن خبر المعطوف محذوف لدلالة خبر المعطوف عليه ، كما هو في رواية الرفع ، قال السكري : « أراد فإني لغريب وإن قيارا أيضا لغريب » اه ، وقال البرّقد : « أراد فإني لغريب بها وقيارا ، ولورفع لكان جيدا ، تقول : إن زيدا منطلق وعمرا ، وعمرو » اه

٢٧٥ — أنشد ثعلب هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين

اللفظة : « طب » بثلاث الطاء — علاج الجسم والنفس ، وقد طب يطب — بكسر الطاء في المضارع وضمها — وتطيب « تبوحا بالهوى » أى : نعلناه وتظمراه ، والهوى : العشق ، وفعله هوى يهوى — مثل علم يعلم — وأما هوى بمعنى سقط من أعلى فهو هوى يهوى — مثل ضرب يضرب — هوىا — بضم الهاء وكسر الواو وتشديد الياء — « دنفان » بفتح الدال وكسر النون — صفة مشبهة من الدنف — وفتح الحاء ، وهو المرض اللازم للحامر ، وقيل : هو المرض ما كان ، ويقال : رجل دنف بفتح الحاء — ودنف — بفتح فكسر — ومدنف — بضم الميم وسكون الدال وفتح النون أو كسرهما — إذا براه المرض حتى أشفى على الموت ؛ فمن قال « دنف » بفتح الحاء — فهو وصف بالمصدر ؛ فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، ومن كسر النون ثنى وجمع وأنث لاحتمال ، فقال : رجل دنف ، ورجلان دنفان ، ورجال أدناف ، وامرأة دنفة ، ونساء دنفات

الإعراب : « خليلي » منادى بحرف نداء محذوف ، وياء المتكلم مضاف إليه « هل » حرف أستفهام « طب » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : هل طب لنا ؟ « فإني » حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وأنتما » الواو عاطفة ، أنتما : ضمير منفصل مبتدأ « وإن » الواو عاطفة ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : إن تبوحا بالهوى وإن لم تبوحا ، إن : شرطية « لم » نافية جازمة « تبوحا » مضارع مجزوم بلم ، وهو فعل الشرط « بالهوى » جار ومجرور متعلق بتبوحا « دنفان » خبر المبتدأ ، وخبره معطوفة على جملة « إن » واسمها وخبرها ، وخبر إن محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهر فيه : قوله « فإني وأنتما دنفان » حيث ورد فيه مظاهره عطف الاسم المرفوع على

ويتعين الأول في قوله \* فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَعْرِبٌ \* لأجل اللام في الخبر، والثاني في « وَمَلَأْنِيكَتُهُ » لأجل الواو في « يُصَلُّونَ » إلا إن قدرت للتعظيم، مثلها في « رَبِّ ارْجِعُونِ » ووافق الفراء الكسائي فيما خفي فيه إعراب المعطوف عليه، نحو: إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ، وَإِنَّ

اسم إن قبل استكمال خبرها، وبيان ذلك أن قوله « أتما » ضمير منفصل لا يقع إلا في موقع الرفع، وقد عطف على اسم إن

وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة منهم الكسائي مطلقا والفراء في مثل بيت الشاهد ولكن المحققين من العلماء على أن هذا الضمير المنفصل مبتدأ خبره ما بعده وجملتهما معطوفة على جملة إن، كما أوضحناه في إعراب البيت، وكما تبين مثله في الشاهد السابق والفرق بين هذا الشاهد والذي قبله أن الخبر المذكور في البيت السابق يتعين على الراجح أن يكون خبرا لإن، وفي هذا البيت يتعين أن يكون خبرا للمبتدأ؛ إذ لا يجوز أن يكون خبرا لإن وحدها لأنه مثنى واسمها مفرد، ولا يجوز أن يكون خبرا للمبتدأ مع إن لوجهين (الأول) أنه يلزم عليه عمل عاملين - وهما المبتدأ وإن - في معمول واحد (الثاني) أنه تفوت المطابقة بينه وبين الخبر عنه به

فإن قلت: فإذا كان هذا الخبر متعينا للإخبار به عن المبتدأ كما زعمت، فلماذا استدلون به على العطف قبل استكمال إن معموليها، وهلا قدرتم خبر إن المحذوف قبل هذا المبتدأ فيكون العطف بعد الاستكمال؟

فالجواب على هذا أنه حسن لو كان السبيل إليه ممكنا، وكيف يمكن ونحن إنما نستدل على خبر إن بخبر المبتدأ؟ فما لم يذكر المبتدأ وخبره لم يعرف خبر إن! وما استدلت به الكسائي على هذه المسألة قول بشر بن أبي خازم، وهو شاهد لأن المفتوحة:

وَالْأَفَاعِلُ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

وقد ورد في « ليت » - وهما شاهدان للفراء، في الظاهر - قول رؤبة:

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَيْسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيسُ

وقول الآخر:

يَا لَيْتَنِي وَهُمَا نَحَلُو بِمَنْزِلَةٍ حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضًا وَتَأْتَلِفُ

وهذه الأبيات مخرجة على أحد التخريجين المذكورين: التقديم، والحذف، إلا أن البيت الثالث يتعين فيه أن يكون الخبر المذكور خبر ليت، والمحذوف خبر المبتدأ الواقع بعد واو العطف؛ لمكان نون المتكلم المعظم نفسه؛ فإنها تمنع أن تقع جملة الفعل المبدوء بها خبرا عن «هما»، وهذا واضح إن شاء الله

هَذَا وَعَمَرُو عَالِمَانَ ؛ تَمَسَّكَ بِبَعْضِ مَا سَبَقَ ، قَالَ سَيَبَوِيه : وَاعْلَمْ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَغْلَطُونَ فَيَقُولُونَ : إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ ؛ وَإِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ .

( وَأَلْحَقْتُ بِإِنِّ ) الْمَكْسُورَةَ فِيمَا تَقْدَمُ مِنْ جَوَازِ الْعَطْفِ بِالرَّفْعِ بَعْدَ الْاِسْتِكْمَالِ ( لَكِنَّ )

باتفاق ، كقوله :

٢٧٦ — وَمَا قَصَّرْتُ بِي فِي التَّسَامِي خُوُولَةً وَلَكِنَّ عَمِي الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَالْحَالُ

( وَأَنَّ ) الْمَفْتُوحَةَ عَلَى الصَّحِيحِ ، إِذَا كَانَ مَوْضِعُهَا مَوْضِعَ الْجُمْلَةِ ؛ بِأَنَّ تَقْدِمَهَا عِلْمٌ أَوْ مَعْنَاهُ نَحْوُ : « وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ » ( مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ ) حَيْثُ لَا يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ مَعَ هَذِهِ الثَّلَاثِ

٢٧٦ — أَنشُدْ أَبُو الْفَتْحِ هَذَا الْبَيْتَ ، وَلَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى قَائِلِ مَعِينِ ، وَقَدْ رَوَى قَبْلَهُ :

وَمَا زِلْتُ سَبَّاقًا إِلَى كُلِّ غَايَةٍ بِهَا يُبْتَغَى فِي النَّاسِ مَجْدٌ وَإِجْلَالٌ

اللفظ : « سباقا » هو صيغة مبالغة من السبق ، وهو تقدم غيرك والفوز عليه « غاية » أراد بها غاية المفاخر والمراتب « يتغى » يطلب « المجد » الكرم « إجلال » تعظيم « التسامى » العلو والعرافة في النسب ويروى في مكانه « المعالي » وقوله « خُوُولَةً » الأظهر أنه في معنى المصدر ، يقال : بين فلان وفلان خُوُولَةٌ ، وبينهما عمومة ، ومن الناس من قال : الخُوُولَةُ : جمع خال ، والعمومة : جمع عم

المعنى : يريد أنه قد حصل له السؤدد ووصل إلى المعالي من جهتين : ( الأولى ) من جهة نفسه ؛

لأنه مازال كثير السبق إلى غايات الشرف ، ( والثانية ) من جهة نسبه من ناحيتي أبيه وأمه

الإعراب : « ما » نافية « قصرت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « بي » في

التسامى « جاران ومجروران يتعلقان بقصر « خُوُولَهُ » فاعل بقصر « لكن » حرف استدراك

ونصب « عمي » اسم لكن ، وياء المتكلم مضاف إليه « الطيب » خبر لكن « الأصل »

مضاف إليه « والحال » الواو عاطفة ، الحال - بالرفع - مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير :

والحال الطيب الأصل ، أو كذلك ، وجملة المبتدأ وخبره عطف على جملة لكن واسمه وخبره

الشاهر في : قوله « ولكن عمي الطيب الأصل والحال » حيث ورد فيه وقوع الاسم

الرفوع بعد لكن واسمها وخبرها ، فظاھر أنه معطوف بالرفع على محل لكن مع اسمها أو محل اسم

لكن باعتبار أصله قبل دخول الناسخ عطف مفرد على مفرد ، وقد تمسك بهذا الظاهر قوم هم

من ذكرنا آنفا في شرح الشاهد ( رقم ٢٧٣ ) ولكنه عند المحققين على خلاف هذا الظاهر ،

بل هو مبتدأ محذوف الخبر ؛ لدلالة خبر لكن عليه ، والسلام من عطف الجمل على نحو ما سبق

إلا النصب : تقدم المعطوف ، أو تأخر ؛ لزوال معنى الابتداء معها ، وأجاز القراء الرفع معها أيضا ، متقدما ومتأخرا بشرطه السابق ، وهو خفاء العرب .

( وَخُفِّقَتْ إِنْ ) المكسورة ( فَقَلَّ الْعَمَلُ ) وأكثر الإهمال ؛ لزوال اختصاصها حينئذ ، نحو : « وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ » وجاز إعمالها استصحابا للأصل ، نحو : « وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيَوْفِيهِمْ » ( وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذْ مَا تَهْمَلُ ) لتفرق بينها وبين « إِنْ » النافية ، ولهذا تسمى اللام الفارقة ، وقد عرفت أنها لاتنزم عند الإعمال لعدم اللبس .

﴿ تنبيه ﴾ مذهب سيبويه أن هذه اللام هي لام الابتداء ، وذهب الفارسي إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق ، ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا » فعلى الأول يجب كسر إِنْ ، وعلى الثاني يجب فتحها .

( وَرَبَّمَا اسْتَغْنَى عَنْهَا ) أى : عن اللام ( إِنْ بَدَأَ ) أى : ظهر ( مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا ) على قرينة : إما لفظية ، كقوله :

٢٧٧ — \* إِنْ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ \*

٢٧٧ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

\* وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدِمْ خِلَافَ مُعَانِدٍ \*

ولم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وهو من شواهد معنى اللبيب في حرف اللام اللفظ : « بصيرة » البصيرة : الفطنة ، وهي أيضا عقيدة القلب ، وقال الليث : « البصيرة : اسم لما يعتقد في القلب من الدين ، وتحقيق الأمر » اه ، والبصيرة أيضا : معرفة الأمر واليقين به ، وهي أيضا : العبرة « خلاف » هو مصدر خالف في الأمر إخوانه يخالفهم ، مخالفة وخلافا ، إذا جرى فيه على مهيع غير مهيعهم ، والأصل فيه أن يكون كل واحد منهما قد صرف وجهه عن الآخر وأعطاه خلفه ، ثم لما كان ذلك من أثر التقاطع واتسكات حبال الألفة أطلقوا اسم السبب وأرادوا سببه ، ومثله قولهم : أقبل فلان على فلان ، أصل معناه أعطاه وجهه ، وذلك أثر المودة والاتصال ، ثم كثر حتى أطلقوه على التآلف والمحبة « معاند » هو اسم فاعل من عانده يعانده ، إذا عرف الحق عنده فأباه ومال عنه ، وأصله من عند الرجل يعند - من باى نصر وفرح - إذا طنى وعتا وجاوز قدره ، ومنه قالوا : ناقة عنود - بفتح العين - إذا كانت تتباعد عن الإبل فترعى ناحية أبدا

المعنى : الحق أبلج واضح لا تخفى معالمة ولا تنطمس آثاره عند من تكون له فطنة يميز بها الأمور ، ولو أنه لا يخلو عن مخالفة الطغاة وانصراف العتاة بوجههم عنه الإعراب : « إِنْ » مخففة من الثقيلة ، مؤكدة ، مهملة « الحق » مبتدأ « لا » نافية

« يخفى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى الحق ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « على ذى » جار ومجرور متعلق بـ« يخفى » بصيرة » مجرور بالإضافة إلى ذى « وإن » الواو عاطفة ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : إن عدم خلاف معاند وإن لم يعدم خلاف معاند ، إن : شرطية « هو » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : وإن لم يعدم « هو » لم يعدم ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط « لم » نافية جازمة « يعدم » مجزوم بـ« لم » وفاعله ضمير مستتر ، والجملة لا محل لها تفسيرية « خلاف » مفعول يعدم « معاند » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام

الشاهر فيه : قوله « إن الحق لا يخفى » حيث استعمل فيه « إن » المؤكدة الخفيفة من الثقيلة ، وأهملها ؛ فلم ينصب بها الاسم ، ومع هذا لم يأت في خبر المبتدأ الواقع بعدها باللام التي تفرق بين « إن » النافية ، و « إن » الخفيفة

وبيان هذا أن « إن » إذا خففت فصارت ساكنة النون التثبت في الظاهر بان النافية ؛ لأنها مثلها في اللفظ ، ثم أنت إما أن تعمل « إن » الخفيفة ، وإما أن تهملها ؛ فإن أعملتها ظهر أمرها ولم يخف على السامع حالها ، ألا ترى أنك لو قلت « إن محمدا قائم » بسكون نون « إن » ما تردد أحد في أنك أردت تأكيد نسبة القيام إلى محمد ؛ لأنك لو أردت النفي لم تنصب الاسم وترفع الخبر ، بل كنت إما أن ترفعهما جميعا على الإهمال ، وإما أن ترفع الأول وتنصب الثاني كما هو لغة أهل العالية ، أما لو أردت « إن » المؤكدة ولم تعملها بل قلت : « إن محمدا قائم » فإن السامع لهذا اللفظ الخالي الذهن عن معرفة غرضك لا يستطيع أن يفهم أردت تأكيد نسبة القيام أم أردت نفي القيام عن محمد ؛ فهذا الأمر لزمك عند الإهمال أحد أمرين ( الأول ) أن تقيم قرينة لفظية أو معنوية ترشد السامع إلى أنك أردت التأكيد لا النفي ( والثاني ) أن تجيء باللام في خبر المبتدأ إذا شئت التأكيد وتركها إذا شئت النفي

وفي بيت الشاهد قد أقام الشاعر لك قرينة لفظية تبين لك أنه أراد التأكيد ولم يقصد النفي فإن قلت : فما هذه القرينة اللفظية ؟

قلنا : هي « لا » النافية التي في قوله « لا يخفى »

فإن قلت : فكيف كانت « لا » هذه قرينة على أن « إن » مؤكدة لا نافية ؟

قلت : حملا للكلام على الغالب الكثير الاستعمال ، وضنا به أن يحمل على نواذر الأساليب وغرائبها

وبيان هذا أنك حين تريد إثبات شيء لشيء كالقيام لمحمد فإنك تعتمد إلى لفظ المسند إليه فتطلقه ثم تحكم عليه بالمسند فتقول : محمد قائم ، ثم إذا أردت أن تؤكد ثبوت المسند للمسند إليه زدت أداة من أدوات التأكيد فقلت : لمحمد قائم ، أو قلت : إن محمدا قائم ؛ فإذا كان غرضك

أو معنوية ، كقوله :

٢٧٨ — أَنَا ابْنُ أَبَا الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

متعلقا بنفي شيء عن شيء جئت بلفظ المسند إليه ولفظ المسند وقدمت عليهما أداة من أدوات النفي ، فقلت : ما محمد قائما ، أو قلت : ليس محمد قائما ، أو جئت بأداة النفي بينهما ، فقلت : محمد غير قائم . ويقل جدا أن تريد إثبات شيء لشيء فتعتمد إلى لفظ المسند إليه ولفظ المسند فتذكرها مقدما عليهما أداة نفي وموسطا بينهما أداة نفي أخرى ، فتقول : ليس محمد غير قائم ؛ ليكون نفي الأداة الثانية قد تسلط على نفي الأداة الأولى فيتولد عن ذلك إثبات ما بعد الثانية لما بعد الأولى نقول : إن الإثبات عن طريق نفي النفي قليل مستغرب في الكلام العربي ، فلو أنك حملت في بيت الشاهد « إن » على النفي لاعلى التأكيذ لازم عليه محظوران : (الأول) أن تكون قصدت إلى الإثبات عن طريق نفي النفي ، وهو قليل ، (والثاني) أن يصير حاصل المعنى « الحق يخفى على ذى فطنة » وهو معنى فاسد غير مقبول . ومن هنا تعلم أن القرينة في البيت ليست لفظية فقط ، بل هي لفظية ومعنوية معا

هذا ، وقد قال ابن هشام في المعنى : « ويجب تركها ( أى اللام الفارقة ) مع نفي الخبر كقوله

✽ إن الحق ... البيت ✽ » اه

قال أبو رجاء غفر الله له : أما هذا الوجوب فإنه لمن أقوى الدلائل على أن هذه اللام الفارقة

هى لام الابتداء ، خلافا للفارسي وابن جنى ؛ فإنك قد علمت أن لام الابتداء لا تدخل على الخبر المنفى إلا ضرورة . وهذا واضح إن شاء الله

٢٧٨ — هذا البيت للطرماح - واسمه الحكم - بن حكيم

اللفظ : « أباة » جمع آب ، مثل قضاة وغزاة ورماة وكفاة ، في جمع قاض وغاز ورام وكاف ،

والآبى : اسم فاعل من أبى إباء ، أى : امتنع « الضيم » بفتح الضاد وسكون الياء المثناة - وهو

الظلم ، وانتقاص الحق ، وقد ضامه يضيجه ضيا ، مثل باعه يبيعه بيعا « آل مالك » مالك هذا :

اسم أبى قبيلة ، وهو من آباء الشاعر ؛ فإنه الحكم بن حكيم بن نفر بن قيس بن جحدر بن ثعلبة

ابن عبد رضا بن مالك بن أبان بن عمرو بن ربيعة بن جرول بن ثعل بن عمرو بن الفوث بن طيء ،

وقد راعى الشاعر في هذا العلم جهتين : (الأولى) أنه اسم أبى القبيلة فهو مذكرفصره ، (والثانية)

أنه يطلق على القبيلة فأنت الضمير في قوله « كانت كرام المعادن » والمعادن : جمع معدن ، وهو

الأصل ، وفي الحديث : « النَّاسُ مَعَادِنُ » ، وفيه : « فَعَنَ مَعَادِنِ الْعَرَبِ تَسْأَلُونِي » ؟ قالوا :

نعم ، أى : أصولها التى ينتسبون إليها ، والأصل في هذا قولهم « المعدن » للمكان الذى يثبت فيه

الناس ، وقيل له ذلك لأن أهله يقيمون فيه ولا يتحولون عنه صيفا ولا شتاء ، مأخوذ من قولهم :

(وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا) للابتداء ، وهو كان وكاد وظن وأخواتها (فَلَا \* تَلْفِيهِ) أى :  
لا تجده (عَالِيًا بِإِنْ ذِي) المخففة من الثقيلة (مُوصَلًا) ؛ وإن كان ناسخا وجدته موصلا بها  
كثيرا ، نحو : « وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُرُوْنَ لِقْوَنَكَ بِأَبْصَارِهِمْ » « وَإِنْ نَظُنُّكَ لَيَنْ  
الكَاذِبِينَ » وأكثر منه كونه ماضيا ، نحو : « وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً » « إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينَ »  
« وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ » ومن النادر قوله :

عَدَنَ فلان بالمكان يعدن - بكسر دال المضارع أوضمها - إذا أقام ، وقوله تعالى : (جَنَّتِ عَدَنٍ)  
مأخوذ من ذلك أيضا ؛ لأنها دار إقامة لا ارتحال عنها  
الإعراب : « أنا » : ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر « آبة » مضاف إليه « الضيم »  
مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « من آل » جاز وجرور جعله العيني بدلا من  
خبر المبتدأ « مالك » مجرور بالإضافة إلى آل « وإن » مخففة من الثقيلة ، مؤكدة مهملة  
« مالك » مبتدأ « كانت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسم كان ضمير مستتر يعود إلى  
مالك « كرام » خبر كان « المعادن » مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع  
خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « وإن مالك كانت - إلخ » حيث استعمل فيه « إن » المخففة من الثقيلة  
مهملة فلم ينصب بها الاسم ويرفع الخبر ، ومع هذا فلم يحىء باللام الفارقة بين المؤكدة والنافية ،  
ولو أنه جرى على الأصل لقال : وإن مالك لكانت كرام المعادن ، وإنما استغنى عن هذه اللام  
لوجود القرينة التي تعين في مثل هذا الأسلوب أن المراد التأكيذ لا النفي ، والقرينة في هذا البيت  
ليست لفظية كما كانت في البيت السابق ، بل هنا القرينة معنوية محضة  
وبيان هذا أن غرض الشاعر أن يتمدح بآبائه ، ويذكر ما لهم من عظيم المآثر ، وصدر  
البيت ناطق بهذا ، فلو أردت من « إن » النفي لكان حاصل معنى عجز البيت : وليست مالك  
كرام المعادن ، أى : فهي قبيلة دنيئة الأصول ، فيكون هذا الكلام دما ومتناقضا مع صدر البيت ،  
فلما كان المقام مانعا من جواز إرادة النفي ارتكن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، وأظنك لا تحتاج  
بعد هذا إلى إيضاح

ومثل بيت الشاهد في ذلك قول الشاعر :

إِنْ كُنْتُ قَاضِي نَحْيِي يَوْمَ بَيْنِكُمْ لَوْ لَمْ تَمْنُوا بِوَعْدِ غَيْرِ مَكْذُوبِ

ألا ترى أنه في مقام إظهار ما زل به من فراق أحبائه ، فالنفي إذن يقصد عليه المعنى ، ولا يستقيم  
عليه كلام



٢٧٩ - \* شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمْسَمًا \*

٢٧٩ - هذا صدر بيت ، وعجزه :

\* وَجِبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ \*

والبيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل زوج الزبير بن العوام - وكانت تزوجت عبد الله ابن أبي بكر الصديق فقتل عنها بالطائف ، ثم تزوجت أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - وهو ابن عمها - فقتل عنها ، ثم تزوجت الزبير بن العوام فقتل عنها ، رضى الله عنهم أجمعين - من أبيات تقولها في رثاء الزبير بعد مقتل عمرو بن جرموز له غيلة بوادي السباع منصرفه من قتال أمير المؤمنين على بن أبي طالب كرم الله وجهه ، وقبل بيت الشاهد قولها :

عَدَرَ ابْنُ جُرْمُوزٍ بِفَارِسِ بُهْمَةٍ يَوْمَ اللَّقَاءِ وَكَانَ غَايِرَ مُعَرِّدٍ

يَا عَمْرُو ، لَوْ نَبَهْتَهُ لَوَجَدْتَهُ لَا طَائِشًا رَعِشَ الْجَنَانِ وَلَا الْيَدِ

شَلَّتْ يَمِينُكَ ... .. البيت ، وبعده :

إِنَّ الزُّبَيْرَ لَدُو بَلَاءٍ صَادِقٍ سَمِحٌ سَجِيئَةٌ كَرِيمٌ الشَّهِيدِ

اللفظة : « بهمة » بضم الباء الموحدة - معناها هنا الجيش ، يقال : فلان فارس بهمة ، وليث غابة ، ويقال أيضا « بهمة » للفارس الذي لا يدري من أين يؤتى من شدة بأسه ، فكأن الأمر فيه مبهم ملتبس « اللقاء » الحرب « معرد » اسم فاعل ، من عرد الرجل تعريدا ، إذا فرّ في الحرب « شلت » أى : دبست ، وبابه علم ، ويروى في مكانه « هبلتك أمك » أى ثكلك ، ومصدره الهبل - بفتح الهاء والباء جميعا - ويروى في مكانه « تالله ربك - إلخ » وقوله « وجبت » معناه حقت وثبتت ، وروى في مكانه « حلت » ومعناه نزلت

الإعراب : « شلت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يمينك » فاعل ، والكاف مضاف إليه « إن » مخففة من الثقيلة مهملة « قتلت » فعل وفاعل « لمسما » اللام هي اللام الفارقة عند البصريين ، وستعرف ما يخالفه ، مساما : مفعول به لقتل « وجبت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « عليك » متعلق بوجوب « عقوبة » فاعل وجب « المتعمد » مضاف إليه

الشاهر في : قوله « إن قتلت لمسما » حيث استعمل فيه « إن » المؤكدة المخففة من الثقيلة وأهملها ، فلم ينصب بها الاسم ويرفع الخبر ، وجاء بعدها بفعل غير ناسخ لاماخذ ولا مضارع وأتى باللام الفارقة التي تدل على أنه أراد المؤكدة لا النافية ، هذا مع كون المقام والقصة التي قيل فيها البيت دليلا على أن النقي غير مراد ، ودخول « إن » هذه على غير الأفعال الناسخة عند البصريين شاذ لا يجوز القياس عليه

وقد ذهب الكوفيون - سوى الكسائي - إلى أن هذه اللام ليست فارقة ، وإنما هي بمعنى

ولا يقاس عليه نحو: إن قام لأنا، وإن قعد لزيد، خلافا للأخفش والكوفيين، وأندر منه كونه لانا سحا ولا ماضيا، كقولهم: إن يرينك لنفسك، وإن يشينك لهية. (وإن تُخَفَّفَ أَنْ) المفتوحة (فأسمها) الذي هو ضمير الشأن (استكن) بمعنى حذف من اللفظ وجوبا، ونوى وجوده، لأنها تحمكته؛ لأنها حرف، وأيضا فهو ضمير نصب، وضمائر النصب لا تستكن، وأما بروز اسمها وهو غير ضمير الشأن في قوله:

٢٨٠ — فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْجَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

«إلا» الاستثنائية، و«إن» التي يزعم البصريون أنها مؤكدة هي نافية، ولم يثبت الكوفيون «إن» المخففة من الثقيلة في موضع من الكلام أصلا

وذهب الكسائي إلى أن إن المخففة موجودة في الكلام كما ذهب إليه البصريون، ولكنه خالفهم في موضع آخر، فزعم أنها إن اقترنت بالجلل الاسمية كما في الشاهدين السابقين فهي المخففة، وإن اقترنت بالجلل الفعلية كما في هذا الشاهد فهي النافية، واللام حينئذ بمعنى إلا، فإن عند جميع الكوفيين في هذا البيت نافية، وعند عامة البصريين مخففة من الثقيلة

وقد استدل الكوفيون على أن «إن» هذه النافية لا المخففة بأنها لو كانت المؤكدة لما جاز أن تدخل إلا على الجمل الاسمية، لأن أصلها كذلك، فلما وجدناها تدخل على الجملة الفعلية علمنا أنها غير المؤكدة

وهو مردود بأمرين (الأول) أن الكلام قد يكون معها على الإثبات من غير اللام التي زعمتم أنها استثنائية كما في الشاهدين السابقين (الثاني) أنها دخلت على الجمل الفعلية لأنها لما كانت مشددة إما امتنع دخولها على الجمل الفعلية لشبهها بالفعل في إحداثها الرفع والنصب ودالاتها على المعنى الذي يدل عليه، فمن حيث امتنع دخول الفعل على الفعل امتنع دخول ما يشبه الفعل على الفعل، فاذا خففت زال أحد الشبهين عنها فلم تمتنع من الدخول على ما كانت ممتنعة الدخول عليه، وهذا ظاهر إن شاء الله

٢٨٠ — أَنشُدَ الْفَرَاءَ هَذَا الشَّاهِدَ، وَلَمْ يَعْزِهِ إِلَى أَحَدٍ، وَذَكَرَ مَعَهُ بَيْنَا آخِرَ، وَهُوَ:

فَمَا رُدُّ تَرْوِيحٍ عَلَيْهِ شَهَادَةٌ وَلَا رُدُّ مِنْ بَعْدِ الْحَرَارِ عَتِيقُ

اللفظ: «يوم الرخاء» قال البفدادي: «أراد بيوم الرخاء قبل إحكام عقد النكاح بدليل البيت الثاني، وبه يسقط قول النماميني في الحاشية الهندية على المعنى: إن الشاعر خاطب امرأته واصفا نفسه بالجوذ، وقوله في يوم الرخاء من التميم، وقوله: وأنت صديق، كذلك؛ لوقوع كل منهما في كلام لا يوم خلاف المقصود، مفيدا لنكتة - وهي المبالغة في الانصاف بالجود، ويحتمل أن يكون مراده وصف نفسه بحبته لهذه المرأة وأنه قد يؤثر ما تختاره على ما يختاره هو حرصا على رضاها وحصول مرادها، انتهى، وتبعه العيني فقال: إنه يصف نفسه بالجود حتى لو سأله

الحبيب الفراق مع حبه لأجابه إلى ذلك ، وإن كان في الدعة والراحة كراهة ردّ السائل ، وإنما خصّ يوم الرخاء لأن الإنسان ربما يفارق الأحباب في يوم الشدة » انتهى كلام البغدادي .  
و بعد أن وقفت على البيت التالي لبيت الشاهد يتبين لك أمر ما ذهب إليه كل واحد منهما « ردّ تزويج - إلخ » معناه أن العقد الذي عليه الشهادة قد أحكم فلا يردّ ولا ينتقض ، وهذا هو الذي يؤيد البغدادي « ولا ردّ من بعد الحرار » الحرار - بفتح الحاء والراء - مصدر من حرّ يحرق - مثل ظل يظل - إذا صار حرّاً ، والاسم الحرية ، وقال ابن الأعرابي : « حرّ يحرق حرّاً ، إذا عتق ، وحرّ يحرق حرية ، من حرية الأصل » انتهى ، والمعنى : أنه بعد أن يصير العبد حرّاً لا تعود إليه العبودية ثانية ، وقوله « وأنت صديق » قد مرّ في شرح الشاهدين ( رقم ١٣٩ - ١٤٠ ) أن كلمة « صديق » تطلق على المذكر والمؤنث والواحد والجمع بلا فرق ، وذكرنا لك هناك شواهد ذلك من اللغة ، ونذكر لك هنا قول الشاعر :

إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالزَّمَانُ بُعِزَّةٌ وَإِذْ أُمُّ عَمَّارٍ صَدِيقٌ مُسَاعِفٌ

الإعراب : « لو » حرف شرط غير جازم « أنك » أن : حرف توكيد ونصب ، مخففة من الثقيلة ، والكاف ضمير المخاطب ؛ اسم أن « في يوم » جار ومجرور متعلق بقوله سألت « الرخاء » مجرور بالإضافة إلى يوم « سألتني » سألت : فعل ماض ، وتاء الخطاب فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف : أي لو ثبت كونك إلخ « طلاقك » مفعول ثان لسأل ، وكاف الخطاب مضاف إليه « لم » نافية جازمة « أبخل » مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وهذه الجملة هي جواب لو ، وشرطها جملة ثبت مع فاعله المصدر المنسبك من أن « وأنت » الواو واو الحال ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « صديق » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله « أنك سألتني » حيث استعمل فيه أن المخففة من الثقيلة ، وأتى باسمها ضمير مخاطب مذكور ؛ وفيه شدوذان ( أحدهما ) أنه جاء به ضمير خطاب ، ( والثاني ) أنه مذكور لا محذوف ؛ لأنهم لا يكادون يستعملون « أن » المخففة إلا واسمها ضمير شأن محذوف قال الفراء : « لم يسمع من العرب تخفيف أن وإعمالها إلا مع المكنى ؛ لأنه لا يتبين فيه الإعراب ، فأما مع الظاهر فلا ؛ ولكن إذا خففوها رفعوا » اهـ

ومن هذا النقل عن الفراء تعلم أن ابن هشام قد وهم في إطلاقه النقل عن الكوفيين أنهم زعموا أن « أن » إذا خففت لم تعمل شيئاً ؛ وصواب الأمر أن يخصص النقل عنهم بأنهم يذهبون إلى إعمالها إذا كان اسمها ظاهراً ، كما هو نص الفراء الذي قدّمناه ، فأما إذا كان اسمها ضميراً - وهو

وقوله :

٢٨١ - بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

فضرورة .

المراد بقوله « المكنى » - فهم يعملونها ، إلا أن يدعى مدعى أن هذا الذى نقلناه رأى الفراء وحده ، ولم يشاركه فيه بقية الكوفيين ، وهذا المزمع لا يثبت إلا أن يحىء النص الذى يثبت أن الفراء لم يوافق ما عليه أصحابه

٢٨١ - هذا البيت من قصيدة طويلة نسبها أبو عمرو لعمره بنت العجلان أخت عمرو

ذى الكلب بن العجلان الكاهلى ، ونسبها غيره لأخته جنوب ، والأخير أعرف وأشهر ( انظر شرح الشاهد رقم ٦٧ ) وأول الكلمة قولها :

سَأَلْتُ بَعْمَرُو أَخِي صَحْبَهُ فَأَفْظَعَنِي حِينَ رَدُّوا الشُّوَالَا  
فَقَالُوا : أُنْبِجَ لَهُ نَأْمَا أَعْرُ السَّبَاعِ عَلَيْهِ أَحَالَا  
أُنْبِجَ لَهُ نَمْرًا أَجْبِلُ فَنَالَا لَعْمَرُكَ مِنْهُ مَنَالَا  
فَأَقْسَمْتُ يَا عَمْرُو لَوْ نَبَّأَكَ إِذَا نَبَّأَ مِنْكَ أَمْرًا عُضَالَا  
إِذَا نَبَّأَ لَيْثَ عَرِيْسَةٍ مُفِيدًا مُفِيْتًا نَفُوسًا وَمَالَا  
إِذَا نَبَّأَ غَيْرَ رَعْدِيْدَةٍ وَلَا طَائِشًا دَهِيْشًا حِينَ صَالَا  
هَزَبْرًا فَرُوسًا لِأَعْدَائِهِ هَضُورًا إِذَا لَقِيَ الْقِرْنَ صَالَا

وقبل بيت الشاهد قولها :

وَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمَرْمَلُونَ إِذَا أُغْبِرَ أَقْمٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا

اللفظ : « سألت بعمره - إلخ » الباء بمعنى عن ، وأخى : عطف بيان لعمره ، وصحبه : مفعول سألت ، وصحب : جمع صاحب كشهد جمع شاهد ، وأفظعنى : هذنى قبحه وشدته ، ويقال : أفظع الأمر إفظاعا ، وفظع فظاعة ، إذا جاوز الحد فى القبح « أنبج » بالبناء للجهول - قضى وقدر ، والهاء فى « له » لعمره ، و « نأما » جال من هذه الهاء « أعر » بالعين والراء المهملتين - وهو المتناهى فى سوء الخلق ، و « أعر » نائب فاعل أنبج « أحالا » قال السكرى : أى : ركب عليه فقتله « نمرأ أجبل » هو منى نمر ، وهو حيوان مفترس معروف ، و « أجبل » جمع جبل ، ومن هذا تعرف مقدار التصحيف الذى فى عبارة العينى « المرملون » جمع مرمل ، وهو اسم فاعل من أرمل القوم ، إذا نفذ زادهم ، وروى بدله « والمجندون » وهو جمع المجتدى ، وهو طالب الجداء ،

والجداء: العطية « اغبر أفق » إنما يكون اغبراره في الشتاء ، وهو عندهم زمان القحط والحاجة « شمالا » بفتح الشين ، وتكسر - وهي ريح تهب من ناحية القطب ، وهذا اللفظ حال ، وتخصيص هذا الوقت بالذكر لأنه وقت تقل فيه الأرزاق وتنقطع السبل ويثقل فيه الضيف ؛ فالجود فيه غاية لاتدرك « بأنك ربيع » أرادت أنه للضيفان والمرملين بمنزلة الربيع: كثير نفعه واصل سببه « غيث » أصله المطر ، ولما كان الكلاء ينبت بالأمطار صح أن يراد منه الكلاء ، كما أراده الشاعر من ضمير السماء في قوله :

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا

ولهذا وصفت الربيع في بيت الشاهد بقولها « مريع » وهو الحصب ، وهو بفتح الميم أو ضمها ، وفي القاموس : « مرع الوادي مثلثة الراء مراعاة : أكلأ ، كأمرع » اه « الشمالا » بكسر التاء الثالثة : هو الذخر والغيث

الإعراب : « بأنك » الباء حرف جر ، أن : مخففة من الثقيلة ، مؤكدة عاملة ، والكاف ضمير الخطاب اسم أن « ربيع » خبر أن ، وأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقولها « علم » في البيت السابق « وغيث » معطوف على ربيع « مريع » صفة لغيث « وأنك » الواو عاطفة ، أن : مخففة من الثقيلة مؤكدة عاملة ، والكاف اسمه « هناك » ظرف مكان متعلق بقوله « الشمالا » الآتي ؛ لما فيه من معنى المشتق « تكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « الشمالا » خبر تكون ، والألف للإطلاق ، وجملة تكون في محل رفع خبر أن

الشاهد في : قوله « بأنك ربيع ... وأنك تكون الشمالا » حيث أتى في الموضعين بأن المخففة من الثقيلة ، وأعمالها في اسم وخبر ، وجاء باسمها في الموضعين ضمير مخاطب مذكور ، والأصل أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفا

وكلام أكثر العلماء صريح في أن الإتيان باسم أن ضمير مخاطب شاذ لا يجيء إلا في ضرورة الشعر ، وأن ذكر هذا الضمير كذلك شاذ لا يقع إلا في ضرورة الشعر لكن في عبارة ابن هشام ما يفيد أن في ذلك خلافا ، قال في المعنى : « وشرط اسمها ( يريد أن المخففة ) أن يكون ضميرا محذوفا ، وربما ثبت كقوله :

\* فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّحَاءِ ... الْبَيْتِ \*

وهو الشاهد السابق ، وهو مختص بالضرورة على الأصح « اه وفي عبارة ابن مالك ما يفيد أن اسمها لا يلزم أن يكون ضمير شأن محذوف ، بل يجوز أن يكون ضمير غائب غير ضمير الشأن ، أو ضمير مخاطب ، لكن يكون محذوفا على أي حال ، قال : « إذا

(وَالتَّخْفِيرُ أَجْعَلُ مُجْمَلَةٌ مِنْ بَعْدِ أَنْ) نحو « علمت أن زيد قائمٌ » فإن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، و « زيد قائمٌ » جملة في موضع رفع خبرها .  
 ﴿ تنبيه ﴾ أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة ، لأن لفظها كلفظ كلفظ مقصودا به الماضى أو الأمر ، والمكسورة لاتشبه إلا الأمر ، كجهد ، فلذلك أوثرت أن المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف ، وذلك بأن جعل اسمها محذوفا ، لتكون بذلك عاملة كلا عاملة ، ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بعمولها ، ولا تطلب المكسورة ماتعمل فيه إلا من جهة الاختصاص ، فضعت بالتخفيف ، وبطل عملها ؛ بخلاف المفتوحة .

(وَإِنْ يَكُنْ) صدرُ الجملة الواقعة خبر « أن » المفتوحة المخففة (فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ) ذلك الفعل (دُعَا \* وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مُتَمَتِّعًا ، فَأَلْحَسُنْ) حينئذ (الفصل) بين « أن » وبينه (بِقَدِّ) نحو « وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا » وقوله :

أمكن جعل الضمير المحذوف ضمير غائب غير الشأن أو ضمير حاضر فهو أولى « اه  
 ووافقه أبو حيان فقال : « لا يلزم أن يكون ضمير شأن كإزعم بعض أصحابنا ، بل إذا أمكن تقديره بغيره قدر » اه كلامه

والذى زعم أبو حيان أنه قول بعض أصحابه هو قول ابن الحاجب ، وهو المنقول عن سيبويه رحمه الله ، وهو الذى حمل الشارح كلام النظم عليه ، وإن كنا لانوافقه على ذلك الحمل ؛ لأن حمل كلام الرجل على ماوافق مذهبه أولى ، وأنت قد سمعت مقالة ابن مالك ، وهى صريحة فى أنه يرى جواز أن يكون ضميرا محذوفا غير ضمير الشأن ، بل هى صريحة فى أنه يرجح ذلك وعلى كلام سيبويه يكون فى بيت الشاهد فى كلا الموضعين شذوذ من ناحيتين (الأولى) أن الاسم ضمير غير ضمير الشأن (الثانية) أنه مذكور لا محذوف ، وفيه شذوذ من ناحية واحدة على كلام ابن مالك وأبى حيان ، وهى الثانية ، وعلى غير الأصح فى كلام ابن هشام لا يكون شاذا وفى قوله « بأنك ربيع » شذوذ ثالث ، وهو مجيء الخبر مفردا ، والأصل أن يكون جملة كما هو واضح من عبارة المصنف والشارح ، لكنه لما أظهر الاسم كان كأنه جعلها كالمتددة ، فجاء بالخبر مفردا ، قال ابن هشام : « وشرط خبرها أن يكون جملة ، ولا يجوز إفرادها إلا إذا ذكر الاسم ، فيجوز الأمران ؛ وقد اجتمعا فى قوله : \* بأنك ربيع . . البيت \* » اه ، وللدمامينى فى هذا المقام بحث ذكره فى حاشيته على المعنى ( ج ١ ص ٦٦ ) فراجع إن شئت ، وهو يفسر لك التنبيه الآتى فى كلام الشارح

## ٢٨٢ - شَهِدْتُ بَأَنَّ قَدْ خُطَّ مَا هُوَ كَأَنَّ وَأَنَّكَ تَمَحُّو مَا تَشَاءُ وَتُثْبِتُ

٢٨٢ - لم أعثر لهذا البيت على نسبة لقائل معين ، وهو من شواهد الناظم في شرح الكافية ولم أجد أحدا استشهد به قبل الشارح سواء

اللفظة : « خط » بالبناء للجهول - أصله كتب ، والخط : الكتابة ؛ وأصل هذه المادة أنهم كانوا يقولون للكلاء إذا لم يعم : خطوط ، ويقولون للطريقة المستطيلة في الشيء : خط ، فلما كانت الكتابة تشبه هذه الصور سموها خطا ، وأراد الشاعر كتابة الأمور التي قضى على الإنسان أن يعملها « وَأَنَّكَ تَمَحُّو - إلخ » أخذه من معنى قوله تعالى ( يَمَحُّو الله مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ )

الإعراب : « شهدت » فعل وفاعل « بأن » الباء حرف جر ، أن : مخففة من الثقيلة عاملة مؤكدة ، واسمها ضمير شأن محذوف « قد » حرف تحقيق « خط » فعل ماض مبني للجهول « ما » اسم موصول : نائب فاعل خط « هو كائن » جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها صلة ، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر « أن » المخففة من الثقيلة ، و « أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بشهد « وَأَنَّكَ » الواو عاطفة ، أن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه « تمحو » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر أن « ما » اسم موصول : مفعول لتمحو « تشاء » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر فاعل ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة ، والعائد ضمير محذوف منصوب بتشاء « وتثبت » جملة معطوفة على جملة تمحو ، وله مفعول محذوف مماثل لمفعول تمحو ، والتقدير : تمحو الذي تشاءه وتثبتته ، والمراد تمحو الذي تشاء محوه وتثبت الذي تريد إثباته

الشاهد فيه : قوله « بأن قد خط - إلخ » حيث استعمل فيه « أن » المفتوحة الهمزة مخففة من الثقيلة ، وأعملها في اسم هو ضمير شأن محذوف ، وفي خبر هو جملة فعلية مقترنة بقد وذلك أن « أن » المخففة من الثقيلة إما أن يكون اسمها مذكورا شذوذا ، على ما تقدم إيضاحه في الشاهدين السابقين وبيان حكمه ، وإما أن يكون اسمها محذوفا ؛ فإن كان اسمها مذكورا ساغ أن يكون خبرها جملة ، وأن يكون مفردا ، وتقدم ذلك عن ابن هشام ، وهي حينئذ لاتلتبس ولا يكون أمرها خفيا ، وإن كان اسمها محذوفا لم يحز أن يكون خبرها لإجملة ؛ غير أنها إما أن تكون جملة اسمية وإما أن تكون جملة فعلية ؛ فإن كانت جملة اسمية لم تحتج إلى فاصل يفصل بينها وبين « أن » ، ومثال ذلك ما ذكره الشارح بقوله « نحو علمت أن زيد قائم ؛ فإن مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، وزيد قائم : جملة في موضع رفع خبرها » اه ، وشاهد ذلك قول أعشى قيس :

فِي فِتْنَةٍ كَسَيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّهُ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

فإن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن ، وهالك : خبر مقدم ، وكل : مبتدأ مؤخر ، والجملة

في محل رفع خبر أن، ومثل هذا البيت قول الشاعر :

رَأَيْتَكَ أَحْيَيْتَ النَّدَى بَعْدَ مَوْتِهِ فَعَاشَ النَّدَى مِنْ بَعْدِ أَنْ هُوَ حَامِلٌ

فإن مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، و « هو حامل » جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبرها ، ومثلها قول الآخر :

فَكَانَ لَهَا وَدَى وَرِيقَةٌ مِيعَتِي وَوَلِيدًا ، إِلَى أَنْ رَأْسِي الْآنَ أَشَيْبٌ

فإن مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ورأسي أشيب : جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر أن .

وإن كانت جملة الخبر فعلية ؛ فإن كان فعلها جامدا ، أو فعل دعاء ، أو تَقْتَم على « أن » فعل من أفعال اليقين ؛ لم يلزم أن يفصل بين « أن » وجملة خبرها بفاصل ما ، خلافا للفراء وابن الأنباري في الأخير ، وإن لم يوجد واحد من هذه الثلاثة ؛ لزمك أن تفصل بواحد من الأشياء التي عددها الناظم والشارح

فإن قلت : فلماذا لزمني الفصل إذا لم يوجد واحد مما ذكرت ؟

قلت : « أن » بفتح الهمزة وسكون النون كما تكون مخففة من الثقيلة مؤكدة ، تكون مصدرية ناصبة للفعل المضارع ، ولما كانت « أن » المصدرية لاتدخل على الجمل الاسمية ، ولا على الجمل الفعلية التي فعلها جامد أو دعاء على الراجح ، وكانت كذلك لاتقع بعد ما يدل على العلم على الراجح أيضا ، أمنوا التباس الأمر في هذه المواضع بينهما ؛ فلم يحتجوا إلى ما يميز إحداهما عن الأخرى ، ولكن لما كانتا تستويان في الوقوع بعد الظن ، وفي وقوع الجمل الفعلية غير ما ذكرنا بعدها ؛ أرادوا أن يميزوا لك واحدة منهما بعلامة إذا رأيتها عرفت شأنها ، فالتزموا أن يفصلوا بين المؤكدة ومدخولها بما ذكرنا ؛ فإذا سمعت قائلا يقول : « حسبت أن قد جاء محمد » أيقنت أنها المخففة من الثقيلة ، وإذا سمعته يقول : « حسبت أن جاء علي » تأكدت أنها المصدرية ، وهذا ظاهر إن شاء الله

فتحصل لك من هذا الكلام ( أولا ) : أن أن الواقعة بعد ما يفيد اليقين ، والواقعة قبل الجمل الاسمية ، والواقعة قبل الأفعال الجامدة ، والواقعة قبل هذه الفواصل المذكورة ؛ لاتكون إلا مخففة من الثقيلة ؛ و ( ثانيا ) أن أن الواقعة بعد ما لا يفيد يقينا ولا ظنا ، والواقعة بعد ما يفيد الظن من غير فصل بين أن والفعل بأحد هذه الفواصل المذكورة ليست إلا مصدرية ؛ وكذلك الواقعة في صدر الكلام نحو قوله تعالى : ( وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ) ليست إلا مصدرية ؛ وهذا الذي ذكرناه هو مذهب جمهرة النحاة ، وفي بعض هذه الأمور خلاف سند ذكر بعضه هنا ونرجى باقيه إلى باب نواصب المضارع

فإن قلت : فهل تقع المخففة بعد غير ما يفيد اليقين والظن ؟

قلت : هي لاتقع غالبا إلا بعد فعل يفيد اليقين أو الظن ، وتشركها المصدرية في الثاني ،



(أَوْ نَفِيٍّ) بلا، أو لَنْ، أو لم، نحو « وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً » « أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ » « أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ » (أَوْ) حرف (تَنْفِيسٍ) نحو (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ) وقوله :

٢٨٣ - وَأَعْلَمُ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

ويندر جداً أن تقع بعد غير ما يفيد أحدهما ، وأكثر العلماء على أن وقوعها بعد ما يفيد غير اليقين والظن شاذ ، ومنه قول كثير :

تُخَيِّبُكَ نَفْسٌ أَنْ سَتَدْنُو ، وَلَوْ دَنْتَ  
دَنْتَ وَهِيَ لَا بِالْوَصْلِ يَدْنُو سُورُهَا  
ومثله قول الفرزدق :

أَبَيْتُ أُمَّيَّ النَّفْسِ أَنْ سَوْفَ نَلْتَقِي  
وَهَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاؤُهَا  
ومنه قول الآخر :

رَأَيْتُكَ أَحْيَيْتَ النَّدَى بَعْدَ مَوْتِهِ  
فَعَاشَ النَّدَى مِنْ بَعْدِ أَنْ هُوَ حَامِلٌ  
وقول الآخر :

فَكَانَ لَهَا وَدِي وَرِيْقَةٌ مَيِّعِي  
وَلِيداً إِلَى أَنْ رَأَيْتَ الْآنَ أَشَيْبُ

فقد أوقع كثير والفرزدق « أن » المخففة بعد فعل التمني ، قال الناظم في شرح الكافية : « وهو غريب » اه ، وقد أوقع من بعدها « أن » المخففة غير مسبوقه بعلم ولاظن وقد ذهب جار الله إلى أن « أن » إذا كانت مؤكدة غير مخففة لم تدخل إلا على اليقين أو الظن أيضاً ، وخالفه في ذلك المحققون ، وهو صحيح بورود وقوعها بعد التمني كثيراً كقول كثير عزة :

وَدِدْتُ - وَمَا تُعْنِي الْوَدَادَةُ - أَنْتَنِي بِمَا فِي فُؤَادِ الْحَاجِبِيَّةِ عَالِمٌ

وقد ذهب ابن الحاجب إلى جواز دخول أن المصدرية على الفعل الجامد ، وعنده أن المصدر إما أن يكون من لفظ الفعل ، وإما أن يكون من المعنى ، ولكن الراجح الذي عليه جمهرة النحويين هو ما ذكرناه في صدر هذا البحث

٢٨٣ - أنشد أبو علي هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين ، وهو بيت من الكامل ،

ووهم العيني في زعمه أنه من الرجز المسدس ... ومفردات البيت ومعناه في غاية الظهور الإعراب : « اعلم » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه « فعلم » مبتدأ « المرء » مضاف إليه « ينفعه » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر عائد إلى « علم المرء » وهو فاعله ، والضمير البارز العائد إلى « المرء » مفعول ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ ،

وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها معترضة بين « اعلم » ومفعوليه « أن » مخففة من الثقيلة ، مؤكدة عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف « سوف » حرف دالّ على التسوييف ، خاص بالدخول على الفعل المضارع « يأتي » فعل مضارع « كل » فاعل « ما » اسم موصول مجرور محلا بالإضافة إلى كل « قدرا » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول ، وجملة « يأتي » مع فاعله في محل رفع خبر « أن » المخففة من الثقيلة ، وأن وما دخلت عليه سدت مسدّ مفعولى اعلم

الشاهد فيه : قوله « واعلم . . . أن سوف يأتي » حيث استعمل فيه « أن » المخففة من الثقيلة المؤكدة ، وأعمالها في ضمير الشأن المحذوف ، وفي جملة « يأتي كل » وفصل بين « أن » وجملة خبرها بحرف التسوييف الذي هو « سوف » ؛ وقد فصلنا ذلك في شرح الشاهد السابق . واعلم أن العلماء قد اختلفوا في السبب الذي دعا إلى الفصل بين أن المخففة من الثقيلة والفعل غير الدعاء وغير الجامد بأحد هذه الفواصل المذكورة ؛ فالجمهور منهم على أن هذا الفصل للترقية بين أن المخففة من الثقيلة والمصدرية ، وذهب قوم إلى أن هذا الفصل لجبر الوهن الذي أصاب أن المؤكدة بتخفيفها ؛ وعلى هذا الرأي لا تكون أن مخففة من الثقيلة إلا حيث يوجد بعدها واحد من هذه الفواصل إلا مع الجملة الاسمية

وأنت إذا تدبرت في هذا الكلام علمت أن الفصل في مثل هذا البيت ليس لازما عند الجمهور؛ لأن الفصل عندهم إنما هو للترقية بين « أن » المصدرية والمخففة من الثقيلة كما قلنا ، والأولى لا تقع بعد فعل دال على اليقين ، فالفعل المتقدم ههنا كاف في حصول هذا الفرق فإن ذهبت مع من ذهب إلى أن الفصل بأحد المذكورات لجبر ما فات « أن » بتخفيفها ، ونعو أيضا مما حذف منها ؛ لزمك اعتبار الفصل واجبا ؛ ولكنه يشكل بأنهم لم يفصلوا إذا كانت جملة الخبر اسمية مع وجود السبب

وقد ذهب الفراء وابن الأنباري إلى أن الفصل واجب ، سواء أكان السابق فعل يقين أو ظن ، وذلك مبنيّ عندهما على أن « أن » المصدرية تقع بعد فعل دال على العلم غير مؤول بالظن ، وليس سببه أنهما يقولان إن سبب الفصل هو جبر الوهن الذي أصاب أن بالتخفيف ، بل عندهما أن سببه قصد التفرقة بين المخففة والمصدرية ، وذهبا في قول النابغة الديباني :

فَلَمَّا رَأَى أَنْ ثَمَرَ اللَّهُ مَالَهُ وَأَثَلَّ مَوْجُودًا وَسَدَّ مَقَاوِرَهُ  
أَكَبَّ عَلَى فَأْسٍ يُحِدُّ غُرَابَهَا مُدْكَرَّةً مِنَ الْعَاوِلِ بَاتِرَةً

إلى أن « رأى » علمية ليس مرادا بها الظن ، و « أن » مصدرية وهذا البيت عند جمهرة العلماء محرّج على أن « أن » مخففة من الثقيلة ، لامصدرية ، واسمها ضميرشأن محذوف ، وجملة « ثمر الله ماله » في محل رفع خبر « أن » المخففة ، و « أن » وما دخلت

(أَوْ لَوْ) نحو « وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ » (وَقَلِيلٌ) في كتب النحاة (ذِكْرُ لَوْ) وإن كان كثيرا في لسان العرب ، وأشار بقوله « فالأحسن الفصل » إلى أنه قد يرد والحالة هذه بدون فاصل ، كقوله :

٢٨٤ — عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

عليه في تأويل مصدر سد مسد مفهولي « رأى » ، والفصل عند الجمهور غير حتم في هذا الموضع كما علمت في شرح الشاهد السابق ، فإن رأيت تحتمه للسبب الذي قدمنا كان تركه في هذا البيت شاذا

٢٨٤ — لم أجد أحدا من العلماء نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللفظة : « يؤملون » بالبناء للجهول ، وبتضعيف الميم - من التأميل ، وهو الرجاء ، وباب مجردة نصر « سؤل » بضم السين وسكون الهجزة : هي الأمنية ، ومنه قوله تعالى : (فَدَأْتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى)

الإعراب : « علموا » فعل وفاعل « أن » مخففة من الثقيلة ، مؤكدة عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف « يؤملون » فعل مضارع مبنى للجهول ، مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة نائب فاعله ، والجملة في محل رفع خبر « أن » المخففة من الثقيلة « جادوا » الفاء عاطفة ، جادوا : فعل وفاعل « قبل » ظرف منصوب بجاد « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبنى للجهول ، منصوب بأن المصدرية ، وواو الجماعة نائب فاعله ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة قبل إليه « بأعظم » جار ومجرور متعلق بجاد أيضا « سؤل » مجرور بإضافة إلى أعظم الشاهد فيه : قوله « علموا أن يؤملون » حيث استعمل فيه « أن » المخففة من الثقيلة ، وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف ، وفي الخبر الذي هو جملة « يؤملون » ولم يفصل بين « أن » وجملة الخبر بفاصل من الفواصل المعروفة ، مع أن الفعل متصرف غير دعاء ؛ لوقوع « أن » هذه بعد فعل اليقين الذي لاتقع بعده المصدرية

وقد اختلفت كلمة العلماء في ترك الفصل والحالة هذه ؛ فظاهر عبارة النظم أنه حسن لاضرر فيه ؛ وهو مختص بما إذا تميزت بسبق العلم عندنا ، وذهب جماعة إلى أنه قبيح ، ومن أجله حمل العلامة الصبان قول الناظم « فالأحسن الفصل » على أن أفعل التفضيل على غير بابه ، وعبارة الرضى أن عدم الفصل شاذ مطلقا ، وأنت إذا رجعت إلى ما كتبناه على الشواهد السابقة أمكنت أن توفق بين هذه الآراء كلها .

فإن قلت : فلماذا لاتجعل رفع المضارع بثبوت النون دليلا على أن « أن » مخففة من الثقيلة ، لامصدرية ، من قبل أن المصدرية ينتصب بعدها المضارع ؟

وقوله :

٢٨٥ - إني زعيم يا نويقة إن أمنت من الرزاح  
ونجوت من عرض المنو ن من العشي إلى الصباح  
أن تهبطين بلاد قو م يرتعون من الطلاح

قلت : قد ذهب إلى هذا بعض الكاتبين ، وهو عندي مذهب غير مستقيم ؛ لأنك قد علمت في شرح الشاهد رقم (٤١) أن المضارع قد يرتفع بعد « أن » المصدرية تشبيها لها بما أختها ، وأن ذلك لغة من لغات العرب ، وسمعت شواهد ذلك ؛ فلا يسوغ بعد هذا كله اعتبار الرفع دليلا على واحدة منهما بعينها ، وبقى الاستدلال الصحيح بأن الفعل السابق دال على اليقين .  
فإن قلت : فقد أخبرني آتفا أن ابن الأنباري والفراء يجيزان وقوع المصدرية بعد أفعال اليقين ، وعندك أن ارتفاع المضارع ليس دليلا على « أن » مصدرية ؛ فهل يجوز لي أن أعتبر « أن » في هذا البيت مصدرية عند الفراء وابن أنباري ؟

قلت : لا يجوز ذلك في هذا البيت ، ألا ترى أن الشاعر قد قال « قبل أن يسألوا » فنصب المضارع بأن لما كانت مصدرية ألبتة ، فاعلمنا من هذا أنه لا يجوز اعتبار « أن » في قوله « أن يؤملون » مصدرية ؛ لأنك لو اعتبرتها كذلك للزمك أن تجمع في البيت الواحد بين لغتين : إحداهما تنصب بأن ، والأخرى لا تنصب بها ، وهو لا يجوز

٢٨٥ - هذه الأبيات أنشدها الفراء عن القاسم بن معن قاضي الكوفة

اللفظة : « زعيم » ككفيل ، ومنه قوله تعالى : ( وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ) « نويقة » تصغير ناقة « الرزاح » - بفتح الراء والزاي مخففة - مصدر زرحت الناقة تزرح - من باب منع - رزاحا ورزوحا - والأخير بضم الراء - إذا سقطت من الإعياء هزالا ، وقولهم : زرح فلان ، معناه ضعف وذهب ما في يده ، وأصله من رزاح الإبل إذا ضعفت ولصقت بالأرض ؛ فلم يكن بها نهوض ورواه في اللسان ( زوح ، طلح ) هكذا :

\* إِنَّ أَمِنْتَ مِنَ الرَّوَاحِ \*

وقال : « والزواح : التباعد عن ثعلب » اه « الطلاح » بكسر الطاء - جمع طلحة - بفتح فسكون قال في اللسان : « وقال أبو حنيفة الطلاح : أعظم العضاء وأكثره ورقا وأشده خضرة ، وله شوك ضخام طوال ، وشوكه من أقل الشوك أذى ، وليس لشوكته حرارة في الرجل ، وله برمة طيبة الريح ، وليس في العضاء أكثر صمغا منه ولا أضخم ، ولا ينبت الطلاح إلا بأرض غليظة شديدة خصبة ، واحده طلحة ، وبها سمي الرجل ، قال ابن سيده : وجمعها عند سيبويه طلوح ، كصخرة وصخور ، وطلح ، قال : شبهوه بقصعة وقصاع ، يعني أن الجمع الذي هو على فعال إنما هو للمصنوعات

أما إذا كانت جملة الخبر اسمية ، أو فعلية فعلها جامد ، أو دعاء ، فلا تحتاج إلى فاصل ، كما هو مفهوم الشرط من كلامه ، نحو « **وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** » « **وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى** » « **وَأَلْحَامِسَةٌ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا** » .

كالجرار والصحاف ، والاسم الدال على الجمع - أعنى الذى ليس بينه وبين واحده إلهاء التأنيث - إنما هو للخوفاً ، نحو النخل والتمر ، وإن كان كل واحد من الحيزين داخلاً على الآخر ، قال :  
\* **إِنِّي زَعِيمٌ . . . الْبَيْتَيْنِ** \* اه

الاعراب : « **إِنِّي** » إن : حرف توكيد ونصب ، و **يَاءُ** المتكلم اسمه « **زَعِيمٌ** » خبر إن « **يَا** » حرف نداء « **نُويقة** » منادى مبنى على الضم في محل نصب « **إِن** » شرطية « **أمنت** » فعل ماض فعل الشرط ، وتاء الخطاب فاعله « **من الرزاح** » جار ومجرور متعلق بأمن « **ونجوت** » الواو عاطفة ، نجوت : فعل ماض ، معطوف على فعل الشرط ، وتاء الخطاب فاعله « **من عرض** » جار ومجرور متعلق بنجا « **المنون** » مضاف إليه « **من العشي إلى الصباح** » جاران ومجروران يتعلقان بنجا أيضاً ، وفيهما دليل للأخفش والكوفيين على أن « **من** » الجارة تأتي لابتداء الغاية في الزمان ، كما تأتي لابتداء الغاية في المكان « **أن** » مخففة من الثقيلة ، مؤكدة عاملة ، واسمها ضمير خطاب محذوف ، والتقدير : أنك - **إلخ** ، كذا قيل ، ولا يمنع أن يكون ضمير شأن محذوف « **تهبطين** » فعل مضارع ، مرفوع بثبوت النون ، و **يَاءُ** المخاطبة فاعله ، والجملة في محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة « **بلاد** » مفعول به ، نصب توسعاً ، وأصله ظرف « **قوم** » مضاف إليه « **يرتعون** » فعل مضارع ، فاعله واو الجماعة ، والجملة في محل جر صفة لقوم « **من الطلاح** » جار ومجرور متعلق بيرتع

الشاهر في : قوله « **أن تهبطين** » حيث استعمل فيه أن المخففة من الثقيلة ، وأعملها في اسم هو ضمير الخطاب المحذوف ، وخبر هو جملة « **تهبطين** » ولم يفصل بين « **أن** » وجملة خبرها بفواصل من الفواصل المعروفة ، مع أن جملة الخبر فعلية فعلها غير جامد وغير دعاء قال ابن منظور : « **وأن ههنا** : يجوز أن تكون الناصبة للاسم مخففة منها ، غير أنه أولاً

الفعل بلا فصل » اه ، وهذا هو تخريج الشارح رحمه الله تبعاً لقوم من النحاة وأنت إذا تبصرت فيما ذكرناه لك سابقاً ، ورأيت أن السابق على « **أن** » هذه في بيت الشاهد ليس دالاً على اليقين ولا على الظن ترجح عندك تخريج البيت على أن « **أن** » مصدرية لا مخففة من الثقيلة ، وأنها أهملت فلم تنصب المضارع حملاً على ما المصدرية

وعندى أن هذا التخريج خير من تخريج الشارح ؛ لأن إهمال « **أن** » لغة من لغات العرب كما نقلناه عن جار الله في شرح الشاهد ( رقم ٤١ ) ، وأما ترك الفصل بين المخففة وخبرها من غير سبق علم ، ومع تصرف الفعل ؛ فشاذاً إجماعاً ؛ فيكون التخريج عليه ضعيفاً

( وَخَفَّتْ كَأَنَّ أَيضًا ) حملا على أن الفتوحة ( فَنَوِي \* مَنصُوبُهَا ) وهو ضمير الشأن كثيرا ( وَثَابِتًا أَيضًا رُوي ) وهو غير ضمير الشأن قليلا كمنصوب أن ، فمن الأول قوله :  
 ٢٨٦ - وَصَدْرٍ مُشْرِقٍ النَّحْرِ كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حَقَّانِ

٢٨٦ - هذا البيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٢٨١ ) ، ولم ينسبه أحد من شراحه إلى قاتل معين ، وقال البغدادي : « هو أحد الأبيات الحسين التي لا يعرف لها قاتل » اه  
 اللفظة : « وصدر » روى في مكانه « ووجه » وهى رواية سيبويه ، وروى « ونحر مشرق اللون » فمن روى « وصدر » فالهاء من قوله « ثدياه » عائدة إليه ، ومن روى « ووجه » أو « ونحر » فالهاء من « ثدياه » تعود إليه بتقدير مضاف ، أى : كأن ثديا صاحبه ؛ والصدر والوجه : معروفان ، والنحر : موضع القلادة من الصدر « مشرق » اسم فاعل من أشرق ، بمعنى أضاء « حقان » مثنى حق - بضم الحاء - وهو الوعاء ، قال فى اللسان : « والحق والحقة - بالضم - معروفة ، هذا المنحوت من الحشب والعاج وغير ذلك مما يصلح أن ينحت منه ، عربى معروف ، قد جاء فى الشعر الفصيح ، قال الأزهرى : وقد تسوى الحقة من العاج وغيره ، ومنه قول عمرو بن كلثوم :

وَتَدْيًا مِثْلَ حُقِّ الْعَاجِ رَخْصًا حَصَانًا مِنْ أَكْفِ اللَّامِسِينَا

قال الجوهري : والجمع حق - بضم فسكون - وحقق - بضم ففتح - وحقاق - بكسر الحاء - قال ابن سيده : وجمع الحق : أحقاق ، وحقاق - بكسر الحاء - وجمع الحقة : حقق - مثل غرفة وغرف « اه ، وتشبيه الثديين بالحقين فى بيت الشاهد فى نهودها واكتنازها  
 الإعراب : « وصدر » يروى بالرفع وبالجر ، فمن رفعه فعلى أنه مبتدأ خبره محذوف ، أى ولها صدر ، مثلا ، ومن جرّه فعلى أن الواو واو ربّ « مشرق » صفة لصدر ، وهو مضاف ، و « اللون » مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مخففة من الثقيلة « ثدياه » يروى بالألف علامة الرفع ، وبالياء علامة النصب ، فمن رواه بالياء فعلى أن كأن عاملة فيه على أنه اسمها ، ومن رواه بالألف فعلى أن كأن مهملة فى اللفظ لافى التقدير ؛ لأنها ناصبة لضمير محذوف هو ضمير الصدر ، والتقدير : كأنه ثدياه إلخ ، وعليه يكون ثدياه مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى ، وضمير الصدر مضاف إليه ، حقان : خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر كأن ، وعلى رواية ثدييه يكون حقان خبر كأن

الشاهد فيه : قوله « كأن ثدياه حقان » حيث استعمل فيه « كأن » التشبيهية مخففة من الثقيلة ، ورفع بعدها المبتدأ والخبر ، وللعلماء فى توجيه ذلك عبارات ، فذهب سيبويه رحمه الله إلى أن « كأن » إذا خففت لزم فيها أمران (الأول) ألا تعمل فى اللفظ ( والثانى ) أن تعمل فى التقدير ؛ فظهور نصب الاسم بها مخففة عنده خاص بضرورة الشعر ، وبحجىء الاسمين مرفوعين

وقوله :

٢٨٧ - وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِهِ مُقْسَمٌ - كَأَنَّ ظَنِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

بعدها غير مانع من اعتبارها عاملة ؛ لأن اسمها حينئذ يكون ضميرا محذوفا ، فإن كان يمكن جعله ضميرا غير ضمير الشأن حسن ؛ وذلك إذا كان الكلام خطابا أو تقدم له ذكر ؛ فيقدر ضمير مخاطب على الأول وضمير غيبة على الثاني ، وإن لم يمكن واحد منهما فهو ضمير الشأن البتة ، وعلى هذا تكون رواية النصب في بيت الشاهد ضعيفة مرجوحة ، ورواية الرفع هي النصيحة المستعملة ، وتخريجها على ماسمعت ، قال سيبويه ( ج ١ ص ٢٨١ ) : « وزوى الخليل أن ناسا يقولون : إن بك زيد مأخوذ - برفع الاسمين - فقال : هذا على قوله : إنه بك زيد مأخوذ ، وشبهه بما يجوز في الشعر ، نحو قوله \* ويوما توافينا ... البيت \* وقوله \* ووجه مشرق اللون ... البيت \* لأنه لا يحسن ههنا إلا الإضمار » اه ، وظاهر عبارة الزمخشري أن «كأن» إذا خففت بطل عملها ، وأن الاسمين الرفوعين بعدها مبتدأ وخبر من غير تقدير ، وأن إعمالها ظاهرا جائز ، إلا أنه أقل من إهالها ؛ فإنه قال في المفصل : « وتخفف كأن فيبطل عملها ، ومنهم من يعملها » اه ؛ إلا أن شارحه ابن يعيش حمل كلامه على غير ما يظهر منه ؛ ليوافق به مذهب سيبويه ، فقال : « قوله فيبطل ، يريد : يبطل عملها ظاهرا » اه ، يعني وأما في التقدير فهي عاملة ، على نحو ماتيين في تقرير مذهب سيبويه ، وقد بق مخالفا لسيبويه في ناحية أخرى ، ذلك أن سيبويه قال : « لأنه لا يحسن ههنا إلا الإضمار » ومعناه أن عملها لفظا غير حسن ، وجار الله قال : « ومنهم من يعملها » ومراده إعمالها لفظا ، ولم يتعرض لأنه ضرورة أو قبيح ، وكلام المحقق الرضى تبعا لابن الحاجب صريح في أن إعمالها مخففة فصيح ، وإهالها - يعني لفظا - أفصح منه ، ومثله في كلام التبريزي ، وهو خلاف ما علمت . وقال الأعمى : « والوجه الرفع إذا خففت ؛ لخروجها عن شبه الفعل في اللفظ » اه ، ويمكن حمل على نحو ما حمل ابن يعيش عليه كلام الزمخشري ، وعد ابن عصفور نصب الاسم بعد المخففة من ضرورات الشعر

٢٨٧ - هذا البيت لباعث - ويقال : باغت - بن صريم - بفتح الصاد ، وضبطه في اللسان

بضمها - اليشكري ؛ ويقال : هو الكعب بن أرقم اليشكري ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١

ص ٢٨١ )

اللفظة : « مقسم » بزنة اسم المفعول من مضغف العين - قال الأعمى : « والمقسم : الحسن ، وأصله من القسما ، وهي مجارى الدموع في أعلى الوجه ، ويقال لها أيضا : التناسف ؛ لأنها في منتصف الوجه إذا قسم ، وهي أحسن ما في الوجه وأنوره ، فينسب إليها الحسن فيقال له : القسام ؛ لظهوره هناك وتبينه » اه ، والقسام - بفتح القاف - الجمال والحسن ، قال بشر بن أبي خازم :

\* يُشْنُ عَلَى مَرَاغِمِهَا الْقَسَامُ \*

وقال الربيع بن أبي الحقيق :

بِأَحْسَنَ مِنْهَا وَقَامَتْ تَرْيِكَ وَجِبًّا كَانَ عَلَيْهِ قَسَامًا

وفي حديث أم معبد «قسيم وسيم» القسامة : الحسن ؛ ورجل مقسم الوجه ، أى : جميل كله كأن كل موضع منه أخذ قسما من الجمال ، اه عن اللسان «تعطو» قال الأعم : «العاطية : التى تتناول أطراف الشجر مرتعية ، والوارق : المورق ، وفعله أورق ، وهونادر ، والسلم : شجر بعينه » اه وقد روى صاحب اللسان بعد بيت الشاهد ثلاثة أبيات ، وهى :

وَيَوْمًا تَرِيدُ مَا لَنَا مَعَ مَا لَهَا      فَإِنَّ لَمْ نُنَلِّهَا لَمْ تُنَمْنَا وَلَمْ تَسْمَ  
نَظَلُّ كَأَنَّا فِي خُصُومِ عَرَامَةٍ      تُسْمَعُ جِيرَانِي التَّالِي وَالْقَسَمَ  
فَقَلْتُ لَهَا : إِلَّا تَنَاهَى فَإِنِّي      أَخُو النُّكْرِ حَتَّى تَقْرَعَ السِّنَّ مِنْ نَدَمَ

المعنى : قال الأعم : « وصف امرأة حسنة الوجه فشبها بظبية مخضبة » اه

الإعراب : «يوما» ظرف متعلق بالفعل بعده «توافينا» فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر عائد إلى المرأة الموصوفة ، ونا : مفعول «بوجه» جار ومجرور متعلق بتوافي «مقسم» صفة لوجه «كأن» حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير غيبية عائد إلى هذه المرأة محذوف ، والتقدير : كأنها «ظبية» خبر كأن «تعطو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى الظبية «إلى وارق» جار ومجرور متعلق بتعطو «السلم» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة ؛ وإعما سكن لأجل الوقف ، وجملة تعطو وفاعله فى محل رفع - على هذا الإعراب - صفة لظبية

الشاهد فيه : قوله «كأن ظبية» وههنا أمور لابد أن ننبهك إليها

الأول : أنه قد روى قوله «ظبية» على ثلاثة أوجه (الوجه الأول) الجر ، وتخرج بهذه الرواية على أن «كأن» حرفان لاحرف واحد ؛ أولهما الكاف ، وهو حرف تشبيه وجر ، وثانيتها أن ، وهو حرف زائد ، و«ظبية» مجرور بالكاف ، وزيادة أن قليلة نادرة (والوجه الثانى) نصب ظبية ، على أن «كأن» حرف تشبيه ونصب مخففة من الثقيلة ، و«ظبية» اسم كأن منصوب بها ، وخبرها محذوف يرشد إليه المقام ، والتقدير : كأن ظبية هذه المرأة ، فهو من باب التشبيه المقلوب ، وقد عرفت فى شرح الشاهد السابق قيمة هذا التخرىج ، (والوجه الثالث) رفع ظبية ، وهو الوجه الذى أعر بنا عليه البيت ، وهو الوجه الذى أتى الشارح بالبيت من أجله

قال الأعم «الشاهد فيه رفع ظبية على الخبر ، وحذف الاسم مع تخفيف كأن ، والتقدير : كأنها ظبية ، ويجوز نصب الظبية بكأن ، تشبيها بالفعل إذا حذف وعمل ، نحو : لم يك زيد منطلقا ، والخبر محذوف لعلم السامع ، والتقدير : كأن ظبية تعطو هذه المرأة ، ويجوز جر الظبية



على رواية من رفع فيهما ، وعلى رواية النصب هما من الثاني ، وقد عرفت أنه لا يلزم في خبرها عند حذف الاسم أن يكون جملة ، كما في « أن » ، بل يجوز أن يكون جملة كما في البيت الأول ، وأن يكون مفردا كما في الثاني .

﴿ تنبيه ﴾ إذا كان خبر « كأن » الخفيفة جملة اسمية لم يحتاج إلى فاصل ، كما في البيت الأول ، وإن كانت فعلية فصلت بقدر أو لم ، نحو « كأن لم تغن بالأمس » . وكقوله :  
 ٢٨٨ — لَا يَهْوُلُنْكَ أَصْطِلَاءُ لَطَى الْحَرْبِ بِمَحْدُورِهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا

على تقدير كظبية ، وأن : زائدة مؤكدة « اه الأمر الثاني : قد علمت أن « أن » إذا خففت لزم فيها أمران : حذف اسمها ، وكون خبرها جملة ، إلا لضرورة الشعر ، أما « كأن » فليس ذلك بل لازم معها ، بل قد يكون الخبر مفردا ، كما في هذا البيت ، وكما في قول مجمع بن هلال :

عَبَاتُ لَهُ رُحْمًا طَوِيْلًا وَأَلَّةٌ كَأَنَّ قَبْسٌ يُعَلَى بِهَا حِينَ تُشْرَعُ  
 وكما في قول رجل من بني سعد بن زيد مناة ، وأورده أبو زيد في نوادره ، ونسبه في اللسان لدى الرمة :

تَمَشَّى بِهَا الدَّوْمَاءُ تَسْحَبُ قُضْبَهَا كَأَنَّ بَطْنَ حُبْلَى ذَاتِ أَوْتَيْنِ مَتَمَّ  
 إلا أنه إذا كان خبرها مفردا لم يجز أن يكون اسمها ضمير الشأن ؛ من قبل أن ضمير الشأن لا يكون خبره ، إلا جملة ، وإذا كان خبرها جملة جاز أن يكون اسمها ضمير الشأن وأن يكون غيره وقد روى هذان البيتان بالأوجه الثلاثة التي روى بها بيت الشاهد ؛ وتقدير البيت الأول « كأنها - أي : الألة - قبس - إلخ » وتقدير البيت الثاني « كأنه - أي : قضبها ، وهو بطنها - بطن حبل - إلخ »

الأمر الثالث : هل وقوع خبر « كأن » مفردا كما في بيت الشاهد والبيتين اللذين أنشدناهما خاص بضرورة الشعر أو هو جائز سائغ من غير ضرورة ؟ صرح ابن هشام في شرح الشواهد بأن مجيء الخبر مفردا مع حذف الاسم شاذ ، وهو ما لا نشايه عليه ؛ لأن وروده كثير ، كما في هذه الأبيات ، ولأن سبويه قد صرح كما أخبرناك بأن نصب الاسم ظاهرا بها ضرورة ، ومفهوم كلام ابن هشام أن مجيء الخبر مفردا مع ذكر الاسم غير شاذ ، وهو ضد كلام سبويه ، ولإجماع العلماء عليه في تخريج هذه الأبيات في رواية الرفع

٢٨٨ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين

اللفظة : « يهولنك » يقال : هاله الأمر يهوله ، إذا أفزعه وخوفه « اصطلاء » مصدر اصطلى النار يصطلى بها ، مثل صليها وصلى بها يصلى ، كرضى يرضى ، وقال الحرث بن عباد :

.....

مَا أَنَا مِنْ جُنَاتِهَا عِلِمَ اللَّهُ وَإِنِّي بِمِحْرَهَا الْيَوْمَ صَالٍ

« لظي الحرب » ناراها ، وكفى به عن شدائدها « محذورها » الأمر الذي يتحرز منه « ألما » من الإلمام ، وهو النزول

المعنى : يشجعه على اقتحام أهوال الحرب والخوض في مكارهها ، ويقول له : لاتفرغ من دخولها والاصطلاء بنارها ؛ فإن الذي تحذره وتتحرز منه من أمورها يشبه أن يكون قد وقع ونزل بك

الإعراب : « لا » نافية ، أو ناهية « يهولتك » فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، لاجل له على الأول ، وهو في محل جزم على الثاني ، والكاف ضمير المخاطب في محل نصب مفعول به « اصطلاء » فاعل « لظي الحرب » مركب إضافي صدره مجرور بالإضافة إلى اصطلاء « فمحذورها » الفاء للتعليل ، محذور : مبتدأ ، ها : مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير المحذور محذوف ، والتقدير : كأنه - إلخ « قد » حرف تحقيق « ألما » فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم كأن ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر كأن ، وجملة كأن مع اسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لاجل لها تعليلية

الشاهر فيه : قوله « كأن قد ألما » حيث استعمل فيه كأن المخففة من الثقيلة ، وأعملها في اسم هو الضمير المحذوف ، وخبر هو جملة الفعل وفاعله ، وفصل بين « كأن » وجملة خبرها بقد ؛ لأن المقصود الإثبات ، ولو كان المقصود النفي لفصل لم ؛ كما في قوله تعالى ( كَأَن لَّمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ .. من كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرٍّ مَسَّةٌ ... كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا ) ومثل ذلك قول الشاعر :

كَأَن لَّمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَبُورِ إِلَى الصَّمَا أُنَيْسٌ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرٌ

وقول الراجز :

فَبَادَ حَتَّى لَكَأَنَّ لَمْ يَكُنْ فَالْيَوْمَ أَبْكِي وَمَتَى لَمْ يَبْكِي

واسمها في البيت الأول ضمير شأن محذوف ، وجملة « لم يكن » خبرها ، وفي البيت الثاني اسمها ضمير عائد إلى الشيء البائد - أي : الهالك - وجملة « لم يكن » هي الخبر واعلم أن جملة الخبر قد تحذف ويبقى « قد » وذلك كقول النابغة الذبياني :

أَرْفَ التَّرْحُلَ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَرُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدَ

وهو الشاهد (رقم ٥ وقد تقدم أول الكتاب ص ١٣) ، أراد وكأن قد زالت . وحذف هذا الخبر

﴿ خاتمة ﴾ لا يجوز تخفيف « لعل » على اختلاف لغاتها ، وأما « لكن » فتخفيف قهمل وجوبا ، نحو « وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ » وأجاز يونس والأخفش إعمالها حينئذ قياسا ، وحكى عن يونس أنه حكاه عن العرب ، والله أعلم .

جائز سائغ إذا دلت القرينة عليه ؛ من قبل أن أصله خبر المبتدأ ، وهو جائز الحذف ، ومن قبل أن خبر هذه الأدوات يجوز حذفه بلا ضرورة ولا شذوذ والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم

وقد وافق الفراغ من كتابة هذه التعليقات إلى هنا في أصيل يوم الجمعة المبارك الموافق ( ٢٧ من شهر شعبان عام - ١٣٥٢ الهجرى - ١٥ من ديسمبر عام ١٩٣٣ الميلادى )  
أسأل الله أن يوفق لإتمامه وأن يعين على ذلك بمنه وكرمه آمين ؟  
أبورجاء  
محمد محي الدين عبد الحميد

وقد وافق الفراغ من مراجعته للمرة الثانية وتنقيح عباراته والزيادة في مباحثه ليلة الاثنين الموافق ٢٩ من شهر ربيع الآخر عام ١٣٥٨ - ١٩ يونيو عام ١٩٣٩  
وأنا أسأل الله الذى بيده ملكوت كل شئ أن يوفقنى ويهدينى ؛ إنه لاموفق سؤ  
ولا هادى غيره ، آمين ؟